

لحم

للقراء السبعة

أئمة الأمصار بحجاز والعراق والشام
الذين ذكروهم أبو بكر بن مجاهد

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الفقار الفارسي

المتوفى سنة ٥٢٧٢ هـ

وضع حواشيه وعلق عليه

كامل مصطفى الهندي

تأنيده:

وضعنا الفهارس العامة للكتابات في آخر الجزء الرابع

المحمدي :

سورة الفاتحة - سورة البقرة

الجزء الأول

مستورات

محمد علي بيضون

لشركت السنتة و الجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

مل الطريف، شارع البحري، بناية ملكارت
تلف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦١١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩١٢٤ - بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3127-3



9 782745 131270

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قِيمًا يَسْتَوِرَ نَاسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ [الكهف: ١، ٢]؛ والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسل محمد بن عبد الله، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغرّ المنتجبين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذا كتاب «الحجّة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي، نضعه بين أيدي القراء الكرام في حلّة جديدة. ولا بدّ قبل الكلام عن هذا الكتاب ومؤلفه من إيراد لمحة عن الحروف والقراءات والقراء السبعة.

١ - نزول القرآن على سبعة أحرف

رُوي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصحابة؛ منهم عمر، وعثمان، وابن مسعود وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو بكرة، وأبو جهم، وأبو سعيد الخدري، وأبو طلحة الأنصاري، وأبي بن كعب، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسليمان بن صُرد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأنس، وحذيفة، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري، رضي الله عنهم أجمعين. فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً، ما منهم إلا رواه وحكاه. وهالك طائفة من أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف:

١ - روى الحافظ أبو يعلى في مسنده الكبير أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ يقول: «إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلِّهَا شَافٍ كَافٍ» لما قام. فقاموا حتى لم يُحصوا، فشهدوا أنّ رسول الله ﷺ قال: «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلِّهَا شَافٍ كَافٍ» فقال عثمان رضي الله عنه: «وَأَنَا أَشْهَدُ مَعَهُمْ».

٢ - وروى البخاري ومسلم^(١) في صحيحيهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَقْرَأَنِي جَبْرِيْلُ عَلَى حُرُوفٍ فَرَاغْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أُسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن: ٥، وبدء الخلق: ٦، والمسافرين: ٢٧٢، وصحيح مسلم، كتاب المسافرين: ٢٧٢.

حتى انتهى إلى سبعة أحرف^(١) زاد مسلم: «قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام».

٣ - وروى البخاري ومسلم^(١) أيضاً - (واللفظ للبخاري) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرت حتى سلم، ثم لبيتته بردائه أو بردائي، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. قلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئها، وأنت أقرأني سورة الفرقان. فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها. قال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت. ثم قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه».

٤ - وروى مسلم^(٢) بسنده عن أبي بن كعب قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية. فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري، ففضت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً فقال لي: يا أباي، أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه: أن هوّن على أمتي، فردّ إلي الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هوّن على أمتي، فردّ إلي الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها. فقلت: «اللهم اغفر لأمتي اللهم اغفر لأمتي». وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم ﷺ. اهـ.

٥ - وروى مسلم^(٣) بسنده عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار. قال: «فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف. فقال: أسأل الله مغافاته ومغفرته؛ وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم أتاه الثانية

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن: ٥، ٢٧، والخصومات: ٤، والاستئذان: ٨، والاستتابة: ٩، والأيمان: ١٥؛ وصحيح مسلم، كتاب الصلاة: ٤٥.

(٢) صحيح مسلم، مسافرين: ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣) صحيح مسلم، مسافرين: ٢٧٤.

فقال: إن الله يأمرُك أن تقرأ أمتك القرآن على حَرْفَيْنِ فقال: أسأل الله مُعافاته ومَغْفِرَتَهُ؛ وإن أمتي لا تُطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرُك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرفٍ، فقال: أسأل الله مُعافاته ومَغْفِرَتَهُ، وإن أمتي لا تُطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرُك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرفٍ. فأَيُّما حَرْفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا» اهـ.

(وأضاهُ بني غِفَار) بفتح الهمزة في أضاهة وبكسر الغين في غِفَار: مُسْتَنَع الماء كالغدير؛ وكان بموضع من المدينة المنورة ينسب إلى بني غِفَار، لأنهم نزلوا عنده.

٦ - وروى الترمذي^(١) عن أبي بن كعب أيضاً قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أبحار المروة قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريل: إنني بعثت إلى أمة أميين؛ فيهم الشيخُ الفاني، والعجوزُ الكبيرة، والغلامُ، قال: «فمرُّهُم فَلْيَقْرَأُوا القرآن على سبعة أحرفٍ» قال الترمذي: حسن صحيح. وفي لفظ: «فَمَنْ قرأ بحرف منها فهو كما قرأ»؛ وفي لفظ حذيفة: «فقلت: يا جبريل إنني أرسلتُ إلى أمة أمية فيهم الرجلُ، والمرأةُ، والجارية، والشيخُ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قطُّ قال: إن القرآن أنزلَ على سبعة أحرفٍ».

٧ - وأخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو: إنما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «إن هذا القرآن أنزلَ على سبعة أحرفٍ، فأَيُّ ذلك قرأتم أصبتم، فلا تُمازوا» اهـ.

قال في القاموس: ماراه مُماراة ومِرَاء، وامترى فيه وتمارى: شكٌ. والمُرِيَةُ بالكسر والضم: الشكُّ والجدلُ. اهـ.

٨ - وروى الحاكم^(٢) وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال: «أقرأني رسول الله ﷺ سورة من آلِ حم، فرُحِتُ إلى المسجد، فقلتُ لرجلٍ: اقرأها. فإذا هو يقرؤها حروفاً ما أقرؤها. فقال أقرأنيها رسول الله ﷺ. فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه فتغير وجهه وقال: «إنما أهلك من قبلكم الاختلافُ» ثم أسرَّ إلى عليّ شيئاً. فقال عليّ: إن رسول الله ﷺ يأمرُكم أن يقرأ كلُّ رجلٍ منكم كما علّم. قال: فانطلقنا وكل رجلٍ يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه» اهـ.

٩ - وأخرج البخاري^(٣) عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي ﷺ يقرأ خلافها. قال: فأخذتُ بيده فانطلقتُ به إلى النبي ﷺ فقال: «كلاكما

(١) سنن الترمذي: القرآن: ٩.

(٢) مستدرک الحاكم: ٢٢٣/٢، ٢٢٤.

(٣) صحيح البخاري، الخصومات: ١، والأنبياء: ٥٤.

محسن، فاقراً» قال شعبة أحد رواة هذا الحديث: أكبر علمي أن النبي ﷺ قال: «فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا».

١٠ - وروى الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيد بن ثابت، وأقرأنيها أبي بن كعب فاختلقت قراءتهم، فبقراءة أيهم أخذ؟ فسكت رسول الله ﷺ وعليّ إلى جنبه، فقال عليّ: «ليقرأ كل إنسان منكم كما علم، فإنه حسن جميل».

١١ - وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقراؤا ولا حرج ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة».

٢ - الحكمة والفوائد في نزول القرآن على سبعة أحرف

إن الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما مائلها، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة، تكون منارات هدى، ومصادر إشعاع ونور، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كل ما شجر من هذا الخلاف البعيد، في هذا الموضوع الدقيق.

الشاهد الأول: أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأمة الإسلامية كلها، خصوصاً الأمة العربية التي شوفت بالقرآن، فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات، وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة، ويوحد بينها اللسان العربي العام. فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد، لشق ذلك عليها. قال المحقق ابن الجزري: «وأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإزادة اليسر بها، والتهوين عليها شرفاً لها، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق، حيث أتاه جبريل فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومعونته فإن أمتي لا تطيق ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف» ثم قال: وكما ثبت أن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وأن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد، وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يُبعثون إلى قومهم الخاصين، والنبي ﷺ بُعث إلى جميع الخلق أحمرهم وأسودهم، عربهم وعجمهم، وكان العرب الذي نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ، والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما

أشار إليه ﷺ، فلو كُلفوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التكليف بما لا يستطيع، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع» اهـ.

كل ما مرَّ عليك في الشاهد الأول تقريرٌ لحكمةٍ واحدة، وفائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم؛ وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن. ونحيطك علماً هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدد فوائد أخرى:

منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسانٍ واحدٍ يوحد بينها، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم، والذي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة. فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوبٍ وحذب، ثم يصقلونه ويهدبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنة، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة، وعقدوا لها راية الإمامة. وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف، يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية، على نمط سياسة القرشيين بل أوفق. ومن هنا صحَّ أن يقال: إنه نزل بلغة قريش، لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى. وكانت هذه حكمة إلهية سامية؛ فإن وحدة اللسان العام من أهمِّ العوامل في وحدة الأمة، خصوصاً أول عهدنا بالتوثب والنهوض.

ومنها بيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَتْ كَكَلَّةٌ أَوْ أَمْرًآ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدَّةُ﴾ [النساء: ١٢] قرأ سعد بن أبي وقاص: ﴿وله أخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنْ أُمٍّ﴾ بزيادة لفظ: ﴿مِّنْ أُمٍّ﴾ فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأُم دون الأشقاء ومن كانوا لأب، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه.

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ سَسَكِينَ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩] وجاء في قراءة: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ بزيادة لفظ: «مؤمنة» فتبين بها اشتراط الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفارة يمين. وهذا يؤيد مذهب الشافعي ومن نحا نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط.

ومنها الجمع بين حكمتين مختلفتين بمجموع القراءتين، كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا أَلْسِنَةً فِي الْمَجِيْضِ وَلَا تَقْرَبُوْهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة «يطهرون» ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض؛ لأن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى. أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة. ومجموع القراءتين يحكم بأمرين: أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض. وثانيهما أنها لا يقربها زوجها

أيضاً إلا إن بالغت في الطهر، وذلك بالاغتسال؛ فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء. وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضاً.

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين: كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] قرئ بنصب لفظ «أرجلكم» وبجرها. فالنصب يفيد طلب غسلها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ «وجوهكم» المنصوب، وهو مغسول. والجر يفيد طلب مسحها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ «رؤوسكم» المجرور، وهو ممسوح. وقد بين الرسول ﷺ أن المسح يكون للابس الخف وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخف.

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وقرئ: ﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾. القراءة الأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة؛ ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضي ليس من مدلوله السرعة.

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ أَلْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] وقرئ: ﴿كالصوف المنفوش﴾ فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف.

ومنها تجلية عقيدة ضلَّ فيها بعضُ الناس: نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠] جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام في لفظ: ﴿وملكاً كبيراً﴾ وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه، رفعت هذه القراءة الثانية نقاب الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار ﴿لَمِنَ الْمَلَكِ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَجْدُ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

والخلاصة: أن تنوع القراءات، يقوم مقام تعدد الآيات؛ وذلك ضرب من ضروب البلاغة، يتبدى من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز.

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل؛ بل القرآن كله على تنوع قراءاته، يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم؛ وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف.

ومعنى هذا أن القرآن يُعجِزُ إذا قرئ بهذه القراءة، ويعجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثانية، ويعجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة، وهلمَّ جراً. ومن هنا تتعدَّد المعجزات بتعدُّد تلك الوجوه والحروف!

ولا ريب أن ذلك أدلُّ على صدق محمد ﷺ، لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مناح جمّة في الإعجاز وفي البيان، على كل حرف ووجه، وبكل لهجة ولسان. ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

الشاهد الثاني: أن مرّات استزادة الرسول للتيسير على أمته، كانت ستّاً غير الحرف الذي أقرأه أمين الوحي عليه أول مرة؛ فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها. تأمل حديث ابن عباس السابق وقول الرسول ﷺ فيه: «أقرأني جبريلُ على حرف، فراجعتُه، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى بلغ سبعة أحرف» وكذلك جاء في حديث لأبي بكر أن النبي ﷺ قال: «فنظرتُ إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة»، يضاف إلى ذلك المراجعات الثابتة في الأحاديث الأخرى، وإن كانت لم تبلغ ستّاً صراحةً، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة، فيعلم من مجموع تلك الروايات، أنّ المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية.

الشاهد الثالث: أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف، فقد أصاب شاكلة الصواب أياً كان ذلك الحرف، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله ﷺ: «فأيّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا» وقوله ﷺ لكل من المختلفين في القراءة «أصبت» وقوله ﷺ لهما في رواية ابن مسعود: «كلاكما محسنٌ» وقوله ﷺ فيما يرويه عمرو بن العاص: «فأيّ ذلك قرأتُم أصبتم». وعدم موافقته ﷺ لعمر، وأبي، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفهم بالطرق الأنفة في الأحاديث السالفة. ودفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد الرابع: أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله، لا مدخل لبشر فيها؛ بل كلها نازلة من عنده تعالى، مأخوذة بالتلقي عن رسول الله ﷺ. يدلُّ على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يرجعون فيما يقرأون إلى رسول الله ﷺ، يأخذون عنه ويتلقون منه كل حرف يقرأون عليه؛ انظر قوله ﷺ في قراءة كل من المختلفين: «هكذا أنزلت» وقول المخالف لصاحبه: «أقرأنيها رسولُ الله ﷺ».

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صحَّ لأحد أن يغيّر ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه، لبطلت قرآنية القرآن وأنه كلام الله، ولذهب الإعجاز ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. ثم إن التبديل والتغيير مردودٌ

من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنتَ بِشْرُهُ إِنْ عَذِرْنَا هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ فَلَا مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّايَ نَفْسِي إِنْ أَرَادْتُ إِلَّا مَا يُرِيدُ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرِكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٥، ١٦].

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد تحرَّج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب، فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يبدل فيه ويغير، بمرادف أو غير مرادف؟ ﴿سَيَحْنَكَ هَذَا هَمَّتَنُ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

الشاهد الخامس: أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة. يدل على ذلك قوله ﷺ: «فَلَا تُمَارُوا فِيهِ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»^(١) وعدم موافقته لعمر، وأبي، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفتهم بالطرق الأنفة، في الأحاديث السالفة. ويدل على ذلك أيضاً دفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد السادس: أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا مُتَحَمِّسِينَ في الدفاع عن القرآن، مُسْتَبْسِلِينَ في المحافظة على التنزيل، متيقظين لكل من يُحدث فيه حداً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللَّهْجَات، مبالغين في هذه اليقظة حتى ليأخذون في هذا الباب بالظُّنَّة، وينافحون عن القرآن بكل عناية وهمة. وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم، على حين أن هشاماً كان في واقع الأمر على صواب فيما يقرأ، وأنه قال لعمر تسويغاً لقراءته: أقرأنيها رسول الله ﷺ. لكن عمر لم يقنع، بل لبَّه وساقه إلى المحاكمة، ولم يتركه حتى قضى رسول الله ﷺ لهشام بأنه أصاب. قل مثل ذلك فيما فعل أبي بن كعب بصاحبه، وما كان من ابن مسعود وعمرو بن العاص وصاحبيهما. والأحاديث بين يديك عن كعب، فارجع إليها إن أردت.

الشاهد السابع: أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدالٍ ونزاعٍ وشقاق، ولا مثارَ ترددٍ وتشكيكٍ وتكذيب، ولا سلاح عصبيةٍ وتنطعٍ وجمود. على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً، ومن هذه الرحمة نقمة! يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق «فَمَا تُمَارُوا فِيهِ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ». وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم مع قوله: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِكَمُ الْاِخْتِلَافُ» وضربه

(١) أخرجه أبو داود في سننه، سنة: ٤٤ وأحمد بن حنبل في مسنده: ٢٨٦/٢، ٣٠٠، ٤٢٤، ٤٧٥؛

في صدر أبيّ بن كعب حين جال بخاطره حديثُ السوء في هذا الموضوع الجليل .

الشاهد الثامن: أن المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة وجوه في الألفاظ وحدها لا محالة؛ بدليل أن الخلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني، مثل قول عمر: «إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ» ثم حكم الرسول أن يقرأ كلّ منهما، وقوله ﷺ: «هكذا أنزلت» وقوله: «أي ذلك قرأتم فقد أصبتم» ونحو ذلك؛ ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ، لا شرح المعاني.

٣ - معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

الأحرف جمع حرف، والحرف يطلق على معان كثيرة، أتى عليها صاحب القاموس؛ إذ يقول ما نصه: «الحرف من كل شيء طرفه، وشفيره وحده، ومن الجبل أعلاه المحدّد، وواحد حروف التهجي، والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة، ومسيل الماء، وآرام سودّ ببلاد سليم. وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْذُؤُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] أي وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء لا على الضراء، أو على شكّ، أو على غير طمأنينة من أمره، أي لا يدخل في الدين متمكناً. «ونزل القرآن على سبعة أحرف»: سبع لغات من لغات العرب؛ وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر؛ ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن»^(١) اهـ بتصرف قليل. وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلّ على أن لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظي، والمشارك اللفظي يراد به أحد معانيه التي تعينها القرائن وتناسب المقام.

وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنه الوجه بالمعنى الذي سنقصه عليك، لا بالمعنى الذي ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها.

ثم إن كلمة (على) في قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أي أنزل القرآن موسعاً فيه على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأيّ حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة.

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذا لقال ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف» بحذف لفظ (على). بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن

(١) انظر القاموس المحيط، مادة «حرف».

أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد، ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة. فكلمة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] التي ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة، وكلمة ﴿وَعَبْدَ أَظْفُوتٍ﴾ [المائدة: ٦٠] التي ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة ﴿أَفْ﴾^(١) التي أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة. وكل أولئك وأشبه أولئك، لا يخرج التباين فيه على كثرته عن وجوه سبعة.

بقي علينا أن نتساءل: ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوعت في الكلمة الواحدة؟

هنا يحتدم الجدل والخلاف، ويكثر القيل والقال.

والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في اللوائح إذ يقول:

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء من أفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارع، وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات - يريد اللهجات - كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم،

والإظهار والإدغام، ونحو ذلك اهـ.

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه - وهو اختلاف الأسماء - بقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ

هُمُ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] قرئ هكذا: «لَأَمَانَاتِهِمْ» جمعاً، وقرئ: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ بالإفراد.

ويمكن التمثيل للوجه الثاني - وهو اختلاف تصريف الأفعال - بقوله سبحانه:

﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩] قرئ هكذا بنصب لفظ «رَبَّنَا» على أنه منادى

وبلفظ «بَاعِدْ» فعل أمر، وبعبارة أنسب بالمقام «فعل دعاء». وقرئ هكذا: «رَبُّنَا بَعْدَ»

يرفع «رب» على أنه مبتدأ ويلفظ «بَعْدَ» فعلاً ماضياً مضعفاً العين جملته خبر.

ويمكن التمثيل للوجه الثالث - وهو اختلاف وجوه الإعراب - بقوله سبحانه:

(١) من الآية ٢٣ من سورة الإسراء: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهَا أَفٌ وَلَا تَنْهَرُهَا وَقُلْ لَهَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾.

﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قرئ بفتح الراء وضمها، فالفتح على أن «لا» ناهية، فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثليين. أما الضم فعلى أن «لا» نافية، فالفعل مرفوع بعدها.

ومثل هذا المثال، قوله سبحانه: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] قرئ برفع لفظ «المجيد» وجره. فالرفع على أنه نعت لكلمة «ذو»، والجر على أنه نعت لكلمة «العرش». فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت.

ويمكن التمثيل للوجه الرابع - وهو الاختلاف بالنقص والزيادة - بقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٣] قرئ بهذا اللفظ. وقرئ أيضاً «والذكر والأنثى» بنقص كلمة «ما خلق».

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو اختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] وقرئ: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾.

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَىٰ أَنْظَارِ كَيْفَ تُنْشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] بالزاي وقرئ: ﴿تُنْشِرُهَا﴾ بالراء، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَمَطْلِحٌ مُّضَوِّرٌ﴾ [الواقعة: ٢٩] بالحاء، وقرئ: ﴿وَوَطْلِحٌ﴾ بالعين. فلا فرق في هذا الوجه أيضاً بين الاسم والفعل.

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف اللهجات - بقوله سبحانه: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩] تقرأ بالفتح والإمالة في «أتى» ولفظ «موسى» فلا فرق في هذا الوجه أيضاً بين الاسم والفعل. والحرف مثلهما نحو ﴿بَيْنَ قَدِيرَيْنِ﴾ [القيامة: ٤] قرئ بالفتح والإمالة في لفظ «بلى».

٤ - بقاء الأحرف السبعة في المصاحف

ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العثمانية.

واحتجوا بأنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. ومعنى هذا أن الصحف التي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة، ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف

العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها^(١) النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها.

وذهب ابن جرير الطبري ومن لفَّ لَفَّهُ إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة، وما التزموه فيه من أن هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلفه عثمان؛ ثم رأت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعاً لكلمة المسلمين فأخذت به وأهملت كل ما عداه من الأحرف الستة، ونسخ عثمان المصاحف بهذا الحرف الذي استبقته الأمة وحده.

والتحقيق أن القول باشمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها، يتوقف على أمرين: أحدهما تحديد المراد من الأحرف السبعة، وثانيهما الرجوع إلى ما هو مكتوب ومائل بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر.

ولقد أسلفنا لك ما اخترناه في تحديد المراد من الأحرف السبعة، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلاف في القراءات، سواء منها ما كان صحيحاً وشاذاً ومنكراً وأنها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرازي الذي حالفه التوفيق في الدقة والاستقراء التام.

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر، نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقض، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، ولكن على معنى أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلاً أو بعضاً، بحيث لم تخل المصاحف في مجموعها عن حرفٍ منها رأساً.

ولنبين ذلك في المذهب الذي اخترناه:

أما الوجه الأول منه: وهو اختلاف الأسماء إفراداً وجمعاً الخ نحو قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] المقروءة بجمع الأمانة وإفرادها، فقد اشتمل عليهما المصحف؛ إذ كان الرسم العثماني فيه هكذا:

(١) كان رسول الله ﷺ يعرض الكتاب (القرآن) في كل رمضان على جبرائيل في كل سنة مرة. (راجع مسند أحمد: ١/٢٣١، ٢٧٦، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٦٣).

«لَأْمَنْتَهُمْ» برسم المفرد في الحروف ولكن عليها ألف صغيرة لتشير إلى قراءة الجمع وغير منقوطة ولا مشكولة .

وأما الوجه الثاني : وهو اختلاف تصريف الأفعال نحو قوله سبحانه ﴿يَعْكُفُونَ عَلَٰٓءَ أَصْنَٰرٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف : ١٣٨] المقروءة بكسر الكاف وضمها في الفعل ، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم المصحف العثماني أيضاً ، لأنه هيكل الفعل واحد في لفظ الخط لا يتغير في كلتا القراءتين ، والمصحفُ العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً .

وأما الوجه الثالث : وهو اختلاف وجوه الإعراب كقراءة ﴿وَلَا يُضَآرُّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة : ٢٨٢] بفتح الراء وضمها ، فإن الرسم يحتملها كالوجه السابق ، وهو واضح .

وأما الوجه الرابع : وهو الاختلاف بالنقص والزيادة ، فمنه ما يوافق الرسم في بعض المصاحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة : ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي مَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة : ١٠٠] وقرئ : ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾ بزيادة لفظ «من» وهما قراءتان متواترتان وقد وافقت كلتاها رسم المصحف ؛ بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكي لأن لفظ «من» ثابتة فيه . أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكي حيث لم تثبت فيه ، أي في غير المصحف المكي . ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف بحال من الأحوال نحو قوله سبحانه : ﴿وَكَانَ وِرَآءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف : ٧٩] وقرأ ابن عباس هكذا : ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا﴾ بزيادة كلمة «صَالِحَةٍ» فإن هذه الكلمة لم تثبت في مصحف من المصاحف العثمانية ، فهي مخالفة لخط المصحف ؛ وذلك لأن هذه القراءة وما شاكلها منسوخة بالعرضة الأخيرة ؛ أي عرض القرآن من النبي ﷺ على جبريل آخر حياته الشريفة . ويدل على هذا النسخ إجماع الأمة على ما في المصاحف . فتلخص مما ذكرنا أن بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف ، وبعضه لم تشتمل عليه ؛ لأنه نُسخ .

وأما الوجه الخامس : وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير ، فهو مثل سابقه ؛ منه ما هو موافق لرسم المصحف نحو قوله في سورة التوبة : ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ حَتًّا﴾ [التوبة : ١١١] قرئ الفعل بالبناء للفاعل في الأول ، وللمفعول في الثاني ، وقرئ بالعكس ؛ وهما قراءتان متواترتان ، ولا يخالف شيء منها رسم المصحف . ومنه ما خالف رسم المصحف نحو قوله سبحانه : ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق : ١٩] وقرئ : ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾ فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق ، وطلحة بن مصرف ، وزين العابدين رضي الله عنهم لكنها لم تتواتر ، فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة ، وإجماع الصحابة على المصحف العثماني ؛ فلا يجوز القراءة بها ، بخلاف القراءة الأولى ؛ لأنها وافقت خط المصحف ،

واستقرت القراءة بها دون نسخ. ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] وقرئ: ﴿إِذَا جَاءَ فَتْحُ اللَّهِ وَالنُّصْرُ﴾ فالأولى هي التي وافقت الرسم، والثانية لم توافقه؛ فهي منسوخة أيضاً لما ذكرنا.

وأما الوجه السادس: وهو الاختلاف بالإبطال، فقد وافق بعضه رسم المصحف، وخالفه البعض أيضاً. مثال ما وافق الرسم قوله سبحانه: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنِيبٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] وقرئ: ﴿فَتَّبَيَّنُوا﴾ وهما قراءتان متواترتان. وتوافق كلتاها رسم المصحف. ومثال الثاني قراءة: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ وقراءة: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالصُّوفِ الْمَمْفُوشِ﴾ فإنهما مخالفتان لرسم المصحف. وذلك لنسخهما بالعرضة الأخيرة أيضاً، واستقرار الأمر على ما وافق الرسم منه، وهو قراءة: ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ وقراءة: ﴿كَالْمُهِنِ الْمَمْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥].

وأما الوجه السابع: وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات فيوافق رسم المصحف موافقة تامة؛ لأنه اختلاف شكلي لا يترتب عليه تغيير جوهر الكلمة، وهو ظاهر. وتجد شواهد كثيرة في خط المصحف تدل على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [طه: ٩]. فإنها رسمت هكذا بياء في الفعل بعد التاء، وبقلب ألف موسى ياء، ومن غير شكل ولا إعجام.

٥ - القراءات

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدرٌ سماعيٌّ لقرأ. وفي الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها. قال السيوطي عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عالٍ ونازلٍ ما نصه: «ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث، تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه. فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم؛ واتفقت عليه الروايات والطرق عنه، فهو قراءة. وإن كان للراوي عنه، فرواية، أو لمن بعده فنازلاً، فطريق. أو لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه، فوجه» اهـ.

وفي منجد المقرئين لابن الجزري^(١) ما نصه: «القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزوه^(٢) الناقل^(٣)... والمقرئ: العالم بها رواها مشافهة، فلو

(١) نشرته مكتبة القدسي في القاهرة وصورته دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) عزوه الخبر إلى فلان؛ إنساده إليه؛ يقال: عزاه الخبر إلى صاحبه؛ أسنده إليه.

(٣) قال في القاموس: «الناقل: ضد القاطن». (م).

حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يُقرئ بما فيه إن لم يُشافهه مَنْ شُوفه به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة. والقارئ المبتدئ من شَرَعَ في الإفراء إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات، والمتهي من نقل من القراءات أكثرها وأشهرها اهـ.

٦ - أعداد القراءات:

اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقول: القراءات السبع، والقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة.

وأخطى الجميع بالشهرة ونباهة الشأن، القراءات السبع.

وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين وهم: نافع، وعاصم، وحمزة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وعليّ الكسائي. والقراءات العشر هي هذه السبع وزيادة قراءات هؤلاء الثلاثة: أبي جعفر، ويعقوب، وخلف.

وعلم القراءات أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً. ثم أهل عهد التدوين للقراءات ولم يكن لهذه السبعة بهذا العنوان وجود أيضاً، بل كان أول من صنّف في القراءات أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني، وأبي جعفر الطبري، وإسماعيل القاضي. وقد ذكروا في القراءات شيئاً كثيراً، وعرضوا روايات تُزبي على أضعاف قراءة هؤلاء السبعة.

ثم اشتهرت قراءات هؤلاء السبعة بعد ذلك على رأس المائتين في الأمصار الإسلامية. فكان الناس في البصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع.

ومكثت القراءات السبع على هذا الحال دون أن تأخذ مكانها من التدوين حتى خاتمة القرن الثالث، إذ نهض ببغداد الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى بن عباس فجمع قراءات هؤلاء الأئمة السبعة غير أنه أثبت اسم الكسائي وحذف يعقوب.

وجاء اقتصاره على هؤلاء السبعة مصادفةً واتفاقاً، من غير قصد ولا عمد، ذلك أنه أخذ على نفسه ألا يروي إلا عن اشتهر بالضبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقي منه. فلم يتم له ما أراد هذا إلا عن هؤلاء السبعة وحدهم، وإلا فأئمة القراء لا يحصون كثرة، وفيهم من هو أجل من هؤلاء قدراً، وأعظم شأنًا.

وإذن فليس اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السبعة بحاصر للقراء فيهم، ولا بملزم

أحداً أن يقف عند حدود قراءتهم، بل كل قراءة توافرت فيها الأركان الثلاثة للضابط المشهور وجب قبولها.

ومن هنا كانت القراءات العشر، بزيادة قراءات: يعقوب، وأبي جعفر، وخلف، على قراءات أولئك السبعة.

وكانت القراءات الأربع عشرة، بزيادة أربع على قراءات هؤلاء العشرة، وهي قراءات الحسن البصري، وابن مَحِيصن، ويحيى اليزيدي، والشنوبذي.

٧ - القراء السبعة

١ - ابن عامر: اسمه عبد الله اليحصبي، نسبة إلى يحصب، وهو فخذٌ من حمير ويكنى أبا نعيم، وأبا عمران. وهو تابعي جليل، لقي واثلة بن الأسقع والنعمان بن بشير، وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، عن عثمان بن عفان، عن رسول الله ﷺ؛ وقيل إنه قرأ على عثمان نفسه، وقد توفي بدمشق سنة ١١٨ ثمانى عشرة ومائة، وقد اشتهر برواية قراءته هشام وابن ذكوان، ولكن بواسطة أصحابه.

٢ - ابن كثير: هو أبو محمد، أو أبو معبد، عبد الله بن كثير الداري. كان إمام الناس في القراءة بمكة، تحفه السكينة ويحوطه الوقار. لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك.

وروى عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على عبد الله بن السائب المخزومي. وقرأ عبد الله هذا على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب؛ وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. وتوفي سنة ١٢٠ عشرين ومائة بمكة المكرمة. وقد اشتهر بالرواية عنه - ولكن بواسطة أصحابه - البريقي وقُتَيْل.

٣ - عاصم: هو أبو بكر عاصم بن أبي التَّجُود الأسدي (والتَّجُود بفتح النون وضم الجيم مأخوذ من نجدت الثياب إذا سويت بعضها ببعض).

كان قارئاً متقناً، آية في التحرير والإنقان والفصاحة وحسن الصوت بقراءة القرآن. قرأ على زرّ بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ. وقرأ أيضاً على أبي الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، معلم الحسن والحسين.

وقرأ عبد الرحمن هذا على الإمام علي، وأخذ الإمام علي قراءته عن رسول الله ﷺ. توفي بالكوفة أو بالسماوة سنة ١٢٧ سبع وعشرين ومائة.

روى عنه شعبة وحفص كلاهما بدون واسطة.

٤ - أبو عمرو: هو أبو عمرو زَبَّان بن العلاء عمار البصري. كان من أعلم الناس بالقراءة مع صدق وأمانة وثقة في الدين. روى عن مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبيرة،

عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وأقرأ على جماعة منهم أبو جعفر وزيد بن القَعْقَاع والحسن البصري. وقراً الحسن على حطان وأبي العالية. وقراً أبو العالية على عمر بن الخطاب. توفي سنة ١٥٤ أربع وخمسين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه الدوري والسوسي، ولكن بواسطة اليزيدي أبي محمد يحيى بن المبارك العدوي المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين. وسمي باليزيدي نسبة إلى يزيد بن منصور خال الخليفة المهدي؛ لأنه كان يؤدب ولده.

٥ - حمزة: هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي مولى عكرمة بن ربيع التيمي. قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش، على يحيى بن وثاب، على زر بن حبيش، على عثمان وعليّ وابن مسعود، على النبي ﷺ. كان ورعاً بكتاب الله، مجوداً له عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث. توفي بحُلوان سنة ١٥٦ ست وخمسين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه خلف وخلاد، لكن بواسطة أبي عيسى سُليم بن عيسى الحنفي الكوفي المتوفى سنة ١٨٨، ثمان وثمانين ومائة.

٦ - نافع: هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني. أخذ القراءة عن أبي جعفر القاري وعن سبعين من التابعين، وهم أخذوا عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة، عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ. وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة المنورة. توفي سنة ١٦٩ تسع وستين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه قالون وورش.

٧ - الكسائي: هو أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي النحوي. لقب بالكسائي لأنه كان في الإحرام لابساً كساءً؛ قال أبو بكر الأنباري: اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم بالغريب، وكان أوحد الناس بالقرآن، فكانوا يكثرون عليه، حتى يضطر أن يجلس على الكرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره؛ وهم يسمعون منه ويضبطون عنه. توفي سنة ١٨٩ تسع وثمانين ومائة.

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو الحارث والدوري.

- تمام القراء العشرة

٨ - أبو جعفر: هو يزيد بن القَعْقَاع القاري، نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى: قارا. وقد سبق أنه أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة، عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ. توفي أبو جعفر سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة، وكان تابعياً جليل القدر، رفيع المنزلة.

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو موسى عيسى بن وردان الحذاء، وأبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَاز.

٩ - يعقوب: هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي. قرأ على أبي المنذر سلام بن سليمان الطويل. وقرأ سلام على عاصم وعلى أبي عمرو. توفي يعقوب سنة ٢٠٥ خمس ومائتين.

وممن اشتهر بالرواية عنه رُوِّحُ بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل اللؤلؤي الملقب بِرُوَيْس، وغيرهما.

١٠ - خلف: هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب، قرأ على سليم عن حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب المفضل الضبي، وعلى أبان العطار، وهم عن عاصم. وتوفي خلف سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين كما سبق في ترجمة حمزة.

وممن اشتهر بالرواية عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله، المروزي، ثم البغدادي، الوراق، المتوفى سنة ٢٨٦ ست وثمانين ومائتين.

وممن اشتهر بالرواية عنه أيضاً أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، المتوفى سنة ٢٩٢ اثنتين أو ثلاث وتسعين ومائتين.

- تمام القراء الأربعة عشر

وهاك كلمة مختصرة عن الأربعة الذين إذا أضيفوا إلى العشرة السابقين كملت عدة القراء الأربعة عشر الذين تنسب إليهم القراءات المعروفة بالقراءات الأربع عشرة.

١١ - الحسن البصري: هو السيد الإمام الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري الغني بشهرته عن تعريفه. المتوفى سنة ١١٠ عشر ومائة.

١٢ - ابن محيصة: هو محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي؛ مقرر أهل مكة مع ابن كثير. المتوفى سنة ١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة.

١٣ - يحيى اليزيدي: هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي. المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين.

١٤ - الشنبوذي: هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنبوذي الشطوي البغدادي. المتوفى سنة ٣٨٨ ثمان وثمانين وثلاثمائة.

كتاب الحجّة (١)

الذين ترجموا للفارسي ذكروا في ثبت مؤلفاته كتاب الحجّة هذا بعبارات ليست متساوية، وإن كانت تشترك جميعها في كلمة (الحجّة) محور التسمية، وكل ذلك بداعية

(١) هذا الفصل اقتبسناه من مقدمة كتاب «الحجّة» طبعة دار المأمون للتراث (ج ١ ص ١٣ - ١٧).

الاختصار والاجتزاء بالبعض المفهم عن الكل .

فالخطيب البغدادي في تاريخه (٢٧٦/٧) سَمَّاهُ: الحجة في علل القراءات، وابن خلكان في الوفيات (٨١/٢) وابن الأثير في الكامل (٢١/٩) وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٢٦٧/٦) أطلقوا عليه الحجة في القراءات، وزاد ابن الأنباري في نزهة الألباء (ص٣١٦) كلمة «السبع» على القراءات. في حين اكتفى ابن النديم في الفهرست (ص٩٥) وياقوت في معجم الأدباء (٢١٠/٧) وابن عطية في فهرسه (ص٨٦) والسيوطي في البغية (٤٩٦/١) وابن الجزري في طبقاته (٢٠٧/١) باللفظة المشتركة بين الجميع فأسموه (الحجة) فقط .

وقد أثرنا أن نعتمد على ما أثبت على غلاف الأجزاء الثلاثة الأخيرة من نسخة مراد ملا المنسوخة بخط طاهر بن غلبون ونصه: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد. وهو عنوان مناسب للكتاب، ولا مبرر للعدول عنه إلى غيره من الأسماء التي آثر أصحابها الاختصار فيها .

وهذا الكتاب واحد من عدة كتب صنَّفها الفارسي وقَدَّمها لعضد الدولة الذي كان يعدُّ نفسه غلاماً في النحو لأبي علي، نستدلُّ على ذلك من مقدمة كتابه التي صدرها بالدعاء له، كما هو ثابت في نسختنا هذه حيث يقول: أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور وليِّ النعم عضد الدولة وتاج الملة . . . فإن هذا كتاب نذكر فيه . . . وواضح أنه بالإضافة لما ذكرناه من تقديم هذه النسخة لعضد الدولة فإن في هذه المقدمة ما يدلُّ على أن كتاب الحجة قد ألفه أبو علي قبل سنة ٣٧٢هـ وهي السنة التي توفي فيها عضد الدولة، وتحديد أكثر فإنه ألفه ما بين سنتي ٣٦٧هـ، وهي السنة التي لقب فيها عضد الدولة بتاج الملة، وبين سنة وفاته وهي سنة ٣٧٢هـ .

كما أن في مقدمته ما يدلُّ على منهج أبي علي في كتابه بشكل موجز؛ وهو أن يذكر ما ثبت عن ابن مجاهد من وجوه قراءات القراء في كتابه السبعة، وهم الذين ذكرنا ترجمتهم في أول فاتحة الكتاب .

وقد كان شائعاً في عصر أبي علي تأليف العلماء مؤلفاتهم للملوك والرؤساء وذلك لأنه كان لهؤلاء مشاركة في العلوم، ويضربون بسهم وافر فيها، وكانت بلاطاتهم موقلاً للعلماء، وكانت أكرم هدية يقدمها هؤلاء العلماء لأولئك الرؤساء ما ينتجونه من عُصارة عقولهم، وثمره قرائحهم، وكان كتاب الحجة أيضاً مما أهدها أبو علي للصاحب بن عباد وأجاز له أن يرويه عنه. قال ياقوت في معجم الأدباء (٢٣٩/٧، ٢٤٠): قرأت بخط سلامة بن عياض النحوي ما صورته: وقفت على نسخة من كتاب الحجة لأبي علي في صفر سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة بالري في

دار كتبها التي وقفها الصاحب بن عباد رحمه الله، وعلى ظهرها بخط أبي علي ما حكايته هذه: أطال الله بقاء سيدنا الصاحب الجليل، أدام الله عزه ونصره وتأييده وتمكينه. كتاب في قرآء الأمصار الذين بيّنت قراءتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى المعروف بكتاب السبعة، فما تضمن من أثر وقراءة ولغة، فهو عن المشايخ الذين أخذت ذلك عنهم، وأسندته إليهم، فمتى أثر سيدنا الصاحب الجليل - أدام الله عزه ونصره وتأييده وتمكينه - حكاية شيء منه عنهم أو عني لهذه المكاتبة فعل. وكتب الحسن بن أحمد الفارسي بخطه.

أما موضوع الكتاب فهو الاحتجاج للقراءات وتوثيقها وتوجيهها والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك إما بالاستناد إلى قاعدة مشهورة في العربية، أو بالتماس علة خفية بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها، أو توليدها أو بالاعتماد على القياس وحشد النظائر ومقارنة المثل بالمثل وهو مما برع فيه أبو علي. وكان يسوق لكل أسلوب من أساليب احتجازه الآيات القرآنية والشعر الصالح للاحتجاج والحديث النبوي والأمثال العربية، ولغات العرب ولهجاتها وأقوال أئمة العربية وعلى رأسهم سيبويه الذي انتشرت عبارات كتابه في حجته.

وطريقته في ذلك طريقة المتن والشرح فهو يعرض أولاً نص ابن مجاهد في عرضه لاختلاف القراء في كل حرف من الحروف، مصرحاً باسمه أو مغفلاً له مكتفياً بقوله: اختلفوا... ثم يعقبه بقوله شيخه ابن السراج وذلك في القسم الذي شرع في تفسيره من الفاتحة وسورة البقرة. أو بكلامه هو بقوله: قال أبو علي.

ولعلّ أبرز ما يتميز به أسلوب أبي علي هو ظاهرة الاستطراد والانطلاق بعيداً عن أصل الموضوع المطروق حتى يكاد ينسي آخره أوله، فهو ينتقل بالقارئ من الكلام على الحرف والخلاف فيه والاحتجاج له إلى تفسير الآية، فيغوص في الأعماق فيستخرج من كنوز المعاني ودرر الحقائق ما ينتزع إعجابنا بسعة عقله ونفاذ فكره، أو يتناول الكلمة وما يتفرع عنها من معانٍ وما تدلّ عليه من دلالات فيتناولها معنئاً مبيّناً له مع شواهد، ثم يتجاوزها إلى الحديث عن الوجوه الإعرابية أو العلل الصرفية، ويناقش جميع ذلك ويحشد له الشواهد والأدلة، فيشبعه ولا يترك بعده زيادة لمستزيد، وهو أشبه ما يكون بالنبع الغزير المتدفق في الأرض المستوية، ينبثق فيشق دروباً لنفسه في كل مكان قبل أن يأخذ مجراه.

وهذا الاستطراد كان مدعاة للإطالة، وقد رافقه بعض الغموض في العبارة أحياناً وعلى الأخص في الجزء الأول من الكتاب الذي استغرق فيه سورة فاتحة الكتاب وثلاثين آية من سورة البقرة فقط، ولعلّ ذلك دعا تلميذه ابن جني لأن يقول عنه: «وقد

كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة، فأغمضه وأطاله حتى منع كثيراً ممن يدعي العربية فضلاً على القراءة منه وأجفاهم عنه^(١).

ولا تدل هذه العبارة على طعن ابن جنبي في ما صنع أستاذه كما فهمها بعض الباحثين المحدثين، وإنما تعني أن من لم يكن من أهل العربية متمرساً بها يصعب أن يفهم كتابه، وهذا حق، فقد أثنى القدماء من مؤرخين ونحويين ولغويين وقراء ومفسرين على الحجة وأعجبوا به، وراحوا يتدارسونه ويختصرونه، وينقلون منه في مؤلفاتهم، وأخص بالذكر عبد القادر البغدادي فقد نقل عنه في الخزانة في سبعة مواضع، وفي شرح أبيات المغني الذي امتن الله علينا بتحقيقه ونشره في ثمانية وعشرين موضعاً. وممن نقل عنه وأثنى عليه الطبرسي المفسر قال في مجمع البيان (٢٥٦/٣) بعد أن نقل كلاماً حسناً للفراسي في وجه إعراب الآية الكريمة: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَهُمْ...﴾ [المائدة: ١٠٦] هذا كله مأخوذ من كلام أبي علي الفارسي، وناهيك به فارساً في هذا الميدان نقاباً، يخبر عن مكنون هذا العلم بواضح البيان. وكذلك الزركشي نقل عنه في كثير من أبحاث كتابه البرهان.

وأيضاً فإن قيام الأستاذ العارف والثقة الضابط مؤلف التذكرة في القراءات الثمان طاهر بن غلبون شيخ الداني نفسه بنسخ الحجة، وإلقاء نظرة متأملة في نص السماع المثبت في آخر أجزاء نسخته والذي أثبتناه عند وصفنا للمخطوطات، كل ذلك يدلنا على مدى اهتمام العلماء بالكتاب والحرص على سماعه وقراءته.

ومن أقوال العلماء التي تحمل الثناء عليه هذه الأمثلة:

- قال في ذيل تجارب الأمم: «صنّف في أيام عضد الدولة المصنفات الرائعة في أجناس العلوم المتفرقة، فمنها كتاب الحجة في القراءات السبع، وهو كتاب ليس له نظير في جلاله قدر، واشتهار ذكر»^(٢).

- وجاء في طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه: «كتاب الحجة في تخريج القراءات السبعة من أحسن الكتب وأعظمها»^(٣).

وقال ابن الجزري في طبقات القراء: «وألّف كتاب التذكرة وكتاب الحجة شرح سبعة ابن مجاهد فأجاد وأفاد»^(٤).

ومهما يكن من أمر فإن أفضل ما يشهد على الإنسان عمله الذي قدّمه وأثره الذي تركه، وها هو ذا الكتاب تقدمه بين أيدي العلماء وطلاب العلم للحكم عليه.

(٢) ذيل تجارب الأمم ١٨٣.

(١) المحتسب: ٢٣٦/١.

(٤) طبقات القراء ٢٠٧/١.

(٣) طبقات النحاة ٢٩٥.

وقد اختصره جماعة من الأندلسيين منهم فيما ذكره ياقوت مكي بن أبي طالب المتوفى سنة ٤٣٧هـ في كتاب سماه «منتخب الحجة في القراءات، وجعله في ثلاثين جزءاً»^(١) واختصره كذلك أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٥هـ وانتفع به الناس، كما ذكر السيوطي^(٢) واختصره محمد بن شريح الرعيني المتوفى سنة ٤٧٦هـ^(٣).

(٢) انظر بغية الوعاة ١/٤٤٨.

(١) معجم الأدياء ١٩/١٦٩.

(٣) الصلة لابن بشكوال ٢/٥٥٣.

ترجمة المؤلف

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار

ابن سليمان الفارسي

ترجم له ياقوت الحموي في معجم الأدباء^(١)، فقال: أَبُو عَلِيِّ الْفَارِسِيِّ الْمَشْهُورُ فِي الْعَالَمِ اسْمُهُ، الْمَعْرُوفُ تَضْيِيفُهُ وَرَسْمُهُ، وَأَخَذَ زَمَانِهِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ. كَانَ كَثِيرًا مِنْ تَلَامِيذَتِهِ يَقُولُ: هُوَ فَوْقَ الْمُبَرِّدِ. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عِيْسَى الرَّبِيعِيُّ: هُوَ أَبُو عَلِيِّ الْحَسَنِ، بَنُ أَحْمَدَ، بَنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ، بَنُ مُحَمَّدٍ، بَنُ سُلَيْمَانَ، بَنُ أَبَانَ الْفَارِسِيِّ، وَأُمُّهُ سَدُوسِيَّةٌ مِنْ سَدُوسٍ^(٢) شَيْبَانَ مِنْ رَبِيعَةَ الْفَرَسِ. مَاتَ بِبَغْدَادَ، سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، فِي أَيَّامِ الطَّائِعِ لِلَّهِ، عَن نَيْفٍ^(٣) وَتِسْعِينَ سَنَةً.

أَخَذَ النَّحْوَ عَن جَمَاعَةٍ مِنْ أَعْيَانِ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ، كَأَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَّاجِ، وَأَبِي بَكْرٍ بَنِ السَّرَّاجِ، وَأَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانَ، وَأَبِي بَكْرٍ الْخَيَّاطِ. وَطُوفَ^(٤) كَثِيرًا فِي بِلَادِ الشَّامِ، وَمَضَى إِلَى طَرَابُلُسَ، فَأَقَامَ بِحَلَبَ مُدَّةً، وَخَدَّمَ سَيْفَ الدَّوْلَةِ ابْنَ حَمْدَانَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَغْدَادَ، فَأَقَامَ بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ.

حَدَّثَ الْخَطِيبُ قَالَ: قَالَ التَّنُوخِيُّ: وَوُلِدَ أَبُو عَلِيِّ الْفَارِسِيِّ بِقَسَا^(٥)، وَقَدِيمَ بَغْدَادَ وَاسْتَوَظَّنَهَا، وَعَلَّتْ مَنَزَلَتُهُ فِي النَّحْوِ حَتَّى قَالَ قَوْمٌ مِنْ تَلَامِيذَتِهِ: هُوَ فَوْقَ الْمُبَرِّدِ وَأَعْلَمُ مِنْهُ. وَصَفَّ كُتُبًا عَجِيبَةً حَسَنَةً لَمْ يُسْبَقْ إِلَى مِثْلِهَا، وَاشْتَهَرَ ذِكْرُهُ فِي الْآفَاقِ، وَبَرَعَ^(٦) لَهُ عِلْمَانُ حُدَاقٍ، مِثْلُ عُثْمَانَ بَنِ جُنَيْ، وَعَلِيِّ بَنِ عِيْسَى الرَّبِيعِيِّ. وَخَدَّمَ الْمُلُوكَ وَنَفَقَ^(٧)

(١) انظر معجم الأدباء (٢/٤١٣ - ٤٢٧) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (الطبعة الأولى - سنة ١٩٩١م).

(٢) سدوس، بفتح السين الأولى: اسم قبيلة.

(٣) النيف: كل ما زاد على العقد، إلى أن يبلغ العقد الثاني، وقيل: النيف من واحد إلى ثلاث، والبضع من

أربع إلى تسع - والنيف أيضاً الفضل والإحسان، يقال نيف عليه: أي زاد - وأصله نيوف.

(٤) طوف حول الشيء وبه تطويفاً وتطوفاً: طاف وأكثر المشي حوله.

(٥) قسا: مدينة من مدن الفرس، بينها وبين شيراز سبع فراسخ، ذكر ذلك ياقوت وذكر أن منها أبا علي

الفارسي.

(٦) برع الرجل: فاق أصحابه في العلم وغيره، فهو بارع.

(٧) نفق عليهم: من نفق البيع بفتح: إذا راج - والمراد: راجت بضاعته العلمية عندهم، وذاع صيته.

عَلَيْهِمْ، وَتَقَدَّمَ عِنْدَ عَضُدِ الدَّوْلَةِ، فَكَانَ عَضُدُ الدَّوْلَةِ يَقُولُ: أَنَا غُلَامٌ أَبِي عَلِيِّ النَّحْوِيِّ فِي النَّحْوِ، وَغُلَامٌ أَبِي الْحُسَيْنِ الرَّازِيِّ الصُّوفِيِّ فِي الثُّجُومِ. وَكَانَ مَتَّهِمَا بِالْإِعْتِزَالِ^(١).

وَلِأَبِي عَلِيٍّ مِنَ التَّصَانِيفِ: كِتَابُ الْحُجَّةِ، كِتَابُ التَّذَكِيرَةِ، قَدْ ذُكِرَتْ حَالُهُ فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ طُوسِ الْقَضْرِيِّ، كِتَابُ أُبَيَاتِ الْإِعْرَابِ، كِتَابُ الْإِيضَاحِ الشُّعْرِيِّ^(٢)، كِتَابُ الْإِيضَاحِ النَّحْوِيِّ، كِتَابُ مُحْتَصِرِ عَوَامِلِ الْإِعْرَابِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْحَلِّيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْبُغْدَادِيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الشِّيرَازِيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْقَضْرِيَّةِ، كِتَابُ الْأَعْقَالِ، وَهُوَ مَسَائِلُ أَضْلَحَهَا عَلَى الرَّجَاجِ، كِتَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ، كِتَابُ نَقْصِ الْهَادُورِ^(٣)، كِتَابُ التَّرْجَمَةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْمَنْثُورَةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الدَّمَشْقِيَّةِ، كِتَابُ أُبَيَاتِ الْمَعَانِي، كِتَابُ التَّنْبُحِ لِكَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ الْجَبَائِي فِي التَّفْسِيرِ، نَحْوُ مِائَةِ وَرَقَةٍ، كِتَابُ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْعَسْكَرِيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْمُضْلِحَةِ مِنْ كِتَابِ ابْنِ السَّرَّاجِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْمُشْكَلَةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْكَرْمَانِيَّةِ. ذَكَرَ الْمَعْرِيُّ فِي رِسَالَةِ الْغُفْرَانِ^(٤): أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ كَانَ يَذْكُرُ أَنَّ أَبَا بَكْرَ بْنَ السَّرَّاجِ، عَمِلَ مِنَ الْمَوْجِزِ التَّصْفِ الْأَوَّلِ لِرَجُلٍ بَرَّازٍ، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ بِإِثْمَامِهِ، قَالَ: وَهَذَا لَا يُقَالُ إِنَّهُ مِنْ إِنْشَاءِ أَبِي عَلِيٍّ، لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ فِي الْمَوْجِزِ، هُوَ مَثْوُولٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ وَفِي الْجُمْلِ، فَكَانَ أَبَا عَلِيٍّ جَاءَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ النَّسْخِ، لَا أَنَّهُ ابْتَدَعَ شَيْئاً مِنْ عِنْدِهِ. نَقَلْتُ مِنْ حَظِّ الشَّيْخِ أَبِي سَعِيدٍ مَعْنِ بْنِ خَلْفِ الْبُسْتِيِّ، مُسْتَوْفِي بَيْتِي الزَّرْدِ وَالْفَرَسِ الْمَلِكِشَاهِي بِتَوَلِّيَّتِهِ مِنْ نِظَامِ الْمَلِكِ، مِنْ كِتَابِ أَلْفِهِ بِحَظِّهِ: وَكَانَ عَالِماً فَاضِلاً حَاسِباً^(٥).

وفاته:

لقد اتفق العلماء الذين ترجموا لأبي علي الفارسي أنه توفي يوم الأحد لسبع عشرة خلت من ربيع وهنالك اختلاف أكانت الوفاة في ربيع الأول أم في ربيع الآخر؟ فالبلغدادي وابن الأنباري يذكر أنه كانت الوفاة في ربيع الأول. وعليه أكثر من ترجم له. وابن خلكان يذكر أنه توفي في ربيع الآخر.

أما سنة وفاته فقد اختلفوا فيها، فابن النديم يذكر أنه توفي قبل سنة ٣٧٠، وابن

(١) معجم الأدياء (٧/٤١٤).

(٢) اسمه في الفهرس: شرح أبيات الإيضاح.

(٣) هذا الكتاب ذكره أبو بكر بن خبير في فهرسه (ص ٣١٠) ولم نفهم له موضوعاً إلا أن يراد من الهادور الهادور، غير أن هذا الوزن لم يرد في القاموس مع كثرة ما جاء به من الوصف في الهذر.

(٤) طبع مصر سنة ١٣٢١ هـ (ص ١٣٧).

(٥) معجم الأدياء (٢/٤١٨).

الأثير يذكره في تاريخه في وفيات سنة ٣٧٦. أما بقية المصادر فتجعل وفاته سنة ٣٧٧. قال الخطيب البغدادي، قال أبو الفوارس: في سنة سبع وسبعين وثلاثمائة توفي أبو علي الفسوي النحوي.

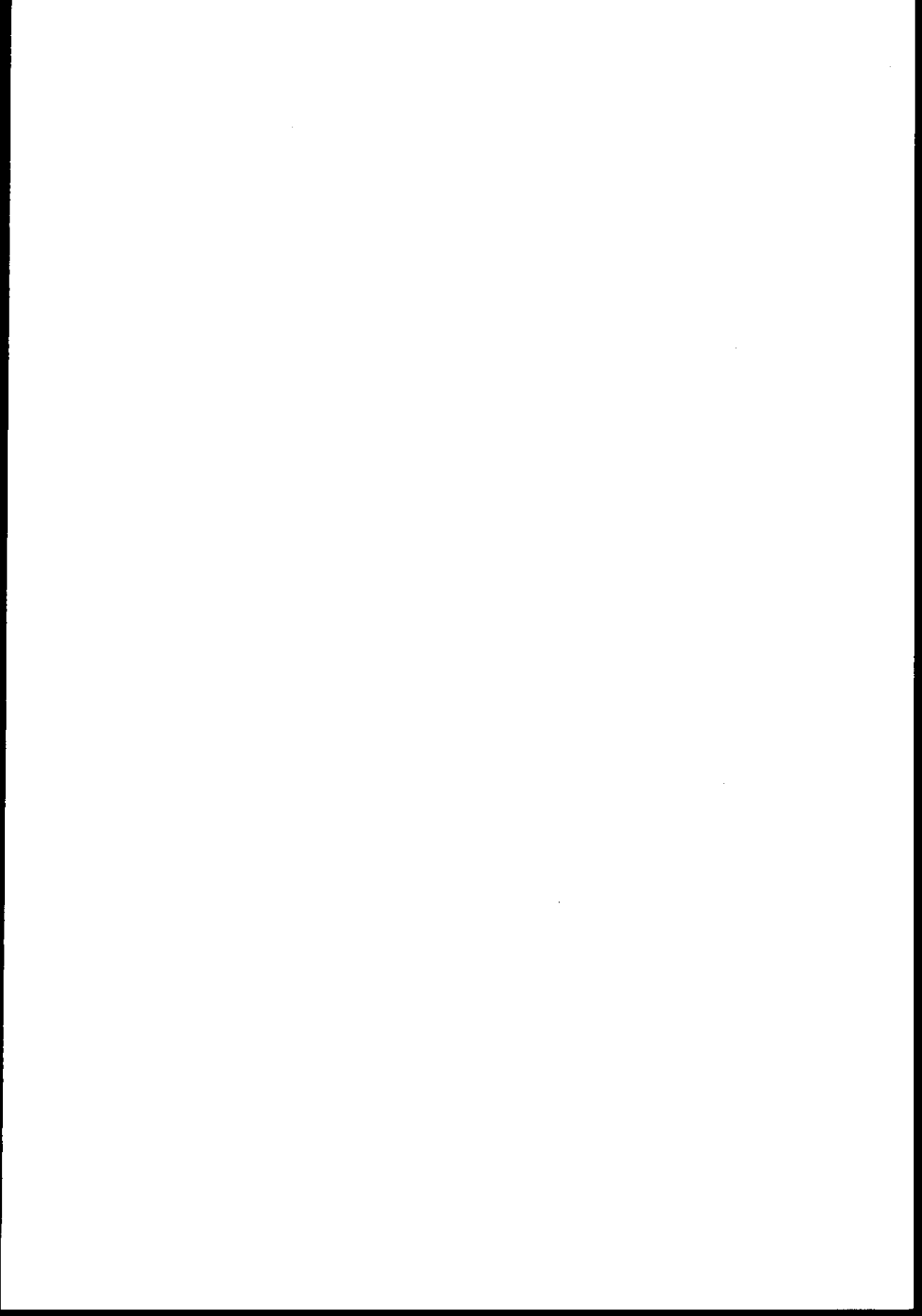
وقال البغدادي^(١): حدثني أحمد بن علي التوزي، قال: توفي أبو علي الفارسي النحوي في يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. وقال ابن العديم: قرأت في ديوان الشريف الرضي محمد بن الحسين العلوي، قال يرثي أبا علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي، وتوفي ليلة السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، ودفن بالشونيزية عند قبر أبي بكر الرازي الفقيه، وكان قد نيف على التسعين.

وقال ابن العديم: وقرأت بخط الحافظ السلفي، وذكر أنه نقله من خط علي بن عبد الملك بن الحسين بن عبد الملك الديلمي: مات أبو علي الفارسي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

وقال ابن تغري بردي^(٢): في سنة ٣٧٧ توفي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي النحوي الإمام المشهور.

(١) تاريخ بغداد (٧/٢٧٦).

(٢) النجوم الزاهرة (٤/١٥١).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

[الحمد لله رب العالمين] وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء، والمرسلين، وسائر عباد الله الصالحين وسلم.

أما بعد: أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور، ولي النعم، عضد الدولة^(١)، وتاج الملة، وأدام له العز والبسطة والسلطان، وأيده بالتوفيق والتسديد، وعضده بالنصر والتمكين، فإن هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد^(٢) [رحمه الله] المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام، بعد أن نقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذنا عنه.

وقد كان أبو بكر محمد بن السري^(٣) شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب

(١) عضد الدولة البويهى (٣٢٤ - ٣٧٢هـ = ٩٣٦ - ٩٨٣م) فتأخسرو، الملقب بعضد الدولة بن الحسن الملقب بركن الدولة بن بويه الديلمي، أبو شجاع، أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية بالعراق. تولى ملك فارس ثم ملك الموصل وبلاد الجزيرة. وهو أول من خطب له على المنابر بعد الخليفة، وأول من لقب في الإسلام «شاهنشا». كان كثير العمران، أنشأ ببغداد اليمارستان العضدي وعمر القناطر والجسور، وبنى سوراً حول مدينة الرسول ﷺ. توفي ببغداد وحمل في تابوت، فدفن في مشهد النجف. الأعلام ١٥٦/٥، وابن خلكان ٤١٦/١، والبيداية والنهاية ٢٩٩/١١، وبيتمة الدهر ٢/٢.

(٢) ابن مجاهد (٢٤٥ - ٣٢٤هـ = ٨٥٩ - ٩٣٦م) أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد، كبير العلماء بالقراءات في عصره. من أهل بغداد. وكان حسن الأدب، رقيق الخلق، فطناً جواداً. له «كتاب القراءات الكبير» و«قراءة أبي عمرو» و«قراءة عاصم» و«قراءة نافع» و«قراءة حمزة» و«قراءة الكسائي» و«قراءة ابن عامر» و«قراءة النبي ﷺ» و«كتاب البيآت» و«كتاب الهآت». الأعلام ٢٦١/١، والفهرست لابن النديم ٣١/١، وغاية النهاية ١٣٩/١.

(٣) ابن السراج (توفي ٣١٦هـ = ٩٢٩م) محمد بن السري بن سهل، أبو بكر. أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد. كان يثبغ بالراء فيجعلها غيناً. ويقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شاباً، وكان عارفاً بالموسيقى. من كتبه «الأصول»، في النحو، و«شرح كتاب سيبويه» و«الشعر والشعراء» و«الخط والهجاء» و«المواصلات والمذكرات» في الأخبار، و«الموجز في النحو» و«العروض» رسالة «الخط». الأعلام ١٣٦/٦، وبيغية الوعاة ٤٤، والوفيات ٥٠٣/١، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٢، والوافي ٨٦/٣، ونزهة الألبا ٣١٣.

كان ابتداءً بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسّر من ذلك في كتابي هذا، وإلى الله أرغب في تيسير ما قصدته، والمعونة عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فاتحة الكتاب

اختلفوا في إثبات الألف، وإسقاطها من قوله [عز وجل]: ﴿مَلِكٍ﴾^(١) يَوْمَ الدِّينِ ﴿[الفاتحة: ٤].

فقرأ عاصم^(٢)، والكسائي^(٣): ﴿مَالِكٍ﴾ بألف، وقرأ الباقر: ﴿مَلِكٍ﴾ بغير ألف، ولم يُمل أحد الألف من ﴿مَالِكٍ﴾.
قال أبو بكر محمد بن السري: قال أبو عمرو^(٤) فيما أخذته^(٥) عن اليزيديين^(٦):

- (١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٢٣.
(٢) عاصم (القاريء) (توفي ١٢٧هـ = ٧٥٤م) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر. أحد القراء السبعة، تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها. كان ثقة في القراءات، صدوقاً في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه.
الأعلام ٢٤٨/٣، وتهذيب التهذيب ٣٨/٥، والوفيات ٢٤٣/١، وغاية النهاية ٣٤٦/١، وميزان الاعتدال ٥/٢، وابن عساكر ١١٩/٧، وتلخيص العبارات ص ١٥.
(٣) الكسائي (توفي ١٨٩هـ = ٨٠٥م) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. ولد في إحدى قراها. وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وتقل في البادية وسكن بغداد، وتوفي بالري، عن سبعين عاماً، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين. له تصانيف منها «معاني القرآن» و«المصادر» و«الحروف» و«القراءات» و«النوادر» و«المتشابهة في القرآن» وغير ذلك الأعلام ٢٨٣/٤، وابن خلكان ٣٣٠/١، وتاريخ بغداد ٤٠٣/١١، ونزهة الألبا ٨١ - ٩٤، وطبقات النحويين ١٣٨، وإنباه ٢٥٦/٢، وتلخيص العبارات ص ١٦.
(٤) أبو عمرو بن العلاء (٧٠ - ١٥٤هـ = ٦٩٠ - ٧٧١م) زَبَان بن عمار التميمي المازني البصري أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء. من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. له أخبار وكلمات مأثورة. وللصولي كتاب «أخبار أبي عمرو بن العلاء».
الأعلام ٤١/٣، وفوات الوفيات ١٦٤/١، وابن خلكان ٣٨٦/١، ونزهة الألبا ٣١، وتلخيص العبارات ص ١٣.

(٥) قائل هذه العبارة محمد بن السري.

- (٦) اليزيديون نسبة إلى اليزيدي يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي (١٣٨ - ٢٠٢هـ = ٧٥٥ - ٨١٨م) أبو محمد، اليزيدي، عالم بالعربية والأدب، من أهل البصرة، سكن بغداد، فصحب يزيد بن منصور الحميري (خال المهدي) يؤدب ولده، فنسب إليه، واتصل بالرشيد فعهد إليه بتأديب المأمون، وعاش إلى أيام خلافته، وتوفي بمرو، من كتبه «النوادر» في اللغة، ألفه لجعفر بن يحيى، و«المقصود والممدود»، و«مناقب بني العباس» و«مختصر في النحو». وله نظم جديد في «ديوان». كان له خمسة بنين كلهم علماء أدباء شعراء رواة للأخبار هم: محمد، وإبراهيم، وإسماعيل، وعبد الله، وإسحاق. =

إن «مَلِك» يَجْمَعُ مالِكاً؛ أي: مَلِكٌ ذلك اليوم بما فيه، و«مالِك» إنما يكون للشيء وحده، تقول: هو مالِكٌ ذاك الشيء، وقال الله سبحانه: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] للشيء بعينه، فملك يجمع مالِكاً، ومالك لا يجمع مَلِكاً. وقال الله سبحانه: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢] و﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ﴾ [الحشر: ٢٣].

قال^(١): وحكي أن عاصماً الجحدري قرأها ﴿مَلِكٌ﴾ بغير ألف. فقال محتجاً على من قرأها ﴿مالِكٌ﴾ بألف: يلزمه أن يقرأ: ﴿قُلِ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَالِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ١، ٢]. قال هارون^(٢): فذكرت ذلك لأبي عمرو، فقال: نعم، أفلا يقرؤون: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَالِكُ الْحَقُّ﴾ [المؤمنون: ١١٦]؟.

قال: وقال بعض من اختار القراءة بملك: إن الله قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فلا فائدة في تكريره ذكر ما قد مضى ذكره من غير فصل بينهما بذكر معنى غيره. قال: وقال: وإن الخبر عن رسول الله ﷺ بقراءته: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ أصح إسناداً من الخبر بقراءته ﴿مالِكٌ﴾. وإن وصفه بالمَلِكِ أبلغ في المدح، قال: وهي قراءة أبي جعفر^(٣)، والأعرج^(٤)، وشيبة بن نصاح^(٥).

= الأعلام ١٦٣/٨، ووفيات ٢٣٠/٢، وإرشاد ٢٨٩/٧، والنجوم الزاهرة ١٧٣/٢، وغاية النهاية ٢/٣٧٥، وخزانة البغدادي ٤٢٦/٤، وتاريخ بغداد ٣٤٦/١٤.

(١) أي أبو بكر بن السراج محمد بن السري.

(٢) هو هارون بن موسى الأزدي العتكي بالولاء (توفي نحو ١٧٠هـ = نحو ٧٨٦م) أبو عبد الله المنبوز بالأعور، عالم بالقراءات والعربية. من أهل البصرة. كان يهودياً وأسلم وقرأ القرآن، وحفظ النحو وحديث. وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها، وهو من أهل الحديث روى له البخاري ومسلم، صنف «الوجوه والنظائر في القرآن»، وكان قديماً معتزلياً.

الأعلام ٦٣/٨، وبغية الوعاة ٤٠٦، وطبقات المعتزلة ١٣٨.

(٣) أبو جعفر القاريء (توفي ١٣٢هـ = ٧٥٠م) يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر، أحد القراء «العشرة» من التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة وعُرف بالقاريء وكان من المفتين والمجتهدين، توفي في المدينة.

الأعلام ١٨٦/٨، ووفيات الأعيان ٢٧٨/٢، وغاية النهاية ٣٨٢/٢، وتاريخ الإسلام للذهبي ١٨٨/٥.
(٤) الأعرج (توفي ١١٧هـ = ٧٣٥م) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود من الموالي بني هاشم، عُرف بالأعرج، حافظ، قاريء. من أهل المدينة. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، وهو أول من برز في القرآن، والسنن. وكان خبيراً بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة، رابط بثغر الإسكندرية مدة، ومات بها. وفي اسم أبيه خلاف.

الأعلام ٣٤٠/٣، ونزهة الألبا ١٨، وتذكرة الحفاظ ٩١/١، واللباب ٦٠/١.

(٥) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المخزومي المدني (توفي ١٣٠هـ = ٧٤٧م) قاضي المدينة، وإمام أهلها في القراءات. وكان من ثقات رجال الحديث.

الأعلام ١٨١/٣، وتهذيب التهذيب ٣٧٧/٤، وخلاصة تذهيب الكمال ١٤٢.

قال أحمد بن يحيى^(١): من حجة الكسائي أنه يقال: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ مثل سيدِ الناس، وربِّ الناس، ومالك يوم الدين، ولا يقال: سيد يوم الدين، فإذا كان مع الناس وما يُفْضَلُ عليهم كان «مَلِكِ» وإذا كان مع غير الناس كان «مالك». قال: وقال من احتجَّ لمالك، وكره «ملك»: إن أول من قرأ «مَلِكِ» مروان بن الحكم وإنه قد يدخل في المَلِكِ ما لا يجوز، ولا يصح دخوله في المُلْكِ، قالوا: وذلك أنه صحيح في الكلام أن يقال: فلان مالك الدراهم والبطير، وغير صحيح أن يقال: فلان ملك الدراهم والدنانير. قالوا: فالوصف بالمَلِكِ أعم من الوصف بالْمُلْكِ، والله سبحانه مالك كل شيء قالوا: والمعنى: أنه يملك الحكم يوم الدين بين خلقه دون سائر الخلق الذين كانوا يحكمون بينهم في الدنيا. قالوا: وقد وصف الله سبحانه نفسه بأنه مالك الملك؛ فقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ أَلْمَلِكِ تُوَكِّي أَلْمَلِكُ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ولا يقال: هو مَلِكِ الملك، قالوا: فوصفه بالمَلِكِ. أبلغ في الشاء وأعمُّ في المدح من وصفه بالْمُلْكِ. وقرأها ﴿مالك﴾ من متقدمي القراء قتادة^(٢) والأعمش^(٣).

وقال أبو عبيد^(٤) في قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ معناه: المُلْكُ يومئذ ليس ملك

(١) هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار الشيباني (٢٠١ - ٢٩١ هـ = ٨١٦ - ٩١٤ م) بالولاء، أبو العباس المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ثقة حجة. ولد ومات في بغداد، وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدته فرس فسقط في هوة فتوفي على الأثر. من كتبه «القصيح» و«قواعد الشعر» رسالة، و«شرح ديوان زهير» و«شرح ديوان الأعشى» و«مجالس ثعلب»، و«معاني القرآن» وغير ذلك. الأعلام ١/٢٦٧، ونزهة الألبا ٢٩٣، وتذكرة الحفاظ ٢/٢١٤، وآداب اللغة ٢/١٨١، وابن خلكان ٣٠/١، وتاريخ بغداد ٥/٢٠٤.

(٢) هو قتادة بن دعامة بن قنادة بن عَزِيز (٦١ - ١١٨ هـ = ٦٨٠ - ٧٣٦ م) أبو الخطاب السدوسي البصري، مفسر حافظ ضرير أكمه، وكان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب، وكان يرئى القدر، وقد يدلّس في الحديث. مات بواسط في الطاعون الأعلام ٥/١٨٩، وتذكرة الحفاظ ١/١١٥، وابن خلكان ١/٤٢٧.

(٣) الأعمش (٦١ - ١٤٨ هـ = ٦٨١ - ٧٦٥ م) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد الملقب بالأعمش، تابعي مشهور. أصله من بلاد الري، ومنشأه ووفاته في الكوفة. كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو ١٣٠٠ حديث. الأعلام ٣/١٣٥، وابن سعد ٦/٢٣٨، وتذكرة الحفاظ، والوفيات ١/٢١٣، وتاريخ بغداد ٩/٣.

(٤) أبو عبيد (١٥٧ - ٢٢٤ هـ = ٧٧٤ - ٨٣٨ م) القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء الخراساني البغدادي، أبو عبيد. من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. من أهل هراة. ولد وتعلم بها. وكان مؤدباً. ورجل إلى بغداد فولّي القضاء بطرسوس ثماني عشرة سنة، ورحل إلى مصر سنة ٢١٣ وإلى بغداد فسمع الناس من كتبه، وحج، فتوفي بمكة، وكان منقطعاً للأمير عبد الله بن طاهر، كلما ألف =

غيره. ومن قرأ ﴿مَالِك﴾ أراد: أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه. قال: وكذلك يروى عن عمر^(١).

قال أبو بكر محمد بن السري: الاختيار عندي: «مَلِك يوم الدين»، والحجة في ذلك: أن المَلِك والمُلْك يجمعهما معنى واحد، ويرجعان إلى أصل؛ وهو الربط والشد، كما قالوا: ملكت العجيين، أي: شدته. وقال الشاعر:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا^(٢)

يصف طعنة، يقول: شددت بها كفي. والإملاك من هذا، إنما هو رباط الرجل بالمرأة، وكلام العرب بعضه مأخوذ من بعض؛ فقد يكون الأصل واحداً ثم يخالف بالأبنية، فيلزم كل بناء ضرباً من ذلك الجنس، مثال ذلك العَدْلُ، يشتق منه: العِدْلُ والعَدِيلُ، فالعِدْلُ: ما كان متاعاً، والعديل: الإنسان، والأصل إنما هو العَدْلُ. وكذلك مَلِكٌ، ومَالِكٌ فالْمَلِكُ الذي يملك الكثير من الأشياء: ويشارك غيره من الناس، بأنه يشاركه في ملكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له المَلِكُ، ويسوسه به، ويجتمع مع ذلك أن المَلِكُ يملك على الناس أمورهم في أنفسهم، وجميع متصرفاتهم، فلا يستحق اسم المَلِكِ حتى يجتمع له ملكٌ هذا كله، فكل مَلِكٌ مالكٌ، وليس كل مالكٍ ملكاً.

وأما قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ أَمْلَكُ﴾ [آل عمران: ٢٦] فإن الله سبحانه يملك ملوك الدنيا، وما ملكوا، وإنما تأويل ذلك: أنه يملك مُلْك الدنيا، فيؤتي الملك من يشاء. فأما يوم الدين فليس إلا مُلْكُه، وهو ملك الملوك جلٌّ وعزٌّ يملكهم كلهم، وقد يستعمل هذا في الناس؛ فيقال: فلان مَلِك الملوك وأمير الأمراء، يراد بذلك: أن من دونه ملوكاً وأمراء فيقال: ملك الملوك وأمير الأمراء، ولا يقال: مَلِكُ المُلْكِ، ولا أمير الإمارة؛ لأنَّ أميراً وملكاً صفة غير جارية على فِعْلٍ، فلا

= كتاباً أهداه إليه، وأجرى له عشرة آلاف درهم من كتبه «الغريب المصنف» و«الطهور» في الحديث، و«أدب القاضي» و«الأمثال» و«فضائل القرآن» و«النسب» وغير ذلك.
الأعلام ١٧٦/٥، وتذكرة الحفاظ ٥/٢، وتهذيب التهذيب ٣١٥/٧، وابن خلكان ٤١٨/١ وتاريخ بغداد ٤٠٣/١٢.

(١) انظر البحر المحيط ٢٠/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٤٦، وديوان الأدب ٣٠١/٢، وتهذيب اللغة ٢٧٧/٦، ٢٧١/١٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤، وشرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي ٩٥/١، ولباب الآداب ص ١٨٤، والأغاني ٥/٣، وتاج العروس ٣١٧/١٤ (نهر)، (ملك)، والمعاني الكبير ص ٩٧٨ - ٩٨٣ - ١٠٦٢ - ١٠٨٠، ولسان العرب ٢٣٧/٥ (نهر) ٤٩٥/١٠ (ملك)، وبلا نسبة في المخصص ١٣٣/٣، ١٩/٤، ٨٩/٦، ٣٠/١٠، ١٥٧/١٧.

معنى لإضافتها إلى المصدر، فأما إضافة ملك إلى الزمان فكما يقال: مَلِكُ عام كذا، وملوكُ سنِي كذا، وملوكُ الدهرِ الأوَّل، وملكُ زمانه، وسيدُ زمانه، وهو في المدح أبلغ. والآية إنما نزلت بالثناء والمدح لله سبحانه والصفة له، ألا ترى قوله [تعالى]: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢، ٣]؟ فالربوبية والملك متشابهان.

قال: وللمختار لمالك أن يقول: قرأت: ﴿مالك﴾ لأنَّ المعنى: يملك يوم الدين، وهو يوم الجزاء، ولا يملك ذلك اليوم أن يأتي به ولا سائر الأيام غيرُ الله سبحانه، وهذا ما لا يشاركه فيه مخلوق في لفظ ولا معنى. فيقال: هذا الذي قلت حسن، ولولا هذا المعنى وما يؤيده ما جازت القراءة به، ولا بدَّ للمعاني من أن تتقارب، والمُلك في ذلك اليوم أيضاً لا يكون إلا لله تعالى، فهو متفرد بهذا الوصف، ويقوي ذلك قوله: ﴿لَيْنِ الْمُلْكِ الْيَوْمِ﴾ [غافر: ١٦] وقوله: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

فإن احتجَّ المختار لمالك بما روي من أن أوَّل من قرأ «ملك» مروان بن الحكم، احتجَّ عليه من الأخبار بما يبطل ذلك، ولعل القائل لذلك أراد: أن أول من قرأ في ذلك العصر، أو من صرَّبه، لأنَّ القراءة بذلك أعرض وأوسع من ذلك بحسب ما انتهى إلينا. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي [الحسن بن أحمد بن عبد الغفار رضي الله عنه]: قال أبو الحسن الأخفش فيما روى محمد بن العباس عن عمه عنه: يقال: مَلِكٌ بَيْنَ الْمُلْكِ، الميم مضمومة. وتقول: مالك بَيْنَ الْمَلِكِ وَالْمَلِكِ، بفتح الميم وكسرها. وزعموا أن ضمَّ الميم لغة في هذا المعنى.

وروي بعض رواة البغداديين: يقال: طَأَّتْ مَمْلَكَتُهُمُ النَّاسَ وَمَمْلَكَتُهُمْ^(١) وطال ملكه وملكه إذا طال رِقُّهُ. وأعطاني من ملكه وملكه، وهو ما يقدر عليه، ولي في هذا الوادي مُلْكٌ وَمَلِكٌ وَمَلِكٌ. ويقال: نحن عبيد مملكة، ولسنا بعبيد^(٢) قن، أي: سُبينا، لم تُملك في الأصل.

وقال أبو عثمان^(٣): شهدنا إملاك فلان، وملكه ولا يقال: ملاكه.

(١) الأخيرة نادرة لأن مفعلاً ومفعلة فلما يكونان مصدرًا. (اللسان ١٠/٤٩٣) (ملك).

(٢) العبد القرن: الذي مُلِك هو وأبواه، ويقال: القرن المُشترى (اللسان ١٠/٤٩٣). ملك.

(٣) هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية (توفي ٢٤٩هـ = ٨٦٣م) أبو عثمان المازني من مازن شبان، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف منها كتاب «ما تلحن فيه العامة» و«الألف واللام» و«التصريف» و«العروض» و«الديباج» الأعلام ٢/٦٩، ووفيات الأعيان ١/٩٢، ومعجم الأدباء ٢/٢٨٠، وإنباه الرواة ١/٢٤٦.

وقال غيره:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي^(١) . . .

أي: شددت، وملكت العجين، أي: شددت عَجْنَه.

قال أبو علي: وإملاك المرأة إنما هو العقد عليها، وقيل: إملاك، كما قيل: عُقدة النكاح، والميلك للشيء: اختصاص من المالك به، وخروجه عن أن يكون مباحاً لغيره، ومعنى الإباحة في الشيء كالاتساع فيه، وخلاف الحصر له، والقصر على شيء. ألا تراهم قالوا: باحَ السرُّ، وباحة الدار؟ وقال أوس بن حجر^(٢):

فَمَلَّكَ بِاللَّيْطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا كَغِرْقِيءٍ بَيضٍ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلٍ^(٣)

مَلَّكَ أَي: شَدَّدَ أَي: تَرَكَ شَيْئاً مِنَ الْقَشْرِ عَلَى قَلْبِهَا يَتِمَّالِكُ بِهِ وَيَكْتُهَا، لئلا يبدو قلب القوس فتنشق.

قال أبو علي: وينبغي أن يكون موضع الذي: نصباً؛ بأنَّه مفعول به لمَلَّكَ، ولا يكون جزأً على أنه وصفٌ لليط؛ لأنَّ الليط فوق القلب، ليس تحته، والمعنى: فَمَلَّكَ بالقشر الذي فوق القلب الذي تحت القشرة ليصون القشرُ القلبَ فلا ينشقُّ، ألا ترى أنَّهم قالوا: إذا لم يكن عليها القشر صنعوها عَقَبَةً^(٤).

قال أبو علي: فكأنَّ العَقَبَ يصون القلب كما يصونها يترك القشر عليه، ويدلُّ على ذلك تشبيهه بالقبيض والغرقية.

(١) مر سابقاً.

(٢) هو أوس بن حجر بن مالك التميمي (٩٨ - نحو ٢٠٠ هـ = ٥٣٠ - نحو ٦٢٠ م) أبو شريح، شاعر تميم في الجاهلية، أو من كبار شعرائها. في نسبة اختلاف بعد أبيه حجر. وهو زوج أم زهير بن أبي سلمى. كان كثير الأسفار، وأكثر إقامته عند عمرو بن هند في الحيرة، عمّر طويلاً، ولم يدرك الإسلام. في شعره حكمة ورقة. له ديوان شعر.

الأعلام ٣١/٢، ومعاهد التنصيص ١/١٣٢، والأغاني طبعة الدار ٧٠/١١، وخزانة البغدادي ٢٣٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، لأوس بن حجر في ديوانه ص ٩٧، ولسان العرب ٤٩٥/١٠ (ملك) ٨٤/١٥ (علا) ٣٩٦/٧ (ليط) وتهذيب اللغة ٢٧١/١٠، ومقاييس اللغة ٣٥٢/٥، والمخصص ١٠٣/٢ وتاج العروس ٣٥/١٩ (قيض)، ٨٧/٢٠ (لوط - ليط)، (علا)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٥٣/٣ (وفي مادة ملك) من التاج نسب إلى «قيس» بن حجر، وهذا تحريف.

قال: مَلَّكَ كما تَمَلَّكَ المرأة العجين تشد عجنه أي ترك من القشر شيئاً تتمالك القوس به يَكْتُهَا لئلا يبدو قلب القوس فيتشقق، وهم يجعلون عليها عَقَباً إذا لم يكن عليها قشر، بذلك على ذلك تمثيله إياه بالقبيض للغرقية.

(٤) العَقَبَةُ: واحدة العَقَبِ: العصب الذي تُعمل منه الأوتار (لسان العرب ٦٢٣/١ مادة: عقب).

قال أبو علي: وأما ما حكاه أبو بكر عن بعض من اختار القراءة بملك، من أن الله سبحانه قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فلا فائدة في تكرير ذكر ما قد مضى؛ فإنه لا يرجح قراءة ملك على مالك؛ لأن في التنزيل أشياء على هذه الصورة قد تقدمها العام، وذكر بعد العام الخاص، كقوله [عز وجل]: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ثم قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]. فالذي: وَصِفٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ دُونَ الْأَوَّلِ الْمُضَافِ لِأَنَّهُ كَقَوْلِهِ: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] ثم خَصَّ ذِكْرَ الْإِنْسَانِ تَنْبِيهًا عَلَى تَأْمَلِ مَا فِيهِ إِتْقَانِ الصَّنْعَةِ، وَوَجْهِ الْحِكْمَةِ، كَمَا قَالَ: ﴿وَوَقَى أَنْفُسَكُمْ أَفَلَ ابْتِصُرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١] وقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢] وكقوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] بعد قوله: [عز وجل]: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب يعمُّ الآخرة، وغيرها، فَخُصُّوا بِالْمَدْحِ بَعْلَمِ ذَلِكَ وَالتَّيَقُّنِ لَهُ، تَفْضِيلًا لَهُمْ عَلَى الْكُفَّارِ الْمُنْكَرِينَ لَهَا؛ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِنَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]. وكقولهم: ﴿مَا تَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ بِالْآخِرَةِ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وكقولهم: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] وكذلك قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ الرحمن أبلغ من الرحيم؛ بدلالة أنه لا يوصف به إلا الله سبحانه. وذكر الرحيم بعده لتخصيص المسلمين به في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فكما ذكرت هذه الأمور الخاصّة بعد الأشياء العامّة لها ولغيرها، كذلك يكون قوله مالك يوم الدين، فيمن قرأها بالألف بعد قوله: الحمد لله رب العالمين.

ومما يشهد لمن قرأ: ﴿مالك﴾ من التنزيل قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ يُؤَمِّرُ اللَّهُ﴾ [الانفطار: ١٩] لأن قولك: الأمر له، وهو مالك الأمر بمعنى. ألا ترى أن لام الجر معناها: المملك والاستحقاق، وكذلك قوله [عز وجل]: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار: ١٩] بقوي ذلك؟

والتقدير: مالك يوم الدين من الأحكام ما لا تملكه نفس لنفس. ففي هذا دلالة وتقوية لقراءة من قرأ: ﴿مالك﴾. وإن كان قوله: ﴿لِمَنْ الْمَلِكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] أوضح دلالة. على قراءة من قرأ: ملك، من حيث كان اسم الفاعل من المملك: المملك فإذا قال: المملك له ذلك اليوم، كان بمنزلة: هو ملك ذلك اليوم. هذا مع قوله: ﴿فَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤] و﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣] و﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢].

واعلم أن الإضافة إلى يوم الدين في كلتا القراءتين من باب:

يا سارقَ الليلة أهلَ الدارِ^(١)

أُتسِعَ في الظرفِ فُتُصِبَ نصبَ المفعولِ بهِ، ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدِّ، وليس إضافة اسمِ الفاعلِ ها هنا إلى اليومِ كإضافة المصدرِ إلى الساعةِ في قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]؛ لأن الساعةَ مفعولٌ بها على الحقيقة؛ وليس على أن يُجْعَلَ الظرفُ مفعولاً بهِ على السعة.

ألا ترى أن الظرفَ إذا جُعِلَ مفعولاً على السعة فمعناه مَتَسَعاً فيه معنى الظرفِ؟ فلو جعلته ظرفاً لكان المعنى: يعلم في الساعة، فلم يكن بالسهل، لأنَّ القديم - سبحانه - يعلم في كل وقت، فإنَّما معنى يعلم الساعة: يعرفها، وهي حق، وليس الأمر على ما الكفار عليه من إنكارها وردّها. وإذا كان كذلك فمن نصب: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبُّ﴾ [الزخرف: ٨٨] جاز أن يكون حاملاً له على المعنى، وموضع الساعة؛ لأنَّ الاسمَ منصوبٌ في المعنى بأنه مفعولٌ به. وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وهذا كقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْكُمْ فِي النَّبِيِّ﴾ [البقرة: ٦٥] وإذا كان كذلك، فالظرف في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و﴿إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧] لا يكون متعلقاً بمحذوف إلا أن تجعله في موضع حال. ومما يمكن أن يكون انتصابه على أنه مفعولٌ به على الاتساع وكان في الأصل ظرفاً، قوله: ﴿أَيَّاماً﴾ في قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلَّكُمْ تَفْقُونَ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤] فالعاملُ في الأيامِ ﴿كُتِبَ﴾، تقديره: كتب عليكم الصيامَ أياماً معدودات. أي: في أيامٍ [معدودات].

وإن شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به فتقول على هذا: يا مكتوبَ أيامٍ عليه، ولا يستقيم أن ينتصب أيام بالصيام على أن يكون المعنى: كتب عليكم الصيام في أيام، لأنَّ ذلك، وإن كان مستقيماً في المعنى فهو في اللفظ ليس كذلك، ألا ترى أنك إن حملته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما! وذلك أن أياماً تصير من صلة الصيام، وقد فصلت بينهما بمصدر: كتب، لأنَّ

(١) يُروى «الدار».

الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠٨/٣، ٢٣٣/٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٥٣٤/٦، والدرر ٩٨/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٥، وشرح المفصل ٤٥/٢، والكتاب ١٧٥/١، ١٧٧، ١٩٣، والمحاسب ٢٩٥/٢، وجمع الهوامع ٢٠٣/١.

الشاهد فيه أن الظرف إذا نُوسِعَ فيه تجوز حيثيذُ إضافته على طريقِ الفاعلية، فالليل «ظرف متصرف»، وقد أُضيف إليه «سارق» وهو وصف.

التقدير: كتب عليكم الصيامُ كتابةً مثلَ كتابته على من كان قبلكم، فالكاف في ﴿كما﴾ متعلقة بكتب، وقد فصلت بها بين المصدر وصلته، وليس من واحد منهما. فإن قلت: أضمُرُ ﴿الصيام﴾ لتقدّم ذكر المتقدم عليه، كأنه صيامٌ أياماً، فإن ذلك لا يستقيم، لأنك لا تحذف بعض الاسم، ألا ترى أنه قد قال: في قوله:

لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(١)

إنه لا يكون على: إلا أن يكون الفرقدان، لحذفك الموصول، فكذلك الآية. فأما قوله [عز وجل]: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإنه يكون على: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلومات؛ ليكون الثاني الأوّل في المعنى، ومعنى معلومات: أي أشهر مؤقتة معينة لا يجوز فيها ما كان يفعله أهل الجاهلية من التبديل بالتقديم والتأخير اللذين كان يفعلهما النسأة الذين أنزل فيهم: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُجِلُّونَهُ عَامًا﴾ إلى قوله: ﴿فِيَجْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] أو يكون: الحجُّ حجٌّ أشهر معلومات، أي: لا حج إلا في هذه الأشهر، ولا يجوز في غيرها، ولا يجزىء كما كان أهل الجاهلية يستجيزونه في غيرها من الأشهر. فالأشهر على هذا متسع فيها مُخرَجةً عن الظروف، والمعنى على ذلك، ألا ترى أن الحجَّ في الأشهر: كما أن الموعد في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ [طه: ٥٩] في اليوم إلا أنه اتسع فيه فجعل الأوّل لما كان فيه، كما فعل ذلك في قوله «يومُ الزينة».

وإن قلت: موعدكم موعد يوم الزينة، فقد أخرجته أيضاً على هذا التقدير عن أن يكون ظرفاً؛ لأنك قد أضفت إليه، والإضافة إليه تخرجه عن أن يكون ظرفاً، كما أن رفعه كذلك.

ويدلّك على تأكد خروجه عن الظرف عطفك عليه ما لا يكون ظرفاً، وهو قوله: ﴿وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ ضَحَى﴾ [طه: ٥٩]، ولو نصبت اليوم على أنه ظرف وأضمرت مبتدأ يكون قوله: ﴿وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ ضَحَى﴾ خبراً له كأنه قال: وموعدكم أن يحشر

(١) عجز بيت صدره: - وكل أخ مفارقة أخوه.

البيت من الوافر، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ١٧٨، والكتاب ٢/٣٣٤، ولسان العرب ١٥/٤٣٢ (ألا)، والممتع في التصريف ١/٥١، ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحلة ص ٩٠ وحماسة البحر تري ص ١٥١، والحماسة البصرية ٢/٤١٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٦، والمؤتلف والمختلف ص ٨٥، ولعمر بن عامر أو لحضرمي في الخزانة ٣/٤٢١، والدرر ٣/١٧٠، وشرح شواهد المغني ١/٢١٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٨٠، وأمالى المرتضى ٢/٨٨، والإنصاف ١/٢٦٨، والجنى الداني ص ٥١٩، وخزانة الأدب ٩/٣٢١، ٣٢٢، ووصف المباني ص ٩٢ وشرح الأشموني ١/٢٣٤، وشرح المفصل ٢/٨٩، والعقد الفريد ٣/١٠٧، ١٣٣، وفصل المقال ص ٢٥٧، ومغني اللبيب ١/٧٢، والمقتضب ٤/٤٠٩، وهمع الهوامع ١/٢٢٩.

الناس ضحى - لكان ذلك مستقيماً في قياس العربية .

وقد يجوز أن تجعل الحجّ: الأشهر على الاتساع، لكونه فيها وكثرته من الفاعلين له، كما جعلتها الخنساء^(١) الإقبال والإدبار لكثرتيها منها^(٢)، وكما قال:

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْبِينِ هَالِكِ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا^(٣)
 ألا ترى أنه جعل دهره الجزع . فإن قلت: إن ذات الإقبال والإدبار فاعلة في المعنى، وليس الأشهر كذلك إنما هي مفعول فيها . فإن الأشهر بمنزلة الدهر في قوله: ولا جزع، أي: وما دهري بجزع . فكما أجاز سيبويه ذلك في الدهر فكذلك يجوز في الأشهر في الآية، وإذا جاز ذلك في الفاعل جاز في المفعول به، وفي الظرف، إذا جعل في الاتساع مفعولاً به، ألا ترى أن المصدر لما أضيف إلى الفاعل أضيف إلى المفعول به أيضاً في نحو [قوله تعالى]: ﴿مِنْ دُعَاةِ الْحَيِّرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وبني الفعل للمفعول به كما بني للفاعل، واختص المفعول به بأبنية قصرت عليه، نحو: وُضِعَ في تجارته، كما كان للفاعل أفعال لا تتعدى إلى المفعول به، فكذلك إذا اتسع في هذا النحو في الفاعل يُتَّسَعُ في المفعول به، وما أجري مجراه من الظروف . فأما قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَعْمَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] . فالقول في العامل في «حيث» أنه لا يخلو من أن يكون «أعلم» هذه المذكورة أو غيرها . وإن عمل «أعلم» فيه فلا يخلو من

(١) الخنساء (توفيت ٢٤هـ = ٦٥٤م) ثماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السلمية من بني سليم، من قبس عيلان، من مصر . أشهر شواعر العرب وأشعرهن على الإطلاق . من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي، وأدركت الإسلام فأسلمت، ووفدت على رسول الله ﷺ مع قومها بني سليم، فكان رسول الله يستنشدنا ويعجبه شعرها فكانت تشد وهو يقول: هيه يا خنساء: أكثر شعرها وأجوده رثاؤها لأخويها (صخر ومعاوية) وكانا قد قتلا في الجاهلية . لها «ديوان شعر» . وكان لها أربعة بنين شهدوا حرب القادسية سنة ١٦هـ فجعلت تحرضهم على الثبات حتى قتلوا جميعاً .
 الأعلام ٨٦/٢، وشرح الشواهد ٨٩، ومعاهد ٣٤٨/١، والشعر والشعراء ١٢٣، وخرزانة ٢٠٨/١ .

(٢) الضمير في جعلتها للناق، وكذلك في قوله: منها، وهنا إشارة إلى بيت للخنساء تمامه:
 ترتع ما رتعت حتى إذا أذكرت فإني ما هي إقبال وإدبار
 البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣، والأشباه والنظائر ١/١٩٨، وخرزانة الأدب ١/٤٣١، ٣٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٢، والشعر والشعراء ١/٣٥٤، والكتاب ١/٣٣٧، ولسان العرب ٧/٣٠٥ (رهمط)، ١١/٥٣٨ (قبل)، ١٤/٤١٠ (سوا)، والمقتضب ٤/٣٠٥، والمنصف ١/١٩٧، وبلا نسية في الأشباه والنظائر ٢/٣٨٧، ٤/٤٨، وشرح الأشموني ١/٢١٣، وشرح المفصل ١/١١٥، والمحتسب ٢/٤٣ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لتمام بم نويرة في ديوانه ص ١٠٦، وإنباه الرواة ١/٢٨٧، وجمهرة اللغة ص ١٠٨٦، وخرزانة الأدب ٢/٢٧، وشرح شواهد المغني ٢/٥٦٦، والكتاب ١/٣٣٧، ولسان العرب ٤/٢٩٤، ١٣/٤ (أبن)، وتاج العروس (أبن).

أن يكون ظرفاً، أو غير ظرف. فلا يجوز أن يكون العامل فيه أعلم، على حسب ما عمل أحوج في ساعة في قوله^(١):

فإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً

لأنَّ المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله بأنه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا، أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون العامل «أعلم» هذه وإذا لم يجوز أن يكون إياه كان فعلاً يدلُّ عليه أعلم، وإذا لم يجوز أن يكون «حيث» ظرفاً لما ذكرناه، كان اسماً، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع كما يكون ذلك في كم ومتى ونحوهما، ويقوي ذلك دخول الجار عليها.

وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب، وكان الأصل: الله أعلم بمواضع رسالاته، ثم حذف الحرف، كما قال: ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النحل: ١٢٥] وفي موضع آخر: ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾ [الأنعام: ١١٧] ف«من يضل» معمول فعل مضمّر دلُّ عليه أعلم، ولا يجوز أن يكون معمول أعلم، لأن المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام ونحوه، إنما تعمل فيها الأفعال التي تلغى، فتعلّق كما تلغى. ومثل ذلك - في أنّه لا يكون إلا محمولاً على فعل - ما أنشده أبو زيد^(٢):

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(٣)

(١) صدر بيت ورواية البيت بكامله في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٢٤/٧.

- فإننا رأينا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إلى الصدق من ريط يمان مُسَهَّم

البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ١٣٢/٥ (كثر) ٣٠٨/١٢ (سهم)، ٢٥٠/١٣ (صون)، والمخصص ٨٦/١٦، وتاج العروس (سهم، صون).

(٢) أبو زيد الأنصاري (١١٩ - ٢١٥هـ = ٧٣٧ - ٨٣٠م) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة ووفاته بها. كان يرى رأي القدرية، وهو من ثقات اللغويين. من تصانيفه كتاب «النوادر» في اللغة. و«الهمز» و«المطر» و«اللبأ واللبين» و«المياه» و«خلق الإنسان» وغير ذلك. الأعلام ٩٢/٣، ووفيات الأعيان ٢٠٧/١، وجمهرة الأنساب ٣٥٢، وتاريخ بغداد ٧٧/٩.

(٣) عجز بيت. صدره: - أكرُّ وأحمى للحقيقة منهم.

البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩، والأصمعيات ص ٢٠٥ وحماسة البحري ص ٤٨، وخرزاة الأدب ٣١٩/٨، ٣٢١، وشرح التصريح ٣٣٩/١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١، ١٧٠٠، ولسان العرب ١٨٤/٦ (قنس)، ونوادر أبي زيد ص ٥٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٤/١، ٧٩/٤، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٦٠، وخرزاة الأدب ١٠/٧، وشرح الأشموني ٢٩١/١، ومغني اللبيب ٦١٨/٢ القوانس: جمع قونس وهو ما بين أذني الفرس، أو مقدم رأس الرجل، أو أعلى البيضة من الحديد.

وقد ذُكر في مغني اللبيب ص ٨٠٤ - ٨٠٥، كشاهد قيل: الناصب فيه للقوانس فعل محذوف، لا اسم =

فالقوانس على مضمرة دون أضرب الظاهر؛ لأن المعاني لا تعمل في المفعول به وكان القياس ألا تعمل في الحال.

ولا يجوز أن يكون موضع ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ﴾ [الأنعام: ١١٧] جزءاً لأن أَفْعَلَ لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له، وليس ربنا من المضامين عن سبيله، فيضاف إليهم، فإذا لم يجز أن يكون جزءاً، كان نصباً، كالقوانس في البيت.

ومما يستقيم أن يكون انتصابه انتصاب المفعول به على السعة قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٤٢]. يحتمل أن يكون: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة، ولعنة يوم القيامة، فحذف المصدر وأقام يوماً مقامه؛ فانتصب انتصاب المفعول به؛ كما أنه لو لم يحذف المصدر وأضيف إلى اليوم كان كذلك.

ويجوز فيه ثلاثة أضرب آخر:

أحدها: أن يكون محمولاً على موضع «في هذه الحياة الدنيا» كما قال:

إذا ما تلاقينا من اليوم أو عداً^(١)

ويشهد لذلك وللوجه الذي قبله قوله في أخرى: ﴿لَمُتْرًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ٢٣] وقوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَتَسَّرُ لِرَفْدِ الْمَرْفُودِ﴾ [هود: ٩٩] ويكون قوله: ﴿هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ جملة استغني عن حرف العطف فيها بالذكر الذي تضمنت مما في الأولى، كما استغني عنه بذلك في قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كُتُبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولو كانت فيها الواو لكان ذلك حسناً، كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَتَأْمُنُهُمْ كُتُبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

ويجوز أن يكون العامل فيه من المقبوحين، لأن فيه معنى فِعْلٍ، وإن كان الظرف متقدماً كما أجاز: أكل يوم لك ثوب؟.

ويجوز أن يكون العامل فيه مضمراً يدل عليه قوله: ﴿مَنْ الْمَقْبُوحِينَ﴾ كقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]. ومن ذلك قوله: ﴿وَالْوِزْنُ يُوَمَّضُ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] إن جعلت الظرف من صلة المصدر جاز أن تنصبه نصب المفعول به، كقولك: الوزن الدراهم حق، ويكون الحق على هذا خبر المبتدأ وإن جعلت يومئذ

= تفضيل محذوف لأننا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر.

(١) عجز بيت. صدره: - ألا حَيَّ ندماي عمير بن عامر

البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيويه ٣٥٤/١، والكتاب ٦٨/١ وبلا نسبة في الإيضاف ١/٣٣٥، والمحاسب ٢/٣٦٢، والمقتضب ٤/١١٢، ١٥٤.

خبر المصدر، لأن الوزن حدث، فيكون ظرف الزمان خيراً عنه تعلق بمحذوف.

وجاز أن ينتصب انتصاب الظروف دون المفعول به. ألا ترى أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني؟ ويكون الحق على هذا صفة للوزن، ويجوز أن يكون بدلاً من الذكر المرفوع الذي في الخبر. ولو قدمت ﴿الحق﴾ في الوجه الثاني على ﴿يومئذ﴾ لاستقام، ولو قدمته عليه في الوجه الأول لم يجز للفصل بين الصلة والموصول بصفة الموصول.

وأما قوله ﴿تعالى﴾: ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان: ٢٦] فيكون يومئذ من صلة المصدر كما كان في التي قبلها، والحق صفة والظرف الخبر. ويجوز أن يكون يومئذ معمول الظرف وإن تقدم عليه، فلا يتصل على هذا بالمصدر، وكذلك قوله: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [الكهف: ٤٤] يكون هنالك مستقراً فيكون قولك: ﴿الله﴾ حالاً من الولاية ومن الذكر الذي في هنالك، في قول سيبويه وعلى قول أبي الحسن، ومن رفع بالظرف، من الولاية فقط ويكون لله مستقراً، وهنالك ظرفاً متعلقاً بالمستقر، ومعمولاً له، فأما قول الشاعر:

حَمِيَتْ عَلَيْهِ الدُّرُغُ حَتَّى وَجْهُهُ مِنْ حَرِّهَا يَوْمَ الْكَرْيَةِ أَشْفَعُ^(١)

فإن جعلت «يوم الكريهة» ظرفاً لأشفع لم ينتصب انتصاب المفعول به، وإن جعلته منتصباً بالمصدر جاز فيه ما جاز في قوله: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] من الانتصاب على الظرف، على أنه مفعول به على الاتساع.

ألا ترى أن الفعل المتعدي كالفعل غير المتعدي في جواز نصب الظرف بعده نصب المفعول به؟ فكذلك مصادرها، وكذلك إن جعلت قوله: يوم الكريهة، ظرفاً لحميت. ومما لا يكون إلا ظرفاً قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: ١٩] ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام فعل ظاهر يجوز أن يتعلق الظرف به؟ وإذا كان كذلك تعلق بما دل عليه قوله: ﴿فهم يوزعون﴾ - كما أن قوله: ﴿أَذَا مَتَنَا وَكُنَّا تَرَاكًا وَعِظْلَمًا أَوْ نَا لَمَجُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢] الظرف فيه كذلك، فكذلك قوله: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِقْتُمْ كُلَّ مُرْقٍ إِنَّكُمْ لَعِنْدَ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] لأن الظرف من حيث كان مستقبلاً كان بمنزلة إذا، ومن ثم أجيب بالفاء، كما يجاب إذا بها.

وأما قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِرَيْبٍ﴾ [الإسراء: ٧١] فقد يكون مثل الذي تقدمت. ألا ترى أن قوله: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] ماضٍ كما أن قوله: ﴿وَنَحْنُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَنْقُونَ﴾ [فصلت: ٧١]

(١) الشَّفَعُ: السواد والشحوب، وقيل: نوع من السواد ليس بكثير، وقيل: السواد مع لون آخر، وقيل:

السواد المشرب حمرة. الذكر أسفع والأثنى سفعاء. (اللسان ١٥٦/٨ مادة: شفغ).

١٨] كذلك . و﴿ندعو﴾ مستقبل كما أن ﴿يحشر أعداء الله﴾ كذلك؟ فتجعل الظرف بمنزلة إذا، كما جعلته ثم بمنزلة؛ فيصير التقدير: إذا دعي كل أناس بإمامهم لم يظلموا أو عُدل عليهم ونحوه .

فأما الباء في قوله: ﴿بإمامهم﴾ فيكون على ضربين:

أحدهما أن تكون متعلقة بالفعل الذي هو: ﴿ندعو﴾ في موضع المفعول الثاني كأنه: كل أناس بشيعة إمامهم، يدل على هذا قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] وعلى هذا فسره ابن عباس فيما روي، فقال: برئيسهم^(١) .

وتكون متعلقة بمحذوف في موضع الحال كأنه: ندعو كل أناس مختلطين بإمامهم، أي: يُدعون وإمامهم فيهم، نحو: ركب بثيابه، وجاء في جنوده، فيكون الدعاء على هذا الوجه متعدياً إلى مفعول واحد خلاف الوجه الأول . ويقوي هذا قوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١] وقوله: ﴿أَخْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَرْوَجَهُمْ﴾ [الصفات: ٢٢] وروي عن الحسن^(٢): بإمامهم أي: بكتابهم الذي فيه أعمالهم، فيكون التقدير على هذا في قوله: بإمامهم، أي: معهم كتابهم .

ومن ذلك قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ^(٣) فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨] . القول فيه أن ﴿ذلك﴾ إشارة إلى النقر، كأنه قال: فذلك النقر يومئذ يوم عسير، أي: نقر يوم عسير، فقوله: يومئذ، على هذا متعلق بذلك، لأنه في المعنى مصدر، وفيه معنى الفعل، فلا يمتنع أن يعمل في الظرف كما عمل في الحال .

ويجوز أن يكون ﴿يومئذ﴾ ظرفاً لقوله: ﴿يوم﴾، ويكون يومئذ بمنزلة حينئذ، ولا يكون اليوم الذي يُعنى به وَضَحُ النهار، ويكون اليوم الموصوف بأنه عسير خلاف الليلة؛ فيكون التقدير: فذلك اليوم يوم عسير حينئذ، أي: ذلك اليوم يوم في ذلك الحين، فيكون متعلقاً بمحذوف، ولا يتعلق بعسير، لأن ما قبل الموصوف لا تعمل فيه الصفة . فأما ﴿إذا﴾ في قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ فالعامل فيه المعنى الذي دل عليه قوله: ﴿يوم عسير﴾، تقديره: إذا نقر في الناقور عسر الأمر وصعب كما أن ﴿لَا بُرْئِي يَوْمَئِذٍ﴾ [الفرقان: ٢٢] يدل على يحزنون .

(١) انظر الدر المنثور ٣/ ١٥٠، والتفسير للقرطبي ١٠/ ٢٩٦ .

(٢) هو الحسن بن يسار البصري (٢١ - ١١٠هـ = ٦٤٢ - ٧٢٨م) أبو سعيد . تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك . ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب، واستكتبه الربيع بن زياد وإلى خراسان في عهد معاوية وسكن البصرة، وعظمت هيئته في القلوب . أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة وكتاب في «فضائل مكة» . توفي بالبصرة .

الأعلام ٢/ ٢٢٦ - ٢٢٧، وميزان الاعتدال ١/ ٢٥٤، وحلية الأولياء ٢/ ١٣١، وذيل المذيل ٩٣ .

(٣) الناقور: الصور الذي يُنفخ فيه للحشر، أي نُفخ في الصور (اللسان ٥/ ٢٣١ مادة: نقر) .

فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فأضاف اسم الفاعل إلى الظرف، فإنه قد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وإن هذا المحذوف قد جاء مثبتاً في قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار: ١٩] فتقديره: مالك يوم الدين الأحكام. وحسن هذا الاختصاص لتفرد القديم سبحانه في ذلك اليوم بالحكم. فأما في الدنيا فإنه يحكم فيها الولاة، والقضاة، والفقهاء.

وحذف المفعول على هذا النحو كثير واسع في التنزيل وغيره، ومثل هذه الآية في حذف المفعول به مع الظرف قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فالشهر ينتصب على أنه ظرف، وليس بمفعول به، يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون ظرفاً أو مفعولاً به، فلو كان مفعولاً به للزم الصيام المسافر، كما لزم المقيم من حيث شهد المسافر الشهر شهادة المقيم إياه، فلما لم يلزم المسافر علمت أن المعنى: فمن شهد منكم المضرب في الشهر، ولم يكن الشهر مفعولاً به في الآية، كما كان يكون مفعولاً به لو قلت: أحببت شهر رمضان.

فإن قلت: فإذا كان الشهر في قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾ ظرفاً ولم يكن مفعولاً به، فكيف جاء ضميره متصلاً في قوله: ﴿فليصمه﴾، وهلا دل ذلك على أنه مفعول به؟ قيل: لا يدل ذلك على ما ذكرته؛ لأن الاتساع إنما وقع فيه بعد أن استعمل ظرفاً، وذلك سائغ، وبدل على أن: ﴿شهد﴾ متعد إلى مفعولٍ قوله:

وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا^(١)

ومما حذف من المفعول به في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا سَيِّئْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [السجدة: ١٤] والتقدير: ذوقوا العذاب، فاستغني عن ذكره للعلم به، وكثرة تردده في نحو: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ﴾ [السجدة: ١٤] و﴿ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ﴾ [السجدة: ٢٠]، سبأ: ٤٢]. ومن ذلك قوله: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧] أي: ناسأً أو فريقاً. وقال: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّنَا يُخْرِجَ لَنَا مِمَّا ثَبُتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقَلَيْهَا وَقَسَائِبَهَا﴾ [البقرة: ٦١] أي شيئاً. ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

ومنه الحديث: «لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده»^(٢) المعنى: ولا ذو

(١) صدر بيت. عجزه: - قليل سوى الطعن النihal نوافله.

البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر في الدرر ٩٦/٣، وشرح المفصل ٤٦/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/١، وخزانة الأدب ١٨١/٧، ٢٠٢/٨، ١٧٤/١٠، ولسان العرب ١٤٤/١٤ (جزئ)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨، ومعني اللبيب ٥٠٣/٢، والمقتضب ١٠٥/٣ والمقرب ١٤٧/١، وجمع الهوامع ٢٠٣/١.

(٢) أخرجه البخاري في (الصحيح ٨٤/٤، ١٤/٩، ١٦)، وأبو داود في (السنن الجهاد ب١٥٦) (والديات =

عهد في عهده بكافر، كما كان التقدير في الآية: والسموات غير السموات. والمعنى: لا يُقتل مؤمن بكافر حربياً، ولا ذو عهد في عهده بكافر. قال أبو يوسف^(١): ولو كان المعنى: لا يقتل مؤمن به، كان: ولا ذي عهد في عهده، ومما جاء في الشعر من ذلك قوله:

كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نِسِيًا تَقْضُهُ عَلَى أُمَّهَا وَإِنْ تُحَدِّثُكَ^(٢) تَبَلَّتِ^(٣)

أي: تقطع الحديث، ومثل ذلك في المعنى والحذف:

رَحِيمَاتُ الْكَلَامِ مَبْتَلَاتٌ جَوَاعِلُ فِي الْبُرَى قَصَبًا خِدَالًا^(٤)

= ب ٤، ب ١١، ب ٢٠، والترمذي في (السنن ١٤١٢، ١٤١٣)، والنسائي في (السنن القسامة ب ١٠، ب ١٤)، وابن ماجه في (السنن ٢٦٥٩، ٢٦٦٠)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٧٩/١، ١٧٨/٢، ١٨٠، ١٩٢)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٢٩/٨، ٣٠)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ٢٩٣/٦)، وابن سعد في (الطبقات الكبرى ١/١٧٢/٢)، وصاحب (شرح معاني الآثار ٣/١٩٢)، والألباني في (السلسلة الضعيفة ٤٦٠)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٩/٢٩٤)، وابن حجر في (فتح الباري ١٢/٤٢، ٢٦٢).

(١) أبو يوسف (١١٣ - ١٨٢ هـ = ٧٣١ - ٧٩٨ م) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، وأول من نشر مذهبه. كان فقيهاً علامة، من حفاظ الحديث. ولد بالكوفة، وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه «الرأي» وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد. ومات في خلافته ببغداد، وهو على القضاء، وهو أول من دُعي «قاضي القضاء»، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه. من كتبه «الخراج» و«الآثار» و«النوادر» و«أدب القاضي» وغير ذلك.

الأعلام ٨/١٩٣، ومفتاح السعادة ٢/١٠٠ - ١٠٧، والنجوم الزاهرة ٢/١٠٧، والبداية والنهاية ١٠/١٨٠ وتاريخ بغداد ١٤/٢٤٢، وابن خلكان ٢/٣٠٣، والشذرات ١/٢٩٨ - ٣٠١.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٥٤٦: تخاطبك.

(٣) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ص ٣٣، ولسان العرب ٢/١١، ١٢ (بليت) ١٥/٣٢٤ (نساء)، وجمهرة اللغة ص ٢٥٦، ومقاييس اللغة ١/٢٩٥، ٥/٤٢٢، ومجمل اللغة ١/٢٨٩، والمخصص ١٤/٢٧، وتهذيب اللغة ١٣/٨١، ١٤/٢٩٣، ٢٩٤، وأدب الكاتب ص ٤٩٣، والأغاني ٢١/٢١٠، والخصائص ١/٢٨، وديوان المفضليات ص ٢٠١، وشرح اختيارات المفضل ١/٥١٧، وشرح أدب الكاتب ص ٣٣٨، والكامل ص ١٠١٨، وتاج العروس ٤/٤٤٧ (بليت، نسي)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢/١٤٦.

(٤) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥١٥، ولسان العرب ١١/٤٢، ٤٣ (بتل) ٢٠١، (خدل)، ١٣/٥٣ (بطن) وفيه (مبطنات) بدل (مبتلات)، وأساس البلاغة (خدل)، وتاج العروس (خدل، بطن).

مبتلات الكلام: مقطعات له. الخدل: الخليظ الممتلىء الساق.

البرى: (ج) البرة: كل حلقة من سوار أو قرط أو خلخال وما أشبه ذلك.

القَصَبُ: عظام اليدين والرجلين، وكل عظم مستدير أجوف، وكل عظم ذي مُخ.

ومن ذلك قول الآخر:

لا يَغْدِلُنَّ أَتَاوِيُونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءُ صَرَّبَ بِأَصْحَابِ الْمُجَلَّاتِ^(١)
أي: لا يعدلنَّ بهم أحداً، والتقدير: لا يُغْدِلُنَّ مجاورتهم بمجاورة أحد، ومن ذلك قوله:

ولا يَتَحَشَّى الفحلَ إن أَعْرَضَتْ به ولا يَمْنَعُ المربعَ منها فَصِيلُهَا^(٢)
روي: منها فصيلُها، ومنه فصيلُها، فمن روى منها، كان من هذا الباب، وكان منها: حالاً أو ظرفاً. فأما قول الهذلي:

ضَرُوبٌ لِهَامَاتِ الرِّجَالِ بِسَيْفِهِ إِذَا عَجِمَتْ وَسَطَ الشُّوْنِ شَفَاؤُهَا^(٣)
فإن شئت كان التقدير: إذا عَجِمَتْ وَسَطَ الشُّوْنِ شَفَاؤُهَا الشُّوْنِ، أو مجتمعَ الشُّوْنِ كما قال المرارُ الفقعسي^(٤):

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٦٥/١١ (حلل)، ١٥/١٤ (أثنى) وهو فيه «لا يُغْدَلُ لُنٌّ»، ومقاييس اللغة ٥٢/١، ٤٧٤/٥، والمخصص ٢٢٥/١٣، وأساس البلاغة ص ٩٣ (حلل)، وتاج العروس (حلل، أتب).

المحلات: القدر والرحى والدنو والقربة والجفنة والسكين والفأس والزند، لأن من كانت هذه معه حلٌّ حيث شاء، وإلا فلا بُدَّ له من أن يجاور الناس يستعير منهم بعض هذه الأشياء.

الأتاويون: الغرباء أي لا يُغْدِلُنَّ أتاويون أحداً بأصحاب المحلات، قال أبو علي الفارسي: هذا على حذف المفعول كما قال تعالى: يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات؛ أي والسماوات غير السماوات، ويروى: لا يُغْدِلُنَّ، على ما لم يسم فاعله، أي لا ينبغي أن يعدل فعلى هذا لا حذف فيه. (اللسان ١٦٥/١١ مادة: حلل).

النكباء: ريح انحرقت ووقعت بين ريحين كالصبا والشمال (ج) نُكِبَ.

الصُرٌّ: شدة البرد، وريح صرٌّ: شديدة البرد والصوت.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٨٢/١٤ (حشا)، وتهذيب اللغة ١٤١/٥ وتاج العروس (حشا).

لا يتحشى: لا يُبالي من حاشى. المربع: من النوق التي تلد في أول التاج والمربع: التي ولدها معها وهو رُبَع.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٨٣ وللهمذلي في لسان العرب ٤٢٦/٧ (وسط) وفيه: قد يجوز أن يكون أراد إذا عجمت وسط الشُّوْنِ شَفَاؤُهَا الشُّوْنِ أو مجتمع الشُّوْنِ، فاستعمله ظرفاً على وجهه وحذف المفعول لأن حذف المفعول كثير. العَجِمْتُ: العَضُّ. الشفار: (ج) الشَّفْرَةُ: ما عَرَّضَ وحُدِّدَ من الحديد كحدَّ السيف والسكين وإزميل الإسكاف.

(٤) هو المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي أبو حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. كان مفرط القصر، ضئيلاً، نسبتة إلى «فقعس» من بني أسد بن خزيمه كان يهاجي المساور بن هند. الأعلام ١٩٩/٧ - ٢٠٠، والمرزباني ٤٠٨، وخزانة البيهقي ١٩٦/٢ ثم ٢٥٢/٣ و٢٥٤ والشعر والشعراء ٦٨٠ - ٦٨٣، وسمط اللاكبي ٢٣١.

فلا يَسْتَحْمِدُونَ النَّاسَ شَيْئاً ولكن ضربُ مُجْتَمَعِ الشُّئَانِ^(١)
فحذفت المفعول، وإن شئت جعلت وسطاً في الشعر اسماً، وجعلته المفعول به،
كما جعله الفرزدق^(٢) مبتدأ في قوله:

أَتْنَهُ بِمَجْلُومٍ كَأَن جَبِيئَهُ صَلَاةُ^(٣) وَزَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(٤)
فكما حذف المفعول به من هذه الآي، وهذه الآيات. وغير ذلك مما تركنا ذكره
كراهة الإطالة، كذلك حذف في قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾.

والدين: الجزاء في هذا الموضع بدلالة قوله: ﴿الْيَوْمَ نُجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾
[غافر: ١٧] و﴿الْيَوْمَ نُجْزِي مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨] ولا تكون الطاعة، ولا العادة،
وقيل في قول ابن مقبل^(٥):

يَا دَارَ سَلْمَى خَلَاءَ لَا أَكَلَّفُهَا إِلَّا الْمَرَانَةَ حَتَّى تَعْرِفَ الدِّينَا^(٦)
حتى تقوم القيامة، وتأويل هذا: حتى تعرف يوم الدين أي: يوم الجزاء.

(١) الشئان: (ج) الشآن شؤون العين: مجارياً الديمقراطية.

(٢) الفرزدق (توفي ١١٠هـ = ٧٢٨م) هَمَامُ بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير
بالفرزدق، شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، يشبه بزهير بن أبي سلمى، وهو
صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجته لها أشهر من أن تذكر. كان شريفاً في قومه عزيز الجانب،
يحمي من يستجير بغير أبيه. جمع بعض شعره في ديوان، ومن أمهات كتب الأدب والأخبار «نقائض جرير
والفرزدق». لقب بالفرزدق لهجمة وجهه وغلظه. وتوفي في بادية البصرة وقد قارب المئة.
الأعلام ٩٣/٨، وابن خلكان ١٩٦/٢، وخزانة البغدادي ١٠٥/١، ١٠٨، والأغاني طبعة الدار ٩/١
٣٢٤ ومعاهد التنصيص ٤٥/١، والمرزباني ٤٨٦، وشرح شواهد المغني ٤، والشعر والشعراء تحقيق
شاکر ٤٤٢.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢٤/٥: صلاية، وفي اللسان ١٠٣/١٢: صلاية.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٥٩٦ (طبعة الصاوي)، وخزانة الأدب ٩٢/٣، ٩٦،
والخصائص ٣٦٩/٢، والدرر ٨٨/٣، ولسان العرب ٤٢٦/٧ (وسط)، ١٠٣/١٢ (جلم)، وتاج
العروس (جلم)، ونوادر أبي زيد ص ١٦٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢٠١/١ يقال: وهن مجلوم:
محلوق. الصَّلاية والصَّلَاة: مُدَّقُ الطيب، ومثل: الصلاية: كل حجر عريض يَدُقُّ عليه عِطْرٌ أو هَبِيد.
الْوَرْسُ: نبات يُسْتَعْمَلُ لتلوين الملابس الحريرية لاحتوائه على مادة حمراء، وعلى راتينج.

(٥) ابن مقبل (توفي بعد ٣٧هـ = بعد ٦٥٧م) تميم بن أبي بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة،
أبو كعب، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكي أهل الجاهلية. عاش نيفاً ومئة سنة. وعد في
المخضرمين، وكان يهاجي النجاشي الشاعر له ديوان شعر. ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة ٣٧هـ.

الأعلام ٨٧/٢، وخزانة البغدادي ١١٣/١، وابن سلام ٣٤، وسمط اللاك ٦٦-٦٨، والإصابة ١٩٥/١.

(٦) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٣١٧، ولسان العرب ٤٠٥/١٣ (مرن) وتهذيب اللغة
٢١٧/١٥، وجمهرة اللغة ص ٨٠٢، وللبيد في تاج العروس (مرن) وليس في ديوانه، وبلا نسبة في
مقاييس اللغة ٣٢٠/٢، ومجمل اللغة ٣٠٧/٢.

والمرانة: اسم ناقة عن الأصمعي. وقال غيره: اسم موضع. فأما قوله: تعرف فيستقيم أن يكون مسنداً إلى المتكلم المذكور في أكلف ويستقيم أن يكون للمؤنث الغائب.

والإمالة في «مالك» في القياس لا تمتنع، لأنه ليس في هذا الاسم ممّا يمنع الإمالة شيء، وليس كلّ ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به لأنّ القراءة سنة^(١).

فأمّا إعراب «ملك يوم الدين» فالجّر في القراءتين. وهو صفة لاسم مجرور، والصفات تجري على موصوفها، إذا لم تُقطع عنهم لذمّ أو مدح.

فأمّا العامل فيها؛ فزعم أبو الحسن^(٢) أن الوصف يجري على ما قبله، وليس معه لفظ عمل فيه، إنّما فيه أنّه نعت، فذلك هو الذي يرفعه، وينصبه، ويجرّه، كما أن المبتدأ إنّما رفعه الابتداء، وإنّما الابتداء معنى عمل فيه وليس لفظاً، فكذلك هذا.

فإن قلت: فلم لا يكون العامل في الوصف ما عمل في الموصوف؟ قيل: ممّا يدل على أن العامل في الوصف لا يكون العامل في الموصوف أن في هذه التوابع ما يتعرّب بإعراب ما يتبعه، ولا يصح أن يعمل فيه ما عمل في موصوفه. وذلك نحو أجمع وجمع وجمعاء وليست هذه الكلم ككلّ الذي قد جوّز فيه أن يلي العوامل على استكراه. فلما صحّ وجود هذا فيها، دلّ أن الذي يعمل في الموصوف غير عامل في الصفة في نحو: مررت برجل قائم، وما أشبهه لاجتماعهما في أنّهما تابعان.

ويدلّ على ذلك أيضاً أنّك قد تجد من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف، نحو: يا زيد العاقل، فزيد مبني، وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً. فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف، لم تختلف حركتهما، فكانت إحداهما إعراباً، والأخرى بناءً، وكان مجيء هذا في النداء دلالة على ما ذكرناه: من أن الصفة ليست بمعمول لما يعمل في الموصوف.

فإن قال قائل: فلم لا تجعل الصفة - من حيث كانت كالجزم ممّا تجري عليه - مع الموصوف بمنزلة شيء واحد؟ وتستجيز من أجل ذلك أن يعمل فيها ما عمل في الموصوف، وتُستدل على ذلك بأشياء من كلامهم، تُقوي هذا المسلك. من ذلك:

(١) انظر البحر المحيط ٢٠/١ وراجع ما ذكر فيه عن إمالة «مالك».

(٢) هو علي بن سليمان بن الفضل (توفي ٣١٥هـ = ٩٢٧م)، أبو المحاسن وقيل: أبو الحسن المعروف بالأخفش الأصغر، نحوي، من العلماء، من أهل بغداد. أقام بمصر سنة ٢٨٧ - ٣٠٠هـ وخرج إلى حلب ثم عاد إلى بغداد، وتوفي بها وهو ابن ٨٠ سنة. له تصانيف منها «شرح سيبويه» و«الأنواء» و«المهذب» وكان ابن الرومي أكثراً من هجوه.

الأعلام ٤/٢٩١، ويغية الوعاة ٣٣٨، ووفيات الأعيان ١/٣٣٢، وإنباه الرواة ٢/٢٧٦.

أنهم جعلوه مع الموصوف كاسم واحد، في نحو لَ رَجُلٌ ظَرِيفٌ، وكذلك قولهم: يا زَيْدُ بنَ عَمْرٍو وما أشبهه، وقال الله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَّذِي تَفُورُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَقِّبُكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فلَمَّا وصف المبتدأ بالاسم الموصول دخلت الفاء في الخبر، كما أنه لَمَّا كان المبتدأ موصولاً دخلت الفاء فيه؟ قيل: إن ما أورده من ذلك لا يدل شيء منه على كون الوصف معمولاً للعامل في الموصوف: لأنه يلزم من ذلك أن يكون في اسم واحد إعرابان، وهذا قد رفضوه في كلامهم، يدل: على رفضهم إياه أنهم إذا نسبوا إلى تثنية أو جمع على حَذِّها حذفوا علامتي التثنية أو الجمع من الاسم؛ لثلاثاً يجتمع في الاسم دلالتا إعراب، فإذا كانوا قد كرهوا ذلك في التثنية والجمع مع أن التثنية قد جرت مجرى غير المعرب في قولهم إذا عدُّوا: واحد، اثنان، فأَنْ يُكْرَهَ ذلك في الإعراب المحض الذي لم يجر مجرى البناء أجدُر.

ومن ثَمَّ ذهبوا في قولهم: يا زَيْدُ بنَ عَمْرٍو، لَمَّا جعل الموصوف مع الصفة بمنزلة اسم مفرد، إلى أنه بمنزلة امرئ وابتنم ونحو ذلك من الأسماء التي يتبع ما قبل حرف الإعراب فيها حرف الإعراب، ولم يجزُ فيها عندهم إلا ذلك، لأنَّ حركة آخر الاسم الأول لو كانت إعراباً لوجب أن يكون في الاسم الواحد إعرابان، وذلك ممَّا قد اطرَّحوه في كلامهم فلم يستعملوه.

ومما يبيِّن ذلك أنهم حيث قالوا في المنفَى: لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ لك، جعلوا الأول منهما بمنزلة صدور الأشياء التي يضمُّ إليها ما يكون معها شيئاً واحداً. وإذا كان الأمر كذلك كان قول من قال في امرئ ونحوه: إنَّه معرب من مكانين، غير مستقيم، لما أريته من حذفهم علامة التثنية والجمع في النسب. وأمَّا قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَّذِي تَفُورُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَقِّبُكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فقد جَوَّز أبو الحسن فيه: أن تكون الفاء فيه زائدة. وحكى أبو يعلى عن أبي عثمان مثل ذلك. ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء وزيادة، فلَمَّا لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدئه لم يصحَّ حملة على العطف، ولم يُستَجزَ حملة على أنها للجزاء لبعدهم ذلك في اللفظ والمعنى.

فأمَّا اللفظ فلأنَّ الجزاء الذي هو في الأصل شرط لازم غير مستغنى عنه ولا يستقلُّ الجزاء إلا به. فلَمَّا كانت صورة الشرط على ما ذكرنا، ولم يكن الوصف كذلك - لأنَّك في أكثر الأمر مخيِّر في ذكره وتركه - لم يكن موضعاً للجزاء كما يكون موضعاً له مع المبتدأ الموصول، والنكرة الموصوفة؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]. ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَوْنِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فلَمَّا لم يكن موضعاً له ولا للعطف حكم بزيادة الفاء، لأنها قد ثبتت زائدة حيث لا إشكال في زيادتها، وذلك قوله:

لَا تَسْجُرْ عِيَّ إِنَّ مُنْفِيساً أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١)
 ألا ترى أن إحدى الفاءين لا تكون إلا زائدة، لأن ﴿إِذَا﴾ إنما يقتضي جواباً
 واحداً. وأما بُعدُ الجزاء في المعنى، فلأن الجزاء ما كان بإثبات معنى أو نفيه، فأما ما
 كان واقعاً لا محالة، فإنه لا يكون من باب الجزاء، والموت ملاقي لهم، فرؤوا أو لم
 يفرؤوا.

فإن قلت: فقد تقول في الجزاء: لأضربنك إن سكت أو نطقت، ولأعطينك إن
 خرجت أو أقيمت فإن هذا كلام متسع فيه مُخرج عن أصله. وحكمه إذا استعمل حرفُ
 المجازاة أن يفْعَلَ الإِيعَاء إذا وقع الخروج، ثم يبدو له أن يفعله في جميع الأحوال
 فيقول بعد: أو أقيمت. وقد يصح أن يحمل هذا الكلام على المعنى فيستقيم أن تكون
 الفاء جزاء. وذلك أن معنى: ﴿إِنَّ المَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ﴾ ومعنى: إن الذي تفرون
 منه من الموت واحد، فكما يصح الجزاء في هذا الاسم كذلك يصح فيما كان بمعناه.

ألا ترى أنك قد جازيت حيث كانت الصلة ظرفاً لَمَا كان الظرف متضمناً لمعنى
 الفعل؟ كقوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٥٣] ودخلت الفاء في الخبر، كما
 دخلت في الصلة، والصلة فعل محض، وكل ذلك حَمَلٌ على المعنى؛ لأن الجزاء
 المحض لا يكون بالظرف، ولذلك قال سيبويه: إنَّ عندك ونحوه لا يُبْنَى على إن. فأما
 دخول معنى الجزاء في الآية وصحته، فعلى أن ينزل الكلام كأنه خوطب به من ظنَّ أن
 فراره من الموت يُنجيه، وقد جاء الجزاء المحض في ذلك؛ قال الشاعر:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنِئِيَّةِ يَلْقَاهَا وَلورامَ أسبابِ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ^(٢)
 فإذا جاز في الجزاء المحض في البيت فكذلك تكون الآية، والتصحيح لمعنى

(١) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، وتلخيص الشواهد ص ٤٩٩، وخزانة الأدب
 ٣١٤/١، ٣٢١، ٣٦١/١١، وسمط اللاكبي ص ٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/١٦٠، وشرح شواهد
 المغني ١/٤٧٢، ٢/٨٢٩، وشرح المفصل ٢/٣٨، والكتاب ١/١٣٤، ولسان العرب ٦/٢٣٨ (نفس)
 ٢١١/١١ (خلل)، والمقاصد النحوية ٢/٥٣٥، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨، والأشباه والنظائر ٢/
 ١٥١، والجنى الداني ص ٧٢، وجواهر الأدب ص ٦٧، وخزانة الأدب ٣/٣٢، ٤١/٩، ٤٣، ٤٤، والرد
 على النحاة ص ١١٤، وشرح الأشموني ١/١٨٨، وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤، وشرح قطر الندى
 ص ١٩٥، ولسان العرب ٤/٦٠٤ (عمر)، ومغني اللبيب ١/١٦٦، ٤٠٣، والمقتضب ٢/٧٦.
 شيء نفيس أي يتنافس فيه ويرغب.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/٤٠٣:

- ومن هاب أسباب السماء ينلنه وإن رام أسباب السماء بسُلْمٍ
 البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى ديوانه ص ٣٠، والخصائص ٣/٣٢٤، ٣٢٥ ورسر صناعة
 الإعراب ١/٢٦٧، وشرح شواهد المغني ١/٣٨٦، ولسان العرب ١/٤٥٨ (سبب) أسباب السماء:
 نواحيها، وقيل: مراقبها.

الجزء في ذلك قول محمد بن يزيد^(١). فإن قلت: فهلاً استدلت بعمل إن في الاسم على أن معنى المجازاة لا يصح في الآية، لأنّ إن لا يدخل على الجزء المحض، فكذلك لا يدخل على هذا الضرب من حيث كان مثل المحض في كونه جزء. قيل: لا يمتنع دخول إن على هذا الضرب وإن كان قد تضمّن الاسم معنى الجزء، كما امتنعت من الدخول على الجزء المحض؛ لأنّ الذي يدخله اسم، لم يقم مقام الحرف، كما كان ذلك في الجزء الجازم، والكلام خبر، فإن كان كذلك، لم يكن شيء يمنع من إعمال إن، ألا ترى أنّها قد دخلت في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا كَفَرُوا فَهُمْ لَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمٌ﴾ [البروج: ١٠] فعملت في الموصول الذي دخلت الفاء في خبره، كما تعمل فيما لا تدخل الفاء خبره. فما دخلت عليه إن، ممّا في خبره الفاء من صحّة معنى الجزء فيه كما لم تدخل عليه إن، كقوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ... فَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ولو ألحقت هذا الضرب من الأسماء: «ليت ولعل» لم يجز دخول الفاء لأنّ الشرط والجزاء خبر، وما يدخل عليه إن مثله.

فأمّا «ليت ولعل» فإنهما إذا دخلتا أبطلتا معنى الخبر، وإذا بطل الخبر لم يكن موضع مجازاة، وإذا لم يكن موضع مجازاة لم يصح دخول الفاء، فصحّ دخول معنى الجزء مع دخول إن كصحته إذا لم يدخل، ومن ثم قال^(٢) فيمن قال: المرأة التي أتزوجها فهي طالق. إنه من تزوّج من النساء طلق لدخول معنى الجزء الكلام ولحاق الفاء من أجله، والجزاء يوجب الشياخ والإبهام واستغراق الجميع لذلك. وإذا جاز هذا الذي ذكرناه في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ﴾ [الجمعة: ٨]... لم يكن لمن زعم أن الصفة في حكم الموصوف - من أجل أن الفاء دخلت والفعل في صلة الصفة دون المبتدأ - دلالة على قوله؛ لاحتماله غير ذلك مما ذكرت.

فأمّا قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ثم جاء: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ﴾

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمالي الأزدي (٢١٠ - ٢٨٦ هـ = ٨٢٦ - ٨٩٩ م) أبو العباس المعروف بالميرد. إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، من كتبه «الكامل» و«المذكر والمؤنث» و«المقتضب» و«التعازي والمراثي» وغير ذلك الأعلام ٧/ ١٤٤، وبغية الوعاة ١١٦، ووفيات الأعيان ١/ ٤٩٥، وسمط اللآلئ ٣٤٠، والسيرافي ٩٦ وتاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠، وآداب اللغة ١٨٦/٢، ولسان الميزان ٤٣٠/٥، ونزهة الألبا ٢٧٩.

(٢) المراد بالقاتل محمد بن الحسن بن فرقد (١٣١ - ١٨٩ هـ = ٧٤٨ - ٨٠٤ م) من موالي بني شيبان، أبو عبد الله إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. أصله من قرية حرسنة، في غوطة دمشق وولد بواسط ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة وغلب عليه مذهبه وعرف به وانتقل إلى بغداد فولاه الرشيد القضاء بالرقّة ثم عزله. ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه، فمات في الري له كتب منها «المبسوط» و«الزيادات» و«الجامع الكبير والصغير» و«الأثار» و«الأمالي» وغير ذلك. الأعلام ٦/ ٨٠، والفهرست لابن النديم ١/ ٢٠٣، والوفيات ١/ ٤٥٣، والبداية والنهاية ١٠/ ٢٠٢.

الشَّهْرَ ﴿البقرة: ١٨٥﴾ فإن شئت جعلته مثل قوله: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ﴾، وإن شئت جعلته مبتدأ محذوف الخبر، كأنه لما تقدم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] قيل: فيما كتب عليكم من الصيام شهر رمضان، أي صيامه، كما قال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] أي: فيما فرض عليكم الزانية والزاني، أي: حُكْمُهُمَا. وكذلك ﴿مَثَلُ الْخَنَزَةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥]. وإن شئت جعلته ابتداءً وجعلت خبره الموصول كقولك: زيد الذي في الدار. فإن قلت: إذا جعلت الذي وصفاً في قوله: ﴿الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ﴾ فكيف لم يكن عن الشهر كقولك: شهر رمضان المبارك من شاهده فليصمه؟ فإن ذلك يكون كقوله: ﴿الْمَآءُ مَا لَحِقَ الْفَأْتَةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢] ونحو ذلك.

وأما جواز دخول معنى الجزاء فيه فلأن شهر رمضان وإن كان معرفة فليس بمعرفة معينة؛ ألا ترى أنه شائع في جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه، فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء؛ كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص، ومن ثم لم يمتنع ذلك في صفة الموت في قوله: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ﴾ لأن الموت ليس يراد به موت بعينه، وإنما يراد به الشيع، ومعنى الجنس، وخلاف الخصوص. وأشبه الوجوه أن يكون الذي وصفاً؛ ليكون النص قد وقع على الأمر بصيام الشهر.

ومن قال: إن الفاء في قوله: ﴿فِيَّاهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ زيادة، فقياس قوله في هذه الفاء أن تكون زائدة أيضاً، وهو قول أبي الحسن وأبي عثمان فيما روى عنه أبو يعلى بن أبي رزعة.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١) [الفاتحة: ٦].

فروى عن ابن كثير: السين والصاد. وروى عن أبي عمرو: السين، والصاد، والمضارعة^(٢) بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان بن أبي سفيان، وروى عنه الأصمعي «الزراط» بالزاي، والباقون بالصاد، غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاي.

قال أبو بكر: للقرىء بالسين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعلم ما أصلها.

ويقول من يقرأ بالصاد: إنها أخف على اللسان؛ لأن الصاد حرف مطبق كالطاء

(١) انظر (تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٢٣).

(٢) المضارعة: المشابهة والمقاربة، والمضارعة للشيء: أن يضارعه كأنه مثله أو شبهه (اللسان ٨/٢٢٣).

مادة: (ضرع).

فتتقاريان، وتحسانان في السمع، والسين حرف مهموس، فهو أبعد من الطاء، وهي قراءة أبي جعفر والأعرج وشيبة وقتادة.

ويقول من قرأ بالزاي: أبدلتُ منها حرفاً مجهوراً حتى يشبه الطاء في الجهر، ورُمت الخفة، ويحتج بقول العرب: صقر، وسقر، وزفر.

ويقول من قرأ بالمضارعة التي بين الزاي والصاد: رمت الخفة، ولم أجعلها زايّاً خالصة، ولا صاداً خالصة فيلتبس بأحدهما.

قال أبو بكر: والاختيار عندي الصاد، للخفة، والحسن في السمع، وهو غير مُلبس؛ لأنَّ مَنْ لفته هذا إذا كان يتجنب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنَّ السين كأنها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء، وإنما يقع الإلباس لو التبست كلمة بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين، ومع ذلك فهي قراءة الأكثر، ألا ترى أنَّ مَنْ رويت عنه القراءة بالسين منهم قد رويت عنه بالصاد؟

وقال: وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنَّ الأصمعي كان غير نحوي، ولست أحب أن تُحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها زايّاً.

وأما القراءة بالمضارعة التي بين الزاي والصاد فعدلتُ عن القراءة بها؛ لأنه تكلف حرف بين حرفين، وذاك أصعب على اللسان؛ لأنه إنَّما استعمل في هذه الحال فقط، وليس هو بحرف يُبنى عليه الكلم، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنَّه من كلام الفصحاء من العرب، إلا أنَّ الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم. والسين والصاد والزاي أخوات، والصاد أشبههنَّ بالطاء؛ لأنها مطبقة مثلها، والزاي أقرب أيضاً إلى الطاء من السين؛ لأنَّ الزاي حرف مجهور. قال أبو حاتم^(١): ليست الزاي الخالصة بمعروفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: الحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم؛ ألا ترى أنَّهم تركوا إمالة «واقد» ونحوه كراهة أن يُصعدوا بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة؟ فكذلك يكره على هذا أن يتسفل ثم يتصعد بالطاء في سراط، وإذا

(١) أبو حاتم السجستاني (توفي ٢٤٨ هـ = ٨٦٢ م) سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة كان المبرد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتاباً منها كتاب «المعمرين» و«النخلة» و«ما تلحن فيه العامة» و«الشجر والنبات» و«الطير» و«الأضداد» و«الوحوش» و«الحشرات» وغير ذلك.

الأعلام ١٤٣/٣، والفهرست لابن النديم ٥٨/١، والوفيات ٢١٨/١، وبغية الوعاة ٢٥٦، والأنباري ٢٥١، وإنباه الرواة ٥٨/٢، وآداب اللغة ١٨٥/٢.

كانوا قد أبدلوا من السين الصاد مع القاف في صُفَّتْ، وصَوِّق، ليجعلوها في استعلاء القاف مع بُعِد القاف من السين وقرب الطاء منها، فأن يُبدلوا منها الصاد مع الطاء أجدُر من حيث كانت الصاد إلى الطاء أقرب. ألا ترى أنَّهما جميعاً من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا^(١)، وأن الطاء تدغم في الصاد؟

ويدلُّك على أنَّ حُسْنَ إبدال الصاد من السين في «سراط» لما ذكرت لك من كراهة التصعد بعد التسفل، أنَّ مَنْ يقول: صَوِّق، وصُفَّتْ إذا قال: قَسْت وقسوت لم يبدل الصاد منها، لأنَّه الآن ينحدر بعد الإصعاد، وهذا يُستخف ولا يستثقل كما استثقل عكسه؛ ألا ترى أنَّهم لم يميلوا نائق، وأمألوا، نحو قادر، وقارب؟

فإن قلت: إنَّ السين الأصل بدلالة قولهم: سَرَطَم^(٢) وسَرَطْرَاط^(٣) والأخذ سُرَيْط^(٤). قيل: الألف أيضاً أصلها أَلْ تُمَال، ولكن لَمَّا وقعت مع الكسرة والياء فأريد مجانسة الصوتين وملاءمتها أميلت، وتُرك الأصل الذي هو التفتيح والتحقيق لها.

فكذلك في باب صراط وصوصق وصالخ^(٥) وصالغ^(٦) لَمَّا أريد فيه ذلك ترك الأصل إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما، وقد تركوا في غير هذا - لَمَّا ذكرت لك - ما هو أصل في كلامهم إلى ما ليس بأصل؛ طلباً لاتفاق الصوتين؛ ألا تراهم قالوا:

(١) الثنايا: (ج) الثنية: من الأضراس: واحدة الأربع التي في مقدم الفم، ثتان من فوق، وثنان من أسفل.
(٢) السَّرَطَم والسَّرَطْرَاط: الواسع الحلق السريع البلع، وقيل: البين الأقوال من الرجال في كلامه وقيل: هو الذي يتلع كل شيء، وقد ذكر في مادة: سراط لأن بعضهم يجعل الميم زائدة. (لسان العرب ١٢/ ٢٨٦: مادة: سراطم).

(٣) السَّرَطْرَاط والسَّرَطْرَاطُ: الفالوذج، وقيل: الخبيص، وقيل: السراط: الفالوذج شامية (لسان العرب ٣١٤/٧: مادة: سراط).

(٤) الأخذ سُرَيْطٌ وسُرَيْطِي، والقضاء ضُرَيْطٌ وضُرَيْطِي أي يأخذ الذئب فيسرطه (أي يتلعه) فإذا استفضاه غريمه أضرط به. ومن أمثال العرب: الأخذ سراطان، والقضاء لِيَّان، وبعض يقول: الأخذ سُرَيْطَاء، والقضاء ضُرَيْطَاء. وقال بعض الأعراب: الأخذ سِرَيْطِي، والقضاء ضُرَيْطِي، قال: وهي كلها لغات صحيحة قد تكلمت العرب بها، والمعنى فيها كلها أنت تحب الأخذ وتكره الإعطاء. (لسان العرب ٧/ ٣١٣: مادة: سراط).

(٥) أصلها السالغ: جَرَبٌ يكون بالجمل يُسلخ منه وقد سلخ، وكذلك الظليم إذا أصاب ريشه داء والسالغ: الأسود من الحيات شديد السواد وأقتل ما يكون من الحيات إذا سلخت جلدها. (لسان العرب ٣/ ٢٥: مادة: سلخ).

(٦) أصلها: سالغ. سلغنا البقرة والشاة تتسلغ سلوغاً إذا أسقطت السن التي خلف السديس فهي سالغ، وصلغت فهي سالغ، الأنثى بغير هاء، وذلك في السنة السادسة، والسلوغ في ذوات الأطلاق: بمنزلة البزول في ذوات الأخفاف لأنها أقصى أسنانها لأن ولد البقرة أول سنة عجل ثم تبوع ثم جدغ ثم ثني ثم رباع ثم سديس ثم سالغ سنة وسلغ سنتين إلى ما زاد، وولد الشاة أول سنة حمل أو جذي ثم جدغ ثم ثني ثم رباع ثم سديس ثم سالغ. (لسان العرب ٨/ ٤٣٥: مادة: سلغ).

شمباء، ومنم بك، فلم يبينوا النون التي هي الأصل في الشَّنب^(١)، ومنم عامر؟ لما أرادوا أن يوفقوا بين الصوتين. ولم يستجيزوا إدغام النون في الباء من حيث كان متشابهاً ما لم يدغم في الباء وهو الميم، فكما تركوا الأصل ما هنا طلباً للمشاكلية، كذلك يُترك الأصل في سراط، ويُختار إبدال الصاد من السين.

فأمّا القراءة بالزاي فليس بالوجه. وذلك أن من قال في أصدرت: أزدت، وفي القصد: القزد، فأبدل من الصاد الزاي، فإنه إذا تحركت الصاد في نحو: صدرت، وصدقت، لم يبدل. فإذا لم يبدلوا الصاد زايًا إذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في الصراط، مثل الدال في القصد في حكم الجهر، فكذلك ينبغي ألاّ تبدل من السين الزاي في سراط من أجل الطاء؛ لأنها قد تحركت كما تحركت في صدقت، مع أنّ بينهما في «سراط» حاجزين؛ وقد قال سيبويه: إذا قال: مصادر فجعل بينهما حرفاً ازداد التحقيق حسناً وكثرة. يريد يزداد التحقيق للصاد كثرة إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق إذا وقع الفصل بحركة نحو: صدق.

وإنما لم تبدل في الموضعين لما فصلت الحركة أو الحرف، لأنّ التبيين وتصحيح الصاد في قصد وأصدرت قد كان يجوز ولا حاجز بينهما، فلما وقع الفصل وحجزت الحركة أو الحرف امتنع ما كان يجوز من قبل.

ألا ترى أن المتقاربين إذا وقعا في كلمة واحدة ففصل بينهما الحركة بيّن، وذلك نحو وتَد. ومن أدغم قدر فيه الإسكان، مثل فخذ فأدغم على ذلك؟ فكما لم يقو الإدغام ولم يكثر مع حجز الحركة كذلك لا يقوى البدل مع حجز الحركة، لاجتماع الموضعين في أن القصد فيهما تقرب حرف من حرف. فأمّا القراءة بالمضارعة، فأحسن من القراءة بإبدال الزاي من السين، لأنّ من لم يبدل من الصاد الزاي إذا تحركت قد يضارع بنحو صاد صدقت، ويضارع بها إذا بعدت نحو مصادر، والصراط كما قالوا: جلاب^(٢) فوقفوا بين الحرفين مع حجز ما حجز بينهما من الحروف، وكأنّه أحبّ أن يشاكل بهذه المضارعة ليكثر بذلك تناسب أحد الحرفين إلى الآخر. فأشرب الصاد صوت الزاي لذلك.

ومما يقو مضارعة الصاد في الصراط بالزاي أنّهم حيث وجدوا الشين مشبهة

(١) الشَّنب: ماء ورقة يجري على الثغر، وقيل: رقة ويزد وعذوبة في الأسنان، وقيل: الشنب نقط بيض في الأسنان، وقيل: هو حدة الأنياب كالغزب، تراها كالمنشار. شنيا شنياً، فهو شانب وشنيب وأشنب، والأنثى شنباء بينة الشنب. وحكى سيبويه: شماء وشَّنب على بدل النون ميماً، لما يتوقع من مجيء الباء من بعدها. (اللسان ١/ ٥٠٦ - ٥٠٧ مادة: شنب).

(٢) الجلاب: نبت تدوم خضرتها في القيظ، وله ورق أعرض من الكف، تسمن عليه الطياء والغنم؛ وقيل: هو نبات سهلي ثلاثي كسر طراط، وليس برباعي، لأنه ليس في الكلام كسفرجال. (لسان العرب ١/ ٣٣٤ مادة: حلب).

للصاد والسين في الهمس والرخاوة والإستطالة إلى أعلى التَّيْتَيْنِ ضارعوا بها الزاي، لمَّا وقع بعده الدال ليتفقا في الجهر، وذلك نحو قولهم: أزدق في الأشدق^(١)، وكذلك فعلوا بالجيم قبل الدال لقربها من الشين، وذلك قولهم: أزدرد في الأجدرد، فإذا ضارعوا بهذين الحرفين الزاي ليقربوها بذلك من الدال مع تباعد مخارجهما من الزاي فأن يضارعوا بها الصاد أجدرد، لقربها منها واتفاقهما في المخرج. ويؤكد هذه المضارعة أنهم قالوا: اجدروؤوا واجدمعوا، فأبدلوا من تاء الافتعال الدال لمَّا أشرب صوت الزَّاي، كما أبدل في مزدجر ونحوه، ولا يجوز أن تُخلَص الشين، والجيم زايًا كما فعلت ذلك في الصاد والسين في: القصد، ويسدل ثوبه، لأنهما لم تقربا من الزاي قرب الصاد والسين منها.

ويقوي اتساع ذلك في الاستعمال أن سيبويه قال: زعم هارون أنها قراءة الأعرج، قال: وقراءة أهل مكة^(٢) اليوم: ﴿حَتَّىٰ يُضَدِّرَ الرَّعَاءُ﴾ [القصص: ٢٣] بين الصاد والزاي^(٣) قال: والمضارعة في الصاد يعني إذا كانت مع الدال أكثر وأعرف منها في السين، يعني في نحو: يزدل ثوبه.

وممَّا يحتج به من أخلص الصاد وحققها على من ضارع بها الزاي أن يقول: الحرف قد أعلّ مرة بالقلب فلا تستقيم المضارعة، لأنها إعلال آخر، وقد رأيتهم كرهوا الإعلال في الحرفين إذا تواليا، فإذا لم يوالوا بين إعلالين في حرفين مفترقين فالأ يوالوا بين إعلالين في حرف واحد أجدرد.

ويُقوي ذلك أنهم حذفوا النون من نحو بلعبر، وبلحرت، ولم يحذفوا من بني النجار مع توالي التونات حيث كانت اللام قد اعتلت بالقلب لثلا يتوالي إعلالان: الحذف والقلب، وإن كانا من كلمتين مفترقتين فإذا كره في هذا النحو كان توالي إعلالين في حرف واحد أبعد.

وممَّا يحتجون به على من ضارع بها الزاي، أن هذه المضارعة تشبه الإدغام في أنه تقريب الحرف الأول من الثاني، فكما أن الصاد لا تدغم في الطاء، لانتقاص صوتها بذلك، فكذلك لا ينبغي أن يضارع بها لأن هذه المضارعة في حكم الإبدال، بدلالة أنهم حيث ضارعوا بالجيم الزاي في قولهم: اجدروؤوا واجدمعوا أبدلوا من تاء الافتعال الدال كما أبدلوا في مزدجر. وقال سيبويه: لم تكن المضارعة هنا الوجه، يعني في الصراط.

(١) الأشدق: الواسع الشدق.

(٢) مكة المكرمة: مدينة في المملكة العربية السعودية. أحد الحرمين. كانت في الجاهلية محطة هامة لتجارة القوافل بين اليمن والشام وفيها الكعبة المعظمة. وغدت في الإسلام مركز الحج وقبلة المصلين. (الرسالة القشيرية ص ١٤١).

(٣) انظر النشر لابن الداني ٢/ ٢٥٠ و ٣٤١.

اختلفوا في ضمّ الهاء من ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(١) [الفتحة: ٧].

فقرأ حمزة وحده ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضم الهاء وكذلك ﴿لَدَيْهِمْ﴾، ﴿وَالْيَهُم﴾ هذه الثلاثة الأحرف بالضم وإسكان الميم وقرأ الباقون: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وأخواتها بكسر الهاء. واختلفوا في الميم:

فكان عبد الله بن كثير يصل الميم بواو، انضمت الهاء قبلها أو انكسرت، فيقول: ﴿عَلَيْهِمْو غير المغضوب عليهمو ولا الضالين﴾، و﴿على قلوبهمو، وعلى سمعهمو، وعلى أبصارهمو غشاوة﴾ [البقرة: ٧].

واختلف عن نافع في الميم. فقال إسماعيل بن جعفر^(٢)، وابن جَمَاز وقالون^(٣) والمسئبي: الهاء مكسورة، والميم مضمومة، أو منجزمة، أنت فيها مخير. وقال أحمد بن قالون عن أبيه: كان نافع لا يعيب ضمّ الميم، فهذا يدلّ على أن قراءته كانت بالإسكان. قال أحمد بن موسى: والذي قرأت به الإسكان. وقال وَرْش^(٤): الهاء مكسورة والميم موقوفة إلا أن تلقى الميم ألف أصلية، فإذا لقيتها ألف أصلية ألحق في اللفظ وواو، مثل قوله: ﴿سِوَاءَ عَلَيْهِمْوَأَنْذَرْتَهُمْوَأَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْو﴾ [البقرة: ٦].

وكان أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، والكسائي يكسرون الهاء، ويسكنون الميم، فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا: فكان ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر يَمْضون على كسر الهاء، ويضمّون الميم إذا لقيها ساكن، مثل قوله: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] وآل عمران: [١١٢]، و﴿مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٣]، وما أشبه ذلك.

وكان أبو عمرو يكسر الهاء أيضاً ويكسر الميم، فيقول: ﴿عَلَيْهِمِ الذَّلَّةُ﴾ و﴿إِلَيْهِمِ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] وما أشبهه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٢٣.

(٢) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري (١٣٠ - ١٨٠ هـ = ٧٤٧ - ٧٩٦ م) أبو إبراهيم قارئ أهل المدينة في عصره. من موالى بني زريق (من الأنصار) رحل إلى بغداد، وتولى تأديب علي بن المهدي، وتوفي بها.

الأعلام ٣١٢/١، والبداية والنهاية ١٠/١٧٥، وتاريخ بغداد ٦/٢١٨، وغاية النهاية ١/١٦٣.

(٣) هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني (١٢٠ - ٢٢٠ هـ = ٧٣٨ - ٨٣٥ م) مولى الأنصار، أبو موسى أحد القراء المشهورين. من أهل المدينة، مولداً ووفاء. انتهت إليه الرياسة في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز. وكان أصمّ يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفطي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ. و«قالون» لقب دعاه به نافع القارئ، لجمود قراءته، ومعناه بلغة الروم جيد.

الأعلام ١١٠/٥، والنجوم الزاهرة ٢/٢٣٥، وإرشاد الأريب ٦/١٠٣، وغاية النهاية ١/٦١٥.

(٤) وَرْش (١١٠ - ١٩٧ هـ = ٧٢٨ - ٨١٢ م) عثمان بن سعيد بن عددي المصري، من كبار القراء. غلب عليه لقب «ورش» لشدة بياضه. أصله من القيروان، ومولده ووفاته بمصر.

الأعلام ٤/٢٠٥، وإرشاد الأريب ٥/٣٢، وجذوة المقتبس ٢٨٦، وبغية الملتبس ٣٩٩.

وكان حمزة والكسائي يَضْمَان الهاء والميم معاً، فيقولان: ﴿عليهْم الذلَّة﴾ و﴿من دونهُم امرأتين﴾ وما أشبه ذلك.

وقال أبو بكر أحمد بن موسى: وكل هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنَّما هو في الهاء التي قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فإذا تجاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضم. وإذا لم يكن قبل الميم هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة لم يجر في الميم إلا الضم أو التسكين مثل قوله: ﴿مِنكُمْ﴾، و﴿أَنْتُمْ﴾.

قال أبو بكر: فيمن قرأ عليهم بكسر الهاء ووصل الميم بالواو - وهو قول ابن كثير ونافع في أحد قوليه -: قال سيبويه: قال بعضهم: ﴿عليهمو﴾ أتبع الياء ما أشبهها، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألف على الأصل. وقال أبو حاتم: هي قراءة الأعرج. قال أبو بكر: وقال بعض من احتجَّ لذلك: إن الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تقطع إلى مخرج الياء؛ فوجب لذلك إتباع الهاء الياء.

وحجَّة من قرأ عليهم - فكسر الهاء وأسكن الميم - وهو قول عاصم، وأبي عمرو، والكسائي، وابن عامر - أن يقول: إنَّه أمن اللبس؛ إذ كانت الألف في التثنية قد دلت على الاثنين، ولا ميم في الواحد، فلما لزم الميم الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم طلباً للتخفيف، إذ كان لا يشكل.

قال: وقال: لما كانت الهاء في ﴿عليهم﴾ هي الهاء التي كانت في عليه وجب إقرارها على ما كانت عليه من الكسر قبل دخول الميم، إذ كانت العلة واحدة.

وحجَّة من قرأ عليهم - وهو قول حمزة - أنَّهم قالوا: ضمَّ الهاء هو الأصل، وذلك أنَّها إذا انفردت من حروف تتصل بها قيل: هم فعلوا. والواو هي القراءة القديمة، ولغة قريش، وأهل الحجاز^(١)، ومن حولهم من فصحاء اليمن.

قالوا: وإنَّما خصَّ حمزة هذه الحروف الثلاثة بالضم - وهي ﴿عليهم﴾ و﴿إليهم﴾ و﴿لديهم﴾ - لأنَّهنَّ إنَّ أولاهنَّ ظاهراً صارت ياءاتهنَّ ألفات مثل: على القوم، ولدى القوم، وإلى القوم، ولا يجوز كسر الهاء إذا كان قبلها ألف.

وحجَّة من ضمَّ الميم إذا لقيها ساكن بعد الهاء المكسورة أن يقول: إنني لما احتجت إلى الحركة رددت الحرف إلى أصله فضممت، وتركت الهاء على كسرها، لأنَّه لم تأت ضرورة تُخرج إلى ردِّها إلى الأصل، ولأنَّ الهاء إنَّما تبعت الياء، لأنَّها شُبِّهت بها ولم تتبعها الميم لبعدها منها. قال أبو حاتم: وهي لغة فاشية بالحرمين.

(١) الحجاز: بلاد في شبه جزيرة العرب. يحدها خليج العقبة شمالاً، والبحر الأحمر غرباً، وتجد شرقاً،

وعسير جنوباً. وهي تنقسم إلى سلسلة مشرفة على بطائح وساحل تهامة. (الرسالة القشيرية ص ٣٣٦).

وحجّة من كسر الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة أن يقول: أتبع الكسر الكسر؛ لثقل الضم بعد الكسر؛ كما استثقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة؛ وكذلك استثقلوا ضمّة الميم بعد الهاء. ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل فعل، وأنهم يضمون ألف الوصل في مثل: اقتل؛ فراراً من الضم بعد الكسر.

وحجّة من كسر الهاء إذا لم يلقَ الميم ساكن، وضمّها إذا لقي الميم ساكن - وهو قول الكسائي - أنه يقول: إذا ردّ الميم إلى أصلها ردّ الهاء أيضاً إلى أصلها، وأتبع الضمّ الضمّ استثقلاً للخروج من الكسر إلى الضمّ.

قال: والاختيار ﴿عليهم﴾ بالكسر؛ لأنها أخفّ على اللسان، وهي قراءة الأكثر.

قال سيبويه: الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفيفة، كما أن الياء خفيفة، وهي من حروف الزيادة، كما أن الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً، كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوها الواو ياء؛ لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة. وذلك قولك: مررت بهي [قبل]، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل، وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولذئهو مال، ويقروون: ﴿فخسفنا بهو وبارهو الأرض﴾ [القصص: ٨١]، فإن لحقت الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها كراهية الضمة بعد الكسرة. ألا ترى أنهما لا تلزمان حرفاً أبداً؟ - يعني أنه ليس في الكلام مثل فعل - فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء. ومن قال: ﴿وبدارهو الأرض﴾ قال: عليهمو مال.

قال: والاختيار - إذا لقيها ساكن - كسر الميم، وذلك أنه أخفّ، وهذه الكسرة ليست بالكسرة التي تأتي لالتقاء الساكنين؛ ولا أصل لها في الكلمة؛ لأن هذا الحرف له حركة في الأصل فحقه أن يردّ - متى احتيج إلى حركته - إلى الأصل؛ وكأنّ من يكسر يقدر أن أصل الحرف: ﴿عليهمي﴾؛ روي عن الحسن أنه كان يقرأ ﴿عليهمي﴾ بكسرتين ويثبت الياء في الوصل. وقال أبو حاتم: لم أسمع أحداً يقرأ بكسر الميم إلاّ ألحق الياء في الوصل؛ ولا أحداً يضمّ الميم إلاّ ألحق واو في الوصل، والواو والياء تسقطان في الوقف. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: الحجّة لمن قرأ: ﴿عليهم﴾ بكسر الهاء أن الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أنّ الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقربت منها، كذلك إذا وقعت قبل الهاء قربت الهاء منها بإبدال ضمّتها كسرة، كما ملتهم الألف نحو الياء. ومما يؤكد شبهها بالألف، أنهم قد قالوا: أخذت أخذة وضربت ضربته، فأمالوا الفتحة التي قبلها نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة؛ لشميل الألف نحو الياء.

فإن قلت: إنَّه لا شيء في قولهم: ضربت ضربه، يوجب الإمالة من كسرة ولا ياء ولا غيرهما مما يوجب الإمالة، فكيف استدلت بقولهم: ضربت ضربه على ما يوجب كسر الهاء في عليهم، وليس في «ضربه» شيء يوجب الإمالة؟ قيل: إنَّ ذلك يُشبهه من الإمالة ما أميل لغير سبب موجب للإمالة؛ كقولهم في العَلَم: الحجاج، والناس، وكقولهم: طلبنا، ورأيت عنتا. فعلى هذا الحد أمالوا في قولهم: ضربت ضربه؛ ألا ترى أنهم لم يميلوا إذا جاوزت الياء والكسرة حرفاً سوى الهاء. وكان إمالة الفتحة مع الهاء ساكنة أكثر في الاستعمال من باب طلبنا، وأقيس؛ لأنَّ الهاء قد أُجريت متحركة مُجرى الألف فيما ستره بعد، إن شاء الله، فإذا كانت ساكنة كانت أن تُجرى مُجرى الألف أجدر وأسهل.

ومما يؤكد شبه الهاء بالألف اجتماعهما في تبين الحركة نحو: ﴿أنا﴾ و﴿حَي﴾ هلا ﴿كتبيينهم إياها بالهاء في: ﴿كتابه﴾ و﴿حسابه﴾. ولو لفظت بالباء من ضرب، لقلت في قول الخليل إن شئت: به وإن شئت با. فكما جرّتا مجرى واحداً في هذا، كذلك جعل في عليهم بمنزلة الألف في أن أبدل من ضمتها كسرة ليوفّق بين الصوتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ما وجه استجازة الخليل التخيير بين الهاء والألف في إلحاق الحرف المملفوظ به، وهلاّ ألحق الهاء دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف، وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟ قيل: جَمَعَ بينهما لمشابهة كل واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنَّهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم با، تا، ثا ونحوه، فكثرت في هذا الباب وإن لم يكثر في غيره.

فإن قلت: فإنَّ الهاء لا يجرى فيها الصوت كما يجري في الألف وأختيها. فإنَّها وإن كانت كذلك، فإنَّها توافقها في الخفاء، والضعف، واتفق المخرج، فلا ينكر - وإن اختلفا من حيث ذكرت - أن يتفقا في تقريب إحداهما من الأخرى، كما قربت الباء من الميم في قولهم: ﴿اصحب مطراً﴾؛ لاتفاقهما في المخرج، وإن كانت قد اختلفتا في غير ذلك.

ومما يبيّن شبه الهاء بالألف أنَّهم قد غيروا بها بعض الحروف في الوقف، وأبدلوا منه كما فعلوا ذلك بالألف في: رأيت رجلاً.

ومما يدل على خفاء الهاء ومشابهتها الألف والياء أنَّها إذا كانت إضمار مذكّر بعد حرف ساكن أو مجزوم، حرّكوا الساكن، أو المجزوم بالضم، وذلك قولهم في الوقف: «لم يضربته، وقده، ومثله» وقد كسروا أيضاً قبله التاء التي للتأنيث؛ وذلك قولهم: ضربتّه. ومثل هذا في قول أبي الحسن قول بعضهم: ادعُه، فكسروا العين للساكن

الثاني الذي هو هاء الوقف، فإذا وصلت أسكنت كل ذلك؛ لأنك تحرك هاء الضمير فتبين الحركة.

قال أبو زيد: قال - يعني رجلاً عربياً - : لم أضربهما، فكسر الهاء مع الباء. قال أبو علي: فهذا على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف نحو: «سبباً»^(١)، ولا تحمله على أجزاء ونحوه؛ لأن سكون الإعراب مثل حركته، فلا يتبع غيره، كما أن الحركة الإعراب لا يُبدل منها للإتياع، كما لا تسكن في حال السعة والاختيار، ألا ترى أن من قال: ﴿للملائكة اسجدوا﴾ [البقرة: ٣٤] لم يكن مصيباً، ولم يجز كما جاز «ميتن» وكما جاز «بعذاب أركض» [ص: ٤١، ٤٢]، وليس قوله: لم أضربهما مثل: ... لم يُلدّه أبوان^(٢)

لأن التحريك لالتقاء الساكنين؛ وذلك أنه لما أسكن العين التي وليت حرف المضارعة حيث كان مثل: كبذ، كما أسكن «تفخاً» من قوله: أراك منتفخاً، التقى ساكنان فحرك لذلك، ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿وَيَخَشُّ اللَّهََ وَيَخَفُهُ﴾ [النور: ٥٢] ومثل «لم يُلدّه» ما أنشده أبو زيد:

أجره الرُمح ولا تُهالَة^(٣)

ألا تراه حرّك اللام المنجزمة بالفتح، لالتقاء الساكنين، كما فعل ذلك في «لم يُلدّه». إلا أن اللام في «تهاله» حُرّكت للساكن الثاني فكان القياس ألا تردّ الألف التي

(١) السَّبَبُ: القفر والمفازة (اللسان ١/٤٦٠ مادة: سبب).

(٢) تمام البيت:

- ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يُلدّه أبوان

البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ١٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢، والكتاب ٢/٢٦٦، ٤/١١٥، وله أول عمرو الجني في خزنة الأدب ٢/٣٨١، والدرر ١/١٧٣، ١٧٤، وشرح شواهد المغني ١/٣٩٨، والمقاصد النحوية ٣/٣٥٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١٩، وأوضح المسالك ٣/٥١، والجني الداني ص ٤٤١، والخصائص ٢/٣٣٣، والدرر ٤/١١٩، ورسف المياني ص ١٨٩، وشرح الأشموني ٢/٢٩٨، وشرح المفصل ٤/٤٨، ٩/١٢٦، والمقرب ١/١٩٩، ومغني اللبيب ١/١٣٥، وجمع الهوامع ١/٥٤، ٢/٢٦.

(٣) صدره: ونها فداء لك يا فضالة.

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١١/٧١١ (هول)، ١٣/٥٦٣ (ويه)، ١٤/٢٣٣ (حظا)، ١٥/١٥٠ (فدى)، وجمهرة اللغة ص ٨٨، وسر صناعة الإعراب ص ٨١، وشرح المفصل ٤/٧٢، ٩/٢٩ والمقتضب ٣/١٦٨، ونوادر أبي زيد ص ١٣، وتهذيب اللغة ٧/٥٢٢، وتاج العروس (هول). هالني الأمر يهولني هولاً: أفزعني. فتح اللام لسكون الهاء وسكون الألف قبلها، واختاروا الفتحة لأنها من جنس الألف التي قبلها، فلما تحركت اللام لم يلتق ساكنان فتحذف الألف لالتقائها. (اللسان ١/٧١١ مادة: هول).

هي رذف^(١)، كما لم تردّ فيما حكاه سيبويه من قولهم: لم أُبْلِهُ. وليس قول من قال: ﴿وَيْتَقَهُ﴾ كما أنشده أبو زيد:

قالت سُلَيْمَى اشْتَرْنَا لَنَا سَوِيْقًا^(٢)

لأنّ هذا إمّا أن يكون على سببنا أو على: لم يك ووجهٌ ثالث: وهو أن يُجرى الوصل في قوله: اشتر لنا، مُجْرَى الوقف.

ومن ذلك أنهم حذفوها لأمّا كما حذفوا الياء وأختها، وذلك نحو: شاة وشفة وسنة فيمن قال: سنهاء، وفم. فبحسب كثرة الشبه يحسن إجراؤها مجرى ما قام فيها الشبه منه؛ ألا ترى أنّ الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين فقد تجري عليه أيضاً أشياء من أحكامه، نحو أبواب ما لا ينصرف، ونحو شبه «ما» بـ«ليس». فإذا زاد على ذلك كان تشبيهه بالمشابهة له من جهات كثيرة أجدر.

ومن ذلك أنهم أبدلوها من الياء، كما أبدلوا منها الألف في «طائي» ونحوه. وذلك قولهم: ذة أمة الله^(٣). في ذي. تُسَكَّنُ في الوصل كما أسكنت ميم عليهم وعليكم فيه، من حيث لزم ما قبلها ضرب واحد من الحركة، وتلحق هذه الهاء التي هي بدل من الياء في الوصل الياء، وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فإذا وقفت قلت: هذه تحذفها كما حذفتها في عليه وبه في الوقف، وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم فإنهم يقولون في الوقف: هذه، فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة.

ومن ذلك أنهم أبدلوا الياء منها في التضعيف، كما أبدلوا الألف من الياء في حاحيت، وذلك قولهم في دهدهت^(٤): دهديت، وقالوا: دُهدوه كدحروجة^(٥). وقالوا: دُهدية^(٦)، فأبدلوا. ومن ذلك أنهم أبدلوا الهمزة منها لأمّا كما يُبدلونّها من

(١) الرذف: في الشعر: حرف ساكن من حروف المد واللين يقع قبل حرف الروي ليس بينهما شيء كياء (تميل) (ج) أرداف.

(٢) في شرح المفصل في شواهد اللغة العربي ١١/١٩٤:

- قالت سليمان اشتر لنا دقيقا وهات خبز البُسُر أو سويقا

الرجز للعذافر الكندي في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٨، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٤، ٢٠٥ وملحق نوادر أبي زيد ص ٣٠٩، وتاج العروس ٤٣٨/١٥ (بخس)، وبلا نسبة في (الأشياء والنظائر ١/٦٦، وجهمرة اللغة ص ١٣٢٧، والخصائص ٢/٢٤٠، ٣/٩٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٨، والمحتسب ١/٣٦١، والمنصف ٢/٢٣٦.

(٣) انظر اللسان ١٣/٤٨٩ مادة: دهده).

(٤) دهدهت الحجارة ودهديتها إذا دحرجتها.

(٥) الدهدوهة كالدحروجة، وهو ما يجمعه الجعل من الخُرْء (اللسان ١٣/٤٨٩ مادة: دهده).

(٦) الدُهدية: الخُرْء المستدير الذي يُدهديه الجُعل (اللسان ١٣/٤٨٩ مادة: دهده).

واختير عليها غيرها لمشابهات تعرض، أو تخفيف يُطلب أو غير ذلك؛ لم يُنكر أن يُترك الأصل الذي هو الضّم في عليهم، ويؤثر عليه الكسر ليتشابه الصوتان ويتفقا ويكون مع ذلك أخفّ في اللفظ.

فإن قال: إن الألف التي شُبّهت بها الهاء في عليهم ودارهم لا تكون إلا ساكنة، وهذه الهاء متحركة فكيف وفقت بينهما مع اختلافها من حيث ذكرنا؟ قيل: إن هذا الذي ذكرت من الخلاف بينهما لا يوجب لهما اختلاف حكم بينهما وبين الألف فيما ذكرنا، لأنهم قد جعلوا الهاء متحركة بمنزلة الألف الساكنة؛ ألا ترى أن قول الأعشى:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ عُذْوَةَ أَجْمَالَهَا^(١)

اللام فيه حرف الروي، والهاء وصل، فجعلت الهاء مع تحركها بمنزلة الألف والواو والياء والهاء والسواكن في نحو:

عَاذَلُ وَالْمَعْتَابَا^(٢)

ونحو:

حَبِيبٍ وَمَنْزَلِي^(٣)

(١) صدر بيت. عجزه: غضبي عليك فما تقولُ بدالها.

البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٧٧، ولسان العرب ٢٧٦/١١ (رحل)، ٣٤٩/١٤ (روي)، وتاج العروس (رحل) وبلا نسبة في لسان العرب ٥١٤/٣ (نقد)، وتاج العروس ٤٨٧/٩ (نقد).

(٢) قطعة من البيت القائل:

- أقلي السوم عاذل والمعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا
البيت من الرافر، وهو لجريز في ديوانه ص ٨١٣، وخزانة الأدب ٦٩/١، ٣٣٨، ١٥١/٣، والخصائص ٦/٢، والدرر ١٧٦/٥، ٢٣٣/٦، ٣٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢، وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٦٧٧، ٧٢٦، وشرح الأشموني ١/١٢، وشرح شواهد المغني ٧٦٢/٢، وشرح المفصل ٢٩/٩، والكتاب ٢٠٥/٤، ٢٠٨، والمقاصد النحوية ٩١/١، وجمع الهوامع ٨٠/٢، ٢١٢، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥، وجواهر الأدب ص ١٣٩، ١٤١، وأوضح المسالك ١٦/١، وخزانة الأدب ٤٣٢/٧، ٣٧٤/١١، ووصف المباني ص ٢٩، ٣٥٣، وشرح ابن عقيل ص ١٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٨، وشرح المفصل ١٥/٤، ١٤٥، ٩/٧، ولسان العرب ٢٤٤/١٤ (ختا)، والمنصف ٢٢٤/١، ٧٠/٢، ونوادير أبي زيد ص ١٢٧.

(٣) قطعة من البيت القائل:

- قفانك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨، والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥، وجمهرة اللغة ص ٥٦٧، والجنى الداني ص ٦٣، ٦٤، وخزانة الأدب ٣٣٢/١، ٢٢٤/٣، والدرر ٧١/٦، وسر صناعة الأعراب ٥٠١/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢، وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١، والكتاب =

وَإِنْ لَامٍ لَائِمًا مٌمُو (١)

والهاء في:

أَعَارِزُكِهِمَا الظَّبِيَّة (٢)

وَبِكِّي النِّسَاءِ عَلَى حَمَزَةٍ (٣)

فكما جرت وهي وصل متحركة مجرى السواكن بدلالة أنه لا شيء في هذه الحروف يكون متحركاً وصلًا إلا إياها، وما كان منها متحركاً غيرها كان رويًا، ولم يكن وصلًا كالواو في قوله:

وعينيك تُبدي أَنَّ قَلْبَكَ لي دَوِي

والياء في:

وَإِنَّمَا يَبْكِي الصُّبَا الصُّبِي (٤)

وكقوله:

فقد كَانَ مَأْنُوسًا فَأَصْبَحَ خَالِيَا

كذلك يكون في قولهم: بهي وعليهي، وإن كانت متحركة بمنزلة الألف فتتبع الياء أو الكسرة كما تتبعها الألف. وليست الهاء في قول القائل:

= ٢٠٥/٤ ولسان العرب ٤٢٨/١٥ (أ)، ومجالس ثعلب ص ١٢٧، وهمج الهوامع ١٢٩/٢، وتاج العروس (قوا) وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٦/٢، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣، وجمهرة اللغة ص ٥٨٠، والدرر ٨٢/٦ ووصف المباني ص ٣٥٣، وشرح الأشموني ٤١٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٦ وشرح قطر الندى ص ٨٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠، ومغني اللبيب ١/١٦١، ٢٦٦، والمنصف ١/٢٢٤، وهمج الهوامع ١٣١/٢، ولسان العرب ٢٠٩/١٥ (قوا).

(١) قطعة من البيت القائل:

- هربيرة ودعها وإن لام لايمو غداة غمدم أنت للبين واجمو البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٢٧، ولسان العرب ١٦٤/١١ (حلل)، والرد على النحلة ص ١٠٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٨/٢، والكتاب ٢٠٥/٤، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/١٤١ (جرا)، وجمهرة اللغة ص ٤٥٨.

(٢) انظر تمام البيت في خزنة البغدادى ٤٠١/٢.

(٣) عجز بيت. صدره: - صفة قومي ولا تعدي.

البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في تاج العروس (بكي)، وأساس البلاغة ص ٢٨ (بكي).

(٤) قطعة من أرجوزة أولها:

بكيست والمحتزم البكي وإنما يأتي الصبا الصبي الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٠/١، ولسان العرب ١١١/١٣ (حزن)، ومقاييس اللغة ٣٣٢/٣ وديوان الأدب ٤١٩/٢، وأساس البلاغة (حزن)، وتاج العروس (حزن)، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٥١/١٤ (صبا)، وتهذيب اللغة ٢٥٦/١٢.

شَلَّتْ يَدَا فَايَةِ فَرْتِهَا^(١)
وُقِيَّتْ عَيْنُ الْتِي أَرْتِهَا

كالتّي في قوله:

غَدُوَّةٌ أَجْمَالُهَا^(٢)

وإنّما هي بمنزلة التّاء فيما أنشده أبو زيد:

أَلَا أَذْنُسِي بِالْتَّفَرُقِ جَارَتِي وَأَضَعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِينَ وَعَارَتِ^(٣)
فالألف في الأبيات تأسيس، وليست برذف، وإن كان قد لزم الراء التي لا تلزمه
[في الأبيات]، ألا ترى أنّه لو قال: عاجت مع غارت كان مستقيماً.

ومما يدل على أنّ الهاء وإن كانت متحرّكة لم تخرج بحركتها عن الخفاء ومشابهة
الألف والياء الساكنة: أنّهم لم يعتدوا بها وهي متحرّكة، فصلاً، بل جعلوا ثباتها
كسقوطها. وذلك قولهم: يريد أن يضربها وينزعها وبينها، فأمالوا الفتحة التي
قبل الهاء كما يميلها إذا قال: يريد أن ينزعا، وعلى هذا قالوا: مهاري فأمالوا فتحة
الميم كما يميل إذا قال ماري، فإذا لم يُعتدّ بها متحرّكة في هذا الموضع، فإن تُجرى
مُجْرَى الألف في دارهم وعليهم وبهم، فتقرّب من الياء أو الكسرة بأن تكسر بعد كل
واحد منهما، أسهل من ذلك.

ويدل على ذلك أيضاً أنّ من قال: رُدُّ أو رُدُّ إذا قال: رذها، اجتمعوا على فتح
الذال فيما حكى من يوثق به، كما يُجمعون على فتحها إذا لم يحلّ بينها وبين الألف
شيء في رُدَّا، فإذا صُنِعَ بها هذا وما ذكرته قبل، علمت أن إجراءها مجرى الألف في
السكون أسهل. ومن ههنا كان الوجه في القراءة: ﴿فِيهِ هُدَى﴾ [البقرة: ٢]، و﴿حُدْرُهُ
فَعْلُوهُ قُرٌّ﴾ [الحاقة: ٣٠، ٣١] أن يحذف الحرف اللين اللاحق للهاء؛ لأن الاعتداد في
هذين الموضعين لم يقع بها متحرّكة وفي «أجمالها» لم يقع الاعتداد بحركتها فيحصل
من اعتبار كلا الموضعين أنّك كأنك جمعت بين ساكنين.

فإن قال: فما وجه حذف حرف اللين بعد الميم واختياره على وصلها بحرف
اللين؟ فإن وجه ذلك أن هذه الحروف قد تُستثقل فتحذف في مواضع لا يحذف فيها
غيرها، ألا ترى أنّهم حذفوا اللأم من قولهم: ما باليت به بالة، وحانة. ولا تجد هذا

(١) الشطر الأول فقط في لسان العرب ٤/٤٥٨ مادة: صفر وفيه يُنسب لبعض الأفعال، ١٥/١٥٣ مادة؛ فرا
قوله: فرتها؛ أي: عمّلتها.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) البيت لزهير بن مسعود في النوادر ص ٣٨.

الحذف إلا فيه وفيما جانسه، وأجمعوا على حذف ما انقلب عن اللام في نحو مُرَامِي في الإضافة. وحذفوا الياء عندنا من نحو: جَوَارٍ و﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] وحذفوا الياء والواو من نحو: حنيفة، وشنوءة في الإضافة، وجعلوا الأصل في تحية فيها بمنزلة، ورفضوا فيها الإتمام الذي هو في الأصل فيمن قلب فقالوا: أُسَيْدِي، وحذفوهما في الفواصل والقوافي. ولما استمر ذلك فيها وكثر، جعلوا ما كان اسماً بمنزلة غيره في استجازة حذفها. قال:

لا يُبْعَدُ اللَّهَ أَصْحَاباً تَرَكْتُهُمْ لَمِ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْأَمْسِ مَا صَنَعْتُ^(١)
وقال:

لَوْ سَاوَقْتُنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا سَوْفَ الْعَيْوِفِ لِرَاحِ الرُّكْبِ قَدْ قَنِعْتُ^(٢)
رواية الكتاب: ساوفتنا، وقد روي: لو ساعفتنا، السوف: الشم والعيوف تسوف ولا تشرب. يريد: صنعوا قنعوا وقال:

يا دارَ عيلةٍ بالجِواءِ تكلم^(٣)

فكما حذفوهما في هذه المواضع، كذلك حذفوهما في عليهم ونحوه؛ للخفة في اللفظ، وأمن اللبس؛ ألا ترى أن هذه الميم إنما تلحقها الألف أو الواو أو الياء المنقلبة عنها [و] الألف لا تحذف كما تحذفان، لأن من قال «ما صنع» يريد صنعوا قالوا: ومن قال «تكلم» يريد: تكلمي. يقول:

خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفْرِقِ أَوْقَعَا^(٤)

فلا يحذف الألف كما حذف الواو والياء، ومن قال: ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤] و﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [الكهف: ٦٤] قال: و﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسَّرَ وَأَلْتَّارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١، ٢] فلا يحذف الألف من الفواصل كما يحذف الياء، وكذلك لا يحذفها من القوافي في نحو:

(١) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص ١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٣/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٦، والكتاب ٢١١/٤، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣٠٦/٢، وشرح المنفصل ٧٨/٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه (وفيه «قنعوا» مكان «قنع» وهو ضمن مضمومة الروي)، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٤/٢، ولسان العرب ١٦٤/٩، وبلا نسبة في الخصائص ٣٤/٢، والكتاب ٢١٢، والمحاسب ٢٩٨/١، وفي اللسان ١٦٤/٩: «تجنّبها» بدل «تحيّتها».

(٣) البيت بتمامه:

- يا دارَ عيلةٍ بالجِواءِ تكلمِي وعِمي صباحاً دارَ عيلةٍ واسلمي

البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٨٧، والأغاني ٢١٢/٩، وخزانة الأدب ٦٠/١، ١٦٩/٦، وشرح أبيات سيبويه ٥١٧/١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٨، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١، والكتاب ٢٦٩/٢، ٢١٣/٤، وبلا نسبة في شرح التصريح ١٨٥/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٦/٢.

(٤) انظر البيت في شرح شواهد الشافية ص ٢٣٩.

دَائِنْتُ أَرْوَى، والدُّيُونُ تُسْفَضَى فَمَطَلْتُ بَغْضاً، وأدَّتْ بَغْضاً^(١)
فكما لا تحذف ألف «بعضاً» كذلك لا تحذف ألف «تقضى». فأما ما حذفه من قوله:

رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٢)

فللضرورة، والتشبيه بالياء لإقامة القافية، وليس ذلك ولا ما أشبهه مما يستقيم الاعتراض به. فإذا كانت هذه الميم لا تلحقها إلا الألف أو الواو، أو الياء. والألف لا تحذف، علم أن الذي يلحقه الحذف الواو أو الياء المنقلبة عنها من أجل الكسرة، فلم يقع لبس، وحصل التخفيف في اللَّظ، ولم تخل هذه الواو أو الياء في عليهم ونحوه من أن تكون بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، أو مما لحق لمعنى، فإذا كانوا قد حذفوا القبيلين جميعاً، وحذفوا التي للضمير، ولم يبق في لفظ الكلمة المحذوف منها شيء يدل عليها، كان أن يحذف من نحو: «عليهم» للدلالة عليه أحسن وأولى.

فإن قلت: فإذا حُذِفَت الواو والياء اللتان كانتا تتصلان بالميم فلم تحذف حركة الميم في الوصل من نحو: عليهم وبهم؟ قيل: لما حذفت الواو والياء للتخفيف ولما قام على لزوم حذفهما من الدلالة، كره أن تبقى الكسرة أو الضمة، لأنهما قد يكونان بمنزلة الياء والواو، في باب الدلالة عليهما، ألا ترى أنك تقول في النداء: يا غلام أقبل، فيكون ثبات الكسرة كثبات الياء وتقول: أنت تغزبن يا هذه، فتشتم الزأي ليكون ذلك دلالة على الواو المحذوفة، فكما كانتا في هذه المواضع بمنزلة الياء والواو، كذلك، لو لم تحذفا

(١) الرجز لرؤية في ديوانه ص ٧٩، ولسان العرب ١١٥/٧ (أضفى)، ١٦٨/١٣ (دين) والأغاني ٣١١/٢٠، والخصائص ٩٦/٢، وسمط الألي ص ٢٣١، وشرح أبيات سيويه ٣٥٥/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٣، والمقاصد النحوية ١٣٩/٣، وتهذيب اللغة ٩٨/١٢، ١٨٥/١٤، وتاج العروس ٢٣٣/١٨ (أضفى)، ١٦٤/١٩ (معض، دين، روى)، وكتاب العين ٢٨٨/١، ٤٣٤/٧، ومجمل اللغة ١/١٤٨، ومقاييس اللغة ١٥/٦، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧، ٩٠٤، ووصف المباني ص ٣٥٤، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٥/٢، وشرح المفصل ١/٢٥، ٣٣/٩، والكتاب ٢١٠/٤، ومجمل اللغة ٣٠٥/٢، ومقاييس اللغة ٣٢٠/٢، والمخصص ١٢/٣٠٠، ١٥٥/١٧، وديوان الأدب ٢٣٤/٤.

(٢) عجز بيت. صدره - وقيل من لكير شاهد.

البيت من الرمل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٩٩، والأشباه والنظائر ٢٧٢/١، والخصائص ٢/٢٩٣، والدرر ٢٤٥/٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٢٠، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٧، والكتاب ٤/١٨٨، ولسان العرب ١٢/٢٢٩ (رجم)، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٤، والممتع في التصريف ٢/٦٢٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٦٦، والدرر ٢٩٨/٦، ووصف المباني ص ٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٢٢، ٧٢٨، وشرح شواهد ابن الحاجب ٢/٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨، والمحتسب ١/٣٤٢، والمقرب ٢/٢٩، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، وتاج العروس (رجم). مرجوم: لقب رجل من العرب كان سيداً ففاخر رجلاً من قومه إلى بعض ملوك الحيرة فقال له: قد رجمتك بالشرف، فسمي مرجوماً. ابن المعلى: هو جد الجارود بن بشير بن عمرو بن المعلى (اللسان ١٢/٢٢٩: مادة: رجم).

مع الميم من عليهما وعليهما كان إثباتهما بمنزلة إثباتهما، ودالاً عليهما، فيصير بإثباتهما كأنه لم يحذف الحرفين، كما كان إثباتهما حين ذكرنا بمنزلة إثبات الحرفين.

ويدل على وجوب إسكان الميم أن الحركة لو أثبتت، ولم تحذف كان فيها استجلاب بإثباتهما للمحذوف، ألا ترى أن الضمة والكسرة إذا ثبتتا قد يشبعان فيلحقهما الواو والياء، فمن إشباع الضمة قول الشاعر - أنشده أحمد بن يحيى :-

وَأَنْتِي حَوْثَمَا يَسْرِي الْهَوَى بِصْرِي مِنْ حَوْثَمَا سَلَكُوا أَثْنِي فَأَنْظُرُ^(١)
ومن إشباع الكسرة:

لَمَا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أُخْبِيَّةٍ وَقَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاجِيلُ^(٢)
فلو أتيت ما يجلبهما في بعض الأحوال كان ذلك كالتقص لما قصد من التخفيف بحذفهما. وقد جرت الفتحة في ذلك مجرى أخيتها، قال ابن هرمة:

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُتَنَزَّاحٍ^(٣)
وإذا أسكن أمن هذا، ألا ترى أنهم لم يصلوا القوافي الساكنة، ومن ثم كانت

(١) رواية البيت في لسان العرب ٤٣٠/١٤:

- وأنني حوثما يسري الهوى بصري
يريد أنظر فأشبع ضمة الظاء فنشأت عنها وار.
وروايته في اللسان ٤٢٩/١٥:

- وأنني حيثما يشني الهوى بصري
وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٣٩/٣:

- وأنني حيثما يشني الهوى بصري
من حيثما سلكوا أدنوف أنظور
البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥ والأشياء والنظائر ٢٩/٢، والإنصاف ٢٤/١، والجنى الداني ص ١٧٣، وخزانة الأدب ١٢١/١، ٧/٧، ٢٢٠/٨، ٣٧٣، والدرر ٢٠٤/٦، ووصف المباني ٤٣٥/١٣، وسر صناعة الإعراب ٢٦/١، ٣٣٨، ٦٣٠/٢، وشرح شواهد المعنى ٧٨٥/٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٠، ولسان العرب ١٤/١، ٤٣٠ (شري)، ٤٢٩/١٥ (الألف)، ٤٨٨/١٥ (وا)، والمحتسب ٢٥٩/١، ومعني اللبيب ٢/٣٦٨، والمتع في التصريف ١٥٦/١، وهمع الهوامع ١٥٦/٢.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٢٥/٦:

- لما نزلنا نصبنا ظل أردية وفار باللحم للقوم المراجيل
البيت من البسيط، وهو لعبد بن الطيب في ديوانه ص ٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩/١.
المراجيل: (ج) المرجل: القدر يطبخ بها.

(٣) البيت من الوافر، وهو لابن هرمة في ديوانه ص ٩٢، والأشياء والنظائر ٣٠/٢، والخصائص ١٠٦/٢، ١٢١/٣، وسر صناعة الأعراب ٢٥/١، ٧١٩/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٥، ولسان العرب ٢/٦١٤ (نزح)، والمحتسب ٣٤٠/١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥، والإنصاف ٢٥/١، وخزانة الأدب ٧/٥٥٧، ولسان العرب ٣/١٨ (نجد)، ١٠٧/١٣ (حتن) والمحتسب ١/١٦٦.

الهاء زَوِيًّا فِي: «فَرَّتْهَا»^(١) ولم تكن وصلًا كما كانت إِيَّاه فِي: «أُجْمَلُهَا»^(٢).

فإن قلت: فهلاً أثبتت حركتها، كما أثبتت حركة الهاء فِي عليه ونحوه بعد حذف حرف اللين، ليتفقا فِي التحرك، كما اتفقا فِي حذف حرف اللين منهما وكما اتفقا فِي الحذف فِي الوقف. قيل: الفصل بينهما أن الميم فِي عليهم، وعليكم، ودارهم، وبهم، لا يخلو ما قبلها من أن يكون ضمًّا أو كسرًا فما يستثقل لازم له، والهاء فِي الإفراد لا تكون كذلك، لأن ما قبلها قد يكون مفتوحًا فِي نحو: رَفَعْتُ حَجْرَهُ، وَقُدْتُ جَمَلَهُ. وقد يكون ساكنًا فِي نحو: عصاه، وعليه، واضربه، فهذه الهاء إذا تصرف ما قبلها هذا التصرف، علمت أنها لا تكون بمنزلة هاء الجميع التي لا تخلو من الضمة والكسرة وهما يُستثقلان فحَقِّف بحذف الحركة والزامها ذلك كما حَقِّف نحو: عضد وكتف، ولم يَحَقِّف نحو: جمل.

فأمَّا اتِّفَاقُهُمَا فِي الحذف فِي الوقف فلأنهما قد حذفَا فِي الوصل فِي: عليهم وعليكم، فلمَّا اتَّفَقا فِي الحذف فِي الوصل وكان الوقف يحذف فِيه ما لا يحذف فِي الوصل نحو الحركات، وجب أن يُلزم فِي الحذف ما يحذف فِي الوصل؛ لأنَّ الوقف موضع تغيير.

ومما يَقْوِي حذف هذه الحركة من الميم فِي «عليهم» ونحوه أنها لو أثبتت ولم تحذف لأدَّى ذلك إلى اجتماع أربع متحرّكات وخمس، وذلك ممَّا قد كرهوه حتى لم يأخذوا به فِي أصول أبيتهم، إلا أن يكون قد حُذِف منه شيء، ولا فِي أوزان الشعر إلا أن يلحقه ذلك أيضاً، وقد رفضوا أن تجتمع خمس متحرّكات فِي شيء من أوزان الشعر. ومن ثمّ تعاقبت السنين والفاء فِي مستفعلن التي هي عَرُوض البيت الأول من المنسرح، لأنهما لو حُذِفا جميعاً وقبلها تاء مفعولات لاجتمع خمس متحرّكات، فلمَّا كان يؤدِّي إلى ما قد تركوه، واطَّرحوه، حذفوا الحركة فِيه.

ألا ترى أنهم تركوا الابتداء بأنَّ الثَّقِيلَةَ المفتوحة لما كان يؤدِّي إليه من اجتماع حرفين لمعنى وتركوا أن يخرموا من أول الكامل كما خرموا من أول الطَّوِيلِ والوافر ونحوهما لما كان الخرم فِيه يؤدِّي إلى الابتداء بالسَّاكنِ؟ فكذلك حذفت الحركة فِي الميم من «عليهم» ونحوه لما كان يؤدِّي إلى ما قد رفضوه فِي كلامهم من توالي المتحرّكات، وجعل غير اللازم فِي هذا كاللَّازِمِ، كما جعل مثله فِي: فَعَلَ لَبِيدٌ، وَهَلَا تَنَاجَوْا وَمَرَرْتُ بِمَالِ لُكٍّ، ونحو ذلك.

الحجّة لحمزة فِي قراءته ﴿عليهم﴾.

(٢) من بيت تقدم.

(١) من بيت تقدم.

فأما قراءة حمزة: ﴿عليهم﴾ وأختيها بالضم فلنيس على أنه لم يتبع الهاء الياء مع المشابهات التي بينهما؛ ولكنه لما وجد هذه الياءات غير لازمة، وما كان غير لازم من الحروف فقد لا يقع الاعتداد به في الحكم وإن ثبت في اللفظ، وكانت الياء بمنزلة الألف في قرب المخرج والاجتماع في اللين وإبدال إحداهما من الأخرى في نحو:

لنضربن بسيفنا قفيكا^(١)

أجرى الياء مُجرى الألف، فضمّ الهاء بعد الياء، كما يضمّها بعد الألف، وقوّى ما رآه من ذلك عندنا أن سيبويه حكى عن الخليل: أن قوماً يخرونها مع المضمّر مُجرها مع المظهر، فيقولون: عَلاكَ وإِلاكَ. فهذا يقوّي أن الياء لما لم تلزم لم يكن لها حكم اللازم، كما أن الواو في ضوء إذا خُففت الهمزة فلم تلزم لم يلزمه القلب، كما أن التاء في قائمة وطويلة لما لم تلزم لم يكن لها حكم اللازم، والياء لما كانت أقرب مخرجاً إلى الألف من الواو إليها أبدلت هي من الألف، كما أبدلت الألف منها، ولم تبدل الألف من الواو على هذا الحدّ.

ألا ترى أنّهم قالوا: حاحيت، وعاعيت، وقالوا في النسب إلى طييء: طائيّ وفي الحيرة: حاريّ، وفي زبيّنة: زباني^(٢) وذهب سيبويه في آية وغاية إلى أن الألف بدل من الياء الساكنة التي كانت في آية ولم نعلم الألف أبدلت من الواو على هذه الصورة إلا قليلاً كيأجل في بعض اللغات.

فأما ما يقوله بعض البغداديين من أن الألف في داوية بدل من الواو في دوية فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أنه يجوز أن يكون بنى من الدوّ فاعلاً^(٣)

(١) تمام الرجز:

- يا ابن الزبير طال ما عصيكا وطال ما عئيتنا إيكَا

لنضربن بسيفنا قفيكا

الرجز لرجل من حمير في خزنة الأدب ٤/٤٢٨، ٤٣٠، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥، وشرح شواهد المغني ٤٤٦، ولسان العرب ١٥/٤٤٥ (تا)، والمقاصد النحوية ٤/٥٩١، ونوادير أبي زيد ص ١٠٥، ويلا نسبة في لسان العرب ١٥/١٩٣ (قفا)، ٤٤٥ (تا)، والجنى الداني ص ٤٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٠، وشرح الأشموني ١/١٣٣، ٣/٨٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٢، ومغني اللبيب ١/١٥٣، والمقرب ٢/١٨٣، والممتع في التصريف ١/٤١٤ وكتاب العين ٥/٢٢٢، والمخصص ١٧/١٤٤، وتاج العروس (ك).

(٢) بنو زبيّنة: حيّ، النسب إليه زباني على غير قياس، حكاه سيبويه كأنهم أبدلوا الألف مكان الياء في زبيني. (لسان العرب ١٣/١٩٦ مادة: زين).

(٣) قال ابن سيده: وقيل الدوّ والدوّية والذّاوية والذّاوية: المفازة، الألف فيه منقلبة عن الواو الساكنة ونظيره انقلابه عن الياء في غاية وطاية، وهذا القلب قليل غير مقيس عليه غيره وقال غيره: هذه دعوى من =

كالكاهل والغارب، ثم أضاف إليه على من قال: حانني، ويقوي ذلك أن أبا زيد أنشد:
والخَيْلُ قَدْ تُجْشِمُ أَرْبَابَهَا الشَّقَّ^(١) وقد تَغْتَسِفُ الدَاوِيَةَ^(٢)
فإن قلت: إنه قد يمكن أن يكون خفف ياء النسب في الداوية لأنها قد تخفف في
الشعر، كما أنشده أبو زيد:

بَكِّي بعينك واكف القَطْر ابن الحواري العالِي الذِكْر^(٣)
فإن الحمل على القياس والأمر العام أولى، حتى يُخْرَجَ إلى الخروج عنه أمر
يَضْطَرُّ إلى خلافه، ويخرج عن الشائع الواسع.

ومما يؤكد ذلك أن أبا الحسن قال: زعم أبو زيد أنه لقي أعرابياً فصيحاً: يقول:
ضريت يده، ووضعته علاه. وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سأل الخليل عن قال:
رأيت يداك، فحملة على هذا الوجه.

ومن الدلالة على صحّة ما اعتبره حمزة في ذلك، أن الياء في الأواخر في غير
هذا الموضع، وقعت موضع الألف في الوصل، والوقف، وذلك لغة طييء فيما حكاه
عن أبي الخطاب^(٤) وغيره من العرب، وذلك قولهم في أفعا: أفعني فكما جرث الياء
مجرى الألف في هذا عندهم؛ كذلك أجرى الياء في «عليهم» مجرى الألف، معها،
كما ضمّها مع الألف؛ إذ كانت الياء في حكمها، وإن لم تكن من لفظها.

= قائلها لا دلالة عليها، وذلك أنه يجوز أن يكون بنى من الدوّ فاعلةً فصار داويةً بوزن راوية، ثم إنه
ألحق الكلمة ياء النسب وحذف اللام كما تقول في الإضافة إلى ناحية ناحي، وإلى قاضية قاضي.
(لسان العرب ٢٧٦/١٤ مادة دوا) وفي اللسان ١٨٣/١٠.

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٦٣/٨ وفي اللسان ١٨٣/١٠: الشَّقَّ.

(٢) البيت من السريع وهو لعمر بن ملقظ في لسان العرب ١٨٣/١٠ (شقق) وفيه «الراوية» مكان
«الداوية»، ٢٧٦/١٤ (دوا)، ونوادير أبي زيد ص ٦٣، وبلا نسبة في المخصص ١١٤/١٠.

قال في اللسان ٢٧٦/١٤: فإن شئت قلت إنه بنى من الدوّ فاعلة، فصار التقدير داوية، ثم قلب الواو
التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها ووقعها طرفاً، وإن شئت قلت أراد الداوية المحذوفة اللام كالحانية
إلا أنه خفف بالإضافة كما خفف الآخر في قوله [البيت التالي هامش (٤)]

(٣) البيت من الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٨٣، ونوادير أبي زيد ص ٢٠٥،
وبلا نسبة في سر صناعة الأعراب ٦٧٢/٢، ولسان العرب ٢٢٠/٤ (حور) ٥٦/١٤ (أيا) ٢٧٧ (دوا)،
والمحتسب ١٦٣/١، ٣٢٣. إنما أراد ابن الحواري، يعني بالحواري الزبير، وعنى بابنه عبد الله بن
الزبير.

(٤) قاله سيبويه، وأبو الخطاب هو عبد الحميد بن عبد المجيد مولئ قيس بن ثعلبة (توفي ١٧٧ هـ =
٧٩٣ م) أبو الخطاب، من كبار العلماء بالعربية. لقي الأعراب وأخذ عنهم. وهو أول من فسر الشعر
تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله. وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها.
الأعلام ٢٨٨/٣، وبقية الوعاة ٢٩٦، وإنباه الرواة ١٥٧/٢.

وتوافق هذه اللغة في إبدال الياء من الألف قول ناس في الإضافة إلى الياء: ﴿يا بشري﴾^(١) . و:

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا^(٢)

ومما يثبت هذه اللغة التي استشهدنا له بها من القياس، أنها على قياس ما اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس، وذلك أن بني، تميم يبدلون من الياء الهاء في الوقف في «هذه» فإذا وصلوا قالوا:

فهذِي شهور الصيف^(٣)

كما أن ناساً يقولون: أفعِي في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: رأيت الأفعأ، فاعلم.

وجعلت طيء الحرف في الوصل والوقف ياء كما جعل أهل الحجاز وغيرهم من قيس آخر الكلمة في الوصل والوقف هاء فقالوا: هذه وهذهي أمة الله، وقالوا في الوقف: هذه، فاجتمعوا على إبدال الياء هاء كما فعلت طيء ذلك بالألف فيهما. فإذا عَضُد ما ذكرنا من السماع الذي وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجه هذه اللغة وتقدمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بها والترجيح لها على غيرها.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: أفعُو، فأبدل الواو من الألف، كما أبدل الياء منها. فالقول أن إبدال الواو منها ليس بقوي من جهة القياس قوة إبدال الياء لما تقدم ذكره، وليس هو أيضاً من طريق السماع في كثرة إبدال الياء منها، لأنّ الياء يبدلها من الألف

(١) من سورة يوسف الآية ١٩.

(٢) تمام البيت:

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا هَوَاهُمُ فَتُخْرَمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٧/١، وإنباه الرواة ٥٢/١ والدرر ٥١/٥، وسر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١، وشرح قطر الندى ص ١٩١، وشرح المفصل ٣٣/٣، وكتاب اللامات ص ٩٨، ولسان العرب ٣٧٢/١٥ (هوا)، والمحتسب ٧٦/١، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣، وجمع الهوامع ٥٣/٢، وتاج العروس (هوى)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٩/٣، وجواهر الأدب ص ١٧٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٢، وشرح الأشموني ٣٣١/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٨، والمقرب ٢١٧/١، وكتاب العين ٢٩٩/١.

قال ابن حبيب في اللسان ٣٧٢/١٥: قال هَوِيَّ لغة هذيل، وكذلك تقول قفي وعصي، قال الأصمعي أي ماتوا قبلي ولم يلبثوا الهواي وكننت أحب أن أموت قبلهم، وأعنتقوا لهواهم: جعلهم كأنهم هَوُوا الذهاب إلى المنية لسرعتهم إليها، وهم لم يهووها في الحقيقة.

(٣) لمجنون بني عامر في الأغاني ١١/٢:

- وخبر تسماني أن تيماء منزل
- فهذي شهور الصيف عنائد انقضت
لليلي إذا ما الصيف ألقى المراسيا
فما للنوي ترمي بليلي المراسيا

في الوقف فيما حكاه عن الخليل وأبي الخطاب فزاره وناس من قيس، وفي الوقف والوصل يبدلها منها طيء والواو يبدلها منها بعض طيء؛ فما كثر في الاستعمال وعُضده قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف. على أن مشابهة بعض هذه الحروف لبعض لا تنكّر، وإن كانت الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو.

فإن قلت: فإن الياء قد اجتمعت مع الواو في أشياء لم تجتمع الألف فيها معها؛ كوقوعها في الردف في نحو: صدود وعميد، وامتناع الألف من مشاركتها، وكاجتماعها في الإدغام في سيّد ونحو ذلك. فالقول في ذلك أن الشعر يعتبر فيه التعديل في الأجزاء؛ لِمَا يدخله من الغناء والحُداء^(١)؛ فلَمَّا كان المدّ في الألف أكثر من المدّ الذي في كل واحد منهما لم تجتمع معهما الألف في الردف، كما لم تقع واحدة منهما مع الألف في التأسيس. ويدلّك على أن امتناع الألف في الاجتماع معهما في الردف لذلك، أن الفتحة لَمَّا لم تكن في مدّ الألف، لم يمتنع أن تقع قبل حرف الروي مع الضمة والكسرة في نحو:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخترَقِ

تفليل ما قارَعَنَ مِنْ سُفْرِ الطَّرِقِ

إذا الدليلُ استنافَ أخلاقَ الطَّرِقِ

ألف شتّى ليس بالرّاعي الحَمِيقِ^(٢)

ألا ترى أن الفتحة لَمَّا خالفت الألف فيما ذكرنا لم تمتنع في قول أبي الحسن من أن تجتمع مع الضمة والكسرة. ومما يدلّك على زيادة المدّ في الألف، استجازتهم تخفيف الهمزة بعدها في هبأة والمسائل وجزاء أمه، ولم يفعلوا ذلك بها مع الواو والياء. ولكن قبلوها إلى لفظها في: مَفْرُؤٌ والنسيّ. ومن ثمّ استجاز يونس إيقاع الخفيفة بعدها في فعل الاثنين وجماعة النساء، وقرأ بعضهم فيما روي لنا: ﴿وَمَمَائِي وَمَمَائِي﴾^(٣) [الأنعام: ١٦٢].

(١) الحُداء: الغناء للإبل.

(٢) الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ولسان العرب ٢١٥/٧، ٢١٦ (قبض) ٦٧/١٠ (حقيق) ٣٢٦ (لبق)، ٥٦٢/١٣ (وهو)، وتهذيب اللغة ٤٨٦/٦، ١٧٨/٩، وتاج العروس ١١/١٩ (قبض) (وهو)، وكتاب العين ٥٤/٥، ومقاييس اللغة ٥٠/٥، ومجمل اللغة ١٣٩/٤، ٤٩٧، والذي الرمة في تاج العروس ٢٠٤/٢٥ (حقيق)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٥٠/٨، وكتاب العين ١٠٨/٤، ومقاييس اللغة ٧٧/٦.

الطَّرِقُ: الضرب بالحصى والخط بالرمل للكهن.

(٣) انظر البحر المحيط ٤/٢٦٢.

وأما امتناعها من الإدغام وجوازه فيهما فإن إدغامها لم يجز في واحدة منهما لما فيها من زيادة المد: ألا ترى أن الصَّاد والسَّين والزاي لم يدغمن في الطاء والثاء والدال، ولا في الظاء والثاء والدال؛ لما فيهنّ من زيادة الصوت التي ليست في هذه الستة وهو الصغير، وأدغمن فيهنّ. ولم يجز إدغام الياء والواو في الألف لأنها لا تكون إلا ساكنة والمدغم فيه تلزمه الحركة، ولأن الحروف المجانسة لها يكره فيها الإدغام.

ومما يقوّي قراءته بالضمّ في هذه الحروف أنه قد اعتبر في بعض الحروف المنقلبة حكم المنقلب عنه، ألا ترى أن الألف إذا كانت منقلبة عن الياء قرّبت منها فصارت مشابهة لها، ولا يُفعل بها ذلك في الأمر العام إذا كانت منقلبة عن غيرها، وكذلك هذه الياء في عليهم إذا كانت منقلبة عن الألف جعلت بمنزلة الألف فضمّت معها الهاء ضمك إياها مع الألف؛ كما قرّبت الألف من الياء لما كانت منقلبة عنها. وقد أريتك فيما تقدّم أن المقرّب من الحروف قد يكون في حكم الحرف المقرّر منه عندهم بدلالة قولهم اجدرؤوا واجدمعوا، وإبدالهم تاء الافتعال مع المقرّب إبدالهم إياها مع الحرف المقرّر منه.

ومما يؤكّد ذلك أنهم قالوا. رُؤيا ورؤية وتُوي^(١) فجعلوا [حكم الواو] حكم الحرف المنقلب عنه، فلم يدغموه في الأمر العام الشائع؛ كما لم يدغموا في هذه الياء ما الواو بدل منه، فكذلك يكون حكم الياء في عليهم حكم الحرف المنقلب عنه.

ومن ذلك أنهم قالوا: بيس فلم يحقق الهمزة، وأقرّ مع ذلك كسرة الباء فيها، كما كان يكسرها لو حقق الهمزة، أفلا ترى أنه جعل حكم الحرف المغير حكمه قبل أن يغيره، فكذلك يضم الهاء مع الياء المنقلبة عن الألف، كما يضمها مع الألف.

ومن تشابه الياء والألف أن الياء قد أجريت مجرى الألف، فأسكنت في موضع النصب، فصارت في الأحوال الثلاث على صورة واحدة؛ كما أن الألف في مُثْنَى ومُعَلَّى كذلك؛ وقد كثر هذا في الشعر، وجاء في الكلام منه أيضاً. وذلك قولهم: أبادي سبأ، وأيدي سبأ، وبادي بدأ وبادي بدئي وقالني قلا، ومعدني كرب. فالأول من هذه الأشياء في موضع فتح؛ لأنه لا يخلو من أن يكون ككفّة كفّة أو كفّة كفّة. فأما قولهم: لا أكلمك جيري دهر، فإن شئت قلت: إن الياء للإضافة فلما حذفت المدغم فيها^(٢) بقيت الأولى على السكون كقوله:

(١) يريد النوي: الحفير حول الخباء أو الخيمة يدفع عنها السيل يميناً وشمالاً ويبعده. (لسان العرب ١٥/ ٣٠١ مادة: ناي).

(٢) يقال: لا أفعل ذلك خيرني دهر وحيري دهر أي أمد الدهر. وخيري دهر: مخففة من خيرني. كقوله: [البيت] وقد يجوز أن يكون وزنه فغلي، فإن قيل: كيف ذلك والهاء لازمة لهذا البناء فيما زعم سيبويه؟ فإن كان هذا فيكون نادراً من باب إنقحلي. وحكى ابن الأعرابي: لا أتيك جيري الدهر أي طول الدهر، وجيز الدهر؛ قال: وهو جمع جيري؛ قال ابن سيده: ولا أدري كيف هذا. (لسان العرب ٤/ ٢٢٥ مادة: حير).

.....أَيْهُمَا عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ^(١)

وإن شئت قلت: إنه لما حذف الثانية جعل الأولى كألتي في أيدي سبا؛ ولم يجعله مثل رأيت يمانياً. وإن شئت جعله فعلي وكان في موضع نصب.

فإن قلت: إنه قد قال: إن هذا البناء لا يكون إلا بالهاء فإن شئت جعلته مثل إنقُحِل^(٢)، وإن شئت قلت: إن الهاء حذفت للإضافة كما حذفت معها حيث، لم تحذف مع غيرها، وأن تجعلها للنسب أولى؛ لأنهم قد شدوها. وكما شبّهت البياء بالألف في هذا، كذلك شبّهت الألف بالياء في نحو ما أنشده أبو زيد:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِي وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِي^(٣)

فهذا إنما هو على تشبيه الألف بالياء، ألا ترى ما قدر من إثبات الحركة في «ألم يأتيك...»^(٤) وحذفها للجزم لا يستقيم ههنا لمنع اللام بانقلابها ألفاً من ذلك، من

(١) تمام البيت:

- تَأَمَّلْتُ نَسْرًا وَالسُّمَّاكِينَ أَيُّهُمَا عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٨١/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٣، ولسان العرب ٢٢٥/٤ (حبر) ٥٦/١٤ (أيا)، والمحتسب ٤١/١، ١٠٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٣/١، ٩٣/٥، ٦٥، والجنى الداني ص ٢٣٤، وشرح شواهد المغني ٢٣٦/١، ومغني اللبيب ٧٧/١.

(٢) تفحّل الشيخ تفحلاً وتفهل تفهلاً إذا ببس جلده على عظمه من البؤس والكبر، ورجل فحّل وامرأة فحّلة: مُسْتَان. ورجل إنقحل وامرأة إنقحلة، بكسر الهمزة: مُخْلَقَانِ مِنَ الْكَبِيرِ وَالْهَرَمِ. (لسان العرب ٥٥٣/١١ مادة: فحل).

(٣) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٩، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦٠، والدرر ١٦١/١، والمقاصد النحوية ٢٣٦/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢، والإنصاف ص ٢٦، والخصائص ٣٠٧/١، وسر صناعة الإعراب ص ٧٨، وشرح التصريح ٨٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٥/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٩، وشرح المفصل ١٠٦/١٠، ولسان العرب ٣٢٤/١٤ (رضي)، والممتع في التصريف ٥٣٨/٢، والمنصف ٧٨/٢، ١١٥، وجمع الهوامع ٥٢/١.

والشاهد فيه قوله: «ولا ترضاه» حيث أبقى حرف العلة مع وجود حرف الجزم وهذا قليل.

(٤) قطعة من البيت القائل:

ألم يأتيك والأنبياء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٣١/١٧، وخزانة الأدب ص ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢ والدرر ١٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨، وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨ - ٨٠٨، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١، ولسان العرب ١٤/١٤ (أتى)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٢٨٠/٥، والإنصاف ٣٠/١، وأوضح السمالك ٦/١، والجنى الداني ص ٥٠، وجواهر الأدب ص ٥٠، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩، والخصائص ٣٣٣/١، ٣٣٧ ووصف المباني ص ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ٨٧/١، ٦٣١/٢، وشرح الأشموني ١٦٨/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣، وشرح المفصل ٢٤/٨، ١٠٤/١٠، والكتاب ٣١٦/٣، ولسان العرب ٧٥/٥ (قدر)، ٣٢٤/١٤ (رضي)، ٤٣٤/١٤ (شظي)، ٤٩٢/١٥ (يا)، والمحتسب ٦٧/١ =

حيث لو لم يقدَّر ثبات الحركة لصحَّ الحرف ولم ينقلب كما لم ينقلب في نحو كي وأي ولو وأو. فأما قول الشاعر:

وتضحكُ مني شيخَةٌ عِشْمِيَّةٌ كأن لم تری قبلي أسيراً يمانياً^(١)
فإنَّه ينشد تَرَيَّ وتَرَى. فمن أنشده تَرَيَّ بالياء كان مثل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾
[الفاتحة: ٥] بعد الحمد لله، وقد يكون على هذا قول الأعشى:

حتى تلاقِي محمداً^(٢)

بعد قوله:

فأليت لا أرثي لها من كلاله^(٣)

وقد تكون على: هي تفعل، إلا أنه أسكن اللام في موضع نصب. ومن أنشد:
كأن لم تَرَى، كان مثل لا ترضاها.

فإن قلت: فلم لا يكون على التَّخْفِيفِ على قياس من قال: المَرَاة والكَمَاة. قيل
إن التَّخْفِيفِ على ضربين: تخفيف قياس وتخفيف قلب على غير القياس وهذا الضرب
حكم الحرف فيه حكم حروف اللين التي ليست أصولهن الهمز؛ ألا ترى أن من قال:
أرجيت قال: ﴿وَأَخْرُوتُ مُرْجُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦] مثل مُعْطُونَ، ومن لم يقلب جعلها بين
بين، فكذلك: «لم ترى» إذا لم يكن تخفيفه تخفيف قياس كان كما قلنا، فلا يجوز
لتوالي الإعلالين ألا ترى أنهم قالوا: طويت وقويت وحييت فأجروا الأوَّل في جميع
ذلك مُجْرَى العين من اخشوا، وقالوا: نوأ وحيأ، فجعلوه بمنزلة قطعاً، وقالوا: آية. فإن
قلت: فقد قالوا: استَحَيْتُ. فإن ذلك من النادر الذي لا يحمل عليه. فإن قلت: فلم لا

= ٢١٥، ومغني اللبيب ١/١٠٨، ٢/٣٨٧، والمقرب ١/٥٠١، ٢/٢٠٣، والممتع في التصريف ٢/٥٣٧
والمنصف ٢/٨١، ١١٤، ١١٥، وجمع الهوامع ١/٥٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ١٦/٢٥٨، وخزانة الأدب ٢/
١٩٦، ٢٠٢، وسر صناعة الإعراب ١/٧٦، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٨، وشرح شواهد
الإيضاح ص ٤١٤، وشرح شواهد المغني ٢/٦٧٥، ولسان العرب ٣/٥١٧ (هذذ)، ٧٥٥ (قدر) ٦/
١١٥ (شمس)، ومغني اللبيب ١/٢٧٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٥، وشرح الأشموني ١/
٤٦، وشرح المفصل ٥/٩٧، ١٠/١٠٧، والمحتسب ١/٦٩.

عشمي: إذا نسبت إلى عبد شمس.

(٢) تمام البيت:

- فأليت لا أرثي لها من كلاله ولا من حفى حتى تلاقِي محمداً

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥، والأشباه والنظائر ٦/٩٠، وخزانة الأدب ١/
١٧٧، ٣/٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٧، وشرح المفصل ١٠/١٠٠.

(٣) انظر النشر ٢/٢٩٥، والبحر المحيط ٥/٣٠٣.

تجعله مثل لم يك ولم أبُل كأنه حذف أولاً اللام للجزم، كما حذف الحركة من يكون، ثم خفف على تخفيف الكماة والمرأة، وأقر الألف كما أقر في «لا ترضاها». فإن ذلك يعرض فيه ما ذكرنا من توالي الإعلالين، ويدخل فيه شيء آخر لا نظير له، وهو أنه إذا حذف الألف من «لم ترى» على هذا الحد، فقد حذف للجزم حرفين، وليس لم يك ولم أبُل كذلك؛ لأنه إنما حذف فيه حركة وحرف. ومما يُبعد التخفيف في «ترى» على حد الكماة والمرأة، أنهم قد حذفوا الألف من هذه الكلمة في قولهم: ولو تر أهل مكّة، لكثرة الاستعمال، كما حذفوها في قول من قرأ: ﴿حَسَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١ - ٥١]. فإذا حذف الألف كما حذف من حاش لله وجب أن تكون العين في حكم الصحيح والتخفيف القياسي ليكون كحاش لله.

الحجة لابن كثير في قراءته: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾

وأما قول ابن كثير: «عَلَيْهِمْ وَلَا الضالين» فوجهه أنه أتبع الياء ما أشبهها، والذي يشبهها الهاء، وترك ما لا يشبه الياء والألف - وهو الميم - على أصله وهو الضم؛ كما أن الذين قالوا: شعير، ورغيف؛ ورجل جئز^(١) وماضغ لهم، وشهد. ولعب أتبعوا الفتحة الكسرة في جميع ذلك لقربها منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها. ولم يتبعوا الفتحة الضمة فيقلبوها ضمة في رؤوف ورؤف كما أتبعوا الفتحة الكسرة في جئز وشعير حيث لم تقرب الواو من الألف قرب الياء منها، فكذلك أتبع الهاء الياء لما قرب منها، ولم يتبعها الميم لما لم تقرب منها، كما لم يتبع الفتحة في رؤوف الضمة حيث لم تقرب الفتحة من الضمة قربها من الكسرة.

فأما قولهم: مغيرة ومغير فليس على حد شعير ورغيف، ولكن على قولهم. مثن في مثن وأجوءك في أجيثك.

ومما يقوي قوله في ذلك، أنهم قالوا: قرأ يقرأ، وجار^(٢) يجار، فأتبعوا الهمزة وأخواتها ما جانسها من الحركات، وما كان من حيزها، وهي الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق. حيث لم يقربين من الفتحة قرب الحلقية منها. فكذلك أتبع في قوله: ﴿عليهم ولا﴾ الياء ما قرب من الياء، وهو الهاء، ولم يتبعه ما لم يقرب منها وهو الميم.

ومثل قوله: ﴿عليهمو﴾ - في أنه أتبع الياء ما يشبهها، وترك ما لا يشبهها على أصله - قولهم ﴿بصدر﴾ فقرب الصاد من أشبه الحروف من موضعها بالدال وهو الزاي.

(١) الجأز: الغصص في الصدر، وقيل: هو الغصص بالماء. وجئز بالماء يجأز جأزاً إذا غص به فهو جئز وجئز، على ما يطرد عليه هذا النحو في لغة قوم. (لسان العرب ٣١٦/٥ مادة: جاز).

(٢) جار يجأر جأزاً وجواراً: رفع صوته مع تضرع واستغاثة، لسان العرب ١١٢/٤ مادة: جار.

ألا ترى أنهما يجتمعان في الجهر؟ فلما أراد تقريب الأوّل من الثاني، ولم يجز ذلك بالإدغام لِمَا يدخل الحرف من انتقاص صوته، قرّبه من هذا الوجه الذي قرّب منه دون الإدغام.

ولو كان موضع الدال في ﴿يصدر﴾ حرف آخر لا يقرب من الصاد قرب الدال منها - كاللّام والرّاء ونحوهما - لم تغيّر الصّاد له كما غيّرت من أجل الدال لقربها منها، فكذلك قرّب الهاء في عليهما من الياء، لقربها منها ولم يغير الميم لبعدها منها؛ كما لم تقرب الصّاد من الرّاي مع اللّام ونحوها، لِمَا لم يقربن منها قُربها من الدال.

إن قلت: هلاً رغب عن ذلك لِمَا يعترض في قراءته من ضم بعد كسر، والضمّ بعد الكسر في كلامهم مكروه؟ قيل له: إن الضمّ بعد الكسر على ضربين، أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها؛ كالضم بعد الفتح في عضد، والآخر: (أن يكون عارضاً في الكلمة غير لازم لها) فما كان من الضرب الأوّل فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال كما كان فِعْل في أبنية الأسماء مرفوضاً. وما كان من الضرب الثاني فمستعمل، نحو قولهم: فَرِقَ ونَزَقَ في الرفع، وقالوا في الوقف على الرّذء^(١) في الرفع في قوله: ﴿فَأَرْسَلْتُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤] هو الرّذؤُ مثل الرّذُع، كما قالوا في البطة: من البُطِيء فحرّكوه - كراهة لالتقاء الساكنين - بالحركة التي كانت تكون للإعراب؛ كما قال:

..... إذ جدَّ السُّنُّةُ^(٢).

وقد أعلمتك فيما تقدّم أن كثيراً ممّا لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتداد به. فإذا كان الأمر في وقوع الضمّة بعد الكسرة على ما ذكرنا لم يصحّ أن يرغب عن قراءته ﴿عليهما ولا﴾ من حيث لحقت فيها ضمّة بعد كسرة. لأن هذه الضمّة تشبه ما ذكرنا. من ضمّة

(١) الرّذء: العون والناصر (لسان العرب ١/ ٨٥ مادة: رذأ).

(٢) تمام الرجز:

- أنا ابن ماوية إذ جدَّ السنقر وجاءت الخيل أثابسي رُمَز
الرجز لعبيد بن ماوية الطائي في لسان العرب ٥/ ٢٣١ (نقر)، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر ٦/ ٣٠٠، وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩، وبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٩، والكتاب ٤/ ١٧٣، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢١٧، وتاج العروس ١٤/ ٢٧٨ (نقر)، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٨٩ (تجر)، ١٠/ ٦٣ (حلق)، وأسرار العربية ص ٤١٤، والإنصاف ٢/ ٧٣٢ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٣٤١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٤، وجمع الهوامع ٢/ ١٠٧ ٢٠٨، والمخصص ١/ ٨١، ١٢/ ٢٦١، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٠٢.

الثقُر: أن تُلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثم تصوت، وقيل: هو اضطراب اللسان في الفم إلى فوق وإلى أسفل. (لسان العرب ٥/ ٢٣٠ مادة: نقر).

الإعراب وما استعملوه في الوقف؛ وذلك أنها غير لازمة؛ ألا ترى أن الكسرة في الهاء إنما تكون إذا جاورت الكسرة أو الياء؛ فإذا زالت هذه المجاورة زالت الكسرة. كما أن ضمة الإعراب في قولهم: هذا نزق يا فتى إذا زال عاملها زالت. وكما أن الرُدُّ إذا زال الوقف فيه في الرفع زالت الضمة.

فإن قلت: فإن قوماً كرهوا أن يقولوا: هو الرُدُّ في الوقف على المرفوع، فقالوا: هو الرُدِّيء، وقالوا هذا عدل؛ لكراهة الضمة بعد الكسرة. فهلاً كرهه **عليهم** كما كرهه هؤلاء ما ذكرت. قيل له: إن هؤلاء إنما عدلوا عن الضمة إلى الكسرة حيث وجدوا عنها مندوحة^(١)، بأن أتبعوا الساكن الحركة التي قبله، كما أتبعوه الحركة التي قبله في مُد ونحوه. والذي يقرأ **عليهم** لو لم يكسر الهاء هنا لم يشاكل بها الياء، والمشاكله بها واجبة؛ لما تقدّم من الحجة في ذلك. ولو لم يضم الميم لأتبع الياء والكسرة في عليهم ما لا يشبهها من كسرة الميم لو كسرهما، وكأن ذلك إنما يجوز على نحو مغيرة وأجوءك، ونحو ذلك مما ليس بالكثير في الاستعمال ولا المتّجه في القياس؛ ألا ترى أن القياس تقرير هذه الحركات على أصولها؛ ومن ثم لم يجز في مُدير ومُغير ما جاز في مُغيرة من كسر الأول. على أن ما ذكرته من قولهم: هو الرُدِّيء؛ يشبه ألا يكون الأكثر؛ لأنه قال: وأما ناس من بني تميم فيقولون: هو الرُدِّيء، كرهوا الضمة بعد الكسرة، لأنه ليس في الكلام فعل، فتنكبوه لذلك واستكروه.

قال أبو علي: والقياس قول الأكثر: لأن هذه الحركة في أنها لا تلزم كقولهم: نَزُق في الرفع، فكما لا مذهب عن ذلك في الرفع فكذلك ينبغي أن يكون الوقف لاجتماع الوقف مع الإعراب في أنه لا يلزم الكلمة، فلا ينبغي أن يُسام ترك القياس على الأكثر في الاستعمال والأصح في القياس إلى ما كان بخلاف هذه الصفة. وكأن هؤلاء الذين قالوا: هذا الرُدِّيء؛ كراهة الضمة بعد الكسرة شبّهوا الحركة التي تشبه حركات الإعراب بحركة البناء التي لا تفارق، وليس هذا بالمستقيم. ألا ترى أنهم قالوا: يا زيد العاقل، ولا رجل صاحب امرأة عندك؟ فجعلوا الحركة المشابهة للإعراب بمنزلة الإعراب. وكذلك ينبغي أن تجعل الحركة المشابهة للإعراب في الوقف بمنزلة الإعراب فلا يكره فيه هو الرُدُّ؛ كما لم يكره فَرَّق، ولا يُتبع الأول؛ لأن أتباع الحركة ليس بمستمر استمرار حركة الإعراب التي الحركة في الرُدُّ في قياسها ومشابهة لها من حيث وصفنا.

على أنهم قالوا في الوقف: رأيت الرُدِّيء، ومن البُطُّ، ورأيت العيكم، ورأيت

(١) المندوحة: السعة، والفُسحة. يقال: «لا مندوحة لك عن ذلك»؛ أي: لا غنى لك عنه. (ولك عن هذا الأمر مندوحة)؛ أي: سعة وفُسحة.

الحُجْرُ، فأتبعوا الأوسط تحريك الأول، فكذلك يكون قولهم: هذا الرُّدُّ على هذا الحدِّ، لا لكراهة الضمّة بعد الكسرة، فكما لا يكون في رأيت الحُجْرُ إلا على الاتباع لما قبله، كذلك لا يكون في هذا عِدْلٌ إلا كذلك، لا لكراهة الضمّة بعد الكسرة. ومثل قوله: ﴿عليهم ولا الضالين﴾ في أنه جعل حركة البناء بمنزلة الإعراب في وقوع الضمّة بعد الكسرة لمشابهتها حركة الإعراب في أنها لا تلزم، وتتعاقب على الموضع غيرها قول العرب من غير أهل الحجاز في رُدِّ، وَعَضُّ، وفِرِّ، واستعدَّ ألا ترى أنهم أدغموا في الساكن المبنّي كما أدغموا في المعرب نحو: هو يردُّ ويستعدُّ، لَمَّا كان المبنّي تتعاقب عليه الحركات وإن كن لغير الإعراب كالتَّحْرِيك لالتقاء الساكنين، وإلقاء حركة الهمزة عليه في التَّخْفِيف، وإلحاقهم الثقيلة أو الخفيفة به، والتَّحْرِيك للإطلاق. أدغموا كما أدغموا المعرب لمشابهته له في تعاقب هذه الحركات عليه، فكما صار غير المعرب بمنزلة المعرب لاجتماعهما في الشَّبه الَّذِي ذكرنا، كذلك استجاز أن يوقع الضمّة بعد الكسرة في ﴿عليهم﴾ كما وقعت بعدها في المعرب؛ لمشابهته المعرب لتعاقب الحركات عليه، وإن لم يكن لاختلاف عامل.

والدليل على أن الإدغام في باب رُدِّ ونحوه إنما هو لما ذكرناه من مشابته المعرب لتعاقب الحركات عليه - وإن كانت لغير الإعراب - امتناعهم من الإدغام حيث عَرِي من هذه المشابهة التي وصفنا. وذلك قولهم: رَدَدْتُ، ورَدَدْنَا، ويردُّذُن. فالَّذين أدغموا رُدِّ في الأمر بيَّنوا هذا الَّذِي وصفناه من التَّضْعِيف المتَّصِل بالضمير لَمَّا كان موضعاً لا تصل الحركة إليه. فأما قول بعضهم رَدَّتْ ورَدْنَا يريدون. رددت ورددنا فمن النادر الَّذِي إن لم يُعتدَّ به كان مذهباً. لقلته في الاستعمال. وأنه غير قوي في القياس. فهو كالمقارب: لليُجَدِّع^(١).

ومن حجة من قرأ ﴿عليهم﴾ أن كسرة الهاء أصلها الضمّة، وإنما أُبدِل منها الكسرة للاعتلال من أجل الاتباع. كما أن الكسرة في التقاضي والترامي والتداعي ونحو ذلك أصلها الضمّ، من حيث كان مصدرَ تَفَاعَل. فكما أن هذه الكسرة في حكم

(١) من البيت القائل:

- يقول الخنثى وأبغضُ العُجم ناطقاً إلى ربنا صوتُ الحمارِ الجُجْدُعِ

البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في تلخيص الشواهد ص ١٥٤، وخزانة الأدب ١/٣١/٥/٤٨٢، والدرر ١/٢٧٥، وشرح شواهد المغني ١٦٢، ولسان العرب ٨/٤١ (جدع) والمقاصد النحوية ١/٤٦٧، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٥١، وتذكرة النحاة ص ٣٧، وجواهر الأدب ص ٣٢٠، ووصف المباني ص ٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٨، وشرح المفصل ٣/١٤٤ وكتاب اللامات ص ٥٣، ولسان العرب ١٢/٣٨٦ (عجم)، ٢/٥٦٤ (لوم)، ومغني اللبيب ١/٤٩، ونوادير أبي زيد ص ٦٧، وهمع الهوامع ١/٨٥، وتاج العروس (لوم).

الضُمَّة، والضُمَّة التي هي الأصل تُراعى في المعنى بدلالة صرفهم له وامتناعهم من أن يجعلوه من باب حذارٍ: جمع جذرية^(١) وغواشٍ؛ كذلك تكون الضُمَّة التي هي الأصل في **﴿عليهمو﴾** مراعاةً في المعنى. فلا ينبغي أن يُكره ذلك كما كُرِه فعلٌ، ولا يكون بمنزلة، كما لم يكن الترامي بمنزلة الغواشي والحذاري، لما كان الأصل مراعى في ذلك.

وإذا كانت الضُمَّة المرفوضة في الاستعمال مراعاة في اللفظ للدليل الذي ذكرنا، فإن تراعى الضُمَّة في **﴿عليهمو﴾** أجدر؛ لأنها لم ترفض كما رفضت في باب التفاعل؛ ألا ترى أن أهل الحجاز يستعملونه، وأن من قال: بهو، **﴿وبدارهوهو﴾** قال: **﴿عليهمو﴾** ومن قال: **﴿عليهمو﴾** ضمَّ إذا عدا الباء والكسرة.

ومما يقوَى ذلك أنهم قد اعتبروا الحركات التي هي أصول في غير هذا الموضع، وإن لم تكن في اللفظ مستعملة، فجعلوا الحُكْم لها. وذلك قولهم: عدتُ المريض، وقلتُ الحق؛ فعدَّوه إلى المفعول، وإن كان اللفظ على فَعَلْتُ؛ لأن الأصل فَعَلْتُ. ولولا أن تلك الحركة مراعاة معتبرة لم يتعدَّ هذا النحو: ألا ترى أنا لم نعلم شيئاً على فَعَلْ جاء متعدياً إلى المفعول.

ومما يؤكِّد ذلك أن النقل وقع بالزيادة منه وذلك نحو: أقلته إذا جعلته يقول، وأبعت الفرس، وأخفت زيداً. ومما يدلُّ على ذلك أنهم قالوا: يسع، ويطأ، فحذفوا الواو التي هي فاء كما يحذفونها في باب يَعِدُ وَيَزِنُ، لما كان الأصل الكسر، وإنما فتح لحرف الحلق، فكما أن الفتحة ههنا في حكم الكسر لما لم تكن الأصل، كذلك تكون الكسرة في **﴿عليهمو﴾** في حكم الضَّم، فلا يكون مكروهاً من حيث لم يجيء فعلٌ ونحوه في أصول الأبنية إذ كان الأصل الضَّم، كما كان الأصل الكسر في يطأ ويسع ونحوه.

ومما يبيِّن ذلك أن ما كان على فِعَلٍ لم يذكر سببويه منه إلا «إيلاً» وإذا جمعت قِرْبَةٌ^(٢) وسِدْرَةٌ ونحوهما قلت: قِرْبَاتٌ وسِدْرَاتٌ، فاستمرَّ فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يُرفض ذلك، ولم يُكره كما كُرِه في أصل المقرر قبل الجمع. فكذلك **﴿عليهمو﴾** لا تكره فيه الكسرة قبل الضُمَّة من أجل إعلال الاتباع وإن كان قد كره في بناء الآحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في سِدْرَاتٍ من أجل الجمع، وإن كان كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضُمَّة بعد الكسرة ليس من أصل الكلمة وإنما اجتلبه الاعتلال، كما اجتلب توالي الكسرتين الجمع.

(١) الجِذْرِيَّةُ والجِذْرِيَاءُ: الأرض الخشنة؛ ويقال لها حَذَارٍ اسم معرفة. (اللسان ١٧٦/٤ مادة: حذر).

(٢) القِرْبَةُ: الوطب من اللبن، وقد تكون للماء، وقيل: هي المخروزة من جانب واحد؛ والجمع في أدنى العدد: قِرْبَاتٌ وقِرْبَاتٌ وقِرْبَاتٌ، والكثير قِرْبٌ؛ وكذلك جمع كل ما كان على فِعْلَةٍ مثل سِدْرَةٍ وفِقْرَةٍ، لك أن تفتح العين وتكسر وتسكن (اللسان ٦٦٨/١ مادة: قرب).

ويؤكد ذلك أنهم قالوا في شِقْرَةٍ: شَقْرِي، وفي نَيْرِ نَمْرِي. ولم يجيء في شيء من هذا النحو إلا فتح العين. وقالوا: صِعْقِي، فكسروا الفاء مع العين لما كان للاعتلال، ولم يكن من أصل البناء.

فأما وصل ابن كثير الميم بالواو في ﴿عليهم﴾ فلأن الأصل الواو، وإنما أتبع الياء ما يشبهها وترك ما لا يشبهها على الأصل، وكان تقرير الأصل أولى عنده من اتباع الكسرة الكسرة؛ لأن اتباع الحركة الحركة على هذا النحو ليس بالمستمر.

فإن قلت: فقد جاء في ظُلُمَاتٍ وَسِدْرَاتٍ وَحَفَنَاتٍ. قيل: هذا التَّحْرِيكُ ليس الغرض فيه الاتباع فقط. ألا ترى أنه يُفَصَّلُ به بين الاسم والصفة، وكذلك عِصِيٍّ وَجِلِيٍّ يفصل به بين الواحد والجمع، ولا يلزم الكسر. ومع ذلك فقد أبدل فيه ناس الفتحة من الضمَّة، والكسرة، فقالوا: رُكَبَاتٍ وَسِدْرَاتٍ. وقد أسكن المفتوح في الشعر قال لييد:

رُجُلُنْ لَشُقَّةٍ وَنُصِبِنْ نَضْبًا لَوَغْرَاتِ الْهَوَاجِرِ وَالسَّمُومِ^(١)
وقال ذو الرِّمَّة^(٢):

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْذَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِي خَفُوقًا وَرَفُضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ^(٣)
فكأنه رأى ترك الحرف على أصله أولى من أن يصير به إلى ما لا يطرد. فإن قلت: فقد حُكِيَ عن الخليل وهارون، أن ناساً يقولون: ﴿مُرْدَفِينِ﴾^(٤) وقال: فهؤلاء يقولون: مُقْتَلِينَ، فقاس على قولهم. قيل: قد يمكن أن يقال: إن ذلك من قوله لا يدل على أنه يرى القياس عليه، وإنما أراد أن القياس على ما ذَكَرَ لو قيس. فأما اطَّرادُه فلا

(١) الوغرات: (ج) الوغرة: شدة توقد الحر. (لسان العرب ٥/٢٨٦ مادة: وغر). السُموم: الريح الحارة، تؤثت، وقيل: هي الباردة ليلاً كان أو نهراً، تكون اسماً وصفة والجمع سمام. (اللسان ١٢/٣٠٤ مادة: سمم).

(٢) ذو الرِّمَّة (٧٧-١١٧هـ = ٦٩٦-٧٣٥م) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره. أكثر شعره تشييب ويكاء وأطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين، وكان مقيماً بالبادية، يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً. وامتاز بإجادة التشبيه. وعشق «مية» المنقرية واشتهر بها. له «ديوان شعر». توفي بأصبهان، وقيل: بالبادية. الأعلام ٥/١٢٤، ووفيات الأعيان ١/٤٠٤، والشعر والشعراء ٢٠٦، ومعاهد ٣/٢٦٠، وخزانة ١/٥١-٥٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٣٧، وخزانة الأدب ٨/٨٧، ٨٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧، وشرح المفصل ٥/٢٨، ولسان العرب ١/٤٧٥ (شنب)، والمحاسب ١/٥٦، ٢/١٧١، والمقتضب ٢/١٩٢.

(٤) مردفين: متابعين. والأصل مرتدفين أي مترادفين. انظر الكتاب ٢/٤١٠، والكشاف ٢/١٥٧.

يستقيم، بدلالة أن نحو *مِغِيرَة* ومثني لا يطرُد، وإنما يُقتصر به على ما جاء فكذلك ﴿مُرْدُفِين﴾ وإن شئت قلت: إن هذا تحريك لالتقاء الساكنين، كما أن قولهم، *مُدُّ* كذلك، فيكون هذا مستمراً على لغتهم، كما أن *رُدُّ* كذلك، وإن كان الساكن في *مُرْدُفِين* متقدماً. وقد قال: إنها أقل اللغات.

ولم يحذف الواو في عليهمو في الوصل كما حذفها غيره؛ لأنها الأصل، وليس إثباتها من الأصول المرفوضة المطرحة عندهم، كالواو إذا وقعت طرفاً في الأسماء وقبلها ضمة، لكنه مراد في التقدير وإن كان محذوفاً من اللفظ عند قوم.

والدليل على ذلك اتفاق الجمهور على إثباتها إذا اتصل الضمير بها. وبذلك جاء التنزيل في قوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ كَمَا هُمْ﴾ [هود: ٢٨]. وهذا أقوى في القياس، وأشيع في الاستعمال مما حكاه عن يونس: من أنه يقول أعطيتكمه؛ لأن مواضع الضمير وما يتصل به قد رُدَّت فيها أشياء إلى أصولها في غير هذا، كقولهم: والله، وحقك. فإذا وصلوه بالضمير قالوا بك لأفعلن. أنشد أبو زيد:

رَأَى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فَلَا بِسْكَ مَا أَسْأَلَ وَلَا أَعَامَا^(١)

ويدل على ذلك أيضاً أن ضمير المؤنث الذي يإزائه على حرفين، وذلك نحو عليكن وبكن. فالأول من التضعيف بإزاء الميم، والثاني بإزاء حرف اللين. فهذا مما يقوي أنه لم يحذفه على وجه الأطراح والرفض، إنما حذفه للتخفيف معتداً به في الحكم وإن كان محذوفاً في اللفظ.

فأما ما انفرد به ورش في روايته عن نافع: من أن الهاء مكسورة والميم موقوفة، إلا أن تلقى الميم ألف أصلية مثل: ﴿سِوَاءَ عَلَيْهِمُ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] فالقياس فيها إذا لقيت الألف الأصلية وإذا لقيت غيرها سواء. وكأنه أحب الأخذ باللغتين مثل: ﴿لَا يَأْتِكُمْ﴾ و﴿لَا يَلْنِكُمْ﴾^(٢). فإن قلت: إنه لما أمن سقوطها لالتقاء الساكنين، كما تسقط إذا كانت بعدها همزة وصل، وكان المد قبل الهمزة مستحباً بدلالة أن القراء قد مدوا نحو: ﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] أكثر مما مدوا: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] - ويقوي ذلك اجتلاب من اجتلب الألف بين الهمزتين

(١) البيت من الوافر، وهو لعمر بن ربوع في جمهرة اللغة ص ٩٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥ ونواد أبي زيد ص ١٤٦، وبلا نسبة في الحيوان ١/١٨٦، ٦/١٩٧، وخزانة الأدب ١٨/٢، والخصائص ١٩/٢، ووصف المباني ص ١٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٠٤، ١٤٤، وشرح المفصل ٨/٣٤، ٩/١٠١، ولسان العرب ١١/٣١ (أهل).

وضع البعير إذا عدا وأسرع فهو واضح. البكر: الفتي من الإبل (ج) أبكر والأثى البكرة (ج) بكار.

(٢) من سورة الحجرات الآية (١٤) انظر النشر ٢/٣٧٦.

في نحو ﴿أَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] - فهو قول. وقال أبو الحسن: إنَّما وقعت هذه القراءة بالمدِّ لِيُفْهَمُوا المتعلمين فيمدّوا الهمزة إذا كانت قبلها ألف أو ياء أو واو نحو: حتى إذا^(١)، ونحو: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] قال: والعرب تفعل هذا في حال التطريب، وإذا أراد أحدهم الرقة والترتيل.

الحجّة لاختلافهم إذا حركوا الميم لساكن يلقاها:

كان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر يضمّون الميم إذا لقيها ساكن؛ مثل قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿مَنْ دُونَهُمْ امْرَأَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٣]، فأما ضمّ ابن كثير ونافع لذلك فهو على قولهما بيّن، لأنّ ابن كثير في ذلك يُتبع الميم واواً تثبت في اللفظ إذا لم تلق ساكناً، وكذلك نافع في رواية الأكثر عنه؛ لأنّ مَنْ روى عنه أنّ الميم مضمومة، فكأنه قد روى عنه إثبات الواو؛ ألا ترى أنه ليس أحد يضمّ الميم ولا يتبعه الواو في نحو: عليهم وعليهم، فإذا لقي الواو ساكن حُذفت وبقيت الميم على ضمها.

وأما عاصم وابن عامر فكأنهما يريان أن حرف اللين الذي يتبع الميم - الواو، دون الياء - وإن كانا قد حذفاه في اللفظ طلباً للخفة، فإذا لزم التحريك لالتقاء الساكنين ردّاً حركة الأصل عندهما، وإن كانا قد حذفوا الواو من اللفظ، وأثبتها ابن كثير ونافع؛ لأن حذف مَنْ حذفها ليس على جهة الرفض - بدلالة أن كثيراً منهم يقولون: ﴿كُنْتُمْ فاعلين﴾ [يوسف: ١٠] وعَلَيْهِمْ مال - فإذا احتاجا إلى التحريك ردّاً حركة الأصل كما رد الجميع حركة الأصل التي هي الضم في قولهم: مُدُّ اليَوْمِ لَمَّا احتيج إلى التحريك لالتقاء الساكنين؛ ويدل على أن حركة الساكن المحرك في التقاء الساكنين إذا كانت أصلاً كانت أولى من الحركة المجتلبة لالتقاء الساكنين أن أحداً لم يقل: ﴿إِلَيْهِمْ اثْنَيْنِ﴾^(٢) [يس: ١٤]، فيكسر بعد الضمّ لما لم يقل أحدٌ عَلَيْنِهِمِي. فلولا أن حركة الأصل أولى من المجتلبة لجاز تحريك هذا النحو بالكسر، كما حرّك غيره ما لا حركة له في الأصل. ومما يقوي تحريكهم إياه بالضم أنه حرف ضمير كما أن الواو في اخشوا كذلك، وكما اتفق الجمهور على تحريك الواو في اخشوا بالضم وجعلوا مُضْطَفَوْا اللَّهُ مثله من حيث كان مثل اخشوا فيمن قال: أكلوني البراغيث، مع أن المحرك واو، كذلك حرّكوا الميم بالضمّة لأنها مع الميم أسهل منها مع الواو. ومن زعم أن تحريك ذلك بالضمّ لأنه فاعل دخل عليه قول من كسر فقال: اخشوا القوم، وقولهم: اخشوا القوم، وفي غير التقاء الساكنين: ذهبّت وذهبّت.

(١) ربما يشير إلى الآية (٧٣) من سورة الزمر.

(٢) انظر الهامش السابق.

ومما يقوي تحريك الواو بالضم أن قوماً شبهوا التي لغير الضمير بها، فقالوا: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، فحرّكوها بالضم. فأما: ﴿أَوْ أُخْرِجُوا﴾ [النساء: ٦٦] و﴿أَوْ انْقَصُ﴾ [المزمل: ٣]، فعلى حدّ: ﴿وَقَالَتْ أُخْرِجِي﴾ [يوسف: ٣١]، فدلّ قولهم ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، وتشبيهه غير الضمير بالضمير على استحكام الضمة في الواو؛ كما دلّ قول من قال: منهم وعليكم وأحلامكم على استحكام الكسرة في عليهم وبهم وما أشبه ذلك.

الحجة لأبي عمرو في قراءته: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] ونحوه بكسر الميم: فأما قول أبي عمرو: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، فتحريكه بالكسر ليس على حدّ قوله: ﴿قُرْ أَيْلًا﴾ [المزمل: ٢] و﴿أَحْذِنِ اللَّئُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، ولكن كأن الأصل عنده في الوصل عليهيمي، فحذف الياء استخفافاً، كما حذف عاصم وابن عامر ونافع في إحدى الروايتين لذلك، فلما حرّكوا لالتقاء الساكنين، أتى بحركة الأصل التي هي الكسر، كما أتى أولئك بالضم؛ لأنّ الكسر في قوله: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ و﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ على قوله في أنه أصل، نظير الضم في قول ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، فكانا حركة الأصل أولى من أن تجتلب حركة؛ كما أنّ تحريك مُذ بالضم أولى. وعلى هذا قال سيبويه: في ترخيم راد اسم رجل على قول من قال: يا حار، يا راد أقبل، فحرّكوا لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت للحرف في الأصل، ولم يجعله بمنزلة ترخيم^(١) إسحاز^(٢)، لأنّ الراء الأولى فيه لا حركة لها في الأصل كحركة عين راد فأتبع الحركة ما قبلها، لأنّ حركة التقاء الساكنين تتبع كثيراً ما قبلها، كقولهم: رُدُّ وَعَضُّ وَفِرٌّ، وكقولهم: انطلق.

فإن قلت: فقد قدّمت أن حركة الإتياع لا تطرد، ولا يقاس عليها، قيل له: ليس هذا بقياس، ولكنه مسموع، كما أن مغيرة مسموع، وكما أن جلي وعصي ومردفين كذلك، ومع ذلك فقد اطردت هذه الحركة في قول من قال: رُدُّ وَعَضُّ وَفِرٌّ والأظهر في مُرْدَفِين أنه مطرد في بابه.

ومما يقوي تحريك هذه الميم بالكسر من جهة القياس، أنّهم قد أتبعوا حركة الميم الدالة على اسم الفاعل الكسر، مع أنّ ذلك يزيل صورة دلالتها على ما أريد فيها. فإذا جاز في ذلك كان في حركة علامة الضمير التي لا تتعلق بها دلالة على معنى

(١) رخم الكلمة: حذف بعض حروفها للتخفيف. ومنه: ترخيم المنادى بحذف حرف أو أكثر من آخره كترخيم (فاطمة) في: فأطم مهلاً بعض هذا التدليل.

(٢) الإسحاز والأشحاز: بقل يسمن عليه المال، واحدته إسحارة وأسحارة (لسان العرب ٤/٣٥٢ مادة: سحر).

أجوز. ومما يقوي إتباع الميم في الكسر الهاء، أن حركة الإتياع قد جاءت عنهم مع حجز حرف بين الحركتين، وذلك قولهم: أجوءك في أجيئك وميئن.

وأما قولهم: أنبؤك ومُنحدر من الجبل، فإن قولهم: منحدر تبعث الضمة فيه ضمة الإعراب، كقولهم: ابئم وامرؤ، وأخوك، وفوك، وذو مال. فأما قولهم: أنبؤك، فإن شئت أتبعث ضمة العين ضمة الإعراب مثل منحدر، وإن شئت أتبعثها ضمة همزة المضارعة، وإن كان الحرف قد حجز مثل متين.

ومما يقوي ذلك، أن أبا عثمان قال حدثني محبوب بن الحسن القرشي عن عيسى^(١)، قال: كان عبد الله بن أبي إسحاق يقرأ: «بين المِزء وقلبه»^(٢) [الأنفال: ٢٤] ويقول: رأيت مِزءاً وهذا مُزء.

ومن ذلك أنهم قد احتملوا من أجل إتباع الحركات ما رفضوه في غيره وذلك قولهم: يخطف، ويكتب، فكسروا الياء في المضارعة إتباعاً لما بعدها، ولولا ذلك لم تكسر الياء، لأن من يقول: أنت تعلم لا يقول: هو يعلم.

فأما ما حكاه من قولهم: هو يثبي، فليس مما يعترض به لشذوذه، فإنما الكسرة في يخطف لاستحباب قائله للإتباع، كما أن من قال: يبجل، استجاز الكسر في الياء مع امتناعه في يعلم ليتوصل بذلك إلى قلب الواو ياء، فكذلك كسر فيما ذكرنا ليصل به إلى الإتباع.

قال أبو الحسن: من قال يخطف كسر الخاء لاجتماع الساكنين ثم كسر الياء، أتبع الكسرة الكسرة وهي قبلها، كما أتبعها إيها وهي بعدها. وإتباع الآخر الأول في كلام العرب كثير، ويتبعون الكسرة الكسرة في هذا الباب. يقولون: قتلوا وفتحوا يريدون افتتحوا.

ومما يؤكد ذلك أن أبا الحسن قال: روى عيسى بن عمر أن بعض العرب يثقل كل اسم أوله مضموم إذا كان على ثلاثة أحرف، نحو: العُسر، واليُسر، والحُكم، والرُحم. ومن الإتباع قولهم: هذا فوك ورأيت فاك، ومررت بفيك. ومثله قولهم: ذو

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء (توفي ١٤٩هـ = ٧٦٦م) أبو سليمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقته مشي سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة. ولم يكن ثقيفاً وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالى خالد بن الوليد المخزومي، وكان ضاحكاً تقعر في كلامه، مكثراً من استعمال الغريب له نحو سبعين مصنفاً احترق أكثرها، منها «الجامع» و«الإكمال» في النحو.

الأعلام ١٠٦/٥، ووفيات الأعيان ٣٩٣/١، وإرشاد الأريب ١٠٠/٦، وخزانة الأدب ٥٦/١.

(٢) انظر البحر المحيط ٤/٤٨٢.

مال، إلا أن ذو لا يضاف إلى المضممر، لما حُذفت اللام من فم تبعت الفاء العين التي هي حرف الإعراب عندنا. فإن أضفته إلى المتكلم، قلت: هذا في ورأيت في، وفي في. ولا يجوز في موضع النصب فاي.

وإنما اتفقت الألفاظ الثلاثة على لفظ واحد إذا أضاف المتكلم إلى نفسه؛ لأن حرف الإعراب ينقلب إلى الحرف المجانس للحركة التي تجب له؛ ألا ترى أنه يكون في موضع الرفع واو، وفي الجزاء ياء، وفي النصب ألفاً، ثم تتبعه الفاء؟ فكذلك إذا أضافه إلى نفسه انقلبت ياء؛ لأن حركة الحرف الذي يلي الياء في جميع أحواله الكسر، فإذا كان كذلك وجب أن يكون ياء في الأحوال الثلاث إذا أضفته إلى نفسك كما يكون في الجزاء؛ لاجتماع الحركتين على لفظ واحد، وليس هذا في موضع النصب إذا أضفته إلى نفسك بمنزلة عصاي؛ لأن حرف اللين في عصاي لا ينقلب بحسب الحركة التي تجب له كما ينقلب في فيك.

فأما افتراق الحركتين بأن إحداهما حركة إعراب، والأخرى حركة بناء، فليس مما يوجب اختلافاً فيما ذكرنا؛ كما لم يوجب في قولهم: ابنم؛ ألا ترى أنهم أتبعوا النون فتحة التثنية في قولهم:

ومنا لقيط وإبنمأ وحاجب مؤرث نيران المكارم لا المخبي^(١)
كما أتبعوها فتحة النصب فيما أنشده أبو زيد:

تبرُّ عَضَارِيطُ الخَمِيسِ ثِيَابِهَا فَأُبَأْسَتْ رَبّاً يَوْمَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا^(٢)

وقد قال قائل في قولهم ابنم: إن النون إنما جعلت حركته تابعة لحركة الميم؛ لأنها قد كانت تتحرك بهذه الحركات، فزيدت الميم فتبعته لذلك. وليس هذا بمستقيم؛ لأنهم قد فعلوا ذلك بامرئ؛ ولم يحذف منه شيء؛ ألا ترى أن الهمزة في تخفيف امرئ المسكن الفاء تكون بين بين، ولا تحذف لتحرك ما قبلها، فيقول: إن العين قد تحركت لحذف الهمزة، وجري الإعراب عليها كما جرى على الباء من

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة ٣٩٦/١، وفي لسان العرب ٢٢٣/١٤:

- ومنا ضرار وإبنمأ وحاجب مؤرث نيران المكارم لا المخبي

البيت من الطويل، وهو للكُميت بن زيد في ديوانه ١٢٥/١، والأزهية ص ٢٤، ولسان العرب ١٤/٢٢٣

(خبا)، والمقتضب ٩٣/٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٨.

خبت النار والحرب والحدّة تخبو خبوا: سكنت وطفئت وخدمت لها.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢١/٦ (بأس).

بزّه بزاً: غلبه. و-: سلبه. العضاريط: التباع ونحوهم، الواحد عَضْرَطٌ وعَضْرُوطٌ أبأس الرجل: حلت

به البأساء.

الْحَبِّ. ويدلّ على بُعد اعتبار ذلك، أنّهم أتبعوها الفاء فيما حكيناه عن ابن أبي إسحاق، مع أنّها لا يجوز أن تتحرك بحركة إعراب، فتحريك النون من ابنم على حدّ تحريك الفاء من المرء. على أنّهم قد قالوا: عَدَّ فحذفوا، وعَدَّوْ، فأتَمَّوا، ولم يفعلوا به ما فعلوا بضم، وهو مثله في الزنة، وفي أن تُقَصَّ مرّة وأتمّ أخرى.

وما ثبت مما ذكرناه من قولهم في فيّ يدلّ على فساد قول من قال: إن هذه الكلم معرّة من مكانين. ألا ترى أنّهم أتبعوا حركة البناء، كما أتبعوا حركة الإعراب في هذا وفي تثنية ابنم في قوله: وابنماه. والحركة التي تتبع الحركة على ضربين: أحدهما: إتياع ليست للإعراب حركة ليست للإعراب نحو: مغيرة، ومثّين، ويغفر، وظلمّات، والآخر: إتياع حركة ليست للإعراب حركة إعراب، وذلك مثل: امرؤ، وابنم، وفوك، وأجوءك، وأنبؤك، والحرف المذكور في الكتاب بعكس هذه القسمة، من النادر الذي لا حكم له. وهو مثل تشبيهم حركة الإعراب بحركة البناء في نحو:

أشرب غير مستحقب^(١)

شبهه بعضد.

فأما ما قيل من قولهم: ﴿فَلَامَهُ﴾ [النساء: ١١]، فإنّه يذكر في هذا الكتاب في موضعه إن شاء الله.

الحجّة لحمزة والكسائي في قراءتهما ﴿عليهُمُ الذّلة﴾ [البقرة: ٦١] و﴿من دونهُم امرأتين﴾ [القصص: ٢٣].

فأما قول حمزة والكسائي: ﴿عليهُمُ الذّلة﴾، و﴿من دونهُم امرأتين﴾، فإنّ تحريك حمزة الميم، في: عليهُمُ ولديهُمُ، وإليهُمُ، خاصّة بالضم مستقيم حسن؛

(١) تمام البيت:

- فاليوم أشرب غير مُستحقب إثمًا من اللسب ولا واغل

البيت من السريع، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥-٣٢٢، والأصمعيات ص ١٣٠، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢، وحماسة البحري ص ٣٦، وخزانة الأدب ٤/١٠٦، ٣٥٤، ٣٥٥، والدرر ١/١٧٥، ورضف المباني ص ٣٢٧، وشرح التصريح ١/٨٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢، ١١٧٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦، وشرح المفصل ١/٤٨، والشعر والشعراء ١/١٢٢، والكتاب ٤/٢٠٤ ولسان العرب ١/٣٢٥ (حقب)، ١٠/٤٢٦ (ذلك) ١١/٧٣٢ (وغل)، والمحتسب ١/١٥، ١١٠ وتاج العروس (وغل)، وبلان نسبة في الأشباه والنظائر ١/٦٦، والإشتقاق ص ٣٣٧، وخزانة الأدب ١/١٥٢، ٣/٤٦٣، ٤/٤٨٤، ٨/٣٣٩، والخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣٤٠، ٣/٩٦ والمقرب ٢/٢٠٥، وجمع الهوامع ١/٥٤.

استحبه: احتمله. الواغل: الداخل على القوم في شرايهم، وقيل: هو الداخل عليهم في طعامهم.

وذلك أنه يضم الهاء في هذه الأحرف ولا يكسرهما، فإذا ضمَّها لم يكن في تحريك الميم إلا الضمُّ، ولم يَجْزُ الكسر، ألا ترى أنه لم يكسر الميم أحد ممَّن ضمَّ الهاء؟ نحو: عليهم الذلَّة، وإنما يكسر هذه الميم لالتقاء الساكنين من يكسر الهاء فيتبعها حركة الميم؟ واجتماعهم على ذلك يدلُّ على أنَّ المحرَّك لالتقاء الساكنين إذا كانت له حركة أسكن عنها، كان تحريكه بتلك الحركة التي كانت له أولى من اجتلاب حركة لالتقاء الساكنين لم يتحرك الحرف بها في غير التقائهما. وعلى هذا قالوا: مُدُّ اليوم، فحركوا الذال بالضمِّ، فكذلك تحريك حمزة هذه الميم في ﴿عليهم﴾ والحرفين الآخرين بالضم.

وأما موافقة الكسائي له في عليهم ولديهم، واتفاقهما على تحريك الهاء من ضمير المجرور أو المنصوب المجموع بالضم إذا لقيت الميم ساكناً مع كسرهما هذه الهاء في غير هذه المواضع إلا ما انفرد به حمزة في عليهم وإليهم ولديهم فوجهه أن ذلك لغة، كما أن الكسر لغة فكأنهما أحبَّبا أن يأخذا باللغتين جميعاً، كما قرأ غيرهما: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُزِلَّ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وكما قرىء: ﴿وَلِتَكْمَلُوا الْوَيْدَةَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿وَلِتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ﴾ وكما قال: ﴿لَا يَأْتِيكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً﴾، و﴿لَا يَلْتَكِرُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ﴾^(١) [الحجرات: ١٤] ونحو ذلك، ممَّا قد أخذ فيه بلغتين وأكثر، نحو قوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لَمَّا أَتَى﴾^(٢) [الإسراء: ٢٣]. وفي ذلك توسعة وتسهيل وأخذ بظاهر الخبر المأثور: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كاف»^(٣). ومثل قولهما في هذا من الأخذ باللغتين، ما روي عن نافع من قراءته مرة: ﴿عليهمو﴾ وأخرى ﴿عليهم﴾.

فإن قلت: فإن حركة التقاء الساكنين حركة غير معتدَّ بها لأدلة قامت على ذلك، وإذا لم يعتدَّ بها وجب ألا تُتَّبَع غيرَها، فيلزمُ ألا تُضُمَّ الهاء معها كما لا يضمها إذا لم تكن الميم متحركة؛ فإذا ضمَّ الهاء في هذا الموضع دون غيره فكأنه أتبع حركة الهاء التحريك لالتقاء الساكنين قيل: إن هذا الكلام مما يجوز أن يرجح

(١) قرأ أبو بكر ﴿وَلِتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ﴾ بفتح الكاف وتشديد الميم، وقرأ الباقون بإسكان الكاف وتخفيف الميم.

(تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١).

(٢) قرأ أبو عمرو ﴿وَلَا يَلْتَكِرُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ﴾ بهمزة ساكنة، وهو يدلُّها ألفاً إذا قرأ بترك الهمز؛ وقرأ الباقون بغير همز.

(تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢).

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٢/٣٠٠، ٤/٢٠٤، ٥/١٦، ٦/٤٣٣، ٤٦٣)، والهيتمي في

(مجمع الزوائد ٧/١٥١، ١٥٢، ١٥٤)، والسيوطي في (الدر المنثور ٢/٦)، والخطيب البغدادي في

(تاريخ البغدادي ١١/٢٦٦)، والربيع بن حبيب في (المسند ١/٨)، (هروي ٣/١٥٩، ١٦٠) وابن أبي

شيبه في (المصنف ١٠/٥١٦)، والألباني في (السلسلة الصحيحة ١٥٢٢).

به قول من خالفهما في ذلك فإذا تؤول قولهما على ما قدمناه لم يدخل هذا السؤال عليه .

فأما الأدلة على أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين غير معتدُّ به؛ فمنها أنَّهم قالوا: رَمَتِ المرأة وَيَغْتِ الأمة. فحذفوا الألف المنقلبة عن اللام لسكونها وسكون تاء التانيث؛ ولَمَّا حُرِّكَتِ التاء لالتقاء الساكنين لم يرد الألف ولم يثبت كما لا يثبت في حال سكون التاء. وكذلك: لم يَحْفَ الرجل، ولم يَقُلْ القوم، ولم يَبِعِ الناسُ ﴿قُرْ أَيْلٌ﴾ [المزمل: ٢].

ولو كانت الحركة معتدلاً بها لثبتت العين كما ثبتت في: لَمْ يَقُولَا، ولم يخافا. ومِنْ ثَمَّ ثبتت العين مع الخفيفة والشديدة، إذا قال: قُولُنْ ذَاك، وبيَعَنَّ هَذَا. فدلَّ أن التحريك ليس لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد جاء:

أَجْرُهُ السَّرْفُوحُ وَلَا تُهَالَةُ^(١)

فردَّ الألف التي كانت حُذِفَتْ للجزم، واللام التي بعدها متحركة لالتقاء الساكنين، فهلَّا دَلَّ ذلك على الاعتداد بحركة التقاء الساكنين وقوى ذلك قول من قال: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾، و﴿مَنْ دُونَهُمْ امْرَأَتَيْنِ﴾، فضَمَّ الهاء لَمَّا انضمت الميم. فالقول: إِنَّ ذلك من القلة بحيث إن لم يعتبر به المعتبر كان المذهب على أنَّ الألف يجوز أن تكون على حدها في «متزاح»^(٢).

فإن قلت: فقد اعتدَّ بحركة التقاء الساكنين في موضع آخر، وذلك قوله: ﴿لَتَرِيكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، ألا ترى أنَّ من يقول: لم يكُ زيد منطلقاً، إذا تحرك لالتقاء الساكنين لم يحذف. كما أنَّه إذا تحرك بحركة الإعراب لم يحذف؟ فالقول: إِنَّ ذلك أوجه من الأول؛ من حيث كثر في الاستعمال. وجاء به التنزيل. فالاحتجاج به أقوى.

فأما حذف الشاعر له مع تحركها بهذه الحركة كما يحذفها إذا كانت ساكنة فإن هذه الضرورة من رد الشيء إلى أصله نحو: «ضَنِينَا»^(٣) لأنَّ الاستعمال فيه الإثبات كما

(١) مر سابقاً.

(٢) مر سابقاً.

(٣) من البيت القائل:

- مهلاً أعاذلُ قد جَرَّبْتِ من خُلُقِي أني أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِينُوا

البيت من البسيط، وهو لقنبي بن أم صاحب في الخصائص ١/١٦٠، ٢٥٧، وسمط اللالي ص ٥٧٦ وشرح أبيات سيبويه ١/٣١٨، والكتاب ١/٢٩، ٣/٥٣٥، ولسان العرب ١١/٤٢٠ (ظلل)، ١٣/٢٦١ (ضنن)، والمنصف ١/٣٣٩، ٢/٣٠٣، ونوادر أبي زيد ص ٤٤، وبلا نسبة في خزنة الأدب =

أعلمتك. فهذا يجري مجرى ﴿استخوذ﴾ في أن القياس كان على نظائره أن يُعلّ، كما كان القياس في النون أن يُستعمل حذفها في حال السعة إذا كانت الحركة غير لازمة ولكن الاستعمال جاء بغيره.

ومن ذلك قولهم: اضرب الاثنيين. واكتب الاسم. فحركت اللام من افعل بالكسر لالتقاء الساكنين. ثم لَمَّا حُرِّكت لام المعرفة من الاثنيين والاسم لم تسكن اللام من افعل كما لم تسكنها في نحو: اضرب القوم، لأن تحريك اللام لالتقاء الساكنين، فهي في تقدير السكون، فكما أنّ لام افعل إذا وقع بعدها ساكن يحرك ولا يسكن؛ فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تُحرك من حيث كانت الحركة غير معتد بها، فصارت من أجل ذلك في حكم السكون.

فإن قلت: فكيف حُرِّكت لام المعرفة في اضرب الاثنيين لالتقاء الساكنين، وهلا حُرِّكتَ التاء لأنهما في كلمة واحدة، والساكنان إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّكَ الثاني منهما، نحو أين وكيف؟ فالقول في ذلك أنّ لام المعرفة، وإن كانت بمنزلة ما هو نفس الحرف لدخول العامل عليها، وأنها أشدّ اتصالاً بالكلمة التي هي فيها من حرف التنبيه في قولهم: هذا، ونحوه لاكتساب الكلمة بها معنى لم يكن لها إذا لم يدخلها. فالقول: إنها قد جرت مجرى المنفصل منها لَمَّا لم تكن أصلاً فيها كما كان في التذكّر كذلك، وذلك قولهم: ألي، إذا تذكروا، نحو: الخليل، والقوم، ولذلك كرّرت في قوله:

بالشحم إنّنا مللناه بَجَل^(١)

ويدل على أن التحريك للساكنين غير معتدّ به، أنهم قالوا في الجزم: لم يضربا، ولم يضربوا، فحذفوا النون في هذه المواضع، كما حذفوا الألف والياء والواو السواكن إذا كُنَّ لاماتٍ، من حيث حُودِلن بالحركة، ولو كانت حركة النون معتدّاً بها لحذفت هي من دون الحرف، كما فُعل ذلك بسائر الحروف المتحرّكة إذا لحقها الجزم. ويدلّ على ذلك أيضاً اتفاقهم على أن المثلين إذا تحرّكا ولم يكونا للإلحاق أو شاذاً عن الجمهور، أدغموا الأوّل في الآخر، وقالوا: ازدّد ابنك واشمّم الريحان^(٢)، فلم يدغموا في الثاني إذا تحرّك لالتقاء الساكنين، كما لم يدغموه قبل هذا التحريك، فدلّ ذلك على أنّ

= ١٥٧ (صمم)، والمقتضب ١/١٤٢، ٢٥٣، ٣/٣٥٤، والمنصف ٢/٦٩. وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٤١، وشرح المنفصل ٣/١٢، ولسان العرب ١٢/١٢

(١) بجل: بمعنى حَسِب، وهي ساكنة أبداً. (لسان العرب ١١/٤٥ مادة: بجل).

(٢) الرّيحان: كل نبت طيب الرائحة من أنواع المشموم. الواحدة ريحانة. أو هو جنس من النباتات طيب الرائحة من الفصيلة الشفوية.

التحريك لالتقاء الساكنين لا اعتداد به عندهم. ويدلّ على ذلك أيضاً أنّ الواوات إذا تحركت بالضمّ، جاز أن تبدل منها الهمزة. نحو: أقتت^(١) وأذؤر^(٢) والنؤور^(٣)، و: كأن عينيه من العؤور^(٤)

ولم يبدلوا الهمزة منها إذا تحركت بالضم لالتقاء الساكنين، كما لم يبدلوا منها إذا كانت ساكنة لما لم يكن بتحريك الساكنين اعتداد. والذي حُكي من همز بعضهم لذلك يَجري مجرى الغلط.

وقد جعلوا ما لم يلزم من الحركات كما لم يلزم من حركة التقاء الساكنين في أن لم يعتدّ به، كما لم يعتدّ بالتحريك لالتقائهما، وذلك لاجتماع الصنفين في أنّ الحركة فيهما غير لازمة. فمن ذلك قولهم: رَمَتَا وَغَرَّتَا، لما لم تلزم حركة التاء وإنّما هي لمجاورة الألف، لم يعتدّ بها، فلم تُردّ الألف المنقلبة عن اللام في فَعَلْ كما لم تُردّ في رمت المرأة لما كانت حركة التاء غير لازمة؛ كما كانت في رمت المرأة كذلك.

فإن قلت: فقد وقع الاعتداد بها في قوله:

لها مثنان خطاتا^(٥)

- (١) التوقيف والتأقيف: أن يجعل للشيء وقت يختص به، وهو بيان مقدار المدة.
وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ﴾ قال الزجاج: جعل لها وقت واحد للفصل في القضاء بين الأمة وقال الفراء: جمعت لوقتها يوم القيامة؛ واجتمع القراء على همزها، وهي في قراءة عبد الله: وَقَّتَتْ وقرأها أبو جعفر المدني وَقَّتَتْ، خفيفة بالواو، وإنما همزت لأن الواو إذا كانت أول حرف وُضِّمَتْ هُمَزَتْ؛ يقال: هذه أجوة حسنة بالهمز، وذلك لأن ضمة الواو ثقيلة، وأقَّتَتْ لغة مثل وجوه وأجوه. (لسان العرب ١٠٧/٢، ١٠٨ مادة: وقت).
- (٢) الأذؤر والأذؤور: (ج) الدار: المحل يجمع البناء والعروة، أنثى، قال ابن جني: هي من دار يدور لكثرة حركات الناس فيها. (للتوسع انظر لسان العرب ٢٩٨/٤ مادة: دور).
- (٣) النؤور: دخان الشحم. والنؤور: الثيلنج؛ عن ابن الأعرابي. (لسان العرب ١٨٩/٥ مادة: نأر).
- (٤) قطعة من رجز تامه:

- كأن عينيه من العؤور بعد الإنسى وعرق الغرور
- قَلَّتَانِ، في لحدي صفاً منقور صفران أو حوجلتا قارور
- غيّرنا بالنّضح والتصبير صلصل الزيت إلى الشطور
الرجز للعجاج في ديوانه ٣٤٦/١، ٣٤٧، ولسان العرب ١١/١٤٦، ١٤٧ (حجل) ٣٨٤ (صلل)
ومجمل اللغة ٢/١٤٢، وديوان الأدب ٢/٣٩، ٣/٣٩٣، وكتاب العين ٧/٨٤، وتاج العروس (حجل، صلل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/١٤٠، وتهذيب اللغة ٤/١٤٦، ٤٢١، والمخصص ١/٥٣، ١٢٢، وجمهرة اللغة ص ٤٤٠-١١٧٧، ١٢٠٦.

(٥) من البيت القائل:

- لها مثنان خطاتا كما أكبّ على ساعديه الثمّر =

فالقول فيه أنه بمنزلة ما تقدم من قوله: ولا تُنهاله. وقد قيل: إنه حذف منها نون التثنية، وليس ذلك عندنا بأوجه القولين؛ لأن حذف نون التثنية إنما جاء في الموصولة نحو:

..... إن عَمِّي اللَّذَّا قَتَلًا^(١)

ونحو:

الحافظو عورة العشييرة^(٢)

والحذوف تخصص ولا تقاس

وكذلك قول من ذهب إلى الحذف في قوله:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا^(٣)

= البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٤، والأشباه والنظائر ٤٦/٥، وإنباه الرواة ١٨٠/١، والحيوان ٢٧٣/١، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧، ٥٧٣، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨، وسر صناعة الإعراب ٤٨٤/٢، وشرح اختيارات المفضل ٩٢٣/٢، وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦، ولسان العرب ٣٩٨/١٣ (متن)، ٢٣٣/١٤ (حظا)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٣٠، ولسان العرب ٤٢٩/١٥ (الألف) ومغني اللبيب ١٩٧/١، والمقرب ١٨٧/٢، ١٩٣، والممتع في التصريف ٥٢/٢.

(١) تمام البيت:

- أبني كُليبٍ إن عَمِّي اللَّذَّا قَتَلَا الملوكة فكَكَا الأغللا

البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧، والأزهية ص ٢٩٦، والاشتقاق ص ٣٣٨، وخزانة الأدب ١٨٥/٣، ٦/٦، والدرر ١٤٥/١، وسر صناعة الأعراب ٥٣٦/٢، وشرح التصريح ١٣٢/١، وشرح المفصل ١٥٤/٣، ١٥٥، والكتاب ١٨٦/١، ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فلج)، ٢٣٣/١٤ (حظا)، ٢٤٥/١٥ (لذي)، والمقتضب ١٤٦/٤، وتاج العروس (لذي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٢/٢، وأوضح المسالك ١٤٠/١، وخزانة الأدب ٢١٠/٨، ورصف المباني ص ٣٤١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، والمحتسب ١٨٥/١، والمنصف ٦٧/١.

(٢) تمام البيت:

- الحافظو عورة العشييرة لا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا سَطْفٌ

البيت من المنسرح، وهو لعمر بن امرئ القيس في خزانة الأدب ٢٧٢/٤، ٢٧٤، ٢٧٦، والدرر ١٤٦/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧، ولقيس بن الخثيم في ديوانه ص ١١٥، وملحق ديوانه ص ٢٣٨، ولعمر بن امرئ القيس أو لقيس بن الخثيم في لسان العرب ٣٦٣/٩ (وكف)، ولشريح بن عمران، أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١، ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب ٦/٦، والكتاب ١٨٦/١، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٢٤، وإصلاح المنطق ص ٦٣، وجواهر الأدب ص ١٥٥، وخزانة الأدب ١٢٢/٥، ٤٦٩، ٢٩/٨، ٢٠٩، ورصف المباني ص ٣٤١، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢، والكتاب ٢٠٢/١، والمحتسب ٨٠/٢، والمقتضب ١٤٥/٤، والمنصف ١/٦٧، وهمع الهوامع ٤٩/١.

(٣) الرجز لمساور بن هند العبسي في لسان العرب ٣٦٦/٥ (ضمز)، ٣٥٦/١٢ (ضرمز)، ولمساور بن هند العبسي أو لأبي حيان الفقعسي في التنبيه والإيضاح ٢/٢٤٤، وللدبيري أو لعبيد بن علس في تاج

ولا يقوى ما ذهبوا إليه من قول أبي دُوَادٍ:

ومتننان خظّاتان كزُحْلوف من الهضْبِ^(١)

لأن هذا يكون تشبیه والأول مثال ماض كغزا أو رمى .

ومن ذلك قولهم: اضربِ الأجل، لما كانت حركة اللام حركة الهمزة ولم تكن لازمة في قول من حَقَّق؛ كما لم تلزم حركةُ التقاء الساكنين، أقررت الكسرة على الباء؛ كما أقررتها في اضربِ الاثنين، لاجتماع الحركتين في أنَّهما لا تلزمان . وعلى هذا تقول: مِلَان .

وما أنس مِ الأشياء^(٢)

فلا ترد النون التي حذفها لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ اللام في تقدير السكون من حيث كانت متحركة بحركة الهمزة . وعلى هذا تقول: ﴿قَالَ لَأَنَّ جِثَّ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] فلا ترد الواو، كما لم تسكَّن الباء في قولهم: اضربِ الأجل . ومن قال: ﴿قَالُوا لَأَنَّ جِثَّ بِالْحَقِّ﴾ فرد الواو لحركة اللام فإنَّ هذا على قياس قولهم: لَحْمَر، لما جعلت الحركة بمنزلة اللازمة حُذفت همزة الوصل التي إنَّما تُجْتَلَب لسكون اللام . وقياس هذا أن يسكن الباء في اضربِ لأجل ولا تكسرها كما كسرها من لم يعتدَّ بالحركة . وهذا مما يقوى قراءة حمزة والكسائي .

ألا ترى أن الحركة التي ليست بلازمة جُعِلت بمنزلة اللازمة في أن حُذفت همزة الوصل قبلها؟ فكذلك يجعلان الحركة التي لالتقاء الساكنين وإن كانت غير لازمة بمنزلة اللازمة، فيختاران أن يُتبعها المضمومة في ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ و﴿مَنْ دُونَهُمْ أَمْرَاتِينَ﴾ وإن لم يختارها في غير هذا الموضع ليكون الصوت من جنس واحد وضرباً واحداً . وقد أخذ أبو عمرو مثل ذلك أيضاً معهما . وذلك في قراءته: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَا الْأَوْلَى﴾^(٣)

= العروس (ضرم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١/٣٣١، ٣/٣١١، وجمهرة اللغة ص ١١٣٩، والمخصص ١٦/١٠٦، وتاج العروس (شجمع).

(١) البيت من الهزج، وهو لأبي دُوَادٍ الإيادي في ديوانه ص ٢٨٨، والحماسة البصرية ٢/٣٢٧ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٤، ٤٨٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٩٩، ولسان العرب ١٤/٢٣٣ (خطأ)، والمعاني الكبير ١/١٤٥، ولعقبة بن سابق في الأصمعيات ص ٤١، وبلا نسبة في المتع في التصريف ص ٥٢٦.

الْحَطَّاءُ: الْمُكْتَنَزَةُ من كل شيء. الزُّحْلُوفُ: المكان الزُّلُّقُ في الرمل والصفاء، وهي آثار تزلج الصبيان، يقال لها: الزحاليف، شبه منها في سمنها بالصفة الملساء (اللسان ١٤/٢٣٣).

(٢) البيت في الأغاني ٢/٣٧٩، ٣٨٤ وهو لجميل تمامه:

- وما أنس مِ الأشياء لا أنس قولها وقد قربت نضوي أمصرتريد

(٣) قرأ ورش وأبو عمرو ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ بضم اللام وتشديدها من غير همز، وقرأ قالون مثلها إلا أنه أتى بعد اللام بهمزة ساكنة بدلاً من الواو، وقرأ الباقون بإسكان اللام وإثبات همزة مضمومة =

[النجم: ٥٠]، ألا ترى أن حكم المدغم فيه أن يكون متحركاً ولا يكون ساكناً، فإنما تجعله على لغة من قال: لَحْمَر، كما تأوله أبو عثمان.

فإن قلت: فلم لا تحمله على قول من قال: الْحَمَر، فلم يسقط همزة الوصل لأن الحركة غير لازمة، فلما أدغمت النون في اللام الساكنة حَرَّكْتَهَا، كما حركت غُض ونحوه، وإن كان المدغم فيه ساكناً؟ فالقول: إن ذلك لا يمتنع أن تُقَدَّر القراءة عليه، وتُتَأَوَّل، إلا أنه مثل الأول في أن المدغم فيه ساكن، وأن الحركة التي هي بمنزلة المجتلبة لالتقاء الساكنين تنزلت منزلة الثابتة غير المجتلبة.

ومما يقوي قولهما، أنهم قالوا: سَلِّ وَرَ رَأَيْكَ، فأسقطوا همزة الوصل لما تحركت الفاء، فكما شبهوها هنا بالحركة اللازمة فحُذِفَت همزة الوصل، كذلك تكون في قولهما الحركة غير اللازمة بمنزلة اللازمة، فيحسُن أن يضم لذلك الهاء التي كانا يكسرانها لتتبع حركة الميم التي قد تنزلت منزلة اللازمة في هذه المواضع.

وقد قال أبو الحسن: إن ناساً يقولون: إِسَلِّ، فهؤلاء لم يسقطوا همزة الوصل لما كانت السين في تقدير السكون، إلا أن إسقاط الهمزة مع سَلِّ أكثر وإثباتها في قولهم: الْحَمَر، وقولهم: ﴿الآن جئت بالحق﴾ [البقرة: ٧١] أكثر، والقياس على ما ذكرت لك.

قال أبو عثمان: ولا يجوز عندي إِسَلِّ، وإنما جاز في الألف واللام الْحَمَر لأن الألف واللام بمنزلة حرف واحد؛ ألا ترى أن ألف الاستفهام تلحق ألف اللام فتمد ولا تحذف في قولك: الرجل قال ذاك؟ ويقولون: الْحَمَر، وليس كذا جميع أَلِفَات الوصل؛ لأن الألف واللام بمنزلة قد، كما ذكر سيبويه. قال: ومن أثبت أَلِفَ الآن، وقبلها كلام، فقد أخطأ في كل مذهب.

ومما لم يعتد فيه بالحركة لما لم تلزم قولهم: قعدتا وضربتا، لما كانت الحركة من أجل الألف، والألف غير لازمة استجازوا الجمع بين أربع متحركات، ولم يستجيزوا ذلك في ضَرَبْتُ ونحوه. وإنما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في ضَرَبْتُ كما قالوا: رَمَتَا وَقَصَّتَا، فلم يردوا الألف، فكما لم يردوا الألف، حيث كانت الحركة غير لازمة، كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع متحركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة، فكانت من أجل ذلك في تقدير السكون كما كان في تقديره في رمتا.

ومن الحجَّة لمن خالفهما ممن تقدم ذكر قوله، أن يقال: إن التحريك لالتقاء الساكنين لا ينبغي أن يُتَّبَع غيره؛ لأنهم قد جعلوه تابعاً لغيره متقدماً ومتأخراً، ولم

= بعدها. وبعد الهمزة واو ساكنة؛ وكسروا التنوين لسكونه وسكون اللام بعده وهذا كله في الوصل، فإذا وقفوا على قوله تعالى: ﴿هَادِياً﴾ أتوا بألف بدلاً من التنوين (تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٤).

يجعلوا غيره يتبعه من حيث كان في تقدير السكون بالأدلة التي تقدمت. فمِمَّا أُتبع ما قبله: انطَلَق. ولم يَلدَّه. فاعلم، لما لزم تحريك اللامين لالتقاء الساكنين أُتبع الفتحه التي قبلهما، ومن ثم قال سيبويه في ترخيم اسم رجل يسمى إسحارَ على من قال يا حار: يا إسحارَ أقبل. وكذلك قالوا لا تضارَّ يا فتى. ومن ذلك مدُّ، وفرُّ، وعَضُّ، ومما أُتبع ما بعده قول من قال: ﴿وَقَالَتْ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١] ﴿وَعَذَابُنَّ اِرْكَضْ﴾ [ص: ٤١، ٤٢]، ﴿أَوْ اِنْقُصْ﴾ [المزمل: ٣]، ﴿وَعَيُونُنَّ ادْخُلُوها﴾ [الحجر: ٤٥، ٤٦]. فإذا كان على ذلك بَعْدُ أن يُتبع غيره لِمَا تقدم من أنه في تقدير السكون.

فأمَّا ما ذكره أبو بكر عن بعض من احتج لكسر الهاء في عليهم أن الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء - فليس بمستقيم وذلك أن قوله: لأن الهاء تنقطع إلى مخرج الياء لا يخلو من أن يريد به أنه ينقطع إلى الجهة التي تخرج منها الياء، أو يريد بذلك أن الصوت بها يتصل بمخرج الياء؛ كما أن صوت الشين استطال حتى خالط أعلى الشينتين، وكذلك صوت الهاء استطال حتى اتصل بمخرج الياء، فصار من أجل ذلك بنزلة الحروف الخارجة من مخرج الياء، كما صارت الشين بمنزلة الحروف التي تخرج من الموضع الذي بلغه استطالة صوته حتى أدغم فيها كثير من حروف ذلك الموضع؛ كالطاء وأختيها، والظاء وأختيها.

فإن كان أراد المعنى فليس للهاء به اختصاص ليس لغيره؛ لمساواتها غيرها ممَّا يخرج من مخرجها في ذلك. وإن كان أراد أن الصوت يستطيل حتى يتصل بمخرج الياء كما استطال الصوت بالشين حتى خالط أعلى الشينتين، فأنت إذا اعتبرت الهاء في مخرجها لم تجد لها هذه الاستطالة، ولم تجدها تتصل بمخرج الياء على حدِّ ما اتصل صوت الشين بالموضع الذي اتصل به.

ولعل الذي حَمَلَ هذا القائل على ما قاله من ذلك، كونُ الهاء مهموسة رِخوة. والحروف المهموسة^(١) إذا وَقِفَ عليها كان الوقف مع نُفْخ؛ لأنها لما لم تعترض على النَّفْس اعتراض المجهورة، فتمنعها من أن يجري معها كما منعت المجهورة حين خرجت مع التنفس وانسلت معه، وهي أيضاً حرف رِخْو، والحروف الرِخوة يجوز أن يَجْرِي فيها الصوت، وليست الشديدة كذلك؛ لأنك لو قلت: ألدِّ، والحجِّ، لم يَجْرِي الصوت فيها إذا مددته كما يجري الصوت في الرِخوة، نحو أَنْقَصَ وَأَيَّسَ. فلعل هذا الذي يتبع الصوت في بعض الأحوال من النفخ في المهموسة وإمكان إجراء الصوت في الرِخوة، جعله بمنزلة استطالة الشين، وليس هذا من ذلك في شيء، وإنما المشابهة المعتبرة بين الهاء والياء ما ذكرنا من مشابهتها الألف لخفائها، وأنها قد جُعِلت متحركة

(١) المهموس من الكلام: غير الظاهر، ومن الحروف: غير المجهور.

بمنزلة هذه الحروف ساكنة. والألف تُقَرَّب من الياء بالإمالة، فكذلك قُرِّبَت الهاء منها بأن أبدلت من حركتها الكسرة. وهذه المناسبات التي تكون بين الحروف توفق بينها، كما يوفق تقارب المخارج، أو هو أكد في ذلك من تقارب المخارج؛ ألا ترى أن الواو والياء قد جرتا مجرى المثلين في جواز إدغام كل واحدة منهما في الأخرى، لما اجتمعا فيه من اللين، وأن النون أدغمت في الياء على بعدٍ بين مخارجهما لما ذكرنا.

وأما ما ذكره عن بعض مَنْ احتجَّ لحمزة من أنهم قالوا: ضمُّ الهاء هو الأصل، وذلك أنها إذا انفردت من حروف تتصل بها قيل: هم فعلوا؛ فليس بمستقيم أيضاً، وليست الدلالة على أن ضمير الجميع المجرور أو المنصوب أصله الضمُّ انضمام الهاء في هم فعلوا، وذلك أن العلامتين وإن اتفقتا في اللفظ في الجمع؛ فهما مختلفتان، وليس اتفاقهما في اللفظ بموجب اتفاقهما في التقدير والمعنى.

ألا ترى أن التاء في «أنت» وإن كانت على لفظ التاء في فعلت، فليست إياها ولا مثلها في المعنى، وكذلك الكاف في ذلك، وأرأيتك، والتجاءك، ونحو ذلك ممَّا لحقه الكاف للخطاب مجردة من معنى الاسم، ليست كالكاف في أكرمك، وصادقتك، ولا هو التي للفصل كالتي في قولك للغائب: هو فعل، ولا الواو والألف والنون في قاما أخواك، وقاموا إخوتك، و:

.. يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ ... أَقَارِبُهُ^(١)

بمنزلتها في قولك: أخواك قاما، وإخوتك قاموا، والهندات قمن، فليس الاتفاق في اللفظ بموجب الاتفاق في المعنى؛ ألا ترى أن الهمزة في الاستفهام على لفظ الهمزة في النداء، وأن هل التي للاستفهام على لفظ هل التي بمنزلة قد؟ وإنما الدلالة على أن أصل الهاء في «عليهم»، [وهذه دارهم] ونحو ذلك الضم، أنها إذا لم

(١) تمام البيت:

ولكن ديانِي أبوه وأُمة
بحوران يعصرن السليط أقاربه
البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٦/١، والاشتقاق ص ٢٤٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٤
وخزانة الأدب ١٦٣/٥، ٢٣٤/٥، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٣٤٦/٧، والدرر ٢/٢٨٥، وشرح أبيات
سيبويه ١/٤٩١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٦، ٦٢٦، وشرح المفصل ٣/٨٩، ٧/٧، والكتاب
٢/٤٠، ولسان العرب ٧/٣٢١ (سلط)، ١٠٨/٩ (دوف)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٠،
والخزانة ٧/٤٤٦، ١١/٣٧٣، والخصائص ٢/١٩٤، ووصف المباني ص ١٩، ٣٣٢، وسر صناعة
الإعراب ص ٤٤٦، ولسان العرب ١/٦٧ (خطأ)، وهمع الهوامع ١/١٦٠.

حوران: من الشام والشام لا يُعصر فيها إلا الزيت. فالسليط: الزيت (اللسان ٧/٣٢١ (سلط)) دياف:
موضع بالجزيرة وهم نبط الشام. وقوله: يعصرن إنما هو على لغة من يقول أكلوني البراغيث. (اللسان
١٠٨/٩ (دوف)).

تجاورها الكسرة ولا الياء لم تكن إلا مضمومة، وإذا جاورتها الكسرة أو الياء جاز الكسر فيها للإتباع والتقريب، وجاز الضمّ على الأصل، كقول أهل الحجاز في ذلك، فكُلّ موضع جاز فيه الكسر فالضمّ فيه جائز. والمواضع التي تختصّ باستعمال الضم فيها لا يجوز الكسر معها، فهذا يُعلم أنّه الأصل، لا بما ذكره من اتفاق اللفظ.

فأمّا ضمُّ الهاء من هم في قوله: هم فعلوا، فلا يدل على أنّ أصل الهاء في عليهم الضمّ؛ لأنها ليس بها.

ومما يدل على اختلافهما، أنّك تقول في واحدٍ «هُمّ» - من قولك هم فعلوا ذلك - هو قال، كما تقول في واحدةٍ «هنّ فعلن»: هي فعلت، فالواو والياء من نفس الكلمة. فأمّا الواو التي تلحق علامة المضمر المجرور أو المنصوب في نحو هذا له، وضربه، فزيادة لاحقة للكلمة بدلالة سقوطها في نحو: عليه، ومنه، وإن لم نقف على شيء من ذلك، وأنّه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والياء للمتكلم، وبدلالة ما جاء في الشعر عند سيبويه نحو:

لَـهُ أَرْقَانٌ^(١)

وحكى أبو الحسن أنها لغة.

ومما يبيّن أنّ كل واحد من هذه الأسماء التي للضمير ليس الآخر في اللفظ وإن اتفقا في بعض الحروف تحريك الواو والياء من هو وهي، وحز المد اللاحق في عليه فيمن أثبت ولم يحذف، وفي داره، وبه، لم يحرك في موضع.

فإن قلت: فقد أسكنت الياء من هي وهو في الشعر، كقوله:

فإذا هي بعظامٍ ودمًا^(٢)

فإنّ ذلك لا يؤخذ به في التنزيل وحال السعة والاختيار، وإنّما هذا تشبيه لفظي

(١) من البيت القائل:

- قُتِلْتُ لِدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَرْقَانُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاتَانِ لَهُ أَرْقَانِ

البيت من الطويل، وهو ليعلى بن الأحمول الأزدي في خزنة الأدب ٥/٢٦٩، ٢٧٥، ولسان العرب ١٥/٢٨٧ (مطا)، ٤٧٧ (ها)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/١٢٨، ٣٧٠، ووصف المباني ص ١٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٢٧، والمحتسب ١/١/٢٤٤، والمقتضب ١/٣٩، ٢٦٧، والمنصف ٣/٨٤.

(٢) عجز بيت. صدره: - فقدته فأتت تطلبه.

البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٧، والأشباه والنظائر ٥/٩٧، وتخليص الشواهد ص ٧٧، وخزنة الأدب ٧/٤٩١، ٤٩٣، والدرر ١/١١١، ووصف المباني ص ١٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٧، وشرح المفصل ٥/٨٤، ولسان العرب ٥/٣١١ (برغز)، ١٢/٢٠ (أطم) ١٤/١٠ (أبي)، والمنصف ٢/١٤٨، وجمع الهوامع ١/٣٩، وتاج العروس (يدي).

يستعمله الشاعر للضرورة من وجه بعيد، كأنه يقول ضمير وضمير حرف لين وحرف لين، وعلى هذا استجاز:

إِذْهُ مِنْ هَـوَ أَكْـ

و:

بِـيـنـناـه يـشـري^(١)

كأنه حذفه من هو وهي المسكتين في الشعر للضرورة، ولا يكون محذوفاً من المتحركة لأن التشبيه في ذلك لفظي، والتحريك يرتفع معه التشبيه الذي يقصده، فلا يصح له معه حذف الحرف لتحركه؛ ألا ترى أن الياء إذا كانت لاماً أو غيرها فتحرّكت صارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولم يَجُزْ فيها الحذف الذي كان يجوز حيث يسكن الحرف؟ وهذا الشُّبُه اللفظي الذي أعمله الشاعر في اضطراره مرفوض في الكلام، غير مأخوذ به، ومن ثم قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا بذاهي ومن هي ونحوهما، يريد لم يفعلوه في الكلام لأنه قد جاء:

فِـيـنـناـه يـشـري^(٢)

كما قال: ﴿فَأَلْفَنُ عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧]. وجاء:

إِذْهُ مِنْ هَـوَ أَكْـ

وجاء الاتفاق بين بعض حروف هذين الاسمين المضمربين، كما جاء ذلك في المظهرة كقولهم: الضُّيَّاطُ^(٣) والضُّيَّطارُ^(٤)، والغوغاء^(٥) فيمن لم يصرف وفيمن صرف،

(١) تمام البيت:

- قَبِينَاةُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ

البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في خزنة الأدب ٥/٢٥٧، ٢٦٠، ٤٧٣/٩، والدرر ١/١٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٤، والكتاب ص ١٤١، ولسان العرب ٣/٤٣٥ (هدبد)، ١٥/٤٧٦ (ها)، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥١٢، وخزنة الأدب ١/١٥٠، ٥/٢٦٥، والخصائص ١/٦٩، ووصف المباني ص ١٦، وشرح المفصل ١/٦٨، ٩٦/٣.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) الضُّيَّاطُ: المتمايل في مشيته، وقيل: الضخم الجنين العظيم الإست كالضيطان (اللسان ٧/٣٤٥ (ضيط)).

(٤) الضُّيَّاطُ: العظيم، وقيل: الضخم اللثيم، وقيل: الضيطر والضيطرى: الضخم الجنين العظيم الإست (لسان العرب ٤/٤٨٨ مادة: ضطر).

(٥) الغوغاء: الجراد حين يخف للطيران ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر، والغوغاغ: الصوت والجلبة لكثرة لغظهم وصياحهم. (اللسان ٨/٤٤٤ مادة: غوغ).

وقاعٌ قَرِقٌ^(١) وقرقُوس^(٢)، ودميث^(٣) ودمتر^(٤) وما أشبه ذلك .

فإن قلت فلم لا تستدلّ بثبات الألف في المؤنث في نحو عليها وضربها أن الواو أو الياء في لهُو وبهي ليسا بزائدين وإن سقطا في بعض المواضع، لأنّ الأصول قد تسقط أيضاً فيه، نحو:

كَسَوَاحِ رِيْشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ^(٥)

و: دَوَامِسِي الْأَيْدِي خَيْطُنَ السَّرِيحَا^(٦)

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث وأنها لا تحذف دلالة على أنّ الواو والياء في ضمير المذكر في حكم الألف. قيل: لم يُستدلّ على زيادتها بالسقوط فقط فيتجه هذا الكلام، فأما ثبات الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس بدالاً على أنّه من نفس الكلم، وإنما ألحقت للفصل بين التأنيث والتذكير كما ألحقت السين أو الشين في الوقف في قولهم: أكرمكس، وأكرمكش في بعض اللغات^(٧) لذلك، فكما أنّهما ليسا مع الكاف

(١) القَرِقُ: المكان المستوي، يقال: قاعٌ قَرِقٌ مستوٍ (اللسان ١٠/٣٢١ مادة: قرق).

(٢) القَرِقُوسُ: القاع الأملس الغليظ الأجرد الذي ليس عليه شيء وربما نبع فيه ماء ولكنه محترق خبيث، إنما هو مثل قطعة من النار ويكون مُرتفعاً ومطمئناً، وهي أرض مسحورة خبيثة ومن سحرها أيبس الله نبتها ومنعه. (لسان العرب ٦/١٧٣ مادة: قرقس).

(٣) مكانٌ دَمِيْثٌ ودمثٌ: لَينٌ الموطىء، ورملة دَمَثٌ. (اللسان ٢/١٤٩ مادة: دمث).

(٤) أرضٌ دِمْتَرٌ: سهلة (اللسان ٤/٢٩١ مادة: دمثر).

(٥) صدر بيت. عجزه: ومسحت بالثنتين عصفَ الإئمدِ

البيت من الكامل، وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ٥١٤، والإنصاف ٢/٥٤٦، وشرح شواهد المغني ١/٣٢٤، والكتاب ١/٢٧، ولسان العرب ٥/٣١٦ (نيز)، ١٥/٤٢٠ (يدي) وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٧٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٦، وشرح المفصل ٣/١٤٠، ومغني اللبيب ١/١٠٥، والمنصف ٢/٢٢٩.

عصف الإئمد: غباره. تقديره: ومسحت بعصف الإئمد اللتين (اللسان ٥/٣١٦ (نيز)).

(٦) عجز بيت. صدره: - فطرتُ بمُضَلِّي في تعَمَلاتِ.

البيت من الوافر، وهو لمضر بن ربيعي في شرح أبيات سيبويه ١/٦٢، وشرح شواهد الشافية ص ٤٨١، ولسان العرب ١٣/٨١ (ثمن)، ١٥/٤٢٠ (يدي)، وله أو ليزيد بن الطرية في شرح شواهد المغني ص ٥٩٨، ولسان العرب ٥/٣٢٠ (جزز)، والمقاصد النحوية ٤/٥٩١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٦٠، والإنصاف ٢/٥٤٥، وجمهرة اللغة ص ٥١٢، وخزانة الأدب ١/٢٤٢، والخصائص ٢/٢٦٩، وسر صناعة الإعراب ص ٥١٩، ٧٧٢، والكتاب ١/٢٧، ٤/١٩٠ ولسان العرب ٧/٢٨١ (خبط)، ومغني اللبيب ١/٢٢٥، والمنصف ٢/٧٣.

(٧) الأولى كَشَكْسَة هوازن: هو أن يزيدوا بعد كان المؤنث شيئاً فيقولوا: أعطيتكس وميكس وهذا في الوقف دون الوصل. الأزهري: الكسكسة لغة من لغات العرب تقارب الكشكشة. (لسان العرب ٦/١٩٦ مادة: كسس). والثانية الكشكشة: لغة لربيعة، وفي الصحاح: لبني أسد، يجعلون الشين مكان الكاف وذلك في =

كلمة واحدة، وإنما الأصل الكاف، ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث والتذكير، كذلك الألف اللاحقة لهاء الضمير في التأنيث. وقد يكون من الزوائد ما يلزم فلا يحذف نحو نون منطلق، ونحو «ما» في: آثراً ما^(١)، ونحو الألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات.

على أن ناسأ أجازوا حذف هذه الألف في الوقف. قال أبو عثمان: أخبرني أبو محمد التّوّزي قال: أخبرني الفراء قال: قوله:

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ^(٢)

أراد: بعد ما كدت أفعلها، يعني: الخصلة، فحذف الألف وطرح حركة الهاء على اللام. قال: ومن كلام أهل بغداد الكسائي والفراء: نحن جئناك به، طرَح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

[قال أبو علي]: وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء ليس بالمتبع في الاستعمال، ولا المتّجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلية، يدلّ على ذلك أن من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو: استَعِدَّ، إذا أمر فقال: امتدّ واعتدّ وانقدّ، أقر الحركة التي للحرف فيه، ولم يحذفها، ويُلقى على الحرف حركة الحرف المدغم؛ فكذلك الحركة التي هي الكسر في به أولى به من نقل حركة الموقوف عليه ولا يشبه هذا قول الشاعر:

... إِذْ جَدَّ السَّنْقَرُ^(٣)

= المؤنث خاصة، فيقولون: عَليش وميش وبيش. ومنهم من يزيد الشين بعد الكاف فيقول: عليكش واليكش ويكش ومنكش، وذلك في الوقف خاصة، وإنما هذا لتبين كسرة الكاف فيؤكد التأنيث، وذلك لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوا شيناً، فإذا وصلوا حذفوا لبيان الحركة، ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل فيه أيضاً. (للتوسع انظر لسان العرب ٦/٣٤٢ مادة: كشش).

(١) الفراء: ابدأ بهذا آثراً ما، وآثر ذي أثير، وأثير ذي أثير أي ابدأ به أول كل شيء. ما زائدة وهي لازمة لا يجوز حذفها، لأن معناه افعله آثراً مختاراً له معنيّاً به من قولك: آثرت أن أفعل كذا وكذا. (لسان العرب ٩/٤ مادة: آثر).

(٢) عجز بيت. صدره: - فلم أر مثلها خباسة واحدي.

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١، وله أو لعمر بن جؤين في لسان العرب ٦/٦٢ (خبس)، ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩٣/٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٧، والكتاب ١/٣٠٧، والمقاصد النحوية ٤/٤٠١، ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢/٩٣١، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/٥٦١، ويلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٨، وجمهرة اللغة ص ٢٨٩، والدرر ١/١٧٧، ووصف المباني ص ١١٣، وشرح الأشموني ١/١٢٩، ومغني اللبيب ٢/٦٤٠، والمقرب ١/٢٧٠، وهمع الهوامع ١/٥٨.

(٣) مرّ سابقاً.

ولا قولهم: هذا عِدْلٌ، لأنَّ هذا التحريك إنما هو لكرامة التقاء الساكنين. يدل على ذلك أنَّ الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واو أو نحو: عَوْنٌ وزيّد، لم يحرك لكون ما فيه من المدِّ بدلاً من الحركة، فاحتمل ذلك كما احتمل الإدغام في نو: عَوْنَهشل وزيّد ذواد وما أشبه ذلك.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: ردّ، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة. فالقول: أن الذي فعل ذلك إنما شبهه بباب: قيل، وبيع، حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله مثلها في نقل الحركة إلى الفاء، كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظلت، ومست. فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من بنات الياء والواو، كذلك استجازوا نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر الأشيع في ردِّ غير ذلك.

وممّا يدل على أنَّ حركة الحرف التي له في الأصل أولى به من الحركة المجتلبية، أنَّ «مُدَّ» لما حُركت لالتقاء الساكنين حركت بالضمة التي هي حركته في الأصل ولم تكسر، وكذلك: ﴿عليهم الذلّة﴾.

وممّا يُبعد ما حكاه أبو عثمان عنهم، من القول في أن الألف لا تحذف في الوقف كأختيها، حذفهم الألف من علامة الضمير، والألف لا تحذف في الوقف كما تحذف الياء والواو.

فإن قلت: فقد قال بعضهم في الوقف: رأيت زيد، فلم تبدل من التنوين الألف. وقال الأعشى:

وَأَخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَضْمٍ^(١)

وقد قال ليبيد:

ورهِطُ ابْنَ المَعْلِ^(٢)

وقالوا: ولو تر ما أهل مكة^(٣)، وقُرِئ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١ و٥١] وهو

(١) عجز بيت. صدره: - إلى المرء قيس أطيل السرى.

البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٨٧، والخصائص ٩٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢ وشرح شواهد الشافية ص ١٩١، وبلا نسبة في رصف المياني ص ٣٥، وسر صناعة الإعراب ٦٧٦/٢ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩، وشرح المفصل ٧٠/٩، ولسان العرب ٩/١١٢ (رأف).

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) في لسان العرب ٢٩٤/١٤ مادة: رأى: قال أبو علي: أرادوا ولو ترى ما فحذفوا لكثرة الاستعمال. اللحياني: يقال: إنه لخبثٌ ولو تر ما فلانٌ ولو ترى ما فلان، رفعاً وجزماً، وكذلك ولا ترّ ما فلانٌ ولا تر ما فلانٌ فيها جميعاً وجهان: الجزم والرفع، فإذا قالوا إنه لخبثٌ ولم ترّ ما فلانٌ قالوه بالجزم، وفلان في كله رفع وتأويلها ولا سيما فلانٌ؛ حكى ذلك عن الكسائي كله.

فَاعِلٌ، فَإِذَا حُذِفَتِ الْأَلْفُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ أَفْعَلَهُ» وَ«نَحْنُ جَنَّتَاكَ بِهِ» قِيلَ: لَا يَشْبَهُ هَذَا قَوْلَهُمْ لَوْ تَرَمَّا، وَحَاشَ لِلَّهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا حُذِفَ كَمَا حُذِفَ لَا أَبَالَ، وَلَا أَذْرُ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُمَا قَدْ حُذِفَا فِي الْوَصْلِ أَيْضاً.

وَأَمَّا الْمَعْلُ فَحُذِفَهُ لِإِقَامَةِ الْقَافِيَةِ، وَتَزَكُّ إِبْدَالَ الْأَلْفِ مِنَ النُّونِ فِي عَضْمِ لَيْسَ بِالْمَتَّعِ. أَلَا تَرَى أَنْ سَبَّوْهُ لَمْ يَحْكِهِ؟ وَحُذِفَ الْأَعْشَى لَهُ لِإِقَامَةِ الْقَافِيَةِ أَيْضاً كَحُذْفِ أَلْفِ مُعَلَى فَحُذِفَ الْأَلْفُ مِنْ هَاءِ الضَّمِيرِ لَيْسَ بِالْمَتَّعِ.

قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾.

قرأ: غير المغضوب عليهم - بخفض الراء - نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي. واختلف عن ابن كثير فزوي عنه النصب والجر.

قال أبو بكر في الحجة في الجر: إنهم قالوا ينخفض على ضربين: على البدل من الذين، ويستقيم أن يكون صفة للنكرة. تقول: مررت برجل غيرك، وإنما وقع ﴿غير﴾ ها هنا صفة للذين، لأن الذين ها هنا ليس بمقصود قُضِدْهُمْ، فهو بمنزلة قولك: إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه. قال: وقالوا: يجوز النصب على ضربين. على الحال؛ والاستثناء.

فأما الاستثناء فكأنك قلت: إلا المغضوب عليهم.

وأما الحال فكأنك قلت: صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم.

قال: ويجوز عندي النصب أيضاً على أعني. وقد حكي عن الخليل نحو هذا، أنه أجازته على وجه الصفة والقطع من الأول كما يجيء المدح. ومما يُحْتَجُّجُ بِهِ لِمَنْ يَفْتَحُ أَنْ يُقَالَ: غَيْرُ نَكْرَةٍ، فَكْرَهُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الْمَعْرُفَةُ.

قال: والاختيار الذي لا خفاء به الكسر؛ ألا ترى أن ابن كثير قد اختلّف عنه.

وإذا كان كذلك فأولى القولين به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار؟

ولعل الذي تنكب الجر، إنما تنكبه فراراً من أن ينعت الذين أنعمت عليهم بغير،

وغير إذا أضيفت إلى المعرفة قد توصف بها النكرة.

[قال أبو بكر]: والذي عندي أن ﴿غير﴾ في هذا الموضع مع ما أضيفت إليه

معرفة، وهذا شيء فيه نظر ولبس. فليفهم عني ما أقول:

«اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت غير، ومثل،

مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معنهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل

شيء ترى سوى المخاطب فهو غيره، وكذلك إذا قال: رأيت مثلك، فما هو مثله لا

يُخْصَى، يجوز أن يكون مثله في خَلْقِهِ، وفي خُلُقِهِ، وفي جَاهِهِ، وفي عِلْمِهِ، وفي نَسَبِهِ.

فإنما صاراً نكرتين من أجل المعنى. فأما إذا كان شيء معرفة له ضد واحد وأردت إثباته ونفي ضده، وعلم ذلك السامع فوصفته بغير، وأضفت غيراً إلى ضده فهو معرفة، وذلك نحو قولك: عليك بالحركة غير السكون، بغير السكون معرفة، وهي الحركة، فكأنك كررت الحركة تأكيداً، فكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾. فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوب عليهم، فكل من أنعم عليه بالإيمان فهو غير مغضوب عليه، وكل من لم يغضب عليه فقد أنعم عليه. بغير المغضوب عليهم هم الذين أنعم عليهم، فهو مساوٍ له في معرفته. هذا الذي يسبق إلى أفئدة الناس وعليه كلامهم. فمتى كانت ﴿غير﴾ بهذه الصفة وقُصد بها هذا القصد، فهي معرفة.

وكذلك لو عُرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب، فقيل فيه: قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبهك؛ والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء خَلَصَ لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة.

ومن جعل ﴿غير﴾ بدلاً فقد استغنى عن هذا الاحتجاج، لأن النكرة قد تبدل من المعرفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قيل: إن المعنى بقوله: المغضوب عليهم اليهود، وبدل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ لَمَنَّهُ اللَّهُ وَعَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ اقِرَّةً وَقُنَّازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠] فهو لاء اليهود، بدلالة قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْكُمْ فِي النَّسَبِ فَعَلْنَا لَهُمْ كُونًا قَرِيبًا حَسْبَينَ﴾ [البقرة: ٦٥] والضالون: النصاري؛ لقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

فأما الخفض في ﴿غير﴾، فعلى ما تقدم ذكره: من البدل أو الصفة. والفصل بين البدل والصفة أن البدل في تقدير تكرير العامل. وليس كالصفة، ولكن كأنه في التقدير من جملتين بدلالة تكرير حرف الجر في قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ أَمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] وبدلالة بدل النكرة من المعرفة، والمظهر من المضمر. وهذا مما لا يجوز في الصفة، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك يكون العامل الرفع أو الناصب في تقدير التكرير. وهو وإن كان كذلك فليس يخرج عن أن يكون فيه تبيين للأول، كما أن الصفة كذلك؛ ولهذا لم يجز سيبويه: بي المسكين كان الأمر، ولا بك المسكين. كما أجاز ذلك في الغائب نحو: مررت به المسكين. فأما ما ذهب إليه بعض البغداديين في قول الشاعر:

فَلَاخْشَاءُ نَّكَ مِشَقَّصاً أَوْساً أَوْسُ مِنَ الْهَبَالَةِ^(١)

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لأسماء بن خارجة في لسان العرب ٥٥/١ (حشأ)، ١٨/٦ (أوس)، =

من أنَّ أوساً بدل من كاف الخطاب، فليس الأمر فيه كما ذهب إليه، لأنَّ أوساً مصدر، من قولك: أسته إذا أعطيته، وانتصب أوى لأن ما ذكر من قوله: فلاحشأنك يدل على لأؤوسنك فانتصب المصدر عنه، فإن جعلت الجار متعلقاً بالمصدر كان بمنزلة قوله:

فندلاً - زُرَيْقُ - المَالِ نَدَلُ الثَعَالِبِ^(١)

وإنما لم يجز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب، لأن ذلك من المواضع التي يستغنى فيها عن التبيين، لوضوحه. وأنَّه لا يعرض التباس كما يعرض في علامة الغيبة. ولما كان البدل قد حصل فيه شبهة من الأجنبي من حيث كان في التقدير من كلامين، وحصل فيه شبه من الصفة من حيث يُبَيَّن به كما يُبَيَّن بالصفة، ولم يُستعمل ما

= ١٣٨/٥، ٣٠٧/٦، ١٣٨/١٣، ومقاييس اللغة ٢/٦٥، وديوان الأدب ١/٣٨٦، والمخصص ٨/٦٦. الهبالة: اسم ناقته. وأويس: تصغير أوس، وهو الذئب. وأوساً: هو موضع الشاهد خاطب بهذا الذئب، وقيل: افترس له شاة فقال: لأضعن في حشاك مشقماً عوضاً يا أويس من غنيمتك التي غنمتها من غنمي، وقال ابن سيده: أوساً أي عوضاً، ولا يجوز أن يعني الذئب وهو يخاطبه لأن المضمير المخاطب لا يجوز أن يبدل منه شيء، لأنه لا يلبس مع أنه لو كان بدلاً لم يكن من متعلق وإنما ينتصب أوساً على المصدر بفعل دل عليه أو بلاحشأنك كأنه قال أوساً. وأما قوله: أويس فنداء، أراد يا أويس يخاطب الذئب، وهو اسم له مصغراً كما أنه اسم له مكبراً، فأما ما يتعلق به من الهبالة فإن شئت علقتة بنفس أوساً، ولم تعتد بالنداء فاصلاً لكثرتة في الكلام وكونه معترضاً به للتأكيد. وإن شئت علقتة بمحذوف يدل عليه أوساً. فكأنه قال: أؤوسك من الهبالة أي أعطيك من الهبالة، وإن شئت جعلت حرف الجر هذا وصفاً لأوساً فعلقتة بمحذوف وضمته ضمير الموصوف. (لسان العرب ٦/١٨ مادة: أوس).

(١) عجز بيت. صدره: - على حين ألهى الناس جل أمورهم.

والبيت الذي قبله:

- يمزون بالدهنا خفافاً عيابهم ويرجعن من دارين بخر الحقائق

البيتان من الطويل، وهما للأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيويه ١/٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجريز في المقاصد النحوية ٣/٤٦، وهما في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥، وملحق ديوان جريز ص ١٠٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/٢١٨، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢، والخصائص ١/١٢٠، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٤، وشرح التصريح ١/٣٣١، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩، والكتاب ١/١١٥، ولسان العرب ٩/٧٠ (خشف)، ١١/٦٥٣ (ندل).

يقول: اندلي يا زُرَيْقُ، وهي قبيلة، نَدَلُ الثَعَالِبِ، يريد السرعة؛ والعرب تقول: أكَسَبُ من ثعلب؛ قال ابن بري: وقيل في هذا الشاعر إنه يصف قوماً لأوصاً يأتون من دارين فيسرقون ويملؤون حقائبهم ثم يفرغونها ويعودون إلى دارين، وقيل: يصف تجاراً، وقوله: على حين ألهى الناس جل أمورهم: يريد حين اشتغل الناس بالفتن والحروب، والبحر: جمع أبحر وهو العظيم البطن، والتدلل: التناول؛ وبه فسر بعضهم قوله: فندلاً زُرَيْقُ المال. (لسان العرب ١١/٦٥٣ مادة: ندل).

يكون به من كلامين، أجراهما أبو الحسن مجرى واحداً، فقال - فيما روى عنه أبو إسحاق الزيادي^(١) - في قولهم: زيد ذهب عمرو أخوه، وقد سأله: أبلد هو أم صفة؟ فقال: ما أبالي أيهما قلت.

قال أبو إسحاق قلت: أو كذا تقول في المعطوف؟ قال: نعم. أقول: زيد ذهب عمرو وأخوه. وقال أبو الحسن في هذه المسألة في بعض كتبه: إن جعلت قولك أخوه بدلاً لم يعجز، وإن جعلته صفة جاز، وإنما لم يُعْزَهِ في البديل لما كان على ما ذكرنا من أنه في تقدير جملتين، فكأنه قد انقضى الكلام ولم يعد إلى الأول ذكر. وإذا كان صفة جاز ذلك، لأن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف. ألا ترى أنهم قالوا: لا رجل ظريف، وهذا زيد بن عمرو. فتنزلت الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم مضاف نحو امرئ القيس وقد جعل يونس صفة المندوب بمنزلة المندوب في استجازته إلحاق علامة التذبة^(٢) بها، وقد تنزلت الصفة عندهم جميعاً منزلة الجزء من الاسم، وذلك إذا كان الموصوف لا يُعرف إلا بالصفة، فإذا كان كذلك لم يُستغن بالاسم الموصوف دون صفته. ومن ثم جعله سيبويه بمنزلة بعض الاسم في قوله:

إذا كان يوم ذو كواكب أشنعاً^(٣)

فجعل (أشنعاً) حالاً، ولم يجعله خبراً؛ لأن فيما تقدم من صفة الاسم ما يدل على الخبر، فيصير الخبر لا يفيد زيادة معنى. فهذا مما تنزلت فيه الصفة منزلة جزء من الاسم عنده؛ كما ذكرنا.

ومما يدل على مفارقة الصفة للبديل، أنك تصف بما لا يجوز فيه البديل، نحو الفعل والفاعل والابتداء والخبر، نحو: مررت برجل قام أخوه، وبرجل أبوه منطلق. ولو جعلت شيئاً من ذلك بدلاً لم يعجز، من حيث لا يستقيم تكرير العامل، وجاز الوصف به، من حيث كان مشابهاً للوصل، فلم يكن في تقدير تكرير العامل.

(١) الزيادي (توفي ٢٤٩ هـ = ٨٦٣ م) إبراهيم بن سفيان الزيادي، أبو إسحاق، من أحفاد زياد بن أبيه، أديب، راوية، كان يشبه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه. له شعر، وكانت فيه دعابة ومزاح. له من الكتب «النقط والشكل» و«الأمثال» و«تتميق الأخبار» و«أسماء السحاب والرياح والأمطار» و«شرح نكت كتاب سيبويه».

الأعلام ٤٠/١، ٤١، وبغية الوعاة (٨)، وإرشاد الأريب ٦٢/١.

(٢) التذبة: (في النحو): ب (وا) نحو: (وأظْهَرَاهُ، وأحْسِنِي).

(٣) عجز بيت. صدره: - بني أسد هل تعلمون بلائنا.

البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في ديوانه ص ٣٦، والأزهية ص ١٨٦، وخزانة الأدب ٨/٥٢١، وشرح أبيات سيبويه ٦٣/١، والكتاب ٤٧/١، ولحصين بن حمام في المعاني الكبير ص ٩٧٣، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٠٩/١ (شهب)، والمقتضب ٩٦/٤، ويروى «أشهب» مكان «أشنعاً».

فمن جعل ﴿غير﴾ في الآية بدلاً كان تأويله بيتاً، وذلك أنه لا يخلو من أن يجعل غيراً معرفة أو نكرة، فإن جعله معرفة فبدل المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم، كقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران، ٩٧]، وإن جعله نكرة فبدل النكرة من المعرفة في الجواز كذلك، كقوله: ﴿بِالتَّائِبِينَ فَاصِيحُو كَذِبِي﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

فإن قلت: إن النكرة التي هي بدل في الآية على لفظ المعرفة الذي أبدل منه. وليس ﴿غير﴾ على لفظ الموصول المبدل منه؛ فهلا امتنع البدل لذلك؛ كما امتنع عند قوم له؟ قيل: إذا جاز بدل النكرة من المعرفة فيما كان على لفظ الأول، فلا فصل بين ما وافق الأول في لفظه وبين ما خالفه؛ لاجتماع الضربين في التنكير. وبدل على جواز ذلك قوله:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جَلَانَ كُلَّهُمْ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصْرٍ^(١)
وَأُنشِدُ أَبُو زَيْدٍ:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذَنِي التَّحَنُّنُ وَالصَّهِيلُ^(٢)
[وليؤذني. يقال: أذنته وأذنته إذا رددته].

فالبديل شائع كثير، وهو الذي يختاره أبو الحسن في الآية؛ وذلك لأن «الذي» إنما صيغ لأن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، فإذا كان كذلك لم يحسن أن يذهب بها مذهب الأسماء الشائعة التي ليست بمخصوصة.

فإن قلت: فقد جاء: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾، ثم قال: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] فدل أنه يراد به الكثرة، وقال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]. وقد قيل في قوله:

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ^(٣)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٨٣/٥، ولسان العرب ١٢١/١١ (جلل)، وهو في الحيوان ١١٢/٦ برواية: «ولا عظم».

(٢) البيت من الوافر، وهو لشمير بن الحرث في خزانة الأدب ١٧٩/٥، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ولسان العرب ١٠/١٣ (أذن)، ونوادير أبي زيد ص ١٢٤، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥٨١ والمقرب ٢٤٥/١، وتاج العروس (أذن).

(٣) صدر بيت. عجزه: - هم القوم كل القوم يا أم خالد.

البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٧/٦، ٢٥، ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/٥١٧ والكتاب ١/١٨٧، ولسان العرب ٢/٣٤٩ (فلج)، ٢٤٦/١٥ (لذا)، والمؤتلف والمختلف ص ٣٣ والمحتسب ١/١٨٥، ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨، والمقاصد النحوية ١/٤٨٢، والمقتضب ٤/١٤٦، والمنصف ١/٦٧، وللأشهب أو لحرث بن مخفض في الدرر ١/١٤٨، وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٩، =

إنه أفرد، والمراد به الكثرة، ليس أن النون حُذفت كما حُذفت من قوله:

الَلَذَا قَتَلَا الْمَلُوكَ^(١)

فجاءت في هذه المواضع شائعة دالة على الكثرة، فهلاً جاز أن يكون كالرَّجُل ونحوه ممّا يجوز وصفه بما يوصف به الأسماء الشائعة نحو: مثلك وخير منك.

قيل: إن هذا قد جاء فيه كما جاء في اسم الفاعل نحو قوله:

إِنْ تَبْخَلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي

أَوْ تَصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي^(٢)

ونحو ما أنشده أبو زيد:

بَاكَرَنِي بِسُحْرَةِ عَوَاذِلِي وَلَوْمَهَنَّ خَبَلٌ مِنَ الْخَبَلِ^(٣)

ونحو: نعم القائم أخوك، وبئس الذاهبان صاحبك، إلا أن مجيئه للتخصيص أكثر. وإنما جاءت في الآي شائعة لمشابهتها «مَنْ وما» واجتماعها معهما في الصلة، ألا ترى أن تعرف «الذي» بالصلة لا بالألف واللام؟ وإذا كان كذلك كان المعنى المتعريف به لازماً له لا يجوز إلقاؤه، كما جاز عند أبي الحسن إلقاء لام التعريف من قولهم: قد أمرّ بالرجل غيرك فيكرمني، والقوم فيها الجماء الغفير^(٤)، والخمسة العشر درهما ونحو ذلك، وإذا لم يجز ذلك في الذي للزوم المعنى المتعريف للذي، لم يحسن وصفه بما

= وخزانة الأدب ٣١٥/٢، ١٣٣/٦، ٢١٠/٨، والدرر ١٣١/٥، ووصف المباني ص ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢، وشرح المفصل ١٥٥/٣، ومعني اللبيب ١٩٤/١، ٥٥٢/٢. فُلُج: اسم بلد، ومنه قيل لطريق يأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة: طريق بطن فلج. ابن سيده: وفلج موضع بين البصرة وضريبة مذكر، وقيل: هو واد بطريق البصرة إلى مكة، يبطنه منازل للحجاج، معروف (اللسان ٣٤٩/٢).

(١) تمام البيت:

- أبنِي كَلْبِي إِنْ عَمِي اللَّذَا قَتَلَا الْمَلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالِ
مَرَّ سَابِقاً.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٥٩/١١، وفي لسان العرب ١٣٩/٦ (عس) رواية البيت:

- إِنْ تَهْجُرِي يَا هِنْدُ أَوْ تَقْتَلِي أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي

الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب ١٣٩/٦ (عس)، ٤٨١/١١ (عهل)، وخزانة الأدب ١٣٢/٦، ١٣٣، ١٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٧-٣٤٥، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٩، ونوادر أبي زيد ص ٥٣، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٧٢/١٣ (ظعن).

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب في النوادر ص ٤٠.

(٤) الجماء: يقال: جاؤوا الجماء الغفير؛ أي: مجتمعين.

وُصف به الرجل ونحوه، مما قد يتنكر فيتنزل لذلك منزلة الأسماء الشائعة، ويقدر إلقاء الألف واللام منه ليحسن بذلك وصفه بما توصف به النكرة، أو تقدر في الصفة الألف واللام، كما يقدره الخليل وسيبويه ليصح بذلك كونه وصفاً لما فيه الألف واللام.

قال أبو عثمان: يجوز عندي: زيد هو يقول ذاك، وهو فصل، ولا أجز: زيد هو قال ذاك؛ لأنني أجز الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة؛ وذلك أن سيبويه قد قال: إني لأمر بالرجل خير منك فيكرمني، وبالرجل يكرمني، وهما صفة على توهم الألف واللام، فكذلك في الفصل أتوهم الألف واللام في الفعل ويكون بمنزلة الغائبة بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيد هو خيراً منك، على توهم الألف واللام في خير منك، ولا يجوز كان زيد هو منطلقاً، لأني أقدر على الألف واللام، وإنما يجوز هذا فيما لا يُقدر فيه على الألف واللام.

وأما من قدر **﴿غير﴾** صفة للذين، وقدره معرفة لما ذكره أبو بكر، فإن وصفه للذين بغير كوصفه له بالصفات المخصوصة، وقد حمله سيبويه على أنه وصف.

ومن لم يذهب بغير هذا المذهب. ولم يجعله مخصوصاً؛ استجاز أن يصف **﴿الذين﴾** بغير من حيث لم يكن الذين مقصوداً قصدهم، فصار مشابهاً للنكرة، من حيث اجتمع معه في أنه لم يُرد به شيء معين. ونظير ذلك مما دخله الألف واللام فلم يختص بدخولهما عليه لما لم يكن مقصوداً قصد قولهم: قد أمر بالرجل مثلك فيكرمني، عند سيبويه، فوصف الرجل بمثلك لما لم يكن معيناً، وكذلك أجاز مررت بأبي العشرة أبوه، فترفع أبوه بأبي العشرة، إذا لم تكن العشرة شيئاً بعينه لأن هذا موضع يحتاج فيه إلى خلاف التخصيص؛ لعمل الاسم عمل الفعل، ألا ترى أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل، وكذلك قال في قوله: إنا العبيد فذو عبيد: إذا لم يجعلهم عبيداً بأعيانهم جاز أن يقع موقع المصدر، وكذلك قولهم: سير عليه الأبد، والليل والنهار، والشهر والدهر؛ فلذلك وقعت في جواب كم دون متى في قولهم: سير عليه الليل والنهار، والدهر والأبد، فكما أن هذه الأشياء التي فيها الألف واللام لما لم يُرد به شيء معين جرت مجرى النكرات، كذلك **﴿الذين﴾** إذا لم يُرد به شيء معين جاز أن يوصف بما يوصف به ما كان غير معين.

ويقوي هذا الوجه قول من رأى أنه إذا نصب كان متصباً على الحال، وهذا النحو إذا انتصب على الحال كان شائعاً غير مخصوص؛ إذا لم يكن كالعراك وجهك وطاقتك. وحكم الحال وما انتصب عليها أن يكون نكرة، كما أن ما انتصب على التمييز كذلك، ويكون العامل في الحال أنعمت، كأنه قال: أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم!، أي في حال انتفاء الغضب عنهم، كما أن قولهم: جاءني زيد راكباً تقديره: جاءني زيد في حال الركوب، وهكذا يمثلونه.

فإن قلت: كيف جاز هذا التقدير وراكب عبارة عن زيد، وهو هو في المعنى، وأنت لو قلت: جاءني زيد في حال نفسه لم يستقم؟ فالقول: إن ترجمة راكب - وإن كان زيدا في المعنى - لا يمتنع أن يكون ما ذكرنا، وإن لم يحسن جاءني زيد في حال نفسه، لأن راكباً يدل على الركوب، وزيد لا يدل عليه؛ ألا ترى أنهم قد قالوا:

إذا نُهي السفيه جري إليه^(١)

أي: إلى السفه، فأضمره لما كان قد تقدّم ما يدل عليه؟ فإذا كان في ذكر راكب دلالة على الركوب، لم يمتنع أن تقول في ترجمة جاءني زيد راكباً: جاءني زيد في حال ركوبه، فيجعل الركوب وقتاً لفعله، لأن المصادر تكون ظرفاً نحو: مقدّم الحاج.

ومن ها هنا قال أبو الحسن وغيره فيها: إنَّها وقت، ولما كان هذا معناها أجراها العرب مجرى الظرف، وإن كانت عبارة عن زيد ونحوه، فاستجازت أن تُعمل فيها المعاني، كما أعملتها في الظروف، ولم تجعله بمنزلة الظروف من حيث كان مفعولاً مختصاً، فلم تعمل فيها المعاني متقدمة.

ويؤكد أنَّها عندهم بمنزلة الظروف إخلالهم إياها من الذكر العائد إلى ذي الحال كإخلالهم الظروف من ذلك، وذلك نحو قولهم: أتيتك وزيد قائم، ولقيتك والجيش قادم، فخلا من ذكر عائد، واستغني بالواو عن ذلك لما فيها من دلالة الاجتماع. ومن ثمَّ مثله سيبويه بإذ في قوله: إذ طائفة حيث لم يُعد من الجملة التي بعد الواو ذكر إلى من هذه الجملة حال لهم، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا في أمر الحال من أنَّه أشبه الظرف والمفعول به فلم يكن بمنزلة المفعول به على حدِّته، ولا الظرف على انفراده - وجب أن يكون انتصابها على ضرب آخر غيرهما؛ كما أن حكمها غير حكم كل واحد منهما على انفراده.

وكثيراً ما يجتمع في الشيء الواحد الشبه من وجهين وأصلين. فمن ذلك حروف الجر في: مررت بزيد ونحوه، وهو من جهة بمنزلة جزء من الفعل، ومن أخرى بمنزلة جزء من الاسم. أما الجهة التي كان منها بمنزلة جزء من الفعل؛ فلائذ قد أنفذ الفعل إلى المفعول، وأوصله؛ كما أنَّ الهمزة في نحو: أذهبته، قد فعَّلت ذلك، وكما أنَّ تضعيف العين في خرجته وفرحته، قد فعل ذلك. وأمَّا كونه بمنزلة جزء من الاسم فهو

(١) صدر بيت. عجزه: - وخالف والسفيه إلى خلاف.

البيت من الوافر، وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن ص ٩٠٢، والأشباه والنظائر ١٧٩/٥، وأمالى المرتضى ٢٠٣/١، والإنصاف ١٤٠/١، وخزانة الأدب ٣٦٤/٣، ٢٢٦/٤، ٢٢٧، ٢٢٨، والخصائص ٤٩/٣، والدرر ٢١٦/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٤٤، ومجالس ثعلب ص ٧٥، والمحاسب ١٧٠/١، ٣٧٠/٢، وهمع الهوامع ٦٥/١.

أَنَّكَ قد عطفت عليه بالنصب في نحو: مررت بزيد وعمراً، لَمَا كان موضعَ الجازر والمجرور نصباً، ومن ثم قُدِّمت على الاسم في نحو: بَمَنْ تمرر أمرر به، وبمن تمر. وكذلك قولهم: لا أبالك، هو من وجه منفصل، ومن وجه متصل، فكذلك الحال: من وجه بمنزلة المفعول به، ومن وجه بمنزلة الظرف الذي هو مفعول فيه.

وفيما ذكرناه - من جواز خُلْوِ الحال من ذكر يعود منها إلى ذي الحال - ما يدل على جواز وقوع الأسماء التي ليست بصفات أحوالاً، نحو البُسْر^(١) والرُّطْبُ^(٢) والقفيز^(٣)، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تناسب الفعل. وفي التنزيل: ﴿هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [هود: ٦٤].

وأما من ذهب إلى أن غيراً منتصب بالاستثناء، فإن الاسم المنتصب في الاستثناء ينتصب بالفعل الذي قبله أو بمعناه بتوسطٍ إلّا. ومما يدل على انتصابه بذلك - بتوسط هذا الحرف - أن حروف الجر قد وقعت هذا الموقع في نحو: جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد، فكما أن حرف الجر قد أوصل الفعل أو معناه إلى المستثنى، فكذلك إلّا قد أوصلت ذلك إلى ما بعدها.

ونظير إلّا في الاستثناء - في إيصالها الفعل إلى ما بعدها، وانتصاب الاسم بذلك - الواو في قولهم: جاء البرد والطيايسة^(٤)، واستوى الماء والخشبة؛ فانتصاب الاسم بعد إلّا كانتصابه بعد الواو؛ ألا ترى أنه لولا الواو لم يصل الفعل إلى الاسم المنتصب على أنه مفعول معه، كما أن إلّا في الاستثناء لولا هي لم يصل الفعل، ولا معناه إلى الاسم المستثنى.

وقد يعمل بواسطة الحروف عوامل، لولا توسطها لم تعمل فيما تعمل فيه مع دخول الحرف، ألا ترى أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل عند عامة النحويين، وقد أجازوا جميعاً: هذا مازَ بزيد أمس، لمكان حرف الجر. وتقول: أنت أعلم بزيد منك بعمرو. وفي التنزيل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النجم: ٣٠] فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مَنَا بِالسِّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(٥)

(١) البُسْر: التمر قبل أن يُرطب لغضاضته، واحدته بُسرة. (اللسان ٥٨/٤ مادة: بسر).

(٢) الرُّطْبُ: نضيج البُسْر قبل أن يتمر، واحدته رُطبة. (اللسان ٤٢٠/١ مادة: رطب).

(٣) القفيز: من المكايل: معروف وهو ثمانية مكايل عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً. (اللسان ٣٩٥/٥ مادة: قفز).

(٤) الطيايسة: (ج) الطيلس والطيلسان: ضرب من الأكسية. دخلت فيه الهاء في الجمع للعجمة لأنه فارسي معرب. (اللسان ١٢٥/٦ مادة: طلس).

(٥) مر سابقاً.

فعلى إضمار فعل يدل عليه أُضْرِبَ، كما أن قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧] على ذلك.

يدلُّك على هذا أن ﴿مَنْ﴾ لا يخلو من أن تكون موصولة أو استفهاماً، فإن كان صلة كان مختصاً، والمفعول به إذا كان مختصاً لم تعمل فيه المعاني، وإن كان استفهاماً فالذي يُعَلَّقُ قبل الاستفهام - من الأفعال - ما جاز فيه الإلغاء وما شُبِّهَ به، وليست المعاني بواقعة موقع الأفعال في هذا الموضع، فعلمت بهذا أنه على إضمار فعل.

فإن قلت: فإن الاسم في هذا الباب قد انتصب من غير أن يتوسط حرف، وذلك نحو: غير. في قولهم: جاءني القوم غير زيد، فانتصب غير بالاستثناء من غير أن يتوسط الحرف، فهلا دل ذلك على أن الفعل حيث ذكرت لم يصل بتوسط الحرف. قيل: لا يدل هذا على ما ذكرته، وإنما وصل الفعل إلى «غير» بغير حرف توسط، ولم يصل إلى زيد ونحوه إلا بالحرف؛ لأن غيراً مبهم، والأسماء المبهمة تعمل فيها عوامل لا تعمل في المخصوصة؛ ألا ترى أن خلفك وعندك ونحو ذلك قد عمل فيهما من المعاني ما لا يعمل في المختص غير المبهم، وكذلك الحال والتمييز، قد عمل فيهما ما لا يعمل في غيرهما من الأسماء المختصة. فكما لم يُحتج إلى توسط الحرف في عمل ما قبل «غير» في غير، كذلك لم يُحتج إلى توسطه في عمل ما قبل سوى في الاستثناء في «سوى» لأنها في الإبهام بمنزلة «غير» فانتصب بأنه ظرف، والظروف تعمل فيها المعاني. فلمَّا اجتمعت «غير» معها في ذلك كان مثلها في الاستغناء عن توسط الحرف معها.

ومما يدل على استغناء الفعل عن الحرف الذي يصل به مع غير أن غيراً في قولك: أتاني القوم غير زيد، هم الآتون. فإذا كان إياهم في هذا المعنى لم يكن بمنزلة المنصوب في باب المفعول معه، ولا بمنزلة الاسم المنتصب بعد إلا في الاستثناء، ولكنه مشابه للحال؛ من حيث كان المنصوب المرفوع في المعنى، ولم يكن مخصوصاً؛ كما أن الحال غير مخصوص، فلم يُحتج فيه إلى توسط الحرف لإيصال الفعل، كما لم يُحتج إلى ذلك في الحال.

ومما جاء «غير» فيه صفة قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَبِ﴾ [النساء: ٩٥]، فمن رَفَعَ غيراً كان وصفاً للقاعدين. والقاعدون غير مقصود قصدهم، كما كان قوله: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ كذلك. والتقدير لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون. ومن نصبه كان استثناء من القاعدين، وإن شئت كان من المؤمنين، لأن غيراً واقع بعد الإسمين الموصولين، ولو وقع متقدماً على المؤمنين لم يكن استثناءه إلا من القاعدين؛ لأن العامل في المستثنى ما في الصلة، فلا يجوز أن

يتقدم على الموصول. ومن جر غيراً كان وصفاً للمؤمنين، والتقدير لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء.

فأما قوله سبحانه: ﴿إِنَّ طَعَامَ غَيْرٍ نَظِيرِينَ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] «غير» حال من قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، ولا يجوز أن يكون وصفاً للطعام كما جاز أن يكون «غير» في الأخرى وصفاً للقاعدين مرة، وللمؤمنين أخرى؛ لأن الناظرين هم المخاطبون، فهم غير الطعام. فكما أنك لو قلت: إلى طعام لا ناظرين إناه، لم يكن بد من أن تقول: أنتم، لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له فلا بد من إظهار الضمير فيه، فكذلك لو جعلت غيراً صفة غير حال للزم أن تظهر الضمير. وكذلك تقول: هذه شاة ذات حمل مثقلة به هي، فتظهر الضمير، لأن اسم الفاعل للشاة، وقد جرى على الحمل. ولو رفعت لم تحتج إلى الإظهار.

وأصل هذا أن الفعل، بما يتضمّنه من الضمير، أقوى من اسم الفاعل مع ما يتضمّنه [مما يتضمّنه] اسم الفاعل، فإذا أظهر الضمير في الفعل حيث أدى إلى الإلباس، فإن يظهر الضمير في اسم الفاعل أولى وأوجب. فمن ثم قال أبو الحسن: إن هذا الضمير إذا لم يُظهر كان لحناً. وليس قول من قال: إن إظهاره لا يلزم استدلالاً بقول الشاعر:

أُْمْسِلِمَتِي لِمَوْتِ أَنْتِ فَمِيَتْ وهل للنفوس المسلمات بقاء^(١)
بمستقيم، لأن قوله: فميت يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: فأنا ميت.

وقال قوم: تقول: أنت غير القائم ولا القاعد، تريد: وغير القاعد، كما قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. قالوا: ولم يجيء هذا في المعرفة العَلَم، فلا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو. وهذا إن لم يسمع كما قالوا، فإنه لا يمتنع أن يقاس فيجوز على ما سُمع. وذلك أن هذا إنما جاء لما في «غير» من معنى النفي، فكما أجازوا أنا زيدا غير ضارب لما كان المعنى معنى النفي، فجعلوه بمنزلة حرفه، ولم يجعل بمنزلة «مثل» وما كان نحوه من الأسماء المضافة، فكذلك يجوز أن يجعل غير بمنزلة حرف النفي في المعرفة المؤقتة، فيكرّر معه لا كما كرّر مع غير العَلَم.

فإن قلت: فإن من الناس من يحمل انتصاب زيد في: أنا زيدا غير ضارب

(١) البيت في الأغاني ٤١/٢ وفيه «أنا ركني» مكان «أمسلمتي» و«الخائفات» مكان «المسلمات» والبيت لمجنون ليلى.

على مضمر، ولا يحمله على «ضارب» هذا كما لا يحمله عليه إذا قال: أنا زيدا مثل ضارب. قيل: إن حمله على المعنى وعلى ما في اللفظ من هذا العامل الظاهر أبين، لأنهم قد حملوا الكلام على المعنى في النفي في مواضع غير هذا. ألا ترى أنهم قالوا: قل رجل يقول ذاك إلا زيدا؟ فجعلوا قل - وإن كان فعلاً - بمنزلة الحرف النافي لما كان مثله، فكذلك «غير» إذا كان معناه النفي جعل بمنزلة حرف النفي، فلحقت «لا» معه كما تلحق مع حرف النفي. وقالوا: إنما سرت حتى أدخلها، فلم يجوز الرفع بعد حتى، كما لم يجوز بعد حرف النفي، إذا قال: ما سرت حتى أدخلها؛ وذلك إذا احتقر السير إلى الدخول. ويدل على أن هذا يجري مجرى النفي قوله:

.....وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(١)

وقالوا: نشدتك الله إلا فعلت، فإذا جازت في هذه الأشياء أن تجري مجرى النفي فكذلك ما ذكرناه.

ومن جعل «غير» استثناء لم يمتنع على قوله دخول لا بعد الحرف العاطف، كما لم يمتنع في قولهم: أنت غير القاعد ولا القائم. وذلك أن الاستثناء يشبه النفي؛ ألا ترى أن قولك: جاءني القوم إلا زيدا بمنزلة قولك: جاءني القوم لا زيد. فيجوز أن تدخل لا حملاً على المعنى، ويجوز أن تجعلها زيادة في هذا الوجه، كما تجعلها زيادة في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢].

وإذا جاز دخول «لا» مع الاستثناء من هذين الوجهين، فلا وجه لقول من أنكروه، وكذلك يجوز زيادة «لا» في قول من جعلها حالاً أو صفة أو بدلاً.

وقد دخلت «لا» زائدة في مواضع كثيرة في التنزيل وغيره. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْرُدُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]. وقد أجاز سيبويه قياساً على هذا «أما أن لا يكون يعلم فهو يعلم» على زيادة لا. وقد جاء زيادتها في الإيجاب كما جاء في النفي، قال:

(١) تمام البيت:

- أنا الدائد الحامي الديار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٣/٢، وتذكرة النحاة ص ٨٥، والجنى الداني ص ٣٩٧، وخزانة الأدب ٤/٤٦٥، والدرر ١/١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٨، ولسان العرب ١٥/٢٠٠ (قلا)، والمحتسب ٢/١٩٥، ومعاهد التنصيص ١/٢٦٠، ومغني اللبيب ١/٣٠٩، والمقاصد النحوية ١/٢٧٧ ولامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١١، ١١٤، ٧/٢٤٢ وأوضح المسالك ١/٩٥، ولسان العرب ١٣/٣١ (أنز)، وجمع الهوامع ١/٦٢، وتاج العروس (ما).

أَفَعْنِكَ لَا بَرَقَ كَأَنْ وَمِيضُهُ غَابَ تَسْنَمُهُ^(١) ضِرَامٌ مُثَقَّبٌ^(٢)
وأُتشد أبو عبيدة:

وَيَلْحِينِنِي فِي اللَّهْوِ أَلَّا أَحِبَّهُ^(٣)

وقال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وفي الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]. ومن ذلك قول جرير^(٤):

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْجُلْمِ وَالِدَيْنِ وَقَدْ عَلَكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ^(٥)
لا فيه زائدة، والتقدير: وقد علاك مشيب حين حين، وإنما كانت زائدة لأنك إذا
قلت: علاك مشيب حيناً فقد أثبت حيناً علاه فيه المشيب.

فلو جعلت ﴿لَا﴾ غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حذها في قولهم:

جئت بلا مال، وأُتبت بلا غنيمة، فنفيت ما أثبت، من حيث كان النفي بـ ﴿لَا﴾
عاماً منتظماً لجميع الجنس، فلما لم يستقم حمله على النفي للتدافع العارض في ذلك
حكمت بزيادتها، فصار التقدير: حين حين.

وهذه الإضافة من باب: حَلَقَةٌ فَضْةٍ، وخاتمٌ حديدٌ، لأنَّ الحين يقع على الزمان
القليل كالساعة ونحوها، يدل على ذلك قوله:

تَطَلَّقَهُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ^(٦)

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٢٤٠، وفي لسان العرب ١٢/٣٣٠: تشيمه.

(٢) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٠٣، وأساس البلاغة
ص ٢٤٦ (شيم)، ولسان العرب ٢/٣٣٠ (شيم)، ١٥/٤٦٦ «لا»، وتهذيب اللغة ١٥/٤١٨ وديوان
الأدب ٣/٤٥٨، وتاج العروس (شيم)، (لا)، وبلا نسبة في المخصص ١٤/٦٥. يريد أفمنك لا بَرَقَ.
ومثقب: مُوقَدٌ؛ يقال: أُنقبت النار: أوقدتها.

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٥٢٩:

- وتلحينني في اللهو أن لا أحببه ولهوداع دائبٌ غيرُ غافل

البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٧٩، والأزهية ص ١٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/
٦٣٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٧٠، والجنى الداني ص ٣٠٢، والصاحبي في فقه اللغة
ص ١٦٧، ومعني اللبيب ١/٢٤٨.

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٢/١١٩.

(٥) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٥٧، وخزانة الأدب ٣/٥٠٢، ٤/٤٧، والدرر ٣/٨٣،
وشرح أبيات سيبويه ٢/١٣٠، والكتاب ٢/٣٠٥، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/١٩٧.

(٦) عجز بيت. صدره: - تناذرها الراقون من سوء ستمها.

البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٣٤، ولسان العرب ٣/٢٨٤ (عدد)، ٤/
٥٠٧ (طور)، ٥/٢٠١، ٢٠٢ (نذر)، ١٠/٢٣١ (طلق) وفيه «تراجعه» مكان «تراجع» وهو من =

ويقع على الزمان الطويل كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] وعلى ما هو أقصر من ذلك، كقوله: ﴿تَوَفَّىٰ أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، فصار حين حين كقول الآخر:
 ولو لا يوم يوم ما أزدنسا جزاءك والقروض لها جزاء^(١)
 وليس هذا كقوله:

حَثَّ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنَ^(٢)

لأنه في قوله: لا حين مَحَنَ - نافٍ حيناً مخصوصاً لا ينتفي بنفيه جميع الأحيان؛ كما كان ينتفي بالنفي العام جميعها، فلم يلزم أن تكون ﴿لا﴾ زيادة في هذا البيت، كما لزم زيادتها في حين لا حين.

فهذا الحرف يدخل في النكرة على وجهين: أحدهما: أن يكون زائداً كما مر في بيت جرير، والآخر: أن تكون غير زائدة، فإذا لم تكن زائدة كان على ضربين: أحدهما أن يكون لا مع الاسم بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر، وذلك قولهم: غضبت من لا شيء، وجئت بلا مال. فلا مع الاسم المنكور في موضع جز بمنزلة خمسة عشر، ولا ينبغي أن يكون من هذا الباب قوله:

حَثَّ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنَ

لأن ﴿حين﴾ ههنا منصوب نصباً صحيحاً لإضافته، ولا يجوز بناء المضاف مع لا كما جاز بناء المفرد معها. وإنما ﴿حين﴾ في هذا البيت مضافة إلى جملة، كما أنها في قوله: ﴿حِينَ لَا يَكْفُرُونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ﴾ [الأنبياء: ٣٩] كذلك، إلا أن الخبر محذوف وخبر (لا) يحذف كثيراً. ونظير هذا في حذف الخبر من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان - قولهم: كان هذا إذ ذاك.

والآخر: ألا تعمل (لا) في اللفظ، ويراد بها معنى النفي، فتكون صورتها صورة الزيادة، ومعنى النفي فيه مع هذا صحيح. وذلك كقول النابغة:

= قصيدة غير موصولة بالهاء، ١٣٤/١٣ (حين)، وتاج العروس ٣٦٥/٨ (عدد)، ٤٣٩/١٢ (طور)، ٢٠١/١٤ (نذر)، وخرانة الأدب ٤٥٩/٢، ٤٦/٤، ٤٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٦، ١٥٢، والتنبيه والإيضاح ٢١٢/٢، وجمهرة اللغة ص ٩٢٢، والمعاني الكبير ص ٦٦٣، وأساس البلاغة (نذر) (طلق)، وتهذيب اللغة ٨٩/١، ١٦/٢، ٢٥٥/٥، ٢٩٣/٩، ٤٢١/١٤، ٢٦١/١٦، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤٢١/٣، والمخصص ١١٣/٨، ٦٥/٩.

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٤٦/٤، ٤٨، والكتاب ٣٠٣/٣ ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في الدرر ٨٣/٣، وشرح شذور الذهب ص ١٠٠، وجمع الهوامع ١/١٩٧.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٥/٤، ٤٦، ٤٩، والمقتضب ٣٥٨/٤.

أمسى ببلدةٍ لا عمّ ولا خال^(١)

وقال الشماخ^(٢):

إذا ما أدلجتِ وصفقتِ يداها لها إدلاجٌ لئيلةٌ لا هُجوع^(٣)

وقال رؤبة^(٤):

لقد عرفتُ حينَ لا اعتراف^(٥)

وبيت الكتاب:

تركنتني حين لا مالٍ أعيشُ به وحين جُنَ زمانُ الناسِ أو كَلِّبا^(٦)

وهذا الوجه عكس ما جاء فيما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

لو لم تكن غطفانٌ لا ذُئوبٌ لها إلسي لامت^(٧) ذوو أحسابها عُمرًا^(٨)

(١) عجز بيت. صدره: - بعد ابن عاتكة الثاوي على أبيي.

البيت من البسيط، وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص ١٨٨، والأشباه والنظائر ١٦٦/٢، وبغية الوعاة ٨٨/١، ٨٩، وتاج العروس (بو)، (أبي)، وخزانة الأدب ٥٠/٤، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/٤٤٦ (لا).

(٢) الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني العطفاني (توفي ٢٢هـ = ٦٤٣م) شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وهو من طبقة لبيد والنابعة. كان شديد متون الشعر، وكان أرجز الناس على البديهة. جمع بعض شعره في ديوان. شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان. الأعلام ٣/١٧٥، والإصابة ٣٩١٣، والأغاني ٩٧/٨، وخزانة البغدادي ١/٥٢٦.

(٣) البيت من الوافر، وهو للشماخ في ديوانه ص ٢٢٦، ولسان العرب ٩/٣٥٦ (وصف)، ١٥/٤٦٦ (لا)، وأساس البلاغة (وصف) وفيه «هجو» مكان «هجو» وهذا خطأ، وتاج العروس ٢٤/٤٥٩ (وصف)، (لا)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٥/٤١٨.

أي عملت يداها عمل الليلة التي لا يُهجع فيها، يعني الناقة ونفى بلا الهجو ولم يُعْمَل، وترك هجو مجروراً على ما كان عليه من الإضافة (اللسان ١٥/٤٦٦ (لا)).

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٣/٣٤، ووفيات الأعيان ١/١٨٧، والبداية والنهاية ١٠/٩٦، وخزانة الأدب ٤٣/١.

(٥) الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٠٠، ولسان العرب ١٥/٤٦٦ (لا)، وتهذيب اللغة ١٥/٤١٩ وتاج العروس (لا).

(٦) البيت من البسيط، وهو لأبي الطفيل عامر بن واثلة في خزانة الأدب ٤/٣٩، ٤٠، ٤١، والدرر ٣/١٤٨، والكتاب ٢/٣٠٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٢١٨.

(٧) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/١٤٣: إذا للآم.

(٨) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٢٣٠، وخزانة الأدب ٤/٣٠، ٣٢، ٥٠، والدرر ٢/٢٢٦، وشرح التصريح ١/٢٣٧، والمقاصد النحوية ٢/٣٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣، والخصائص ٢/٣٦، ولسان العرب ٩/٢٦٩ (غطف)، وهمع الهوامع ١/١٤٧.

غطفان: حي من قيس عيلان وهو غطفان بن سعد بن قيس عيلان. (اللسان ٩/٢٦٩).

ألا ترى أن (لا) في المعنى زيادة، وقد عملت، وفي قوله: ليلة لا هجوع، وبإيه معنى النفي فيه صحيح ولم تعمل.

ومما جاءت فيه (لا) زائدة - إنشاد من أنشد:

أَبِي جُودُهُ لَا الْبَخْلَ وَاسْتَفْجَلْتُ بِهِ نَعَمَ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ^(١)

[قال أبو الحسن: فسرتة العرب: أبي جوده البخل، وجعلوا (لا) زائدة خشوا وصلوا بها الكلام]. واختلفوا في قول الشماخ:

أَعَائِشُ مَا لِأَهْلِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضِيعِ^(٢)

فروى التوزي عن أبي عبيدة: أنّ (لا) زائدة، وذهب غيره إلى أنّها ليست زائدة.

ومما يجوز أن تكون (لا) فيه زيادة قول الشاعر:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا^(٣) مِثًا وَلَا مِنْ سِوَانَا^(٤)

فأمّا القول في (مِثًا)، فإنه يجوز أن يتعلق بشيئين:

أحدهما: أن يكون: إذا جلسوا مِثًا، أي: إذا جلسوا مخالطين لنا؛ لأنّ (مِثًا) قد استعمل في هذا المعنى؛ ألا ترى أنّه قد قال: وتقول: أنت مني فرسخين، فالمعنى: أنت مخالطي في هذه المسافة، وملايسي، فيكون التقدير: إذا جلسوا مخالطين لنا ومخالطين سوانا، و(لا) زائدة كما زيدت في قوله: «أَفَعَنِكَ لَا يَرْقُ»^(٥).

والوجه الآخر: (مِثًا) متعلقاً بما قبل، كأنه، مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِثًا.

فإن قلت: كيف يصحّ أن يكون مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِثًا؟ قيل: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون (مِثًا) في معنى المخالطة والملابسة كما تقدّم، فيكون (منهم) مستقرّاً، و(مِثًا) في موضع حال، ولا يكون (مِثًا) مستقرّاً و(منهم) في موضع حال من

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجني الدانية ص ٣٠٢، والخصائص ٣٥/٢، ٢٨٣، وشرح شواهد المغني ٦٣٤/٢، ولسان العرب ٥٨٩/١٢ (نعم)، ٤٦٦/١٥ (لا)، ومغني اللبيب ٢٤٨/١، وتاج العروس (نعم)، (لا).

(٢) البيت من الوافر، وهو للشماخ في ديوانه ص ٢١٩، والأزهية ص ١٥٦، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٧، ١٦٨، ولسان العرب ٢٢٠/٢ (ثبج)، وتاج العروس (لا). هجان الإبل: كراتمها.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨/٨: قعدوا.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي في خزنة الأدب ٤٣٨/٣، وشرح أبيات سيويه ٤٢٤/١، والكتاب ٣١/١، والمقاصد النحوية ١٢٦/٣، ولرجل من الأنصار في الكتاب ٤٠٨/١ وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩٤/١، وشرح الأشموني ٢٣٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١٥، والمقتضب ٣٥٠/٤.

(٥) مرّ سابقاً.

قوله: ﴿مَتَا﴾ لأنَّ الحال لا تتقدَّم على العامل إذا كان معنى، فإن جعلت العامل في الحال كان جاز ذلك.

ويجوز أيضاً في قوله: ﴿من كان منهم متاً﴾ أن يكون بينهم مخالفة، فيجوز للحلف أن يقول: من كان منهم متاً: لأنه يجوز - وإن كان من معشر آخرين - أن تقول: منا للحلف، أو لِلْوَلَاءِ. وقد جاء: «مولى القوم منهم»^(١).

وعلى هذا قوله: «الأذنان من الرأس»^(٢) وقال تعالى: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بِعَصُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي بعضهم يلبس بعضاً ويوالي بعضاً. وليس المعنى على النسل والولادة؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن، ومن نسل المؤمن منافق. فهذا كقوله: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بِعَصُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]. وكذلك قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤] أي بعضها يوالي بعضاً، ولا يتبرأ بعضهم من بعض. ويجوز في قوله: بعضها من بعض - أن يكون المعنى: أنهم في الآخرة متوالون، لا يتبرأ بعضهم من بعض، كما يتبرأ الكافرون والفاسقون. ألا تراه قال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] و﴿فَمَا تَلَّامِنِ شُفَعِينَ وَلَا صِدِيقِي حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١] ونحو ذلك من الآية التي تدلُّ على هذا المعنى فقوله: ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، أي: هم على خلاف صفة المنافقين والكافرين؛ لأنهم إخوان متوالون.

أمَّا قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥] فقد يكون المعنى والله أعلم: بإيمانكم بعضكم من بعض، أي: بعضكم يوالي بعضاً ويلابس بعضاً في ظاهر الحكم من حيث شملكم الإسلام فاجتمعتم فيه وصرتم متكافئين متمثلين لجماع الإسلام لكم، واستوائكم في حكمه في الديات والقصاص والمناكح

(١) أخرجه البخاري (مناقب ١٤)، (فرائض ٢٤)، وأبو داود (زكاة ٢٩)، والترمذي (زكاة ٢٥) والنسائي (زكاة ٩٧)، والدارمي (سير ٨٢)، وأحمد بن حنبل ٢، ٤٤٨، ٤، ٣٥، ٣٤٠، ٦، ٨، ١٠، ٣٩٠.

(٢) أخرجه أبو داود في (السنن ١٣٤)، والترمذي في (السنن ٣٧)، وابن ماجه في (السنن ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٥/٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٨)، والبيهقي في (السنن الكبرى ١/٦٦، ٦٧) والتبريزي في (مشكاة المصابيح ٤١٦)، والزليفي في (نصب الراية ١/١٨، ١٩)، وابن حجر في (تلخيص الحبير ١/١٠١)، والطبري في (التفسير ٦/٧٢)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٤/١٦١، ٦/٣٨٤، ٧/٤٠٦)، وابن أبي شيبة في (المصنف ١/١٧)، وأبو حنيفة في (جامع مسانيد ١/٢٣١)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ١/٢٣٤)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٢/٣٦٤)، والألباني في (إرواء الغليل ١/١٢٤)، والتمتقي الهندي في (كنز العمال ٢٦٨٠٩)، والربيع بن حبيب في (المسند ١/٢٤، ٢٨)، والعقيلي في (الضعفاء ١/٣٢، ١١٣)، والدارقطني في (السنن ١/٩٧)، وصاحب (ميزان الاعتدال ١١٣٣، ١٩٣٦، ٨٣١٦)، وابن حجر في (لسان الميزان ٢/١٠٣٩، ٥/١١٨٠، ١٤٠٣)، وابن أبي حاتم الرازي في (علل الحديث ١٣٣)، والعجلوني في (كشف الخفاء ١/٩٦).

والتوارث ونحو هذا، مما جمعهم الإيمان فيه . وقال :

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُوراً فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي^(١)
وقال جرير :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنِّي^(٢) بَرِيئُ^(٣) إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ^(٤)
وقال آخر - أظنه الراعي - :

فَقُلْتُ مَا أَنَا مَمَّنْ لَا يَواصِلُنِي وَلَا تُؤَايِي إِلَّا رِيكَ أَحْتَمِلُ^(٥)

وأما قوله : « مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ » [الحديد : ٢٢] . فإن موضع قوله : في الأرض يحتمل ضربين : أحدهما : أن يكون مفعولاً فيه ظرفاً ، والآخر : أن يكون وصفاً . فإن جعلته ظرفاً احتمل أن يكون ظرفاً لأصاب ، واحتمل أن يكون لمصيبة ، ولا ذُكر فيه على شيء من هذين التأويلين ، كما أن قولك : بزید ، من : مررت بزید ، كذلك . ويؤكد ذلك ويحسنه دخول لا في قوله : « وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ » ، فصار ذلك مثل : ما ضربت من رجل ولا امرأة .

والضرب الآخر : أن يكون صفة للنكرة ، ويكون متعلقاً بمحذوف وفيه ذكر يعود إلى الموصوف . وقوله : « وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ » صفة معطوفة على صفة ، فإذا كان كذلك احتمل موضعه ضربين : أحدهما أن يكون جرأً على لفظ قوله : من مصيبة ، والآخر : أن يكون رفعاً على موضع من مصيبة .

فإن قلت : فإذا كان كذلك فما وجه دخول لا في قوله : « وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ » وليس الكلام على هذا التأويل بنفي ؟ فالقول في ذلك أنه لما كان معطوفاً على ما هو منفي في

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٤/٨ : « من » بدل « مني » .

البيت من الوافر ، وهو للنايعة الذيباني في ديوانه ص ١٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٥/٢ ، والكتاب ٤/١٨٦ .

(٢) في لسان العرب ٢٨٣/١٣ ، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٥٨/٨ : منا .

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٥٨/٨ : عُرِينَةٌ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ص ٤٢٩ ، ولسان العرب ٢٨٣/١٣ (عرن) ، وتهذيب اللغة ٢/٣٤٠ ، وتاج العروس (عرن) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٤ .

عُرِينَةٌ وَعَرِينٌ : حَيَّانٌ . قال الأزهرى : عُرِينَةٌ : حَيٌّ مِنَ الْيَمَنِ . وَعَرِينٌ : حَيٌّ مِنْ تَمِيمٍ . وقال ابن بري : عَرِينٌ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ يَرْبُوعَ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ . وقال القزاز عَرِينٌ فِي بَيْتِ جَرِيرٍ هَذَا اسْمُ رَجُلٍ بَعِيثِهِ . وقال الأخفش : عَرِينٌ فِي الْبَيْتِ هُوَ ثَعْلَبَةُ بْنُ يَرْبُوعَ . (اللسان ٢٨٣/١٣ مادة عرن) .

(٥) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٠٧/٦ : « أرتحل » بدل « أحتمل » .

البيت من البسيط ، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٩٧ ، وأساس البلاغة (ريث) .

المعنى - وإن لم يكن منفيّاً في اللفظ - جاز أن يُحمل الكلام على المعنى، فتدخل «لا» كما حملته على ذلك في قوله:

يحكي علينا إلا كواكبها^(١)

ألا ترى أنّ الضمير في يحكي لَمَّا كان لأحد المنفي أجرته مُجرى المنفي في استجازتك البدل منه، كاستجازتك البدل من نفس المنفيّ فكذلك قوله: في الأرض؛ لما كان صفة لمنفي أجرته مُجرى النفي فاستجزت العطف عليه (بلا). وإن شئت قلت: إنّ (لا) زائدة، والأول أبين؛ لأنّ الحمل على المعنى في النفي قد جاء في غير شيء؛ ألا ترى أنّهم قد قالوا: إنّ أحداً لا يقول ذلك إلا زيد؛ لَمَّا كان في المعنى منفيّاً؟ ومن الحمل على المعنى قولهم: قد علمتُ زيداً أبو من هو، فكذلك يكون ما ذكرنا.

(١) عجز بيت. صدره: - في ليلة لا ترى بها أحداً.

البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤، والدرر ١٦٤/٣، وشرح أبيات سيويه ١٧٦/٢، و١٧٧، والكتاب ٣١٢/٢، ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ص ٤١٧، ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ٣١/١٥، وخزانة الأدب ٣٤٨/٣، ٣٥٠، ٣٥٣، وبلا نسبة في الكتاب ٣١٨/٢، ومغني اللبيب ص ١٤٣، والمقتضب ٤/٤٠٢، وهمع الهوامع ١/٢٢٥.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ومن السورة التي يذكر فيها البقرة قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢].

قال أحمد بن موسى: قرأ نافع ﴿فيه هدى﴾، و﴿عليه إنه﴾ [الحج: ٤] ﴿وَمَا أَسْنِينُهُ إِلَّا﴾ [الكهف: ٦٣] وما أشبه ذلك إذا كان قبل الهاء ياء ساكنة حركها حركة مختلصة من غير أن يبلغ بها الياء.

واختلف عن نافع: فروى المسيبي عن نافع أنه أثبت الياء بعد الهاء [في قوله]: عليهي، فيقول من ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ﴾ [الحج: ٤]. وروى الكسائي عن إسماعيل عن نافع أنه قرأ: عليهي؛ يثبت الياء في كل القرآن؛ فإذا كان قبلها واو ساكنة مثل: ﴿تَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾ [الطور: ٢٨] أو ألف مثل ﴿أَجْتَبَلَهُ وَهَدَنَهُ﴾ [النحل: ١٢١] ضم الهاء ضمّاً من غير أن يبلغ بالضمة الواو. فإذا كان قبل الهاء حرف غير الواو والياء والألف وهو ساكن حرك الهاء أيضاً حركة خفيفة من غير بلوغ واو؛ مثل: منه وعنه، إلا في قوله: ﴿وَأَشْرِكُهُو فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٣٢] فإن المسيبي روى عنه الصلة بالواو في هذا الحرف وحده. فإذا كان ما قبل الهاء متحركاً، وكانت الحركة كسرة كسر الهاء ووصلها بياء في اللفظ، كقوله: ﴿وَأُمِّهِ... وصاحبتي﴾ [عبس: ٣٥]، ﴿وكتبي ورسلي﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والنساء: [١٣٦] وما أشبه ذلك. فإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمة أو فتحة ضم الهاء ووصل الهاء بواو. فمثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالضمة قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُو﴾ [البقرة: ٢٧٠]، ﴿فهو يخلفهو﴾ [سبأ: ٣٩]. ومثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالفتحة قوله: ﴿خلقهو فقد رهو﴾ [عبس: ١٩]، ﴿ويسرهو﴾ [عبس: ٢٠]، ﴿فأقبرهو﴾ [عبس: ٢١] وما أشبه ذلك، يصل ذلك كله بواو ويقف بغير واو. وكذلك مذهب أبي عمرو وعاصم إلا في قوله: ﴿وَمَا أَسْنِينُهُ إِلَّا أَلْسِنَاتُنَّ﴾ [الكهف: ٦٣] فإن أبا بكر بن عياش وحفصاً اختلفا فيه عن عاصم فروى أبو بكر^(١) عن عاصم: ﴿وما أنسانيه﴾ بكسر الهاء من غير بلوغ ياء ومثله ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿وَوَحَّلَدَ فِيهِو مُهَكَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩].

(١) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط (٩٥ - ١٩٣ هـ = ٧١٤ - ٨٠٩ م) أبو بكر من مشاهير القراء. كان عالماً فقيهاً في الدين. توفي في الكوفة.

الأعلام ١٦٥/٣، والنشر ١٥٦/١، والتيسير لأبي عمرو الداني وفيه وفاته سنة ١٩٤.

وَرَوَى عَنْهُ حَفْصٌ^(١) ﴿وَمَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا﴾ بِضَمِّ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ وَאו. وَكَذَلِكَ اِخْتَلَفَا فِي قَوْلِهِ: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ فَضَمَّ حَفْصٌ الْهَاءَ وَكَسَرَهَا أَبُو بَكْرٍ فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ. وَمِثْلُهُ: ﴿وَيُخَلِّدُ فِيهِ مُهَانًا﴾؛ فَإِنْ حَفْصًا رَوَى عَنْ عَاصِمٍ أَنَّهُ يَصِلُ الْهَاءَ بِيَاءٍ، وَحَذَفَهَا أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيِّ وَابْنِ عَامِرٍ، إِلَّا مَا رَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ فِي «أَنْسَانِيَهُ» وَ«عَلَيْهِ اللَّهُ» وَفِيهِ «مُهَانًا» يَشْعُ الْكُسْرَةَ.

فَأَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ فَإِنَّهُ كَانَ [يَصِلُ الْهَاءَ بِيَاءٍ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ أَوْ وَاو] أَوْ أَلْفٌ أَوْ حَرْفٌ سَاكِنٌ أَوْ مُتَحَرِّكٌ] فَيَقُولُ «فِيهِ هَدْيٌ»، وَ(إِلِيهِ، وَلِدِيهِ، وَعَلَيْهِ، وَاجْتِبَاهُو، وَهَدَاهُو، وَمَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا، وَمَنْهَو، وَعَنْهَو) وَكُلُّ مَا كَانَ مِثْلَهُ فِي الْقُرْآنِ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ: الْإِخْتِيَارُ فِي (فِيهِ) الْكُسْرُ بِغَيْرِ يَاءٍ وَلَا إِدْغَامٍ. وَحَكَى عَنْ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهُوَ الْأَخْفُ، وَخَطُّ الْمَصْحُفِ بِغَيْرِ يَاءٍ. قَالَ: وَأَكْرَهُ الْإِدْغَامَ، لِأَنَّ مَنْ كَسَرَ، فَالْيَاءُ يَرِيدُ، وَمَنْ أَثَبَتَ الْيَاءَ لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يَدْغَمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ حَرْفَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي يَكْرَهُ إِدْغَامَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، لِثِقَلِ ذَلِكَ.

قَالَ: وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يَرَوَى عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ يَدْغَمُ: ﴿فِيهِ هَدْيٌ﴾ وَيُسَمُّهَا شَيْئًا مِنَ الضَّمِّ. قَالَ: وَإِدْغَامُهُ وَإِدْغَامُ أَبِي عَمْرٍو يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا يَزِيدَانِ عَلَى ضَمَّةِ الْهَاءِ بِلَا وَاوٍ وَعَلَى كُسْرِهَا بِلَا يَاءٍ كَقِرَاءَةِ الْعَوَامِ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَالضَّمُّ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَلَيْسَ بَعْدَ الضَّمِّ وَاوٍ فِي اللَّفْظِ. قَالَ: وَمَنْ كَانَ مِنْ لُغَتِهِ إِدْخَالُ الْوَاوِ مَعَ الْمَضْمُومِ وَالْيَاءِ مَعَ الْمَكْسُورِ فَقَالَ: فِيهِو، وَفِيهِي، لَمْ يَجْزِ لَهُ الْإِدْغَامُ؛ لِأَنَّ بَيْنَ الْهَاءَيْنِ فِي اللَّفْظِ حَرْفًا حَاجِزًا.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ ﴿فِيهِ هَدْيٌ﴾، بِإِدْغَامِ الْهَاءِ فِي الْهَاءِ، هُوَ ثَقِيلٌ فِي اللَّفْظِ وَجَائِزٌ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ يَثْقُلُ فِي اللَّفْظِ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْحَلْقِ لَيْسَتْ بِأَصْلٍ فِي الْإِدْغَامِ، وَالْحَرْفَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ. وَحَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّهَا قِرَاءَةٌ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ - فِي رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَشْمُ وَيَدْغَمُ -: هَذَا مُحَالٌ، لَا يُمْكِنُ الْإِدْغَامُ مَعَ شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ إِذَا

(١) هُوَ حَفْصُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْأَسَدِيِّ بِالْوَلَاءِ (٩٠ - ١٨٠ هـ = ٧٠٩ - ٧٩٦ م) أَبُو عَمْرٍو، وَيُعرف بِحَفِيصٍ، قَارِئُ أَهْلِ الْكُوفَةِ، بَزَازٍ، نَزَلَ بَغْدَادَ، وَجَاوَرَ بِمَكَّةَ، وَكَانَ أَعْلَمَ أَصْحَابِ عَاصِمٍ بِقِرَاءَتِهِ، وَهُوَ ابْنُ أَمْرَأَتِهِ وَرَبِيبِهِ، وَمِنْ طَرِيقِهِ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ.

الأعلام ٢/٢٦٤، والنشر في القراءات العشر ١/١٥٦، وغاية النهاية ١/٢٥٤، وميزان الاعتدال ١/٦١ وتهذيب التهذيب ٢/٤٠٠.

أدغما بحال من الأحوال، لا بقطع ولا حركة ولا ضرب من الضروب، وإنما يصيران كالحرف الواحد للزوم اللسان لموضع واحد، وإنما كان أبو عمرو يختلس ويخفي فيظن به الإدغام؛ وكيف يكون متحرك مدغم فيجب أن يكون متحركاً ساكناً. قال: وقال أبو حاتم: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشما الضم والكسر، ولو أدغما إدغاماً صحيحاً أسكنا الهاء الأولى. قال: وكان من شأن أبي عمرو الإخفاء، لكراهية كثرة الحركات والإشباع. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾. قال سيبويه: قالوا: أراب كما قالوا: الأم، أي صار صاحب ربيبة، كما قالوا: الأم، أي: استحق أن يلام، وأما رابني فيقول: جعل في ربيبة، كما تقول: قطعت النخل، أي: أوصلت إليه القطع واستعملته فيه.

وقال أبو زيد: قد رابني من فلان أمر رأيت منه ربيباً إذا كنت مستيقناً منه بالربيبة. فإذا أسأت به الظن، ولم تستيقن منه بالربيبة قلت: قد أرابني من فلان أمر هو فيه، إرابة وقد أربت فأنت مريب، إذا بلغك عنه شيء أو ظننته من غير أن تستيقنه. وقال: أنشدنا أبو علي:

كأنني أربته بريب^(١)

وقال أبو عبيدة: لا ريب: لا شك.

وأما الهدى فقال سيبويه: قلما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصاً؛ لأن فعل لا تكاد تراه مصدراً من غير بنات الياء والوار.

وقال أيضاً: قد جاء في هذا الباب - يعني باب اعتلال اللام - المصدر على فعل؛ قالوا: هديته هدى. ولم يكن هذا في غير هدى وذلك لأن الفعل لا يكون مصدراً في هديته فصار هدى عوضاً منه قالوا: قريته قري وقليته قلى، فأشركوا بينهما في هذا فصار عوضاً من الفعل في المصدر فدخل كل واحد منهما على صاحبه؛ كما قالوا: كسوة وكسى وجذوة^(٢) وجذى وصوة^(٣) وضوى؛ لأن فعل وفعل أخوان. ومن العرب

(١) تمام الرجز:

يشم عطفني ويبز ثوبي كأنني أربته بريب

الرجز لخالد بن زهير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٢٠٧، ولسان العرب ١/٤٤٣ (ريب)، ٣١٢/٥ (بزز)، ١٧/١٤ (أنى)، وكتاب العين ٨/١٤٥، والتنبيه والإيضاح ١/٨٨، ٩٩، وجمهرة اللغة ص ٣٣٢، ١٠٢١، وتاج العروس ٢/٥٤٧، ٥٤٨ (ريب)، ٣٣/١٥ (بزز)، (أنو)، وللهذلي في ديوان الأدب ٣/٤١٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٠، والمخصص ١٢/٣٠٣، ٢٤/١٤، وكتاب العين ٧/٣٥٤.

(٢) الجذوة والجذوة والجذوة: القبة من النار، وقيل: هي الجمرة والجمع جذاً وجذاً. (لسان العرب ١٤/١٣٨ مادة: جذاً).

(٣) الصوة: جماعة السباع، عن كراع، والصوة: حجر يكون علامة في الطريق والجمع صوى وأضواء جمع الجمع. (لسان العرب ١٤/٤٧١ مادة: صوى).

من يقول: رشوة ورشاً^(١)، ومنهم من يقول: رشوة ورشاً وخبوة^(٢) وحباً، وأكثر العرب تقول: رشاً وكساً وجِداً.

قال أبو علي: وقد يجوز أن يكون فُعل مصدرأ اختصَّ به المعتل وإن لم يكن في الصحيح، كما كان كينونةً ونحوه مصادر، ولا يكون فِعْلُولَةٌ عنده ولا فَعْلُولَةٌ عند من خالفه مصدرأ في الصحيح.

ويؤكد الأول ما قاله من أنه قد يُستغنى بفعله نحو: الجِلْسَةُ والرُّكْبَةُ عن المصدر. ويقويه أيضاً أن ناساً من النحويين يزعمون أنه قد يُجرى الأسماء التي ليست بمصادر مُجرى المصادر فيقولون: عجبت من دُهنك^(٣) لِيَحْتِكَ وينشدون:

وبعد عطائك المائة الرتاعا^(٤)

فيجرونه مجرى الإعطاء.

وقال لييد:

باكرت حاجتها الدجاج^(٥)

وفسروه على: باكرت حاجتي إليها، فأضيف إلى المفعول؛ كما يضاف المصدر إليه، فكَذَلِكَ يكون الهدى والسرى والتقى، وفي التنزيل: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُؤْا مِنْهُمُ ثِقْنَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]. فكَذَلِكَ يكون هذا النحو قد استغني به عن المصدر، كما قالوا: هو يدعه تركاً شديداً.

- (١) الرُّشُوةُ والرُّشُوةُ والرُّشُوةُ: الجُفْلُ، والجمع رُشَى ورشَى. (اللسان ١٤/٣٢٢ مادة: رشأ).
- (٢) الجبوة والخبوة: الثوب الذي يُحتبى به، وجمعها جَبِي، مكسورا الأول وخبى. وقال ابن الأثير: هو أن يضم الإنسان رجله إليه إلى بطنه بثوب يجمعها به مع ظهره ويشده عليها. (اللسان ١٤/١٦١ مادة: حبا).
- (٣) دهن رأسه وغيره يدهنه دهناً: بله، والاسم الدهن، والجمع أدهان ودهان. (لسان العرب ١٣/١٦٠ مادة: دهن).
- (٤) عجز بيت. صدره: - أكفراً بعد رد الموت عني.

البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٣٧، وتذكرة النحاة ص ٤٥٦، وخزانة الأدب ٨/١٣٦، ١٣٧، والدرر ٣/٦٢، وشرح التصريح ٢/٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٥، ولسان العرب ٩/١٤١ (رهف)، ١٥/٦٩ (عطا)، ومعاهد التنصيص ١/١٧٩، والمقاصد النحوية ٣/٥٠٥، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ٢/٤١١، وأوضح المسالك ٣/٢١١، والدرر ٥/٢٦٢، وشرح الأشموني ٢/٣٣٦، وشرح شذور الذهب ص ٥٢٨، وشرح ابن عقيل ص ٤١٤، ولسان العرب ٨/١٦٣ (سمع)، ١٥/١٣٨ (غنا)، وجمع الهوامع ١/١٨٨، ٢/٩٥.

(٥) تمام البيت:

- باكرت حاجتها الدجاج بسحرة لأغلّ منها حين حبّ نيامها

البيت من الكامل، وهو لليبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٥، وخزانة الأدب ٣/١٠٤، ١٠٥، والمعاني الكبير ١/٤٥٣.

فإن قلت: فلم لا تجعل ﴿تقاة﴾ مثل رماة في الآية، فيكون حالاً مؤكدة. فإن المصدر أوجه: لأن القراءة الأخرى: ﴿إلا أن تتقوا منهم تقية﴾^(١) بهذا أشبه، وإن كان هذا النحو من الحال قد جاء، وسنذكره في موضعه إن شاء الله.

وقال أبو عبيدة: ﴿هُدَىً لِلْمُتَّقِينَ﴾: بياناً لهم. وقال أبو الحسن: زعموا أن من العرب من يؤنث الهدى.

وأما الفعل من الهدى: فيتعدى إلى مفعولين، يتعدى إلى الثاني منهما بأحد حرفي جر: إلى، واللام. فمن تعديه بإلى قوله: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَنَّةِ﴾ [الصفات: ٣٢]. ومنه قوله: ﴿وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ [ص: ٢٢]. ومن تعديه باللام قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥]. فهذا الفعل بتعديه مرة باللام وأخرى بإلى مثل أوحى في قوله: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ: [٦٨]؛ وقوله: ﴿يَأْتِيَنَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

وقد يحذف الحرف من قولهم: هديته لكذا وإلى كذا، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني؛ كما قال: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾، أي: دلنا عليه واسلك بنا فيه، فكأنه سؤال واستجاز لما وعدوا به في قوله: ﴿يَهْدِي بِوَاللَّهِ مِنْ أَتَّبَعَهُ رِضْوَانَهُمْ سَبِيلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦] أي سبل دار السلام؛ بدلالة قوله: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧].

وتكون إضافة الدار إلى السلام على أحد وجهين: إما أن يراد به الإضافة إلى السلام الذي هو اسم من أسماء الله على وجه التعظيم لها والرفع منها؛ كما قيل للكعبة: بيت الله، وللخليفة: عبد الله. وإما أن يراد بالسلام جمع سلامة؛ كأنه: دار السلامة التي لا يلقون في حلولها^(٢) عنتاً ولا تعذيباً؛ كما قال: ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نُصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. وسألوا ذلك ليكونوا خلاف من قيل فيه: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَنَّةِ﴾ [الصفات: ٢٣]، و﴿قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ [الحديد: ١٣].

وقد يكون قوله: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ سؤالاً لأن يُلطّف لهم بالثبوت على الإيمان وطرق الهدى والدين فلا يكونوا كمن وُصف بقوله: ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المنمنمة: ١].

ويقوي ذلك قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن

(١) انظر قراءة تقية في النشر ٢/٣٣٩.

(٢) العنت: المكابرة عناداً. و-: الخطأ والفجور. و-: الوقوع في أمر شاق.

سَيَلِيَهُ» [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَأَيُّنَهُمَا الْكُتُبَ الْمُسْتَقِيمَ وَهَدَيْتَهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصفات: ١١٧، ١١٨].

ويقوي الوجه الأول قوله: ﴿وَالَّذِينَ قُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَانْصَبْ أَعْيُنَهُمْ سَبِيحًا بِأَعْيُنِهِمْ وَيَصْلِحْ بِأَلْسِنِهِمْ﴾ [محمد: ٤، ٥]، فهذا على الدلالة إلى طريق الجنة والثواب.

فأما قوله: ﴿إِنَّ الذِّبْنَ أَمْثُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾ [يونس: ٩] فإنه يكون مثل قوله: ﴿سيهديهم ويصلح بالهم﴾ بدلالة اتصال الحال به، وهو قوله: ﴿تَجْرِي مِنَ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾، ويكون الظرف على هذا متعلقاً بهديهم. ويجوز أن يكون يهديهم في دينهم كقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ويكون الحال فيه كقوله: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِكِتَابِكَ﴾ [المائدة: ٩٥]. وكما أجاز سيبويه من قولهم: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، ويكون الظرف على هذا متعلقاً بتجري.

فأما قوله: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥] فقوله: صراطاً مستقيماً على فعل دلّ عليه يهديهم كأنه: يعرفهم صراطاً مستقيماً، ويدلهم عليه. وإن شئت قلت: إن معنى يهديهم إليه: يهديهم إلى صراطه، ويكون انتصاب صراط كقولك: مررت بزید رجلاً صالحاً.

وقال أبو الحسن: يقال هَدَيْتِ العروس إلى بعلمها، وتقول أيضاً: أهديتها إليه، وهَدَيْتِ له. وتقول: أهديت له هديّة. وبنو تميم يقولون: هديت العروس إلى زوجها، جعلوه في معنى: دللتها، وقيس تقول: أهديتها جعلوه بمنزلة الهدية.

ومما يدلّ على أن الهدى الدلالة - كما فسره أبو الحسن - أنه قد قيل به الضلال في نحو قوله: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّكَّالِينَ﴾ [البقرة: ١٩٨]. أي: من قبل هداه، فلما دلّ الفعل على المصدر أضمر. وقال ابن مقبل:

قد كنتُ أهدي ولا أهدى فعلمني حُسن المقادة أني فاتني بصري
وقيل في قوله:

حتى استبنت الهدى والبيدُ هاجمةً يَخْشَعْنَ^(١) في الآلِ غُلْفاً أو يُصَلِّيْنَا^(٢)
إن معنى استبنت الهدى: أضاء لي النهار. هاجمة: كأنها مطرقة من البعد، وغلفاً: تلبس أغطية من السراب. وقال أبو عمرو: غلفاً: ليس عليها شيء يسترها.

(١) في لسان العرب ٦/١٨٢، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/٨٧: يُقْمَن.

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٣٢٣، ولسان العرب ٦/١٨٢ (قمس) ١٢/٦٠٢ (هجم)، ١٥/٣٥٥ (هدى)، وتاج العروس ١٦/٤٠١ (قمس)، (هجم)، (هدى) والمخصص ١٠/١١٧، ١٧/٢، ١٥/٧٧، ١٧/١٧.

وقوله: أو يصلينا، كأنهن - مما يرفعهن السراب ويضعهن - يصلين، وحكى أحمد بن يحيى عن بعض البغداديين يقال: هَدَيْتُ بَيْتَ اللَّهِ، وأهل الحجاز يخفون، وتسيم ثقله. وواحد الهديّ هديّة. وقد قرئ بالوجهين، ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿الْهَدْيِ مَحَلَّهُ﴾^(١).

ويقال: فلان هديّ بني فلان وهديهم، أي جارهم يحرم عليهم منه ما يحرم من الهدي. وأهديت الهديّ إهداء، وأهديت الهدية إهداء، وهديت العروض إلى زوجها هداء، ويقال: أهديتها بالألف. ويقال: نظر فلان هدية أمره أي: جهة أمره، وما أحسن هديه أي: سمته وسكونه وهديت الضالة أهديتها هداية، وهديته الدين أهديه هديّ، ورجل مهدهاء: كثير الهدايا، والمهديّ^(٢): الطبق الذي يهدى عليه.

وقال أحمد هديّ وأهدى واحد، وأنشد:

لقد علمت أم الأذنب آتني أقول لها هديّ ولا تذخري لحمي^(٣)
انتهت الحكاية عنه.

قال أبو علي: وواحد الهديّ هديّة، مثل مطي ومطيّة قال:

حلفت برّب مكة والمصلّى وأعناق الهديّ مقلدات^(٤)
وقال:

متى أنام لا يؤرّقني الكربي ليلاً ولا أسمع أجراس المطي^(٥)
ومن خفف الهديّ، فواحد هديّة مثل شربة^(٦) وشري، وقالوا: هديّ للواحد، وقالوا: هديّ للعروس قال:

(١) أنظر قراءة (الهدى) في البحر المحيط ٧٤/٢.

(٢) المهديّ: بالقصر وكسر الميم: الإناء الذي يهدى فيه مثل الطبق ونحوه (لسان العرب ٣٥٨/١٥ مادة: هدي).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٩٨، وأساس البلاغة (هدى)، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٥٨/١٥ (هدى)، وتهذيب اللغة ٦/٣٨٤، وتاج العروس (هدى).

(٤) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ١٠٨/١، ولسان العرب ٣٦٧/٣ (قلد)، ٣٥٨/١٥ (هدى)، وكتاب العين ٧٧/٤، وتاج العروس ٦٩/٩ (قلد)، وبلا نسبة في المخصص ١١٩/٤ ٩٢/١٣.

(٥) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٠١، وجواهر الأدب ص ٧٦، وخزانة الأدب ٣٢٣/١٠، والخصائص ٧٣/١، والدرر ١٨٥/٢، والكتاب ٩٥/٣، ولسان العرب ٣٢٦/١٢ (شمم)، ٢٨٥/١٥ (مطأ) والمنصف ١٩١/٢، والشاهد فيه جزم «يؤرّقني» على جواب الاستفهام.

(٦) الشريّ: الحنظل، وقيل: شجر الحنظل، وقيل: ورقه، واحدته شربة (لسان العرب ٤٣٠/١٤ مادة: شري).

بِرَقْمٍ وَوَشْمٍ كَمَا نُمِنَمَت بِمِشْمِهَا الْمَزْدَهَاءُ الْهَدْيِيُّ^(١)
 قيل: إن ذلك من قوله: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّتِي﴾ [النمل: ٣٥].

فأما قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فيجوز أن تجعل ﴿فيه﴾ خبراً، ويجوز أن تجعله صفة، فإن جعلته صفة أضمرت الخبر، وإن جعلته خبراً كان موضعه رفعاً في قياس قول سيبويه من حيث يرتفع خبر المبتدأ، وعلى قول أبي الحسن موضعه رفع من حيث كان خبراً إنَّ رفعاً، فَإِنَّ جعلت ﴿فيه﴾ صفة، ولم تجعله خبراً كان موضعه نصباً في قول من وصف على اللفظ كما عطف على اللفظ في قوله:

لا أب وابنه^(٢)

ومن وصف على الموضع كما عطف على الموضع في قوله:

لا أمّ لبي إن كان ذاك ولا أب^(٣)

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٦٥/٨، وفي لسان العرب ٣٥٨/١٥:

برقمٍ ووشمٍ كما نمنمت بمشمتها المزدهاء الهدية
 البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص ٩٨، ولسان العرب ٣٥٨/٥ (هدي)، والمخصص ١٩/٤، وتاج العروس (هدي).
 ازدهى: أخذته خفة من الزهو وغيره. الهدى والهدية: العروس.

(٢) تمام البيت:

لا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدئ وتأزرا

البيت من الطويل، وهو لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخليص الشواهد ص ٤١٣، ٤١٤، وخزانة الأدب ٦٧/٤، ٦٨، وشرح التصريح ٢٤٣/١، وشرح الإيضاح ص ٢٠٧، والمقاصد النحوية ٢/٣٥٥، وله أو للفرزدق في الدرر ١٧٢/٦، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٩/١، ٥٩٣/١، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢٢/٢، وجواهر الأدب ص ٢٤١، وشرح الأشموني ١٥٣/١، وشرح قطر الندى ص ١٦٨، وشرح المفصل ١٠١/٢، ١١٠، والكتاب ٢/٢٨٥، واللامات ص ١٠٥، واللمع ص ١٣٠، والمقتضب ٤/٣٧٢، وجمع الهوامع ٢/١٤٣.

(٣) عجز بيت. صدره:

هذا للمركم الصُّفَارُ بعينه

البيت من الكامل، وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/٢٩٢، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٣٨/٢، ٤٠، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩، وهو لرجل من بني عبد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/١٧٥، وهو لهنتي بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦١/٦ (حيس)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/٢٤١، ولابن أحمر في المؤلفات والمختلف ص ٣٨، والمقاصد النحوية ٢/٢٣٩، ولرجل من مذحج =

كان موضعه رفعاً على هذا. والموضع للظرف نفسه لا لِمَا كان يتعلّق به؛ لأن الحكم له دون ما كان يكون الظرف منتصباً به في الأصل، ألا ترى أنّ الضمير قد صار في الظرف.

فأمّا قوله: ﴿لَا تُزَيِّرْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢] فلا يخلو قوله: عليكم واليوم من أن يكون تعلقهما بتشريب الذي هو المصدر أو بغيره. فلا يجوز أن يتعلّق بالمصدر؛ لأنّه لو تعلّق به لكان صلة له؛ ألا ترى أنّ ما يتعلّق بالمصدر يكون من تمامه ومن صلته؛ وإذا كان من تمامه لم يجز بناؤه على الفتح من دونه؛ كما أنّ ما يتعلّق باسم الفاعل في نحو: لا أمراً بالمعروف لك، إذا جعلت الباء من صلة الأمر، ولا ضارباً رجلاً عندك، لا يجوز أن يبني الاسم دونه؛ لأنّ البناء إنّما يكون في آخر الاسم؛ كما أنّ التثنية والجمع كذلك، فكما لا يثنى قبل أن يتمّ بصلته، كذلك لا يجعل مع الأول اسماً واحداً، كما أنّ: ﴿لا خيراً من زيد﴾ كذلك. فإذا لم يجز تعلقهما ولا تعلّق واحد منهما بالمصدر تعلق بغيرهما. فيمكن أن يكون ﴿عليكم﴾ صفة للمصدر؛ لأنّه نكرة، والجارّ كان في الأصل متعلقاً بمضمّر يكون في موضع الصفة، ويكون ﴿اليوم﴾ في موضع الخبر؛ لأنّه مصدر، فتكون أسماء الأحيان خبراً عنه.

ويجوز أيضاً أن يكون ﴿اليوم﴾ متعلقاً بما هو في موضع صفة، كما كان ﴿عليكم﴾ كذلك، فإذا حملته على هذا أضمرت خبراً وجعلت ﴿عليكم﴾ أيضاً مثله. ويجوز أن يتعلّق اليوم بـعليكم على أن تكون ظرفاً له، فإذا حملته على هذا أضمرت أيضاً خبراً.

ويجوز أيضاً أن يتعلّق اليوم بـعليكم على أن يكون ﴿عليكم﴾ خبراً لاصفة. ومثل ذلك قوله: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] ﴿اليوم﴾: معمولٌ ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾، والجارّ متعلّق بمحذوف، وإن شئت جعلته صفة وأضمرت الخبر. ولا يكون ﴿اليوم﴾ ولا قوله ﴿من أمر الله﴾ من صلة ﴿عاصم﴾ في قول سيبويه.

والبغداديون - فيما حكى لنا عنهم - يجيزون في هذا ونحوه أن يكون الظرف من صلة المنفي المبني غير المتون.

= أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة، أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٢١، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في حماسة البحري ص ٧٨، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ص ٢٨٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥، والأشباه والنظائر ١٦٢/٤، وأمالي ابن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ١٦/٢، ووصف المباني ص ٢٦٧، وشرح الأشموني ص ١٥١، وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢، وشرح المفصل ٢/٢٩٢، وكتاب اللامات ص ١٠٦، واللمع في العربية ص ١٢٩، ومغني اللبيب ص ٥٩٣، والمقتضب ٣٧١/٤، وانظر تاج العروس ٥٦٩/١٥ (حيسياً) الحاشية.

فأما قوله تعالى: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] فإن جعلت «بشرى» في موضع تنوين، جاز أن يكون يومئذ من صلته، وإن جعلته في موضع الفتح اللغوي، جاز أن يكون خبراً؛ لأن «بشرى» حدث، فلا يمتنع أن يكون خبره ظرفاً من الزمان؛ ويكون ﴿للمجرمين﴾ صفة لبشرى. وقد يكون تبييناً: مثل: لك بعد سُقياً.

ويجوز أن يكون ﴿للمجرمين﴾ الخبر، ويكون ﴿يومئذ﴾ تبييناً؛ مثل: ﴿وَكَاثُرًا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

وأكثر ما يكون هذا التبيين بحروف الجر؛ ولا يمتنع ذلك في الظروف أيضاً؛ لأن حرف الجر يقدر معها ويراد، فكأنه في حكم الثبات. وقول أمية:

فَلَا لُغْوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مَقِيْمٌ^(١)

إن قلت ما موضع ﴿فيها﴾ في هذا الموضع؟ وكيف القول فيه؟ فإن قياس قول سيبويه أن يكون فيها في موضع رفع؛ لكونها خبراً عن الإسمين، كما أنك لو قلت: لا رجل ولا غلام فيها كان ﴿فيها﴾ خبراً عنهما؛ ألا ترى أن ﴿لا﴾ مع ﴿رجل﴾ في موضع اسم مرفوع على قول سيبويه، وخبره مرفوع؛ كما يرتفع خبر: لا رجل في الدار.

وقياس قول أبي الحسن ألا يكون ﴿فيها﴾ خبراً عنهما جميعاً؛ لأن ارتفاع الخبرين مختلف في قولهما. وذلك أن خبر ﴿لا تأتيم﴾ يرتفع عند أبي الحسن بلا، دون كونه خبراً للابتداء، وخبر (لغو) مرتفع بالابتداء فإذا اختلف إعراب خبريهما لم يجز أن يكون قول ﴿فيها﴾ خبراً عنهما؛ لأنه يجب من ذلك أن يعمل في ﴿فيها﴾ عاملان مختلفان؛ فإذا كان ذلك غير سائغ، علمت أن كونه خبراً عنهما غير سائغ؛ وإذا لم يجز أن يكون خبراً عنهما لاختلاف إعرابيهما وجب أن يكون لكل واحد خبر. فلك أن تجعل ﴿فيها﴾ خبراً عن تأتيم، ويكون ذكره يدل على خبر الأول، كما أن قوله:

..... وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ^(٢)

(١) في لسان العرب ٣٨٣/٤، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٥٢/٧ رواية البيت:

فِيهَا لِحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبِحَرْبٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مَقِيْمٌ
البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣٨٣/٤ (سهر).

(٢) تمام البيت:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، وتخليص الشواهد ص ٢٥٥، والدرر ٣١٤/٥، والكتاب ٧٥/١، والمقاصد النحوية ٥٥٧/١، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر ١٤٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٨، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ٩٥/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٠٠، ٦٥/٦، ١١٦/٧، وأمالى =

دلّ على خير: نحن بما عندنا. ويجوز أن تجعل ﴿فيها﴾ خيراً عن الأوّل وتحذف خبر ﴿لا تأثيم﴾، ويدلّ عليه ما تقدّم من خبر الأوّل. وقولهم: لا خيرَ بخير بعده النار، ولا شرّاً بشر بعده الجنة. يجوز أن يكون بخير متعلقاً بمحذوف في موضع رفع بأنّه خبر لا وقولك: بعده النار الجملة في موضع جر بكونه وصفاً لخير المجرور. وقياس قول سيبويه أن تكون النار والجنة على هذا الوجه يرتفعان بالظرف لكونهما صفتين للنكرة.

ويجوز أن تجعل لا بمنزلة ليس على قوله: «لا مستصرخ»^(١) فتكون الباء حيثنذ في القياس كالباء التي تتراد في خبر ليس.

فإن لم تجعل لا بمنزلة ليس وجعلتها الناصبة لم يجز أن تكون الباء في خبرها؛ لأن خبرها مرفوع كخبر المبتدأ، ألا ترى أنه قد حُكي عن يونس أنهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، فيرفعون ﴿أفضل﴾ لأنه خبر، فكما لا تدخل الباء على خبر المبتدأ كذلك لا تدخل على خبر لا، لأنّها مع ما عملت فيه بمنزلة المبتدأ.

وإن شئت أجزت دخول الباء لمضارعها ليس وكون الكلام بها في النفي بمنزلة ليس، فكما دخلت على خبر ليس وكانت هي مثلها في النفي دخلت على خبرها أيضاً الباء، ألا ترى أنه قد جاء: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَكُنْ يَحْتَجِبْنَ بِقَدِيرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فدخلت الباء حيث كان معنى الكلام النفي وكان المعنى: أليس الله بقادر.

وإن شئت أجزت دخول الباء على خبر المبتدأ على قياس قول أبي الحسن، لأنّه قد أجاز في قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] أن تكون الباء داخلة على خبر المبتدأ؛ لأنّه قد جاء: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فيجوز على هذا أن تكون الباء داخلة على الخبر الذي هو في موضع رفع.

وإن جعلت الهاء في قوله: ﴿بعده النار﴾ لخبر المنفي بلا كانت الجملة التي هي: ﴿بعده النار﴾ و﴿بعده الجنة﴾ في موضع نصب بكونها صفة للاسم الذي عمل فيه ﴿لا﴾؛ كأنّه: لا خير بعده النار بخير؛ فيجوز في الباء في قولك: ﴿بخير﴾ ما جاز فيها إذا جعلت قولهم ﴿بعده النار﴾ صفة لخبر الذي دخلت عليه الباء. وتقديره في هذا الوجه تقدير: لا رجل قام غلامه أفضل منك.

= ابن الحاجب ٧٢٦/٢، وخراتة الأدب ٢٩٥/١٠، ٤٧٦، وشرح الأشموني ٤٥٣/١، وشرح ابن عقيل ص ١٢٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٨، ولسان العرب ٣٦٠/٣ (قعد)، ومغني اللبيب ٦٢٢/٢، والمقتضب ١١٢/٣، ٧٣/٤، وجمع الهوامع ١٠٩/٢.

(١) ذكره صاحب اللسان في مادة: طبخ ٣٧/٣.

وأما ما ذهب إليه البغداديون من استجازتهم إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بنيا مع لا على الفتح، فمما يبين أنه لم يكن ينبغي أن يُعملوه كما كان يُعمل قبلُ - أن ذلك بالبناء مع لا على الفتح قد فارق شبه الفعل، كما أن اسم الفاعل والمصادر بالتصغير والوصف قد فارقا ذلك، فكما لا يعمل اسم الفاعل والمصدر مصغرين ولا موصوفين كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بني كل واحد منهما مع لا على الفتح.

فإن قلت: إن هَلُمَّ^(١) في قول أهل الحجاز قد بني الفعل فيه مع حرف قبله، وأعمل عمل الفعل، وحقروا رويداً وأعملوه عمل الفعل في نحو: رويد علياً، فكذلك ما تنكر أن بني الاسم مع ما قبله على الفتح ويُعمل. وأنشد بيت الهذلي:

رُويَدَ علياً جُداً مائدي أمهم إيلنا ولكن وذهم^(٢) مُتماين^(٣)

قيل: إن ما ذكرته في هَلُمَّ على هذا القول قليل، وكذلك رويد؛ ومع ذلك فإن هَلُمَّ إذا أعمل على قول أهل الحجاز فإنه ليس يُعمل كما يُعمل الفعل، ولكن كما تُعمل الأسماء التي سُمي بها الفعل؛ نحو عليك ورُويد: يدلك على أنه على هذا الحد أعمل، ليس على ما أعمل الفعل أنهم جعلوه للثنتين والجمع والمذكر والمؤنث على لفظ واحد. فهذا مما يدلك أنه بالبناء عندهم على هذا الحد الذي بُني عليه خرج عندهم من حكم الفعل وعن عمله على حدّ عمل الفعل. ففي هذا دلالة على أنهم إذا بنوه مع ما قبله لم يُعملوه على حدّ ما يُعمل الفعل، كما أعمله بنو تميم لما لم يبنوه مع الحرف الذي قبله.

وإذا كان أهل الحجاز قد فعلوا ذلك بهَلُمَّ لمكان البناء الذي أحدثوه فيه فكذلك

(١) هَلُمَّ: كلمة دعاء إلى الشيء، نحو (هَلُمَّ إلى العمل)؛ أي: أقبل على العمل. وقد تُستعمل متعدية نحو (هَلُمَّ الطعام)؛ أي أحضره وهاته وهي، اسم فعل أمر يستوي فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث (هلم يا قوم، هلم يا نسوة، هلم يا رجلاً) وقد تلحق بها الضمائر في لغة نجد (هلم يا رجل، هلموا يا رجال، هلمي يا فتاة).

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٣١/٨: يُغضمهم.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيويه ١٠٠/١، وللمعطل الهذلي في معجم ما استعجم ٧٣٧/٣، ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين ٤٤٧/١، وللهدلي في الكتاب ٢٤٣/١ ولسان العرب ١١١/٣ (جدد) وفيه «متنابر» مكان «متماين» وهذا تحريف، ٣٩٦/١٣ (مان)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٨٨/٢، وشرح المفصل ٤٠/٤، ولسان العرب ١٨٩/٣ (رود)، ٤٢٦/١٣ (مين)، والمقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨.

يقال: جُدّ ثدي أمه، وذلك إذا دُعي عليه بالقطيعة.

وتفسير البيت أن علياً قبيلة من كنانة، كأنه قال: رُويدك علياً أي أُرُودُ بهم وارقب بهم، ثم قال جُدّ ثدي أمهم إيلنا أي بيننا وبينهم حُؤولة رحم وقرابة من قبل أمهم، وهم منقطعون إيلنا بها، وإن كان في وذهم لنا مَيِّن أي كذب وملتق. لسان العرب ١١١/٣ (جدد).

ينبغي على قياس ما فعلوه من ذلك ألا يجوز إعمال اسم الفاعل والمصدر عمل الفعل إذا بنيا مع ﴿لا﴾ لخروجه بذلك عن شبه الفعل.

فأمّا إعمالهم الفعل إذا لحقه النون الخفيفة أو الثقيلة مع أنه يبني مع كل واحد منهما، فإن ذلك ليس بمنزلة هَلَمْ المبني مع ما قبله، ولكن بمنزلة البناء مع علامة الضمير، وبمنزلة التغيير الذي يلحق الآخر للإعراب؛ نحو لحاق النون للإعراب، وحذف اللامات للجزم؛ ألا ترى أن الخفيفة تجري مجرى التنوين في: ﴿لنَسْقَعاً﴾ [العلق: ١٥] وفي اضرباً القوم^(١) فليس ذلك إذا كهلَمْ المبني على الفتح مع ما قبله.

فأمّا ما أجازاه أحد شيوخنا - وهو أبو إسحاق الزجاج^(٢) - في قوله: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى﴾ من أنه بمنزلة حُلُو حامض - أي هو كتاب وهو هدى - فالقول في إجازة هذا على الوجه الذي ذكره مشكل. وذلك أن ارتفاعهما لا يخلو من أن يكون بأنتهما خبر المبتدأ، أو يكون الثاني تابعاً للأول. فإن قيل: يرتفع الاسمان بأنتهما خبر المبتدأ قيل: لم نر شيئاً رافعاً يرفع اسمين على هذا الحد. وقد شبهوا ارتفاع خبر المبتدأ بارتفاع الفاعل، وزعموا أنه ارتفاع لمشابهة الفاعل.

فإن قلت: إن الثاني تابع للأول فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأن الأول مراد، كما أن الثاني كذلك، ومن ثم لم يجز أن يكون الثاني صفة للأول. والصفة أبعد أن تجوز، لأنك لا تصف الحلوب بأنه حامض، وإنما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعمين، ولا مدخل لها هنا لشيء من باقي التوابع. فإذا بُعد هذان ولم يخل منهما ثبت إشكال المسألة. ولا يستقيم أن يجعل ﴿حامض﴾ خبر مبتدأ محذوف وأنت تريد هذا المعنى؛ لأن الكلام يصير جملتين وإنما يراد في المخبر عنه أنه قد جمع الطعمين في جملة واحدة؛ كأنك قلت: مُرّ.

(١) المناسب هنا اضرب القوم لأن الأصل هو حذف نون التوكيد الخفيفة عند ملاقة الساكن كقول الشاعر:

لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدمر قد رفعه

البيت للأضبط بن قريع في الأغاني ٦٨/١٨، والحماسة الشجرية ٤٧٤/١، والشاهد فيه قوله «لا تهين الفقير» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، (الأصل لا تهين الفقير) لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

(٢) الزَّجَّاج (٢٤١ - ٣١١هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣م) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدباً لابنه القاسم، فدلّه المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابته إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتّابه. من كتبه «معاني القرآن» و«الاشتقاق» و«خلق الإنسان» و«الأماني» و«فعلت وأفعلت» وغير ذلك. الأعلام ٤٠/١، ومعجم الأدباء ٤٧/١، ونزهة الألبا ٣٠٨، وآداب اللغة ١٨١/٢، وتاريخ بغداد ٨٩/٦ وابن خلكان ١١/١ وهو فيه «إبراهيم بن محمد».

فإن قلت: أجعل الاسمين موضعهما رفع؛ لوقوعهما موقع اسم مفرد يرتفع بأنه خبر مبتدأ؛ كما يجعل موضع الجملة رفعاً إذا وقع موقع الخبر فإن في ذلك بعداً لأن هذا وإن كان مشبهاً للجملة في أنهما اسمان فليس بها؛ ألا ترى أنك إذا سميت رجلاً عاقلة لبيبة، أعملت فيه العوامل، ولم تجعله بمنزلة أن تسميه يزيداً منطلقاً وأنت تريد الجملة. فمما نقول في ذلك أن هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعاً خبراً لمبتدأ. وإذا جاز أن يقع خبر المبتدأ جملة ولم يمتنع ذلك - وإن كان الفاعل يمتنع أن يكون جملة - كان هذا أيضاً جائزاً أن يكون في موضع خبر المبتدأ. وقد جاء أشد من هذا، وهو أن هذه الجملة قد وقعت موقع خبر إن في مثل: إن زيداً أبوه منطلق، وإن زيداً قام أبوه. وإذا جاز هذا في إن فيه نصباً ظاهراً، وحكم النصب ألا يكون إلا برفع لفاعل أو مشبه به، ووقعت الجملة موقع الرفع الفاعل فهذا أجوز.

واختلفوا في ضرب من هذا. وهو قولهم: أقائم الزيدان، وإن قائماً الزيدان. فأجازوا: أقائم الزيدان، على أن يرتفع «قائم» بالابتداء ويسد «الزيدان» مسد الخبر، فإذا ألحقت هذا الكلام «إن» ذهب أبو عثمان فيه إلى أنه لا يجوز، وقال: لأن الكلام يبقى بلا رافع؛ ألا ترى أن «الزيدان» يرتفعان بقائم، فلا يبقى شيء رافع يكون هذا النصب عنه.

وأجاز أبو الحسن: إن قائماً الزيدان، ومن حجته أن يقول: إن «إن» إذا جاز أن يقع في موضع المرتفع بها الجملة مع أن الجملة لا تكون في موضع الفاعل، وقد وقعت في موضع الفاعل في باب إن، فإن يقع الاسم المرتفع بقائم هنا أشبه؛ لأنه قد ثبت أنه قد سد مسد الخبر في الابتداء؛ فإذا سد مسد الخبر في الابتداء فإن يسد مسده ها هنا أشبه؛ لأنه مفرد، وقد سدّت الجملة مسده. فسدها هنا مسد فاعل إن كما سد مسد الخبر مع المبتدأ.

فأما ما يرجع من هذا الخبر الذي هو: «حُلُو حامض» ونحوه إلى المبتدأ فالقول فيه أنه لا يخلو من أن يكون الضمير في أحد الاسمين، أو في كل واحد منهما ضمير، أو يكون فيهما ضمير واحد، أو لا يكون في واحد منهما ضمير. فلا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر؛ لأن كل واحد منهما إذا خصصته بتحملة الضمير لم يكن بأولى بذلك من صاحبه. ولا يستقيم أن يكون في كل واحد منهما ضمير: لأنك إن حملت كل واحد منهما ضميراً لم يكن ذلك الغرض في الإخبار؛ ألا ترى أن الضمير إذا حملته كل واحد منهما فالضمير فاعل، فتصير كأنك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد من اسمي الفاعل؛ كأنك قلت: حلا وحمض، وليس الغرض كذلك ولا المراد؛ إنما المراد: أن الأول قد جمع الطعمين؛ ألا ترى أن أبا عمر^(١) قال في تفسير ذلك:

(١) هو صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء (توفي ٢٢٥هـ = ٨٤٠م) أبو عمر، فقيه، عالم بالنحو واللغة من =

ثُرش شيرين . فإذا كان ذلك مؤدياً إلى خلاف المعنى المراد لم يستقم .

ولا يجوز أن يكون ضميرٌ واحد فيهما جميعاً؛ لأنه يجب أن يعمل الصفتان جميعاً فيه، وهذا ممتنع؛ كما يمتنع أن يعمل فعلان في فاعل وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك .

فإن قلت: فعلام يُحمل؟ قلنا: نحمله على المعنى، ونردّ الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى؛ كما فُعل ذلك في الصفة في قولك: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين؛ ألا ترى أنه لا عائد في لفظ هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكر في المعنى؛ كأنك قلت: لا قاعد أبواه .

ونظير ما قلنا أيضاً في المبتدأ قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ألا ترى أن الذكر يرجع إلى هذا المبتدأ أيضاً على المعنى فكما أن الكلام وتقديره محمول على المعنى كذلك في قولنا: هذا حلو حامض، الذكر عائد من المعنى كما أنه مما ذكرنا في الصفة وفي قولهم: مررت برجل قائم وقاعد يعود الذكر على المعنى .

فإن قلت: فما تقديره في الإعراب؟ فالقول إنّه: كما أن الاسمين وقعا موقع مفرد فيما ذكرنا من عود الذكر إلى المبتدأ، كأنه قال في «حلو حامض»: مُزٌّ، وفي «زيد ظريف كاتب»: جامع، فكذلك الاسمان وقعا موقع المفرد، كما تقع الجملة موقع المفرد في هذا الموضع .

ونظير هذا، في أنّ الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض الوجوه، تسميتهم بعاقلة لبيبة امرأة أو رجلاً؛ ألا ترى أنهم لم يمتنعوا من الصرف وحكوا حال النكرة كما فعلوا ذلك في الجمل؛ فهذان الاسمان إذا وقعا موقع خبر الابتداء وإن لم يُجز أن يقع بعد الفعل اسمان يسند الفعل إليهما فإن المبتدأ قد وقع موضع خبره الجمل؛ نحو قولهم: زيد أبوه منطلق، وعمرو قام أبوه؛ وكما جاز هذا وإن امتنع في الفاعل، وجاز: إن زيدا أبوه منطلق كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر الابتداء على حدّ ما وقعت الجمل، وإن لم يكونا جملة .

وأما هاء الضمير في قوله: فيه هدى؛ فالهاء وحدها هي الاسم . قال سيبويه: الهاء التي هي هاء الإضمار الياء التي بعدها أيضاً مع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزلته . فقد نصّ أنّ الزيادة التي تلحق الهاء ليست من نفس الكلمة؛ كما ترى .

= أهل البصرة، سكن بغداد . له كتاب في «السير» وكتاب «الأبنية» و«غريب سيبويه» وكتاب في «العروض» .

الأعلام ٣/ ١٨٩، وبغية الوعاة ٢٦٨، ووفيات الأعيان ١/ ٢٢٨، ونزهة الألبا ٢٠٦ .

ويدلّ على ذلك أنّه قد جاء في الشعر نحو:

... لــــه أرقــــان^(١)

فهذا يدلّ على أنّ حرف المدّ إنّما لحقه في الوصل للخفاء؛ كما لحقت الواو الهمزة في نحو: كِنْدَأُو للخفاء الذي في الهمزة. ومن ثمّ أبدل منها قومُ الواو في الوقف في الرفع فقالوا: الكَلْوُ.

ويدلّ أيضاً على أنّها على حرف واحد في الأصل أنّها نظيرة الياء للمتكلم والكاف للمخاطب؛ فكما أنّ كل واحد من ذلك على حرف مفرد فكذلك الهاء ينبغي أن تكون الاسم وحدها بغير ياء أو واو لاحقة له.

فإن قلت: فلم لا تستدلّ بلحاق الألف للمؤنث أن الواو أو الياء بحذاء الألف؟ قيل: تكون الألف لاحقة لتبيين من المذكّر؛ كما لحقت في أعطيتكاهما لذلك، وكما أن السين في قول من قال: أكرّ مِكْسُ لذلك؛ فكما أنّ الكاف حرف مفرد وإنّما لحقه حرف المدّ وغيره للتبيين فكذلك يكون لحاق الألف الهاء للمؤنث، إلاّ أنّ الهاء لزمها الألف في جميع اللغات - إلاّ فيما لا اعتداد به - لخفائها وخفة الألف والتبيين للفصل.

فإن قلت: فما حكم الهاء أن تكون، أمتحركة أم ساكنة؟

فالقول: إنّها ينبغي أن تكون متحركة، على قياس الكاف والياء في لك ولي فاعلم، ويكون ما جاء في الشعر من نحو:

... كأنه صوت حاد^(٢)

وماله من مجد تليد^(٣) ...

(١) مرّ سابقاً.

(٢) تمام البيت:

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير

البيت من الوافر، وهو للشماخ في ديوانه ص ١٥٥، والخصائص ٣٧١/١، والدرر ١٨١/١، وشرح أبيات سيويه ٤٣٧/١، والكتاب ٣٠/١، ولسان العرب ٤٧٧/١٥ (ها)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٦١ والأشباه والنظائر ٣٧٩/٢، وخزانة الأدب ٣٨٨/٢، ٢٧٠/٥، ٢٧١، ولسان العرب ٣٠٢/١١ (زجل)، والمقتضب ٢٦٧/١، وهمع الهوامع ٥٩/١.

الزجل: اللعب والعجلة ورفع الصوت، وخصّ به التطريب. الوسيقة: القطيع من الإبل يطردها الشلال.

(٣) تمام البيت:

وماله من مجد تليد وماله من الرّيح حظّ لا الجنوب ولا الصّبا

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٦٥، وشرح أبيات سيويه ١٣٥/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨، والكتاب ٣٠/١، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥١٦، وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٣٠، والمقتضب ٣٨/١، ٢٦٦.

جاء على الأصل، وحذف حرف المدّ الزائد معه. والذين قالوا:

لُـ _____ أرقـ _____ ان

فهي لغة قوم فيما زعم أبو الحسن وغيره، شبّهوه بالألف في التثنية وبالياء في غلامي، فأسكنوه لذلك. وهو أيضاً على قياس إسكانهم الميم من عليكم وعليهم بعد حذف الواو منه.

ومما يقوّي أنها متحركة في الأصل لحاق حرف اللين له في نحو ضربوه، ومربّي، ولو كان ساكناً لم يوصل بذلك؛ كما لم يوصل حرف الروي إذا كان ساكناً، وكان إذا وُصل بحرف لين وجب أن يكسر كما كسر:

فـ _____ اغـ _____ نّ وازددي^(١)

وهذا مثل المدّ في نحو آمين ولزم في لغة الأكثر في الوصل لخفاء الهاء.

وقول الشاعر:

أجره الرّمح ولا تُهاله^(٢)

إن شئت جعلت الألف الرّدف فيه كالألف في: متزاح^(٣).

وإن شئت قلت: ردّ الألف المنقلبة من العين وجعل حركة التقاء الساكنين بمنزلة الحركة اللازمة.

فأمّا حذفهم له في الوقف فليس بدليل قاطع على زيادة هذه الحروف، لأنهم قد حذفوا في الوقف الواو في: ضربكم، وهذا لهم، والياء في عليهم، مع أنها من نفس الكلمة، وليست بزيادة بدلالة أن المؤنث الذي بحذائه ليس النون الثانية فيه بزيادة ولكن إنّما حذفنا في الوقف؛ لأنهما حرفاً علةً قد حذفنا في الوصل في: عليه ومنه ونحو ذلك. والوقف موضع قد يحذف منه ما يثبت في الوصل؛ نحو: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣] فلما حذف فيه ما يثبت في الوصل وهو من أصل الكلمة وجب أن يلزم الحذف فيه ما قد استمرّ فيه الحذف في الوصل، لاختصاص الوقف بالتغيير، فجعل تغييره الحذف؛ كما ألزم الأكثر تاء التأنيث في النداء

(١) تمام البيت:

متى تأتينا نصبحك كأساً رويّة وإن كنت عنها غانياً فاغنّ وازدد

البيت من الطويل، وهو لظرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٠، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٨/٢، وشرح المفصل ٤٦/٧، والكتاب ٢١٥/٤، ولسان العرب ٢٠٤/٢ (صحيح)، ١٣٧/١٥ (غنا)، والمقتضب ٤٩/٢، وتهذيب اللغة ٢٦٥/٤.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

الحذف إذ كان موضعاً قد يُحذف فيه ما لا يتغيّر؛ نحو آخر، وحرث، ومالك، وعامر. فلما حذف فيه هذا الذي لا يتغيّر ألزم الحذف فيه ما يتغيّر وهو التاء في طلحة، وسلمة ونحو ذلك.

الحجّة لمن كسر الهاء من ﴿فيه هدى﴾ ولم يلحقها الياء فيقول: ﴿فيه هدى﴾ [البقرة: ٢].

أما كسر الهاء مع أنّ أصلها الضم فمن أجل الياء أو الكسرة اللتين تقعان قبلها، والهاء تشبه الألف لموافقتهما لها في المخرج من الحلق، ولما فيها من الخفاء، فكما نحوا بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء؛ وذلك حسن ليجانس الصوتان ويتشاكلا؛ ألا تراهم كيف اتفقوا في اصطبر وازدجر وازدان على الإبدال من تاء الافتعال حرفاً مجانساً لما قبله من الحروف في الإطباق والجهر، فبحسب اتفاقهم في هذا الموضع على ما ذكرت لك طلباً لتشاكل الحروف يحسن الكسر في الهاء في: ﴿فيه هدى﴾. والهاء وإن كانت متحركة والألف ساكنة فقد رأيتهم أجروها متحركة مجرى الألف والياء والواو إذا كنّ سواكن في القوافي في نحو: خليلها، ومرامها. وقد تقدم ذكر كثير من ذلك في فاتحة الكتاب.

وأما ترك إتباع الهاء الياء في: ﴿فيه هدى﴾. وما أشبهه في الوصل فلكرامة اجتماع حروف فيه متقاربة؛ وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال؛ ألا ترى أنّهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خُففت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف.

فما خُفّف بالإدغام فنحو رَدَّ ووَدَّ في وِدِّ.

وما خُفّف بالقلب فنحو: تقضيت وتقصيت [ونحو: ظلت ومسيت] ونحو:

لا أملاه حتى يفارقاً^(١)

ونحو: طُست وسيّت^(٢).

(١) تمام البيت:

فأليت لا أشريه حتى أمسُهُ بشيء ولا أملاه حتى يفارقاً

البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٣، والأزمة والأمكنة ٢٥٧/١، والمحتسب ١٥٧/١، وتاج العروس (سلي)، ونوادير أبي زيد ص ٤٤، وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ص ٤٤١.

(٢) سِتَّةٌ وسِتٌّ: أصلهما سِتْدَسَةٌ وسِتْدَسْت، قلبوا السين الأخيرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها وهي مع ذلك حرف مهموس كما أن السين مهموسة فصار التقدير سِتْدَتْ، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء فصارت ستّ فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام، والثاني للإدغام. (لسان العرب ٦/١٠٤ مادة: سدس).

وما خفف بالحذف فنحو قوله: اسطَاعَ، واستخذ فلان مالا - فيمن قدره استفعل من تخذت - واستحيت، وعَلَّ ماءً بنو فلان، وتَقَيَّتْ تَقْيِي، وما أشبه ذلك.

وجَهَةُ التشابه في هذه الحروف أن الهاء من الحلق، والألف منه أيضاً، والياء قريبة من الألف وموافقة لها في اللين، فمن ثم أُبدلت من الياء في هذي فقالوا: هذه، فلما اجتمعت هذه الحروف المتقاربة خففوا بالحذف كما خفف غيرها فيما أريتك بالحذف.

ومما يحسن الحذف ها هنا - مع ما ذكرنا من اجتماع المتشابهة - أن الهاء حرف خفي، فإذا اكتنفها ساكنان من حروف اللين كان كأن الساكنين قد التقيا، لخفاء الهاء وأنهم لم يعتدوا بها للخفاء في مواضع، ألا ترى أن من قال: رُدُّ فأتبع الضمة الضمة إذا وصل الفعل بضمير المؤنث قال: رَدَّها، فلم يُتبع الضمَّ الضمَّ كما كان يُتبع قبل، وجعله بمنزلة رُدَّا، فكما لم يعتد بها هاهنا وجعلت الدال في حكم الملازقة^(١) للألف كذلك إذا لم يعتد بها في نحو: فيهي، وعصاهو، وخذوهو، صار كأن الساكنين قد التقيا. ولهذا حذفت حرف اللين بعد الهاء من حذفت من العرب، وإن كان الساكن الذي قبلها ليس من حروف اللين نحو: منه.

ويذهب سيبويه إلى أن الإتمام في نحو: منهو، أجود من الحذف، وأن الحذف إذا كان قبل الهاء حرف اللين أحسن.

ولمن لم يُتبع الهاء الياء ولا الواو في نحو: منه وعنه - وهو قراءة نافع إلا فيما روي عنه من قوله: ﴿وَأَشْرِكُهُو فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٣٢] - أن يحتج في حذف حرف اللين بعد الهاء، وإن لم يكن قبلها حرف اللين، بترك اعتدادهم بها في رَدَّها، ويقولهم: يريد أن تضربها فيقول: كما لم يعتدوا بها في هذه المواضع كذلك لا أعتد بها في: منه، فإذا أتبعَتْ الهاء حرف اللين في: منه، فكأنني قد جمعتُ بين ساكنين؛ لأنَّ الهاء غير معتد بها عندهم حيث أريتك.

ومثل الهاء، في أنه لما كان حرفاً خفياً لم يعتدوا به حاجزاً، النونُ وذلك في قولهم: هو ابن عمي دنيا^(٢) وفي قنية^(٣) لما كانت النون خفية صارت الواو كأنها وليت

(١) لَزِقَ الشيء بالشيء يلزق لزوفاً: كَلصق، والتزق التزاقاً وقد لَصِقَ ولزق ولسق، وألزقه كألصقه، وألزقه به غيره، ولازقه: كلاصقه. وهذا لَزِقَ هذا ولزيقه وبلزقه أي لصيقه وقيل أي بجانبه. (لسان العرب ٣٢٩/١٠ مادة: لزق).

(٢) قالوا: هو ابن عمي دِنْيَةٌ، ودُنْيَا، فنوَّن، ودُنْيَا، غير منوَّن، ودُنْيَا، مقصور إذا كان ابن عمه لَحَاً؛ قال اللحياني: وتقال هذه الحروف أيضاً في ابن الخال والخالة، وتقال في ابن العمَّة أيضاً (للتوسع انظر لسان العرب ٢٧٣/١٤ مادة: دنأ).

(٣) القِثْوَةُ والقِثْوَةُ والقِثْيَةُ والقِثْيَةُ: الكِسْبَةُ، قلبوا فيه الواو ياءً للكسرة القريبة منها، وأما قُنيَةٌ فأوَّزَت الياء بحالها التي كانت عليها في لغة من كسر، هذا قول البصريين، وأما الكوفيون فجعلوا قُنْيَتٍ وقُنوت =

الكسرة فقلبتها؛ كما قلبتها في غازية ومُحنية؛ ولو كان مكان النون حرف غيره لم يكن فيما بعده القلب؛ نحو: «جَزُو وَعِدُوهُ، فهذا مثل الهاء في أنه للخفاء لم يُعتد به حاجزاً؛ كما لم يعتد بالهاء.

الحجة لابن كثير في إتباعه هذه الهاء في الوصل الواو أو الياء وتسويته بين حروف اللين وبين غيرها من الحروف إذا وقعت قبل الهاء

من حجته أن الهاء وإن كانت خفية فليس يخرجها ذلك من أن تكون كغيرها من حروف المعجم التي لا خفاء فيها - نحو الراء والضاد - وأن الهاء والنون عند الجميع في وزن الشعر بمنزلة الراء والضاد - وإن كان في الراء تكرير وفي الضاد استطالة - وإذا كان كذلك حججها بين الساكنين كحجز غيرها من الحروف التي لا خفاء فيها.

وأما اجتماع الحروف المتشابهة فلم يكرهها في هذا الموضع؛ كما لم يكره اجتماعها في غيره؛ ألا ترى أن كثيراً قد قالوا: استطاع. فأتَمُّوا ولم يحذفوا منه شيئاً؛ وفي التنزيل: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقالوا جميعاً: استدار واستثار فلم يحذفوا، وقالوا: سُدُسٌ وَعُنْدٌ وَعُنْدَانٌ^(١)، وَوَطَدٌ يَطْدُ. والهاء وإن كانت جرت متحركة في القوافي مجرى غيرها ساكناً في نحو: خليلها، فقد جرت في القوافي أيضاً مجرى غيرها من الحروف متحركة وساكنة. فالمتحركة نحو قوله:

سود قوادمها صُهبٌ خوافيها^(٢)

فهي حرف الروي؛ كالكاف في: جواريكاً.

= لغتين، فمن قال: قَتَيْتَ عليّ قلتها فلا نظر في قَيْتة وقَيْتة في قوله، ومن قال: قَنَوْتُ فالكلام في قوله هو الكلام في قول من قال: صُبَّيَان، قنوت الشيء قُنُوًّا وقُنُونًا واقنيتته: كسبته. وقنوت العنز: اتخذتها للحلب، وله غنم قنوة وقنوة أي خالصة له ثابتة عليه، والكلمة واوية ويائية، والقَيْتَةُ: ما اكتسب، والجمع قَيْنٌ (اللسان ٢٠١/١٥ مادة: قنا).

(١) عتدان: (ج) عتود: الجدلي الذي استكرشت، وقيل: هو الذي بلغ السفاد، والعتود من أولاد المعز: ما رعى وقوي وأتى عليه حَوْل. (لسان العرب ٢٨٠/٣ مادة: عتد)

(٢) عجز بيت. صدره: سكاءً مخظومةً في ريشها طَرَقٌ.

البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢١٨/١٠ (طرق)، وكتاب العين ٧٣/٢، ٢٧٢/٥ وديوان الأدب ٢٤٥/٢.

سكاء: لا أذن لها، وأذن سكاء: صغيرة. وفرس مخظم: أخذ البياض من خطمته إلى حنكه الأسفل. والطرق في الريش: أن يكون بعضها فوق بعض.

والساكنة نحو قوله:

وَبَكِّي النِّسَاءَ عَلَى حَمْرَةٍ^(١)

وتقول سُغْدَى وَارِزِيَّتِيَّة^(٢)

فهي هاهنا كالياء والواو والألف.

وأما الإدغام في ﴿فِيهِ هَدَى﴾ فلم يذكره أبو بكر أحمد بن موسى عن أحد منهم في هذا الموضوع من كتابه فنقول فيه. وما ذكره محمد بن السري في رواية من روى عن أبي عمرو وغيره أنه كان يُشَمِّم ويُدغَم - من أن ذلك محال لا يمكن - فإنَّ الإِشْمام لا يمتنع مع الإدغام، وذلك أنَّ الإِشْمام عند النحويين ليس بصوت فيَقْصِلُ بين المدغَم والمدغَم فيه، وإنَّما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدلَّ عليه، وليس بخارج إلى اللفظ؛ كما أن تبقية الإطباق مع الإدغام كما ذكرنا في الضم، وإذا كان كذلك لم يمتنع مع الإدغام كما لم يمتنع تبقية الإطباق معه؛ ألا ترى أنه لا يمتنع أن يُدغَم ويهيئَ العضو لإخراج الضمة إلى اللفظ فلا يخرجها كما لم يمتنع ذلك في الوقف إذا قلت: هذا مَعَن وعلى هذا قرؤوا: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنُا﴾^(٣) [يوسف: ١١] فأشْمُوا النون المدغمة؛ لأنها كانت مرفوعة ليدلُّوا بالإشمام على الرِّفْعَة التي كانت في الحرف؛ كما دلُّوا بإبقاء الإطباق على أن الحرف المدغَم كان مطبَّقاً. ولو كان مكان الإِشْمام رَوَم الحركة لامتنع الرَوَم^(٤) مع الإدغام؛ لأنه صوت يحجز؛ ألا ترى أنهم يزعمون أنه يفصل بروم الحركة بين خطاب المذكر والمؤنث؛ نحو: ضربتكَ وضربتكَ فهذا لا يمكن الإدغام معه؛ لأنَّ هذا الصوت يفصل وإن كان مُخْفَى غير مُشْبَع؛ كما تفصل الحركة المشبعة الممطَّطة.

(١) مرٌّ سابقاً.

(٢) تمام البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٢٠/٨:

تَبْكِيهِمْ وَهَمَاءٌ مُعَوْلَةٌ وَتَقُولُ سَلْمَى وَارِزِّيَّتِيَّة

البيت من الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٩، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٩/١ وشرح التصريح ١٨١/٢، والكتاب ٢٢١/٢، والمقاصد النحوية ٢٧٤/٤، وبلا نسبة في المقتضب ٢٧٢/٤.

(٣) لا خلاف بين القراء في إشمام النون الساكنة من ﴿تَأْمَنُا﴾ مع التشديد ويفتح الثانية (تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٥).

(٤) رام الشيء يرومه روماً ومراماً: طلبه، ومنه رَوَم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور. قال سيبويه: أما الذين راموا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يُخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشْمُوا إلا أن هؤلاء أشد توكيداً، قال الجوهري: رَوَم الحركة الذي ذكره سيبويه حركة مختلصة مختفأة لضرب من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلصة مثل حمزة بين بين. (لسان العرب ٢٥٨/١٢ مادة: روم).

ولعلّ أبا بكر ظنّ أنّ القراء ليس يعنون بالإشمام ما يعنى به النحويون في أنّه تهئية العضو للصوت وهَمَّ به، وليس بخروج إلى اللفظ. والذي أحسب أنّه من أجله ظنّ ذلك حكايته عن أبي حاتم أنّه أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشمّا الضمّ والكسر، والإشمام إنّما يكون عند النحويين في الضمّ؛ فأما الكسر فلا إشمام فيه. وذلك أنّ الإشمام إنّما هو تحريك الشفتين يراه البصير دون الأعمى، فيستدلّ بذلك على إرادة الفاعل لذلك الضمّ، وليس هذا في الكسر؛ لأنّه لا فائدة فيه لبصير ولا لأعمى من حيث لا يظهر للرائي، فلما رأى أبا حاتم حكى ذلك في الجرّ كما حكاه في الضمّ، قدر أنّهم يعنون به الحركة دون ما يعنى به النحويون ممّا ذكرنا.

اختلفوا في الهمز من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣].

فكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي يهزمون ﴿يؤمّتون﴾ وما أشبه ذلك؛ مثل: ﴿يأكلون﴾ و﴿يأمرون﴾ و﴿يؤتون﴾. ساكنة الهمزة كانت أو متحركة؛ مثل ﴿يؤخره﴾ و﴿يؤذّه﴾. إلا أنّ حمزة كان يستحب ترك الهمز في كل القرآن إذا أراد أن يقف، والباقون يقفون بالهمز.

وزوّى ورّش عن نافع ترك الهمز الساكن في مثل: ﴿يؤمّنون﴾ وما أشبهه وكذلك المتحرك مثل ﴿يؤذّه﴾ [آل عمران: ٧٥] و﴿يؤخركم﴾ [نوح: ٤] و﴿لأؤخذكم﴾ [البقرة: ٢٢٥] وما كان مثله.

وأما أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهزم كلّ همزة ساكنة مثل: ﴿يؤمّنون﴾ و﴿يؤمن﴾ و﴿يأخذون﴾ وما أشبه ذلك.

وقال أبو شعيب السوسى^(١) عن يزيد بن أبي عمرو: إنّّه كان إذا قرأ في الصلاة لم يهزم كلّ همزة ساكنة إلاّ أنّه كان يهزم حروفاً من السواكن بأعيانها، أذكرها إذا مررت بها، إن شاء الله.

فإذا كان سكون الهمزة علامة للجزم لم يترك همزها؛ مثل: ﴿نساءها﴾ [البقرة: ١٠٦] و﴿تسوّم﴾ [المائدة: ١٠١] و﴿وهي لنا﴾ [الكهف: ١٠] و﴿ويهيئ لكم﴾ [الكهف: ١٦] و﴿اقرأ كتابك﴾ [الإسراء: ١٤] و﴿ومن نشأ يجعله﴾ [الأنعام: ٣٩] و﴿أنبيهم﴾ [البقرة: ٢٣] وما أشبه ذلك.

وروى الشمونيّ محمد بن حبيب عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنّه لم يكن يهزم الهمزة الساكنة؛ مثل ﴿يؤمّنون﴾ وما أشبهه.

(١) هو صالح بن زياد السوسى الرقى (١٧٣ - ٢٦١هـ = ٧٩٠ - ٨٧٤م) أبو شعيب، مقرئ ضابط للقراءات، ثقة.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدثنا محمد بن عيسى بن حيان المقرئ قال: حدثنا أبو هشام^(١) قال: سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر فهمز ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

قال ابن مجاهد: وحدثني محمد بن عيسى بن حيان المقرئ قال: حدثنا أبو هشام عن سليم^(٢) عن حمزة أنه كان إذا قرأ في الصلاة لم يكن يهمز. أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي^(٣) قال: حدثنا منجاب بن الحارث قال: حدثنا شريك بن عبد الله قال: كان عاصم صاحب همز ومدّ وقراءة شديدة.

قال أبو زيد: الأمون: الناقة القوية الظهيرة. والأمانة: خلاف الخيانة، والأمن خلاف الخوف. قال أحمد بن يحيى: أمرٌ فهو أمين؛ فهذا بمنزلة ظرف فهو ظريف. وقالوا: أمنته فهو أمين؛ فهذا فعيل بمعنى مفعول؛ فتقول من هذا: امرأة أمين، ومن الأول: أمينة مثل ظريفة، وقال الشاعر:

وكنت أمينة لو لم تحنه ولكن لا أمانةً لليماني^(٤)
فهذا كأنه المأمون، أي: أمينك فحنت. وقول حسان:

وأمين حدثته سرّ نفسي فوعاه حفظ الأمين الأمين
قال بعضهم: كأنه قال: حفظ المؤمن المؤمن. وقالوا أمان في معنى الأمين، قال الأعشى:

ولقد شهدت التاجر ألمان موروداً شرابيه^(٥)

(١) هو محمد بن يزيد بن كثير بن رفاعة بن سماعة (توفي ٢٤٨هـ = ٨٦٢م) أبو هشام، الرفاعي قاض، من أهل العلم بالقرآن والفقه والحديث. من أهل الكوفة. ولي القضاء ببغداد (سنة ٢٤٢) له كتاب في القراءات.

الأعلام ١٤٤/٧، وتهذيب التهذيب ٥٢٦/٩، وتاريخ بغداد ٣/٣٧٥، وغاية النهاية ٢/٢٨٠.

(٢) هو سليم بن عيسى الحنفي،. بالولاء، الكوفي (١٣٠ - ١٨٨هـ = ٧٤٨ - ٨٠٤م) إمام في القراءة. كان أخص أصحاب حمزة وأصحابهم، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة. الأعلام ١١٩/٣، والنشر ١/١٦٧، وغاية النهاية ١/٣١٨.

(٣) هو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض (٢٠٧ - ٣٠١هـ = ٨٢٢ - ٩١٣م) أبو بكر الفريابي قاض من العلماء بالحديث. تركي الأصل. من أهل قرياب. حدث بمصر وبغداد، ورحل رحلة واسعة وولي القضاء بالدينور مدة. ولما دخل بغداد استقبل فيها بالطبول، وكان يحضر مجلسه بها نحو عشرة آلاف. بقي من كتبه «صفة النفاق وذم المنافقين» رسالة، و«دلائل النبوة» رسالة و«فضائل القرآن». الأعلام ٢/١٢٧ - ١٢٨، وتذكرة الحفاظ ٢/٢٣٦، وتاريخ بغداد ٧/١٩٩، ومعجم البلدان ٦/٣٧٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو للنابغة في ديوانه ص ١١٣، ولسان العرب ١٣/٤٦٤ (يمن)، ومعجم اللغة ١/١٣٤.

(٥) البيت في لسان العرب ٣/٢٢ مادة: أمن.

التاجر الأمان: هو الأمين، وقيل: هو ذو الدين والفضل، وقال بعضهم: الأمان الذي لا يكتب لأنه لا

فأمين وأمان ككريم وكُرَام ومثله حُسَان وحُسَانَة ورجل قُرَاء. وأنشد غيره:

وعَنَسٍ أَمُونٍ قَدْ تَعَلَّلْتُ جَهْدَهَا عَلَى صِفَةٍ أَوْ لَمْ يَصِفْ لِي وَاصِفٌ^(١)
فَأَمُونٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْخَوْفِ، كَأَنَّهُ يَزْمُنُ عِشَارَهَا فِي
سِيرِهَا، أَوْ يَزْمُنُ كِلَالِهَا وَوُجُوهَهَا فِيهِ. وَيَكُونُ أَمُونٌ فِي مَعْنَى مَأْمُونٍ، أَي غَيْرِ مَخَوْفٍ،
كَقَوْلِهِمْ: طَرِيقٌ رَكُوبٌ، أَي يُرَكَّبُ، وَخَلُوبٌ وَقَتُوبٌ أَي: تَحْلِبُ وَتُرَكَّبُ وَتُقْتَبُ.
وَيَكُونُ أَمُونٌ مِثْلَ أَمِينٍ: لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: خَانَتْ فِي سِيرِهَا: إِذَا قَصَّرَتْ عَمَّا أَرَادَ مِنْهَا
رَاكِبُهَا فِي الْمَسِيرِ.

وقال - جلّ من قائل - : ﴿لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُونُوا أَمْنَتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧]؛
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَا تَحُونُوا ذَوِي أَمَانَاتِكُمْ وَهُوَ أَشْبَهُ بِمَا قَبْلَهُ، وَذَوُو الْأَمَانَةِ نَحْوُ الْمُؤَدِّعِ
وَالْمَعِيرِ وَالْمَوْكَلِّ وَالشَّرِيكِ وَمَنْ يَدُكَ فِي مَالِهِ يَدُ أَمَانَةٍ لَا يَدُ ضَمَانٍ.
وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الْكَافِرُ الْمَوَادِعُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّهَا تَخَافَتَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَأَنْيِدْ إِلَيْهِمْ
عَلَى سَوَائِهِ﴾ [الأنفال: ٥٨].

ويجوز أن تكون الأمانات لا يراد معها حذف المضاف؛ لأنّ خنت من باب
أعطيت يتعدى إلى مفعولين، ويجوز أن يقتصر على أحدهما. فإذا قدرت حذف
المضاف كان بمنزلة أعطيت زيدا، وإذا لم تقدّره كان بمنزلة أعطيت درهماً. وعلى هذا
قول كثير^(٢):

فَأَخْلَفْنَا مِيعَادِي وَخُنَّ أَمَانَتِي وَلَيْسَ لِمَنْ خَانَ الْأَمَانَةَ دِينٌ^(٣)
ويدلّك على تعدّي خنت إلى مفعولين قول أوس:
خَانَتْكَ مِيَّةٌ مَا عَلِمْتَ كَمَا خَانَ الْإِخَاءَ خَلِيلَهُ لُبْدٌ^(٤)
وأنشد أبو زيد:

فَقَالَ مَجِيباً وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخْوَنُكَ عَهْداً إِنِّي غَيْرُ خَوَّانٍ^(٥)
والعهد كأنه الأمانة، فأخونك عهداً كقولك: أخونك أمانة. وقال أبو ذؤيب:

= يكتب لأنه أُمِّيٌّ، وقال بعضهم: الأمان: الزّراع. (اللسان ٢٢/١٣ مادة: أمن).

(١) العَنَسُ: الناقة القوية، شبهت بالصخرة لصلابتها، والجمع عَنَسٌ وَعَنُوسٌ وَعَنَسٌ (لسان العرب ٦/١٥٠ مادة: عنس).

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٥/٢١٩، وفي الأغاني ٨/٢٥، وشرح شواهد المغني ٢٤، والوفيات ١/٤٣٣.

(٣) البيت في الأغاني ٥/١٠٨.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٢، وأساس البلاغة ص ١٢٣ (خون).

(٥) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/٢٠٠:

= فقللت له: لا والذي حجّ حاتمٌ أخونك عهداً، إنني غيرُ خَوَّانٍ

فسوف تقول إن هي لم تجدني أخان العهد أم أثم الحليف^(١) ومما يدلُّك على تقارب الكلمتين استعمالهم إياهما في القسم، نحو: عهد الله وأمانة الله. وتقول: أمنت الرجل: إذا لم تخفه، أمته قال: ﴿هَلْ ءَامَنَكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا ءَامَنْتُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]. وأمنتُه واثمنتُه إذا لم تخش خيانتَه. قال - وجل - : ﴿فَإِنَّ آمِنَ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ فَلْيُوَدَّ الَّذِي أُؤْتِنَ آمَنَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. فهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

قال أبو عبيدة: وقالوا في مصدره: الأمانُ والأمنةُ والأمان. وفي التنزيل: ﴿إِذْ يَغْشَاكُمْ السُّعَاسُ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١]. وقال أيضاً: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقولهم: آمن زيد يحتمل غير وجه: يجوز أن يكون أمنتُه فآمن؛ فجاء المطاوع على أفعل، كقولك: كبيتته فأكب، وفي التنزيل: ﴿فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، وفيه: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ [الملك: ٢٢]. وقال:

كما أكبَّ على ساعديه التَّير^(٢)

ومما يدلُّك على ذلك تعديُّه بالحرف.

وقال أبو عثمان: أجفل الغيم إذا انقلع، وجفَلته الريح، ولا يقال: أجفلته. ويجوز في آمن أن يكون المعنى: صار ذا أمن، مثل: أجرب وأفطف وأعاه، أي: صار ذا عاهة في ماله، فكذلك آمن صار ذا أمن في ماله ونفسه بإظهار الشهادتين، كقولهم: أسلم، أي صار ذا سلم بذلك، وخرج عن أن يكون حرباً مستحل المال والنفس. فهذا كأنه الأصل في اللغة ثم صار المؤمن والمسلم من أسماء المدح في الشرع. وسوت الشريعة بين التسمية بالمؤمن والمسلم لقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَصَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦].

وقال أبو زيد: قالوا: ما أمنت أن أجد صحابة إيماناً، أي: ما وثقت أن أجد صحابة، والإيمان: الثقة.

وقال أبو الصقر: ما أمنت أن أجد صحابة إيماناً، معناه: ما كدت أجد صحابة. وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، أي:

= البيت من الطويل، وهو للريان بن سهلة في خزنة الأدب ٥٦/٦، ٥٧، ونوادير أبي زيد ص ٦٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٧٧، وحاشية يس ١٤٧/١، ولسان العرب ١٤٤/١٣ (خون).
(١) البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٨٤، ولسان العرب ٥٥/٩ (حلف)، وتاج العروس ١٦٠/٢٣ (حلف).
(٢) عجز بيت. مر سابقاً.

يصدقهم، كما تقول: أما تؤمن لي بأن أقول كذا وكذا، أي أما تصدقني؟

وقال أحمد بن يحيى: قالوا: رجل أمانة: إذا كان يثق بكل ما سمعه.

قال أبو علي؛ ففخته بما يسمعه إنمّا هو لأمنه الكذب في المستمع، وإذا أمن كذبه فقد صدّقه. فيجوز في أمن أن يكون مما حكيناه عن أبي زيد وغيره من معنى الثقة والتصديق.

فأما قولهم: رجل أمانة؛ فوُصِفَ بالمصدر. وحُكي رجل أمانة. فهذا: وَصَفَ مِثْلَ هُرْأَةَ^(١) وَنُكْحَةَ^(٢). وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فهذا من أجل قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَاهِمَ وَلَكِنْ تَوَمَّنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]. فأما قوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ فنفي عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، فلأنّ الإيمان على التصديق والثقة. وكانّ المعنى: أنّهم، وإن صاروا ذوي سلم وخرجوا من أن يكونوا حرباً بإظهار الشهادتين، فإنهم لم يصدقوا ولم يثقوا بما دخلوا فيه، فلم يطابق اعتقاداتهم ما أظهره من الشهادتين، ولم يوافقه.

فهذا في المعنى مثل قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَاهِمَ وَلَكِنْ تَوَمَّنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]. وإيمان المنافقين من هذا الضرب لإظهارهم بألسنتهم ما أمنوا به على دمائهم وأموالهم، والباطن منهم خلاف الظاهر. ولذلك قرأ من قرأ ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢]؛ فهؤلاء وإن كانوا قد أظهروا الإسلام، وجرت عليهم أحكامه، فليسوا مسلمين مخلصين، ولا واثقين بما دخلوا فيه، كمن وُصِفَ في قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

فأما جمع من جمع بين هذه الآية وبين الأخرى وهي قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] وقوله: إنهما متدافعتان - لأنّ الوجل خلاف الطمأنينة - فجعل وذهب عما عليه الآيتان وما أريد بهما؛ وذلك أنّ الاطمئنان إنّما يكون عن تَلَجٍ^(٣) القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم به وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل. والوجل إنّما يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى وما يُستحقّق به الوعيد فَتَوَجَّلَ القلوب لذلك. فكل واحد من الحالين غير صاحبتهما، فليس هنا إذا تضادّ ولا تدافع.

وهذان المعنيان المفترقان في هاتين الآيتين قد اجتمعا في آية واحدة، وهي قوله:

(١) رجل هُرْأَةٌ: يهزأ بالناس (اللسان ١٨٣/١ مادة: هزأ).

(٢) يقال: إنه لَنُكْحَةٌ من قوم نكحات: إذا كان شديد النكاح. (اللسان ٦٢٦/٢ مادة: نكح).

(٣) تَلَجَّ قلبه وتَلَجَّ: تبيّن (اللسان ٢٢٢/٢ مادة: تلج).

﴿فَنَشَرُّ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ ۗ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٢٣]، لأنَّ هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدتهم ووثقوا به، فانتفى عنهم الشك، والارتياب الذي يعرض لمن كان خلافهم ممن أظهر الإسلام تعوذاً، فحصل له حكمه دون العلم الموجب لثلج الصدر وانتفاء الريب والشك.

وقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٦٩] كأنه: صدقوا ووثقوا، ثم قال: ﴿وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾؛ لأنَّ بعض من يعلم صدق ما أتى به النبي ﷺ لم يدخلوا في دينه وسلمه: كاليهود الذين علموا صدقه وجحدوه، وكفروا بما أتى به؛ قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٩] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَانَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩] فهؤلاء وإن كانوا قد علموا واستيقنوا فقد دخلوا في جملة من ذم بقوله: ﴿وَحَدَّوْا بِهَا وَاسْتَفْتَنَّاهَا أَنفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. وقال: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْخُلُوا فِي السِّلْعِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] وقال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ إِنَّ هَدْيَكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]. فهذا يدل على أنَّ الإيمان من الأمن، أي هداكم لما تُحرزون به أنفسكم وأموالكم في العاجلة، ولا تخسرون معه أنفسكم وأهلكم في الآجلة.

ويجوز أن يكون هداكم للصدق وإن كان قد قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ألا ترى أنه ليس كل من هدى إلى الصدق يصدق كالمُعاند الجاحد لما عَرَفَ؟

وقال بعض المتأولين في قوله في صفة التابوت: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] معنى مؤمنين: مصدقين لي؛ وذلك أنه لا يخلو من أن يراد به؛ أهل الإيمان بالله، أو يراد به: إن كنتم مصدقين لي. فلا يجوز الأول لكفرهم بالله في تكذيبهم نبيهم لقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ فأنكروا أن يملكوا من ملكه نبيهم قال: فإذا لم يُجز هذا الوجه ثبت الوجه الآخر الذي هو التصديق به.

وأما قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] فليس المؤمن هنا المطابق هنا المطابق معتقده ما يظهره باللسان؛ ولكن المعنى: أن أكثرهم مع إظهارهم الإيمان بألستهم مشركون. وقد يطلق على المظهر ذلك بلسانه اسم مؤمن، ولا يجوز أن يراد بذلك المدح، ولكنَّ الاسم الجاري على الفعل. وعلى هذا قوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠] ألا ترى أن هذا على ما يظهره بألستهم من الشهاداتتين.

ومثل قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] ومثله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] في قوله من ذهب إلى أنَّ الشرك الظلم، واحتجَّ بقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾

[لقمان: ١٣]. والمعنى فيهما: أنهم إذا سُئلوا: مَنْ خلقهم، قالوا: الله. ثم يجعلون له شريكاً. وقال السُّدِّيُّ^(١) في قوله: ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرُهُمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]: القليل قولهم: الله ربنا، والجنة حق، والنار حق. فهذا قليل من إيمانهم، والقليل ليس بشيء.

فهذا مثل ما تقدّم من أنه عبارة عن الفعل وليس بمدح كقوله: ﴿وَيَبْشُرُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧]؛ فقليلاً على قول السُّدِّيِّ وصف مصدر محذوف تقديره: فلا يؤمنون إلا إيماناً قليلاً. وهذا أوجه من أن يحمل القليل على أنهم ناس؛ لأن ﴿قليلًا﴾ مفرد، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ هَذِهِ لَآيَاتُنَا لِيُذَمَّرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الشعراء: ٥٤] إلا أنه قد جاء فعيل مفرداً يراد به الكثرة كفعال، نحو قوله: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] وقال: ﴿وَلَا يَسْتَلْ حِمِيمًا حَمِيمًا يُصْرَوْنَهُمْ﴾ [المعارج: ١٠، ١١] فدلّ عود الذِّكر مجموعاً إلى القبيلين على أنه أريد بهما الكثرة، وقال رؤية:

دعها فما النحويُّ من صديقها^(٢)

فإن جعلت القليل ناساً؛ وجب ألا يكونوا دخلوا في اللعن؛ فيكون: إلا قليلاً؛ استثناء من قوله: ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ... إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦].

ويجوز أن يكون الاستثناء من قوله: ﴿فلا يؤمنون﴾، ويكون قوله: ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ واقعاً على الكفار منهم دون المُسْتَثْنَيْنِ.

وما قاله السُّدِّيُّ هو القول: لأنه قد قال: ﴿قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾، وما زائدة، فالمعنى: يؤمنون قليلاً، أي إيماناً قليلاً.

وأما قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] فليس المعنى على: ما أنت بمصدق لنا ولو كنا صادقين عندك؛ لأنّ الأنبياء لا تكذب الصادقين، ولكن

(١) السُّدِّيُّ (توفي ١٢٨هـ = ٧٤٥م) إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي، حجازي الأصل، سكن الكوفة. قال فيه ابن تغري بردي: «صاحب التفسير والمغازي والسير، وكان إماماً عارفاً بالوقائع وأيام الناس».

الأعلام ٣١٧/١، والنجوم الزاهرة ٣٠٨/١، واللباب ٥٣٧/١ وفيه: وفاته سنة ١٢٧.

(٢) تمام الرجز:

تسخُّ للعجوز عن طريقها قد أقبلت رائحة من سوقها

دُعُها فما النحويُّ من صديقها

الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٨٢، ولسان العرب ٤٣٨/٢ (ذبح)، ١٩٤/١٠ (صدق)، والأغاني ٢٠/٣٢١ وتخليص الشواهد ص ١٨٤، وجمهرة اللغة ص ٦٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٣، وشرح شواهد الشافية ص ١٣٩، وأساس البلاغة (صدق)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٣/١٤ (أخا)، وشرح شافية ابن الحاجب ١٤٠/٢، وشرح المفضل ٤٩/٥، والمحاسب ٣١٧/١.

المعنى: ما أنت واثقاً، ولا غير خائف الكذب في قولنا؛ ولو كنا على الحقيقة صادقين عندك لما خلّونا من ظنّة منك وتهمّة لك أنا قد كذبناك، لفرط محبّتك ليوسف وإشفاقك عليه. وهذا المعنى متعلّم في استعمال الناس. فمؤمن هنا من آمن، أي صار ذا أمن أو صار ذا ثقة، فنفي ذلك، أي: لا تتق بأن الأمر كما تُخبر ولا تسكن نفسك إليه.

وأما قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] فإنّ قوله: لا يؤمنوا في موضع نصب بالعطف على قوله: ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا. ولم يعطوا الأموال ليضلوا ويكفروا ولكن لما اختاروا ذلك فصار إليه عاقبة أمرهم كان بمنزلة قوله تعالى: ﴿فَالنَّفَطَةُ مَالٌ فَرَعَوَاتٌ لِيَكُونَ لَهُنَّ عَدُوٌّ وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ لما أدى التقطاهم إياه إلى ذلك، وإن كان الالتقاط لغيره.

وأما قوله: ﴿هَآتَمْتُمْ أَوْلَاءَهُمْ حُبُّهُمْ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩]؛ ففي قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ إنباء عن كون المؤمنين على خلاف صفة من ذكر في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، وفي قوله: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

وأما قولنا في وصف القديم سبحانه: «المؤمن المهيمن» فإنّه يحتمل تأويلين: أحدهما: أن يكون من «أمن» المتعدي إلى مفعول، فنقل بالهمزة فتعدى إلى مفعولين؛ فصار من «أمن» زيد العذاب وأمنته العذاب، فمعناه المؤمن عذابه من لا يستحقه. وفي هذه الصفة وصف القديم سبحانه بالعدل كما قال: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. والآخر: أن يكون معناه المصدق، أي المصدق الموحد له على توحيدهم إياه؛ يدل على ذلك قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]. ألا ترى أنّ الشاهد مصدق لما يشهد به، كما أنّه مصدق من يشهد له، فإذا شهد سبحانه بالتوحيد فقد صدّق الموحدين.

فأما قوله «المهيمن» فقال أبو الحسن في قوله: ﴿عَلَيْهِ قَآحِكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] إنّ الشاهد، وقد روي في التفسير أنّه الأمين.

حدثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدثنا المؤمل^(١) قال: حدثنا إسماعيل^(٢)

(١) هو المؤمل بن هشام اليشكري، أبو هشام البصري، ثقة، من العاشرة. مات سنة ثلاث وخمسين (تقريب التهذيب ٢/٢٩٠).

(٢) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي بالولاء، البصري (١١٠ - ١٩٣ هـ = ٧٢٨ - ٨٠٩ م) أبو بشر، من أكابر حفاظ الحديث، كوفي الأصل، تاجر. كان حجة في الحديث، ثقة مأموناً. وولي صدقات البصرة، ثم المظالم ببغداد في آخر خلافة هارون الرشيد، وتوفي بها. وكان يكره أن يُقال له: «ابن علي» وهي أمه.

عن أبي رجاء^(١) قال سألت الحسن عن: ﴿لَمَّا بَرَزَ يَدْيَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَهِيئًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] قال: مصدقاً بهذه الكتب وأميناً عليها.

والمعنيان متقاربان، ألا ترى أن الشاهد أمين فيما يشهد به؟ فهذا التأويل موافق لما جاء في التفسير من أنه الأمين.

وإن جعلت الشاهد خلاف الغيبة كان بمنزلة قوله: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦]، و﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [سبأ: ٣]، وقال: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وقالوا: إنه مفعيل من الأمان، مثل مبيطر^(٢)، وأبدلت من الفاء التي هي همزة الهاء كما أبدلت منها في غير هذا الموضع. وروى اليزيدي أبو عبد الله عن أبي عبيدة قال: لا يوجد مثل هذا البناء إلا أربعة أشياء: مبيطر ومصيطر ومبيقر^(٣) ومهيمن.

قال أبو علي: وليست الياء للتصغير، إنما هي التي لحقت فَعَلَ وألحقته بالأربعة، نحو دحرج وإن كان اللفظ قد وافق اللفظ.

وأما قولهم: الأمان فإنه، وإن كان اسم حدث، وكان بزنة الجمال والذهاب والتمام، فقد صار كأنه لكثرتة في الاستعمال خارجاً عن أحكام المصادر. ألا ترى أن قولهم: أعطيته أماناً، ولك الأمان صار بمنزلة الكف والمشاركة، فكأنه لما خرج بذلك عن بابه صار بمنزلة قولهم: لله درك. الذي زعم أنه بمنزلة قولهم: لله بلادك. فلذلك لا تكاد تجده مُعَمَّلاً إعمال المصادر.

قال بعض المتأولين في قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أي يؤمنون إذا غابوا عنكم، ولم يكونوا كالمنافقين الذين يقولون: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]. ويقوي ما ذهب إليه هذا المتأول قوله: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ [الأنبياء: ٤٩] وقوله: ﴿وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾ [يس: ١١] وقال الهذلي:

أخالدُ ما راعيتُ من ذي قرابةٍ فتحفظَني بالغيبِ أو بعضِ ما تبدي
فالجار والمجرور في موضع حال، أي تحفظني غائباً، ويخشون ربهم غائبين عن

= الأعلام ٣٠٧/١، وتهذيب التهذيب ٢٧٥-٢٧٩، وتذكرة الحفاظ ٢٩٦/١، وميزان الاعتدال ١٠٠/١.

(١) هو محمد بن سيف، الأزدي، الحُدَاني، أبو رجاء البصري، ثقة، من السادسة تقريب التهذيب ١٦٩/٢.

(٢) البيطار والبطير والبيطر والمبيطر: معالج الدواب (اللسان ٦٩/٤ مادة: بطر).

(٣) يبيقر الفرس إذا خام بيده كما يصفق برجله. (اللسان ٧٤/٤ مادة: بقر).

ويقر الرجل: هاجر من أرض إلى أرض. ويقر: خرج إلى حيث لا يدري، ويقر: نزل الحضر وأقام

هناك وترك قومه بالبادية وخص بعضهم به العراق. (اللسان ٧٥/٤ مادة: بقر).

مَرَاةِ النَّاسِ لَا يَرِيدُونَ بِإِيمَانِهِمْ تَصْنَعًا لِأَحَدٍ، وَلَا تَقْرَبًا إِلَيْهِ رَجَاءَ الْمُنَالَةِ^(١)، وَلَكِنْ يَخْلَصُونَ إِيْمَانَهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى.

ويجوز فيها وجه آخر، وهو أن هذه الآية كأنها إجمال ما فصل في قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَيْكِهِ، وَكُتِبَ لَهُ، وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] والموصوفون فيها خلاف من وصف في قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَيْكِهِ، وَكُتِبَ لَهُ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]؛ فكفرهم بالملائكة ادعائهم إياهم بنات، كَمَا وَجَّحُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَبَرِ أَفْضَدَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦] وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩] وكفرهم بالكتب إنكارهم لها في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] وكفرهم بإرسال الرسل [إنكارهم] إرسالهم بنحو قوله: ﴿وَلَكِنْ أَطَعْتُمْ بَشْرًا مِمَّا كَفَرْتُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٤] وقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وكفرهم بالآخرة قولهم: ﴿لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [سبأ: ٣]. فكل هذه الأمور غيب قد أنكروه ودفعوه فلم يؤمنوا به ولم يستدلوا على صحته؛ فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا﴾ [البقرة: ٤] أي بهذه الأشياء التي كفر بها هؤلاء الذين ذكر كفرهم بها عنهم وخصهم بالإيقان بالآخرة في قوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] وإن كان الإيمان بالغيب قد شملها لما كان من كفر المشركين بها وجحدهم إياها في نحو ما حكى عنهم من قولهم: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] فكان في تخصيصهم بذلك مدح لهم.

ونظير ذلك في أنه خصَّ بعدما عمَّ قوله: ﴿أَفَرَأَىٰ بِإِسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فعمَّ بقوله: «خلق» جمع مخلوقاته ثم خص فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢] ويقرب من هذا قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ حيث أريد تخصيص المسلمين بالكرامة في قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فالباء على هذا الوجه ليست في موضع الحال كما كانت كذلك في الوجه الأول، ولكنه في موضع نصب بأنه مفعول به، كما أنها مفعول في قوله: ﴿إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [يس: ٢٥] والغيب: ما غاب عنك فلم تشهده. وقال: ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ قال أبو زيد: بدا غيبان^(٢) العود، إذا بدت عروقه التي تغيبت منه، وذلك إذا أصابه البُعاق^(٣) من المطر فاشتد السيل فحفر أصول الشجر حتى تظهر عروقه. وقوله: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مصدر مضاف إلى المفعول على الاتساع فحذف حرف الجر، لأنك تقول: غبت في

(١) المنالة: مصدر نلت أنال. (٢) انظر لسان العرب ٦٥٥/١ مادة: غيب.

(٣) البُعاق: سحب يتصعب بشدة. وقد اتبع المُرَن إذا انبعج بالمطر، وتبعق مثله، وقيل: المطر الذي يتبعق بالماء تبعقًا. (اللسان ٢٢/١٠ مادة: يعق).

الأرض، وغبت ببلد كذا؛ فتعديه بحرف الجر فحذف الحرف وأضيف المصدر إلى المفعول به في المعنى نحو ﴿مِن دُمَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] و﴿سُؤَالِ نَجْمِكَ﴾ [ص: ٢٤]. ويحتمل وجهين:

أحدهما: ذوو غيب السموات والأرض، أي ما غاب فيها من أولي العلم وغيرهم، كقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

والآخر: أن يكون المعنى: والله علم غيب السموات، ويدل على ذلك قوله: ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، و﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٢]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدَادُوا كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧]، يعني به المنافقين. والإيمان الأول دخولهم في الإسلام وحقنهم الدماء والأموال، وكفرهم بعد: نفاقهم، وأن باطنهم على غير ظاهرهم، وإيمانهم بعد يقيهم نفاقهم بقولهم: ﴿إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ في قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ فهذا الإظهار منهم للإيمان ثانية يدخلون به في حكم الإسلام بعد الكفر، كما أن من جاء من المؤمنات مظهرات للإسلام داخلات في حكمه. وقال: ﴿إِنَّ عِلْمَ تِلْكَ الْأُمَّةِ قَدِ انقَضَى﴾ [المتحنة: ١٠] فعلمن مؤمنات بما أظهرته من ذلك، وكذلك هؤلاء يكونون مؤمنين بإظهارهم الإيمان بعد ما علم منهم من النفاق. وكفرهم بعد هذا الإيمان الثاني قولهم: إذا خلوا إلى أصحابهم ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ فما ازدادوه من الكفر إنما هو بقولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ فهذا زيادة في الكفر.

ويدل على أن المستهزىء باستهزائه كافر فيزداد به كفراً إلى كفره قوله: «وقد نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْبُدُوا مَعَهُمْ» وقال: ﴿إِنكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ فإذا كان المجالس مثلهم وإن لم يظهر ذلك ولم يعتقه، فالقائل لذلك أشد ذهاباً في الكفر.

[بسم الله]

الإعراب

لا تخلو الألف في آمن من أن تكون زائدة أو منقلبة، وليس في القسمة أن تكون أصلاً. فلا يجوز أن تكون زائدة لأنها لو كانت كذلك لكان فاعل ولو كان فاعل لكان مضارعه يفاعل مثل يقاتل ويضارب في مضارع قاتل وضارب؛ فلما كان مضارع آمن يؤمن دل ذلك على أنها غير زائدة، فإذا لم تكن زائدة كانت منقلبة. وإذا كانت منقلبة لم يخل انقلابها من أن يكون عن الواو أو عن الياء أو عن الهمزة. فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو لأنها في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب تصحيحها ولم يجز انقلابها، وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون

منقلبة عن الياء، فإذا لم يجز انقلابها، عن الواو ولا عن الياء ثبت أنها منقلبة عن الهمزة؛ وإنما انقلبت عنها ألفاً لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح، فكما أنها إذا خففت في رأس، وفأس، وبأس، انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، كذلك قلبت في نحو: آمن، وآجر، وآتى، وفي الأسماء نحو آذر^(١) وآخر وأدم، إلا أن الانقلاب ههنا لزمها لاجتماع الهمزتين، والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة، لزم الثانية منهما القلب بحسب الحركة التي قبلها إذا كانت ساكنة نحو آمن، أو تمن، إذن، اثتنا.

ومن ثم قلنا في آوى إن الفاء منها همزة، ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون أفعلاً أو فاعلاً أو فعلى، فلا يجوز أن تكون فاعلاً لأنّ مثل: طابق، وتابل مصروف في المعرفة، وقد منعوا آوى الصرف؛ فعلم بذلك أنه ليس مثل طابق، ولا يجوز أن يكون فعلى لأنه لو كان إياها لكانت الألف في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب صحتها وانتفى انقلابها، فلو كانت العين واواً لوجب إدغامها في الواو التي هي لام كما وجب إدغام حواء وعواء، ولا يجوز أن تكون الألف منقلبة عن الياء مع وقوع واو بعدها لأنّ ذلك مرفوض في كلامهم غير موجود.

فإن قلت فقد جاء حَيَوَانٌ^(٢) في اسم هذا الموضع الذي باليمن فالقول في ذلك أنه فيفعال وليس بفعالان، وإنما منع الصرف لأنه يجعل اسماً لبقعة أو بلدة؛ فلا يجوز إذن أن يكون فعلى، فإذا لم يجز أن يكون فاعلاً ولا فعلى ثبت أنه أفعال، وإنما لم يصرف لوزن الفعل، وأنه علم. فهو مثل آمن، ولو نكر كما نكروا عِرْساً في ابن عِرْس^(٣) لكان القياس صرفه.

فأما قراءة من قرأ: ﴿آتَيْنَا بِهَا﴾^(٤) فإنما هو فاعلنا وليس بأفعالنا، ولو كان أفعالنا لم تدخل الباء، ألا ترى أنك تقول: جئت به، فإذا عدت بالهمزة قلت: أجأته، ولم يتقل: أجأت به. وفي التنزيل: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]، فكذلك قوله: ﴿آتَيْنَا بِهَا﴾ لو كان أفعال لم يحتج إلى الباء.

(١) الأذرة: نفخة في الخصى؛ يقال: رجل أذر بين الأذر. غيره: الأذر والمأدور الذي يفتق صفاهه فيقع قُضْبُهُ ولا يفتق إلا من جانبه الأيسر، وقيل: هو الذي يُصِيبُه فتق في إحدى الخصيتين. (اللسان ٥/٤ مادة: أذر).

(٢) حَيَوَانٌ: بلد باليمن ليس بفعالان لأنه ليس في الكلام اسم عينه ياء ولامه واو، وترك صرفه لأنه اسم للبقعة. (اللسان ١٤٦/١٣ مادة: خون).

(٣) ابن عِرْس: دُوبية معروفة دون السنور، أشتر أصلم أصك له ناب، والجمع نبات عِرْس ذكرأ كان أو أنثى، معروفة ونكرة. (اللسان ١٣٧/٦ مادة: عرس).

(٤) انظر قراءة الآية ٤٧ من سورة الأنبياء في البحر المحيط ٣١٦/٦.

وكذلك تقول: أبا زيد شرب الماء، فإذا فعلت أنت به الإباء قلت: آبيته ولا تقول: آبيت به قال:

قد أُوبِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ صَادِيَةٌ^(١) مَهْمَا تُصِبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقِ تَشِيمٍ^(٢)
فإن قلت: فقد قرأ بعضهم: ﴿يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ﴾^(٣) فأثبت الباء مع النقل بالهمزة،
فهلا أجزت في «آتيننا بها» أن تكون أفعالنا بها ولا تكون فاعلنا. فإن ما ذكرته هو قياس
هذا القول، إلا أن الحمل عليه والردُّ إليه ينبغي ألا يجوز ما وجد عند مندوحة.

فأما آجرَ فهو فاعل؛ لأنك تقول في المضارع: يؤاجر مثل يقاتل، ولو كان أفعال
لكان يؤجر. والذي جاء في التنزيل من ذلك على فَعَلٍ لأنَّ المضارع يفعل في قوله:
﴿عَلَّجَ أَنْ تَأْجُرَنِي تَمَنِّيَ حِجِّي﴾ [القصص: ٢٧].

فأما حجة من قرأ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بتحقيق الهمز، فلائه إنما ترك الهمز في أو من
لاجتماع الهمزتين، كما أنَّ تركها في آمن كذلك، فلما زال اجتماعهما مع سائر حروف
المضارعة سوى الهمزة، ردَّ الكلمة إلى الأصل فهمز؛ لأنَّ الهمزة، من الأمن والأمنة،
فاء الفعل. ومما يقوي الهمز في ذلك أنَّ من تركها إنما يقلبها واوا ساكنة وما قبلها
متحرك بالضم، والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة. قال
محمد بن يزيد: أخبرني أبو عثمان قال: أخبرني الأخفش قال: كان أبو حية التميمي^(٤)
يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة وينشد:

لَحَبِّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى^(٥)

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٧٧/٧: طاوية.

(٢) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب ١٦٣/٨ - ١٦٦، والدرر ٧٠/٥، وشرح
أشعار الهذليين ١١٢٨/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٠، وشرح شواهد المغني ١٥٧/١، ٢/
٧٤٣، ولسان العرب ٤/١٤ (أبي)، ٤٧٣ (صوي)، ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٢/٧ وخزانة
الأدب ٢٦/٩، ومغني اللبيب ٣٣٠/١، وهمع الهوامع ٥٧/٢.

(٣) أنظر قراءة الآية ٤٣ من سورة النور في البحر المحيط ٤٦٥/٦.

(٤) أبو حية التميمي (توفي نحو ١٨٣هـ = نحو ٨٠٠م) الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر،
أبو حية، شاعر مجيد، فصيح راجز، من أهل البصرة. من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. مدح
خلفاء عصره فيها. قيل: مات في آخر خلافة المنصور (سنة ١٥٨هـ)، وقال البغدادي توفي سنة بضع
وثمانين ومئة.

الأعلام ١٠٣/٨ - ١٠٤، وخزانة البغدادي ١٥٤/٣ ثم ٢٨٣/٤ - ٢٨٥، والشعر والشعراء ص ٢٩٩،
والأغاني ٦١/١٥.

(٥) صدر بيت. عجزه: وجعدة إذ أضاءهما الوقود.

البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٨٨، والأشباه والنظائر ١٢/٢، ٧٤/٨، والخصائص ٢/
١٧٥، ١٤٦/٣، ١٤٩، ٣١٩، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩، وشرح شواهد المغني ٢/٩٦٢، =

وتقدير ذلك أن الحركة لما كانت تلي الواو في مؤسى صارت كأنها عليها، والواو إذا تحركت بالضممة أبدلت منها الهمزة.

ومثل إبدالهم من الواو الساكنة المضموم ما قبلها الهمزة استجازتهم الإمالة في مقالات^(١)، ومصباح، حيث كانت الكسرة كأنها على المستعلي فصار مثل قفاف^(٢) و صفاف^(٣) فإذا جاز إبدال الهمزة من الواو التي ذكرنا واجتلابها، وإن لم تكن من الكلمة، فالهمزة التي هي أصل في الكلمة أولى بالتحريف وألاً يبدل منها الواو.

وحجة من لم يهزم أن يقول [إن] هذه الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي والمضارع، فالماضي نحو: آمَنَ وأوَمِنَ، والمضارع نحو أوَمِنَ ولم يجز تحقيقها في هذه المواضع. وهذا القلب الذي لزمها في المثالين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثلاً أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال: كإعلالهم يقوم لِقَام، وإعلالهم يُكْرَم من أجل أكرم، وأعدُّ لِيَعُدُّ؛ فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز في يؤمنون اعتباراً لما أرينا من الإعلال لِيَتَّبِع قولهم ﴿يؤمنون﴾ في الإعلال المثالين الآخرين لا على التخفيف القياسي في نحو نُجُونَة^(٤) في جؤنة وبوس في بؤس.

فإن قلت: فهلاً لهم يجز غير القلب والتخفيف كما لم يجز إلا الإعلال فيما شبهته به والزائمه الحذف والقلب؟ فالقول: إن القياس على ما أريناك.

ولم يلزم ما شبهنا به [من] الحذف والقلب في كل موضع، ألا ترى أنهم إذا قالوا: يُوعَد، وما أقوله وأقول يزيد، ويؤكِّرم في الشعر، وأهريق لم يلزم الحذف والقلب.

وحدثنا علي بن سليمان أن أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال: قد أتمنَّ فلان فلاناً وقد اتمنته، والأصل: ايتمن وايتمنته، ثم أدغمت الياء في التاء فشددت التاء. وفي الائتمام: قد أتممت به مفتوح التاء.

= والمحتسب ٤٧/١، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦، ومغني اللبيب ٦٨٤/٢، والمقرب ١٦٣/٢، والممتع في التصريف ٩١/١، ٣٤٢، ٥٦٥/٢.

(١) المِقاتل: التي لا يعيش لها ولد، وقد أقلت، وقيل: هي التي تلد واحداً، ثم لا تلد بعد ذلك وكذلك الناقة، ولا يقال ذلك للرجل. (لسان العرب ٧٢/٢ مادة: قلت).

(٢) جمع قَفَّة: شبه زبيل صفير من خوص يُجتنى فيه الرطب وتضع فيه النساء غزلهن ويشبه به الشيخ والعجوز. والقَفَّة: الرجل القصير القليل اللحم. (اللسان ٢٨٧/٩ مادة: قفف).

(٣) جمع صَفَّة: من البنيان شبه البهو الواسع الطويل السَّمَك (اللسان ١٩٥/٩ مادة: صف).

(٤) الجؤنة: سُليلة مستديرة مُغشاة أدمًا تكون مع العطارين، والجمع جؤن. (اللسان ١٠٣/١٣ مادة: جون).

هذا لفظ أحمد بن يحيى واستثبت أبا الحسن في ذلك فأثبته وصححه، ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصاً. وقياس قولهم عندي أن الإدغام فيها لا يجوز لأن الياء غير لازمة؛ فلا يكون مثل اتسر واتعد، ألا ترى أنهم قالوا: لو بنيت مثل: أفعل أو افعل من أويت، لقلت: إيّا وإي فقلت الفاء ياء وأدغمتها في الواو كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة. وقالوا: لو بنيت مثل افوعول من أويت، لقلت: إِيوَوِي وإِيوِيَا على قول أبي الحسن، ولم تدغم الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين لأنها غير لازمة، فكذلك الياء في ائتمنته غير لازمة؛ لأنك إذا أسقطت همزة الوصل في الدرج نحو قد ائتمنت رجعت الهمزة، وإذا لم يدغموا نحو نوي وزوياً إذا خففوا الهمزة مع لزوم الواو في قول أهل التخفيف فألا يدغم ائتمنت ونحوه أجدر.

فإن قلت: فقد أدغم قوم رويًا فقالوا رِيًا. فالقول إن الإدغام في هذا أشبه لما ذكرنا من لزومها، وتلك لما لم تلزم كانت بمنزلة المنفصل، على أن أبا الحسن يحمل رِيًا فيمن أدغم على القلب نحو أخطيت في اللام. ويقوي ذلك أن بعضهم كسر الفاء منها فقال: رِيًا، كما قالوا في: لِي لِي^(١).

فإن قلت: فهل يجوز الإدغام في المصدر من قوله: ﴿ءَأْوَيْتَ إِلَيَّ أَكَاهُ﴾ [يوسف: ٦٩] فالقول إن ترك إدغام ذلك وامتناعه على قول الخليل بين، ألا ترى أنه لم يدغم أُووِمَ ولا يُوَوِمَ وشبهه بسُوَيْرَ فألا يدغم هذا أجدر؛ لأنها لما أبدلت ولزم إبدالها صارت بمنزلة الألف الزائدة حتى أبدلت منها الواو في التكسير، كما أبدلت من ألف ضارب؛ فقالوا أُوادم كما قالوا ضوارب.

ومن قال: أَيْمٌ، وخالف الخليل، فينبغي ألا يدغم هذا لما ذكرنا من مشابهتها الزيادة، ولأنه مثل ما تركت العرب إدغامه في قولهم: ديوان. ألا ترى أنها أبدلت لاجتماع الهمزتين كما أبدلت في ديوان لاجتماع المثليين وكرهة ذلك لأن كل واحد من الأمرين يتوصل به إلى إزالة المثليين، كما يتوصل بالآخر.

فأما قول الشاعر:

جَيْشِ الْمِحْمَمِينَ حَشَّ النَّارَ تَحْتَهُمَا غَرثَانُ أَمْسَى بُوَادٍ مُؤَهَّبِ الْحَطَبِ^(٢)

(١) جمع ألوي، وقرن ألوي: مُغَوِّجٌ، والجمع لِي بضم اللام، حكاها سيويه. قال: وكذلك سمعناها من العرب، قال: ولم يكسروا، وإن كان ذلك القياس. (اللسان ٢٦٣/١٥ مادة: لوي)

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة ص ٥١٠ (وهب).

جاشت القدر تجيش جيشاً وجيشاناً: غَلَّتْ، وكذلك الصدر إذا لم يقدر صاحبه على حبس ما فيه حَشَّ النار يحشها حشاً: جمع إليها ما تفرق من الحطب. (اللسان ٢٨٤/٦ حشش).

الغَرثُ: أيسر الجوع، وقيل: شدته، وقيل: هو الجوع عامة (اللسان ١٧٢/٢ غرث)، المِحْمَمُ: القمقم =

فمن أخذه من الأهبة والتأهب همز إن شاء. ومن أخذه من وهب، وجعل الفاء الواو لم يهزم، إلا على قول من قال: موسى، وقد تَوَوَّل البيت على الأمرين جميعاً. اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة مطولة؛ وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن، مثل: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] و﴿أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] و﴿إِنكُمْ﴾ وما كان مثله، وكذلك كانت قراءة الكسائي إذا خفف، غير أن مد أبي عمرو في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ أطول من مد ابن كثير، لأن من قوله أنه يُدخِل بين الهمزتين ألفاً وابن كثير لا يفعل ذلك.

واختلف عن نافع في إدخال الألف في الهمزتين. وأمّا عاصم وحمزة والكسائي - إذا حقق - وابن عامر فبالهمزتين ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ وما كان مثله في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة فهو بتحقيق الهمزتين وبتخفيف إحداهما وبإدخال الألف بينهما.

﴿إِنَّ الْآيَاتِ كَفَرُوا سَوَاءً عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

الكفر: خلاف الشكر، كما أن الذم خلاف الحمد. فالكفر: ستر النعمة وإخفاؤها، والشكر: نشرها وإظهارها. وفي التنزيل: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُوا﴾ [البقرة: ١٥٢] وفيه: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧] وقال:

في ليلة كَفَرَ النجومَ غَمَامَهَا^(١)

وقالوا: كفر كُفراً وكفوراً، كما قالوا: شكر شكراً وشكوراً. وفي التنزيل: ﴿لَئِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْزِلَ أُنزِلَتْ سُحُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢] [وقال] ﴿أَتَمَلُّوْا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣] وقال: ﴿فَأَيُّ أَكْثَرِ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩] وقالوا: الكفران، وقال: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدٍ﴾ [الأنبياء: ٩٤] وقال الأعشى:

ولا بدّ من غزوة في الربيع حجونٍ تُكِلُ الوَقَاحَ الشُّكُورًا^(٢)

= الصغير يسخن فيه الماء. (اللسان ١٥٣/١٢ حمم)، يقال: هذا وادٍ مُوهِب الحطب؛ أي كثير الحطب (اللسان ٨٠٤/١ وهب).

(١) عجز بيت صدره: يعلو طريقة منها متواتر.

البيت من الكامل وهو للبيد في ديوانه ص ٣٠٩، وجمهرة اللغة ص ٧٨٧، وكتاب الجيم ١٦٨/٣، وبلا نسبة في المخصص ٢٣٨/١٢.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٥٦/٣:

ولا بدّ من غزوة بالمصيف زفب تكيل الوقاح الشكورا

البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤٩، ولسان العرب ٤٢٤/٤ (شكر)، ١٠٩/١٣ =

قال أحمد بن يحيى: الشُّكُور: السريع القبول للسمن. قال أبو علي: فكأن سرعة قبوله لذلك إظهار للإحسان إليه والقيام عليه.

وقالوا: أشكر من بَرَوْقَةٍ^(١).

وأما قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ فَإِنَّ السَّوَاءَ والعدل والوسط والقصد والتصف ألفاظ يقرب بعضها من بعض في المعنى. قالوا للعدل: السواء. قال زهير^(٢):

أرؤنا خبطة لا خسفَ فيها يُسوي بيننا فيها السَّوَاءُ^(٣)
وأشُدُّ أبو زيد لعنترة^(٤):

أبيئنا فلا نعطي السَّوَاءَ غدونا قياماً بأعضاءِ السَّراءِ المعطف^(٥)

والسواء: وسط الشيء. وفي التنزيل: ﴿قَرَأَهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٥٥] وقال عيسى بن عمر: ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي. والسواء: ليلة النصف من الشهر. وقالوا: سبي بمعنى سواء، كما قالوا: قبي وقواء^(٦)، وقالوا سيان فقتنوا، كما قالوا: مثلان. وقال عز وجل: ﴿لَوْ شِئُوا بِهِنَّ الْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢] فالمعنى: يودون لو

= (حجن)، ١٢٤/١٥ (غزا)، وتهذيب اللغة ٢٩٣/٦، ومقاييس اللغة ٢٠٨/٣، وتاج العروس ٢٢٧/١٢ (شكر)، (حجن)، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٣٨/١ (رهب).

الغزوة الحجون: التي تظهر غيرها ثم تخالف إلى غير ذلك الموضع ويُقصدُ إليها، ويقال: هي البعيدة. الشكور من الدواب: ما يكفيه العلف القليل، وقيل: الشكور من الدواب الذي يسمن على قلة العلف كأنه يشكر وإن كان ذلك الإحسان قليلاً وشكره ظهور نمائه وظهور العلف فيه. الوقاح: الصلب الشديد.

(١) البروقة: واحدة البروق: ما يكسو الأرض من أول خضرة النبات، وقيل: هو نبت معروف؛ قال أبو حنيفة: البروق: شجر ضعيف له ثمر حب أسود صفار، وقيل: نبت ضعيف ريان له خبطة دقاق، في رؤوسها قماعيل صفار مثل الجمص، فيها حب أسود ولا يرعاها شيء ولا تؤكل وحدها لأنها تورث التهيج، وقال بعضهم: هي بقلة سوء تنبت في أول البقل لها قصبية مثل السياط وثمره سوداء، واحدته بروقة. وتقول العرب: هو أشكر من بزوق، وذلك أنه يعيش بأدنى ندى يقع من السماء، وقيل: لأنه يخضر إذا رأى السحاب. (اللسان ١٨/١٠ مادة: برق).

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٥٢/٣، وفي الأغاني طبعة الدار ٢٨٨/١٠ - ٣٢٤، ومعاهد التنخيص ٣٢٧/١ وشرح شواهد المغني ٤٨.

(٣) رواية البيت في لسان العرب ٤١٢/١٤ (سوا)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٦/١: أروني خبطة لا عيبَ فيها يسوي بيننا فيها السَّوَاءُ البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٤، ولسان العرب ٤١٢/١٤ (سوا) والمخصص ١٦٠/١٢، وتهذيب اللغة ١٢٦/١٣، وتاج العروس (سوا).

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٩١/٥، والأغاني طبعة الدار ٢٣٧/٨، وخزانة ٦٢/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢٣١، والمخصص ١٦٠/١٢، وديوان المعاني ٦٤/٢ ونوادير أبي زيد ص ١٢٢.

(٦) القبي: القمّر من الأرض، أبدوا الواو ياء طلباً للخفة، وكسروا القاف لمجاورتها الياء. والقواء: كالمقي، همزته منقلبة عن واو. (لسان العرب ٢١٠/٥ مادة: قوا).

جعلوا والأرض سواء. كما قال: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يُبَلِّغُنِي كُتُوبًا﴾ [النبا: ٤٠] وقال: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمُ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ [الشمس: ١٤] أي: سوى بلادهم بالأرض، وقال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧] أي: ونفس وتسويتها أي: ورب تسويتها، أو يكون: والذي سواها، أي: ونفس وخالقها، كما قال: ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧] وقال: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧] وقال: ﴿بَلَى قَدَرِينَ عَلَيَّ أَنْ سَوَّيْتُ بَنَاتِي﴾ [القيامة: ٤]، أي: نجعلها مع كفه صفحة مستوية لا شقوق فيها كخف^(١) البعير، ويعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة كالكتابة والخياطة والخرز والصياعة ونحو ذلك من لطيف الأعمال التي يستعان عليها بالأصابع.

قال أحمد بن يحيى: من أيمانهم: لا والذي شقهن خمساً من واحدة. يريدون الأصابع من الكف.

وقيل في: ﴿سَوَّيْتُ بَنَاتِي﴾ نردؤها كما كانت. قالوا: ودُكِرَت البنان لأنه قد ذكرت اليدان فاختص منها أظفها. وقالوا: قوم أسواء، أي: مستوون وأنشد أبو زيد: هَلَّا كَوْضِلِ ابْنِ عَمَّارٍ تُوَاصِلُنِي لَيْسَ الرَّجَالُ وَإِنْ سُوُّوا بِأَسْوَاءٍ^(٢) فأسواء ليس يخلو من أن يكون جمع سي أو سواء، فإن كان جمع سي فهو مثل: مثل وأمثال، ونقض وأنقاض، وجلف وأجلاف. وإن كان جمع سواء فهو مثل ما حكاه أبو زيد من قولهم جواد وأجواد. وحكى أيضاً في الاسم: حياة الناقة وأحياء، ولا يمنع جمعه وإن كانوا لم يشوه كما لم يمتنعوا من جمعه على سواسية. فأما قوله: ﴿وَلَا أَنْتَ مَكَّاكَسُوِيٌّ﴾ [طه: ٥٨] فقال أبو عبيدة: يضم أولها ويكسر، مثل طوى وطوى، قال: وهو المكان النصف فيما بين الفريقين وأنشد لموسى بن جابر الحنفي^(٣): وَإِنْ^(٤) أَبَانَا كَانَ حَلًّا بِلْدَةٍ سَوِيٌّ بَيْنَ قَيْسِ قَيْسِ عِيْلَانَ وَالْفِزْرِ^(٥)

(١) الخُفُّ للبعير: كالحافر للفرس (ج) أخفاف.

(٢) البيت من البسيط، وهو لرافع بن هريم في لسان العرب ٤٠٨/١٤ (سوا)، وبلا نسبة في المخصص ١٦٠/١٢.

(٣) هو موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة (أو سلمة) بن عبيد، الحنفي، شاعر مكثري، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. من أهل اليمامة. كان نصرانياً يقال له: أزيق اليمامة ويُعرف بابن الفريرة، أو بابن ليلى وهي أمه. وفي حماسة أبي تمام عدة مختارات من شعره.

الأعلام ٣٢٠/٧، والأمدي ١٦٥، والمرزباني ٣٧٦، والتبريزي ١٨٩ - ٩٣ نم ٢/٤، وسمط اللائي الذيل ٣٥ والمرزوقي أنظر فهرسته.

(٤) في لسان العرب ٤١٣/١٤ (سوا)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٨٤/٣: وجدنا.

(٥) البيت من الطويل، وهو لموسى بن جابر في الأغاني ٣١٨/١١، ولسان العرب ٤١٣/١٤ (سوا) وليحيى بن منصور الحنفي في جمهرة اللغة ص ٧٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٢٦، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٧١/١، وبلا نسبة في المخصص ١٥١/١٥، والاشتقاق ص ٢٤٥.

قال: الفزر: سعد بن زيد مائة بن تميم.
ومثل سَوَى في أنه فِعْلٌ جاء وصفاً قولهم: قومٌ عَدَى للغرباء. فأما عِدَى للأعداء
فزعم أحمد بن يحيى وغيره أنهم يقولون فيه: عِدَى وَعَدَى. فهذا مثل سَوَى وَسَوَى في
وصف المكان.

وقال أبو الحسن في قوله: ﴿مَكَاناً سَوَى﴾ إنها قد تضم في هذا المعنى. قال:
والممدوتان في ذا المعنى أيضاً. يريد بالممدودتين ما يذكره من أن في سَوَى وسواء
أربع لغات، منهم من يفتح أوله ويمده، ومنهم من يكسر أوله ويقصره. قال: وهاتان
لغتان معروفتان. قال: ومنهم من يكسر أوله ويمده، ومنهم من يضم أوله ويقصره.
وهاتان اللغتان أقل من تينك، والمضمومة الأولى أعرفهما، وقال: مكاناً سَوَى أي
عدل، وأنشد:

وإنَّ أباناً كانَ حلًّا بِبَلَدَةٍ سَوَى بين قيسِ قيسِ عيلانَ والفِزْرِ
يقول: عدل، وقال في قول الشاعر:

لو تَمَنَّتْ حَلِيلَتِي ما عَدَّتْني أو تَمَنَيْتْ ما عَدَوْتُ سِواها
يقول: ما عدوتُ قصدها، قال: والقصد والعدل مشتبهان. وأنشد:

ولأضرفنَّ سَوَى حُدَيْفَةَ مَذْحَجِي لفتى العشيِّ وفارسِ الأجراف^(١)
قال: يريد لأضرفنَّ قصده، أي عن قصده أو لأضرفنَّ إلى غيره، ولأنَّ سواه غيره
كما قال حسان:

أتانا فلم نعدل سواهُ بغيره نبيُّ أتى من عند ذي العرش هادياً^(٢)
قال: يقول: لم نعدل سوى النبي ﷺ بغير سواه، وغير سواه هو هو. فأما
قوله^(٣):

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٢، ولسان العرب ٤١٦/١٤ (سوا) وفيه كما
في مجمل اللغة «الأحزاب» مكان «الأجراف» وهذا تحريف؛ ومجمل اللغة ٩٩/٣، ولرجل من بني
الحارث بن الخزرج من الأنصار يرثي ربيعة بن مكرم في الأغاني ٦٨/١٦، ولقيس بن الخطيم في تاج
العروس (سوا)؛ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في مجمل اللغة ٩٩/٣ وفيه أن أبا الخطاب الأخفش زعم
أن البيت لحسان يحض على قتلة ربيعة.

(٢) رواية الشطر الثاني في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٢٧/٨:

نبيُّ بدا في ظلمة الليل هادياً

البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في مغني اللبيب ١٦٠/١، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في
شرح شواهد المغني ٤٦١/٢.

(٣) عجز بيت. صدره:

روايته في لسان العرب ٣٣/٩: تجانف عن جوِّ اليمامة ناقتي.

وما قَصَدَتْ^(١) مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(٢)

فإنه عدى قصدت باللام، وإن كان يُعدى بالياء، كما عدوا أوحيت وهديت بهما في نحو: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وفي أخرى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] وقال: ﴿وَرَهَّبَهُمُ الْيَوْمَ صَرْطَا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥] و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

فأما سواء فإنها تستعمل ظرفاً، تقول: إنَّ سواءك زيداً كما تقول: إن عندك زيداً، فجعله الشاعر اسماً في قوله، لسوائكَا، وجعله بمنزلة غير إذ كانت بمعناها، وإذا كانت كذلك أجمع عامة العرب فيما زعم أبو الحسن أنهم يستعملونه ظرفاً ولا يستعملونه اسماً.

ومثل ذلك قولهم: وسط - الساكن الأوسط - هي تستعمل ظرفاً؛ فإذا اضطر الشاعر استعمله اسماً كقوله الفرزدق:

صلاةٌ ورسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(٣)

وقول القتال الكلابي:

من وَسَطِ جمع بني قريظ بعد ما هتفت رببعة يا بني جَوَابِ^(٤)
فكذلك سواء؛ ولذلك شبهه بالظرف في قولهم: أتاني القول سواءك فقال: كأنه قال: أتاني القوم مكانك. واستدل على كونه ظرفاً بوصلمهم الذي بها في نحو: أتاني الذي سواءك [قال أبو علي: سواك أشبه]. وزعم أبو الحسن أن هذا الذي استعمل ظرفاً إذا تكلم به من يجعله ظرفاً في موضع رفع نصبوه استنكاراً منهم لرفعه؛ لأنه إنما يقع

= وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٥٤/٥: تجانف عن جُلِّ اليمامة ناقتي.

(١) في لسان العرب ٣٣/٩: وما عدلت

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٣٩، والأشباة والنظائر ١٦٤/٥، ١٧٢، والأضداد ص ٤٤، ١٩٨، وخزانة الأدب ٤٣٥/٣، ٤٣٨، ٤٤١، والدرر ٩٤/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٣٧/١، والكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ولسان العرب ٣٣/٩ (جنف)، ٤٠٨/١٤، ٤١٢، ٤١٣ (سوا)، وأساس البلاغة ص ٦٦ (جنف)، وتاج العروس (سوا)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩٥/١، وشرح المفصل ٢/٨٤، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٤، والمحتسب ١٥٠/٢، والمقتضب ٣٤٩/٤، وهمع الهوامع ١/٢٠٢ تجانف لإثم؛ أي مال.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) ورد البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٣٤/٣، وفي لسان العرب ٤٢٩/٧ (وسط):

«خَوَارٍ بدل «جَوَابِ».

البيت من الكامل، وهو للقتال الكلابي في ديوانه ص ٦١، ولسان العرب ٤٢٩/٧ (وسط) ويروى أيضاً كما في ديوانه ص ٣٦، والخصائص ٣٦٩/٢ «يا بُنَيَّ جَوَابِ» وانظر «تحقيقات وتنبهات في لسان العرب ص ١٧١».

في كلامهم ظرفاً، فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك. وفي كتاب الله [تعالى]: ﴿وَأَنَا مِمَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقال: ﴿مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وقال: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾^(١) [الأنعام: ٩٤] وقال: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْضَلُ بَيْنَكُمْ﴾ قال: وتقول معي فوق الخماسي ودون السداسي، ولك السداسي وفوقه، وجئتك سداسي أو فوقه، وهو بالبصرة أو دونها، فكل ذلك نصب.

قال أبو الحسن وأخبرني بعض النحويين أنه سمع العرب يقولون: ارقبني في سوائه؛ فأجراه مجرى ﴿غير﴾ وجعله اسماً.

قال أبو علي: ولو تأول متأول ما حكاه أبو الحسن من قولهم: ارقبني في سوائه على «سواء» الذي هو الوسط، لا التي بمعنى غير - كما جاء في التنزيل: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٥٥] - لكان مذهباً. فيجوز على ما تأويله أبو الحسن في الآي وفي سواء - في قول الشاعر:

فلم يبق منها سوى هامد وسُفح الخدود، وغير الثئي
أن يكون سوى في موضع نصب، وإن كان فاعلاً، لأنه ظرف. ويجوز أن يكون لما جعله اسماً للضرورة رفعه كما رفع وسطاً في قولهم:

وسُطَّهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(٢)

وجعله بمنزلة «غير لما كان بمعناها؛ ألا ترى أنه جعلها بمنزلة غير في عطفها عليها في قوله: وغير الثئي. كأنه قال: فلم يبق غير هامد وغير الثئي.

وقولهم في الاسم العلم: سواء^(٣) ليس من هذا الباب. ألا ترى أن اللام منه همزة وليست منقلبه بدلالة قوله:

فأبلغ إياداً إن عَرَضْتَ وَطِيئاً وَأَبْلِغْ حَلِيفَيْنَا، وَمَنْ قَد تَسَوَّأَ
وأما الإنذار فإعلام معه تخويف، فكل منذر معلم، وليس كل معلم منذر، ولم يمتنع أن يوصف [به] القديم سبحانه في نحو قوله: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠] لأن الإعلام على الانفراد قد جاز وصفه به. والتخويف أيضاً كذلك في قوله: ﴿ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ﴾ [الزمر: ١٦]. فإذا جاز الوصف بكل واحد منهما على الانفراد

(١) انظر قراءة الآية. من سورة الممتحنة في النشر ٢/٣٨٧.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) هو سواء بن عامر بن صعصعة. جد جاهلي. بنوه بطن من هوازن، من العدنانية. فهم بعض الصحابة والمحدثين. النسبة إليه «سوائي».

لم يتمتع إذا دل لفظ على المعنيين اللذين جاز الوصف بكل واحد منهما منفرداً أن يوصف سبحانه به .

وأندرت: فعل يتعدى إلى مفعولين، يدل على ذلك قوله: ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣] وقال: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبا: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرْتُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فتعديته بالباء يحتمل أمرين: يجوز أن يكون لما دل على التخويف أجري مجراه: فقلت أنذرته بكذا كما تقول: خوفته بكذا، ولذلك نظائر.

ويجوز أن يكون لما لم يتعد إلى مفعولين، الثاني فيه الأول عُدِّي إلى مفعول واحد كما عُدِّي علمت الذي بمعنى عرفت إلى مفعول واحد؛ فلما أريد تعديته إلى مفعولين؛ زيدت الباء لأن بناء الفعل على أفعل، فلا يجوز أن تدخل عليه همزة أخرى للثقل، كما أنه إذا أريد تعديته علمت الذي بمعنى عرفت إلى مفعولين زيدت عليه الهمزة أو ضُغفت العين. فإذا حذف الباء تعدى الفعل إلى المفعول الآخر، كما تعدى: أمرتك الخير واخترتك الرجال.

فأما قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرْتُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون الوحي الموحى، فسُمي بالمصدر مثل الخلق والصيد، والوحي: هو العذاب، فيكون كقوله: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبا: ٤٠]، ويجوز أن يكون الوحي يراد به المَلَك؛ فيكون التقدير في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْذَرْتُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]: أنذركم بإنذار الملك أو بإخباره. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَن يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥] مثل إنما أنت معطي زيد، إذا أردت بالإضافة الانفصال، أي منذر من يخشى الساعة كما قال: ﴿مِنَ السَّاعَةِ مُشْفُوتٌ﴾ [الأنبياء: ٤٩].

وقالوا: النذير والنذُر، كما قالوا: النكير والنكُر، فجاء المصدر على فاعيل وعلى فُعل. وفي التنزيل: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾^(١)، وفيه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾^(٢). فأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِلنَّاسِ﴾ [المدثر: ٣٦] فقد قيل فيه قولان:

أحدهما: أن يكون حالاً من ﴿قُمْ﴾ المذكورة في أول السورة.

والآخر: أن يكون حالاً من قوله: ﴿إِنَّمَا لِإِخْدَى الْكُفْرِ﴾ [المدثر: ٣٥] فإذا جعل نذيراً حالاً مما في قُمْ، فإن النذير اسم فاعل بمعنى المنذر، كما أن السميع كالسميع والأليم كالموئم.

وإن جعلته حالاً من قوله: ﴿لِإِخْدَى الْكُفْرِ﴾ فليس يخلو الحال من أن يكون من

(١) في سورة الحج الآية (٤٤)، وسورة سبأ الآية (٤٥)، وسورة فاطر الآية (٢٦)، وسورة الملك الآية (١٨).

(٢) من سورة القمر الآيات ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩.

المضاف أو من المضاف إليه، فإن كان من المضاف كان العامل ما في إحدى من معنى التفرد. وإن جعلت الحال من المضاف إليه كان العامل فيها ما في الكُبر من معنى الفعل. وفي كلا الوجهين ينبغي أن يكون نذيراً مصدراً؛ لأنّ الأول المضاف مؤنث والمضاف إليه مؤنث مجموع، والمصدر قد يكون حالاً من الجميع كما يكون حالاً من المفرد. تقول: جاؤوا ركضاً، كما تقول: جاء ركضاً.

وأما قوله تعالى: ﴿وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧] فمن قال: إن النذير النبي ﷺ كان اسم فاعل كالمنذر، ومن قال: إنه الشيب كان الأولى أن يكون مصدراً كالإنذار.

وقال أبو زيد: نذر ينذر نذراً، ووقى بنذره، وأوفى نذره. وقال أبو الحسن: العرب تقول: نذر ينذر على نفسه نذراً، ونذرت مالي فأنا أنذره. أخبرنا بذلك يونس عن العرب. قال: وفي كتاب الله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] وقال الشاعر:

هم يَنذُرُون دِمِي وَأَنْ — نَذُرُ إِنْ لَقَيْتُ بِأَنْ أَشَدًّا^(١)
وقال عنترة:

الشَاتِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّادِرَيْنِ إِذَا لَمْ الْقَهُمَا دَمِي^(٢)
ومثل الإنذار في أنه ضرب من العلم قولهم: اليقين، فكل يقين علم، وليس كل علم يقيناً، وذلك أن اليقين كأن علم يحصل بعد استدلال ونظر، لغموض المعلوم المنظور فيه، أو لإشكال ذلك على الناظر.

يقوي ذلك قوله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ نُزِيَ إِتْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥] ثم ذكر بعد ما كان من نظره واستدلاله، ولذلك لم يجز أن يوصف القديم سبحانه به، فليس كل علم يقيناً لأن من المعلومات ما يعلم من غير أن يعترض فيه توقف أو موضع نظر، نحو ما يُعلم ببداية العقول والحواس، ويؤكد ما ذكرنا من ذلك قول رؤية:

يَا دَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبِخْدِينَ
أَمَا جِزَاءَ الْعَارِفِ الْمَسْتَيْقِنِ

(١) من قصيدة لعمر بن معديكرب الزبيدي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥١/١.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢٢٢، والأغاني ٢١٢/٩، وشرح التصريح ٦٩/٢ والشعر والشعراء ٢٥٩/١، والمقاصد النحوية ٥٥١/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٥/٣، وشرح الأشموني ٣٠٩/٢.

[عندك إلا حاجة التَّفَكُّن]^(١)

فوصفه العالم بالمستيقن يقوي أنه غيره .

ومما يبين ذلك ما تراه في أشعارهم من توقفهم عند الوقوف في الديار لطول العهد وتعفي الرسوم ودروسها حتى يشتوها بالتأمل لها والاستدلال عليها، كقوله :

وقفت بها من بعد عشرين حجة فلأيا عرفت الدار بعد توهم^(٢)
وقال :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا^(٣)

وقال :

أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهَّمِ^(٤)

قال محمد بن السري قالوا في قوله بعد توهم : توهمت الشيء : أنكرته . وعند التباس الأمر وإشكاله يُفزع إلى النظر، ويُرجع إلى الدليل، فكذلك قول رؤبة :

أما جزاء العارف المستيقن

أي : المتوقف المتبين لآثارك ورسومك إلى أن يشتك ، كقول عترة في ذلك .

ومن ذلك الدراية، هي مثل ما تقدم في أنها ضرب من العلم مخصوص، وكأنه من التلطف والاحتيال في تفهم الشيء . أنشد أبو زيد :

(١) الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٦١، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٩/١، والكتاب ١٨٨/٢، والمخصص ٢٩/٣، ٣٠، ولسان العرب ٣٢٤/١٣ (فكن)، وتهذيب اللغة ٢٨٠/١٠، وتاج العروس (فكن)، وبلا نسبة في كتاب العين ٣٨٣/٥، ولسان العرب ٤٧/١٣ (بخدن)، وجمهرة اللغة ص ١١٦، والمخصص ١٦١/٣ .

البخدن : اسم امرأة (اللسان ٤٧/١٣) التَّفَكُّن : التندم على ما فات (اللسان ١٣/٣٢٤) .

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧، ولسان العرب ٦٤٣/١٢ (وهم) ١٥/٢٣٧ (لأي)، وبلا نسبة في المخصص ٣/٣٠ .

اللاي : الإبطاء والإحتباس، وقيل : اللَّيْث . توهم الشيء : تخيله وتمثله .

(٣) صدر بيت . عجزه : لستة أعوام وذا العام سابع .

البيت من الطويل، وهو للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ٤٥٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٧، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣، والكتاب ٨٦/٢، ولسان العرب ٥٦٩/٤ (عشر)، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣، ٤٨٢/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦١/٤، وشرح التصريح ٢٧٦/٢، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٨، والمقتضب ٣٢٢/٤، والمقرب ١٤٧/١، وتاج العروس (لوم) .

(٤) عجز بيت . صدره : هل غادر الشعراء من مترم .

البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٨٦، ولسان العرب ٢٣٦/١٢ (ردم)، وتهذيب اللغة ١١٧/١٤، وجمهرة اللغة ص ٦٣٩، ومقاييس اللغة ٥٠٤/٢، ١٩٤/٣، وكتاب الجيم ٣٠٨/١، وتاج العروس (ردم)، وأساس البلاغة (ردم)، وبلا نسبة في المخصص ٣/٣٠ .

فإنَّ غَزالك الذي كُنْتَ تَدْرِي إذا شئتَ ليكَّ خادِرٌ بينَ أشْبَل (١)
قال أبو زيد: تدر: تختل. وقال آخر:

فإنَّ كُنْتُ لا أَدْرِي الظباءَ فإنَّني أَدُسُّ لها تَحْتَ الثَّرابِ الدواهِيا (٢)
وأشدُّ أحمد بن يحيى:

إمّا تَرينني أَدْرِي وأَدْرِي غِرَّاتٍ جُملي وتَدْرِي غِرري (٣)
واختلفوا في الدْرِية، وهو البعير الذي يستتر به الصائد من الوحش حتى يمكنه رميها.

فقال أبو زيد فيما حُكي عنه: هي مهموزة لأنها تُدراً نحو الوحش، أي تُدفع، فأما من لم يهمز فإنه يمكن أن يكون من الدرء الذي هو الدفع فخفف.

ويمكن أن يكون من الأذراء الذي هو الختل؛ لأنَّ معنى الختل لها والاحتيال عليها في الاستتار به عنها حتى يرمي ظاهراً.

فأما الدرئية للحلقة التي يتعلم عليها الطعان، فرواها السكري مهموزة فيما أنشده عن أبي زيد:

كأَنَّ دريئةً لَمَّا التَقينا بَنُضْلِ السيفِ مُجْتَمَعِ الصُّداعِ (٤)

[بخط السكري: الدرئية: الحلقة يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس]
[كذا رواها السكري في نوادر أبي زيد عن الرياشي. روى ابن دريد فكان دريئة] وكذلك قول الجُهنية صاحبة المراثية أنشده [السكري عن أبي حاتم]:

أَجَعَلتْ أَسْعَدَ لِرماحِ دَرِيئةً هَبِلْتُكَ أُمُّكَ أَيَّ جَزْدِ تَرَقَعِ (٥)

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٣١/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٥٤/١٤ (دري)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٧ والمخصص ٣١/٣، ٤/١٤، وتاج العروس (دري).
دري الصيد دزياً وأذراه وتذآراه: ختلة.

(٣) البيت في لسان العرب ٢٥٤/١٤ (دري)

أدري الأول وإنما هو بالذال معجمة، وهو أفْتَعِل من ذريت تراب المعدن، والثاني ببدل غير معجمة، وهو أفْتَعِل من آذراه أي ختله، والثالث تتفعّل من تَدْرَاه أي ختله فأسقط إحدى التاءين، يقول: كيف تراني أدري التراب وأختل مع ذلك هذه المرأة بالنظر إليها إذا غتّرت أي غفّلت. قال ابن بري: يقول: أدري التراب وأنا قاعد أتشاغل بذلك لئلا ترتاب بي وأنا في ذلك أنظر إليها وأختلها، وهي أيضاً تفعل كما أفعل أي اغتّرها بالنظر إذا غفّلت فتراني وتفترنني إذا غفّلت فتختلني وأختلها. (اللسان ٢٥٤/١٤)

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣٣/١٣ (أن)، والمخصص ٣١/٣.

(٥) البيت من الكامل، وهو لسعدى بنت الشمردل في الأصمعيات ص ١٠٣، والحماسة الشجرية ٣٠٦/١ ونوادر أبي زيد ص ٧، ولها أو لسلمى أو لتأبط شراً أو لبعض الهذليين في شرح شواهد الإيضاح =

بخطه: الجرد: الثياب الخلقان [ضربه مثلاً]. ويقال: درّيت الشيء ودرّيت به قال سيويه: وتعديه بحرف الجر أكثر في كلامهم، وأنشد أبو زيد:
أصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يذري بما هو قابض^(١)
فإذا قال: درّيت الشيء، فكأنّ المعنى على ما عليه هذا الباب: تأتيت لفهمه وتلطفت، وهذا المعنى لا يجوز على العالم بنفسه. وقد أجاز أحد أهل النظر ذلك، واستشهد عليه بقول بعضهم:

لا هُمّ لا أذري وأنت السدّاري^(٢)

وهذا لا ثبت فيه؛ لأنه يجوز أن يكون من غلط الأعراب؛ فكأنّه سمع درّيت وعلمت يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر كثيراً، فظنّ أنّهما في كل المواضع كذلك. ومثل هذا من جفاء الأعراب ما أنشده بعض البغداديين:
لا هُمّ إن كنت الذي بعهدي ولم تغيرك الأمور بعدي^(٣)
وقول العجاج:

فارتاح ربي وأزاد رحمتي^(٤)

وقول الآخر:

يا فقّعسي لم أكلته لِمه

= ص ٣٩٠، ولتأبط شراً في سبط اللآلي ص ٣٦. ولسلمن الجهنية في لسان العرب ٢٠٠/٤ (حضر) وبلا نسبة في لسان العرب ١١٥/٣ (جرد).
أسعد: اسم المرثي وهو أخو سلمى.
(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٣١/٣، ١٦/٨.
(٢) تمام الرجز:

لا هُمّ لا أذري وأنت السدّاري كل امرئ منك على مقدار

الرجز للعجاج في ديوانه ١٢٠/١، ولسان العرب ٥٥٥/١٢ (لهم)، وبلا نسبة في المخصص ٣/٣١، وتاج العروس (درى)، ولسان العرب ٢٥٤/١٤ (درى).

لا هُمّ: يريد اللهم، والميم المشددة في آخره عوض من ياء النداء لأن معناه يا الله.

(٣) رواية الرجز في اللسان ٤٦١/٢ (روح) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العويبية ٤٢٨/٩:

لا هُمّ إن كنت الذي بعهدي ولم تغيرك السنن بعدي
الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٦١/٢ (روح)، والمخصص ٤/٣.

(٤) تمام الرجز:

فارتاح ربي فأراد رحمتي ونعمة أنمها فتئت

الرجز للعجاج في ديوانه ٤٢١/١، ولسان العرب ٤٥٥/١٥ (ذا)، وتهذيب اللغة ٣٨/١٥، ومقاييس اللغة ٤٥٧/٢، ومجمل اللغة ٤٤٠/٢، والمخصص ٤/٣، وكتاب العين ٢٩٣/٣، ولرؤية في تهذيب اللغة ٢٢٠/٥، وتاج العروس ٤٢٢/٦ (روح)، ولسان العرب ٦٤٠/٢ (روح)، وليس في ديوانه.

لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ^(١)

وقال أوس:

أَبْنِي لُبَيْئِي لَا أَحْبُبُكُمْ وَجَدَ إِلَهُ بِكُمْ كَمَا أَجِدُ

وقالت امرأة من أسد:

أَشَارَ لَهَا أَمْرٌ فَوْقَهُ هَلُمَّ فَأَمَّ إِلَى مَا أَشَارَا

تعني الله سبحانه. فأما شَعَرْت فمصدره شِغْرَةٌ بكسر الأول، كالْفِطْنَةُ^(٢)

والدِرْزِيَّة^(٣). وقالوا: ليت شعري، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة. وقد قالوا: ذهب

بِعُذْرَتِهَا، وهو أبو عُذْرَهَا^(٤). ويروى أَنْ عَلِيًّا، عليه السلام، لما قال له عَدِيُّ بن

حاتم: ما الذي لَا يُنْسَى؟ قال: المرأة لَا تَنْسَى أبا عُذْرَهَا، وَلَا قَاتِلَ واحدها. وكَأَنَّ

شَعَرْت مأخوذ من الشعار، وهو ما يلي الجسد. فكَأَنَّ شَعَرْت به علمته علم جسّ.

وقال الفرزدق:

لِبِسْنِ الْفَرِنْدِ الْخُسْرَوَانِيِّ فَوْقَهُ مَشَاعَرَ مِنْ خَزْرِ الْعِرَاقِ الْمُفَوِّفِ^(٥)

وفي الحديث: «أشعرناها إياه»^(٦)، أي: اجعلناها الشعار الذي يلي الجسد؛ كما أن

المعنى في البيت: لبسن الفرند الخسرواني مشاعر، فوَقَهُ المَفَوِّف من خَزْرِ الْعِرَاقِ، أي:

جعلناها الشعار.

فقولهم: شَعَرْت ضرب من العلم مخصوص. فكل مشعور به معلوم، وليس كل

معلوم مشعوراً به. ولهذا لم يَجْزْ في وصف الله تعالى كما لم يَجْزْ في وصفه دَرَى،

وكان قول الله تعالى في وصف الكفار: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] أبلغ في الذم

(١) الرجز لسالم بن دارة في الحيوان ١/٢٦٧، ولسان العرب ٢/٤٦١ (روح)، ١٢/٥٦٤ (لوم)، وبلان نسبة في

الإنصاف ص ٢٩٩، ولسان العرب ١٢/٥٦٤ (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٥، والمخصص ٣/٤.

(٢) الفِطْنَةُ: كالفهم، والفِطْنَةُ: ضد الغباوة (اللسان ١٣/٣٢٣ مادة: فطن).

(٣) الدرية: درى الشيء درياً ودرياً ودرية ودريناً ودراية: علمه. (اللسان ١٤/٢٥٤ درى).

(٤) العُدْرَةُ: البكارة، وقيل: ما للبيكر من الالتحام قبل الافتضاض. يقال: فلان أبو عُذْر فلانة إذا كان

افترعها وافتضها، وأبو عذرتها (لسان العرب ٤/٥٥١ - ٥٥٢ عذر).

(٥) الفَرِنْدُ: وشي السيف، وهو دخيل، وقيل: الورد الأحمر. (اللسان ٣/٣٣٤ فرند).

الخسرواني: نوع من الثياب من نسج الحرير الرقيق منسوب إلى خسرو شاه، أحد أكاسرة الفرس

المُفَوِّف: بُرد مفوف: رقيق موشن أو فيه خطوط بيض على الطول.

(٦) أخرجه البخاري في (الصحيح ٢/٩٣، ٩٤)، ومسلم في (الصحيح جوائز ٣٦/٤٠)، وأبو داود في

(السنن جوائز ب ٣٣)، والنسائي في (السنن ٤/٢٢، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥)، وابن ماجه في

(السنن ١٤٥٨)، ومالك في (الموطأ ٢٢٢)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٣/٣٨٩، ٦/٤)، والبغوي في

(شرح السنة ٥/٣٠٤)، وابن عبد البر في (التمهيد ١/٣٧١، ٣٧٣)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٦/٤٠٧)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٣/٢٤٢)، وابن سعد في (الطبقات الكبرى ٨/٢٢، ٢٣).

للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم؛ لا يعلمون لأنَّ البهيمة قد تشعر من حيث كانت تُحسّ. فكأنَّهم وُصِفوا بنهاية الذهاب عن الفهم.

وعلى هذا قال سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتٌ بَلْ أحياءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] فقال: ﴿ولكن لا تشعرُونَ﴾ ولم يقل ولكن لا تعلمون؛ لأنَّ المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى بأنَّهم أحياء علموا أنَّهم أحياء، فلا يجوز أن ينفي الله تعالى العلم عنهم بحياتهم؛ إذ كانوا قد علموا ذلك بإخباره إياهم وتيقنوه، ولكن يجوز أن يقال: ولكن لا تشعرُونَ؛ لأنَّهم ليس كل ما علموه يشعرون؛ كما أنه ليس كل ما علموه يحسونه بحواسهم، فلمَّا كانوا لا يعلمون بحواسهم حياتهم، وإن كانوا قد علموه بإخبار الله إياهم، وجب أن يقال: لا تشعرُونَ، ولم يجوز أن يقال: لا تشعرُونَ، ولم يجوز أن يقال: ولكن لا تعلمون على هذا الحدِّ.

ومن ذلك النَّقَّه. قال أبو زيد: نقَّه عني القولَ نقَّهاً ونقَّوهاً: إذا فهم عنك القول، قال: وتقول: نقَّه الرجل من مرضه ينقَّه نقَّوهاً إذا برىء. وهذا لا يجوز في وصف القديم كما أن الفهم الذي فسَّر أبو زيد به النَّقَّه لا يجوز في وصفه.

[بِسْمِ اللَّهِ] الإِعْرَابُ

قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، ومثل ذلك قولهم: ما أبالي أشهدت أم غبت، وما أدري أقبلت أم أدبرت. وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام وإن كان خبراً لأن فيه التسوية التي في الاستفهام؛ ألا ترى إذا استفهمت فقلت: أخرج زيد أم أقام؟ فقد استوى الأمران عندك في الاستفهام، وعدم علم أحدهما بعينه؛ كما أنَّك إذا أخبرت فقلت: سواء عليّ أفعدت أم ذهبت، فقد سويت الأمرين عليك؛ فلمَّا عمَّتْهُمَا التسوية، جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام؛ لمشاركته له في الإبهام. فكلّ استفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً.

ومثّل التسوية - في هذا - الاختصاص في نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، واللَّهَم اغفر لنا أيُّها العصابة؛ لمَّا كنت مختصّاً نفسك والعصابة في هذا الكلام جرى عليه لفظ النداء من حيث أردت الاختصاص الذي أردته في النداء؛ كما جرى الاستفهام على التسوية فمن ثم صار كلّ منادى مختصّاً، وإن لم يكن كلّ مختص منادى.

ولا يجوز في هذا الموضع ﴿أو﴾ مكان ﴿أم﴾ لأن المعنى: سواء عليّ هذان؛ ألا ترى أنك لو قلت: سواء عليّ القيام والقعود؛ لم يجوز إلا الواو.

وكذلك لو أظهرت المصدرين اللذين دلَّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله تعالى: ﴿أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور: ١٦] لقلت: سواء عليكم الجزع والصبر، ولم تقله بأو؛ كما قال تعالى: ﴿سَوَاءٌ أَلْعَنُكَ فِيهِ وَالْبَادِ﴾^(١) [الحج: ٢٥] ولو قلت: سواء علي العاكف أو البادي، أو سواء علي الجزع أو الصبر، لكان المعنى سواء علي أحدهما، وسواء علي أحدهما كلام محال، لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فصاعداً.

فإن قلت: فقد قال أبو عمرو: إن الأصمعي أنشدهم لرجل من هذيل:

وكان سيان ألا يسرحوا نَعْمَا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبِرَّتْ السُّوحُ^(٢)
فأنشدهموه بأو، وسيان مثل سواء؛ ألا ترى أنه لا يستقيم زيد أو عمرو سيان [كما لا يستقيم مع سواء ولا تكون أو بمنزلة الواو. فالقول في ذلك أن هذا على ظاهر الاستحالة التي ذكرنا، وإنما استجاز هذا الكلام بأو لأنه يراه يقول: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجالسهما ويسمع: ﴿وَلَا تُلْطِعْ مِنْهُمَ آئِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يطيعهما، كما أنه إذا قيل له ذلك بالواو كان كذلك. فلما رآها تجري مجرى الواو في نحو هذه المواضع أجراها مجراها مع سواء وسيان. فهذا كلام حقيقته ما ذكرنا، والذي سؤغه عند قائله ما وصفنا. وكذلك قول المحدث:

سَيَانَ كَسِرُّ رَغِيْفِهِ أَوْ كَسِرُّ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ
فأما قوله: مررت برجل سواء درهمه، وهذا درهم سواء، فمعناه تام فهذا يجوز الاقتصار به على اسم مفرد] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤] أي: كمل وتم. فهذا الفعل مثل هذا الاسم، ولو كان من التسوية بين الشئين لم يستغن بفاعل كما لم يستغن سواء عن اثنين في نحو: ﴿سَوَاءٌ أَلْعَنُكَ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥].
فأما قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم: ٦، ٧] فمعناه: استقام؛ كقوله: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤]. ولا تكون المقتضية لفاعلين؛ لأن الضمير

(١) قرأ حفص ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ﴾ نصباً ورفعاً الباقون. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤).

(٢) رواية البيت في لسان العرب ٢/٤٧٨، ٣/١٨٨، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/١٢٢:

وكان مِثْلين: أن لا يسرحوا نَعْمَا حيث استراحت مواشيهم وتسريح البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤٦١، ولسان العرب ٢/٤٧٨ (سرح)، ٣/١٨٨ (رود)، وتاج العروس ٦/٤٦١ (سرح)، ٨/١٢٧ (رود).
سرحت الماشية تسرح سرحاً وسروحاً: سامت، وسرحها هو: أسامها، يتعدى ولا يتعدى ورات الدواب روداً وروदानاً واسترادت: رَعَتْ.

المرفوع لم يؤكد في الآية. فقلوه: ﴿وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾ جملة في موضع الحال. ولم يثنَّ سواء كما ثني سيان، وإن كانوا قد كسروه في قولهم: سواسية.

وحكى السكري عن أبي حاتم إجازة ثنية سواء، ولم يصب ابن السجستاني في ذلك؛ لأنَّ أبا الحسن وأبا عمْر زعما أن ذلك لا يثنى؛ كأنهم استغنوا بثنية سي عن ثنية سواء، كما استغنوا عن ودَع بترك. وعلى ما قالا جاء التنزيل في قوله: ﴿سَوَاءٌ أَلْعَنَكُفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥] وقوله: ﴿أَصْلُهَا فَاصِرٌ أَوْ لَا تَصِيرُ أَسَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور: ١٦] فسواء في الآية مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر، وبالجملة في موضع رفع بأنَّها خير إنَّ.

فأمَّا قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فيستقيم أن يكون استثناءً، ويستقيم أن يكون حالاً من الضمير المنصوب على حدِّ: معه صقر صائداً به غداً و﴿بَلِّغِ الْكُتُبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥] ويستقيم أن تجعله خبر إنَّ، فيكون في موضع رفع، ولا يكون لقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ وما بعده موضع من الإعراب، كما حكمنا على موضعه بالرفع فيما تقدم؛ لأنَّه الآن يصير اعتراضاً بين الخبر والاسم؛ ألا ترى أنه [مما] يؤكد امتناعهم من الإيمان. وهذه الآية ينبغي أن تكون خاصّة لقوم بعينهم؛ لأنَّ كثيراً من الكفَّار قد آمنوا.

فإن قلت: لم زعمتم أن ﴿سواء﴾ يرتفع بالابتداء على ما عليه التلاوة، وأنت إذا قدّرت هذا الكلام على ما عليه المعنى فقلت: سواء عليهم الإنذار وتركه كان ﴿سواء﴾ خبر ابتداء مقدماً، فهلا قلت فيها ذلك أيضاً قبل تقدير الكلام بالمعنى؟

فالقول في هذا أن (سواء) يرتفع حيث ذكرنا بالابتداء، وإن كان في قوله: سواء عليهم الإنذار وتركه يرتفع بأنَّه خبر مقدم. وذلك أنه لا يخلو في قولك: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو خبر مبتدأ. فإن رفعته بأنه خبر لم يجز؛ لأنَّه ليس في الكلام مخبر عنه؛ فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبراً؛ لأنَّ الخبر إنما يكون عن مخبر عنه. فإذا فسد ذلك ثبت أنَّه مبتدأ.

وأيضاً فإنَّه لا يجوز أن يكون خبراً؛ لأنَّه قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبر عمّا في الاستفهام مقدماً على الاستفهام.

فإن قلت: كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها من الاستفهام خبراً عن المبتدأ وليست هي هو ولا له ذُكر فيها؟

فالقول في ذلك: أنَّه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى فيجعل خبره ما لا يكون إياه في المعنى، ولا له فيه ذُكر، كذلك جاز في الخبر لأنَّ كلَّ واحد منها يحتاج أن يكون صاحبه في المعنى. فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر،

وذلك قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(١). ألا ترى أن خيراً خبر عن تسمع، وكما أخبر عنه كذلك عطف عليه في قولهم: تسمع بالمعيدي لا أن تراه، والفعل لا يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه؛ إلا أن المعنى لما كان على الاسم استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه، وجاز دخول لا على الاسم من غير تكرير؛ كما جاز في قولهم: هذان لا سواء؛ لأن الخير لم يظهر في الموضوعين جميعاً.

ونظير ما في الآية من أن خبر المبتدأ ليس المبتدأ ولا له فيه ذكر ما أنشده أبو

زيد:

فإن حراماً لا أرى الدهر باكياً على شجوه إلا بكيت على عمرو^(٢)
فإن قلت: أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل
والفاعل في نحو: سواء علي أقمت أم قعدت؛ فتقول: سواء علي أدرهم مالك أم
دينار، وما أبالي أفانم أنت أم قاعد؟

فالقول في ذلك أن أبا الحسن يزعم أن ذلك لا يحسن. قال: وكذلك لو قلت:

ما أبالي أتقوم أم تقعد؟ لم يحسن؛ لأنه ليس معه الحرف الذي يجزم.

ومما يدل على ما قال أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال

الماضي؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] وقوله: ﴿سَوَاءٌ
عَلَيْهِمْ أَسْتَفْرَزْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَفْرِزْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾
[البقرة: ٦] وقال:

سواء عليك اليوم أنصاعت السوى بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابح^(٣)

وقال:

ما أبالي أنب بالحزن تيس أم لحساني بظهر غيب لثيم^(٤)

(١) في المثل: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه؛ وهو تصغير معدي، منسوب إلى معد، وإنما خفت الدال استقلالاً للجمع بين الشديتين مع ياء التصغير، يضرب للرجل الذي له صيت وذكر في الناس، فإذا رأته ازدرت مرآته. وقال ابن السكيت: تسمع بالمعيدي لا أن تراه؛ وكان تأويله تأويل امرٍ كأنه اسمع به ولا تره. (لسان العرب ٣/٢٨٦ مادة: عدد).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي في لسان العرب ١٢/١٢٧ (حرم) وتاج العروس (حرم).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٨٧٣، وخزانة الأدب ١١/١٥٢، ١٥٣، وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢٩٨.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٨٩، والأزهية ص ١٢٥، والحيوان ١/١٣ وخزانة الأدب ١١/١٥٥، ١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤٧، والكتاب ٣/١٨١، والمقاصد النحوية ٤/١٣٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٥٠، وأمالى بن الحاجب ١/٤٤٥، ٧٤٦/٢، وجواهر =

فهذا الكلام، وإن كان قد جرى عليه حرف الاستفهام للتسوية فهو خبر، فلما كانوا قد حذفوا حرف الجزاء واستمرَّ حذفه لطول الكلام حيث لو أظهر لم يمتنع - وذلك نحو لأضربنه ذهب أو مكث - لزم حذف الحرف هنا لإغناء حرف الاستفهام عنه لمقاربة الشرط الاستفهام في اجتماعهما في أنَّهما ليسا بخبر، وأنَّهما يقتضيان الجواب، وبعض الحروف قد يُعني عن بعض؛ ألا ترى أنَّ أن لم تظهر في قولهم: ما كان زيد ليقوم، وأنَّ أن قد أغنى عن اللام الجارة في نحو: أتيتك أن احتز مودة زيد، ونحو ذلك، وكذلك حروف العطف إذا نُصِب بها، فكذلك حروف المجازاة لما كانوا قد حذفوه في قولهم: لأضربنه ذهب أو مكث، واستمرَّ حذفه مع أنه [لا حرف] يكون بدلاً منه كان حذفه في باب: سواء وما أبالي، للزوم ما ذكرنا من الحرف له أولى.

ولم يجز أن يقع موقع التي من الفعل والفاعل التي من الابتداء والخبر، كما لم يجز ذلك في قوله: لأضربنه ذهب أو مكث، وغير ذلك من المواضع التي يراد فيها الجزاء، ولم يقع إلا التي من الفعل والفاعل في نحو: عسى زيد أن يقوم، وكاد يذهب، وبإبهما. ولم يستعملوا المصدر ليجري ذكر المثل الذي يدل على الزمان في الكلام لِمَا أرادوا من تقريبه؛ وإن كان المصدر غير ممتنع استعماله هاهنا؛ كما قالوا:

«عسى الغُوَيْرُ أبُوساً»^(١)

فإذا كانوا قد امتنعوا من استعمال الاسم والمصدر هنا، مع أن المعنى في استعماله غير فاسد، فألاً يستعمل حيث معناه الجزاء ولا يصح المعنى في غير الفعل أجدر.

فأما قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فإنَّما وقع ﴿أم﴾ أنتم صامتون في موضع: أم صمتم؛ وجاز ذلك هنا لتقدم التي من الفعل والفاعل، فحسن لتقدمها أن توقع بعدها التي من الابتداء والخبر؛ كما جاز ذلك في الجزاء؛ لأنَّها هنا بعد حرف، كما أنَّه تمَّ بعد الفاء أو إذا. ولو لم يتقدم «أدعوتموهم» كما أنَّه لو لم

= الأدب ص ١٨٦، وخراتة الأدب ١١/١٧٢، والمقتضب ٣/٢٩٨.

نَبِّ التيس نبأً ونبياً: صاح عند الهياج. الحزُن: ما غلظ من الأرض وخشن وارتفع.

(١) في المثل: «عسى الغُوَيْرُ أبُوساً» قال الأصمعي: وأصله أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم أو أتاهاهم فيه عدو فقتلوهم فيه، فصار مثلاً لكل شيء يُخاف أن يأتي منه شر ثم صغر الغار فقبل: غوير؛ قال أبو عبيد: وأخبرني الكلبي بغير هذا، زعم أن الغوير ماء لكلب معروف بناحية السماوة وهذا المثل إنما تكلمت به الزباء لما وجهت قصيراً اللخمي، بالعبير إلى العراق ليحمل لها من بُزّه، وكان قصير يطلبها بثأر جذيمة الأبرش فحمل الأجمال صناديق فيها الرجال والسلاح ثم عدل عن الجادة المألوفة وتنكب بالأجمال الطريق المنهج، وأخذ على الغوير فأحسَّت الشر وقالت: عسى الغوير أبوساً، جمع بأس، أي عساه أن يأتي بالباس والشر. (لسان العرب ٥/٣٨ - ٣٩ مادة: غور).

يتقدم الشرط في نحو: إن تأتني فلك درهم، أو: فعمرو مكرم، ونحو ذلك لم يجز وقوع التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل.

ومثل ذلك في وقوع التي من اسمين موقع الفعل والفاعل قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ [الروم: ٢٨] فقوله: ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ واقعة موقع التي من الفعل والفاعل، كأنه قال: هل لكم مما ملكت أيما لكم؛ شركاء فيساووكم، أي: فكما لا يساويكم ممالئكم في أموالكم فيكونون فيها أمثالكم؛ كذلك لا تسووا ما اتخذتموه آلهة بمن يملكهم، وبمن خلقهم وبرأهم. وجاز ذلك لوقوعها بعد الحرف، وأن تقدم الاستفهام في قوله: «هل لكم» يضارع تقدم الشرط؛ فلذلك جاز هذا. وإذا كان الموضع موضع جزاء، ثبت أن وقوع المضارع لا يحسن في نحو: سواء عليّ أتقوم أم تذهب؛ كما لا يحسن في قوله: لأضربنه يمكث أو يذهب، على حدّ لأضربنه ذهب أو مكث.

وأما التقاء الهمزتين في: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وتحقيقتها: فمن حجة من حققهما أن يقول: إن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثل مع مثله مع سائر حروف الحلق؛ نحو^(١) فه وفهت وكع^(٢) وكعت، كذلك حكم الهمزة.

ومما يجوز ذلك ويسوغه أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. قال سيبويه: وقد تتكلم ببعضه العرب وهو رديء. ومما يقوي ذلك من استعمالهم له قولهم: رأس^(٣) وسأل وتذأبت الريح^(٤) ورأيت^(٥) الرجل. فكما جمع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع.

ومما يقوي ذلك أنهم قد أبدلوا منها غيرها في نحو: يهريق وهياك؛ كما أبدلوا من غيرها في نحو رأيت رجلاً وهذه حُبلاً^(٦) في الوقف. فكما جرت مجرى سائر الحروف المعجمة في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها، كذلك تكون سبيلها في اجتماعها مع مثلها، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

والحجة لمن قال: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، فلم يجمع بين الهمزتين وخفف الثانية أن

(١) فها: إذا فضح بعد عجمة (اللسان ١٥/١٦٦).

(٢) الكع: الضعيف العاجز، ورجل كعكع؛ أي جبان ضعيف. (اللسان ٨/٣١٢ مادة: كعع).

(٣) رجل رأ أس بوزن رعاس: يبيع الرؤوس والعامّة تقول: رؤاس. (اللسان ٦/٩١ رأس).

(٤) تذأبت الريح وتذابت: اختلفت، وجاءت من هنا وهنا (اللسان ١/٣٧٨ مادة: ذأب).

(٥) رأيت ترقية: عرضتها - أي المرأة - عليه أو حبستها له ينظر نفسه وتراءيت فيها وتراءيت.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٨٥ (اللسان ١٤/٢٩٦ مادة: رأى).

يقول: إن العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم. من ذلك أنهم لما اجتمعتا في آدم وأدر وآخر، ألزموا جميعاً الثانية البدل، ولم يحققوا الثانية، ولما كسروا وحقروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز فقالوا: أواخر وأويخر، فأبدلوا منها الواو؛ كما أبدلوها ممّا هو ألف لا يناسب الهمزة؛ نحو: ضوارب وضويرب. ففي هذا دلالة بيّنة على رفضهم اجتماعهما. ألا ترى أنهم لم يرجعوها في التحقير والتكسير كما رجعوا الواو في ميقات وميعاد والياء من مؤسر في قولهم: مواقيت ومياسير. ففي ذلك دلالة بيّنة على رفضهم لجمعهما.

ومن ذلك أننا لم نجد كلمةً عينها همزة ولا مها كذلك؛ كما وجدنا ذلك في سائر أخوات الهمزة من الحلقية؛ كقولهم: مها^(١) وفه^(٢) ويدع اليتيم^(٣) ومخ^(٤) وألح^(٥) وضغيفة^(٦) ومخ. فإن لم يجمعوا بين الهمزتين في الموضوع الذي جمع فيه بين أخواتها، وكزّرت، دلالة على رفضهم لجمعهما. وإذا لم يتوال ذلك في بنات الثلاثة، فالأ يتوالى ذلك في بنات الأربعة أولى.

فأما نحو: نأنا^(٧) وطأطأ^(٨) وبأبا^(٩) الصبيّ أباه، فقد حجز الحرف بينهما؛ وإثما الذي ينكر تواليهما من غير أن يحجز بينهما شيء. ومن ثم قال أبو الحسن في بناء مثل قَمَطَر من قرأت: قرأني، فلم يكرّر الهمزة؛ كما تكرر سائر اللامات؛ نحو جَلَبَب^(١٠) وقَعْدُد^(١١) وعُوْطَط^(١٢). ومن ذلك أنهم ألزموا باب رَزِيْثَة وخطيئة عمّا يؤدي إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا: خطايا ورزايا. فلو كان لاجتماعهما عندهم مَسَاغ ما رفضوا ذلك الأصل؛ كما أنه لو كان لتحرك العَيْنات في نحو: قال وباع مجاز ما ألزموهما القلب.

(١) المهاة: النضارة والحسن (اللسان ١٣/٥٤١ مادة: مهه).

(٢) يدع اليتيم: أي يعنف به عنفاً دفعاً وانتهازاً (اللسان ٨/٨٥ مادة: دعع).

(٣) المَخ: الثوب الخلق البالي، مخّ يمح محوحاً ومححاً وأمخ يمح إذا أخلق. (اللسان ٢/٥٨٩ مادة: محح).

(٤) الضغيفة: الروضة الناضرة من بقل وعشب (اللسان ٩/٢٠٦ مادة: ضغف).

(٥) النأنة: العجز والضعف، ونأنت في الرأي إذا خلطت فيه تخليطاً ولم تبرمه (اللسان ١/١٦١ نأنا).

(٦) طأطأ عن الشيء: خفض رأسه عنه (اللسان ١١٣ مادة: طأطأ).

(٧) بأبا الصبي أبوه إذا قال له: بابا (اللسان ١/٢٥ مادة: بأبا).

(٨) جلبب: البس الجلباب: هو القميص، أو ثوب أوسع من الخمار، دون الرداء تغطي به المرأة رأسها وصدرها، وقيل: هو ثوب واسع، دون الملحفة تلبسه المرأة. (لسان العرب ١/٢٧٢ مادة: جلب).

(٩) القَعْدُدُ والقَعْدُدُ: الجبان اللثين القاعد عن الحرب والمكأرم، والقعدد: الخامل. (لسان العرب ٣/٣٦١ قعد).

(١٠) العوطط: الناقة التي لم تحمل سنوات من غير عقر (لسان العرب ٧/٣٥٧ مادة: عوط).

فإن قال: فقد حُكي عن بعضهم: خطائيء، بتحقيق الهمزتين فذلك يجري مجرى الأصول المرفوضة؛ نحو:

.....ظننوا^(١)

.....والأظلل^(٢)

ولو جاز الاعتداد بذلك وبما أشبهه لجاز أن يقال في تكسير مطية: مطائيء لقول بعضهم سماء^(٣)، فإذا كانوا قد رفضوا ذلك في حال السعة والاختيار - مع أنه أسهل من اجتماع الهمزتين - فأن يُرفض اجتماع الهمزتين أجدد.

ومن ذلك أنهم إذا بنوا اسم فاعل من ناء وساء وشاء وجاء قالوا: شاء وناء، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرف - كما رفضوه أولاً في آدم وآخر - إما بالإبدال وإما بالقلب كما يقوله الخليل، وأخذوا - على قول النحويين غير الخليل - بما رفضوه في غيره من توالي الإعلالين. فلولا أن اجتماعهما عندهم أبعد من توالي الإعلالين لم يأخذوا بتواليهم المرفوض من كلامهم في هذا الموضوع؛ كما أن إخلاء الفعل من الفاعل لولا أنه أبعد عندهم من الإضمار قبل الذكر لم يأخذوا بالإضمار قبل الذكر في مثل: نعم رجلاً، وضربني وضربت زيدا لَمَّا كان يلزمهم في هذه المواضع إخلاء الفعل من الفاعل.

ومن ذلك أن مَنْ قال: هذا فرج وهو يجعل، فضعف في الوقف حرصاً على البيان لم يضاعف نحو النبأ والرشأ، لكنه رفض هذا الضرب من الوقف وما كان يحرص عليه من البيان؛ لَمَّا كان يلزمه الأخذ بما تركوه، والاستعمال لما رفضوه: من اجتماع الهمزتين.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) تمام الرجز:

تشكو الوجى من أظللٍ وأظللٍ من طول إملاٍ وظهيرٍ أمللٍ
الرجز للعجاج في ديوانه ٢٣٦/١، ٢٣٧، ولسان العرب ٤٢٠/١١ (ظلل)، ٦٣١ (ملل)، والخصائص
١٦١/١ وشرح أبيات سيويه ٣١٠/٢، وكتاب الصناعتين ص ١٥٠، ونوادير أبي زيد ص ٤٤، وتهذيب
اللغة ٣٥٢/١٥، وتاج العروس (ظلل، ملل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥١/١، وشرح شافية ابن
الحاجب ٢٤٤/٣، والكتاب ٥٣٥/٣، ولسان العرب ٥٧٤/٢ (كفح)، ١٩٢/٦ (كدس) والمقتضب
٢٥٢/١، ٣٥٤/٣، والممتع في التصريف ٦٥٠/٢، والمنصف ٣٣٩/١، وكتاب العين ١٥٠/٨،
ومقاييس اللغة ٤٦٢/٣، ومجمل اللغة ٣٥٨/٣، والخصائص ٨٧/٣.

(٣) قال أمية بن أبي الصلت:

له ما رأت عين البصير، وفوقه سماء الإله فوق سبع سمائيا
قال الجوهري: جمعه على فعائل كما تجمع سحابة على سحاب، ثم رده إلى الأصل ولم ينون كما
ينون جوار، ثم نصب الياء الأخيرة لأنه جعله بمنزلة الصحيح الذي لا ينصرف كما تقول: مررت
بصحائف (للتوسع أنظر لسان العرب ٣٩٨/١٤ مادة: سما)

ومن ذلك أنَّ الهمزة إذا كانت مفردة غير متكررة كرهها أهل التخفيف حتى قلبوها أو حذفوها؛ لثلاثي يلزمهم تحقيقها، وقد وافقهم في بعض ذلك أهل التحقيق؛ كما وافقتهم لهم في يرى. فلما كرهوا ذلك في الأفراد وجب إذا تكررت ألا يجوز إلا التغيير؛ ألا ترى أن الواو المفردة المضمومة لما كنت مخيراً في تصحيحها وقلبها، ثم انضم إليها أخرى، لزم قلبها وامتنع تصحيحها الذي كان يجوز فيها قبل التكرار؛ فكذلك الهمزة إذا انضمت إليها أخرى، لزم رفضهما وامتنع جمعهما؛ كما كان ذلك في الواوين. فكما لم يجمع أحد بين هاتين الواوين كذلك يجب ألا يُجمع بين الهمزتين.

ومن ذلك أن ناساً - إذا اجتمعتا من كلمتين - فصلوا بينهما بالالف في النحو:

أَأَنْتِ زَيْدُ الْأَرَانِبِ^(١)

كما فصلوا بين النونات في نحو اخشِينَانَ. فكما ألزموا الفصل بين النونات بالالف؛ كذلك، يلزم في آنت لثلاثي تجتمع الهمزتان. بل ذلك في الهمزتين ينبغي أن يكون ألزم؛ لما قدّمنا لرفضهم لهما وجمعهم في التضعيف بين أكثر من حرفين نحو ردّد وشدّد. فإذا كانوا قد ألزموا النون في اخشِينَانَ [الفصل] بين ما يجتمع مثله فإن يلزموها بين ما رفضوا الجمع بينهما أجدر.

فهذه الأشياء تدلّ على رفض اجتماع الهمزتين في كلامهم.

فأما جمعهما وتحقيقهما في ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ فهو أقبح من تحقيقهما من كلمتين منفصلتين؛ نحو قرأ أبوك ورشاً أخيك؛ لأن الهمزة الأولى من ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ تنزل منزلة ما هو من الكلمة نفسها؛ لكونها على حرف مفرد؛ ألا ترى أنهم قالوا: لهو وفهو، و﴿لَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الرَّزْقِينَ﴾ [الحج: ٥٨] ولهي، فحفظوا ذلك كله؛ كما حفظوا عضداً فقالوا: عضد؛ فكذلك الأولى في ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لما لم تنفصل من الكلمة صارت بمنزلة التي في آخر، كما نزلت الحروف المفردة التي ذكرتها منزلة فاء الفعل في عضد وفخذ.

فأما إذا كانتا من كلمتين فاجتماعهما في القياس أحسن من هذا؛ ألا ترى أن المثلين إذا كانا في كلمة نحو: يردّ ويعضّ، لا يكون فيهما إلا الإدغام؟ ولو كانا منفصلين نحو: يد داود لكنت في الإدغام والبيان بالخيار. فعلى هذا تحقيق الهمزتين في ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وما أشبهه أبعد منه في الكلمتين المنفصلتين.

(١) تمام البيت:

تطاللت فاستشرقته فعرفته فقلت له: أنت زيد الأرانبي؟

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٨٤٩، ولسان العرب ١٨/١ (أ)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦٨٤/١٥.

ومما يفوّي ترك الجمع بين الهمزتين أنّهم قد قالوا في جمع ذؤابة^(١): ذوائب؛ فأبدلوا من الهمزة التي هي عينٌ واواً في التكسير كراهة للهمزتين مع فصل حرف بينهما.

فإذا كرهوهما مع فصل حرف بينهما حتى أبدلوا الأولى منهما فإن يكرهوهما مجتمعتين غير مفصول بينهما بشيء أجدر. وإذا كان الجمع بينهما في: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ من البعد ما أريتك فالجمع بينهما في أئمة أبعد؛ لأنّ الهمزتين لا تفارقان الكلمة، وهمزة الاستفهام قد تسقط في الإخبار وغيره. فكلّما كانتا أشد لزوماً للكلمة كان التحقيق منهما أبعد.

ومما يدلُّ على ضعف جمع الهمزتين وأن مذهب الجمهور من العرب رفضه عزّتها في باب أجأ^(٢) وآرة^(٣) وإنما قلّ ذلك من حيث لم يستجيزوا اجتماع الهمزتين فأجروا نحو أجأ ذلك المُجْرَى؛ لَمَّا كان الفصل بحرف واحد قد جرى في كلامهم مُجْرَى غير الفصل. وذلك نحو قولهم هو ابن عمي دنيا وقنّية وعليان، وهما من علوت. وكذلك رفضوا إفعُل من حيث رفضوا فِعْل، وإن كان الفصل في إفعُل قد وقع بالحرف، فلما لم يعتد بالحرف الفاصل وقَلَبت الكسرة الواو ياء؛ كما قلبته في ثيرة وسياط، ولم يكن بالفصل اعتداد، كذلك لم يكن الفصل بالحرف في نحو أجأ فصلاً، فرفض ذلك كما رفض التحقيق في جاءٍ ونحوه.

فأمّا تحرك الجيم في أجأ وسكون الحرف في دنيا فإن الحركة في هذا النحو قد لا يُعتدّ بها لقلتها؛ ألا ترى استجازتهم لحذفها في الزحاف؟.

ومثل دنيا في أن الحرف الفاصل لم يُعتدّ به قولهم: مَعْدِي في معدوّ، ومَرْضِي ومسنية^(٤). ومثله: صِيمٌ وقِيْلٌ. ونحو ذلك، ومثله: قائلٌ وبائعٌ، جُعِلَ الحرفان كأنهما وقعا طرفاً حيث كان الفاصل بينهما وبين الطرف حرفاً. ومثله: أوليَاءٍ أوقعت الألف التي آخراً قبل الآخر بحرف لَمَّا كان الفاصل بينه وبين الطرف حرفاً واحداً. ومثله: أوائلٌ وعيائلٌ؛ ولو كان الفاصل حرفين كطواويس لم يُعَلَّ. فكما أنّ الحرف المفرد في هذه المواضع لم يفصل؛ كذلك في باب أجأ لم يفصل، فقلّ ذلك لَمَّا كان الحرف المفرد في هذه المواضع غير معتدّ به. وإذا لم يُعتدّ به صارت الهمزتان كأنهما قد التقيا، والتقاؤهما ممّا قد رفضوه، فكذلك رفضوا ما كان في حكم التقائهما.

(١) الذؤابة: منبت الناصية من الرأس، والجمع الذوائب (اللسان ٣٧٩/١ مادة: ذأب).

(٢) أجأ: جبل لطيف يذكر ويؤت. وهو على وزن فعل (اللسان ٢٣/١ مادة: أجأ).

(٣) الآء: واحدة الآء: على وزن عاع: شجر معروف. (لسان العرب ٢٤/١ مادة: أوا).

(٤) أرض قسنوة ومسنية: مسقية (اللسان ٤٠٥/١٤ مادة: سنا).

فإن قلت: إن سيبويه قد ذهب في الأءة وأشاءة^(١) ونحوهما إلى أن اللام يجوز أن تكون همزة، وقد جاء من ذلك حروف. قيل: لم يكن هذا مثل أجأ؛ للفصل بالزيادة؛ ألا ترى أن الفاصل الذي لم يُعتدَّ في أوائل لَمَّا انضم إليه حرف آخر في طواويس اعتدَّ به فصلاً، وإن كان زائداً فلم يعلَّ الحرف، فكذلك الفصل هاهنا لَمَّا وقع بالزيادة لم يمتنع الحكم عنده بأن اللام همزة؛ كما امتنع حيث كان الفصل حرفاً واحداً. وقد وُجِدَت الزيادة تسوِّغ في تألف الحروف ما لولا مكانها لم يسَّغ.

ألا ترى أنه ليس مثل قنر بلا فاصل بين النون والراء وقد قالوا: شئير^(٢) وقالوا: الشنار، وقالوا: سنور^(٣) وسنور^(٤) فائتلف لفصل الزيادة ما لم يكن يأتلف لولا فصلها؟ فكذلك فصل الزيادة بين الهمزتين في الأءة وأشاءة فيما ذهب إليه. وجاء ذلك في طأطأ ونأنا ودأأ^(٥) للفصل الواقع بينهما، ولأنَّ ما يعرض في الثلاثة من كثرة التصرف لا يعرض في هذا الباب.

واعلم أن قول سيبويه: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، وقوله في باب الإدغام: إن ابن أبي إسحاق وناساً معه يحققون الهمزتين وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء، ليس على التدافع ولكن لأنه لم يُعتدَّ بالرديء، أو يكون لم يُعتد بالتقاء المحققتين لقلَّة ذلك بالإضافة إلى ما خُفِّف إذا اجتمعا. وقد عمل ذلك في أشياء نحو إنقحل^(٦) فعلى هذا يحمل ذلك أيضاً من قوله.

قالوا: فلَمَّا رأيناهم قد رفضوا اجتماع الهمزتين في هذه المواضع، لم نجتمع بينهما وخففنا الثانية؛ لأنَّ في تخفيفها تقريباً من الألف؛ ألا ترى أنَّ الهمزة إذا كانت مبتدأة لم تخفف لأنَّ في تخفيفها تقريباً من الساكن؟ فكما أن الساكن لا يبتدأ به كذلك ما قرُب من الساكن. فكما جرت مجرى الساكن في تقريبهم إياها منه، كذلك تجري مجراه إذا خففنا الثانية؛ فتصير بعد الأولى كالألف بعدها. فكما لم تکره الألف بعدها في نحو آدم وأخر، كذلك المخففة بعدها في: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لا تکره بعدها، كما تکره إذا حُقِّقَت لما أرينا، مما دلَّ على رفض العرب الجمع بينهما محققتين.

(١) الأشاءة: واحدة الأشاءة: صغار النخل (لسان العرب ٢٤/١ مادة: أشأ).

(٢) يقال: رجل شئير: شريه كثير الشر والعيوب وقيل: سيء الخلق. (اللسان ٤٣٠/٤ مادة: شهر).

(٣) السنور: الهر، وجمعه السنائر (لسان العرب ٣٨١/٤ مادة: ستر).

(٤) السنور: لبوس من قذ يلبس في الحرب كالدرع (لسان العرب ٣٨١/٤ مادة: ستر).

(٥) دأأ دأأة ودئداء: عدا أشدَّ العُدو (لسان العرب ٦٩/١ مادة: دأأ).

(٦) رجل إنقحل وامرأة إنقحلة: مُخْلَقان من الكبر والهزم. والمتقحل الرجل اليابس الجلد السيء الحال.

(لسان العرب ٥٥٣/١١ مادة: قحل).

وحجة من فصل بين الهمزتين بألف وخَفَّف الهمزة الثانية مع الفصل بينهما بالألف. وهو الثبوت عن أبي عمرو عندنا، لأن سيبويه زعم أن ذلك هو الذي يختاره أبو عمرو.

وقد قال أحمد بن موسى: إن خلفاً^(١) رَوَى عن أبي زيد ذلك في اختلاف الهمزتين؛ نحو ﴿أَيْتَكُمْ﴾ و﴿أَنْزَلَ﴾ أنه بألف بين الهمزتين وتلبيس الثانية ولم يَفْصِل سيبويه في حكايته عن أبي عمرو بين المتفقتين والمختلفتين؛ ألا ترى أنه قال: وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول ﴿أَيْنَكَ﴾ و﴿أَأَنْتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ثم قال: وهي التي يختار أبو عمرو؛ فلم يفصل بينهما. وسيبويه وأبو زيد أضبط لمثل هذا من غيرهما.

من حجته أن يقول: إني أدخلت الألف بينهما وإن جعلت الثاني بينَ بينَ؛ لأنها إذا كانت على هذه الصفة فهي في حكم المتحرك، وتخفيفي إياها بأن جعلتها بين الألف والهمزة ليس يخرجها عن أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف؛ ألا ترى أنها إذا كانت مخففة في الوزن مثلها إذا كانت محققة؟ ولولا ذلك لم يترن قوله:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى^(٢)

لأنه كان يجتمع فيه ساكنان وكذلك قول الآخر:

كَلَّ غِرَاءَ إِذَا مَا بَرَّرَتْ^(٣)

ويدل على أن المخففة من الهمزتين في حكم المحققة عند العرب أنهم أبدلوا الهمزة الثانية إبدالاً في المواضع التي اجتمعت فيها همزتان في كلمة واحدة ولم يخفوا الثانية. وذلك نحو: آدم، وجاء، وخطايا. ألا ترى أن آدم لو كان قلبها فيه على حد القلب في رأس وفأس ورأي لكنت إذا كسرتهم رددت الهمزة في التكسير؛ كما أنك لو كسرت فاساً ورأساً ورأياً لقلت: أرؤس وأزراء. فلو كنت في رأي إذا خففت إنما خففت على حد التخفيف في آدم لقلبت الهمزة في التكسير ياء أو واواً، فقلت: أزواء أو

(١) خلف القاري (١٥٠ - ٢٢٩هـ = ٧٦٧ - ٨٤٤م) خلف بن هشام البزار، الأسدي، أبو محمد أحد القراء العشرة. كان عالماً عابداً ثقة. أصله من فم الصلح قرب واسط، واشتهر ببغداد وتوفي فيها مختفياً، زمان الجهمية.

الأعلام ٣١١/٢ - ٣١٢، غاية النهاية ٢٧٣/١، وتاريخ بغداد ٣٢٢/٨.

(٢) تمام البيت:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرِبَهُ رَبُّ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مَفْسُدٌ خَبْلُ

البيت من السيمط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٥، والإنصاف ٧٢٧/٢، وجمهرة اللغة ص ٨٧٢ وشرح أبيات سيبويه ٧٥/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٥/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٢ وشرح شواهد الشافية ص ٣٣٢، والكتاب ١٥٤/٣، ٥٥٠، ولسان العرب ٧٦/١١ (تبل) ٤١٦/١٣ (من)، وتاج العروس (تبل)، (خبل)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٣/٣، والمقتضب ١٥٥/١.

(٣) صدر بيت. عجزه: تُرْهَبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسَدُ.

البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١١٨/٩، والكتاب ٥٤٩/٣، ٥٥١.

أرياء، ولكنك تقول إذا جمعت راياء على فعول رُبِيَّ فتقلبها ياء، كما قلبوها في أَيْمَة ياء لَمَّا تحركت بالكسر؛ ألا ترى أَنَّك إذا قلبتها في ذُئِبٍ وبثِرِ ياء للكسرة التي قبلها، فكذلك تقلبها ياء في أَيْمَة للكسرة التي عليها. وقال أبو زيد في جمع رأي أَرَاءٍ ورِيَّي بتحقيق الهمز فيهما وأنشد غيره:

ولا يشارك في أرائه أحداً

وقال الراعي في جمع نُؤْيٍ^(١):

وأَنَاءٍ حَتَّى تَحْتِ عَيْنِ مَطِيرَةٍ عِظَامِ الْقِسَابِ^(٢) يَنْزِلُونَ الرُّوَابِيَا^(٣)
وكذلك الهمزة في رأيت جائباً لم تقلبها كما تقلبها في تخفيف المِثْرِ^(٤) إذا قلت: مِيرَ، وإن اتفق اللفظتان كما اتفق اللفظ في بريّة وخطيّة، وإن كان بريّة قلبها للإبدال غير التخفيف، وقلب خطيّة للتخفيف، كما كان لفظها في رالٍ^(٥) وباسٍ إذا خففت كلفظها في آدم، فكذلك قولك: رأيت جائباً وشائباً وسائباً ونائباً، لا يكون القلب فيه على حدّ مِيرٍ وذيب. ولو كان كذلك لجعلتها بين بين إذا قلت مررت بجاء؛ كما أَنَّك لو قلت: مررت برجلٍ جئزٍ^(٦) لجعلتها بين بين، وجعلتها كذلك في موضع الرفع إذا قلت: هذا جاء في قول سيبيويه الذي زعم أَنَّهُ قول العرب، والخليل، وقلبت ياء في قول أبي الحسن؛ فقلت: جائي، فتحرك الياء بالضمّ ولا تحذفها. فلَمَّا لم يكن على واحد من هذين الأمرين علمت أَنَّهُم قلبوها قلباً. فلَمَّا لم يخفّفوا الهمزة في هذه المواضع التي أُلزمت القلب فيها لاجتماع الهمزتين، ولكن قلبوها قلباً، علمنا أن المخفّفة التخفيف القياسي في حكم المحقّقة عندهم إذ رفضوا المخفّفة التي بين بين في المواضع التي أرينا، مع المحقّقة؛ كما رفضوا المحقّقتين. فإذا رفضوها رَفُضَها لم يجر أن يجتمعا؛ كما لم يجر

(١) النؤي: الحفير حول الخباء أو الخيمة يدفع عنها السيل يميناً وشمالاً ويبعده، والجمع أناء (لسان العرب ٣٠١/١٥ مادة: نأي).

(٢) في لسان العرب ٣٠٥/١٣ (عين)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣١٨/٨: البيوت.

(٣) البيت من الطويل، وهو للراعي في ديوانه ص ٢٧٩، ولسان العرب ٣٠٥/١٣ (عين)، وتاج العروس (عين)، والمعاني الكبير ص ٤٠٩، والمذكر والمؤنث للأباري ص ١٩٤، وبلا نسبة في المخصص ٥/١٢٨، ١٨٥/١٦.

(٤) العين: مطر أيام لا يُقلع، وقيل: هو المطر يدم خمسة أيام أو ستة أو أكثر لا يقلع (اللسان ١٣/٣٠٥).

(٥) المِثْر: جمع المِثْرَة: الدُّخْلُ والعداوة. (لسان العرب ١٥٨/٥ مادة: مآر).

(٦) الرّأل: ولد النعام، وخص بعضهم به الحولي. (لسان العرب ٢٦١/١١ مادة: رأل).

(٦) الجأز: الغصص في الصدر، وجئز بالماء يجأز جأزاً إذا غصّ به، فهو جئزٌ وجئيز، على ما يطرد عليه هذا النحو في لغة قوم. (لسان العرب ٣١٦/٥ مادة: جأز).

أن يجتمع المحققتان، وإذا لم يجز اجتماعهما مخففة الآخر منهما كما لم يجز اجتماعهما محققتين في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لزم ألا يجمع بينهما، ولا سبيل إلى ترك الجمع بينهما إلا بأن تُحذف إحداهما أو تُقلب أو يُفصل بينهما بالحاجز الذي هو الألف.

فلما لم يجز الحذف في واحد منهما ولا القلب لأنه ليس من المواضع التي تقلب فيها الهمزة، ثبت وجوب الفصل بينهما بالألف، ووجب إلزام الفصل بينهما بها؛ إذ كان الجميع قد ألزموا الفصل بها بين الأمثال في قولهم: اخشياناً، مع أن هذه الأمثال قد جمعوا بينهن في ردّد وشدّد وقضض، وما أشبه ذلك.

فإذا ألزموا الفصل بها بين الأمثال التي لم يرفضوا الجمع بينها في نحو: ما ذكرنا فإن يُلزموا الفصل بها بين ما رفضوا الجمع بينه من الهمزتين والهمزات أولى. وإذا كان كذلك ثبت أن أولى هذه الوجوه وأصحّها في مقاييس العربية الفصل بينهما بالألف. وإذا لزم الفصل ففصل خفّف الثانية على لغة أهل الحجاز؛ كما خفّفوها في نحو: هباءة وقراءة؛ ألا ترى أن الألف التي للفصل بمنزلة التي في هباءة، وأنهم خفّفوا الهمزة المفتوحة بعدها؛ كما خفّفوا المكسورة والمضمومة بعدها في نحو المسائل وهذا جزاء زيد؟ وما رواه أبو زيد وسيبويه والعباس بن الفضل^(١) عن أبي عمرو من إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين المختلفة حركتهما، نحو: أنزل وآلقى، كإلحاقه إياها بين الهمزتين المختلفة حركتهما؛ نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ أثبت في القياس من رواية من حكى عنه الفصل؛ ألا ترى أن هذه الألف إنما فصل بها كراهةً لاجتماع الهمزتين، وأن الحركة الفاصلة بينهما، وهي حركة الهمزة الأولى سواء كان فتحة أو ضمة أو كسرة. فأما حركة الهمزة الثانية فبعد التقاء الهمزتين. فإذا كان كذلك فلا فصل بين ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَلْفَى الذِّكْرُ﴾ [التمر: ٢٥] و﴿أَيْتَكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] من طريق القياس.

وإذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعضد الضبط والثبت القياس، وموافقة الأشباه، كان الأخذ بما جمع هذين الوصفين أولى وأرجح. وما روي عن أبي عمرو من قوله: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ إنما هو عندنا على الاستثناف^(٢) دون الدرّج. ولو أدرج القراءة فقال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ﴾ لوجب في قياس قول أبي عمرو الذي حكاه عنه سيبويه أن يحذف الهمزة الأولى من ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لسكون ما قبلها، ويُلقى حركتها على

(١) هو عباس بن الفضل الأنصاري الوافقي (توفي ١٨٦هـ = ٨٠٢م) أبو الفضل، قاض، من رجال الحديث من أهل البصرة. كان عالماً بالقرآن والشعر. ولي قضاء الموصل، في أيام الرشيد العباسي، ومات فيها له كتاب في «القرآت» كبير، والوافقي نسبة إلى واقف، وهو بطن من الأوس.

الأعلام ٣/٢٦٤، وتهذيب التهذيب ٥/١٢٦.

(٢) الاستثناف: الابتداء.

الميم؛ فإذا فعل ذلك لزم أن يحذف الألف التي كانت مجتلبة للفصل، ويخفف الثانية؛ كما كان خففها وقد فصل بينها وبين الأولى بالألف، فيجعلها بين بين فيقول: ﴿عليهم أنذرتهم﴾.

وكذلك قياس قوله في: ﴿إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ أن يقول: ﴿قُلْ إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] ألا ترى أنك لو حذفت النون الأولى من اخشيتان فقلت: اخشيتن يا هذه أو اخشيتن يا هذا لحذفت الألف؛ لزوال ما أردت الفصل بها بين النونات؟

فإن قلت: فكيف يستقيم له أن يحذف حرفاً قد كان أثبتة، فإن ذلك لا يمتنع فيما يلزم من حكم الوصل والوقف؛ ألا ترى أنك إذا وصلت قوله ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ قلت: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾؟ وإن شئت همزت فحذفت الياء من الذي وهمزة الوصل، وقلبت الواو التي كانت في قولك: أؤتمن ياء أو همزة فهذا أكثر في التغير مما ذكرت لك من حذف الألف المجتلبة للفصل ولا خلاف في ذلك بين الناس، فكذلك حكم حذف الألف المجتلبة للفصل بين النونات إذا وصلت الهمزة الأولى بما قبلها من الساكن.

بسم الله

قوله تبارك وتعالى: ﴿غَشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

قرؤوا كلهم رفعا؛ إلا أن المفضل الضبي روى عن عاصم ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾ بالنصب.

قال أبو علي: قالوا: ختم على كذا يختم، قال تعالى: ﴿فَإِن يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤] وقال: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ﴾ [يس: ٦٥] والمصدر الختم. وقالوا طبع عليه بمعنى ختم عليه. وقد قالوا: طبعه فعُدِّي بلا حرف. ولا يمتنع ذلك في القياس في ختم؛ قال:

كَأَنَّ قُرَادِي زَوْرَهُ طَبَعَتْهُمَا بِطَيْنٍ مِنَ الْجَوْلَانِ كُتَابٌ أَعْجَمًا^(١)

(١) رواية البيت في لسان العرب ٤٠٣/١٠، ٣٨٦/١٢، ٣٤٩/١٣، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٢٨/٧.

كأن قرادي صدره طبعتهما بطين من الجولان كتاب أعجم
البيت من الطويل، وهو لملة الجرمي في لسان العرب ٤٠٣/١٠ (بنذك)، ٣٨٦/١٢ (عجم)،
ولعدي بن الرقاع في ديوانه ص ٩٨، والتنبيه والإيضاح ٤٧/٢، ولعدي بن الرقاع، أو لملة الجرمي
في تاج العروس ٢٦/٩ (قرد)، ولسان العرب ٣٤٩/٣ (قرد)، ولابن ميادة في ديوانه ص ٢٥٥،
وأساس البلاغة (قرد)، وجمهرة اللغة ص ٥٦٦ وفي «أعجم» مكان «أعجم» وهذا خطأ. وبلا نسبة في
المخصص ٢٢/٢، ١٤٨.

القرود: من الإبل: الذي لا ينفر عند التقريد، وقراد الثديين: حلمتها، وأم الفردان: الموضع بين الثثة =

وقد روي عن الحسن في قوله تعالى: ﴿مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ خِتْمُهُ يَسْكُ﴾ [المطففين: ٢٥، ٢٦]. أَنَّهُ قَالَ مَقْطَعُهُ مَسْكٌ. وَأُظُنُّ أَبَا عبيدة اعتبر ما روي عن الحسن في تفسير الآية؛ لَأَنَّهُ قَالَ فِي وَقَوْلِهِ: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ﴾: لَهُ خِتَامٌ، أَي: عَاقِبَةُ خِتَامِهِ مَسْكٌ، أَي: عَاقِبَتُهُ، وَأُنشِدُ لَابْنِ مَقْبِلٍ:

مِمَّا يُفْتَقُّ فِي الْحَانُوتِ نَاطِفُهَا بِالْفَلْفَلِ الْجَوْنُ وَالرَّمَانُ مَخْتُومٌ^(١)
فَتَأَوَّلُ الْخِتَامَ عَلَى الْعَاقِبَةِ لَيْسَ عَلَى الْخِتْمِ الَّذِي هُوَ الطَّبِيعُ. وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ:
مَقْطَعُهُ مَسْكٌ.

وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُتَأَوَّلَ الْمَخْتُومُ فِي الْآيَةِ فِي صِفَةِ الرَّحِيقِ عَلَى مَعْنَى الْخِتْمِ الَّذِي هُوَ الطَّبِيعُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنْهَرُ مِنْ حَمْرٍ لَذَّةً لِلشَّرِيبِينَ﴾ [محمد: ١٥] وَقَالَ: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾ [الواقعة: ١٧، ١٨] وَقَالَ: ﴿يَطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّرِيبِينَ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَوْنَ﴾ [الصفات: ٤٦، ٤٧] فَقَوْلُهُ: ﴿بَيْضَاءَ﴾ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٦] أَي: قَوَارِيرَ كَأَنَّهَا فِي بَيَاضِهَا مِنْ فِضَّةٍ. فَهَذَا عَلَى التَّشْبِيهِ لَا عَلَى أَنَّ الْقَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَالَ:

حَلْبَانَةٌ رَكْبَانَةٌ صَفُوفٌ
تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَرٍّ وَصُوفٍ^(٢)

أَي: كَأَنَّ يَدِيهَا فِي إِسْرَاعِهَا فِي السَّيْرِ يَدَا خَالِطَةِ وَبَرٍّ بِصُوفٍ، فَالْمَعْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ حَرْفُهُ.

= وَالْحَافِرُ، وَيُقَالُ لِلرَّجْلِ: إِنَّهُ لِحَسَنُ قُرَادِي الصَّدْرِ، قَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: الْقُرَادَانُ مِنَ الرَّجْلِ أَسْفَلَ الشَّدْوَةِ. يُقَالُ: إِنَّهُمَا مِنْهُ لَطِيفَانِ كَأَنَّهُمَا فِي صَدْرِهِ أَثْرُ طِينِ خِتَامِ خِتْمِهِ بَعْضُ كِتَابِ الْعَجْمِ، وَخِصْمُهُمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ دَوَاوِينَ وَكِتَابِهِ (اللِّسَانُ ٣/٣٤٩ قرد).

(١) فَتَقَّى الثَّوْبُ: نَقَضَ خِيَاطَتَهُ حَتَّى فُصِّلَ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ.
الْحَانُوتُ: دُكَّانُ الْخَمَارِ (مَوْ) وَتَذَكَّرْ. وَ-: مَحَلُّ التَّجَارَةِ (ج) حَوَانِيتُ. نَطْفُ الْمَاءِ: سَالَ قَلِيلًا قَلِيلًا.
الْجَوْنُ: الْأَسْوَدُ وَ-: الْأَبْيَضُ (ضد).

(٢) تَمَامُ الرَّجْزِ:

أَكْرَمُ لَنَا بِنَاقَةِ الْوُفِّ حَلْبَانَةٌ رَكْبَانَةٌ صَفُوفٌ
تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَرٍّ وَصُوفٍ

الرَّجْزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ١/٣٣٠ (حلب)، ٩/١٩٥ (صفف)، ١٩٩ (صوف)، ٢٠٦ (ضفف)
والتَّشْبِيهِ وَالْإِيضَاحُ ١/٦٩ وَفِيهِ «صُفُوفٌ» مَكَانُ «صَفُوفٌ»، وَنَهْذِيبُ اللَّغَةِ ٥/٨٤، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٢/٣٠٧ (حلب)، ٢٤/٢٥ (ضفف)، ٥٦ (ضفف)، وَجَمْهَرَةُ اللَّغَةِ ص ٢٨٤ - ٣٢٧.
حَلْبَانَةٌ: ذَاتُ لَيْنٍ، رَكْبَانَةٌ: تَصْلُحُ لِلرُّكُوبِ، صَفُوفٌ: أَي تَصِفُ أَقْدَاحًا مِنْ لَبْنِهَا إِذَا حَلَبْتَ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ اللَّبَنِ (اللِّسَانُ ١/٣٣٠ حلب).

وقال :

فَهِنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْعَلَائِلِ^(١)

ومثل قوله تعالى : ﴿ خِتْلَمُهُ مِسْكٌ ﴾ [المطففين : ٢٦] قوله تعالى : ﴿ كَانَ مِرْأَجُهَا كَأَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٥] المعنى فيها أنها في طيب الرائحة وسطوعها، وأرجها كآرج المسك والكافور^(٢).

فأما قوله : ﴿ كَانَ مِرْأَجُهَا رَجِيلاً ﴾ [الإنسان : ١٧] فإنه يدل على لذاعة المطعم؛ لأن الزنجبيل^(٣) يحذِي^(٤) اللسان. وزعموا: أن ذلك من أجود الأوصاف للخمر عند العرب؛ قال الأعشى :

مَعْتَقَةٌ قَهْوَةٌ مُرَّةٌ

ومثل تشبيهها بالزنجبيل في الآية للذاعة المطعم قوله :

كَأَنَّ الْقَرْنُفُلَ وَالزَّنْجَبِيلَ لِبَاتَا بِفِيهَا وَأَزْيَا مَشُورًا^(٥)

(١) عجز بيت. صدره: عَلَيْنَ بِكَذُيُونَ وَأَشْعَرْنَ كُرَّةً.

البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤٧، وجمهرة اللغة ص ١٢٦، ١٢٤٥، وخزانة الأدب ١٦٧/٣، ولسان العرب ١٩٥/١ (وضأ)، ١٣٧/٥ (كرر)، ٥٠٢/١١ (غلل)، ٣٥٧/١٣ (كدن) ٣٨/١٤ (أضأ)، والمعاني الكبير ص ١٠٣٦، وتاج العروس ٤٨٩/١ (وضأ)، ٣٠/١٤ (كرر)، غلل، كدن، أضأ)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٢٢/٥، والمعاني الكبير ص ١٠٣٣.

يجوز أن يكون أراد وضأ أي حسان نقاء، فأبدل الهمزة من الواو المكسورة، الكديون: دُفاق السرقين أو التراب يخلط بالزيت فتجلى به الدروع.

الكرزة: البعر، وقيل: سرقين وتراب يدق ثم تجلى به الدروع، وقيل: البعر العفن تجلى به الدروع.

(٢) المسك: ضرب من الطيب. وهو مادة دهنية عطرية سمراء اللون يقرزها أيل المسك. القطعة منه مسكة (ج) مِسْكٌ.

الكافور: شجر كبير من الفصيلة الغارية، ينبت في الهند والصين. تتخذ منه مادة عطرية بلورية الشكل يميل لونها إلى البياض تستعمل في الطب، وهو أصناف كثيرة (ج) كوافير.

(٣) الزنجبيل: جنس نباتات عشبية معمرة من فصيلة الزنجبيليات أنواعه عديدة منها البرية والطيبة والزراعية. و-: الخمر.

(٤) حذى اللبن اللسان والخل فاه يحذيه جذياً: قَرَصَهُ، وحذا الشراب اللسان: قَرَصَهُ. (اللسان ١٧٢/١٤: حذا)

(٥) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤٣، ولسان العرب ٤٣٤/٤ (شور) ٣٠٣/١١ (زنجبيل)، وتهذيب اللغة ٢٦٠/١١، ٤٠٤، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٣، وكتاب العين ٢٨٠/٦ والمخصص ١٥/٥، ٢٤١/١٤، وتاج العروس ٢٥٣/١٢ (شور)، (زنجبيل)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٥.

الأزْي: العسل.

شُرَّت العسل واشترته: اجتنبته وأخذته من موضعه.

فهذا يريد به طيب الطعم؛ لذكره مع ما يُطعم، ويدل على أنهم يقصدون ما يحذى اللسان بالوصف بطيب الطعم قول ابن مقبل:

نَاطِفٌ هَا بِالْمُفْلِلِ الْجَوْنِ وَالرَّمَانِ مَخْتُومٌ^(١)

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَلِكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فخاتم اسم فاعل من ختمهم أي صار آخرهم. والأحسن أن تجعله اسم فاعل ماضٍ ليكون معرفة؛ لأن قبله معرفة، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه.

وقد يجوز أن يُنوى بالانفصال، وإن كان ذلك فيما مضى، على أن يحكى الحال التي كان عليها، وإن كانت القصة فيما مضى؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فحكى ما كان. وروي أن الحسن قرأ: ﴿وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ﴾ كأنه جعل النبي ﷺ هو الذي ختم به. فأمّا قول الشاعر:

إِذَا قُضِّتْ خَوَاتِمُهَا وَقُكِّتْ^(٢) يُقَالُ لَهَا ذَمُّ الْوَدَجِ الذَّبِيحِ^(٣)

فليس تخلو الخواتم من أحد أمرين، إما أن تكون جمع الخاتم الملبوس، أو تكون جمع المصدر. فإن كان جمع الملبوس فقد حذف المضاف من الكلام، والتقدير: إذا فض ختم خواتمها، وأضيفت الخواتم إليها لما كان من الختم عليها بها، ولحقت علامة التأنيث لأنَّ القصد، وإن كان للختم في المعنى، فقد جرى في اللفظ على الخواتم، فلحقت العلامة لذلك.

وإن كان جمع المصدر فليس يخلو من أن يكون للختم أو للخاتم. فإن كان جمعاً للخاتم كان بمنزلة قولهم للجزاء الجوازي، قال الحطيئة^(٤):

(١) مرّ سابقاً.

(٢) في لسان العرب ٤٣٨/٢، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢٠/٢: ويجت.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٧٢، ولسان العرب ٤٣٨/٢ (ذبح)، وتاج العروس ٣٦٩/٦ (ذبح).

بيج: شق. الوَدَجُ: عرق في العنق يتنفخ عند الغضب، وهو عرق الأخدع الذي يقطعه الذابح فلا يبقى معه حياة، وهما ودجان (ج) أوداج.

(٤) الحطيئة (توفي نحو ٤٥هـ = نحو ٦٦٥م) جرول بن أوس بن مالك العيسبي، أبو ملكية، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. كان هجاءً عنيفاً، لم يكذب يسلم من لسانه أحد. وهجا أمه وأباه ونفسه. وأكثر من هجاء الزبيرقان بن بدر فشكاه إلى عمر بن الخطاب، فسجنه عمر بالمدينة فاستعطفه بأبيات فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس.

الأعلام ١١٨/٢، وفوات الوفيات ٩٩/١، والأغاني طبعة الدار ١٥٧/٢، وشرح الشواهد ١٦٣، والشعر والشعراء ١١٠، وخزاة البغدادي ٤٠٩/١.

من يفعل الخيرَ لا يَعدَمُ جوازِيهٗ^(١) لا يذهب العرفُ بينَ السُّلَّةِ والناسِ^(٢) وقالوا في جمع اليَاعر: اليواعر قال:

لَهَا بَيْنَ جَزَسِ الرَّاعِيَيْنِ يَواعرُ^(٣)

وفي جمع الدخان: الدواخن؛ فكَذلك تكون الخواتم إذا كان جمع الختام. وإن كان جمع خَتم فقد قالوا: حُرَّةٌ وحرائِرُ، وكَتَّةٌ^(٤) وكَتائِنُ. وقالوا: مَشابه في جمع شَبه، وملاحم في جمع لَمحة. فَجَمع ختم على خواتم أسهل؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعل، وفاعل قد جاء في المصادر؛ مثل العاقبة والعافية وما بليت به بالة، والفالج، وفي حروف أخر.

فإن كان الخواتم جمع المصدر كان الكلام على ظاهره، وكان المفضوض هو الخواتم أنفَسَها؛ من حيث كان جمع خَتم، لا المضاف المحذوف. فأما قوله:

يقال لها دمُ الوَدجِ الذبيحِ^(٥)

فوصفَ الدم بالذبيح، فليس يريد بالذبيح المذبوح الذي تُفَرى أوداجه ويُنهر دمه، وإنما أراد بالذبيح: المذبوح، أي المشقوق، كما قال:

نام الخَلِيّ وبِثُّ الليلِ مشتَجِراً كأنَّ عينيَّ فيها الصَّابُ مذبوحُ^(٦)
أي: مشقوق.

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧٣/٤: مَنْ يفعل الحسنات الله يشكرها.

(٢) البيت من البسيط، وهو للحطيط في ديوانه ص ١٠٩، والخصائص ٤٨٩/٢، وشرح الأشموني ٥٨٧/٣، وتاج العروس (الفاء).

(٣) اليواعر: (ج) اليَاعر: صوت الغنم، وقيل: صوت المعزى، وقيل: هو الشديد من أصوات الشاء (لسان العرب ٣٠١/٥ مادة: يعر).

(٤) الكتئة: امرأة الابن أو الأخ، والجمع كتائن (لسان العرب ٣٦٢/١٣ مادة: كتن).

(٥) مرّاً سابقاً.

(٦) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٠، ولسان العرب ٥٣٧/١ (صوب)، ٣٩٧/٤ (شجر)، ٤٥/٩ (حرف)، والتنبيه والإيضاح ١٠٦/١، وتاج العروس ١٤٢/١٢ (شجر)، ومجمل اللغة ٢٥٤/٣، وتهذيب اللغة ٤٧١/٤، ٤٧٤، وأساس البلاغة (ذبح)، وللهدلي في تاج العروس ٢١٦/٣ (صوب)، ويلا نسبة في لسان العرب ٤٤٠/٢ (ذبح)، ومقاييس اللغة ٢٤٧/٣، ٣٢٧، وديوان الأدب ٤٠٢/٢، وتاج العروس ٣٦٧/٦ (ذبح).

الشَّجْر: مفرج الفم، وقيل: مؤخره، وقيل: هو ما انفتح من منطبق الفم والمشتجر: الذي يضع يده تحت حنكه مذكراً لشدة همه، مذبوح: مشقوق الصَّاب: شجر مُرّ، وأحدته صابة، وقيل: هو عُصارة الصير.

وكذلك قول الآخر:

فَارَةٌ مُسْكٌ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ^(١)

أي: شُقَّتْ وقالوا: أخذه الذُّبَاحُ، وهو - فيما زعموا - تشقق يكون في أظفار الأحداث أو أصابعهم. فالذَّبِيحُ: الشَّقُّ. وقيل لما يُذَكِّي الذَّبِيحَةَ: ذَبَحَ؛ لأنه ضرب من الشَّقِّ؛ فقالوا: ذُبِحَتْ الشاة. وذُبِحَتْ البقرة. وقالوا في الإبل: نُجِرَتْ؛ لَمَّا كانت توجأ في نحورها. فوصف الدم بأنه ذبيح، والمعنى أن الدم مذبوح له، كما أن قوله: ﴿يَدِيرُ كَذِبٌ﴾ [يوسف: ١٨] معناه: مكذوب فيه، وليل نائم أي: يُنَام فيه؛ وكذلك نهار صائم. فأما قول الفرزدق:

فَبِثْنِ بِجَانِبِي مُصْرَعَاتٍ وَبِثْتُ أَفْضَ الْأَغْلَاقِ الْخِتَامِ^(٢)

فكأنه من المقلوب، أي: أفض ختام الأغلاق، ألا ترى أن الأغلاق والأقفال المختوم عليها إنما يُفَضُّ الختم الذي عليها، والفضُّ إنما هو تفريق أجزاء الختم، وتفريق غيره، وفي التنزيل: ﴿حَوَّيْنَفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧] أي يتفرفوا فيبقى رسول الله ﷺ بلا أنصار ولا أتباع.

والختام في بيت الفرزدق لا يخلو من أن يكون واحداً أو جمعاً. فأما الذي في الآية فقد تأوله أبو عبيدة على أنه واحد.

فإن قلت: إنه في البيت جمع ختم، لأن لكل غَلَقٍ ختماً فجمع الختم، فهو قول، لأن المصادر قد تجمع؛ كقوله:

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنَذِرُهُمْ^(٣)

(١) تمام الرجز:

يَا حَبِيذاً جَارِيَةً مِنْ عَيْكَ تُعَقِّدُ الْمِرْطَ عَلَى يَدِكَ
شَبِهَ كَثِيبِ الرَّمْلِ غَيْرَ زَكٍّ كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ
فَارَةٌ مَسْكٌ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ.

الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب ٤٣٨/٢ (ذبح)، ٤٣٦/١٠ (زكك)، وخزانة الأدب ٤٦٢/٧، ٤٦٨، ٤٦٩، وتاج العروس ٣٦٧/٦ (ذبح)، (دكك)، (زكك)، وأساس البلاغة (ذبح)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠١/٢، وأسرار العربية ص ٤٧، وجمهرة اللغة ص ١٣٥، وشرح المفصل ٤/١٣٨، ٩١/٨، والتنبيه والإيضاح ٢٣٤/١، وتهذيب اللغة ٤/٤٧٣، ٤٥٩/٩، والمخصص ١١/٢٠٠، ٣٩/١٣، وديوان الأدب ١٩٤/٢، وتاج العروس (ركك)، (سكك) (فكك).
فارة المسك: وعاءه. السُّكُّ: ضرب من الطيب يُرَكَّب من مسك ورامك، عربي. (اللسان ١٠/٤٤٢ مادة: سكك).

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٨٣٦ (طبعة الصاوي)، ولسان العرب ١٠/٢٩١ (غلق) ١٦٤/١٢ (ختم)، وأساس البلاغة (ف)، وتاج العروس (غلق).

(٣) صدر بيت. عجزه: ما جُزِبَ الناس من عَضِي وتضريسي.

وتقول إن الختام الذي تأوله أبو عبيدة على أنه مفرد إنما هو في خاتمة الشيء الذي هو آخره وخلاف فاتحته، والختم الذي يعني به الطبع معنى غيره، فليس يلزم إذا أفرد ذاك أن يفرد هذا أيضاً. وقال الأعشى:

وَتُتْرِكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ^(١)

هو على ضربين يجوز أن يكون عليها نقش الخواتم فحذف، ويمكن أن يكون جمع ختماً على الخواتم، كما جمع الهجر على الهواجر وقال:

مُقِيمٌ عَلَى قَوْلِ الْخَنَا وَالْهَوَاجِرِ^(٢)

وأما الغشاوة فلم أسمع منه فعلاً مصرفاً بالواو، فإذا لم نعلم منه ذلك وكان معناها معنى ما اللام منه الباء من غشي يغشى بدلالة قولهم: الغشيان. ومعناه ما غطى الشيء وعلاه فغمره وستره، كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ أَلَمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] و﴿وَأَذِ يَغْشَاكُمْ النُّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١] و﴿وَأَسْتَفْشَوْا نِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧] و﴿وَالْمُؤْنِفِكَةَ أَهْرَى فَمَشَّهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم: ٥٣، ٥٤]. وقال الأعشى:

وَوَلَّى عُمَيْرٌ وَهُوَ كَابٍ كَأَمَّا يَطْلَى بِوَرْسٍ أَوْ يُغْشَى بِعِظْلِمِ^(٣)

= البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٢٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٨ - ٥٥٩، وشرح شواهد المعنى ١/١٦٨، ولسان العرب ١٢/١٤٦ (حلم)، وتاج العروس (حلم).

الحلوم: جمع الحلم: الأناة والعقل.

(١) عجز بيت. صدره: يَقْلُنْ حَرَامٌ مَا أَحَلَّ بَرُّنَا.

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٢٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٨١، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٦٦، ٧٦٩، وشرح المفصل ١٠/٢٩.

(٢) عجز بيت. ورواية البيت بتمامه في لسان العرب ٥/٢٥٤، ١٥/٢٥٧، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية:

وإنسك يا عمام بن فارس قُرْزُلٌ مُعِيدٌ عَلَى قَبِيلِ الْخَنَا وَالْهَوَاجِرِ

البيت من الطويل، وهو لسلمة بن الخرشب في لسان العرب ٥/٢٥٤ (هجر)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/٢٥٧ (لقا)، والمحتسب ١/٥٧.

قُرْزُلٌ: اسم فرس للطفيل. والمعيد: الذي يعاود الشيء مرة بعد مرة. وكان عثمان بن جني يذهب إلى أن الهواجر جمع هُجْر كما ذكر غيره، ويرى أنه من الجموع الشاذة كأن واحداها هاجرة كما قالوا في جمع حاجة حوائج، كأن واحداها حائجة، قال: والصحيح في هواجر أنها جمع هاجرة بمعنى الهُجْر ويكون من المصادر التي جاءت على فاعلة مثل العاقبة والكاذبة والعاقبة. (لسان العرب ٥/٢٥٤).

(٣) رواية البيت في لسان العرب ٧/١٥، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/٤٠٧:

وَوَلَّى عُمَيْرٌ وَهُوَ كَابٌ كَأَنَّهُ يَطْلَى بِحُصٍّ، أَوْ يُغْشَى بِعِظْلِمِ

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٧٧، ولسان العرب ٧/١٥ (حصص)، وتهذيب اللغة ٣/٤٠٠، وتاج العروس ١٧/٥٢١ (حصص).

فَالغِشَاوَةُ مِنَ الْغُشْيَانِ كَالجِبَاوَةِ مِنْ جَبَّيْتُ فِي أَنَّ الْوَائِ كَأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، إِذْ لَمْ يَصْرَفْ مِنْهُ فَعَلٌ، كَمَا لَمْ يَصْرَفْ مِنَ الْجِبَاوَةِ.

قال سيبويه قالوا: غشيت غشياناً كالجزمان. وإن شئت قلت: إن غشي يغشى مثل رضي يرضى، ولام الكلمة الواو بدلالة غشاوة وغشوة. ويكون الغشيان كعليان وديان ونحوه ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] في المعنى مثل: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمٌ﴾ [البقرة: ١٨] وكذلك قوله تعالى: ﴿صُمٌّ وَبِكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ٣٩] لأنَّ وصف البصر بالكون في الظلمات بمنزلة الوصف بالعمى. وكذلك، وصفه بكون الغشاوة عليه؛ لأنه في هذه الأحوال كلها لا يصرح به إحصار. فقوله: في الظلمات متعلق بمحذوف.

وروي لنا عن الكسائي: غِشَاوَةٌ وَغِشَاوَةٌ وَغِشَاوَةٌ، وعن غيره.

ويذهب قوم من المتأولين إلى أن معنى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] ختم عليها بأن طبع عليها ووسمها سمة تدل على أن فيها الكفر، ليعرفهم من يشاهدهم من الملائكة بهذه السمة، ويفرقوا بينهم وبين المؤمنين الذين في قلوبهم الشرح والطمأنينة اللذان وضحوا بهما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِإِسْلَامٍ﴾ [الزمر: ٢٢]. وقوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨].

والختم والطبع واحد، وهما سمة وعلامة في قلب المطبوع على قلبه. وكما ختم على قلب الكافر وطبع فوسم بسمة تعرف بها الملائكة كفره كذلك وسم قلوب المؤمنين بسمات تعرفهم الملائكة بها كما عرفوا بها الكافر. ومن ثمَّ قال بعض المتأولين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطِيعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨] أي: لم نيسم قلبه بما نيسم به قلوب الذاكرين لله، لأنَّ الله تعالى وسم قلوب الذاكرين بسمات تبيّن لمن شاهدها من الملائكة أنهم مؤمنون؛ كما قال: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أي علامته؛ فإذا لم ييسمهم بهذه السمة فقد أغفلهم.

ومثل ما تأولوا في هذه من أنه علامة يُعرف بها الكافر من المؤمن مناولة الكتاب باليمين وبالشمال، في أن المناولة باليمين علامة أن المناول باليمين من أهل الجنة، والمناول بالشمال من أهل النار. وقوله: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] يحتمل أمرين أي طبع عليها وختم جزاءً للكفر وعقوبة عليه؛ كقوله:

= الوُزُسُ: نبات يُستعمل لتلوين الملابس الحريرية، لاحتوائه على مادة حمراء وعلى راتينج الحُصِّ: بمعنى الورس ويقال: هو الزعفران. العِظْلَمُ: عُصَاةُ بَعْضِ الشَّجَرِ، وَقِيلَ: عَصَاةُ شَجَرٍ لَوْنُهُ كَالثَّيْلِ أَخْضَرَ إِلَى الْكُدْرَةِ.

نزاع مقدوفاً على سرواتها بما لم تخالسها الغزاة وتزكب^(١) وكقولهم: «بما لا أخشى بالذنب»^(٢) فيمكن أن يكون قوله: بل طبع الله عليها بكفرهم، أي طبع عليها بعلامة كفرهم؛ كما تقول: طبع عليه بالطين، وختم عليه بالشمع.

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةً﴾ [البقرة: ٧] وصفاً للذي ذم بهذا الكلام بأن قلبه ضاق عن قبول الحكمة والإسلام والاستدلال على توحيد الله تعالى وقبول شرائع أنبيائه عليهم السلام فلم ينشرح له ولم يتسع لقبوله؛ فهو خلاف من ذكر في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرَاتِ أَمْرَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ [محمد: ٢٤] ومثله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْتَةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ فِيءِ آذَانِنَا وَقُرْ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ومن ذلك قوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] إنما هو جمع أغلف، أي في غلاف كقوله: ﴿قُلُوبِنَا فِي أَكْتَةٍ﴾، «وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الأعراف: ١٧٩] ويقوي ذلك أن المطبوع على قلبه وصف بقلة الفهم بما يسمع من أجل الطبع، فقال: ﴿بَلْ طَعَّ اللَّهُ عَلَىٰ عِبَادِهِ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] وقال: ﴿وَطَبَعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ قَهْرٌ لَا يُفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨٧].

ومما يبين ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَحَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦] فعُدل الختم على القلوب بأخذه السمع والبصر، فدل على أن الختم على القلب هو أن يصير على وصف لا ينتفع به فيما يحتاج فيه إليه، كما لا ينتفع بالسمع والبصر مع أخذهما، وإنما يكون ضيقه بالآ يتسع لما يحتاج إليه من النظر والاستدلال الفاصل بين الحق والباطل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فهذا كلام كالمثل، أي: من يستحق الإضلال عن الثواب يجعل صدره ضيقاً في نهاية الضيق لما كان القلب محلاً للعلوم والاعتقادات بدلالة قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] [فوصفه] بالضيق وأنه على خلاف الشرح والانساح دل أنه لا يعي علماً ولا يستدل

(١) النزاع من الخيل: التي نزعت إلى أعراق واحدها نزيعة، وقيل: التي انتزعت من أيدي الغرباء، وفي التهذيب: من أيدي قوم آخرين، وجلبت إلى غير بلادها. (اللسان ٨/ ٣٥٠) المقذف: الذي رُمي باللحم رمية فصار أغلب (اللسان ٩/ ٢٧٧).

(٢) مثل عربي ويروى «لقد كنت وما أخشى بالذنب، فالיום قد قيل الذنب الذنب». أصله أن الرجل يطول عمره فينحرف إلى أن يخوف بمجيء الذنب (مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٨٠).

على ما أريد له ودُعي إليه؛ كما وُصف الجبان بأنه لا قلب له، لما أريد به المبالغة في وصفه بالجبن؛ لأنَّ الشجاعة محلها القلب، فإذا لم يكن القلب الذي يكون محل الشجاعة لو كانت فألاً تكون الشجاعة أولى.

ومن ثمَّ قالوا في النعامة: جَوْجُوهُ^(١) هواء، أي ذو هواء، فهو فارغ من القلب، فهذا كما وصفوها بالشُّراد لجبنها فقال:

وأشرد بالوَقِيْطِ^(٢) من النُّعَامِ

وقال:

أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ رِبْدَاءُ تَجْفَلُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ^(٣)

وقال:

فَالْهَبِيْتُ لَا فُوَادَ لَهُ وَالثَّبِيْتُ ثُبْتُهُ فَهْمُهُ^(٤)

وأشرد أبو زيد:

لَقَدْ أَعْجَبْتُمُونِي مِنْ جُسُومٍ وَأَسْلِحَةٍ وَلَكِنْ لَا فُوَادَا

وقال:

حَارَ بِنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَرْجُرُكُمْ عَنَا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ^(٥)

(١) الجَوْجُو: الصدر، والجمع الجَاجِيء (لسان العرب ٤٢/١ مادة: جأجأ).

(٢) الوقيط: كالردفة في الجبل يستنقع فيه الماء تتخذ فيها حياض تحبس الماء للمازة، واسم ذلك الموضع أجمع وقط. (لسان العرب ٤٣٣/٧ مادة: وقط). جريما يشير بذلك إلى البيت القائل:

وهم تركوك أسلح من حُبَارِي رأت صقراً، وأشرد من نعام

البيت من الوافر، وهو لأوس بن غلفاء في لسان العرب ٣١٩/٩ (لفف)، ٥٤٧/١٢ (لقم) والأصمعيات ص ٢٣٣، ولدجاجة بن عتر في جمهرة اللغة ص ٨٨٦، وبلا نسبة في تاج العروس ١٠/٥١١ (حبر).

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥١٣/٣:

أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتَخَاءُ تَفْرُقُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

البيت من الكامل، وهو لرجل من الخوارج في جمهرة اللغة ص ٩٢٣، ولعمران بن حطان في الأغاني ١٢٢/١٨ الريدة: الغرة أو لوئ بينها وبين السواد. الفتخاء: العقب اللينة الجناحين.

(٤) البيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٦، وتهذيب اللغة ٢٤٠/٦، ومقاييس اللغة ١/٣٩٩، ٢٨/٦، ومجمل اللغة ٤٦٢/٤، وتاج العروس ٤٧٣/٤ (ثبت)، وديوان الأدب ١/٤٠٠، ٢٧٢، وبلا نسبة في المخصص ٤٤/٣. وفي اللسان ١٠٢/٢ (هبت).

الهيئة: الجبان الذاهب العقل. الثيب: الثابت العقل أو الفارس الشجاع

(٥) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٨، وخزانة الأدب ٧٢/٤، ٧٥، وشرح شواهد المغني ١/٢١٠، والكتاب ٧٣/٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٥/٩ (جوف)، والمقتضب ٤/٢٣٣.

رجل أجوف: واسع الجوف. الجمخور: الواسع الجوف.

وأُشَدُّ أبو زيد:

ولا وَقَافَةٌ والخَيْلُ تُزْدِي ولا خَالٍ كَأَنْبُوبِ الْيَرَاعِ
وقال الراعي:

وغَدَّوا بِصُكِّهِمْ وَأَحْدَبُ أُسَارَتْ مِنْهُ السَّيَاطُ يِرَاعَةً إِجْفِيلاً^(١)
فكما وُصِفَ الْجَبَانُ بِأَنَّهُ لَا قَلْبَ لَهُ، وَأَنَّهُ مَجُوفٌ وَأَنَّهُ يِرَاعَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ
بَعُدَ مِنَ الشَّجَاعَةِ، وَمِنَ الْفَهْمِ لِعَدَمِهِ الْقَلْبَ، كَذَلِكَ وَصَفَ مَنْ بَعُدَ عَنِ قَبُولِ الْإِسْلَامِ
بَعْدَ الدَّعَاءِ إِلَيْهِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَطْبُوعٌ عَلَى قَلْبِهِ، وَضَيِّقُ صَدْرِهِ، وَقَلْبُهُ فِي
كِنَانٍ^(٢)، وَفِي غِلَافٍ.

قال أبو زيد: قالوا: رجل مفؤود للجبان، وخلاف ما ذكره أبو زيد: رجل مُشَيِّعٌ
لِلشَّجَاعِ. فهذا إمَّا أَنْ يَكُونَ أَرِيدَ: يُشَيِّعُ قَلْبُهُ، أَيْ؛ لَيْسَ بِمُصَابٍ فِي فُؤَادِهِ، وَإِمَّا أَنْ
يَكُونَ مَعَهُ مِنْ نَفْسِهِ شَيْعَةٌ يَشْتَبُونَهُ.

وأما قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فالمعنى: أن هذا
الضيق الصدر عن الإسلام نهاية الضيق إذا دُعي إلى الإسلام، من ضيق صدره منه
ونفوره عنه، وعن استماع الحكمة، كأنه يراد على ما لا يقدر عليه من مضعدٍ في
السماء، أو حَمَلٍ على ما يشبهه من الامتناع.

وروي عن ابن مسعود^(٣) أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ يَنْشُرِحُ الصَّدْرُ؟ قَالَ:
نَعَمْ، يَدْخُلُ الْقَلْبَ النُّورُ. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَهَلْ لِكَذَلِكَ عِلَامَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ.
التَّجَافِي عَنِ دَارِ الْغُرُورِ، وَالْإِنَابَةُ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ، وَالِاسْتِعْدَادُ لِلْمَوْتِ قَبْلَ

(١) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٣٧، ولسان العرب ٤١٣/٨ (برع) ١١٤/١١ (جفل)، ومقاييس اللغة ١/٢٢٦، ٢/٨٨، ٤/٤٦٥، وتاج العروس ٢٢/٤٢٧ (برع، جفل) وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٧، وراجع المزيد من مصادر البيت في ديوانه ص ٢٣٧.

الصك: الكتاب يُكْتَبُ فِي الْمَعَامِلَاتِ. الْأَحْدَبُ: الْمَصَابُ بِالْحَدْبِ وَهُوَ تَوَهُ فِي الظَّهْرِ أَوْ تَقْوَسُ فِي الْعَمُودِ الْفَقْرِي إِلَى الْخَلْفِ. السَّيَاطُ: (ج) السُّوطُ: مَا يُضْرَبُ بِهِ مِنْ جِلْدٍ مَضْفُورٍ وَتَحْوَهُ. الْيِرَاعُ: مَنْ لَا رَأْيَ لَهُ وَلَا عَقْلَ - وَ -: الْجَبَانُ. أَجْفَلُ: هَرَبَ وَذَهَبَ فِي الْأَرْضِ.

(٢) الْكِنَانُ: الْعِطَاءُ، أَوْ كُلُّ شَيْءٍ يَبْقَى شَيْئاً وَيَسْتَرَهُ (ج) أَكْنَةٌ.

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي (توفي ٣٢ هـ = ٦٥٣ م) أبو عبد الرحمن صحابي من أكابرهم، فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله ﷺ وهو من أهل مكة، ومن السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة، وكان خادماً رسول الله الأمين وصاحب سره، ورفيقه في حله وترحاله وغزواته. وولي بعد وفاة النبي ﷺ بيت مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان فتوفي فيها عن نحو ستين عاماً. له ٨٤٨ حديثاً.

الأعلام ٤/١٣٧، والإصابة ت ٤٩٥٥، وغاية النهاية ١/٤٥٨، والبدء والتاريخ ٥/٩٧، وصفة الصفوة ١/١٥٤، وحليه ١/١٢٤.

الموت»^(١). فقول رسول الله ﷺ لابن مسعود: يدخله النور كما في الآية من قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَحَفَّ خَصْمَانِ﴾ [الزمر: ٢٢].

وقد روي عن سعيد بن جبير^(٢) عن ابن عباس^(٣) في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورٌ الْمَسْنُونِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل نوره الذي أعطاه المؤمن كمشكاة، والمشكاة كوة فيها مصباح. وقوله: ﴿نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل قلب المؤمن نور على نور يشرح صدره للإسلام.

وقال أبو الحسن: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ لأن ذلك كان لعصيانهم الله تعالى، فجاز ذلك اللفظ؛ كما يقال: أهلكته فلأنه إذا أعجب بها وهي لا تفعل به شيئاً؛ لأنه هلك في اتباعها، أو يكون ختم: حكّم أنّها مختوم عليها. وكذلك ﴿فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] على ذا التفسير والله أعلم.

الإعراب

حجة من رفع فقال: وعلى أبصارهم غشاوة؛ أنه رأى الغشاوة لم تحمل على ﴿ختم﴾ ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿وَحَتَمَ عَلَىٰ سَمِيئِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣] فكما لم تحمل في هذه على ﴿ختم﴾ كذلك لا تحمل في هذه التي في مسألتنا. فإذا لم يحملها على ﴿ختم﴾ قطعها عنه، وإذا قطعها عن ﴿ختم﴾ كانت مرفوعة إمّا بالظرف؛ وإمّا بالابتداء.

وأما إذا نصب فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على ﴿ختم﴾ هذا الظاهر، أو على فعل آخر غيره. فإن قال: أحملها على الظاهر كأنني قلت: وختم على قلبه

(١) أخرجه الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٩/٣٢٧، ٣٢٨، ١٠/٢٥٥)، والسيوطي في (الدر المنثور ٣/٤٤، ٥/٣٢٥)، وابن كثير في (التفسير ٣/٣٢٨)، والقرطبي في (التفسير ٢/١٠٤، ٧/٨١).

(٢) هو سعيد بن جبير الأسدي (٤٥ - ٩٥ هـ = ٦٦٥ - ٧١٤ م) بالولاء الكوفي، أبو عبد الله، تابعي كان أعلمهم على الإطلاق، وهو حبشي الأصل، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، ولما خرج عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث على عبد الملك بن مروان، كان معه سعيد إلى أن قتل عبد الرحمن، فذهب سعيد إلى مكة فقبض عليه وإليها خالد القسري وأرسله إلى الحجاج، فقتله بواسط. الأعلام ٣/٩٣، ووفيات الأعيان ١/٢٠٤، وطبقات ابن سعد ٦/١٧٨، وتهذيب التهذيب ٤/١١ وحلية ٤/٢٧٢.

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (٣ق هـ - ٦٨ هـ = ٦١٩ - ٦٨٧ م) أبو العباس حبر الأمة، الصحابي الجليل. ولد بمكة. ونشأ في بدء عصر النبوة، فلزم رسول الله ﷺ وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع عليّ الجمل وصفين، وكف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها. له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً.

الأعلام ٤/٩٥، والإصابة ٤٧٧٢، وصفة الصفوة ١/٣١٤، وحلية ١/٣١٤، وذيل المذيل ٢١.

غشاوة، أي بغشاوة، فلَمَّا حَذَفَ الحرف وَصَلَ الفعل، ومعنى: ختم عليه بغشاوة مثل: جعل على بصره غشاوة؛ ألا ترى أنه إذا ختمها بالغشاوة فقد جعلها فيها. واستدل على جواز حمل غشاوة على ﴿ختم﴾ هذا الظاهر؛ بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ [النحل: ١٠٨] فقال: طبع في المعنى كختم، وقد حملت الأبصار على ﴿طبع﴾ فكذلك تحمل على ختم.

قيل: لا يحسن ذلك؛ لأنك تفصل بي حرف العطف والمعطوف به؛ وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر، ولا يختلفون أن ذلك في المعطوف على المجرور قبيح، والمنصوب والمرفوع بمنزلة في القياس؛ ألا ترى أن حرف العطف في المجرور ليس هو الجاز، إنما هو يُشْرِك فيه، وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرفع ولا الناصب، إنما يُشْرِك فيهما. فإنما قبح الفصل فيهما لأن ما يقوم مقامهما لا يتسع فيه الاتساع الذي في الأصل؛ ألا ترى أنهم لم يتسعوا في إن وأخواتها اتساعهم في الفعل، ولم يتسع في الظروف. ولا في الأسماء المسماة بها الأفعال اتساعهم في الفعل، ولا في الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين اتساعهم في أسماء الفاعلين، ولا في عشرين اتساعهم في ضاربين وحسنين؛ فكذلك لا يتسع في حرف العطف الذي يُشْرِك فيما يعطف عليه اتساعهم في نفس المعطوف عليه.

وقد ذهب إلى التسوية بين الجاز وبين الناصب والرفع في العطف الكسائي والفراء. وقد جاء هذا الفصل في الشعر؛ أنشد أبو زيد:

أَتَعْرِفُ أَمْ لَا رَسَمَ دَارٍ مُعَطَّلًا مِنْ الْعَامِ تَغْشَاهُ وَمِنْ عَامٍ أَوْلَا
قِطَارًا وَتَارَاتِ حَرِيْقٍ كَأَنَّهَا مُضِلَّةٌ بَوْ فِي رَعِيْلٍ تَعَجَّلًا^(١)

وقال:

.... وَأَوْنَسَةٌ أَثَالَا^(٢)

(١) البيتان من الطويل، وهما للتحفيق العقيلي في خزنة الأدب ٥/١٣١، ولسان العرب ١١/٢٨٧ (رعل) ونوادير أبي زيد ص ٢٠٨، وتاج العروس (رعل).

القطار: (ج) القطر: المطر. الخريق: من أسماء الريح الباردة الشديدة الهبوب كأنها حُرقت. اليؤ: ولد الناقة. الرعيل: اسم قطعة متقدمة من خيل وجراد وطير ورجال. ونجوم وإبل وغير ذلك.

(٢) من البيت القائل:

أَبُو حَنْشٍ يُؤرِّقْنَا وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَسَةٌ أَثَالَا

البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ١٢٩، والحماسة البصرية ١/٢٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٨٧، والكتاب ٢/٢٧٠، ولسان العرب ٦/٢٨٩ (حنش)، والمقاصد النحوية ٢/٤٢١، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ١/٢٤٠، والإنصاف ١/٣٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٥٥، والخصائص ٢/٣٧٨، وشرح الأشموني ١/١٦٣، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٣. أبو حنش: كنية رجل.

فإن قال: لا أعطفه على هذا الفعل الظاهر الذي هو ﴿ختم﴾ ولكنني أحمله على فعل أضمرة، فأضمر: وجعل، ويكون بمنزلة الظاهر لدلالة ما تقدم عليه فإن هذا أيضاً ليس بالسهل ألا ترى أن مثل:

متقلداً سيفاً ورمحاً^(١)

و:

شَرَابِ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطٍ^(٢)

و:

عَلَفْتُهَا تَيْبِنًا وَمَاءً بَارِدًا

لا تكاد تجده في حال سعة واختيار فإذا كان النَّصْبُ تعترض فيه هذه الأشياء فلا نظر في أن الرفع أحسن والقراءة به أولى، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة.

بسم الله

اختلفوا في ضم الياء وفتحها وإدخال الألف في قوله جل وعز: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ [البقرة: ٩]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿يُخَادِعُونَ... وما يُخَادِعُونَ﴾ بالألف فيهما.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿يُخَادِعُونَ... وما يَخْدَعُونَ﴾ بفتح الياء بغير ألف.

قال أبو علي: قال أبو زيد: خَدَعْتُ الرَّجُلَ أَخْدَعُهُ خِدْعًا، الخاء كسر، وخديعة. قال: وقالوا: «إنك لأخْدَعُ من ضَبَّ حَرَشْتَهُ»^(٣).

وقال أبو زيد أيضاً يقال: «لأنا أَخْدَعُ من ضَبَّ حَرَشْتَهُ»، وقد حَرَشَ الرَّجُلَ

(١) عجز بيت. صدره: يا ليت زوجك قد غدا.

البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٨/٢، ٢٣٨/٦، وأمالى المرتضى ١/٥٤ والإنصاف ٦١٢/٢، وخزانة الأدب ٢٣١/٢، ١٤٢/٣، ١٤٢/٩، والخصائص ٤٣١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٢، وشرح المفصل ٥٠/٢، ولسان العرب ٤٢٢/١ (رغب)، ٢٨٧/٢ (زجاج) ٥٩٣/٢ (مسح)، ٣٦٧/٣ (قلد)، ٤٢/٨ (جدع)، ٥٧/٨ (جمع)، ٣٥٩/١٥ (هدى)، والمقتضب ٥١/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٦١٣/٢، ولسان العرب ٢٨٧/٢ (زجاج)، ٤٠٢/١١ (طفل)، والمقتضب ٥١/٢ الأقط: لبن محمض يُجفف ثم يُطبخ، أو يُطبخ به.

(٣) مثل عربي. قال أبو زيد: يقال: لهو أخيت من ضب حرشته، وذلك أن الضب ربما استروح فخدع فلم يُقدر عليه، وهذا عند الإحتراش، الأزهري: قال أبو عبيد ومن أمثالهم في مخاطبة العالم بالشيء من يريد تعليمه: أتعلمني بضب أنا حرشته؟ (للتوسع انظر لسان العرب ٢٨٠/٦ مادة: حرش).

الضَّبَّ يَحْرُشُهُ حَرْشًا: إِذَا مَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى فَمِ جُحْرِهِ يَتَسَمَّعُ الصَّوْتِ، فَرُبَّمَا أَقْبَلَ وَهُوَ يُرَى أَنَّ ذَلِكَ حَيَّةٌ، وَرُبَّمَا أَرَوَّحَ رِيحَ الْإِنْسَانِ، فَخَدَعَ فِي جُحْرِهِ يَخْدَعُ خَدْعًا: إِذَا رَجَعَ فِي الْجَحْرِ فَذَهَبَ وَلَمْ يَخْرُجْ.

وقال أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي: الخادعُ: الفاسدُ من الطعامِ ومن كلِّ شيءٍ، وأنشد:

أبيضُ اللَّوْنِ لذيذُ طعمه طيبُ الريقِ إذا الريقُ خَدَعٌ^(١)
خَدَعٌ: فَسَدَ وَتَغَيَّرَ.

وقال أبو عبيدة: ﴿يَخْدَعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] يخدعون، وأنشد أبو زيد:

وخادعتُ المنيَّةَ عنك سرًّا فلا جزعَ الأوانِ ولا زواعًا^(٢)
وقال أبو عبيدة أيضاً: يخادعونُ اللهَ والَّذين آمنوا فيما يُظهِرون: مما يستخفون خلاقه.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] إنما تقعُ الخديعةُ بهم والهلكةُ.

والعربُ تقول: خادعتُ فلاناً إذا كنتَ تخادعه، وخدعته إذا ظفرتَ به.

قال بعضُ المتأولين أظنه الحسنُ قال: ﴿يخادعون الله﴾ وإن خادعوا نبيه لأن الله تعالى بعث نبيه بدينه، فمن أطاعه فقد أطاع الله تعالى كما قال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] فعلى هذا من خادعه فقد خادع الله.

فقد ذهب هذا المتأولُ إلى أن معنى يخادعون الله: يخادعون نبيه ﷺ وفي تأويله تقويةً لقول أبي عبيدة: يخادعون: يخدعون؛ ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] فجاء المثالُ على يفعل.

ومثل قوله: ﴿يخادعون الله﴾ في إرادة مضاف محذوف على قول من ذكرناه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧] التقدير يؤذون أولياء الله؛ لأنَّ

(١) البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل في ديوانه ص ٢٤، ولسان العرب ٦٥/٨ (خدع) ومجمل اللغة ١٦٥/٢، وتاج العروس ٤٨٤/٢٠ (خدع)، وشرح اختيارات المفضل ص ٨٦٨، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٥٩/١، ومقاييس اللغة ١٦١/٢، وديوان الأدب ٢٠٨/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمتقذ بن عرفطة في تاج العروس ٢٠/٢ (أرب)، ومعجم البلدان ١٣٤/١ (إراب).

الأذى لا يصل إلى الله سبحانه كما أن الخداع لا يجوز عليه، فهي مثل قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا كَتَبْنَا لَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٨] وفيما أنشده أبو زيد دلالة على صحة تفسير أبي عبيدة أن يخادعون: يخدعون؛ ألا ترى أن المنية لا يكون منها خداع كما لا يكون من الله - سبحانه - ولا من رسوله؟ فكذلك قوله: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] يكون على لفظ فاعل وإن لم يكن الفعل إلا من واحد كما كان الأول كذلك. وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أن يُجروا على الثاني طلباً للتشاكل ما لا يصح في المعنى على الحقيقة، فإن يلزم ذلك ويحافظ عليه فيما يصح في المعنى أجدر وأولى؛ وذلك نحو قوله:

أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلْ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ^(١)
وفي التنزيل: ﴿فَمَنْ أَعَدَّكَ عَلَيْهِمْ فَأَعَدُّوا عَلَيْهِ يَمْثِلُ مَا أَعَدَّكَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]
والثاني قصاص وليس بعدوان، وكذلك: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]
وقوله: ﴿يَسْحَرُونَ مِنْهُمْ سِحْرَ اللَّهِ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] ونحو ذلك. فإن يلزم التشاكل في اللفظ مع صحة المعنى أولى.
ومما يؤكد ذلك قوله:

مِنَ الْعَيْنِ الْجَيْرِ^(٢)

وقول أم تأبظ شراً: ليس بعلفوف تلقه هوف^(٣).

وقد جاء هذا المثال للفاعل الواحد نحو: عاقبت اللص، وطارت النعل، وعافاه الله.

(١) البيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٧٨، ولسان العرب ١٧٧/٣ (رشد)، وأمالي المرتضى ٥٧/١، ٣٢٧، ١٤٧/٢٢، والبصائر والذخائر ٨٢٩/٢، وبهجة المجالس ٦٢١/٢، وجمهرة أشعار العرب ٤١٤/١، وخرزانه الأدب ٤٣٧/٦، وشرح ديوان امرئ القيس ص ٣٢٧، وشرح شواهد المغني ١٢٠/١، وشرح القصائد السبع ص ٤٢٦، وشرح القصائد العشر ص ٣٦٦، وشرح المعلقات السبع ص ١٧٨، وشرح المعلقات العشر ص ٩٢، وعيون الأخبار ٢١١/٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٦٤/٨ (خدع)، والمخصص ٨١/٣، وأساس البلاغة (جهل).

(٢) تمام الرجز: عيناء حوراء من العين الحيز.

الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٦٠٠، وشرح المفصل ١١٤/٤، ٧٩/١٠، ولسان العرب ٢١٩/٤ (حور)، والممتع في التصريف ٤٥٦/٢، والمنصف ٢٨٨/١، ونوادر أبي زيد ص ٢٣٦، والمخصص ١٢٤/٤، ١٩٩/١.

(٣) الهوف من الرياح: كالهيف، وهي الباردة الهبوب، وفي الصحاح: الهوف الريح الحارة؛ ومنه قول أم تأبظ شراً: وابناه! ليس بعلفوف تلقه هوف حشي من صوف.
ورجل علفوف: جاف كثير اللحم والشعر. لسان العرب ٢٥٧/٩ (علف)، ٣٥١/٩ (هوف، هيف).

وحجة من قرأ: ﴿يُخَدَعُونَ﴾ أن فاعل هنا بمعنى فَعَلَ فيما فسره أهل اللغة، فإذا كانا جميعاً بمعنى، وكانَ فَعَلَ أولى بفعل الواحد من فاعل من حيث كان أخص به، كان الأولى أليق بالموضع من فاعل الذي هو في أكثر الأمر أن يكون لفاعلين إذ كانوا قد استعملوهما جميعاً، ولم يكن خادع بمنزلة عاقبت اللص الذي لم يستعمل فيه إلا فاعل ورفض معه فَعَلَ.

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى في الآية الأخرى في صفة المنافقين أيضاً: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، فكما وقع الاتفاق هنا على فاعل الجاري على فَعَلَ كذلك يكون في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾.

ولمن قرأ ﴿يُخَادِعُونَ﴾ وجه آخر، وهو أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخدع منزلة آخر يجازيه ذلك ويقاومه إياه؛ فعلى هذا يكون الفعل كأنه من اثنين، فيلزم أن يقول: فاعل، وهذا في كلامهم غير ضيق؛ ألا ترى الكميت أو غيره قال في ذكره حماراً أراد الورود:

تذكَرَ من أنسى ومن أين شربه يؤامر نفسه كذي الهجمة الأبل^(١)
فجعل ما يكون منه من ورود الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة
نفسين.

وعلى هذا قوله:

وهل تُطِيقِ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٢)

وقولهم: أنا أفعل كذا وكذا أيها الرجل.

وعلى هذا المذهب قرأ من قرأ: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فنزل نفسه - عند الخاطر الذي يخطر له عند نظره - منزلة مناظر له غيره. وأنشد الطوسي عن ابن الأعرابي:

لم تدر ما لآ ولست قائلها عمرك ما عشت آخر الأبد^(٣)
ولم تؤامر نفسك مُتَّرياً فيها وفي أختها ولم تكدي^(٤)

وأنشد بعض البصريين لرجل من فزارة:

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في ديوانه ٩٧/٢، وتاج العروس (أبل)، ولسان العرب ٤/١١ (أبل)، وقد جعله مفهرس السان في قافية اللام المكسورة، وهذا خطأ.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٣٤/٦ (نفس)، والتنبيه والإيضاح ٣٠٨/٢.

(٤) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٣٤/٦ (نفس)، والتنبيه والإيضاح ٣٠٨/٢.

يؤامر نفسه وفي العيش فُسْحَةً أَيْسْتَرِبُعُ الذُّوبَانَ أَمْ لَا يَطْوِرُهَا^(١)
قال: الذوبان: الأعداء.

وأشَدُّ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ:

وَكُنْتُ كَذَاتِ الطَّنْءِ لَمْ تَدْرِ إِذْ بَغْتُ تُوَامِرُ نَفْسَيْهَا أْتَسْرِقُ أَمْ تَنْزِي^(٢)
فهذه في المعنى كقولها:

أَنْخْتُ قَلْوَصِي وَأَكْتَلَأْتُ بَعَيْنَهَا وَأَمَرْتُ نَفْسِي أَيَّ أَمْرِي أَفْعَلُ^(٣)
إِلَّا أَنْ مِنْ ثَنَى النَّفْسِ، جَعَلَ مَا يَهْجَسُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الشَّيْءِ وَخِلَافَهُ نَفْسِينَ، وَنَزَلَ
الْهَاجِسُ مَنزَلَةً مِنْ يَخَاطِبُهُ وَيُنَازِلُهُ فِي ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَخَادِعُونَ﴾ عَلَى هَذَا.

بِسْمِ اللَّهِ

قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].

قَرَأَ حَمْزَةً ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ بِكَسْرِ الزَّايِ. وَكَذَلِكَ شَاءَ وَجَاءَ وَطَابَ وَخَافَ
وَضَاقَ وَضَاقَتْ، وَفَتَحَ الزَّايِ مِنْ: ﴿زَاعَتِ الْأَبْصُرُ﴾ [الأحزاب: ١٠] وَكَسَرَ الزَّايِ مِنْ
قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾ [الصف: ٥] وَفَتَحَ الزَّايِ فِي: ﴿أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ
الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: ٥] وَكَسَرَ الرَّاءَ مِنْ: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٤] وَفَتَحَ الْجِيمَ
مِنْ: ﴿فَأَجَاءَهَا﴾ [مريم: ٢٣].

وكان ابن عامر يكسر من ذلك كله ثلاثة أحرف: (فزادهم، وشاء وجاء).

وكان نافع يُشِمُّ الزَّايِ مِنْ: ﴿فَزَادَهُمُ﴾ الإِضْجَاعَ فِي رِوَايَةِ خَلْفٍ عَنْ إِسْحَاقَ وَابْنَ
جَمَازٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرَ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ أَخْوَاتُ (فزادهم) لا مفتوح ولا مكسور.

قال ابن سعدان عن إسحاق: كل ذلك بالفتح.

قال ابن سعدان. وكان إسحاق إذا لفظ «فزادهم» كأنه يشير إلى الكسر قليلاً؛ فإذا
قلت له: إنك تُشيرُ إلى الكسر، قال: لا، ويأبى إلا الفتح.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٣٤/٦ (نفس)، والتنبيه والإيضاح ٣٠٢/٢، وتاج
العروس ٥٧٣/١٦ (نفس).

(٢) الطَّنْءُ: التهمة (لسان العرب ١١٥/١ مادة: طنأ).

(٣) رواية البيت في لسان العرب ١٤٦/١، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٤٥/٦:

أَنْخْتُ بَعِيرِي وَاكْتَلَأْتُ بَعَيْنَهُ وَأَمَرْتُ نَفْسِي أَيَّ أَمْرِي أَفْعَلُ

البيت من الطويل، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٥٥، ولسان العرب ١٤٦/١ (كلا)، وأساس
البلاغة (كلا)، وتاج العروس ٤٠٧/١ (كلا)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٣٢/٥. اكتلا منه اكتلاء:

احترس منه.

وقال ابن جماز: كان نافع يُضجع من ذلك كله قوله: ﴿خَابَ﴾ [طه: ٦١].
 حدثنا ابن مجاهد قال: أخبرني عبد الله بن أحمد^(١) بن حنبل عن أبي موسى
 الهروي، عن عباس، عن خارجة، عن نافع، مكسورة يعني (خاب).
 وقال خلف وابن سعدان عن إسحاق عن نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾، الرء بين الفتح
 والكسر.

قال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾ مفتوحة الرء.
 وكان عاصم لا يميل شيئاً من ذلك إلا قوله: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ في رواية
 أبي بكر عنه، وروى عنه حفص الفتح.
 وكان الكسائي يقول في ذلك كله كقول عاصم ويميل ﴿بَلْ رَانَ﴾.
 وروى أبو عبيد عن الكسائي في: ﴿سَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]
 بين الفتح والكسر.

وقال نُصير بنُ يوسف وغيره عنه: إنه فتحها.
 وكان ابنُ كثير وأبو عمرو يفتحان ذلك كله.
 قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].
 قالوا: زاد يزيد زيادة وزيداً، وفي التنزيل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:
 ٢٦].

وقالوا: زيداً، أنشد أبو زيد:

كذلك زيد المرء ثم انتقاضه

وزدت فعل يتعدى إلى مفعولين؛ قال: ﴿وَزِدْنَهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] وقال:
 ﴿زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، وقال: ﴿وَزَادَهُمْ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾
 [البقرة: ٢٤٧].

وأما قوله: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] فالمعنى: زادهم قولُ الناس لهم
 إيماناً، أضمر المصدرُ في الفعل وأسند الفعل إليه، وكذلك قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ
 إِلَّا تَفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢]، أي: ما زادهم مجيء النذير، وقال: ﴿وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا
 زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا﴾ [الأحزاب: ٢٢] أي: ما زادهم نظرهم إليهم أو رؤيتهم لهم إلا إيماناً.

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (٢١٣ - ٢٩٠هـ = ٨٢٨ - ٩٠٣م) أبو عبد
 الرحمن، حافظ الحديث، من أهل بغداد. له «الزوائد» على كتاب الزهد لأبيه، و«زوائد المسند»
 و«مسند أهل البيت» و«الثلاثيات».

ومثل ذلك من إضمار المصدر في الفعل لدلالة الفعل عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] أي: إلا تفعلون هذه الموالاة. ومثل ذلك كثير في التنزيل وغيره.

وقال: ﴿وَلِيَتَوَأَمَّ كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] أي: ازدادوا لُبث تسع؛ فحذف المصدر وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصاب تسع على هذا انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف، كما أن المضاف لو ظهر وأضيف إلى التسع كان كذلك.

وأما المرض فقال أبو عبيدة في تأويله: شك ونفاق، كأنه جعل ما في قلوب المنافقين من ذلك خلاف ما في قلوب المؤمنين من اليقين والإيمان.

وقيل: إن قوله: ﴿فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أي فحجور.

وقال سيبويه: أمرضته: جعلته مريضاً، ومرضته: قمت عليه ووليته.

وقال السدي: فزادهم الله مرضاً، أي زادهم عداوة الله مرضاً. وهذا في حذف المضاف كقول من قال في ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾: إنَّ المعنى يخادعون رسول الله، ومثله في حذف المضاف قوله: ﴿قَوْلٌ لِّلنَّبِيِّ فُلُوهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] المعنى من ترك ذكر الله، كما قال في صفة المنافقين: ﴿بُرَاءُونَ النَّاسِ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

ويجوز أن يكون المعنى أنهم إذا ذكر الله قست قلوبهم خلاف المؤمنين الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

الإعراب

قال: زادهم، فلم ينقل حركة العين التي هي الكسرة التي نقلت فتحة العين من زاد إليها إلى الفاء كما نُقلت في زدت، وشذ ذلك في الاستعمال والقياس؛ لما كان يؤدي إليه من التباس فَعَلَ بِفَعْلٍ، ولأنَّ الألف إذا ثبتت في زاد وباع - والذي يوجب قلبها ألفاً هو تقدير الحركة فيها - صارت الحركة بانقلاب الحرف إلى الألف بمنزلة الثابتة في الحرف، فلمَّا كان كذلك، وكان الحرف الذي هو متحرك بها ثابتاً غير محذوف لم ينقل عنه؛ ولذلك لم تنقل الحركة التي تجب للآم في مصطفون والأعلون ونحوهما إلى ما قبلها؛ كما نقل في قاضون وغازون ورامون. وعلى هذا لم يُقدَّر حذف الحركة من الألف فيمن روى:

كأن لم تَرِي قبلي أسيراً يَمَانِيًا^(١)

وقوله:

وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلِّقِي^(١)

ونحو ذلك، كما قدرنا حذفها من قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُسْمِي^(٢)

و:

لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٣)

لأن الياء قد جاء متحركاً في نحو:

غَيْرِ مَاضِي^(٤)

(١) مرّ سابقاً.

(٢) صدر بيت. عجزه: بما لاقت لبونُ بني زياد.

البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/١٣١، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، والدرر ١/١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٠، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨، وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨، ٨٠٨، والمقاصد النحوية ١/٢٣٠، ولسان العرب ١٤/١٤ (أني)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/٢٨٠، والإنصاف ١/٣٠، وأوضح المسالك ٦/١ والجنى الداني ص ٥٠، وجواهر الأدب ص ٥٠، وخزانة الأدب ٩/٥٢٤، والخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٧، ووصف المباني ص ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/٨٧، ٢/٦٣١، وشرح الأشموني ١/١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٤، وشرح المفصل ٨/٢٤، ١٠/١٠٤، والكتاب ٣/٣١٦، ولسان العرب ٥/٧٥ (قدر)، ١٤/٣٢٤ (رضي)، ١٤/٤٣٤ (شظي)، ١٥/٤٩٢ (يا)، والمحتسب ١/٦٧، ٢١٥، ومغني اللبيب ١/١٠٨، ٢/٣٨٧ (والمقرب ١/٥٠، ٢٠٣، والممتع في التصريف ٢/٥٣٧، والمنصف ٢/٨١، ١١٤، ١١٥، وهمع الهوامع ١/٥٢).

(٣) تمام البيت:

هَجَوْتُ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

البيت من البسيط، وهو لزبان بن العلاء في معجم الأدياء ١١/١٥٨، وبلا نسبة في تاج العروس ٣/٩ (زيب، زين)، والإنصاف ١/٢٤، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، والدرر ١/١٦٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٠، وشرح التصريح ١/٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٤، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦، وشرح المفصل ١٠/١٠٤، ولسان العرب ١٥/٤٩٢ (يا) والمقاصد النحوية ١/٢٣٤، والممتع في التصريف ٢/٥٣٧، والمنصف ٢/١١٥، وهمع الهوامع ١/٥٢، ويروى «ولم أدع».

(٤) من البيت القائل:

فِيَوْمًا يُوَافِقُنِي الْهَرِيُّ غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرِي مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغْوُلُ

البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٠، وخزانة الأدب ٨/٣٥٨، والخصائص ٣/١٥٩، وشرح الأشموني ١/٤٤، وشرح المفصل ١٠/١٠١، والكتاب ٣/٣١٤، ولسان العرب ١١/٥٠٧ (غول) ١٥/٢٨٣ (مضئ)، والمقاصد النحوية ١/٢٢٧، والمقتضب ١/١٤٤، والمنصف ٢/١١٤، ونوادير أبي زيد ص ٢٠٣، وتاج العروس (غول، مضئ)، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/١٠٤، والمقتضب ٣/٣٥٤، والممتع في التصريف ٢/٥٥٦، والمنصف ٢/٨٠.

وليس الألف كذلك، لأنه في ثباتها ألقاً كأن الحركة ثابتة فيها؛ فلا يصح نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها في الموضع الذي هي ثابتة فيه. وليس كذلك: بعث وقلّت وخفت، لأنك في هذه المواضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تنقل حركاتها إلى ما قبلها. ألا ترى الحَبَّ في التَّخْفِيفِ، وَضَوْأً، وَمَوْلَةً، وَجَيْلٌ^(١)، ونحو ذلك.

وقد تنقل حركة الحرف المتحرك إلى ما قبله والحرف ثابت غير محذوف، نحو قول من قال: قَتَلَ في اقتتل، فإذا حُذِفَ كان نُقِلَ حركته إلى ما قبله أولى ليدل على المحذوف كما أجمع على ذلك في حذف الهمز في التَّخْفِيفِ.

فأما وجه قول من أمال الألف في زاد، فهو أنه أراد أن يدل بالإمالة على أن العين ياء، كما أميلت الألف في حبالى، ليُعلم أن الواحد من هذه الجمع قد كانت الإمالة جائزة فيه، وكما أبدلت الواو من الهمزة المنقلبة عن الحرف الزائد في هراءى وأداءى وعلاءى^(٢)، ليعلم أن الواو كانت ظاهرة في الواحد، ورفضوا أن يبدلوا منها الياء كما أبدلت منها في خطايا ومطايا ليعلم أن الواو كانت ثابتة في آحاد هذه الجموع.

وكما صحَّحوا الواو في مقاتوه ليعلموا أن الواو في واحده، وهو مَقْتَوِيٌّ، قد صحت.

وكذلك صحَّحوا الواو في سواسوة فيما حكاه أبو عمر وأبو عثمان عن أبي عبيدة ليُعلم أنه من مضاعف الأربعة، فكما حافظوا على هذه الحروف في هذه المواضع فألزموها ما يدل عليها، كذلك أمال من أمال الألف ليحافظ على الحرف الذي هو الأصل.

ومما يقوِّي قول من أمال (زاد) ونحوه ليدل بالإمالة على الياء أن الجميع أبدلوا من الضمّة كسرة في بيض وعين وجنيد جمع أبيض وأعين وجنيد لتصح الياء، ولا تنقلب إلى الواو. فكما حوِّظ على تصحيح الياء في هذه الأشياء كذلك حوِّظ عليها بإمالة الألف نحوها؛ لتدل عليها. يدل ذلك على ذلك أن الذين أمالوا نحو: «زاد، وباع، وناب، وعاب»، لم يميلوا نحو: عاد، وعاد، ولا باباً، ومالاً، ولا ما أشبه ذلك مما

(١) الحَبُّ: ما حُبِّيء، سمي بالمصدر وكذلك الخبيء، على فاعل، وفي التنزيل ﴿الذي يُخْرِجُ الخَبءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. الخَبء: الذي في السموات هو المطر، والخَبء الذي في الأرض هو النبات. قال: والصحيح أن الخَبء كل ما غاب. (لسان العرب ٦٢/١ مادة: خبا)

مؤلة أصلها مؤالة: بطن. (لسان العرب ٧١٩/١١ مادة: وأل). جيل أصلها جبال: الضبع غير مصروف للتأنيث والتعريف. (لسان العرب ٩٦/١١ مادة: جال).

(٢) هراوي: جمع هراوة: العصا وقيل: العصا الضخمة (اللسان ٣٦٠/١٥ مادة هرا).

أداوى: جمع إداوة: المطهرة (اللسان ٢٤/١٤ مادة أدا). علاوى: جمع علاوة: كل شيء: ما زاد عليه (اللسان ٨٩/١٥ مادة: علا).

العينُ منه واو حيث لم تكن في الكلمة ياءً ولا كسرةً فتُتَحَى الألفُ بالإمالةِ نحوهما .
ومما يقوي الإمالة في زاد ونحوه : أنه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما يوجب
الإمالة : وهو لَحَاقُ الكسرةِ أوَّلَ فَعَلْتِ ، والآخِرُ : أن تمال الألفُ ليعلم أنها من الياء .
فإذا كان كل واحدة من هاتين الخلتين على الانفراد توجب الإمالة في هذا النحو ، فإذا
اجتمعتا كان أجدر أن توجباها وتجلباها .

ومما يقوي الإمالة في : زاد وباع وكال ونحو ذلك ، أن الحروف المستعلية والرءاء
إذا كانت مفتوحةً تمنعان الإمالة ؛ ألا ترى أن من أمال نحو : عالم ، وسائل ، لم يُمل
نحو ظالم ، وغانم ، وراشد ، ولم يُمل ، رايياً في قوله :

﴿ فَاحْتَكَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا ﴾ [الرعد : ١٧] لمكان المستعلي والرءاء المفتوحة ، ولم
يجعلوهما في هذا الموضع تمنعان الإمالة كما منعنا في غيره . فلولا تأكيد الإمالة في
ألفات هذه الأفعال لما أمالوها مع ما يَمْنَعُ من الإمالة في غير هذا الموضع .

قال سيوييه : بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثيرَ عزة يقول : صار مكان كذا .
وإذا لم يمنع المستعلي أولاً في صار لم يمتنع آخراً في زاغ ، وإذا لم يمنعها المستعلي
لم تمنع الرءاء في نحو : ﴿ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [المطففين : ١٤] .

بسم الله :

اختلفوا في ضمِّ الياء والتشديد وفتحها والتخفيف في قوله تعالى : ﴿ يَمَّا كَانُوا
يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة : ١٠] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر : ﴿ يَمَّا كَانُوا يُكْذِبُونَ ﴾ ، بضم الياء
وتشديد الذال .

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي : ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ بفتح الياء وتخفيف الذال .
قال أبو علي : كذب يكذب كذباً وكذاباً . قال : ﴿ أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [سبأ : ٨] .
وقال الأعشى :

والمرءُ يَنْفَعُهُ كَذَابُهُ^(١)

فالكذب كالضحك واللعب .

قال سيوييه : والكذاب كالكتاب والحجاب . وفي التنزيل : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾
[النبا : ٢٨] ، فالكذاب على وزن الإكرام ، ولم يجيء المصدر كمصادر دحرج

(١) عجز بيت . صدره : فصدقته وكذبتة .

البيت من مجزوء الكامل ، وهو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٦ ، ولسان العرب ١٠/١٩٣
(صدق) ، ولم أفع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤٤/٦ .

وصعور^(١) يُعلم أن الفعل ليس للإلحاق، كما لم يجرىء أصمّ وأعدّ على وزن قردد^(٢) وجَلَبَبَ.

وحكى أبو زيد بيتاً ذكر أنه لجُربية بن الأشيم^(٣)، جاهلي وهو:

فإذا سمعتَ بأُنسي قد بعثه بِوَصَالِ غَانِيَةٍ فُقُلْ كُذِّبْتُ^(٤)

قال أبو زيد: كذِّبْتُ: كاذب، وحُكي عن أبي عُمر في تفسيره: كَذِبَ.

فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة وعلى ما حُكي من تفسير أبي عمر اسم؛ فيكون

المبتدأ المضمَر: القائل ذلك كاذب، وعلى القول الآخر ما سمعت كَذِبَ.

وهذه الكلمة تُحكى فيما شذ عن سيبويه من الأبنية. ولولا ثقة أبي زيد وسكون

النفس إلى ما يرويه لكان ردها مذهباً، لكونه على ما لا نظير له؛ ألا ترى أن العين إذا

تكرر مع اللام في نحو صَمَحَمَحَ^(٥) وجَلَعَلَعَ^(٦) لا يكرر إلا مرتين، وقد تكررت في

هذه ثلاث مرات. ومع ذلك فقد قالوا: مَرْمَرِيسَ^(٧)، فتكررت الفاء مع العين فيها ولم

تتكرر في غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُرَدَّ ولا يُقْبَل؛ فكذلك ما رواه أبو زيد من

هذه الكلمة.

والكذب: ضرب من القول، وهو نُطق، كما أن القول نُطق. فإذا جاز في القول

الذي الكذبُ ضربٌ منه أن يُتسع فيه فيجعل غيرَ نطق في نحو:

قد قالتِ الأنساعُ للبطنِ الحَقِّ^(٨)

(١) صعور الشيء فتصعور: دحرجه فتدحرج واستدار (لسان العرب ٤/٤٥٧ مادة: صعور).

(٢) القَرْدُدُ: ما ارتفع من الأرض، وقيل: وغَلَطَ (لسان العرب ٣/٣٥١ مادة: قرد).

(٣) هو جُربية بن أشيم الفقعسي، شاعر جاهلي، كان من القائلين بالبعث، وممن يزعمون أن «من عُقرت

مطيته على قبره يحشر عليها». نسبته إلى فقوس بن الحارث. من بني أسد بن خزيمه. الأعلام ٢/١١٨ -

١١٩، واللباب ٢/٢١٩، والبلخي ٢/١٤٤.

(٤) البيت من الكامل، وهو لجُربية بن الأشيم في لسان العرب ١/٧٠٥ (كذب)، والتنبيه والإيضاح ١/

١٣٣، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٠/١٧٣، والمخصص ٣/٨٥، وجمهرة اللغة ص ٣٠٤، وإصلاح

المنطق ص ١٨٩، وتاج العروس ٤/١١٦ (كذب).

(٥) الصَمَحَمَحُ: من الرجال: الشديد المجتمع الألواح (لسان العرب ٢/٥١٩ مادة: صمخ).

(٦) الجَلَعَلَعُ: الجمل الشديد النفس، وقيل: الضب وقيل: الخفساء. (لسان العرب ٨/٥٢ مادة: جلع).

(٧) المرمريس: الداوي من الرجال. (لسان العرب ٦/٢١٧ مادة: مرس).

(٨) تمام الرجز:

قد قالت الأنساعُ للبطنِ الحَقِّي قِدماً، فأضت كالالفنيقِ المُخنقي

الرجز لرؤية في جمهرة اللغة ص ٩٤٥، وليس في ديوانه، ولأبي النجم في أساس البلاغة (حقيق)، وبلا

نسية في لسان العرب ١٠/٧٠ (حقيق)، ١١/٥٧٢ (قول)، ١٥/٣٨٠ (وحي)، وتهذيب اللغة ٤/٦٧،

وتاج العروس ٢٥/٢٠٩ (حقيق)، والمخصص ٣/٨٥، وأساس البلاغة (قول) وانظر قافية «العوهقي» =

ونحو قوله في وصف الثور:

فَكَرَّثُمْ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ

وجاز أن يُجعلَ في هذه المواضع وغيرها غيرَ نُطق، فكذلك يجوزُ في الكذب أن يُجعلَ غيرَ نطقٍ في نحو قوله:

..... كَذَبَ الْقِرَاطِفُ وَالْقُرُوفُ^(١)

فيكونُ في ذلك انتفاءً لها، كما أنه أُخبرَ عن الشيءِ على خلافِ ما هو به كان انتفاءً للصدق فيه. وكذلك قولُ الآخر:

إِذَا الْمُعْشِيَاتُ كَذَبْنَ الصَّبُو حَ خَبَّ جَرِيْتُكَ بِالْمُحْصِنِ^(٢)

أي: إذا انتفى الصبوح منهن، فلم يوجد فيهن؛ أطمعت من مدخر الطعام وغير ألبان هذه الإبل التي يُظن أن فيهن الصبوح، فجعلَ كونَ الشيءِ على خلافِ ما يُظنُّ كذباً وإن لم يكن قولاً، فعلى هذا قالوا: «كذب القراطيف»، أي: هو منتفٍ ليس له وجود، كما أن كذب في الخبر على ذلك، فكذلك كذب الصبوح، أي: ليس يوجد، وكذب القراطيف أي فأزجدها بالغارة، وكذلك كذب عليكم العسل، وحمل فلم يُكذب، [أي:

= الأنساع: (ج) النَّسْع: سير مضمور تُشدُّ به الحقائق أو الرجال. القطعة منه نسعة، وقد تُجعل النسعة زمناً للبعير وغيره، أو تُسج عريضة، وتُجعل على صدر البعير.

الفنيق: الفحل من الجمال المكرم الذي لا يؤذئ لكرامته على أهله ولا يُركب (ج) فُئِق.

(١) تمام البيت:

وَدُبْيَانِيَّةٍ أَوْصَتْ بِنِيهَا بِأَنَّ كَذَبَ الْقِرَاطِفِ وَالْقُرُوفِ

البيت من الوافر، وهو لمعقر بن حمار البارقي في إصلاح المنطق ص ١٥، ٦٦، ٢٩٣، وخزانة الأدب ١٥/٥، ١٩٩/٦، وسمط اللآلي ص ٤٨٤، ولسان العرب ٧٠١/١ (كذب)، ٢٨٢/٩ (قرطف) ويلاً نسبة في خزانة الأدب ١٨٨/٦، ولسان العرب ١١٤/٦ (شمس). القراطيف: جمع القرطف: القطيفة المخملة وقيل: فُرْس مخملة.

القروف: جمع القرف: وعاد من آدم يُدبغ بالقرفة أي بقشور الرمان ويُتخذ فيه الخُلَع، وهو لحم يُتخذ بتوابل فيفرغ فيه.

(٢) رواية البيت في لسان العرب ١٤٢/١٤:

إِذَا الْمُعْشِيَاتُ مَنْعَن الصَّبُو حَ حَثَّ جَرِيْتُكَ بِالْمُحْصِنِ

وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٢٢/٨، وفي لسان العرب ٥٦/١٥:

إِذَا الْمُعْشِيَاتُ مَنْعَن الصَّبُو حَ خَبَّ جَرِيْتُكَ بِالْمُحْصِنِ

البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٤٢/١٤ (جرا)، ٥٦/١٥ (عسا)، وتهذيب اللغة ٨٦/٣، وتاج العروس (جرا، عسا).

المعشيات: جمع المعشية: الناقة التي يُشك فيها أيها لين أم لا. الجري: الخادم أو الرسول أو الوكيل. المحصن: ما أحصن وأدخر من الطعام للجذب.

لم يجعل الحمله في حكم غير الحمله، ولكنه أوجدها وأوقعها]، وقالوا: حمل عليه ثم أكذب، يعنون كذب، وعلى هذا قالوا: حمله صادقة، وصدق القوم القتال. وقال:

فإن يك ظني صادقي وهو صادقي

فكما وصفوه بالكذب وصفوه بخلافه الذي هو الصدق، وكذلك قوله: ﴿لَيْسَ لَوْقَيْنَهَا كَذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] أي: هي الواقعة وغير منتفبه كونها.

والكاذبه يشبه أن يكون مصدرأ، كالعاقبه والعافيه ونحو ذلك. فالفعل الذي هو كذب في هذا النحو ينبغي أن يكون الفاعل مسندأ إليه، عليك: مُعَلَّقَةٌ به.

فأمأ ما زوي من قول من نظر إلى بعيرٍ نضو^(١) فقال لصاحبه: «كذب، عليك البزْرَ والثوى» ينصب البزْر، فإن عليك فيه لا يتعلق بكذب، ولكنه يكون اسم الفعل، وفيه ضمير المخاطب، فأمأ كذب فيه ضمير الفاعل كأنه قال: كذب السمن، أي: انتفى من بعيرك فأوجده بالبزْر والثوى، وهما مفعولا عليك وأضمر السمن لدلالة الحال عليه من مشاهده عدمه.

فأمأ قوله:

كذبت عليكم أوعدونى وعللوا بي الأرض والأقوام قردان مؤظبا^(٢)
فإن معنى «كذبت عليكم»: لست لكم، وإذا لم أكن لكم ولم أعثكم كنت منابذاً لكم ومنتفياً نصرتي عنكم، ففي ذلك إغراء منه لهم به، فهو مثل: كذب القراطف.

وقال أبو زيد: قد كع الرجل عن الأمر فهو يكع، إذا أراد أمراً ثم كف عنه مكذباً عند قتالٍ أو غيره. قال: وتقول: اخرجم الرجل فهو محرنجم، وهو الذي يريد الأمر ثم يكذب فيرجع، فقد استعمل أبو زيد هذه اللفظة كما ترى في الموضع الذي ينتفي فيه ما كان أريد فلم يوقع، وكذلك قول أبي دؤاد:

قلت لماً فصلاً من قنسة كذب العير وإن كان برخ^(٣)

(١) النضو: المهزول من الحيوان.

(٢) البيت من الطويل، وهو لخداش بن زهير في لسان العرب ٧١١/١ (كذب)، وفيه «موظب» مكان «موظبا»، ٧٩٩ (وظب)، ١١٢/٧ (أرض)، وتهذيب اللغة ١٧٢/١٠، ٤٠١/١٤، وتاج العروس ٤/ ١٢٣ (كذب)، ٣٥٠/٤ (وظب)، وإصلاح المنطق ص ٢٩٣، ونوادير أبي زيد ص ١٧، وبلا نسبة في مقياس اللغة ١٦٨/٥.

القردان: جمع القراد: دويبة تعض الإبل. موظب: أرض معروفة وقيل: موضع مبارك إبل بني سعد، مما يلي أطرف مكة.

(٣) البيت من الرمل، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٠١، ولسان العرب ٧٠٧/١ (كذب) وفيه «خصلا» =

يقول: لما فصل الفرس والحمار أخذ الحمار على يمين الفارس، وذاك أنه يصعب الطعن من ناحية يمين الفارس، فقال: كذب العَيْر، فإنه يُطَمَن وإن بَرَحَ، فجعل تقديره انتفاء الطعن عنه كذباً منه، فهذا الأصل في هذه الكلمة، وليس كما ذكر بعض رواة اللغة أن كَذَبَ يجيء زيادةً في الحديث.

فأما قول عنترة:

كَذَبَ الْعَتِيقُ وَمَاءَ شَنِ بَارِدٌ إِنْ كُنْتَ سَأَيْلَتِي غُبُوقاً فَادْهَبِي^(١)
فإن شئت قلت فيه: إن المعنى في «كذب» أنه لا وجود للعتيق الذي هو التمر، فاطلبه، وإذا لم تجدي التمر فكيف تجدين الغُبُوق؟

وإن شئت قلت: إن الكلمة لما كثر استعمالها في الإغراء بالشيء والبعث على طلبه وإيجاده صار كأنه قال بقوله لها: عليك العتيق، أي: ألزمه، ولا يريد بها نفيه، ولكن إضرابها عما عداه؛ فيكون العتيق في المعنى مفعولاً به، وإن كان لفظه مرفوعاً مثل: سلام عليك ونحوه مما يراد به الدعاء، واللفظ على الرفع.

وحكى محمد بن السري عن بعض أهل اللغة - في كذب العتيق - أن مُضَرَ تنصب به. وأن اليمين ترفع به، وقد تقدم ذكر وجه ذلك.

ومن الكذب الذي ليس في الإخبار كقوله: كذب القراطف - قول ذي الرمة:

وَلِلشُّوْلِ أَتْبَاعٌ مَّقَاحِيمٌ بَرَّحَتْ بِهِ وَامْتِحَانُ الْمُبْرِقَاتِ الْكُوَاذِبِ^(٢)

= مكان «فصلاً»، ومقاييس اللغة ١٦٨/٥، وجمهرة الأمثال ١٦٦/٢، والميداني ١٦٣/٢، وتهذيب اللغة ٤٢٣/٤، وتاج العروس ١٣٠/٤ (كذب).

قيل معناه: كذب العير أن ينجو مني أي طريق أخذ، سائحاً أو بارحاً.

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢٧٣، ولسان العرب ٧١٠/١ (كذب) ولخزب بن لوذان في الكتاب ٢١٣/٤، ولسان العرب ٥٨٤/١٢ (نعم)، ولعنترة أو لخزب في خزنة الأدب ١٨٣/٦، ١٨٥، ١٩٢، ولسان العرب ٢٣٧/١٠ (عتق)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٥٢١/٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ٦٨.

الشن: القرية الخلق الصغيرة يكون الماء فيها أبرد من غيرها (ج) شنان الغبوق: ما يُشرب بالعشي.

(٢) الشُّوْل من النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها، وأتى عليها سبعة أشهر من يوم نتاجها أو ثمانية فلم يبق في ضروعها إلا شول من اللبن أي بقية، مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها، وأحدثها شائلة وهو جمع على غير قياس. (لسان العرب ٣٧٤/١١ - ٣٧٥ شول).

المُقْتَم: البعير الذي يُرَبَّع ويُنْثَى في سنة واحدة فيقتحم سنأ على سن قبل وقتها، ولا يكون ذلك إلا لابن الهرميين أو السبيء الغداء. الأزهري: البعير إذا ألقى سنه في عام واحد فهو مقحم. (لسان العرب ٤٦٤/١٢ مادة: قحم).

المبرقات: (ج) المبرق: هي التي تيرق بذنبها أي تشول به فتوهمك أنها لاقح، وهي غير لاقح. (لسان العرب ١٦/١٠ مادة: برق).

فالكواذب: النوق التي تُظهِر أنها قد لَقِحْنَ وليس كذلك، فيردهن الفحل إلى الطَّرِوقَةَ^(١). وقریب من ذلك قوله:

إذا قلت عاج أو تغثيت أبرقت بمثل الخوافي لاقحاً أو تَلَقَّحُ
فالمتلَّقح: التي تُرِي أن بها لَقَاحاً، وليست كذلك، فهي مثل الكواذب في بيته
الآخر.

ومما يبيِّن أن الكذب في هذه الأشياء التي ليست من القولِ على ما تأولنا قول
الأعشى:

إذا ما الآثماتُ وَنَيْنَ حَطَّتْ على العِلاَّتِ تجتزعُ الإكاما
قالوا: الآثمات: البطاء اللواتي لا يصدِّقن في السير، فهذا يدلُّ على صحة ما
ذكرناه في قولهم: حَمَل فلم يُكذَّب، وكذَّب عليك الحجُّ، وكذب عليكم العسل؛ ألا
ترى أن الإثم كالكذب كما أن البر كالصدق؟

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] - بفتح الياء وتخفيف
الذال؛ أن يقول: إن ذلك أشبه بما قبل الكلمة وبما بعدها، فالذي قبلها مما يدل على
الكذب ويكذبون - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾
[البقرة: ٨].

فقولهم: آمنا بالله كذب منهم، فلهم عذاب أليم بكذبهم. هذا الذي تقدم قولهم
له وحكايته عنهم.

وما بعدها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا
مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

فقولهم - إذا خلوا إلى شياطينهم - إنا معكم دلالة على كذبهم فيما ادعوه من
إيمانهم، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى.

ومما يدل على ترجيح ذلك أن يقال: إن قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بما كانوا
يُكذِّبُونَ لا يخلو من أن يراد به المنافقون أو المشركون أو الفريقان جميعاً.

فإن كان المعنيون بذلك المنافقين فقد قال الله فيهم: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وإن كانوا المشركين فقد قال: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ﴾ [المؤمنون:
٩٠، ٩١] وقال: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ عَلَىٰ الْبَنِينَ﴾ [الصفافات: ١٥٢، ١٥٣].

(١) ناقة طروقة الفحل: التي بلغت أن يضرها الفحل، وكذلك المرأة. (اللسان ٢١٦/١٠ طرق).

وإن كان الذين عُثُوا به الفريقين فقد أخبر عنهم جميعاً بالكذب الذي يلزم أن يكون فعله يكذبون دون يكذبون .

وحجة من قال: ﴿يكذبون﴾ أن يقول: يدل على التثقيب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كَذَّبُوا﴾ [الأنعام: ٣٤].

وقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعَلَمِهِ﴾ [يونس: ٣٩] ﴿وإن كَذَّبُوا فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلِكُمْ﴾ [يونس: ٤١] ﴿وإن يكذبوك فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾ [البقرة: ٣٩] ونحو ذلك من الآي .

فإن قلت: فكيف جاء: ﴿فإنهم لا يكذبونك﴾^(١)، والمعنى لا يجدونك كاذباً؛ لأنهم قد عرفوا أمانتك وصدقك، وعرفت بذلك فيهم . قال أبو طالب:

إِنَّ ابْنَ أُمَّةِ الْأَمِينِ مُحَمَّداً

يؤكد ذلك قوله: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] أي يردُّ آيات الله، أو إنكار آيات الله يجحدون، أي: يجحدون ما عرفوه من صدقك وأمانتك .

ومثل ذلك قوله تعالى:

﴿وَأَنبَأْنَا نُمُودَ النَّاقَةِ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا﴾ [الإسراء: ٥٩]، أي: ظلموا بردها أو الكفر بها، فكما أن الجاز في قوله: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾ من صلة ﴿ظلموا﴾ كذلك يكون من صلة الظلم في قوله: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

ويجدون محذوف المفعول للدلالة عليه والتكذيب أكبر من الكذب؛ لأن كل من كذب صادقاً فقد كذب؛ وليس كل من كذب كان مكذباً لغيره .

بسم الله: اختلفوا في ضم أوائل هذه الحروف وأخواتها وكسرها^(٢): فقرأ الكسائي: ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١] و﴿غِيضٌ﴾ [هود: ٤٤] و﴿سِيءٌ﴾ [هود: ٦٦] والعنكبوت: ٣٣] و﴿سَيْتٌ﴾ [الملك: ٢٧] و﴿حَيْلٌ﴾ [سبأ: ٥٤] و﴿سَيْقٌ﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣] و﴿جِيءٌ﴾ [الزمر: ٦٩] والفجر: ٢٣] بضم أول ذلك كله .

وكان نافع يضم من ذلك حرفين: ﴿سِيءٌ﴾، و﴿سَيْتٌ﴾، ويكسر ما بقي .

وكان ابن عامر يضم أول: ﴿سَيْقٌ وَسِيءٌ وَسَيْتٌ وَحَيْلٌ﴾، ويكسر ﴿غِيضٌ﴾ و﴿قِيلَ﴾ و﴿جِيءٌ﴾ في كل القرآن: الغين والجيم والقاف، هذه رواية ابن ذكوان^(٣) عنه .

(١) قرأ نافع والكسائي ﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾ بإسكان الكاف وتخفيف الذال . وقرأ الباقر بفتح الكاف وتشديد

الذال . (تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٧)

(٢) انظر (تلخيص العبارات بلطف الإشارات ص ٦٥) .

(٣) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ٤٠١/١ .

وقال الحلواني عن هشام^(١) بن عمار بإسناده عنه في كلهن مثل الكسائي .
وروى عبيد بن عقيل عن شبل بن عبّاد عن ابن كثير: ﴿سِيءٌ﴾ و﴿سِيئَةٌ﴾ بضم
السين مثل نافع .

وكان ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة يكسرون أوائل هذه الحروف كلها .
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا... قَالُوا﴾ [البقرة: ١١] قال يقول قولاً وقيلاً، مثل ذكر
يذكر ذكراً .

كَأَنَّهُ مَتَوَجَّحٌ رُومِيٌّ
أَوْ مَقُولٌ تُسَوِّجُ جَمِيرِيٌّ^(٢)

وقالوا: قَيْلٌ، وهو فَعِيلٌ مخفف كَمَيْتٌ . يدلُّك على ذلك ظهور الياء فيه، والعين
أعلت بالحذف كما أعلت بالقلب . والقياس في جمع قَيْلٍ أقوال، مثل مَيْتٍ وأموات .
وروي في الحديث: «إلى الأقبالِ العباهلة»^(٣)، والقياس الأقوال إذا كان جمع
فيعمل من القول .

ويجوز أن يكون الأقبال جمع قَيْلٍ الذي هو فيعمل، من قولهم: ثقيل أباه إذا
أشبهه، كأن كلَّ مَلِكٍ يشبه الآخر في ملكه، كما قيل له تَبِعَ لِمَا كَانَ يَتَّبِعُ مَنْ قَبْلَهُ .
وقال أبو زيد: اقْتَلَّ عَلَيَّ كَذَا، أي احتكم، وأنشد:

فلو أن مَيْتًا يُفْتَدَى لَفَدَيْتُهُ بِمَا اقْتَالَ مِنْ حُكْمِ عَلِيِّ طَبِيبٍ^(٤)
وقد اتسعوا في القول فاستعملوه في غير اللفظ . قال العجاج يصف ثوراً:

فكسر ثم قال في التفكير

(١) هو هشام بن عمار بن نصير (١٥٣ - ٢٤٥هـ = ٧٧٠ - ٨٥٩م) ابن ميسرة السلمى، أبو الوليد قاض،
من القراء المشهورين . من أهل دمشق، توفي فيها، وكان فصيحاً بليغاً . له كتاب «فضائل القرآن» .

الأعلام ٨٧/٨، وغاية النهاية ٢/٣٥٤، وميزان الاعتدال ٣/٢٥٥ .

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٥١٦، وبلا نسبة في المخصص ٣/١٣٥ .

(٣) في كتاب سيدنا محمد ﷺ لوائل بن حجر ولقومه: من محمد رسول الله إلى الأقبال العباهلة من أهل
حضر موت؛ قال أبو عبيد: العباهلة هم الذين أقرؤوا على ملكهم لا يزالون عنه . (لسان العرب ١١/٤٢٢ مادة: عبهل) .

(٤) رواية البيت في لسان العرب ١١/٥٧٦، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٣١٠:

ومنزلة في دار صدق وغبطة وما اقتال من حكم عليّ طيب

البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٧، ولسان العرب ١١/٥٧٦

(قول) وتاج العروس (قول)، وجمهرة أشعار العرب ص ٧١٠، وبلا نسبة في المخصص ٣/١٣٥،

وديوان الأدب ٣/٤٤٥، ومقاييس اللغة ٥/٤٥ .

اقتال عليه أي تحكم .

إن الحياة اليوم في الكُرُور^(١)

وقد أُجْرِيَ القولُ أيضاً مُجرى الاعتقادِ والمذهب في نحو: هذا قولُ أهل العدل، وهذا قولُ أبي حنيفة، يعنون بذلك رأيهم واعتقاداتهم، ليس اللفظ. وعلى هذا قالوا: قيل في ذلك قولٌ، فأسندوا إليه قيل.

ومعنى النهي فيما روي: «إِنَّ الله ينهاكم عن قيلٍ وقيلٍ»^(٢): المجادلةُ بالباطل لِيُدْحَضَ به الحقُّ، وليس على النهي عن الخوض في العربية وتعلُّمها؛ لأنَّ الحَضَّ على النظر فيها قد كثرت الروايةُ به عن السلف.

حدَّثنا إسماعيل بنُ محمد قال: حدَّثنا محمد بن عيسى العطار: قال حدَّثنا كثير بن هشام قال حدَّثنا عيسى^(٣) بن إبراهيم عن الحكم بن عبد الله عن الزهري^(٤) عن سالم^(٥) عن أبيه قال:

مَرَّ عُمَرُ بن الخطاب على قوم يرمون رِشْقاً^(٦) فقال: بئس ما رميتم.

قالوا: يا أمير المؤمنين: إنا قومٌ متعلمين.

فقال: والله لَدَنبِكُمْ في لحنكم أشدُّ علي من ذنبكم في رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله رجلاً أصلح من لسانه»^(٧).

وقد أجروا أتقول مُجرى أظن، فقالوا: أتقول زيداً منطلقاً؟ ولم يُجِرْ أكثر العرب

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ١١١/٨)، والشهاب في (المسند ١٠٨٨، ١٨٠٩، ١٠٩٠).

(٣) أنظر ترجمته في تقريب التهذيب ٩٦/٢.

(٤) الزُّهْرِي (٥٨ - ١٢٤هـ = ٦٧٨ - ٧٤٢م) محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، من بني زهرة بن كلاب، من قريش، أبو بكر، أول من دوّن الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء تابعي. من أهل المدينة. كان يحفظ ألفين ومئتي حديث. نصفها مسند. مات بشعب.

الأعلام ٩٧/٧، وتذكرة الحفاظ ١٠٢/١، ووفيات ٤٥١/١، وتهذيب التهذيب ٤٤٥/٩، وحلية ٣٦٠/٣.

(٥) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي (توفي ١٠٦هـ = ٧٢٥م) أحد فقهاء المدينة السبعة، ومن سادات التابعين وعلمائهم وثقاتهم. دخل على سليمان بن عبد الملك فما زال سليمان يرحب به ويرفعه حتى أقعده معه على سرير، توفي في المدينة.

الأعلام ٧١/٣، وتهذيب التهذيب ٤٣٦/٣، وحلية ١٩٣/٢، وصفة الصفوة ٥٠/٢، وغاية النهاية ٣٠١/١.

(٦) أي وجهاً واحداً بجميع سهامهم (اللسان ١١٧/١٠ رشق).

(٧) أخرجه ابن عدي في (الكامل في الضعفاء ١٨٩١/٥)، وابن الجوزي في (العلل المتناهية ٢/٢١٥).

حروف المضارعة الآخر مُجرى التاء. قال لأنَّ المخاطب لا يكاد يُستفهم عن ظنِّ غيره. فمن ذلك قوله:

فما تقول بدالها^(١)

(ما) نصبٌ لكونها في موضع المفعول الأول، والجملة في موضع المفعول الثاني.

قال: وبنو سليم يجعلون جميع الأمثلة بمنزلة الظن.
والتقول: تفعل من القول، وقد غلب عليه الاستعمال فيما كان باطلاً وغير صدق، كما أن الاختلاق كذلك، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ نَوَّكَلْنَا بَعْضَ الْأَقْوَابِلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

وزعم بعض المفسرين أنها نزلت لما قالوا: لولا اجتبيتها من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِيهِمْ بَيَاةٌ قَالُوا لَوْلَا آجَبَيْتَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣] وقال: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أُنْحِلَقُ﴾ [ص: ٧].

فأما الإقالة في البيع فليس من هذا الباب؛ لأنهم قد قالوا: قُلْتُهُ البيع وأقلته. حكاه سيبويه وأبو زيد، فدل قولهم: قُلْتُهُ على أن العين ياء. ولكنَّ الإقالة من قولهم: تقيل أباه، إذا نزع إليه في الشبه، فكذلك الإقالة عود الملك بين المتقايين إلى ما كان قبل عقد البيع؛ ألا ترى أنه فسح بين المتعاقدين وإن كانا بيعاً آخر في حق الثالث.

حجة من قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١] فأشتم الضمة الكسرة وأمال بها نحوها:

أن ذلك أدل على فعل؛ ألا ترى أنهم قد قالوا: كيد زيد يفعل، وما زيل يفعل، وهم يريدون فعل. فإذا حرّكوا الفاء هذه التحريكة أمن بها التباسُ الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول، وانفصل بها، فدلّت عليه، وكان أشدَّ إبانة للمعنى المراد.

ومن الحجة في ذلك أنهم قد أشموا نحو رُدَّ وعدَّ وما أشبه ذلك من التضعيف المبني على فعل، مع أنَّ الضمة الخالصة تلحق فاءه؛ فإذا كانوا قد تركوا الضمة الصحيحة إلى هذه في الموضع الذي تصح فيه الضمة فالزامها حيث يلزم الكسر فيه في أكثر اللغات أجدر. ودلَّ استعمالهم هذه الحركة في رُدَّ ونحوه من التضعيف على تمكنها في قيل وبيع وكونها أمانة للفعل المبني للمفعول به، ولولا ذلك لم تُترك الضمة المحضة إليها في قولهم: رُدَّ ونحوه.

ومن الحجة في ذلك أنهم قالوا: أنت تغزبن فألزموا الزاي إشمام الضمة و﴿زين﴾ من تغزبن بمنزلة قيل، فكما ألزم الإشمام هنا كذلك يلزم ذلك في قيل، ألا ترى من

قال: قِيلَ وَيُبِيعُ، قال: اخْتَبِرَ وانْقَبِدْ، فأشتم ما بعد الخاء والنون لما كان بمنزلة قِيلَ وَيُبِيعُ، فكما أَلَزِمَ الإِشْمَامَ نحوُ تَغْزِينٍ؛ لينفصل من باب ترمين، كذلك أَلَزِمَ قِيلَ وَيُبِيعُ الإِشْمَامَ في الضمة؛ لينفصل من الفعل المبني للفاعل في كَيْدٍ وَزِيلٍ؛ وليكون أدلَّ على فِعْلٍ.

فإن قلت: فهلاً أَلَزِمَ القَافُ في قِيلٍ ونحوه إِشْمَامَ الضمة كما أَلَزِمَ ذلك في

تغزين؟

فالقول إنَّ هذه الحركة لما لم تكن ضمةً خالصةً ولا كسرةً محضةً ضَعُفَتْ في الابتداء لخروجها عمَّا عليه الحركاتُ اللاحقة أوائلَ الكَلِمِ المبتدأ بها؛ ألا ترى أنَّ أبا عمرو أخذ بذلك في الإدراج فيما حكاه عنه سيبويه في قوله تعالى: ﴿يا صالح ائتنا﴾ ولم يأخذ به في الاستئناف. فإن قلت: فهل يلزم أبا عمرو في قراءته: ﴿يا صالح ائتنا﴾ أن يقرأ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتُدَّنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] فيشتم الضمة نحو الكسرة.

فالقول: إن ذلك لا يلزم، لأنَّ هذا الإِشْمَامَ والإِمالةَ بالضمة نحو الكسرة إنَّما جاء فيما ليس بحركة إعراب، والضمة في يقول ضمة إعراب، والتي في ﴿يا صالح ائتنا﴾ وإن كانت مشابهةً لحركة الإعراب فهي حركة بناء، فلا يلزم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ائدُنْ لِي﴾.

ومما يدلُّك على أنَّ هذه التحريكة قد صارت أمانةً لبناء الفعل للمفعول به وأنها مما يختصُّ به الفعل أنَّك لو سميت بمثل قِيلَ وَيُبِيعُ شيئاً وخلعت منه الضمير إن كان فيه لأخلصت الكسرة فقلت: قِيلَ وَيُبِيعُ؛ فدلَّ هذا من مذهب سيبويه على أنَّ هذه الحركة أمسُّ عنده بالفعل، وأشدُّ لزوماً له من الأمثلة التي تختصُّ بالفعل، ولا تكون في الاسم نحو: ضَرْبٍ وَضَوْرِبٍ وَضَرْبٌ: ألا ترى أنَّك لو سميت بشيء من ذلك مجرداً من الضمير لم تغيره عن بنائه إلى ما يختصُّ الاسم وقد رأى تغيير هذه الحركة وإخلاصها كسرة.

ومما يقوي قولَ من قال: قِيلَ أنَّ هذه الضمة المنحوُّ بها نحو الكسرة قد جاءت في نحو قولهم: شربت من المنقَرِ^(١)، وهذا ابنُ عَورٍ وابنُ بَورٍ^(٢)، فأمالوا هذه الضمات نحو الكسرة لتكون أشدَّ مشاكلة لما بعدها وأشباهه به وهو كسر الراء، فإذا أخذوا بهذا لِتَشَاكُلِ اللفظ، وحيث لا يميِّزُ معنى من معنى آخر فإن يلزموا ذلك حيث يزيلُ اللبس ويخلصُ معنى من معنى أجدرُّ وأولى.

حجة من قال: (قِيلَ)، فأخلص الكسرة، ولم يحرك بضمة مماله نحو الكسرة.

الحروف التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

(١) المنقر: بئر صغيرة، وقيل: بئر ضيقة الرأس تحفر في الأرض الصلبة لثلاث تهشم والجمع المناقر (لسان العرب ٢٢٩/٥ مادة: نقر).

(٢) بور: رجل بور: هالك. (اللسان ٨٦/٤ مادة: بور).

أحدهما: أن يكون نقلاً من حرف صحيح .

والآخر: أن يكون نقلاً من حرف علة .

فحروف الصحة التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين :

أحدهما: أن يكون في تضعيف .

والآخر: أن يكون في غير تضعيف .

فأما التضعيف فنحو (أعدّ، وأصمّ، واستعدّ، ومقرّ، ومردّد؛ فما قبل حرف التضعيف في هذه الأشياء إذا كان ساكناً ولم يك مدّة، أَلْقَيْتَ حركة المضاعف عليه، وإذا كان متحركاً حُذِفَت الحركة ولم تُلقَ على شيءٍ نحو: اعتدّ واشتدّ .

وأما غير التضعيف فعلى ضروبٍ منها نُقِلَ الحركة من الهمزة إلى الحرف الذي قبلها إذا لم يكن الحرف للمدّ فقط .

ومنها نُقِلَ حركة افتعل ويقتعل نحو يهتدي ويقتدي .

ومنها الحركة في الوقف، وهي على ضربين :

أحدهما: أن يكون حركة إعراب كقوله :

إذ جَدَّ اللُّؤْلُؤُـ

والآخر: أن يكون حركة البناء نحو اضربهُ وقُدّه، فهذا نُقِلَ الحركة من حروف الصحّة .

وأما نقل الحركة من حروف العلة فنحو الفعل من القول والبيع، والفعل فيه على ضربين :

أحدهما: أن يكون فاعله ضميراً يتصل بالفعل، والآخر أن يكون ظاهراً لا يتصل به فإذا بُنِيَ الفعل للفاعل الظاهر قيل: قام زيد، وباع عمرو، فلا تُنقل في هذا حركة العين عن موضعها .

وقد شدّد قولهم: كَيْدَ زيد يفعل، وما زيل، فلا تُنقل الحركة من غير هذا إلى الفاء، كما تنقل إذا اتّصلت بضمير المخاطب والمتكلم، نحو قمت، وبعثت، فنقلت الحركة التي كانت للعين إلى الفاء .

فأما حجّة من قال: قيل - فحرك الفاء بالكسر - أنّهم يزعمون أنّ هذه اللّغة هي الأصل، وما عداها داخل عليها، يدلّ على ذلك أنّ الأصل فُعل، فنقلت حركة العين إلى الفاء، كما نقلت حركة العين إلى الفاء إذا بنيت الفعل للفاعل من قلت؛ لأن حركة العين من فَعَلْتُ الضمّة في بناء الفعل للفاعل بعد نقل فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ، نقلت الضمّة

إلى الفاء، كما نقلت الحركة التي هي الكسرة إلى الفاء، إذا بنيت الفعل للمفعول، فلحق الإعلال العين بالقلب لاجتماع المقاربة كما يلحق اللام في: غزا، ورمى، لتوالي ذلك. ولو فصل السكون لصح كما صح نحو: غَزَوْ وَرَمَيْ، وأتبع المضارع الماضي، ولحق الإعلال في قيل العين وما قبلها.

أما الإعلال في العين فيقلبها إلى الألف، وما قبلها اعتل بنقل حركة العين إليها وحذف حركتها، ولحق الإعلال في باب العين العين وما قبلها كما لحق اللام وما قبلها في باب غزا ورمى.

وإنما نقلت الحركة في قيل إلى الفاء ليُعلم بذلك حركة العين؛ ألا ترى أنك إذا سمعت الضمة في قلت؛ والكسرة في بعث علمت أن حركة العين في باع كسرة كما تعلم أنها في قلت ضمة، وإذا سمعت قيل وبيع علمت أن حركة العين الكسرة إذا بُني الفعل للمفعول به على فُعل، فَجَعَلَتْ حركة العين إذا كانت واواً الضمة وإذا كانت ياء الكسرة؛ لأن الضمة من جنس الواو، كما أن الكسرة من جنس الياء؛ فهذه المجانسة فُعل هذا ليس لأن الضمة تدل على أن العين واو، ولا الكسرة تدل على أن العين ياء، ألا ترى أنهم قد جمعوا بين خفت وهبت في الكسرة وإحداهما من الياء، والأخرى من الواو وقد قلنا في ذلك في غير هذا الموضع.

بسم الله: قال حمزة يقف على: ﴿مُسْتَهْرَثُونَ﴾ بغير همز، وكأنه يريد الهمز، ويشير إلى الزأي بالكسر كما كان يفعل في الوصل، وهذا لا يضبطه الكتاب. وكذلك كان يفعل بقوله: ﴿يَلُوطًا﴾ [التوبة: ٣٧] ﴿وَسَيْئُونَ﴾ [يونس: ٥٣] و﴿مُتَكُونَ﴾ [يس: ٥٦]، و﴿فَالثَّوْنُ﴾ [الصفات: ٦٦] و﴿الْحَطُّونُ﴾ [الحاقة: ٣٧] و﴿وَالْقَنِينُ﴾ [البقرة: ٦٢]، والحج: [١٧] و﴿وَالصَّيُونُ﴾ [المائدة: ٦٩] والباقون يصلون بالهمز ويقفون أيضاً كما يصلون^(١).

قال أبو زيد: هزئت به هُزءاً ومهزأة، وأنشد غيره:

ألا هزئت بنا قَرشِيَةً يَهْتَز موكبها^(٢)

وقالوا: هزئت منه. أنشدنا علي بن سليمان:

وهزئت من ذاك أم مَوْءَآله

ومعنى يستهزئون يهزؤون، كما أن قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصفات: ١٤]

(١) انظر (تلخيص العبارات ص ٦٦).

(٢) البيت من مجزوء الوافر، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ٤٢٤/٥ (هز) والمعاني الكبير ص ١١٧٥، والأغاني ٢٠١/٢١، والمؤتلف والمختلف ص ١٩٧، والكامل ص ٨١٠ - ٨١٢ وبلا نسبة في لسان العرب ٨٠٢/١ (وكب)، وجمهرة اللغة ص ١٣٢ - ٣٧٨، والمعاني الكبير ص ٤٨٤.

يسخرون، ومثل هذا قرّ، واستقر، وقالوا: علا قِرْنَه واستعلاه، وقال أبو زيد: استعلّى عليه، وقال أوس:

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا وَلَوْ زَبَنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتْرَمِرِمِ (١)
وقد جاء استفعل في معنى أفعّل، كما جاء في معنى فَعَلَ. قالوا: استجاب وأجاب، وأنشد أبو زيد.

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ (٢)

أي لم يجبه.

وقالوا: استخلف لأهله، وأخلف لأهله. قال:

وَمُسْتَخْلِفَاتٍ مِنْ بِلَادٍ تَنْوَقِيهِ لِمُصْفَرَّةِ الْأَشْدَاقِ حُمْرِ الْحَوَاصِلِ (٣)
وقال آخر:

سَقَاهَا فِرْوَاهَا مِنْ الْمَاءِ مُخْلِفٌ (٤)

وقال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] وقال: ﴿كَلَّمَ آوَقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ﴾

[المائدة: ٦٤].

قال أبو زيد: وقالوا: رجل هُزَأة: يهزأ بالناس، وهُزَأة: يهزأ به الناس.

اختلف النحويون في تخفيف الهمزة في: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

فقال سيبويه: تجعلها إذا خففتها بين بين، فتقول: ﴿يَسْتَهْزِوُونَ﴾.

(١) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ٢٥٥/١٢ (رسم)، وتاج العروس ٣٢٠/٣ (عجب)، ومقاييس اللغة ٣٨٠/٢، ٦٤٤/٤، وأساس البلاغة (زين)، (عجب) وبلا نسبة في لسان العرب ٥٨٠/١ (عجب)، ومجمل اللغة ٣٦٣/٢، وجمهرة اللغة ص ١٩٩، وتاج العروس ٢٠٢/٢٢ (مصع)، وكتاب العين ٣١٨/١، ٣٧٤/٧. الاستعجاب: شدة التعجب. حرب زبون: تدفع الأبطال عن الإقدام خوف الموت.
ترمرم: إذا حرك فاه للكلام.

(٢) عجز بيت. صدره: وداع دعايا من يجيب إلى الندى.

البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦، ولسان العرب ٢٨٣/١ (جوب) والتنبية والإيضاح ٥٥/١، وجمهرة أشعار العرب ص ٧٠٥، وتاج العروس ٢٠٦/٢ (جوب)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢١٩/١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٤٥، ولسان العرب ٨٧/٩ (خلف)، وتهذيب اللغة ٣٩٥/٧، وتاج العروس ٢٥٩/٢٣ (خلف)، وبلا نسبة في المخصص ١٦١/٩.

المستخلف: المُسْتَسْقِي. الثَّنُوفَة: القفر من الأرض، والفلاة لا ماء فيها ولا أنيس وإن كانت معشبة (ج) تنائف.

(٤) عجز بيت للحطينة في لسان العرب ٨٨/٩.

وزعم أن جعلها بين بين، قول العرب والخليل. وكذلك قال في الهمزة المكسورة إذا كان ما قبلها مضموماً نحو مَرَّتَعِ إِبْلَكِ تجعلها بين بين.

ويذهب أبو الحسن في يستهزئون إلى أن يقلب الهمزة ياء قلباً صحيحاً، ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيبويه والخليل.

فأما إذا كانت مكسورة وقبلها ضمة فإنه لا يخلو من أن يكون في كلام متصل أو منفصل، فإن كان متصلاً قلبها واواً مثل بَأَكْمُوكِ^(١)، وإن كان منفصلاً قلبها ياء مثل: عبدُ يَحْوِيَتِكَ وسنذكر قوله بعد ذكر ما احتج به لسيبويه.

قال أبو عثمان: سأل مروان بن سعيد المهلب^(٢) أبا عمر الجرمي في مجلس أبي الحسن الأخفش^(٣)، فقال:

كيف تخفف همزة جُؤُن؟ فقال: جُؤُن، فجعلها واواً خالصة.

فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين، فنحوت بها نحو الألف؟

قال: فقال: من قيل أن الألف لا تقع بعد ضمة فكذلك ما قرب منها.

فقال: فكيف تخفف همزة مِرٌّ؟

فقال: مِيرٌ، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى في العلة.

فقال له مروان: فكيف تخفف همزة يستهزئون؟

فقال: أبو عمر يستهزؤون، فجعلها بين بين، ونحايها لانضمامها نحو الواو.

قال أبو عثمان: وهو قول سيبويه.

فقال له مروان: لم لا صيرتها ياء لأن الواو المضمومة لا تقع بعد كسرة.

قال أبو علي: يريد مروان أن الكسرة لا تقع بعدها الواو المضمومة فكذلك ينبغي

ألا يقع بعدها ما قرب من الواو المضمومة بالتخفيف، كما أنَّ الضمة والكسرة، لما لم تقع بعدهما الألف فكذلك لم يقع بعدهما ما قرب منهما بالتخفيف، فقلبت الهمزة

(١) الأكمؤ: جمع الكمء: نبات يُنْقَضُ الأرض فيخرج كما يخرج الفطر. (لسان العرب ١٤٨/١ مادة: كمأ).

(٢) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة (توفي نحو ١٩٠هـ = ٨٠٥م) شاعر من أهل البصرة، من أصحاب الخليل بن أحمد. كان حاذقاً بالنحو. له أخبار ومناقضات مع ابن عمه عبد الله بن محمد أبي عينة.

الأعلام ٢٠٨/٧، والمرزباني ٣٩٨، وبغية الوعاة ٣٩٠.

(٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء (توفي ٢١٥هـ = ٨٣٠م) البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه وصنف كتباً منها «تفسير معاني القرآن» و«شرح أبيات المعاني» و«الاشتقاق» و«معاني الشعراء» و«القوافي» وغير ذلك. الأعلام ١٠١/٣ - ١٠٢، ووفيات ٢٠٨/١، وإنباه الرواة ٣٦/٢، ومعجم الأدباء طبعة دار المأمون ٢٢٤/١١.

بعدهما قلباً، فكذلك كان يلزم أن يُبدل من الهمزة المضمومة بعد الكسرة ياء إذا لم تقع بعد الكسرة واو مضمومة في موضع، فكذلك ما قرب من الواو المضمومة من الهمز بالتخفيف ينبغي ألا تقع بعدها.

قال أبو عثمان: فقال أبو عمر وأجاد عندي: هي وإن لم يكن مثلها في الكلام فأنّا أقدر أن أَلْفِظَ بها، وتلك الأولى لا أقدر على أن أَلْفِظَ بها إذا نحوت بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة.

قال أبو عثمان: وهذا قولي، وحجتي فيه هذه.

وأما الأَخْفَشُ فكان يقول: ﴿يستهيون﴾ إذا خفف فيجعلها ياء خالصة من أجل الكسرة التي قبلها. انتهت حكاية أبي عثمان.

قال أبو علي: إن قال قائل: إذا لم يجعلها بين بين فليَمِ قلبها ياء للكسرة التي قبلها، وهلاً قلبها واواً لتحركها بالضمة؟

قيل: إنه إذا ترك أن يجعلها بين بين، فلا يخلو من أن يقلبها ياء أو واواً، فلا يجوز أن يقلبها واواً وقبلها كسرة؛ لخروجه إلى ما لا نظير له، ألا ترى أنه ليس واو مضمومة قبلها كسرة؟

وإذا لم يجعلها بين بين كما جعلها غيره لكرهته تقربها من واو مضمومة قبلها كسرة فإن يُرْفَضَ قلبها إلى نفس الواو المضمومة المكسور ما قبلها أجدر، فإذا لم يجز قلبها واواً صارت نحو: شيوخ و﴿فِي بُيُوتٍ أَذُنَ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٦] على أن ﴿يستهيون﴾ أسوغ في هذا لأن الضمة فيها إعراب فليست بثابتة ثبات عين فُعُول، فهو مثل فُجِدَ في الرفع ليس مثل فُعِلَ المرفوض من كلامهم.

ويقوي قلبها إلى الياء أنها في جَوْنٍ ومِيرٍ قد قلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة وهي متحركة، فكذلك في ﴿يستهيون﴾ قلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة مع كونها متحركة.

فإن قال قائل: فهلا قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها كما قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها في أئمة ولم يقلبها إلى ما يجانس الحركة التي قبلها كما لم تقلبها في أئمة إلى ما يجانس الحركة التي قبلها، ألا ترى أنك لم تقل أئمة ولكن قلبتها إلى الياء لما تحركت بالكسرة؟

قيل: لم يجز أن تُقلب إلى ما ذكرت في يستهزئون لخروجها إلى ما لا مثل له في كلامهم.

وجاز في أئمة أن تُقلب إلى الحرف الذي منه حركتها من حيث لزم إلقاء حركة

المدغم فيه على ما قبله، ولولا ذلك لقلبتهما على ما قبلها من الحركة كما قلبتها في إناء وآنية، ولكن لما لزم إلقاء حركة المدغم عليها كما لزم في أخلة ونحوه وجب تحركها، ولما وجب تحركها، وجب قلبها إلى الياء لتحركها بالكسرة إذ لم يمكن قلبها إلى الحرف المجانس للحركة التي قبلها، ولم يجز إسكانها وقلبها ألفاً لأنها فاء كالفاء في إخلة ونحوه، وليس في يستهزئون حركة لمدغم يلزم أن تلقى عليها، فتقلبها إلى ما يجانس حركتها دون ما يجانس الحركة التي قبلها.

فإن قلت: كيف استجاز أن يقلب الهمزة ياء محضة في يستهزئون ويحرّكها بالضّم، وليس ياء هي لأم على هذا الوصف تتحرّك بالضمة؟ فإن ذلك فيما أصله الهمزة لا يمتنع، وإن لم يجز فيما أصله غير الهمز، لأن الهمزة لما كانت منوثة كانت في تقدير الثبات، ألا ترى أنه وإن خففها تخفيفاً قياسياً لم يقلبها قلباً إلى الياء، وإذا كان كذلك لم يمتنع ثباتها وتحريكها، وإن لم يجز ذلك في الياءات التي ليس أصلها همزات، كما لم تمتنع الواو الساكنة من أن تقع قبل الياء ميئاً غير مدغم إذا كان أصلها الهمزة نحو نُؤي، ورؤيا وإن كان فيما يمتنع ذلك فيما أصله غير الهمز من الواوات.

ومما يدل ذلك لي صحة ذلك من قوله: إنها في قولهم جميعاً تثبت ساكنة في الجزم. فكما جاز أن يخالف الياءات التي هي لامات عند الجميع في السكون للجزم، كذلك جاز عنده أن يخالفهن في الحركة أيضاً.

وقال أبو الحسن في كتابه في القرآن: من زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع الكسرة إذا خُففت دخل عليه أن يقول: هذا قارو، وهؤلاء قاروون، ويستهزؤون، قال: وليس هذا من كلام من خفف من العرب.

قال أبو علي: وجه دخول هذا عليه ولزومه له عنده أن الهمزة إذا كانت مفتوحة وكان ما قبلها مفتوحاً فخففت جاز تخفيفها، فكذلك إذا كانت مكسورة وما قبلها مفتوح، وكذلك إذا كانت مضمومة وما قبلها مفتوح؛ وذلك أنها إذا كانت مفتوحة، وما قبلها مفتوح أو مضمومة أو مكسورة وما قبلها مفتوح، فإنك في ذلك كله تقرب الهمزة من الحرف الذي منه حركتها، فتقرب المفتوحة من الألف، والمكسورة من الياء الساكنة، والمضمومة من الواو الساكنة، فكما أن الألف والواو والياء الساكنين يجوز أن يقع كل واحد منها بعد الفتحة نحو: دار وبيت، وثوب، كذلك جاز أن تخفف الهمزة بعدها فتقربها بالتخفيف من هذه الحروف السواكن.

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة خففتها بالقلب إلى الحروف التي حركتها منها بلا خلاف. وذلك نحو التودة، وجون ومير، وذيب، وإنما قلبتها إليهما لأنك إذا خففت المفتوحة بعد الكسرة في مير قربتها من الألف، والألف لا تكون قبلها

كسرة، وكذلك جَوْن إذا خففتها قربتها من الألف، والألف لا تكون قبلها ضمة، فلمَّا لم تكن بعد الكسرة ألف ولا بعد الضمة كذلك، لم يكن بعدهما ما قربته منه فقلبت قلباً لذلك إلى الواو أو إلى الياء.

فإن كانت مضمومة وقبلها كسرة فخففتها مثل يستهزئون، ومن عند أختك، فلا يخلو إذا خففتها من أن تنحو بها نحو الحرف الذي منه حركتها.

فإن قلت: أقربها منه فأقول: يَسْتَهْزِؤُونَ؛ لم يستقم لأنك تقربها من واو ساكنة والواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة، فلا يجوز إذاً أن تقربها من الواو الساكنة فتجعلها بين بين، كما لم يجر ذلك في جَوْن ومِير، ولزمك قلبها ياءً على حسب الحركة التي قبلها كما قلبتها ياءً أو واوً في جَوْن، ومِير، بحسب الحركة التي قبلها إذ لم يجر أن تكون بين بين لتقريبك إياها بالتخفيف من الواو الساكنة، والواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة.

وإذا لم تكن قلبتها إلى الياء فقلت: يستهزئون حيث لم تكن بعد الكسرة واو ساكنة كما قلبتها بعد الكسرة أو الضمة إذا كانت مفتوحة إلى الياء أو إلى الواو حيث لم يجر أن يكون بعد الكسرة والضمة ألف فقد بان أن جعلها بين بين غير مستقيم للكسرة التي قبلها مع كونها مضمومة.

فإن قلت: لا أقلبها ياء ولا أتبعها الحركة التي قبلها ولكن أتبعها الحركة التي عليها وهي الضمة، فأقلبها واواً إذ لم يجر أن أتبعها الكسرة التي قبلها - لزمك أن تقول: هذا قارو، فتصح الواو بعد الكسرة إذ لم يكن سبيل إلى أن تجعلها بين بين، وأنت قد قلت: لا أتبعها الكسرة التي قبلها فأقلبها إلى الياء فأقول: قاري، ويستهزيون؛ فبقي أن تقلبها واواً؛ فتجعلها من جنس الحركة التي تحركت بها فتقول: قارو، لتكون قد خففتها إذ لا سبيل إلى أن تجعلها بين بين، ولا تنقلب ياء عندك، فهذا وجه لزوم قلبه إياها واواً وهذا ليس عليه أحد ممن يخفف الهمز؛ فإن لم يقلبها ياءً خرجت بترك قلبها ياء عن قول العرب فيها إذا قلبتها واواً فقلت: قاروون ويستهزوون.

وكذلك إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها ضمة عكس قولك قاريء ويستهزئون فإنك تقلبها واواً، فتقول: مررت بأكموك، فقلبت الهمزة على الحركة التي قبلها كما أتبعتها في يستهزئون الحركة التي قبلها بأن قلبتها ياءً كذلك في أكموك تتبعها الحركة التي قبلها، بأن تقلبها واواً فتجعلها من جنس الضمة التي قبلها، فتقول بأكموك، ولا يجوز بأكميك فتجعلها على حركتها كما لم يقولوا: قارو؛ فيجعلوها على حركتها، ولا يتبعوها ما قبلها.

ولا يجوز أن تجعل: بأكموك بين بين؛ لأنك تقربها من الياء الساكنة، فكما لا

تكون الياء الساكنة بعد الضمة كذلك لا تكون الهمزة المكسورة بعد الضمة بين بين على قياس قولهم: جُونٌ ومِيرٌ، والاتفاق الواقع في ذلك.

فإن قلت: فإذا لم تجعلها بين بين لما قلت من أنها تُقَرَّب من الياء الساكنة، والياء الساكنة لا تكون بعد الضمة فهلاً قلبتها ياءً ولم تقلبها واواً لأنك قد تجد الياء المكسورة في كلامهم تقع بعد ضمة؛ ألا ترى أنك لو قلت: ضَيْدٌ في هذا المكان لجاز كما يجوز عَوْرٌ، في هذا المكان؟ فما الذي جعل قلبها إلى الواو عنده في أكموك من قلبها إلى الياء في أكميك لما أريناك من ضيد.

فالقول: إن قلبها إلى الواو أولى؛ لأنك قد وجدتهم في تخفيف الهمز يتبعون الهمزة حركة ما قبلها كثيراً، وقد وجدتهم قلبوا عكس هذا على ما قبلها، وذلك قولهم: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾، وقاري، فكما أتبعوا هذه الهمزة حركة ما قبلها كذلك يتبعون الهمزة في أكموك حركة ما قبلها ويقبلونها إليه، فيكون لذلك أولى وأقوى في القياس من قلبها إلى الياء على حركة نفسها.

ومما يدل على أن قلبها إلى الواو في المتصل أقوى من قلبها إلى الياء أن ما جاء فيه الواو من المتصل مصححة أكثر مما جاء فيه الياء؛ ألا تراهم قالوا: عَوْرٌ في هذا المكان، وحوْلٌ فيه، واجتَوْرٌ، واعتَوْرٌ، واعتَوْرٌ، والياء إنما جاء في ضيد فيه وحيي به وعيي به فيمن بين ولم يدغم، ومع ذلك، فإن أبا الحسن قد جوز على قياس أكميك في المنفصل فقال: إلا أن تكون المكسورة مفصولة فتكون على موضعها لأنها قد بُعدت، يريد بقوله على موضعها أنها تقلب إلى جنس حركتها. والواو قد تقلب إلى الياء مع هذا وذلك نحو غلام يخوانك، و﴿المَكْرُ السَّيِّءُ يَلَّا﴾ [فاطر: ٤٣] فلما وجد قلبها إلى الياء طريقاً بدلالة ضيد فيه كما وجد لقلبها إلى الواو طريقاً ألزم الواو المتصل لتكون على ما قبلها مثل جُونٌ ومِيرٌ وقاري. فإنها قلبت على ما قبلها وجعل المنفصل بالياء وقال: لأن الواو تقلب إلى الياء فأخذ بالأميرين، ورأى القلب إلى الواو في الاتصال أولى، وجعل المنفصل بالياء، لأن الضمة بالانفصال قد بُعدت، فجعلها على حركة نفسها.

فإن قلت: أفليس قد أتبعوها حركة نفسها في المتصل في قولهم: أيمّة، ولم يتبعوها حركة ما قبلها فيقولوا: ألفاً، ويقولوا: «أمة»، فهلا جاز في قولهم: بأكموك، أن يتبعوها حركة نفسها، فيقولوا: بأكميك كما فعل في (أيمّة).

فالقول: إن هذا ليس كأيمّة، وذلك أن التي في أيمّة لزم إلقاء حركة المدغم عليها فلما لزم إلقاء حركة المدغم عليها لم يجد بدأً من تحريكها، ولما لم يجد بدأً من تحريكها كانت حركتها أولى أن تقلب إليها من أن تجعل على ما قبلها مع تراخي تلك

عنها وقُرْب الكسرة منها، ألا ترى أنّها لو قُلبت على ما قبلها من الفتحة فقلبت ألفاً وحركة المدغم التي يلزم إلقاؤها عليها الكسرة لم يستقم؛ لأنّ الألف لا تُحرّك فقلبت الهمزة في أيمة على حركتها لذلك؟

فأمّا ما حكاه محمد بن السري في كتابه في القراءات عن أبي الحسن من أنّه قال: مَنْ زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع الكسرة إذا خففت. دخل عليه أن يقول: هذا قاريّ، وهؤلاء قاريون، ويستهبون.

وقال: قال: يعني أبا الحسن: وليس هذا من كلام من خفف من العرب إنّما يقولون: يستهبون - فخطأ في النقل، أترأه يلزم الخليل وسيبويه أن يقولوا هذا في المتصل، وقد رأهم قالوا ذلك في المنفصل نحو: من عند أختك؟ ويسمعهم يقولون: إنّ قول العرب، فيلزمهم قولهم؟ وما يقولون: إنّ قول العرب! هذا ما لا يظن.

وأبو الحسن قد فصل بين المتصل والمنفصل في أكموك وغلّام يخوانك فقلب المتصل واواً، والمنفصل ياءً. هذا الذي حكاه عنه غلط في النقل؛ وإنّما هو دخل عليه أن يقول: هذا قارو بالواو، كما حكيناه عنه، وكذلك رواه أبو عبد الله اليزيدي^(١) عنه في كتابه في «المعاني»، ثم ما حكاه عن أبي الحسن من قولهم: إنّما يقولون يستهبون على ماذا تحمله: على التحقيق أم على جعلها بين بين؟ [فإن حمله] على التحقيق لم يجز؛ لأنّ الكلام ليس فيه؛ إنّما الكلام على التخفيف [فإن حملته] على جعلها بين بين قد أثبتت إذا ما أنكره وما لم يقله أحد من أهل التخفيف عنه، هذا خطأ عليه فاحش في النقل.

وأما ما ذكره محمد بن يزيد في هذه المسألة في كتابه المترجم بالشرح من قوله: والأخفش لا يقول إلا كما يقول النحويون: هذا عبد يبلك، ولكن يخالف في يستهبون؛ فهذا الإطلاق يوهم أنّه لا يفصل بين المتصل والمنفصل، وقد فصل أبو الحسن بين أكموك وعبد يخوانك، فينبغي إذا كان كذلك ألا ترسل الحكاية عنه حتّى تقيّد، ويُفصل بين المتصل والمنفصل كما فصل هو.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] و﴿فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩].

(١) هو محمد بن العباس بن محمد (٢٢٨ - ٣١٠ هـ = ٨٤٣ - ٩٢٢ م) أبو عبد الله، من كبار علماء العربية والأدب، وهو حفيد يحيى بن المبارك. استدعاه في آخر عمره المقتدر العباسي لتعليم أولاده، فلزمهم مدة. له كتب منها «الأمالي» و«مناقب بني العباس» و«كتاب الخيل» و«مختصر النحو» و«أخبار اليزيديين» وغير ذلك.

قال أبو عمر الدُّوري^(١) ونُصير بن يوسف النحوي: كان الكسائي يُميل الألف في طغيانهم، وفي آذانهم وقال غيرهما: كان يفتح.

وقال أبو الحارث الليث بن خالد وغيره: كان الكسائي لا يميل هذا وأشباهه. والباقون يفتحون.

قال أبو علي: الطغيان: مصدر طغى، كالكُفْران والعُدوان والرضوان.

وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، وقالوا: يطغى في المضارع، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: ٨١] فألف طغا تكون منقلبة عن الياء، فيمن قال: طغيت، وعن الواو فيمن قال: طغوت.

وقالوا: طغوت، وقالوا: تطغى، كما قالوا: صَغَوْتُ تَصْغَى، ومَحَوْتُ تَمْحَى؛ ففتحت العين في المضارع للحلقي.

وحكى بعضهم طَغَيْتَ تَطْغَى؛ فتطغى على هذا مثل يَفْرُقُ، لا مثل يَصْغَى، يجوز على هذا أن تكسر حرف المضارعة منه فتقول: تَطْغَى، وإن جعلته مضارع طغوت أو طغيت لم يجز ذلك فيه.

فأما قوله تعالى: ﴿فَأَقْصِرْ كُرْسِيَّ بِالْإِطَاعَةِ﴾ [الحاقة: ٥] فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة، أي: بطغيانهم.

والآخر: أن يكون صفة، أي بالريح

الطاغية.

وقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَيْهَا﴾ [الشمس: ١١] فالواو مبدلة من الياء: لأنه اسم مثل التَّقْوَى والرَّعْوَى^(٢) والبَقْوَى، لأن لغة التنزيل الياء بدلالة الطغيان المذكور فيه في مواضع.

فأما لا تَطْغَوْا، فلا دلالة فيها على الياء ولا الواو. وإن جعلت طَغْوَى من لغة من قال: طَغَوْتُ، كان الواو فيها من نفس الكلمة كالدَّعْوَى والعُدْوَى.

وحجة من أمال الطغيان هي أن الألف قد اكتنفها شيان: كلُّ واحد منهما يجلبُ

(١) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري (توفي ٢٤٦هـ = ٨٦٠م) أبو عمر، إمام القراءة في عصره. كان ثقة ثباتاً ضابطاً. له كتاب «ما انفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن» و«قراءات النبي ﷺ» و«أجزاء القرآن» وهو أول من جمع القراءات، وكان ضريباً. نسبته إلى «الدور» (محلة ببغداد) ونزل سامراء. وتوفي في «رنبوية» من قرى الري.

الأعلام ٢/٢٦٤، والنشر ١/١٣٤، وإرشاد ٤/١١٨، وغاية النهاية ١/٢٥٥.

(٢) للرعوئى ثلاثة معانٍ: أحدها الرعوئى اسمٌ من الإبقاء - وهو المقصود هنا -، والرعوئى رعاية الحفاظ للعهد، والرعوئى حسن المراجعة والتزوع عن الجهل. (لسان العرب ١٤/٣٢٨ رعي).

الإمالة وهما الياء التي قبلها والكسرة التي بعدها، فإذا كان كل واحد منهما على انفراده يوجب الإمالة في نحو السَّيَال^(١) والضَّيَاح^(٢). ومررت ببابه، وبداره، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة.

فإن قلت: إن أول الكلمة حرف مستعملٍ مضموم، فكل واحد من المستعلي والضم يمنع الإمالة، فهلا منعها هنا أيضاً.

فالقول: إن المستعلي لما جاءت الياء بعده، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة. ألا ترى أن قوماً أمالوا نحو المناشيط لتراخي المستعلي عن الألف مع أن المستعلي بعد الألف، فإذا تراخى في طغيان عنها بحرفين مع أنه قبل الألف؛ كان أجدراً بالإمالة، ألا ترى أنهم قد أمالوا نحو صِفاف، وقِباب، ولم يميلوا نحو مِرَاضٍ، وفِراض^(٣)، لما كان المستعلي متأخراً عن الألف. وقالوا: ﴿بَطَارِدٍ﴾ [هود: ٢٩] و﴿يَقْدِيرٍ﴾ [يس: ٨١] لما تقدم المستعلي الألف، ولم يميلوا فارق وبارض^(٤).

وأما في ﴿آذَانَهُمْ﴾ فجازت فيها الإمالة كما جازت في مررت ببابه، لمكان كثرة الإعراب، وهي حسنة جائزة. والإمالة في طغيانهم أحسن.

بسم الله

﴿أَشْتَرُوا الضَّلَّةَ﴾ [البقرة: ١٦]: قال أحمد بن موسى: ضمّ الواو اتفاقاً.

قال أبو علي: الواو في ﴿اشْتَرُوا﴾ ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج التقت مع الساكن المبدل من لام المعرفة فالتقى ساكنان، فحركت الأول منهما لالتقاء بهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن تكون بالضم أو بالكسر، فصار الضم أولى بها ليفصل بالضم بينها وبين واو أو ولو، فحركت بالضم دون الكسر لذلك.

ومما يدل على تقدم التحرك بالضم على الكسر لالتقاء بهما، أنهم قد حركوا هذه الواو في غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتفق الجميع فيه على التحريك

(١) السَّيَال: شجر له شوك أبيض وهو من العِضاه، وقيل: ما طال من السَّمَر، وقيل: شوك أبيض إذا نزع خرج منه مثل اللبن. واحده سيالة. (لسان العرب ١١/٣٥٢ مادة: سيل).

(٢) الضَّيَاح: اللبن الرقيق الكثير الماء. وقيل: اللبن الخائر يصب في الماء ثم يُجَدِّح. (لسان العرب ٢/٥٢٧ مادة: ضيح).

(٣) صِفاف: جمع صف. وقِباب: جمع قبة. وفِراض: جمع فرضة: الثلثة التي تكون في النهر التي منها يُسْتَقَى. (لسان العرب ٧/٢٠٦ مادة: فرض).

(٤) البارِض: أول ما يظهر من نبت الأرض وخص بعضهم به الجعدة والنزعة والبهمى والهلتى والقبأة ونبات الأرض. (لسان العرب ٧/١١٦ مادة: برض).

بالضم دون غيره، وذلك في قوله: ﴿لَتَنبَلُونَ فِي أُمُورِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، و﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] فدلّ اتفاقهم على تحريك هذه بالضمّ على أنها في ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ محرّكة بالضمّ أيضاً لالتقاء الساكنين، كما حرّكت في لَتَبْلُونَ وَلَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ.

ويدلّ على تقدّم ذلك على الكسر ما جاء من ضمهم لها في: مُضْطَفُّوْا اللهُ، فكما حرّكوا هذه الواو بالضمّ كذلك ينبغي أن تحرك بالضمّ في ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾؛ لاتفاقهما في الدلالة على الجمع.

ويدلّ على تقرر ذلك في هذه الواو أنّهم شبهوا بها الواو التي في أو، ولو، فحرّكوها بالضمّ تشبيهاً بقوله: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾. وكما شبهوا التي في أو بالتي تدلّ على الجمع، كذلك شبهوا التي للجمع بها فأجازوا فيها الكسر، كما أجازوا في: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢] الضمّ تشبيهاً بالتي للجمع، وليس هذا بالوجه، كما أنّ الكسر في: ﴿لَا تَسْوِ الْفُضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ليس بالوجه.

ومثل هذا في أن كل قبيل من الواوين شَبَّهَ بِالْآخِرِ إِجَازَتَهُمُ الْجَرُّ: في الضارب الرجل؛ تشبيهاً بالحسن الوجه، وإجازتهم النصب في الحسن الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل، والنصب في الضارب الرجل الوجه. والجرّ في الحسن الوجه الوجه، إلا أنّ الكسر في: ﴿وَلَا تَسْوِ الْفُضْلَ﴾ أقبح وأقل في الاستعمال من الحسن الوجه.

ويدلّ على تقدّم التحريك بالضمّ في هذه الواو لالتقاء الساكنين، أنّ قوماً أبدلوا منها الهمزة، فقالوا: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ كما يبدلون من الواو المضمومة، فلو كان تحريكها بالكسر متعارفاً لكان جديراً ألا يهمزوا، لأنّها كانت تشبه حركة الإعراب لتعاقب الحركتين عليها، كما تتعاقب حركة الإعراب على المعرب.

ألا ترى أن حركة غير الإعراب لمّا تعاقبت على ما كان مضاعفاً أدغم في قول عامة العرب غير أهل الحجاز، كما أن حركات الإعراب لمّا تعاقبت على المعرب أدغم، فتحريك من حرّكها بالضمّ دلالة على أنّه جعلها بمنزلة سائر الواوات المضمومة التي تبدل الهمزة منها، ولا يدخلها غير الضمّ، نحو التي في العُور والثُور^(١) وأسوق^(٢) وأنؤر.

وليس إبدال هذه الواو همزة، وإن كان فيه ما استدللنا به من تمكن تحريكها بالضمّ في هذا الموضع بالقياس، لأنّ تحريكها بالضمّ إنّما هو لالتقاء الساكنين، والتحريك

(١) العُور: مصدر غار القوم عُوراً وعُوراً وأغاروا وعُوروا وتغوروا: أتوا الغور، والغور ما انخفض من الأرض. (لسان العرب ٥/٣٤ مادة: غور).

الثُور: دخان الشحم وقيل: النبلج (لسان العرب ٥/١٨٩ مادة: ثار).

لالتقاء الساكنين في تقدير السكون لما تقدّم من الدلالة على ذلك . فإذا كان كذلك فكأنه قد أبدل الهمزة من واو ساكنة، والهمزة لا تبدل من الواو الساكنة .

ولو استقام أن تبدل من هذه الواو الهمزة إذا تحركت بهذه الحركة، لاستقام، أن تبدل منها إذا تحركت بحركة الإعراب، لأنها مثلها في أنها ليست بلازمة، إلا أن إبدال الحركة لالتقاء الساكنين همزةً أوجه لموافقته نحو أدور في أن الحركتين فيهما حركتا بناء لا حركتا إعراب .

وقد شبهوا غير اللازم باللازم في مواضع، نحو ادغامهم الواو في زويا ورؤية وما أشبه ذلك، وليس قول من قال - : إن هذه الواو إنما حركت بالضم لالتقاء الساكنين، لأنه فاعل في المعنى فجعلت حركة التقاء الساكنين فيه كحركة الإعراب - بمستقيم . ألا ترى أن الياء في: أخشي القوم يامرأة، فاعلة في المعنى، وأفقوا على تحريكها بالكسرا! وقد كسر ناس الواو في: «اشترُوا الضلالة»، «ولا تنسوا الفضل بينكم» فلو كان كما ذهب إليه من ذكرنا قوله، لم يجز اختلاف الحركات فيه كما لم يجز ذلك في حركة الإعراب إذا كان معرباً .

وأما ما حكاه أحمد بن يحيى عن الفراء في أن قوله: «اشترُوا الضلالة» إنما حركها بالحركة التي كانت تجب لإلام الفعل من الضمة، فإنه ذهب في ذلك إلى أن الحركة فيها ليست لالتقاء الساكنين، كما يذهب إليه سيبويه وأصحابه .

وهذا الذي ذهب إليه الفراء لا يستقيم من غير جهة :

منها أن اشتري واصطفى وما أشبه ذلك إنما انقلبت اللام فيه ألفاً لتقدير الحركة فيها، ولولا تقديرها لم تنقلب، كما لم تنقلبا في: لو، وكي، فإذا انقلبا لذلك لم يستقم أن يُقدّر نقل الحركة عنها؛ لأن ثباتها ألفاً بمنزلة كون الحركة معها، فكيف يقدر نقلها إلى موضع وهي في حكم الثبات في الحرف المتحرك بها؟ ومن ثم لم ينقلوا الحركة في قال، وباع، وهاب، وخاف، إلى الفاء، كما نقلوا في قلت، وطلت، وبعث، وخفت، وهبت؛ ألا ترى أنها في تقدير الثبات مع الألف؟

ويمتنع ذلك من وجه آخر: وهو أننا رأينا الحركات إنما تُلقي على الحروف التي تكون قبل الحروف التي تُنقل منها، ولا تُنقل إلى ما بعد الحروف المنقولة منها الحركة؛ ألا ترى أن بعث، وقلت، وخفت، وهبت، ومست وظلت، فيمن نقل حركة عينيهما وأحسث كذلك، وكذلك أقام، وأقال، وأصم، وأيل، وأعد، وأمد، وأخلة، وأيمّة، وكذلك نقل حركات الهمز في التخفيف نحو جيل، وحوّة^(١) والمرّة^(٢)،

(١) الحوية: مخفف من الحوابة: أضخم ما يكون من العلاب (اللسان ٢٨٩/١: حاب).

(٢) المرة: مخفف المرأة.

وَالجَبِيَّةِ، وَالخَبِيبِ^(١) وَالعَبِيبِ^(٢). وكذلك يَمُدُّ، وَيَعْفُ، وَيَشْتَمُ، وكذلك من نقل في خَطْفٍ، وَقَتْلٍ وَيَهْدِي، إنما ينقل إلى الحرف الذي قبل الحرف المنقولة منه الحركة. وكذلك قولهم: قاضون وغازون، ومشترون ونحو ذلك. فإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا ولم نجد في هذه الأصول شيئاً على ما ادّعاه - ثبت فساد ما ذهب إليه لدفع الأصول له وتعريبه من دلالة تدلُّ عليه.

ووجه آخر، وهو أن الحركة في: اشتروا الضلالة، ومصطفو القوم، واخشي القوم يا هذه - لا تخلو من أن تكون منقولة، من اللام كما قاله، أو حركة لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه غيره.

فلو كانت حركة نقل كما قال لوجب أن يتحرك الحرف الذي نُقلت إليه بها، التقى مع الساكن، أو لم يلتق؛ ألا ترى أن سائر ما نُقلت الحركة إليه نحو ما ذكرنا قبل يتحرك بالحركة المنقولة إليه وفي أن هذه الحروف: الواو في اشتروا وفي مصطفو القوم، والياء في اخشي الله يا هذه، لا تتحرك حتى تلتقي مع ساكن منفصل منها دلالة على أنها تحركت من حيث تحركت الحروف الساكنة الملتقبة مع سواكن آخر منفصلة منها نحو: ﴿بِعَذَابٍ أَزْكُضْ﴾ [ص: ٤١، ٤٢] و﴿أَحْدِنِ، اللَّهُ﴾ [الصمد: ٢، ٣] ﴿أَوْ أَنْقُضْ﴾ [المزمل: ٣] واذهب اذهب، وما أشبه ذلك مما تحرك لالتقاء الساكنين، فأما تحريكها بالضم، وتحريك هذه الحروف التي ذكرناها بغيره من الحركات فمسألة أخرى. ولو لم يكن في ذلك إلا أن الياء التي هي مثل الألف في اللين نقل حركتها إلى ما قبلها في: قاضون ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] لكان كافياً، فعلم منه أن حركة اللام المنقلبة ألفاً لا تنقل في «العادون» إلى ما بعده.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٦] وما أشبه ذلك فكان نافع لا يفتح ذوات الياء ولا يكسر مثل قوله: ﴿الهُدَى، وَالْهَوَى وَالْعَمَى، وَاسْتَوَى وَأَعْطَى، وَأَكْدَى﴾ وما أشبه ذلك، كانت قراءته وسطاً في ذلك كله، وكذلك ﴿يَحْيَى، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَالْأَنْثَى، وَالْيَسْرَى، وَالْعَسْرَى، وَرَأَى، وَنَأَى﴾.

وقال المسيبي: كان نافع يفتح ذلك كله، والأول قول قالون وورش عن نافع. وكان ابن كثير يفتح ذلك كله.

وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رؤوس الآي بين الفتح والكسر مثل آيات سورة طه، والنجم و﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى، وَالضُّحَى، وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى، وَالشَّمْسُ وَضحاها، ودحاها وطحاها﴾، فإذا لم يكن رأس آية فتح، مثل: ﴿فَصَوِّ أَجَلًا﴾ [الأنعام:

(١) الخب: مخفف الخبء: خبأ الشيء يخبؤه خبأً: ستره (اللسان ٦٢/١ مادة: خبأ).

(٢) العب: مخفف العبء: الجمل والثقل من أي شيء كان، والجمع الأعباء (اللسان ١١٧/١ مادة: عبأ).

[٢] والهدى، و﴿أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿أَزْكَى﴾ و﴿فسواهن﴾ و﴿أَحْيَا﴾ فَإِنَّهُ بِالْفَتْحِ كُلُّهُ.

فإذا كان الاسم مؤنثاً على فعلى أو فعلى أو فعلى مثل ﴿ذَكَرَى﴾ و﴿ضَبْرَى﴾ [النجم: ٢٢] وَأُنْثَى وَشَتَّى وما أشبه ذلك فهو بين الفتح والكسر، وإذا كانت راء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء كَسَرَ الهمزة وفتح الراء مثل ﴿رَبًّا كَوَكَّبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] و﴿رَبَّآ أَيُّهُمْ﴾ [هود: ٧٠] وإذا جاءت راء بعدها ياء كَسَرَ الراء مثل قوله: هل ترى، ويرى والنصارى وأرى. فإذا سقطت الياء في الوصل لساكن لقيها لم يُمل الراء كقوله تعالى: ﴿حَقَّقَ نَزَى اللَّهِ جَهْرَةَ﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿الْمَكْرَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿تَرَى الْأَيْدِي﴾ [الزمر: ٦٠]؛ لَأَنَّ الْإِمَالَهَ إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ فَلَمَّا زَالَتْ الْيَاءُ زَالَتْ الْإِمَالَهَ.

وروى عبد الوارث^(١) وعباس بن الفضل عن أبي عمرو إمالة ذلك كُلُّهُ، استقبله ساكن أو لم يستقبله. والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل: ﴿نَزَى اللَّهِ جَهْرَةَ﴾ [البقرة: ٥٥].

وكان عاصم بفتح في رواية أبي بكر ذلك كُلُّهُ إِلا: (رأى، ورأى وراء)، و﴿وَنَّا﴾ في سورة بني إسرائيل [الآية: ٨٣] وفتح التي في السجدة [فصلت: ٥١] و﴿أَعْنَى﴾ [الإسراء: ٧٢] فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل أمال الراء وفتح الهمزة مثل: ﴿رَأَى الشَّمْسُ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وروى خلف عن يحيى بن آدم^(٢) عن أبي بكر عن عاصم أنه كان يميل الراء والهمزة من قوله تعالى: ﴿رَأَى الشَّمْسُ﴾ [الأنعام: ٧٨] و﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] و﴿رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [النحل: ٨٥] وما كان مثله.

وكان غير خلف يروي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم في ذلك بفتح الهمزة بعد كسر الراء، مثل حمزة.

(١) هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان (١٠٢ - ١٨٠ هـ = ٧٢٠ - ٧٩٦ م) أبو عبيدة، العنبري بالولاء التنوري البصري، حافظ ثبت، كان فصيحاً من أئمة الحديث.

الأعلام / ١٧٨، وتذكرة الحفاظ / ١ / ٢٣٧ وهو فيه «أبو عبيدة»، وفي شذرات الذهب / ١ / ٢٩٣ «أبو عبدة»، والصواب «أبو عبدة» كما في طبقات ابن سعد / ٧ / ٢٨٩، وطبقات ابن الجزري / ١ / ٤٧٨.

(٢) هو يحيى بن آدم بن سليمان الأموي (توفي ٢٠٣ هـ = ٨١٨ م) مولى آل أبي معيط، أبو زكرياء، من ثقات أهل الحديث، فقيه، واسع العلم، من أهل الكوفة. يُنعت بالأحول. مات بفسم الصلح. له تصانيف منها كتاب «المخارج» و«الفرائض»، و«الزوال».

الأعلام / ٨ / ١٣٣ - ١٣٤، وتهذيب / ١١ / ١٧٥، وابن النديم / ٢٢٧، وشذرات الذهب / ٢ / ٨.

وأما حفص فزوى عن عاصم ذلك كله بالفتح، إلا قوله: ﴿بَجْرِيهَا﴾ [هود: ٤١] فإنه أمالها.

وكان حمزة يُميل ذوات الياء، مثل: ﴿أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ و﴿أَسْتَوَى﴾. وما أشبه ذلك، ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿وَيَخَيَّ مَنْ حَيَّ﴾ [الأنفال: ٤٢] ولا يُميل ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ و﴿أَحْيَا﴾ إلا إذا كان قبل الفعل واو. ويُميل موسى، وعيسى، ويحيى، ولا يُميل ذوات الواو مثل قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢] و﴿ذَخَاهَا﴾، و﴿طَحَاهَا﴾ و﴿تَلَاهَا﴾، ويميل ﴿ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: ٣٠] و﴿الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وكل فعل من ذوات الواو زيدت في أوله ألف فإنه يميله.

وكان الكسائي يُميل ذلك كله، ويُميل، ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾، ويُميل ذوات الواو إذا كنَّ مع ذوات الياء مثل: ﴿وَضَحَاهَا﴾ و﴿الضْحَى﴾، لا يفتح شيئاً من ذلك، وكذلك ﴿دَحَاهَا﴾.

واتفقا في ترك الإمالة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨] و﴿مَا زَكَا مِنْكُمْ﴾ [النور: ٢١] و﴿دَعَا﴾ [آل عمران: ٣٨] و﴿وَعَقَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وما أشبه ذلك. وابن عامر يفتح ذلك كله.

أبو عمرو يميل الكاف من ﴿الكافرين﴾ في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً، كقوله تعالى: ﴿أَوَّلُ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] أو جمعاً في موضع رفع مثل قوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يمل.

وكذلك روى أبو عمر الدُّوري، ونُصير بن يوسف النحوي جميعاً عن الكسائي ولم يرو ذلك عن الكسائي إلا أبو عمر ونُصير والباقون لا يميلون.

قال أبو علي: أما إمالة نافع ﴿الهدى، والهوى، والعمى، واستوى، وأعطى، وأكدى، ويحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى﴾ فحسنة، لأنها ألفات منقلبة عن الياء، أو في حكم المنقلب عنها. فأمالوها ليدلوا على أن أصلها الياء، أو في حكم ذلك. وإذا كانوا قد أمالوا شيئاً من الأسماء التي على ثلاثة أحرف نحو: العشا والكبا والمكا^(١) مع أنها منقلبة عن الواو، فلا نظر في حسن إمالة ما كان انقلابه من هذه الألفات عن الياء، أو كان في حكم ذلك لتدل الإمالة والانتحاء بالألف نحو الياء على الياء.

ومثل ذلك في إلزام الكلمة ما يدل على الحرف الذي وقع الانقلاب عنه إبدالهم

(١) العشا: سوء البصر بالليل والنهار، يكون في الناس والدواب والإبل والطيور. (لسان العرب ١٥/٥٦ مادة: عشا). الكبا: الكناسه (لسان العرب ١٥/٢١٣ مادة: كبا). المكا: جُحر الثعلب والأرنب ونحوهما، وقيل: مجتمهما (لسان العرب ١٥/٢٩٠ مادة: مكا).

من الهمزة المعترضة في الجمع الواو ونحو هراوى وأداوى؛ ليدل ذلك على الواو التي كانت اللام في إداوة وهراوة.

ومثله أيضاً قول من قال: قيل فانتحى بالكسرة نحو الضمة ليدل على أن الأصل فَعِلَ .

ومثل ذلك قولهم: أنت تَعزُزُين يا هذه. فأشمووا الزاي الضمة لتدل على الواو المحذوفة التي هي لام الفعل، فكذلك إمالة الألف نحو الياء لتدل على أن انقلابها عن الياء دون الواو.

ومما يؤكد ذلك أن قوماً قالوا هذا ماشٌ^(١) وهذا جادٌ، فأمالوا ليدلو على الكسرة التي تكون في إظهار المثلين وفي عين الفعل في الدَّرَج .

وأما قصده في الإمالة بها نحو الياء وتوسطه في ذلك فلأنه كره أن يبالغ في الانتحاء نحو الياء، فيصير كأنه عائد إلى الياء التي كرهها حتى أبدلوا منها الألف، وهكذا ينبغي أن تكون الألف في الإمالة.

قال وكان ابن كثير يفتح ذلك كله. وحكي عن ابن عامر أنه كان يفتح ذلك كله. قال أبو علي؛ الحجة له أنه كره الإمالة في نحو: هُدَى، وَعَمَى، واستوى، لأنه كره أن ينحو نحو الياء، وقد كان كرهها وفرّ منها حتى قلبها ألفاً، فكره أن يعود إلى مقاربة ما كان رفضه، وهو قول الأكثر فيما زعم سيبويه، أعني ألا يميل ما كان انقلابه من الألفات عن الياء كما أن الأكثر من يقول رُدَّ، فيصحح الضمة ولا ينحو بها نحو الكسرة، لأنه قد كان كرهها حتى أذهبها بالإدغام.

ومما يؤكد ترك الإمالة في هذا الضرب؛ لأن فيها انتحاء نحو ما كان كرهه، تركهم الإمالة في جادٌ ومجادٌ ونحوه من المضاعف لأنه فرّما تُحَقِّقُ فيه الكسرة التي كانت تقع بعد الألف لو لم تدغم فلم يعد إلى ما يدل عليها من الإمالة بعد رفضه لها، ولم يميلوا في الجر فقالوا: مررت برجل جادٌ.

فأما من أمال ذلك في الجر فكما أمال: مررت بماله، لا على ما يمال من نحو: عابد وعالم، وهذا قول الأكثر.

قال سيبويه: وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف. قال: وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رؤوس الآي بين الكسر والفتح، مثل آيات سورة طه، والنجم، وعبس وتولى، والضحى والليل، والشمس وضحاها، ودحاها، وطحاها، فإذا لم تكن رأس آية فتح.

(١) الماش: وصف من المش: وهو مسح اليد بالشيء الخشن ليُقْلَعِ الدسم. (اللسان ٦/٣٤٧ مشش).

قال أبو علي: إنّما أمال الألفات في رؤوس الآي، لأنّ الفواصل بمنزلة القوافي في أنّها مواضع وقوف، كما أنّ أواخر البيوت كذلك، وقد فصلوا بين الوصل والوقف؛ فأمالوا إذا وقفوا، ولم يميلوا إذا وصلوا، وذلك قولهم في الوقف: يريد أن يضربها ومنا، ومنها وبنا، ونحو ذلك.

فإذا وصلوا نصبوا فقالوا: يريد أن يضربها زيد، وأن يضربها زيدا، ومنا زيد. وإنّما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل أنّهم أرادوا في الوقف تبيين الألف، فكما بيئوها بأن قلبوا من الألف الياء في نحو هذه أفعى، كذلك بينوها بأن نَحَوها بها نحو الياء. فإذا وصلَ تَرَكَ الإمالة كما يترك إبدال الياء منها فيقول: هذه أفعى فاعلم؛ لأنّ الألف في الوصل أبين منها في الوقف، فعلى هذا فصل أبو عمرو بين رؤوس الآي وغيرها.

وأما تسويته بين ضحاها، وطحاها، فليشاكل بينها في اللفظ؛ لأنّ الفواصل كالقوافي، فاستحب الملاءمة بين بعض الفواصل وبعض، كما استحبوا ذلك في القوافي، وأمال طحاها ونحوها لذلك ولأنّ الإمالة في نحو: طحا وغزا ساعة.

وأما إمالة ما كان آخره ألف التأنيث نحو ذكري وأنثى وشتى، فلأن هذه الألفات تبدل منها الياء ولا تبدل منها الواو أبداً، فصارت بمنزلة ما أصلها الياء؛ فأمالها بذلك. وإمالتها وترك إمالتها جميعاً كثيران.

قال: فإذا كانت الراء بعدها همزة وبعد همزة ياء كسر الهمزة وفتح الراء، يريد بالياء الألف، ولعله سماها ياء لأنّ الكتاب يكتبونها ياء، وذلك نحو: ﴿رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] فأمال الفتحة التي على الهمزة من رأى نحو الياء؛ لتميّل الألف بإمالة الفتحة نحو الياء، وترك الراء مفتوحة لأنّها لم تل الألف، فتركها على فتحها ولم يغيرها.

قال فإذا جاءت راء بعدها ياء كسر الراء مثل قوله: ﴿تَرَىٰ، ونرى، والنصارى، وأرى﴾.

قوله: بعدها ياء، يريد بها الألف الممالة أيضاً.

فإن قلت: فهلا لم يُمل الألف هنا لأنّ الراء مفتوحة، والراء إذا كانت مفتوحة منعت الإمالة كما تمنعها الحروف المستعلية. فالقول إن فتح الراء هنا لا يمنع الإمالة كما أن المستعلية أنفسها لم تُمنع منها في نحو: سقى وصفأ، وكذلك الراء في (النصارى).

قال: فإذا سقطت الياء في الوصل لساكن لقيها لم يُمل الراء، كقوله تعالى: ﴿حَقَّ نَزَىٰ اللَّهُ جَهَنَّمَ﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿النَّصْرَىٰ الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿وَبَرَىٰ الَّذِينَ﴾ [سبأ: ٦].

قال أبو علي: هذا الذي ذهب إليه أبو عمرو مذهب، وللعرب في هذا مذهبان:

أحدهما ألا يميلوا بالفتحة نحو الكسرة؛ لأن إمالتها إنَّما كانت لتَميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين صحح الفتحة ولم يملها لسقوط الألف التي كانت الفتحة تمال لتميلها.

قال سيبويه: قالوا: لم يضربها الذي تعلم، فلم يميلوا؛ لأنَّ الألف قد ذهبت. والآخر أن يُميل الفتحة نحو الكسرة وإن كانت الألف قد سقطت؛ لأنَّ الألف لَمَّا كان حذفها لالتقاء الساكنين - والتقاء الساكنين غير لازم - صارت الألف كأنَّها في اللفظ.

وقد رَوَى أحمد بن موسى هذا الوجه الثاني أيضاً عن أبي عمرو، فقال: رَوَى عبد الوارث، وعباس بن الفضل عن أبي عمرو إمالة ذلك كلُّه، استقبله ساكن أو لم يستقبله.

قال أحمد: والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل ﴿زَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وقد حَكى هذا الوجه أبو الحسن، وحكى الأول الذي حكيناه عن سيبويه فقال: إن شئت تركت الإمالة على حالها. قال: وذلك نحو ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] و﴿فِي الْقَتْلِ كَفْرٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] و﴿هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

قال: وكان عاصم يفتح في رواية أبي بكر ذلك كلُّه، إلا رأى ورمى ورآه ونأى في سورة بني إسرائيل، وفتح التي في السجدة [فصلت: ٥١] و﴿أَعْمَنَ﴾ [الإسراء: ٧٢]، فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل أمال الراء وفتح الهمز مثل ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾.

قال: وكان غير خلف يروي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم في ذلك كلُّه بفتح الهمزة بعد كسرة الراء مثل حمزة.

وأما حفص فروى عن عاصم ذلك كلُّه بالفتح إلا قوله: ﴿مَجْرَاهَا﴾، فإنه أمالها. قال: أبو علي: الفتح في ذلك هو الأصل، وأما الإمالة في رأى ورآه ونأى فإنه أمال فتحة الهمزة لتميل الألف المنقلبة عن الياء في رأيت ونأيت نحو الياء، فلَمَّا أمال فتحة الهمزة لما ذكرناه أمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة، وكما أمالوا الألف لإمالة الألف في نحو رأيت عماداً، كذلك أمالوا الفتحة في راء: رأى لإمالة فتحة الهمزة، ألا تراهم أمالوا الفتحة في الراء من نحو: من الضرر، لكسرة الراء، والفتحة في الطاء من نحو: رأيت حَبَطٌ^(١) الريف لكسرة الراء، فكذلك أمالوا الفتحة للفتحة الممالاة؛ لأنَّ

(١) الخبط: ضرب ورق الشجر حتى ينحاث عنه ثم يستخلف من غير أن يضمر ذلك بأصل الشجرة =

الفتحة الممالة منتحى بها نحو الكسرة، كما أن الألف الممالة منتحى بها نحو الياء، فكما أمالوا الألف الآخرة في رأيت عماداً لإمالة الألف الأولى التي أميلت للكسرة، كذلك أميلت الفتحة في راء رأى لإمالة الفتحة من همزتها.

فأمّا فتحه الهمزة إذا سقطت الألف لساكن لقيها وتبقيته الإمالة في الراء مع فتحة الهمزة، فكان القياس أن يُخلص فتحه ولا يميلها لزوال ما كانت أميلت له كما حكاه سيبويه في قولهم: لم يضربها الذي تعلم.

ولما فعله عاصم من إمالة فتحة الراء مع تفخيمه فتحة الهمزة وجه ظاهر، وقياس صحيح؛ وذلك أنهم قد قالوا: رَحِمَهُ اللهُ، فكسروا الراء لكسرة حرف الحلق الذي هو العين، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الراء على كسرتها ولم يردوها إلى الفتحة التي كانت الأصل في فَعِلَ، فكذلك بَقِيَ في رأى إمالة فتحة الراء مع زوال الإمالة عن فتحة الهمزة، ومما يثبت ذلك قوله:

وإن شِهدَ أجدي فضله وجداوله^(١)

وممّا يقوي ذلك قولهم: صِيعَ^(٢) ثم نسبوا إليه فقالوا: صِيعَقي، فقرروا كسرة الصاد وإن كانت كسرة العين التي لها كُسرت الصاد قد زالت.

فأمّا إمالة فتحة الراء من قوله تعالى: ﴿وَلَنَكْرِبُ اللهُ رَمِيًّا﴾ [الأنفال: ١٧] فإن إمالة الراء في رأى، أحسن من إمالة الراء في رمى؛ لأنّ الراء في رأى ونأى بعدهما همزة. والكسر [في الفاء إذا كانت بعدها همزة] أو غيرها من حروف الحلق قد كثر.

قال أبو الحسن: وقد ذكروا أنّها لغة، ووجهه ما تقدم من أنّه لما أمال الميم أمال الراء لإمالتها.

وليس اختلاف رواية الرواة في هذه الحروف عنه بتدافع؛ لأنّه إذا كان لكل قراءة من ذلك وجه فقد يجوز أن يكون رأى أن يقرأ بكل واحد منها، ويجوز أن يكون رأى القراءة ببعض ذلك ثم انتقل عنه إلى وجه آخر.

= وأغصانها. وقيل: حَبِطَ ورق العضاء من الطلح ونحوه يُحْبَطُ يُضْرَبُ بالعصا فيتناثر ثم يُعْلَفُ الإبل وهو ما حَبَطْتَهُ الدواب أي كسرتَه (لسان العرب ٧/٢٨١ مادة: حبط).

(١) عجز بيت. صدره: إذا غاب عَنَّا غاب عَنَّا فُرَأْتْنَا.

البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٢٤، والمخصص ١٤/٢٢٢، والدرر ٥/١٩٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤١، والكتاب ٤/١١٦، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/٨٤.

(٢) الصعق: لقب للصعق الكلابي أحد فرسان العرب، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة، وقيل سمي بذلك لأن بني تميم ضربوه على رأسه فأثّمه، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعَقَ فذهب عقله، وقيل: كان يطعم الناس في الجذب بتهامة فهبّت الريح فهالت التراب في قصاعه، فسبّ الريح فأصابته صاعقة فقتلته، واسمه خويلد. (لسان العرب ١٠/١٩٩ مادة: صعق)

ويُقوي الوجه الأول ما رواه أبو بكر عنه من إمالة «نأى» في سورة بني إسرائيل، وفتح التي في السجدة.

وأما إمالة حمزة مثل: ﴿أعطي، وأتقى، واستوى، وأمات، وأخيا﴾ إلا إذا كان قبل الفعل واو فيمكن أن يكون لما رأى الإمالة وتركها سائغين جائزين أخذ بهما جميعاً فقرأ ذلك ممالاً، وبعضاً غير ممال على نحو ما روي عن عاصم.

وإمالة موسى وعيسى ويحيى قد تقدّم القول في ذكر وجهه. وترك إمالة ذوات الواو مثل: ﴿والليل إذا سجا﴾، و﴿طحاها﴾ و﴿تلاها﴾ حسن جميل؛ لأنه لا ياء هنا ينحو بالألف نحوها: لتدلّ عليها فلم يُمل الألف المنقلبة عن الواو إذ كانت الإمالة في الألف المنقلبة عن الياء قد تُترك، وفتح الألف في نحو رمى. فإذا جاء التفخيم في بنات الياء فبنات الواو أجدر.

والذين أمالوا نحو: طحا، أمالوا لأن اللام قد تنقلب ياء، والعدة على ما هي عليه نحو: ﴿عزى﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وأما إمالة ﴿ذَلِكَ أَرْكَكَ لَكَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] و﴿الأعلى﴾ وكلّ فعل من ذوات الواو زيدت في أوله همزة، فحسنة؛ لأن الألف في هذه العدة قد صارت في حكم المنقلب عن الياء لموافقها لها في الثنية وغيرها؛ ألا ترى أنك تقول: الأزكيان، والأعليان، وتقول: أعليت زيدا، وزكيتَه؛ فلما صار في حكم المنقلب عن الياء أمالها كما يُميل ما انقلب عن الياء.

وموافقة الكسائي له في ذلك، واختصاص الكسائي بإمالة ﴿وأخيا﴾ في ذلك حسن؛ لأن الواو إذا لحقت أولاً في هذا النحو فلا شيء فيه يمنع الإمالة، كما لا شيء فيه يمنع منها إذا لم تلحق في قياس العربية. ولعل حمزة اتبع في ذلك أثراً؛ لأن القراءة ليست موقوفة على مقاييس العربية دون اتباع الأثر فيها، أو أحب أن يجمع بين الأمرين الجائزين.

وأما اختصاص الكسائي من دون حمزة بإمالة ذوات الواو إذا كنّ مع ذوات الياء في مثل ﴿والشمس وضحاها﴾، و﴿الضحى﴾، و﴿ذخاها﴾ وأنه لا يفتح من ذلك شيئاً؛ بل يسوي بين ذوات الياء وذوات الواو في هذه الفواصل - فهو في ذلك موافق لأبي عمرو، وقد تقدّم ذكر وجه ذلك عند ذكرنا لقول أبي عمرو.

قال: واتفقا في ترك الإمالة في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨] و﴿مَا زَكَأ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٢١]، ودعا، وعفا، وقد تقدّم ذكر وجه ذلك.

قال: أبو عمرو يُميل الكاف من الكافرين في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً مثل: ﴿أَوَّلُ كَافِرٍ يَبِيءُ﴾ [البقرة: ٤١]، أو جمعاً مرفوعاً مثل ﴿قُلْ

يَأْتِيهَا الْكُفْرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يمل، وكذلك رواه بعضهم عن الكسائي.

قال أبو علي: إمالته الكافرين في موضع النصب والخفض إنَّما هي للزوم الكسرة الراء بعد الفاء المكسورة، والراء لما فيها من التكرير تجري مجرى الحرفين المكسورين، وكلَّما كثرت الكسرات غلبت الإمالة وحسنت. فلمَّا كانت الراء في الكافرين قد لزمَتْها الكسرة، والفاء قبلها مكسورة أيضاً - حسنت الإمالة.

فأمَّا الواحد المجرور نحو: ﴿أول كافر به﴾ [البقرة: ٤١] فإنَّما لم يمله كما أمال الجميع؛ لأنَّ كسرة الإعراب غير لازمة فيه لزوم الكسرة للراء في الكافرين، فلم يلزم أن يُميل الواحد من حيث أمال الجميع، ومع ذلك فإنَّ الراء لما كانت مشبهة بالمستعلي للتكرير الذي فيها، ولم يُمل قوم كافراً في الرفع والنصب، كما لم يميلوا نافقاً وشاحطاً - لم يميلوها في الجر أيضاً، وأتبعوا الجرَّ الرفع والنصب، فتركوا الإمالة فيه كما تركوها فيهما.

وأما تركه إمالة الألف في الرفع نحو: ﴿قُلْ يَأْتِيهَا الْكُفْرُونَ﴾ فللزوم الراء فيه الضمَّة، والراء تمنع الإمالة إذا انضمت أو انفتحت كما تجلبها إذا انكسرت.

حدَّثنا أحمد بن موسى: قال: اتفقوا على ﴿يَخْطَفُ﴾ [البقرة: ٢٠] أن طاء مفتوحة.

واختلفوا في: ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾ [الحج: ٣١] فقرأ نافع: ﴿فَتَخْطَفُهُ الطير﴾ بفتح التاء والخاء والطاء مشددة.

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن السري أن خَطِفَ يَخْطَفُ أعلى من خَطَفَ يَخْطَفُ.

وقال أبو الحسن: زعم يونس أن خَطِفَ يَخْطَفُ أكثر في كلام العرب، وأنَّها قراءة أبي عمرو، قال: وكذلك كان يقرأ: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصفات: ١٠].

قال: والقراء لم يقرؤوا إلا يَخْطَفُ، وخَطِفَ مثل عَلِمَ قال ولا نعلم أحداً قرأ الأخرى.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ﴾ فنذكره في موضعه إن شاء الله.

قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

كان حمزة يسكت على الياء من ﴿شيء﴾ قبل الهمزة سكتة خفيفة، ثم يهمز فيقول: شيء قدير، وكذلك يسكت على اللام من ﴿الآخرة﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿الارض﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿الاسماء﴾ [البقرة: ٣١] وما أشبه ذلك.

وغيره من هؤلاء القراء يصل الياء من ﴿شيء﴾ بالهمز واللام من ﴿الأرض﴾ وأخواتها بالهمز بلا سكتة^(١).

قال أبو علي: الحجة لحمزة في ذلك أنه أراد بهذه الوقيفة التي وقفها تحقيق الهمزة وتبيينها، فجعل الهمزة بهذه الوقيفة التي وقفها قبلها على صورة لا يجوز فيها معها إلا التحقيق؛ لأن الهمزة قد صارت بالوقيفة مضارعة للمبتدأ بها، والمبتدأ بها لا يجوز تخفيفها؛ ألا ترى أن أهل التخفيف لا يخففونها مبتدأة، فكذلك هذه الوقيفة أذنت بتخفيفها لموافقتها بها صورة ما لا يخفف من الهمزات.

وقد زادوا مدّ الألف إذا وقعت قبل الهمزة نحو: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الحج: ٦٣] ألا ترى أن المد الذي في الألف قبل الهمزة أزيد من المد الذي في الألف في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَمَةٍ فَيَنبُتِ اللَّهُ﴾ [النحل: ٥٣] ليكون ذلك أبين للهمزة، فكذلك وقف حمزة هذه الوقيفة الخفيفة ليكون أبين للهمزة كما مدوا جميعاً الألف زيادة مدّ ليكون أبين للهمزة.

رؤى ورش عن نافع أنه كان يلقي حركة الهمزة على اللام التي قبلها مثل: ﴿الأرض﴾ و﴿الآخرة﴾ و﴿الأسماء﴾ ويسقط الهمزة؛ وكذلك إذا كان الساكن. آخر كلمة والهمزة أول الأخرى ألقى حركتها على الساكن وأسقطها مثل: ﴿قَدْ افلَحَ﴾، و﴿مِنَ الْهَاءِ﴾، ونحو ذلك؛ إلا أن يكون الساكن الأول وأو قبلها ضمّة مثل: ﴿قَالُوا أَنصُرُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، أو ياء قبلها كسرة مثل: ﴿فِي أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنه لم يكن يلقي حركة الهمزة عليها، فإذا انفتح ما قبل الواو والياء وهي ساكنة ولقيتها همزة ألقى عليها حركة الهمزة. وأسقط الهمزة مثل: ﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿نَبَأَ ابْنَىٰ مَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] وما كان مثله.

قال أبو علي: أما إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة في نحو: الأرض، والآخرة، والأسماء، وحذف الهمزة، فذلك قياس مستمر في الهمزة المتحركة إذا خفت، وقبلها ساكن غير الألف، وسواء كان ذلك في كلمة واحدة، كقوله: ﴿الْحَبِّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٢٥] أو في كلمتين منفصلتين مثل: ﴿قَدْ افلَحَ﴾، و﴿مِنَ الْهَاءِ﴾، فإذا خففت الهمزة فحذفت وألقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة كان فيها لغتان:

ومنهم من يحذف همزة الوصل فيقول: لَحْمَر.

ومنهم لا يحذفها وإن تحرك ما بعدها فيقول: أَلْحَمَر.

(١) انظر (تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٥).

فأما وجه حذف هذه الهمزة في التَّخْفِيفِ، فإنَّها إذا أُريد تخفيفها لم تَحُلْ من أن تُحذف، أو تُجعل بين بين، فلو جعلتها بين بين وقبلها ساكن لم يستقم، كما لا يستقيم أن يجتمع ساكنان؛ ألا ترى أنَّهم لم يخففوا الهمزة مبتدأ، وأنَّهم رفضوا تخفيفها على هذه الحال، كما رفضوا الابتداء بالحرف الساكن؟ فكما كانت في حكم الساكن في الابتداء، كذلك إذا جعلتها بين بين بعد الساكن.

ومما يُبين وجوب حذفها أن الحركة في التقدير كأنَّها تلي الحرف المتحرِّك بها والحرف قبلها. يدلُّك على ذلك أنَّها لا تخلو من أن تكون قبله أو بعده، فلا يجوز أن تكون قبله؛ لأنَّها لو كانت كذلك لكانت الياء من اليسار لا تنقلب واوًا، والواو من الوجد لا تنقلب ياء في ميعاد أو موسر؛ ألا ترى أنَّ الميم لا تنقلب هذين الحرفين؟ غلِّمًا انقلابا علمت أن الموجب لقلبهما ملازمتها الياء أو الواو.

فإذا خُففت الهمزة قبل ساكن لم تُحذف نحو: رأيتَه؛ لأنَّ الحركة قد فَصَلت - وإنَّ أضعف الصوت بها - بين الهمزة المخففة والساكن.

فأما ترك نافع أن يلقي حركة الهمزة في التَّخْفِيفِ على الواو إذا انضَمَّ ما قبلها نحو: ﴿قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩] وعلى الياء إذا انكسر ما قبلها نحو: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنَّ ذلك لا يمتنع في قياس العربية. وقد قال أهل التَّخْفِيفِ في: اتبعوا أمره: اتبعوا مَرَه، وفي: اتبعي أمره: اتبعي مَرَه، فلم يَفصلوا بين هذا الحرف اللين إذا كانت حركة ما قبله منه، وبينه إذا لم تكن حركة ما قبله منه.

وقد فَصَل نافع بينهما فخفَّف بعدما لم تكن حركتها منها، نحو: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ [البقرة: ١٤] و﴿نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] فألقى حركة الهمزة من إلى على الواو من ﴿خَلَوْا﴾، وحركة الهمزة من ﴿نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ﴾ على ياء التثنية من ابني، وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، فيجوز أن يكون أراد الأخذ بالأمرين: بالتَّخْفِيفِ، والتَّحْقِيقِ، إلاَّ أنَّه حقق الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لأنَّه لو خفف ولم يحقق في قوله: ﴿قَالُوا: أَنْصِتُوا﴾ لاختل بالتَّخْفِيفِ زيادة المدِّ التي في الواو إذا أُلقي عليها حركة الهمزة، فأحب أن يسلم المدُّ ولا يُخلَّ به.

وخفَّف في: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ و﴿ابْنِي آدَمَ﴾، لأنَّه لما لم تكن حركة ما قبلهما منهما أمين اختلال المدِّ بالتَّخْفِيفِ.

فأما إلقاء حركة الهمزة على ياء (في) من قوله: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فلا يمتنع في القياس؛ وذلك أنَّها ليست كالتي في خطيئة؛ لأنَّها من نفس الكلمة، فهو مثل: يرمي خاه.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُدغم في المنفصل كما جاز إدغامها في المتصل

نحو: فيَّ خير فتجيز: فيدها سوار؟ فالقول أن إدغامها في المنفصل لا ينبغي أن يجوز من حيث جاز في المتصل؛ ألا ترى أنك تقول: هذا قاضي، ووضعته في فيَّ، فتدغم فيما هو غير منفصل، ولا يجوز أن تدغم هذا قاضي ياسر، ولا يغزو واقد، لما يختل من المد؟

وعلى هذا لم يجيزوا الإدغام في ظلموا واقدًا، واطلمي ياسرًا، وكان الإدغام في هذا أبعد لمعاينة الألف الواو إذا قلت ظلمًا، فصار بمنزلة ساير وسوير، ولا يكون تخفيف الهمزة بعد في، كما قال أبو عثمان في ميثل^(١): إنه يلزم أن تكون الهمزة فيها بعد الياء على قياس قول الخليل بين بين، وذلك أن الخليل لم يدغم أووم فلما لم يدغمه صار عنده بمنزلة سوير وقوول، والياء في ميثل هي التي لم يدغمها في مثلها ولا في مقاربها، فصار بمنزلة الألف التي لم تدغم في شيء، ولم ينبغ أن تلقى عليها حركة الهمزة كما لم تلق على الألف، فلزم أن تجعل الهمزة بعدها بين بين كما كانت بعدا لألف كذلك.

وهذه الياء التي في (في) وإن لم تدغم في المنفصل، كما لم يدغموا: هو يرمي ياسرًا، فقد أدغمت في المتصل كما أدغم قاضي، فلا يمتنع أن تخفف الهمزة بعدها. وتلقى حركتها عليها، كما أقيت على الياء من يقضي وما أشبهه.

وأما تخفيف الهمزة في قوله: شيء، فإنه يكون بحذفها وإلقاء حركتها على الياء، كما كان في ضوء وسوء. ضو وسوءة فكذلك تقول: شيء.

وقد قال قوم في تخفيف الهمزة في المنفصل نحو: أبو أيوب: أبوئوب فأبدلوا الهمزة الواو لما كان قبلها، وفعلوا ذلك في المنفصل لأنهم الالتباس بباب قوة وجو. وشبه قوم به المتصل فقالوا: ضو وسوءة، وهو ذوئسيه في ذوئسيه.

وقد حكى أن قوما قالوا في الياء: أنا أرمي باك، في أنا أرمي أباك، فقياس هؤلاء أن يقولوا في تخفيف شيء شيء، كما قالوا في ضوء: ضو، وسوءة، ومولة^(٢).

وقد قال: إن من قال: سوءة قال: سيي، يريد في نحو قوله: ﴿سَيِّءٌ يَوْمَ﴾ [هود: ٧٧].

فأما ما قاله من نحو: مسو فينبغي أن يكون أبدل من الهمزة الواو، وأدغم الواو التي هي عين فيها، لأن المبقى عنده عين الفعل، وواو مفعول محذوفة.

وقياس قول أبي الحسن في مسوء بالتخفيف القياسي: مسو، كما يقول في مقروءة: مقروءة، وفي قول سيبويه مسو، ومقروء؛ لأن الواو العين وليست المدة التي في

(١) ربما تكون من وأل: لجان العرب ٧١٥/١١: وأل.

(٢) انظر لسان العرب ٧١٥/١١ - ٧٢٠ مادة: وأل.

مثل الهدوء، فتقول في تخفيفه الهدوء. وإنما مسوّ الذي ذكره على قوله سَوّ كما قالوا في المنفصل: أوّنت فهذا التّخفيف على القولين جميعاً.

فأمّا القياس فعلى ما أعلمتك في القولين.

فأمّا قولهم: الكمأة والمرأة، فقياسهما الكمّة والمرّة، وقد قالوا: الكمأة والمرأة. والقول في وجه ذلك أنّ الذي قال: الكمأة، قدر أن حركة الكاف على الميم، كما أنّ الذي قال: مؤسى، قدرها على الواو، فلذلك استجاز همزها، فإذا قدرها عليها صارت الميم في تقدير الحركة، والهمزة بعدها مفتوحة، فكان ينبغي أن يجعلها بين بين ولا يقلبها ألفاً، إلاّ أنّه اسجاز القلب لأنّهم قد قالوا في الكلام: منسأة^(١) فقلبوا.

وجاء في الشعر:

لا هنالك الممرتع^(٢)

ونحوه، وإن شئت قلت: إنّه قدر الحركة التي على الهمزة على العين، فلمّا انفتحت العين صارت الهمزة في تقدير السكون، فلمّا خففتها قلبتها ألفاً كآتي في راس وفاس. والوجه الأول أقيس؛ لأنّ الحركة التي بعد الكاف في الكمأة أقرب إلى الميم من التي على الهمزة؛ ألا ترى أن الهمزة تحجز بينها وبين الميم، فحركة الكاف أقرب إليها.

وهذا الوجه أيضاً لا يمتنع؛ لأنّ الحركة والحرف كأنّهما معاً لقرب ما بينهما، وإن كان في الحقيقة أحدهما يلي الآخر بلا كبير فصل.

ذكر اختلافهم في إمالة الألف التي تليها الرّاء

قال أحمد بن موسى: كان نافع لا يميل الألف التي تأتي بعده راء مكسورة، مثل: ﴿من النار﴾ و﴿من قرار﴾ و﴿الأبرار﴾ و﴿الأشرار﴾ و﴿دار البوار﴾ و﴿الأبصار﴾،

(١) المنسأة: العصا، يُهمز ولا يهمز، يُنسأ بها وأبدلوا إبدالاً كلياً فقالوا: منسأة، وأصلها الهمز، ولكنها بدل لازم. (لسان العرب ١/١٦٩ مادة: نسأ).

(٢) من البيت القائل:

راحت بمسألة البغال عشيةً فارعي فزاره لا هنالك الممرتع

البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٠٨/١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٤، وشرح شواهد الشافية ص ٣٣٥، وشرح المفصل ٩/١١١، والكتاب ٣/٥٥٤، وكتاب العين ٢/٦٨، والمقتضب ١/١٦٧، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٣١، وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٥٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٦٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٤٧، ولسان العرب ١/١٤٨ (هنا)، والمحتسب ٢/١٣٢، والمقرب ٢/١٧٩، والممتع في التصريف ص ٤٠٥.

و﴿بِقَنْطَارٍ﴾ و﴿بِدِينَارٍ﴾ و﴿دِيَارِهِمْ﴾ و﴿عَلَىٰ آثَارِهِمْ﴾ بل كان في ذلك كلّه بين الفتح والكسر وهو إلى الفتح أقرب.

وكان ابن كثير وابن عامر وعاصم يفتحون ذلك كلّه.

قال أبو علي: قد تقدّم ذكر وجه قولهم في ترك الإمالة.

وقول أحمد في حكايته عن نافع: لا يميل الألف التي تأتي بعدها راء مكسورة، يريد به - إن شاء الله - لا يميل الفتحة نحو الكسرة إمالة شديدة فتميل الألف نحو الياء كثيراً، ولكن لا يشيع إمالة الفتحة نحو الكسرة فيخف لذلك إجتاح الألف وإضجاعها؛ لأنّ أحمد قد قال بعدد: كان في ذلك كلّه بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب، وإذا زال عن الفتح الخالص فهو إمالة، وإن كان بعض الإمالة أزيد من بعض.

ووجهُ حُسنِ إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة. أنّ الرّاء حرف فيه تكرير، وذلك يتبيّن فيها إذا وقّف عليها، فكأنّ الكسر متكرر وإذا تكرر الكسر ازدادت الإمالة حُسناً؛ ليتجانس الصوت، فكما أنّها إذا انضمت أو انفتحت منعت الإمالة، لأنّ كلّ واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنه متكرر، والفتح والضمّ يمنعان الإمالة، كذلك إذا تكرر الكسر جلبها، كما أنّه إذا انضمّ أو انفتح منعها كما يمنعها الحرف المستعلي في نحو: طالب، وظالم، وناقد، وناقذ.

قال أحمد: وأمّا الكسائي فروى عنه أبو الحارث أنّه لم يُمل من ذلك شيئاً، إلّا إذا تكررت الرّاء في موضع الخفض مثل: ﴿الأشرار﴾، و﴿الأبرار﴾، و﴿من قرأ﴾.

وكان أبو عمر الدّوري يروي عنه أنّه كان يميل كل ألف بعدها راء مكسورة.

قال أبو علي: ما رواه عن الكسائي في إمالة مثل الأبرار والأشرار ونحو ذلك مما تكرر فيه الرّاء مستقيم في قياس العربية ظاهر الوجه، وذلك أنّ الرّاء المكسورة إذا غلبت المستعلي في نحو: قارب وطارد، فجازت الإمالة مع المستعلي لمكانها، فإن تغلب الرّاء المفتوحة في نحو: من الأشرار، أولى؛ لأنّ الرّاء لا استعلاء فيها.

ورواية أبي عمر الدّوري أنّه كان يميل كلّ ألف بعدها راء مكسورة أقيس؛ لأنّ الإمالة إنّما يجلبها ويحسنها التكرّر الذي كأنه في الرّاء، فإذا كان كذلك فسواء كانت قبل الألف التي تميلها الرّاء راءً أو غيرها.

قال أحمد: وأمّا حمزة فكان لا يميل من ذلك شيئاً إلّا قوله: ﴿الأشرار﴾ و﴿القرار﴾ و﴿ذات قرار﴾ و﴿القهار﴾ و﴿البوار﴾. وكل ذلك بين الكسر والتّفخيم. ذكر ذلك خلف وأبو هاشم عن سُلَيْم عنه في هذين الحرفين.

قال أبو علي: ما رواه من تخصيص حمزة بإمالة الأشرار والقرار والحروف الأخر

دون ما عداها من الكلم مما كان في قياسها وعلى صورتها - فالقياس في ذلك وفي غيرها واحد، ولعله تبع في ذلك أثراً ترك القياس إليه، أو أحب أن يأخذ بالوجهين، وكره أن يرفض أحدهما، ويستعمل الآخر مع أن كل واحد مثل الآخر في الحسن والكثرة.

قال أحمد: وكان أبو عمرو يُميل كل ألف بعدها راء في موضع اللام من الفعل وهي مكسورة والكلمة في موضع خفض إلا في أحرف يسيرة، مثل قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] و﴿جبارين﴾؛ فإنه كان لا يميل في هذين الحرفين إلا ما رواه عنه عبيد الله بن معاذ بن معاذ^(١) عن أبيه عن أبي عمرو ﴿والجار ذي القربى والجار﴾ مماله.

فإذا كانت الراء في موضع العين كعين فاعل لم يُمل ألف فاعل كقوله: ﴿بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ [ص: ٤٢] و﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] و﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الصفات: ٧] وما كان مثل ذلك.

وروى عنه محبوب بن الحسن وعباس والأصمعي ﴿بِخَارِجِينَ﴾ [البقرة: ١٦٧] مماله ولم يروها غيرهم، وهذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه مع فتح الإمالة لاستعلاء الخاء.

على أنه قد روى اليزيدي عنه: ﴿كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤] مماله، وقرأ: ﴿يَقْطَارِ﴾ [آل عمران: ٧٥].

قال أبو علي: أما ما روي عن أبي عمرو من إمالة كل ألف بعدها راء في موضع اللام فقد تقدّم القول في حُسن الإمالة في ذلك.

وأما ما روي عنه من أنه إذا كانت الراء في موضع العين كعين فاعل لم يمل ألف فاعل كقوله: ﴿بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ و﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾، و﴿بَارِكُمْ﴾، و﴿مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾، ونحوه، فلعله تبع في ذلك أثراً، وذلك أن الإمالة في ألف فاعل إذا كانت الراء عيناً أقوى من الإمالة في الألف إذا كانت الراء لاماً؛ لأن الكسرة في العين لازمة غير مفارقة، وكسرة اللام قد تنتقل عنها للرفع والنصب، وبحسب لزوم ما يوجب الإمالة تحسن الإمالة، ولا يكون غير اللازم كاللازم؛ ألا ترى أنه قد يكون من الأشياء أشياء لا تلزم فلا يعتد بها لانتفاء لزومها.

وأما ما رواه عنه محبوب وعباس والأصمعي في قوله: ﴿بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ فإمالة حسنة لمكان كسرة الراء. فأما الحرف المستعلي في قوله: ﴿بِخَارِجِينَ﴾ فلا

(١) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ٥٣٩/١.

يمنع الإمالة، وإمائه أقوى في قياس العربية من إمالة ﴿بقنطار﴾ لما أعلمتك من لزوم الرء الكسرة، وليست في قوله بقنطار، ولا قوله ﴿كالفخار﴾ كذلك.

قال سيبويه: مما تغلب فيه الرء قولك: قارب، وغارم، وطارذ، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الرء مكسورة بعد الألف التي تليها وذلك أن الرء لما كانت تقوى على كسر الألف في فعال في الجر، وفعال لما ذكرنا من التضعيف قويت على هذه الإمالة.

وإنما قويت عليها لأنك تضع لسانك في موضع استعلاء ثم ينحدر فصارت المستعلية ههنا وجواز الإمالة فيها بمنزلتها في صفاف وقفاف.

ولو قلت: ناقة فاروق، وإبل مفاريق^(١)، لم تُمل الألف ههنا مع المستعلي لأنه عكس ما تقدم؛ ألا ترى أنك لو أملت فارقاً لانحدرت بالإمالة ثم أصعدت بالمستعلي؟ فالإصعاد بعد الانحدر يثقل ولا يثقل الانحدر بعد الاستعلاء، فلذلك أملت طارداً وقارباً، وغارماً، ولم تمل فارقاً، والذين يميلون قارباً يفخمون الألف في قادر، لأن الرء بُعدت.

وزعم أن قوماً يقولون: مررت بقادر فيميلون للرء. قال: وسمعنا من نثق به من العرب يقول:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر^(٢)

قال: وكان عبد الله بن كثير وابن عامر وعاصم يفتحون الياء في هذا الباب كله: ﴿فَأَخْبِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤]، و﴿نموت ونحيا﴾، و﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنِهِ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿فَأَحْيَا بِهَ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [النحل: ٦٥]، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، وما كان مثله.

قال أبو علي: قد مضى ذكر الحجة لمن لم يُمل هذه الألفات.

(١) الفارق من الإبل: التي تفارق إلفها فتنتج وحدها، وقيل: هي التي أخذها المخاض فذهبت ناذة في الأرض. ومثل: التي تشتد ثم تلقى ولدها من شدة ما يمر بها من الوجع. (لسان العرب ٣٠٣/١٠ مادة: فرق).

(٢) صدر بيت. عجزه: بمنهم جون الزباب سكوب.

البيت من الطويل وهو لهديبة بن الحشرم في ديوانه ص ٧٦، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩، والكتاب ٣/١٥٩، ١٣٩/٤، ولسماعه النعامي في شرح أبيات سيبويه ١٤١/٢، وشرح التصريح ٣٥١/٢ ولسان العرب ٥٥/١٥ (عسا)، ولسماعه أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٠ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٨/٤، وشرح الأشموني ٧٧١/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٨، وشرح المفصل ١١٧/٧، ٦٢/٩، واللمع ص ٣٣٣، والمقتضب ٤٨/٣، ٦٩ الرباب: السحاب المتراكب أو الأبيض. الواحدة ربابة.

الجون: الأسود و-: الأبيض (ضد). انهمر الماء: انسكب بقوة وسال في كثرة وتتابع.

قال: وكان نافع يقرأ ذلك كله بين الإمالة والتفخيم.

قال أبو علي: قد مضى ذكر الحجة في ذلك.

قال: وكان أبو عمرو لا يميل من ذلك إلا ما كان في رؤوس الآي إذا كانت السورة أو آخر آياتها الياء، مثل: ﴿أَمَاتٌ وَأَخِيَا﴾ فَإِنَّهُ كَانَ يَلْفِظُ بِهِذِهِ الْحُرُوفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بَيْنَ الْإِمَالَةِ وَالتَّفْخِيمِ، وَيَفْتَحُ سَائِرَ ذَلِكَ.

قال أبو علي: قد تقدّم ذكر الحجة لذلك، وهو أن أو آخر الآي موضع وقوف، والوقف رأيناه قد أوجب إعلالاً في الموقف عليه، وتغييراً عمّا عليه في الوصل. ألا ترى أنّهم قد أبدلوا من التّون السّاكنة الألف في الاسم والفعل، وأبدلوا من التّاء الهاء في نحو: رحمة، ومن الألف الياء أو الواو في نحو: أفْعَيْ وَأفْعَوُ، وزادوا فيه في نحو: هذا فَرَجٌ وهو يجعل، ونقصوا منه في نحو:

وبعضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُزُ^(١)

فكما غيّر موضع الوقف بهذا النحو من التغيير، كذلك غيّرت الألف بأن نُحِي بها نحو الياء، وكان ذلك حسناً إذ أبدلوا من الألف الياء في الوقف في نحو قوله: أفْعَيْ، فكذلك قربوا الألف منها، فليست الإمالة ههنا لتدل على انقلاب الألف عن الياء، ولكن لتقرب من الياء التي أبدلت من الألف للوقف، ولهذا أمال قوم من العرب نحو: لم يضربها، فإذا أدرج قال: لم يضربها زيد.

قال: وكان حمزة لا يميل من ذلك إلا الفعل الذي في أوله الواو، مثل: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ و﴿أَمَاتٌ وَأَخِيَا﴾ و﴿وَيَحْيَا مِنْ حَيٍّ﴾ و﴿وَلَا يَحْيَا﴾. كان يميل هذه الحروف أشد من إمالة أبي عمرو ونافع.

قال أبو علي: يشبه أن يكون بالغ في إجناح الألف ليقربها من الياء التي أبدلوها من الألف في الوقف.

قال: وكان الكسائي يميل ذلك كله، كان قبله الفعل واو أو فاء، أو لم يكن قبله ذلك، مثل: أحياكم وما أشبهه.

قال أبو علي: قد مضى ذكر الحجة لذلك، وما ذهب إليه الكسائي من ترك

(١) تمام البيت:

وأراك تفري ما خلقت وبعـ ضُ القومِ يخلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُزُ

البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٩٤، والدرر ٦/٢٩٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٠، وشرح المفصل ٩/٧٩، والكتاب ٤/١٨٥، ٢٠٩، ولسان العرب ١٠/٨٧ (خلق) ١٥٣/١٥ (فرا)، والمنصف ٢/٧٤، ٢٣٢، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٠٢.

الفصل بين الفعل الذي قبله واو أو فاء، وبين ما ليس قبله من ذلك شيء - هو الوجه في قياس العربية.

اختلفوا في الهاء من قوله تعالى: (فهو) (وهي) إذا كان قبلها لام، أو واو، أو ثم، أو فاء. فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: وهُو، وفهُو، ولهُو، وشم هُو، فِهِي، وهي. يُثَقَّلُ ذلك كلُّه في جميع القرآن.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كلُّه وتسكين الهاء.

وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ في سورة القصص [آية: ٦١] ويسكنها في كل القرآن.

واختلف عن نافع، فرُوي عنه التثقيل، ورُوي عنه التَّخْفِيفُ.

قال أبو علي: من قال: وهُو، وفهُو، ولهُو، وشم هُو - فوجه ظاهر؛ وذلك أن الهاء كانت متحرّكة قبل دخول هذه الحروف عليها، فدخلت هذه الحروف، ولم تتغيّر عما كانت عليه من قبل، كما لم تتغيّر سائر الحروف سوى ألف الوصل عما كان عليه في الابتداء به والاستئناف له.

ومثل الهاء في هُو وهي في تغييره في الوصل عما كان عليه في الابتداء به - لام الأمر في نحو: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا﴾ [الحج: ٢٩].

وأما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللام، فلأن هذا الكلم لما كنَّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها؛ وذلك لأنها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سَبْع وغيره منه - خَفَّفَ الهاء منها كما خَفَّفَت العِينات من سَبْع وعَضُد ونحوهما، ولم يستقم عنده أن يجعل ثمَّ بمنزلة الفاء وما كان على حرف؛ لأنه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها، وليست الواو والفاء ونحوهما كذلك، فمن ثم قال: ثمَّ هُو.

وقد جعلوا في غير هذا ما كان من الحروف على حرف واحد إذا اتصل بكلمة بمنزلة ما هو منها، فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الذي هو منها، وذلك قولهم: لعمري، ورَعَمَلِي؛ فقلبه كما قلبوه مسائية وقِسِيًا، ونحو ذلك. وكذلك قول من قال: كائن أبدال الألف من الياء كما أبدلها من طائي ونحو ذلك.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كلُّه، ولم يَفْصِلْ كما فَصَلَ أبو عمرو، كأنه جعل الميم المتحرّكة من ثم هو بمنزلة الواو، فخَفَّفَ الهاء معها كما خَفَّفَهَا مع الواو.

ومثل تخفيف فهو ولهو ليتزِيلهم ذلك منزلة ما ذكرناه قولهم: «أراك متفخاً» لما كان «تَفِخاً» مثل كَتِف خفف، فكذلك فهو.

ومثله قول العجاج:

فَبَاتٍ مُنْتَضِباً وَمَا تَكَرَّدَا^(١)

فيمن رواه هكذا.

ومثل ذلك قول من قرأ: ﴿وَيَحْشَأُ اللَّهَ وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] لما كان ﴿تَقِيهِ﴾ مثل كنف.

ومثل ذلك ما حكاه الخليل من قولهم: انطَلَقْتُ، لما كان ﴿طَلِقَ﴾ من انطلق مثل: كنف، أسكن ثم حرَّك لالتقاء الساكنين.

ومثل ذلك ما أنشده الخليل:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْسُدَّهُ أَبْوَانٌ^(٢)

فهذه الأشياء متصلة، وقوله: وهو، وفهو، ولهو، في حكمها، وليس كذلك ﴿ثم هو﴾؛ ألا ترى أن ثم منفصل من هو لإمكان الوقوف عليها وإفرادها مما بعدها، وليست الكلم التي على حرف واحد كذلك، وقد يُستخف في المنفصلة أشياء لا تستخف في المتصلة وما في حكمها، فكذاك يُحتمل ﴿ثم هو﴾ للانفصال، ولا يكون وهو وفهو ونحو ذلك مثلها؛ لكونها في حكم الاتصال.

وللكسائي أن يقول: إن ثم مثل الفاء، والواو، واللام، في أنهن لسن من الكلمة كما أن ثم ليس منها، وقد جعلوا المنفصل بمنزلة المتصل في أشياء. ألا ترى أنهم أدغموا نحو: يد داود، وجعل لك، كما أدغموا: رَدَّ وغل.

وقالوا: لم يضربها مَلِقٌ^(٣)، فامتنعوا من الإمالة لمكان المستعلي وإن كان منفصلاً، كما امتنعوا من إمالة نافق ونحوه من المتصلة.

ومما يقوي قوله في ذلك أنه قد جاء من هذا النحو في المنفصل أشياء أُجريت مجرى المتصل مثل قوله:

(١) تمام الرجز:

فَبَاتٍ مُنْتَضِباً وَمَا تَكَرَّدَا إِذَا أَحْسَسَ نَبِيأَةَ تَسْوِجًا

الرجز للعجاج في ديوانه ١٩٧/١، والخصائص ٣٣٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩، ولسان العرب ١٩٥/٦ (كردس)، وتاج العروس ١٨١/١٨ (نصص)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٤٥/١، وشرح المفصل ١٤٠/٩، ولسان العرب ٧٥٨/١ (نصب)، ٩٩/٧ (نصص)، وتهذيب اللغة ١١٧/١٢، وتاج العروس ٢٧١/٤ (نصب).

التكردس: التجمُّع والتقبُّض الثُّقُبُ: وضع الشيء ورفع، نصبه ينصبه نصباً، ونصبه فانتصب.

(٢) مرَّ سابقاً.

(٣) يقال: رجل مَلِقٌ: ضعيف (لسان العرب ٣٤٩/١٠ مادة: ملق).

فاليوم أشرب غير مستحقب^(١)

ف«رَبَّ عَ» مثل: سَبَع، وقد أُسْكِن.

وأُشَد أبو زيد:

قالت سُليْمى اشْتَرْنَا لَنَا سَوِيْقًا^(٢)

وقول أبي عمرو أرجح عندنا.

فإن قلت: فلم لا تجعل قوله «اشتر لنا سويقاً» على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك في: سَبَسَبًا^(٣) وَعَيْهَلًا^(٤) ونحو ذلك مما قد أجرى الوصل فيه مجرى الوقف؟

فالقول إنَّ ذلك، وإن أمكن أن يقال، فما ذكرناه أولى؛ لأننا رأيناهم قد أجروا المنفصل مجرى المتصل في الكلام كقولهم: «عَبَسْمَس»، فأجروه وإن كان منفصلاً مجرى المتصل، فكذلك يُحمل قوله: «اشتر لنا سويقاً» على ذلك، لا على مذهب الضرورة إذا أمكن توجيهه على غيرها.

واختلفوا في تحريك الياء التي تكون اسماً للمتكلم إذا انكسر ما قبلها، مثل قوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٣٠] و﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] و﴿رَبِّ أَلَه﴾ [غافر: ٢٨].

فكان أبو عمرو يفتح ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المهموزة المفتوحة والمكسورة إذا كانت متصلة باسم أو بفعل ما لم يطل الحرف.

فالخفيف ﴿إِنِّي أَرَى﴾ [الأنفال: ٤٨] و﴿أَجْرِي لِأَعْلَى اللَّهِ﴾ [يونس: ٧٢] وهود: [٢٩].

والثقل مثل: ﴿وَلَا تَقْتُلْ آلَا﴾ [التوبة: ٤٩] و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾، ﴿ذُرْوِي﴾ أَقْتَلُ مُوسَى﴾ [غافر: ٢٦]، ﴿فَأَنْظِرْني إِلَيْ﴾ [الحجر: ٣٦]، ﴿فَأَذْكُرْني أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] ﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨] ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي أَنْ رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠] و﴿أَرِنِي أَنْظِرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿يَصْدِقُونِي﴾ [القصص: ٣٤] وما كان مثله.

(١) مرّ سابقاً. (٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) عيهلاً: جاء في اللسان ٤٨١/١١: قال منظور بن مرثد الأسدي:

نُسِّلُ وَجَدَ الْهَائِمِ الْمَعْتَلُ بِبِازِلٍ وَجِنَاءٍ أَوْ عَيْهَلُ الْعَيْهَلِ: النجبية الشديدة، وقيل: الناقة الطويلة.

قال أبو بكر، أحمد: وقد بينت آخر كل سورة ما يحرك منها ليقرب مأخذه. قال: ولا يحركُ الياء التي ذكرت لك عند الألف المضمومة كقوله: ﴿عَدَائِي أُصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ﴿فَأَيُّ أَعْدَابِي﴾ [المائدة: ١١٥]، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [المائدة: ٢٩] وما كان مثله. فإذا استقبلت ياء الإضافة أَلْفُ وصل حركها، طالت الكلمة التي الياء متصلة بها أو لم تطل مثل: ﴿يَلِيَّتِي أَخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧]، وما كان مثله. وكان ابن كثير لا يستمر على قياس واحد كما فعل أبو عمرو. قال أبو بكر، أحمد: فجعلت ما حَرَكَ من الياءات المذكوراً في آخر كل سورة. وكان نافع يحرك ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المكسورة والمفتوحة والمضمومة وألف الوصل إلا حروفاً قد ذكرتها لك. فمما لم يحرك ياءه عند ألف الوصل ثلاثة أحرف في الأعراف: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤] وفي طه: ﴿أَخِي أَشَدُّ﴾ [الآية: ٣٠، ٣١] وفي الفرقان: ﴿يَلِيَّتِي أَخَذْتُ﴾ [الآية: ٢٧]. وروى أبو خُليد^(١) عن نافع ﴿يا ليتني اتخذت﴾ محرقة.

ومما تَرَكَ تحريك يائه عند الألف المقطوعة المتصلة بالفعل المجزوم قوله: ﴿فاذكروني أذكركم﴾ و﴿أنظرنني إلى﴾ [في الأعراف: ١٤ والحجر: ٣٦ وص: ٧٩] وفي مريم: ﴿فَأَتَّبَعْنِي أَهْدِيكَ﴾ [مريم: ٤٣] وفي النمل: ١٩ والأحقاف: ١٥]: ﴿أَوْعَيْتِي أَنْ﴾ [وفي غافر: ١٥]، ﴿أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ﴾، [غافر: ٦٠]، و﴿أَدْعُوِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا﴾ [التوبة: ٤٩] ﴿وَتَرَحَّمَنِي أَكُنْ﴾ [هود: ٤٧]، و﴿أَرِنِي أَنْظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿بِصِدْقِي إِنِّي﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿هَاتُونِي أُفْرِغْ﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد اختلف في بعض هذه الحروف عنه. ومما لم يحرك ياءه عند الألف المقطوعة وهو مع فعل غير مجزوم فيما ذكر أحمد بن جمار وإسماعيل بن جعفر قوله: ﴿بِهَدْيِ أَوْفٍ﴾ [البقرة: ٤٠] و﴿أَنِّي أَوْفِي الْكَيْلِ﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [غافر: ٤١] و﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَىٰ﴾ [غافر: ٤٣]. قال أبو علي: حجة من فتح هذه الياء إذا تحرك ما قبلها أن أصل هذه الياء الحركة؛ لأنها بإزاء الكاف للمخاطب فكما فتحت الكاف كذلك تفتح الياء.

فإن قلت: إن الحركة في حروف اللين مكروهة. قيل: الفتحة من بينها لا تُكْرَهُ فيها، وإن كُرِهت الحركتان الأخريان، ألا ترى أن القاضي ونحوه، يُحَرِّكُ بالفتح كما تحرك سائر الحروف التي لا لين فيها؛ أو لا ترى أن الياء في ﴿عَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] ونحوها تثبت في النصب ولا تحذف كما تحذف في الوجهين الآخرين، فتجري في النصب مجرى مساجد ونحوها من الصحيح؛ فكذلك الياء. وإن تحرك ما قبلها يلزم أن تُحَرِّكُ بالفتح

(١) هو عُتْبَةُ بن حماد بن خُليد، أبو خُليد الدمشقي الفارسي، إمام الجامع، صدوق. من كبار العاشرة. (تقريب التهذيب ٤/٢).

كما حركت الكاف بها، لأنها قد جرت مجراها. ومجرى الحروف الصحيحة إذا تحركت بالفتح. ومما يدل على استحقاقها التحرك بالفتح أنها إذا سكن ما قبلها اتفقوا على تحريكها بالفتح، نحو: هذا بشراي، وغلماي، وهذا قاضي، ورأيت غلاميّ، فاجتماعهم على تحريكها بالفتح في هذا النحو يدل على أن ذلك أصلها إذا تحرك ما قبلها. ويدل على لزوم تحركها بالفتح تحريكهم النون في فَعْلَنْ، وَيَفْعَلَنْ، وهو حرف ضمير كالياء، فكما اتفقوا على تحريك النون - وهي اسم كذلك - يلزم أن تُحْرَك الياء.

فإن قلت: ما تُنكر أن تكون النون في فَعْلَنْ إنَّما حركت لالتقاء الساكنين في فَعْلَنْ وَيَفْعَلَنْ؟ ألا ترى أن ما قبلها لا يكون إلا ساكناً؟ فلما كان إسكانها يؤدي إلى التقاء الساكنين حُرِكت لذلك، وحركة التقاء الساكنين غير معتد بها.

قيل: الذي يدل على أن تحريكها من حيث كانت اسماً أنها نظير الكاف، وقد حركوا تاء المخاطب والمتكلم أيضاً. فأما الألف في قاما، ويقومان، والواو في فعلوا ويفعلون، فإنما أُسكنتا لأن الألف إذا حركت انقلبت، والواو إذا انضم ما قبلها كره أكثر الحركات فيها، ومع ذلك فإنها جُعِلت في السكون مثل الألف، كما جعلت الكسرة في مسلمات بمنزلة الياء في مسلمين، ومع ذلك فما فيهما من المد قد صار عوضاً فيهما من الحركة. وحجة من أسكن أن الفتحة مع الياء قد كُرِهت في الكلام، كما كُرِهت الحركتان الأخريان فيها. ألا ترى أنهم قد أسكنوها في الكلام في حال السعة إذا لزم تحريكها بالفتحة، كما أسكنوها إذا لزم تحريكها بالحركتين الأخريين؟ وذلك قولهم: قالي قلا، وبادي بدا، ومعد يكرب، وحيري دهر، فالياء في هذه المواضع في موضع الفتحة التي في آخر أول الاسمين، نحو حَضْرَمَوْت، وبغلبك، وقد أسكنت كما أسكنت في الجر والرفع. ومما يؤكد الإسكان فيها أنها مشابهة للألف، والألف تسكن، في الأحوال الثلاث، فكما أسكنت الألف فيها كذلك تُسكن الياء. والدليل على شبه الياء الألف قربها منها في المخرج، وإبدالهم إياها منها في نحو: طائي وحاري في النسب إلى: طيء والحيرة، وقولهم: حاجيت وعاعيت^(١).

و:

لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ^(٢)

فكما تسكن الألف في الأحوال الثلاث كذلك تسكن الياء فيها.

(١) حاجيت بالمعزى حيحاء ومُحاحاة: صيغته (لسان العرب ٤٤٧/١٥ مادة: حا) وكذلك عاعيت: صوت.

(٢) تمام الرجز:

يا ابنَ الزبير طال ما عَضَيْكَ وطالَ ما عَضَيْتَنَا إِلَيْكَ

لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ

والدليل على صحة هذه الطريقة أن العرب قد فعلت ذلك بها في الكلام وحال السعة فيما أريناكه. وأسكنوها أيضاً في الشعر في موضع النصب لهذه المشابهة، وكثر ذلك في الشعر حتى ذهب بعضهم إلى استجازته في الكلام. فأما حجة أبي عمرو في فتحه الياء مما رآه خفيفاً مع الهمزة، فهي أن الهمزة قد فُتِح لها ما لم يكن يُفْتَح لو لم يجاور الهمزة، نحو: يقرأ، ويبرأ ولولا الهمزة لم يفتح شيء من ذلك. فإذا فتح لها ما لا يفتح إذا لم يجاور الهمزة فأن يفتح لها ما قد يفتح مع غيرها أخرى. والمفتوحة والمكسورة سيان في إتباع الياء لها في التحريك بالفتح، ألا ترى أنهم قد غيروا للهمزة المكسورة الحرف الذي قبلها، فقالوا: الضئين^(١)، وصأى صئياً^(٢)، ورجل جئز^(٣)، وشهد، ولم يفعلوا ذلك في رؤوف، فكذلك لم تفتح الياء قبل الهمزة المضمومة في نحو عذابي أصيب، كما فتحت قبل المفتوحة والمكسورة في نحو: ﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨] و﴿إِخْوَتِي إِنْ رَأَيْتِي﴾ [يوسف: ١٠٠].

فإن قلت: إن ما ذكرته من التغيير للهمزة المفتوحة والمكسورة إنما جاء في المتصل، نحو: يقرأ، ويبرأ، والضئين والضئبي، وجئز، وما فعله أبو عمرو من فتح الياء مع المفتوحة والمكسورة منفصل.

قيل: يشبه المنفصل بالمتصل هنا، كما شبهه به في: ﴿يَا صَالِحُ يَتَّك﴾ [الأعراف: ٧٧] لِمَا فعلته العرب من تشبيه المنفصل بالمتصل في مواضع كثيرة، قد ذكرنا منها أشياء في هذا الكتاب.

ومن قال إنه إنما فتح الياء مع الهمزة لتبئين الياء معها لأنها خفية، كما بينوا النون مع حروف الحلق وأخفوها مع غيرها، فإننا لا نرى أن أبا عمرو اعتبر هذا الذي سلكه هذا القائل، ولو كان كذلك لحرك الياء مع الهمزة إذا كانت مضمومة؛ لأن النون تُبَيِّن مع الهمزة، مضمومة كانت، أو مكسورة، أو مفتوحة، ومع ذلك فإن النون تُبَيِّن مع سائر حروف الحلق، ولسنا نعلم أبا عمرو يفتح الياء مع سائر حروف الحلق.

= الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب ٤/٤٢٨، ٤٣٠، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥، وشرح شواهد المغني ٤٤٦، ولسان العرب ١٥/٤٤٥ (تا)، والمقاصد النحوية ٤/٥٩١، ونوادر أبي زيد ص ١٠٥، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/١٩٣ (قفا)، ٤٤٥ (تا)، والجنى الداني ص ٤٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٠، وشرح الأشموني ١/١١٣، ٣/٨٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٢، ومغني اللبيب ١/١٥٣، والمقرب ٢/١٨٣، والممتع في التصريف ١/٤١٤، وكتاب العين ٥/٢٢٢، والمخصص ١٧/١٤٤، وتاج العروس (ك).

(١) الضائن: خلاف الماعز، والجمع الضأن، والضأن مثل المعز والمعز، والضئين: تميمية والضائن من الغنم: ذو الصوف. (لسان العرب ١٣/٢٥١ مادة: ضأن).

(٢) صأى الطائر والفرخ والفأر والخنزير والسنور والكلب والقبيل بوزن صَعَى يصأى صئياً وصبيئاً وتصأى أي صاح. (لسان العرب ١٤/٤٤٩ مادة: صأى).

(٣) جئز بالماء يجأز جأزاً إذا غصَّ به. (لسان العرب ٥/٣١٦ مادة: جأز).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فإن قلت: فإنّ الهمزة قد تفتّح لها ما قبلها وإن كانت مضمومة نحو: يقرأ في موضع الرفع، فهلاً فتح الياء في ﴿عَدَائِي أُصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] كما فتح قبل المفتوحة والمكسورة في نحو: ﴿سَيِّبِي أَدْعُو﴾ [يوسف: ١٠٨] و﴿إِخْوَتِي إِنْ رَأَيْتِي﴾ [يوسف: ١٠٠] فأقول: إنّ هذه الضمة إنّ كانت للإعراب، لم تكن في حكم الضمة عندهم، ألا ترى أنّهم قد قالوا نَمِرًا، وَكَيْفَ ونحو ذلك في الرفع ورفضوا الضمة بعد الكسرة في كلامهم، فلم يجيء فيه فِعْلٌ، فإذا كان كذلك، لم يلزمه أن يفتح الياء قبل الهمزة المضمومة لما ذكرت، لأنّها عندهم لَمَّا لم تثبت، لم تكن في حكم الضم، وأما ما رواه من ذلك غَيْرُ مُسْتَحْفٍ، فأسكن الياء فيه، فهو حَسَنٌ، وذلك أنّ هذه الياء، إذا لم تحرك، إذا كانت مع ما يَسْتَحْفُ فلأن يكره حركتها مع ما لا يَسْتَحْفُ أجدر وقد كرهوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات وإن كانت للإعراب، فزعم أبو الحسن: أنّ بَعْضَهُمْ قَالَ: ﴿رُسُلَهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وَنَحْوُ هَذَا مَا أَتَّشَدَّهُ سَبِيوِيهِ مِنْ قَوْلِهِ (١):

إِذَا اعْوَجَّجْنَ قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ

وَنَحْوُهُ قَوْلُ جَرِيرٍ:

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَنزِلُكُمْ وَنَهْرُ تَيْرِي وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ (٢)
فَأَمَّا حَدُّ الْمُسْتَحْفِ، وَالْمُسْتَقْلِ، فَإِنْ جَعَلَ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ غَيْرَ مُسْتَحْفٍ، كَانَ مَذْهَبًا وَإِنْ جَعَلَ الْمُسْتَقْلَ مَا تَوَالَى فِيهِ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ كَانَ مَذْهَبًا، لِأَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ اسْتِثْقَالَهُمْ لَهُ بِرَفْضِهِمْ إِيَّاهُ فِي الشُّعْرِ، إِلَّا فِي مَوْضِعِ الزُّحَافِ، وَإِذَا لَمْ يُسْتَحْفِ الْأَرْبَعَةُ فَالْخَمْسَةُ أَجْدَرُ بَأْنَ لَا تُسْتَحْفِ.

(١) تمام الرجز:

إذا اعوججن قلت صاح قوم بالدو أمثال السفين العموم
الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٣٢/١٢ (عوم)، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢، وتاج العروس (عهم)،
وهناك رواية أخرى هي:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم بالدو أمثال السفين الصوم
الرجز لأبي نخيلة في شرح أبيات سبويه ٣٩٨/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٥، وبلا نسبة في
الكتاب ٢٠٣/٤، ولسان العرب ٤٣٢/١٢ (عوم).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٤٤١، والأغاني ٢٥٣/٣، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢، وخزانة
الأدب ٤٨٤/٤، والخصائص ٧٤/١، وسمط اللآلي ص ٥٢٧، ولسان العرب ١٥٩/٢ (شتت)، ٢٧٤/٣
(عبد)، ومعجم البلدان ٣١٩/٥ (نهر تيري)، والمغرب ص ٣٨، وبلا نسبة في الخصائص ٣١٧/٢.

بسم الله: كُلَّهُمْ قَرَأَ: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] بالهمز وكذلك روى بعض رواة المكيين عن ابن كثير ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ بكسر الهاء والهمز، قال أحمد: وهذا خطأ لا يجوز.

قال أبو علي: النبأ: الخبر، ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ٢] أي: الخبر، وقالوا منه: نبأته وأنبأته. ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنِ ضَيْفِ إِزْرِهِمْ﴾ [الحجر: ٥١] أي: أخبرهم عن ضيفه. وضمّ الهاء، إلا ما رواه عن ابن عامر ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ بكسر الهاء مع الهمز، ﴿وَيَبِّئُوا الْإِنْسَانَ بِوَيْدِهِ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] أي يُخْبِرُ به، فهذا كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَسْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤] وقال: ﴿وَقَالُوا لِحُجُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١] و﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩] ومن ثم قرأ من قرأ: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُغُوا كُلَّ نَفْسٍ مِمَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] بالتاء، فهذه الآي في معنى إخبار الإنسان بأعماله، وتوقيفه عليها. و﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]. أخبروني بها، و﴿يَكَادُمُ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] أخبرهم، فلما كان النبأ مثل الخبر، كان أنبأته عن كذا، بمنزلة: أخبرته عنه. ونبأته عنه، مثل: خبرته. ونبأته به، مثل: خبرته به. وهذا مما يصحح ما ذهب إليه سيبويه، من أن معنى نُبِّئْتُ زيداً: نُبِّئْتُ عن زيد، فحذف حرف الجر، لأن نُبِّئْتُ قد ثبت أن أصله خَبَّرْتُ بالآي التي تلونهاها، فلما حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، وصل الفعل إلى المفعول الثاني، فَنُبِّئْتُ يتعدى إلى مفعولين، أحدهما يصل إليه بحرف جر، كما أن أَخْبَرْتُهُ عن زيد كذلك.

فأما المتعدي إلى ثلاثة مفعولين، نحو: نُبِّئْتُ زيداً عنراً أبا فلان، فهو هذا في الأصل، إلا أنه حُجِلَ على المعنى، فَعُدِّيَ إلى ثلاثة مفعولين وذلك أن الإنباء الذي هو إخبارٌ: إعلامٌ؛ فلما كان إياه في المعنى، عُدِّيَ إلى ثلاثة مفعولين، كما عُدِّيَ الإعلام إليهم، ودخول هذا المعنى فيه، وحصول مشابهته للإعلام، لم يخرجها عن الأصل الذي هو له من الإخبار، وعن أن يتعدى إلى مفعولين، أحدهما يتعدى إليه بالباء، أو بعن، نحو: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنِ ضَيْفِ إِزْرِهِمْ﴾ [الحجر: ٥١] ونحو قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَّأْتُ بِهِ﴾ [التحریم: ٣] كما أن دخول معنى أخبرني في «أرأيت» لم يخرجها عن أن يتعدى إلى مفعولين، كما كان يتعدى إليهما، إذا لم يَدْخُلْهُ معنى أخبرني به، إلا أنه امتنع من أجل ذلك أن يُرْفَعَ المفعولُ به بعده على الحمل على المعنى، من أجل دخوله في حيز الاستفهام، فلم يَجُزْ: «أرأيتك زيد أبو من هو؟» كما جاز: «علمتُ زيد أبو من هو؟». و«أرأيتُ زيد أبو من هو؟» حيث كان المعنى: علمتُ أبو من زيد فكذلك دخول معنى الإعلام في الإنباء، والتنبيه لم يخرجهما عن أصلهما وتعدديهما إلى مفعولين، أحدهما: يصل إليه الفعل بحرف الجر، ثم يُتَّسَعُ فيُحذفُ الحرف، ويصل الفعل إلى الثاني.

فأما من قال: إن الأصل في نُبِئْتُ على خلاف ما ذكرنا، فإنه لم يأت على ما ادعاه بحجة ولا شبهة. فأما قوله: ﴿يَنْعَىٰ عِبَادِي أَيُّ أَنَا الْعَقُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩] فيحتمل ضربين أحدهما: أن يكون (نَبِيٌّ) بمنزلة أَعْلِمُ، ويكون (أَنِّي أَنَا الْعَقُورُ الرَّحِيمُ) قد سد مسدَّ المفعولين، كما أنه في قولك: علمت أن زيدا منطلقاً، قد سدَّ مسدَّهما، فتكون (نَبِيٌّ) هذه المتعدية إلى ثلاثة مفعولين. ويجوز أن يَكُونَ (نَبِيٌّ) بمنزلة: (خَبْرٌ) عبادي بأنِّي، فحذف الحرف، فد(أَنَّ) في قول الخليل على هذا: في موضع جر، وعلى قول غيره: في موضع نصب.

فأما قوله: ﴿قُلْ أُو۟سَيِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتْ﴾ [آل عمران: ١٥] فإن جعلت اللام متعلقة ﴿بِأُو۟سَيِّئُكُمْ﴾؛ جاز الجرُّ في جناتٍ على البدل من خيرٍ، وإن جعلته صفةً لخيرٍ، لأنه نكرة جاز الجرُّ في جناتٍ أيضاً. وإن جعلتها متعلقةً بمحذوف، لم يَجُزِ الجرُّ في جناتٍ، وصار مرتفعاً بالابتداء أو بالظرف. ولم يَجُزِ غير ذلك، لأن اللام حينئذ لا بد لها من شيء يكون خبراً عنه. فأما قوله: ﴿قَدَّ بَنَاتَا اللَّهِ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤] فلا يجوز أن تكون (مِنْ) فيه زيادةً على ما يتأوله أبو الحسن من زيادة (مِنْ) في الواجب، لأنه يحتاج إلى مفعولٍ ثالث، ألا ترى أنه لا خرف في أنه إذا تعدى إلى الثاني، وجب تعديه إلى المفعول الثالث، وإن قَدَّرْتَ تَعْدِيَّتَهُ إلى مفعول محذوف، كما تُؤوَّلُ قوله: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] - أي شيئاً - لَزِمَ تَعْدِيَّتَهُ إلى آخَرَ. فإن جَعَلْتَ (مِنْ) زيادةً، أمكن أن تُضْمِرَ مفعولاً ثالثاً، كأنه: نبأنا الله أخباركم مشروحة. ويجوز أن تجعل (مِنْ) ظرفاً غير مستقر، وتضمر المفعول الثاني، والثالث كأنه: نبأنا الله من أخباركم ما كنتم تسرونه تنبيهاً، كما أَضْمَرْتَ في قوله: ﴿أَيُّ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] أما قوله: ﴿وَيَسْتَنبِئُكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣] فيكون يستنبئونك: يستخبرونك، فيقولون: أحقُّ هو؟ ويكون: يستنبئونك: يستعملونك، والاستفهام قد سدَّ مسدَّ المفعولين.

ومما يتجه على معنى الإخبار دون الإعلام، قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُكُرُ عَلَىٰ رَجُلٍ يَبْتَغِيكُمُ إِذَا مُرِّقَتْهُ كُلُّ مَرْقٍ﴾ [سبأ: ٧] فالمعنى: يُخْبِرُكُمْ، فيقول لكم: إذا مُرِّقْتُمْ، وليس على الإعلام، ألا ترى أنهم قالوا: ﴿أَفَرَأَيْتَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ حِجَّةٌ﴾ [سبأ: ٨] قال أبو علي: فأما قوله: ﴿أُنْبِئْهُمْ﴾ فحجة من قرأ بضم الهاء ظاهرة، وذلك أن أصل هذا الضمير أن تكون الهاء مضمومةً فيه، ألا ترى أنك تقول: ضربهم وأنبأهم، وهذا لهم. وإنما تكسِرُ الهاء إذا وَلِيَتْهَا كسرة أو ياء، نحو: بهم وعليهم. وهذا أيضاً يضمه قوم، فلا يجانسون بكسرتها الكسرة التي قبلها، ولا الياء، ولكن يضمونها على الأصل، نحو: بهم، وبهؤ، وبذارهؤ، وَعَلَيْهَمْ، وقد تقدم ذكر ذلك في أول الكتاب.

فأما وجه قراءة من قرأ: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ فكسر الهاء، والذي قبلها همزة مخففة، فإنَّ لكسره الهاء وجهين من القياس على ما سُمِعَ منهم. أحدهما: أنه أتبع كَسَرَ الهاءِ الكسرة التي قبلها، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين، ألا ترى أن أبا عثمانَ قد حكى عن عيسى عن ابن أبي إسحاق: هذا المرءُ، ورأيتُ المرءَ، ومررت بالمرءِ. فأتبعوا مع هذا الفصل، كما أتبعوا في اللغة الأخرى: هذا امرؤُ، ورأيت امرؤاً، وبامرئٍ. وكذلك: أخوك، وأخاك، وأخيك. فكذلك يكون قوله: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ أتبعَت كسرة الهاءِ الكسرة التي على الباء.

ومما يُثبِتُ ذلكَ، أن أبا زيد قال: قال رجل من بكر بن وائل: أخذتُ هذا مِنْهُ يا فتى، وَمِنْهُمَا، وَمِنْهُمِي. بكسر الاسم المضمَرِ في الإذراج والوقف. قال: وقال عنه، وقال لم أعْرِفِهِ، ولم أَضْرِبِهِ. بكسر كل هذا. قال أبو زيد: وقال: لم أَضْرِبِهِمَا بِكسر الهاءِ مع الباء. ففي ما حكاه أبو زيد: ما يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الإِتْبَاعَ مع حَجْزِ الساكنِ بين الحركتين، مِثْلُهُ إذا تَوَالَتِ الحركتانِ؛ فلم يَحْجُزْ بينهما شيءٌ. ألا ترى أنه قال: مِنْهُ - وَمِنْهُمَا - وَمِنْهُمِي، فأتبع الكسر الكسرَ مع حجز السكونِ بينهما، كما أتبع في: لم أَضْرِبِهِ، ولم أَضْرِبِهِمَا، ولم أعْرِفِهِ، وإن لم يَحْجُزْ بينهما شيءٌ؟ فكذلك قوله: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ أتبعَ الكسرةَ في الهاءِ الكسرة التي قبلها.

والوجهُ الآخرُ: أنه لم يُعْتَدَّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونها، فكأن الكسرة وليت الهاء، والكسرة إذا وليت الهاء كُسِرَتْ نَحْوُ: به. ويكون تركهم الاعتدادَ - في «أَنْبِئُهُمْ» - بالسكون كَتَرَكِيهِمُ الاعتدادَ به في قولهم: هو ابن عمِّي دُنْيَا^(١)، وَقَيْتِي^(٢)، ألا ترى أنه من الدنؤ، وقالوا: قِنُوءٌ. فكما قُلِبَتْ الواو ياءً في عارية ومَخِينِيَّة، لانكسار ما قبلها، كذلك قلبوها مع حجز الساكن في دُنْيَا. فإذا رأيتَهُمْ لم يعتدوا بالحاجز إذا كان ساكناً؛ كذلك يجوز أن لا يعتدَّ به حاجزاً في قراءة ابن عامر، وما روي عن ابن كثير.

ولو ترك تاركَ الهمزِ في: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ فقال: ﴿أَنْبِئِيَهُمْ﴾ لكان لكسر الهاءِ وجهان.

(١) قالوا: هو ابن عمي دُنْيِيَّة، ودُنْيَا. متون، ودُنْيَا، غير متون، ودُنْيَا، مقصور إذا كان ابن عمه لُحَا؛ قال اللحياني: وتقال هذه الحروف أيضاً في ابن الخال والخالة، وتقال في ابن العمه أيضاً قال: وقال أبو صفوان: هو ابن أخته وأخته دُنْيَا، مثل ما قيل في ابن العم وابن الخال، وإنما انقلبت الواو في دُنْيِيَّة ودُنْيَا ياءً لمجاورة الكسرة وضعف الحاجز، ونظيره قَيْتِيَّة وَعَيْلِيَّة. وكان أصل ذلك كله دُنْيَا أي رَجَمَا أدنى إليَّ من غيرها، وإنما قلبوا لِيَدُلُّ ذلك على أنه ياء تانيث الأذنَى، ودُنْيَا داخلة عليها. (لسان العرب ١٤/٢٧٣ مادة: دنا).

(٢) القَيْتِيَّة: ما اكتسب، والجمع قَيْتِي. (لسان العرب ١٥/٢٠١ مادة: قنا).

أحدُهما: أنه لما خفف الهمزة لسكونها وانكسار ما قبلها فقلبها ياءً كذبيبٍ وميِّرةٌ^(١) أشبهت الياء التي هي غير منقلبة عن الهمزة، فكسر الهاء بعدها، كما تُكسَرُ «هم» بعد: «ترميمهم» و«يهديهم». ويقوي ذلك أن منهم من أدغم الواو الساكنة المنقلبة عن الهمزة في الياء، كما تدغم الواو التي ليست منقلبة، وذلك في قولهم: رِيًّا، ورِيَّةٌ^(٢).

ويُقَوِّي ذلك إيقاعهم الألف المنقلبة عن الهمزة ردفاً^(٣)، كإيقاعهم المنقلبة عن الياء أو الواو، وذلك قوله:

على زالٍ^(٤)

كما تقول: على بالٍ. والوجه أن لا تُكسَرَ الهاء على هذا المذهب، كما أن الوجه أن لا تُدغم.

والوجه الآخر: أن تُقلَّب الهمزة إلى الياء قلباً. وهذا وإن كان سببويه لا يجيزه إلا في الشعر، فإن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب. وإذا اتَّجَهَتْ له هذه الوجوه لم ينبغ أن يُخطأ، وإن أمكن أن يقال إن غيره أثبت وجهاً منه وأظهر.

فأما آدم: فقال بعض أهل اللغة: إن الآدم من الإبل والظباء: الأبيض^(٥)، وما سوى ذلك، فالآدم الذي ليس بأبيض على ما يتكلم به الناس فيقولون: رجل آدمٌ للذي ليس بأبيض، ورجلٌ أسمرٌ، وهو أصفى من الآدم. قال: ولا تقول العرب للرجل: أبيض، من اللون، إنما يقولون: أحمر، قال: وقال رسول الله: «بعثت إلى الأسود

(١) الميِّرة: الدُّخْلُ والعداوة، وجمعها ميِّرٌ (لسان العرب ١٥٨/٥ مادة: مار).

(٢) الأصل: رؤيا ورؤية (انظر لسان العرب ٢٩٧/١٤ مادة: رأى).

(٣) الردف: في الشعر حرف ساكن من حروف المد واللين يقع قبل حرف الروي ليس بينها شيء، فإن كان ألفاً لم يُجز معها غيرها، وإن كان واواً جاز معه الياء. (لسان العرب ١١٧/٩ مادة: ردف).

(٤) من البيت الفاتل:

وصمَّ صلابٌ ما يقين من الوجي كأن مكان الردف منه على زالٍ

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٦، ولسان العرب ٢٦٢/١١ (رأى) ١٩٠/١٥ (قطا)، ٤٠٥ (وقى)، وتاج العروس (رأى، قطا، وقى)، وبلا نسبة في المخصص ٥٦/٨ الرُّال: ولد النعام، وخص بعضهم به الحَوْلِي منها. وأراد هنا على زالٍ، فيما أن يكون خفف تخفيفاً قياسياً، وإما أن يكون أبداً إبدالاً صحيحاً على قول أبي الحسن لأن ذلك أمكن للفاقية، إذ المخفف تخفيفاً قياسياً في حكم المحقق، والجمع أرؤل ورنلان ورنال ورنالة (لسان العرب ٢٦١/١١ - ٢٦٢).

(٥) الأذمة: في الإبل لونٌ مشرب سواداً أو بياضاً، وقيل: هو البياض الواضح، وقيل: في الظباء لونٌ مشربٌ بياضاً وفي الإنسان: الشمرة. (لسان العرب ١١/١٢ مادة: آدم).

والأحمر^(١) وإنما الأبيضُ: البعيد من الدُّنسِ النقي، قال: ويقال: ظبي آدمٌ - وظبية أدماء - وبعير آدمٌ - وناقَةٌ أدماءٌ - للأبيضين.

قال أبو الحسن: ﴿أُنْبِثُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ الهاء مضمومة إذا هَمَزَتْ، وبها نقرأ، لأن الهاء لا يكسرهما إلا ياءٌ، أو كسرةٌ، ومن العرب من يَهْمِزُ ويكسر، وهي قراءة، وهي رديئة في القياس فإذا خَفَقَتِ الهمزة فكسرتُ الهاء أمثلُ شيئاً لشبهها بالياء.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦].

فقرأ حمزةٌ وخذه: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بالفتح خفيفة، وقرأ الباقون: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ مُشَدِّداً بغير ألف^(٢).

قال أبو بكرٍ أحمد: وروى أبو عبيد: أن حمزةً قرأ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بالإمالة، وهذا غلطٌ.

بسم الله: حجة حمزة في قراءته ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ أن قوله: ﴿يَكَادُمْ أَتَّكُنُّ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا﴾ [البقرة: ٣٥] تأويله: أُنْبِثْنَا فَتَيْتَا، فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ، فقابل الثبات بالزوال، الذي هو خلافه. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] تأويله: فضرب فأنفلق، ومثله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فحلقت، فعليه فدية. ونسب الفعل إلى الشيطان، لأن زوالهما عنها إنما كان بتزيينه ووسوسته، وتسويله، فلما كان ذلك منه سبب زوالهما عنها أُسْنِدَ الفعلُ إليه. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّكَ اللَّهُ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فالرميُّ كان للنبي ﷺ حيث رمى فقال: «شاهت الوجوه»^(٣) إلا أنه لما كان بقوة اللّه وإرادته نُسب إليه. ومما يقوي قراءته قوله تعالى:

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٤/١١٦، ٥/١٤٥)، وابن عبد البر في (التمهيد ٥/٢١٨) والهيتمي في (مجمع الزوائد ٦/٦٥، ٨/٢٥٨، ٢٦٩)، وابن سعد في (الطبقات الكبرى ١/١٢٧)، وابن كثير في (البداية والنهاية ٢/١٥٤)، والهيتمي في (موارد الظمان ٢٠٠)، والقرطبي في (التفسير ١/٤٩، ٣/٢٦٤، ٨٦/٧، ١٦/١٩)، والقاضي عياض في (الشفاء ١/١٣٤، ٣٣٠) والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣٢٠٩٤)، وابن كثير في (التفسير ٦/١٠٠، ٥٠٦) وصاحب (مناهل الصفا ٢٩)، وابن الجوزي في (زاد المسير ١/٣٦٥).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٥.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (الجهاد ب ٢٨ رقم ٨١)، وأحمد بن حنبل في (المسند ١/٣٠٣، ٣٦٨، ٥/٢٨٦) والدارمي في (السنن ٢/٢٢٠)، والحاكم في (المستدرک ١/١٦٣، ٣/١٥٧) والهيتمي في (مجمع الزوائد ٦/٨٤، ٨/٤، ٢٢٨)، والطبراني في (المعجم الكبير ٣/٢٢٧) وابن أبي شيبه في (المصنف ١٤/٥٣٠)، وسعيد بن منصور في (السنن ٢٩١٣)، والزبيدي في (تحاف السادة المتقين ٧/١٧٣، ١٧٤)، والبيهقي في (دلائل النبوة ٥/١٤١، ٦/٢٤٠) وابن حجر في (المطالب العالية ٤٣٧٠)، والتبريزي في (مشكاة المصابيح ٥٨٩١)، وابن حجر في (فتح الباري ٧/١٦٩، ٨/٣٢) =

﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فقوله: فأخرجهما في المعنى قريب من أزالهما، ألا ترى أن إخراجهما إياهما منها، إزالةً منه لهما عما كانا فيه. فإن قال قائل: ما ننكر أن يكون فاعلُ أخرجهما، لا يكون ضمير الشيطان ولكن المصدّر الذي ذكّر فعله كقولهم: من كذب كان شراً له؛ فالدلالة على أن فاعله ضميرُ الشيطان، قوله في الأخرى: ﴿يَنْبِيءَ آدَمَ لَا يَفْلِتَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧].

ففاعلُ أخرجهما: الشيطان، كما بيّن ذلك في هذه.

ويقوي قراءته أيضاً تأويلُ من تأوّل أن: ﴿أَزَلَّهُمَا﴾ من زلّ، الذي هو عشر، ألا ترى أن ذلك قريبٌ من الإزالة في المعنى.

فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ كان قوله بعد: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ تكريراً، فالقراءة الأخرى أرجح، لأنها لا تكون على التكرير؛ قيل: إن قوله: أخرجهما، ليس بتكرير لا فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز أن يزلبهما عن مواضعهما، ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية، وإذا كان كذلك لم يكن تكريراً غير مفيد. وعلى أن التكرير في مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها بألفاظٍ مختلفة ليس بمكروه ولا مُجْتَنَب، بل هو مُسْتَحَبٌ مستعمل، كقول القائل: أزلتُ نعمته، وأخرجته من ملكه، وعَلَّظْتُ عقوبته. وقالوا: زال عن موضعه وأزلته، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]. ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولٍ مِنْهُ لَاجِبًا﴾ [إبراهيم: ٤٦] وقال الهذلي^(١):

فَأَزَالَ خَالِصَهَا^(٢) بِأَبْيَضٍ نَاصِحٍ^(٣) مِنْ مَاءِ أَلْهَابٍ بِهِنَّ التَّنَائِبُ^(٤)

= والسيوطي في (الدر المثور ٥/١٧٤، ٢٢٤، ٢٢٦، ٣٤٥) والدولابي في (الكنز والأسماء ١/٤٢)، وابن سعد في (الطبقات الكبرى ٢/١٠٩، ١١٣) والتمقي الهندي في (كنز العمال ٣٦٩٧، ٢٩٩٢٤، ٣٠٢١٣، ٣٠٢٠٤)، وابن حجر في (الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ٦٨)، والبخاري في (التاريخ الكبير ٨/٣١٦)، وابن الجوزي في (زاد المسير ٣/٣٣٢)، والطبري في (التفسير ٩/١٣، ١٠/٧١، ٧٣) وابن كثير في (التفسير ٣/٥٧١، ٥٨٦، ٤/٦٩)، والقرطبي في (التفسير ٨/٩٨، ١٦/٢٦٣) وابن كثير في (البداية والنهاية ٣/٢٦٤)، وأبو نعيم في (دلائل النبوة ١/٦١).

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلي، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل، شاعر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. أسلم، وليست له صحبة. قال الأمدى: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة. له ديوان شعر.

الأعلام ٣/٧٠، وخرانة البغدادي ١/٤٧٦، والأمدى ٨٣، وسمط اللاكبي ١١٥، والعين ٢/٥٤٤، وديوان الهذليين.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٢٤٩، وفي لسان العرب ٢/٦١٥: مفرطها وفي اللسان ٧/٣٦٩: ناصحها.

(٣) في لسان العرب ٧/٣٦٩: مفرط.

(٤) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١١٢، ولسان العرب =

فهذا على ضربين أحدهما: أن يريد: أزال خلوصَ خالصها بماءٍ أبيضَ شابَ هذه العسلَ به، فحذف المضاف. أو يكونَ وضعَ خالصها موضعَ خلوصها، كقولهم: العاقبةُ والعاقبةُ، وَقَوْلِهِ^(١):

ولا خارجاً من في زور كلام

في قول من جعل «لا أشتم» جواباً للقسم. والخالص من الماء: الأبيض الصافي، فاستعاره للعسل، لأنهم يصفونها بالبياض في نحو:

وما ضربَ بيضاءً يأوي ملىكها^(٢)

وأشدُّ السكرى للعجاج^(٣):

من خالص الماء وما قد طخلباً

حجة من قرأ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾^(٤) [البقرة: ٣٦] أن أزلهما يحتمل تأويلين؛ أحدهما: كسبهما الزلَّة. والآخر: أن يكونَ أزلَّ من زلَّ الذي يراد به: عثرَ. فالدلالة

= ٦١٥/٢ (نصح)، ٣٦٩/٧ (فرط)، وتهذيب اللغة ٢٥٠/٤، وتاج العروس ١٧٦/٧ (نصح) ٥٣٤/١٩ (فرط)، ونُسب خطأً إلى أبي كبير الهذلي في تاج العروس ٢٢٩/٤ (لهب) الناصح: الخالص من العسل وغيره، وكل شيء خلص، فقد نصح، ألهاب: (ج) لهب: الصدع في الجبل التالِب أو الألب: شجرة شائكة كأنها الأترج. عجز بيت. صدره:

على خلفه لا أشتم الدهر مسلماً

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٢/٢، وأمالي المرتضى ٦٣/١، ٦٤، وتذكرة النحاة ص ٨٥، وخزانة الأدب ٢٢٣/١، ٤٦٣/٤، ٤٦٥، وشرح أبيات سيويه ١٧٠/١، وشرح المفصل ٢/٥٩، ٥٠/٦، والكتاب ٣٤٦/١، ولسان العرب ٢٥٠/٢، (خرج)، والمحتسب ٥٧/١، والمقتضب ٣١٣/٤، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٧٧/١، ومغني اللبيب ٤٠٥/٢، والمقتضب ٢٦٩.

(٢) صدر بيت. عجزه:

إلى طُنْفٍ أعيا سراقٍ ونازل

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٤٢، ولسان العرب ٥٤٦/١ (ضرب)، ٢٢٤/٩ (طنف)، ٤٩٤/١٠ (ملك)، ١١١/١٥ (عيا) والتنبية والإيضاح ١٠٧/١، وتهذيب اللغة ٢٠/١٢، ٣٦٣/١٣، وتاج العروس ٢٤٥/٣ (ضرب) ٩٩/٢٤ (طنف)، (ملك)، وأساس البلاغة (طنف)، وبلا نسبة في المخصص ١٤/٥ يريد بمليكيها يعسوبها، ويعسوب النحل أميره. الضرب: العسل الأبيض الغليظ، يذكر ويؤنث. الطُنْف: صيدٌ يندُر من الجبل قد أعيا بمن يرقى ومن ينزل.

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٦٨/٢، ولسان العرب ٢٩/٧ (خلص).

(٤) قرأ حمزة ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بألف مخففة، وقرأ الباقون بغير ألف مثقلاً. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٥).

على الوجه الأول ما جاء في التنزيل من تزيينه لهما تناول ما حُطِرَ عليهما جنسه، بقوله: ﴿مَا تَهَكُّمَ رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٠] إلى قوله: ﴿لَئِن أَلْقَيْتُمَا﴾ وقوله: ﴿فَوَسْوَسَ لَكُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَكُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءِ إِلَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]. وقد نُسِبَ كَسِبُ الْإِنْسَانِ الزَّلَّةَ إِلَى الشَّيْطَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَسْرَلَهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ٥٥] وَأَسْرَلٌ وَأَزَلٌ كَقَوْلِهِمْ: اسْتَجَابَ وَأَجَابَ، وَاسْتَخْلَفَ لِأَهْلِهِ وَأَخْلَفَ، فَكَمَا أَنَّ اسْتَزَلَّهُمْ مِنَ الزَّلَّةِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ كَسَبَهُمُ الشَّيْطَانُ الزَّلَّةَ، كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ وَالْوَجْهُ الْآخِرُ أَنْ يَكُونَ ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ مِنْ: زَلَّ عَنِ الْمَكَانِ، إِذَا عَثَرَ فَلَمْ يَثْبِتْ عَلَيْهِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فَكَمَا أَنَّ خُرُوجَهُ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ فِيهِ انْتِقَالَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، كَذَلِكَ عِثَارُهُ فِيهِ وَزَلِيلُهُ^(١).

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ نَكْمَ الْبَيْتِ فَاعْلَمُوا﴾ [البقرة: ٢٠٩] فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: زَلَلْتُمْ مِنَ الزَّلَّةِ، كَأَنَّ الْمَعْنَى: فَإِن صرتم ذَوِي زَلَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْعِثَارُ، فَشَبَّهَ الْمَعْنَى بِالْعَيْنِ؛ فَاسْتَعْمَلَ الَّذِي هُوَ الْعِثَارُ، وَالْمَرَادُ بِهِ: الْخَطَأُ، وَخِلَافُ الصَّوَابِ.

ومن هذا الباب قول ابن مقبل:

يَكَاذُ يَنْشَقُّ عَنْهُ سَلْحُ كَاهِلِهِ زَلُّ الْعِثَارِ وَثَبْتُ الْوَعْثِ وَالْعُدْرِ^(٢)
السَّلْحُ: مصدر سلخته سلحاً، إلا أنه أريد به في هذا المكان المسلوخ، ألا ترى أن المنشق إنما يكون الإهاب^(٣) دون الحدب. وقوله: زَلُّ الْعِثَارِ، أي: زَلُّ عِنْدَ الْعِثَارِ، يَرِيدُ أَنَّهُ لِفَطْنَتِهِ يَزَلُّ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَعْتَرُ فِيهِ فَلَا يَعْتُرُ، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَرَادُ بِهِ الْمَفْعُولُ كَأَنَّهُ: الْمَكَانُ الْمَعْتُورُ فِيهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤):

عَلَى حَتِّ الْبُرَايَةِ ...

(١) زَلَّ السَّهْمُ عَنِ الدَّرْعِ، وَالْإِنْسَانُ عَنِ الصَّخْرَةِ يَزِلُّ وَيَزَلُّ زَلًّا وَزَلِيلًا وَمَزَلَةً: زَلَّقَ (لسان العرب ١١/٣٠٦ مادة: زلل).

(٢) الْعِثَارُ: الزُّلُّ، وَفِي الْمَثَلِ: مَنْ سَلَكَ الْحَدَّ أَمِنَ الْعِثَارَ.

الْوَعْثُ: الرَّمْلُ الرَّقِيقُ الَّذِي تَغِيْبُ فِيهِ الْأَقْدَامُ، أَوْ كُلُّ أَمْرٍ شَاقٍّ مِنْ تَعَبٍ وَغَيْرِهِ (ج) وَوَعْثٌ.

(٣) الْإِهَابُ: الْجِلْدُ الْمُغْلَفُ لِجَسْمِ الْحَيَوَانِ، أَوْ مَا لَمْ يُذْبِغْ مِنْهُ (ج) أَهْبٌ.

(٤) قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ الْقَائِلِ:

عَلَى حَتِّ الْبُرَايَةِ زَمَخْرِيٍّ الْ— سِوَاعِدُ، ظَلَّ فِي شَرِيٍّ طَوَالِ

الْبَيْتِ مِنَ الْوَارِثِ، وَهُوَ لِلْأَعْلَمِ الْهَذَلِيِّ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ص ٣٢٠، وَلسان العرب ٢/٢٢ (حتت)، ٣/٢١٤ (سعد)، ٤/٣٢٩ (زمخر)، وَالتَّنْبِيْهُ وَالْإِيضَاحُ ١/١٦١، وَمَقَايِيسُ اللُّغَةِ ١/٢٣٣، ٢/٢٨، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٨/١٩٨ (سعد)، ١١/٤٤٨ (زمخر، بري، شرا)، وَللِهَذَلِيِّ فِي جَمْهَرَةِ اللُّغَةِ ص ١١٤٥، ١٢٠٩، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٢/٧٣، ٧/٣٨، ٦٦٩، وَجَمْهَرَةُ اللُّغَةِ ص ٧٧.

أي: عند البراية.

وقول النابغة^(١):

رَابِي الْمَجَسَّةِ ...

أي: عند المَجَسَّةِ.

ومثله^(٢):

بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

أي: عند المتجرّد، أي: التجريد.

ومثله للبيد^(٣):

صَائِبُ الْجِذْمَةِ

أي: صائب عند الجِذْمَةِ، يقول: هو قاصد عند القطع، ومثله قول أوس^(٤):

كُشِّفَ الْفُتَاءُ^(٥)

= البراية: ما تساقط من كل ما بري أو نُحت. الزمخري: ظليم زمخري السواعد أي طويلها وأراد بالسواعد هنا مجاري المخ في العظام، أراد عظام سواعده أنها جوف كالقصب.

(١) قطعة من بيت النابغة الذبياني في الشعر والشعراء ص ٨٩ تمامه:

وإذا طعننت طعننت في مستهدف رابي المجسة بالعبير مُقرق
المجسة: الموضع الذي تجسه (ج) مجاس. المقرق: المطلي.

(٢) قطعة من البيت القائل:

مخطوطة المتنين غير مفاضة رِيسا الروادف بسضة المتجرّد
البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٩٢، وتهذيب اللغة ٤١٧/٣، وأساس البلاغة
ص ٢٣ (بضض)، ٨٧ (حطط)، وكتاب العين ١٩/٣، وتاج العروس ٢٠٦/١٩ (حطط) ولسان العرب
٢٧٤/٧ (حطط).

(٣) قطعة من البيت القائل:

يُفْرَقُ الشَّعْلِبُ فِي سِرَّتِهِ صَائِبُ الْجِذْمَةِ مِنْ غَيْرِ فِشْلِ
البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص ١٨٨، ولسان العرب ٢٨٥/١٠ (غرق)، ١٨٨/١٢ (جذم)
وتهذيب اللغة ١٦/١٣٥، ١١/١٦، وجمهرة اللغة ص ١٣٣٠، وديوان الأدب ١/٢٠٠، وكتاب
العين ٢/٣٤٠، ٤/٣٥٤، وتاج العروس (غرق)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/١٦٩ (خدم) وتاج
العروس (خدم).

الجذمة: هنا الإسراع، جعله اسماً من الإجدام، وجعله الأصمعي بقية الشوط وأصله.

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٣١/٢.

(٥) إشارة إلى بيت كعب:

زالوا فما زال أنكاس ولا كشف عند اللقاء ولا ميل معازيل

البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٢٣، ولسان العرب ٦/٢٤٢ (نكس) ٩/٣٠٠ =

أي: عنده.

فأما قوله: زَلُّ، فإنه صفةٌ، كَكَهْلٍ، وَغَيْلٍ^(١)، وَفَسَلٍ^(٢)، مما يَدُلُّكَ على ذلك مُقَابَلَتُهُ بِثَبَّتِ الذي هو خلافه. وَالغَدْرُ فيما فُسِّرَ عن أبي عمرو في أكثر ظني: مكانٌ مُتَعَادٍ. والوعث: السَهْلُ الذي تسوخ فيه أخفاف الإبل، والمعنى في: ثَبَّتُ الوَعْثَ، أي: ثَبَّتُ عند الوَعْثِ كما كان في المعنى في: زَلُّ العِثَارِ، أي: زَلُّ عند العِثَارِ، وإذا كان الغَدْرُ هذا الذي فسر، فما أنشده أبو زيد^(٣):

يَخِيطُنَ بِالْأَيْدِي مَكَاناً ذَا غَدْرٍ

تقديره: مكاناً غَدْرًا. وتأويل إدخال قَوْلِهِ: «ذَا» فيه أنه يوصف بهذا، كأنه قال: مكاناً صاحب هذا الوصف. ومن هذا الباب قَوْلُهُمْ: «مَنْ أُرِلَتْ إِلَيْهِ نِعْمَةٌ فَلْيَشْكُرْهَا»^(٤) كأنه زَلَّتِ النعمة إليه، أي: تَعَدَّتْ. وَأَزَلَّتْهَا أنا إليه، عَدَّتْهَا، كما أن قوله^(٥):

قَامَ إِلَى مَنَزَعَةٍ زَلَّخَ قَزَلٌ

= (كشف)، ٤٤٢/١١ (عزل)، ١١، ٦٣٨ (مبيل)، وتاج العروس ٥٧٩/١٦ (نكس)، ٣١٣/٢٢ (كشف).

(١) الفَيْلُ: اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي تَوْنِي، وقيل:

أَنْ تَرْضِعَ الْمَرْأَةُ وَلِدهَا عَلَى حَبْلٍ

(لسان العرب ٥١٠/١١ - ٥١١ (غيل)).

(٢) الغَسْلُ: الرُّذُلُ التَّذَلُّ الذي لا مُرُوءة ولا جلد، والجمع أَفْسُلٌ وَفُسُولٌ وَفَسَالٌ وَفُسْلٌ (لسان العرب ١١/٥١٩ مادة: فسل).

(٣) تمام الرجز:

يَخِيطُنَ بِالْأَيْدِي مَكَاناً ذَا غَدْرٍ خَبِطَ الْمَغِيْبَاتِ فَلَاطِيْسِ الْكَمْرِ

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٦٦/٦ (فلطس)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٨، والمخصص ٣٣/٢، وتاج العروس ٣٤٥/١٦ (فلطس)، وتهذيب اللغة ١٣/١٤٧.

الغَدْرُ: قال أبو زيد: الغَدْرُ والجَرَلُ والثَّقَلُ كل هذه الحجارة مع الشجر. والغدر: الموضع الظلف الكثير الحجارة، والغَدْرُ: الحجارة والشجر، وكل ما وارك وسد بصرك. غدر. والغَدْرُ: الأرض الرخوة الجحرة والجرفة واللخافيق المتعادية. والجمع أغذار. والغدر: كل موضع صعب لا تكاد الدابة تنفذ فيه. (لسان العرب ١٠/٥ مادة: غدر).

(٤) أزل إليه نعمة أي أسداها. وفي الحديث: من أزلت إليه نعمة فليشكرها. واتخذ عنده زلة أي صنيعه، وأزلت إليه نعمة أي أسديتها. قال أبو عبيد: قوله في الحديث من أزلت إليه نعمة معناه من أسديت إليه وأعطيتها واضطنعت عنده؛ قال ابن الأثير: وأصله من الزليل وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان، فاستعير لانتقال النعمة من المُنْعَمِ إلى المُنْعَمِ عليه (لسان العرب ١١/٣٠٦، ٣٠٧ مادة: زلل).

(٥) تمام الرجز:

يَا عَيْنَ بَكْحِي عَامِراً يَوْمَ النَّهْلِ عِنْدَ الْعِشَاءِ وَالرِّشَاءِ وَالْعَمَلِ

قَامَ عَنِ مَرْتَبَةِ زَلَّجَ قَزَلٌ يَالَيْتَهُ أَصْدَرَهَا فِيهَا غَلَلٌ

وَلَا يُبَدِّلُ رَجُلُهُ حَيْثُ نَزَلَ

معناه: تعدّى من مكانه إلى مكان آخر. وكذلك قوله:

وَإِنِّي وَإِنْ صَدَدْتُ لَمُثْنٍ وَقَائِلٍ عَلَيْهَا بِمَا كَانَتْ إِلَيْنَا أَرْزَلْتِ^(١)
تقديره: أَرْزَلْتُهُ، ليعود الضمير إلى الموصول.

وأما الشيطان فهو فيعال من شَطَنَ مثلَ البَيْطَارِ، والعَيْدَاقِ^(٢). وليس بفَعْلَانٍ من قوله^(٣):

وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا الْبَطْلُ

ألا ترى أن سيويه حكى: شَيْطَنُتُهُ فَتَشِيطَنَّ، فلو كان من يَشِيطُ لكانَ شَيْطَنُتُهُ فَعْلَنُتُهُ، وفي أننا لا نعلمُ هذا الوزنَ جاء في كلامهم ما يدلُّك أنه: فَيَعْلَنُتُهُ، مثلُ بَيْطَرْتُهُ، ومثلُ هَيْتَمَ^(٤)، وفي قول أمية أيضاً دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، وهو قوله^(٥):

أَيْسَمَا شَاطِنِ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السُّجْنِ وَالْأَكْبَالِ

= الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٨٩/٢ (زنج)، ٢٢/٣ (زنج)، ٣٥٠/٨ (نزع)، وتاج العروس ٧/٢٦٣ (زنج)، وأساس البلاغة (زنج، نزع).

المنزعة: رأس البئر الذي يُنزع عليه، وقيل: هي صخرة تكون على رأس البئر يقوم عليها الساقى، والعُقَابَانِ من جنبتها تُعَصَدَانِهَا، وهي التي تسمى القبيلة (اللسان ٣٥٠/٨).

الزنج: المَزَلَّةُ تَزَلُّ مِنْهَا الْأَقْدَامُ لِنْدَاوَتِهَا لِأَنَّهَا صَفَاءٌ مَلْسَاءٌ (اللسان ٢١/٣).

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١٠١، ولسان العرب ٣٠٧/١١ (زلزل) وفيه «وصادق» مكان «وقائل» وتهذيب اللغة ١٦٥/١٣، وأمالى القالي ١٠٩/٢، وتزبين الأسواق ١٢٤/١، وتاج العروس (زلزل).

(٢) العَيْدَاقُ: الكريم الجواد الواسع الخلق الكثير العطية، وقيل: هو الكثير الواسع من كل شيء (لسان العرب ٢٨٣/١٠ مادة: غدق).

(٣) عجز بيت. صدره:

قَدْ تُخْضِبُ الْعَيْرَ مِنْ مَكْنُونِ فَائِلِهِ

البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٣، وشرح المفصل ٦٤/٥، ولسان العرب ٣٣٨/٧

(شيط)، ٥٣٥/١١ (فيل)، وتاج العروس ٤٣٠/١٩ (شيط، فيل)، وأساس البلاغة (شيط) مكنون الفائل: دمه، وأراد إنا حذقنا بالطعن في الفائل، وذلك أن الفارس إذا حذق الطعن قصد الخربة لأنه ليس دون الجوف عظم.

الفائل: اللحم الذي على خُزْبِ الْوَرَكِ وقيل: هو عِرْقُ (اللسان ٥٣٥/١١ - ٥٣٦ (فيل) شاط الرجل يشيط: هلك.

(٤) الهيمنة: الكلام الخفي لا يفهم، والياء زائدة، وقيل: الهيمنة الصوت، وهو شبه قراءة غير بيّنة. (اللسان ٦٢٣/١٢ مادة: هنم).

(٥) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥١، وجمهرة اللغة ص ٩٤٧ وكتاب الجيم ٢٩٢/٢، وتاج العروس (عكا).

فكما أَنَّ شَاطِرْنَ فَاعِلٌ، وَالثَّوْنُ لَامٌ، كَذَلِكَ شَيْطَانٌ فَيَعَالٌ.

وَلَا يَكُونُ فَعْلَانٌ مِنْ يَشِيْطُ. فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ أُنْشِدَ الْكَسَائِيَّ أَوْ غَيْرُهُ.

وَقَدْ مَنَّتِ الْخَذَوَاءُ مَثًّا عَلَيْهِمْ وَشَيْطَانٌ إِذْ يَدْعُوهُمْ وَيُثَوِّبُ^(١)

ففي ترك صرف شيطان دلالة على أنه مثل: سعدان وحمدان. قيل: لا دلالة في ترك صرف شيطان على ما ذكرت، ألا ترى أنه يجوز أن يكون قبيلة، ويجوز أن يكون اسم مؤنث؟ فلا يلزم صرفها لذلك، لا لأن النون زائدة^(٢).

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧].

في رفع الاسم ونصب الكلمات، ونصب الاسم ورفع الكلمات. فقرأ ابن كثير وَخَدَهُ: ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ بنصب الاسم ورفع الكلمات. وقرأ الباقون: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ برفع الاسم ونصب الكلمات.

قال أبو علي: قالوا: لَقِيَ زَيْدٌ خَيْرًا، فتعدى الفعل إلى مفعول واحد، وفي التنزيل: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ١٥] وفيه: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [الأنفال: ٤٥] و﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢] فإذا ضَعُفَتِ الْعَيْنُ منه، تعدى إلى مفعولين، فقلت: لَقَيْتُ زَيْدًا خَيْرًا، فيصيرُ الاسمُ الذي كَانَ الْفَاعِلَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ، قال: ﴿وَلَقَّهْمُ نَصْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الدهر: ١١] وليس تَضْعِيفُ الْعَيْنِ هُنَا، عَلَى حَدِّ قَرَحٍ وَأَفْرَحْتُهُ، وَخَرَجَ وَخَرَجْتُهُ وَأَخْرَجْتُهُ، أَلَا تَرَى أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: أَلْقَيْتُ كَذَا، فَلَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ لَقَيْتُهُ، كَأَشْرَبْتُهُ مِنْ شَرَبْتُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْهُ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَعْدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَمَا تَعْدَى لَقَيْتُ، فَلَمَّا لَمْ يَتَّعَدْ إِلَى الثَّانِي إِلَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوَ أَلْقَيْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ؛ عَلِمْتُ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ بِنَاءٍ عَلَى حِدَةٍ، وَلَيْسَتْ الْهَمْزَةُ هَمْزَةُ نَقْلِ كَالَّتِي فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، أَوْ: أَضْرَبْتُهُ إِيَّاهُ، وَشَرِبْتُ الْمَاءَ وَأَشْرَبْتُهُ الْمَاءَ، فَجَعَلُوا أَلْقَيْتُهُ بِمَنْزِلَةِ طَرَحْتُهُ، فِي تَعْدِيَةِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ. فَأَمَّا مَصْدَرُ لَقَيْتُ، فَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: لَقَيْتُهُ لَقِيَةً وَاحِدَةً فِي التَّلَاقِي وَالْقِتَالِ، وَلَقَيْتُهُ لِقَاءً وَلِقْيَانًا وَلِقَاءَةً.

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٢٨٠، وفي لسان العرب ٧/ ٣٤٠ رواية البيت:

وقد مَنَّتِ الْخَذَوَاءُ مَثًّا عَلَيْهِمْ وَشَيْطَانٌ إِذْ يَدْعُوهُمْ وَيُثَوِّبُ

البيت من الطويل، وهو لطيف الغنوي في ديوانه ص ٤٩، ولسان العرب ٧/ ٣٤٠ (شيط) ١٣/ ٢٣٩ (شطن)، ١٤/ ٢٢٥ (خذاء)، وتاج العروس ١٩/ ٤٣١ (شيط)، والحيوان ١/ ٣٠٠، وبلا نسبة في تاج العروس (خذاء).

شيطان: هو شيطان بن الحكم بن جلهمة. والخذواء: فرسه.

انظر لسان العرب ١٣/ ٢٣٧ مادة (شطن).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٥.

فأما قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٧] أي: بدلاً من الآخرة كما قال: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] ومعنى من الآخرة أي: بدلاً منها، كما قال: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلاً منكم، ومثل هذا قوله: ﴿إِنْ يَشَاءُ يُدْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣] وقوله: ﴿إِنْ يَشَاءُ يُدْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِكُمْ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

وقال الراعي^(١):

أَخَذُوا الْمُخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا^(٢)
وقال آخر^(٣):

كَسَوْنَاهَا مِنَ الرَّيْطِ الْيَمَانِي مِثْلًا فِي بِنَائِقِهَا فُضُولُ^(٤)
أي: بدلاً من الريط.

ويكون قوله: ﴿لَا يُرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ٧]. أي: لا يخافون ذلك، لأنهم لا يؤمنون بها، فلا يُؤَجِّلُونَ منها كما يُؤَجِّلُ المؤمنون المصدقون بها، المعنيون بقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخَشِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٥] وقال: ﴿وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ سَافِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩] فيكون الرجاء هنا الخوف كما قال: ﴿لَا تُرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] وكما قال^(٥):

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَزُجْ لَسَعَهَا

(١) الرَّاعِي النَّمِيرِي (توفي ٩٠هـ = ٧٠٩م) عبید بن حصین بن معاوية بن جندل النَّمِيرِي أَبُو جندل، شاعر من فحول المحدثين، كان من جَلَّةِ قومه، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل. عاصر جريراً والفرزدق وهو من أهل بادية البصرة. من أصحاب «الملحمة» وسماه بعض الرواة: حصين بن معاوية. الأعلام ٤/١٨٨، ١٨٩، والأغاني ٢٠/١٦٨، وجمهرة أشعار العرب ١٧٢، وسمط اللالي ٥٠ وخزانة البغدادي ١/٥٠٤، والشعر والشعراء ١٥٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو للراعي النَّمِيرِي في ديوانه ص ٢٤٢، وتذكرة النحاة ص ٣١١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٧، وشرح شواهد المغني ٢/٧٣٦، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٧٣، وشرح الأشموني ٢/٢٨٨، وشرح المفصل ٦/٤٤، ومغني اللبيب ١/٣٢٠. الفصيل: ولد الناقة إذا فُصِلَ عن أمه (ج) فُصْلان وفِصال وهي فِصيلة. الأفيال: الفصيل، والجمع إفال.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٨/١٥ (طها). يصف إبلاً كانت بيضاً وسودها العرن، فكانها كُسيبت مسوحاً سوداً بعد ما كانت بيضاً. الرِيطَة: الملاءة كلها نسج واحد وقطعة واحدة (ج) رِيط ورياط.

(٤) البنايق: (ج) البنيقة: كل رقعة تُزاد في ثوب لِتَسْعَ.

(٥) صدر بيت. عجزه:

وقد يكون لا يرجون الرجاء الذي خلافه اليأس، كما قال: ﴿قَدْ يَسْأُرُونَ مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَسُ الْكُفَّارُ مِنَ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾ [المتحنة: ١٣] أي: من الآخرة، فحذف من الآخرة لتقدم ذكرها كما قال: ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ عَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] فحذف المتأخر لدلالة ما تقدم عليه، ويجوز أن تكون: كما يس الكفار من حشر أصحاب القبور.

ومن ذلك قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَكِيمَةُ أَوْ نُنزِلَ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] وقال: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١] فالمعنى والله أعلم: بالبعث، كما قال: ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٠] ويقوي ذلك ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٣١] وعلى هذا قوله: ﴿بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠].

فأما قوله: ﴿فَيَسْتَهْتَهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُمْ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] فالمعنى: يوم يلقون ثوابه، فهم خلاف من وُصف بقوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] وقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مُلَاقُوهُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أي: ملاقون جزاءه، إن ثواباً وإن عقاباً. وقوله: ﴿الَّذِينَ يَطْمَئِنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] أي ملاقوا ثواب ربهم، خلاف من وُصف بقوله: ﴿لَا يَتَذَكَّرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤] وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُمُ سَاقِيًا﴾ [النور: ٣٩] ونحو ذلك مما يدل على إحباط الثواب وأنهم إليه راجعون، أي: يُصدّقون بالبعث ولا يكذبون به، كما حكي عن المنكرين له في نحو: ﴿أَيُّدَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَاكِبًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧] ونحو قولهم فيه: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

والظن ههنا العلم، وكذلك قول المؤمن: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقِي حَسَابِي﴾ [الحاقة: ٢٠] فأمة الآية الأولى التي هي قوله: ﴿الَّذِينَ يَطْمَئِنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] أي: ثوابه، فقد يجوز أن لا يكون منهم القطع على ذلك والحتم به، بدلالة قول إبراهيم: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] فأما قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقِي حَسَابِي﴾ [الحاقة: ٢٠] فلا يكون إلا على العلم والتيقن، لأن صحة الإيمان إنما يكون بالقطع على ذلك والتيقن به والشاك فيه لا إيمان له.

ويقال: لقيته ولاقيته، فمن لاقيت قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مُلَاقُوهُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] و﴿الَّذِينَ يَطْمَئِنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] وقال: ﴿فَيَسْتَهْتَهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُمْ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]

= البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٤٤، وتهذيب اللغة ١١/ ١٨٢، والمخصص ١٧٨/٨، ١١/١٧، وتاج العروس ٤/ ٣١٣ (نوب)، ١٦٥/٢٣ (حلف) وكتاب الجيم ٤١/٢، وأساس البلاغة (نوب)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤٩٥/٢.

[٤٤] ولو كان يلاقونه كقوليه: ﴿أَنْتُمْ مُلْكُوهٗ﴾ [البقرة: ٢٢٣] كان حسناً، وقال: ﴿وَإِذَا لَعَنُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٤] وقال^(١):

يَا نَفْسُ صَبِرَا كَلُّ حَيِّ لَاقٍ

كانه: لاقٍ مَنِيَّتَهْ وَأَجَلَهْ .

وقال آخر^(٢):

فَلَاقَى ابْنَ أَنْشَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى مِنْ الْقَوْمِ مَسْقِي السَّمَامِ حَدَائِدُهُ
وقال^(٣):

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانٍ لَمْ يُفِقْ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا

وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾ [السجدة: ٢٣]

فيكون على إضافة المصدر إلى المفعول، مثل: ﴿سُؤَالَ جَبْنِكَ﴾ [ص: ٢٤] ﴿وَهُمْ يَرُءُ

بَعْدَ عَلَيْهِمْ﴾ [الروم: ٣] لأن الضمير للروم وهم المغلوبون كأنه: لَمَّا قِيلَ: ﴿فَخُذْهَا

يَقُوْزُ﴾ [الأعراف: ١٤٥] أي بجهد واجتهاد، أُعْلِمْنَا أَنَّهُ أَخَذَ بِمَا أَمَرَ بِهِ، وتلقاه بالقبول،

فالمعنى: من لقاء موسى الكتاب، فأضيف المصدر إلى ضمير الكتاب، وفي ذلك مدح

له على امتثاله ما أمر به، وتنبية على الأخذ بمثل هذا الفعل كقوله: ﴿أَلَيْعَ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ

رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦] و﴿وَإِذَا قَرَأْتَ فَانصُرْهُ﴾ [القيامة: ١٨] ويجوز أن يكون الضمير

لموسى، والمفعول به محذوف، كقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعْوَاكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]

فالدعاء مضاف إلى الفاعل، والمفعولون محذوفون. ومثل ذلك في إضافة المصدر إلى

الفاعل، وحذف المفعول به قوله: ﴿لَمَقَّتْ لَٰهُوَ أَكْبَرُ مِنْ مَّقْتِكُمْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [المؤمن: ١٠]

وهذا على قياس من قرأ: ﴿فَلَقَىٰ ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ لأن موسى هو اللاقي، كما أن آدم

هو المُتَلَقَّى. ويجوز أن يكون الضمير لموسى في قوله: ﴿مَنْ لِقَائِهِ﴾ ويكون الفاعل

محذوفاً، والمعنى من لقاءك موسى، ويكون ذلك في الحشر والاجتماع للبعث، أو في

الجنة، فيكون كقوله: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: ١٦] فأما قوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ

الْتِقَافِ﴾ [المؤمن: ١٥] فإنه يكون يوم تلاقي الظالم والمظلوم، والجائر والعاقل،

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر ٢٣٩/٦، ورفض المباني ص ٤١، ورسر صناعة الإعراب ص ٣٤١ وهمع الهوامع ١٥٧/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربيعي الأسدي في شرح أبيات سيويه ٤٥٢/١، وله أو لأبي خالد الفقمسي في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٧، ولرجل من بني أسد في الكتاب ٤٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل الششمري، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٣٢ وشرح أبيات سيويه ٤٣١/١، والكتاب ٢٩٨/١.

وتلاقي الأمم مع شهدائها كقوله: ﴿وَزَعَمْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: ٧٥] ومثل يوم التلاقي قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمُ يَوْمَ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩] وقوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧]. ونحو ذلك من الآي. وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِدُ بَقَرُونَ﴾ [الروم: ١٤]، فإن هذا التفرق بعد الاجتماع والتلاقي الذي أضيف اليوم إليهما، وذلك بعد الأخذ للمظلوم من الظالم، وقد بين هذا بقوله: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧] فأما قوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْآزَّةُ مِنْ أَخِيهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤، ٣٥] وقد قال: ﴿يَوْمَ الْجَمْعِ﴾ و﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾، فليس يراد بالفرار المضاف إليه اليوم الشراذ ولا الثغار، وأنت قد تقول لمن تكلم: فرزت مما لزمتك، لا تريد بذلك بعداً في المحل.

وتقدير ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْآزَّةُ مِنْ أَخِيهِ﴾: يوم يفر المرء من موالاته أخيه، أو من نصرته. كما كانوا، أو من مساءلة أخيه لاهتمامه بشأنه، فالفرار من موالاته يدل عليه قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] وأما الفرار من نصرته على حد ما كانوا يتناصرون في الدنيا، فيدل عليه قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ إِلَّا مَنْ رَجِمَ اللَّهُ﴾ [الدخان: ٤١، ٤٢] والمسألة يدل عليها قوله: ﴿وَلَا يَنْتَلِ حَيْدُ حَيْمًا﴾ [المعارج: ١٠].

وقد روي أن بعضهم قرأ: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] وكأنه اعتبر يوم يفر المرء من أخيه، فجعل التناد تفاعلاً من نداء البعير: إذا شرد ونفر، وليس ذلك بالوجه، ألا ترى أنه ليس يسهل أن تقول: نددت من ما لزمتك، ولا ناددت منه، ما تقول: فررت منه؟ ونرى سبويه يستعمل في هذا المعنى قر كثيراً، ولا يستعمل نداء، فليس هذا الاعتبار إذاً بالوجه. وأما التنادي الذي عليه الكثرة والجمهور، فإنه يدل عليه قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ [القمر: ٦] وقوله: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] و﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٥٢]. فالتنادي أشبه بهذه الآي. ألا ترى أن الدعاء والنداء يتقاربان به: ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣] ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩] وقال: ﴿فَدَاعَا رَبَّهُ أَيُّ مَلْبُوثٍ﴾ [القمر: ١٠] فقد استعمل كل واحد من النداء والدعاء في موضع الآخر وليس التناد والفرار كذلك.

وأما قوله: ﴿كَلِمَاتٍ﴾ فالكلمات: جمع كلمة، والكلمة: اسم الجنس، لوقوعها على الكثير من ذلك والقليل، قالوا: قال امرؤ القيس في كلمته؛ يعنون قصيدته، وقال قس في كلمته؛ يعنون خطبته. وقال ابن الأعرابي: يقال: لفلان كلمة شاعرة، أي: قصيدة. وقد قيل لكل واحد من الكلم الثلاث: كلمة، فالكلمة كأنها اسم الجنس، لتناولها الكثير والقليل.

كما أن الليل لما كان كذلك وقع على الكثير منه أو القليل؛ فالكثير نحو قوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيَاسًا﴾ [النبا: ١٠] ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَتَسْكُوتُوا فِيهِ وَلَتَنْبَغُوا مِنْ قَضَائِهِ﴾ [القصص: ٧٣] ومن ثم جعله سبويه في جواب كم، إذا قيل: سير عليه الليل والنهار.

وأما وقوعه على القليل وما هو دون ليلة فنحو قوله: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِاللَّهِ عَدْوًا مِن ذُرِّيَّتِهِ مُنَاصِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

فكذلك الكلمة قد وقعت على القليل والكثير. فأما وقوعها على الكثير فنحو ما قدمناه، وأما وقوعها على القليل، فإن سبويه قد أوقعها على الاسم المفرد، والفعل المفرد، والحرف المفرد. فأما الكلام: فإن سبويه قد استعمله فيما كان مؤلفاً من هذه الكلم، فقال: لو قلت: إن يضرب يأتينا؛ لم يكن كلاماً، وقال أيضاً: إنما يحكى: فقلت ونحوه، ما كان كلاماً، لا قولاً. فأوقع الكلام على المتألف، وعلى هذا الذي استعمله جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِتَأْخُذُوا ذُرُوفًا نَّبَعْتُمْ بَرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ فَلَئِنْ تَدَّبِعُونَا﴾ [الفتح: ١٥] فالكلام المذكور هنا والله أعلم يُعنى به قوله: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَدْرَكَ لَدُخْرُوجٍ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣] ألا ترى قوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥]. والكلمات المذكورة في قوله: ﴿فَلَقَّ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] فيما فسّر هي قولهما: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٢]. وسئل بعض سلف المسلمين عما يقوله المذنب، فقال: يقول ما قال أبوه: ﴿ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ وما قاله موسى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦] وما قاله يونس: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] وما قالت الملكة: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٤٤] وأما الكلمات في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] فالمراد بها انقياده لأشياء امتحن بها وأخذت عليه، منها: الكوكب، والشمس، والقمر، والهجرة، في قوله: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [العنكبوت: ٢٦] والختان^(١)، وعزمه على ذبح ابنه، فالمعنى: وإذ ابتلى إبراهيم ربه بإقامة كلمات أو بتوفية كلمات، والتقدير ذوي كلمات أي: يعبر بها عن هذه الأشياء المسميات وعلى هذا وُصف في قوله: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧].

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون الكلم المتكلم به، كما أن الصيد هو المصيد،

(١) الختان: قطع الفلفة، أو موضع قطعها.

والضرب المضروب، والنسخ المنسوخ؟ فالقول: إن هذا إنما جاء في المصادر، وليس قولهم الكلم بمضدر. فإن قلت: فقد أجرى قوم من العلماء ما كان من بناء المصدر مُجرى المصدر، واستشهدوا على ذلك بأشياء، منها قولهم:

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا^(١)

فالقول: إنا لم نعلم لهم نصاً على ذلك. ومما ينبغي أن يُحْمَلَ فيه الكلمات على الشرع كقوله: ﴿وَلِذِ ابْتِئَازٍ إِزْهَبَ رُؤُوسُهُمْ يَكْفِيكَ﴾ قوله: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتٍ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا﴾ [التحریم: ١٢] فالكلمات والله أعلم تكون: الشرائع التي شرعت لها دون القول، لأن ذلك قد استغرقه قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهَا﴾ فكان المعنى صدقت بالشرائع فأخذت بها وصدقت بالكتب فلم تكذب بها. ومما يحمل من الكلم على أنه قول، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فهذا - والله أعلم - يعني به قوله: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] أي: قال من أجل خلقه: كن، فيكون، فسُمِّيَ كلمةً لحدوثه عند قول ذلك.

وقوله: ﴿وَوَقَّمتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحَقِّيَّ عَلَىٰ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧] هي - والله أعلم - قوله: ﴿وَرِيدٌ أَنْ نَمُنَّ عَلَىٰ الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَتْرَابًا﴾ [الأنعام: ١١٥] وهو كقوله: ﴿مَا يَبْدُلُ الْقَوْلَ لَدَيْكَ﴾ [ق: ٢٩] أي: لا خلف فيه ولا تبدل له، والكلمات تقديرها: ذوي الكلمات أي ما عبر عنه بها من وعد ووعد، وثواب وعقاب. وقوله: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦] حدثنا يوسف بن يعقوب الأزرق^(٢) بإسناده عن مجاهد، قال: لا إله إلا الله. وقد يجوز أن تكون كلمة التقوى: شرائعه، التي أمروا بالأخذ لها والتمسك بها. وأما قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَابِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٥، ٤٦].

فسألني أحد شيوخنا عنه، فأجبت بأن التقدير: وكفى بالله نصيراً من الذين هادوا، فقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ متعلق بالنصرة، كقوله: ﴿فَمَنْ يَصُرْتَأَمِّنْ مِنْ أَسْفَلِ سُدُورِهِمْ أَلْقَىٰ فِيهَا لُحُوبًا﴾ [المؤمن: ٢٩] أي: من يمنعنا؟ فيكون: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ - على هذا - حالاً من الذين هادوا، تقديره: وكفى بالله مانعاً لهم منكم مُحرفين الكلم. وأكثر الناس فيما علمت

(١) مر سابقاً.

(٢) هو يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول (٢٣٨ - ٣٢٩ هـ = ٨٥٢ - ٩٤٠ م) أبو بكر التنوخي الأنباري الأزرق، كاتب، من رجال الحديث. مولده في الأنبار، ووفاته ببغداد له «أمال» و«حديث» كلاهما في الظاهرية.

يَذْهَبُونَ إِلَىٰ أَنْ الْمَعْنَى: مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يَحْرَفُونَ الْكَلِمَ، أَي: فَرِيقٌ يَحْرَفُونَ الْكَلِمَ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ، وَأَقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] أَي: أَنَّهُ يُرِيكُم فِيهَا الْبَرْقَ، أَوْ يُرِيكُمُوهَا الْبَرْقَ، وَهَذَا أَشْبَهُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ بِتُورٍ كَذِبٍ﴾ [المائدة: ٤١] فَكَمَا أَنَّ يَحْرَفُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: ﴿سَمَّاعُونَ﴾ كَأَنَّهُ قَالَ: وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا فَرِيقٌ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ، أَي: يَسْمَعُونَ لِيَكْذِبُوا فِيمَا يَسْمَعُونَهُ مِنْهُ، وَيَحْرَفُونَهُ عَنْهُ، سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ، يَحْرَفُونَ الْكَلِمَ. فَكَمَا أَنَّ يَحْرَفُونَ هُنَا، صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: ﴿سَمَّاعُونَ﴾، كَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى. فَإِنَّ قُلْتَ: فَلِمَ لَا يَكُونُ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَأْتُواكَ﴾؟ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِالسَّهْلِ فِي الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى: وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا فَرِيقٌ يَسْمَعُونَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، لِيَكْذِبُوا فِيمَا يَسْمَعُونَهُ، وَيَحْرَفُونَ بِكَذِبِهِمْ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي: ﴿لَمْ يَأْتُواكَ﴾، لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَأْتُوا لَمْ يَسْمَعُوا فَيَحْرَفُوا، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ وَصِفاً وَلَمْ يَكُنْ حَالاً، وَتَكُونُ يَحْرَفُونَ: عَلَى قِيَاسِ مَا قُلْنَا، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحْرَفُونَ﴾ [النساء: ٤٥، ٤٦] حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، كَأَنَّهُ: سَمَّاعُونَ مُحْرَفِينَ لِلْكَلِمِ، أَي: مُقَدِّرِينَ تَحْرِيفَهُ، كَقَوْلِهِ: مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَدًا. وَ﴿هَذَا بِإِبْلَغِ الْكَمِّيَّةِ﴾ [المائدة: ٩٥] وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّحْرِيفُ الْمَعْنِيُّ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحْرَفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] مَا كَانُوا يَقْصِدُونَهُ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] مِنْ السَّبِّ، وَخِلَافَ مَا يَقْصِدُهُ الْمَسْلُومُونَ، إِذَا خَاطَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مِنْ الْمِرَاعَاةِ. قَالَ أَبُو زَيْدٍ: «قَالَ الصَّقِيلُ: مَا كَلَّمْتُ فَلَاناً إِلَّا مَشَاوِرَةً، تَقُولُ: أَشْرْتُ إِلَيْهِ وَأَشَارَ إِلَيَّ» فَهَذَا عَلَى أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعاً، وَالْآخَرُ عَلَى: كَلَامِكَ الْمَشَاوِرَةَ، كَقَوْلِكَ: عَتَابُكَ السَّيْفُ. فَأَمَّا النَّطْقُ وَالْمَنْطِقُ فَكَانَ الْقِيَاسُ فِي الْمَنْطِقِ فَتَحَّ الْعَيْنُ، لِأَنَّهُ مِنْ نَطَقَ، لَكِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَلَى الْكَسْرِ كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّ مَرْجِعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥، لقمان: ١٥] وَقَالَ: ﴿وَسَتَلُونَاكَ عَنِ الْمَجِيزِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وَقَدْ اسْتَعْمَلَ رُؤْيَةَ الْكَلَامِ فِي مَوْضِعِ النَّطْقِ فَقَالَ^(١):

لَوْ أَنَّنِي أَوْتَيْتُ عِلْمَ الْحُكْلِ عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٣١، ولسان العرب ١٦٢/١١ (حكمل)، ٥٢٧ (فطحل) وتهذيب اللغة ١٠١/٤، وجمهرة اللغة ص ٥٦٢، ومجمل اللغة ٩٤/٢، وتاج العروس (حكمل، فطحل) وبلا نسبة في المخصص ١٢٢/٢، وديوان الأدب ١٥٨/١، ومقاييس اللغة ٩١/٢ الحُكْلُ: العُجْمُ مِنَ الطُّيُورِ وَالْبَهَائِمِ.

فهذا إنما أراد به قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مِنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦] فَعَبَّرَ بالكلام بما عَبَّرَ عنه بالمنطق. وقولُ أوس^(١):

ففاؤوا ولو أسطو على أم بعضهم أصاخ فلم ينطق ولم يتكلم
على هذا تكرير وقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥] لأنها جماد لا
كلام لها. وقال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَنْبِئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]
والشهادة: كلام وقول. وقال: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ
شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الْبُذُورُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَاؤُ الرَّسُولِ لَوْ سَوَّيْهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ
حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] لأن ما ذكر من جوارحهم تشهد عليهم، فقيل: لا يكتمون، لما
كان إظهار ذلك وإبداؤه بجوارحهم.

والقول، والكلام، والمنطق، يستعمل كل واحد من ذلك في موضع الآخر ويعبر
بكل واحد منها كما عبر بالآخر، قال: ﴿وَأَنْتُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٦]
وقال: ﴿عُلِمْنَا مِنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦] وقال عن الهدهد: ﴿فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾
[النمل: ٢٢] فأما قوله: ﴿هَذَا كَيْفَانَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩] فهو في المعنى:
كقوليه: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩] وقوله:
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ [النبا: ٢٩] أي: كل شيء من أعمالهم، كما قال: ﴿وَكُلُّ
شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣] وقال: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ
وَسُوَّهُ﴾ [المجادلة: ٦] وقال: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَ فِي عُرْوَةٍ وَنُخْرُجُ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا
يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] وقال: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُغُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠].

وأشدد أبو الحسن:

صَدَّهَا مَنْطِقُ الدَّجَاجِ عَنِ الْقَضِ مَدَّ وَصَوْرَتُ النَّاغُوسِ فَاجْتَنَبْنَا
وأشدد:

فَصَبَّحَتْ وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ
خَابِيَةَ طُمَّتْ^(٢) بِسَيْلِ مُفْعَمِ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لأوس في ديوانه ص ١٢٣، ولسان العرب ٣٨٤/١٤ (سطا) فلان يسطو على فلان أي يتناول عليه.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦٢/١٦، وفي لسان العرب ٥٢٣/١٢: جابية حَفَّتْ وفي اللسان ٤٥٥/١٢: جابية طُمَّتْ.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٧٠/١٢ (طمم)، ٤٥٥ (فعم)، ٥٢٣ (كلم)، وتاج العروس (نصم) =

وقال:

فَلَمْ يَنْطِقِ الدِّيكُ حَتَّى مَلَأَتْ كُوبَ الرَّيَابِ لَهُ فَاسْتَدَارَا
فَوَضِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامِ وَالنَّطْقِ مَوْضِعَ الصَّوْتِ فِي قَوْلِهِ^(١):

لَمَّا تَدَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرَقَّنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ بِالنَّوَاقِيسِ
وإنما يَعْنِي: انتظاره صوت الديكة. ولم نَرَ النطق مستنداً إلى القديم. كما أضيف
إليه الكلام في قوله: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] وقد جاءت هذه الكلمة في اللغة
فيما يُطِيفُ بالشَّيءِ ويحيط به كقوله: النَّطَاقُ وَالْمِنْطَقَةُ. وقال^(٢):

مِنْ خَمْرٍ ذِي نَطْفٍ أَعَنَّ مُنْطَقٍ وَأَقَى بِهِا لِدَارِهِمُ الْإِسْجَادِ
فإذا كان كذلك لم يكن قولُ أوس: «لم يَنْطِقْ ولم يَتَكَلَّمْ» تكريراً، وكان كلُّ
واحدٍ منهما لمعنى غير الآخر.

وأنشد بعضُ البغداديين:

فإن تَنْطِقِ الْيَجْرَاءُ أَوْ تَشْرَفِ فِي الْخَنَا فَإِنَّ الْبَغَاثَ الْأَطْحَالَ السُّلُونِ يَنْطِقُ^(٣)
فأسند إلى البغاثِ النطقَ.

الإعراب

الأفعال المتعدية إلى المفعول به على ثلاثة أضرب:

منها ما يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولاً به. ومنها: ما يجوز أن يكون

= طم الإناء طماً: ملاء حتى علا الكيل أصباره، وجاء السيل فطم ركية آل فلان إذا دنفها وسواها فعمه
يفعمه وأفعمه: ملاء وبالغ في ملته.

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٢٦، والحيوان ٣٤٢/٢، وخزانة الأدب ١٠٧/٣، وسمط
اللاكي ص ٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٢، وشرح شواهد المغني ١٦٧/١، ولسان العرب ٢/٢
٢٦٤ (دجج)، ٢٤٠/٦ (نفس)، والمعاني الكبير ص ٨٧، ومعجم ما استعجم ص ٩٦.
النواقيس: (ج) الناقوس: مضراب النصارى الذي يضربونه لأوقات الصلاة.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢٩، ولسان العرب ٢٠٦/٣ (سجد) وفيه
«كدراهم» بدل «الدراهم» ومقاييس اللغة ٣/١٣٤، وتهذيب اللغة ١٠/٥٦٩، ٥٧٠، وتاج العروس ٨/
١٧٥ (سجد)، وبلا نسبة في محمل اللغة ٣/١٢٠.

الإسجاد: اليهود، ودراهم الإسجاد: هي الدراهم التي ضربها الأكاسرة وكان عليها صور، وقيل: كان عليها
صورة كسرى فمن أبصرها سجد لها أي طأ رأسه لها وأظهر الخضوع (اللسان ٣/٢٠٥، ٢٠٦).

(٣) البغاث: كل طائر ليس من جوارح الطير؛ يقال: هو اسم للجنس من الطير الذي يُصَاد، وبغاث الطير
وبغاثها: أليمتها وشراها، وما لا يصيد منها، واحدتها بغاث، بالفتح، الذكر والأنثى في ذلك سواء.
(لسان العرب ٢/١١٨ مادة: بغث).

الأطحل: ما لونه الطحلة: لون بين الغبرة والبياض يختلط فيه بياض بسواد كلون الرماد.

المفعول به فاعلاً له، نَحَوُ: أَكْرَمَ بِشَرِّ بَكْرًا، وَشَمَّ زَيْدٌ عَمْرًا وَضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا.
ومنها: ما لا يكون فيه المفعولُ به فاعلاً له نَحَوُ: دَقَّقْتُ الثَّوْبَ، وَأَكَلْتُ الخُبْزَ،
وَسَرَفْتُ دِرْهَمًا وَأَعْطَيْتُ دِينَارًا، وَأَمَكَّنِي العَوْصُ.

ومنها: ما يكون إسناده إلى الفاعل في المعنى، كإسناده إلى المفعول به، وذلك
نَحَوُ: أَصَبْتُ، وَنَلْتُ، وَتَلَقَّيْتُ، تقول: نَأَلَنِي خَيْرٌ، وَنَلْتُ خَيْرًا، وَأَصَابَنِي خَيْرٌ،
وَأَصَبْتُ خَيْرًا، وَلَقِينِي زَيْدًا، وَلَقَيْتُ زَيْدًا، وَتَلَقَانِي، وَتَلَقَيْتَهُ، قال:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُعْرِضْ^(١) عَنِ الجَهْلِ وَالخَنَا أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ^(٢)

وقال: ﴿وَقَدْ بَلَّغَنِي الكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] ﴿وَقَدْ بَلَّغْتُ مِنَ الكِبَرِ عِتِيًّا﴾
[مريم: ٨]. وكذلك: أَفْضَيْتُ إِلَيْهِ، وَأَفْضَى إِلَيَّ، وقال: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾
[النساء: ٢١]. وإذا كانت معاني هذه الأفعال على ما ذكرنا، فَنَصَّبَ ابنِ كَثِيرٍ لآدَمَ
وَرَفَعَهُ الكَلِمَاتِ فِي المَعْنَى، كقول من رفع آدَمَ ونصب الكلمات.

وَمِنْ حُجَّةٍ مِنْ رَفَعٍ: أَنْ عَلَيْهِ الأَكْثَرُ، وَمِمَّا يَشْهَدُ لِلرَّفْعِ قَوْلُهُ: ﴿إِذْ نَلَّفَوْنَا بِأَيْدِينَا﴾
[النور: ١٥] فَأَسْنَدَ الفِعْلُ إِلَى المُخَاطَبِينَ وَالمَفْعُولُ بِهِ كَلَامٌ يُتَلَّقَى، كَمَا أَنَّ الَّذِي تَلَقَّاهُ
آدَمُ كَلَامٌ مُتَلَقَّى. فَكَمَا أُسْنَدَ الفِعْلُ إِلَى المُخَاطَبِينَ، فَجَعَلَ التَّلَقَّى لَهُمْ، كَذَلِكَ يَلْزَمُ أَنَّ
يُسْنَدَ الفِعْلَ إِلَى آدَمَ، فَيُجْعَلُ التَّلَقَّى لَهُ دُونَ الكَلِمَاتِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ القَائِلِ: فِي آيَاتِ
تَلَقَّيْتُهَا عَنْ عَمِّي، تَلَقَّاهَا عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ^(٣). فَجَعَلَ الكَلَامَ مَفْعُولًا بِهِ، وَأَسْنَدَ الفِعْلَ إِلَى
الأَخِيذِ لَهُ دُونَ الكَلَامِ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الآيَةِ.

وَمِمَّا يُقَوِّي الرَّفْعَ فِي آدَمَ أَنَّ أبا عبيدة قال في تأويل قوله: ﴿فَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ
كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] أَي: قَبْلَهَا. فَإِذَا كَانَ آدَمُ القَابِلَ، فَالكَلِمَاتُ مَقْبُولَةٌ. وَمِثْلُ هَذِهِ
الآيَةِ فِي إِسْنَادِ الفِعْلِ فِيهَا مَرَّةً إِلَى الكَلِمَاتِ وَمَرَّةً إِلَى آدَمَ قَوْلُهُ: ﴿لَا يَتَّأَلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾
[البقرة: ١٢٤] وَفِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ فِيمَا قِيلَ: ﴿لَا يَتَّأَلُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾ فَلِمَنْ رَفَعَ أَنَّ

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٨٢/٦: تقصر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٠، والمخصص ١٥/١٦١.

(٣) أبو هريرة (٢١١ق هـ - ٥٩هـ = ٦٠٢ - ٦٧٩م) عبد الرحمن بن صخر الدوسي الملقب بأبي هريرة صحابي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له. نشأ يتيماً ضعيفاً في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر، فأسلم سنة ٧هـ، ولزم صحبة النبي، فروى عنه ٥٣٧٤ حديثاً، وولي إمرة المدينة مدة، ولما صارت الخلافة إلى عمر استعمله على البحرين، ثم رآه لين العريكة مشغولاً بالعبادة، فعزله، وكان أكثر مقامه في المدينة وتوفي فيها، وكان يفتي.

الأعلام ٣/٣٠٨، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٠، والإصابة. الكنى ت ١١٧٩، وصفة الصفوة ١/

يقول: ﴿وَلَا يَتَّوَلُّوكَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا﴾ [التوبة: ١٢٠] فأَسْنَدَ الفعل إليهم، ولم يَقُلْ: ولا ينالهم من عدو نيل، والنَّيْلُ: يكون مصدراً كالبيع. ويكون الشيء الذي يُنال، مثل الخَلْقِ، والصَّيْدِ، وضَرْبِ الأمير. وقوله:

تَفْرِجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ^(١)

يجوزُ أن يكونَ المعنى: قليل ما ينال، كما يقال: قليل الكسب، ويكون قليل النيل: قليل ما يُنِيلُ، وكلاهما ذم.

وقال: ﴿لَنْ نَنَالُوا اللَّهَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢].

وحجته من قرأ بالنصب قوله: ﴿لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: ٤٩] ولم يَقُلْ لا يَنَالُونَ اللَّهَ بِرَحْمَةٍ كما قال: ﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] فكما أسند الفعل إلى التقوى دون اسم الله سبحانه، كذلك كان يمكن لا ينالون اللَّهَ بِرَحْمَةٍ أي: مَرْحُومًا بِهِ، يَرْحَمُونَ عِبَادَهُ بِهِ، وكأنَّ المعنى في: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ [الحج: ٣٧] لن ينال قُرْبَةَ اللَّهِ أو ثوابَ اللَّهِ قُرْبَةَ لِحُومِها ودمايها، أو ثوابيها، لأن ذلك ليس بِقُرْبَةٍ عَلَى حَدِّ ما يَتَقَرَّبُونَ بِهِ، وَيَتَسَكَّبُونَ فَلَا يَقْبَلُهُ، ولا يُثِيبُ عَلَيْهِ، من حيث كانَ معصيةً، ولكن يَقْبَلُ من ذلك ما كانَ عن تقوى اللَّهِ وَطَاعَتِهِ دون ما كانَ من المعاصي التي قد كَرِهَهَا ونهى عنها. وكأنَّ المراد بينال: معنى القبول. كما قال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] فمعنى قبوله التوبة أن يُنْطَلَّ بِهِ ما كانَ يُسْتَحَقُّ من العقوبات التي تُكْفَرُهَا التوبة، وأخذُ الصَّدَقَاتِ هو الجزاء عليها والإثابة من أجلها.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾ [البقرة: ٤٨].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ بالتاء. وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلَا يُقْبَلُ﴾ بالياء. وروى يحيى بن آدم وابن أبي أمية والكسائي وغيرهم عن أبي بكرٍ وحفص عن عاصمٍ بالياء. وروى الحسين الجعفي عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ بالتاء.

قال أبو علي: المَعْنَى في قوله: ﴿لَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾. لا يقبل فيه منها

(١) تمام الرجز:

تَفْرِجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ يُلْقَى عَلَيْهِ نِيدْلَانُ اللَّيْلِ
الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٤٣/٢ (فرج)، وتاج العروس ١٤٦/٦ (فرج)، ويروى:

تَفْرِجَةُ الْقَلْبِ بِخَيْلِ النَّيْلِ يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدْلَانُ بِاللَّيْلِ
وهو بهذه الرواية لحريث بن زيد الخيل في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣١، وسر صناعة الإعراب ١/١١١، ٤٤٤/٢، ولسان العرب ٣٤٣/٢ (فرج)، ٦٥٥/١١ (ندل)، والممتع في التصريف ١/٢٢٨، والمنصف ١/١٠٦، وتاج العروس (ندل).

شفاعة، فمن ذهب إلى أن (فيه) محذوفة من قوله: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] جَعَلَ (فيه) محذوفة بعد قوله: يُقْبَلُ. ومن ذهب إلى أنه حُذِفَ المَجَارُ وأُوصلَ الفعلُ إلى المفعولِ، ثم حُذِفَ الرَّاجِعُ مِنَ الصِّفَةِ. كما يُحذَفُ مِنَ الصَّلَةِ، كان مذهبه في قوله: ﴿لَا يَقْبَلُ﴾ أيضاً مثله.

وحذف الهاء من الصفة يَحْسُنُ، كما يَحْسُنُ حذْفُها مِنَ الصَّلَةِ، ألا ترى أن الفعل لا يَتَسَلَّطُ بحذف المفعول منه على الموصوف كما لا يَتَسَلَّطُ بذلك على الموصول؟

فِيمَا حُذِفَ مِنْهُ الرَّاجِعُ مِنَ الصِّفَةِ قَوْلُهُ^(١):

وما شيء حَمَيْتَ بِمَسْتَبَاحِ

وقول الأسود بن يَغْفِرٍ^(٢):

وفاجر مولاة أعازت رِمَاحُنَا سِنَانًا كَقَلْبِ الصَّقْرِ فِي الرُّمَحِ مَنجَلًا^(٣)
فالهاء العائدة إلى المنكور الموصوف محذوفة، وهي المفعول الأول لأَعَارَتْ. وموضع الجملة جَرٌّ، كما أن موضع الجملة التي هي (تَقْبَلُ) نصبٌ بالعطف على الجملة التي هي وصفٌ قَبْلَهَا. ومن الحذف قوله^(٤):

تَرَوِّجِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِينِي غَدًا بِجَنْبِي بَارِدٍ ظَلِيلِ

(١) عجز بيت. صدره:

أَبَحَّتْ جِمْيَ تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدِ

البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨٩/١، والكتاب ٨٧/١، ١٣٠، والمقاصد النحوية ٧٥/٣ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٤٢/٦، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٢/١، وشرح التصريح ١١٢/٢ ومعني اللبيب ٥٠٣/٢، ٦١٢، ٦٣٣.

(٢) هو الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي (توفي نحو ٢٢٢ ق هـ = نحو ٦٠٠ م) أبو نهشل، وأبو الجراح شاعر جاهلي، من سادات تميم. من أهل العراق. كان فصيحا جوادا. تادم النعمان بن المنذر، ولما أسن كف بصره. ويقال له: «أعشى بني نهشل» أشهر شعره داليتة. الأعلام ٣٣٠/١، والشعر والشعراء ٧٨، وشرح شواهد المغني ٥١، وسمط اللآلي ٢٤٨، والخزنة ١٩٥/١.

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨٩/٦، وفي لسان العرب ٥٩٤/١٢:

وفاقد مولاة أعازت رِمَاحُنَا سِنَانًا كَنَبْرَاسِ التُّهَامِيِّ مَنجَلًا

البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٦، ولسان العرب ٥٩٤/١٢ (نهم) وشعراء النصرانية ص ٤٨٥، وبلا نسبة في كتاب العين ٦١/٤.

منجلا: واسع الجرح، وأراد أعازته فحذف الهاء، وقيل: النهامي التُّجَارِ وقيل: النهامي الطريق المهبج الجدد. (اللسان ٥٩٤/١٢ نهم).

(٤) الرجز لأحيحة بن الجلاح في شرح التصريح ١٠٣/٢، والمقاصد النحوية ٣٦/٤، وبلا نسبة في أوضح

المسالك ٢٩١/٣، ٣٩٠، وخزنة الأدب ٥٧/٥، وشرح الأشموني ٣٨٥/٢.

المعنى: تأتي مكاناً أجدَرُ أن تقبلي فيه. فَحُدِفَ الجارُّ، فَوَصَلَ الفِعْلُ ثم حُدِفَ الضميرُ. ومِمَّا لم يُحْدَفْ فيه الرَّاجِعُ من الصفة قَوْلُهُ^(١):

فِي سَاعَةٍ يُحَبُّهَا الطَّعَامُ
وهذا في المعنى قريبٌ من قوله: ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْأَرْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمِينَ مِمَّا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ﴾ [المؤمن: ١٨].

فالمعنى: ما للظالمين فيه من حميم ولا شفيع يطاع، وليست الجملة التي هي: ﴿مِمَّا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ﴾ صفةً كما كانت في الآية الأخرى صفةً. ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ إِلَّا مَنْ رَجِمَ اللَّهُ﴾ [الدخان: ٤١، ٤٢]. وقبول الشيء: هو تلقيه والأخذ به وخلاف الإعراض عنه، ومن قيل لَيْتَجَاهِ الشَّيْءُ: قُبِّلَتْهُ، وقالوا: أَقْبَلْتُ المَكْرَاةَ الدَّاءَ، أي: جَعَلْتُهَا قُبَائِلَةً. قال^(٢):

وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ العُرُوقِ المَكَاوِرَا

ويجوز أن يكون المخاطبون بذلك اليهود، لأنهم زعموا أن آباءها الأنبياء تشفع لها، فأويسوا من ذلك.

وقريب من هذا قوله: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨]. فأما الشفاعة فنراها من الشَّفَع الذي هو خلاف الوَثْرِ، قال^(٣):

وَأَخُو الأَبَاءِ إِذْ رَأَى خُلَاتِنَهُ تَلَّى شِفَاعاً حَوْلَهُ كالأَذْخِرِ

(١) تمام الرجز:

قد صبحت صبحها السلام بكسب دخالطها السنام
في ساعة يُحِبُّهَا الطَّعَامُ
الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٨٩/١ (حب)، وتاج العروس ٢١٣/٢ (حب)، وجمهرة اللغة ص ١٣١٨ والمخصص ٢٤٣/١٢، ٧٥/١٤.

(٢) عجز بيت. صدره:

شربت الشُّكَاعِي والتددتُ أَلِدَّةُ
البيت من الطويل، وهو لعمر بن أحمَر الباهلي في ديوانه ص ١٧١، ولسان العرب ٣/٣٩٠ (لدد) ٨/١٨٥ (شكع)، ٥٤١/١١ (قبل)، وجمهرة اللغة ص ١٢١٣، وتهذيب اللغة ١/٢٩٥، ٦٨/١٤، ومقاييس اللغة ٥/٢٣، وأساس البلاغة (قبل)، (لدد)، وتاج العروس ٩/١٤٠ (لدد)، ٢٨٩/٢١ (شكع)، (قبل)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٧٠.

اللدود: ما يُصَبُّ بالمُسْعَط من السقي والدواء في أحد شقي الفم فيمر على اللديد. وقيل: وجع يأخذ في الفم والحلق فيجعل عليه دواء ويوضع على الجبهة من دمه. (اللسان ٣/٣٩٠).
الشكاعي: نبت وهو من دق النبات وهي دقيقة العيدان صغيرة خضراء والناس يتداوون بها. (اللسان ٨/١٨٥).

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير في شرح أشعار الهذليين ص ١٠٨٣، ولسان العرب ٤/٣٠٣ (ذخر)، =

فكأنه سؤال من الشفيع، يَشْفَعُ سؤال المشفوع له. وليس معنى لا تُقْبَلُ منها شفاعَةٌ أَنْ هناك شفاعَةٌ لا تُقْبَلُ، ألا ترى أن في قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرْضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] انتفاء الشفاعاة عمن سوى المرتضىين، فإذا كان كذلك، كان المعنى لا تكون شفاعَةٌ فيكون لها قبول، كما أن قوله: ﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ الْحَافَأَ﴾ [البقرة: ٢٧٣] معناه: لا يكون منهم سؤال فيكون منهم إلحاف^(١)، كقوله:

على لآ حِبِّ لا يُهْتَدَى لِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ الدِّيَابِيَّ جَزَجْرًا^(٢)
وقوله:

لا يُفْزَعُ الْأَرْزَبَ أَهْوَالُهَا ولا ترى الضبَّ بها يَنْجَجِرُ^(٣)
فأما قوله: ﴿وَكَرَّمْنَا مَلَكًا فِي السَّمَوَاتِ لَا تُعْنَى شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُرِضَى﴾ [النجم: ٢٦] فالمعنى: لا تُعْنَى شفاعتهم أَنْ لو شَفَعُوا، ليس أَنْ هناك شفاعَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَمِثْلُهُ: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفِيعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَوْتَى لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣] ومثله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفِيعَةَ إِلَّا مَنْ أَوْتَى لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩] فأطلق على المعنى الاسم، وإن لم يَحْدُثْ كما قال^(٤):

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِأَدْيَرَيْنِ أَرَقَّنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَزَعُ بِالنَّوْاقِيسِ
والمعنى: انتظار أصواتها، فأوقع عليه الاسم، وَلَمَّا يَكُنْ. فإضافة الشفاعاة إليهم كإضافة الصوت إليها. ويدل ذلك على أن المعنى في قوله: ﴿لَا تُعْنَى شَفَاعَتُهُمْ﴾ ما ذكرنا، الآية التي تقدم ذكرها. وقول: ﴿يَوْمَ يَوْمُ أَرْوُحٍ وَالْمَلَائِكَةِ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَوْتَى لَهُ الرَّحْمَنُ﴾

= ١٨٣/٨ (شفع)، ٧٨/١١ (تلل)، وتاج العروس (تلل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤٦/١، والمخصص ٤٦/١١، ١٩٨. الإذخر: حشيش طيب الريح أطول من الثيل ينبت على نبتة الكولان.
(١) الإلحاف: شدة الإلحاح في السؤال ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ الْحَافَأَ﴾؛ أي: غير مُلْحِنٍ في سؤالهم وطلبهم الصدقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٦٦، ولسان العرب ١٠٨/٩ (ديف) ١٦٥/٩ (سوف)، ٣١٥/٩ (لحف)، وتهذيب اللغة ٧٠/٥، ٩٢/١٣، ١٩٨/١٤، وأساس البلاغة (سوف)، وتاج العروس ٣١١/٢٣ (ديف)، ٣٥٨/٢٤ (لحف)، ٤٧٢/٢٣ (سوف) وبلا نسبة في لسان العرب ٣٢١/١٥ (نسا) ومقاييس اللغة ٣١٨/٢، ومجمل اللغة ٣٠٤/٢، اللاج: الطريق الواسع المنقاد الذي لا ينقطع. وقوله: لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ يقول: ليس به منار فيُهْتَدَى به، وإذا سافَ الجمل تُرِبْتَهُ جَرَجِرَ جزعاً من بعده وقلة مائه.

ديف: موضع في البحر، وهي أيضاً قرية بالشام تُنسب إليها النجائب.

(٣) البيت من السريع، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ٦٧، وأمالي المرتضى ٢٢٩/١، وخزانة الأدب ١٠/١٩٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣١٣/١١، والخصائص ١٦٥/٣.

(٤) مرَّ سابقاً.

[النبأ: ٣٨] والشفاعة: كلام. فأما قوله: ﴿لَا مِنْ بَدَلٍ أَنْ يَدَّأَنَّ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦] فالمعنى: لمن يشاء شفاعة على إضافة المصدر إلى المفعول به، الذي هو مشفوع له، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار اللفظ: لمن يشاءه. أي يشاء شفاعته، ثم حذف الهاء من الصلة. فأما قوله: ويرضى. فتقديره: يرضاه، كما أن قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] العائد منه إلى الموصول محذوف، فكذلك العائد من يرضى. وأما قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] وإنما يعنون بقولهم: عند الله، في البعث. لأن منهم من قد كان معترفاً بالبعث والنشور كالأعشى في قوله^(١):

بِأَعْظَمَ مِنْكَ تَقَى لِحِسَابِ إِذَا التُّسَمَاتُ نَفَضْنَ الْعُجْبَارَا
وقول زهير:

يُؤَخَّرُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيُدْخَرُ لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلُ فَيُنْقَمِ
وقد كذبهم الله في قولهم ذلك بقوله: ﴿قُلْ أَتَنْتَوُونَ اللَّهَ يَمْأَلَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨] وقوله: ﴿وَإِذَا حُجِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦]. فالمصدر مضاف إلى الفاعلين، والمعنى: كانوا بعبادتهم إياها كافرين. ومثل هذا قوله: ﴿وَقَالَ شُرَكَائِهِمْ مَا كُنْتُمْ إِنَّا نَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨] فالشركاء في هذه الآية هم الآلهة التي كانوا يعبدونها. وكذلك في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَائُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا مِنْ دُونِكَ﴾ [النحل: ٨٦] وإنما أضيف الشركاء إلى الذين أثبتوهم شركاء لا دعائهم شيركتهم للقديم سبحانه وتعالى عن ذلك. وقد جاء إضافة هؤلاء الشركاء أيضاً إلى الله تعالى في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ [فصلت: ٤٧] فهذا لم يُثبت به شركاء الله تعالى، وإنما أضافهم إليه على حسب ما كانوا يضيفونهم إليه، فحكى ذلك.

وعلى هذا قوله: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] وهذا مما يعلم به أن المضاف إذا كان له ضرب من الملابسة بالمضاف إليه، جازت إضافته إليه، وعلى هذا قوله:

لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَّاكَ أَجْمَعًا^(٢)

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٣، ولسان العرب ٥٧٤/١٥ (نسم) وتاج العروس (نسم).

(٢) عجز بيت. صدره:

إِذَا قَسَيْلَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ خَلْفَةً

فأضاف الإناء إلى الشارب لشربه منه وإن كان ملكاً للمشروب لبته، أو في يده على غير وجه الملك.

ومن ذلك قوله: ﴿أَمْ أَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ أَوْلُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤] فهذا مثل قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَلْؤَلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. وقوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ معناه: في الآخرة. وإنما نُسبت الشفاعة إليه سبحانه إبطالاً لشفاعة من ادَّعيت شفاعتهم لهم من الآلهة، ونفياً لها، وإعلاماً أن الملائكة في الآخرة لا يشفعون إلا لمن أذن لهم في الشفاعة له، فُنُسبت الشفاعة إلى الله لما لم تكن إلا بأمره وإذنه فيها، وإن كانت الملائكة فاعليها في الحقيقة، فأما في الدنيا فقد تكون الشفاعة لغير الله. والضمير في ﴿منها﴾ من قوله: ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا﴾ عائد إلى نفس على اللفظ، وفي قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ على المعنى، لأنه ليس المراد المفرد فلذلك جُمع.

فأما حجة من قال: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ فألحق علامة التانيث، فهي أن الاسم الذي أُسند إليه هذا الفعل مؤنث، فيلزم أن يلحق المسند أيضاً علامة التانيث، ليؤذن لحاق العلامة بتانيث الاسم، كما ألحق الفضل حيث ألحق، ليؤذن بأن الخبر مَعْرِفَةٌ أو قريب من المعرفة.

ومما يقوي ذلك أن كثيراً من العرب إذا أسندوا الفعل إلى المثنى أو المجموع، ألحقوه علامة التثنية أو الجمع كقوله:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ^(١) ...

وَقَوْلِهِ:

... يَغْصِرُنَ السَّلِيْطَ أَقَارِيْهِ^(٢)

= البيت من الطويل، وهو لحرث بن عتاب في خزانة الأدب ٤٣٤/١١، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣، والدرر ٢١٧/٤، ومجالس ثعلب ص ٦٠٦، والمقاصد النحوية ٣٥٤/١، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٩، وشرح شواهد المغني ٥٥٩/٢، ٨٣٠، وشرح المفصل ٨/٣، ومغني اللبيب ٢١٠/١، والمقرب ٧٧/٢، وهمع الهوامع ٤١/٢.

(١) قطعة من البيت القائل:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَمَا فَأَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَاوَأَقِيْهِ
البيت من السريع، وهو لعمر بن ملقط في تخلص الشواهد ص ٤٧٤، وخزانة الأدب ٢١/٩، وشرح التصريح ٢٧٥/١، وشرح شواهد المغني ٣٣١/١، والمقاصد النحوية ٤٥٨/٢، ونوادير أبي زيد ص ٦٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٨/٢، ورسف المباني ص ١٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٧١٨، وشرح المفصل ٨٨/٣، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧، ومغني اللبيب ٣٧١/٢.

(٢) مرّاً سابقاً.

فكما ألحقوا هاتين العلامتين لتؤذنا بالثنائية والجمع، كذلك أُلْحِقَتْ علامة التانيث الفعلَ لِيُؤْذَنَ بما في الاسم منه، وكانت هذه العلامة أولى من لحاق علامتي الثنائية والجمع، للزوم علامة التانيث الاسم، وانتفاء لزوم هاتين العلامتين الاسم، وبِحَسَبِ لزوم المعنى تلزم علامته، ألا ترى أن ما لا يلزم في كلامهم قد لا يُعْتَدُّ به اعتداداً اللازم، كالواو الثانية في قوله: (وُورِي) فبحسب لزوم علامة التانيث الاسم يَحْسُنُ إلحاقه الفعل، وقد قال: ﴿فَأَخَذْتُمُ الصَّيْحَةَ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]. ﴿فَأَخَذْتُمُ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٤١]. فكما ثبتت العلامة في هذا النحو، كذلك ينبغي أن تثبت في نحو قوله: ﴿تُقْبَلُ﴾.

ومن حجة من لم يلحق: أن التانيث في الاسم ليس بحقيقي، وإذا كان كذلك حُمِلَ على المعنى فذَكَرَ، ألا ترى أن الشفاعة والشفاعَة والتشفُّع بمنزلة، كما أن الوعظَ والموعظة، والصيحة والصوت كذلك، وقد قال: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]. فكما لم تُلْحَقْ العلامة هنا، وكذلك يَحْسُنُ أن لا تُلْحَقَ في قوله: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ لاتفاق الجميع في أن ذلك تانيث غير حقيقي. وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل كما رأيت.

ومما يُقَوِّي التذكير أنه قد فصل بين الفعل والفاعل بقوله: ﴿منها﴾. والتذكير يَحْسُنُ مع الفصل، كما حَكِيَ من قولهم: حَضَرَ القاضي اليوم امرأة. فإذا جاء التذكير في الحقيقي مع الفصل فَعَيَّرُهُ أجددُ بذلك. فأما ما قاله أحمد بن يحيى: من أن التذكير أجودُ لقول ابن مسعود: «ذَكُرُوا الْقُرْآنَ» فَإِنَّ قَوْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ لا يخلو من أن يريد به التذكير الذي هو خلاف التانيث، أو يريد به معنى غير ذلك^(١). فإن أراد به خلاف التانيث، فليس يخلو من أن يريد: ذكروا فيه التانيث الذي هو غير حقيقي، أو التانيث الذي هو حقيقي، فلا يجوز أن يريد التانيث الذي هو غير حقيقي لأن ذلك قد جاء منه في القرآن ما يكاد لا يُحْصَى كثرة، كقوله: ﴿وَلَلذَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢] وكقوله: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٧٢] وقوله: ﴿وَاللَّفَتِ اللَّفَاتُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] و﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠] و﴿كَانْتُمْ أَعْبَارًا تُجَلِي خَاوِيًا﴾ [الحاقة: ٧] و﴿وَالنَّخْلُ بَاسِقَاتٍ﴾ [ق: ١٠] و﴿وَسَجَرَةٌ تُخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] و﴿وَيُسَبِّحُ السَّحَابُ الْقِبَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

فإذا ثبت هذا النحو في القرآن على الكثرة التي تراها؛ لم يَجُزْ أن يريد هذا. وإذا لم يَجُزْ أن يريد ذلك، كان إرادته به التانيث الحقيقي أبعد، كقوله: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥] وقوله: ﴿وَمَرِّمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ﴾ [التحریم: ١٢]

(١) وقد تكرر ذكر الذكْر في الحديث ويُراد به تمجيد الله وتقديسه وتسيحه وتهليله والثناء عليه بجميع محامده. وفي الحديث: القرآن ذكْرٌ فذكروه، أي أنه جليل خطير فأجلوه. (لسان العرب ٤/٣١٠ ذكر).

﴿كَانَتَا تَحْتَ عِبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَمَاتَاهُمَا﴾ [التحریم: ١٠] ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّبِي
فَبَصَّرْتِ بِهِ، عَنْ جُنْبٍ﴾ [القصص: ١١].

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا يَرِيدُ: إِذَا احْتَمَلَ الشَّيْءُ التَّأْنِيثَ وَالتَّذْكِيرَ، فَاسْتَعْمَلُوا التَّذْكِيرَ
وَعَلْبُوهُ. قُلْ: هَذَا أَيْضاً لَا يَسْتَقِيمُ، أَلَا تَرَى أَنْ فِيمَا تَلَوْنَا: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَتِي﴾ و﴿كَانَتْهُمْ
أَعْمَارُ نَخْلٍ حَاوِيَوْ﴾ فَأَنْتَ مَعَ جَوَازِ التَّذْكِيرِ فِيهِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الأُخْرَى: ﴿أَعْمَارُ
نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] وَقَوْلُهُ: ﴿مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠] وَلَمْ يَقُلْ:
الْخَضِرَ وَلَا الْخَضِرَاءَ، وَقَوْلُهُ: ﴿السَّحَابَ أُلْقَالًا﴾ وَلَمْ يَقُلْ: الشَّقِيلَ، كَمَا قَالَ:
﴿مُنْقَعِرٍ﴾. فَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ يُعْلَمُ مِنْهَا أَنَّ مَا ذَكَرْتَ لَيْسَ بِمَرَادٍ وَلَا بِمَذْهَبٍ. فَإِذَا لَا يَصِحُّ
أَنْ يَرِيدَ بِقَوْلِهِ: «ذَكَرُوا القرآنَ». التَّذْكِيرَ الَّذِي هُوَ خِلَافُ التَّأْنِيثِ، وَإِذَا لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ،
كَانَ مَعْنَى غَيْرِهِ. فِيمَا يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ إِلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ الْمَوْعِظَةَ
وَالدُّعَاءَ إِلَيْهِ، كَمَا قَالَ: ﴿فَذَكَرَ بِالقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعَبِدَ﴾^(١) [ق: ٤٥] إِلَّا أَنَّ حَذْفَ الْجَارِ،
وَإِنْ كَانَ قَدْ ثَبَتَ فِي الآيَةِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَذَكَرْتَهُمْ بِأَنِّمَ اللهُ﴾ [إبراهيم: ٥] عَلَى الْقِيَاسِ
الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: ذَكَرْتُ زَيْدَ العَذَابِ وَالنَّارِ. فَإِذَا ضَعُفَتْ
العَيْنُ، قُلْتَ: ذَكَرْتُ زَيْدًا العَذَابِ، وَذَكَرْتُهُ النَّارِ. فَإِذَا لَحِقَتْ الْجَارُ كَانَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا
تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وَإِذَا حُذِفَ كَانَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَالْقُرْآنَ فِي الأَرْضِ رَوًى﴾
[النحل: ١٥] فَمِمَّا جَاءَ بِغَيْرِ الْجَارِ قَوْلُهَا:

يُذَكِّرُنِي طُلُوعَ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأَذْكَرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسٍ
وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ لَا يَلْحَقَ الْجَارُ، أَنَّ النِّسْيَانَ الَّذِي هُوَ
خِلَافُ الذِّكْرِ لَمَّا نُقِلَ بِالْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ فِي حُكْمِ تَضْعِيفِ الْعَيْنِ، لَمْ تَلْحَقْ البَاءُ الْمَفْعُولَ الثَّانِي،
وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا أُنْسِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرُهُ﴾ [الكهف: ٦٣] وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى
قَوْلِهِ: «ذَكَرُوا القرآنَ» أَي: لَا تَجْحَدُوهُ وَلَا تُنْكِرُوهُ، كَمَا أَنْكَرَهُ مَنْ قَالَ فِيهِ: ﴿أَسْطِطِرُّ
الأُولَئِكَ﴾ [النحل: ٢٤] لِإِطْلَاقِهِمْ عَلَيْهِ لَفْظَ التَّأْنِيثِ، فَهَؤُلَاءِ لَمْ يُذَكِّرُوهُ، لَكِنَّهُمْ أَثَبُّوهُ
بِإِطْلَاقِهِمُ التَّأْنِيثَ عَلَى مَا كَانَ مُؤَنَّثَ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ إِنْشَاءً﴾
[النساء: ١١٧] فَإِنَا نَجْمُ أَهْلِ عَرَبِ، وَإِنَّمَا يَعْني بِهِ مَا اتَّخَذُوهُ آلِهَةً، كَقَوْلِهِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ
وَالعُزَّىٰ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]. وَقَالَ العَجَّاجُ فِي صِفَةِ المُنْجِنِيقِ^(٢):

أُورَدَ حُذْفًا تَسْبِيقُ الأَبْصَارَا

(١) انظر قراءة (وعيدي) في الكشف ٢/٢٨٦، والنشر ٢/٣٧٦.

(٢) المنجنيق: آلة قديمة من آلات الحرب وحصار المدن، كانت تُرمى بها الحجارة على الأسوار فتهدمها.

(ج) منجنيقات، ومجانق، ومجانيق.

وَكُلُّ أُنثَى حَمَلَتْ أَحْجَارًا^(١)

فسمّاهَا أنثى، لتأنيثهم للفظها، وكذلك قول الفرزدق^(٢):

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ضَرْبَتَاهُ تَحْتَ الْأُنْثَيَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ^(٣)

والأنثيان يريد بهما: الأذنين، وهذا النحو كثير في كلامهم.

اختلفوا في إلحاق الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١]

و﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾^(٤) [طه: ٨٠].

فقرأ أبو عمرو وحده ذلك كله بغير ألف، وقرأ الباقون ذلك كله بالألف.

قال أبو علي: قالوا: وَعَدْتُهُ، أَعِدُّهُ، وَعَدْنَا، وَعِدَّةٌ، وَمَوْعِدًا وَمَوْعِدَةٌ. قال: ﴿إِلَّا

عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِتَاءُ﴾ [التوبة: ١١٤] وجاء وعدٌ في الخير والشر. قال: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ

الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩] وقال: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ [طه:

٨٦] فتقول على هذا: وعده خيراً.

وقال: ﴿أَلْتَأْرُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢] فتقول على هذا: وعده

شراً. وقال: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾^(٥) [الكهف: ٥٩] فالموعدُ: مصدرٌ وعدٌ، وهو

في الإهلاك.

فأما الإيعاد فإنه يكون في التهديد، قال^(٦):

أَوْعَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١١٦/٢، ١١٧، ولسان العرب ١١٣/٢ (أنث)، ٤٨٣/٣ (حذذ) ٧٤/٤ (بقر)، ٤٨٠ (خبر)، وتاج العروس ١٦٠/٥ (أنث)، ٢٣٤/١٠ (بقر)، والمخصص ١٠٣/١٦، ١٧/٧، وبلا نسبة في لسان العرب ١٧١/٤ (حجر) وتاج العروس ٥٤٥/١٠ (حجر) والمخصص ١١٣/١٨٩، ١٩٠/١٥.

يعني بالأنثى الحاملة الأحجار المنجتيق. وسهم أخذ: خفف غراء نصله ولم يفتق.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٩٢/٢: الجياد.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٧٨/١، وجمهرة اللغة ص ١٣٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٤٤، ولسان العرب ١٧٥/١ (درا)، ٧٤٧ (نبي)، ١١٢/٢، ١١٣، (أنث) ٣٧٩/٣ (كرد)، ٣٦٧/١٣ (كون)، ولذي الرمة (برواية أخرى للصدر) في لسان العرب ١١٢/٢ (أنث)، وللفرزدق أو لذي الرمة بهذه الرواية في المعاني الكبير ٩٩٤/٢، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٩٥، وسمط اللآلي ص ٣٧٨.

صعّر خده: أماله إغراضاً وتكبراً وعجباً. الكرد: أصل العنق أو العنق.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

(٥) قرأ أبو بكر ﴿لمهلكهم﴾ ها هنا، وفي النمل [٤٩] ﴿مهلك﴾ بفتح الميم واللام، وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ الباقون بضم الميم وفتح اللام. (تلخيص العبارات بلطف الإشارات ص ١١٥).

(٦) الرجز للعديل بن الفرخ في خزنة الأدب ١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠، والدرر ٦٢/٦، والمقاصد النحوية =

وقال:

وَمَوْعِدُنَا بِالْقَتْلِ يَحْسِبُ أَنَّهُ سَيُخْرِجُ مِنَّا الْقَتْلُ مَا الْقَتْلُ مَا الْقَتْلُ مَا يَمَانِعُ
وَالْوَعِيدُ: نَحْوُ مِنَ الْإِعَادِ فِي أَنَّهُ تَهْدِيدٌ بِشَرٍّ، قَالَ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ
وَعِيدِي﴾ [إبراهيم: ١٤] وقال: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِي﴾ [ق: ٤٥] وقال أحمد بن
يحيى: أوعده، وتسكت. أو تجيء بالباء: أوعدته بشر، ولا تقول: أوعده الشر.

قال أبو علي: ولا يمتنع في نحو هذا في القياس أن يُحذف الحرف فيصل الفعل،
ويدل على ذلك ما قدمناه. من قوله: أوعدني بالسجن، فأما الميعاد في قوله:
﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخَلَّفُ إِلَيْمَكَ﴾ [آل عمران: ٩] فإن هذا البناء قد جاء في الأسماء
والصفات، فالاسم نحو: المصباح والمفتاح. والصفة نحو: المطعمان، والمطعم.
والميعاد: اسم، كما أن الميقات كذلك، وليس يخلو من أن يكون من أوعد، أو وعد.
فإن كان من أوعد، فإن أوعد تختص بالتهديد. وإن كان من وعد في التهديد وخلافه
كما تقدم ذكره، فلا إخلاف للميعاد، وقد أوقع على الإخلاف الكذب. أنشد أبو
عبيدة^(١):

أَتَوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ كَذِبَتْ لَتَفُضِرَنَّ يَدَاكَ دُونِي
فإن قلت: إن التكذيب واقع في الاستفهام، والاستفهام لا يحتمل الصدق ولا
الكذب. فإن هذا الاستفهام تفرير والتفرير عندهم مثل الخبر، ألا ترى أنهم لم يجيبوه
بالفاء كما لم يجيبوا الخبر، وقد قال: ﴿لَا تَحْتَفِضُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدَّلُ
الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلْمٍ لِلْيَبِيدِ﴾ [ق: ٢٨، ٢٩] وأما الموعود فصفة قال^(٢):

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ

= ١٩٠/٤، وتاج العروس (دهم)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢٦٦/٣، وإصلاح المنطق ص ٢٢٦،
٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١٢٤/١، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢، وشرح التصريح ١٦٠/٢، وشرح
ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١، وشرح شذور الذهب ص ٥٧٢، وشرح ابن عقيل ص ٥١٠، وشرح
المفضل ٧٠/٣، وتاج العروس ٣٠٧/٩ (وعد)، ومقاييس اللغة ١٢٥/٦، ولسان العرب ٤٦٣/٣
(وعد)، ٢١٠/١٢ (رهم)، ومجالس ثعلب ص ٢٧٤، وجمع الهوامع ١٢٧/٢، وتهذيب اللغة ٣/
١٣٤، ومجمل اللغة ٥٣٩/٤، والمخصص ٢٢١/١٢.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٤٢٩، ولسان العرب ٣٩٠/١٥ (ورى) وتاج العروس
(ورى).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩، والأغاني ٧٧/١٦، وخزانة الأدب ٩/
٢١٣، ٢١٥، والدرر ٢٠/٤، وشرح شواهد المغني ص ٨١٠. وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه
ص ٤٢٧، ولسان العرب ٦٦/١٤ (بدا)، وبلا نسبة في الخصائص ٣٤٠/١، وسمط اللآلي ص ٧٠٥
وشرح شذور الذهب ص ٢١٨، ومغني اللبيب ص ٣٨٨، وجمع الهوامع ١٤٧/١

التقدير: الأمر الموعود حق لقاءه.

ومن جَوَّزَ مجيء المصدر على مفعول، جاز عنده أن يكون الموعودُ مثل الوعدِ. وَقَوْلُهُمْ: وَعَدْتُ: فعلٌ يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاختصارُ على أحدهما كأعطيتُ، وليس كظننتُ، قال: ﴿وَوَاعَدْتُمْكَ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٨٠] فجانبُ مفعولٍ ثانٍ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصِهِ، والتقدير: وَعَدْنَاكُمْ إتيانَهُ، أو مَكْتَأاً فيه، وكذلك قول الشاعر^(١):

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتْنِي مَالِكِ

إنما هو: واعدية إتيانها أو مكثاً عندهما، أو نحو ذلك من الأحداث التي يقع الوعدُ عليها دون الأعيان، فأما قوله: ﴿وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَعَانِدَ كَثِيرَةٍ تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠] فإن المغنمَ يكونُ العُثمَ كما أنَّ المغمومَ يكونُ الغُرمَ في قوله: ﴿فَهَرَمَيْنِ مَقَرِّبِ مَقْلُونِ﴾ [ن: ٤٦] فإن قُلْتُ فقد قال: ﴿تَأْخُذُونَهَا﴾ والعُثمُ الذي هو حدث لا يؤخذ، إنما يقع الأخذ على الأعيان دون المعاني. فالقول: إنه قد يجوز أن يكون المغنومُ الذي هو العينُ، سُميَ باسم المصدرِ مثل الخَلْقِ والمخلوقِ، ونحو ذلك. وأنشد أحمدُ بن يحيى^(٢):

ضَوَامِنٌ مَا جَارَ الدَّلِيلُ ضُحَى غِدٍ مِنْ البُعْدِ مَا يَضْمَنُ فَهُوَ أَدَاءُ
أَي: مؤدَى أو ذو أداءٍ. وَجَمْعُكَ للمغانمِ، وهو مصدرٌ، إنما هو كالمذاهب والمجاري، ونحو ذلك من المصادرِ المجموعَةِ، فإذا كان كذلك وجب أن تُقَدَّرَ مضافاً محذوفاً، كأنه: وَعَدَّكُمْ اللَّهُ تَمْلِيكَ مَعَانِمٍ أو إيراثها، وكذلك لو جَعَلْتَ المغنمَ اسماً للأعيانِ المغنومَةِ كالأموالِ والأرضينِ. فأما قوله: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] وقوله: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ثم قال: ﴿لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] فإن الفعل لم يعد فيه إلى مفعول ثانٍ وقوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ و﴿لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ تفسيرٌ للوعدِ وتبيينٌ له، كما أنَّ قوله: ﴿لِلَّذَكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ [النساء: ١١] تفسيرٌ للوصية في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

وأما قوله: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] وقوله: ﴿إِنَّا اللَّهُ وَعَدَّكُمْ وَعَدَّ

(١) صدر بيت. عجزه:

أَو الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

البيت من السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة في خزانة الأدب ١٢٠/٢، والكتاب ٢٨٣/١، وله أو غيره من الحجازيين في شرح أبيات سيويه ٤٢٨/١، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٦٢/٣ (وعد).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٥٧/١٣ (ضمن).

يريد إن جار الدليل فأخطأ الطريق ضمنت أن تلحق ذلك في غدها وتبلغه، ثم قال ما يضمن فهو أداء أي ما ضمنه من ذلك لركبها وقين به وأدينه. (اللسان ٢٥٧/١٣).

لَخَلْقِ ﴿إبراهيم: ٢٢﴾ فَإِنَّ هَذَا وَنَحْوَهُ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ انْتِصَابُ الْوَعْدِ بِالْمَصْدَرِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ انْتِصَابُهُ بِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي. وَسُمِّيَ الْمَوْعُودُ بِهِ الْوَعْدَ، كَمَا سُمِّيَ الْمَخْلُوقُ بِالْخَلْقِ، فَإِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ تَقْدِرَ حَذْفَ الْمِضَافِ، وَيُؤَكِّدُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَبًا﴾ [طه: ٨٦].

وأما قوله: ﴿وَرَادَّ يَعِدْكُمْ اللَّهُ إِحْتَى الطَّائِفَتَيْنِ أَتَهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فإِنْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ بِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَأَنَّهَا لَكُمْ: بَدَلٌ مِنْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِذَّ يَعِدْكُمْ اللَّهُ ثَبَاتَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَوْ مَلَكَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ. وَتَخُو هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿لَكُمْ﴾ أَلَا تَرَى أَنَّ ﴿أَنَّ﴾ وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَالطَّائِفَتَانِ: الْعَيْرُ وَالنَّفِيرُ.

وأما قوله: ﴿أَيَعِدُّكَ الْكُفْرُ إِنَّا مِثْمٌ وَكُنْتُمْ تَرَابًا﴾ [المؤمنون: ٣٥] الْآيَةُ فَمَنْ قَدَّرَ فِي أَنَّ الثَّانِيَةَ الْبَدَلُ. فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ مَحْذُوفًا لِيَتِمَّ بِذَلِكَ الْكَلَامُ، فَيَصِحُّ الْبَدَلُ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: أَيَعِدُّكُمْ أَنْ إِخْرَاجَكُمْ إِذَا مِتُّم، لِيَكُونَ اسْمُ الزَّمَانِ خَيْرًا عَنِ الْحَدِيثِ الْمُرَادِ، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا عَنِ الْمَخَاطِبِينَ مِنْ حَيْثُ كَانُوا أَعْيَانًا، فَيَكُونُ ﴿أَنْكُمْ﴾ الثَّانِيَةَ بَدَلًا مِنَ الْأُولَى.

وَمَنْ قَدَّرَ فِي الثَّانِيَةِ التَّكْرِيرَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ، وَمَنْ رَفَعَ ﴿أَنْكُمْ﴾ الثَّانِيَةَ بِالظَّرْفِ - كَأَنَّهُ قَالَ: أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِخْرَاجَكُمْ - لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا وَقَدْ قَلْنَا فِيهَا فِي مَوَاضِعٍ مِنْ مَسَائِلِنَا.

وأما قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْقَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتَاءَهُ﴾ [التوبة: ١١٤] فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعٍ جَزَّ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِلنَّكْرَةِ وَقَدْ عَادَ الذِّكْرُ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَالْفِعْلُ مُتَعَدٌّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ أَلَا تَرَى أَنَّ الذِّكْرَ يَعُودُ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَقَدْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧]، وَقَالَ: ﴿وَأَغْفِرُ لَأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦] وَقَالَ: ﴿وَبِنَا أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدِي﴾ [إبراهيم: ٤١] وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [المتحنة: ٤].

وَالْمَعْنَى: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي تَبَرُّهِمْ مِنْ كُفْرِ قَوْمِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا ذَوِي أَنْسَابٍ مِنْهُمْ وَأَرْحَامَ، فَتَأَسَّوْا بِهِمْ فِي ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: ﴿لَا يَصِدُّ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وَقَالَ: ﴿لَا يَتَّبِعِ الْمُؤْمِنُونَ الْكُفْرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَتَّخِمْ يَنْكُرْ فَإِنَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] فَالْمَعْنَى: تَأَسَّوْا بِإِبْرَاهِيمَ وَيَقُومُوا فِي مَعَادَتِهِمْ لِأَنْسَابِهِمْ وَذَوِي قَرَابَتِهِمْ، وَتَرَكَ مَوَالَاتِهِمْ لَهُمْ لِمَخَالَفَتِهِمْ إِيَّاهُمْ فِي دِينِهِمْ وَكُفْرِهِمْ.

فأما استغفار إبراهيم لأبيه مع أنه كان مخالفاً له في التوحيد، فلا ينبغي لكم أن تستغفروا لمن كفر من آبائكم كما استغفر، لأن الاستغفار كان منه بشرط وعلى تقييد، فلا تطلقوا أنتم ذلك لمن خالفكم في توحيد الله، فإن استغفاره لأبيه كان مقيداً، وإن كان قد جاء مطلقاً في بعض المواضع، فإنه إنما كان من إبراهيم على التقييد الذي جاء في مواضعه.

وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَغْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَن وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٢١] فالعنى فيه، وفي قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢] أن وعد الله بالبعث حق في نحو قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧] فإذا عاينوا ذلك وشاهدوه وجب أن يعلموا: أن الذي وعدوا به من البعث والنشور بعد الموت، مثل الذي عاينوه، فيلزّمهم الاعتراف به لمُشاهدتهم له وعلمهم إياه من الوجه الذي لا يدخله ازتياب ولا تشكك، والساعة لا ريب فيها، لأنها إنما هي يوم البعث، وقد علموا البعث والإحياء بعد الموت على ما ذكرناه. ومثل هذه قوله: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لُلمُؤْمِنِ﴾ [البقرة: ٧٣] المعنى: فقلنا: اضربوا المقتول ببعض البقرة، فضربوه به فحيي، كذلك يحيي الله الموتى، أي: يُحييهم للبعث مثل هذا الإحياء الذي عُويّن وشوهد، ومثل ذلك، إلا أنه في النبات قوله: قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿بَلْ زَعَمْتَ أَنَّ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨] أي: موعداً للبعث، فجددتم ذلك فقال: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] وقال: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٨] وقال: ﴿وَالْيَوْمِ الْوَعُودِ﴾ [البروج: ٢] وقال: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنَا﴾ [الأنبياء: ١٠٤] دل قوله: ﴿نُعِيدُهُ﴾ على وعد فانصب الوعد لدلالة الإعادة عليه في قياس قول سيبويه.

فأما قوله: ﴿وَلَكِن لَّا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا وَلَا تَعْرَضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكَنُتُ أَجَلُهُمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فالمعنى: لا تصرّحوا للمعتدة بلفظ النكاح والتزويج، ولكن عرضوا به، ولا تصرّحوا، وذلك نحو ما حدثنا أحمد بن محمد البصري: قال: حدثنا المؤمل بن هشام، قال: حدثنا إسماعيل بن عليّ عن ليث عن مجاهد^(١) في قوله: ﴿وَلَا تُجَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] قال: يقول: إنك لجميلة، وإنك لنافقة، وإنك إلى خير. وقوله: ﴿إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: معروفاً منه الفحوى^(٢)، والمعنى دون التصريح ويكون: ﴿إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ فتعرضوا بذلك، لأن التصريح به مزجور عنه، فهو منكر غير معروف.

(١) انظر ترجمته في الأعلام ٥/٢٧٨.

(٢) فحوى الكلام: معناه ومضمونه ومرماه (ج) فحواي، وفحواي.

فأما قوله: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] فليس يَخْلُو تَعَلُّقُ الأربعين بالوعد من أن يكونَ على أنه ظرفٌ أو مفعولٌ ثانٍ، فلا يجوز أن يكونَ ظرفاً، لأن الوعد ليس فيها كلها، فيكونُ جوابَ كم، ولا في بعضها، فيكونُ كما يكونُ جواباً لمتى، وإنما الموعدُ تَقْضَى الأربعين، فإذا لم يكنَ ظرفاً، كان انتصابه بوقوعه موقعَ المفعولِ الثاني.

والتقدير: وعدنا موسى انقضاءً أربعينَ ليلةً، أو: تنمةً أربعين ليلةً، فحذفت المضاف، كما تقول: اليوم خمسة عشر من الشهر، أي: تمامه، وفُسِّرَ أن الأربعين: ذو القعدة، وعشر من ذي الحجّة.

ومثل ذلك في المعنى قوله: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أي: انقضاء ثلاثين ﴿وَأَتَمَمْتَهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فالميقات هو الأربعون، وإنما هو ميقاتٌ وموعدٌ، لما روي من أن القديم سبحانه وعده أن يكلمه على الطور، فأما انتصاب الأربعين في قوله: ﴿فِتْمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فكقولك: تم القوم عشرين رجلاً، والمعنى: تم القوم معدودين هذا العدد، وتم الميقات معدوداً هذا العدد.

وقد جاء الميقات في موضع الميعاد، كما جاء الوقت في موضع الوعد في قوله: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨] ومما بين تقاربهما قوله: ﴿فِتْمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٤٣] وفي الأخرى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] وقال: ﴿وَالْيَوْمَ الْمَوْعُودِ﴾ [البروج: ٢] وقال: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨] وقال: ﴿إِنَّ مِيقَاتِ يَوْمِ مَعْلُومٍ﴾ [الواقعة: ٥٠].

فإن قلت: لم لا يكون الوقت في قوله: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْوَقْتِ﴾ الوقت الذي يراد به الزمان، كقولك: هذا وقت قدوم الحاج؛ تريد به: الأوان الذي يقدّمون فيه؟

فإن ذلك يبعد. ألا ترى أن اليوم لا يخلو من أن تريد به وضخ النهار، أو البرهة^(١) من الزمان، ولو قلت: برهة الزمان أو يوم الزمان؛ لم يكن ذلك بالسهل. وليس هذا كقوله^(٢):

وَلَوْ لَا يَوْمٌ يَوْمٌ ...

ولا كقوله^(٣):

حِينَ لَا حِينَ مَحَنَ

وأنت تريد به حين حين، لأن إضافة الاسمين هنا كإضافة البعض إلى الكل.

(١) البرهة: المدة الطويلة من الزمان.

(٢) مَرَّ سَابِقاً.

(٣) مَرَّ سَابِقاً.

الحجة لمن قرأ: ﴿وَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١] (١) أن يقول: قد ثبت أن الله تعالى قد كان منه وعدٌ لموسى، ولا يخلو موسى من أن يكون قد كان منه وعدٌ، أو لم يكن. فإن كان منه وعدٌ؛ فلا إشكال في وجود القراءة بواعدنا. وإن لم يكن منه وعدٌ؛ فإن ما كان منه من قبول الوعد والتحرّي لإنجازه، والوفاء به، يقوم مقام الوعد، ويجري مجراه، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد، وإذا كان مثله، وفي حكمه، حسن القراءة بواعدنا، لثبات التواعد من الفاعلين، كما قال: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لَمَا كان الوعد من الخاطب والمخطوبة. ومما يؤكد حسن القراءة بواعدنا، أن «فاعِل» قد يجيء من فعل الواحد نحو: عافاه الله، وطارت (٢) النعل، وعاقبت اللص. فإن كان الوعد من الله سبحانه، ولم يكن من موسى كان من هذا الباب. وإن كان من موسى موعداً، كان الفعل من فاعلين، فإذا كان منهما لم يكن نظراً في حسن واعدنا.

وحجة من قرأ ﴿وَعَدْنَا﴾ بلا ألف قوله: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] وقال: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَبًا﴾ [طه: ٨٦] ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٧] ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعْدَكُمْ وَعْدًا حَقًّا﴾ [إبراهيم: ٢٢] ﴿وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠].

فكل هذا وعدٌ من الله عباده، وهو على «فعل» دون «فاعل». فكذاك الموضع المختلف فيه، ينبغي أن يُحمل على المتفق عليه، وعلى ما كثر في التنزيل من لفظ وعد دون واعد في هذا الموضع.

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿أَتَخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٥١] و﴿أَخَذْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] و﴿لَتَّخِذَنَّ﴾ [الكهف: ٧٧]. فأظهر الدال في ذلك كله ابن كثير وعاصم في رواية حفص، وأدغمها الباقون وأبو بكر بن عياش عن عاصم أيضاً معهم.

قال أبو زيد: تقول: اتخذنا مالا، فنحن نتخذه أتخاذاً، وتخذت أتخذ تحذاً.

قال أبو علي: إتخذ: افتعل، وفعلت منه: تخذت، قال: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] وقال (٤):

وقد تخذت رجلي إلى جنب عززها نسيفاً كأفحوص القطاة المطرق

(١) انظر قراءة (واعدنا) في البحر المحيط ١/١٩٩.

(٢) طارق الشيبين أو بينهما: جعل أحدهما على الآخر مطابقة. وبين الثوبين: لبس أحدهما على الآخر.

(٣) انظر (تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو للممزنق العبيدي في الأشباه والنظائر ١/٢٦٠، والأصمعيات ص ١٦٥، وتذكرة النحاة ص ١٤٦، والحيوان ٢/٢٩٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٠.

ولم أعلم تَخَذْتُ تَعَدَّى إلا إلى مفعول واحد، فأما اتَّخَذْتُ فإنه في التعدي على ضربين: أحدهما: أن يتعدى إلى مفعول واحد. والآخر: أن يتعدى إلى مفعولين.

فأما تعديهِ إلى مفعول واحد فنحو قوله: ﴿يَلَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْلًا﴾ [الفرقان: ٢٧] و﴿أَرَأَيْتُمْ لِمَ تَخَذُوا مَعًا يَحْلُقُ بَنَاتِي﴾ [الزخرف: ١٦] و﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾ [مريم: ٨١] ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْتَهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧].

وأما ما تعدَّى إلى مفعولين، فإن الثاني منهما الأول في المعنى قال: ﴿اتَّخَذُوا أَيْدِيَهُمْ حُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦]. وقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١] ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠].

فأما قوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَابِرِ إِبْرَاهِيمَ مَصَلًّا﴾ [البقرة: ١٢٥] فإن من أجاز زيادة ﴿مِنْ﴾ في الإيجاب؛ جاز على قوله أن يكون قد تعدى إلى مفعولين، ومن لم يجز ذلك؛ كان عنده متعدياً إلى مفعول واحد.

ونظيرُ اتَّخَذَ فيما ذكرناه من تعديه إلى مفعول واحد مرة، وأخرى إلى مفعولين الثاني منهما الأول في المعنى: «جَعَلْتُ» قال: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] أي: خلقهما.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان الثاني الأول في المعنى، كقوله: ﴿وَجَعَلُوا يَوْمَئِذٍ مَوْتَهُمْ حَتًّا﴾ [يونس: ٨٧] ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً يَذُوقُونَ إِلَى الْآخِرَةِ﴾ [القصص: ٤١] ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].

فعلى الخلاف الذي تقدم ذكره: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

فأما قوله: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [البقرة: ٥١]. وقوله: ﴿بِإِتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فالتقدير في ذلك كله: إتخذوه إلهاً، فحذف المفعول الثاني، الدليل على ذلك: أن الكلام لا يخلو من أن

= لسان العرب ٦٣/٧ (فحص)، ٣٢٩/٩ (نسف)، ٢٢٣/١٠ (طرق) والمقاصد النحوية ٥٩٠/٤، وللمثقب العبدى في لسان العرب ٣٠٢/١ (حذب)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٨٨، ٥٤١، ٧٥٧، ٨٤٨، ١١٩٢، والخصائص ٢٨٧/٢.

النسيف: أثر كدم الحمار وأثر ركض الرجل بجني البعير إذا انحص عنه الوبر.
الأفحوص: مبيض القطن لأنها تمحص الموضع ثم تبيض فيه، وكذلك هو للدجاجة.
طرقت القطاة وهي مطرق: حان خروج بيضها.

يكون على ظاهره كقوله: ﴿ كَمَثَلِ الْمَنكَبِيِّنِ أَخَذَتْ يَتِيمًا ﴾ [العنكبوت: ٤١] وقوله:
مُتَّخِذًا مِنْ عِضْوَاتٍ^(١) تَوْلَجًا^(٢)

أو يكونَ على إرادة المفعول، فلا يجوز أن يكون على ظاهره دون إرادة المفعول الثاني لقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْوَجَلَ سِينًا لَهُمْ عَصَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، ومن صاغ عجلًا، أو نَجْرَةً^(٣)، أو عَمِلَهُ بضربٍ من الأعمال، لم يستحق الغضب من الله، والوعيد عند المسلمين. فإذا كان كذلك عَلِمَ أنه على ما وصفنا من إرادة المفعول الثاني المحذوف في هذه الآي.

فإن قال قائل: فقد جاء في الحديث^(٤): «يُعَذَّبُ المصوِّرونَ يومَ القيامة» وفي بعض الحديث: «فَيَقَالُ لَهُمْ: أحيوا ما خلقتم».

قيل: «يُعَذَّبُ المصوِّرونَ» يكونُ على مَنْ صَوَّرَ اللهَ تصويرَ الأجسام. وأما الزيادة فمن أخبار الأحاد التي لا توجب العلم، فلا يقدر لذلك في الإجماع على ما ذكرنا.

ومن زعم أن «تَخَذْتُ» أصله من: أَخَذْتُ، لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه، ولو قُلبَ ذلك عليه لم يجد فضلًا، ألا ترى أن الهمزة لم تُبدَلْ من التاء، ولا التاء أُبدِلت منها.

فإن قلت: فليَمَ لا يكونُ اتَّخَذْتُ: افتَعَلْتُ، من أَخَذْتُ، كان الهمزة لَمَّا أُبدِلت منها التاء لالتقاءها مع همزة الوصل، أدغمت في التاء الزائدة كما أُبدلوا في قولهم اتَّسَرُوا الجَزُورَ^(٥) وإنما هو من التَّسَرَّ^(٦).

فالقول: إنَّ ما ذَكَرْتَهُ من الإبدال لا يجوز في قياس قول أصحابنا، والذين أجازوا

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٥٢/٩، وفي لسان العرب ٢٧٤/٢، ٤٠١، ٤٨٤/١٤: صفوات.

(٢) الرجز لجرير في ديوانه ص ١٨٦، ١٨٧، ولسان العرب ٢٧٤/٢، (دلج) وفيه «دولجا» مكان «تولجا»، ٤٠١ (ولج)، ٤٨٤/١٤ (صفا)، والتبني والإيضاح ٢٢٣/١، وكتاب العين ١٩٥/٢، وتاج العروس ٥/٥٧٤ (دلج)، (صفا) وبلا نسبة في لسان العرب ٢١٩/٢ (تلج)، ومقاييس اللغة ٣/٣٦٢، ومجمل اللغة ٣/٢٨٢، وديوان الأدب ٣٦/٢، والمخصص ٧/١٨٢.

الصفوات: جمع صفة: شجر أو نبت،

والتولج والدولج: الكناس.

(٣) النجر: الأصل والحسب. (اللسان ١٩٣/٥ مادة: نجر).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف ٨/٢٩٦).

(٥) الجزور: ما يصلح للذبح من الإبل (ج) جزائر، وجزر. وما يُذبح من الشاء.

(٦) يسرت الناقة: جزأت لحمها، ويسر القوم الجزور أي اجتزروها واقتسموا أعضائها (لسان العرب ٥/٢٩٨ مادة: يسر).

من ذلك شيئاً لا ينبغي أن يجوز ذلك على قولهم، لاختلاف معنى الحرفين وقد قدمنا ذكر ذلك في ذكر قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣].

فأما «أخذتم» فإن الأخذ قد استعمل منه فَعَلَ وَفَاعَلَ وَقَعَلَ وَاسْتَعْمَلَ: فأما فَعَلَ منه فَيَتَصَرَّفُ على ضروب:

منها: أنه يُوجِبُ الضَّمَانَ على الْمُعْتَرِفِ به، كما يوجبُهُ غَضَبْتُ، يدلُّ على ذلك ما أنشده أبو زيد^(١):

أَخِذْنَ اغْتِصَاباً خِطْبَةَ عَجْرَفِيَّةَ وَأَمْهَزْنَ أَرْمَاحاً مِنَ السَّخَطِ دُبُلَا
فَالْقَوْلُ فِي أَخِذْنَ اغْتِصَاباً عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ أَخِذْنَ بِمَنْزِلَةِ غُصْبَيْنِ،
فَانْتَصَبَ اغْتِصَاباً بَعْدَهُ، كَمَا يَنْتَصِبُ بِاغْتِصَابِنِ، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ يَنْتَصِبُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَخِذْنَ
مِنَ الْاِغْتِصَابِ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْغَضَبِ بِمَنْزِلَتِهِ، وَفِي حُكْمِهِ.

ومنها: أن يدل على العقاب، كقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ظَالِمَةٌ إِنَّ
أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢] ﴿فَأَخَذْتَهُمُ بِالْأَسْوَ وَالضَّرَّاءِ﴾ [الأنعام: ٤٢] ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ
ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧] ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥] ﴿فَلَاخِذْنُمْ
أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢].

ومنها: أن يُسْتَعْمَلَ للمقاربة، قالوا: أَخَذَ يَقُولُ، كما قالوا: جَعَلَ يَقُولُ، وَكَرَبَ
يقولُ، وَطَفِقَ يفعل^(٢).

ومنها: أن يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به الْقَسَمُ، نحو قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ لُبِّيْنَهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾
[البقرة: ٨٤].

ومن ذلك قوله: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] فليس معنى هذا:
تَنَاولُوهُ، كما تقول: خُذْ هَذَا الثَّوبَ، ولكن معناه: اعملوا بما أمرتم فيه، وانتهوا عما
نهيتكم عنه فيه بجِدِّ واجتهادٍ.

ومثل أخذ في ما ذكرنا من معنى العقاب: «أَخَذَ». قال: ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا
لَعَجَلَ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [الكهف: ٥٨] ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِا مِ
نَ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٧٧].

(١) البيت من الطويل، وهو للحييف العقيلي في تاج العروس ٢٥٢/١٩ (خطط)، وبلا نسبة في لسان
العرب ١٨٤/٥ (مهر)، وتهذيب اللغة ٢٩٨/٦، وأساس البلاغة (مهر)، وتاج العروس ١٥٦/١٤
(مهر)، والمخصص ٢٥/٤، ونوادير أبي زيد ص ٢٠٨.

العجرفة: الجفوة في الكلام.

(٢) طَفِقَ يفعل كذا طَفِيقًا. وطَفِقَ: جعل وأخذ أو استمرَّ يفعله (وهو مختص بالإثبات ولا يكون منفياً).

دَابَّةٌ ﴿فاطر: ٤٥﴾ ﴿لَا تُؤَاخِذُنَا إِن تَسِينَا أَوْ أَخْلَنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

وقال أبو زيد: إِنَّ الْحَمَى لَتُخَاوِذُ فُلَانًا. إذا كانت تأخذه في الأيام، وفلانٌ يُخَاوِذُ فُلَانًا بالزيارة: إذا كان يتعهده بالزيارة في الأيام. والقول في ذلك: إنه ليس من الأخذ على القلب، ولو كان منه لكان يُخَاوِذُ إذا حَقَّقَتْ، فإذا حَقَّقَتْ قلتُ يُخَاوِذُ، فتجعلها بين بين، فإذا كانت من الواو، لم يكن منه. إلا أن أخذ قد جاء في لغتان في الفاء: الواو والهمزة، كما جاء آكذتُ وَوَكَّذتُ، وَأَوْصَدتُ وَأَصَدتُ. وَحَكَى أبو زيد في هذا الكتاب أيضاً: وهو نَابِهٌ وَنَبِيهٌ، أَوْسَدَ فلان كلبه على الصيد يُوسِدهُ إيساداً، وقد أسدهُ إذا أغراه. فكذلك يكون يُخَاوِذُ، كأنه قَلَبَهُ عن وَحَدَ، فَثَبَّتِ الواو التي هي فاء في القلب، فصار يُخَاوِذُ: يُعَاوِلُ في القلب.

وقال أبو زيد: في المصادر اِتَّخَذْنَا في القتال، نَأْتِخِذُ اِتِّخَاذًا.

قال أبو علي: فهذا افتعل من الأخذ، ولا يجوز الإدغام في هذا، كما جاز في قولنا: اتخذنا مالا.

وأما فَعَلَ فقالوا: رَجُلٌ مَوْخِذٌ عن امرأته.

وقال أبو حنيفة في الرجل المَوْخِذِ عن امرأته: يُؤَجِّلُ كما يُؤَجِّلُ العَيْنينُ^(١). وللنساء كلام فيما زعموا يُسَمِّينه الأَخَذَ^(٢).

وأما اسْتَفْعَلَ، فقال الأصمعي فيما روى عنه الزبائدي الاستتخاذاً: أشد الرمد.

وقال الهذلي^(٣):

يَزِمِي الغُيُوبَ بِعَيْنَيْهِ وَمَطْرِفُهُ مُغْضٍ كَمَا كَسَفَ المُسْتَأْخِذَ الرَّمْدُ^(٤)

(١) العَيْنينُ: الذي لا يأتي النساء ولا يريدن بين العنانة والعينية والعينية، وعَنَنَ عن امرأته إذا حكم القاضي عليه بذلك أو مُنِعَ عنها بالسحر، والاسم منه العَنَّة. (لسان العرب ٢٩١/١٣ عنن).

(٢) التآخيد: أن تحتال المرأة بحيل في منع زوجها من جماع غيرها، وذلك نوع من السحر. يقال لفلانة أخذة تُؤَخِّذُ بها الرجال عن النساء. (لسان العرب ٤٧٢/٣ مادة: أخذ).

(٣) أبو ذؤيب الهذلي (توفي نحو ٢٧هـ = نحو ٦٤٨م) خويلد بن خالد بن محروث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر، شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وسكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى إفريقية سنة ٢٦هـ غازياً، فشهد فتح إفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير، فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها وقيل: مات بإفريقية.

الأعلام ٣٢٥/٢، والشعر والشعراء ص ٤٣٥، وشواهد المغني للسيوطي ١٠، والأغاني ٥٦/٦، ومعاهد ١٦٥/٢ وخزانة ٢٠٣/١.

(٤) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٥٨، ولسان العرب ٦٥٤/١ =

كما كَسَفَ المُسْتَأْخِذَ، أي: عينَ المُسْتَأْخِذِ، فَحَذَفَ المُضَافَ وَأَقَامَ المُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. والرَّمْدُ: الفَاعِلُ.

ويجوزُ: كما كَسَفَ المُسْتَأْخِذَ الرَّمْدُ، أي: كَسَفَ عَيْنَهُ، فحذف المفعول كما يُحذفُ في غير هذا.

وأما حُجَّةٌ من لم يُدغم أخذتم، واتخذتم، فلأن الذال ليس من مَخْرَجِ التاء والطاء، والذال إنما هي من مخرج الطاء والتاء، فتفاوت ما بينهما، إذ كان لكل واحد من هذين القبيلين حيزٌ ومخرجٌ غير مَخْرَجِ الآخِرِ. وأيضاً فإن الذال مجهورة، والتاء مهموسة، والمجهور يُقَرَّبُ منه المهموسُ بأن يُبَدَّلَ مجهوراً، ألا تَرَى أَنَّهُم قالوا: في افْتَعَلَ مِنَ الزَّيْنِ وَالذَّكْرِ: اذْدَانٌ وَاذْكَرٌ، وَمُزْدَانٌ وَمُدْكَرٌ. فلما قَرَّبُوا المهموسَ من المجهورِ بأن قلبوه إليه؛ لم يُدغم المجهورُ في المَهْمُوسِ، لأنه تقريبٌ منه، وهذا عكسُ ما فُعِلَ في مُزْدَانِ، لأنهم في مُزْدَانِ، إنَّما قَرَّبُوا المهموسَ من المجهورِ، وأنت إذا أدغمت الذال في التاء، قَرَّبْتَ المجهورَ من المهموسِ، قال سيبويه: حدثنا من لا نَتَمِّمُ أَنَّهُ سَمِعَ من يقول: أخذتُ، فَيُبَيِّنُ.

وَحُجَّةٌ مِّنْ أَدْغَمَ: أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ لَمَّا تَقَارَبَتْ، فَاجْتَمَعَتْ فِي أَنهَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَائِيَا^(١)، قَرَّبَ كُلُّ حَيِّزٍ مِنْهَا مِنَ الحَيِّزِ الآخِرِ. ألا ترى أَنَّهُم أدغموا الطاء والتاء والذال في الطاء والتاء والذال، وكذلك أدغموهنَّ في الطاء، وأختيها في الانفصال، نحو: ابْعَثْ داوُدَ وَأَنْفَذْ ثابِتاً، فإذا أدغمت في الانفصال، كان إدغامها فيما يجري مجرى المتصل أولى.

واختلفوا في ﴿بَارِيكُمْ﴾^(٢) [البقرة: ٥٤] في كَسْرِ الهَمْزِ واختلاسِ حَرَكَتِهَا. واخْتَلَفَ عن أبي عمرو، فقال العباسُ بنُ الفضلِ الأنصاريُّ: سألتُ أبا عمرو كيف تقرأ: ﴿إِلَى بَارِيكُمْ﴾ مهموزةٌ مُثَقَّلَةٌ، أو ﴿بَارِيكُمْ﴾ مخففةٌ؟ فقال: قراءتي مهموزةٌ غير مُثَقَّلَةٌ ﴿بَارِيكُمْ﴾.

وروى اليزيديُّ وعبد الوارث عنه: ﴿إِلَى بَارِيكُمْ﴾ ولا يجزم الهمزة.

قال أحمد: وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلسُ الحركةَ من: ﴿بَارِيكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] وما أشبه ذلك، مما تتوالى فيه الحركات، فَيُرِي من يَسْمَعُهُ أَنَّهُ

= (غيب)، ٤٧٥/٣ (أخذ)، ٢٩٩/٩ (كسف)، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٣، ومقاييس اللغة ١/٦٩، وتهذيب اللغة ٧/٥٢٧، ٨/٢١٤، ١٠/٧٧، وتاج العروس ٣/٤٩٨ (غيب)، ٩/٣٦٧ (أخذ)، ويلا نسبة في المخصص ١/١١٠.

(١) الثنايا: (ج) الثنية: من الأضراس: واحدة الأربع التي في مقدم الفم، ثتان من فوق، وثنان من أسفل.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

قد أَسَكَّنَ ولم يكن يُسَكِّنُ، وهذا مثلُ روايةِ عباس بن الفضل عنه التي ذَكَرْتُهَا أنه لا يُقَلِّمُهَا. وهذا القولُ أشبهُ بمذهبِ أبي عمرو، لأنه كان يستعمل التخفيف في قراءته كثيراً. من ذلك ما حدثني عبيدُ اللَّهِ بنُ عليِّ الهاشمي^(١) عن نَصْرِ بنِ علي عن أبيه عنه أنه كان يقرأ ﴿وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١٢٩] ﴿وَيَلْعَنُهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٩] يُشِمُّ الميمَ والنونَ التي قبلَ الهاءِ الضمِّ من غير إشباع. وكذلك: ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتَعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] يُشِمُّ التاءَ فيها شيئاً من الخفض. أخبرني بذلك أبو طالب عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ سوادَةَ قال: حَدَّثَنَا إبراهيم بنُ سعدِ الزَّهراني، قال: حَدَّثَنَا عبيدُ بنُ عقيل عن أبي عمرو بذلك. قال: وكذلك: ﴿وَرُزِقِكُمْ وَعَمَلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١] يُشِمُّهَا شيئاً من الضم، وكذلك: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن: ٩] يُشِمُّ العينَ شيئاً من الضم، وكذلك قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] لا يُسَكِّنُ الرَاءَ ولا يَكْسِرُهَا.

روى ذلك عنه علي بن نصر وعبد الوارث واليزيدي وعباس بن الفضل وغيرهم، أعني: ﴿وَأَرِنَا﴾. وكذلك قراءته في: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات.

وروى عبد الوهاب بن عطاء^(٢) وهارون الأعور عن أبي عمرو: ﴿وَأَرِنَا﴾ ساكنة الراء. وقال اليزيدي في ذلك كله: إنه كان يُسَكِّنُ اللام من الفعل في جميعه. والقول: ما خبرتك من إثاره التخفيف في قراءته كلها، والدليل على إثاره التخفيف أنه كان يُدْغِمُ من الحروف ما لا يكاد يُدْغِمُهُ غيره، وَيَلَيِّنُ الساكنَ من الهمز، ولا يهْمِزُ همزتين وغير ذلك.

وقال علي بن نصر: عن أبي عمرو: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠] برفع الراء مشبعة^(٣).

قال أبو علي: حروف المعجم على ضربين: ساكن ومتحرك. والساكن على ضربين:

(١) هو عبيد الله بن علي بن أبي طالب الهاشمي (توفي ٦٧هـ = ٦٨٦م) القرشي، أحد الشجعان العباد. قدم من الحجاز إلى الكوفة، فحبسه المختار الثقفي أياماً، وأطلقه، فرحل هارباً إلى مصعب بن الزبير بالبصرة، قام مصعب برحلة فجاء بعض بني تميم إلى عبيد الله، ودعوه إلى محلثهم، فبايعوه بالخلافة وهو كاره، وبلغ ذلك مصعباً فحلف له عبيد الله أنه ما أراد ذلك فصدقه، ووجه مصعب جيشاً لقتال المختار، فكان عبيد الله في ذلك الجيش، فقتل في مكان يسمى «المدار» بين واسط والبصرة. الأعلام ١٩٥/٤، وطبقات ابن سعد ٨٦/٥ - ٨٨.

(٢) هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر، العجلي مولاهم، البصري نزيل بغداد، صدوق، ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس. يقال: دلَّه عن ثور، من التاسعة، مات سنة أربع، ويقال: سنة ست ومائتين. (تقريب التهذيب ٥٢٨/١).

(٣) مر سابقاً.

أحدهما: ما أصله في الاستعمالِ السُّكُونُ مثل راء بُرْدٍ، وكافِ بَكْرٍ.
والآخر: ما أصله الحركة في الاستعمالِ فَيُسَكَّنُ عنها. وما كان أصله الحركة يُسَكَّنُ على ضربين، أحدهما: أن تكون حركته حركةً بناءً، والآخر: أن تكون حركة الإعراب.

وحركة البناء التي تُسَكَّنُ على ضربين:

أحدهما: أن يكون الحروفُ المُسَكَّنُ من كلمة مفردة، نحو: فَيَخِذِ وَسَبِّحِ وَإِبْلِ، وَضَرْبِ وَعَلِمِ. يقول من يخفف: سَبَّحْ، وَقَحِّذْ، وَعَلِّمْ وَضَرْبِ.

والآخر: أن يكون هذا المثال من كلمتين، فَيُسَكَّنُ على تشبيه المنفصل بالمتصل، كما جاء ذلك في مواضع من كلامهم نحو الإمالَةِ والإدغامِ، وذلك قولهم: «أَرَأَيْكَ مُتَنَفِّخًا» ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُوهُ﴾ [النور: ٥٢].

ومن ذلك قولُ العجاج^(١):

فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

ألا ترى أن نَفَخًا من مُتَنَفِّخٍ، مثلُ كَتِفٍ، وكذلك تَقِيهِ من يَتَّقِيهِ، وكذلك ما أنشده أبو زيد من قوله:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَلْنَا سَوِيْقًا

فَنَزَلَ مِثْلُ كَتِفٍ. فأما حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين. وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من يُنْكِرُهُ فيقول إن إسكانها لا يجوز من حيث كان عَلِمًا لِلإِعْرَابِ. وسيبويه يُجَوِّزُ ذلك، ولا يَفْصِلُ بين القَبِيلَيْنِ في الشعر، وقد روى ذلك عن العرب، وإذا جاءت الرواية لم تُرَدِّدْ بالقياس، فمن ما أنشده في ذلك قوله:

وقد بدا هُنْكَ من المِثْرَرِ^(٢)

(١) مر سابقاً.

(٢) عجز بيت. صدره:

رُخْتُ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا.

البيت من السريع، وهو للأقيسر الأسدي في ديوانه ص ٤٣، وخزانة الأدب ٤/٤٨٤، ٤٨٥، ٣٥١/٨، والدرر ١/١٧٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٩١، والمقاصد النحوية ٤/٥١٦، وللفرزدق في الشعر والشعراء ١/١٠٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٦٥، ٢/٣١، وتخليص الشواهد ص ٦٣ والخصائص ١/٧٤، ٣/٩٥، ٣١٧، ووصف المياني ص ٣٢٧، وشرح المفصل ١/٤٠٠، والكتاب ٤/٢٠٣ ولسان العرب ١١/٧١٦ (وَأَل) ١٥/٣٦٧ (هنا)، وجمع الهوامع ١/٥٤.

وقوله^(١):

فاليوم أشرب غير مُسْتَحْقِبِ

وقال^(٢):

إذا اغوججن قُلْتُ صاحب قَوْمِ

ومما جاء في هذا النحو قول جرير^(٣):

سيزوا بني العمّ فالأهواز منزلُكم ونهرُ تيرا ولا تغرفُكم العربُ

ومن ذلك قول وضاح اليمِنِ^(٤):

إنما شغري شهْدٌ قد خلط بالجلجلان^(٥)

فأسكن الفتحة في مثال الماضي، وهذه الفتحة تشبه النصبية. كما أن الضمة في:

صاحب قَوْمِ، تشبه الرفع. وجاز إسكان حركة الإعراب، كما جاز تحريك إسكان

البناء، فشبّه ما يدخل على المعرب من المتحركات من الحركة بما يدخل على الميني،

كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب، فمن ثمّ أذغم نحو: رُدّ، وفِرّ، وعَضّ

= هن، على وزن أخ، كلمة كناية، ومعناه شيء، وأصله هتو. يقال: هذا هتكَ أي شينك والهت: الجز. (لسان العرب ٣٦٧/١٥).

المثوز: هو الإزار: كساء يغطي النصف الأسفل من البدن.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) تمام الرجز:

إذا اغوججن قُلْتُ صاح قَوْمِ بالذؤ أمثال السفين العُومِ

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٣٢/١٢ (عوم)، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢، وتاج العروس (عهم).

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في في ديوانه ص ٤٤١، والأغاني ٢٥٣/٣، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢،

وخزانة الأدب ٤٨٤/٤، والخصائص ٧٤/١، وسمط اللاكلي ص ٥٢٧، ولسان العرب ١٥٩/٢

(شنت)، ٢٧٤/٣ (عبد)، ومعجم البلدان ٣١٩/٥ (نهر تيرى)، والمعرب ص ٣٨، وبلا نسبة في

الخصائص ٣١٧/٢.

(٤) وضاح اليمِن (توفي نحو ٩٠ هـ = نحو ٧٠٨ م) عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال، من آل خولان،

من حمير، شاعر رقيق الغزل، عجيب النسيب. كان جميل الطلعة يتقنع في المواسم. له أخبار مع

عشيقة له اسمها «روضة» من أهل اليمِن. قدم مكة حاجاً في خلافة الوليد بن عبد الملك، فرأى أمّ

البنين بنت عبد العزيز بن مروان زوجة الوليد فتغزل بها، فقتله الوليد، وفي المؤرخين من يسميه عبد

الله بن إسماعيل.

الأعلام ٢٩٩/٣، والأغاني ٣٠/٦ - ٤٤، والنجوم الزاهرة ٢٢٦/١، وتهذيب ابن عساكر ٢٩٥/٧.

(٥) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨٣/٨، وفي لسان العرب ١٢٣/١١:

إنما شغري بلح قد خلط بجلجلان

البيت من مجزوء الرمل، وهو لوضاح اليمِن في لسان العرب ١٢٣/١١ (جلل)، وتهذيب اللغة ١٠/٤٩١، الجلجلان: ثعرة الكزيرة، وقيل: حب السمسم.

ونحو ذلك، كما أدغموا نحو: يَرُدُّ، وَيَشُدُّ. وذلك أن حركة غير الإعراب لما كانت تعاقب على المبني، كما تعاقب حركة الإعراب على المعرب أدغموه، كما أدغموا المعرب، والحركات المتعاقبة على ذلك، نحو: حركة الهمزة إذا سَكَنَ ما قَبْلَهَا، نحو: اضْرِبْ أَخَاكَ، ونحو: حركة التقاء الساكنين، وحركة النونين الخفيفة والشديدة فكما شبهوا تعاقب هذه الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بتعاقب حركات الإعراب، حتى أدغم من أدغم نحو: رُدِّ، واستعد، كم يُدغم نحو: يَرُدُّ، وَيَسْتَعِدُّ، كذلك شبهوا حركة الإعراب بالبناء في نحو ما ذكّرنا فأسكنوا.

فأما مَنْ زَعَمَ أن حَذَفَ هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت عَلَمًا للإعراب، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، ألا ترى أنه تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة. فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب؛ لم يَجُزْ حذفها في هذه المواضع، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تُفرض، جاز حذفها أيضاً في ما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما: أنهما جميعاً زائدان. وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف.

فإن قلت: إن سقوطها في الوقف إنما جاز لأنه إذا وُصِلَت الكلمة ظهرت الحركة ويستدل عليه بالموضع.

قيل: وكذلك إذا أُسْكِنَ نحو: هُنْكَ، استدل عليه بالموضع، وإذا فارقت هذه الصيغة التي شَبَّهَتْ لها بِسَبْعٍ، ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل.

ومما يدل على أن هذه الحركة إذا أُسْكِنَتْ كانت مرادة، كما أن حركة الإعراب مرادة، قولهم: رَضِي، ولَقِضُوا الرجل؛ فأسكنوا، ولم يُزجِعوا الياء والواو إلى الأصل، حيث كانت مرادة. كذلك تكون حركة الإعراب لما كانت مرادة، وإن حُذِفَتْ لم يمتنع حذفها، وكان حذفها بمنزلة إثباتها في الجواز كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك.

فإن قلت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه؛ قيل: وحركات البناء أيضاً قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا ترى أن تحريك العين بالكسر في نحو: ضَرِبَ يدل على معنى، وقد جاز إسكانها، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب. وكذلك الكسر في مثل حَذِرَ^(١)، والضممة في نحو: حَذِرَ.

واعلم أن الحركات التي تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضمة والسكرة منهما ضربين، أحدهما: الإشباع والتمطيط^(٢)، والآخر: الاختلاس والتخفيف، وهذا

(١) الحَذِيرُ: المتيقظ (اللسان ١٧٦/٤ مادة: حذر).

(٢) تمطط في الكلام: مذه ولون فيه.

الاختلاس والتخفيف إنما يكون في الضمة والكسرة، فأما الفتحة فليس فيها إلا الإشباع ولم تُخَفَّفْ الفتحة بالاختلاس، كما لم تُخَفَّفْ بالحدف، في نحو: جَمَلٌ، وَجَبَلٌ، كما خَفَّفَ نحو: سَبُعٌ وَكَيْفٌ، وكما لم يحدفوا الألف في الفواصل والقوافي من حيث حُذِفَت الياء والواو فيهما، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَأْسَرُ﴾ [الفجر: ٤] وقوله:

... ثُمَّ لَا يَأْسُرُ^(١)

وكما لم يُبَدَلْ الأَكْثَرُ من التنوين الياء ولا الواو في الجر والرفع كما أبدلوا الألف في النصب، وهذا الاختلاس، وإن كان الصوت فيه أضعف من التمطيط، وأخفى، فإن الحرف المختلف حركته بزنة المتحرك، وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو: ﴿إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾^(٢) [البقرة: ٥٤] فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يُشَبِّهْهَا فهو بزنة حرف متحرك.

فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فَلَعَلَّهُ سَمِعَهُ يَخْتَلِسُ فَحَسِبَهُ لِيَضْعِفَ الصَّوْتُ بِهِ وَالْحَفَاءُ إِسْكَانًا، وعلى هذا يكون قوله: ﴿وَتَعْلَمُهُمْ أَلْكَتَابُ﴾ [البقرة: ١٢٩] و﴿يَعْلَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٥٩] وكذلك: ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] وكذلك: ﴿يَزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ﴾ [البقرة: ١٥١] و﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن: ٩] و﴿لَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠] هذا كله على الاختلاس مستقيم حسن، ومن روى عنه الإسكان فيها، وقد جاء ذلك في الشعر، فلعله ظن الاختلاس إسكاناً.

فأما قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] فالإسكان فيه حسنٌ على تشبيه المنفصل بالمتصل، والاختلاس حسنٌ، وليس إسكان هذا مثل إسكان: ﴿يَأْمُرُكُمْ، وَأَسْلِحَتِكُمْ﴾ لأن الكسرة في: ﴿أَرِنَا﴾ ليست بدلالة إعراب، ومثل ذلك قول من قال: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ ومن روى الإسكان في حروف الإعراب فقال: تُسَكِّنُ لَامَ الْفَعْلِ؛ فعلى تجويز ما جاء في الشعر وفي الكلام، وقد تقدم ذكر ذلك.

فإن قال قائل: فهلا لم تُسَكِّنَ ﴿أَرِنَا﴾ لأنَّ البراء متحركة بحركة الهمزة فإذا حذفتها لم تدلَّ على الهمزة كما تدلُّ إذا أُثْبِتَتْ عَلَيْهَا؛ قيل: ليس هذا بشيء، ألا ترى أن الناس أدغموا: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فذهاب الحركة في ﴿أَرِنَا﴾ في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام.

اختلفوا في ﴿نَنْفِزُكَرَّ خَطَايَاكُمْ﴾^(٣) [البقرة: ٥٨] في النون والتاء والياء.

(١) مر سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون. وقرأ نافع: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالياء مضمومة على ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ. وقرأ ابنُ عامرٍ ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ مضمومة التاء.

ولم يختلفوا في: ﴿خَطَيْتُكُمْ﴾ في هذه السورة، غير أن الكسائي كان يميلها وحده، والباقون لا يميلون.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون أنه أشكَلُ بما قبله. ألا ترى أنَّ قبله: ﴿وَرَادُّنَا أَنْخَلُوا هَذِهِ﴾ [البقرة: ٥٨] فكانه قال: قُلْنَا ادْخُلُوا، تَغْفِرْ.

وحجة من قال: ﴿يَغْفِرْ﴾ أنه يُؤوِلُ إلى هذا المعنى، فَيُعَلِّمُ من الفحوى أن ذنوب المكلفين وخطاياهم لا يغفرها إلا الله، وكذلك القول في من قرأ: ﴿تَغْفِرْ﴾. إلا أن من قال: ﴿يَغْفِرْ﴾ لم يُثْبِتْ علامة التانيث في الفعلِ لِتَقْدِيمِهِ، كما لم يُثْبِتْ لذلك في نحو قوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومن قال: ﴿تَغْفِرْ﴾ فلأن علامة التانيث قد ثبتت في هذا النحو نحو قوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل قال: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧] وفي موضعٍ ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ﴾ [الحجر: ٨٣] والأمران جميعاً كثيران.

فأما إمالة الكسائي الألف في: ﴿خَطَيْتُكُمْ﴾ فجوازها حسنٌ، وحُسْنُهَا: أن الألف إذا كانت رابعةً فصاعداً اطَّرَدَتْ فيها الإمالةُ، والألفُ في خطايا خامسةً، ومما يبين جواز الإمالة في ذلك، أنك لو سَمَّيْتَ بخطايا ثم ثَنَيْتَهُ، لأبدلت الياء من الألف، كما تُبْدِلُ من ألفٍ قَرَقَرَى وَجَجَجِبِي^(١)، وألفٍ مُرَامَتِي، ونحو ذلك. ويقوي ذلك أن غزا ونحوها قد جازت إمالة ألفتها، وإن اكنت الواو تُثْبِتُ فيها وهي على هذه العِدَّة، فإذا جاز في باب غزا مع ما ذكرناه، فجوازها في خطايا أولى، لأنها بمنزلة ما أصله الياء، ألا ترى أن الهمزة لا تستعمل هنا في قول الجمهور والأمر الكثير الشائع.

ومما يبين ذلك أن الألف قد أُبدِلت من الهمزة في العِدَّة التي يجوز معها تحقيق الهمزة. وذلك إذا كانت رِدْفاً في نحو:

ولم أوزا بهه^(٢)

(١) قرقرى: موضع (لسان العرب ٩٠/٥ مادة: قر).
جَجَجِبِي: حي من الأنصار. (لسان العرب ٢٥٣/١ مادة: جججيب).

(٢) تمام الرجز:

كما أَجَزَتْ فِي عِضَّةٍ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْوَاوِ، لِقَوْلِهِ:

وَعِضَّوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا^(١)

وَمِنَ الْهَاءِ لِقَوْلِهِ:

... لَهَا بَعْضَاهُ الْأَرْضِ تَهْزِيرُ^(٢)

فَالِقَوْلِ: إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَالْعِضَّةِ، لِأَنَّ سَبِيوِيَهَ زَعَمَ: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَحْقِيرِ التَّبْوَةِ: كَانَ مُسِيلِمَةً^(٣) نَبْوَةً^(٤) نَبِيَّةً سَوِيَّةً، وَكُلُّهُمْ يَقُولُ: تَبَّأً مُسِيلِمَةً، فَلَوْ كَانَ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً مَا أَجْمَعُوا عَلَى تَبَّأٍ، وَلَا عَلَى النَّبِيَّةِ، بَلْ جَاءَ فِيهِ الْأَمْرَانِ: الْهَمْزُ وَحَرْفُ اللَّيْنِ، فَأَنَّ اتَّفَقُوا عَلَى تَبَّأٍ وَالنَّبِيَّةِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ اللَّامَ هَمْزَةٌ.

وَمَا يَقْوِي أَنَّهُ مِنَ النَّبَأِ الَّذِي هُوَ الْخَبِيرُ أَنَّ النَّبَاةَ الرَّفْعَةَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فِي الْبَيْتِ الَّذِي وَضَعْتَ فِيهِ الرَّفْعَةَ. وَلَيْسَ كُلُّ رَفْعَةٍ نَبْوَةً، وَقَدْ تَكُونُ فِي الْبَيْتِ رَفْعَةً لَيْسَتْ بِنَبْوَةٍ. وَالْمُخْبِرُ عَنِ اللَّهِ بِوَخِي إِلَيْهِ الْمُبْلَغُ عَنْهُ نَبِيٌّ وَرَسُولٌ، فَهَذَا الْأَسْمُ أَخْصَرَ بِهِ

(١) تمام الرجز:

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزُمُ الْمَآزِمَا وَعِضَّوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا
الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩، وجواهر الأدب ص ٩٦، وخزانة الأدب ٦/٤٤٢،
والخصائص ١/١٧٢، وشرح المفصل ٥/٣٨، والكتاب ٣/٣٦٠، ولسان العرب ١٢/١٧ (أزم)،
١٣/٥١٦ (عضه)، ومجالس ثعلب ١/٤٤، والمتع في التصريف ٢/٦٢٥، والمنصف ١/٥٩، ٣/
٢٨، ١٢٧، والمخصص ١٤/٧، وتاج العروس (أزم، عضه).

المآزم: جمع المآزم: المضيق مثل المآزل. وقيل: كل طريق ضيق بين جبلين.
اللهازم: (ج) اللهزمة: عظم ناتئ في اللحي تحت الحنك، أو الأذن، وهما لهزمتان.

(٢) تمام البيت:

قَدْ حَالَ بَيْنَ دَرِيسِيهِ مُؤْوِيَّةٌ نَسَخَ لَهَا بَعْضَاهُ الْأَرْضِ تَهْزِيرُ
البيت من البسيط، وهو للمتخزل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٤، ولسان العرب ١/٢٢١
(أوب)، ٥/٤٢٣ (هزز)، ٦/٧٩ (درس)، ٨/٣٣٦ (مسع) [وفيه أن ابن بري قال: إن البيت لأبي
ذؤيب الهذلي لا للمتخزل وكذلك جاء في التاج ٢٢/١٩٩ (مسع)، ٣٥٣ (نسع) ١٤/٥٢ (أوا)، وتاج
العروس ٢/٢٧ (أوب)، ١٥/٣٨٥ (هزز)، ١٦/٦٧ (درس)، ٢٢/١٩٩ (مسع)، وللهمذلي في
المخصص ٩/٨٥، ١٧/٣، والمذكر والمؤنث للأبنباري ص ٤٠٤، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢/
١٠٥، ٧/٣٢٧، وجمهرة اللغة ص ٨٤٣، وتاج العروس ٩/٤٠٥ (خذن).

مؤوية: ريح تأتي عند الليل، وقد اهتزت، ويستعار فيقال: هزرت فلاناً لخير فاهتزت، وهزرت الشيء هزراً
فاهتزت أي حركته فتحرك.

(٣) هو مسيلمة الكذاب (توفي ١٢ هـ = ٦٢٣ م) انظر ترجمته في الأعلام ٧/٢٢٦.

(٤) تقول العرب في التصغير: كانت نبيئة مسيلمة نبيئة سوء. قال ابن بري: الذي ذكره سيويه: كانت نبوة
مسيلمة نبيئة سوء، فذكر الأول غير مصغر ولا مهموز لبيان أنهم قد همزوه في التصغير. وإن لم يكن
مهموزاً في التكبير. (لسان العرب ١/١٦٣ مادة: نبأ).

وأشدُّ مطابقةً للمعنى المقصود إذا أُخِذَ من التَّبَأ. فَإِن قلت: فَلِمَ لا تستدلُّ بقولهم: أنبياء، على جواز الأمرين في اللام من النبي، لأنهم قالوا: أنبياء ونَبَأء، قال^(١):

يا خاتِمَ النُّبِإِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ

قيل: ما ذكرته لا يدلُّ على تجويز الأمرين فيه، لأن أنبياء إنما جاء لأن البدل لما لزم في نبي صار في لزوم البدل له، كقولهم: عيدٌ وأعيادٌ، فكما أن أعياداً لا تدل على أن عيداً من الياء، لكونه من عودِ الشيء، كذلك لا يدلُّ أنبياء على أنه من النبواة، ولكن لما لزم البدلُ جُعِلَ بمنزلة تَقِيٍّ وأتقياء، وصفيٍّ وأصفياء ونحو ذلك، فلما لزم صار كالبرية والخاوية، ونحو ذلك مما لزم الهمزُ فيه حرفُ اللين بدلاف من الهمزة. فما دل على أنه من الهمز قائمٌ لم يَغْتَرِضْ فيه شيءٌ، فصار قول من حَقَّق الهمزة في النبي، كَرَدَ الشيء إلى الأصل المرفوض استعماله نَحْو: وَدَرٌ، وَوَدَعٌ، فمن ثمَّ كان الأكثرُ فيه التخفيفُ. فَإِن قلت فقد قال سيبويه: بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: نَبِيئاً وَبَرِيئَةً. قال: وذلك رديءٌ، وإنما استرداه لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدلِ من الهمز، وذلك الأصلُ كالمرفوض، فَرَدُّوْهُ عنده ذلك لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم، لا لأن النبيء الهمزُ فيه غيرُ الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عِصَّةٌ وَسَنَةٌ.

ومن زعم أن البرية من البرا الذي هو التراب كان غالطاً، ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يُحَقِّقْ همزةً من حقق من أهل الحجاز، فتحقيقهم لها يدل على أنها من برا اللُّهُ الخَلْقُ، كما أن تحقيق النبيء يدل على أنه من النبأ، وكما كان اتفاقهم على تنبأ يدل على أن اللام في الأصل همزة.

فالحجة لمن همز النبيء حيث هَمَزَ أن يقول: هو أصلُ الكلمة، وليس مثل عيدٍ، الذي قد أُلْزِمَ البَدَلُ، ألا ترى أن ناساً من أهل الحجاز قد حققوا الهمزة في الكلام، ولم يبدلوا. كما فعل أكثرهم، فإذا كان الهمز أصلَ الكلمة أتى به قوم في كلامهم على أصله لم يكن كماضي يَدْعُ، ونحوه مما رُفِضَ استعماله وأطْرَحَ.

فأما ما روي في الحديث: «من أن بعضهم. قال: يا نبيء الله! فقال: لست بنبيء الله، ولكني نبيُّ الله»^(٢) فأظنُّ أن من أهل النقل من ضَعَّفَ إسنَادَ الحديثِ.

(١) تمام البيت:

يا خاتِمَ النُّبِإِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُنَاكَ

البيت من الكامل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٩٥، والكتاب ٣/ ٤٦٠، ولسان العرب ١/ ١٦٢ (نبأ)، وبلان نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٢٨، والمقتضب ١/ ١٦٢، ٢/ ٢١٠.

(٢) أخرجه الحاكم في (المستدرک ٢/ ٢٣١)، والسيوطي في (الدر المنثور ١/ ٧٣)، والمتقي الهندي في (كتر العمال ٣٢١٤٨)، والقرطبي في (التفسير ١/ ٤٣١).

ومما يقوي تضعيفه أن من مدح النبي ﷺ فقال :

يا خاتم النبأ^(١)

لم يُؤثر فيه إنكارٌ عليه فيما علمنا، ولو كان في واحدٍ نكيرٌ لكان الجمعُ كالواحد، وأيضاً فلم نعلم أنه عليه السلام أنكر على الناس أن يتكلموا بلغاتهم.

ولمن أبدل ولم يُحقّق أن يقول: مجيء الجمع في التنزيل على أنبياء يدل على أن الواحد قد أُلزِمَ فيه البدلُ، وإذا أُلزِمَ فيه البدلُ ضعف التحقيق. وقال الفراء في قراءة عبد الله (النبية) إلى (الن ب ي ي). قال الفراء: لا يخلو من أن يكونَ النبِيَّةُ مصدرًا للنبأ، أو يكونَ النبِيَّةُ مصدرًا نَسَبَهُ إلى النبي عليه السلام.

قال أبو علي: والقول في ذلك أنه لا يخلو من أن يكون من النبوة التي في قول ابن همام، أو يكون من النَّبَأِ وقلبت الهمزة. أو يكون نسباً، فلا يكون من النبوة، فيكون مثل مطيئة، لأنَّ فيما حكاه سيويو من أنهم كلهم يقولون: تَنَبَّأَ مُسَيِّلِمَةُ، دلالةٌ على أنه من الهمزة فإذا لم يَجُزْ ذلك ثبت أنه من الهمز وجاز أن يكون ياءُ أُلزِمَتِ البدلُ من الهمزة، وعلى ذلك قالوا: أنبياء، وجاز أن يكون من قول من حَقَّق، إلا أنه خفف فوافق لفظَ التخفيف عن التحقيق لفظً من يرى القلب. وقد حكى سيويو كما رأيت أن بعضهم يحقق النبيء، فإذا كان نسباً أمكن أن يكونَ إلى قول من حقق، وإلى قول من خَفَّفَ، وأمکن أن يكونَ إلى قول من أبدل. فلا يجوز أن يكون على قول من حَقَّق ثم خَفَّفَ لأنه لو كان كذلك لكان: النبيَّة، لأنه نسبٌ إلى فعيلة، فَرَدَدَتِ الهمزة لَمَّا حَذَفَتِ الياءُ التي كُنْتُ قَلْبَتِ الهمزة في التخفيف من أجلها، فلما لم يَرُدَّ، وقال النبيُّ، عَلِمْتُ أن النسبَ إليه على قول من قلب الهمزة ياءً، وهم الذين قالوا: أنبياء، فَحَذَفَتِ الياءُ يِنَ لِيَاءِ النسبِ، فبقيت الكلمة على فَعِيَّة. هذا على قياس قولهم: عَبْدٌ بَيْنُ العَبْدِيَّةِ، وقد حكاه الفراء.

وأما تخفيفُ نافع: (النبيء) في الموضعين اللذين خفف فيهما في رواية المسيبي وقالون، فالقول في ذلك أنه لا يخلو من أن يكون ممن يُحَقِّقُ الهمزتين أو يُخَفِّفُ إحداهما، فإن حَقَّقَ الهمزتين جاز أن يجعل الثانيةَ بَيْنَ بَيْنَ، لأن الهمزة إذا كانت بَيْنَ بَيْنَ كانت في حكم التحقيق، فتقول: (للنبيء إن)، وإن لم يُحَقِّقِ الهمزتين قلب الثانية منهما ياءً قَلْبًا فقال: (للنبيء يِن) كما قلبوا في: (أيمّة)، وكما قلبوا في: جاءٍ وشاءٍ ويجعل المنفصل بمنزلة المتصل في أيمّة وجاءٍ.

ووجهُ رواية قالون، والمسيبي: أنه إذا خَفَّفَ الهمزة من (النبيء) لم يجتمع

همزتان، فإن شاء حقق الهمزة المكسورة من (إلاً) ومن (إن) وإن أثر التخفيف جعلهما بين الياء والهمزة.

اختلفوا في ﴿وَالصَّابِغِينَ﴾^(١) [البقرة: ٦٢]، و﴿الصَّابِغُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]. في الهمز وتركه فقرأ نافع: ﴿الصَّابِغِينَ﴾ و﴿الصَّابُونَ﴾ في كل القرآن بغير همز، ولا خَلَفٍ للهمز، وَهَمَزَ ذَلِكَ كُلُّهُ الْبَاقُونَ.

قال أبو علي: قال أبو زيد: صَبَأَ الرَّجُلُ فِي دِينِهِ، يَصْبَأُ صُبُوءًا: إِذَا كَانَ صَابِنًا. وَصَبَأً. وَصَبَأَ نَابُ الصَّيْبِ يَصْبَأُ صَبَأً: إِذَا طَلَعَ.

وقال أبو زيد: صَبَأَتْ عَلَيْهِمْ، تَصْبَأُ، صَبَأً، وَصُبُوءًا: إِذَا طَلَعَتْ عَلَيْهِمْ، وَطَرَأَتْ عَلَى الْقَوْمِ أَطْرَأَ طَرَةً وَطَرُوءًا مِثْلَهُ. فَكَأَنَّ مَعْنَى الصَّابِغِ: التَّارِكُ دِينَهُ الَّذِي شَرَعَ لَهُ إِلَى دِينٍ غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ الصَّابِغَ عَلَى الْقَوْمِ تَارِكٌ لِأَرْضِهِ، وَمُنْتَقِلٌ إِلَى سِوَاهَا وَالذَّيْنُ الَّذِي فَارَقُوهُ، هُوَ تَرَكَهُمُ التَّوْحِيدَ إِلَى عِبَادَةِ النُّجُومِ أَوْ تَعْظِيمِهَا، وَمَنْ تَمَّ حُوبُطُ الْمَسْلُومِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿... وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا^(٢) دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾ [الروم: ٣١]، [٣٢] فَالذَّيْنُ الَّذِي فَارَقَهُ الْمُشْرِكُونَ هُوَ: التَّوْحِيدَ الَّذِي نُصِبَ لَهُمْ عَلَيْهِ أُودِلَتْهُ، لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ كِتَابٍ، وَلَا مَتَمَسِكِينَ بِشَرِيعَةٍ، فَهَمُ فِي تَرَكَهُمَ مَا نُصِبَ لَهُمُ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ، كَالصَّابِغِينَ فِي صُبُوءِهِمْ إِلَى مَا صَبَّؤُوا إِلَيْهِ. وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ قَوْلُهُ: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] أَي: عَمَلُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ وَدَعَا إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَكَذَلِكَ زَكَّيْنَا كَثِيرًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْثُوهُمْ وَلَيْلَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] أَي: دِينَهُمُ الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ، وَشَرَعَ لَهُمْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَلْبَسُونَ عَلَيْهِمُ التَّدْيِينَ بِالْإِشْرَاكِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ شَرِيعَةً الْإِسْلَامَ دِينَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَجِيبُوا إِلَيْهِ وَلَمْ يَأْخُذُوا بِهِ، لِأَنَّهُمْ قَدْ شَرَعَ لَهُمْ ذَلِكَ وَدَعَا إِلَيْهِ، فَلِهَذَا الْإِتْبَاسُ الَّذِي لَهُمْ بِهِ جَازَ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِمْ، كَمَا أَضَافَ الشَّاعِرُ الْإِنَاءَ إِلَى الشَّارِبِ لِشُرْبِهِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِلْكَأَ لَهُ فِي قَوْلِهِ^(٣):

إِذَا قَالَ قَدْ نَزِي قُلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِيُغْنِي عَنِّي ذَا إِنْسَائِكَ أَجْمَعًا
وهذا النحو من الإضافة كثير، فالمعنى: على أن لام الكلمة همزة، فالقراءة بالهمز هو الوجه الذي عليه المعنى.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

(٢) انظر قراءة (فاروقا) في التفسير للقرطبي ٣٢/١٤.

(٣) مر سابقاً.

فأما من قال: ﴿الصَابُونَ﴾ فلم يَهْمِزْ، فلا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أن يَجْعَلَهُ من صبا، يصبو، وقول الشاعر:

صَبَوْتُ أبا ذَيْبٍ وَأَنْتَ كَبِيرٌ

أو تجعله على قلب الهمزة فلا يَسْهَلُ أن تَأْخُذَهُ مِنْ صَبَا إلى كذا، لأنه قد يصبو الإنسان إلى الدين فلا يكون منه تَدَيُّنٌ به مع صُبُوهِ إليه، فإذا بَعُدَ هذا، وكان الصابئون منتقلين من دينهم الذي أخذ عليهم إلى سواه، ومتدينين به؛ لم يستقم أن يكون إلا من صبا الذي معناه: انتقال من دينهم الذي شرع لهم إلى آخر لم يُشْرَعْ لهم، فيكون الصابون إذًا: على قلب الهمزة، وَقَلْبُ الهمز على هذا الحد لا يُجِيزُهُ سيبويه إلا في الشعر، ويُجِيزُهُ غيره، فهو على قول من أجاز ذلك، وممن أجازهُ أبو زيد، وحكي عن أبي زيد قال: قلت لسيبويه: سَمِعْتُ: قَرَيْتُ، وَأَخْطَيْتُ قال: فكيف تقول في المضارع؟ قلت: أقرأ، قال: فقال: حسبك. أو نحو هذا، يريد سيبويه: أن قرئت مع أقرأ، لا ينبغي، لأن أقرأ على الهمز وقَرَيْتُ على القلب. فلا يجوز أن يُغَيَّرَ بعض الأمثلة دون بعض، فدل ذلك على أن القائل لذلك غير فصيح، وأنه مُخْطِئٌ في لغته.

الإعراب:

من حَقَّق الهمزة فقال: الصابئون، مثل: الصابِعون، ومن خَفَّفها جعلها في قول سيبويه، والخليل: بَيِّنَ بَيِّنَ، وزعم سيبويه أنه قول العرب، والخليل. وفي قول أبي الحسن: يَقْلِبُهَا يَاءَ قَلْبًا، وقد تقدم ذكر ذلك في هذا الكتاب. ومن قَلَّب الهمزة التي هي لام ياء، فقال: الصابُونَ. نقل الضمة التي كانت تلزم أن تكون على اللام إلى العين فسكنت الياء فحذفها لالتقاء الساكنين هي وواو الجمع، وحذفت كسرة عين فاعل، فحركها بالضمة المنقولة إليها، كما أن من قال: خِفْتُ، وَحُبُّ بِهَا، وَحُسْنُ ذَا أَدْبَابًا، فنقل الحركة من العين إلى الفاء حَذَفَ الحركة التي كانت للفاء في الأصل، وحركها بالحركة المنقولة كما حَرَكَ العينَ من فاعل بالحركة المنقولة، وقياس نقل الحركة التي هي ضمة إلى العين أن تُحذَفَ كسرة عين فاعل، وتُنْقَلُ إليها الكسرة التي كانت تكون للام، ألا ترى أن الضمة منقولة إليها بلا إشكال، وإن شئت قلت لا أنقل حركة اللام التي هي الكسرة كما نَقَلْتُ حركتها التي هي الضمة، لأنني لو لم أنقل الحركة التي هي الضمة، وقرزت الكسرة، لم يصح واو الجميع، فليس الكسرة مع الياء كالكسرة مع الواو، فإذا كان كذلك أَبْقَيْتُ الحركة التي كانت تستحقها اللام فلم أنقلها، كما أبقيت حركة المُدْغَمِ، ولم أنقلها في قول من قال: ﴿يَهْدِي﴾ فَحَرَكَ الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين، ولم ينقلها كما نقل من قال: ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥].

ومثل ذلك في أنك تَنْقُلُ الحركة مرة ولا تَنْقُلُ أخرى قوله:

وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ^(١)

وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ!

وَحَسَنَ ذَا أَدَبًا، وَحَسَنَ ذَا أَدَبًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلَيْمَ لَا تُنْقَلُ الْحَرَكَةُ الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا اللَّامُ إِذَا انْقَلَبَتْ أَلِفًا نَحْوُ: الْمُصْطَفَى وَالْمُعَلَّى إِلَى مَا قَبْلَهَا، كَمَا نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١] فجاء: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وَهُمْ الْمُصْطَفَوْنَ، مَفْتُوحًا مَا قَبْلَ الْوَاوِ مِنْهُ، وَهَلَّا نُقِلَتْ الْحَرَكَةُ كَمَا نَقَلْتُ فِي نَحْوِ: ﴿هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١]؛ فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَحذُوفَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ فِي اللَّفْظِ، كَمَا كَانَ الْمُحَرَّكَ لِلتَّقَاتِمَا فِي حُكْمِ السَّكُونِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ نَحْوُ: رَمَتِ الْمَرْأَةُ، وَازْدَادَ ابْنُكَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ الْأَلْفُ فِي الْأَعْلَوْنَ، فِي حُكْمِ الثَّابِتِ، وَإِذَا كَانَ فِي حُكْمِهِ لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ نَقْلِ الْحَرَكَةِ مِنْهَا، لِأَنَّ ثَبَاتَ الْأَلْفِ أَلْفًا فِي تَقْدِيرِ الْحَرَكَةِ فِيهَا. وَإِذَا كَانَ فِي تَقْدِيرِهَا، لَمْ يَجْزُ نَقْلُهَا، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَقْدِيرُ ثَبَاتِ حَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْيَاءُ لِأَنَّهَا قَدْ تَفَصَّلَ عَنِ الْحَرَكَةِ، وَتَحَرَّكَ بِالضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ فِي نَحْوِ^(٢):

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَتْبَاءُ...

و: غَمِيْرَ مَاضٍ^(٣)

فَإِنْ قَالَ: فَهَلَّا إِذْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُجْمَعَ مَا كَانَ آخِرُهُ أَلِفَ التَّأْنِيثِ، نَحْوُ: حُبْلَى، إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا أَنْ تَقُولَ فِي جَمْعِهِ: حُبْلَوْنَ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اجْتِمَاعُ عِلْمَةِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي اسْمٍ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَمْتَنِعَ كَمَا امْتَنَعَ أَنْ يُجْمَعَ طَلْحَةُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ - اسْمِ رَجُلٍ - فِي قَوْلِ الْعَرَبِ وَالتَّحْوِييِّينَ، إِذَا أَثْبَتَ التَّاءَ فِيهِ لِاجْتِمَاعِ عِلْمَةِ تَأْنِيثٍ وَتَّذْكِيرٍ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ.

(١) تمام البيت: فقلت:

أَقْتَلُوها عَنْكُمْ بِمَزَاجِها وَحَبَّ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُنْقَلُ
البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣، وإصلاح المنطق ص ٣٥، وخزانة الأدب. ٩/ ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، والدرر ٥/ ٢٢٩، وشرح شواهد الشافية ص ١٤، ولسان العرب ١١/ ٥٥١ (قتل)، ١٥/ ٢٢٧ (كفى)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦، وتاج العروس (قتل)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٨، وسر صناعة الإعراب ص ١٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٢، وشرح شافية بن الحاجب ١/ ٤٣، ٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٤٦١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٦، وشرح المفصل ٧/ ١٢٩، ١٤١، وجمع الهوامع ٢/ ٨٩.

قتل الخمر قتلاً: مزجها فأزال بذلك حدتها.

(٢) مز سابقاً في الجزء الأول.

(٣) مز سابقاً في الجزء الأول.

فالقول في ذلك أن الألف في حُبَلَى اسم رجل، إذا قُلْتَ: حُبَلُونُ، إنما جاز لأنك إذا سميت به لا تريدُ به معنى التأنيث، كما أردت به ذلك قبل التسمية، فجاز لأنك تَخْلَعُ منها علامة التأنيث، فتجعلُ الألفَ لغيره، ألا ترى أن في كلامهم ألفاً ليست للتأنيث، ولا للإلحاق ولا هي منقلبة نحو: قَبَعَثْرَى^(١)، ونحو: ما حكاها سيويه: من أن بعضهم يقول: بُهْمَاءُ، فإذا قَدَزْتَ خَلَعَ علامة التأنيث منها جاء جمعُ الكلمة بالواو والنون، كما أنك لما قَلَبْتَهَا ياءً جاز جَمْعُهَا بالألفِ والياء نحو: حُبَلِيَّاتٍ وَحُبَارِيَّاتٍ، فَخَلَعَ علامة التأنيث منها في التسمية بما هي فيه كقلبها إلى ما قلبت إليه في حَبَلِيَّاتٍ، وَصَحْرَاوَاتٍ، وَخَضْرَاوَاتٍ.

اختلفوا في قوله: ﴿الَّذِينَ هَرُوا﴾^(٢) [البقرة: ٦٧] في الهمز وتركه؛ والتخفيف والتثقيب، وكذلك ﴿جَزَاءً﴾^(٣) و﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٤].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿هُرُوا﴾، و﴿كُفُوا﴾ بضمّ الفاء والزَّايِ والهمز، و﴿جَزَاءً﴾ بإسكان الزاي والهمز.

وروى القَصْبِيُّ عن عبد الوارث عن أبي عمرو، واليزيدي أيضاً عن أبي عمرو: أنه خَفَّفَ «جَزَاءً» وَثَقَّلَ «هُرُواً»، وَكُفُواً.

وروى عليُّ بن نصرٍ وعباسُ بن الفضلِ عنه أنه خَفَّفَ «جَزَاءً وَكُفُواً».

وروى محبوبٌ عنه «كُفُواً» خفيفاً.

وروى أبو زيدٌ وعبدُ الوارثِ في رواية أبي معمرٍ أنه خَيَّرَ بين التثقيب والتخفيف.

وروى الأصمعيُّ أنه خَفَّفَ «هُرُواً وَجَزَاءً». وقرأهُنَّ حمزةُ ثلاثهِنَّ بالهمز أيضاً.

غير أنه كان يُسَكِّنُ الزَّايَ من قوله: «هُرُواً»، والفاءُ من قوله: «كُفُواً» والزَّايَ من «جَزَاءً»، وإذا وقف قال: «هُرُواً» بلا همز، ويسكِّنُ الزاي والفاء، ويثبِتُ الواوَ بعدَ الزَّايِ وبعدَ الفاءِ، ولا يهمزُ، ووقفَ على قوله: «جَزَاءً» بفتح الزَّايِ من غير همز، حكى ذلك أبو هشام عن سُلَيْمٍ عن حمزةَ يرجع في الوقف إلى الكتاب.

واخْتَلَفَ عن عاصمٍ، فروى يحيى عن أبي بكرٍ عنه: «جُرُؤاً وَهُرُؤاً وَكُفُؤاً»

(١) القَبَعَثْرَى: الجمل العظيم، والأنثى قبعثرة، والقبعثرى: الفصيل المهزول. قال بعض النحويين: ألف قبعثرى قسم ثالث من الألفات الزوائد في آخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق.

والقَبَعَثْرَى: العظيم الشديد، قال المبرد: والألف ليست للتأنيث وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة بينات الستة، لأنك تقول: قبعثرة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، فهذا وما أشبهه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، والجمع قباعث. (لسان العرب ٧٠/٥ مادة: قبعثر).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦ و ١٧١.

(٣) من سورة الزخرف، الآية: ١٥.

مَثَلَاتٍ مَهْمُوزَاتٍ. وروى حفص: أنه لم يهمز «هُزُواً ولا كُفُواً» ويتقلَّهما، وأثبت الواو وهمز «جُزءاً» وخفَّفها.

حدثنا أبو بكر بن مجاهد قال: حدثني وهيب بن عبد الله، عن الحسن بن المبارك، عن عمرو بن الصباح، عن حفص، عن عاصم: «هُزُواً وكُفُواً» يُثَقَّلُ ولا يهمز. ويقرأ «جُزءاً» مقطوعاً بلا واو، يهمز ويخفَّف. وكذلك قال هبيرة عن حفص عن عاصم «جُزءاً» خفيف مهموز. وحدثني وهيب بن عبد الله المروزي قال: حدثنا الحسن بن المبارك قال: قال أبو حفص: وحدثني سهل أبو عمرو عن أبي عمر عن عاصم أنه كان يقرأ: «هُزُواً وكُفُواً» يثقل، فربما همز، وربما لم يهمز. قال: وكان أثر قراءته ترك الهمز.

حدثني محمد بن سعد العوفي عن أبيه، عن حفص عن عاصم أنه لا يثقل، نحو «هُزُواً وكُفُواً» ويقول: أكره أن تذهب عني عشر حسانت بحرف أدعاه إذا همزته. وذكر عاصم أن أبا عبد الرحمن السلمي كان يقول ذلك، وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم «هُزُواً وكُفُواً» بواو ولم يذكر الهمز.

وروى المفضل عن عاصم «هُزءاً» مهموزاً ساكنة الزاي في كل القرآن.

واختلفوا عن نافع في ذلك، فروى ابن جمار وورش وخلف بن هشام عن المسيبي وأحمد بن صالح المصري^(١) عن قالون: أنه ثقل «هُزُواً وكُفُواً» وهمزهما وخفف جزءاً وهمزها وكذلك قال يعقوب بن حفص عنه.

وقال إسماعيل بن جعفر عن نافع وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع «هُزءاً وجُزءاً وكُفناً» مخففات مهموزات.

وأخبرني محمد بن الفرج، عن محمد بن إسحق، عن أبيه، عن نافع، وحدثنا القاضي^(٢) عن قالون، عن نافع: أنه ثقل (هُزُواً) وهمزها، وخفف (جُزءاً وكُفُواً) وهمزهما.

(١) هو أحمد بن صالح المصري (١٧٠ - ٢٤٨هـ = ٧٨٦ - ٨٦٣م) أبو جعفر، مقرر عالم بالحديث وعلمه حافظ ثقة لم يكن في أيامه بمصر مثله، كان أبوه من أجناد طبرستان، وولد له أحمد بمصر، زار بغداد واجتمع بالإمام أحمد بن حنبل، وأخذ كلاهما عن الآخر، وحدث بدمشق وبأنطاكية ولم يصنف كتاباً، لكنه يتردد ذكره عند أهل الحديث. توفي بمصر.

الأعلام ١/١٣٧، وتاريخ بغداد ٤/١٩٥، وغاية النهاية ١/٦٢، وطبقات الذهبي ١/١٥٢ - ١٥٦.

(٢) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجهضمي الأزدي (٢٠٠ - ٢٨٢هـ = ٨١٥ - ٨٩٦م) فقيه على مذهب مالك، جليل التصانيف من بيت علم وفضل، ولد في البصرة واستوطن بغداد، وكان من نظراء المبرد. وولي قضاء بغداد والمدائن والنهرانات، ثم ولي قضاء القضاة إلى أن توفي فجأة، ببغداد، وكان موته هو الباعث للمبرد على تأليف كتابه «التعازي والمراثي». من تأليفه «الموطأ»، أحكام القرآن، المبسوط، الرد على أبي حنيفة، والرد على الشافعي، الأموال والمفازي، وشاهد الموطأ، والأصول، والسنن، والإحتجاج بالقرآن، وفضل الصلاة على النبي ﷺ. الأعلام ١/٣١٠، الديباج المذهب ٩٢، وقضاة الأندلس ٣٣، وتاريخ بغداد ٦/٢٨٤.

وقال الحلواني عن قالون: أنه ثقل (كُفُواً) أيضاً.

حدثني أبو سعيد البصري الحارثي عن الأصمعي عن نافع أنه قرأ: «هُزُواً مُثْقَلَةً مهموزة».

وروى أبو قرّة عن نافع: «هُزُواً» خفيفة مهموزة. ولم يذكر غير هذا الحرف.

قال أبو زيد: هَزَيْتُ هُزْءاً وَمَهْزَأَةً. وقال أبو علي: قوله تعالى: «أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا» فلا يخلو من أحد أمرين: أحدهما: أن يكون المضاف محذوفاً، لأن (الهزة) حدث، والمفعول الثاني في هذا الفعل يكون الأول، قال: «لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ» [المتحنة: ١] أو يكون: جعل الهزة المهزوء به مثل: الخلق، والصيّد في قوله: «أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ» [المائدة: ٩٦] ونحوه.

فأما قوله: «لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَيْسَ» [المائدة: ٥٧]. فلا تحتاج فيه إلى تقدير محذوف مضاف كما احتجّت في الآية الأخرى، لأن الدين ليس بعين.

وقول موسى عليه السلام: «أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ» [البقرة: ٦٧] في جواب: «أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا» يدل على أن الهازيء جاهل.

قال أبو الحسن: زعم عيسى أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم؛ فمن العرب من يُثْقَلُهُ ومنهم من يخفِّقُهُ، نحو: العُسْرُ واليُسْرُ والحُكْمُ والرُّحْمُ؛ فمما يقوي هذه الحكاية أن ما كان على فُعْلٍ من الجموع، مثل: كتاب، وكُتِبَ، ورسولٍ ورُسِّلَ، قد استمرّ فيه الوجهان؛ فقالوا: رُسِّلَ، ورُسِّلَ، حتى جاء ذلك في العين إذا كانت وأواً نحو:

..... سُوِّكُ الْإِنْسَانِ جِلٌّ (١)

ونحو قوله:

وفي الأكفِّ اللامعات سُوزٌ (٢)

(١) قطعة من البيت القائل:

أغرُّ الشنايا أصمُّ اللثاث يُحسُّنها سُوكُ الإِسْجَلِ

البيت من المتقارب، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٤٨، ولسان العرب ٤٤٦/١٠ (سوك)، وتاج العروس (سوك)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٧٩/٣، وشرح المفصل ٨٤/١٠، ولسان العرب ٥٧٣/١١ (قول)، والمقاصد النحوية ٥٣٠/٤، والمقتضب ١١٣/١، والممتع في التصريف ٤٦٧/٢، والمنصف ٣٣٨/١، وتاج العروس (قول). الإِسْجَلُ: شجرٌ يُسْتَاكُ به.

(٢) عجز بيت. صدره:

عن مُبرقاتٍ بالبُيرينَ وتبسلو

البيت من الكامل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٢٧، والدرر ٢٧٦/٦، وشرح أبيات سيويه ٤٢٥/٢ =

وحكى أبو زيد: قومٌ قُولٌ. فأما فُعَلٌ في جمع أفعل نحو: أحمرٌ وحُمْرٌ: فكانهم ألزموه الإسكان للفصل بين الجَمْعَيْنِ. وقد جاء فيه التحريك في الشعر، وإذا كان الأمر على هذا يجب أن يكون ذلك مستمراً في نحو: الجُزءِ، والكُفءِ، والهُزءِ. إلا أن من ثَقَّلَ فقال: رأيتُ جُزْواً، وكُفْواً؛ فجاء به مثقل العين محققاً الهمزة؛ فله أن يخفف الهمزة؛ فإذا خففها وقد ضمَّ العينَ لزم أن يقلِّبها واواً فيقول: رأيتُ جُزْواً، ولم يكن له كُفْواً أحدٌ^(١) [الإخلاص: ٤]. فإن خفف كما يخفف الرُخْمَ فأسكن العين، قال: ﴿هُزْواً وَجُزْواً﴾ فأبقى الواو التي انقلبت عن الهمزة لانضمام ما قبلها، وإن لم تكن ضمة العين في اللفظ لأنها مرادةٌ في المعنى، كما قالوا: لَقَضَوْا الرجلُ؛ فأبقوا الواو ولم يردوا اللام التي هي ياءٌ من قضيت، لأن الضمة وإن كانت محذوفةً من اللفظ مرادةٌ في المعنى.

وكذلك قالوا: رَضِيَ زيدٌ، فيمن قال: عَلِمَ ذاك، فلم يردوا الواو التي هي لامٌ لزوال الكسرة، لأنها مقدرةٌ مرادةٌ، وإن كانت محذوفةً من اللفظ. ومما يقوي أن هذه الحركة، وإن كانت محذوفةً في اللفظ، مرادةٌ في التقدير - رَفَضَهُم جمعُ كسَاءِ، وغطاءِ، ونحوه من المعتل اللام على فُعَل. ألا ترى أنهم رفضوا جمعه على فُعَل لَمَّا كان في تقدير فُعَل، واقتصروا على أدنى العدد، نحو: أَعْطَيْتُ وَأَكْسَيْتُ، وَخَبَأْتُ وَأَخْبَيْتُ؛ فكَذَلِكَ تقول: رأيتُ كُفْواً؛ فَنَشِئْتُ الواو وإن كنت قد حذفْتَ الضمةَ الموجبةَ لاجتلابها.

فأما من أسكَّنَ فقال: (الجزء والكُفء)، كما تقول: اليُسْرُ؛ فَتَكَلَّمْ به مُسَكِّنِ العين، وخفف الهمزة على هذا؛ فإن تخفيف الهمزة في قوله: أن يحذفها ويلقي حَرَكَتِهَا على الساكن الذي قبلها. فيقول: رأيتُ جُزْواً، كما يقول: ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمْنَوَاتِ﴾ [النمل: ٢٥] فإذا وَقَفَ على هذا في القول الشائع، أبدل من التنوين الألف كما تقول: رأيتُ زيداً؛ فإذا وقف في الرفع والجر، حذف الألف كما يحذف من يد، وغد، فيهما. وعلى ما وصفنا تقول: لِبُوءةٌ؛ فإذا خففت الهمزة قلت: لِبُوءة^(٢)؛ فإن أسكنت العين في من قال: عَضُدٌ، وَسَبْعٌ، قلت: لِبُوءةٌ فلم تُرَدِّ الهمزة لتقدير الحركة، وزعموا أن بعضهم قال: لِبَاءةٌ؛ فهذا كأنه كان: لِبَاءةٌ، ساكن العين ولم يقدِّر فيها الحركة التي في لِبُوءة فخففها على قول من قال: «الْمَرَأَةُ وَالْكَمَاءَةُ» وليس هذا مما يقدح فيما حكاه عيسى. ألا ترى أنهم قد قالوا: رَضِيُوا، فجعلوا السكون الذي في تقدير الحركة

= شرح شواهد الشافية ص ١٢١، وشرح المفصل ٤٤/٥، ٨٤/١٠، والكتاب ٣٥٩/٤، ولسان العرب (سوك)، وللمعاج في المقتضب ١١٣/١ (وليس في ديوانه)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٢٧/٢، ١٤٦/٣، ووصف المباني ص ٤٢٩، والمقرب ١١٩/٢، والممتع في التصريف ٤٦٧/٢، والمنصف ٣٣٨/١، وجمع الهوامع ١٧٦/٢.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٣٨، ٣٩.

(٢) اللَّبُوءَةُ وَاللُّبُوءَةُ: أثنى الأسد (ج) لبوات.

بمنزلة السكون الذي لا تقدرُ فيه الحركة، ولولا ذلك للزم حذفُ الياء التي هي لامٌ كما لزم حذفُها في قولٍ من حرَّك العينَ ولم يُسكنَ.

فإذا كان الأمرُ في هذه الحروفِ على ما ذكرنا؛ فقراءةٌ من قرأ بالضمِّ وتحقِيقِ الهمزِ في الجوازِ والحُسْنِ، كقراءةٍ من قرأ بالإسكانِ وقلبِ الهمزةِ واواً، لأنه تخفيفٌ قياسيٌّ. ويجوزُ أن يأخذُ باللغتينِ جميعاً كما روى أبو زيدٍ عن أبي عمرو، أنه خيَّرَ بين التخفيفِ والتثقيلِ. فأما قراءةُ حمزةٍ للحروفِ الثلاثةِ بالإسكانِ والهمزِ فعلى قولٍ من قال: **اليسرُ والرُحْمُ**.

فأما اختيارُهُ في الوقفِ: **﴿هزوا﴾** بإسكانِ الزاي، وإثباتِ الواو بعدها، وبعد الفاء من **﴿كفوا﴾** ورفضه الهمزَ في الوقفِ؛ فإنه ترك الهمزَ في الوقفِ هنا كما تركه في غير هذا الموضعِ ووجهُ تركِهِ الهمزَ في الوقفِ أن الهمزةَ حرفٌ قد غيِّرَ في الوقفِ كثيراً. ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون ساكنةً أو متحركةً، فإذا كانت ساكنةً، لزمها بدلُ الألفِ إذا انفتح ما قبلها. وبدلُ الياء إذا انكسرَ ما قبلها، وبدلُ الواو إذا انضَمَّ ما قبلها في لغة أهلِ الحجاز، وذلك قولك: لم أقرأ، تبدلُها ألفاً، ولم أهني تبدلُها ياءً، وهذه أكُمو، تبدلُها واواً.

فإذا كانت متحركةً لزمها القلبُ في نحو: هذا الكَلْوُ، وبالكَلْيِ، ورأيت الكَلَا. فلما رأى هذه التغييراتِ تَعْتَقِبُ عليها في الوقفِ، غيَّرَها فيه. ألا ترى أن الهمزةَ الموقوفةَ عليها لا تخلو من أن تكونَ في الوصلِ ساكنةً أو متحركةً، وقد تعاوَرَهَا ما ذكرنا من التغييرِ في حالِ حَرَكَتِهَا وَسُكُونِهَا، ألزَمَهَا التغييرَ في الوقفِ ولم يحَقِّقْها فيه، لأن الوقفَ موضعٌ يُغَيِّرُ فيه الحروفُ التي لم تتغيَّرْ تَغْيِيرَ الهمزةِ فألزمها في الوقفِ التغييرَ، ولم يستعمل فيه التحقيقَ، لِمَا رأى من حالِ الهمزِ في الوقفِ.

فإن قلت: فإنه قد غيِّرَ ذلك في الوقفِ وإن لم يكنِ الهمزُ آخرَ الحرفِ الموقوفِ عليه: نحو: **﴿يَسْتَهْرُونَ﴾** [النحل: ٣٤].

قيل: إن الوقفَ قد يُغَيِّرُ فيه الحرفُ الذي قبلَ الحرفِ الموقوفِ عليه نحو: النَّقْرُ والرَّجْلُ، فصار لذلك بمنزلة الموقوفِ عليه في التغييرِ.

فإن قلت: إن الهمزةَ في **﴿يَسْتَهْرُونَ﴾** ليس على حدِّ النَّقْرِ.

قيل: يجوزُ أن تكونَ النونُ لما كانت تسقطُ للجزمِ والنصبِ عنده لم يعتدَّ بها كما لا يعتدُّ بأشياء كثيرة لا تلزم. ويؤكد ذلك، أن النونَ إعرابٌ وأنها بمنزلةِ الحركةِ من حيث كانَ إعراباً مثلها، فلم يُعتدَّ بها كما لا يُعتدُّ بالحركة. فاختيارُهُ في الدَّرَجِ التحقيقَ، وفي الوقفِ التخفيفَ، مذهبٌ حسنٌ متجهٌ في القياسِ. فأما وقْفُهُ على قوله: **﴿جُزاً﴾** بفتحِ الزاي من غيرِ هَمْزٍ؛ فعلى قياسِ قوله: **﴿كُفواً وهزواً﴾**.

ألا ترى أن (الجُزءَ)، مَنْ أَسَكَنَ العَيْنَ منه فقياسُهُ في الوقف في النصب (جُزأً) إذا وقف على قوله ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥] فإن وقف في العجر والرُفْعِ، أسكن الزاي في اللغة الشائعة فقال: هذا جُزءٌ، ومررتُ بجُزءٍ، وإن كان ممن يقول: هذا فَرَجٌ، فنقل؛ لزمه أن يثقل الحرف الذي ألقي عليه حركة الهمزة. فإذا عضد هذا القياس أن يكون الكتابُ عليه، جَمَعَ إليه موافقة الكتاب، وإنما جاء الكتابُ فيما نرى على هذا القياس. وكذلك قراءةُ عاصم، وما روي عنه في ذلك، ليس يخرُجُ مِنْ حُكْمِ التحقيق والتخفيف، والتخيير فيهما. وكذلك قول نافع ليس يخرُجُ عما ذكرنا من حكم التحقيق والتخفيف.

اختلفوا في التاء والياء في قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(١) [البقرة: ٧٤]. فقرأ ابن كثير كل ما في القرآن من قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء، إلا ثلاثة أحرف: قوله: ﴿لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] بالياء وقوله: ﴿يُرْدُونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾^(٢) [البقرة: ٨٥] بالياء. وقوله: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾^(٣) [البقرة: ١٤٤]، بالياء. وقرأ ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾^(٤) بالياء [الأنعام: ١٣٢]، والنمل: [٩٣]^(٥).

وقرأ نافع من هذه الثلاثة الأحرف حرفين بالياء: قوله: ﴿إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، وكذلك: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء، وسائر القرآن بالتاء.

وكذلك قرأ ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾. بالتاء، وهما حرفان في آخر سورة هود، [الآية: ١٢٣]^(٦)، وآخر سورة النمل [الآية: ٩٣] فهما عنده بالتاء.

وقرأ في سورة الأنعام: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء [الآية: ١٣٢]. وقرأ ابن عامر كل ما جاء في القرآن من قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء. وقرأ في سورة الأنعام وآخر سورة هود ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

(٢) انظر المرجع السابق ص ٦٧.

(٣) انظر المرجع السابق ص ٦٩.

(٤) انظر المرجع السابق ص ٩١.

(٥) انظر المرجع السابق ص ١٣٣.

(٦) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٤.

وَقَرَأَ فِي آخِرِ سُورَةِ النَّملِ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياءِ فهذه حروفٌ كذلك في كتابي عن أحمدَ بنِ يوسفَ عن ابنِ ذكوان. ورأيتُ في كتابِ موسى بن موسى الخثلي عن ابنِ ذكوان: بالتاء. وفي آخرِ النمل: بالتاءِ أيضاً.

وقال الحلواني عن هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابنِ عامرٍ ذلك كله بالتاءِ ﴿وما ربُّك بغافلٍ﴾، ﴿وما الله بغافلٍ﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وما الله بغافلٍ عما يعملون﴾ بالياءِ في موضعين، قوله: ﴿يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ، وما الله بغافلٍ عما يعملون﴾ بالياء. وقوله: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وما الله بغافلٍ عما يعملون﴾ بالياء، وسائرُ القرآنِ بالتاء.

وكلُّ ما في القرآنِ من قوله: ﴿وما ربُّك بغافلٍ عما يعملون﴾ فهو بالياء، وهذا قولُ أبي بكرِ بنِ عيَّاش عن عاصم. وقال حفصٌ عن عاصم في رأسِ الأربع والأربعين والمائة: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤] بالياء، هذه وخدها، وسائرُ القرآنِ بالتاء.

وقال حفصٌ: قرأ عاصمٌ في سورةِ الأنعام: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٣٢] بالياء، وقرأ في آخرِ هودٍ وآخرِ النمل: ﴿وما ربُّك بغافلٍ عما تعملون﴾ بالتاء مثلَ قراءةِ نافع.

وقرأ أبو عمرو رأسَ الأربع والأربعين والمائة، والتسع والأربعين والمائة: ﴿وما الله بغافلٍ عما يعملون﴾ بالياء، وسائرُ القرآنِ من قوله: ﴿وما الله بغافلٍ عما تعملون﴾ بالتاء. وما كان من قوله: ﴿وما ربك بغافلٍ عما يعملون﴾ فهو بالياء.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ كلُّ ما كان من قوله: ﴿وما ربُّك بغافلٍ عما يعملون﴾ بالياء، ﴿وما الله بغافلٍ عما تعملون﴾ بالتاء.

وكلُّ ما في القرآنِ من قوله: ﴿وما الله بغافلٍ﴾ فهو ستة مواضع. خمسةٌ منها في سورةِ البقرة^(١)، وحرفٌ في آلِ عمران عندَ المائة. ﴿وما ربُّك بغافلٍ﴾ ثلاثة مواضع: في الأنعام وآخرِ هودٍ وآخرِ النمل.

قال أبو علي: القول في جملة ذلك أن ما كان قبله خطابٌ جعيلٌ بالتاء، ليكون الخطابُ معطوفاً على خطابٍ مثله - كقوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿وما الله بغافلٍ عما تعملون﴾، فالتاء هنا حسنٌ، لأنَّ المتقدمَ خطابٌ. ولو كان: ﴿وما الله بغافلٍ عما تعملون﴾ على لفظ الغيبة. أي: وما الله بغافلٍ عما يفعل هؤلاء الذين اقتضضنا عليكم قَصَصَهُمْ أيها المسلمون؛ لكان حسناً.

وإنَّ كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ غَيْبَةً، حَسَنَ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى لَفْظِ الْغَيْبَةِ، لِيُعْطَفَ مَا لِلغَيْبَةِ عَلَى مِثْلِهِ، كَمَا عَطَفْتَ مَا لِلخَطَابِ عَلَى مِثْلِهِ.

ويجوز فيما كان قبله لفظ غيبة الخطاب. ووجه ذلك أن تجمع بين الغيبة والخطاب؛ فتغلب الخطاب على الغيبة، لأن الغيبة تغلب عليها الخطاب فيصير كتغليب المذكر على المؤنث، ألا ترى أنهم قد بدؤوا بالخطاب على الغيبة في باب الضمير، وهو موضع يرد فيه كثير من الأشياء إلى أصولها؟ نحو: لك، ونحو قوله:

فَلَا يَكُ مَا أَسَالَ وَلَا أَعَامَا^(١)

فلما قدموا المخاطب على الغائب فقالوا: أعطاك ولم يقولوا: أعطاهوك. علمت أنه أقدم في الرتبة. كما أن المذكر مع المؤنث كذلك. فإذا كان الأمر على هذا، أمكن في الخطاب في هذا النحو أن يعنى به الغيب والمخاطبون، فيغلب الخطاب على الغيبة ويكون المعنى: ما الله بغافل عما تعملون. أي فيجازي المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته.

ويجوز في الخطاب بعد الغيبة وجه آخر، وهو أن يرد به: قل لهم أيها النبي: ما الله بغافل عما تعملون، فعلى هذا النحو تحمل هذه الفصول.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَأَخْطَأْتُ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾^(٢) [البقرة: ٨١]، فقرأ نافع وحده: ﴿خطيئاته﴾، وقرأ الباقون: ﴿خطيئته﴾ واحدة.

قال أبو علي: قوله: ﴿وَأَخْطَأْتُ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون المعنى أحاطت بحسنه خطيئته أي: أحيطتها من حيث كان المحيط أكبر من المحيط به فيكون بمنزلة قوله: ﴿وإنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤]، وقوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]، أو يكون المعنى في: ﴿وَأَخْطَأْتُ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾: أهلكته، من قوله: ﴿لَتَأْتِيَ بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] وقوله: ﴿وَقَلْنَا أَنَّهُمْ أَحِيطَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] ﴿وَأُحِيطَ بِشَرِّهِ﴾ [الكهف: ٤٢] فهذا كله في معنى البوار والهلكة.

ويكون للإحاطة معنى ثالث وهو: العلم. كقوله: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خَيْرًا﴾ [الكهف: ٩١] و﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَكَ رِبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]. وقال: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [الأنفال: ٤٧] أي: عالم.

(١) مر سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

وأما الخطيئة: فقال أبو زيد: خَطِئْتُ، من الخطيئة. أَخْطَأُ خِطْأً والاسمُ الخِطْءُ، وأَخْطَأْتُ إِخْطَاءً، والاسمُ الخِطْءُ^(١).

وقال أبو الحسن: الخِطْءُ: الإثم، وهو ما أصابه متعمداً والخطأُ: غيرُ التعمدِ. ويُقال من هذا: أَخْطَأَ يُخْطِئُ وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] واسم الفاعل من هذا مُخْطِئٌ.

فأما خَطِئْتُ: فاسم الفاعل فيه: خاطئٌ، وهو المأخوذُ به فاعله، وفي التنزيل: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧] وقد قالوا: خَطِئَ في معنى أخطأ، قال:

يا لَهْفِ نَفْسِي إِذْ خَطِئْتَ كَاهِلًا^(٢)

المعنى: أَخْطَأْتُهُمْ، ويدلُّك على هذا قول الأعمش:

فَأَصْبَنَ ذَا كَرَمٍ وَمَنْ أَخْطَأْتُهُ جَزَأَ الْمَقِيزَةَ خَشِيَةً أَمْثَالَهَا^(٣)
يصف أيضاً خيلاً.

ومما جاء فيه: خَطِئَ في معنى أخطأ قول الشاعر^(٤):

وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ خَطِئُوا الصُّوَابَ وَلَا يُلَامُ الْمُرْشِدُ
فأما الخطيئة فتقع على الصغير وعلى الكبير، فمن وقوعها على الصغير قوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خِطِيئِي يَوْمَ الْذِيْقِ﴾ [الشعراء: ٨٢] ومن وقوعها على الكبير قوله: ﴿وَأَخْطَأْتُ بِهِ خِطِيئَتَهُ﴾ [البقرة: ٨١].

فأما قولهم: خَطِئْتُ يَوْمَ لَا أَصِيدُ فِيهِ^(٥)، فالمعنى فيه: قَلَّ يَوْمٌ لَا أَصِيدُ فِيهِ.

(١) الخِطْءُ والخِطْءُ: ضد الصواب. وقد أخطأ (لسان العرب ٦٥/١ مادة: خطأ).

(٢) الرجز لامرئ القيس في ديوانه ص ١٣٤، ولسان العرب ٦٨/١ (خطأ)، ١٧٤/١١ (حلل)، والأغاني ٨٧/٩، وخزانة الأدب ٣٣٣/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٩٨، وشرح شواهد المغني ٣٧٣/١، ومعجم ما استعجم ص ٥٦، وتهذيب اللغة ٣/٤٤١، ٧/٤٩٧، ٤٩٨، وتاج العروس ١/٢١٢ (خطأ، كهل)، وأساس البلاغة (خطأ)، وجمهرة اللغة ص ١٢١٠، وديوان الأدب ١/١٢١، والمخصص ١٦/١٥ وبلا نسبة في الدرر ٥/٢٦٨، وهمع الهوامع ٢/٩٦.

كاهل أبو قبيلة من الأسد، وهو كاهل بن أسد بن خزيمه، وهم قتلة أبي امرئ القيس.

(٣) المَقِيزَةُ: نبات يبقى أخضر إلى القيظ يكون عُلقَةً للابل إذا يس ما سواه.
والمقيزة من النبات: الذي تدوم خضرته إلى آخر القيظ، وإن هاجت الأرض وجف البقل (لسان العرب ٧/٤٥٧ مادة: قيظ).

(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٧/٤ (أمر)، وتاج العروس ١٠/٨٣ (أمر).

(٥) ويقال: خطيئة يوم يمرُّ بي أن لا أرى فيه فلاناً، وخطيئة ليلة تُمرُّ بي أن لا أرى فلاناً في النوم. (لسان العرب ٦٨/١ خطأ).

وأما قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمعنى أن يكون أخْطَأْنَا في معنى: خَطِئْنَا، ونسينا في معنى تَرَكْنَا. لأن الخطأ والنسيان موضوعان عن الإنسان وغير مؤاخذ بهما. فيكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ بمنزلة ﴿خَطِئْنَا﴾ كما جاء خطئنا في معنى أَخْطَأْنَا. ويجوز أن تكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ في قوله: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ على غير التعمد. والنسيان: خلاف الذِّكْر، وليس التَّرك، ولكن تُعْبَدُنَا بأن ندعوا لذلك، كما جاء في الدعاء: ﴿قُلْ رَبِّ أَمْكُرْ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] والله سبحانه لا يحكم إلا بالحق.

وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَإِنَّا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وعدوا به على ألسنة الرُّسل يُؤْتُونَهُ. وكذلك قول الملائكة في دعائهم للمسلمين: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧] وكذلك قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِثْ عَلَيْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] يكون على ما يكرههم^(١) ويثقل على طباعهم، وتكون الطاقة: الاستطاعة.

وقد يكون: أخْطَأْنَا: أتيْنَا بخطيء. كقولك: أبدعت: أتيت ببدعة. ونحو هذا مما يراؤ به هذا النحو.

وتقول: خطأته فأخطأ. فيكون هذا كقولهم: فطرته فأفطر.

فأما ما روي عن ابن عباس من قوله: خَطَّ اللَّهُ نَوْءَهَا^(٢). فقال أبو عبد الله اليزيدي وغيره. ليس ذلك من الخطأ، وإنما هو خطٌ مثل رد، من الخطيطة قال: وهي أرض لم تُمطر بين أرضين ممطورتين.

السيئة في قوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١] يجوز أن يكون. الكفر. ويجوز أن يكون: كبيراً يوتغ^(٣) ويهلك، ويجوز أن يكون: من للجزاء الجازم، ويجوز

(١) كَرِهَهُ الْأَمْرُ يَكْرَهُهُ وَيَكْرَهُهُ كَرِهًا، وأكرهه: ساء واشتد عليه، وبلغ منه المشقة ويقال: ما أكرهت له أي ما أبالي به، واكرهت له: حزن. (اللسان ١٨٠/٢ كرت).

(٢) أَخْطَأَ نَوْءُهُ إِذَا طَلَبَ حَاجَتَهُ فَلَمْ يَنْجَحْ وَلَمْ يُصِبْ شَيْئًا، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنه سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا فَقَالَتْ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا. فقال: خطأ الله نواها ألا طَلقت نفسها، يقال لمن طلب حاجة فلم ينجح: أخْطَأَ نَوْءَهُ، أراد جعل الله نواها مخطئاً لا يصيبها مطره. ويروى: خطى الله نواها، بلا همز، ويكون من خَطَطَ، وهو مذكور في موضعه ويجوز أن يكون من خطى الله عنك السوء أي جعله يتخطأك، يريد بتعدها فلا يُمطرها ويكون من باب المعتل اللام. (لسان العرب ٦٦/١ مادة: خطأ).

(٣) الْوَتَغُ: الْهَلَاكُ، وَتَغٌ يَوْتِغُ وَتَغًا: فَسَدٌ وَهَلَكٌ وَأْتَمٌ، وَأَوْتِغُهُ هُوَ. وَالْمَوْتِغَةُ: الْمَهْلِكَةُ وَوَتِغٌ وَتَغًا: وَجَعٌ. وَأَوْتِغُهُ: أَوْجَعُهُ. وَالْوَتِغُ: الْوَجَعُ، وَالْوَتِغُ: الْإِثْمُ وَفَسَادُ الدِّينِ، وَقِيلَ: الْوَتِغُ: قَلَّةُ الْعَقْلِ فِي الْكَلَامِ. (لسان العرب ٤٥٨/٨ مادة: وتغ).

ووتغ في حجته وتغاً: أخْطَأَ وَالْإِسْمُ الْوَتِغَةُ.

أن يكون للجزء غير الجازم، فتكون: السيئة. وإن كانت مفردة، تراد بها الكثرة فكذلك تكون خطيئة مفردة... وإنما حسن أن تُفرد لأنه مضاف إلى ضمير مفرد، وإن كان يراد به الكثرة كما قال: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] فأفرد الوجه والأجر، وإن كان في المعنى جمعاً في الموضعين. فكذلك المضاف إليه: الخطيئة، لما لم يكن جمعاً لم يُجمع كم جُمِعَتْ في قوله: ﴿تَقْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] (١) لأنه مضاف إلى جماعة لكل واحد منهم خطيئة. وكذلك قوله: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطِيئَاتَنَا﴾ [الشعراء: ٥١] وقوله: ﴿إِنَّا مَا نَأْتِي رَبَّنَا لِیَغْفِرَ لَنَا خَطِيئَاتِنَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ﴾ [طه: ٧٣] وكذلك قوله: ﴿وَقُولُوا حَقَّ قَوْلِ كُرٍّ خَطِيئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] لأن كل لفظة من ذلك مضافة إلى جمع. فجمعت كجمع ما أضيف إليه.

فأما قوله: ﴿وَأَحْطَلْتُ بِهِ خَطِيئَتُهُمْ﴾. فمضاف إلى مفرد. فكما أفردت السيئة ولم تُجمع، وإن كانت في المعنى جمعاً، فكذلك ينبغي أن تُفرد الخطيئة، وأنت إذا أفردته لم يمتنع وقوعه على الكثرة وإن كان مضافاً. ألا ترى أن في التنزيل: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ [إبراهيم: ٣٤] فالإحصاء إنما يقع على الجموع والكثرة، وكذلك ما أئير في الحديث من قوله: «منعت العراق دزهمها وقفيزها. ومصر إزدبها» (٢) فهذه أسماء مفردة مضافة، والمراد بها الكثرة فكذلك الخطيئة. ومما يرجح به قول من أفرد ولم يجمع لأنه مضاف إلى مفرد، فأفرد لذلك وكان الوجه: قوله: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] فأفرد الأجر لما كان مضافاً إلى مفرد، ولم يُجمع كما جمع قوله: ﴿وَمَا أَتَوْهُم بِأُجُورِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥] فكما لم يجمع الأجر في الإضافة إلى الضمير المفرد، كما جمع لما أضيف إلى الضمير المجموع، كذلك ينبغي أن تكون الخطيئة مفردة إذا أضيفت إلى الضمير المفرد، وإن كان المراد به الجميع. ومن قال ﴿خَطِيئَاتُهُ﴾ فجمع، حمّله على المعنى، والمعنى: الجمع والكثرة. فكما جمع ما كان مضافاً إلى جمع كذلك جمع ما كان مضافاً إلى مفرد، يراد به الجمع من حيث اجتماعها في أنهما كثرة، ويدل ذلك على أن المراد به الكثرة. فيجوز من أجل ذلك أن تُجمع خطيئة على المعنى لأن الضمير المضاف إليه جمع في المعنى.

قوله: ﴿فأولئك أصحاب النار﴾ [البقرة: ٨١] فأولئك خبر المبتدأ الذي هو: (من) في قول من جعله جزءاً غير مجزوم كقوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نَّمَعٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] أو مبتدأ في قول من جعله جزءاً مجزوماً. وفي كلا الوجهين يراد به: (من) في قوله: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

(٢) أخرجه مسلم (فتن ٣٣)، وأحمد بن حنبل ٢/٢٦٢.

ومما يدل على أن (مَنْ) يُرادُ به الكثرة فيجوز لذلك أن تُجمَعَ خطيئةُ لأنها مضافة إلى جمع في المعنى. قوله بعد هذه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢]، ألا ترى أن (الذين) جمع، وهو مُعَادِلٌ به مَنْ. فكذلك المُعَادِلُ به يكون جمعاً مثل ما عُودِلَ به.

اختلفوا في التاء والياء من قوله تعالى: ﴿لَا تَسْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(١) [البقرة: ٨٣] فقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي: ﴿لَا يَغْبُدُونَ﴾ بالياء.

وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾^(٢) بالتاء.

قال أبو علي: الألفاظ التي جرت في كلامهم مجرى القسم، حتى أُجيبَتْ بجوابه. تُستعملُ على ضربين: أحدهما: أن يكون كسائر الأخبار التي ليست بقسم، فلا يُجاب كما لا يُجاب.

والآخر: أن يجري مجرى القسم فيُجاب كما يُجاب القسم. فمما لم يُجاب بأجوبة القسم قوله: ﴿بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

ومنه قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣] وقال: ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُمْ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ﴾.

فما جاء بعد من ذلك فيه ذكرُ الأوَّلِ مما يجوز أن يكون حالاً احتمل ضربين: أحدهما: أن يكون حالاً، والآخر: أن يكون قسماً، وإنما جاز أن تحمله على الحال دون جواب القسم، لأنه قد جاز أن يكون مُعرِّى من الجواب، وإذا جعلت ما يجوز أن يكون حالاً، فقد عرَّيْتَهَا من الجواب. فمما يجوز أن يكون حالاً قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا...﴾ [البقرة: ٦٣] فقوله: ﴿وَرَفَعْنَا﴾ يجوز أن يكون حالاً وتريد فيه قد. وإن شئت لم تقدِّر فيه الحال.

ومما يجوز أن يكون ما بعده فيه حالاً غير جواب، قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] فهذا يكون حالاً كأنه أخذ ميثاقهم مُوحِّدين، وكذلك: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] أي: غير سافكين؛ فيكون حالاً من المخاطبين المضاف إليهم. وإنما جاز كونهما لما ذكرنا من أجل أن هذا النحو قد تعرَّى من أن يُجاب جواب القسم. ألا ترى أن قوله ﴿خُذُوا﴾ في الآية ليس بجواب قسم، ولا يجوز أن يكون جواباً له؛ وكذلك من قرأ: ﴿لَا تَعْبُدُوا﴾ فجعل لا للنهي كما كان: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] قسماً - وكذلك:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٦.

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨] فكما أن ﴿لَتَبَيِّنَنَّ﴾ لا يكون إلا جواباً، كذلك يكون قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ و﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾. يجوز أن يكون جواباً للقسم. ويجوز أن يكون ﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ ونحوه في تقدير: أن لا تسفكوا كأن تقديره: أخذنا ميثاقهم بأن لا يسفكوا. ولا يكون ذلك جواب قسم كما كان فيمن قدره حالاً غير جواب قسم. إلا أنه لما حذف (أن) ارتفع الفعل.

واعلم أن ما يتصل بهذه الأشياء الجارية مجرى القسم في أنها أجيبت بما يُجاب به القسم. لا يخلو من أن يكون لمخاطب أو لمتكلم، أو لغائب جاز أن يكون على لفظ الغيبة ومن حيث كان اللفظ لها. وجاز أن يكون على لفظ المخاطب. وإنما جاز كونه على لفظه، لأنك تحكي حال الخطاب، وقت ما يخاطب به، ألا ترى أنهم قد قرؤوا: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتٌ لَبِيبَةٌ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [آل عمران: ١٢] على لفظ الغيبة، وبالتالي على لفظ الخطاب على حكاية حال الخطاب في وقت الخطاب، فإذا كان هذا النحو جائزاً؛ جاز أن تجيء القراءة بالوجهين جميعاً، وجاز أن تجيء بأحدهما، كما جاء قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] بالوجهين كما جاء ﴿سَيُعْلَبُونَ، وَيُحْشَرُونَ﴾ بالوجهين، ويجوز في قياس العربية في قوله: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] على الوجهين اللذين قرئ بهما في «سَيُعْلَبُونَ، وَسَتُعْلَبُونَ».

وإن كان الكلام على الخطاب لم يجر فيما يكون في تقدير ما يتلقى به القسم إلا الخطاب، كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ وَمَاءَ كُفٍّ﴾ [البقرة: ٨٤] فهذا لا يجوز أن يكون إلا على الخطاب، لأن المأخوذ ميثاقهم مخاطبون ولأنك إن حكيت الحال التي يكون الخطاب فيها فيما يأتي لم يجر أن تجعل المخاطبين كالغيب، كما جاز في الغيب الخطاب من حيث قدرت الحال التي يكون فيها الخطاب فيما تستقبل، إلا ترى أنه لا يجوز أن تجعل المخاطبين غيباً، فتقول: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا يَسْفِكُونَ﴾ لأنك إذا قدرت الحكاية، كان التقدير: أخذنا ميثاقكم فقلنا لكم: لا تسفكون؛ كان بالتاء ولم يجر الباء، كما لا يجوز أن تقول للمخاطبين: هم يفعلون، وأنت تخاطبهم. وإن لم تقدر الحكاية فهو بالتاء؛ فلا مذهب إذن في ذلك غير الخطاب.

فقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] لا يخلو قوله: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ من إن يكون حالاً، أو يكون تلقى قسم، أو يكون على لفظ الخبر. والمعنى معنى الأمر، أو تقدّر الجاز في (أن) فتحدفه ثم تحذف أن.

فإن جعلته حالاً جعلته على قول من قرأ بالياء فقال: ﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾ ليكون في الحال ذكر من ذي الحال.

فإن قلت: وإذا قرئ بالياء فالمرادُ به هو بنو إسرائيل، والحالُ مثلُ الصفةِ، وقد حُبِلَتِ الصفةُ في هذا النحو على المعنى. فإنَّ هذا قول، والأوَّلُ البينُ.

وإن جعلتهُ تَلْقَى قَسَم، فإنَّ هذا اللفظُ الذي هو: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ مَجَازٌ ما يقعُ بعده على ثلاثة أضرب: أحدها: أن لا يتَّبَع شيئاً مما يجري مَجْرَى الجوابِ كقولهِ: ﴿بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨] والآخر: أن يُتَلْقَى بما يُتَلْقَى به القسم. نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] والثالث: أن يكونَ أمراً نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا﴾. ولم يَجِئْ شيءٌ من هذا النحو فيما علمنا تَلْقَى بجوابِ قَسَم، ووقَّع بعده أمرٌ فإنَّ جَعَلْت: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ جوابُ قسمٍ وعطفتُ عليه الأمرُ جمعتُ بين أمرين لم يُجْمَع بينهما.

فإن قلت: لا أحمل الأمر على القسم، ولكن أضْمِرُ القولَ كأنه: وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لا يعبدون إلا الله... وقلنا لهم: وأحسنوا بالوالدين إحساناً.

فالقول: إن إضمارَ القولِ في هذا النحو لا يضيق، وقلنا على هذا معطوف على: أَخَذْنَا، وأخذُ الميثاقِ قولٌ، وكأنه: قلنا لهم كذا، وقلنا لهم كذا.

فإن جعلتهُ على أن اللفظ في: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لفظٌ خير. والمعنى معنى الأمر، فإن ذلك يقويه ما زعموا من أن في إحدى القراءتين: ﴿وَلَا تَعْبُدُوا﴾ ومثل ذلك قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١١] يدلُّك على ذلك قوله: ﴿يُغْفَرُ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] وزعموا أن في بعض المصاحف ﴿آمِنُوا﴾، ويؤكد ذلك أنه قد عَطِفَ عليه بالأمر، وهو قوله: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَانًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٨٣] وإن حملته على أن المعنى: أخذنا ميثاقهم بأن لا تعبدوا؛ فإن هذا قولٌ، إن حملتهُ عليه كان فيه حذفٌ بعد حذفٍ. وزعم سيبويه أن حذفَ (أن) من هذا النحو قليل.

وحجةٌ من قرأ: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالخطاب، قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]. فجاء على الخطاب وقولوا. قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُوهَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

ومما يقويه قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] فإذا كان خطاباً لا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، وهو عطفٌ على ما تقدَّم، وجب أن يكون المعطوف عليه في حُكْمِهِ.

ومن قرأ: ﴿لَا يعبدون﴾ بالياء فإنه يدل عليه قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] فَحَمَلَهُ على لفظِ الغِيَةِ فكلُّ واحدٍ من المذهبيين قد جاء التنزيلُ به.

اختلفوا في ضم الحاء والتخفيف وفتحها والتثقيب من قوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر، ﴿حُسْنًا﴾ بضم الحاء والتخفيف.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿حَسَنًا﴾ بفتح الحاء والتثقيب.

وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي في سورة الأحقاف ﴿إِحْسَانًا﴾ [الآية: ١٥] بآلف.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿حُسْنًا﴾ خفيفة بغير ألف.

قال أبو علي: من قرأ ﴿حُسْنًا﴾ احتمل قوله وجهين: يجوز أن يكون الحسن لغة في الحَسَنِ، كالبُخْلِ والبِخْلِ^(١) والرُّشْدِ والرَّشْدِ^(٢)، والثُّكْلِ والثَّكْلِ^(٣)، وجاء ذلك في الصفة، كما جاء في الاسم، إلا تراهم قالوا: العُزْبُ والعَرَبُ، وهو صفة يدلُّك على ذلك: مَرَزْتُ بقوم عَرَبٍ أجمعون. فيكون الحُسْنُ على هذا صفةً، كالحَسَنِ ويكون: كالحُلُوِّ والمُرِّ، ويجوز أن يكون الحُسْنُ مصدرًا كالكُفْرِ والشُّكْرِ والشُّغْلِ، وحذف المضاف معه كأنه: قولاً ذا حُسْنٍ.

ويجوز أين تجعل القول نفسه الحُسْنَ في الاتساع، وعلى هذا: زورة وعدلة؛ فأنثوا كما يؤنثون الصفة التي تكون إياها، نحو: ظريفة وشريفة وحسنة، والدليل على أن زوراً مصدر، وليس كراكبٍ ورَكِبٍ ما أنشده أحمد بن يحيى:

وَمَشِيهُنَّ بِالْحَبِيبِ مَوْرُ كَأَنَّهُنَّ الْفَتَيَاتُ الزَّوْرُ^(٤)
يسألن عن عَوْرٍ وَأَيِّنَ الْعَوْرُ وَالْعَوْرُ مِنْهُنَّ بَعِيدٌ جَوْرُ.

ومن قال: حَسَنًا جعله صفةً، وكان التقدير عنده: وقولوا للناس قولاً حسناً. فحذف الموصوف وحسن ذلك في حَسَنِ لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء.

نحو الأَبْرَقِ، والأَبْطَحِ، وعَبْدِ، ألا تراهم يقولون: هذا حَسَنٌ، ومررت بحسَنٍ، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف. ومثل ذلك في حذف الموصوف قوله: ﴿قَالَ وَمَنْ

(١) البُخْلُ والبِخْلُ: لغتان قرئ بهما، والبُخْلُ والبُخُولُ: ضد الكرم. (اللسان ٤٧/١١ مادة: بخل).

(٢) الرُّشْدُ والرَّشْدُ والرَّشَادُ: نقيض الغي (اللسان ١٧٥/٣ مادة: رشد).

(٣) الثُّكْلُ والثَّكْلُ: بالتحريك: فقدان الحبيب وأكثر ما يستعمل في فقدان المرأة زوجها والثَّكْلُ: الموت والهلاك. (اللسان ٨٨/١١ مادة: ثكل).

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٣٥/٤ (زور)، ١٨٦/٥ (مور)، وتهذيب اللغة ٢٩٨/١٥، وأساس البلاغة (زور)، وتاج العروس ٤٥٩/١١ (زور)، وجمهرة اللغة ص ٤٦٨، ٧١١، ٨٠٣، ١٢٥١، ومجمل اللغة ٣٢/٣، ومقاييس اللغة ٣٧/٣.

كَفَرٌ فَاَمْتَعْتُمُ قَلِيلًا ﴿البقرة: ١٢٦﴾ أي متاعاً قليلاً. يدلُّك على ذلك قوله: ﴿قُلْ مَنْعَ الَّذِينَ قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] وقوله: ﴿لَا يَعْرَنَكُ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ مَنْعَ قَلِيلٍ﴾ [آل عمران: ١٩٦، ١٩٧] فحسَّن هذا وإن كان قد جرى على الموصوف في قوله: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] فكذلك يحسَّن في قوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾. فأما قوله: ﴿تُرْ بَدَلٌ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١١] فينبغي أن يكون اسماً، لأنه قد عُودِلَ به ما لا يكون إلا اسماً وهو «السُّوء».

وأما قوله: ﴿وَلَمَّا أَنْ تَلَخَّذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] فيمكن أن يكون أمراً ذا حُسن، ويمكن أن يكون الحُسْنُ مثل الحُلُو.

وأما قراءة الكوفيين في الأحقاف ﴿إِحْسَانًا﴾ وهو قوله: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [الآية: ١٥] فيدل عليه قوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣] والتقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً. كأنه لما قال: ﴿أخذنا ميثاقهم﴾ قال: وقلنا لهم أحسنوا بالوالدين إحساناً، كما قال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣] فالجارُّ متعلِّقٌ بالفعل المضمر، ولا يجوز أن يتعلَّقَ بالمصدر، لأن ما يتعلَّقُ بالمصدر لا يتقدَّم عليه، وأحسن: يصلُّ بالباءِ كما يصلفُ بالياءِ، يدلُّك على ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنَ الْبَيْتِ﴾ [يوسف: ١٠٠] كما تعدى بالياء في قوله: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] والتقدير أنه لما قال: (ووصينا الإنسان بالوالدين)، فكان هذا الكلام قولاً صار كأنه قال: وقلنا أحسن أيها الإنسان بالوالدين إحساناً. ومما يؤكد ذلك ويحسِّنه قوله في الأخرى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦].

ووجه من قرأ في الأحقاف: ﴿بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [الآية: ١٥] أن يكون أراد بالحسن الإحسان، فحذف المصدر وردَّه إلى الأصل كما قال الشاعر^(١):

فإن يَبْرَأَ فلمْ أنْفث عليه وإن يَهْلِكْ فذلك كانَ قَدْرِي
أي: تقديري.

ويجوز أن يكون وُضِعَ الاسمُ موضعَ المصدرِ كما قال:

وبعدَ عَطَائِكَ المائةَ الرِّتَاعَا^(٢)

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المخصص ٩٢/٩، وأساس البلاغة (نفت).

الثَّفْتُ: أقلُّ من الثَّقْلِ، لأن الثقل لا يكون إلا مع شيء من الريق، والنفت: شبيه بالنفخ، وقيل: هو الثقل بعينه (لسان العرب ١٩٥/٢ مادة: نفت).

(٢) مرَّ سابقاً.

والباء في هذين الوجهين متعلق بالفعل الْمُضْمَر كما تعلقت به في قول الكوفيين في قراءتهم ﴿إِحْسَانًا﴾، ويدلُّك على ذلك قولهم: عَمَرَكَ اللهُ. فنصب المصدر محذوفاً كما ينصبه غير محذوف.

ويجوز أن تكون الباء متعلّقة بـ ﴿وصيتنا﴾ ويكون ﴿حُسْنًا﴾ محمولاً على فعل كأنه «وصيناه» فقلنا: اتَّخَذَ فِيهِمْ حُسْنًا، واصْطَنَعَ حُسْنًا. كما قال: ﴿وَأَيَّامًا نَتَّخِذُ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] وحكى أبو الحسن: ﴿حُسْنِي﴾ ولا أدري أهي قراءة أم لُغَةٌ غيرُ قراءة. إلا أنه يحتملُ ضربين: أحدهما: أن تكون فُعَلَى الأفعَل، إلا أنه استُعْمِلَ استعمالُ الأسماء، فأخرجَ منها لأم المعرفة حيث صارت بمنزلة الأسماء نحو قوله:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَ مَا قَدْ مَدَّتْ^(١)

والآخر: أن يكونَ بمنزلة: الرُّجْعَى والشُّورَى والبُشْرَى.

اختلفوا في تشديد الظاء وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ مشددة الظاء بآلف، وكذلك في سورة الأحزاب والتحريم.

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بفتح التاء والظاء خفيفة.

[وقرأ عاصم وحزمة والكسائي ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ خفيفاً].

وفي التحريم ﴿تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٤] خفيفة أيضاً. وفارقهما عاصم في التي في سورة الأحزاب فقرأ: ﴿تُظَاهَرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الآية: ٤] بضم التاء مع التخفيف.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بفتح التاء مع التخفيف مثل سورة البقرة^(٢).

قال أبو علي: تَظَاهَرُونَ: تعاونون. وإن تَظَاهَرَا عليه: إن تعاونا عليه.

وقال الأصمعي: اتخذ معك بغيراً، أو بعيرين ظهريين. يقول: عُدَّة^(٣) وقال:

﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] أي معين، فالتقدير فيه الجمع، واللفظ على الإفراد من التنزيل: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٤١٠، وخرانة الأدب ٨/٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٠، وشرح المفصل ٦/١٠٠، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٣١٦، والمخصص ١٥/١٩٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٧.

(٣) البعير الظهري، بالكسر: هو العُدَّة للحاجة إن احتيج إليه، نسب إلى الظهر نسبة على غير قياس. يقال: اتخذ معك بعيراً أو بعيرين ظهريين أي عُدَّة، والجمع ظَهَارِيٌّ وظَهَارِيٌّ، وفي الصحاح: ظَهَارِيٌّ غير مصروف لأن ياء النسبة ثابتة في الواحد. وبعير ظَهْرٌ بَيْنَ الظهارة إذا كان شديداً قوياً. (لسان العرب ٤/٥٢٢ مادة: ظهر).

وقال رؤبة: دَعَهَا فَمَا التَّحَوِّيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

أي: من أصدقائها. وقال: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] أي: تَعَاوَنَا على سحرهما، و﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾^(١) [القصص: ٤٨] أي: تعاون أصحابهما، لأنه إنما يتعاون السَّاحِرَانِ لا السَّحْرَانِ.

وأما قوله: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥]. فإنه يحتمل تأويلين:

أحدهما: وكان الكافر على أولياء ربه مُعِينًا. أي يعادونهم ولا يوالونهم. كما قال: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادِرُونَ يَسْطُورُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ٧٢] وقال: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١].

والآخر: أن يكون هيناً عليه لا وزن له ولا منزلة. وكأنه من قولهم: ظَهَرْتُ بحاجتي: إذا لم تُعْنِ بها قال الشاعر:

تميم بن مُرٍّ لا تكوننَّ حاجتي بظَهْرٍ ولا يغيا عليَّ جَوَابُهَا^(٢)
المعنى: لا يعيا عليَّ جواب ردها، فحذف المضاف. ويمكن أن يكون من هذا قوله^(٣):

وتلك شكاة ظاهر عنك عازها

أي: تلك شكاة هي عنك بظَهْرٍ فلا يُعْبَأُ بها.

والكافر في قوله: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] كَقَوْلِهِمْ: كَثُرَ الشَّاءُ وَالبَعِيرُ، في أنه يُرَادُ به الكثرة، وقد جاء ذلك في اسم الفاعل، كما جاء في سائر أسماء الأجناس. أنشد أبو زيد:

إِنْ تَبَخَّلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي أَوْ تَضْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي^(٤)

(١) قرأ الكوفيون ﴿سِحْرَانِ﴾ بكسر السين وحذف الألف، وقرأ الباقون بفتح السين وإثبات الألف (تلخيص العبارات ص ١٣٤).

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦٧/١، وفي لسان العرب ٣٣٨/١:
تميم بن زيد لا تكوننَّ حاجتي بظَهْرٍ ولا يعيا عليك جوابها
البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٦/١، ولسان العرب ٣٣٨/١ (جوب)، ٥٢٢/٤ (ظهر)
ومقاييس اللغة ٤٧٢/٣، وتاج العروس ٤٨٦/١٢ (ظهر)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢٥٦/٦.

(٣) عجز بيت. صدره:

وعبَّرها الراضون أني أحبها

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧٠، ولسان العرب ٥٢٧/٤ (ظهر)، ٤٤١/١٤، (شكا)، والتنبيه والإيضاح ١٥٩/٢، وتاج العروس ٤٩٨/١٢ (ظهر) ومقاييس اللغة ٤٧٢/٣، وتهذيب اللغة ٢٥٤/٦، وبلا نسبة في مجمل اللغة ٣٦٧/٣، وتهذيب اللغة ٢٥٥/٦.

(٤) مر سابقاً.

وقال: ﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَسْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] أي غالبين لهم - قاهرين. ومنه ظهر المسلمون على دور الحرب.

فأما قول الشاعر:

مُظَاهِرَةٌ نَيْبًا عَتِيقًا وَعُوطِطًا فقد أخكمَا خَلْقًا لَهَا مُتَبَايِنًا^(١)
فمن قولهم: ظَاهَرٌ بَيْنَ دِرْعَيْنِ. إِذَا لَبَسَ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى. وَكَذَلِكَ مِظَاهِرَةٌ نَيْبًا. أَي: كَأَنَّهَا قَدْ لَبَسَتْ الْجَدِيدَ عَلَى الْعَتِيقِ، وَقَالَ:

هَلْ هَاجَكَ اللَّيْلَ كَلِيلٌ عَلَى أَسْمَاءَ مِنْ ذِي صُبُرٍ مُخِيلٍ^(٢)
ظَاهَرَ نَجْدًا فَتَرَامَى بِهِ مِنْهُ تَوَالِي لَيْلَةٍ مُطْفِلِ
ظَاهَرَ نَجْدًا، أَي: عَلَا نَجْدًا، وَتَوَالِي السَّحَابِ: أَوَاخِرُهُ، وَمُطْفِلٌ، أَي: مَطْرٌ لِيَتَّجَ لَيْلَتِهِ، أَي: نَشَأَ الْغَيْمُ فِيهَا وَمَطَرَ.

فقراءة الفريقين من ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، ومن عاصم وحمزة والكسائي، في البقرة وفي التحريم في المعنى سواء. ألا ترى أن الكلمة: تتفاعلون في المعنى، فأما في اللفظ؛ فمن قال: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ أدغم التاء في الظاء لمقاربتيها لها، ومن قال: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ حذف التاء التي أدغمها الآخرون من اللفظ فكل واحد من الفريقين كره اجتماع الأمثال والمقاربة. فمن قال: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ خفف بالإدغام. ومن قال: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ خفف بالحذف. فالتاء التي أدغمها ابن كثير، ومن قرأ كقراءتيه، حذفها عاصم وصاحباؤه، والدليل على أنها هي المحذوفة: أنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف. قال سيبويه: الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تُسَكَّنُ وتُدْعَمُ في نحو: ﴿إِذَا رَأَيْتُمُ﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿وَأَزَيْتَنَّتْ﴾ [يونس: ٢٤] ومما يقوي ذلك أن الأولى لمعنى، فإذا حذفت لم يبق شيء يدل على المعنى. والثانية من جملة كلمة إذا حذفت دل ما بقي من الكلمة عليها.

وتفاعل مطاوع فاعل، كما أن تفاعل مطاوع فعل. فتفاعل نحو: تضارب، وتمادى. وفعل نحو: قطعته فتقطع، وملائته فتملاً.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٧٦/٤، ولسان العرب ٣٥٨/٧ (عيط) والمنصف ٢/١٢، ٤٢.

العوَاطِطُ، عند سيبويه: اسم في معنى المصدر قلبت فيه الياء وأو ولم يجعل بمنزلة ييض حيث خرجت إلى مثالها هذا وصارت إلى أربعة أحرف وكان الاسم هنا لا تحرك يائه ما دام على هذه العدة والعائط من الإبل: البكرة التي أدرك إنا رحمها فلم تلقح، وقد اعتاطت، وهي معتاط، والاسم العوطة والعوطة. (لسان العرب ٣٥٨/٧ عيط).

(٢) الصبر: جمع الصبير: السحاب الأبيض لا يكاد يُمطر (اللسان ٤٤٠/٤ مادة: صبر). السحاب المخيل: التي إذا رأيتها حسبها مطرة. (اللسان ٢٢٧/١١ مادة: خيل).

وقد جاء (ظاهر) متعدياً. قال: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُ﴾ [الأحزاب: ٢٦] والتي في البقرة والتحريم في المعنى واحد، وإنما هما من المعاونة. فأما التي في الأحزاب فليس من المعاونة لكنّها من الظهار.

قال أبو الحسن: قالوا: ظاهر من امرأته. ومعنى الظهار أن يقول لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي. أو يشبهها بعضوٍ منها غير الظهر مما يحرم على الرجل من أمه.

وخالف عاصمُ الفريقيين في ما معناه الظهار. فقرأ الذي معناه: الظهارُ على فاعل. وزعموا أنه قراءة الحسن، وكذلك قرأ هذا المعنى في المُجَادِلَةِ على فاعل فقال: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾ بضم الياء وبالالف.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو في المُجَادِلَةِ: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾ [الآية: ٢] بغير ألف.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحزمة والكسائي: ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ بفتح الياء بألفٍ مشددة الظاء.

فمن قرأ ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ جعله مطاوعَ ظَهْرٍ.

ومن قال ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ جعله مطاوعَ ظَاهِرٍ.

فإن قلت: فإن ﴿ظَهْرٍ﴾ لم يتعد، فكيف يكون له مطاوع؟ فإنه قد يجيء على لفظِ المطاوع ما لا يكون منه فعل متعدي نحو: انطلق وفعل وفاعل قد يستعملان بمعنى كقولهم: ضاعف وضعف. فكذلك ظاهر وظهر.

فأما من ذهب من المتأخرين إلى أنّ الظهار لا يَقَعُ في أولِ مرّةٍ حتى يعيدَ لفظَ الظهار مرةً أخرى، فيقول: «أنت عليّ كظهر أمي»، لأن ذلك عنده هو الظاهر لقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] فليس في ذلك ظاهرٌ كما ادّعاه، وذلك أنّ قوله: يعودون العودَ على ضربين: أحدهما: أن يصيرَ إلى شيءٍ قد كان عليه قبل - فتركه ثم صارَ إليه، والآخر: أن يصيرَ إلى شيءٍ وإن لم يكن على ذلك قبل. وكان هذا الوجهُ غمضَ على هذا القائل. وهذا عند من خوطبَ بالقرآن مثل الوجهِ الأولِ في الظهور، وفي أنهم يعرفونه كما يعرفون ذلك. فمن ذلك ما أنشده أبو عثمان أو الرياشي:

إذا التُّسْعُونَ أقصدني سراها وسارت في المفاصلِ والعظام
وصرتُ كأنني أقتادُ غيراً وعادَ الرأسُ مني كالشَّعَامِ^(١)

(١) العَيْرُ: القوم معهم جملهم من الميرة. يقال للرجال وللجمال معاً. ولكل واحد منهما دون الآخر الثَّغَامُ: نبت جبلي أبيض الزهر. يشبه به الشيب. الواحدة ثغامة.

ومنه قول الهذلي^(١):

وعادَ الفتى كالكهَلِ ليسَ بقائِلِ سويَ الحقِّ شَيْئاً واستراحَ العواذِلُ^(٢)
 المعنى: وصارَ لونُ الرأسِ كلونَ الثُّغامِ، ولم يكنْ ثمَّ لونٌ ثغامٍ عادٍ إليه. وإنما
 المعنى صارَ لونُ الرأسِ كلونَ الثُّغامِ. فكذلكَ قولُهُ: ﴿ثُمَّ يَعْوَدُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣]
 أي: يصيرونَ إليه، ومن ذلكَ قولُ العجاج:

وَقَصَبِ حُتِّي حَتَّى كَادَا
 يَعْوَدُ بَعْدَ أَعْظَمِ أَعْوَادَا^(٣)

وسمَّيتِ الآخرةَ المعادَ، ولم يكنْ فيها ثمَّ صارَ إليها. فالمعادُ كقولِهِ: ﴿وَإِنَّكَ
 لَأَمَّصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٥] في المعنى. وقال ساعدة^(٤) أو غيره:
 فقامَ تُرَعْدُ كَفَاءً بِمُخَجِّنِهِ قد عادَ رهباً رَدِيّاً طَائِشَ العَدَمِ^(٥)
 وقال امرؤ القيس:

وماءِ كلونِ البولِ قد عادَ آجناً قليلٍ بها الأصواتُ ذي كلاً مُخْلِي^(٦)
 وقال آخر:

فإن تَكُنِ الأيامُ أحسنَ مرّةً إليَّ فقد عادتْ لَهْنٌ ذُنُوبٌ
 وهذا إذا تُبِعَ وُجِدَ كثيراً. وفي بعض ما ذكر منه كفايةٌ تُدُلُّ على غلطٍ من ذهب

(١) هو أبو خراش الهذلي (توفي نحو ١٥هـ = نحو ٦٣٦م) خويلد بن مرة، شاعر مخضرم، وفارس فاتك مشهور. أدرك الجاهلية والإسلام، واشتهر بالعدو، فكان يسبق الخيل، أسلم وهو شيخ كبير، وعاش إلى زمن عمر (رض) وله معه أخبار: نهشته أفعى فقتله.
 الأعلام ٢/٣٢٥، الأغاني ٢١/٢١١، والشعر والشعراء ص ٤٤٠، وشرح الشواهد ١٤٤، والخزانة ١/٢١٣.

(٢) البيت في الأغاني ٢١/٢١٨، يريد أن الجميع انضوا تحت لواء الإسلام، الفتيان منهم والكهول.
 (٣) الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه ٢/٢٨٢، ولسان العرب ٣/٣٢٢ (عود) وفيه «قصباً» مكان «قصب» وتاج العروس ٨/٤٣٧ (عود).

(٤) هو ساعدة بن جؤية الهذلي، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل، شاعر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. أسلم. وليست له صحبة. قال الأمدى: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة له ديوان شعر.

الأعلام ٣/٧٠، وخزانة ١/٤٧٦، والآمدي ٨٣، وسمط اللآلي ١١٥.

(٥) المحجن: عصا مُعَقِّفة الرأس كالصولجان (اللسان ١٣/١٠٨ حجن).
 الرهب: النصل الرقيق من نصال السهام والجمع رهاب (اللسان ١/٤٣٨ رهب)، الرذي: الذي أنقله المرض (اللسان ١٤/٣٢٠ مادة: رذي).

(٦) أجن الماء أجناً وأجونا: تغيّر لونه وطعمه ورائحته. فهو أجن وأجن.

إلى : أن العَوْدَ لا يكون إلا أن يُفارق شيئاً كان عليه ثم يصيرُ إليه بعدُ .
وقد قيلَ في الآية قولان : يجوز أن يكونَ في كلِّ واحدٍ منهما على غير ما قاله
هذا القائل .

قال أبو الحسن : تقديرها : والذين يظاهرونَ من نسائهم فتحريروا ربة لما قالوا ثم
يعودون إلى نسائهم . وقال عبيدُ الله بن الحسين . تأويلها : ﴿الذين يظاهرونَ من نسائهم
ثم يعودون لِمَا قالوا﴾ المعنى : ثم يعودونَ إلى المقولِ فيه . والمقولُ فيه هو النساءُ .
﴿فَتَحْرِيْرُ رَبَّةٍ﴾ أي : فتحريروا ربةً لكفارةِ التحريمِ الواقعِ من الزوج .

فتقدير قولِ أبي الحسن الأخص : والذين يظاهرونَ من نسائهم فعليهم تحرير ربة
لما قالوا أي : لما نطقوا به من لفظ التحريم الموجب الامتناع من الوطء إلا بعد
التكفير ، فيكون قوله : ﴿لما قالوا﴾ الجارُّ فيه متعلقٌ بالمحذوف الذي هو خبرُ المبتدأ -
والجارُّ قد يتعلق بالمعنى . وإن تقدم عليه لكونه بذلك مثل الظرفِ في نحو : أكلَ يوم
لك ثوبٌ . ومعنى : يعودون إلى نسائهم ، أي : إلى وطئهنَّ الذي كانوا حرّموه على
أنفسهم بالظهارِ منهنَّ .

فأما التقديم والتأخيرُ الذي قدره في الآية فهو كثير جداً . فمثل الآية قوله :
﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَيْتَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل : ٢٨] . فالمعنى :
أذهب بكتابي هذا فألقيه إليهم ، فانظر ماذا يرجعون ، ثم تولى عنهم فكما قدم قوله :
﴿ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ والتقديرُ به التأخيرُ ، كذلك في آية الظهارِ ، التقديرُ بثمَّ وما تعلق به
التأخيرُ .

وقال أبو الحسن عبيدُ الله بن الحسين : التأويلُ : والذين يظاهرون ثم يعودون لِمَا
قالوا أي : يعودونَ إلى المقولِ فيه ، والمقولُ فيه : هو القولُ . فما قالوا والمقالة والقولُ
بمعنى ، والمرادُ بقوله : (لما قالوا) هو المقولُ فيه . كما أن قولهم : هذا الدرهمُ ضربُ
الأميرِ ، يرادُ به مضروبُهُ . وهذا الثوبُ نسجُ اليمينِ . يرادُ به منسوجُ اليمينِ . وهذا النحوُ
كثيرٌ في كلامهم ، كأنهم وصفوا المفعول في هذا النحوِ بالمصدرِ كما وصفوا الفاعلَ به
في قولهم : «رجل عدلٌ» يرادُ به عادلٌ . وماءٌ غورٌ أي غائرٌ ، فسوّوا بينَ الفاعلِ
والمفعولِ في هذا كما سوّوا بينهما في إضافة المصدرِ إليهما . وفي بناء الفعلِ لكل
واحدٍ منهما .

ومما جاء فيه - المقالة يرادُ به القولُ قولٌ كثيرٌ :

وإن ابنَ ليلَى فإه لي بمقالةٍ ولو سرت فيها كنتُ ممن ينيأها
فالمقالة هنا يرادُ بها : المقولُ فيه . ألا ترى أن المعنى ولو سرت في طلبها ، كنتُ
ممن ينيأه إياها . فإنما يسألُ ويطلبُ ما تعدُّ به الملوكُ من صلاتها وجوائزها لا ما تلفظُ

به. وكان أبو الحسن يقول: إنَّ ذلك بمنزلة قوله: «العائد في هَيْبِهِ كالعائد في قَيْبِهِ»^(١) أي: العائد في موهوبه. قال: ألا ترى أن العَوْدَ لا يكون إلى الهَيْبَةِ التي هي نُطْقٌ بلفظٍ يوجبُ التملك مع القَبْضِ. فإذا لم يجز ذلك، كان المرادُ الموهوبَ.

قال: ومن ثمَّ لم يوجب أبو حنيفة الكفارة على من حَلَفَ بعلمِ الله ثم حَيْثُ^(٢)، لأن العلم صار في تعارفِ الناس: المعلوم، ألا تراهم يقولون: غَفَرَ اللهُ لك علمُ فيك، وإنما يرادُ معلومُهُ. فكذلك قوله: لما قالوا يرادُ به المقولُ فيه. ومن ذلك قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧] والخلقُ هنا المخلوق؛ فهذا في المعنى كقولهِ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] ألا ترى أن الذي يعادُ هو الأجسامُ المُشْرَعَةُ.

فاللامُ في قولهِ: ﴿ثُمَّ يُعِيدُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] على قولِ أبي الحسنِ عبيد الله بن الحسينِ بمعنى إلى. وإلى واللام يتعاقبان في هذا النحو. ويقع كلُّ واحدٍ منها موقع الآخر. ﴿لَتَحْمَدَنَّ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] وقال: ﴿فَأَعِدُّوا لَهُمْ لِمَا يَنْصِبُونَ﴾ [الصافات: ٢٣] وقال: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَيِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَيِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ [يونس: ٣٥] فوصل الفعل مرةً باللام ومرةً بالي كما قال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] وقال: ﴿وَأَوْحَى إِلَى نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦].

فأما قوله: ﴿يُعِيدُونَ﴾ في الآية، فهو في القولين يجوزُ على كلِّ واحدٍ من المذَهَبَيْنِ اللَّذَيْنِ كَرَّاهِمَا في العَوْدِ، من أنه يكونُ للحال التي يكون عليها الشيء، ثم ينتقل عنها، ثم يصير إليها.

ويكونُ للمصيرِ إلى الشيء، وإن لم يكن فيه قبلُ.

فَقَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ تَقْدِيرُهُ: فعليهم تحريزُ رَقِيبَةٍ من أَجْلِ ما قالوه من لفظ الظهارِ الموجبِ للتحريمِ، ثم يعودن إلى نساتهم على ما كانوا عليه من قَبْلِ مِنْ وَطْئِهِنَّ،

(١) أخرجه البخاري في (الصحیح ٢١٥/٣)، وأبو داود في (السنن ٣٥٣٨)، والنسائي في (السنن ٢٦٦/٦ و٢٦٧)، الرقيبي ب٢، وابن ماجه في (السنن ٢٣٨٥)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٣٢٧/١)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٦/١٨٠)، والطبراني في (المعجم الكبير ١٠/٣٥٢، ١١/٤٦، ١٧٩، ٣٢٧، ٣٤٤)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ٤/١٥٣)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٤٦١٦٤، ٤٦١٧٥)، والبعوي في (شرح السنة ٨/٢٩٥)، والمنذري في (الترغيب والترهيب ٣/٢٨٨)، والزيلعي في (نصب الراية ٤/١٢٦)، وابن حجر في (فتح الباري ٥/٢٣٤)، والألباني في (إرواء الغليل ٦/٦٢) وابن عبد البر في (التمهيد ٧/٢٤٤)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٦/٤٧٨)، والعقيلي في (الضعفاء ٣/٤٥)، والبخاري في (التاريخ الكبير ٦/٥٤)، والطبراني في (المعجم الصغير ٢/١١٤)، وصاحب (شرح معاني الآثار ٤/٧٧)، والخطابي في (إصلاح خطأ المحدثين ١٥)، وابن الجارود في (المتقى ٩٩٣).

(٢) حَيْثُ في يمينه حَيْثُ وَحَيْثُ: لم يف بها، وأثم، فهو حانت.

ويجوزُ أن يكونَ: فتحريزُ رقبةٍ لما قالوا، ثُمَّ يصيرونَ إلى استباحةٍ وَطْهِنَ الذي كَانَ قد حَرَّمَ عليهم. وكذلك قولُ أبي الحسَنِ: أي يصيرونَ إلى الحالةِ التي كانوا عليها من فعلِ الوَطْءِ. كما كانوا من قبلِ أن يُحَدِّثُوا التحريمَ بالظَّهَارِ.

ويجوزُ أن يكونَ المعنى: ثُمَّ يصيرونَ إلى استباحةِ الوَطْءِ برفعِ الكفَّارةِ التحريمِ الحادثِ ويخرجون عنه.

فإذا أمكن في الآيةِ كلُّ واحدٍ من التأويلين اللذينِ تحتمِلُهُما الكلمةُ، لم يَجْزُ أن يُدعى: أَنَّ أَحَدَهُمَا هُوَ الظَّاهِرُ دونَ الآخرِ.

اختلفوا في: ﴿أَسَارَى تَفْدُوهُمْ﴾^(١) [البقرة: ٨٥] في إثباتِ الألفِ في الحرفينِ وإسقاطها وفي فتحِ الراءِ وإمالتها.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ: ﴿أَسَارَى تَفْدُوهُمْ﴾. وقرأ نافعٌ وعاصمٌ والكسائيُّ: ﴿أَسَارَى تَفَادُوهُمْ﴾ بألفٍ فيهما.

وقرأ حمزةُ: ﴿أَسْرَى تَفْدُوهُمْ﴾ بغيرِ ألفٍ فيهما. وكانَ أبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ يَكْسِرُونَ الراءَ، وكانَ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ يفتحانِ الراءَ. وكانَ نافعٌ يقرأ بينَ الفتحِ والكسْرِ.

قال أبو علي: أسيرٌ، فَعِيلٌ، بمعنى مفعولٍ. ألا ترى أَنَّكَ تقولُ: أسرتهُ، كما تقولُ: قَتَلْتُهُ، وفَعِيلٌ إذا كانَ بمعنى مفعولٍ، لم يُجْمَعْ بالواو والنون كما لم يُجْمَعْ فَعُولٌ بهما، ولكن يُكْسَرُ على فَعَلَى، نحوُ لَدَيْغٍ وَلَدَغَى. وقَتِيلٌ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٌ وَجَرْحَى، وَعَقِيرٌ وَعَقْرَى. فإذا كانَ كذلك، فالأَقْسَى: الأسرى وهو أَقْسَى من أسارى، كما كانَ أَقْسَى من قولهم: أسراءُ، ألا ترى أَنَّهُمْ قَدْ قالوا: أسراءُ، فشبَّهوه بظرفاءَ، كما قالوا في جَمْعِ قَتِيلٍ: قَتْلَاءٌ، فكما أن أسراءَ وَقَتْلَاءَ في جَمْعِ قَتِيلٍ، وأسيرٌ، ليس بالقياس، كَذَلِكَ أسارى ليس بالقياسِ.

ووجهُ قولٍ من قال: ﴿أَسَارَى﴾ أَنَّهُ شبَّهَهُ بكَسَالَى، وذلك أن الأسيرَ لما كانَ محبوباً عن كثيرٍ من تصرفِهِ للأسيرِ، كما أن الكسَلانَ محتبَسَ عن ذلك لعادتهِ السيئةِ شبَّهَ به، فَعِيلٌ في جمعه: أسارى كما قيل: كَسَالَى، وأَجْرِي عليه هذا الجمعُ للحمَلِ على المعنى، كما قيل: مَرَضَى وموتى وهَلَكى وَوَجِيأ. لما كانوا مُبْتَلَيْنِ بهذه الأشياءِ ومُدْخِلَيْنِ فيها مُكْرَهَيْنِ عليها مصابِينِ بها، فأشبهه في المعنى فَعِيلاً الذي بمعنى مفعولٍ. فلما أشبَّهَهُ في المعنى أَجْرِي عليه في الجمعِ اللفظُ الذي لفعيلٍ بمعنى مفعولٍ، كما قالوا: امرأةٌ حميدةٌ فَالْحَقْوُهَا الهاءُ، وإن كانَ بمعنى مفعولٍ لَمَّا كانَ بمعنى رشيدهِ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٧.

ورشيد - فهذه الأشياء مما تُحمل على المعنى . وإن لم يكن حملها على المعنى الأصل . عند سيبويه ، قال : ولو كان أصلاً قَبِحَ : هالكون ورميون ، وكذلك أسارى ليس بالأصل في هذا الباب ، ولكنه قد استعمل كثيراً في هذا النحو ، وإن لم يكن مستمراً كاستمرار فعلى في جمع فعيل الذي بمعنى مفعول . قال سيبويه : وقالوا كسلى ، فشبهوه بأسرى ، كما قالوا : أسارى ، فشبهوه بكسالى . فهذا يعلم منه أن الأصل في فعيل الذي يراد به مفعول أن يُجمع على فعلى ، وأن فعلان نحو : سكران ، وكسلان ، يجمع على فعلى أو فعالى . وقالوا : كسالى . وكسالى ، فكأنهم جمعوه على فعلى ، وإن كانت من أبنية الأحاد نحو : حبارى^(١) ورخامى^(٢) ، لما كان فعلاً قد جاء في بعض أبنية الجموع نحو : رخال وظوار^(٣) وثناء ، وقد لحقته تاء التانيث فقالوا في جمع نفوة ثقاة ، كما قالوا : الحجارة والذكارة^(٤) ، فكما لحق التاء في هذا النحو الذي يراد به الجمع ، كذلك لحق علامة التانيث في سُكاري وكسالى . فجعلت الألف لمنزلة التاء . كما جعلت بمنزلتها في نحو قولهم : قاصعاء^(٥) وقواصع ، ودائماء^(٦) ودوام فصار بمنزلة : حاوية وحوايا ، وجابية وجوابي ، كما صارت ، الدئى والفصا بمنزلة الظلم والثقب ، وقل مغالى في الجمع كما قل فعالة فيه .

الرَّبِيعُ عن أبي العالية في قوله : «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ» الآية [البقرة : ٨٥] قال : كان بنو إسرائيل إذا استضعف قومٌ قوماً أخرجوهم من ديارهم وقد أخذ عليهم الميثاق . أن لا يسفكوا دماءهم ولا يُخْرِجُوا أَنْفُسَهُمْ من ديارهم ، وأخذ عليهم الميثاق

(١) الحبارى : طائر أكبر من الدجاج الأهلي وأطول عنقاً ، رمادي اللون على شكل الإوزة (للذكر والأنثى) . يُضرب به المثل في البلاء ، فيقال : (أبله من الحبارى) ، قيل لها ذلك لأنها إذا غيّرت عشها نسيته وحضنت بيض غيرها . والحبارى أنواع كثيرة (ج) حباريات .

(٢) الرخامى : نبت تجذبه السائمة ، وهي بقلة غبراء تضرب إلى البياض ، وهي حلوة لها أصل أبيض كأنه العنقر ، إذا انتزع حلب لبناً . (اللسان ٢٣٥ / ١٢ رخم) .

(٣) الرخال : (ج) الرّخْل والرّجْل : الأنثى من أولاد الضأن ، والذكر حَمَل (اللسان ٢٨٠ / ١١ رخل) ظوار : (ج) ظئر : العاطفة على غير ولدها المرضعة له من الناس والإبل . الذكر والأنثى في ذلك سواء . (اللسان ٥١٤ / ٤ ظار) .

(٤) الذكارة : ما يصلح للرجال كالمسك والعنبر والعود ، وهي جمع ذكّر ، والذكورة مثله . (اللسان ٣١٠ / ٤ مادة : ذكر) .

(٥) القاصعاء : جُحْر يحفره اليربوع ، فإذا فرغ ودخل فيه سدّ فمه لثلاث يدخل عليه حية أو دابة وقيل : هي باب جحره ينقبه بعد الدائم في مواضع آخر ، وقيل : القاصعاء : فم جحر اليربوع أول ما يبتدئ في حفره ، وماخذه من القضع وهو ضم الشيء على الشيء . (لسان العرب ٢٧٥ / ٨ مادة : فصع) .

(٦) الدائم : إحدى جحرة اليربوع (لسان العرب ٢٠٨ / ١٢ مادة : دم) .

إِنْ أَسَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ يَفَادُوهُمْ، فَأَخْرَجُوهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ ثُمَّ فَادُوهُمْ. فَأَمَنُوا بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ: آمَنُوا بِالْفِدَاءِ فَفَدَّوْا، وَكَفَرُوا بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الدِّيَارِ فَأَخْرَجُوهُمْ. وَمَرَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ عَلَى رَأْسِ الْجَالوتِ بِالْكَوْفَةِ، وَهُوَ يَفَادِي مِنَ النِّسَاءِ مَنْ لَمْ تَقَعْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ، وَلَا يَفَادِي مَنْ وَقَعَ عَلَيْهَا الْعَرَبُ فَقَالَ ابْنُ سَلَامٍ: أَمَا إِنَّهُ مَكْتُوبٌ عِنْدَكَ فِي كِتَابِكَ أَنْ تَفَادِيَهُنَّ كُلَّهُنَّ.

قتادة: ﴿أَفْتَرِيثُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] كان إخراجهم كُفْرًا، وفداؤهم إيمانًا.

غيره: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ وَتُخْرِجُونَ قَرِيبًا مِّنْكُمْ مِّن دِكْرِهِمْ﴾ الآية [البقرة: ٨٥] كانت قريظة والنضير أخوين، وكانوا من اليهود، وكان الكتاب بأيديهم، وكان الأوس والخزرج أخوين، فافترقا وافترقت قريظة والنضير، فكانت النضير مع الخزرج، وكانت قريظة مع الأوس فافتتلوا، وكان بعضهم يقتل بعضاً. قال الله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ وَتُخْرِجُونَ قَرِيبًا مِّنْكُمْ مِّن دِكْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

قال أبو علي: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾ أي: يقتل بعضكم بعضاً. كقوله: ﴿فَإِذَا دَخَلْتَهُ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] أي لیسلم بعضكم على بعض.

فَدَيْتُ: فَعَلَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَيَتَعَدَّى إِلَى الثَّانِي بِالْجَارِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَفَدَيْتَهُ بِذَنبِ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧] وكقوله:

يَوَدُّونَ لَوْ يَفْدُونَنِي بِنَفْسِهِمْ وَمَنْسَى الْأَوَاقِي وَالْقِيَانِ النَّوَاهِدِ
فَإِذَا ثَقُلْتَ الْعَيْنَ زِدْتَ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ ثَالِثًا، كَقَوْلِهِ:

لَوْ يَسْتَطِيعَنَّ إِذَا نَابَتْكَ مُجِحَّةٌ فَدَيْتَكَ الْمَوْتَ بِالْأَنْبَاءِ وَالْوَالِدِ
وقالوا: فادى الأسير: إِذَا أَطْلَقَهُ وَأَخَذَ عَنْهُ شَيْئًا.

قال الأعشى:

عِنْدَ ذِي تَاجٍ إِذَا قَبِيلٌ لَهُ فَادٍ بِالْمَالِ تَرَاحَى وَمَرْخِ
المفعول الأول محذوف. التقدير: فاد الأسرى بالمال.

ومما يؤكد فاعل في هذا الباب ويشبهه أنه، قد جاء تفادي، وتفاعل إنما هو مطاوع فاعل، كما أن تفاعل مطاوع فعل. قال:

تَفَادَى إِذَا اسْتَدْرَكَ عَلَيْهَا وَتَقَيَّ كَمَا يَتَّقِي الْفَحْلُ الْمَخَاضَ الْجَوَائِزَ^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص ١٨٠، وأساس البلاغة ص ١٤٤ (ذكي) وجمهرة أشعار العرب ص ٨٢٧.

فأما الفداء: فيجوز أن يكون مثل الكتاب، ويجوز أن يكون مصدر فاعل، وقد قالوا: فديته، وافتديته، وأنشد أبو زيد:

ولو أن ميثاً يُفتدى لفتدي لفتديته بما اقتال من حُكمِ عليّ طيب^(١)

فافتدى يجوز أن يكون بمعنى تفاعل، مثل: ازدوجوا وتزأوجوا، واعتوتوا وتعاوتوا، ودلّ على ذلك تصحيح العين في افتعلوا، ويجوز أن يكون: فدى وافتدى، مثل: حفر واحفر، وقلّع واقتلّع، والأخلق في البيت أن يكون بمنزلة فعلت، على تقدير: ولو أن ميثاً يُفدى لفتديته. فَمَنْ قرأ: ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ فلأن من كل واحد من الفريقين فعلاً، فَمِنَ الأسيرِ دَفَعُ الأسيرِ، وَمِنَ المأسورِ منهم دَفَعُ لِفِدَائِهِ، فإذا كان كذلك فوجه ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ ظاهر.

والمفعول الثاني الذي يصل إليه الفعل بالحرف محذوف، كما كان المفعول الأول الذي يصل إليه الفعل بلا حرف محذوفاً في قوله: فاد بالمال.

ومن قرأ ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ فالمعنى فيه مثل معنى مَنْ قرأ: ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ إلا أنه جاء بالفعل على يفعل، ألا ترى أن في هذا الوجه أيضاً دفعاً من كل واحد من الأسيرين والمأسور منهم على وجه الفدية للأسير، والاستنقاذ له من الأسير.

فأما الإمالة في الرء من ﴿أسارى﴾، والتفخيم، فكلاهما حسن؛ فالإمالة لأن هذه الألف إذا كانت الكلمة على هذه العدة، لم تكن الألف إلا مثل الألف المنقلبة عن الياء.

اختلفوا في تحريك الدال وتسكينها من قوله: ﴿بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾.

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿وَأَيُّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾^(٢) [البقرة: ٨٧، ٢٥٣] مُسَكَّنَةً الدال وكذلك في جميع القرآن. وقرأ الباقون: ﴿الْقُدُسِ﴾ مضمومة القاف والدال.

قال أبو علي: قوله: ﴿وَأَيُّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ أي دناه: فعلناه، من الأيد والآد، وهو القوة، ومثل الأيد والآد في بنائهما على فعل وفعل: العيب والعب، والذيم والذام، وجاء في أكثر الاستعمال على فعلناه لتصح العين الثانية لسكون الأولى، وعلى هذا قوله: ﴿إِذْ أَيْدَتَكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠] ومن قال ﴿أَيُّدْنَاهُ﴾ صحح العين، لأنه

= جمز الإنسان والبعر والدابة يجمز جمزاً وجمزى: وهو عدو دون الحضر الشديد وفوق العتق وحمار جمزى: وثاب سريع (اللسان ٢٢٣/٥ جمز).

(١) مر سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٧.

إذا صحَّت في مثل: أجدود، وأطيب، لزم تصحيحها في ﴿أَيَّدَاهُ﴾ لِمَا كَانَ يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الإِعْلَالَيْنِ. فَمِنْ التَّصْحِيحِ قَوْلُهُ:

نَاوِ كِرَاسِ القَدَنِ المُوَيْسِدِ^(١)

وَنَظِيرُهُ هَذَا فِي كِرَاهِيَتِهِمْ تَوَالِي الإِعْلَالَيْنِ، وَرَفْضِهِمْ مَا يُوْدِي إِلَيْهِ قَوْلُهُمْ: ﴿يُوْدُ﴾ و﴿وَوُوْدُوكَ أَنْ غَرَّذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧] قَبَبَتُوا المَاضِيَّ عَلَى فِعْلٍ، لِيَلْزِمَهُ فِي المِضَارَعَةِ يَفْعَلُ. وَلَوْ كَانَ المَاضِيَّ فَعَلَ لَكَانَ المِضَارَعُ مِثْلُ: يَعْدُ. فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ إِعْلَالَيْنِ.

فَأَمَّا رُوحُ القُدُسِ، فَقَالَ قَتَادَةُ والسُّدِّيُّ، والرَّبِيعُ والصَّحَّاحُ فِي رُوحِ القُدُسِ أَنَّهُ جِبْرِيْلُ - وَقَالَ بَعْضُ المَفْسِرِينَ: رُوحُ القُدُسِ: الإِنْجِيلُ، أَيَّدَ اللهُ عِيسَى بِهِ رُوحاً، كَمَا جَعَلَ القُرْآنَ رُوحاً فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحَيْنِ أَمْرَاناً﴾ [الشورى: ٥٢] والقُدُسُ والقُدُسُ التَّخْفِيفُ والتَّثْقِيلُ فِيهِ حَسَنَانِ. . . وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهُ نَحْوُ: العُنُقِ وَالْعُنُقِ^(٢) وَالطَّنْبِ وَالطَّنْبِ^(٣). وَالْحُلْمِ وَالْحُلْمِ.

وَحَكَى أَبُو الحَسَنِ عَنِ عِيسَى اطَّرَادَ^(٤) الأَمْرَيْنِ فِيهِمَا. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ التَّثْقِيلِ جَمْعُهُمْ مَا كَانَ عَلَى فُعْلَةٍ عَلَى فُعْلَاتٍ. نَحْوُ غُرْفَةٍ وَغُرْفَاتٍ - وَرُكْبَةٍ وَرُكْبَاتٍ وَهَذَا الأَكْثَرُ فِي الاستِعْمَالِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ الضَّمَّتَيْنِ - فَأَسَكَّنَ العَيْنَ أَوْ أَبَدَلَ مِنْهَا الفَتْحَةَ نَحْوُ: رُكْبَاتٍ. وَكَذَلِكَ مِنْ أَسَكَّنَ العَيْنَ مِنْهُ، وَالضَّمُّ أَكْثَرُ كَمَا كَانَ ظُلُمَاتٌ أَكْثَرَ. وَأَسَكَّنَ أَبُو عَمْرٍو ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ وَحَرَّكَ ﴿القُدُسُ﴾ لِأَنَّ الحَرَكَاتِ فِي الجَمْعِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الفِعْلِ، فَأَسَكَّنَ لِتَوَالِي الحَرَكَاتِ وَاجْتِمَاعِ الأَمْثَالِ، وَلَا يَلْزِمُهُ عَلَى هَذَا الإِسْكَانِ فِي الظُّلُمَاتِ. وَأَمَّا القُدُسُ فِي اللُّغَةِ فَإِنَّ أبا عبيدةً وَغَيْرَهُ قَالُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة:

(١) عجز بيت صدره:

يَبْسِنِي تَجَالِيْدِي وَأَقْتَادَهَا

البيت من السريع، وهو للمثقب العبدى في ديوانه ص ٢٣، ولسان العرب ٧٦/٣ (أيد) ٣٢١/١٣ (فدن)، والتنبيه والإيضاح ٧/٢، وجمهرة اللغة ص ٤٤٩، وتاج العروس ٣٩٨/٧ (أيد، فدن)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٢٤/٣ (جلد)، ٩٤/١٤ (بني)، وتهذيب اللغة ٦٥٨/١. القَدُنُ: القصر المشيد (ج) أفدان (اللسان ٣٢١/١٣).

يقال: فلان عظيم الأجداد والتجاليد إذا كان ضخماً قوي الأعضاء والجسم (اللسان ١٢٤/٣ جلد) ناو: سمين (اللسان ٣٤٩/١٥ مادة: نوي).

(٢) العُنُقُ وَالْعُنُقُ: وَضَلَةٌ مَا بَيْنَ الرَّأْسِ وَالجَسَدِ، يَذَكَرُ وَيُوْنْتُ. (لسان العرب ٢٧١/١٠ عنق).

(٣) الطَّنْبُ وَالطَّنْبُ مَعاً: حَبْلُ الخِيَاءِ وَالسَّرَادِقِ وَنَحْوَهُمَا. (لسان العرب ٥٦٠/١ طنّب).

(٤) اطَّرَدَ: تَتَابَعَ. وَ -: تَسَلَّسَلَ وَ -: الكَلَامُ أَوْ الحَدِيثُ: جَرَى مَجْرَى وَاحِداً مُتَّسِقاً.

٣٠] التَّقْدِيسُ: التطهيرُ. وقال غيره: إن ابن عباس كان يقول: المقدس: الطاهر، وقال الرّاجزُ:

الْحَمْدُ لِيهِ الْعَلِيِّ الْقَادِسِ

قال: وقالوا: قَدَسَ عَلَيْهِ الْأَنْبِيَاءُ، أَي: بَرَكُوا.

وقال رؤبئةُ:

دَعَوْتُ رَبَّ الْقُوَّةِ الْقُدُوسَا^(١)

قال: والمقدّسُ: المعظمُ. وقال: قدس عليه، أي: برّك.

قال أبو عليّ: فكأنّ معنى نقدس لك. نُتَزَّهُكَ عن السوءِ. فلا ننسبُه إليك. ولا ما لا يليقُ بالعدلِ. وهذا الوصفُ في المعنى كقول أمية:

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئاً مَا تَعَنَّتُكَ الدُّمُومُ^(٢)
قال أبو عمَرَ: سألت أبا مالك عن قوله: ما تعنتك.

قال لا تعلقُ بك. فاللام فيها على حدها في قوله: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ألا

ترى أن المعنى تعظيمُه وتنزيهُه. وليس المعنى أنه يُنزّه شيء من أجله. ومثل ذلك في المعنى قولهم: سبحان الله، إنما هو براءةُ الله من السوءِ وتطهيرُه منه، ثم صارَ علماً لهذا المعنى، فلم يُضرفَ في قوله:

سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الْفَاجِرِ^(٣)

(١) تمام الرجز:

دَعَوْتُ رَبَّ الْوَجْزَةِ الْقُدُوسَا دُعَاءً مِنْ لَا يَقْرَعُ النَّاقُوسَا

حَتَّى أَرَانِي وَجْهَكَ الْمَرْغُوسَا

الرجز لرؤية في ديوانه ص ٦٨، ولسان العرب ١٠٠/٦ (رغس)، وتاج العروس ١٢٨/١٦ (رغس)، وجمهرة اللغة ص ٧١٦، والتنبيه والإيضاح ٢٧٧/٢، وللعجاج في ملحق ديوانه ٣٤٧/٢، ومقاييس اللغة ٤١٧/٢، ومجمل اللغة ٤٠٠/٢، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٤/٨، والمخصص ٢٧٨/١٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤، وإنباه الرواة ٤٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٥/١، والكتاب ٣٢٥/١، ولسان العرب ١٧٤/٢ (غنتك)، ٢٢٠/١٢ (ذمم)، ٢٩١ (سلم) ومراتب النحويين ص ١١٢، والمقاصد النحوية ١٨٣/٣، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٨، وخزانة الأدب ٢٣٥/٧.

ما تفنك: ما تلوّز بك، ولا تتسب إليك (اللسان ١٧٤/٢ غنتك).

(٣) عجز بيت. صدره:

أَقُولُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرُهُ

البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٣، وأساس البلاغة ص ٢٠٠ (سبح)، والأشباه والنظائر ١٠٩/٢، وجمهرة اللغة ص ٢٧٨، وخزانة الأدب ١٨٥/١، ٢٣٤/٧، ٢٣٥، ٢٣٨، =

وروح القدس: جبريلُ كأنَّهُ منسوبٌ إلى الطهارة، وذلك أَنَّهُ مِمَّنْ لَا يَقْتَرِفُ ذَنْباً، ولا يَأْتِي مَأْتِماً، كما قد يكون ذلك من غيره.

وقولنا في صفةِ الله تعالى: القُدُّوسُ: أي: الطاهرُ المُنْتَزَهُ عن أن يكون له ولدٌ، أو يكون في حكمه وفعله ما ليس بعدلٍ.

فأما قولُهُم: بيئتُ المقدسِ وقولِ الراجزِ:

الحمد لله العليِّ القَّادِسِ

فيدلُّ على أنَّ الفعلَ قد استُعْمِلَ من التقديسِ بحذفِ الزيادة، أو قُدِّرَ ذلك التقديرُ. فإذا كان كذلك لم يَخُلُ المقدسُ من أن يكونَ مصدرًا أو مكانًا. فإن كان مصدرًا كان كقوله: ﴿إِلَى مَرَجِعِكُمْ﴾ [لقمان: ١٥] ونحوه من المصادر التي جاءت على هذا المثال. وإن كان مكانًا فالمعنى فيه: بيئتُ المكانِ الذي فُعِلَ فيه الطهارةُ، وأُضِيفَ إلى الطهارةِ لأنه منسبكٌ كما جاء: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥] وتطهيرُهُ على إخلائِهِ مِنَ الأصنامِ وإِبعادهِ منها، وكما جاء: ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] كذلك وُصِفَ بخلافِ الرجسِ^(١) إذا أُخْلِيتِ منها، ومما لا يليقُ بمواضعِ التُّسْكِ^(٢)، وإن قُدِّرَتْ ﴿المَقْدِسُ﴾ المكانَ لا المصدرَ كان المعنى: بيئتُ مكانَ الطهارةِ.

فأما ما حكاه قُطْرُبٌ: من أَنَّهُم يقولون قدَّسَ عليه الأنبياءُ. أي: برَّكوا عليه فليس يخلو هذا المقدَّسُ عليه من أن يكونَ موضعَ منسبكٍ، أو يكونَ إنسانًا. فإن كان موضعَ تُسْكٍ، فهو كدعاءِ إبراهيمَ عليه السلامَ للحَرَمِ ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ فكذلك يجوز أن يكونَ تبريكُ الأنبياءِ دعاءً منهم له بالتطهير. وإن كان إنسيبًا فهو كقوله: ﴿وَأَجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيًّا﴾ [مريم: ٦] وكما رُوِيَ عن النبي ﷺ من دعائه للحسنِ^(٣)

= والخصائص ٤٣٥/٢، والدرر ٧٠/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٥٧/١، وشرح شواهد المغني ٩٠٥/٢، وشرح المفضل ٣٧/١، ١٢٠، والكتاب ٣٢٤/١، ولسان العرب ٤٧١/٢ (سبح)، وتاج العروس ٤/٥٧٨ (شتت)، وبلان نسبة في خزنة الأدب ٣٨٨/٣، ٢٨٦/٦، والخصائص ١٩٧/٢، ٢٣/٣، والدرر ٤٢/٥، ومجالس نعلب ٢٦١/١، والمقتضب ٢١٨/٣، والمقرب ١٤٩/١، وهمع الهوامع ١٩٠/١، ٥٢/٢.

العرب تقول: سُبْحان من كذا إذا تعجبت منه، وزعم أن قول الأعشى في معنى البراءة، أي براءة منه.

(١) الرُّجْسُ: القُدْرُ. والعمل القبيح.

(٢) التُّسْكُ: حق الله تعالى. و- الذبيحة.

(٣) الحسن بن علي (٣ - ٥٥٠ هـ = ٦٢٤ - ٦٧٠ م) بن أبي طالب الهاشمي القرشي، أبو محمد، خامس الخلفاء الراشدين وآخرهم، وثاني الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، ولد في المدينة المنورة وأمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ وهو أكبر أولادها وأولهم. كان عاقلاً حليماً محباً للخير، فصيحاً من أحسن الناس منطلقاً وبديهة، حجج عشرين حجة ماشياً. بايعه أهل العراق بالخلافة بعد مقتل أبيه سنة ٤٠ هـ،

والحسين^(١)، وهذا يؤول إلى ذلك المعنى، وكذلك مَنْ قَالَ: المقدّس: الْمُعْظَمُ، إنما هو تفسِيرٌ على المعنى، وكثيراً ما يفعل المفسّرون من غير أهل اللغة، ذلك لَمَّا رَأَوْا ذلك لا يفعلون إلا بشيء يُرَادُ تعظيمه وتبرّئته من غير الطّهارة. فَسَرُوهُ بِالْمُعْظَمِ عَلَى هَذَا المعنى. والأصل: كَأَنَّهُ التّطهِيرُ الَّذِي فَسَّرَهُ أَبُو عبيدة.

قال أحمد: وكلّهم قرأ ﴿عُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] مخففة.

وروى أحمد بن موسى اللؤلؤي، عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿عُلْفٌ﴾ بضم اللام والمعروف عنه التخفيف.

قال أبو علي: ما يُدْرِكُ به المعلومات من الحواسّ وغيرها من الأعضاء إذا دُكِرَ بأنّه لا يُعْلَمُ به؛ وَصِفَ بأنّ عليه مانعاً من ذلك، ودوّنه حائلاً. فمن ذلك قوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرَاتِ أَرَعَلَى قُلُوبِ أَفْعَالِهَا﴾ [محمد: ٢٤] كَأَنَّ الْقُلُوبَ لَمَّا كَانَ حَاجِزاً مِنَ الْمُفْقَلِ عَلَيْهِ، وَحَائِلاً مِنْ أَنْ يَدْخُلَهُ مَا يَدْخُلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُفْقِلاً؛ جُعِلَ مِثْلًا لِلْقُلُوبِ فِي أَنَّهَا لَا تَعِي وَلَا تَفْقَهُ. وكذلك قوله: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سَكِرْنَا بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الحجر: ١٥] أي: قد حارت وَحَسَرَتْ، فَلَا تُدْرِكُ مَا تَدْرِكُهُ عَلَى حَقِيقَةٍ. فَكَأَنَّ شِدَّةَ عِنَادِهِمْ يَحْمِلُهُمْ عَلَى الشُّكِّ فِي الْمَشَاهِدَاتِ. وكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١] فهذا كقولهم: ﴿بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] وكقولهم: ﴿هُمْ بِكُمْ عُيٌّ﴾ [البقرة: ١٨] لأن العين إذا كانت في غطاءٍ لم يَنْقُذْ شعاعها، فلم يقع بها إِذْرَاكٌ، كما أن الثَّقْلَ إِذَا كَانَ فِي الْأُذُنِ لَمْ يُسْمَعْ بِهَا. فقوله: ﴿وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] المعنى فيه: أنها لا تَسْمَعُ للوقر^(٢) فيها، كما لا تبصر العين في الغطاء.

= سار إلى الشام لمحاربة معاوية ولم يستشعر الثقة بمن معه فكتب إلى معاوية يشترط شروطاً للصلح ورضي معاوية، وسلم الأمر لمعاوية في بيت المقدس سنة ٤١هـ. وسمي هذا العام عام الجماعة، وانصرف الحسن إلى المدينة حيث أقام إلى أن توفي مسموماً. الأعلام ٢/ ١٩٩ - ٢٠٠، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٥، والإصابة ١/ ٣٢٨.

(١) الحسين بن علي بن أبي طالب (٤ - ٦١هـ = ٦٢٥ - ٦٨٠م) الهاشمي القرشي العدناني، أبو عبد الله السبط الشهيد، ابن فاطمة الزهراء. ولد في المدينة، ونشأ في بيت النبوة، وهو الذي تأصلت العداوة بسببه بين بني هاشم وبني أمية حتى ذهبت بعرش الأمويين. وذلك أن معاوية لما مات وخلفه ابنه يزيد، تخلف الحسين عن مبايعته، ورحل إلى مكة في جماعة من أصحابه، ودعاه إلى الكوفة أشياعه فيها على أن يبايعوه بالخلافة، وكتبوا إليه أنهم في جيش منتهي للوثوب على الأمويين فأجابهم، وعلم يزيد بسفره فوجه إليه جيشاً اعترضه في كربلاء فنشب قتال عنيف أصيب الحسين فيه بجراح شديدة وسقط عن فرسه، وقتله سنان بن أنس التميمي وقيل: الشمير بن ذي الجوشن، وكان مقتله (رض) يوم الجمعة عاشر المحرم.

الأعلام ٢/ ٢٤٣، وتهذيب ابن عساكر ٤/ ٣١١، وخط مبارك ٥/ ٩٣، وصفة الصفوة ١/ ٣٢١.

(٢) وقرت أذنه: ثقل سمعها أو صمت فلا تسمع.

فقولُهُ: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] فيمن أسكن اللام التي هي عَيْنٌ جمعُ غُلْفٍ، كما أن حُمْراً جمعُ أَحْمَرَ. فإذا كان جَمْعُ أَفْعَلٍ لم يَجْزُ تَثْقِيلُهُ إلا في الشَّعْرِ.

قال أبو عبيدة: كلُّ شيءٍ في غِلافٍ فهو غُلْفٌ. قالوا: سيفٌ غُلْفٌ وقوسٌ غُلْفَاءُ ورجُلٌ غُلْفٌ: لم يُحْتَنَ. فقولُهُ: ﴿أَغْلَفٌ﴾: إذا كان في غِلافٍ في المعنى، كقولهِ: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْتَى﴾ [فصلت: ٥] كأنها إذا كانت في أَكْتَى^(١) لم يُنْتَفَعْ بها فيما يُنْتَفَعُ فيه بالقلب. كما أن العين إذا كانت عليها غشاوة أو كانت في غطاءٍ، لم تُبْصِر. فإذا كان كذلك؛ كان الوجه الإسكان في اللام التي هي عين، كما اتفقوا عليه، إلا ما رواه اللؤلؤي عن أبي عمرو من تحريك العين.

ومَجَازُهُ على وجهين: أَحَدُهُمَا أن يكونَ قولُهُ: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ أي ذواتٌ غُلْفٌ فيكون في المعنى كقولهِ: ﴿غُلْفٌ﴾، وأنت تريد به جمعَ أَغْلَفٍ. لأنها إذا اكَتَتْ ذواتٌ ﴿غُلْفٌ﴾ فهي في المعنى ﴿غُلْفٌ﴾ فتكون كلتا القراءتَيْنِ تؤول إلى معنى واحدٍ، إلا أن الإسكانَ أولى، لأن الكلامَ يُحْمَلُ على ظاهرِهِ من غير حذفٍ مضافٍ إليه فيه.

والوجهُ الآخرُ ما رَوَى عن ابن عباسٍ: من أَنَّهُم قالوا للنبي ﷺ: «قلوبنا أوعيةٌ للعلم فما بالها لا تفهم ما أتيت به مما تدعوننا إليه» أو نحو ذلك - فعُلْفٌ في المعنى مثلُ الأوعية، ألا ترى أن وعاء الشيء غلافٌ له.

اختلفوا في تشديد الزاي من ﴿يُنزَّلُ﴾ [البقرة: ٩٠] وتخفيفها.

فقرأ نافعٌ ﴿يُنزَّلُ﴾ مشددةً الزاي إذا كان فعلاً في أوله ياءٌ أو تاءٌ أو نونٌ. فإذا كان في أول الفعل ميمٌ لم يستور فيه على وجه واحدٍ، فكان يشدّد حرفاً واحداً في «المائدة»: ﴿إِنِّي مُنَزَّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [الآية: ١١٥] ويخفّف ما سواه، فإذا كان ماضياً ليس في أوله ألفٌ، وكان فعلٌ ذَكَرَ خَفَّفَ الزاي مثل قولهِ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] ومثل قولهِ: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] ويشدّد سائرَ القرآن.

وكان ابنٌ كثيرٌ يخفّفُ الفعلَ الذي في أوله ياءٌ أو تاءٌ أو نونٌ في كلِّ القرآن، إلا في ثلاثة مواضع: في الحجر: ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الآية: ٢١] وفي بني إسرائيل: ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ﴾ [الآية: ٨٢] وفيها أيضاً: ﴿حَتَّى نُنزِّلَ عَلَيْكَ كِتَابًا نَقَرُوهُ﴾ [الآية: ٩٣] ولا يخفّفُ: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] ويخفّفُ ﴿مُنزَّلُهَا﴾ [المائدة: ١١٥] و﴿يُنزَّلُ﴾ [البقرة: ٩٠] و﴿مُنزَّلُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤] و﴿مُنزَّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]. ويخفّفُ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وقرأ أبو عمرو: ﴿يُنزَّلُ﴾ [البقرة: ٩٠] وما أشبهه بالتخفيف في جميع القرآن إلا

(١) الكِنَ والكِنَّةُ والكِنَان: وقاء كل شيءٍ وستره. والجمع أكنان وأكنة. (اللسان ١٣/٣٦٠ كن).

حرفين: أحدهما في سورة الأنعام: ﴿قُلْ إِيَّاكَ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [الآية: ٣٧] وفي الحجر: ﴿إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الآية: ٢١]. ويخفف ﴿مُنزَّلٌ، ومُنزَلُهَا، ومُنزَلُونَ، ويشدُّ: ﴿نَزَّلَ﴾، في كل القرآن إلا في قوله: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾، فإنه يخفِّفه.

وكان عاصم في رواية أبي بكر يشدُّ: ﴿يُنزَّلُ وَنُنزَّلُ وَمُنزَلُهَا﴾ في المائدة. و﴿نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] و﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] في كل القرآن.

وقال حفص عن عاصم: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ خفيفة، وكذلك: ﴿وما نزل من الحق﴾ أيضاً خفيفة.

وقال أبو بكر بن عياش: هما مشددان. وروى حفص عن عاصم أنه يشدُّ ﴿أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ في سورة الأنعام [الآية: ١١٤] ولا يشدُّ ﴿مُنزَلُهَا﴾.

وقرأ ابن عامر بتشديد ذلك كله في جميع القرآن من منزَّلٍ وينزَّلُ ويُنزَّلُونَ ومُنزَلِينَ. وفي الأنعام: ﴿إِنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾. وفي سورة الشعراء: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الآية: ١٩٣] و﴿مَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ في سورة الحديد [الآية: ١٦] يشدُّ ذلك كله.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَنُنزَّلُ وَيُنزَّلُ﴾، و﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ ﴿وما نزل من الحق﴾ مشدداً في كل القرآن، إلا حرفين في سورة لقمان: ﴿وَيُنزَّلُ الْغَيْثُ﴾ [لقمان: ٣٤] وفي سورة (عسق): ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنزِّلُ الْغَيْثُ﴾ [الشورى: ٢٨] ويخففان ﴿مُنزَّلٌ وَمُنزَلُونَ وَمُنزَلِينَ﴾ حيث وقع^(١).

قال أبو علي: نَزَّلَ فَعَلٌ غَيْرٌ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ. فإذا أُرِدَتْ تَعْدِيَتُهُ إِلَيْهِ عَدِيَتُهُ بِالْأَضْرِبِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا الْفِعْلُ وَهِيَ النُّقْلُ بِالْهَمْزَةِ، وَبِخَرَفِ الْجُرِّ، وَبِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ. يدلُّك على أنه غَيْرٌ مُتَعَدٍّ قَوْلُهُمْ فِي مَصْدَرِهِ: النُّزُولُ. فَالنُّزُولُ كَالصُّعُودِ وَالخُرُوجِ وَالْقُفُولِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى أفعالها فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ. فِيمَا نُقِلَ بِالْهَمْزَةِ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٦] وَمِمَّا عُدِّيَ بِالْجَارِ قَوْلُهُمْ: نَزَّلْتُ بِهِ، وَيَكُونُ مِنْهُ: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فِيمَنْ رَفَعَ الرُّوحَ. وَقَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] وَقَالَ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

(١) قرأ ابن كثير ﴿وَنُنزَّلُ﴾ بنونين مع تخفيف الزاي ورفع اللام ﴿الملائكة﴾ بالنصب وقرأ الباقون بنون واحدة مع تشديد الزاي ونصب اللام. ﴿والملائكة﴾ بالرفع.
(تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩).

الَّذِي يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ ﴿٤٤﴾ [النحل: ٤٤] وقال: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا... ﴿١٠٦﴾ [الإسراء: ١٠٦] فقد رأيت مرة يجيء التنزيل على أنزل ومرة على نزل.

ومما يبيِّن ذلك أنه قد جاء في بعض القراءات: ﴿وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ نَزْرِيلاً﴾^(١) [الفرقان: ٢٥] كأنه لما كان نزل وأنزل بمعنى، حُمِلَ مصدرُ أحدهما على الآخر، وقد كَثُرَ مَجِيءُ التنزيل في القرآن، فهذا يقوي ﴿نزل﴾ ولم نَعْلَمْ فيه الإِنْزَلَ. وقد جاء فيه (أنزل) كثيراً.

فأما قوله: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا﴾ [آل عمران: ٣] فالكتاب مفعول به.

وقوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾ في موضع نصب بالحال وهو متعلقٌ بمحذوف، و﴿مُصَدِّقًا﴾ حال من الضمير الذي في قولك: ﴿بِالْحَقِّ﴾ والعامل فيه المعنى، ولا يجوز أن تجعله بدلاً لأن الاسم إنما يُبَدَلُ من الاسم. وقال: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْ﴾ [الإسراء: ١٠٥] فقوله: ﴿بِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾ حال من الضمير. فأما قوله: ﴿وبالحق نزل﴾ فيحتمل الجار فيه ضربين: أحدهما: أن يكون التقدير نزل بالحق، كما تقول: نزلت بزيد، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في نزل، يدلك على جواز ذلك قوله: ﴿وبالحق نزل﴾، وقوله: ﴿أنزل عليك الكتاب بالحق﴾ [آل عمران: ٣] وهذا اتفاق في مذهب الفريقين، ومثل ذلك في احتمال الوجهين قوله: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] في مَنْ رَفَعَ الرُّوحَ. يكون الجار مثل الذي في مررت بزيد، ويكون حالاً، كما تقول: نزل زيد بعدته، وخرج بسلاحه وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١].

ومما لا يكون إلا حالاً قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤] ألا ترى: أن أنزلت يتعدى إلى مفعول واحد؟ فإذا بنيت للمفعول لم يبق له متعدى إلى مفعول به، وقوله: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ على حدٍّ ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ و﴿بِالْحَقِّ﴾ حال من ﴿الدُّكْرِ﴾ الذي في ﴿مُنزَلٍ﴾، والعامل فيه مُنَزَّلٌ.

ومما جاء الجار في حالاً، كما جاء في الآي الأخر: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] المعنى: أنزله وفيه علمه، كما أن: خرج بعدته، تقديره: خرج وعليه عدته. والعلم: المعلوم، أي: أنزله وفيه معلومه. ومثل ذلك الصيد يراد به: المصطاف. يدلك على إرادتهم به المصطاد قوله: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] فالأيدي والرماح إنما تلحق الأعيان ولا تلحق الأحداث. وأما قوله: ﴿وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] فمن خفف نزل كان ﴿ما﴾ بمنزلة الذي، وفيه ذكر

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٧.

مرفُوعٌ يعودُ إلى ما، ولا يجوزُ فيمن خَفَّفَ أن يجعلَ ﴿ما﴾ بمنزلة المصدرِ مع الفعلِ كأن، لأنَّ الفعلَ يبقى بلا فاعِلٍ ولا يجوزُ فيمن جَوَّزَ زيادةَ ﴿من﴾ في الإيجابِ أن يكونَ: الحقُّ مع الجارِّ في موضعِ الفاعلِ. وقد جَعَلْتِ ﴿ما﴾ بمنزلةِ الذي، لأنه لا يعودُ إلى الموصولِ شيءٍ. ومن شَدَّدَ كان الضميرُ الذي في ﴿نَزَّلَ﴾ لاسمِ الله، والعاثِدُ محذوفٌ من الصَّلَةِ.

فأما دخولُ الجارِّ فلأنَّ ﴿ما﴾ لما كان على لفظِ الجزاءِ حَسُنَ دخولُ ﴿من﴾ معه، كما دخلت في نحو:

فما يَكُ من خيرٍ أتوه... (١)

فإذا كان كلُّ واحدٍ من ﴿نَزَّلَ وأَنْزَلَ﴾ يُسْتَعْمَلُ كما يستعملُ الآخرُ، ويُعْنَى به ما يعنى بالآخرِ، لم يُنَكَّرْ أن يوقَعَ كلُّ واحدٍ منهما موضعَ الآخرِ، وكذلك ما تصرَّفَ من ذلك. كأسماءِ الفاعلينَ، فتقرأ: ﴿مُنزَلُونَ وَمُنزَلُونَ﴾ لأن كل واحدٍ منهما بمنزلةِ الآخرِ، كما أنَّ الفِعْلَ الذي جَرَّيَا عليه كذلك. وهذا مما يُعْلَمُ منه أنَّ (فَعَلَ بمنزلةِ (أَفْعَلَ))، وأنَّ تضعيفَ العينِ للتعدِّيِّ وليس يُرادُ به الكثرةُ كما أريدَ في نحو: ﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْرَابَ﴾ [يوسف: ٢٣] ولكنَّ فَعَلَ بمنزلةِ أَفْعَلَ.

وقد قال سيبويه: قد يجيءُ فَعَلْتُ، وأَفْعَلْتُ بمعنى واحدٍ مُشْتَرِكَيْنِ وذلك نحو: وعزَّتْ إليه، وأوعزَّتْ، وخبرَّتْ وأخبرَّتْ، وسمَّيْتُ وأسمَّيْتُ.

فأما تخفيفِ حمزة والكسائي في لقمان: ﴿ويُنزِلُ الغَيْثَ﴾ [الآية: ٣٤] وفي (عسق) ﴿وهو الذي يُنزلُ الغَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨] فلو شَدَّدَا كان كذلك. ويشبه أن يكونا اعتَبَرَا في تخفيفِ ذلك كثرةَ ما جاء في التنزيلِ في ذِكْرِ الغَيْثِ فحملا اسمَ الفاعلِ على ذلك. فمن ذلك قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَقْدِرُ فَأَنْكَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١٨]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١] يشبه أن يكونا لَمَّا رأياهُ بهذه الكثرة، حملاً اسمَ الفاعلِ عليه.

فأما قوله: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٣٩] وقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] فكأنَّ المعنى فيه: خلق، ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى ثمانية أزواجٍ وذلك محمولٌ على أنشأ، كأنه: وأنشأ ثمانية أزواجٍ.

(١) قطعة من بيت لزهير بن أبي سلمى في الأغاني ١٠/٣٣٨ تمام البيت:

فما يَكُ من خيرٍ أتوه فلانما توارثه أباءُ آبائهم قبيل

اختلفوا في قوله: ﴿جبريل وميكال﴾^(١) [البقرة: ٩٨] في كسر الجيم وفتحها، والهمز وتركه. والهمز في ﴿ميكائيل﴾، والياء بعد الهمز من ﴿جبرئيل وميكائيل﴾.

فقرأ ابن كثير ﴿جبريل﴾ بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز، و﴿ميكائيل﴾ مهموز في وزن ميكاعيل بعد الألف همزة، وياء بعد الهمزة. وروى محمد بن صالح البرقي عن شبيل بن عباد عن عبد الله بن كثير: ﴿جبريل﴾ بلا همز و﴿ميكائيل﴾ مهموز مقصور. وكذلك روى محمد بن سعدان^(٢) عن عبيد بن عقيل عن شبيل بن عباد عن عبد الله بن كثير ﴿ميكائيل﴾ مهموز مقصور بزنة ميكاعيل مثل نافع.

وحدثني الحسين بن بشر الصوفي عن روف بن عبد المؤمن عن محمد بن صالح عن شبيل بن عباد عن ابن كثير قال: رأيت النبي ﷺ في المنام وهو يقرأ: جبريل وميكال فلا أقرأهما أبداً إلا هكذا.

وقرأ نافع: ﴿جبريل﴾ بكسر الجيم والراء من غير همز و﴿ميكائيل﴾ بهمزة بعد ألف وقبل اللام، ليس بعدها ياء، في وزن ميكاعيل.

وقرأ أبو عمرو: ﴿جبريل وميكال﴾ بغير همز. وكذلك روى حفص عن عاصم. وقرأ ابن عامر: ﴿جبريل﴾ مثل أبي عمرو و﴿ميكائيل﴾ بهمز بين الألف والياء ممدودة. وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وحامد بن سلمة^(٣) عن عاصم ﴿جبرئيل﴾ بفتح الجيم والراء، وهمزة بين اللام والراء غير ممدودة في وزن: جبرئيل، خفيفة اللام و﴿ميكائيل﴾ وفي رواية يحيى بهمزة بعدها ياء.

وقال الكسائي: وحسين الجعفي عن أبي بكر عنه. وأبان عن عاصم: ﴿جبرئيل وميكائيل﴾ مثل حمزة، وكذلك روى أبان بن يزيد العطار^(٤) عن عاصم، وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٧.

(٢) هو محمد بن سعدان الكوفي (١٦١ - ٢٣١هـ = ٧٧٨ - ٨٤٦م) أبو جعفر نحوي مقرئ ضرير له كتب في النحو والقراءات، منها «الجامع» و«المجرد» وغيرهما. الأعلام ٦/١٣٧، ونكت الهميان ٢٥٢، وبغية الوعاة ٤٥، وغاية النهاية ١٤٣/٢، وتاريخ بغداد ٥/٣٢٤، ونزهة الألبا ٢١٢.

(٣) حماد بن سلمة بن دينار البصري الربيعي بالولاء (توفي ١٦٧هـ = ٧٨٤م) أبو سلمة، مفتي البصرة وأحد رجال الحديث، ومن النحاة، كان حافظاً ثقة مأموناً، إلا أنه لما كبر ساء حفظه فتركه البخاري وأما مسلم فاجتهد وأخذ من حديثه بعض ما سمع منه قبل تغيره. له تصانيف. الأعلام ٢/٢٧٢، وتهذيب التهذيب ٣/١١، ونزهة الألبا ٥٠، وميزال الاعتدال ١/٢٧٧، وحلية ٦/٢٤٩.

(٤) أبان بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد، ثقة له أفراد، من السابعة، مات في حدود الستين (تقريب التهذيب ١/٣١).

وروى ﴿ميكائيل﴾ مهموزة مقصورة في وزن ميكاعلٍ مثل نافع .

وروى محمد بن سَعْدَانَ عن محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عنه مثل حَمَزَة .

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿جَبْرَيْلُ﴾ و﴿ميكائيلُ﴾ ممدودتين مهموزتين .

قال أبو علي: روي عن أبي الحسن من طريق أبي عبد الله اليزيدي عن عمه عنه أنه قال: في (جبريل) ست لغات: (جَبْرَائِيلُ، وَجَبْرَيْلُ، وَجَبْرَالُ، وَجَبْرَالُ، وَجَبْرَيْلُ) وهذه أسماء مُعَرَّبَةٌ، فإذا أُتِيَ بها على ما في أبنية العرب مثلُه؛ كان أذهب في باب التعريب .

يُقَوِّي ذلك تغييرُهُم للحروف المفردة التي ليس من حروفهم، كتغييرهم الحرف الذي بين الفاء والباء في قلبهم إياه إلى الباء المَخْضَة، أو الفاء المَخْضَة، كقولهم: البرِنْدُ والفرِنْدُ، وكذلك تغييرُهُم الحركة التي ليست في كلامهم كالحركة التي في قول العجم: «رُزُورًا أُشُوبُ» يُخْلَصُونَهَا ضَمَّةً، فكما غيَّروا الحروف والحركات إلى ما في كلامهم، فكذلك القياس في أبنية هذه الكلم، إلا أنَّهم قد تركوا أشياء من العجمية على أبنية العجم التي ليست من أبنية العرب . كالأجر^(١)، والإبريسم^(٢)، والفرِنْد^(٣)، وليس في كلام العرب على هذه الأبنية، فكذلك قول من قال: ﴿جَبْرَيْلُ﴾ إذا كسر الجيم كان على لفظ (قِنْدِيلُ، وَبِرْطِيلُ) وإذا فتحها فليس لهذا البناء مثل في كلام العرب، فيكون هذا من باب الأجر، والفرِنْد، ونحو ذلك من المُعَرَّب الذي لم يجرئ له مثل في كلامهم . فكلا المذهبين حسن لاستعمال العرب لهما جميعاً، وإن كان الموافق لأبنيتهما أذهب في باب التعريف . وكذلك القول في (ميكال وميكائيل) وميكال: بزنة قنطار وسرداح^(٤) و(ميكائيل) خارج عن أبنية كلام العرب .

فأما القول في زنة (ميكال) فلا يخلو من أن يكون فيعلاً أو مفعلاً أو فعلاً . فلا

(١) الأجر: طيبخ الطين، الواحدة، بالهاء آجرة . (اللسان ١١/٤ مادة: أجر) .

وقيل: هو الذي يُنَى به، فارسي معرب .

(٢) الإبريسم: معرب وفيه ثلاث لغات، والعرب تخلط فيما ليس من كلامها؛ قال ابن السكيت: هو الإبريسم، وقال: ليس في كلام العرب إفعيل مثل إهليلج وإبريسم، وهو ينصرف وكذلك إن سميت به على جهة التلقين انصرف في المعرفة والتكرة، لأن العرب أغربته في نكرته وأدخلت عليه الألف واللام وأجرته مجرئ ما أصل بنائه لهم . (لسان العرب ١٢/٤٦ مادة: برسم) .

(٣) الفرِنْد: وشي السيف، وهو دخيل، وفرند السيف: وشيه . وقيل: السيف نفسه، والفرِنْد: الورد الأحمر، وفرِنْد: دخيل معرب: اسم ثوب . (اللسان ٣/٣٣٤ مادة: فرند) .

(٤) السرداح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم . والسرداح: مكان لئن يُنبت النجمة والنصي والعجلة . (اللسان ٢/٤٨٢ مادة: سردح) .

يجوزُ أن يكون فيعلاً، لأن هذا بناءٌ يختصُّ به المصدرُ كَالْقَيْتَالِ، والحيقَالِ^(١)، وليس هذا الاسمُ بمصدرٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ مفعلاً، فيكونُ من أَكَلٍ أو وَكَلٍ، لأنَّ الهمزةَ المحذوفةَ من ميكائيلَ محتسبٌ بها في البناءِ، فإذا ثبتَ ذلكَ صارتِ الكلمةُ من الأربعةِ، وبناتُ الأربعةِ لا تلحقُها الزيادةُ من أوائلِها، إلا الأسماءُ الجاريةُ على أفعالِها، وليس هذا على ذلكَ الحدِّ. فإذا لم يكن كذلكَ، ثبتَ أن الميمَ أصلٌ كما كانتِ الهمزةُ في إبراهيمَ ونحوهِ أصلاً ليست بزيادةٍ.

ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ فعلاً، لأنَّ الهمزةَ المحذوفةَ من البناءِ مقدرةٌ فيه. ونظيرُ ذلكَ في حذفِ الهمزةِ منه والاعتدادِ بها، مع الحذفِ في البناءِ قولُهُم: سَوَائِيَّةٌ، إنما هي سَوَائِيَّةٌ: كالكراهيةِ، وكذلك الهمزةُ المحذوفةُ من أشياء - على قولِ أبي الحسنِ - مُقدَّرةٌ في البناءِ فكذلك الهمزةُ في ميكائيلَ.

فإن قُلْتَ: فَلِمَ لا تجعلُها بمنزلةِ التي في حُطائِط^(٢) وجرائِض^(٣)؟

فإن ذلكَ لا يجوزُ، لأن الدلالةَ لم تقمَ على زيادتها كما قامت في قولِهِم: جِرَواض^(٤). فهو إذن بمنزلةِ التي في بُرائِل^(٥)، وكذلك (جَبْرِيلُ) الهمزةُ التي تحذفُ منها ينبغي أن يُقدَّرَ حَذْفُها للتخفيفِ وحَذْفُها للتخفيفِ لا يوجبُ إسقاطَها من أصلِ البناءِ، كما لم يجزُ إسقاطُها في سوايَةٍ من أصلِ البناءِ، وإذا كان كذلكَ كانت الكلمةُ من بناتِ الخَمسةِ.

وهذا التقدير يقوي قولَ من قرأ: ﴿جَبْرِيلَ وميكائيلَ﴾ بالهمزِ لأنه يقول: إن الذي قرأ: ﴿جبريلَ﴾ وإن كانَ في اللفظِ مثل: بَرطيلَ، فتلك الهمزةُ عنده مقدرةٌ. وإذا كانت مقدرةٌ في المعنى، فهي مثل ما ثبتَ في اللفظِ.

فأما ﴿إسرافيلَ﴾ فالهمزةُ فيه أصلٌ، لأن الكلمةَ من بناتِ الأربعةِ، كما كانت الميمُ من ميكائيلَ كذلك.

فإسرافيلُ من الخمسةِ كما كانَ جَبْرِئِيلُ كذلك. وقالوا في همزةِ إسرافيلَ وإسماعيلَ وإبراهيمَ مثل القولِ في همزةِ إسرافيلَ في أنها من نفسِ الكلمةِ، والكلمةُ بها

(١) حوقل حوقلة وحيقألاً إذا كبرَ وقترَ عن الجماع. (لسان العرب ١٦١/١١ مادة: حقل).

(٢) الحطاطةُ والحطائِطُ والحطيطُ: الصنير وهو من هذا الآن الصغير محطوط. وقيل: هو القصير، وقيل الحطائِط الصغير من الناس وغيرهم. (لسان العرب ٢٧٤/٧ مادة: حطط).

(٣) جمل جرائِض: وهو الأكل الشديد القُضْل بأنبابه الشجر. وقيل: الذبُرُ العظيم من الإبل. (لسان العرب ١٣١/٧ مادة: جرض).

(٤) بعير جِرَواض: ذو عُتق جِرَواضٍ وقيل: الجرياض والجرواض: الضخم العظيم البطن. (اللسان ٧/١٣٠ جرض).

(٥) البُرائل: الذي ارتفع من ريش الطائر فيستدير في عُقته. (لسان العرب ٥١/١١ مادة: برأل).

من بنات الخَمْسَةِ. وقد جاء في أشعارهم الأمران: ما هو على لفظ التَّعْرِيبِ، وما هو خارجٌ عن ذلك قال:

عبدوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَجِبْرَائِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالاً^(١)
وقال:

وَجِبْرِيْلُ رَسُوْلُ اللّٰهِ مِيْنَا وَرُوْحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ^(٢)
وقال^(٣):

شَهْدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيْبَةٍ يَدُ الدُّهْرِ إِلَّا جِبْرَائِيْلُ أَمَامَهَا
وقال كعبُ بنُ مالكٍ^(٤):

وَيَوْمَ بَدْرٍ لَقَيْنَاهُمْ لَنَا مَدَدٌ فِيهِ لَدَى النَّضْرِ مِيكَالٌ وَجِبْرِيْلُ^(٥)

وأما ما رُوِيَ عن أبي عمرو من أَنَّهُ كَانَ يَخْفَفُ (جبريل) أو (ميكال) ويهمز (إسرائيل)، فما أراه إلا لِقَلَّةٍ مَجِيءٍ (إسرائيل) بلا همز وكَثْرَةٍ مَجِيءٍ (جبريل وميكال) في كلامهم والقياسُ فيهما واحدٌ، وقد جاء في شعر أُمَيَّةَ (إسرائيل) قال:

لَا أَرَى مَنْ يُعِيْشُنِي^(٦) فِي حَيَاتِي غَيْرَ نَفْسِي إِلَّا بَنِي إِسْرَائِيلِ^(٧)

(١) البيت لجريز في ديوانه ص ٣٣٩ وهو من البحر الكامل من قصيدة بهجو بها الأخطل تحت عنوان «عقوبة الظالمين».

(٢) البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧٥، ولسان العرب ١٣٩/١ (كفأ)، ١١٤/٤ (جبر)، وكتاب العين ٥/٤١٤، وتهذيب اللغة ١٠/٣٨٩، والتنبيه والإيضاح ٢/٩٦، وتاج العروس ١/٣٩٠ (كفأ)، ١٠/٣٥٨ (جبر)، وأساس البلاغة (كفأ).

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٧١، وخزانة الأدب ١/٤١٥، ولسان العرب ١١٤/٤ (جبر).

(٤) هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين (توفي ٥٠هـ = ٦٧٠م) الأنصاري السلمى الخزرجي، صحابي من أكابر الشعراء، من أهل المدينة، اشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام من شعراء النبي ﷺ وشهد أكثر الوقائع، ثم كان من أصحاب عثمان، ولما قتل عثمان قعد عن نصرته علي فلم يشهد حروبه، وعمي في آخر عمره وعاش سبعا وسبعين سنة.

الأعلام ٥/٢٢٨، والأغانى ١٥/٢٩، والإصابة ٧٤٣٣، ونكت الهميان ٢٣١.

(٥) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٣٣٠، وفي لسان العرب ١٥/٢٩٠:

ويوم بدرٍ لَقَيْنَاكُمْ لَنَا مَدَدٌ فَيَرْفَعُ النَّصْرَ مَكِيَالًا وَجِبْرِيْلَ
البيت من البسيط وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٤، ولسان العرب ١٥/٢٩٠ (مكا)، وتاج العروس (مكا).

ميكائيل: اسم، يقال هو ميكا أضيف إلى إيل، وقال ابن السكيت: ميكائين، بالنون لغة، وقال الأَخْفَشُ: يهمز ولا يهمز، قال: ويقال: ميكال، وهو لغة. (اللسان ١٥/٢٩٠ مكا).

(٦) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٣٩٧: يعينني.

(٧) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥١، وتاج العروس (سرو).

وليس قولٌ من قال: إن (إيل، وإل) اسمُ اللّهِ، وأضيف ما قبلَهُمَا إليهما، كما يُقال: عبدُ اللّهِ - بمستقيم من وجهين: أحدهما: أن (إيل، وإل) لا يُعرفان في أسماء اللّهِ سبحانه في اللغة العربيّة، والآخرُ أنّه لو كان كذلك لم يتصرفَ آخرُ الاسم في وجوه العربيّة، وكانَ الآخرُ مجروراً، كما أن آخرَ عبد اللّهِ كذلك، ولو كان مضافاً لوقع التعريبُ عليه على حدّ ما وقع في غيره من الأسماءِ المضافِ إليها.

اختلفوا في كسر الثّون مع التّخفيف والتّشديد من قوله: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ مشدّاتٍ في ذلك كله. وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرُّ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] ﴿وَلَكِنَّ الْبِرُّ مَنْ اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩] خفيفتي النون، ويرفعان ﴿البرُّ﴾. وشدّد النون في هذين الموضوعين ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وأبو عمرو وحمزة والكسائيُّ. وقرأ حمزة والكسائيُّ: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ خفيفاتٍ كلهنَّ. وقرأ ابنُ عامرٍ وحدهُ: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ بِالْتَّخْفِيفِ. وشدّد النون من: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾، ولم يختلفوا إلا في هذه الستة الأحرف.

قال أبو علي: اعلم أن ﴿لَكِنَّ﴾ حرفٌ لا نعلم شيئاً على مثاليه في الأسماء والأفعال، فلو كانت اسماً لم يخلُ من أن يكونَ فاعلاً أو فعلاً، ولا نعلم أحداً ممن يؤخذُ بقوله يذهب إلى أن الألفاظ في الحروف زائدة، فكَذلك ينبغي أن تكونَ الألفُ في هذا الحرف، وهو مثلُ إنَّ في أنّها مُثَقَّلَةٌ ثم يخفّفُ إلا أنّ إنَّ وأنَّ إذا خُفِّفَتَا فقد يُنصبُ بهما كما كان يُنصبُ بهما مُثَقَّلَتَيْنِ وإن كان غيرَ الإعمال أكثرَ. ولم نعلم أحداً حكى النصبَ في «لَكِنَّ» إذا خففت فيشبهه أن النصب لم يجرى في هذا الحرف مخففاً، ليكونَ ذلك دلالَةً على أن الأصل في هذه الحروف أن لا تعملَ إذا خُفِّفَت لزوال اللفظ الذي به شأبةُ الفِعْل في التّخفيف، وأنَّ من خفّف ذلك؛ فالوجهُ أن لا يُعملَهُ.

ومثل ذلك في أنّه لم يجرى فيه الجزاء؛ وإن كان القياسُ لا يمتنعُ منه: «كيف»؛ ألا ترى أن الخليل وأصحابه لم يخكروا فيه الجزاء وإن كان المعنى لا يمنع ذلك، ليُعلمَ أن الجزاء ليس حُكْمُهُ أن يكونَ بالأسماء، فكذلك لم يجرى النصبُ مع التّخفيف في هذا الحرف كما جاء في «إنَّ، وأنَّ، ولعلَّ، وليت» وقد لحقتها «ما» كافةً كما لحقت «إنَّ وأنَّ ولعلَّ وليت» وذلك في نحو قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]،

و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] وقول الشاعر^(١):

.....لعلّما أضاءت لك النار الحمار المقيداً

فمما جاءت فيه (ما) كافة قول الشاعر^(٢):

ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسه ذئبٌ تبعي الناس مثنى وموخذ

ومما جاءت فيه لكن مخففة غير مغملة ما أنشده أبو زيد:

وما ذهري بشتمك فاعلمته ولكن أنت مخذول كبير

ومثله قول زهير^(٣):

لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا ثبالي

وقول الآخر^(٤):

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا تقطر الدما

ولا يدل نحو ما أنشده أبو زيد من قول عمران^(٥):

ولكننا العداة بنو سبيل على شرف نيسر لأنسجدار

(١) تمام البيت:

أعد نظراً يا عبد قيس لعلّما أضاءت لك النار الحمار المقيداً

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٨٠، والأزهية ص ٨٨، والدرر ٢١/٢٠٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦، وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣، وشرح المفصل ٨/٥٧، وبلا نسبة في رصف المباني ٣١٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٦١، وشرح قطر الندى ص ١٥١، وشرح المفصل ٨/٥٤، ومغني اللبيب ص ٢٨٧، ٢٨٨، وجمع الهوامع ١/١٤٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في جمهرة اللغة ص ٧٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣٥، وشرح أشعار الهذليين ٣/١١٦٥، ١١٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٢، والكتاب ٣/٢٢٥، ٢٢٦، والمقاصد النحوية ٤/٣٥٠، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٧، والجنى الداني ص ٦١٩، وشرح المفصل ١/٦٢، ٨/٥٧، واللمع ص ٢٣٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤، والمقتضب ٣/٣٨١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزهير في ديوانه ص ٣٤٢، ولسان العرب ١١/٧٥ (بول)، وأساس البلاغة (بلو).

(٤) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام المري في جمهرة اللغة ص ١٣٠٦، وديوان المعاني ١/١١٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٩٨، والشعر والشعراء ٢/٦٥٣، ولسان العرب ١٤/٢٦٨ (دمي) وله أو لخالد بن الأعمى في خزنة الأدب ٧/٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩، وشرح شواهد الشافية ص ١١٤، وشرح المفصل ٤/١٥٣، ٥/٨٤، ٨٥، ولسان العرب ٥/٣١١ (برغز)، والمنصف ٢/١٤٨ المقصود أن جراحهم لا تكون من دبر لأن ذلك يدل على فرارهم، ولكن جراحهم من قبل وهذا دليل على إقدامهم.

(٥) هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي (توفي ٨٤هـ = ٧٠٣م) أبو سماك رأس القعدة، من الصقرية وخطيبهم وشاعرهم، كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث، من أهل البصرة وأدرك جماعة من الصحابة فروى عنهم، وروى أصحاب الحديث عنه، ثم لحق بالشرية فطلبه الحجاج فهرب إلى الشام، فطلبه عبد الملك بن مروان - فرحل إلى عُمان، فكتب الحجاج إلى أهلها بالقبض =

وكذلك الحذف في إنَّ في نحو قوله: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] وقوله: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] لولا أنَّ الحرف المحذوف مرادٌ لم يُوصَلْ بضمير المنصوب، ألا ترى أنَّ (إنَّ) إذا حُفِّقَتْ، دَخَلَتْ الأفعالَ، وفي دخولها على الأفعال، دَلَالَةٌ على إخراجها من الإعمالِ، وعلى ذلك جاء التنزيل في نحو: ﴿إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢] و﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغْفِيلِينَ﴾ [يونس: ٢٩] ونحو هذا مما كَثُرَ مجيئه في التنزيل. فَمَا إِنْشَادٌ مِنْ أَنْشَدَ:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ^(١)
فهو قليلٌ، وقياسه قياسُ من أَعْمَلَهَا مخففةً في المظهرِ، وإنَّ كان ذلك في المضمَرِ أَقْبَحَ لأنَّ المضمَرَ كثيراً ما يَرُدُّ معه الشيءُ إلى أصلِهِ نحو قوله: أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ:

فَلَا بِكَ مَا أَسْأَلُ وَلَا أَعْمَا^(٢)

والأصلُ في هذه الحروف إذا حُفِّقَتْ أن لا تعملَ لزوالِ المعنى الذي به كان يعملُ، ولذلك لم تُعْمَلْ (لكن: مخففة).

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ لَكِنَّ لا تشبه الأفعالَ، ألا ترى أنه ليس شيءٌ على مثاله في الأسماء ولا في غيره؟

فَإِنَّ فِيهِ مَا يُشْبِهُ الفِعْلَ إِذَا نَزَلَتْهُ مِنْفَصَلاً كَقَوْلِهِمْ: «أَرَأَيْكَ مُنْتَفِخًا»^(٣).

وقد جاء حذفُ ضميرِ القصة والحديثِ معها في نحو قولِ أُمِّية^(٤):

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلِيقُ أَمْرًا يَنْوِبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْرَلُ

= عليه فلجأ إلى قوم من الأزدي، فمات عندهم إياضياً.

الأعلام ٧٠/٥، والإصابة ٦٨٧٧، والكامل للمبرد ١٢١/٢، وميزان الاعتدال ٢٧٦/٢، وخزانة ٢/٤٣٦.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٦٢، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥، ٢٦٢، والإنصاف ١/٢٠٥، والجنى الداني ص ٢١٨، وخزانة الأدب ٢٤٦/٥، ٤٢٧، ٣٨١/١٠، ٣٨٢، والدرر ١٩٨/٢، وورصف المباني ص ١١٥، وشرح الأشموني ١٤٦/١، وشرح شواهد المغني ١٠٥/١ وشرح ابن عقيل ص ١٩٣، وشرح المفصل ٧١/٨، ولسان العرب ١٨١/٤ (حرر)، ١٩٤/١٠ (صدق) ٣٠/١٣ (أنن)، ومغني اللبيب ٣١/١، والمقاصد النحوية ٣١١/١، والمنصف ١٢٨/٣، وجمع الهوامع ١٤٣/١، وتاج العروس ٥٧٣/١٠ (حرر، أنن).

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي الصلت في الإنصاف ١٨١/١، وخزانة الأدب ٤٥٠/١٠ وشرح شواهد المغني ٧٠٢/٢، والكتاب ٧٣/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٦/٨، ومغني اللبيب ٢٩٢/١.

كما جاء في قوله :

فلو أنّ حُقَّ اليومَ منكم إقامةً^(١)

فلولا أنّ الضميرَ معه مرادٌ لما دخل على الجزاء، كما أنّه لو لم يكن مراداً مع لَيْتَ، لم تَدْخُلْ على الفعل، في نحو ما أنشده أبو زيد^(٢) :

فليتَ دفعتَ الهَمَّ عني ساعةً فَبِئْسَنا على ما حَخَّيَلْتَ ناعِمَيَّ بِالِ
فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر^(٣) :

نَدِمْتُ على لسانِ كانِ مِنِّي فليتَ بِأَنَّهُ في جوفِ عِكمِ
فيحتمَلُ أمرين: أحدهما أن تكونَ الباءُ زائدةً، ويكونَ (أَنَّ) معَ الجازِ في موضعِ
نضْبِ، ويكونَ ما جرى من صلة (أَنَّ) قد سدَّ مسدَّ خبرِ لیت. كما أنّها في ظننّتُ أنّ
زيداً مُنْطَلِقٌ، كذلك.

ويَحْتَمِلُ أن تكونَ الهاءُ مُرَادَةً وَدَخَلَتِ الباءُ على المبتدأ، كما دَخَلَتْ في قولهم:
بحسبِكَ أن تَفَعَّلَ ذلك، ولا يمتنع هذا من حيث امتنع الابتداءُ بأنَّ لمكانِ الباءِ، ألا ترى
أَنَّ (أَنَّ) قد وَقَعَتْ بعد لولا في نحو: لولا أنّك مُنْطَلِقٌ، ولم يَجْرِ، ذلك في الامتناعِ.
مجرى: أنّك مُنْطَلِقٌ بَلْغَنِي. لأن المعنى الذي له لم يَبْتَدَأْ بالمفتوحة مع لولا معدومٌ.
فأما ما أنشده من قول الشاعر^(٤) :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَوْتِ دَعْوَةً لعلَّ أباي المِغْوارِ منك قَرِيبٌ

(١) صدر بيت. عجزه:

وإن كان سرخ قد مضى فتسرعا

البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٦٧، والإنصاف ١/ ١٨٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤، ولسان العرب ٢/ ٤٨١ (سرح)، ٨/ ١٥٢ (سرع).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧، ونوادر أبي زيد ص ٢٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤، والدرر ٢/ ١٧٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٨، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦، ١٤٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو للحطيثة في ديوانه ص ١٢٢، وتخليص الشواهد ص ٢٩٢، وخزانة الأدب ٤/ ١٥٢ - ١٥٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٣، ولسان العرب ١٢/ ٤١٥ (عكم)، ١٣/ ٣٨٥ (لسن)، ونوادر أبي زيد ص ٣٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٤.
العِكمُ: الثَّمَطُ تجعله المرأة كالوعاء تدخر فيه متاعها. والعِكمُ: داخلُ الجَنبِ على المَثَلِ بالعِكمِ النمط.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٦، والدرر ٤/ ١٧٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ص ٦٩١، ولسان العرب ١/ ٢٨٣ (جوب)، ١١/ ٤٧٣ (علل)، والمقاصد النحوية =

ولعلَّ أبي المغوارِ منك قريبٌ . فينبغي أن يكونَ على إضمارِ القصةِ والحديثِ كأنه خَفَّفَ لعلَّ . وأَعْمَلَهَا كما يُخَفَّفُ أَنْ يُعْمَلَ ، فمن فتح اللامَ وجَرَّ الاسمَ فقال : لَعَلَّ أبي المغوارِ ، فاللَّامُ لِأَمْ الْجَرِّ إِلَّا أَنَّهُ فَتَحَهَا مع المُظْهَرِ كما يُفْتَحُ مع المضمَرِ .
وزعم أبو الحسنِ أنه سَمِعَ فَتَحَ اللامِ مع المُظْهَرِ مِن يُونُسَ وأبي عبيدةَ وخَلَفَ الأحمَرُ^(١) .

وزعم أنه سمعَ ذَلِكَ أيضاً من العَرَبِ ، فيكون الجَرُّ في أبي المغوارِ على هذه اللغة . ومن قال :

لَعَلَّ أَبِي المَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

حَذَفَ لامَ لَعَلَّ وَأَضْمَرَ الفِصَّةَ أو الحَدِيثَ . وكَسَرَ اللامَ مع المُظْهَرِ على اللغة التي هي أَشْبَعُ ، والتقدير : لَعَلَّ لأبي المَغْوَارِ مِنْكَ جوابٌ قَرِيبٌ ، أي لَعَلَّ نَصْرَهُ لا يَبْعُدُ عَلَيْكَ ، ولا يَتَأَخَّرُ عَنْكَ .

فإن قلت : إنه حذف اللامَ لاجتماعِ اللامينِ ، كما حذف من (إِنَّا مَعَكُمْ) ونحو ذلك ؛ كان قولاً .

وحكى أبو عُمَرَ أَنَّ يُونُسَ لم يَكُنْ يرى (لِكِنْ) الخفيفةَ من حروفِ العطفِ . ويقوي هذا القولُ أَنَّ أَخواتِ لِكِنْ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُنَّ لم يخرجَ بالتخفيفِ عن ما كان عليه قبل التخفيفِ . ألا ترى أَنَّ : (إِنَّ) و(أَنَّ) و(كَأَنَّ) كذلك ؛ ومثلها (لَعَلَّ) .

فالقِيَاسُ في (لِكِنْ) أن يكونَ في التخفيفِ على ما عليه أخواتُها ، ولا تَخْرُجُ بالتخفيفِ عما كانت عليه ، كما لم تَخْرُجْ أخواتُها عنه .

ويقوي ذلك أن معناها مخففةٌ كمعناها مشددةٌ ، فإذا وافق حالُ التخفيفِ حالُ التشديدِ في اللفظِ والمعنى ، وجب أن تكونَ في التخفيفِ مثلها في التشديدِ .

فإن قلت : لِمَ لا تكونُ مِثْلَ حَتَّى التي تكونُ لمعانٍ مختلفةٍ مع أَنَّ اللفظَ واحداً .

= ٢٤٧/٣ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٥ ، وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٠ ، وشرح التصريح ٢١٣/١ ، وكتاب اللامات ص ١٣٦ ، ولسان العرب ٥٥٠/١٢ (ميم) ومغني اللبيب ص ٢٨٦ ، ٤٤١ ، وجمع الهوامع ٣٣/٢ .

(١) هو خلف بن حيان (توفي نحو ١٨٠ هـ = نحو ٧٩٦ م) أبو محرز ، المعروف بالأحمر ، راوية ، عالم بالأدب شاعر ، من أهل البصرة ، قيل : خلف الأحمر معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة . له ديوان شعر وكتاب «جبال العرب» و«مقدمة في النحو» .

الأعلام ٣١٠/٢ ، وإرشاد الأريب ١٧٩/٤ ، وبغية الوعاة ٢٤٢ ، والشعر والشعراء ٣٠٨ ، ونزهة الألبا ٦٩ .

قيل: إنَّ (حتّى) وإن كانت على لفظة واحدة، فإن المعاني التي تدلُّ عليها مختلفة. ألا ترى أن العطف فيها غير الجرِّ ووقوع الابتداء كما يقع الابتداء بعد إذا نحو: خرجت فإذا زيد، غير الجرِّ والعطف. وكذلك الواو إذا كانت عاطفة معناها غير الجارة. وكذلك إذا كانت في نحو: جاء البردُ والطيايسة^(١).

وكذلك (ما) إذا كانت زائدة أو نافية أو كافية، أو عوضاً من الفعل في نحو: إملاً. وكذلك اللام في: (لتفعلن)، وفي (لعمرو منطلق) وليس كذلك (لكن) لأنها إذا كانت مشددة كان معناها كمعناها إذا كانت مخففة؛ فإذا كان كذلك وجب أن لا تخرج بعد التخفيف عما كانت عليه قبل. كما أن ساير أخواتها كذلك.

فإن قلت: أليس قوم قد ذهبوا إلى أن (ليس) من حروف العطف، ويحملون قوله:

إنما يجزي الفتى ليس الجمّل^(٢)

فيمن أشده بليس، فمعناها عاطفة كمعناها غير عاطفة في النفي.

قيل: إنها في هذا البيت يستقيم أن تكون نافية ويكون خبرها مضمراً. فكأن التقدير: إنما يجزي الفتى ليس الجمّل الذي يجزي. فحذف الخبر.

فليس لا تثبت حرف عطف من هذا البيت الذي استدلوا به على ذلك، وكذلك يجوز أن يقول يونس في نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح. إنّه يجره بباء يضمها دلت المتقدمة لها عليها. كما حكى سيبويه عنه نحو هذا. ويضم القصّة في (لكن) وإن كانت مخففة. كما أضمرنا في أن وإن في نحو: أما إن يغفر الله لك، وإذا قال: ما مررت برجل صالح لكن طالح، كان على قوله: ولكن هو طالح، فإنّه يقول: لما خففته صارت من حروف الابتداء، كما صارت (إن) كذلك، ولذلك وقع بعدها

(١) الطيلس والطيلسان: ضرب من الأكسية. قال ابن جني: جاء مع الألف والتون فيعل في الصحيح على أن الأصمعي قد أنكر كسرة اللام، وجمع الطيلس والطيلسان والطيلسان طيلس وطيالسة (لسان العرب ١٢٥/٦ مادة: طلس).

(٢) عجز بيت. صدره:

وإذا أقسرت قرضاً فاجزه

البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص ١٧٩، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس)، ٢١٧/٧ (قرض)، ٤٦٩/١٥ (إملاً)، وتهذيب اللغة ٣٤/٨، ٧٢/١٣، ٧٣، وأساس البلاغة (جزى)، وتاج العروس ١٧/١٩ (قرض)، وجمهرة الأمثال ٥٧/١، والأزهية ص ١٨٢، ١٩٦، وخزانة الأدب ٢٩٦/٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ١٩٠/١١، ١٩١، وشرح أبيات سيبويه ٤٠/٢، وشرح التصريح ١٣٥/٢، والكتاب ٣٢٣/٢، ومجالس ثعلب ص ١٦٩، ٥١٥، والمقاصد التحوية ١٧٦/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٤/٣، والمقتضب ٤١٠/٤.

الفِعْلُ، فكَذَلِكَ صَارَ (لِكِنَّ) مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا كَانَ قَوْلُهُ:

وَلَكِنَّ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقَطَّرَ الدَّمَا^(١)

وقوله:

وَلَكِنَّ أُمَّ أَوْفَى لَا تِبَالِي^(٢)

على ذلك .

فأما تشديدُ لَكَنَّ إذا دخلت عليها الواو - وتخفيفُها معها، فالقياسُ لا يوجبُ دخولَ التثقيب فيها - كما أنَّ انتفاءَ دخولِها لا يوجبُ التخفيف . ومن شدّد مع دخولِ الواو كان كَمَنَّ خَفَّفَ مع دخولِها . ألا ترى أنَّ الواو لا توجبُ تغييراً فيما بعدها في المعنى، وإذا كان كلُّ واحدٍ منهما لا ينافي الآخر في المساغ والجواز كانوا كلُّهم قد أحسنَ فيما أخذ به لتساوي الأمرين في ذلك كله في القياس . ولم يكن في دخولِ الواو عليها معنى يوجب التشديد . كما لم يكن في انتفاءِ دخولِها عليها معنى يوجب التخفيف .

اختلفوا في فتح النون وضمها وفتح السين وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿مَا نَسَخَ

مِن آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] .

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿مَا نُسِخَ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين .

وقرأ الباقون: ﴿مَا نَسَخَ﴾ بفتح النون الأولى والسين مفتوحة^(٣) .

قال أبو علي: النسخُ في التنزيل: رفع الآية وتبديلها . ورفعها على ضروب: منها

أن تُرْفَعَ تلاوتُها . وحُكْمُها، كنجوح ما روي عن أبي بكر الصديق أنه قال: كنا نقرأ: «لا ترغبوا عن آياتكم إنه كفر» ومنها أن تثبت الآية في الخط ويرتفع حكمها كقوله: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ آيَاتِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَانكروا الَّذِينَ ذَهَبَتْ آزْوَانُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ [المتحنة: ١١] .

فهذه ثابتة اللفظ في الخط مرتفعة الحكم . ونسخ حكمها يكون على ضربين: بسنة أو بقرآن، مثل الآية المنسوخة . فمما نُسِخَ بالسنة الآية التي تلونها - ومنه قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ [المتحنة: ١٠] .

وأما المنسوخ بقرآن مثله؛ فقوله في الأنفال: ﴿إِن يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبْرُونَ يَلْبِئُوا

بِإِثْنَيْنِ وَإِن يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَلْبِئُوا بِأَلْفٍ﴾ [الأنفال: ٦٥] . فنسخ بقوله: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ

عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَلْبِئُوا بِمِائَتَيْنِ وَإِن يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَلْبِئُوا بِأَلْفَيْنِ﴾

[الأنفال: ٦٦] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ

(١) انظر البيت مر سابقاً في هذا الجزء .

(٢) انظر البيت مر سابقاً في هذا الجزء .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٨ .

عَبْرَ إِخْرَاجٍ ﴿البقرة: ٢٤٠﴾ فهذا نُسِخَ بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]. ومنها ما يرتفع اللفظ من التنزيل ويثبت الحُكْمُ، كالحُكْمِ برجم الثيبين، وما رُوِيَ عن عُمَرَ من أَنَّهُ قَالَ: لا تَهْلِكُوا عن آيَةِ الرِّجْمِ، فَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ: (الشيخ والشيخة فارجمهما)^(١).

ومما جاء في التنزيل من ذِكْرِ النَّسْخِ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّيَ الْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ [الحج: ٥٢].

رُوي أن النبي ﷺ. قرأ سورة النجم فأتى على قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُرَى وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَى﴾ [النجم: ١٩، ٢٠] وصل به: (تلك الغرائقة الأولى. وإن شفاعتَهُنَّ لَتُرْتَجَى)^(٢) فسُرَّ المشركون بذلك وقالوا: قد أتى على آلهتنا. فهذا حديثٌ مروى من أخبارِ الأحاد التي لا توجب العلم. وذهب عامة أهل النظر فيما علمت إلى إبطاله وردّه، وأن ذلك لا يجوز على رسول الله ﷺ على وجه ما رَوَوْا، ولو صحَّ الحديث وثبت لم يكن في هذا الكلام ثناء على آلهة المشركين، ولا مدح لها. ولكن يكون التقدير فيه: تلك الغرائقة الأولى. وإن شفاعتَهُنَّ لَتُرْتَجَى عندكم، لا أنها في الحقيقة كذلك كما قال: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أي: العزيز الكريم عند نفسك. وكما حكى عن من آمن من السحرة سحرة فرعون: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ومن آمن من السحرة وصدق موسى. لا يعتقدون فيه أنه ساحر وإنما التقدير: قالوا يا أيها الساحر فيما يذهب إليه فرعون وقومه أو فيما يُظهرون من ذلك، وكما قال: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥] فسمي ما كان يناله المشركون من المسلمين - لو نالوا - خيراً على ما كان عندهم، وكما قال: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] فهذا على: يا أيها الذي نُزِّلَ عليه الذِّكْرُ عنده وعند من تبعه، ولو اعترفوا بتنزيل الذِّكْرِ عليه لم يقولوا ما قالوه، وقال زُهْرَةُ اليمَن:

أَبْلِغْ كُتْلِيئاً وَأَبْلِغْ عَنْكَ شَاعِرَهَا أَنِّي الْأَعْرُ وَأَنْسِي زُهْرَةَ اليمَنِ
فأجابه جرير:

أَلَمْ تَكُنْ فِي وَسْوَءٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا مَنْ حَانَ - مَوْعِظَةً يَا زُهْرَةَ اليمَنِ^(٣)
وهذا النحو في الكلام الذي يُطْلَقُ، والمراد به التقييد على صفةٍ واسعٍ غير ضيق.

(١) أخرجه ابن حجر في (فتح الباري ١٢/١٤٣)، والتمتقي الهندي في (كنز العمال ١٣٤٨٢).

(٢) هناك رواية أخرى للحديث «تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتها لترتجى».

أخرجه ابن كثير في (التفسير ٥/٤٣٩)، والسيوطي في (الدر المنثور ٤/٣٦٦)، والفتني في (تذكرة الموضوعات ٨٢).

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٤٣٠ وهو من البحر البسيط، وفيه «يا حارث اليمَنِ» مكان «يا زهرة اليمَنِ».

فعلى هذا كان يكون تأويل هذا الكلام لو صحَّ أو سلم لراويه، وإن لم يصحَّ فالمعنى في قوله: ﴿فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يَلْقَى الشَّيْطَانُ﴾ أي: يرفعه ويبيِّن إنطاله بالحجج الظاهرة. وقد يجوز أن يكون: ﴿لقى الشيطان في أمنيته﴾ أي: في حال تلاوته، ولا دلالة على أن إلقاء ذلك في حال التلاوة، إنما هو من التالي. لكن ممن يريد التلبيس من شياطين الإنس، فبيِّن الله ذلك، ويظهره عند من نظر واعتبر، ثم يحكم الله آياته عن أن يجوز فيها ما لا يجوز في دينه من تمويه المومنين، وتلبيس المُلبَّسين، ومن ذلك قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] فقوله: ﴿نستنسخ﴾ يجوز أن يكون ننسخ كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصفافات: ١٤] أي يسخرون، ويجوز أن يكون يستدعي ذلك، واستدعاء ذلك إنما هو بأمر الملائكة بكتابتِه وحفظه لينتج عليهم بأعمالهم كقوله: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] وقوله: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عِدَّةٌ﴾ [ق: ١٨] ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَثِيرِينَ يَمْشُونَ مَا نَقَعُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ - ١٢] وقوله: ﴿هُنَالِكَ تَبْلَوْا كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] وكقوله: ﴿أَقْرَأَ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤] وكقوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَفْرَهُونَ كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١] ونحو ذلك من الآي التي تدلُّ على أن أعمال العباد مكتوبة محصاة.

فأما قراءة ابن عامر ﴿ما نُنسخ من آية﴾ بضم النون، فالقول فيها: أنها لا تخلو من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون أفعال لغة في هذا الحرف كقولهم: حل من إحرامه، وأحل. وقولهم: بدأ الخلق وأبدأهم. أو تكون الهمزة للنقل كقولك: قام وأقمته، وضرب وأضربته، ونسخ الكتاب وأنسخته الكتاب. أو يكون المعنى في أنسخت الآية: وجدتها منسوخة، كقولهم: أحمدت زيدا وأجنته وأبخلته، أي: أصبته على بعض هذه الأحوال. فلا يجوز أن يكون لغة على حد حل وأحل، وبدأ وأبدأ لأنما لم نعلم أحداً حكى ذلك، ولا رواه عن أحد، ولا تكون الهمزة لمعنى النقل، لأنك لو جعلته كذلك، وقدرت المفعول محذوفاً من اللفظ مراداً في المعنى كقولك: «ما أعطيت من درهم فلن يضيع عندك» لكان المعنى: ما نُزل عليك من آية أو نُسخها ناتٍ بخير منها. وذلك أن إنساخه إياها إنما هو إنزال في المعنى، ويكون معنى الإنساخ: أنه منسوخ من اللوح المحفوظ أو من الذكر، وهو الكتاب الذي سُخِّتِ الكُتُبُ المُنزَلَةُ منه. وإذا كان كذلك فالمعنى: ما نُزل من آية، أو: ما نُسخك من آية، أو نُسخها، لأن ابن عامر يقرأ: ﴿أَوْ نُسخها نَاتٍ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يَسْلُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] وليس هذا المراد ولا المعنى، ألا ترى أنه ليس كل آية أنزلت أتي بآية أذهب منها في المصلحة. وإنما قوله: ﴿ناتٍ بخيرٍ منها﴾ تقديره ناتٍ بخير من المنسوخ، أي أصلح لكم أيها المتعبدون. وأقل الآي هي المنسوخة وأكثرها غير منسوخ، فإذا كان تأويلها هذا التأويل يؤدي إلى الفساد في المعنى، والخروج عن الغرض الذي قصد به الخطاب؛ علمت أن توجيه التأويل إليه لا

يصح، وإذا لم يصح ذلك، ولا الوجه الذي ذكرناه قبله، ثبت أن وجه قراءته إنما هو على القسم الثالث وهو: أن قوله ننسخ: نجده منسوخاً، وإنما نجده كذلك لنسخه إياه، فإذا كان كذلك كان قوله: «ننسخ» بضم النون، كقراءة من قرأ «ننسخ» بفتح النون، يتفقان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ.

وقول من فتح النون فقرأ: «ما ننسخ من آية» أبين وأوضح.

اختلفوا في ضم النون الأولى وترك الهمزة وفتح النون مع الهمز في قوله: «ننساها»^(١) [البقرة: ١٠٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو «ننساها»: بفتح النون الأولى مع الهمز، وقرأ الباقون: «ننساها» بضم النون الأولى وترك الهمز.

قال أبو علي: أما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «ننساها» بفتح النون وهمز لام الفعل. ففسر على التأخير، أي: نؤخرها.

وقال: بعض من لا ينبغي أن يُعبأ بقوله: إن التأخير هنا لا معنى له. وقد قرأ بذلك من السلف فيما ذكر، عُمَرُ وابن عباس، ومن التابعين إبراهيم وعطاء^(٢)، وقرأ به عبيد بن عمير.

وروى ابن جريج^(٣) عن مجاهد «ما ننسخ من آية» قال: «نمحاها»^(٤) أو «ننساها» قال: ثبت خطها وبيدل حكمها.

وقال أبو زيد: نسأت الإبل عن الحوض، فأنا انسؤها نسأتاً: إذا أخزتها عنه. ونسأت الإبل، فأنا انسؤها نسأتاً. إذا زدتها في ظمئها يوماً أو يومين أو أكثر من ذلك، وتقول: انسأت عنك انتساءً. إذا تباعدت عنه، وأنسأته الدين إنساءً: إذا أخزته عنه واسم ذلك النسأة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٨.

(٢) هو عطاء بن أسلم بن صفوان (٢٧ - ١١٤ هـ = ٦٤٧ - ٧٣٢ م) تابعي، من أجلاء الفقهاء. كان عبداً أسود. ولد في جند (باليمن) ونشأ بمكة فكان مفتي أهلها ومحدثهم، وتوفي فيها. الأعلام ٢٣٥/٤، وتذكرة الحفاظ ٩٢/١، وتهذيب ١٩٩/٧، وصفة الصفوة ١٩٩/٢، وميزان الاعتدال ١٩٧/٢ وحلية ٣/٣١٠، والوفيات ٣١٨/١.

(٣) ابن جريج (٨٠ - ١٥٠ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧ م) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد وأبو خالد، فقيه الحرم المكي، كان إمام أهل الحجاز في عصره. وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة. رومي الأصل، من موالي قريش. مكي المولد والوفاة.

الأعلام ١٦٠/٤، وتذكرة الحفاظ ١٦٠/١، وصفة الصفوة ١٢٢/٢، وابن خلكان ٢٨٦/١، وتاريخ بغداد ٤٠٠/١.

(٤) محا الشيء يمحوه ويمحاه محوياً ومعياً: أذهب أثره (لسان العرب ٢٧١/١٥ مادة: محا).

فأما معنى التأخير في قوله: ﴿نَسَاهَا﴾ فقال ناسٌ من أهل النظر فيه: إنَّ التأخير في الآية يتوجَّه على ثلاثة أنحاءٍ منها: أن يؤخَّرَ التنزيلُ فلا يُنزلَ البتَّةَ، ولا يُعلِّمَ ولا يُعمَلُ به، ولا يُتلى. فالمعنى على هذا: ﴿ما نَسَخَ من آيةٍ أو نَسَاهَا﴾ أي: نوخِرُ إنزالها، فلا تُنزلها.

والوجه الثاني: أن يُنزلَ القرآنُ فيُعمَلَ به ويُتلى ثم يؤخَّرَ بعد ذلك بأن يُسَخَّ قَرَفَ تِلاوتهُ البتَّة، ويُمحى فلا يُتلى ولا يُعملُ بتأويله وذلك مثل ما روى يونسُ عن الحسنِ أن أبا بكرٍ الصديق قال: (كُنَّا نقرأ: لا ترغبوا عن آبائكم إنَّه كفرٌ)، ومثل ما روى عن زُرِّ بن حبَّيش^(١) أن أُبيًّا^(٢) قال له: كم تقرؤون الأحزاب؟ قلت: بضعا وسبعين آية. قال: قد قرأتها ونحن مع رسولِ الله ﷺ: أطول من سورة البقرة.

والوجه الثالث: أن يؤخَّرَ العملُ بالتأويل لأنه نُسخَ ويُترَكَ خطُّه مُثَبِّتاً وتلاوتهُ قرآنٌ يُتلى، وهو ما حَكِيَ عن مجاهدٍ أنه قال: يُثَبِّتُ خَطُّهَا وَيُدَلُّ حُكْمُهَا. وهذا نحو قوله: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْعِ إِلَى الْكُفَّارِ فَمَا عَلَيْكُمْ قِتَالُوا الدِّينِ ذَهَبَتْ أَرْزَاقُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١١] فهذا مُثَبِّتُ اللفظ مرفوعُ الحكم.

وأما من قرأ ﴿نَسِيَهَا﴾ من النسيان فإن لفظ ﴿نَسِي﴾ المنقولُ منه أنسي على ضربين: أحدهما: أن يكونَ بمعنى التَرْكِ، والآخَرُ: النسيانُ الذي هو مقابلُ الذكرِ، فمن التَرْكِ قوله: ﴿سُئِلَ اللَّهُ فَسَيِّمُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] أي: تركوا طاعة الله فترك رحمتهم، أو ترك تخليصهم. وإضافة التَرْكِ إلى القديم سبحانه في نحو هذا اتساع. كقوله: ﴿وَرَكَّبَهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] ﴿وَرَكَّبَهُمْ يَوْمَ يَوْمِ يَوْمِ يَوْمِ فِي بَعْضِ﴾ [الكهف: ٩٩] أي: خَلِيَّتَاهُمْ وذاك.

وقال جويبرُ عن الضحَّاك في قوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَسَاكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] قال: اليوم نترُكُكم في النار كما تركتُم أمري.

(١) هو زرُّ بن حبَّيش بن حباشة بن أوس الأسدي (توفي ٨٣هـ = ٧٠٢م) تابعي، من جلتهم. أدرِك الجاهلية والإسلام، ولم ير النبي ﷺ، كان عالماً بالقرآن، فاضلاً. وكان ابن مسعود يسأله عن العربية. سكن الكوفة، وعاش مئة وعشرين سنة، ومات بوقعة بدر الجمجم. الأعلام ٤٣/٣، والإصابة ٥٧٧/١، وحلية الأولياء ١٨١/٤.

(٢) هو أُبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار (توفي ٢١هـ = ٦٤٢م) من الخزرج، أبو المنذر صحابي أنصاري، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، ولما أسلم كان من كتاب الوحي. وشهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان يقفي على عهد. وشهد مع عمر بن الخطاب وقعة الجابية، وكتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس، وأمره عثمان بجمع القرآن، فاشترك في جمعه وله في الصحيحين وغيرهما ١٦٤ حديثاً. الأعلام ٨٢/١، وطبقات ابن سعد ٣ القسم الثاني ٥٩، وغاية النهاية ٣١/١، وصفة الصفوة ١٨٨/١، وحلية ٢٥٠/١.

فأما قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فقوله: ﴿نسينا﴾^(١) يحتمل الوجهين: يجوز أن يكون من النسيان الذي هو خلاف الذكر، والخطأ: من الإخطاء الذي ليس التعمد، ومجاز ذلك على أنهم تُعْبَدُوا بأن يدعوا على أن لا يؤاخذوا بذلك، وإن كانوا قد علموا أن القديم سبحانه لا يؤاخذُ بهما.

وقد جاء في الحديث المأثور: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنُّسْيَانُ وَمَا أَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١) كما جاء في الدعاء ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعْتَبْ بِحَقِّ﴾^(٢) [الأنبياء: ١١٢] وهو سُبْحَانَهُ لا يحْكُمُ إلا بالحق، وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَإِنَّا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وَعَدَهُمُ اللهُ به على ألسنة الرُّسُلِ يُؤْتِيهِمُ اللهُ إِيَّاهُ، وكذلك تَعَبَّدَ اللهُ الملائكة بالدعاء بما يَفْعَلُهُ اللهُ لا محالة فقال: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا، رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا، فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ إلى قوله: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]. وعلى هذا يمكن أن يكون قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] الاستطاعة وَيَكُونُ على قوله لا تُحَمِّلْنَا ما يُثْقَلُ علينا ويشقُّ وإن كُنَّا مستطيعين له.

ويجوز أن يكون ﴿إِنْ نَسِينَا﴾ على: إن تركنا شيئاً من اللازم لنا.

وَمِنَ التَّرْكِ قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَى﴾ [طه: ١١٥] أي ترك ما عهدنا إليه. ومنه قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] أي: كالذين تركوا طاعة الله وأمره، فأنسأهم أنفسهم، أي: لم يُلْطَفْ لهم كما يُلْطَفُ للمؤمنين في تخليصهم أنفسهم من عقاب الله، والتقدير: ولا تكونوا كالذين نسوا أمر الله أو طاعته، فأنسأهم تخليص أنفسهم من عذاب الله وجاز أن يُنْسَبَ الإِنْسَاءُ إليه. وإن كانوا هم الفاعلون له والمذمومون عليه، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فأضاف الرمي إلى الله سبحانه لما كان بقوته، وإقذاره، فكذلك نُسِبَ الإِنْسَاءُ إليه، لما لم يُلْطَفْ لهذا المنسى كما لُطِفَ للمؤمن الذي قد هُدِيَ، وكذلك قوله: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسُكُكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] أي: نسيناكم كما نسيتم الاستعداد للقاء يومكم هذا، والعمل في التخلص من عقابه. وأما قوله: ﴿وَأَذْكُرُّ رَبَّكَ إِذَا نَسَيْتَ﴾ [الكهف: ٢٤] فعلى معنى التَّزْكُرِ، لأنه إذا كان المقابل للذكر لم يكن مؤاخذاً. ومما هو خلاف الذكر، قوله: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] فقوله: ﴿لَا

(١) أخرجه ابن حجر في (تلخيص الحبير ١/ ٢٨١)، والمتقي الهندي في (كتر العمال ١٠٣٠٧)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ١٦)، والسيوطي الحلبي في (الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة ٨٧) والفتني في (تذكرة الموضوعات ٩١).

(٢) انظر قراءة (قُل) في النشر ٢/ ٣٢٥.

يُضِلُّ رَبِّي ﴿ هو في تقدير حذف الضمير العائد إلى الموصوف . وقال : ﴿ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ قَتِيلًا ﴾ [طه : ٨٨] ففي قوله : نَسِيَ ، ضمير السامري ، أي : ترك التوحيد باتخاذ العجل .

وقال بعض المفسرين : نَسِيَ مُوسَىٰ رَبَّهُ عِنْدَنَا ، وذهب يطلبه في مكان آخر . وأما قوله : ﴿ أَذْكُرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنسَنَّهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّي ﴾ [يوسف : ٤٢] فإن إنسَاء الشيطان هو أن يُسَوِّلَ له ، ويزيِّن الأسباب التي ينسى معها . وكذلك قوله : ﴿ فَإِنِّي لَبِيبٌ مُّؤْتَوٍ وَمَا أُنسِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَكُمْ ﴾ [الكهف : ٦٣] يجوز أن يكون الضمير في أنسائه ليوسف أي أنسى يوسف ذكر ربه كما قال : ﴿ وَإِنَّمَا يُبَيِّنُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدَ بَعْدَ الذِّكْرِي ﴾ [الأنعام : ٦٨] .

ويجوز أن يكون الضمير في أنسائه للذي ظن أنه ناج ، ويكون ربه مَلِكُهُ . وفي الوجه الأول يكون ربه اللّه سبحانه ، كأنه أنساه الشيطان أن يلجأ إلى الله في شدته . وأما قوله : ﴿ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام : ٤١] فالتقدير : تنسون دعاء ما تشركون فحذف المضاف ، أي : تتركون دعاءه ، والفرع إليه ، إنما تفرعون إلى الله سبحانه ، ويكون من النسيان الذي هو خلاف الذكر كقوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ ﴾ [الإسراء : ٦٧] أي تذهلون عنه فلا تذكرونه . وقال : ﴿ فَأَتَّخِذْتُمُوهُمُ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوَكُمُ ذِكْرِي ﴾ [المؤمنون : ١١٠] . فهذا يجوز أن يكون منقولا من الذي بمعنى الترك ، ويمكن أن يكون من الذي هو خلاف الذكر ، واللفظ على أنهم فعلوا بكم النسيان ، والمعنى : أنكم أنتم أيها المتخذون عبادي سُخْرِيًّا نسيتم ذكري باشتغالكم باتخاذكم إياهم سُخْرِيًّا وبالضحك منهم . أي : تركتموه من أجل ذلك ، وإن كانوا ذاكرين وغير ناسين ، فنسب الإنسَاء إلى عباده الصالحين وإن كانوا لم يفعلوه لَمَّا كانوا كالسبب لإنسانهم ، فهذا كقوله : ﴿ رَبِّ إِنِّي أَضَلَّكَ كَثِيرًا مِن نَّاسٍ ﴾ [إبراهيم : ٣٦] وعلى هذا قوله : ﴿ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [الحشر : ١٩] فأسند النسيان إليه ، والمعنى على أنهم نسوا ذلك .

فأما قوله : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة : ١٠٦] فمقول من نسيث الشيء : إذا لم تذكره ، قال الفراء : والنسيان هنا على وجهين : أحدهما : على الترك ، وتركها ولا ننسخها .

والوجه الآخر : من النسيان كما قال : ﴿ وَأَذْكُرُ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتُ ﴾ [الكهف : ٢٤] .

قال أبو علي : قول الفراء تركها ولا ننسخها ، لا يستقيم هنا ، وإنما هو من النسيان الذي ينافي الذكر ، ألا ترى أنه قد قال : ﴿ نَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ [البقرة : ١٠٦] وليس كل ما أُخْرِثَ من الآي فلم تنسخ ولم يُبَدَّلَ حكمها يؤتى بخير من المنسوخة بآية أو المنسأة ، وليس المعنى : ما ننسخ من آية أو نُقِرُّهَا فلا ننسخها نأت

بخير منها، إنما المعنى: أتأ إذا رفعناها من جهة النسخ بآية، أو الإنساء؛ أتينا بخير من التي ترفع وتبدل على أحد هذين الوجهين، ومعنى نأت بخير منها: أنه أصلح لمن تُعبدُ بها، وليس المعنى في قوله: نأت بخير منها، أن الناسخة خير من المنسوخة أو المنسأة، أي: أفضل منها، ولكن أصلح لمن تُعبدُ بها وأدعى لهم.

وقال أبو إسحاق: قال أهل اللغة في معنى: ﴿أَوْ تُنْسِئَهَا﴾ قولين: قال بعضهم: ﴿أَوْ تُنْسِئَهَا﴾ من النسيان، قال: وقالوا: ودليلنا على ذلك قوله: ﴿سُقِّرْتُكَ فَلَا تَنْسِيَ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧] فقد أعلم أنه شاء أن ينسى، قال: وهذا القول عندي ليس بجائز، لأن الله قد أنبأ النبي ﷺ في قوله: ﴿وَلَكِنَّ سِتْنًا لِنَدْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] أنه لا يشاء أن يذهب بما أوحى إلى النبي ﷺ.

قال أبو علي: هذا الذي احتج به علي من ذهب إلى أن تُنْسِئَهَا من النسيان، لا يدل على فساد ما ذهبوا إليه من أن ذلك من النسيان، وذلك أن قوله: ﴿وَلَكِنَّ سِتْنًا لِنَدْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] إنما هو على ما لا يجوز عليه النسخ والتبديل من الأخبار وأقاصيص الأمم، ونحو ذلك مما لا يجوز عليه التبديل. والذي ينسأه النبي ﷺ هو ما يجوز أن ينسخ من الأوامر والنواهي الموقوفة على المصلحة في الأوقات التي يكون ذلك فيها أصلح.

ويدلك على أن تُنْسِئَهَا من النسيان الذي هو خلاف الذكر من قولك: نسيت الشيء وأنسانيه غيري، قراءة من قرأ: ﴿مَا نُنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِئَهَا﴾. وقراءة من قرأ: ﴿أَوْ نُنْسِكَهَا﴾.

فأما قوله: ﴿تُنْسِئَهَا﴾ فقراءة سعد بن أبي وقاص^(١). رَوَى هُشَيْمٌ^(٢) قال: أخبرني يعلى بن عطاء^(٣) عن القاسم بن ربيعة بن قائف الثقفي قال: سمعت سعد بن أبي

(١) هو سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري (٢٣ ق هـ - ٥٥ هـ = ٦٠٠ - ٦٧٥م) أبو إسحاق الصحابي الأمير، فاتح العراق، ومدائن كسرى، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنة. ويقال له: فارس الإسلام وشهد بدرأ وافتتح القادسية، ونزل أرض الكوفة فجعلها خططا لقبائل العرب. مات بقصره في العقيق الأعلام ٨٧/٣، والتهديب ٤٨٣/٣، والبدء والتاريخ ٨٤/٥، وحلية ٩٢/١.

(٢) هو هُشَيْمُ بن بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار السلمى (١٠٤ - ١٨٣ هـ = ٧٢٢ - ٧٩٩م) أبو معاوية، الواسطي، نزيل بغداد، مفسر من ثقات المحدثين. قيل: أصله من بخارى. كان محدث بغداد ولزمه الإمام ابن حنبل أربع سنين. له غير «التفسير» كتاب «السنن» في الفقه. و«المغازي» الأعلام ٨٩/٨، وتذكرة الحفاظ ٢٢٩/١، وميزان الاعتدال ٢٥٧/٣، وتاريخ بغداد ٨٥/١٤.

(٣) يعلى بن عطاء العامري، ويقال: الليثي الطائفي، ثقة، من الرابعة، مات سنة عشرين أو بعدها. (تقريب التهديب ٣٧٨/٢).

وقاص يقرؤها: ﴿مَا نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِخُهَا﴾. قال: فقلت له: إن سعيد بن المسيب^(١) يقرأ: أو نُنسِخها أو: نُنسِخها قال: إن القرآن لم يُنزل على آل المسيب، قال اللُّهُ لنيبي: ﴿سَتَقْرَأُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦] ﴿وَأَذْكُرُ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]. وقرأ أيضاً: ﴿نُنسِخُهَا﴾ أولها تاء مفتوحة من النسيان: سعد بن مالك، حكاه أبو حاتم.

وأما ﴿نُنسِخُهَا﴾ فإنَّ الكسائي قال: رأيت في مصاحف على قراءة سالم مولى أبي حذيفة^(٢): ﴿مَا نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِخُهَا﴾ النون الأولى مضمومة والثانية ساكنة.

قال أبو علي: فالمفعول المراد المحذوف في قراءة من قرأ ﴿أَوْ نُنسِخُهَا﴾ مُظَهَّرٌ في قراءة من قرأ: ﴿نُنسِخُهَا﴾ ويؤكد ذلك وبيئته قراءة من قرأ: ﴿أَوْ نُنسِخُهَا﴾.

قال أبو عبيد: حدثنا محمد بن الحسن عن قرة بن خالد، عن الضحاك بن مزاحم^(٣) أنه قرأها: ﴿نُنسِخُهَا﴾ ألا ترى أن الفعل يتعدى إلى مفعولين، فلما بُني الفعل للمفعول قام أحدهما مقامَ الفاعل، فبقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد. ويؤكد ذلك أيضاً، ما روي من قراءة ابن مسعود: ﴿مَا نُنسِخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِخُهَا﴾. وقراءة ابن مسعود، قرأ الأعمش، وروى عبد الله بن كثير عن مجاهد، قال: قراءة أبي: ﴿مَا نُنسِخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِخُهَا﴾.

فهذا كله يثبت قول من جعل ﴿نُنسِخُهَا﴾ على أنه من النسيان، وليس ذلك مما أريد بقوله: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنُدَّهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] لأن ذلك إنما هو فيما لا يجوز عليه النسخ. فأما ما يجوز عليه النسخ والرفع فقد يجوز أن يرفع بالنسيان كما يرفع بالنسخ، وذلك أنه يُرْفَعُ من التلاوة والخط فيُنسَى، وليس ذلك على وجه سلب النبي ﷺ، شيئاً، أوتيته من الحكمة، كما أنَّ نُسِخَ ما نُسِخَ بآيةٍ أو بسُنةٍ لا يكون سلباً للنبي ﷺ شيئاً أوتيته من الحكمة.

ومما يؤكد ذلك أن سعيداً روى عن قتادة أنه قال: كانت الآية تُنسخُ بالآية ويُنسي

(١) انظر ترجمته في الأعلام ١٠٢/٣، وطبقات ابن سعد ٨٨/٥، والوفيات ٢٠٦/١، وحلية ١٦١/٢.

(٢) هو سالم بن معقل، أبو عبد الله (توفي ١٢ هـ = ٦٣٣ م) مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، صحابي، من كبارهم وكبار قرائهم، فارسي الأصل اعتنقه نيته زوج أبي حذيفة، صغيراً وتبناه أبو حذيفة وزوجه ابنة أخ له. وهو من السابقين إلى الإسلام. كان يوم المهاجرين الأولين قبل الهجرة، في مسجد قباء. وشهد بدرًا، ثم كان معه لواء المهاجرين يوم البمامة، فقطعت يمينه فأخذته بيساره فقطعت، فاعتنقه إلى أن صرع.

الأعلام ٧٣/٣، والإصابة ٣٠٥٢، والاستيعاب في هامشه ٧٠/٢.

(٣) هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني (توفي ١٠٥ هـ = ٧٢٣ م) أبو القاسم، مفسر. كان يؤدب الأطفال، ويقال: كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي. له كتاب في «التفسير» توفي بخراسان الأعلام ٣/٢٥١، وميزان الاعتدال ٤٧١/١، وتاريخ الخميس ٣١٨/٢، والمجبر ٤٧٥، والمعبر للذهبي ١٢٤/١.

اللَّهُ نَبِيَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَشَاءُ . وقد قدمنا أن نُنْسِيهَا لا يجوز أن يكون منقولاً من نسي الذي معناه تَرَكَ .

وقول أبي إسحاق وفي قوله: ﴿فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧] قولان يبطلان هذا القول الذي حكيناه عن بعض أهل اللغة، أحدهما: فلا تنسى، أي: فلست تترك، إلا ما شاء الله أن تترك. ويجوز أن يكون ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ أن يَلْحَقَ بِالْبَشَرِيَّةِ ثم يذكر بعد.

قال أبو علي: فالقول فيه أن قوله: ﴿سُنِّتُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ إن حُمِلَ فِيهِ لا تنسى على النسيان الذي يقابل الذكر أشبه من أن يُحْمَلَ على ما يراؤ به الترك، وذلك أن النبي ﷺ كان إذا نزل عليه القرآن أسرع القراءة وأكثرها، مخافة النسيان فقال: ستترتك فلا تنسى إلا ما شاء الله أن تنساه^(١) لرفعه ذلك بالنسيان، كرفعه إياه بالنسخ بآية أو سُتَّة. ويؤكد ذلك قوله: ﴿لَا تُحْرَكُ بِهِ لِسَانُكَ لَتَعَجَلَ بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُمْ وَقُرْءَانُهُ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْفِجْ قُرْءَانَهُ﴾ [القيامة: ١٦ - ١٨] وقوله: ﴿وَلَا تَعَجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه: ١١٤] فَحَمَلَ قَوْلَهُ: ﴿فَلَا تَنْسَى﴾ على الترك، إذا كان يُسَلِّكُ بِهِ هَذَا الْمَسْلُكَ - ليس بالوجه. فإن قال: أحمله على الترك دون النسيان. قيل: فإن للذي أنكرت قوله - في أنه من النسيان، وقُلْتَ إن قوله: لا يجوزُ لقوله: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنُدْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] وأنه لا يجوز أن يذهب بما أوحى إلى النبي ﷺ - أن يقول: ولا يجوز له أن يترك شيئاً مما أوحى إليه، كما قلت أنت: لا يجوز أن ينسى شيئاً مما يوحى إليه. فإن جاز أن يترك منه شيئاً؛ جاز أن ينسى منه شيئاً. ولا يكون نسيانه له على وجه الرفع مُنْكَرًا، كما لم يكن تركه إذا شاء الله تركه مُنْكَرًا. فإذا كان الأمر على هذا، فقد صار هو أيضاً إلى مثل ما أنكروه من قول من أنكروا قوله.

فأما قوله: ويجوز أن يكون ما شاء الله مما يَلْحَقُ بِالْبَشَرِيَّةِ ثم يذكر بعد، فإن هذا الضرب من النسيان، وإن كان جائزاً على النبي ﷺ - لما روي من أنه قام في الثانية، فَسُبِّحَ بِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ، وسجد للسهو^(٢)، ونحو ما روي من حديث ذي اليمين ونحو ما روي من أنه صلى فَنَسِيَ آيَةً، فلما فرغ من صلاته، قال: «أفي القوم أبي؟» قيل: نعم يا رسول الله، أُنْسِخَتْ آيَةٌ كَذَا أَمْ نَسِيْتَهَا؟ فضحك رسول الله ﷺ وقال: «نَسِيْتَهَا»^(٣). من حديث عبد الرحمن بن أبيزى^(٤) . -

(١) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ١٢/١٢٠).

(٢) انظر البخاري (سهو، ١) . . . في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٣/٤٠٧)، وابن خزيمة في (الصحیح ١٦٤٧)،

(٤) عبد الرحمن بن أبيزى، الخزازي مولاهم، صحابي صغير، وكان في عهد عمر رجلاً، وكان على خراسان لعلي. (تقريب التهذيب ١/٤٧٢).

فليس المراد في هذا الموضع، لأنه في حكم الذكر من حيث كان المأثم فيه موضوعاً، وإنما المراد به النسيان الذي هو رفع من التلاوة والخط، وعلى هذا استدل به سعد بن أبي وقاص، وعليه حمل ناس من أهل النظر فهذا أولى، وإن كان ما ذهب إليه أبو إسحاق غير مُمتنع في غير هذا الموضع.

قال أبو إسحاق: وقالوا في: ﴿نُسِيَهَا﴾ قولاً آخر، وهو خطأ. قالوا: أو نَتْرَكُهَا، وهذا إنما يقال فيه: نسيْتُ إذا تَرَكْتُ، ولا يقال: أُنْسِيْتُ تَرَكْتُ، وإنما معنى ﴿أَوْ نُسِيَهَا﴾ أي: أو نَتْرَكُهَا. أي: نَأْمُرُكُمْ بِتَرْكِهَا.

والقول في ذلك: أنَّ من فسر أُنْسِيْتُ بِتَرْكْتُ، لا يكونُ مخطئاً، وذلك أنك إذا قلت: أنساني الشيطانَ ذكراً كذا، فإنه إذا أنساكَ نسيْتُ، وإذا قال: أضريتُ زيداَ عمراً، فكأن المعنى: جعلتُ زيداَ يضربُ عمراً، فزَيْدٌ يَضْرِبُ إذا أضريتُهُ، كما ينسى إذا أنسيته، فإذا عَبَّرَ عن ذلك بما يوجبه فعله لم يكن خطأ، وإن كان إذا عبر عن نسي يتْرَكُ، كان أشدَّ موافقةً له في اللفظ، ومطابقةً فيما تريدُ من المعنى. ويدلُّك على أن ذلك ليس بخطأ، أن المفعول الأول من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، إذا نُقِلَ بالهمزة فاعلُ المفعول الثاني، فإذا عَبَّرْتَ عنه بنسيْتُ، فقد جئت بشيء دلَّ كلامك عليه، كما أنك إذا عَبَّرْتَ عنه على التحقيق فقد أَتَيْتَ بما دلَّ كلامك عليه.

فإذا اتفقنا في دلالة الكلام على كل واحد منهما لم يكن خطأ. وهذا النحو يستعمله المتقدمون من السلف المفسرون وغيرهم كثيراً على أن أَتْرَكْتُ وإن كان يوجبه القياسُ فإنما لم نعلم الاستعمال جاء به، وإذا لم يأت به الاستعمال لم يمتنع أن يكون مثل أشياء من هذا الباب يوجبه القياسُ، ولم يأت به الاستعمال، فَرُفِضَ لذلك. ألا ترى أنهم قالوا: دفعتُ زيداَ بعمرو ولم يقولوا: أدْفَعْتُ.

وذهب سيبويه إلى أن ذلك مرفوض وكذلك صككته بكذا، ورفضوا استعمال الهمزة، وكذلك لقيتُ زيداَ، لم يستعملوا نقله بالهمزة، وليس أَلْقَيْتُ منقولاً من لقيتُ، ألا ترى أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وكذلك مَيَّرْتُ ليس بمنقول من مَيَّرْتُ، فإذا رُفِضَ النقل بالهمزة في هذه الأشياء ونحوها، أمكن أن يكون تركتُ أيضاً مثلها فلم تُنْقَلْ بالهمزة، ويقوي ذلك أننا لم نعلمه ثبت في سمع كما لم تثبت هذه الأشياء. فإذا لم يرد به سَمِعٌ دل ذلك على الرفض له. ففسر الذي فسر ذلك على ما جاء السمع به دون ما أوجبه القياس الذي لعله رآه المفسرُ مرفوضاً غير مأخوذ به.

وقوله: وإنما معنى ﴿أَوْ نُسِيَهَا﴾ أو: نَتْرَكُهَا، أي: نَأْمُرُكُمْ بِتَرْكِهَا؛ فالقول في ذلك: لا يخلو من أن يكون المراد بِنَتْرَكُهَا الذي يراهُ به تقرير الشيء، كما تقول: اترك هذا في موضعه، أي: قررره فيه ولا ترفعه منه، أو يكون المراد بِنَتْرَكُهَا أي: نرفَعُهَا

وتبديلها. فإن كان المراد الوجه الأول الذي هو التقرير في موضعه، وأن لا يرفع؛ فهذا لا يقع الأمر به، لأنه ليس إلى النبي ولا إلى المسلمين تقرير الآي في مواضعها، إنما ذلك إلى الله إذا أنزل آية كانت مُقرَّرة حتى يرفعها بنسخ أو إنسائها، فالأمر لنا بتقرير ذلك لا يصح إلا أن يراد الاعتقاد، لأن ذلك ثابت غير منسوخ، وهذا الأمر ليس بالكثير الفائدة، لأن النبي ﷺ، والمسلمين إذا أنزل الله تعالى آية قرروها في موضعها، واعتقدوا أنه قرآن مُنزل وكلام لرب العالمين قد ثبت، حتى يُرفع بنسخ أو نسيان إن كان ذلك يجوز فيها. وإن كان المراد بقوله: نأمركم بتركها، نأمركم بأن ترفعوا ذلك وتتركوه؛ فذلك ليس إلى النبي ولا إلى المسلمين، وإنما تبديلها ونسخها إلى الله، يدل على ذلك قوله: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي فَأَنسِيهُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥] فإن قال قائل: ما معنى تركها غير النسخ، وما الفصل بين الترك والنسخ؟ فالجواب في ذلك: أن النسخ أن يأتي في الكتاب نسخ آية بآية فتبطل الثانية العمل بالأولى، ومعنى الترك: أن تأتي الآية بضرب من العمل فيؤمر المسلمون بترك ذلك بغير آية تنزل ناسخة التي قبلها، نحو قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠] ثم أمر المسلمون بعد بترك المحنة، فهذا يدل على معنى الترك ومعنى النسخ، وقد بيناه فهذا هو الحق.

قال أبو علي: القول في ذلك أن ما ذكره من أن النسخ: أن يأتي في الكتاب نسخ الآية بالآية فتبطل الثانية العمل بالأولى؛ ليس بحقيقة النسخ، لكن هذا ضرب من النسخ. وقد يكون النسخ للآية والتبديل لها على ضرب آخر، وما أعلم فيه رواية ولا قياساً يدل على ما ذكره. وقد يُنسخ القرآن عند عامة الفقهاء بسنة غير آية، ولا يمتنعون من أن يُسموا ذلك نسخاً، ولا يمتنع أن يُسمى الضرب الذي سماه أبو إسحاق تركاً نسخاً.

ومما يدل على ذلك أن الزهري روى عن عروة عن عائشة قالت: نزل في أصحاب بئر معونة^(١) قرآن منه: «بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فِرْضِي عَنَا وَأَرْضَانَا»^(٢) ثم نُسخ، فسَمَّتْ عائشة ذلك نسخاً، ولم تسمه تركاً، وسمته نسخاً وإن لم يُنسخ بآية فهذا يفسد القسمين اللذين قسمهما. ألا ترى أنها سمت ذلك نسخاً، وإن لم ينسخ ذلك بآية ولم تسمه تركاً. كما زعم أنه يُسمى نحو قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] تركاً من حيث أمر المسلمون بترك الامتحان لهن من غير آية نزلت. ويُفسد ذلك أيضاً ما روي عن رسول الله ﷺ من حديث حماد بن زيد^(٣) عن أيوب عن

(١) بئر معونة: بين أرض بني عامر وحرّة بني سليم، وقيل: بئر معونة بين جبال يقال لها: أبلئ في طريق المصعد من المدينة إلى مكة وهي لبني سليم. (معجم البلدان ١/٣٠٢).

(٢) أخرجه المنذري في (الترغيب والترهيب ٢/٣٢٦).

(٣) هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي (٩٨ - ١٧٩ هـ = ٧١٧ - ٧٩٥ م) مولا هم، البصري، أبو =

أبي قلابة قال: بينا رسول الله ﷺ يوماً قاعداً في أصحابه إذ ذكر حديثاً، فقال: ذاك وأن يُنسخ القرآن، فقال رجل كالأعرابي: يا رسول الله ما يُنسخ القرآن؟ وكيف يُنسخ؟ قال: «يذهب أهله الذين هم أهله، ويبقى رجال كأنهم النعام. يعني في خفة الطير»^(١). فقد سمى رسول الله ﷺ هذا نسخاً، وإن لم ينسخ بآية فإذا لم يثبت بتسميته النسخ سماع ولا قياس، وجاءت اللغة بخلاف ما ذكره، علمت أنه قول لا وجه له.

قرأ ابن عامر وحده ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ﴾^(٢) [البقرة: ١١٦] بغير واو.

وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بواو.

قال أبو علي: حذف الواو في ذلك يجوز من وجهين: أحدهما أن الجملة التي هي ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ملابسة بما قبلها، من قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤] ومن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه: جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار، لأنهم بقتالهم المسلمين وإرادتهم غلبتهم والظهور عليه مانعون لهم من مواضع مُتعبداتهم، والمساجد هي جميع المواضع التي يتعبد فيها. وقد روي عن النبي ﷺ: «جُعِلَت لي الأرضُ مسجداً وطمهوراً»^(٣).

= إسماعيل، شيخ العراق في عصره. من حفاظ الحديث المجوزين. يُعرف بالأزرق. أصله من سبي سحستان، ومولده ووفاته في البصرة، وكان ضريراً طراً عليه العمى، يحفظ أربعة آلاف حديث. خرج حديثه الأئمة الستة.

الأعلام ٢/٢٧١، وتذكرة الحفاظ ١/٢١١، وتهذيب التهذيب ٣/٩، وحلية ٦/٢٥٧، واللباب ١/٣٦ ونكت الهميان ١٤٧.

(١) أخرجه الربيع بن حبيب في (المسند ١/٨٠).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٨.

(٣) أخرجه البخاري في (الصحیح ١/٩١، ١١٩)، والترمذي في (السنن ٣١٧)، وأبو داود في (السنن الصلاة ب ٢٤)، والنسائي في (السنن ٢/٥٦، وابن ماجه في (السنن ٥٦٧)، وأحمد بن حنبل في (المسند ١/٢٥٠، ٢/٢٤٠، ٢٥٠، ٤١٢، ٤٤٢، ٥٠١، ١٤٥/٥)، والبيهقي في (السنن الكبير ٢/٤٢٣، ٤٣٤)، والطبراني في (المعجم الكبير ١١/٧٣، ١٢/٤١٣)، وابن عبد البر في (التمهيد ٥/٢٢٢، ٢٢٣، وابن حجر في (فتح الباري ١/٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٥٣٣)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٢/٤٠٢)، وأبو عوانة في (المسند ١/٣٩٦)، والسيوطي في (الدر المنثور ٥/٧٣، ٢٣٧، ٢٤٠)، والألباني في (إرواء الغليل ١/٣١٥)، وعبد الرزاق في (المصنف ٩٨)، والمتقي الهندي في (كتر العمال ١/٣١٩)، والربيع بن حبيب في (المسند ١/٣٥، ٥٢)، وابن كثير في (البدایة والنهایة ٦/٤٨)، وابن حجر في (تفليق التعليق ٩٦٣)، والبعوي في (شرح السنة ٢/٤١٢)، وابن كثير في (التفسير ٢/١١٢، ٢٨١، ٤٨٩، ٣/٤٤، ٣٩٧، ٥٠٦/٦، ٥١٣)، والقرطبي في (التفسير ٥/٢٣٧، ٨/٣٧٢، ١٠/٤٩، ٤٦، ٢١٧/١٦، ٢٠/١٩)، والطبري في (التفسير ١٠/٣٤)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ١٠/١٢١)، وابن عساكر في (تهذيب تاريخ دمشق ٤/٣٥٦)، والعقيلي في (الضعفاء ١/١٢٤، ٢/٢٧) والعجلوني في (كشف الخفاء ١/٣٩٨)، والهيتمي في (مجمع الزوائد ١/٧٢، ٢/٩٠، ٨/٢٥٨ و ٢٥٩).

وإذا كان التأويل على هذا، فالذين قالوا: اتخذ الله، من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، فَيُسْتَعْنَى عن الواو لالتباس الجملة بما قبلها كما اسْتَعْنِيَ عنها في نحو قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] ولو كان وهم فيها خالدون، كان حسناً إلا أن التباس إحداهما بالأخرى وارتباطها بها أغنى عن الواو. ومثل ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولم يقل: وربعهم، كما جاء: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولو حذف الواو منها كما حذف من التي قبلها واستعني عن الواو بالملابسة التي بينها كان حسناً.

والوجه الآخر أن تستأنف الجملة فلا تعطفها على ما تقدم.

واختلفوا في قوله عز وجل: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) [البقرة: ١١٧] في فتح النون وضمها.

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بنصب النون.

وقرأ الباقر: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعا.

قال أبو علي: لا يخلو قوله: ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: ١١٧] من أن يكون المراد به القول الذي هو كلام ونطق، أو يكون الذي يَتَسَعُّ فيه فلا يراد به النطق ولا الكلام، ولا الظن ولا الرأي ولا الاعتقاد، ولكن نحو قول الشاعر^(٢):

قد قالت الانساعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِ

ونحو قول العجاج في صفة ثور^(٣):

فَكَّرْتُمْ قَالَ فِي التَّفَكِيرِ

إِنَّ الْحَيَاةَ الْيَوْمَ فِي الْكُرُورِ

وقول الآخر^(٤):

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٨.

(٢) مَرَّ سَابِقاً.

(٣) انظر الرجز مَرَّ سَابِقاً.

(٤) تمام الرجز:

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا زُوَيْدًا قَدَمَلَاتِ بَطْنِي

الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٥٧، ٣٤٢، والإنصاف ص ١٣٠، وأمالي المرتضى ٣/٣٠٩، وتخليص الشواهد ص ١١١، وجواهر الأدب ص ١٥١، والخصائص ص ٢٣/١، ورتب المبانى ص ٣٦٢، وسمط اللآلي ص ٤٧٥، وشرح الأشموني ١/٥٧، وشرح المفصل ١/٨٢، ٢/١٣١، ٣/١٢٥، وكتاب اللامات ص ١٤٠، ولسان العرب ٧/٣٨٢ (قطط) ١٣/٣٤٤ (قطن)، ومجالس نعلب ص ١٨٩، والمقاصد النحوية ١/٣٦١، وناج العروس ٢٠/٣٨ (قطط) (قول)، ومقاييس اللغة ٥/١٤، =

فلا يكون على القول الذي هو خطابٌ ونطقٌ، لأن المنتفي الذي ليس بكائن لا يخاطبُ كما لا يؤمرُ، فإذا لم يجز ذلك حَمَلَتْهُ على نحو ما جاء في الآيات التي قدمت ونحوها.

وأما قوله: ﴿كُنْ﴾ فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبرُ، كأن التقدير يُكُونُ فيكونُ وقد قالوا: أكرم بزيد، فاللفظ لفظُ الأمر، والمعنى والمراد: الخبرُ، ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرمَ زيداً، فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل. وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَسُدَّهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] فالتقدير: مدّه الرحمنُ. وإذا لم يكون قوله: ﴿كُنْ﴾ أمراً في المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصبَ الفعلَ الفاء بأنه جوابه، كما لم يجز النصبُ في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب نحو: آتيك فأحدثك، إلا أن يكون في شعرٍ نحو قوله^(١):

ويأوي إليه المستجيرُ فيغصمًا

ومما يدل على امتناع النصب في قوله: ﴿فيكون﴾ أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء. يدل على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه. ألا ترى أن: اذهب فأعطيك معناه: إن تذهب أعطيتك والأجود إن ذهبت أعطيتك فلا يجوز: اذهب فتذهب. لأن المعنى يصير: إن ذهبت ذهبت، وهذا كلام لا يفيد، كما يفيد إذا اختلف الفاعلان والفعالان، نحو: قم فأعطيك، لأن المعنى: إن قمت أعطيتك، ولو جعلت الفاعل في الفعل الثاني فاعل الفعل الأول، فقلت: قم فتقوم، أو: أعطني فتعطيني، على قياس قراءة ابن عامر لكان المعنى: إن قمت تقم، وإن تُعطيني تُعطيني، وهذا كلام في قلة الفائدة على ما تراه، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه ﴿فيكون﴾ متجهاً.

= والمخصص ٦٢/١٤، وتهذيب اللغة ٢٦٤/٨، وكتاب العين ١٤/٥ قطني من كذا أي حسي. قيل في اللسان ٣٨٢/٧: زادوا النون في قَطُّ فقالوا: قطني، لم يريدوا أن يكسروا الطاء لثلا يجعلوها بمنزلة الأسماء المتمكنة نحو يدي وهني. وقال بعضهم: قطني كلمة موضوعة لا زيادة فيها كحسي. [وبالرجز هنا] إنما دخلت النون ليسلم السكون الذي يبنى الاسم عليه، وهذه النون لا تدخل الأسماء، وإنما تدخل الفعل الماضي إذا دخلته ياء المتكلم كقولك: ضريني وكلمني لتسلم الفتحة التي بني الفعل عليها ولتكون وقاية للفعل من الجر، وإنما أدخلوها في أسماء مخصوصة قليلة نحو قطني وقطني وعني ومني ولذني لا يقاس عليها، فلو كانت النون من أصل الكلمة لقالوا: قطنك. وهذا غير معلوم.

(١) عجز بيت. تمامه:

لنا هضبة لا ينزل الدُّنُّ وسطها ويأوي إليها المستجيرُ فيغصمًا
البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٩، والرد على النحاة ص ١٢٦،
والكتاب ٤٠/٣، وللأعشى في خزانة الأدب ٣٣٩/٨، والخصائص ٣٨٩/١، ولسان العرب ٤٢٧/١٠
(ذلك) (وفيه «قيعصا» مكان «قيعصما» وهذا تحريف)، والمحتسب ١٩٧/١، وبلا نسبة الجنى الداني
ص ١٢٣، ووصف المباني ص ٢٢٦، ٣٧٩، والمقتضب ٢٤/٢.

وقد يمكن أن تقول في قول ابن عامر: إنَّ اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حَمَلْتَهُ على صورة اللفظ، فقد حَمَلَ أبو الحسن نحو قوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] ونحو ذلك من الآي، على أنه أجري مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة. فكَذَلِكَ على قول ابن عامر: يكون قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ بمنزلة جواب الأمر نحو: ايتني فَأَحَدْتُكَ، لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره، ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيداً؟ والمعنى: لِمَ تؤذيه؟ وليس ذلك في اللفظ.

ومثل قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ في أن المعطوف ليس محمولاً على لفظ الأمر وإن كان قد وليه، قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢] ليس قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ بجواب لقوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ ولكنه محمول على قوله: يعلمون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون منهما، إلا أن قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢] في هذه الآية نهى عن الكفر، وليس قوله: ﴿كُنْ﴾ من قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ أمراً. ومن ثم أجمع الناس على رفع يكون، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث رأيت، فالوجه في يكون الرفع. فإن قلت: فهلا قلت: إن العطف في قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ على ﴿يقول﴾ على ﴿يقول﴾ دون ما قلت من أنه معطوف على كن، ألا ترى أنه عطف على الفعل الذي قبل كن في قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] حَمَلَ النصب في ﴿فَيَكُونُ﴾ على الفعل المنتصب ب(أن). فكما جاز عطفه على الفعل المنتصب بأن الذي قبل قوله: ﴿كُنْ﴾ فكذلك يجوز أن يحمل المرتفع عليه، كأنه قال: فإنما يقول فيكون.

قيل: ما ذكرناه أسوأ مما قلت، وأشدُّ أطراداً، ألا ترى أن قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] لا يستقيم هذا المذهب فيه، لأن ﴿قال﴾ ماضٍ، و﴿يكون﴾ مضارعٌ فلا يحسنُ عطفه عليه لاختلافهما. فإن قلت: فلم لا يجوز عطف المضارع على الماضي، كما جاز عطف الماضي على المضارع في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي فمضيتُ^(١)

(١) تمام البيت:

ولقد أمرت على الليم يسبني فمضيتُ ثم قلت لا يعنيني البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر ٧٨/١؛ وشبه التصريح ١١/٢، وشرح شواهد المغني ٣١٠/١، والكتاب ٢٤/٣، والمقاصد النحوية ٥٨/٤، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحرني ص ١٧١، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣، والأشباه والنظائر ٩٠/٣، والأضداد ص ١٣٢، وأمالني ابن الحاجب ص ٦٣١، وأوضح =

ألا ترى أنه مضارع ومضيتُ ماضٍ، فكما جاز عطفُ الماضي على المضارع كذلك يجوز عطف ﴿فَيَكُونُ﴾ على ﴿خَلَقَهُ﴾. قيل: لا يكون هذا بمنزلة البيت، لأن المضارع فيه في معنى الماضي، والمراد به: ولقد مررت فمضيت، فجاز عطف الماضي على المضارع، من حيث أريدَ بالمضارع الماضي وليس المرادُ بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ في الآية الماضي، فَيُعْطَفَ فيها على الماضي. فإذا كان كذلك تبينت بامتناع العطف في قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾. على أن العطف في قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ إنما هو على ﴿كن﴾، الذي يراد يُكُونُ، فيكون خبر مُبْتَدَأٍ محذوفٍ كأنه: فهو يَكُونُ.

فإن قلت؛ فهلا قلت: إن العطف على كن إذا كان المرادُ به يَكُونُهُ غير سهل، لأنَّ قوله فيكونُ حينئذٍ قليلُ الفائدة، ألا ترى أن يَكُونُهُ يدل على أنه يكون. قيل له: ليس بقليل الفائدة، لأن المعنى: فيكون بتكوينه، أي بإحداثه، لا يكون حدوثه ووجوده على خلاف هذا الوجه، فإذا كان كذلك كان مفيداً، كما أن قولهم: لأضربته كائناً ما كان، بالرفع في كائنٍ كلامٌ قد استعملوه وحسَّنَ عندهم، وإن كان قد عَلِمَ أنَّ ما يكون فهو كائن، ولكن لما دخله من المعنى أي لا أبالي بذلك، حَسَّنَ، فاستعمل، ولم يكن عندهم بمنزلة ما لا يفيد فيطرحُ فكذلك لَمَّا كان المعنى في الآية يكون بإحداثه جاز وحسَّنَ، ولم يكن بمنزلة ما لا يفيد.

اختلفوا في ضم التاء ورفع اللام، وفتحها وجزم اللام من قوله جل وعز: ﴿وَلَا تُشْتَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَبْرِ﴾^(١) [البقرة: ١١٩].

فقرأ نافع وحده: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ مفتوحة التاء مجزومة اللام.

وقرأ الباقون ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ مضمومة التاء، مرفوعة اللام.

قال أبو علي: القول في سألتُ إنه فعلٌ يتعدى إلى مفعولين مثل أعطيتُ قال^(٢):

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَمَانِي بِشُكْرِ

= المسالك ٢٠٦/٣، وجواهر الأدب ص ٣٠٧، وخراتة الأدب ٣٥٧/١، ٣٥٨، ٢٠١/٣، ٢٠٧/٤، ٢٠٨، ٢٣/٥، ٥٠٣، ١٩٧/٧، ١١٩/٩، ٣٨٣، والخصائص ٣٣٨/٢، ٣٣٠/٣، والدرر ٦/١٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١، وشرح شواهد المغني ٨٤١/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٩، ولسان العرب ٨١/١٢ (ثم) ٢٩٦/١٥ (مني)، ومغني اللبيب ١/١٠٢، ٤٢٩/٢، ٦٤٥، وجمع الهوامع ٩/١، ١٤٠/٢.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب ١٥٥/٢، ٥٥٥/٣، وله أو لسعيد ابنه أو لنبیه بن الحجاج في خزانة الأدب ٤١٠/٦، ٤١٢، ولنبیه بن الحجاج في شرح أبيات سيبويه ١١/٢، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٤٨/٣، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٦.

وقال^(١):

سَأَلْنَاهَا الشُّقْمَاءَ فَمَا شَفَّتْنَا وَمَثَّنَا الْمَوَاعِدَ وَالْخِلَابَا
وَأَنشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى^(٢):

سَأَلْتُ عَمْرًا بَعْدَ بَكْرٍ حُفًّا
وَالذَّلُوقُ قَدْ تُسْمَعُ كِي تَخْفًا

ويجوز أن يُقْتَصَرَ فيه على مفعول واحد، فإذا اقتصرته في التعدي على مفعول واحد كان على ضربين:

أحدهما: أن يتعدى بغير حرف، والآخر: أن يتعدى بحرف.

فأما تعديه بغير حرف فقوله: ﴿وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَسْتَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠].
وقال: ﴿فَتَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣].

وأما تعديه بحرف؛ فالحرف الذي يتعدى به حرفان: أحدهما الباء كقوله: ﴿سَأَلَّ سَائِلٌ يَعْذَابِ﴾ [المعارج: ١].

وقال^(٣):

وَسَائِلَةٌ بِنَّغْلَبَةِ بِنِ سَيْرٍ وَقَدْ أُوذَّتْ بِشَغْلَبَةِ الْعَلُوقِ
وَالْآخِرُ: ﴿عَنْ﴾ كقولك: سل عن زيد.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون بمنزلة أعطيت، وذلك كقوله:

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٨ من قصيدة عنوانها «لم يجد الملوك أعزُّ منّا» يهجو بها الراعي النميري وهي من البحر الوافر.

الخلاب: الإخلاف في الوعد.

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٦٧/٨ (سمع)، ٨١/٩ (خفف)، وتهذيب اللغة ١٢٥/٢، وتاج العروس ٢٣٣/٢٣ (خفف)، والمخصص ١٦٦/٩، ٤٥/١٠.

الحُفَّ: الجمل المسن وقيل: الضخم.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمفضل النكري في لسان العرب ٣٩١/٤ (سير)، ٢٦٦/١٠ (علق) وفيهما «علقت» مكان «أودت»، والتنبيه والإيضاح ١٣٦/٢، وتهذيب اللغة ٢٤٧/١، ٤٧/١٣، ومجمل اللغة ٤٠٥/٣، وتاج العروس ١٢٣/١٢ (سير، علق)، والأصمعيات ص ٢٠٣، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣٩٤/١، ومقاييس اللغة ١٣٠/٤، وجمهرة اللغة ص ١٣٢٧، وأساس البلاغة (علق)، والمخصص ١٥٠/١٦.

أراد بثعلبية بن سيار فجعله سياراً للضرورة لأنه لم يُمكنه سيار لأجل الوزن فقال: سَير؛ قال ابن بري: البيت للمفضل النكري يذكر أن ثعلبية بن سيار كان في أسره (اللسان ٣٩١/٤)، العلق: ما يعلق بالإنسان؛ والمثنية علق وعلاقة. قال ابن سيده: والعلق المثنية، صفة غالبية.

سألتُ زيداً بعدَ بكرٍ خُفّاً^(١)

فمعنى هذا: استعطيته، أي: سألته أن يفعل ذلك. والآخِرُ: أن يكون بمنزلة: اخترتُ الرجالَ زيداً، وذلك قوله: ﴿وَلَا يَسْتَلْ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠] فالمعنى هنا: ولا يُسألُ حميمٌ عن حميمه، لذهوله عنه واشتغاله بنفسه، كما قال: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُنْبِئُهُ﴾ [عبس: ٣٧]. فهذا على هذه القراءة كقوله: ﴿وَسَأَلْتَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

والثالث: أن يتعدى إلى مفعولين، فيقع موقع المفعول الثاني منهما استفهاماً، وذلك كقوله: ﴿سَأَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا يَلْتَمِئُونَ﴾ [البقرة: ٢١١] وقوله: ﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

فأما قول الأخطل^(٢):

واسأَلُ بِمَصْغَلَةِ الْبَكْرِيِّ مَا فَعَلَا^(٣)

فما: استفهام، وموضعه نصبٌ بفعلٍ، ولا يكون جرّاً على البدل من مصغلة على تقدير: سل بفعل مصغلة، ولكن تجعله مثل الآيتين اللتين تلوناهما، وإن شئت جعلته بدلاً، فكان بمنزلة قوله: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] ولو جعلت المفعول مراداً محذوفاً من قوله: واسأل بمصغلة، فأردت: واسأل الناس بمصغلة ما فعل؟ لم يسهل أن يكون ﴿ما﴾ استفهاماً، لأنه لا يتصل بالفعل، ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه فلا تقع الجملة التي هي استفهام موقع أحدهما كما تقع موقعه في قوله: ﴿سَأَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢١١]. فإن جعلت ﴿ما﴾ موصولة، وقدرت فيها البدل من مصغلة لم يمتنع.

(١) مر سابقاً من هذا الجزء لكن برواية «عمرأ» مكان «زيداً».

(٢) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارفة بن عمرو (١٩ - ٩٠هـ = ٦٤٠ - ٧٠٨م) من بني تغلب أبو مالك، شاعر، مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع، اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم. نشأ على المسيحية. واتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والقرزوق. له ديوان شعر.

الأعلام ١٢٣/٥، والأغاني طبعة الدار ٢٨٠/٨، والشعر والشعراء ١٨٩، وخزانة ٢١٩/١ - ٢٢١، وشرح شواهد المعنى ٤٦.

(٣) عجز بيت: تمامه:

دع المُغْمِرَ لا تسأل بمصرعه واسأل بمصغلة البكري ما فعل
البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٤٩، وأدب الكاتب ص ٥٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٥٧، ولسان العرب ١١/٣٨١ (صقل) وتاج العروس (صقل) وفيه «فعلا» مكان «فعل» وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/١٣٠، والمعاني الكبير ص ١٢٠٨.
مصغلة: هو مصغلة بن هبيرة من بني ثعلبة بن شيبان.

وإن قلت: أَجْعَلُ قوله: ما فعل، استفهاماً وأَضْمِرُ يقول، لأنني إذا قلت: أسأل الناس بمصقلته؛ فإن يدل على قل، لأن السؤال قول، فأحمله على هذا الفعل، لا على أنه في موضع المفعول، لاستغناء الفعل بمفعولين؛ فهو قول. يدل على ذلك قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢] ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه أحدهما: الكاف، والآخر: قد تعدى إليه الفعل بعن؛ فلا يتعلق به ﴿أَيَّانَ﴾ إلا على الحد الذي ذكرنا.

ومن ذلك قول سيبويه: «اذهب فاسأل: زيداً أبو من هو؟» فزيدٌ داخل في حيز الاستفهام، وليس المعنى: سل زيداً، ولكن التقدير: سل الناس: أبو بشرٍ زيدٌ أم أبو عمرو؟ ولو قلت: سل زيداً على هذا الحد، لم يجز؛ لأن زيداً ليس بمسؤول، إنما هو مسؤول عنه، وإنما يأمر المخاطب أن يسأل غيره عنه، فلهذا قال: لو قلت: سل زيداً على هذا الحد لم يجز، وذلك لما ذكرناه من انقلاب المعنى. وهذا مما يقوي قول يونس: قد علمتُ زيداً أبو من هو. ألا ترى أن هذا من المواضع التي ليس يجوز فيها أن يعمل الفعل في الاسم الداخل في حيز الاستفهام، فإذا أتت مواضع ليس يجوز فيها ذلك، جاز أن لا يعمل في المفعول الذي يجوز أن يعمل فيه نحو: علمت زيداً أبو من هو.

فالمفعول في هذا الموضع محذوف، لأن المعنى: أسأل إنساناً زيداً أبو من هو؟ وكذلك قوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ...﴾ [المعارج: ١] كأن المعنى: سأل سائل النبي ﷺ أو المسلمين بعذاب واقع، فلم يُذكر المفعول الأول. وسؤالهم عن العذاب، إنما هو استعجالهم له لاستبعادهم لوقوعه، ولردهم ما يوعدون به منه، وعلى هذا قال: ﴿وَسْتَعِجَلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الحج: ٤٧] ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤] ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَتُ﴾ [الرعد: ٦].

ويدلك على ذلك قوله: ﴿فَأَصْبَرَ صَبْرًا جَمِيلًا إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَتْهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٥ - ٧] وقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتٍ أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠]. وقال: ﴿أَفَأَمْرٌ أَتَى فَلَاسْتَغْلِبُوهُ﴾ [النحل: ١].

فأما قوله: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢] فيجوز أن يكون ﴿من﴾ فيه في موضع المفعول الثاني على قياس قول أبي الحسن، ويكون المفعول محذوفاً في قياس قول سيبويه، والصفة قائمة مقامه.

وأما قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] فإنه يحتمل أمرين، أحدهما: أن تجعل ﴿عنها﴾ متعلقاً بالسؤال، كأنه: يسألونك عنها، كأنك حفي بها، فحُفَّ الجار والمجرور. وحسن ذلك لطول الكلام بعنّها التي من صلة السؤال. ويجوز أن يكون ﴿عنها﴾ بمنزلة بها وتصل الحفاوة مرةً بالباء ومرّةً بعن. كما أن السؤال يعمل مرةً بالباء

ومرة يعن فيما ذكرنا. ويدلك على أنه يصل بالباء قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فِي حَقِّيكَ﴾ [مريم: ٤٧]. وقال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَتَشَكَّلَ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] فقوله: ﴿اسْأَلْ بِهِ﴾ اسأل عنه خبيراً.

فأما ﴿خَيْرًا﴾ فلا يخلو انتصابه من أن يكون على أنه حال، أو مفعول به، فإن كان حالاً لم يخلُ أن يكون حالاً من الفاعل أو من المفعول، فلو جعلته حالاً من الفاعل السائل لم يسهل لأن الخبير لا يكاد يسأل إنما يسأل، ولا يسهل الحال من المفعول أيضاً لأن المسؤول عنه خبيرٌ أبداً فليس للحال كبير فائدة. فإن قلت: يكون حالاً مؤكدةً فغير هذا الوجه إذا احتمل أولى، فيكون خبيراً إذا مفعولاً به كأنه: قال فاسأل عنه خبيراً أي مسؤولاً خبيراً. وكان معنى سل: تَبَيَّنْ بِسُؤَالِكَ وَبَحْثِكَ مِنْ تَسْتَحْبِرُهُ لِيَتَقَرَّرَ عِنْدَكَ مَا اقْتَضَىٰ عَلَيْكَ مِنْ خَلْقِهِ مَا خَلَقَ وَقُدِّرَتْهُ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَتَعَلَّمَهُ بِالْفَحْصِ عَنْهُ وَالتَّبَيُّنِ لَهُ. ومما يقوي أن السؤال إنما أريد به ما وصفنا قول أمية:

وَاسْأَلْ وَلَا بَأْسَ إِنْ كُنْتَ امْرَأً عَمَهَا إِنَّ السُّؤَالَ شِفَاءٌ مَنْ كَانَ خَيْرَانَا
فيشبه أن يكون أراد بأسال: اسأل حتى تتبين بسؤالك، ألا ترى أنه قال:

إن السؤال شفا من كان حيرانا

والسؤال إذا خلا من العلم لم يكن شفاءً لمن كان حيراناً، إنما يكون شفاءً إذا اقترن به العلم والتبين، فكذلك المراد في قوله: ﴿فَسَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]: اسأل سؤالاً تبحث به لتبين.

فالحجة لمن قرأ: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بالرفع أن الرفع يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حالاً فيكون مثل ما عطف عليه من قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] وَغَيْرَ مَسْئُولٍ. ويكون ذكرُ ﴿تُسْأَلُ﴾ - وهو فعلٌ بعد المفرد الذي هو قوله: ﴿بَشِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] - كذكر الفعل في قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهَدِ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد ما تقدم من المفرد. وكذلك قوله: ﴿وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥] وهو قد يجري مجرى الجمل.

والآخر: أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به، ويقوي هذا الوجه ما روي من أن عبد الله أو أياً قرأ أحدهما: ﴿وَمَا تُسْأَلُ﴾، والآخر: ﴿وَلَنْ تُسْأَلَ﴾^(١)، فكل واحدة من هاتين القراءتين يؤكد حملهُ على الاستئناف. ويؤكد وجهي الرفع قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقوله: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَانُ﴾ [المائدة: ٩٩].

(١) انظر تفسير ابن كثير ٥١٦/١.

ومما يجعل للفظ الخبر مزية على النهي أن الكلام الذي قبله وبعده خبرٌ فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى .

ووجه قراءة نافع بالجزم للنهي : ما رُوِيَ أن النبي ﷺ سأل : أيُّ أبويه كان أحدث موتاً، وأراد أن يستغفر له ، فأنزل الله : ﴿وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾^(١) [البقرة : ١١٩] وهذا إذا ثبت معنى صحيح . ويُذكر أن في إسناد الحديث شيئاً .

فأما قوله من قال : إنه لو كان نهياً لكانت الفاء في قوله : فلا تَسْأَلْ أسهل من الواو . فالقول فيه : إن هذا النحو إنما يكون بالفاء ، إذا كانت الرسالة بالبشارة والتذارة علةً لأن لا يسأل عن أصحاب الجحيم ، كما يقول الرجل : قد حَمَلْتُكَ على فرس فلا تسألني غَيْرَهُ . فيكون حَمَلُهُ على الفرسِ علةً لأن لا يسأل غيره . وليس البشارة والتذارة علةً لأن لا يسأل .

وقد جوز أبو الحسن في قراءة من جَزَمَ أن يكون على تعظيم الأمر كما تقول : لا تسلني عن كذا ، إذا أردت تعظيم الأمر فيه . فالمعنى أنهم في أمرٍ عظيم ، وإن كان اللفظ لفظ الأمر .

قال أحمد بن موسى : كما ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة : ١٠٨] مَضْمُومَةُ السِّينِ ، مكسورة الهمزة في قراءتهم جميعاً .

قال : وروى هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ : ﴿سُئِلَ﴾ مهموزة بغير إشباع . قال أبو علي : القول في سُئِلَ : أنَّ في سألتَ لغتين : سألتُ أسألُ ، العينُ همزة ، وهي الفاشيةُ الكثيرةُ وَسَلْتُ أسألُ لُغَةً ، وعليها جاء قول الشاعر^(٢) :

سَأَلْتُ هُدَيْلُ رَسولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ
فَحَمَلَ سَيُوبِهِ سَأَلْتُ عَلَى قَلْبِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا لِلضَّرُورَةِ .

كما قال الآخر^(٣) :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارْعَى فَرَاةً لَا هُنَاكَ الْمَرْزَعُ

(١) قيل : سبب نزول هذه الآية قول رسول الله ﷺ : «ليت شعري ما فعل أبواي» . أخرجه الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٨/٤٤٠) ، والسيوطي في (الحاوي للفتاوي ٢/٣٨٩) ، والسيوطي في (الدر المنثور ١/١١١) ، والطبري في (التفسير ١/٤٠٩) ، والقرطبي في (التفسير ٢/٩٢) ، وابن كثير في (التفسير ١/٢٣٤) .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧٣ ، وشرح المفصل ٩/١١٤ ، والكتاب ٣/٤٦٨ ، ٥٥٤ ، والمقتضب ١/١٦٧ ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/٤٨ ، والمحتسب ١/٩٠ ، والتمتع في التصريف ص ٤٠٥ .

(٣) مرّ سابقاً .

قال سيبويه: لأن الذي قال: سألت هذيل، ليست لغته سئلت أسأل. وحكى أبو عثمان عن أبي زيد: هما يتساولان، في هذه اللغة، فدل أن العين منها واو، وليست المهموزة. ومن قرأ: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَمُوسَى﴾ [طه: ٣٦] لا ينبغي أن يحمله على هذه اللغة لِقَلْبَتِهَا، ولكن على تخفيف الهمز، والتحقيق سُؤْلَكَ.

والقول في قراءتهم: كما سُئِلَ مثل سُعِلَ، أنه على تحقير الهمزة، وقياس من خفف الهمزة أن يجعل هذه بين بين، فيقول، سُئِيلَ، ومعنى بين بين، أن يجعلها بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها.

فإن قُلْتَ: فهلاً كان تخفيف الهمزة في سئل أن يقلبها واواً إذا انضم ما قبلها وانكسرت، كما أنها إذا كانت على عكس هذا قَلْبَتْهَا واواً في قولك: جَوْنٌ والشَوْدَةُ، وفي المنفصل: هذا غلامٌ وبيك.

فالقول: إن الهمزة في سئل لم يلزم قلبها واواً، كما لزم في جَوْنٍ ونحوه، لأن جَوْنٌ إنما لزم قلبها واواً، لأنك في التخفيف لا تخلو من أن قلبها واواً، أو تجعلها بين بين؛ فلم يصح أن تجعلها في جَوْنٍ بين بين، لأنك لو جعلتها كذلك نَحَوْتَ بها نحو الألف، فلا يكون ما قبل الألف ضمةً، كما لم يكن قبلها كسرة؛ فلما لم تكن قبلها ضمةً، كما لم يكن قبلها كسرة؛ فلما لم تكن قبلها ضمةً، كذلك لم يكن قبل ما قَرَّبْتَهُ منها. فلما لم يكن ذلك، أخلصتها واواً إذا انضم ما قبلها، كما أخلصتها ياء إذا انكسر ما قبلها في نحو: مِيرٌ وذِيْبَةٌ وذِيْبٌ، وفي المنفصل: مِنْ غلامٍ وبيك، ولم يلزم ذلك في سئل، ولم يمتنع أن يجعلها بين بين، لأن في الكلام ياء مكسورة قبلها ضمةً نحو: صَيْدٌ في هذا المكان، وَعَيْبٌ بالأمر، وَحَيْبٌ في هذا المكان. كما لم يلزم أن تبدل منها الياء في عكس ذئب، وَمَيْرٌ، وهو نحو: سَيْمٌ، وَجَيْرٌ، ومن المنفصل نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦] لأن في الكلام مثل: صَيْدٌ، وَعَيْبٌ. فلذلك جَعَلْتَ التي في سئل بين بين ولم تقلبها.

اختلفوا في فتح الخاء وكسرها من قوله عز وجل: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَابِرِ إِبْرَاهِيمَ مَثَلًا﴾^(١) [البقرة: ١٢٥].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ مفتوحة الخاء على الخبر. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ مكسورة الخاء. قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ أنه معطوف على ما أضيف إليه، إذ كأنه: ﴿وَإِذْ اتَّخَذُوا﴾، ومما يؤكد الفتح في الخاء أن الذي بعده خبر، وهو قوله: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٢٢٠.

ومن قرأ: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ بالكسر، فلأنهم ذهبوا إلى أثر جاء فيه، روي أن رسول الله ﷺ أخذ بيد عمر، رحمه الله، فلما أتى على المقام قال عمر: أهدا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: نعم. قال عمر: أفلا نتخذُه مصلى؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(١). فهذا تقديره: افعلوا. والأمر - إذا ثبت هذا الخبر - أكد، لأنه يتحقق به اللزوم، وإذا أُخبر ولم يقع الأمر به فقد يجوز أن لا يلزم المخاطبين بذلك الفرض، لأنه قد يجوز أن يكون ناس اتخذوه فلا يلزم غيرهم.

اختلفوا في تسكين الميم وكسر التاء وتحريك الميم وتشديد التاء في قوله تعالى: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾^(٢) [البقرة: ١٢٦].

فقرأ ابن عامرٍ وخده: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾ خفيفة من أمتعت.

وقرأ الباقر ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ مشددة التاء من متعت.

قال أبو علي: التشديد أولى لأن التنزيل عليه، قال تعالى: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ﴾ [هود: ٦٥] فتمتع مطاوع متع، وعامة ما في التنزيل على التثقيب.

قال جل اسمه: ﴿يَمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا﴾ [هود: ٣] ﴿كَمَنْ مَنَعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [القصص: ٦١]. ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨].

فكما أن هذه الألفاظ على متع دون أمتع؛ فكذلك الأولى بالمختلف فيه أن يكون على متع دون أمتع.

ووجه قراءة ابن عامر: أن أمتع لغة، وأن فعل قد يجري في هذا النحو مجرى أفعال، نحو: فرخته وأفرخته، ونزلته وأنزلته. وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿وَأُنزِلَ الملائكة تنزيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥] وأنشدوا للراعي:

خَلِيلِينَ مِنْ شَعْبَيْنِ شَتَّى تَجَاوَرَا قَدِيمًا وَكَانَا بِالسَّفَرِ أَمْتَعًا^(٣)

قال الأصمعي: ليس من أحد يفارق صاحبه إلا أمتعه بشيء يذكره به. قال: فكان ما أمتع كل واحد من هذين صاحبه أن فارقه.

(١) أخرجه البخاري (تفسير سورة ٢ - ٩)، والترمذي (تفسير سورة ٢ - ٧)، وابن ماجه (إقامة ٥٦)، والدارمي (مناسك ٣١).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو للراعي التميري في ديوانه ص ١٦٦، ولسان العرب ٨/ ٣٣٢ (متع) وفيه «قليلاً» مكان «قديمًا»، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٩٥، والمخصص ١٢/ ٧٣، ١٣/ ١٦٠، وأساس البلاغة (متع)، وتاج العروس ٢٢/ ١٨٥ (متع)، وإصلاح المنطق ص ٢٧٩، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/ ٢٩٣، وديوان الأدب ٢/ ٣١٢. أمتعا: تمتعا.

وقال أبو زيد: أمتعا أراد تَمَتَّعا. ويقال: مَتَعَ النهارُ إذا ارتفع.

فأما ﴿قَلِيلًا﴾ من قوله سبحانه: ﴿فَأَمْتِعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] فيحتمل ضربين: يجوز أن يكون ﴿قَلِيلًا﴾ صفةً للمصدر ويجوز أن يكون صفة للزمان.

فالدلالة على جواز كونه صفةً للمصدر قوله تعالى: ﴿يُمَتِّعُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا﴾ [هود: ٣] فوصف المصدر به. قال سيبويه: ترى الرجل يعالج شيئاً فتقول: رويداً، أي: علاجاً رويداً. فإن قلت: فكيف يحسن أن يكون صفةً للمصدر، وفعل يدل على التكثير، فكيف يستقيم وصف الكثير بالقليل في قوله: ﴿فَأَمْتِعُهُ قَلِيلًا﴾، وهلاً كان قول ابن عامرٍ أزجج، لأن هذا السؤال لا يعترض عليه فيه. فالقول: إن ما ذكرت لا يدل على ترجيح قراءته، وإنما وصفه الله تعالى بالقليل من حيث كان إلى نفاذٍ ونقصٍ وتناهٍ، ألا ترى قوله جل وعز: ﴿قُلْ مَتَّعْتُ الدُّنْيَا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٧٧] فعلى هذا النحو وُصِفَ المتاعُ في قوله: ﴿فَأَمْتِعُهُ قَلِيلًا﴾.

وأما جواز كونٍ قليل صفةً للزمان فيدل عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيبَهُ نَجْمٌ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المؤمنون: ٤٠]؛ فتقدير هذا: ليُصِيبَهُ نادمين بعد زمانٍ قليل، كما قال: عرق عن الحمى، وأطعمه عن الجوع، أي: بعد جوع، وبعد الحمى.

اختلفوا في كسر الراء وإسكانها وإشمامها الكسر في قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨].

فقرأ ابن كثير: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾، و﴿رَبِّ أَرَبِيَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿أَرْنَا اللَّذِينَ﴾^(١) [فصلت: ٢٩] ساكنة الراء.

وقال خلفٌ عن عبيد عن شبلٍ عن ابن كثير: ﴿وَأَرْنَا﴾ بين الكسر والإسكان.

وقرأ نافعٌ وحمزة والكسائي: ﴿أَرْنَا﴾ بكسر الراء في كل ذلك.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامرٍ بكسر الراء: ﴿أَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾، و﴿رَبِّ أَرْنِي﴾، و﴿أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] بكسر الراء، وأسكننا الراء في قوله: ﴿أَرْنَا اللَّذِينَ﴾ في هذه وحدها. وروى حفصٌ عنه: ﴿أَرْنَا﴾ مكسورة الراء.

واختلف عن أبي عمرو في ذلك، فقال عباس بن الفضل: سألت أبا عمرو، فقرأ ﴿وَأَرْنَا﴾ مدغمةً، كذا قال. وسأله عن: ﴿وَأَرْنَا﴾ مُثَقَّلَةً، فقال: لا. فقلت ﴿أَرْنِي﴾ فقال: لا. كل شيء في القرآن بينهما لَيْسَتْ ﴿أَرْنَا﴾ ولا ﴿أَرْنَا﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

وقال عبد الوارث اليزيدي وهارونُ الأعورُ، وعُبَيْد بن عَقِيلٍ وعلي بن نصرٍ:
﴿أزني﴾ و﴿أزنا﴾ بين الكسر والإسكان.

وقال أبو زيد والخفّاف عن أبي عمرو ﴿وأزنا﴾ بإسكان الراء.

قال أبو علي: قوله عز وجل: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ يحتمل وجهين أحدهما: أن يكون منقولاً من رأيت الذي يراد به إدراك البصر، نُقلت بالهمزة فتعدت إلى مفعولين، والتقدير حذف المضاف، كأنه: أرنا مواضع مناسكنا.

والمناسك: جمع منسك، وهو مصدرٌ جمعٌ لاختلافِ ضروبه، والمعنى: عرّفنا هذه المواضع التي يتعلق النسكُ بها لِتَفْعَلَهُ، ونقضي نُسُكَنَا فيها على حدّ ما يقتضيه توقيفنا عليها، وذلك نحو: المواقيت التي يُحْرَمُ منها، ونحو الموضع الذي يوقف به من عرفات^(١)، وموضع الطواف^(٢)، وموضع رمي الجمار^(٣)، فهذا من: رأيت الموضع، وأرئته زيدا.

والآخر: أن يكون (أرنا) منقولاً من رأيت التي لا يراد بها رؤية العين، ولكن التوقيف على الأمر، وضرب من العلم. وأنت تقول فلان يرى رأي الخوارج، فتقتصر على مفعول واحد، وليس هناك شيء يُبْصَرُ. وإلى هذا ذهب أبو عبيدة في تأويل الآية فقال: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ أي: علّمنا. وأنشد لحطائط بن يعقوب:

أرينني جواداً مات هزلاً لأنني^(٤) أرى ما ترين أو بخيلاً مُخَلِّداً^(٥)

قال: أراد: دليني، ولم يرد رؤية العين. وأما قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فهو من رأيت الذي يتعدى إلى مفعول واحد، يراد به إدراك البصر، والمفعول الثاني حذف من اللفظ، لأن ما يتعلق بالفعل الثاني يدل عليه، ومعنى الكلام يقتضيه.

(١) عرفة وعرفات: جبل قرب مكة يقف عليه الحُجّاج يوم التاسع من ذي الحجّة. ويوم عرفة: غير متون ولا تدخله الألف واللام.

(٢) الطواف (شريعاً): الدوران حول الكعبة.

(٣) الجمرة: الحصاة الصغيرة يُرمى بها في منى أيام الحج (ج) جمرات وجمار.

(٤) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/٢٠٢: لعنني.

(٥) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢١٨، ولحطائط بن يعقوب في خزنة الأدب ١/

٤٠٦، وسمط اللآلي ص ٧١٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٣، وشرح المفصل ٨/٧٨،

والشعر والشعراء ١/٢٥٤، وهو لحاتم أو لحطائط في شرح التصريح ١/١١١، والمقاصد النحوية ١/

٣٦٩، ولحاتم أو لحطائط أو لدريد في لسان العرب ١١/٤٧٤ (علل)، ولحاتم أو لدريد أو لحطائط أو

لمعن بن أوس في لسان العرب ١٣/٣٤ (أنن)، ولمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩، وبلا نسبة في

أوضح المسالك ١/١١٢، وتخليص الشواهد ص ١٠٥، وسر صناعة الإعراب ١/٢٣٦.

وقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِينَ أَضَلَّاتْنَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [السجدة: ٢٩] فهو من رأيت المتعدية إلى مفعول واحد، فلما نُقِلَ بِالْهَمْزَةِ تَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ. وجاء في الحديث: «أَرَأَيْتَ الَّذِينَ أَضَلَّاتْنَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ قَالَ: هُمَا ابْنُ آدَمَ الَّذِي قَتَلَ أَخَاهُ وَإِبْلِيسَ».

وقد ذكرنا وجه الإسكان فيما تقدم. فأما من اعتلَّ بِأَنَّ الْوَجْهَ الْإِشْبَاعَ أَوْ الْإِخْفَاءَ دُونَ الْإِسْكَانِ لِأَنَّ الْحَرْفَ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ؛ فَلَيْسَ اعْتِلَالُهُ بِذَلِكَ، لِأَنَّ الْحَذْفَ إِذَا وَجِبَ بِقِيَاسٍ، وَعَلَى بَابِ مَطْرُودٍ، كَانَ هُوَ وَالْإِثْبَاتُ سَوَاءً فِي الْمَسَاغِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: رَرَأَيْكَ، وَشَ ثَوْبِكَ، وَفِ بَوَعْدِكَ. فَبَقِيَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْكَلِمَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ. فَكَذَلِكَ إِذَا أُوجِبَ ضَرْبٌ مِنَ الْقِيَاسِ فِيهِ الْإِسْكَانُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا يُوجِبُ حَذْفَ الْهَمْزَةِ مِنَ التَّخْفِيفِ، وَأُوجِبَ حَذْفَ اللَّامِ لِلْأَمْرِ، وَيَقْوِي ذَلِكَ اتِّفَاقُهُمْ، أَوْ اتِّفَاقَ أَكْثَرِهِمْ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَنَكُنَّأَهُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فَلَزِمَ فِيهِ حَذْفٌ بَعْدَ حَذْفٍ.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٢٤] في الألف والياء.

فقرأ ابن عامر في جميع سورة البقرة بغير ياءٍ وَطَلَبَ الْأَلْفَ ﴿إِبْرَاهَامُ﴾.

وقراءة الثَّورِيَّ فِي كُلِّ مَصْرٍ غَيْرَ ابْنِ عَامِرٍ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بِالْيَاءِ.

وقراءة ابن عامر: ﴿إِبْرَاهَامُ﴾ بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْهَاءِ وَقَالَ الْأَخْفَشُ الدَّمَشْقِيُّ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿إِبْرَاهَامُ﴾ بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْهَاءِ.

قال أبو علي: مما يثبت قراءة ابن عامر قول أمية:

مَعَ إِبْرَاهِمَ السَّقِيَّ وَمُوسَى وَابْنَ يَعْقُوبَ عِضْمَةً فِي الْهَزَالِ
فهذا كأنه إبراهيم، إلا أنه حذف الألف، كما يقصر الممدود في الشعر.
وأنشدوا^(١):

عُدْتُ بِمَا عَادَ بِهِ إِبْرَاهِمُ

وقيل: إنهم كتبوا ما في البقرة بغير ياء، فهذا يدل على أنه إبراهيم، وحذفت الألف من الخط، كما حذفت من دراهم، ونحو ذلك، فيشبه أنه قرأ إبراهيم وما ثبت

(١) تمام الرجز:

عُدْتُ بِمَا عَادَ بِهِ إِبْرَاهِمُ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ وَهُوَ قَائِمٌ

مَهْمَا تَجَشَّمْنِي فَبَاتِي جَاشِمٌ إِنِّي لَسْتُ لَكَ اللَّهُمَّ عَابِدٌ رَاغِمٌ

الرجز لعبد المطلب في لسان العرب ٤٨/١٢ (برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل أو لعبد المطلب في

تاج العروس (برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل في لسان العرب ١٠٠/١٢ (جشم) وتاج العروس

(جشم) إبراهيم: اسم أعجمي وفيه لغات: إبراهيم وإبراهم وإبراهم، بحذف الياء.

فيه مما يدل على ذلك. وقد روي أنه سُمِعَ ابنُ الزبير يقرأ: ﴿صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأعلى: ١٩] بألف.

واختلفوا في زيادة الألف ونقصانها من قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا﴾^(١) [البقرة: ١٣٢].

فقرأ نافع وابن عامر ﴿وأوصى بها﴾ على أفعل.

وقر الباقون: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ بغير ألف على فَعَّلَ.

قال أبو علي: حجة من قرأ: وصى بغير ألف قوله عز وجل: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠] فتوصية مصدر وصى، مثل: قَطَعَ تَقْطَعَةً، ولا يكون فيه تفعيل نحو: التقطيع، لأنك لو جئت به على تفعيل للزِمَ في حَيْثُتْ، ونحوه، إذا أتيت به على فَعَّلَ، أن يكون المصدر على تفعيل أيضاً، فَتَجْتَمِعُ ثلاث ياءات، وإذا كانوا قد رفضوا في نحو: عطاء، التَّخْفِيرَ على الإتمام، لأنه كان يجتمع ثلاث ياءات، الوسطى منهنة متحركة بالكسر، فكذلك رُفِضَ هذا في تفعيل، لأنه على تلك العدة وفيهن الكسرة، وإن كانت الكسرة في تفعيل أولاً، وفي عطاء إذا حَقَّرَتْ ثانية.

وحجة من قرأ: ﴿وأوصى﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ﴾ [النساء: ١٠] و﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِكَ﴾ [النساء: ١١]. وقد قالوا: وَصَى الثَّبْتُ: إذا اتصل بعضه ببعض. فالوصية كأن الموصي بالوصية وصل جل أمره إلى الموصى إليه.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾^(٢) [البقرة: ١٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو بالياء: ﴿تَقُولُونَ﴾.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿تَقُولُونَ﴾ بالتاء.

قال أبو علي: حجة قراءة من قرأ بالتاء: أن ما قبلها وبعدها على المخاطبة، فالمخاطبة المتقدمة قوله عز وجل: ﴿أَتَعَاخَرُونَنا فِي اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٩] والمتأخرة قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَأْيِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠].

ومن قرأ (بالياء) فلأن المعنى لليهود والنصارى، وهم غيب^(٣).

واختلفوا في قوله عز وجل: ﴿لَوْ وَفَّ﴾^(٤) [البقرة: ١٤٣].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٩.

(٣) قومٌ عُيِبَ، وَعُيِبَ، وَعَيْبَ: غائبون؛ الأخيرة اسم للجمع، وصحّت الياء فيها تنبيهاً على أصل غاب، وإنما ثبتت فيه الياء مع التحريك لأنه شُبّهَ بَصَيْدٍ، وإن كان جمعاً. (لسان العرب ٦٥٥/١ مادة: غيب).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٩.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿لِرَوْفٍ﴾ على وزن: «لَرَعُوفٍ» في كل القرآن، وكذلك ابن عامرٍ.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر، وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: ﴿لَرَوْفٍ﴾ على وزن «لَرَعَفٍ».

قال أبو زيد: رأفتُ بالرجلِ أرأفُ به رافةٌ ورأفةٌ، ورؤفتُ به أرؤفُ به، كلٌّ من كلام العربِ.

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: ﴿رَوْوَفٍ﴾ أن فعولاً بناءً أكثرُ في كلامهم من فَعُلٍ، ألا ترى أن بابَ ضروبٍ وشكورٍ أكثرُ من بابِ حَدْرٍ، و حَدَثٍ، ويُقْطِ، وإذا كان أكثرَ على ألسنتهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة. ويؤكد ذلك أن هذا البناء قد جاء عليه من صفاتٍ، غيرُ هذا الحرفِ نحو: غفورٍ وشكورٍ، ولا نعلم فعلاً فيها. وقال:

نُطِيعُ إِلَهَنَا^(١) وَنُطِيعُ رَبًّا هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رَوْوُفًا^(٢)

ومن قرأ: ﴿رَوْوَفٍ﴾ فقد زعموا أن ذلك الغالبُ على أهل الحجاز، قالوا: ومنه قول الوليد بن عقبة بن أبي معيط^(٣) لمعاوية بن أبي سفيان:

وشرُّ الطالبين فلا تَكُنْهُ يقاتلُ عَمَّةُ الرُّؤْفِ الرحيمِ
وقد اتَّسع ذلك حتى قاله غيرهم. وقال جرير^(٤):

تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْنِكَ حَقًّا كِفْعَلِ الْوَالِدِ الرُّؤْفِ الرَّحِيمِ

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٣/٥، وفي لسان العرب ١١٢/٩: نَبِيْنَا.

(٢) البيت من الوافر، وهو لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ص ٢٣٦، ولسان العرب ١١٢/٩ (رأف) وتاج العروس ٣٢٢/٢٣ (رأف)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤٧١/٢.

من صفات الله عز وجل الرؤوف وهو الرحيم لعباده العطوف عليهم بالطفاه. والرأفة أخص من الرحمة وأرق، وفيه لغتان قرئ بها معاً: رؤوف على فعلو، ورؤوف على فَعُل (اللسان ١١٢/٩).

(٣) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط (توفي ٦١هـ = ٦٨٠م) أبو وهب، الأموي القرشي، وال من فتيان قريش وشعرائهم وأجوادهم. فيه ظرف ومجون ولهو. وهو أخو عثمان بن عفان لأمه. أسلم يوم فتح مكة، وبعثه رسول الله ﷺ على صدقات بني المصطلق، ثم ولاء عمر صدقات بني تغلب وولاه عثمان الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص فانصرف إليها، ثم عُزل. ولما قتل عثمان تحول الوليد إلى الجزيرة الفراتية فسكنها، واعتزل الفتنة بين علي ومعاوية. ولكنه رثى عثمان وحرص معاوية على الأخذ بآرءه، ومات بالرقعة.

الأعلام ١٢٢/٨، والإصابة ت ٩١٤٩، والأغاني طبعة الدار ١٢٢/٥، ١٥٣.

(٤) البيت لجرير في ديوانه ص ٣٨٢ من قصيدة «صراط أمير المؤمنين» يمدح هشام بن عبد الملك وهي من البحر الوافر، وفي لسان العرب ١١٢/٩.

اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾^(١) [البقرة: ١٤٨].
 فقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ بفتح اللام.
 وقرأ الباقون بكسر اللام.

قال أبو علي: قال تعالى: ﴿فَلَوْلَيْسَتِكَ قِبَلَةٌ رَزَمْنَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] يقال: وَلَيْسَتْ القِبَلَةُ إذا صَيَّرْتَك تَسْتَقْبِلُهَا بوجهك. وليس هذا المعنى في فعلتُ منه، ألا ترى أنك إذا قلت: وَلَيْسَتْ الحائِطُ، ووليت الدار، لم يكن في فعلتُ منه دلالةٌ على أنك واجهته. كما أن في قولك: وَلَيْسَتْ القِبَلَةُ، وَوَلَيْسَتْكَ المسجد الحرام دلالةٌ على أن المراد واجهته، ففعلتُ في هذه الكلمة ليس بمنقولٍ من فعلتُ الذي هو وَلَيْسْتُ، فيكونُ على حدِّ قولك: فَرِحَ وَفَرِحْتُهُ، ولكنَّ هذا المعنى الذي هو المواجهةُ عارضٌ في فعلتُ، ولم يكن في فعلتُ. وإذا كان كذلك كان فيه دلالةٌ على أن النقل لم يكن من فعلتُ، كما كان قولهم: أَلْقَيْتُ متاعَكَ بَغْضَهُ على بعض، لم يكن النقل فيه من لقي متاعَكَ بَغْضَهُ بعضاً، ولكنَّ أَلْقَيْتُ كقولك: أَسْقَطْتُ، ولو كان منه زاد مفعولٌ آخَرُ في الكلام، ولم يُحتَج في تعديته إلى المفعول إلى حرف الجرِّ والحاقه المفعول الثاني في قولك: أَلْقَيْتُ بعض متاعِكَ على بعض، كما لم يُحتَج إليه في: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَأَضْرَبْتُهُ إِيَّاهُ، ونحو ذلك، فكذلك: وَلَيْسَتْكَ قِبَلَةٌ، من قولك: وَلَيْسْتُ كَأَلْقَيْتُ، من قولك: لَقَيْتُ وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَيْسَتِكَ قِبَلَةٌ رَزَمْنَاهَا قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

فهذا على المواجهة له، ولا يجوز على غير المواجهة مع العلم أو غلبة الظن التي تُنَزَّل منزلة العلم في تحري القبله، وقد جاءت هذه الكلمة مستعملة على خلافِ المقابلةِ والمواجهةِ وذلك في نحو قوله جلّ وعزّ: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا لَئِيْلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [البقرة: ٦٤]. ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَحْسَنُ﴾ [عبس: ١، ٢] أي: أعرض عنه، وقال تعالى: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] ﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَن قَوْلٍ عَن ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩] فهذا مع دخول الزيادة الفِعْلُ وفي غير الزيادة قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] والحال مؤكدة لأن في وليتم دلالةٌ على أنهم مدبرون، فهذا على نحويين: أما ما لحق التاء أوله، فإنه يجوز أن يكون من باب: تَحَوَّبَ وتَأَثَّم إذا ترك الحُوبَ والإثْمَ، وكذلك إذا ترك الجهة التي هي المقابلة، ويجوز أن تكون الكلمة استعملت على الشيء وعلى خلافه، كالحروف المروية في الأضداد. فأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُعْتَلِبُوكُم بِوَلُوكُمِ الْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] وقوله: ﴿وَلَكِنْ نَصَرُوهُمْ لِيُوَلِّبُوا الْأَدْبَانَ ثُمَّ لَا يُصْرُونَ﴾ [الحشر: ١٢]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٩.

وقوله: ﴿سَيَهْرَمُ الْمَشِيعُ وَيُوَلُّونَ الذُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥] فهذا منقول من فَعِلَ، تقول: داري تلي دازه، ووليت داري دازه، وإذا نقلته إلى فَعَلَ قلت: وليت ماخيره، وولاني ماخيره، ووليت ميامنه. وولاني ميامنه، فهو مثل: فرح وفرخته، وليس مثل: لقي وألقيته، وقوله تعالى: ﴿يُولُّونَ الْأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢] ﴿ويُولُّونَ الذُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥] المفعول الثاني الزائد في نقل «فَعِلَ» إلى «فَعَلَ» محذوف فيه، ولو لم يحذف كان كقوله: ﴿يُولُّوكُمُ الْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] وقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾ [التوبة: ٧١] المعنى فيه: أن بعضهم يوالي بعضاً، ولا يبرأ بعضهم من بعض، كما يبرؤون ممن خالفهم وشاقهم، ولكنهم يد واحدة في النصرة والموالة، فهم أهل كلمة واحدة لا يفترون فرقة مباينة ومشاقفة، ومن ثم قالوا في خلاف الولاية: العداوة، ألا ترى أن العداوة من عدا الشيء: إذا جاوزته فمن ثم كانت خلاف الولاية.

فأما قوله عز وجل: ﴿وَإِن تَلَوُا أَوْ تَعْرَضُوا﴾ [النساء: ١٣٥] فيمن قرأ ﴿تلوا﴾ فمعناه والله أعلم: الإقبال عليهن والمقاربة لهن في العدل في قسمةن، ألا ترى أنه قد عودل بالإعراض في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَعْرَضُوا﴾ فكان قوله تعالى: ﴿إِن تَلَوُا﴾ كقوله: إن أقبلكم عليهن، ولم تعرضوا عنهن.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون في ﴿تلوا﴾ دلالة على المواجهة فتجعل قوله: ﴿فَلَوْلَيْسَتْكَ﴾ منقولاً من هذا، فمن ثم اقتضى المواجهة، وتستدل على ذلك بمعادلته لخلافه الذي هو الإعراض؟

فالقول: إن ذلك في هذه الكلمة ليس بالظاهر، ولا في الكلمة دلالة على هذه المخصوصة التي جاءت في قوله: ﴿فَلَوْلَيْسَتْكَ قِبَلَهُ تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] وإذا لم تكن عليها دلالة، لم تصرفها عن الموضع الذي جاءت فيه، فلم تنفذها إلى سواها.

فأما قوله عز وجل: ﴿أَوَلَيْكَ فَالِقَاتُ الْفَجْرِ﴾ [القيامة: ٣٤] فقد كتبناه في «كتاب الشعر» وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠] فالضمير في عنه إذا جعلته للرسول، احتمال أمرين: ﴿لا تَوَلَّوْا عنه﴾:

لا تنفضوا عنه كما قال تعالى: ﴿انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَرَكُّوْا قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١] وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢] وقال عز اسمه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونَ مِنْكُمْ لِيُؤَادُوا﴾ [النور: ٦٣] وعلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿بَعْدَ أَنْ تُولَّوْا مُدِيرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧] أي: بعد أن تفرقوا عنها. ويكون: ﴿لا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ لا تعرضوا عن أمره: وتلقوه بالطاعة والقبول، كما قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣].

وزعموا أن بعضهم قرأ: ﴿ولا تَوَلَّوْا عنه﴾ واللفظتان تكونان بمعنى واحد، قال

تعالى: ﴿وَلَىٰ مُدِيرًا وَلَا رَءُوفًا﴾ [القصص: ٣١] وقال: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ الْمُذَرَّبِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] وقال: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَن تَوَلَّىٰ عَنْ﴾ [النجم: ٢٩] وقال: ﴿فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ﴾ [الصفافات: ٩٠]. وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨] أي ناصبرهم، ومثله في أن المعنى فيه التُّصْرَةُ قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَانَهُ﴾ [التحریم: ٤] أي ناصبره. وكذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] أي: لا ناصبر لهم؛ ومعنى المولى من التُّصْرَةِ؛ مِنْ وَلِيٍّ عَلَيْهِ: إِذَا اتَّصَلَ بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ عَنْهُ. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: ناصبرنا، وكذلك قوله: ﴿فَأَذْهَبْنَا بِأَيْدِينَا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [الشعراء: ١٥] في موضعٍ آخر ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [طه: ٤٦] وعلى هذا المعنى قولهم: صَجِبَكَ اللَّهُ.

وروينا عن ابن سلام عن يونس قال: المولى: له في كلام العرب مواضع منها: المولى من الدين، وهو الولي^(١)، وذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] أي: لا ولي. ومنه قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَانَهُ﴾ [التحریم: ٤]، ومنه قول النبي ﷺ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»^(٢) أي: وليه. وقوله: «مُرَيْتُهُ وَجْهِيَّةٌ وَأَسْلَمٌ وَغِيَارٌ مَوَالِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ»^(٣) قال العجاج:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْطَى الظَّفَرَ^(٤)

مَوَالِي الْحَقِّ إِنْ الْمَوْلَى شَكَرَ^(٥)

أي: أولياء الحق.

ومنها العَصْبَةُ، وبنو العم هم الموالى، قال تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأَى﴾ [مريم: ٥] أي العَصْبَةُ. وقال الزُّبَيْرِيُّ^(٦):

وَمِنْ الْمَوَالِي مَوَالِيَانِ فَمِنْهُمَا مُعْطِي الْجَزِيلِ وَبِأَذْلِ النَّضْرِ

(١) انظر لسان العرب ٤٠٨/١٥ مادة (ولي).

(٢) أخرجه الترمذي (منقب ١٩)، وابن ماجه (مقدمة ١١)، وأحمد بن حنبل ٨٤/١، ١١٨، ١١٩، ١٥٢، ٣٣١، ٤/٢٨١، ٣٦٨، ٢٧٠، ٣٧٢، ٥/٣٤٧، ٣٦٦، ٤١٩.

(٣) أخرجه القرطبي في (التفسير ١/٢٦٧).

(٤) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٢/١٠ وفي اللسان ٣٩٢/٤: الشبر.

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه ٤/٢٤، ولسان العرب ١٩/٢ (ثبت)، ١٥٨/٤ (حبر)، ٣٩٢ (شير) والتنبيه والإيضاح ١٣٧/٢، وديوانه الأدب ٢١٢/١، وإصلاح المنطق ص ٩٧، وتاج العروس ١٢٦/١٢ (شير)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣١١، والمخصص ٨٠/١٥.

(٦) انظر ترجمته في الأعلام ٤١/٣، والإصابة ٥٤٣/١، والآمدي ١٢٨، وذيل المذيل ٣٢، وجمهرة الأنساب ٢٠٨، وخزانة البغدادي ٥٣١/١.

ومن الموالى ضبٌ جندلٌ لجز المروعة ظاهر الغمر^(١)
الغمر: العداوة.

وقال آخر:

ومولى كداء البطن لو كان قادراً على الدهر أفنى الدهر أهلي وماليا
وقال آخر:

ومولى قد رعيت الغيب منه ولو كنت المعبىب مارعاني
وقال اللهبي الفضل بن عباس^(٢) لبني أمية^(٣):

مهلاً بني عمنا مهلاً موالينا امشوا زونداً كما كُنتم تكونونا
اللّه يعلم أنا لا نجبكم ولا نلومكم أن لا تُجبونا
وكان الزبرقان بن بدر تكثر في مواليه وبني عمه فقال رجل من بني تميم^(٤):

ومولى كمولى الزبرقان أذملته كما أذمل العظم المهيض من الكسر
ومن انضم إليك فعز بعزك، وامتنع بمنعتك أو بعثق، وبهذا سمي المعتقون:
موالي. قال الراعي:

جزى اللّه مولانا غنياً ملامةً شراز موالى عامر في العزائم
نبيع غنياً رغبةً عن دماها بأموالها بيع البكار المقاحم
البكار: الصغيرة، والمقاحم: التي لم تقو على العمل.

(١) اللجزي: الضيق الشحيح النفس الذي لا يكاد يعطي شيئاً، فإن أعطى فقليل (اللسان ٤٠٤/٥ لحز).

(٢) هو الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب (توفي نحو ٩٥هـ = نحو ٧١٤م) من قريش شاعر من فصحاء بني هاشم، كان معاصراً للفرزدق والأحوص، وله معهما أخبار، ومدح عبد الملك بن مروان فأكرمه، كان شديد السمرة، جاءته من جدته وكانت حبشية. ويقال له: «الأخضر» لذلك واللهبي نسبة إلى أبي لهب. في شعره رقة وهو دون الطبقة الأولى من معاصريه. توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك.

الأعلام ٤/١٥٠، والتبريزي ١/١٢٠، وشرح العيون ١٩١، ونسب قريش ٩٠، وسمط اللائي ٧٠١ والأغاني ١٦/١٨٥، والآمدي ٣٥، ورغبة الأمل ٢/٢٣٧ ثم ٨/١٨٣.

(٣) البيتان من البسيط وهما للهبي والأول منهما في لسان العرب ١٥/٤٠٨ (ولي)، وتهذيب اللغة ١٥/٤٥١، وتاج العروس (ولي).

(٤) رواية البيت في لسان العرب ١١/٢٥١ مادة (دمل):

ومولى كمولى الزبرقان دملته كما اندملت ساق يُهاض بها الكسر وهو لابن الطيفان الدارمي والطيفان أمه. يقال: اذمل القوم أي أطوهم على ما فيهم، ويقال للسرجين الدمال لأن الأرض تُصلح به.

وغني: حلفاء بني عامر، قال الأخطل لجبرير^(١):
 أتشتّم قوماً أثلوك بئهنّسلي ولولاهم كُنْتُمْ كَعُكَلِ مَوَالِيَا
 وَعُكَلٌ مِنَ الرِّبَابِ حلفاء بني سعيد.
 وقال الفرزدق لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي^(٢)، وكان مولى لحضرمي، وبنو
 الحضرمي حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف:
 فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا^(٣)

الإعراب

قوله عز وجل: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيَةٌ﴾^(٤) [البقرة: ١٤٨] موضع الجملة رفع
 لكونها وصفاً للوجهة، فمن قرأ: ﴿هُوَ مَوْلِيَةٌ﴾؛ فالضمير الذي هو ﴿هُوَ﴾ لاسم الله
 تعالى، تقديره: ولكل وجهة، الله موليها. ومعنى توليته لهم إياها: إنما هو أمرهم
 بالتوجه نحوها في صلاتهم إليها، يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبَلَ تَرَضُّهَا﴾
 [البقرة: ١٤٤]، فكما أن فاعل، نُؤَيِّنَنَّكَ اللهُ عز وجل، فكذلك الابتداء في قوله: ﴿هُوَ
 مَوْلِيَةٌ﴾ ضمير اسم الله تعالى، والتقدير: الله موليها إياه، فـ«إياه» المراد المحذوف
 ضمير المولى، وحذف المفعول الثاني لجري ذكره المظهر وهو ﴿كل﴾ في قوله:
 ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ﴾ فإذا قرئ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلَاها﴾ فالضمير ﴿لكل﴾ وقد جرى ذكره
 في قوله: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ﴾، وفي القراءة الأخرى لم يجر الذكر، ولكن عليه دلالة، وقد

(١) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٩٨، وتاج العروس (أتل).

(٢) هو عبد الله بن أبي إسحاق الزياتي الحضرمي (٢٩ - ١١٧ هـ = ٦٥٠ - ٧٣٥ م) نحوي، من الموالى من أهل البصرة. أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش، فرع النحو وقاسه، وكان أعلم البصريين به، وهو الذي يقول الفرزدق في هجائه:

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولسكن عبد الله مولى مواليا

وسبب الهجاء أن الزياتي لحنه في بعض شعره، فلما قال فيه هذا البيت، وعلم به الزياتي قال: قولوا
 للفرزدق لحن في هذا البيت أيضاً، وكان عليك أن تقول: «مولى موالٍ». الأعلام ٧١/٤، وخزانة
 البغدادي ١١٥/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في إنباه الرواة ١٠٥/٢، وبغية الوعاة ٤٢/٢، وخزانة الأدب ١/
 ٢٣٥، ٢٣٩، ١٤٥/٥، والدرر ١٠١/١، وشرح أبيات سيبويه ٣١١/٢، وشرح التصريح ٢٢٩/٢،
 وشرح المفصل ٦٤/١، والكتاب ٣١٣/٣، ٣١٥، ولسان العرب ٤٧/١٥ (عرا)، ٤٠٩ (ولى) وما
 ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، ومراتب النحويين ص ٣١، والمقاصد النحوية ٣٧٥/٤، والمقتضب
 ١٤٣/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٤، وشرح الأشموني ٥٤١/٣، وهمع
 الهوامع ٣٦/١.

(٤) قرأ ابن عامر ﴿مَوْلَاها﴾ بفتح اللام، وألف بعدها وقرأ الباقر بكسر اللام وياء بعدها. (تلخيص
 العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٩).

استوفى الاسم الجاري على الفعل المبني للمفعول مفعوليهِ اللذين يقتضيهما، أحدهما: الضمير المرفوع في مَوْلَى، والآخَرُ: ضمير المؤنث، وهو الذي هو ضميرُ كلِّ ابتداءٍ وخَبْرُهُ مَوْلَاهَا. ولو قرأ قارىءٌ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ مَوْلاَهَا﴾ فجعل ﴿هُوَ﴾ ضميرُ ناسٍ، أو قبيل، أو فريق، أو نحو ذلك فأضمر العِلْمَ به، كما أضمر اسمُ الله سبحانه، فيمن قرأ: ﴿هُوَ مَوْلِيَّهَا﴾ لكان ذلك على ضَرْبَيْنِ: إن جعل الهاء ﴿لِكُلِّ﴾ فأنث ﴿كُلًّا﴾ على المعنى، لأنه في المعنى للوجهة كما قال: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرَةٌ﴾^(١) [النمل: ٨٧] فجمع على المعنى؛ فإن ذلك لا يجوز، لأن اسم المفعول قد استوفى مفعوليهِ اللذين يقتضيهما. فلا يكون حينئذٍ ﴿لِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾ متعلقٌ، فبقيت اللام لا عاملَ فيها، وإن جعل الهاء في ﴿مَوْلَاهَا﴾ كنايةً عن المصدر الذي هو التولية؛ جاز، لأن الحَازَ حينئذٍ يتعلق باسم المفعول الذي هو ﴿مَوْلَى﴾ كأنه قال: الفريقُ أو القبيلُ مَوْلَى لِكُلِّ وَجْهَةٍ تولى، واللام على هذا زيادةٌ كزيادتها في: ﴿رَدِفْ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ونحوه.

وقد قلنا في هذه المسألة بعبارة أخرى في وقت آخر: قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ مَوْلاَهَا﴾ ﴿هُوَ﴾: ضميرُ اسمِ الله سبحانه، فإذا كان كذلك فقد حُذِفَ من الكلام أحدُ مفعولي الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾. التقديرُ: اللهُ مَوْلِيهَا إياه، وإياه ضميرُ ﴿كُلِّ﴾ الموجِهَ المَوْلَى، وتوليةُ اللهُ إياه، إنما هو بأمرِهِ له بالتوجهِ إليها.

وقراءةُ ابنِ عامرٍ ﴿مَوْلَاهَا﴾ تُدَلِّقُ على ما ذكرنا من إرادة مفعولٍ محذوفٍ من الكلام، ألا ترى أنه لما بنى الفعل للمفعول به، فحذف الفاعلَ أُسْنِدَ الفِعْلَ إلى أحدِ المفعولين، وأضاف اسمَ الفاعلِ إلى المفعولِ الآخر وهو ضميرُ المؤنثِ العائدِ إلى الوجهة، فقوله: ﴿هُوَ﴾ على قراءته ضميرُ ﴿كُلِّ﴾، أي كلُّ وُلِّيَّ جِهَةٍ، وهذه التوليةُ بأمرِ الله سبحانه إياهم بتوجيههم إليها، وقراءته في المعنى تؤولُ إلى قراءةٍ من قرأ: ﴿هُوَ مَوْلِيَّهَا﴾.

ألا ترى أن في مَوْلِيهَا ضميرَ اسمِ اللهُ عزَّ وجلَّ، فإذا أُسْنِدَ الفِعْلَ إلى المفعولِ به، وبناءً له، ففاعلُ التولية هو الله تعالى كما كانت في القراءة الأخرى كذلك.

وقد قرئ فيما ذكر أبو الحسن: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ مَوْلاَهَا﴾. فضميرُ المؤنث في قوله: ﴿مَوْلِيَّهَا﴾ يحتملُ أمرين:

أحدهما: أن يكونَ ضميرَ المصدرِ الذي هو التولية، وجاز إضمارُها لِدَلَالَةِ الفِعْلِ

(١) قرأ حفص وحزمة ﴿وَكُلُّ أُنثَى﴾ بالقصر وفتح التاء، وقرأ الباقون بالمد وضم التاء. (تلخيص العبارات ص ١٣٢).

عليها، كما جاز إضمارُ البخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي: البخلُ. ويكون هو ضميرُ اسم الله تعالى. فيكون المعنى: الله مُوَلٌّ لكلِّ وجهية تولية، فأوصلَ الفِعلُ باللام كما تقول: ليزيد ضربتُ و﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاسَةِ قَاتِلِينَ﴾ [يوسف: ٤٣].

والآخر: أن لا تجعلَ الهاءَ ضميراً للتولية، ولكن ضميراً لوجهية، فإذا جعلته كذلك لم يستقم، لأنك إذا أوصلتَ الفِعلَ إلى المفعولِ الذي يفتضيه الفِعلُ مرةً لم توصله مرةً أخرى إلى مفعولٍ آخر - ألا ترى أنك لو قلت: ليزيد ضربته لم يجز أن تجعلَ الهاءَ ضميراً يزيد، لأنك قد عدتَ إليه الفِعلُ مرةً باللام، فلا تعديه إليه مرةً أخرى، كما لا يتعدى الفِعلُ إلى حالين، ولا اسمين للزمان، ولا نحو ذلك مما يقتضيه الفِعلُ. فاما قوله^(١):

هذا سراقَةٌ للقرآن يذرُسُهُ

فالهاء للمصدر ولا تكون للقرآن الذي تعدى إليه الفعل باللام، وقد تصحَّ هذه القراءة على تقدير حذف المضاف، وهو أن تقدَّر: ولكلِّ ذوي وجهية هو موليها فيكون المعنى: الله مُوَلٌّ لكلِّ ذوي: وجهية؛ وجهتهم؛ فيكون في المعنى كقراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيًا﴾، إذا قدَّرتَ حذفَ المفعولِ الثاني الذي هو إياه، إلا أن المفعولِ الثاني الذي هو إياه، إلا أن المفعولِ الثاني المحذوف في قول من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيًا﴾ مظهرٌ في هذه القراءة، وهو قوله: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾ إذا قدَّرتَه: ولكلِّ ذوي وجهية، فيصير التقدير: الله مُوَلٌّ كلِّ ذوي وجهية وجهتهم. فكلُّ هم المولون، والهاء ضمير الجهة التي أخذوا بالتوجه إليها.

وما ذكرته من أن ﴿هو﴾ ضميرُ اسم الله تعالى، وإن لم يجز له ذكر، قول أبي الحسن. وقد روي عن مجاهد أنه قال: أراد: ولكلِّ صاحبِ ملةٍ وجهية، أي: قبيلة هو مستقبلها، فالضمير عنده على هذا لكلِّ.

وقد حكى أبو الحسن القولين جميعاً: أن يكون ﴿هو﴾ ضميرَ اسم الله تعالى، وأن يكون لكلِّ. وجاء قوله: ﴿هُوَ مَوْلِيًا﴾ فيمن ذهب إلى هذا القول على لفظ كل، ولو قيل: هم مولوها على المعنى، كما قال تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ﴾ [النمل: ٨٧] كان حسناً.

(١) صدر بيت. عجزه:

والمرء عند الرثا إن يلقها ذيبٌ

البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٤٨/٩، ٦١، ٥٤٧، والدرر ٤/١٧١، ووصف المباني ص ٢٤٧، ٣١٥، وشرح التصريح ٣٢٦/١، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧، والكتاب ٦٧/٣، ولسان العرب ١٥٧/١٠ (سرق)، والمقرب ١١٥/١، وجمع الهوامع ٣٣/٢.

وقال بعضهم: اخترت مَوْلِيهَا على مَوْلَاهَا لأنه قراءة الأكثر، ولأنه إذا قُرِيءَ مَوْلَاهَا ظُنَّ أن جميع ذلك شَرَعَهُ اللَّهُ لَهُمْ.

وقوله: ﴿مَوْلَاهَا﴾ اسمٌ جَارٍ على فعلٍ مبنيٍّ للمفعول، ولم يُسْتَنْدِ إلى فاعلٍ بعينه؛ فيجوز أن يكونَ فاعلُ التوليةِ اللَّهُ عزَّ وجلَّ، ويجوزُ أن يكونَ بَدْعَةً، حملهم عليها بعضُ رؤسائهم ومُفتيهم، فليس إذا صَرَفَهُ إلى أحدِ الوجهين، بأولى من صرفِهِ إلى الآخرِ.

فأما قوله: ﴿وَجِهَةٌ﴾ فقد اختلفَ أهلُ العربيةِ فيها، فمنهم من يذهب إلى أنه مصدرٌ شَدُّ عن القياسِ فجاء مصححاً، ومنهم من يقول: إنه اسمٌ ليس بمصدرٍ جاء على أصله، وأنه لو كان مصدرًا جاء مُصَحَّحًا، للزم أن يجيءَ فِعْلُهُ أيضًا مُصَحَّحًا، ألا ترى أن هذا المصدرَ إنما اعتلَّ على الفعلِ حيث كان عاملاً عمله؛ وكان على حركاتِهِ وسكونِهِ؟ فلو صحَّ لصحَّ الفعلُ، لأن هذه الأفعالَ المعتلاتِ، إذا صحت في موضعٍ تَبِعَهَا باقي ذلك، وفي أن لم يجيءَ شيءٌ من هذه الأفعالِ مُصَحَّحًا دلالةٌ على أن ﴿وَجِهَةٌ﴾ إنما صحَّ من حيث كان اسمًا للمتوجِّه، لا كما رآه أبو عثمان من أنه مصدرٌ جاء على الأصلِ، وما شَبَّهَهُ به من «ضَيُونٍ وَحَيَوَةَ وَبَنَاتِ الْبَيْهِ»^(١) لا يشبهه هذا، لأن ذلك ليسَ شيءٌ منه جارياً على فعلٍ كالمصدرِ.

فإن قيل: فيما استدللتنا به من أن الفعلَ إذا اعتلَّ وجب اعتلالُ مصدره، ليس قد جاء القولُ والبيعُ صحيحين؛ وأفعالُهُما مُعْتَلَّةٌ؛ فما نكر أن يصحَّ: ﴿وَجِهَةٌ﴾، وإن كان فِعْلُهُ معتلاً؟

قيل: إن القولُ والبيعُ لا يدخلُ على هذا، ألا ترى أن ﴿وَجِهَةٌ﴾ على وزنِ الفعلِ، وليس القولُ والبيعُ كذلك؟ والموافقةُ في الوزنِ توجبُ الإعلالَ، ألا ترى «باباً وعاباً». لَمَّا وافقاً بناءَ الفعلِ أُعْلِلَ، ولم يُعَلَّ نحوُ عَيْبَةٍ وَعَوُضٍ وَجَوْلٍ؟ فالقولُ والبيعُ ليسا على وزنِ شيءٍ من الأفعالِ فيلحقُهُما اعتلالُها. على أن لِقَائِلَ أن يقولَ: إن القولُ والبيعُ ونحوهُما، لما سَكَنَّا أشبها بالإسكانِ المعتلَّ، إذ الاعتلالُ قد يكونُ بالسكونِ بذلك على ذلك أنهم أُعْلِلُوا نحو: سِيَاطٍ وَحِيَاضٍ، وإن صحت الأحادُ منها بحيثِ كانا في السكونِ في الواحدِ بمنزلةِ المعتلِّ نحو: «دَيْمَةٌ وَدِيمٌ» فكما جرى ما ذَكَرْنَا مجرى المعتلِّ للسكونِ، كذلك يجري: قولُ وَيَبِعُ مجرى ذلك، وقد قالوا: «وَجِهَ الْحَجَرَ جِهَةً مَالَهُ» فجاء المصدرُ بحذفِ الزيادةِ، وكان «ما» زائدةً، والطَّرْفُ

(١) يقال: بناتُ البَيْبِ: عُروقُ في القلبِ، يكونُ منها الرقة، قالوا: وبناتُ ألبِ عُروقٍ متصلةٌ بالقلبِ. ابن سيدة: قد عَلِمْتَ بذلك بناتُ ألبَيْهِ؛ يعنون لُبَّهُ، وهو أحدُ ما شَدُّ من المُضَاعَفِ فجاء على الأصلِ، هذا مذهبُ سيبويه، قال يَعْنُونَ لُبَّهُ. (لسانُ العربِ ١/ ٧٣٠ مادة: لِب).

وصف للنكرة، ولزمت الزيادة كما لزمت في: آثراً ما^(١)، ونحوه.

اختلفوا في همز ﴿إِتْلًا﴾ [البقرة: ١٥٠].

فروي عن نافع أنه لم يهيمزها، والباقون يهيمزون.

قال أبو علي: تخفيف الهمزة في ﴿إِتْلًا﴾ أن تُخْلَصَ ياءً، ولا يجوز أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، ألا ترى أنه بمنزلة «مِثْرٍ» جمع: مَثْرَةٌ. من قولك مَأْرَثُ بَيْنِ الْقَوْمِ: إِذَا أَسْدَدْتَ.

وقد تقدّم ذكر طَرْفٍ من ذلك في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَأَشِدْلُ مَوْسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨].

اختلفوا في التاء ونصب العين، والياء والجزم، من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ بالتاء ونصب العين في الحرفين جميعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ بالياء، وجزم العين. وكذلك التي بعدها.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ احتمل قوله: ﴿تَطَوَّعَ﴾ أمرين:

أحدهما: أن يكون موضعهُ جزماً، والآخر: أن لا يكون له موضعٌ. فأما الوجه الذي يجعل ﴿تَطَوَّعَ﴾ فيه في موضعِ جزم، فإن تُجْعَلَ ﴿مَنْ﴾ للجزاء كالتي في قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] فإذا جعلته كذلك كان في موضعِ جزم، وكانت الفاء مع ما بعدها أيضاً في موضعِ جزم لوقوعها موقع الفعلِ المجزوم الذي هو جزء، والفعل الذي هو «تَطَوَّعَ» على لفظ المثالي الماضي والتقديرُ به المستقبلُ، كما أن قولك: إن أتيتني أتيتك. كذلك.

والآخر: أن لا تجعله جزءاً، ولكن يكون بمنزلة «الذي» ولا موضع حينئذٍ للفعل الذي هو ﴿تَطَوَّعَ﴾، ولو كان له موضعٌ لم تُكسّر ﴿إِنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَّهُ مِنْ أَكْثَرِ مَا إِنَّ مَفَاحِمَهُ﴾ [القصص: ٧٦] والفاء على هذا في قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ﴾ [الحج: ٣٠] مع ما بعدها في موضع رفع من حيث كان خبر المبتدأ الموصول - والمعنى معنى الجزء، وإن لم يكن به جزمٌ، لأن هذه الفاء، إذا دخلت في خبر الموصول، أدت أن الثاني وجب لوجوب الأول، والنكرة الموصوفة في ذلك، كالأسماء الموصولة، وعلى

(١) الفراء: ابداً بهذا آثراً ما، وأثّر ذي أثير، وأثير ذي أثير أي ابداً به أول كل شيء. ويقال: افعله آثراً ما وأثراً ما أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله، وقيل: افعله مؤثراً له على غيره، وما زائدة وهي لازمة لا يجوز حذفها، لأن معناه افعله آثراً مختاراً له مغيثاً، من قولك: آثرت أن أفعل كذا وكذا. (لسان العرب ٩/٤ مادة: آثر).

هذا قوله عز وجل: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] تقديره: ما ثبت بكم من نعمة، أو: ما دام بكم من نعمة، فمن ابتداء الله إياكم بها. فسبب ثبات النعمة ابتداءه بذلك. كما أن استحقاق الأجر إنما هو من أجل الإنفاق في قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ... فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

فأما ما كان من النعمة كالصحة وتسوية البنية، والامتحان بالمرض والعلّة، فمن الله سبحانه.

وأما ما كان من جائزة ملك وعطاء أب وهبة صديق أو ذي رحم، فإنه يجوز أن يُنسب إلى الله تعالى. من حيث كان يتمكينه وإقداره كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ وَلَيْكِلَيْ﴾ [الأنفال: ١٧]، وإنما الزامي للتراب، والحصاء بالبطحاء^(١) النبي ﷺ.

ولو أذخلت ﴿إِنَّ﴾ على هذه الأسماء الموصولة، جاز دخول الفاء معها كما جاز دخولها على غير هذا النحو من الابتداء. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَنَؤُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ كَفَرُوا فَهُمْ أَعْدَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

وقوله عز وجل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦] على قوله: «إلا جل ذلك أن أفعله».

ولو ألحقت المبتدأ ليت أو لعل لم يجز دخول الفاء على الخبر، لأن الجزاء الجازم وغير الجازم خبر فإذا دخلت ليت ولعل، خرج بدخولهما الكلام عن أن يكون خبراً، وإذا خرج عن ذلك، لم يجز لحاق الفاء التي تدخل مع الخبر. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] و﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] و﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] إلا أن قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ﴾ إذا جعلته موصولاً ولم تجعل شاء في موضع جزم، احتتمل ﴿من شاء﴾ ضربين من الإعراب: أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء و﴿فليؤمن﴾ في موضع خبر. والآخر: أن يكون مرتفعاً بمضمر يفسره: ﴿فليؤمن﴾ مثل: زيد ليضرب. والفاء الداخلة في الخبر تحتل أمرين: أحدهما: أن تكون زيادة مثل قولهم: أخوك فوجد، والآخر: أن يكون دخولها من أجل الصلة. ومثله: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١].

فإن قلت: وما معنى ﴿ومن تاب فإنه يتوب﴾؟

فالقول في ذلك، أن اللفظ على شيء والمعنى على غيره، وذلك غير ضيقي في

(١) البطحاء: الأبطح: مسيل واسع فيه ذفاق الحصن والتراب ومنه أبطح مكة (ج) أباطح ومنه بطحاء مكة وبطاحها؛ وهي مساكن قريش البطح وهم خلاف قريش الظواهر.

كلامهم، ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيد؟ والمعنى: لِمَ تُؤذيه؟ واللفظ إنما هو على المسألة من المخاطب، وزيد معطوف عليه. وكذلك قالوا: أَمَكَّنَكَ الصَّيْدُ، والمعنى: ازميه، وكذلك: هذا الهلال. أي: انظر إليه؛ فكذلك قوله: ﴿وَمَنْ تَابَ﴾ كأنه من عزم على التوبة، فينبغي أن يبادر إليها، ويتوجه بها إلى الله سبحانه. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]. أي: إذا عزمت على ذلك فاستعد، ومثل قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ يُؤُوبُ﴾ [الفرقان: ٧١] والمعنى على: ينبغي أن يتوب. قوله عز وجل: ﴿وَالطَّلَقُتْ يَرْبِصَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي: ينبغي أن يتربصن. ومن هذا الباب قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قياسه على ما تقدم.

وأما من قرأ: ﴿وَمَنْ يَطَّوْعُ﴾^(١) [البقرة: ١٥٨] فتقديره: يَتَطَوَّعُ، إلا أنه أدغم التاء في الطاء لتقاربهما، وجزم العين التي هي لام بمعنى «إن» التي للجزاء. وهذا حسن لأن المعنى على الاستقبال، وإن كان يجوز: من أتاني أعطيته، فتوقيع الماضي موضع المستقبل في الجزاء، إلا أن اللفظ إذا كان وفق المعنى كان أحسن. واختلفوا في قوله عز وجل: ﴿الرِّيحُ﴾^(١) في الجمع والتوحيد.

فقرأ ابن كثير: ﴿الرياح﴾ على الجمع في خمسة مواضع: في البقرة ههنا [الآية: ١٦٤] وفي الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الآية: ٢٢] وفي الكهف: ﴿نَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾ [الآية: ٤٥] وفي سورة الروم الحرف الأول: ﴿الرِّيحَ مُبَشِّرِينَ﴾ [الآية: ٤٦]، وفي الجاثية: ﴿وَصَرِيفِ الرِّيحِ﴾ [الآية: ٥]، والباقي: ﴿الرِّيحُ﴾.

وقرأ نافع: ﴿الرياح﴾ في اثني عشر موضعاً: هاهنا وفي الأعراف: ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٥٧]، وفي سورة إبراهيم: ﴿أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ [الآية: ١٨] وفي الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الآية: ٢٢] وفي الكهف: ﴿نَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾ [الآية: ٤٥] وفي الفرقان: ﴿أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٤٨] وفي النمل: ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٦٣]، وفي الروم موضعين: ﴿الرِّيحُ﴾ [الآيتين: ٤٦ - ٤٨] وفي فاطر: ﴿الرِّيحُ﴾ [الآية: ٩]، وفي عسق: ﴿يُسْكِنُ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٣٣] وفي الجاثية: ﴿الرِّيحُ﴾ [الآية: ٥].

وقرأ أبو عمرو من هذه الاثني عشر حرفاً حرفين: ﴿الريح﴾ في إبراهيم [الآية: ١٨]، وفي عسق: ﴿الرِّيحُ﴾ [الآية: ٣٣] والباقي ﴿الرياح﴾ على الجمع مثل نافع.

وقرأ عاصم وابن عامر مثل قراءة أبي عمرو.

وقرأ حمزة ﴿الرِّيحُ﴾ على الجمع في موضعين: في الفرقان: ﴿أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٩.

[الآية: ٤٨] وفي سورة الروم، الحرف الأول: ﴿الرِّيحُ مُبَيَّرَاتٌ﴾ [الآية: ٤٦] وسائرهنَّ على التوحيد.

وقرأ الكسائي: كقراءة حمزة وزاد عليه في الحجر: ﴿الرِّيحُ لَوَّاحٌ﴾ [الآية: ٢٢]. ولم يختلفوا في توحيد ما ليست فيه ألف ولا م.

قال أبو علي: قال أبو زيد: قال القيسيون الرِّيحُ أربع: الشَّمال والجَنُوب والصَّبا والدُّبورُ. فأما الشَّمالُ فمن عن يمين القبلة، والجَنُوب من عن شمالها. والصَّبا والدُّبورُ متقابلتان، فالصَّبا من قبل المشرق، والدُّبورُ من قبل المغرب. وأنشد أبو زيد^(١).

إذا قلتُ هذا حينَ أسألُو يهيجني نسيماً الصَّبا من حيثَ يَطْلُعُ الفجرُ
وإذا جاءتِ الرِّيحُ بين الصَّبا والشَّمالِ فهي النَّكباءُ التي لا يُخْتَلَفُ فيها. والتي بين
الجَنُوب والصَّبا يقالُ لها: الجَرِيئاتُ.

وقال السُّكْرِيُّ فيما رَوَى عنه بعضُ شيوخنا قال: أخبرني أبو الحسنِ عليُّ بنُ عبد
الله الطوسيُّ قال: أخبرنا ابنُ الأعرابيِّ وأصحابنا عن الأصمعيِّ وغيره قالوا: الرِّيح
أربع: الجَنُوبُ والشَّمالُ والصَّبا والدُّبورُ.

قال ابنُ الأعرابيِّ: كلُّ رِيحٍ بين رِيحينِ فهي نكباءٌ، وقال الأصمعيُّ: إذا انحرفت
واحدةٌ منهنَّ فهي نكباءٌ، والجميعُ: نُكَبٌ.

فأمَّا مَهْبُهُنَّ فإنَّ ابنَ الأعرابيِّ قال: مهبُ الجَنُوبِ من مَطْلِعِ سهيلٍ^(٢) إلى مَطْلِعِ
الثُّريا^(٣)، والصَّبا من مَطْلِعِ الثُّريا إلى بناتِ نعشٍ^(٤)، والشَّمالُ من بناتِ نعشٍ إلى مسقطِ
النَّسر^(٥) الطائرِ وقال: والدُّبورُ من مسقطِ النَّسرِ الطائرِ إلى مَطْلِعِ سهيلٍ، قال: والجَنُوبُ
والدُّبورُ لهما هَيْفٌ. والهَيْفُ: الرِّيحُ الحارَّةُ. قال: والشَّمالُ والصَّبا لا هيفَ لهما.

وقال الأصمعيُّ ما بينَ سهيلٍ إلى طَرْفِ بياضِ الفجرِ جنوبٌ، وما بإزائها مما
يستقبلُها من الغربِ شَمالٌ، وما جاءَ من وراءِ البَيْتِ الحرامِ فهو دُبُورٌ، وما جاءَ قِبالةً

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وشرح شواهد المغني ١٦٩/١، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٨٨٥/٢، ولسان العرب ٣٣٥/٨ (طلع)، ومغني اللبيب ٥١٨/٢.

(٢) سهيلٌ: أسطع النجوم الثوابت بعد الشعري اليمانية.

(٣) الثُّريا: مجموعة من النجوم.

(٤) بنات نعش: سبعة كواكب: أربعة منها نعش لأنها مربعة، وثلاثة بنات نعش، الواحد ابن نعش لأن الكواكب مذكر فيذكرونه على تذكيره. (اللسان ٣٥٥/٦ مادة: نعش).

(٥) النَّسر الطائر: كوكب في السماء معروف على التشبيه بالنسر الطائر. (اللسان ٢٠٤/٥ مادة: نسر).

ذلك فهو صَبَاءٌ، والصَّبَاءُ: القبول. قال: وإنما سُمِّيَتْ قَبُولًا. لأنها استَقْبَلَتْ الدَّبُورَ، قال الهذليُّ، وأنشد البيت الذي أنشده أبو زيد.

قال الطوسيُّ: وقال غير الأصمعي وابن الأعرابي: الجنوب التي تجيء من قبل اليمَن - والشمال التي تهبُّ من قِبَل الشام، والدَّبُورُ التي تجيء من عن يمين القِبْلَةِ شيئاً والصَّبَاءُ بِإِزَائِهَا، والجنوب تسمى الأَزْيَبُ^(١) وتسمى النُعَامِي^(٢): قال أبو ذؤيب^(٣).

مَرَّتُهُ النُّعَامِي فَلَمْ يَغْتَرَفْ خِلاف النُّعَامِي مِنَ الشَّامِ رِيحاً
قال: وتسمى الشَّمَالُ: محوَّة^(٤)، ولا تُجْرِي. وتسمى الجَرِيْبَاءُ.
قال ابنُ أَحْمَرَ^(٥):

بِوَادٍ مِنْ قَسَا ذَفَرِ الْخُرَامِي تَجِنُّ الْجَرِيْبَاءُ بِهَ الْجَنِينَا
سُمِّيَتْ محوَّة لأنها تمحو السحاب وتذهب به. وتسمى مِسْعًا ونِسْعًا، قال^(٦):
قد حال دون دَرِيْسِيهِ مُؤْوِبَةٌ مِسْعٌ لَهَا بِعِضَاهِ الْأَرْضِ تَهْزِيْزُ
وأنشد عن الطوسي للطرماح^(٧):

قَلِيْقٌ لِأَفْنَانَ الرِّيَا حِ لِقَاحٍ مِنْهَا وَحَائِل

(١) الأزيب: الجنوب، هذلية، أو هي النكباء التي تجري بين الصبا والجنوب (اللسان ٤٥٣/١ زيب).

(٢) النُعَامِي: من أسماء ريح الجنوب لأنها أبل الرياح وأرطبها. (اللسان ٥٨٥/١٢ نعم).

(٣) البيت من المقارِب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٩٩، ولسان العرب ٢٣٦/٩

(عرف)، (١٢/٥٨٦ نعم) وكتاب العين ٢/١٦٢، وجمهرة اللغة ص ٩٥٣، وتاج العروس ٢٤/٢٤٩

(عرف، نعم)، والكامل ص ٩٦٨، والأزمنة والأمكنة ٢/٧٧، وللهمذلي في الأزمنة والأمكنة ٢/٣٤٣.

(٤) المحوَّة: هي الشمال سميت محوَّة لأنها تمحو السحاب وتذهب بها، وهي معرفة لا تصرف ولا تدخلها ألف ولا م. (لسان العرب ٢٧٢ محأ).

(٥) روايته في لسان العرب ١٥/١٨٢، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/٩٦:

بجؤ من قس ذفر الخزامى تهادى الجريباء به الجنينا
وفي اللسان ١/١٣٣، ١٢٣، ٢٦٣:

بهجلى من قس ذفر الخزامى تهادى الجريباء به الجنينا

البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ١٥٩، والرواية الأولى في لسان العرب ٤/٣٠٧

(ذفر)، (١٥/١٨٢، قسا)، وتاج العروس ١/٣٧٤ (قساً) وفيه «جنينا» مكان «الجنينا» ٢/١٥٢

(جرب)، (١١/٣٧٤ ذفر، هجل).

والرواية الثانية في لسان العرب ١/١٣٣ (قساً)، ١٢٣ (فقاً)، ٢٦٣ (جرب) ١١/٦٩٠ (هجل)،

وجمهرة اللغة ص ٢٦٦، ٢٨٩، وتاج العروس ١/٣٥١ (فقاً)، (هجل)، (جنز)، (قسا)، وبلا نسبة في

المخصص ١١/٢٠٧، ١٥/٢٠١.

(٦) سبق تخريجه في هذا الجزء.

(٧) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم (توفي نحو ١٢٥هـ = نحو ٧٤٣م)، من طييء، شاعر إسلامي فحل =

فَاللَّاقِحُ: الجنوبُ، والحائِلُ: الشَّمَالُ. وتسمى الشَّمَالُ عقيماً، كما سَمَّاهَا الطَّرْمَاحُ حائِلاً، وقد وُصِفَتِ الصَّبَا بالعقم. قال جرير:

مطاعيم الشَّمَالِ إِذَا اسْتَحَثَّتْ وَفِي غُرُورٍ كُلِّ صَبَاً عَقِيمٍ^(١)
وفي التنزيلُ: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

قال الطوسي: العقيم: التي لا تُلقِحُ السحابَ. قال: والرياحُ اللواقِحُ: تثير السحابَ بإذن الله، وتلقِحُ الشجرَ.

والذارياتُ: التي تذرُّ الترابَ دُزُوراً، فأما قول الطَّرْمَاحِ: للاقح منها وحائِلُ. فاللاقِحُ على معنى النَّسَبِ، وليس الجاري على الفعل، وكذلك حائِلٌ، تقديرُهُ: ذاتُ حِيَالٍ. يريدُ بالحِيَالِ أَنَّهَا لَا تُلْقِحُ كما تُلْقِحُ الجنوبُ.
قال أبو ذؤادٍ يَصِفُ سحاباً:

لِقِحْنِ ضَحِيًّا لِلْقِحِ الجَنُوبِ فَأَصْبَحْنَ يُنْتَجِنَ ماءَ الحَيَا
قَوْلُهُ: «لِلْقِحِ الجَنُوبِ» تقديرُهُ: لِإِلْقَاحِ الجَنُوبِ. فحذف الزيادة من المصدرِ وأضافَهُ إلى الفاعلِ كما قال^(٢):

وَإِنْ يَهْلِكُ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي

أي: تقديري. وكما حذف الزيادة من المصدر كذلك حُذِفَتْ من الجمع في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ﴾ [الحجر: ٢٢] والمعنى فيه: ملاقِحُ، لأنها إِذَا أَلْقَحَتْ كانت مُلْقِحَةً. وجمعُ المُلْقِحِ: ملاقِحُ ولواقِحُ على حذف الزيادة، لأنَّ المعنى عليه. ومثل ذلك قوله:

يَكشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ ذُلُّ الدَّالِ^(٣)

= ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، فكان معلماً فيها، واعتقد مذهب «الشرأة» من الأزارقة، واتصل بخالد بن عبد الله القسري، فكان يكرمه ويستجيد شعره. وكان هجاءً، معاصراً للكعبية صديقاً له، لا يكادان يفترقان. له ديوان شعر.

الأعلام ٣/٢٢٥، والأغاني ١٠/١٤٨، والشعر والشعراء ٢٢٨، وخزانة البغدادي ٣/٤١٨، وتهذيب بن عساكر ٧/٥٢، والذريعة ١/٣٣٨.

(١) البيت في ديوانه ص ٣٧٤ وهو من البحر الكامل من قصيدة «سمونا للمكارم» وهي في هجاء الأخطل.

اسحنت: هاجت. العرواء: البرد الشديد، العقيم: الريح التي لا يصحبها المطر.

(٢) عجز بيت مر سابقاً البيت بتمامه.

(٣) تمام الرجز:

يَكشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ ذُلُّ الدَّالِ عِبْءَةٌ غِبْرَاءُ مِنْ أَجْنِ طَالِ

الرجز للمعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٢١، ولسان العرب ١٤/٢٦٥ (دلا)، وأدب الكاتب ص ٦١٢، =

إنما هو المُدلي، فحذف الزيادة أو يكونُ أراد: دَلُوَ ذي الدَلْوِ. كما قال: لِيَلْقِحِ
منها. وفي التنزيل: ﴿فَأَذَلَّتْ دَلْوًا﴾ [يوسف: ١٩]. وقال الشاعر^(١):

فَسَائِلُ سَبْرَةِ الشُّجْعِيِّ عَنَا غَدَاةً تَخَالِنَا نَجْوًا جَنِيْبَا
أي: تحسبنا لكثرتنا واحتفالنا كسحابٍ ألقحتهُ الجنوبُ فغزرت مائةً.
وروينا عن أحمد بن يحيى لزهير:

جَرَتْ سُنْحًا فَقَلَّتْ لَهَا مُزْوَعًا^(٢) نَوَى مَشْمُولَةً فَمَتَى اللَّقَاءِ^(٣)؟
قال: قال الأصمعي: نَوَى مَشْمُولَةً: أي: مكروهة - وقال الأصمعي: وأصل
ذلك من الشَّمَالِ، لأنهم يكرهون الشَّمَالَ لَبَزْدِهَا وَذَهَايَهَا بِالغَيْمِ، وفيه الحَيَا^(٤)
والخِصْبُ، فصار كلُّ مكروهٍ عندهم مشمولاً، قال: وهم يحبون الجَنُوبَ لِذِفْئِهَا،
ولأنها تجيء بالسحاب والمطر، وفيها الحيا والخِصْبُ.
وأشدُّ لحميد بن ثور^(٥) في مدحهم الجنوب:

فَلَا يُبْعِدُ اللَّهَ الشَّبَابَ وَقَوْلَنَا إِذَا مَا صَبَوْنَا صَبْوَةً سَنَثُوبُ
لِيَالِي أَبْصَارُ الْغَوَانِي وَسَمْعُهَا إِلَيَّ. . . وَإِذْ رِيحِي لَهْنٌ جَثُوبُ
أي: محبوبةٌ كما تحبُّ الجَنُوبُ.

= وتاج العروس ٢٠٠/١٣ (غثر)، ويلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص ٧٩٦، والمقتضب ١٧٩/٤، وتهذيب اللغة ٨٨/٨، ١٧١/١٤، وكتاب العين ٦٩/٨، والمخصص
١٦٧/٩، وتاج العروس (دلا)، ولسان العرب ٧/٥ (غثر) (وفيه «طالي» مكان «طال» وكذلك في
تهذيب اللغة ٨٨/٨، وهذا تحريف).

- (١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تاج العروس (نجا).
- (٢) في لسان العرب ٤٩١/٢، ٣٦٤/١١، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٣/١: أجزئي.
- (٣) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى ص ٥٩، ولسان العرب ٤٩١/٢ (سخ)، ٣٦٤/١١ (شمل)،
وتهذيب اللغة ٤/٣٢٢، ١١/٣٧٣، وأساس البلاغة ص ٢٤٢ (شمل)، وتاج العروس ٦/٤٩٠ (سخ)،
شمل)، السُّخ: الُيْمَنُ والبركة. السانح: يُتَبَرَكُ به وقد تشام زهير بالسانح، مشمولة أي شاملة.
- (٤) الحَيَا: الخِصْبُ والمطر والنبات لأنه يتسبب عن المطر.
- (٥) هو حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري (توفي نحو ٢٣٠هـ = نحو ٨٤٥م) أبو المثنى، شاعر
مخضرم عاش زمنًا في الجاهلية، وشهد حينئذ مع المشركين، وأسلم ووفد على النبي ﷺ ومات في
خلافة عثمان وعده الجمحي في الطبقة الرابعة من الإسلاميين، وفي شعره ما كان يُتغنَى به، وهو
القائل:

فَلَا يُبْعِدُ اللهُ الشَّبَابَ وَقَوْلَنَا إِذَا مَا صَبَوْنَا مَرَّةً سَنَثُوبُ!
له ديوان شعر جمعه عبد العزيز الميمني، مما بقي متفرقاً من شعره.

الأعلام ٢/٢٨٣، وشرح شواهد المغني ٧٣، والإصابة ت ١٨٣٠، وتهذيب ابن عساكر ٤/٤٥٦،
والشعر والشعراء ١٤٦، والأغاني طبعة دار الكتب ٤/٣٥٦، وسمط اللآلي ٣٧٦، والجمحي ٤٩٥.

وذكر بعض شيوخنا أن أبا عمرو الشيباني روى قول الأعشى:

وما عنده مَجْدٌ تليدٌ ولا له من الرِّيحِ فَضْلٌ لا الجنوبِ ولا الصِّبَا^(١)
تقديرُ هذا: وما له من فضلِ الرِّيحِ فَضْلٌ لا فضلِ الجنوبِ ولا فضلِ الصِّبَا،
فحذف المضاف، والمعنى: أنه لم يُنلْ أحداً، فيكون كريح الجنوبِ في مجيئه بالغيثِ.
ولم يُنْقَسْ عن أحدٍ كُرْبَةٌ فيكون كالصِّبَا في التنفيسِ.

وروى غيره فيما ذكر محمد بن السري:

وما عنده رزقي علنت ولا له علي من الرِّيحِ الجنوبِ ولا الصِّبَا
وتقديرُ هذا أيضاً: ولا له علي من فضلِ الرِّيحِ فَضْلٌ الجنوبِ ولا فضلِ الصِّبَا.
الأيّن في قوله: ﴿وَقَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [البقرة: ١٦٤] الجمع، وذلك أن كل واحدٍ
من هذه الرياح مثل الأخرى في دلالتها على الوحدانية وتسخيرها لينتفع الناس بها
بتصريفها، وإذا كان كذلك فالوجه أن يُجمع لمساواة كل واحدٍ منها الأخرى فيما
ذكرنا، وقد يجوز في قول من وحد أن يريد به الجنس كما قالوا: أهلك الناس الدينار
والدُرهم.

وعلى هذا ينبغي أن يُحمل التوحيد للريح، لأن كل واحدٍ مثل الأخرى في وضع
الاعتبار لها والاستدلال بها.

فأما قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْنَا الرِّيحَ غَاصِقَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] فإن كانت الرياح كلها
سخرت له، فالمراد بها الكثرة، وإن سخرت له ریح بعينها، كان كقولك: الرجل،
وأنت تريد به العهد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] فهي واحدة
يدلّك على ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [فصلت: ١٦]. وفي الحديث:
«نصبرت بالصِّبَا، وأهلكت عاد بالدبور»^(٢) فهذا يدل أنها واحدة وكذلك الرِّيح التي

(١) مر سابقاً.

(٢) أخرجه البخاري في (الصحيح ٤١/٢، ١٣٢/٤، ١٦٦، ١٤٠/٥)، ومسلم في (الصحيح ٦١٧)،
وأحمد بن حنبل في (المستدرک ٢٢٨/١، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٧٣)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٣/
٣٤٦، ٣٦٤)، والحاكم في (المستدرک ٤٥٦/٢)، وعبد الرزاق في (المصنف ٢٠٠٢)، والطبراني في
(المعجم الكبير ١١/٦٠، ٢٩٥، ٤٤/١٢)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ٦/٦٥)، والتبريزي في
(مشكاة المصابيح ١٥١١)، والطحاوي في (مشكل الآثار ١/٤٠١)، والبيهقي في (دلائل النبوة ٣/
٤٤٨)، والطبراني في (المعجم الصغير ٢/١٠٧)، وابن حجر في (فتح الباري ٢/٥٢٠، ٣٩٩/٧)،
والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣٢٠٧، ٣١٩٢٥)، والبخاري في (شرح السنة ٤/٣٨٧)، والخراطي
في (مكارم الأخلاق ٨٢)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٦/٥، ٢٠٧)، وأبو نعيم في (حلية =

أرسلت على الأحزاب يوم الخندق، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

وأما ما روي في الحديث من أن النبي ﷺ، كان إذا هبَّت ريحٌ قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا»^(١).

فعمًا يدلُّ على أن مواضع الرحمة بالجمع أولى، ومواضع العذاب بالافراد، ويقوي ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرِينَ﴾ [الروم: ٤٦] فإنما تيسر بالرحمة، ويشبه أن يكون النبي ﷺ قصد هذا الموضع من التنزيل، وجعل الريح إذا كانت مفردة في قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

وقد تختص اللفظة في التنزيل بشيء فيكون أمانة له، فمن ذلك أن عامة ما جاء في التنزيل من قوله: ﴿وما يدرينك﴾ مبهمة غير مبينة. وما كان من لفظ ﴿ما أدراك﴾ مفسرًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْمَلَأَتْهُ﴾ [الحاقة: ٣] وكذلك ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٢] ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

والخبير الذي روي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن الريح تخرج من رَوْحِ اللَّهِ. تحيء بالرحمة والعذاب»^(٢)، فيجوز أن تكون الريح يراد بها الجنس، فإذا كانت للجنس كان على القبيلين العذاب والرحمة، فإذا جاز أن يكون للجنس، جاز أن يقع على الجمع مستغرقاً له، وجاز أن يقع اسم الجنس على البعض كما قال: ﴿رَأَيْتُمْ لَشَرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْصِحِينَ وَايَاتٍ﴾ [الصفات: ١٣٧، ١٣٨].

اختلفوا في الباء والتاء من قوله جل وعز: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) [البقرة: ١٦٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي: ﴿ولو يَرَى، الذين ظَلَمُوا﴾ بالياء. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿ولو تَرَى﴾ بالتاء. وكلهم قرأ: ﴿إِذْ يَرَوْنَ العَذَابَ﴾ بفتح الياء إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿إِذْ يَرَوْنَ العَذَابَ﴾ بالضم.

قال أبو علي: ﴿يَرَى﴾ من رؤية العين، بذلك على ذلك تعديه إلى مفعول واحد

= الأولياء ٣/٣٠١، ٨/٣٠٦، وابن الجوزي في (زاد المسير ٣/٣٦٥، ٦/٣٥٧، ٨/٣٩٩)، والسيوطي في (الدر المنثور ٤/٩٦، ٥/١٨٥، ٦/٢٥٩)، وابن كثير في (البداية والنهاية ١/١٢٩، ٦/٣٠١)، وابن عدي في (الكامل في الضعفاء ٤/١٥٤٥، ٦/٢٢٨٧).

(١) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ١١/٢١٤)، وابن حجر في (الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ١٢٩)، (أحكام ١/١٠٠).

(٢) أخرجه أبو نعيم في (تاريخ أصفهان ١/١١٤).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٠.

تقديره: ولو يرون أن القوة لله جميعاً. أي: لو يرى الكفار ذلك. فإن قلت: فلم لا تكون المتعدية إلى مفعولين، وقد سَدَّتْ أَنْ مَسَدَّهُمَا؟

قيل: يدل على أنها المتعدية إلى مفعول واحد قول من قرأ بالتاء فقال: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥] ألا ترى أن هذا متعد إلى مفعول واحد لا يسد مسد مفعولين، ويدلُّك على أنه متعد إلى مفعول واحد قوله تعالى: ﴿إِذْ تَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وقوله: ﴿وَإِنَارًا الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] فتعدى إلى مفعول واحد وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] الأظهر أنه متعد إلى مفعول واحد، أي: يعاينونهم كذلك. والجملة في موضع الحال، لا في موضع المفعول الثاني.

وقد روي في التفسير في قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسْمَتِهِمْ﴾ [الرحمن: ٤١] قال: سواد الوجوه ورزقة الأعين، فسواد الوجوه دلت عليه هذه الآية، وزرقة الأعين: قوله: ﴿وَتَشْرُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] فكما أن الرؤية في هذه المواضع رؤية البصر. كذلك في قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وقوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] في تعذيبهم، فهو قريب من قوله: ﴿وَإِنَارًا الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا﴾ [النحل: ٨٥].

فإن قلت: فكيف جاء ﴿إِذْ﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهذا أمر مستقبل و﴿إِذْ﴾ لما مضى؟

فالقول فيه: إنه إنما جاء على لفظ الماضي لإرادة التقريب في ذلك، كما جاء: ﴿وَمَا أَسْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَمْجِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧] ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] فلما أريد فيها من التحقيق والتقريب، جاء على لفظ الماضي وعلى هذا جاء في ذلك المعنى أمثلة الماضي كقوله: ﴿وَتَأْدَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠] ومما جاء على لفظ الماضي للتقريب من الحال قول المقيم المفرد: قد قامت الصلاة. يقول ذلك قبل إيقاعه التحريم بالصلاة لقرب ذلك من قوله. وعلى هذا قول رؤية^(١):

أُودِيتُ إِنْ لَمْ تَحِبُّ حَبِوَ الْمُعْتَنِكَ

(١) الرجز لرؤية في ديوانه ص ١١٨، وشرح شواهد المعنى ٥٢/١، وشرح قطر الندى ص ٢٠٩، وللعجاج في اللمع في العربية ص ١٩٤، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٢٨، والخصائص ٣٨٩/٢، ٣٣٢/٣، وشرح المفصل ٣/٢، والمعاني الكبير ص ٨٧٠، والمقتضب ٢٠٨/٤، وديوان الأدب ١٨/٢، وكتاب الجيم ٢٢٥/٢، ٢٧٣، وأساس البلاغة (نونخ)، ولسان العرب ٤٧١/١٠ (عنك) عَنكَ الرَّمْلُ يَعْنِي عُنُوكًا وَعَنكَ: تَعَقَّدَ وَارْتَفَعَ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ طَرِيقٌ، وَرَمَلَةٌ عَانِكٌ: فِيهَا تَعَقَّدُ لَا يَقْدِرُ الْبَعِيرُ عَلَى الْمَشْيِ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَحْبُو. يُقَالُ: قَدْ أَعْنَكَ الْبَعِيرُ. (اللسان ٤٧١/١٠).

فإنما أراد بذلك تقريب معاينة الهلاك وإشفاؤه عليه. فأتى بمثال الماضي لما أراد به من مشارفته، وجعله ساداً مسدًّ الجواب من حيث كان معناه الاستقبال في الحقيقة، وأن الهلاك لم يقع بعد، ولولا ذلك لم يجز، ألا ترى أنه لا يكون: قُمت إن قمت، إنما تقول: أقوم إن قُمت، وقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فيمن كَسَرَ ﴿إِنْ﴾ ينبغي أن يحمله على فعل آتٍ يَصُورُهُ، ولا يحمله على الماضي المتقدم الذي هو ﴿أَحَلَّلْنَا﴾، وعلى ما ذكرنا جاء كثير مما في التنزيل، من هذا الضرب كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَىٰ النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الظَّالِمُونَ مَوْتُوا بِعَذَابِهِمْ﴾ [سبأ: ٣١] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَا يَمُوتُ﴾ [سبأ: ٥١]. فكما جاءت هذه الآي التي يراذ بها الاستقبال بإذ، كذلك جاء: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فأما حذف جواب ﴿لو﴾ في هذه الآي، فلأن حذفه أفخم لذهاب المخاطب المتوعد إلى كل ضرب من الوعيد، وتوقعه له، واستشعاره إيائه، ولو دُكر له ضرب منه لم يكن مثل أن يبهّم عليه، لما يُمْكِنُ من توطئه نفسه على ذلك المذكور، وتخفيفه عليه، وَمَنْ وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ يَضْعُبْ عَلَيْهِ صُعُوبَتَهُ عَلَىٰ مَنْ لَمْ يُوَطَّنْ عَلَيْهِ نَفْسَهُ.

وحجة من قرأ: ﴿ولو يرى الذين ظلموا﴾ بالياء أن المتوعدين لم يعلموا قدر ما يشاهدون ويعاينون من العذاب كما علمه النبي ﷺ والمسلمون. فالفعل ينبغي أن يكون مسنداً إليهم في قوله تعالى: ﴿ولو يرى الذين ظلموا﴾.

ومن حجّتهم أن المتقدم لقوله: ﴿ولو يرى﴾ غيبة، فينبغي أن يكون المعطوف عليه مثله، وهو قوله جلّ وعزّ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥] بعد قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٦١] والذين ظلموا هم الذين كفروا، ألا ترى قوله: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] والذين كفروا هم المتخذون من دون الله أنداداً.

فاللفظ الغيبة أولى من لفظ الخطاب من حيث كان أشبه بما قبله، وهو أيضاً أشبه بما بعده، وهو كقوليه: ﴿كَذَلِكَ يُرِيدُهُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمُ حَسْرَتًا﴾ [البقرة: ١٦٧].

وحجة من قال: ﴿ولو ترى﴾ فجعل الخطاب للنبي ﷺ: كثرة ما جاء في التنزيل من قوله: جلّ وعزّ: ﴿ولو ترى﴾ من الآي التي تلونهاها، ولم يُفصّد عليه السلام بالمخاطبة لأنه لم يعلم، ولكن في قصده بالمخاطبة تنبيه لغيره، ألا ترى أنه قد يُخاطَبُ، فيكون خطاباً للكافة، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا لِّمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾ [الأنفال: ٧٠] ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ [الطلاق: ١] وعلى هذا جاء: ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦] ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

[البقرة: ١٠٧] فجاء الخطابُ للنبي ﷺ، والمرادُ به الكافةُ، فكذلك قوله: ﴿ولو ترى الذين ظلموا﴾ [البقرة: ١٦٥].

وأما فتح ﴿أَنْ﴾ في قوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] فمن قرأ بالتاء والياء، فمن قرأ بالياء فإنَّ ﴿أَنْ﴾ معمولُةٌ ﴿يرى﴾، تقديرُها: ولو يرون أنَّ القوَّةَ لله جميعاً. وأما من قرأ بالتاء فقال: ﴿ولو ترى الذين ظلموا﴾ [البقرة: ١٦٥] فلا يخلو من أن يجعلَ ﴿ترى﴾ من رؤية العين أو المتعدية إلى مفعولين. فإن جعلتها من رؤية البصر لم يجز أن يتعدى إلى أن، لأنها قد استوفت مفعولها الذي تقتضيه، وهو ﴿الذين ظلموا﴾ ولا يجوز أن يكون بدلاً من المفعول، لأنها ليست ﴿الذين ظلموا﴾ ولا بعضُهم ولا مشتملاً عليهم، ولا يجوز أن تكونَ المتعدية إلى مفعولين، لأن المفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول في المعنى.

وقوله: ﴿أن القوة لله جميعاً﴾ لا يكون ﴿الذين ظلموا﴾ وإذا لم يكن إياهم، لم يجز أن يكون مفعولاً ثانياً، فإذا لم يجز أن ينتصب ﴿أَنْ﴾ بـ ﴿ترى﴾ فيمن قرأ بالتاء، جعلها المتعدية إلى مفعول أو مفعولين، ثبت أنه منتصبٌ بفعل آخر غير ﴿ترى﴾ الظاهرة، وذلك الفعل هو الذي يقدرُ جواباً للو، كائنه: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب، لرأوا أن العزة لله جميعاً. والمعنى أنهم شاهدوا من قدرته سبحانه ما يتقنوا معه أنه قوي عزيز، وأن الأمر ليس على ما كانوا عليه من جحودهم، لذلك، أو شكهم فيه.

ومذهب من قرأ بالياء أئين، لأنهم ينصبون أن بالفعل الظاهر دون المضمَر، وهذه الجوابات في هذا النحو من الآي تجيء محذوفة. فإذا أُعمل الجواب في شيء صار بمنزلة الأشياء المذكورة في اللفظ. فحَمِلَ المفعولُ عليه، فخالف ما عليه سائر هذا النحو من الآي التي حذفت الأجوبة معها ليكون أبلغ في باب التوعيد.

فأما قوله عز وجل: ﴿إِذْ يَرْوُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهي قراءتهم إلا ابن عامر، فحجَّتْهم في ذلك قوله: ﴿وَإِنَّا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفُّ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] وقال تعالى: ﴿وَرَأُوا الْعَذَابَ وَنَقَطَعْتْ بِهِمُ الْأَسْبَابَ﴾ [البقرة: ١٦٦] فكما بُني الفعل للفاعلِ الرائيِ دونَ المفعولِ به في هذا الباب، كذلك ينبغي أن يكون في قوله: ﴿يَرْوُونَ الْعَذَابَ﴾ ولا يكون: يَرَوْنَ. كما لم يكن: وَأَرَوْا الْعَذَابَ.

وحجة ابن عامر أنه قد جاء: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧] فإذا كانوا مفعولاً بهم في الفعل المنقول بالهمزة المتعدي إلى مفعولين، كذلك يحسن أن يُبنى الفعل لهم، إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد، فتقول: ﴿يَرْوُونَ﴾ كما جاء ضميرُهم مفعولاً في قوله: ﴿يُرِيهِمُ﴾ ألا ترى أنك إذا قلت: ﴿يُرِيهِمُ﴾ فبنيت الفعل للمفعول به، قلت: يَرَوْنَ أعمالَهُم حَسَرَاتٍ؟ وقوله: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُم حَسَرَاتٍ﴾

منقول من رأى عمله حسرة، فإذا نَقَلْتَهُ بالهمزة تعدى إلى مفعولٍ آخر، وصار الفاعلُ قبلَ النقلِ المفعولَ الأوَّلَ.

اختلفوا في ضمِّ الطاء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿خُطَوَاتٍ﴾^(١) [البقرة: ١٦٨].

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ﴿خُطَوَاتٍ﴾ مُثَقَّلَةً.

وروى ابن قُليجٍ بإسناده عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿خُطَوَاتٍ﴾ ساكنة الطاء خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكرٍ وحمزة ﴿خُطَوَاتٍ﴾ ساكنة الطاء خفيفة.

قال أبو علي: أما الخَطْوَةُ، فإنهم قد قالوا: خَطَوْتُ خَطْوَةً، كما قالوا: حَسَوْتُ حَسْوَةً، والحُسْوَةُ اسمٌ ما يُحْتَسَى. وكذلك: عَرَفْتُ عَرَفَةً، والعَرَفَةُ اسمٌ ما اغْتَرَفَ، فعلى هذا القياس يجوز أن تكون الخَطْوَةُ والخَطْوَةُ، فإذا كان كذلك، فالخَطْوَةُ: المكانُ المُتَخَطَّى، كما أنَّ العَرَفَةَ: العَيْنُ المَغْتَرَفَةُ بالكُفِّ، فيكون المعنى: لا تتبعوا سبيلَهُ ولا تسلكوا طريقَهُ، لأنَّ الخَطْوَةَ اسمٌ مكانٍ. وإن جَعَلْتَ الخَطْوَةَ كَالخَطْوَةِ في المعنى. كما جَعَلُوا الدَّهْنَ كَالدَّهْنِ، فالتقدير: لا تأتموا به. ولا تَقْفُوا أثرَهُ، فالمعنيان يتقاربان وإن اختلف التقديران. وقولُ رُوْبَةَ:

مجهولةٌ تغتال خَطْوَ الخَاطِي^(٢)

معناه: أن هذه المفازة لطولها وبعد أقطارها كأنَّ الخَطْيَ تهلكُ فيها فلا تؤثرُ في قطعها، كما قال ذو الرُّمَّة في وصف عينٍ بالسَّعَةِ:

تَعُولُ سُيُولَ المُكْفَهَرَاتِ عُولَهَا^(٣)

أي لِسَعَتِهَا، وأنها لا تمتلئ مما يمتدُّ إليها من الأمطارِ كأنها تُهَلِكُها وتذهب بها. وحجة من حَرَكَ العَيْنَ من خُطَوَاتٍ: أن الواحدة ﴿خُطْوَةٌ﴾ فإذا جَمَعَتْ حركت العَيْنَ للجمع، كما فعلت بالأسماء التي على هذا الوزن نحو: عَرَفَةٍ وَعُرْفَاتٍ قال

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٠.

(٢) تمام الرجز:

ويلدةٌ بعبيدة النسيبِاطِ مجهولةٌ تفتالُ خَطْوَ الخَاطِي

الرجز للعجاج في ديوانه ٣٨٠/١، ولسان العرب ٤١٩/٧ (نوط)، ٤٣٣/٧ (وطط)، ٥٠٩/١١

(غول) وتهذيب اللغة ١٩٢/٨، وتاج العروس ٢٦٩/١٩ (خلط)، ٣٣٦ (سبط)، ١٥٦/٢٠ (نوط)،

غول) ولرؤية في تهذيب اللغة ٢٩/١٤؛ وليس في ديوانه.

(٣) المكْفَهَرُ من السحاب: الذي يغلظ ويسود ويركب بعضه بعضاً. (لسان العرب ١٥١/٥ (كفهر)).

تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]. ولم يلزم أن تُبدَل من الضمة كسرةً، ومن الواو ياءً كما يُفَعَلُ ذلك في: أذَل، وأَجِر^(١)، ونحوه، لأنه بمنزلة ما يبنى على التانيث - ألا ترى أن الضمة إنما اعترضت مع الجمع بالألف والتاء، ولم تثبت الضمة والواو آخره، ثم لحقتها التاء للجمع، كما أن الياء والواو في: النهاية والشقاوة لم تثبتا في الكلام، ثم يَلْحَقُهُمَا التانيث. وإنما بُنِيَتْ الكلمة على حرف التانيث كما يبنى «مِذْرَوَانِ»^(٢) على التثنية، وهذا في «خَطُوبَاتٍ» ونحوها أظهر. لأن الضمة إنما تلحق مع الألف والتاء كما أنها في العُرْفَاتِ والرُّكْبَاتِ كذلك.

وشيء آخر لمن ثَقُلَ العين، وهو أنه يجوز أن يكون لما حذَفَ التاء التي للتانيث، فبقي الاسم على فُعَلٍ، حَرَكَ العينَ مثل: عُنِّيَ وَعُنِّيَ، وَطُنِبَ وَطُنِبَ فلما ثَقُلَ العين بنى الاسم على تاء التانيث وألِفِهِ، كما بنى الاسم على التاء المفردة في: غِيَايَةَ وشَقَاوَةَ، وعلى التثنية في مِذْرَوَانِ وثِنَايَانِ^(٣)، والدليل على ذلك قولُ ليبيد^(٤):

فَتَدَلَّنِيثُ عَلَيْنِهِ قَافِلًا وَعَلَى الْأَرْضِ غَسَايَاتُ السُّطْفَلِ
ألا ترى أنه لو لم يكن الاسم مبنياً عليهما لَهَمَزَتِ الياء لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدة، فكما أن ثِنَايَانِ مبنى على التثنية، كذلك هذا بنى على الجمع بالألف والتاء.
قال أبو الحسن: التحريك: قولُ أهلِ الحجاز.

(١) جمع دلو: واحدة الدلاء التي يُسْتَقَى بها، تذكر وتؤنث، والتانيث أعلى من التذكير، والجمع أذَل في أقل العدد، وهو أَفْعَلٌ، قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة، والكثير دلاء وذَلِي، على فَعُولٍ، وكذلك أَجِرْ]. (لسان العرب ٢٦٤/١٤ (دلا)).

(٢) المِذْرَوَانِ: أطراف الأليتين ليس لهما واحد، والمدروان: ناحيتا الرأس مثل الغودين. (لسان العرب ٢٨٥/١٤ مادة: ذرا).

(٣) الثَّنَاءُ: ممدود، عقال البعير ونحو ذلك من جبل مُثْنِيٍّ، وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو أفرد، قال ابن بري: إنما لم يفرد له واحد لأنه جبل واحد تشدُّ بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأخرى، فهما كالواحد وعقلت البعير بثناتين، غير مهموز، لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعاً بجبل أو بظر في جبل، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مُثْنِيٌّ لا يفرد واحده فيقال ثناء، فتركت الياء على الأصل كما قالوا في مذروين، لأن أصل الهمزة في ثناء لو أفرد ياء، لأنه من ثنيت، ولو أفرد واحده لقليل: ثناءان كما تقول: كساءان ورداءان (لسان العرب ١٢١/١٤ مادة: ثني).

(٤) البيت من الرمل، وهو للبيدي في ديوانه ص ١٨٩، ولسان العرب ٤٠٣/١١ (طفل)، ٢٦٦/١٤ (دلا)، ١٤٤/١٥ (غيا)، وتهذيب اللغة ٢٢١/٨، ٣٤٨/١٣، ١٧٣/١٤، ومقاييس اللغة ١٦٧/١، ٤١٣/٣، ٣٧٩/٤ وأساس البلاغة (دلي، طفل)، وكتاب العين ٤٢٩/٧، وسمط اللآلي ص ٨٣٣، وتاج العروس (دلا، غيا) وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٢٠، والمخصص ٥٨/٩، والاشتقاق ص ٨٤، ١٧٣. الغياية: ظل الشمس بالغدادة والعشي، وقيل: هو ضوء شعاع الشمس وليس هو نفس الشعاع تظليل الشمس: ميلها للغروب.

وحجة من أسكن فقال: ﴿حُطَّوَاتٍ﴾: أنهم نَوَّوا الضمة وأسكنوا الكلمة عنها - ألا ترى أن القول في ذلك لا يخلو من أن تكون جمعٌ فُعَلَةٌ، فتركوها في الجمع على ما كانت عليه في الواحد، أو يكونوا أرادوا الضمة فحَقَّقُوهَا وهم يريدونها، كما أن من قال: لَقَضُوا الرَّجُلَ وَرَضِي، أراد الضمة والكسرة، فحذفوها من اللفظ وهم يقدرون ثباتها، بدلالة تَرَكِبَهُمْ رَدَّ الياءِ والواوِ، فلا يجوز الوجه الأول لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر دون حال السُّعَةِ والاختيار، كما قال ذو الرِّمَّةِ^(١).

... ورفضات الهوى في المفاصل

فإذا لم يُجْزِ حملُهُ على هذا الوجه، علمت أنه على الوجه الآخر، وأنهم أسكنوها تخفيفاً، وهم يريدون الضمة، كما تُرَادُ الضمة في: لَقَضُوا الرَّجُلَ ونحوه، ولهذا لم يُجْمَعْ ما كان على فِعَالٍ، وتحوُّه من المعتل على: فُعَلٌ، ولا فُعُلٌ لأنك لو جمعته على فُعُلٍ، لكأنت الضمة في تقدير الثبات، ويدلُّك على أنها عندهم في تقدير الثبات: أن التحريك فَصَلَ بين الاسم والصفة، فإذا كان كذلك علمت أن التحريك الذي يختص بالأسماء دون الصفات منويٌّ، فأما قولهم: تُنِّي وَتُنِي؛ فهو مما رفضوه في سائر كلامهم.

ولمن أسكن العين من ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ وجه آخر من الججاج، وهو أن يكون أجرى الواو في إسكانه إياها مُجْرَى الياء - ألا ترى أن ما كان من هذا النحو من الياء نحو، مُذْيِيَّة^(٢)، وكُلْيِيَّة، وزُبْيِيَّة^(٣)، لم يُجْمَعْ إلا بالإسكان للعين، وذلك أنك لو حركتها للزم انقلاب الياء واواً لانضمام ما قبلها، كما لزمها انقلابها في: لَقَضُوا الرَّجُلَ، فلما كان التحريك يؤدي إلى القلب، قرروه على الإسكان فقالوا: مُذْيَاتٌ وكُلْيَاتٌ. فلما لزم الإسكان في الياء جعل من أسكن ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ الواو بمنزلة الياء، كما جعلوها بمنزلتها في ﴿أَتَسَّرُوا﴾، ألا ترى أن التاء لا تكاد تُبْدَلُ من الياء، وإنما يكثر إبدالها من الواو، وإنما أبدلوا في ﴿أَتَسَّرَ﴾، لإجراء الياء مجرى الواو، وكذلك أجرى الواو مجرى الياء في أن أسكنها في ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ ولا يلزمه على هذا أن يقول في: غُرَفَاتٍ: غُرَفَاتٌ، لأنه

(١) تمام البيت:

أَبَتْ ذَكَرَ عَوْدَةَ أَحْشَاءِ قَلْبِهِ خَفُوقاً وَرَفُضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٣٧، وخزانة الأدب ٨/ ٨٧، ٨٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧، وشرح المفصل ٥/ ٢٨، ولسان العرب ١/ ٤٧٥ (شنب)، والمحتسب ١/ ٥٦، ٢/ ١٧١، والمقتضب ٢/ ١٩٢.

(٢) المُذْيِيَّة: الشُّفْرَة، والجمع مَذَى ومُذْيَات (اللسان ١٥/ ٢٧٣ (مدي)).

(٣) الزُبْيِيَّة: الرابية التي لا يعلوها الماء، وقيل: الحفرة التي تحفر للأسد ولا تحفر إلا في مكان عالٍ من الأرض لثلاث يبلغها السيل فتنظم. (اللسان ١٤/ ٣٥٣ مادة: زبي).

لم يجتمع مع كثرة الحركات الأمثال كما اجتمعت في ﴿خُطَوَاتٍ﴾ .
 اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾^(١) [البقرة: ١٧٧].
 فقرأ عاصم في رواية حفص وحزمة: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ بنصب الراء.
 وروى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يقرأ بالنصب والرفع. وقرأ الباقون
 ﴿الْبِرُّ﴾ رفعاً.

قال أبو علي: كلا المذهبين حسن، لأن كل واحد من الاسمين: اسم ليس
 وخبرها، معرفة، فإذا اجتماعاً في التعريف تكافأ في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً كما
 تتكافأ التكرتان.

ومن حجة من رفع (الْبِرُّ): أنه أن يكون ﴿الْبِرُّ﴾ الفاعل أولى، لأن ﴿لَيْسَ﴾ تشبه
 الفعل وكونُ الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده، ألا ترى أنك تقول: قام
 زيد؛ فيلي الاسمُ الفعل، وتقول: «ضَرَبَ غلامُهُ زيداً»، فيكون التقديرُ بالغلامِ التأخيرُ،
 ولولا أن الفاعل أخصُّ بهذا الموضع لم يَجْزُ هذا، كما لم يَجْزُ في الفاعل: «ضَرَبَ
 غلامُهُ زيداً» حيث لم يَجْزُ في الفاعل تقدير التأخير كما جاز في المفعول به، لوقوع
 الفاعل في الموضع الذي هو أخصُّ به.

ومن حجة من نصب (الْبِرُّ): أنه قد حكي لي عن بعض شيوخنا، أنه قال في هذا
 النحو: أن يكون الاسمُ: «أَنْ وَصِلَتْهَا» أولى وأحسن، لشبهها بالمُضْمَرِ، في أنها لا
 توصف كما لا يوصف المضمَر، فكأنه اجتمع مضمَرٌ ومُظَهَّرٌ، والأولى إذا اجتمع
 مُضْمَرٌ ومُظَهَّرٌ أن يكون المضمَرُ الاسمَ من حيث كان أذْهَبَ في الاختصاص من
 المُظَهَّرِ، فكذلك إذا اجتمع أن مع مُظَهَّرٍ غيره، كان أن يكون أن والمُظَهَّرُ الخَبَرُ أولى.
 اختلفوا في فتح الواو وتشديد الصاد وتخفيفها من قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ
 مُوسَى جَنَفًا﴾^(٢) [البقرة: ١٨٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿مُوسَى﴾ ساكنة الواو، وحفص عن
 عاصم مثله.
 وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي ﴿مُوسَى﴾ مفتوحة الواو مشددة
 الصاد.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿مُوسَى﴾: قوله تعالى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾
 [يس: ٥٠].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٠.

وحجة من قال: ﴿مَوْصٍ﴾: ﴿يُوصِيكَ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكَ﴾ [النساء: ١١] و﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي تَوْصُوتُ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١٢]. وفي المثل:

إِنَّ الْمَوْصِينَ بَنُو سَهْوَانَ^(١)

وقال النمر بن تولب^(٢):

أَهْنِيمُ بَدْعِدِ مَا حَيَّيْتُ فَإِنْ أُمْتُ أَوْصَ بَدْعِدِ مَنْ يَهِيمُ بِهَا بَغْدِي^(٣)
وقال آخر^(٤):

أَوْصِيكَ إِيصَاءِ امْرِئٍ لَكَ نَاصِحٍ طَبَّ بِصَرْفِ الدَّهْرِ غَيْرِ مَغْفَلٍ
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ بِأَنْ يَصُومُوا﴾ [البقرة: ١٨٣] فلا أرى من شَدَدِ ذَهَبِ
فِيهِ إِلَى التَّكْثِيرِ وَإِنَّمَا وَصَّى مِثْلُ: أَوْصَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي
تَوْصُوتُ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١٢] وَلَمْ يَشْدُدْ، فَإِنْ كَانَ لِلْكَثْرَةِ فَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ
﴿وَعَلَّقَتِ الْأَنْوَابُ﴾ [يوسف: ٢٣].

واختلفوا في الإضافة والتنوين، والجمع والتوحيد، من قوله تعالى: ﴿فَدْيَةٌ طَعَامُ
مَسْكِينٍ﴾^(٥) [البقرة: ١٨٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمز والكسائي: ﴿فَدْيَةٌ﴾ منونٌ ﴿طَعَامُ
مَسْكِينٍ﴾ مؤخِّدٌ.

(١) الرجز لزر بن أوفى الفقيمي في لسان العرب ٤٠٦/١٤ (سها). وهو مثل أي أن الذين يوصون بنو من
يسهو عن الحاجة فأنت لا تُوَصَّى لأنك لا تسهر، وذلك إذا وضيت ثقة عند الحاجة، وقال الجوهري:
معناه أنك لا تحتاج إلى أن تُوصَى إلا من كان غافلاً ساهياً.

(٢) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي (توفي نحو ١٤هـ = نحو ٦٣٥م) شاعر مخضرم، عاش
عمرأ طويلاً في الجاهلية، وكان فيها شاعر «الرباب»، ولم يمدح أحداً ولا هجا. وكان من ذوي النعمة
والوجاهة، جواداً وقابلاً لماله. يشبه شعره بشعر حاتم الطائي. أدرك الإسلام وهو كبير السن، ووجد
على النبي ﷺ فكتب عنه كتاباً لقومه، وعاش إلى أن خرف وعده السجستاني في المعمرين.
الأعلام ٤٨/٨، والإصابة ت ٨٨٠٤، وشرح شواهد المغني ٦٦، والشعر والشعراء ١٠٥، وجمهرة
أشعار العرب ١٠٩، وسمط اللآلي ٢٨٥.

(٣) البيت في الشعر والشعراء ص ١٩١ وفيه: والناس يروون البيت لئصيب، وفي الأغاني ٢٧٩/٢٢ وفيه
قيل: انتقدت سكينه بنت الحسين هذا البيت، ولم تعده دليل الفتوة، واقترحت أن يكون:

أهيم بدعد ما حييت فإن أمت فلا صلحت دعد لدي خلة بعدي

(٤) البيت من الكامل، وهو لعبد القيس بن خفاف البرجمي في لسان العرب ٧١٢/١ (كرب) وفيه رواية
الشنظر الثاني:

طسبن برسب الدهر غير مغفل

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٠.

وقرأ نافع وابن عامر ﴿فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾ ﴿فِدْيَةٌ﴾ مضاف و﴿مَسَاكِينَ﴾ جمع. قال أبو علي: ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ على قول ابن كثير، ومن قرأ كما قرأ: عَطْفٌ، بَيِّنُ الْفِدْيَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ أَفْرَدُوا الْمَسْكِينَ وَالْمَعْنَى عَلَى الْكَثْرَةِ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ الَّذِينَ يَطْبِقُونَهُ جَمْعٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَلْزِمُهُ طَعَامُ مَسْكِينٍ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعاً كَمَا جَمَعَهُ الْآخَرُونَ.

فَالْقَوْلُ: إِنْ الْإِفْرَادَ جَازٌ وَحَسَنٌ لِأَنَّ الْمَعْنَى: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ طَعَامُ مَسْكِينٍ، فَلِهَذَا أَفْرَدَ، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وليس جميع القاذفين يُفْرَقُ فِيهِمْ جُلْدٌ ثَمَانِينَ، إِنَّمَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جُلْدٌ ثَمَانِينَ، وَكَذَلِكَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَعَامُ مَسْكِينٍ. فَأَفْرَدَ هَذَا كَمَا جَمَعَ قَوْلُهُ: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

وقال أبو زيد: أتينا الأمير، فكسانا كلنا حُلَّةً، وأعطانا كلنا مائة. قال أبو زيد: معناه: كسا كل واحد منا حُلَّةً، وأعطى كل واحد منا مائة.

وَأَمَّا مِنْ أَضَافِ الْفِدْيَةِ إِلَى الطَّعَامِ، فَكَإِضَافَةِ الْبَعْضِ إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ سُمِّيَ الطَّعَامَ الَّذِي يُفْدَى بِهِ فِدْيَةً، ثُمَّ أَضَافَ الْفِدْيَةَ إِلَى الطَّعَامِ الَّذِي يُعْمُ الْفِدْيَةَ وَغَيْرَهَا، وَهُوَ عَلَى هَذَا مِنْ بَابِ: خَاتَمَ حديد.

اختلفوا في تشديد الميم وتخفيفها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾^(١) [البقرة: ١٨٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ مشددة. وروى حفص عن عاصم ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ خفيفة. وروى علي بن نصر وهارون الأعمور وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ مشددة.

وقال أبو زيد عن أبي عمرو كلاهما: مشددة ومخففة. وقال اليزدي وعبد الوارث عنه: إنه كان يثقلها، ثم رجع إلى التخفيف. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ بإسكان الكاف خفيفة.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ قوله: ﴿أَلَيْسَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] وقد قال أوس:

عن امرئٍ سُوْقَةٍ مِمَّنْ سَمِعْتَ بِهِ أَنْدَى وَأَكْمَلْ مِنْهُ أَيُّ إِكْمَالٍ
ومن قال: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ فلأن فَعَّلَ وأَفْعَلَ كثيراً ما يستعمل أحدهما موضع

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

الآخر، فمن ذلك ما تقدّم ذكره من: ﴿وَصَى﴾ و﴿أَوْصَى﴾. وقال النابغة^(١):
فَكَمَلْتُ مائةَ فِيها حَمائِئُها وَأَسْرَعْتُ حِسابَها فِي ذلكَ العَدَدِ
قال أحمد: اتفقوا على تسكين لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاء في جميع
القرآن.

واختلفوا إذا كان قبلها ثم.

فقرأ أبو عمرو: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾^(٢) [الحج: ٢٩] ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ﴾ [الحج: ١٥]
بكسر اللام مع ثم وحدها. ﴿وَلَيُوفُوا﴾ [الحج: ٢٩] ساكنة اللام، ﴿فَلَيَنْظُرَنَّ﴾ [الحج:
١٥] بالإسكان.

واختلف عن نافع فروى أبو بكر بن أبي أويس وورش عنه: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ﴿ثُمَّ
لَيَقْطَعَنَّ﴾ بكسر اللامين مثل أبي عمرو.

وروى المسيبي وإسماعيل بن جعفر وقالون وابن جماز وإسماعيل بن أبي أويس
مثل حمزة بإسكان اللامين.

وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي بإسكان اللامين في الحرفين جميعاً وقال
القواس^(٣) عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ كسراً، وقال البزي: اللام مدرجة.

وقرأ ابن عامر بتسكين لام الأمر فيما كان قبله واو أو فاء أو ثم في كل القرآن،
إلا في خمسة مواضع كلها في الحج: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾^(٤) [الحج: ٢٩] ثم ﴿لَيَقْطَعَنَّ﴾
[الحج: ١٥] ﴿فَلَيَنْظُرَنَّ﴾ [الحج: ١٥] ﴿وَلَيُوفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا﴾
[الحج: ٢٩] بكسر اللام وسائر ذلك بالإسكان.

قال أبو علي: حجة من أسكن لام الأمر، إذا كان قبلها واو أو فاء: أن الواو
والفاء، لما كان كل واحدٍ منهما حرفاً مفرداً، ولم يجز أن تفضل من الكلمة التي دخلت
عليها، فتفضل منها بالوقف عليها أشبهت الكلمة التي أحدهما فيه المتصل نحو: كَيْفِ
وَشَكْسِ. فكما أن هذا النحو من الأسماء والأفعال يُخَفَّفُ في كلامهم بالتسكين، كذلك
أُسْكِنَتِ اللامُ بعد هذين الحرفين.

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥، ولسان العرب ١/٣١٣ (حسب) ١١/٥٩٨
(كامل)، وكتاب العين ٣/١٤٩، وتهذيب اللغة ٤/٣٣٣، ١٠/٢٦٦؛ وتاج العروس ٢/٢٦٨ (حسب).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٣) هو أحمد بن محمد بن عون القواس، أبو الحسن المقرئ، صدوق له أوهام، من العاشرة مات سنة
خمس وأربعين. (تقريب التهذيب ١/٢٥).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

وما يدل على أن الحرف إذا لم ينفصل مما دخل عليه تنزّل منزلة جزء من الكلمة قولهم: هؤلاء الضاربوه والضاربوك، فحذفوا النون التي تلحق للجميع، لما كانت النون حرفاً لا ينفصل من الكلمة، وعلامة الضمير كذلك، فلم يجتمعا. وكذلك حرف اللين الذي للثنية، عاقب التنوين من حيث كان حرفاً لا ينفصل، كما كانت النون كذلك. وكما تنزّلت هذه الحروف منزلة ما هو من الكلمة من حيث لم تنفصل منها؛ تنزلت الواو والهاء، منزلتهما، فحسن تخفيف الحرف بعدها، كما خُفّف نحو: كيف وسبع. وليس كذلك ثم، لأنها على أكثر من حرفٍ فتُفصل من الكلمة ويوقّف عليها؛ فلم تجعلها بمنزلة الواو والفاء لمفارقتها لهما فيما ذكرنا.

وأما وجه قول من أسكن اللام بعدها كما أسكن بعد الفاء والواو، فهو أنه جعل الميم من «ثم» بمنزلة الواو والفاء من قوله: «فليقضوا» [الحج: ٢٩] فجعل «فليقضوا» من «ثم ليقضوا» بمنزلة «وليقضوا» وهذا مستقيم، وإن كان دون الأول في الحسن. ومما يدلّك على جواز قول الراجز^(١):

فبات مُتَضَباً وما تَكَرَّدَا

وقالوا: أراك متفخاً فجعل تفخاً من «متفخاً» بمنزلة كيف فأسكنه كما أسكن الكيف، ومثل دخول الواو والفاء على هذه اللام دخولهما على هو وهي: في نحو: «وهو الله» [القصاص: ٧٠] و«لهي الحيوان» [العنكبوت: ٦٤] إلا أن الفصل بين اللام في نحو: «فليقضوا»، وبين «وهو» أن اللام من «ليقضوا» ليس من الكلمة، ولكنها جرت مجرى ما هو من الكلمة لما لم تنفصل منها، كما لم تنفصل الواو والفاء والهاء، من - هو، وهي - من نفس الكلمة، إلا أن اللام لما لم تنفصل من الكلمة تنزلت منزلة الهاء التي من الكلمة. ومن هذا الباب قول الشاعر^(٢):

عجبت لمولودٍ وليس له أبٌ وذو ولدٍ لم يلدْهُ أبوانِ
ومن ذلك ما أنشده أبو زيد^(٣):

قالت سُلَيْمَى اشتر لنا سويقاً

فما بعد التاء من قوله: «اشتر لنا سويقاً» بمنزلة كيف؛ فهذا حجة لمن قال: «ثم ليقضوا» فأسكن.

قال أحمد: اتفقوا في فتح الحاء من قوله عز وجل: «الحج» في سورة البقرة واختلفوا في آل عمران، وأنا أذكره إذا مررت به.

قال أبو علي: يريد في قوله تعالى: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ» [البقرة: ١٩٧].

(٣) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(١) مرّ سابقاً في هذا الجزء.

والحجّ مصدرٌ لقولهم: حَجَّ البيت أي: قصده، ومثُلُ الحَجِّ قولهم: شدَّ شدّاً، وردَّ رداً، وعدَّ عدداً.

قال سيبويه: قالوا: حَجَّ حَجّاً - كقولهم: ذَكَرَ ذِكْراً.

قال: وقالوا: حَجَّجَ - يريدون: عَمَلَ سَنَةً، كما قالوا: غزاة: يريدون عمل وجهٍ واحدٍ. فلو قُرئ: ﴿الحجّ﴾ على ما حكاه سيبويه لم يمتنع في القياس.

وقولهم: - حَجَّجَ - وهم يريدون جمع الحاجّ، يمكن أن يكونوا سُمُّوا بالمصدر الذي هو كالذِّكْرِ تقديره: ذوو حَجِّجٍ وأنشد أبو زيد:

أصوات حَجِّجٍ من عُمان عَادي^(١)

وقال:

وكأنَّ عافيةَ التُّسُورِ عليهم حَجَّجٌ بأسفلِ ذي المجازِ نُزُولُ^(٢)
ومعنى قوله تعالى: ﴿الحجُّ أشهرٌ مَمْلُوءَةٌ﴾ تقديره: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلوماتٌ، فحذف المضاف أو يكون: الحجُّ حَجَّجٌ أشهرٌ معلوماتٌ، فحذف المصدر المضاف إلى الأشهر، وعلى هذا:

يا سارق الليلة أهل الدار^(٣)

أو يكون جعل الأشهر الحجّ، لما كان الحجّ فيها، كقولهم: ليلٌ نائمٌ؛ فجعل الليلَ النَّائمَ لما كانَ النومُ فيه.

وأشهر الحجّ: سؤالٌ وذو القعدةِ وعشْرٌ من ذي الحجّة؛ فسُمِّي الشهرين وبعض الثالثِ أشهراً، لأن الاثنين قد يوقَعُ عليه لفظُ الجمع، كما يوقَعُ عليه لفظُ الجمع في نحو قولهم:

ظَهراهما مثلُ ظهورِ الشُرَينِ^(٤)

(١) تمام الرجز:

كأنما أصواتها بالوادي أصوات حجّ من عُمان عادي

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٢٧/٢ (حجج) وفي «عادي» مكان «غادي»، وتاج العروس ٤٦٢/٥ (حجج)، وجمهرة اللغة ص ٨٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ١٠٤، والاشتقاق ص ١٢٣، وجمهرة اللغة ص ٨٦ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٩، ولسان العرب ٢٢٦/٢ (حجج)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤٦/٦.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) الرجز لخطام المجاشعي في خزنة الأدب ٣١٤/٢، والدرر ١١٦/١، ١١٨، ١٦٦، وشرح المفصل ١٥٦/٤، والكتاب ٤٨/٢، ولسان العرب ٨٩/٢ (مرت)، وله أو لهيمان في الكتاب ٦٢٢/٣، والتنبيه والإيضاح ١٧٣/١، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٣٠٢/٤، ٥٣٩/٧، ٥٧٢، وشرح الأشموني ٤٠٤/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٤/١، وجمع الهوامع ٤٠/١، ٥١، والمختصر ٧/٩.

ولا يجوز على هذا القياس أن يوقَّع على الاثنين. وبعض الثالث ﴿قروءة﴾ في قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] لأن هذا محصورٌ بالعدد، فلا يكون الاثنان وبعض الثالث ثلاثة.

واختلفوا في: البيوتِ والعيونِ والشيوخِ والغيوبِ والجُيوبِ^(١): في ضمِّ الحرفِ الأول من هذه كلها وكسره.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ ﴿الغُيوبُ﴾ بضمِّ الغينِ وكسرِ الباءِ من ﴿البيوتِ﴾ والعينِ من ﴿العيونِ﴾.

وقرأ أبو عمرو بضمِّ ذلك كله: الباءِ والعينِ والغينِ والجيمِ والشينِ. واختلفَ عن نافعِ فروى المُسيَّبِيُّ وقالون: ﴿البيوتُ﴾ بكسرِ الباءِ، وهذه وخَدها، وضمِّ الغينِ والعيونِ والجيمِ والشينِ.

وقال ورشٌ عن نافع: أنه ضمَّ ذلك كله، والباءِ من ﴿البيوتِ﴾، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر وابن جَمَّازِ عنه: أنه ضمَّها كلها.

قال أبو بكر بن أبي أويس: ﴿البيوتُ، والغُيوبُ، والعيونُ، والجُيوبُ، وجُيوبِهِنَّ، والشيوخُ﴾ بكسرِ أولِ، ذلك كله.

قال الواقديُّ عن نافع: ﴿البيوتُ﴾ بضمِّ الباءِ. واختلفَ عن عاصمٍ أيضاً، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكرٍ عنه: أنه كسَرَ الباءِ من ﴿البيوتِ﴾، والعينِ من ﴿العيونِ﴾، والغينِ من ﴿الغُيوبِ﴾، والشينِ من ﴿شيوخاً﴾، وضمِّ الجيمِ من ﴿الجُيوبِ﴾ وحدها.

قال: يبدأ بالكسرِ ثم يُشَمُّها الضمُّ.

وروى هبيرةٌ عن حفص عن عاصم أنه كان يكسرُ الشينَ من ﴿شيوخاً﴾ وخَدها، ويضمُّ الباقي وهذا غلطٌ. وقال عمرو بنُ الصَّبَّاحِ عن أبي عمَرَ عن عاصمٍ ﴿شيوخاً﴾ بضمِّ الشينِ، وضمِّ سائرِ الحروفِ.

وكان حمزةٌ يكسِرُ الأول من هذه الحروفِ كلها. وقال خَلْفٌ وأبو هشام عن سُلَيْمٍ عن حمزة: أنه كان يُشَمُّ الجيمَ الضمُّ، ثم يشيرُ إلى الكسرِ، ويَرَفَعُ الباءَ من قوله ﴿جُيوبِهِنَّ﴾ وهذا شيءٌ لا يُضبطُ.

وقال غير سُلَيْمٍ بكسرِ الجيمِ.

قال أبو علي: أما من ضمَّ الفاءَ من شيوخِ، وغيونِ، وجيوبِ فبيِّنٌ لا نَظَرَ فيه

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

بمنزلة فُعُولٍ إذا كان جمعاً، ولم تكن عينُهُ ياءً، وأما من قال: «شيوخٌ وجيوبٌ» فكسر الفاء؛ فإنما فعل ذلك من أجل الياء، أبدل من الضمة الكسرة لأن الكسرة للياء أشدُّ موافقةً من الضمة لها.

فإن قلت: هلاً استُخِجَ ذلك، لأنه أتى بضمِّه بعد كسرة، وذلك مما قدمت أنهم قد رفضوه في كلامهم، فهلاً رفض أيضاً القارئ للجيوب ذلك؟

قيل: إن الحركة إذا كانت للتقريب من الحرف لم تُكْرَه، ولم تكن بمنزلة ما لا تقرب فيه - ألا ترى أنه لم يجرى في الكلام عند سيبويه على فِعْلٍ إلا إبْلُ. وقد أكثروا من هذا البناء، واستعملوه على أطراد، إذا كان القصد فيه تقريب الحركة من الحرف، وذلك قولهم: ماضِعٌ لَهُمْ، ورجلٌ مِجْكٌ^(١) وِجْزٌ^(٢). وقالوا في الفعل: شِهْدَ وِلِعِبَ.

واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بناءه البتة، وذلك نحو: شِعِيرٍ وَرِغِيفٍ وَشِهِيدٍ، وليس في الكلام شيءٌ على فِعِيلٍ على غير هذا الوجه، وكذلك نحو: شيوخٌ وجيوبٌ. يُستجازُ فيه ما ذكرنا للتقريب والتوفيق بين الجمعين. ومما يدل على جواز ذلك أنك تقول في تحقير فُلْسٍ: فُلَيْسٌ، ولا يكسِرُ أحدُ الفاء في هذا النحو، فإذا كانت العينُ ياءً، كسروا الفاء فقالوا: عَيْنَةٌ وَبَيْتٌ، فكسروا الفاء ههنا لتقريبه من الياء، ككسِرِ الفاء من فُعُولٍ وذلك مما قد حكاه سيبويه، فكما كُسِرَتِ الفاء من عَيْنَةٍ ونحوه، وإن لم يكن في أبنية التحقير، على هذا الوزن لتقريب الحركة مما بعدها. كذلك كسروا الفاء من (جيوب) ونحوها.

ومما يقوي هذا الكسر في الفاء إذا كان العين ياءً للإتباع، أنه قد جاء في الجموع ما لزمته الكسرة في الفاء، ولم نعلم أحداً ممن يُسَكَّنُ إلى روايته حكى فيه غير ذلك، وذلك قولهم في جمع قوسٍ: قِسيٌّ؛ فلولا أن الكسر في هذا الباب قد تمكَّن ما كان الحرف ليُجِيءَ على الكسر خاصة، ولا يُستعملُ فيه غيره، فإذا نسبت إلى قسي - اسم رجلٍ - قلت: قُسيٌّ، فرددت الضمة التي هي الأصل، وقياسٌ من قال: صِعَقِيٌّ أَنْ يَقُولَ: قِسيٌّ، فَيُقَرُّ الكسرة، وإن كانت الكسرة في العين التي لها كُسِرَتِ الفاء قد زالت كما زالت من صِعَقِيٍّ. وبدلك على ذلك أيضاً ما أنشده أبو زيد^(٣):

- (١) رجلٌ مِجْكٌ ومُماجِكٌ ومَخْكان إذا كان لجوجاً غير الخُلُق (لسان العرب ٤٨٦/١٠ (محك)).
 (٢) الجَازُ: الفصص في الصدر، وجنر بالماء يجازُ جازاً إذا غصَّ به، فهو جنر وجنيز، على ما يطرده عليه هذا النحو في لغة قوم. (لسان العرب ٣١٦/٥ مادة: جاز).
 (٣) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٣٧٥/٧، ٣٧٦، ٣٧٧، ولسان العرب ١١٥/١٢ (حتم)، ٢٧٠/١٥ (مأي) وفيه قال أبو زيد: إنه للعامة، ونوادير أبي زيد ص ٩١، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٣، ولقصي بن كلاب في المقاصد النحوية ٥٦٥/٤، ولسان العرب ٤٧٢/١٣ (أمه) وبلا نسبة في لسان العرب ١٦٠/٣ (حيد)، والمخصص ٣/٩، ١٠٧/١٧، والإنصاف ٦٦٣/٢، وخزانة الأدب =

يَأْكُلُ أَزْمَانَ الْهَزَالِ وَالسِّنِي

وقول أبي النجم:

جَاءَتْ تُنَاجِيَنِي ابْنَةُ الْعَجَلِي

فِي سَاعَةٍ مَكْرُوهَةِ النَّجِي

يَكْفِيكَ مَا مَوَّتَ فِي السَّنِي

فالأول فَعُولٌ أيضاً، وإنما حُدِّقَتِ للقفائية، ويدلك على أنه فَعُولٌ التشديد الذي

في بيت أبي النجم، ولم نَعْلَمِ الضَّمَّ سُمِعَ في ذلك أيضاً.

واختلفوا في إثبات الألفِ وطرحتها من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَمِ

حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ﴾^(١) [البقرة: ١٩١].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ﴾ كلها بالألفِ.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ﴾ بغير ألفِ، فيهنَّ كلهنَّ، ولم يختلفوا في

قوله: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾ أنها بغير ألفِ.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ﴾ في هذه المواضع اتفاقهم في قوله

تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣] والفتنة يراؤ بها الكفر، أي: قَاتِلُوهُمْ

حتى لا يكون كفرٌ لمكانِ قتالِكُمْ إياهم.

وحجة من قرأ: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ أنهم لم يختلفوا في

قوله: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾ فكل واحدٍ من الفريقين يستدل على ما اختار بالموضع

المتفق عليه.

ويقوي قول من قال: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾، قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة:

١٩١] والقتل: مصدرٌ قَتَلْتُهُ، دونَ قَاتَلْتُهُ أي: الكفرُ أشدُّ من القتلِ، فاقتلوهم، فأمر

بالقتلِ لِيُرَاحَ بِهِ الْكُفْرُ.

ويمكن أن يُرَجَّحَ قراءة من قرأ: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ﴾ من أنه على قراءة من قرأ:

﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾ بأنَّ قوله ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾ و﴿قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ نصٌّ على الأمر

بالقتال.

= ٣٠/٨، ٣٧٤/١١، ٣٧٦، والخصائص ٣١١/١، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، وشرح شافية ابن

الحاجب ٢٣٤/٢، والمصنف ٦٨/٢، وتاج العروس (سنا).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

وقوله: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ في فحواه دلالة على الفعل، فيقول: الأخذ بما عَلِمَ بالنص أولى مِمَّا عَلِمَ من الفحوى، إذا كانا في أمر واحد. وقوله: ﴿حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١]. أي: حتى يقتلوا بَعْضَكُمْ؛ فَإِنْ قَتَلُوَكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، أي: إن قتلوا بعضكم في الحرم فاقتلوا في الحرم القاتل في الحرم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦] أي: ما وهنَ الباؤون منهم لما أصابهم في سبيل الله.

واختلفوا في ضم الثاء والقاف والتنوين ونصبهما بغير تنوين في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾^(١) [البقرة: ١٩٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ بالضم فيهما والتنوين.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمره والكسائي: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ فيهما بغير تنوين، ولم يختلفوا في نصب اللام من ﴿جدال﴾.

قال أبو علي: روي عن طاوس^(٢) قال: سألت ابن عباس عن قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ قال: الرفث المذكور ليس الرفث المذكور في قوله: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الْقِسَاةِ أَلْفَتْ إِلَى سَاكِبِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ومن الرفث التعريض بذكر الجماع، وهي الإعرابة في كلام العرب^(٣).

وروي عنه وعن ابن مسعود وابن عمر والحسن وغيرهم: الرَّفَثُ: الجماع.

وأما الفسوق فعن ابن عباس وسعيد بن جبيرة والحسن وإبراهيم وعطاء: الفسوق: المعاصي، قال: في المعاصي كلها. ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ابن زيد: هو الذبح، وقرأ: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ وَيَوْمَ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. قال الضحاك: الفسوق: التنازُّ بالألقاب.

قال أبو علي: كأنه ذهب إلى قوله: ﴿يَسَّ أَلَاتِمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

(٢) هو طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني (٣٣ - ١٠٦ هـ = ٦٥٣ - ٧٢٤ م) بالولاء، أبو عبد الرحمن من أكابر التابعين، تفقه في الدين ورواية للحديث، وتفشفاً في العيش، وجرأة على وعظ الخلفاء والملوك. أصله من الفرس، ومولده ومنشأه في اليمن. توفي حاجاً بالمزدلفة أو بطنى، وكان هشام بن عبد الملك حاجاً تلك السنة، فصلى عليه، وكان يأبى القرب من الملوك والأمراء. الأعلام ٣/ ٢٢٤، وتهذيب التهذيب ٨/ ٥، وصفة الصفوة ٢/ ١٦٠، وحلية ٣/ ٤، وذيل المذيل ٩٢، وابن خلكان ١/ ٢٣٣.

(٣) العرابة والإعراب: النكاح، وقيل: التعريض به. (لسان العرب ١/ ٥٩١ مادة: حرب).

وقال أبو عبيدة فيما روى عنه الثَّوْرِيُّ: ﴿فَلَا رَفَثٌ﴾ أي: لا لَعًا من الكلام، واللَّعَا: التَّكَلُّمُ بما لا ينبغي، قال العَجَّاجُ:

عَنِ اللَّعَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ^(١)

تقول: لَغَيْتَ تَلغى، مثل: لقيت، تلقي، وقال: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: لا شَكَّ فيه أنه لازم في ذي الحِجَّة، وقالوا: من المجادلة. وقال أبو عبيدة: الرَّفَثُ إلى نسائكُم: الإفضاء إلى نسائكُم.

قال أبو علي: قد وافق قول أبي عبيدة ما روي عن ابن عباس، لأن ابن عباس جعل الرَّفَثَ المذكور، فيما روى عطاء عنه في قوله: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] أنه غيرُ الرَّفَثِ المذكور في قوله: ﴿أَيْلٌ لَكُمْ يَلَّةَ الْيَسَاءِ الرَّفَثُ إِنْ نَسَأْتِكُمْ﴾ فقال في قوله: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ من الرَّفَثِ: التعريض بِذِكْرِ الْجَمَاعِ.

وينبغي أن يكون مرادُه بذكر الجماع مع النساء، ويؤكد ذلك قوله: التعريض بذكر النساء، والتعريض يقتضي مُعَرَّضاً له. وَإِنَّمَا تَأَوَّلْنَاهُ عَلَى مِرَاجِعَةِ النِّسَاءِ الْحَدِيثِ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ، دُونَ اللَّفْظِ بِهِ مِنْ غَيْرِ مِرَاجِعَتِهِنَّ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيُنْشِدُ:

وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَاهِمِي سَأَا
إِنْ تَضَدَّقِ الطَّيْرُ تَنِيكَ لَمِي سَأَا^(٢)

ف قيل له: أترفك؟ فقال: ليس هذا بزفت، إنما الرفث مراجعة النساء الحديث بذكر الجماع. قال يعقوب فيما أخبرنا به محمد بن السري قال يزيد بن هارون: لميساً يعني: فرجاً، وليس بامرأة بعينها. وقد وافق قول أبي عبيدة قول ابن عباس، لأنه فسَّرَ الرَّفَثَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾: ما لا ينبغي أن يتكلم به، وفسر الرفث في قوله جل وعز: ﴿الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]: الإفضاء إلى نسائكُم. قال أبو الحسن: وألحق إلى في قوله عز وجل: ﴿الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ لما كان الرفث بمعنى الإفضاء.

(١) تمامه:

وَرَبُّ أَسْرَابٍ حَجِيحٍ نَظْمٍ عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ
الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٦/١، ولسان العرب ٤٦٦/١ (سرب)، ١٥٣/٢، ١٥٤ (رفث)، ٥٢٠/١٢ (كظم)، ٢٥٠/١٥ (لغا)، وأساس البلاغة (رفث)، وتاج العروس (كظم، لغا)، وتهذيب اللغة ٤١٦/١٢، وبلا نسبة في (تهذيب اللغة ٧٧/١٥)، وتاج العروس ٢٦٤/٥ (رفث)، ومجمل اللغة ٢٨٢/٤.
(٢) الرجز لابن عباس في جمهرة اللغة ص ٤٢٢، وتاج العروس ٢٦٣/٥ (رفث)، ٤٣/٧ (همس)، ولسان العرب ١٥٤/٢ (رفث)، ٢٥٠/٦ (همس)، وتهذيب اللغة ١٤٣/٦، ٧٨/١٥، وبلا نسبة في تاج العروس ٤٨٦/١٦ (لمس)، وجمهرة اللغة ص ٨٦٣، وكتاب العين ١٠/٤.

وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فَيَحْتَمِلُ ضَرْبَيْنِ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهِمَا أَبُو عبيدة، أحدهما: أنه لا شك في أن فرض الحج قد تقرر في ذي الحجة، وبطل ما كان يفعله النساءُ من تأخير الشهور، وفيهم نزل: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] والآخر: لا جدال: لا تُجادِلُ صاحبك ولا ثماره.

فأما قوله جل اسمه: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ فلا يخلو ﴿لَا﴾ من أن تقدرة بمعنى ليس، كما قال:

لا مُسْتَضْرَحُ

و: لا براح^(١)

أو تقدرها غير معملة عمل ليس، وإنما يرتفع الاسم بعدها بالابتداء، فمن قدر ارتفاع الاسم بعدها بالابتداء جاز في قول سيويه: أن يكون في الحج خيراً عن الأسماء الثلاثة، لاتفاق الأسماء في ارتفاعها بالابتداء.

وأما قوله: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾ فَيَبِينُ.

وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإن ﴿لَا﴾ مع جدال في موضع رفع، فقد اتفقت الأسماء في ارتفاعها بالابتداء، فلا يمنع من أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خيراً عنها، ولا يجوز ذلك في قول أبي الحسن، لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد لا، بلا النافية دون خبر الابتداء. ولو قدر مقدر في قوله: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾، الاسم مرتفعاً بلا، كما يرتفع بليس؛ لم يجز في واحد من القولين أن يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ في بليس؛ لم يجز في واحد من القولين أن يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ في موضع الخبر، لأن الخبر ينتصب ﴿بِلا﴾ كما ينتصب بليس، وخبر ﴿لا جدال﴾ في موضع رفع بأنه خبر الابتداء، وفي قول أبي الحسن في موضع نصب بلا، فلا يجوز أن يكون خيراً عن الأسماء الثلاثة لوجود عمل عاملين مختلفين في مفعول واحد. ولو رفع رافع: ولا جدال، وتوون؛ لجاز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خيراً عن الأسماء الثلاثة. فإن رَفَعَ: فلا رَفَتْ ولا فُسُوقٌ، بلا التي في معنى ليس، أضمر لها خيراً، ولم يجز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خيراً عنها، ولكنه يجوز أن يكون خيراً عن: ﴿لا جدال﴾ ويجوز أن يكون صفةً للجدال، فإذا جعلته صفةً أضمرت لقولك: ﴿لا جدال في الحج﴾ خيراً، ولا يجوز أن يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلقاً بالجدال على قول الخليل، وسيويه. ويجوز في قول البغداديين أن يكون متعلقاً بالجدال، وإن كانت لا النافية قد عملت فيه. ولو رَفَعَ الجِدَالَ وتوون لجاز أن يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلقاً بالجدال، لأن الجِدَالَ يبدل بهذا

الحرف الجار، قال تعالى: ﴿أَتَجِدَلُونِي بِتِ اسْمَائِي سَيِّئَتُوهَا﴾ [الأعراف: ٧١].

وحجة من فتح فقال: ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال﴾ أن يقول: إنه أشد مطابقة للمعنى المقصود، ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنه إذا قال: ﴿لَارِيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رفع ونَوَّن فكان النفي لواحد منه، ألا ترى أن سيبويه يرى: أنه إذا قال: لا غلامَ عندك ولا جاريةً، فهو جوابٌ من سأل فقال: أغلامَ عندك أم جاريةٌ؟ والفتح أولى، لأن النفي قد عم، والمعنى عليه، ألا ترى أنه لم يُرَخَّصْ في ضربٍ من الرفث والفسوق كما لم يُرَخَّصْ في ضربٍ من الجدال، وقد اتفق الجميع على فتح اللام من الجدال، ليتناول النفي جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذ كان في حكمه.

وحجة من رفع: أنه يُعْلَمُ من الفحوى أنه ليس المنفي رَفْتًا واحدًا، ولكنه جميعُ ضروبه، وقد يكون اللفظ واحدًا، والمعنى المراد به جميع، قال:

فَقَتْلًا بِتَفْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَنَامُ مَنِ اتَّأَزَ^(١)

ومن حجته: أن هذا الكلام نفي، والنفي قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإن لم يُبَيَّنْ فيه الاسم مع لا النافية نحو: ما رجلٌ في الدار.

واختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله جل وعز: ﴿السَّلْمُ﴾.

فقرأ ابن كثير، ونافع، والكسائي: ﴿ادخلوا في السَّلْمِ كَأَفَّةٍ﴾^(٢) [البقرة: ٢٠٨] ﴿وَلَا يَنَامُ مَنِ اتَّأَزَ﴾^(٣) [الأنفال: ٦١] ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾^(٤) [محمد: ٣٥] بفتح السين منهن.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر، بكسر السين فيهن.

وقرأ حمزة: بكسر السين في سورة البقرة وحدها، وفي سورة محمد عليه السلام وفتح السين في سورة الأنفال.

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: بكسر السين في سورة البقرة، وفتح السين في سورة الأنفال، وفي سورة محمد ﷺ.

(١) البيت من الطويل، وهو للمهلل في تهذيب اللغة ١١/١٤٥، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤/٧٩ وروايته فيها:

فقتلى بقتلانا وجرُّ بجرُّنا جزاء العُطاس لا يَمُوتُ مَنْ اتَّأَزَ
أتار إليه النظر: أحده، وأتار بصره: أتبعه إياه.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

وروى حفص عن عاصم في الثلاثة مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: قول ابن كثير ونافع والكسائي: ﴿ادخلوا في السِّلْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٨] يحتمل أمرين: يجوز أن يكون لغة في السِّلْم الذي يُعنى به الإسلام.

قال أبو عبيدة وأبو الحسن: السِّلْم: الإسلام، وإنما يكون السِّلْم مصدراً في معنى الإسلام إذا كَسَرَت الحرفَ الأوَّل منه، فهو كالعطاء من أعطيت، والنبات من أنبت. ويجوز أن يريدوا بفتحهم الأوَّل من قوله: ﴿ادخلوا في السلم﴾: الصلح، وهو يريد الإسلام، لأن الإسلام صلح، ألا ترى أن القتال والحرب بين أهله موضوع، وأنهم أهل اعتقاد واحد، ويد واحدة في نصره بعضهم لبعض، فإذا كان ذلك موضوعاً بينهم، وفي دينهم، وعُلِّظَ على المسلمين في المسايقة بينهم؛ كان صلحاً في المعنى، فكأنه قيل: ادخلوا في الصلح، والمراد به الإسلام، فسماه صلحاً لما ذكرناه، فهذا المسلك فيه أوجه من أن يكون الفتح في السِّلْم لغة في السلم الذي يراد به الإسلام، لأن أبا عبيدة وأبا الحسن لم يحكيا هذه اللغة، ولم أعلمها أيضاً عن غيرهما، فإن ثبتت به رواية عن ثقة فذاك.

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر بكسر السين فيهن كلهن، فالقول في ذلك أن المراد بكسر السين في قوله: ﴿ادخلوا في السلم﴾: الإسلام. كما فسره أبو عبيدة وأبو الحسن، والمعنى عليه، ألا ترى أن المراد إنما هو تحضيضهم على الإسلام، والدعاء إليه، والدخول فيه، وليس المراد: ادخلوا في الصلح، وليس ثم صلح يُدعون إلى الدخول فيه، إلا أن يُتأوَّل أن الإسلام صلح على نحو ما تقدّم ذكره، وأما كسر السين في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦١] فلأن السِّلْم: الصلح. وفيه ثلاث لغات فيما رواه التوزي عن أبي عبيدة في قوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ فقال: السِّلْم والسِّلْم والسِّلْم واحد، وأنشد:

أنايِل إنني سَلِمٌ لأهلك فاقبلي سَلَمي^(١)
والسِّلْم الذي هو الصلح يُدكَّر ويؤنث.

وقوله: ﴿فاجنح لها﴾ وقد حكى عن أبي زيد أنه سمع من العرب من يقول: فاجنح له، فذكره. قال أبو الحسن: وهو مما لا يجيء منه فعل، فقال: ولكنك تقول: سألتم مسالمة.

وعلى ما ذكره أبو الحسن جاء قول الشاعر:

تبين صلاة الحرب منّا ومنهم إذا ما التقينا والمساليم بادئ

(١) البيت من مجزوء الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٩٣/١٢ (سلم)، وتاج العروس (سلم) ضد الحرب.

لأنه عَادَلَ المسالِمَ بصالي الحرب، وأخذ عاصمَ بلغيةً من يكسر الأولى من السلم في الصلح. وأما كسرُ عاصمِ السينِ في قوله: ﴿فَلَا تَهْتُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ [محمد: ٣٥] فإن المراد هنا بالسلم: الصلح. فكسر الأول منه، كما كسر في قوله: ﴿وإن جَنَحُوا للسلم﴾ والصلح الذي أمر به، ولم يُنْه عنه في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَلَا تَهْتُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَقْلُونَ﴾ [محمد: ٣٥] أي: لا تدعوا إلى الصلح، مع علو أيديكم وظهور كلمتكم إلى الصلح والمواذعة. وهذا إنما هو على حسب المصلحة في الأوقات.

وأما قراءة حمزة بكسر السين في سورة البقرة وفي سورة محمد ﷺ فإن السلم في سورة البقرة يراد به الإسلام، كما تقدّم وفي سورة محمد ﷺ في قوله: ﴿وتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ فإن السلم: الصلح. وكذلك في الأنفال والمراد به الصلح في قوله: ﴿وإن جَنَحُوا للسلم﴾. وفي السلم إذا أريد به الصلح لغتان: الفتح والكسر، فأخذ حمزة باللغتين جميعاً، فكسر في موضع وفتح في آخر.

وأما قراءة أبي عمرو وابن عامر السلم بكسر السين في سورة البقرة، فالسلم يُعنى به: الإسلام. وأما فتحهما السين في سورة الأنفال وسورة محمد ﷺ، فإن السلم فيهما يراد به الصلح. وفيه الكسر والفتح، فأخذ بالفتح في الموضعين جميعاً، ولم يفصلاً كما فصل حمزة، وأخذ باللغتين. وكذلك القول في رواية حفص عن عاصم، وكل حسن.

وأما قوله: ﴿فَتَيَسَّرُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٩٤] وقوله: ﴿وَأَلْفُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ﴾ [النحل: ٨٧] ﴿فَأَلْفُوا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٢٨] فليس الإلقاء هنا كالإلقاء في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَبَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤] وقوله سبحانه: ﴿وَأَلْفَى فِي الْأَرْضِ رَوْسِكُ أَنْ تَمَيْدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] ألا ترى أن الإلقاء هنا رمي وقذف؟ وهذا إنما يكون في الأعيان، وليس في قوله: ﴿فَتَيَسَّرُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٩٤] والآي الأخر عين تُلْقَى، ولكن تلك الآي: بمنزلة قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

والمعنى: لا تقولوا لمن استسلم إليكم، وانقاد وكف عن قتالكم: لست مؤمناً. وكذلك المعنى في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ﴾ [النحل: ٨٧] كأنهم استسلموا لأمره ولما يريد من عذابه وعقابه، لا مانع لهم منه ولا ناصر.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] أي: يستسلم له ويستخذي، فينقاد لما يريد منه ولا يمتنع عليه، وقد قرئ: ﴿سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ وسالم: فاعل. وهو في هذا الموضع حسن لقوله: ﴿فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] أي: في أصحابه وخلطائه شركاء متشاكسون، يخالف بعضهم بعضاً، فلا ينقاد أحد منهم لصاحبه، فمسالمٌ خلافٌ متشاكسون.

ومن قرأ: ﴿سَلِّمًا لِرَجُلٍ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون فَعَلٌ بمنزلة فاعلٍ مثل: بطلٍ وحسنٍ، ونظير ذلك: يابِسٌ وَيَسِّنُ، ووايِطٌ ووَاسِطٌ.

ويجوز أن يكون وصفاً بالمصدر، لأن السَّلْمَ مصدرٌ، ألا ترى أن أبا عبيدة قال: السَّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلْمُ واحدٌ، فيكون ذلك كقولهم: الخَلْقُ، إذا أردت به المخلوق، والصيدُ، إذا أردت به المصيد، ومعنى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩] أي: ذوي مثل.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمًا قَالَ سَلِّمٌ﴾ [الذاريات: ٢٥] فقال أبو الحسن: هذا فيما يزعم المفسرون، قالوا: خيراً، قال: فكأنه سمع منهم التوحيد. وإذا سمع منهم التوحيد فقد قالوا خيراً، فلما عَرَفَ أنهم موحدون، قال: سلام عليكم، فسَلِّمَ عليهم، فسلام على هذا: رفعٌ بالابتداء، وخبره مضمَرٌ.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلِّمٌ﴾ [الزخرف: ٨٩] فيَحْتَمِلُ أمرين: يجوز أن يكون مبتدأً محذوفٌ الخبر، كقوله: ﴿قال: سلامٌ﴾، وهو يريد: قال: سلام عليكم. والآخر: أن يكون خبرٌ مبتدأً، كأنه أراد: أمري سلامٌ، أي: أمري براءة، وأضمر المبتدأ في هذا الوجه، كما أضمر الخبر في الوجه الأول: ويكون المعنى: أمري سلامٌ أي: أمري براءة، قال: لأن السلام يكون في الكلام البراءة، قال: تقول: إنَّما فلان سلامٌ، أي: لا يخالط أحداً، وأنشد لأمية^(١):

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئاً مَا تَغْتَنُّكَ الدُّمُومُ

قال: يقول: براءتك. وأخبرنا أبو إسحاق قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام في اللغة أربعة أشياء: السلام مصدر سَلَّمْتُ والسلام جمع سلامية، والسلام: اسم من أسماء الله عز وجل، والسلام: شجرٌ، ومنه قول الأخطل:

إِلَّا سَلَامٌ وَخَرَزَمٌ^(٢)

ويكون منه ضربٌ خامسٌ، وهو ما ذكره أبو الحسن من أن السلام يكون في الكلام البراءة، واستشهاده على ذلك بيت أمية، وقولهم: إنَّما فلان سلامٌ. وأما قولهم: في أسماء الله جل وعزَّ ﴿السلام﴾ فهو مصدرٌ وصف به، كما أن العدل والحق في نحو قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْقَائِمُ﴾ [النور: ٢٥].

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) الحرمل: حب كالسمسم، وقيل: الحرمل نوعان: نوع ورقه كورق الخلاف ونوره كنور الياسمين يطيب به السمسم وجهه في سنفة كسنفة العشق، ونوع سنفته طوال مدورة. (السبان ١١/١٥٠ (حرمل)).

والمعنى على ضربين: أحدهما: أنه يَسَلِّمُ من عذابه من لا يستحقه. والآخر: أن يكون الذي معناه التنزيه، كأنه المُنْتَزَهُ من الظلم والاعتداء.

فأما قوله سبحانه: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧] فيحتمل ضربين: يكون السلام اسم الله تعالى، والإضافة المراد بها: الرفع من المضاف، كقولهم لمكة: بيت الله، والخليفة: عبد الله. ويجوز أن يكون السلام في قوله: ﴿دار السلام﴾ جمع سلامة، أي: الدار التي من حلها لم يُقاسِ عذاباً لعقاب، كما جاء في خلافتها: ﴿في سُبُورٍ وَمِجْمِرٍ وَظِلِّ بْنِ يَحْمُورٍ﴾ [الواقعة: ٤٢، ٤٣] ونحو قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

اختلفوا في إمالة الألف وتفخيمها من قوله تعالى: ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧].

فقرأ الكسائي وحده: ﴿ابتغاء مرضاة الله﴾ مُمَالَةً.

وقرأ الباقون: ﴿مرضاة الله﴾ بغير إمالة.

وكان حمزة يقف في ﴿مرضات﴾ بالتاء، والباقون يقفون بالهاء.

قال أبو علي: حجة الكسائي في إمالة الألف من مرضاة الله، أن الواو إذا وقعت رابعة كانت كالياء في انقلابها ياء، تقول: مغزيان، كما تقول: مَرْمِيَانِ، فأمال ليدل على أن الياء تنقلب عن الألف في التثنية، ولم يمنعها المُسْتَعْلِي من الإمالة، كما لم يمنع المستعلي من إمالة نحو: صار وخاف وطاب.

وحكي عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كُثَيْرَ عَزَّةَ يقول: صارَ مكانَ كَذَا، فلم يمنع المستعلي من الإمالة لطلب الكسرة في صِرَتْ من أن يميل صارَ، فكذلك الألف في مرضاة الله.

وغير الإمالة أحسن كما قرأ الأكثر.

فأما وقف حمزة على التاء من ﴿مرضات﴾ فإنه يحتمل أمرين:

أحدهما: على قول من قال: طَلَحَتْ، حكاه سيبويه عن أبي الخطاب. وأنشد أبو الحسن^(١):

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبَلَةً تَسْتَنْ لَمَّا عَرَفَتْ
دَاراً لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ
بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهِرِ الْجَحْفَتْ

(١) الرجز لسور الذئب في لسان العرب ٣٩/٩ (جحف)، ٧٠/١١ (بلل).

ويجوز أن يكون لما كان المضاف إليه في التقدير، أثبت التاء كما يثبت في الوصل، لِيُعْلَمَ أن المضاف إليه مراد، كما أُشْمَ من أُشْمَ الحرف المضموم، ليعلم أنه في الوصل مضموم، وكما شُدُّد من شُدُّد فَرَج، لِيُعْلَمَ أنه في الوصل متحرك، وكما حَرَكَ من قال:

إذ جسد الـتـُـقـُـر (١)

بالضم لِيُعْلَمَ أنه في الوصل مضموم، وكما كسر من كسر قوله:

واضططافاً بالرجل (٢)

لِيُعْلَمَ أنه في الوصل مجرور. ويدل على قوله شيء آخر، وهو قول الراجز:

إِنَّ عَدِيًّا رَكَبَتْ إِلَى عَدِي

وَجَعَلَتْ أَمْوَالَهَا فِي الْحَطْبِي

إِزْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَزْهَنْ بَنِي (٣)

فقوله: «بني» أراد: بِنِي، فحذف ياء الإضافة للوقف، كما يُحذف المُثَقَّل من نحو سُرٍّ وضُرٍّ. فلولا أن المضاف إليه المحذوف في نية المثبت، لردَّ النون في بنين. فكما لم يردَّ النون في بنين، كذلك لم يقف بالهاء في «مرضات» لأن المضاف في تقدير الثبات في اللفظ، ولولا أنه كذلك عندهم، لم يجز دخول بني في هذه القافية، ألا ترى أن النون لو ثبتت في الاسم المجموع، لِحذف المضاف إليه من اللفظ؛ لخرج من هذه القافية، ولم يجز ضم البيت إليها؟ فكذلك حكمُ التاء من «مرضات» في الوقف عليها.

فإن قال قائل في وقفه على التاء من «مرضات»: ما تُنكر أن يكون هذا خلاف

(١) مرّ سابقاً.

(٢) تمام الرجز:

علمنا إخواننا بنو عجل شرب النبيذ واصططافاً بالرجل
الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٧٣، والإنصاف ٢/٧٣٤، والخصائص ٢/٣٣٥، وشرح
الأشموني ٣/٧٨٤، وشرح الأشموني ٣/٧٨٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٦١، ولسان العرب ١/
٥٠٥ (شغزب)، ١٠/٤٨٧ (مسك)، ١١/٤٣٠ (عجل)، والمقاصد النحوية ٤/٥٦٧، ونوادر أبي زيد
ص ٣٠، وتاج العروس ٣/١٥١ (شغزب)، ٧/٥٠٧ (جلد، مسك، عجل، عقل)، والأخصص ١١/
٢٠٠.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٣/١٨٨ (رهن).

قول سيبويه، لأنه قد قال: لو سَمَّيْتَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ فَرَحْمَتَهُ، لَقَلَّتْ: يا خمسة، فوقفت بالهاء. ولو كان على قياس وقف حمزة في مرضاث، لقلَّت: يا خَمْسَتِ ألا ترى أن الاسم الثاني المحذوف للترخيم مرادٌ كما كان المضاف إليه مراداً؟

قيل له: لا يدلُّ ما قاله سيبويه في خمسة في الترخيم، على أن وقف حمزة في المضاف بالتاء خلاف ما ذهب إليه سيبويه، لأنَّ الترخيم بناءً آخرٌ، وصيغة أخرى. وليس حذف المضاف إليه من المضاف كذلك. ألا ترى أنه يراد ضمُّه إلى المضاف إذا ذُكِرَ أو حُذِفَ، والترخيم ليس كذلك، لأنه على ضربين: أحدهما: أنه يقدر فيه المحذوف. والآخر: أنه يكون ارتجالاً اسم على جِدَةٍ. فالمقدَّر فيه إثبات ما حذف منه يجري مجرى ما هو اسم على حياله، كما جرى حرف اللين في قولهم في الإنكار إذا قلت: «ضربتُ زيداً»: أَرَيْدُنيهِ! فأثبت التنوين قبل حرف اللين، ولم تحذفه كما حذفْت من الندبة في قول من قال: وازيداه، لأنَّ أَرَيْدُنيهِ في الإنكار يجري مجرى: أزيداً إنيهِ، فكما يثبت مع إن، يثبتُ بغير إن، ولم يُحذف كما حُذِف من الندبة. فكذلك الترخيم يجري مجرى ما أريد فيه الحرف المحذوف للترخيم مجرى ما ارتجِل؛ لأنَّ النداء موضعُ تَرْتَجِلُ فيه الأسماء. ألا ترى أن فيه ما لا يستعمل في غيره، نحو: يا نومان، ويا هناء، وياقل؟ فلما كان فيه هذا الضرب، كان الضرب المرتجل أغلب من الآخر، فلذلك لم يكن المحذوف من الترخيم كالمضاف من المضاف إليه. ويقوي ذلك ما جاء في الشعر من نحو قوله^(١):

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ

وقوله:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤْيَيْتِهِ

وكما أجري هذا مجرى: «يا حارٍ»^(٢) كذلك في الوقف عليه.

(١) تمام البيت:

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرَّحْمُ بالغيب تُذَكِّرُ البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤، وأسرار العربية ص ٢٣٩، والإنصاف ٣٤٧/١ وخزانة الأدب ٣٢٩/٢، ٣٣٠، والدرر ٥١/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٢/١، وشرح المفصل ٢٠/٢، والكتاب ٢٧١/٢، ولسان العرب ٣٣٣/٣ (فرد)، ٥٤٩/٤ (عذر)، والمقاصد النحوية ٢٩٠/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٧٠/٢، ولسان العرب ٢٣٣/١٢ (رحم)، ٤١٦/١٢ (عكرم)، وسمع الهوامع ١٨١/١.

عكرمة: اسم رجل، هنا رَحْمٌ وحذف الهاء في غير النداء اضطراراً، عكرمة أبو قبيلة وهو عكرمة بن حصفة بن قيس عيلان.

(٢) ربما كانت هذه الكلمة من بيت المهلهل بن ربيعة:

يا حارٍ لا تجهل عليّ أشياخنا إننا ذوو السسورات والأحلام

اختلفوا في فتح التاء وضمها من قوله جلّ وعزّ: ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾^(١) [البقرة: ٢١٠] و﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ﴾^(٢) [هود: ١٢٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم: ﴿وَالِىَ اللّٰهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ بفتح التاء.

وكلّهم قرأ: ﴿وَالِىَهُ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ بفتح الياء، غير نافع وحفص عن عاصم فإنهما قرأ: ﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ﴾ برفع الياء.

وروى خارجة عن نافع أنّه قرأ: ﴿وَالِىَ اللّٰهِ يُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ بالياء مضمومة في سورة البقرة. ولم يروه غيره.

قال أبو علي: حجة من بنى الفعل للمفعول به قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللّٰهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقال: ﴿وَلَكِنْ رُدُّدْتُ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦] والمعنى في بناء الفعل للمفعول كالمعنى في بناء الفعل للفاعل.

وحجة من بنى الفعل للفاعل قوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] وقوله جلّ وعزّ: ﴿إِنَّا إِنشَأْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] وقوله: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾. ألا ترى أنّ المصدر مضاف إلى الفاعل، والمعنى: إينا رجوع أمرهم في الجزاء على الخير والشر، وقوله: ﴿إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وقوله: ﴿لَهُ الّٰدِئُن كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] وقال: ﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] ﴿وَالِىَهُ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣].

وأما ﴿يُرْجَعُ﴾ و﴿تُرْجَعُ﴾ بالياء والتاء فجميعاً حسنان، فالياء لأن الفعل متقدم، فذكر كما قال: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فالتأنيث تأنيث من أجل الجمع، وتأنيث الجمع ليس بتأنيث حقيقي، ألا ترى أن الجمع بمنزلة الجماعة. والتاء في ﴿تُرْجَعُ﴾ لأن الكلمة تؤنث في نحو: هي الأمور، و: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

اختلفوا في نصب اللام ورفعها من قوله جلّ وعزّ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٣) [البقرة: ٢١٤].

فقرأ نافع وحده: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ برفع اللام.

= البيت من الكامل، وهو للمهلل بن ربيعة في شرح المفصل ٢٢/٢، والكتاب ٢٥١/٢، وله أو لشرحيل بن مالك في شرح أبيات سيبويه ٢٦/٢.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

وقرأ الباقون: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ نصباً. وقد كان الكسائي يقرؤها دهرأ رفعا، ثم رجع إلى النصب.

وروى ذلك عنه الفراء، قال: حدثني به وعنه محمد بن الجهم عن الكسائي. قال أبو علي: قوله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ من نصب فالمعنى: وزلزلوا إلى أن قال الرسول.

وما ينتصب بعد حتى من الأفعال المضارعة على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى إلى، وهو الذي تحمل عليه الآية: والآخر: أن يكون بمعنى كي، وذلك قولك: أسلمت حتى أدخل الجنة، فهذا تقديره: أسلمت كي أدخل الجنة. فالإسلام قد كان، والدخول لم يكن، والوجه الأول من النصب قد يكون الفعل الذي قبل حتى مع ما حدث عنه قد مضيا جميعاً. ألا ترى أن الأمرين في الآية كذلك.

وأما قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ بالرفع، فالفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكون إلا فعل حال، ويجيء أيضاً على ضربين:

أحدهما: أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي بعد حتى قد مضى، والفعل المُسَبَّب لم يمض، مثال ذلك قولهم: «مرض حتى لا يزجونه» و: «شربت الإبل حتى يجيء البعير بجُرْ بطنه». وتتجه على هذا الوجه الآية، كأن المعنى: وزلزلوا فيما مضى، حتى أن الرسول يقول الآن: متى نصر الله، وحكيت الحال التي كانوا عليها، كما حكيت الحال في قوله: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَلَوِيَّةٍ﴾ [القصص: ١٥] وفي قوله: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِيطَ ذِرَاعِيهِ بِالْوَيْدِ﴾ [الكهف: ١٨].

والوجه الآخر من وجهي الرفع: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا، نحو: سرت حتى أدخلها، فالدخول متصل بالسبب بلا فصل بينهما، كما كان في الوجه الأول بينهما فصل. والحال في هذا الوجه أيضاً محكية، كما كانت محكية في الوجه الآخر، ألا ترى أن ما مضى لا يكون حالاً؟ وحتى إذا زُفِعَ الفعل بعدها، حرف؛ يُصَرَّفُ الكلام بعدها إلى الابتداء، وليست العاطفة ولا الجارة، وهي - إذا انتصب الفعل بعدها - الجارة للاسم، ويتنصب الفعل بعدها بإضمار أن، كما يتنصب بعد اللام بإضممارها.

اختلفوا في الباء والشاء من قوله تعالى: ﴿إِنَّمْ كَثِيرٌ﴾^(١) [البقرة: ٢١٩] فقرأ الكسائي وحزمة: ﴿إِنَّمْ كَثِيرٌ﴾ بالشاء. وقرأ الباقون: ﴿كَبِيرٌ﴾ بالباء.

قال أبو علي: حُرِّمَتِ الخمرُ بقوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ سعيد عن قتادة: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ ذمها ولم يُحَرِّمها، وهي يومئذ حلال، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا

(١) انظر تخلص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

الصَّلَاةُ ﴿ [النساء: ٤٣] وأنزل الآي في المائدة، فحرم قليلها وكثيرها.

ومن أهل النظر من يذهب إلى أن قوله جل وعز: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] دلالة على تحريمها لقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ﴾ [الأعراف: ٣٣] فقد حرم الإثم، وقال: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ فوجب أن يكون محرماً.

وقال: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، والمعنى في استحلالهما. ألا ترى أن المحرم إنما هو بعض المعاني التي فيهما، وكذلك في سائر الأعيان المحرمة. وقال أبو حنيفة فيما أخبرنا أبو الحسن: أنه إذا نظر إليها على وجه التلذذ بها فقد أتى محظوراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَيْسُرُهَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْسِهِمَا﴾ إنما هو إثم معانٍ تُفَعَّلُ فيها، وأسباب لها.

وقال بعض نقله الآثار: تواتر الخبر أن الآية التي في البقرة نزلت، ولم يُحرم بها، وقد اختلف في الآية التي حُرِّمَتْ بها الخمر، فقال قوم: حرمت بهذه الآية، وقال قوم: حرمت بالآي التي في المائدة.

فَيُعْلَمُ من ذلك أن الإثم يجوز أن يقع على الكبير وعلى الصغير، لأن شربها قبل التحريم لم يكن كبيراً، وقد قال: فيهما إثم كبير. وقال: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ رَدَّ بِهَا بَرِيئًا﴾ [النساء: ١١٢] فالخطيئة تقع على الصغير والكبير، فمن الصغير قوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] ومن الكبير: ﴿وَأَخْطَأْتُ بِهِ خَطِيئَتُهُمْ﴾ [البقرة: ٨١] فهذا كبير.

فإن قلت: فكيف تقدير قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] والخطيئة قد وقعت على الصغيرة والكبيرة، والإثم كذلك، فكأنه بمنزلة من يكسب صغيراً أو صغيراً، أو من يكسب كبيراً أو كبيراً؟

قيل له: ليس المعنى كذلك، ولكن الإثم قد وقع في التنزيل على ما يقتضيه الإنسان من مالٍ من لا يجوز له أن يفتطع من ماله. فإذا كان كذلك، جاز أن يكون التقدير: من يكسب ذنباً بينه وبين الله، أو ذنباً هو من مظالم العباد، فهما جنسان، فجاز دخول «أو» في الكلام، على أن المعنى: من يكسب أحد هذين الذنبيين.

والموضع الذي وقع فيه الإثم على المظلمة قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِرْضَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [النساء: ١٠٧] أي: إن اطلعت على أن الشاهدين اقتطعا بشهادتهما، أو يمينهما على الشهادة إثماً؛ فالأولى بالميت وبولاية أمره، آخرا إن يقومان مقامهما.

وإنما جاز وقوع الإثم عليه على أحد أمرين: إما أن يكون أريد بالإثم: ذا إثم، أي: ما اقتطعه الإنسان مما أوثمن فيه من مال صاحبه إثم فيه، أو يكون سمي المقتطع إثماً لما كان يؤدي أخذه إلى الإثم، كما سمي مظلمة لأنه يؤدي إلى الظلم.

قال سيبويه: المظلمة: اسم ما أخذ منك. فكان تقدير: ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثماً﴾: من أذنب ذنباً بينه وبين الله، أو اقتطع حقاً للعباد، وهذان جنسان.

ومما يقوي ذلك: أن قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ إنما نزل في رجل سرق شيئاً من آخر، فكان ذلك المسروق أوقع عليه اسم الإثم كما أوقع عليه في الآية الأخرى. فأما الذكر الذي في ﴿به﴾ على الأفراد فلأن المعنى: ثم يرم به بأحد هذين، بريئاً. أو يكون عاد الذكر إلى الإثم، كما عاد إلى التجارة في قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] وقد يكون الذكر في ﴿إليها﴾ عائداً على المعنى، لأن المعنى: إذا رآوا إحدى هاتين الخصلتين.

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] والإثم إنما يُظنُّ أن يكون على المتعجل، فأما المتأخر فليس بأثم لإتمامه نسكته، فقيل: من تأخر فلا إثم عليه، فذكر المتأخر بوضع الإثم عنه، كما ذكر المتعجل، فقال بعض المتأولين: ذكر أن وضع الإثم عنهما، وإن كان الذي يلحقه الإثم أخذهما.

قال: وقد يكون المعنى: لا يؤتمن أحدهما الآخر، فلا يقول المتأخر للمتعجل: أنت مقصر. ومثل الوجه الأول عنده قوله في المختلفين: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والجناح على الزوج، لأنه أخذ ما أعطى، وقد جاء: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وقال: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْبَتِنَا وَإِثْمَائِنَا﴾ [النساء: ٢٠] فقد وقع الإثم هنا أيضاً على المأخوذ منه.

وقد يجوز أن يكون: لا جناح على كل واحد منهما إذا كان ذلك عن تراض منهما. وشبه المتأول ما ذكرنا بقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حُوتِهِمَا﴾ [الكهف: ٦١] ويقول: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(١) [الرحمن: ٢٢] فنسب النسيان إليهما، والناسي فتى موسى، لا موسى. والمخرج منه اللؤلؤ أحدهما. وهذا يجوز أن يكون على حذف المضاف، كأنه: يُخرج من أحدهما، ونسي أحدهما، فحذف المضاف كما حذف في قوله: ﴿عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] فالتقدير: على رجل من رجلي القريتين عظيم. وحذف المضاف كثير جداً.

وقال: ﴿وَلَا تَكْفُرْ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦] وقال: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالْشَّهَادَةِ وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فوق الإثم في الموضوعين على من لم يؤد الأمانة في إقامة الشهادة. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦] فإن الجار يجوز تعلقه بشيئين، بالأخذ وبالعزة، فإن علقته

(١) قرأ نافع وأبو عمرو ﴿يَخْرُجُ﴾ بضم الياء وفتح الراء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الراء (تلخيص العبارات ص ١٥٥).

بالأخذ، كان المعنى: أَخَذْتَهُ بما يُؤْتِمُّ، أي: أَخَذْتَهُ بما يكسبه ذلك، والمعنى: للعرزة، أنه يرتكب ما لا ينبغي له أن يرتكبه، فكان العزة حملته على ذلك وقلة الخشوع. وقد يكون المعنى: الاعتزاز بالإثم، أي: يعتز بما يؤتمُّه فيعبده مما يرضاه الله.

وقالوا: تَأْتَمُّ الرجلُ: إذا ترك الإثمَ واجتنبه، وتحوَّب: إذا ترك الحوَّب. وكان القياسُ أن يكون تَأْتَمُّ: إذا ركب الإثمَ، وفَعَلَهُ، مثل: تَفَوَّقَ، وتَجَرَّعَ. ومثُلُ تَحَوَّبَ أنهم قد قالوا: هجَدَ الرجلُ: إذا نامَ، وهَجَذْتُهُ: نَوَّمْتُهُ، قال لبيد:

قال هَجَذْنَا فقد طالَ السُّرَى^(١)

أي: نَوَّمْنَا. وقالوا: تَهَجَّدَ إذا سهرَ، فهذا مثلُ تَأْتَمُّ إذا اجتنبَ الإثمَ وتحوَّب. وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ، فَاغْلُظْ لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

قال أبو علي: حجة من قرأ بالباء: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ أن يقول: الباء أولى، لأن الكِبَرَ مثلُ العِظَمِ، ومقابلُ الكِبَرِ الصِغَرُ، قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ صِغِيرٌ وَكَبِيرٌ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٣]. وقد استعملوا في الذنب إذا كان موبقاً الكبيرَ، يدلُّ على ذلك قوله: ﴿أَلَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبَرَهُ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ﴾ [النجم: ٣٢] وقال تعالى: ﴿إِنْ يَحْتَبُوا كِبَارَهُ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١].

فكما جاء: ﴿كِبَارَةُ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ﴾ و﴿كِبَارَةُ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ بالباء، كذلك ينبغي أن يكون قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ بالباء، ألا ترى أن شرب الخمر والميسر^(٢) من الكبير، وكما وُصِفَ الموبِقُ بالعِظَمِ في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] كذلك ينبغي أن يوصف بالكبر في قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ وقالوا في غير الموبِق: صغيرٌ وصغيرةٌ، ولم يقولوا: قليل. فلو كان كثيرٌ متجهاً في هذا الباب، لوجب أن يقال في غير الموبِق. قليل، ألا ترى أن القلةَ مقابلُ الكثرة، كما أن الصغَرَ مقابلُ الكبير؟

ومما يدل على حسن: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْسِهِمَا﴾ واتفقهم على أكبرَ ورفضهم لأكثر.

(١) صدر بيت. عجزه:

وقد رنا إن خنا السدهر عَقْلُ

البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص ١٨٢، ولسان العرب ٤٣٢/٣ (هجد)، ٧٧/٥ (قدر) ١٤/ ٢٤٥ (خنا)، ٣٨١ (سرا)، والتنبيه والإيضاح ٦٢/٢، وتهذيب اللغة ٦/٣٦، ٧/٥٨٥، ومقاييس اللغة ٢٢٢/٢، وأساس البلاغة (هجد خني)، وكتاب العين ٤/٣١٠، وتاج العروس ٩/٣٣٥ (هجد) ١٣/ ٣٨١ (قدر، خنا، سري)، والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٢٤، وديوان الأدب ٢/٣٥١.

(٢) الميسر: قمارُ العرب في الجاهلية.

ومما يقوي ذلك أنه قد وُصِفَ بالعِظَمَ في قوله سبحانه: ﴿فَقَدِ أَفْرَأَىٰ إِنَّمَا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] فكما وُصِفَ بالعِظَمَ، كذلك ينبغي أن يوصفَ بالكِبرِ.

وجه قراءة من قرأ بالشاء أنه قد جاء فيهما: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْفِتْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] وجاء في الحديث فيما حدثنا ابن قُرَيْنَ ببغداد في درب الحسن بن زيد، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق بمصر في سنة ثمانٍ وستينٍ ومائتين قال: حدثنا أبو عاصم عن شبيب^(١) عن أنس بن مالك^(٢) قال: «لعن رسول الله ﷺ، في الخمر عشرة: مشتريها، وبائعها، والمشتراة له، وعاصرها والمعصورة له، وساقيتها، والمسقاها، وحاملها، والمحمولة إليه. وأكل ثمنها»^(٣) فهذا يقوي قراءة من قرأ ﴿كثيراً﴾.

فإن قال قائل: إن الكثرة إنما ذكرت ليس في نفس الخمر، ولا في نفس الميسر، إنما هي في أشياء تحدث عنها أو تؤذي إليها، قيل: إن ذلك، وإن كان كما ذكرت، فقد وقع الذم في التنزيل عليها، ألا ترى أنه قال عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْفِتْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ والميسر: قمار، وأكل المال بالباطل، وقد قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

ومما يقوي قراءة من قرأ: ﴿كثيراً﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَنْفَعُ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] فكان الإثم عودلً به المنافع، فلما عودلً به المنافع حسن أن يوصفَ بالكثرة، لأنه كأنه قال: فيه مضار كثيرة، ومنافع. فلما صار الإثم كالمعادل للمنافع، والمنافع يحسن أن توصفَ بالكثرة، كما جاء: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ﴾ [المؤمنون: ٢١] كذلك حسن أن يوصفَ الذي عودلً به بالكثرة. وليس الخمر بالنبيذ^(٤) في اللغة. والأسماء الأول لا توزع بالمقاييس، يدلُّ على ذلك قول أبي الأسود^(٥):

(١) انظر ترجمته في الأعلام ١٥٦/٣.

(٢) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم التجاري الخزرجي الأنصاري (١٠٠ هـ - ٩٣ هـ = ٦١٢ - ٧١٢ م) أبو ثمامة أو أبو حمزة. صاحب رسول الله ﷺ وخادمه. روى عنه رجال الحديث ٢٢٨٦ حديثاً. مولده بالمدينة وأسلم صغيراً وخدم النبي ﷺ إلى أن قبض. ثم رحل إلى دمشق، ومنها إلى البصرة، فمات فيها، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة. الأعلام ٢٤/٢، ٢٥، وطبقات ابن سعد ١٠/٧، وتهذيب ابن عساكر ١٣٩/٣، والجمع ٣٥، وصفة الصفوة ٢٩٨/١.

(٣) أخرجه أبو داود (أشربة، ٢) والترمذي (بيع ٥٨)، وابن ماجه (أشربة ٦)، وأحمد بن حنبل ٢، ٢٥، (٩٧، ٧١).

(٤) النبيذ: شراب مسكر يتخذ من عصير العنب أو التمر أو غيرهما، ويترك حتى يختمر (ج) أنيذة.

(٥) أبو الأسود الدؤلي (١ ق هـ - ٦٩ هـ = ٦٠٥ - ٦٨٨ م) ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي =

دع الخمر تَشْرَبْهَا العُورَةُ فلأنني رأيتُ أخاهما مجزئاً بمكانها
فإلاً يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ، فإِنَّهُ أخوها غذته أمه بِلَبَائِهَا^(١)
ألا ترى أن الشيء لا يكون أخا نفسه، وأن ما أدى إلى ذلك كان فاسداً.

اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله جل وعز: ﴿قُلِ العَفْوَ﴾^(٢) [البقرة:

. [٢١٩.

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قُلِ العَفْوَ﴾ رفعاً.

وقرأ الباقون: ﴿العفو﴾ نصباً.

وروي عن ابن عامرٍ نصبُ الواو أيضاً.

حدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعيد الوراق قال: حدثنا أبو زيد عمر بن
شبة، عن محبوب بن^(٤) الحسن، عن إسماعيل المكي عن عبد الله بن كثير أنه قرأ:
﴿قُلِ العَفْوَ﴾ رفعاً. والذي عليه أهل مكة الآن النصب.

قال أبو علي: قال ابن عباس: العفو: ما فضل عن أهلك.

= الكتاني، واضع علم النحو. كان معدوداً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري
الجواب من التابعين. رسم له علي بن أبي طالب شيئاً من أصول النحو، فكتب فيه أبو الأسود وأخذه
عنه جماعة. وفي صبح الأعشى أن أبا الأسود وضع الحركات والتونين لا غير. سكن البصرة في خلافة
عمر، وولي إمارتها في أيام علي، استخلفه عليها عبد الله بن عباس لما شخص إلى الحجاز. ولم يزل
في الإمارة إلى أن قتل علي، وكان قد شهد معه «صفين»، ولما تم الأمر لمعاوية قصده فبالغ معاوية في
إكرامه، وهو أول من نطق المصحف. وله شعر جيد في ديوان صغير. مات بالبصرة، الأعلام ٢٣٦/٣
- ٢٣٧، وصبح الأعشى ١٦١/٣، ووفيات الأعيان ١/٢٤٠، والإصابة ٤٣٢٢، وتهذيب ابن عساكر
١٠٤/٧، وخزانة البغدادي ١٣٦/١، والذريعة ٣١٤/١.

(١) البيتان من الطويل، وهما لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦، وأدب الكاتب ص ٤٠٧،
وإصلاح المنطق ص ٢٩٧، وتخليص الشواهد ص ٩٢، وخزانة الأدب ٣٢٧/٥، ٣٣١، والرد على
النحاة ص ١٠٠، وشرح المفصل ١٠٧/٣، والكتاب ٤٦/١، ولسان العرب ٣٧١/١٣ (كون)، ٣٧٤
(لين) والمقاصد النحوية ٣١٠/١، ويلا نسبة الإنصاف ٨٢٣/٢، وشرح الأشموني ٥٣/١، والمقتضب
٩٨/٣، والمقرب ٩٦/١، والمختص ٢١٩/١٣.

(٢) انظر تليخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

(٣) هو عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري (١٧٢ - ٢٦٢ هـ = ٧٨٩ - ٨٧٦ م) أبو
زيد شاعر. راوية مؤرخ، حافظ للحديث، من أهل البصرة. توفي بسلاماء. له تصانيف منها زكتاب
الكتاب» و«النسب» و«أخبار بني نمير» و«أخبار المدينة» و«تاريخ البصرة» و«أمراء الكوفة» و«أمراء البصرة»
و«أمراء المدينة» و«أمراء مكة» و«كتاب السلطان» و«مقتل عثمان» وغير ذلك الأعلام ٤٧/٥، ٤٨،
وإرشاد الأريب ٤٨/٦، وتهذيب التهذيب ٤٦٠/٧، والوفيات ٣٧٨/١.

(٤) هو محمد بن الحسن بن هلال بن أبي زينب فيروز، أبو جعفر أو أبو الحسن، لقبه محبوب، صدوق
فيه لين، ورمي بالقدر، من التاسعة. (تقريب التهذيب ١٥٤/٢).

عطاء وقتادة والسُدِّي: العفو: الفضل. قال الحسن: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾: ما لا يَجْهَدُكُمْ صَفْوُهُ من أموالكم، ليس بالأصول. أبو عبيدة: العفو: الطاقة التي تطيقها، والقصد، يقال: ما عفا لك أي ما صفا لك. غيره: غير الجهد من أموالكم.

قال أبو علي: اعلم أن قولهم: ﴿مَاذَا﴾ تستعمل على وجهين: أحدهما: أن يكون ما مع ذا اسماً واحداً، والآخر: أن يكون ذا بمنزلة الذي. والدليل على جعلهما جميعاً بمنزلة اسم واحد قول العرب: عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟ فَأَثْبَتُوا الْأَلْفَ فِي ﴿مَا﴾. فلولا أن «ما» مع «ذا» بمنزلة اسم واحد لقالوا: عَمَّ ذَا تَسْأَلُ؟ فحذفوا الألف من آخر ما، كما حُذِفَ من قوله: ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾ [النبا: ١] و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٣] فلما لم يَحذفوا الألف من آخر «ما» علمت أنه مع «ذا» بمنزلة اسم واحد، فلم تحذف الألف منه لَمَّا لم يكن آخِرَ الاسم، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخِراً إلا أن يكون في شعر، كقول الشاعر^(١):

على ما قامَ يَشْتَمُنِي لِشِيمٍ كخنزيرٍ تَمْرُغُ فِي دَمَانٍ
ويدل على ذلك قول الشاعر^(٢):

دعي ماذا علمتِ سَأْتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ قَبُّيْنِي
كأنه قال:

دعي شيئاً علمتِ، ومما يُحْمَلُ على أن «ماذا» فيه شيء واحد قول الشاعر^(٣):
يَا خُرْزَرُ تَغْلِبْ مَاذَا بِالِ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِيحُنَ إِلَى الدُّيْرَيْنِ تَحْنَانَا

(١) يروى بـ «رماد» مكان «دمان».

البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٤، والأزهية ص ٨٦، وخزانة الأدب ٥/١٣٠، ٩٩/٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، والدرر ٦/٣١٤، وشرح التصريح ٢/٣٤٥، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤، ولسان العرب ١٢/٤٩٧ (قوم)، والمحتسب ٢/٣٤٧، ومغني اللبيب ١/٢٩٩، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٤، ولحسان بن منذر في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠٩، ويلا نسبة في تلخيص الشواهد ص ٤٠٤، وشرح الأشموني ٣/٧٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٧، وشرح المفصل ٤/٩، وجمع الهوامع ٢/٢١٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبيدي في ديوانه ص ٢١٣، وخزانة الأدب ٧/٤٨٩، ١١/٨٠، وشرح شواهد المغني ص ١٩١، ولسجيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١/١٩٣، ولأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧، ولسان العرب ١٤/١٢ (أبي)، ولمزرد بن ضرار في ديوانه ص ٦٨، ويلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤١، والدرر ١/٢٧١، والكتاب ٢/٤١٨، ولسان العرب ١٥/٤٦١ (ذوا)، ومغني اللبيب ص ٣٠١، ٣٠٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٧، والجنى الداني ص ٢٤٠، والدرر ١/٢٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧٨١، ويلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٠١، وجمع الهوامع ١/٨٤.

فإنما قوله: «ماذا بال نسوتكم» بمنزلة: ما بال نسوتكم، فاستعملوا ماذا استعمالاً من غير أن ينضم إليها ذا. ألا ترى أنك لو حملتَ ذا على الذي في البيت لم يسهّل: ما الذي هو بال نسوتكم؟ لأن المُستعمل: ما بالك دون الآخر. فإنما جعل ماذا بمنزلة ما، كما جعل الآخر في قوله:

دعي ماذا علمت . . .

بمنزلة: دعي ما علمت، ألا ترى أنك لو لم تجعلهما اسماً واحداً، لجعلت ما استفهاماً، ولا يجوز وقوع دعي ونحوه من الأفعال قبل الاستفهام، ولا يعلّق عنه.

فإذا تبين بما ذكرنا أن ما مع «ذا» بمنزلة اسم واحد كان قوله تعالى: ﴿مَآذَا يُنْفِقُونَ﴾ بمنزلة قوله: ما ينفقون، وقوله: ماذا في موضع نصب، كما أن ما في قولك: ما ينفقون؟ وأياً في قولك: أياً ينفقون؟ كذلك، فجواب هذا: «العفو» بالنصب. كما تقول في جواب ما أنفقت؟ درهماً. أي: أنفقت درهماً. فهذا وجه قول من نصب «العفو» في الآية.

وأما وجه قول من رفع فقال: ﴿قل العفو﴾ فإن ذا تُجعل بمنزلة الذي بعد ما. ولا تُجعل معها بمنزلة اسم واحد، فإذا قال: ﴿مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكَ﴾ [النحل: ٢٤] فكأنه قال: ما الذي أنزله ربكم؟ فجواب هذا: قرآن وموعظة حسنة، فتضمير المبتدأ الذي كان خيراً في سؤال السائل، كما تقول في جواب: ما الذي أنفقت؟ مال زيد، أي: الذي أنفقتُه مال زيد. فمما جاء على هذا في التنزيل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكَ قَالُوا أُسْطُورٌ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] فأساطير الأولين في قول سيبويه: يرتفع على ما ذكرته لك. وقد روي عن أبي زيد وغيره من النحويين أنهم قالوا: لم يَقْرأوا، يريدون: أنهم لم يَقْرأوا بإنزال الله جلّ وعزّ لذلك، فكأنهم لم يجعلوا: «أساطير الأولين» خبير الذي أنزل.

ووجه قول سيبويه: أن أساطير الأولين خبر «ذا» الذي بمعنى الذي في قوله: ﴿مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكَ﴾ على أن يكون المعنى: الذي أنزل ربكم عندكم أساطير الأولين. كما جاءت: ﴿وَقَالُوا يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَا جَاءَكُمْ بِآيَاتِنَا إِلَّا جُنْحُ الْعَيْنِ﴾ [الزخرف: ٤٩] وكما قال: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] أي الذي نُزِّلَ عليه الذكرُ عنده وعند من تبعه. ومما جاء على هذا قول لبيد^(١):

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنخب فيقضى أم ضلالاً وباطل

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤، والأزمية ص ٢٠، والجنى الداني ص ٢٣٩، وخزانة الأدب ٢٥٢/٢، ٢٥٣، ١٤٥/٦ - ١٤٧، وديوان المعاني ١/١١٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠، وشرح التصريح ١/١٣٩، وشرح شواهد المغني ١/١٥٠، ٢/٧١١، والكتاب ٢/٤١٧ ولسان =

كأنه لما قال: ما الذي يحاوله؟ أبدلَ بعدُ، فقال: أنحبُّ؟ أي: الذي يحاوله نحبُّ فيَقْضَى أم ضلال وباطل.

فقوله: فيقضى في موضع نصبٍ على أنه جوابُ الاستفهام، وليس بمعطوف على ما في الصلة، ولو كان كذلك لكان رفعاً.

فقولٌ من رفعٍ فقال: ﴿العفو﴾ على هذا، كأنه لما قال: ﴿ماذا يُنْفِقُونَ﴾ فكان المعنى: ما الذي يُنْفِقُونَ؟ قال: العفو، أي الذي ينفقون: العفو. فهذا وجهُ الرفع، ونظيره في التنزيل، في قول سيبويه الآية التي مرّت.

واعلم أن سيبويه لا يجيز أن يكونَ ذا بمنزلة الذي، إلا في هذا الموضع لما قام على ذلك من الدلالة التي تقدّمت. والبغداديون يجيزون أن يكونَ ذا بمنزلة الذي في غير هذا الموضع. ويحتجون في ذلك بقول الشاعر^(١):

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ
فيذهبون إلى أن المعنى: والذي تحمّلين طليق.

ويحتجون أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَتْمُوسَى﴾ [طه: ١٧] فيتأولونه على أن المعنى: ما التي ييمينك؟

ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على ذا، بأنه بمنزلة الذي، وذلك أن قوله: ﴿بيمينك﴾ يجوز أن يكون ظرفاً في موضع الحال فلا يكون صلةً، وكذلك:

= العرب ٧٥١/١ (نحب)، ١٨٧/١١ (حول)، ٤٥٩/١٥ (ذو)، والمعاني الكبير ص ١٢٠١، ومغني اللبيب ص ٣٠٠، وتاج العروس ٢٤٣/٤ (نحب)، (ما)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٩/١، ورتب المياني ص ١٨٨، وشرح الأشموني ٧٣/١، وشرح المفصل ١٤٩/٣، ١٥٠، ٢٣/٤، وكتاب اللامات ص ٦٤، ومجالس ثعلب ص ٥٣٠.

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٧٠، وأدب الكاتب ص ٤١٧، والإنصاف ٢/٧١٧، وتخليص الشواهد ص ١٥٠، وتذكرة النحاة ص ٢٠، وجمهرة اللغة ص ٦٥٤، وخزانة الأدب ٦/٤١، ٤٢، ٤٨، والدرر ٢٦٩/١، وشرح التصريح ١٣٩/١، ٣٨١، وشرح شواهد المغني ٨٥٩/٢، وشرح المفصل ٧٩/٤، والشعر والشعراء ٣٧١/١، ولسان العرب ٤٧/٦ (حدس)، ١٣٣ (عدس)، والمقاصد النحوية ٤٤٢/١، ٢١٦/٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢، ٤٤٧، وأوضح المسالك ١٦٢/١، وخزانة الأدب ٣٣٣/٤، ٣٨٨/٦، وشرح الأشموني ٧٤/١، وشرح شذور الذهب ص ١٩٠، وشرح قطر الندى ص ١٠٦، وشرح المفصل ١٦/٢، ٢٣/٤، ولسان العرب ٤٦٠/١٥ (ذو) والمحتسب ٩٤/٢، ومغني اللبيب ٤٦٢/٢، وجمع الهوامع ٨٤/١، وتاج العروس (ذا).

عدس: كلمة زجر للبخال، وهنا جعل عدس اسماً للبخلة، سماها بالزجر: عدس.
عباد: هو عباد بن زياد بن أبي سفيان، وكان معاوية قد ولاه سجستان واستصحب يزيد بن مفرغ معه، وكره عبيد الله أخو عباد استصحابه ليزيد خوفاً من هجائه... (للتوسع في القصة انظر لسان العرب ١٣٣/٦ مادة: عدس).

«تحلمين» في البيت يجوز أن يكون في موضع حال، والعامل في الحال في الموضعين ما في الاسمين المبهمين من معنى الفعل. وإذا أمكن أن يكون على غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة.

وقد تأوّل أحدُ شيوخنا: ﴿ذَلِكَ هُوَ الصَّلْدُ الْبَعِيدُ يَدْعُوا﴾ [الحج: ١٢، ١٣] على مذهبهم هذا فقال: ﴿ذَلِكَ﴾ بمنزلة الذي، وما بعده صلة، والاسمُ المبهمُ مع صلته في موضع نصبٍ يَدْعُو. وهذا الذي تأوّلَهُ عليه تأويلٌ مستقيمٌ إذا صَحَّ الأصلُ بدلالةٍ تقامُ عليه.

اختلفوا في تخفيف الطاء وضَمَّ الهاء. وتشديد الطاء وفتح الهاء من قوله جل وعز: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾^(١) [البقرة: ٢٢٢].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ خفيفةً. وقرأ عاصمٌ، في رواية أبي بكرٍ والمفضل، وحمزة الكسائي: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ مشددةً. حفصٌ عن عاصمٍ ﴿يَطْهَرْنَ﴾ خفيفةً.

قال أبو علي: قال أبو الحسن: طَهَّرَتِ المرأةُ. قال: وقال بعضهم: طَهَّرَتْ. قال: وقالوا: طَهَّرَتْ طَهْرًا وَطَهَّارَةً. والقول في ذلك: أَنَّ طَهَّرَتْ بفتح العين أقيسُ، لأنها خلافُ طَمَّتَتْ، فينبغي أن يكون على بناءٍ ما خالفه، مثل: عَطِشَ وَرَوِيَ ونحو ذلك.

ويقوي طَهَّرَتْ أيضاً قولهم: طاهرٌ، فهذا يدل على أنه مثل: قعد يقعد فهو قاعدٌ. ويحتملُ أن يكون طَهَّرَتْ وَيَطْهَرْنَ: انقطع الدمُ الَّذِي كان به طَمَّتَتْ. كما روي عن الحسن في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾: حتى ينقطع الدمُ. ويحتملُ أن يكون ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾: حتى يفعلن الطهارة التي هي الغُسلُ، لأنها ما لم تفعل ذلك كانت في حكم الحيض، لكونها ممنوعةً من الصلاة والتلاوة، وأن لزوجها أن يراجعها إذا كانت مطلقَةً، فانقطع الدمُ ولم تغتسل، كما كان له أن يراجعها قبل انقطاع الدم، وهذا قولُ عمرَ وعبدِ الله وعبادة بن الصامت^(٢)، وأبي الدرداء^(٣). ورُوي لنا عن الشعبي أنه روى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

(٢) هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري (٣٨ ق هـ - ٣٤ هـ = ٥٨٦ - ٦٥٤ م) الخزرجي، أبو الوليد صحابي، من الموصوفين بالورع. شهد العقبة، وكان أحد النقباء، وبدراً وسائر المشاهد. ثم حضر فتح مصر. وهو أول من ولي القضاء بفلسطين. ومات بالرملة أو ببيت المقدس. روى ١٨١ حديثاً اتفق البخاري ومسلم على ستة منها، وكان من سادات الصحابة.

الأعلام ٣/٢٥٨، وتهذيب التهذيب ٥/١١١، والإصابة ٤٤٨٨، وتهذيب ابن عساكر ٧/٢٠٦.

(٣) أبو الدرداء (توفي ٣٢ هـ - ٦٥٢ م) عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، أبو الدرداء، =

عن ثلاثة عشر من الصحابة، منهم أبو بكر وعمرُ وابن مسعود ابن عباس ذلك. فإذا كان حكمُ انقطاع الدم قبلَ الاغتسالِ حُكْمَ اتصاله؛ وجب أن لا تُقَرَّبَ حتى تغتسل. وإذا كان كذلك، كان قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ أرجح؛ لأنها ما لم تتطهر في حكم الحَيْضِ، فيجب أن لا تُقَرَّبَ، كما لا تُقَرَّبُ إذا كانت حائضاً. ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] فكما أن الجنب يتطهَّرُ بالماء إذا وجده، كذلك الحائضُ، لاجتماعهما في وجوبِ الغُسلِ عليهما، وأن لفظ المتطهَّرِ يختص بالتطهَّرِ بالماء أو ما قام مقامه.

وقراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ على هذا التأويل، يحتمل أن يكون المرادُ بها: حتى يفعلن الطهارة، فلكونهن إذا لم يفعلن في حكم الحَيْضِ، وحالٍ من لم يتقطع الدم عنه منهن.

ويؤكد قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ إجماعهم في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فكما أن هذا لا يكون إلا على الطهارة، فكذلك قوله: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ يجب أن يكون على هذا اللفظ، ألا ترى شرطاً إتيانهن بعد التَطَهُّرِ في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾.

وأما قولهم: الطَّهُورُ فلفظه على ضربين: اسم، وصفية.

فإذا كان اسماً كان على ضربين.

أحدهما: أنه مصدر، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: تَطَهَّرْتُ طَهُوراً حسناً، وتوضأت وضوءاً، فهذا مصدرٌ على فَعُولٍ يفتح الفاء. ومثله: وَقَدَّتِ النَّارُ وَقوداً، في أحرفٍ أُخَرَ.

وأما الاسمُ الذي ليس بمصدر، فما جاء من قوله: «طَهُورٌ إناءٌ أحدكم كذا»^(١) فالطَّهُورُ اسم لما يُطَهَّرُ، كالفطورِ، والوجورِ^(٢)، والسُعوطِ^(٣)، واللُدودِ^(٤).

= صحابي، من الحكماء الفرسان القضاة. كان قبل البعثة تاجراً في المدينة، ثم انقطع للعبادة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك، وولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وهو أول قاضٍ بها. مات بالشام وروى عنه أهل الحديث ١٧٩ حديثاً.

الأعلام ٩٨/٥، والإصابة ت٦١١٩، وحلية ٢٠٨/١، وغاية النهاية ٦٠٦/١، وحسن الصحابة ٢١٨.

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٣١٤/٢).

فَطَرِ النَّاقَةِ وَالشَّاةِ يَفْطَرُهَا فَطْراً: حَلَبُهَا بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهَا، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَحْلِبَهَا كَمَا تَعْقِدُ ثَلَاثِينَ بِالْإِبْهَامِ مِنَ السَّبَابِيتِ، وَالْفَطْرُ: الْقَلِيلُ مِنَ اللَّبَنِ حِينَ يُحَلَبُ. (اللسان ٥٥/٥ مادة: فطر).

(٢) الْوَجُورُ: الدَّوَاءُ يُوْجَرُ فِي وَسْطِ النَّمِ. (لسان العرب ٢٧٩/٥ مادة: وجر).

(٣) السُّعُوطُ: اسْمُ الدَّوَاءِ يُصَبُّ فِي الْأَنْفِ. (لسان العرب ٣١٤/٧ مادة: سعط).

(٤) اللَّودُ: مَا يُصَبُّ بِالمسعط من السقي والدواء في أحد شقي الغنم فيمَزَّ على اللديد. (لسان العرب ٣/٣٩٠ مادة: لدد).

وأما كونه صفةً فهو قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] فهذا كالرسول، والعجوز، ونحو ذلك من الصفات التي جاءت على فعولٍ ولا دلالة فيه على التكرير، كما لم يكن متعدياً نحو: ضروب، ألا ترى أن فعله غير متعدي تعدي ضربت. ومن الصفة قوله جل وعز: ﴿وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١] فوصف بالطهور لما كان خلافاً لما ذُكر في قوله: ﴿وَسَقَنَ مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]. ومن ذلك قوله: «هو الطهور ماؤه»^(١) فالطهور هنا صفة، ألا ترى أنه قد ارتفع به الماء كما ارتفع الاسم بالصفات المتقدمة؟ وقال تعالى: ﴿حُدِّثُوا أَنْفُسَكُمْ بِصِدْقَةِ طَهْرِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فمن جعل في تطهرهم ضمير الصدقة، ولم يجعله ضمير فعل المخاطب، فلما جاء من «أن الصدقة أوساخ الناس»^(٢) فإذا أخذت منهم كأن كالرفع لذلك، ورفعه تطهيراً وقال تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فجاء فيه طهرٌ لما جاء في المطهر منه الرجس في قوله: ﴿فَلَجَّتِ ابْنُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]. وقال سبحانه: ﴿وَالَهُمْ فِيهَا أَنْزَالٌ مُطَهَّرٌ﴾ [البقرة: ٢٥] فوضفهن بالطهارة يحتمل أمرين: يجوز أن يكنَّ تطهرن مما يكون فيهن من الحيض، ونحوه من الأقدار. ويجوز أن يكنَّ مطهراتٍ من الأخلاق السيئة لما فيهن من حسن التبعل^(٣). ودل على ذلك قوله: ﴿جَعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا﴾^(٤) [الواقعة: ٣٦، ٣٧] وأنشد يعقوب وثعلب^(٥):

وبالْبِشْرِ قَتَلَى لَمْ تُطَهَّرْ ثِيَابُهَا

وَفَسَّرَاهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُطَلَّبْ بِثَأْرِهِمْ وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ إِذَا قَتَلُوا قَتِيلًا قَالُوا: دَمُهُ فِي ثَوْبِ فُلَانٍ، يَعْنُونَ الْقَاتِلَ. وَعَلَى هَذَا قَوْلُ أَوْسٍ^(٦):

نُبِّئْتُ أَنَّ دَمًا حَرَامًا نَلَسْتُهُ وَهَرِيقٌ فِي بُرْدِ عَلِيكَ مُحَبَّرٌ

(١) أخرجه النسائي في (السنن ٧/٢٠٧)، وعبد الرزاق في (المصنف ٣٢١)، والدارقطني في (السنن ١/٣٤).

(٢) والهيتمي في (مجمع الزوائد ١/٢١٥).

(٣) أخرجه ابن سعد في (الطبقات الكبرى ١/٢/١٠٨)، وابن عدي في (الكامل في الضعفاء ٢/٦٨٧).

(٤) امرأة حسنة التبعل إذا كانت مطاوعة لزوجها محبة له. والتبعل: حُسن العشرة من الزوجين. (لسان العرب ١١/٥٨ مادة: بعل).

(٥) قرأ حمزة وأبو بكر ﴿عُرُبًا﴾ بإسكان الراء، وضمها الباقون. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات ص ١٥٥).

(٦) عجز بيت. صدره:

أبَا مَالِكٍ مَالَتْ بِرَأْسِكَ نَشْوَةٌ.

البيت لجرير في ديوانه ص ٤٩ من البحر الطويل وهو من قصيدة «ديار الحي» وهي في هجاء الأخطل.

(٦) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/٤٤٤، وفي لسان العرب ١٠/٣٦٦:

نُبِّئْتُ أَنَّ دَمًا حَرَامًا نَلَسْتُهُ فَهَرِيقٌ فِي ثَوْبِ عَلِيكَ مُحَبَّرٌ

البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٧، ولسان العرب ١٠/٣٦٦ (هرق)، وتاج =

وقال:

نُبِّئْتُ أَنْ بَنِي جَدِيْمَةَ أَدْخَلُوا^(١) أَبْيَاتَهُمْ تَامُورَ نَفْسِ الْمُنْذِرِ^(٢)

وقال أبو ذؤيب:

تَبْرَأُ مِنْ دَمِ الْقَتِيلِ وَتُؤْبِهِ وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ الْقَتِيلِ إِزَارُهَا^(٣)

علامة التأنيث في عَلِقَتْ للإزار. وَأَنْتَهَا كَمَا أَنَّهُ ابْنُ أَحْمَرَ فِي قَوْلِهِ:

طَرَحْنَا إِزَارًا فَوَقَّهَا أَيْرَئِيَّةٌ عَلَى مَنْهَلٍ مِنْ قَدْقَاءَ وَمُورِدٍ^(٤)

وأُشْدُ الْأَعْشَى بِالْحَاقِ عَلَامَتِهِ فِي قَوْلِهِ:

تَرْفُلُ فِي الْبَقِيْرَةِ وَالْإِزَارَةِ^(٥)

= العروس (هرق). هراق الماء يهريقه هراقة أي صبّه. المحبّر: الموشى والمزين.

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٧/٣، وفي لسان العرب ٩٣/٤، ٢٣٥/٦.

أُنْبِئْتُ أَنْ بَنِي سَحِيْمٍ أَوْلَجُوا

(٢) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٧، ولسان العرب ٩٣/٤ (تمر)، ٢٣٥/٦

(نفس) والتثنية والإيضاح ٣٠٨/٢، وتهذيب اللغة ٢٨٢/١٤، وتاج العروس ٧٨/١٠ (أمر)، ٥٦٠/١٦ (نفس) وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣٧١/١، والمخصص ٢٥٥/١٣.

التامور: الدم والخمر والزعفران وقيل: دم القلب وعمّ بعضهم به كل دم.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧٧، ولسان العرب ١٦/٤

(أزر) وفيه «بوّزه» مكان «وثوبه»، وتاج العروس ٤٣/١٠ (أزر)، والمعاني الكبير ص ٤٨٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٣٢، ومقاييس اللغة ١٢٧/٤، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧١٢، والمخصص ٧٧/٤، ٢٢/١٧.

يقول: تبرأ من دم القتل وتتخرج ودم القتل في ثوبها. وكانوا إذا قتل رجل رجلاً قيل: دم فلان في

ثوب فلان أي هو قتله، والجمع أزره مثل حمار وأحمره، وأزر مثل حمار وحمر، حجازية؛ وأزر تميمية ما يقارب الأطراف في هذا النحو. (اللسان ١٦/٤).

(٤) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٩٤/٢:

طَرَحْنَا إِزَارًا فَوَقَّهَا أَبْيِنِيَّةٌ عَلَى مَنْهَلٍ مِنْ قَدْقَاءَ وَمُورِدٍ

البيت من الطويل، وهو لعمر بن أحمد في ديوانه ص ٥٠، والمذكر والمؤنث للأبباري ص ٣٦٣، ومعجم ما استعجم ص ١٠١٥.

والشطر الثاني منه في اللسان ٣٤٦/٣ (قدد). قدقاء: موضع. أبينية: أي إزار من أبين أبين: قرية على

جانب البحر ناحية اليمن، وقيل: هو اسم مدينة عدن. (اللسان ٦/١٣ (أبن)).

(٥) تمام البيت:

كَتَمَائِلِ النَّشْوَانِ يَرُفُلُ فِي الْبَقِيْرَةِ وَالْإِزَارَةِ

البيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٠٣، ولسان العرب ١٦/٤ (أزر)، وجمهرة اللغة ص ٧١٢، والمخصص ٣٥/٤، ٢٢/١٧، وتاج العروس ٤٤/١٠ (أزر)، ٢٢٩ (بقر) وفيه =

وإذا عَلِقَتْ إِزَارُهُ دَمَهَا، صَارَ دَمُهُ فِي ثَوْبِهَا. فأما قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَأْتِيكَ فَطِيرٌ﴾ [المدثر: ٤] فَإِنَّهُ أَمَرَ بِالتَّزْكِي وَاجْتِنَابِ المَائِمِ. قال قتادة: كانوا يقولون للرجل إذا نكث، ولم يوفِّ بالعهدِ دَنَسُ الثَّيَابِ، فإذا أَوْفَى وَأَصْلَحَ قالوا: طاهرُ الثَّيَابِ. فمما سلكوا فيه هذا المسلك قوله:

وقد لَبِسَتْ بَعْدَ الزَّبِيرِ مجاشِعُ ثيابَ التي حاصتْ ولم تَغْسِلِ الدَّمَ^(١)
وكذلك قوله:

ثيابَ بني عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةً وَأَوْجُهُهُمُ بِيضُ المَسَافِرِ عُرَّانُ^(٢)
يريد: أَنَّهُمْ لَا يَأْتُونَ مَا يُقَالُ لَهُمْ فِيهِ دَنَسُ الثَّيَابِ، وكذلك قوله: وَأَوْجُهُهُمُ بِيضُ المَسَافِرِ، يريد: أَنَّهُمْ لَا يَرْتَكِبُونَ مَا يُدَنَسُ الثَّيَابَ وَيَسْوَدُ الوَجْهَ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] فليس المعنى السواد الذي هو خلافُ البياض، ولكن على ما يَلْحَقُ من غَضاضَةٍ عن مَذْمَةٍ. وَتَزَلُّوا ولادةَ الأُنثَى - وإن لم يَكُنْ فِعْلُهُمْ - منزلةً ما يَكُونُ من فِعْلِهِمْ، مما يَلْحَقُ من أَجْلِ العارِ. وعلى هذا ما يُتَدَخُّ به من الوصفِ بالبياضِ، ليس يرادُ به بياضُ اللونِ، كقول الأَعشى:

وَأَبْيَضُ مُخْتَلِطٌ بِالكِرَامِ بِجُودٍ وَيَنْغُزُوا إِذَا مَا عَدِمَ
وقول الآخر^(٣):

أُمُّكَ بِيضَاءُ مِنْ قُضَاعَةٍ قَدْ نَمَّتْ لِكَ الأَمْهَاتِ وَالنُّضْدُ
اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾^(٤) [البقرة: ٢٢٩].
فقرأ حمزةٌ وخَدَه: ﴿يَخَافَا﴾ بضم الياء. وقرأ الباقون ﴿يَخَافَا﴾ بفتح الياء.

= «الإزار» مكان «الأزارة» وهذا خطأ، وبلا نسبة في مجمل اللغة ٢٨٢/١.

البقرة: بُرْدٌ يَشُقُّ قَيْلِسَ بِلَا كَمِينٍ وَلَا جَيْبٍ. (اللسان ٧٤/٤).

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٤١٣ من قصيدة «ورثنا ذرى عز» وهي في هجاء البعيث، وهي من البحر الطويل.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨٣، ولسان العرب ٢٤٦/١ (ثوب)، ٣٦٩/٤ (سفر)، ٥٠٤/٤ (طهر)، ١٤/٥، ١٥، ١٦ (غرر)، والتنبيه والإيضاح ١٧٧/٢، وتهذيب اللغة ٦/١٧١، ٥٥/١٥، ٨٤/١٦، ومقاييس اللغة ٤٢٨/٣، وتاج العروس ١١١/٢ (ثوب)، ٤٣/١٢ (سفر) ٤٤٣ (طهر)، ٢١٩/١٣ (غرر)، وكتاب العين ١٩/٤، وأساس البلاغة (سفر).

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٧٣/١، وفي لسان العرب ١٢٤/٧:

أملك ببيضاء من قضاعة الـ بيت الذي تستظل في طنبيه

البيت من المنسرح، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٤، وتاج العروس ٢٥٠/١٨

(بيض) وبلا نسبة في لسان العرب ١٢٤/٧ (بيض)، وتهذيب اللغة ٨٧/١٢.

إذا قالت العرب: فلان أبيض، وفلانة ببيضاء فالمعنى نقاء العرَض من الدنس والعيوب.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧١.

قال أبو علي قال أبو عبيدة: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ معناها: يُوقنا، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ ههنا: فإن أيقنتم. و: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُبْسِأَ حُلُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠] معناه: أيقنا.

وقال بعضُ البغداديين: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ مثل: يظنا، قال: والظن والخوف واحد.

قال أبو علي: خاف فعلٌ يتعدى إلى مفعولٍ واحد. وذلك المفعول يكون أن وصلتها ويكون غيرها، فأما تعديه إلى غير أن فنحو قوله عز وجل: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] وتعديته إلى «أن» كقوله تعالى: ﴿تَخَافُونَ أَنْ يَنْخَظَفَكُمْ النَّاسُ﴾ [الأنفال: ٢٦] وقوله: ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النور: ٥٠]. فإن عديته إلى مفعولٍ ثانٍ، ضَعَفَتِ العين، أو اجْتَلَبَتِ حرفَ الجر، كقولك: خَوَّفْتُ النَّاسَ ضَعِيفَهُمْ قَوِيَّهُمْ، وحرف الجر كقوله:

لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ^(١)

ومن ذلك قوله عز اسمه: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخُوفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ﴿فِي خَوْفٍ﴾ قد حُذِفَ معه مفعولٌ يقتضيه تقديره: يُخَوِّفُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَوْلِيَائِهِ، فحذف المفعولَ والجارَّ، فوصلَ الفعلُ إلى المفعولِ الثاني، ألا ترى أنه لا يخوفُ أوليائه، على حدِّ قولك: خَوَّفْتُ اللَّصَّ، إِنَّمَا يَخُوفُ غَيْرَهُمْ مِمَّنْ لَا اسْتِنصَارَ لَهُ بِهِمْ، ومثلُ هذه في حذفِ المفعولِ منه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ فَالْقِيَةِ فِي الْيَمِّ﴾ [القصص: ٧] المعنى: إذا خِفتَ عليه فرعونَ، أو الهلاك. فالجارُّ المُظَهَّرُ في قوله: ﴿فَإِذَا خِفتَ عليه﴾ بمنزلة المحذوفِ من قوله: ﴿أَوْلِيَاءَهُ﴾.

وإذا كان تعدي هذا الفعلِ على ما وصفنا، فقول حمزة: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ مستقيمٌ، لأنه لما بنى الفعلُ للمفعولِ به، أسندَ الفعلُ إليه فلم يبقَ شيءٌ يتعدى إليه. فأما ﴿أَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا يُقِيمَا﴾ فإن الفعلَ يتعدى إليه بالجار، كما تعدى بالجار في قوله:

لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ

وموضعُ ﴿أَنْ﴾ في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾: جرٌّ بالجار المقدر على قول الخليل والكسائي، ونصب على قول غيرهما، لأنه لما حذفَ الجارَّ وصلَ الفعلُ إلى المفعولِ الثاني، مثل:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً^(٢) ..

(١) الرجز لسالم بن دارة في الحيوان ٢٦٧/١، ولسان العرب ٤٦١/٢ (روح)، ٥٦٤/١٢ (لوم)، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٩، ولسان العرب ٥٦٤/١٢ (لوم)، والمقاصد النحوية ٥٥٥/٤، والمخصص ٤/٣.

(٢) قطعة من بيت تلامه:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الرَّجْعُ وَالْعَمَلُ =

و: أمرتك الخَيْرُ^(١) ...

فقوله مستقيم على ما رأيت .

فإن قال قائل: لو كان ﴿يَخَافًا﴾ كما قرأ، لكان ينبغي أن يكون: فإن خِيفًا؛ قيل: لا يلزمه هذا السؤال لمن خالفه في قراءته، لأنهم قد قرؤوا: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافًا﴾ ولم يقولوا: فإن خافا فهذا لا يلزمه لهؤلاء .

وليس يلزم الجميع هذا السؤال لأمرين: أحدهما أن يكون انصرفَ من الغيبة إلى الخطاب كما قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وقال: ﴿وَمَا أَلْبَسْتُمْ مِنْ دَكُونٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾^(٢) [الروم: ٣٩] وهذا النحو كثير في التنزيل وغيره .

والآخر: أن يكون الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ مصروفاً إلى الولاية والفقهاء، الذين يقومون بأمر الكافة، وجاز أن يكون الخطاب للكثرة، فيمن جعله انصرافاً من الغيبة إلى الخطاب، لأن ضمير الاثنين في ﴿يَخَافًا﴾ ليس يُراد به اثنان مخصوصان، إنما يُراد به أن كل من كان هذا شأنه فهذا حكمه .

فأما من قرأ: ﴿يَخَافًا﴾ بفتح الياء، فالمعنى أنه إذا خاف كل واحد من الزوج والمرأة ألا يقيما حدود الله تعالى، حلَّ الافتداء، ولا يُحتاج في قولهم إلى تقدير الجار، وذلك أن الفعل يقتضي مفعولاً يتعدى إليه كما يقتضيه في نحو قوله تعالى:

= البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤، والأشباه والنظائر ١٦/٤، وأوضح المسالك ٧٢٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥، وخرزاة الأدب ١١١/٣، ١٢٤/٩، والدرر ١٨٦/٥، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١، وشرح التصريح ٣٩٤/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٧٩، وشرح المفصل ٦٣/٧، ٥١/٨، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١، والكتاب ٣٧/١، ولسان العرب ٢٦/٥ (غفر)، والمقاصد النحوية ٢٢٦/٣، والمقتضب ٣٢١/٢، ومع الهوامع ٨٢/٢ .

(١) قطعة من بيت تمامه:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذانسيبٍ
البيت من البسيط، وهو لعمر بن معدى كرب في ديوانه ص ٦٣، وخرزاة الأدب ١٢٤/٩، والدرر ٥/١٨٦، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧، والكتاب ٣٧/١، ومغني اللبيب ص ٣١٥، ولخفاف بن نديبة في ديوانه ص ١٢٦، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١، ولأعشى طرود في المؤلف والمختلف ص ١٧ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزوجة بن خفاف في خزانة الأدب ٣٣٩/١، ٣٤٢، ٣٤٣، ولخفاف بن نديبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ٢٥٠/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٦/٤، ٢٥١/٨، وشرح شذور الذهب ص ٤٧٧، وشرح المفصل ٥٠/٨، وكتاب اللامات ص ١٣٩، والمحاسب ٥١/١، ٢٧٢، والمقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١ .

(٢) قرأ ابن كثير ﴿وما أتيتم﴾ بالقصر، وقرأ الباقون بالمد. (تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦).

﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِي﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ولا بد من تقدير الجاز في قراءة من ضمَّ الياء، لأن الفعل قد أُسْنِدَ إلى المفعول، فلا يَتَعَدَى إلى المفعول الآخر إلا بالجار.

فأما ما قاله الفراء^(١) في قراءة حمزة: ﴿إِلَّا بِأَنْ يُخَافَا﴾ من أنه اعتبر قراءة عبد الله: ﴿إِلَّا أَنْ تَخَافُوا﴾ فلم يصبه، لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على أن، وفي قول حمزة: على الرجل والمرأة. فإن بلغه ذلك في رواية عند فذاك، وإلا، فإذا اتجه قراءته على وجوه صحيح، لم يجوز أن ينسب إليه الخطأ، وقد قال عمر رحمه الله: لا تحمّل فعل أخيك على القبيح ما وجدت له في الحسن مذهباً.

واختلفوا في نصب الراء ورفعها من قوله جل وعز: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَالِدَةً﴾^(٢) [البقرة: ٢٣٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةً﴾ رفعاً.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿لَا تُضَاكِرْ﴾ نصباً. وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء من رواية ابن ذكوان، ولكن المعروف عن أهل الشام النصب.

قال أبو علي: وجه قول من رَفَعَ أَنْ قَبْلَهُ مرفوعاً، وهو قوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن لتشابه اللفظ.

فإن قلت: إن ذلك خبرٌ، وهذا أمرٌ؛ قيل: فالأمر قد يجيء على لفظ الخبر في التنزيل، ألا ترى أن قوله ﴿وَالَّتِي أُتْلِقَتْ بِرَبِّصَتٍ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله ﴿وَيَجْهَدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الصف: ١١]، وهذا النحو، مثل ذلك، ويؤكد ذلك أن ما بعده على لفظ الخبر، وهو قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، والمعنى: ينبغي ذلك، فلما وقع موقعه صار في لفظه.

ومن فتح جعله أمراً، وفتح الراء لتكون حركته موافقة لما قبلها وهو الألف، وعلى هذا قال سيبويه: لو سَمَّيت رجلاً بإسحار^(٣) فَرَّخَمْتُهُ على قول من قال: يا حار، لقلت: يا إسحار، ففتحت من أجل الألف التي قبلها، وعلى هذا حرك بالفتح قول الشاعر^(٤).

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

حَرَكَ بالفتح لالتقاء الساكنين، لأن أقرب الحركات إليه الفتحة.

فأما قوله: ﴿وَلَا يُضَاكِرْ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فيحتمل وجهين:

(١) انظر معاني القرآن ١/١٤٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٣) الإسحار والأسحار: بقل يسمن عليه المال، وحدته إسحارة وأسحارة. (اللسان ٤/٣٥٢ (سحر)).

(٤) مر سابقاً.

أحدهما: أن يكون الفعل مسنداً إلى الفاعل، كأنه: لا يضارز كاتب ولا شهيد بتقاعده عن الكتاب والشهادة.

والآخر: ﴿لَا يُضَارِزُ﴾ أي: لا يُشغَلُ عن ضيعته ومعاشه باستدعاء شهادته وكتابته، وهو مفتوح لأن قبله أمراً، وليس الذي قبله خبراً، كما أن قبل الآية الأخرى خبراً، فالفتح للجزم بالتهي أحسن.

واختلفوا في المد والقصر من قوله جل وعز: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ﴾^(١) [البقرة: ٢٣٣].

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ﴾ قصراً، كذا قرأته على قنبل^(٢).
وقرأ الباقون: ﴿مَا آتَيْتُمْ﴾ بالمد، أن المعنى على الإعطاء.

قال أبو علي: قد جاء: ﴿فَاتَّوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَأَتَيْتُهُنَّ إِحْدَثُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]، والمراد هنا: إعطاء المهر، وقال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]؛ فكما جاء في هذه المواضع في المهر آتى؛ فكذلك ينبغي أن تكون في الموضع الذي اختلف فيه.

ووجه قول ابن كثير أن يُقَدَّرَ: إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ نَقْدَهُ، أو آتَيْتُمْ سَوْقَهُ؛ فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وحذف الهاء من الصلّة، وكأنه قال: آتَيْتُ نَقْدَ أَلْفٍ، أي: بذلته، كما تقول: آتَيْتُ جميلاً، أي: فعلته.
ومما يقوي قوله قول زهير^(٣):

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَتْهُ أَبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ
فكما تقول: آتيت خيراً، وآتيت جميلاً، فكذلك تقول: آتيت نقد ألف.

وقد وقع ﴿آتَيْتُ﴾ موقع ﴿آتَيْتُ﴾. ويجوز أن يكون ما في الآية مصدراً، فيكون التقدير: إِذَا سَلَّمْتُمْ الْإِتْيَانَ، وَالْإِتْيَانَ: الْمَأْتِي، مما يُبَدَّلُ بِسَوْقٍ أو نَقْدٍ، كقولك: صَرَبُ الأمير، تريد: مضروبة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٢) قنبل (١٩٥ - ٢٩١هـ = ٨١٠ - ٩٠٤م) محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء، أبو عمر الشهير بقنبل، من أعلام القراء. كان إماماً متقناً انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، ورحل إليه الناس من الأقطار. وولي الشرطة بمكة، وكان لا يليها إلا أهل العلم والفضل، كما يقول ياقوت. وتوفي بها. (الأعلام ٦/١٩٠، والنشر ١/١٢٠، والوفائي بالوفيات ٣/٢٢٦، وغاية النهاية ٢/١٦٥، وإرشاد الأريب ٦/٢٠٦).

(٣) مرّ سابقاً.

فأما قوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ يجوز أن يتعلّق بـ ﴿بِالسَّلْمَتِ﴾ كأنه إذا سلمتم بالمعروف ما أتيتن. ويجوز أن يتعلّق بـ ﴿آتَيْتُمْ﴾ على حدّ قولك: آتيتّه يزيد.

اختلفوا في ضمّ التاء، ودخول الألف وفتحها، وسقوط الألف من قوله جلّ وعزّ: ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾^(١) [البقرة: ٢٣٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ بغير ألف، حيث كان، وفتح التاء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَمَاسُوهُنَّ﴾ بألف وضمّ التاء.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ قوله جلّ وعزّ: ﴿وَلَوْ يَسْتَفِي بِشْرٍ﴾ [آل عمران: ٤٧] ألا ترى أنه جاء على: فَعَلَ دون فاعل، وكذلك قوله عز اسمه: ﴿لَوْ يَطْلِيَهُنَّ إِشْرُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] فهذا كلّ على فَعَلَ.

والنكاح عبارة عن الوطاء، وإن كان قد وقع على العقد: قال الأعشى^(٢):

ومنكوحية غير منهورة وأخرى يُقال له فادها
وقال آخر^(٣):

وبرحرحان غداة كُبلٍ مغبّد نُكححت نساؤكُم بغير مهوور
وعلى الوطاء يحمله سيويه ويرويه.

قال سيويه: قالوا: ضَرَبَهَا الفخْلُ ضراباً كالنكاح، والقياس ضَرَباً، ولا يقولونه، كما لا يقولون: نَكَحاً، وهو القياس. وقالوا دَقَطَهَا دَقَطاً، كالقَرَع، وهو النكاح ونحوه من باب المَبَاضَعَةِ. وقال في موضع آخر: نَكَحَهَا نِكَاحاً وَسَفَدَهَا سَفَاداً، وقالوا: قَرَعَهَا قَرَعاً.

فكأنّ هذه الأفعال على فَعَلَ دون فاعل، فكذلك ينبغي أن يكون في الموضع المختلّف فيه.

فأما ما جاء في الظهار من قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٤]. فلا دليل فيه على ما في هذه الآية، لأنّ المَاسَةَ في الظهار مُحَرَّمٌ، وقد أُخِذَ على كلِّ واحدٍ منهما أن لا يَمَسَّ، فَمِنْ ثَمَّ جاء: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٢٥، وجمهرة اللغة ص ١٢٥٨، والكامل ص ٦٥٥.

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٩ وقد جاء برواية:

وبرحرحان غداة كُبلٍ معبّد نكحوابناتكم بغير مهوور

وحجة من قرأ: ﴿وَلَا تُمَاسُوهُنَّ﴾ أن فاعلَ وَقَعَلَ قد يُراد بكلِّ واحدٍ منهما ما يُراد بالآخر، وذلك نحو: طَارَقَتْ النَّعْلَ، وَعَاقَبْتُ اللَّصَّ، كما أن فَعَلَ واستفعلَ، يُرادُ بكلِّ واحدٍ منهما ما يُرادُ بالآخر، نحو: قرأ واستقرَّ، وعلا قِرْنَهُ واستعلاه، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْرِخُونَ﴾ [الصفات: ١٤] وكذلك عَجِبَ واستعجبَ.

واختلفوا في تحريك الدالِّ وتسكينها من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿عَلَى الْمَوْسَى قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾^(١) [البقرة: ٢٣٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ: ﴿قَدْرُهُ﴾ و﴿قَدْرُهُ﴾ بإسكان الدالِّ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿قَدْرُهُ﴾ و﴿قَدْرُهُ﴾ متحركتين.

قال أبو علي: قال أبو زيد: تقولُ قَدَرَ الْقَوْمُ أمرهم يَقْدِرُونَهُ قَدْرًا، وهذا قَدْرٌ هذا: إذا كان مثلهُ بجزم الدالِّ، وَاخْمِلَ عَلَى رَأْسِكَ قَدْرًا ما تُطِيقُ، وَقَدَرَ اللَّهُ الرِّزْقَ يَقْدِرُهُ: وروى السُّكْرِيُّ: يَقْدِرُهُ قَدْرًا، وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ. أَقْدِرُهُ قَدْرًا، وَقَدَرْتُ عَلَى الْأَمْرِ أَقْدِرُ قَدْرَةً وَقُدُورًا وَقِدَارَةً، ونسأل خير القَدْرِ.

وقال أبو الصقر: هذا قَدْرٌ هذا، وَاخْمِلَ قَدْرًا ما تطيقُ. وقال أبو الحسن: يقال: الْقَدْرُ وَالْقَدْرُ، وهم يختصمون في القَدْرِ وَالْقَدْرِ قال الشاعر^(٢):

أَلَا يَا لِقَوْمٍ لِلنُّوَابِ وَالقَدْرِ
وللأمر يأتي المرء من حيث لا يذري
وتقولُ: قَدَرْتُ عَلَيْهِ الثَّوْبَ؛ فَأَنَا أَقْدِرُهُ قَدْرًا، لم أسمع منه بغير ذلك، وخذ منه بقدر كذا وقدر كذا لُغَتَانِ، وفي كتاب الله جلَّ وعزَّ: ﴿مَسَّالَتْ أَوْدِيَةٌ يَقْدِرُهَا﴾ [الرعد: ١٧] و﴿قَدْرُهَا﴾. . . ﴿وعلى الموصي قدره وعلى المقتر قدره﴾ و﴿قَدْرُهُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]. لو حُرِّكَتْ كان جائزًا، وكذلك: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ يَقْدِرُ﴾ [القمر: ٤٩] لو خُفِّفَتْ جاز، إلا أنَّ رُووسَ الآي كلها متحرَّكةٌ، فيلزمُ الفتحُ لأنَّ ما قبلها مفتوحٌ.

قال أبو علي: قد ذكَّرَ أبو الحسن فيما حكينا عنه في غير موضع أن القَدْرَ وَالقَدْرَ بمعنى، وكذلك فيما حكاه أبو زيد، ألا ترى أنه قال: احمل على دَائِيكَ قَدْرًا ما تطيق. وهذا قَدْرٌ هذا: إذا كان مثلهُ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لهديبة بن خشرم في ديوانه ص ٩٥، ولسان العرب ٧٤/٥ (قدر)، والتنبيه والإيضاح ١٨٤/٢، وتاج العروس ٣٧١/١٣ (قدر).

قال: وقال أبو الصقر. هذا قَدَّرَ هذا، واحمِلْ على رَأْسِكَ قَدَرَ ما تطيقُ، فحكى الإسكانَ والفتحَ بمعنى.

وقوله تعالى: ﴿فَسَأَلَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] اتساعاً، والمراد سأل الوادي، وجرى النهر: جرى مياهها فَحَذَفَ المضافُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿بِقَدَرِهَا﴾ أي: بِقَدَرِ مياهها. ألا ترى أَنَّ المعنى ليس على أنها سألت بِقَدَرِ أنفُسِها؟ لأن أنفُسَها على حالٍ واحدة، وإنما تكونُ كثرةُ المياهِ وقلَّتْها وشدةُ جَرِيها وليئنه على قدرِ قَلَّةِ المياهِ المُتَزَلَّةِ وكثرتها.

والأودية: واحدها وادٍ، وهو جمعُ نادِرٍ في فاعلٍ، ولا نعلمُ فاعلاً جاءَ على أفعلَةٍ، ويشبه أن يكون ذلك لتعاقبِ فاعلٍ وقَعِيلٍ على الشيء الواحد، كعليمٍ وعالمٍ، وشهيدٍ وشاهدٍ، ووليٍّ ووالٍ، ألا ترى أنهم جمعوا فاعلاً أيضاً على فُعلاء في نحو: شاعرٍ وشعراءٍ، وفقيةٍ وفقهاءٍ؟ وجعلوا فاعلاً كَفَعِيلٍ في التكسير؟

وقالوا: يتيمٌ وأيتامٌ، وأبيلٌ وآبالٌ^(١)، وشريفٌ وأشرافٌ، كما قالوا: صاحبٌ وأصحابٌ وطائرٌ وأطيَّارٌ؛ فكذلك جمعُ وادٍ على أوديةٍ، واللامُ من قولهم: وادٍ ياءٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ غيرَ ياءٍ.

وقالوا: أودَى الرجلُ إذا هلكَ؛ فهذا كقولهم: سألتَ نفسه، وفاضتَ نفسه، في قول من قاله بالضاد، وقالوا: أودى الرجلُ. وَغَيْرُهُ قال:

كَأَنَّ عِرْقَ أَبِيهِ إِذَا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ صَفَرَتْ خُمْسَ قُوَى^(٢)
فأما قوله:

مُودُونَ تَحْمُونَ السَّبِيلَ السَّابِلَ^(٣)

فهو مُفْعِلُونَ: من الأداة الذي يُراد به السِّلَاحُ، وليس من بابِ وادٍ.

(١) الأبيلى: رئيس النصارى، وقيل: هو الراهب، وقيل: الراهب الرئيس، وقيل صاحب الناقوس وهم الأبيلون، وكانوا يسمون عيسى عليه السلام، أبيل الأبيلين، وقيل: هو الشيخ، والجمع آبال. (لسان العرب ٦/١ مادة: أبل).

(٢) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٧٠، وتهذيب اللغة ٢٣٢/١٤، ولسان العرب ٣٨٤/١٥ (ودي) وفيه «سبع» مكان «خمس» وكتاب العين ٩٩/٨، وتاج العروس (ودي)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٨٠ ودئ الشيء ودياً: سال.

(٣) الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٢٢، ولسان العرب ٢٥/١٤ (أدا)، ولسان العرب ٣٨٦/١٥ (ودي) وفيها «مؤدين يحمون» مكان «مودون تحمون»، وكتاب العين ٢٨٠/٥، وتاج العروس (أدي)، وللعجاج في لسان العرب ١١/٥٩٧ (كلل)، وتهذيب اللغة ٤٥١/٩، وتاج العروس (كلل)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في كتاب العين ٩٨/٨.

واختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] في رفع الهاء ونصبها.

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: ﴿وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ﴾^(١) برفع الهاء.

وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿وَصِيَّةٌ﴾ نصباً.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ برفع، أنه يجوز أن يرتفع من وجهين. أحدهما: أن يجعل الوصية مبتدأ والظرف خبره، وحسن الابتداء بالنكرة، لأنه موضع تخفيض، كما حسن أن يرتفع: سلام عليك، وخير بين يديك، وأنت في حجر لا فيك^(٢) وقوله:

لملتبس المعروف أهل ومزحَب^(٣)

لأنها مواضع دعاء؛ فجاز فيها الابتداء بالنكرة لما كان معناها كمعنى المنصوب، والآخر: أن تُضمَر له خبراً فيكون قوله: ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ صفةً وتقدير الخبر المضمَر: فعليهم وصية لأزواجهم. ولو حملَ حاملَ قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨ و٨٣] على هذا لأنه موضع يحض نفسه فيه على الصبر، كان وجهاً. ويؤكد قول من رفع أن نحوه قد جاء في التنزيل مرفوعاً، نحو قوله: ﴿فَصِيَامٌ تَلْتَمِذَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فقوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلق بالمصدر، وليس في موضع خبر، وقوله: ﴿فَمَنْ لَدَّ يَجِدْ فَصِيَامٌ تَلْتَمِذَةٌ أَيَّامٌ ذَلِكَ كَثْرَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] وقوله: ﴿فَتَجَرَّرُ رَقَبَتَهُ﴾ [النساء: ٩٢] فهذا النحو قد جاء مرفوعاً على تقدير إضمار خبر، فكذلك الآية.

ومن قرأ: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ حملة على الفعل ليوصوا وصية، ويكون قوله: ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ وصفاً كما كان في قول من أضمَر الخبر كذلك.

ومن حجته: أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفة أكثر، وإذا كان

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

(٢) الأنت: الطريقة الحسنة. والأنت: العوج. قال سيبويه: وقالوا: أمت في الحجر لا فيك أي لتكن الأنت في الحجارة لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء. (لسان العرب ٥/٢ مادة: أمت).

(٣) عجز بيت. صدره:

وبالسَّهْبِ ميمونُ النقيبةِ قوله

البيت من الطويل، وهو لطيف الغنوي في ديوانه ص ٣٨، والدرر ٩/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٨٤/١ وشرح المفصل ٢٩/٢، والكتاب ٢٩٦/١، وبلا نسبة في المقتضب ٢١٩/٣، والمصنف ٣٧/٣، وجمع الهوامع ١٦٩/١.

خبيراً تقدّم على المُتَنَكِّرِ إذا لم يكن في معنى المنصوب كقوله: ﴿وَلَمْ أَكْمَلْ مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] فإذا تأخرت؛ فالأكثر فيها أن تكون صفات.

والمعنى في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾: والذين يقاربون الوفاة، فينبغي أن يفعلوا هذا، ألا ترى أن المتوفى لا يؤمّر ولا ينهى؟ ومثل ذلك في المعتدّة: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْإِحْلَاءَ فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] المعنى في ذلك: إذا قاربن انقضاء أجلهنّ من العِدّة، لأن العِدّة إذا انقضت، وقعت الفرقة، ولا خيار بعد وقوع الفرقة.

اختلفوا في تشديد العين وتخفيفها ورفع الفاء ونصبها وإسقاط الألف وإثباتها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾^(١) [البقرة: ٢٤٥].

فقرأ ابن كثير ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ برفع الفاء من غير ألف في جميع القرآن، وفي الحديد مثله رفعاً، وكذلك: ﴿يَضَعْفُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿يَضَعْفُهُ﴾^(٢) [التغابن: ١٧]، و﴿أَضَعَفْنَا﴾ [آل عمران: ١٣٠]، و﴿يُضَعَّفُ لَهَا﴾^(٣) [الأحزاب: ٣٠] و﴿يَضَعْفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] وما أشبه ذلك، كلّه بغير ألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ بغير ألف مُشَدِّداً في جميع القرآن، ووافقه عاصم على النصب في الفاء في: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ إلا أنه أثبت الألف في كل القرآن. وكان أبو عمرو لا يسقط الألف من ذلك كلّه في جميع القرآن إلا في سورة الأحزاب، قوله: ﴿يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ فإنه بغير ألف.

وقرأ نافع وحمره والكسائي ذلك كلّه بالألف، ورفع الفاء.

قال أبو علي: للرفع في قوله: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ وجهان: أحدهما: أن تعطّفه على ما في الصلة، والآخر: أن تستأنفه.

فأما النصب في: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ فإن الرفع أحسن منه، ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك: أَتَفَرَّضُنِي فَأَشْكُرُكَ، لأن الاستفهام هنا عن الإقراض، ولهذا أجاز سيبويه الرفع في الفعل بعد حتى في قولهم: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، لأن المسير مُتَيَقِّنٌ غَيْرُ مُسْتَفْهِمٍ عنه، وإنما الاستفهام هنا عن الفاعل، ولم يجعله بمنزلة قولك: أَسِيرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟ في أن الرفع لا يجوز في الفعل بعد حتى، لأنك لم تثبت سِيراً في قولك: أَسِيرْتَ حَتَّى

(١) انظر تخلص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٢) انظر تخلص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٩.

(٣) انظر تخلص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

تدخلها. فصار بمنزلة قولك: ما سرث حتى أدخلها، وقد أثبت السير في قولك: أيهم سار حتى يدخلها.

ووجه قول ابن عامر وعاصم في النصب من فاء ﴿يَضَاعِفُهُ﴾ أنه حمل الكلام على المعنى، كأنه لما كان المعنى: أَيْكُونُ قَرْضٌ؟ حَمَلَ قَوْلَهُ: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ على ذلك. كما أن من قرأ قوله: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] جَزَمَ قَوْلَهُ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ لما كان معنى قوله: ﴿فَلَآ هَادِيَ لَهُ﴾: لا يَهْدِيهِ، ونحو ذلك مما يُحْمَلُ فِيهِ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، أَلَا تَرَى أَنَّ ﴿يُقْرَضُ﴾ لَيْسَ بِمُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ؟ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ بِالذَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا؛ لَمْ يَجِزْ أَنْ يُنْزَلَ الْفِعْلُ إِذَا ذَكَرْتَهُ مُنْزَلَةً ذَكَرَ الْمَصْدَرِ، كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْإِجَابِ فِي حَالِ السَّعَةِ. وَإِذَا لَمْ يَجِزْ ذَلِكَ فِي الْإِجَابِ فِي حَالِ السَّعَةِ كَمَا جَازَ فِي غَيْرِ الْإِجَابِ، لَمْ يَكُنْ لِلنَّصْبِ مَسَاعٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، حَمَلَتْ النَّصْبَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ فِي قَوْلٍ مِنْ نَصَبٍ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

فَأَمَّا الْقَوْلُ فِي ﴿فِيضَاعِفُ وَيُضَعِفُ﴾ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَعْنَى الْآخِرِ، كَمَا قَالَ سَيُوبِيهِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي أَنَّ الْفَعْلَيْنِ بِمَعْنَى، وَإِنْ اخْتَلَفَ بِنَاوَهُمَا: قَرَّ وَاسْتَقَرَّ، وَمِثْلُ هَذَا النَّحْوِ كَثِيرٌ.

اختلفوا في السين والصاد من ﴿وَيَبْطِطُ﴾^(١) [البقرة: ٢٤٥] و﴿بَسَطَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٧] و﴿الْمَصِيطْرُونَ﴾^(٢) [الطور: ٣٧] و﴿بِمُصِيطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢].

فقرأ ابن كثير ﴿يَقْبِضُ وَيَبْطِطُ﴾، و﴿بَسَطَةَ﴾ وفي الأعراف: ﴿بَبْطِطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، و﴿الْمَصِيطْرُونَ﴾ كل ذلك بالسين و﴿بِمُصِيطِرٍ﴾ بالصاد، وكذلك أخبرني قُتَيْبٌ.

وقرأ نافع: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْطِطُ﴾ و﴿بَسَطَةَ﴾ في سورة الأعراف و﴿الْمَصِيطْرُونَ﴾ و﴿بِمُصِيطِرٍ﴾ أربعة أحرف بالصاد، وسائر القرآن بالسين.

وقال الحلواني عن قالون عن نافع: لا تبالي كيف قرأت: ﴿بَسَطَةَ﴾ و﴿بِطِطُ﴾ بالصاد أو بالسين: أبو قرة عن نافع: ﴿وَيَبْطِطُ﴾ بالسين.

وقال حفص عن عاصم في الأعراف: ﴿بَسَطَةَ﴾ و﴿بِطِطُ﴾ في البقرة بالسين.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْطِطُ﴾ و﴿بَسَطَةَ﴾ وفي الأعراف ﴿بَسَطَةَ﴾ بالسين.

وقرأوا: ﴿الْمَصِيطْرُونَ وَمُصِيطِرٍ﴾ بالصاد. وأشم حمزة الصاد الزاي فيهما.

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٢) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

وذكر الفراء عن الكسائي أنه قرأ ذلك كله بالسين ﴿بِسْطَةً﴾ و﴿بِمَسِيطِرٍ﴾ و﴿المسيطرون﴾ و﴿بِيسْطُ﴾.

وقال أصحاب أبي الحارث وأبي عمَرَ الدوري وغيرهما عن الكسائي: بالصاد، إلا ﴿بِسْطَةً﴾ في البقرة، فإنها بالسين، وكذلك قال نصرُ بن يوسف عن الكسائي فيما زعمَ محمد بن إدريس الدنداني عنه.

وقال أصحاب عاصم: بالصاد، وليس في كتابي ذلك عن يحيى عن أبي بكر. ولم يختلفوا في التي في سورة البقرة أنها بالسين.

قال أبو علي: وجه قول من أبدل من السين الصاد في هذه المواضع أن الطاء حرفٌ مُتَسَفَّلٌ يتصعدُّ من مخرجها إلى الحنك، ولم يتصعدِّ السينُ تصعدُّها فكَرَّةُ التصعدُّ من التَّسْفُلِ، فأبدل من السين حرفاً من مخرجها في تصعدِّ الطاء؛ فتلاَمَ الحرفان وصار كلُّ واحدٍ منهما وفق صاحبه في التصعدِّ، فزال بالإبدال ما كان يكره من التصعدِّ عن التَّسْفُلِ، ولو كان اجتماع الحرفين على عكس ما ذكرنا، وهو أن يكون التصعدُّ قبل التَّسْفُلِ؛ لم يكره، ولم يبدلوا، ألا ترى أنهم قالوا: طَمَسَ الطريقُ وطَسَمَ، وقَسَوْتُ وقِسْتُ، فلم يكرهوا التَّسْفُلَ عن تصعدِّ، كما كرهوا: بَسَطَ، حتى قالوا: بَصَطَ؛ فأبدلوا.

ومثل ذلك قولُهُم: هذا مارقٌ وحادقٌ، فلم يُمِيلُوا، لأنهم كرهوا أن يتسفلوا بالإمالة، ثم يتصعدُّوا بالحرف المستعلي، كما كرهوا أن يتسفلوا بالسين ثم يتصعدُّوا إلى الطاء، ولو قالوا: مرزتُ بطاردٍ ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤] وهذا صاحبٌ قادرٌ؛ لم يكرهوا الإمالة، لأنه يتسفل بعد تصعدِّ، والتسفل بعد التصعدِّ أسهل من التصعدِّ بعد التَّسْفُلِ، كذلك القول في ﴿بِسْطَةٍ﴾ و﴿طَسَرَ﴾ [الشعراء: ١].

فأما إשמاءُ حمزة الصاد الزاي: فلأنه أثر أن يوفق بين الحرفين من وجه آخر غير ما ذكرنا، وهو أن السين مهموسة، الطاء مجهورة، فضارع بالسين حرفاً مجهوراً في موضع السين، وهو الزاي، ليوافق الطاء أيضاً في الجهر كما وافقه الصاد في الإطباق، فوفق بين الحرفين من موضعين، كما فعل ذلك في قوله: ﴿الصراطُ﴾ وقد تقدّم ذكر ذلك حيث ذكرنا ﴿الصراطُ﴾ فأما من لم يبدل السين في بسطة، وترك السين، فلأنه أصل الكلمتين، ولأن ما بين الحرفين من الخلاف يسير. فاحتمل الخلاف لِقَلْبِهِ، ولأن هذا النحو من الخلاف لِقَلْبِهِ غير مُعْتَدِّ به، ألا ترى أن الحرفين المتقاربين، قد يقعان في روي، فيستجيزون ذلك كما يستجيزونه في المثلين، كقوله:

إذا ركبنتُ فاجعلسونسي وَسَطًا

إني كبيرٌ لا أُطيق العُنْدًا^(١)

فكما جعل الدَّالَّ مثلَ الطاءِ في جمعِهما في حَزَفِ الرويِّ، ولم يحفَلْ بما بينهما من الخلافِ في الإطباقِ، كذلك لم يحفَلْ بما بين السينِ والطاءِ، فلم يقربها منها كما فعل الآخرون.

واختلفوا في كسرِ السينِ وفتحِها من ﴿عَسَيْتُمْ﴾^(٢) [البقرة: ٢٤٦].

فقرأ نافعٌ: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ بكسرِ السينِ في الموضعين، وفتحِ الباقونَ السينِ من ﴿عَسَيْتُمْ﴾.

قال أبو عليٍّ: ﴿عَسَيْتُمْ﴾: الأكثرُ فيه فتحِ السينِ وهي المشهورة.

ووجه قولِ نافعٍ: أنهم قد قالوا: هو عَسٍ بِذاك، وما أعساهُ، وأعسِ به، حكاهُ ابنُ الأعرابي، فقولهم: عَس. يقوي قراءته: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾، ألا ترى أن عَسٍ مثلُ حرٍ وشَج؟ وحرٌّ وحرِّيٌّ^(٣) مثل: مَذِلٌ ومَذِيلٌ، وطَبٌّ وطبيبٌ. وقد جاء فَعِلٌ وفَعَلٌ في نحو: نَقِمْتُ ونَقِمْتُ، وقالوا: وِرِيٌّ الزَّنْدُ، وقالوا: وَرِيْتُ بك زنادي؛ فاستعملوا فَعِلٌ في هذا الحرفِ، فيما قاله أبو عثمان، فكذلك عَسَيْتُمْ وعَسَيْتُمْ^(٤).

فإن أسندَ الفعلُ إلى ظاهر، فقياسُ عَسَيْتُمْ أن تقول: عَسِيٌّ زيدٌ، مثل رضي، فإن قاله فهو قياسٌ قوله، وإن لم يَقُلْهُ فسائغٌ له أن يأخذ باللغتين فيستعمل إحداهما في موضع، والأخرى في موضع آخر، كما فَعَلَ ذلك غيره.

واختلفوا في ضمِّ الغينِ وفتحِها من قوله تعالى: ﴿غُرْفَةٌ﴾^(٥) [البقرة: ٢٤٩].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿غُرْفَةٌ﴾ بفتحِ الغين.

وقرأ عاصمُ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿غُرْفَةٌ﴾ بضمِّ الغين.

(١) يُروى «رحلت» مكان «ركبت».

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣/٣٠٧ (عند)، ٧/٤٢٦ (وسط)، وتاج العروس ١/٣٩٤ (كفا) ٨/٤٢٤ (عند)، وجمهرة اللغة ص ٦٦٦، ٨٧٩.

عند عن الحق وعن الطريق: مال. وناقعة عنود: لا تخالط الإبل تباعد عن الإبل فترعى ناحية أبداً والجمع عُندٌ وعاندٌ وعاندة، وجمعهما جميعاً عوائدٌ وعُند.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٣) يقال: فلان حري بكذا وحرى بكذا وحرٍ بكذا وبالحرى أن يكون كذا أي جدير وخليق. (اللسان ١٤/١٧٣).

(٤) هذا من لسان العرب ١٥/٥٥ مادة: عسا. للتوسع انظر، اللسان.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

قال أبو علي: من فتح الفاء التي هي غينٌ من ﴿عَرَفَةٌ﴾ عدَّى الفعلَ إلى المصدر، والمفعول في قوله محذوف، إلا من اغترف ماءً عَرَفَةٌ^(١).

ومن قال: ﴿عَرَفَةٌ﴾ عدَّى الفعل إلى المفعول به، ولم يُعدِّه إلى المصدر كما عدَّاه الآخرون إليه، ولم يُعدِّه إلى المفعول به، وإنما جعلت هذا مفعولاً به، لأن العَرَفَةَ العينُ المُتَّعَرَفَةُ، فهو بمنزلة: إلا من اغترف ماءً.

والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر بمنزلة المصادر، ويُعملونها كما يُعملون المصادر؛ فيقولون: عجببت من دُهْنِكَ لِحَيْتِكَ، وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه قال:

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَاءَةَ الرَّتَّاعَا^(٢)

وأشياء غير هذا، فعلى هذا يجوز أن تنصب العَرَفَةَ نصب العُرْفَةِ.

وقد قال سيويه في نحو: الجِلْسَةِ، والرُّكْبَةِ: إنه قد يُستغنى بها عن المصدر، أو قال: تقع مواقعها؛ فهذا كالمقارب لقولهم، ولو قيل: إن الضم هنا أوجه لقوله: ﴿فَشَرُّوْا مِئْتَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] والمَشْرُوب: العُرْفَةُ، لكان قولاً.

فأما الباء في قوله: ﴿بِيَدِهِ﴾ فمن فتح فاء عَرَفَةٍ: جاز أن يتعلق بالمصدر عنده، وجاز أن يعلقه بالفعل، ومن أعمل العُرْفَةَ إعمال المصدر؛ جاز أن يعلق الباء بها في قوله، وكلا الأمرين مذهب.

واختلفوا في كسر الدال وفتحها، وإدخال الألف وإسقاطها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾^(٣) [البقرة: ٢٥١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ بغير ألف ههنا، وفي الحج: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾^(٤) [الحج: ٣٨].

وقرأ نافع: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ﴾ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ بألفٍ فيهما جميعاً.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمره والكسائي: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾ بغير ألف، و﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ بألف. وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ﴾ بألف.

(١) عَرَفَ الماء والمرق ونحوهما يعرفه عرفاً واغترفه واغترف منه، وفي الصحاح: عَرَفَتِ الماء بيدي غرفاً. والعَرَفَةُ والعُرْفَةُ: ما عُرِفَ، وقيل: العُرْفَةُ المرة الواحدة، والعُرْفَةُ ما اغْتَرَفَ وفي التنزيل العزيز إلا مَنْ اغترف عَرَفَةً، وعُرْفَةً؛ أبو العباس: عُرْفَةُ قراءة عثمان ومعناه الماء الذي يُعترف نفسه، وهو الاسم، والعُرْفَةُ المرة من المصدر. ويقال: العُرْفَةُ، بالضم، يلء اليد. (لسان العرب ٢٦٣/٩ مادة: غرف).

(٢) مرّ سابقاً انظره.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

قال أبو علي: ﴿دَفَاعٌ﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكون مصدراً لفَعَلَ، كالكتاب واللقاء، ونحو ذلك من المصادر التي تجيء على فَعَالٍ. كما يجيء على فَعَالٍ نحو: الْجَمَالِ وَالذَّهَابِ. ويجوز أن يكون مصدراً لفاعل، يدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فالدفاع يجوز أن يكون مصدراً لهذا، كَالْقِتَالِ، ونظيره الكتاب في أنه جاء مصدراً لفاعل وفَعَلَ، فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] الكتاب فيه مصدر كَاتَبَ، كما أن المكاتبه كذلك، وقال تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فالكتاب مصدر لكتب الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لأن المعنى: كُتِبَ هذا التحريم عليكم كتاباً، وكذلك قوله: ﴿كِتَابًا مُّوجِبًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] كأن معنى دَفَعَ ودَفَعَ سواء، ألا ترى أن قوله^(١):

وَلَقَدْ حَرِصْتُ بِأَنْ أَدْفَعَ عَنْهُمْ فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ
فوضع أدفع موضع أَدَفَعَ، كأن المعنى: حرصت بأن أَدَفَعَ عَنْهُمْ الْمَنِيَّةَ، فإذا الْمَنِيَّةُ لَا تُدْفَعُ.
وقال أمية:

لَوْ لَا دَفَاعَ اللَّهِ ضَلَّ ضَالُّنَا وَلَسَرْنَا أَتَانَتْلُ وَنُوَادُ^(٢)
وإذا كان كذا فقوله: إن الله يَدْفَعُ، ويدافع يتقاربان، وليس يدافع كيضارب. ومما يُقَوِّي ذلك قوله: ﴿فَسَلِّطْنَاهُ اللَّهُ أَنْ يُوَفِّكَوْنَ﴾ [التوبة: ٣٠]. وليس للمفاعلة التي تكون من اثنين هنا وَجْهٌ.

واختلفوا في الرَّفْعِ والنصب من قوله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(٣) [البقرة: ٢٥٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ بالنصب في كل ذلك بلا تنوين، وفي سورة إبراهيم: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٤) [إبراهيم: ٣١] مثله أيضاً، وفي الطور: ﴿لَا لَعْنٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيرٌ﴾^(٥) [الطور: ٢٣] مثله.

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٨، ولسان العرب ١١/٧ (حرص)، وتاج العروس ٥١١/١٧ (حرص).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٢٤، ولسان العرب ١١/٣٩١ (ضلل) وروايته في اللسان وفي الديوان:

لَوْ لَا وَثاقَ اللَّهِ ضَلَّ ضَالُّنَا وَلَسَرْنَا أَتَانَتْلُ فَنُوَادُ

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ: كُلُّ ذَلِكَ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ .

قال أبو علي: خُصَّ البِنْعُ في قولهِ: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ﴾ لما في المِبايعةِ مِنَ المِعاوَضَةِ، فيظُنُّ أن ذلك كالفداءِ في النِجاةِ مِمَّا أُوعِدُوا بِهِ، فَصار ذلك في المَعْنى كقولهِ تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْرَأْ كَلَّ عَدْلٍ لَا يُؤَخِّدُ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٧٠]، وكقولهِ: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤَخِّدُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ﴾ [الحديد: ١٥]، وقولهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَ مَعَكُمْ لِيَقْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦]، وَنحو ذلك مِنَ الآيِ التي تُعَلِّمُ أَنَّهُ لا فِداءٌ لعذابِ ذلكِ اليومِ، ولا مانعٌ مِنْهُ، وكذلك قولُهُ: ﴿لَا خُلَّةَ﴾ لأن الخليلَ قد يَنْتَفِعُ بِخُلَّةِ خَلِيلِهِ، كما أَنَّ المَشْفُوعَ لَهُ قد يَنْتَفِعُ عِنْدَ شِفاعَةِ الشَّافِعِ لَهُ، فَأَعْلَمَ سِبحانَهُ أن ذلكَ كُلَّهُ لا يَنْفَعُ في ذلكِ اليومِ، قال تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَسِيرٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

فأما قولُهُ: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] فَإِنَّ قولَهُ: ﴿خُلَّةٌ﴾ يَحْتَمِلُ أمرين: يَجُوزُ أن يَكُونَ جَعَلَ الخُلَّةَ كالأَسْماءِ، كما جُعِلَ غَيْرُها مِنَ المِصادرِ كذلك، فَكُسِّرَ تَكسيرِها، وَجُعِلَ كقولهِم: بُزْمَةٌ^(١) وِبِرامٌ، وَجُفْرَةٌ^(٢) وَجِفارٌ، وَغُلْبَةٌ وَغِلابٌ^(٣)، وَيَجُوزُ أن يَكُونَ مِصدرًا: خالَتُهُ مِخالَةً وَخِلالًا. أَنشَدَ أبو عبيدَةَ^(٤):

وَيُخْبِرُهُم مِكانَ النُّونِ مِني وَمَا أَغْطَيْتُهُ عَرَقَ الخِلالِ
وَأما قولُهُ تعالى ﴿لَا تَلَوُ فِيهَا وَلَا تَأْتِي﴾ [الطور: ٢٣] فَإِنَّ أبا عبيدَةَ قال: اللُّغا: التكلُّمُ بما لا يَنْبَغِي، وَأَنشَدَ لِلعِجاجِ^(٥):

عَنِ اللُّغَا وَرَفِثِ التَّكَلُّمِ

- (١) البُزْمَةُ: قَدْرٌ مِنَ حِجارةٍ، وَالجمْعُ بُزْمٌ وَبِرامٌ وَبُزْمٌ (لسان العرب ٤٥/١٢ مادة: برم).
- (٢) الجُفْرَةُ: سَعَةٌ فِي الأَرْضِ مِستديرةٍ، وَالجمْعُ جِفارٌ. (لسان العرب ١٤٣/٤ مادة: جفر).
- (٣) الغُلْبَةُ: قَدْحٌ ضَخْمٌ مِنَ جُلودِ الإِبِلِ. وَقيل: مِنَ خِشْبِ، كَالقَدْحِ الضَخْمِ يُحَلَبُ فِيها. وَقيل: إِنَّها كِهَيْبَةُ القِصْعَةِ مِنَ جِلدِ، وَلها طِوَقٌ مِنَ خِشْبِ. وَالجمْعُ غُلْبٌ وَغِلابٌ. (لسان العرب ٦٢٨/١ مادة: غلب).
- (٤) البَيْتُ مِنَ الوافرِ، وَهُوَ لِلحارثِ بنِ زَهيرِ العِبيسيِّ فِي لسانِ العربِ ٢٤٠/١٠ (عرق)، ٤٢٩/١٣ (نون) وَتَهذِيبِ اللُّغَةِ ٥٦١/١٥، وَتاجِ العِروسِ (عرق، نون)، وَبِلا نِسْبَةٍ فِي جِمْهَرَةِ اللُّغَةِ ص ١٠٨، وَمِقايسِ اللُّغَةِ ٢٨٤/٤، وَالْمِخْصَصِ ٢٤٤/١٢، وَتَهذِيبِ اللُّغَةِ ٢٢٦/١.

عَرَقَ الخِلالِ: ما يَرشِحُ لَكَ الرِجْلَ بِهِ أَي يَعْطِيقُ لِلْمُودَةِ. وَقيل: هُوَ القَليلُ مِنَ الشِوابِ شَبِهَ بِالعِرقِ النونِ: اسْمُ سِيفٍ لِبَعْضِ العِربِ. قال: يَقولُ: سَأَجْعَلُ هَذَا السِيفَ الَّذِي اسْتَفَدْتَهُ مِكانَ ذَلِكَ السِيفِ الأَخرِ. وَذو النونِ: سِيفٌ كانَ لِمالِكِ بنِ زَهيرِ أَخِي قِيسِ بنِ زَهيرِ، فَقتَلَهُ حَمَلُ بنِ بَدْرِ وَأَخَذَ مِنْهُ سِيفَهُ ذَا النونِ، فَلِما كانَ يَومُ الهِباءَةِ قُتِلَ الحارثُ بنِ زَهيرِ حَمَلُ بنِ بَدْرِ وَأَخَذَ مِنْهُ ذَا النونِ. (لسان العرب ٤٢٩/١٣ نون).

(٥) مرَّ سابِقًا.

قال: وتقول: لَغِيَتْ تَلَغَى، مثل: لَقِيَتْ تَلَقَى، قال: وَلَغَا الطَّيْرُ: أصواتها. وأنشد غيره^(١):

بَاكَرْتُهُ قَبْلَ أَنْ تَلَغَى عَصَافِرُهُ مُسْتَخْفِيًا صَاحِبِي وَغَيْرُهُ الْخَافِي

قال أبو علي: فكأنَّ اللَّغْوَ وَاللَّغَاً مِثْلُ الدَّلْوِ وَالذَّلَا، وَالْعَيْبِ وَالْعَابِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَجِيءُ عَلَى فَعْلٍ وَفَعَلٍ، وَاللَّغْوُ: التَّكْلِمُ بِمَا لَا يَنْبَغِي، وَالْخَوْضُ فِيهَا نُهْيٌ عَنْهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ لَا نَبْنِي إِلَيْهِمْ﴾ [القصص: ٥٥]، أَي: لَا نَبْتَغِي مَجَازَاتِهِمْ وَلَا الْخَوْضَ مَعَهُمْ فِيمَا يَخْوَضُونَ فِيهِ، فَالْمُضَافُ مَحذُوفٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، فَأَمَّا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢] فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: إِذَا مَرُّوا بِأَهْلِ اللَّغْوِ، أَوْ: ذَوِي اللَّغْوِ، مَرُّوا كِرَامًا، فَلَمْ يَجَارَوْهُمْ فِيهِ، وَاجْتَنَبُوهُمْ، فَلَمْ يَخْوَضُوا مَعَهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ قَوْلِكَ: مَرَّتْ بِي آيَةٌ كَذَا، وَمَرَزْتُ بِسُورَةٍ كَذَا، أَي: تَلَوْتُهَا وَقَرَأْتُهَا. أَي: إِذَا أَتَوْا عَلَى ذِكْرِ مَا يُسْتَفْحَشُ ذِكْرُهُ كَثْرًا عَنْهُ وَلَمْ يَصْرُخُوا. وَأَحْسَبُ بَعْضَ الْمَفْسَّرِينَ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ ذَهَبَ فِيهِ.

وليس هذا في كلِّ حالٍ، ولكن في بعضٍ دون بعضٍ، فإذا كان الحالُ حالاً يقتضي التبيين، فالتصريحُ أولى، كما روي من التصريح في قصة ماعزٍ، وكما روي: «مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ بِهِنَّ أَبِيهِ وَلَا تَكْتُوا»^(٢) وكما روي عن أبي بكرٍ رضي الله عنه، أو غيره من الصحابة، أنه قال لبعض المشركين: إِعْضُضْ بِنَظْرِ اللَّاتِ.

وقد يُسْتَعْمَلُ اللَّغْوُ فِي مَوْضِعِ آخَرَ، وَهُوَ أَنْ لَا يُعْتَدَّ بِالشَّيْءِ، فَمِمَّا يَكُونُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فهذا يُحْمَلُ عَلَى مَا وَضِعَتْ فِيهِ الْكِفَارَةُ، نَحْوًا: لَا وَاللَّهِ، وَبِلى وَاللَّهِ.

(١) البيت من البسيط، وهو لعبد المسيح بن عسلة في ديوانه ص ٤٢٧، ولسان العرب ١٥/٢٥١ (لغا)، وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٢٢، وسمط اللآلي ص ٥٧٠، وتاج العروس (لغا)، والمؤتلف والمختلف ص ١٥٨، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦/٤١٤، وأمالي القاضي ١/٢٥٤. قيل في اللسان ١٥/٢٥١: هكذا روي تلغى عصافره، قال: وهذا يدل على أن فعله لغى، إلا أن يقال إنه فتح لحرف الحلق فيكون ماضيه لغا ومضارعه يلحفو ويلغى، قال: وليس في كلام العرب مثل اللغو واللغى إلا قولهم الأسو والأسا، أسوته أسوأ وأسا أصلته.

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل ١٣٦/٥.

ومن ذلك قول الشاعر:

وُلِّغَى دُونَهَا^(١) الْمَزْتِيُّ لَغَوًّا كَمَا أَلْغَيْتِ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارِ^(٢)
 ألا ترى أن الدِّيَةَ لا يُوَحِّدُ فِيهَا الْحَوَارِ، فَصَارَ لا اِعْتِدَادَ بِهِ فِيهَا؛ فَأَمَا التَّائِمِمْ
 فَقَالُوا: أَيْمَ يَأْتِمُّ. إِذَا رَكِبَ مَائِمًا، فَإِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى ذَلِكَ قُلْتَ: أَتَمَّتْهُ تَائِمًا، وَفِي
 التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّا إِذْ أَلَيْنَ الْأَيُّوبَ﴾ [المائدة: ١٠٦] وفيه: ﴿وَلِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الجاثية: ٧]
 وقال تعالى: ﴿مَتَاعٌ لِلظَّالِمِينَ قَلِيلٌ﴾ [القلم: ١٢]؛ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: أَيْمٌ وَأَيْمِمْ، مِثْلُ:
 عَالِمٍ وَعَلِيمٍ وَشَاهِدٍ وَشَهِيدٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: أَيْمِمْ مِنْ أَيْمٍ، مِثْلُ: قَرِيحٍ وَطَبِيبٍ،
 وَمَذْبُولٍ وَسَمِيحٍ، فَمَعْنَى لا تَائِمِمْ: لَيْسَ فِيهَا مَا يَخْوِلُ عَلَى الْإَيْمِمْ؛ فَأَمَا مِنْ فَتْحٍ بِلَا
 تَنْوِينٍ، فَإِنَّهُ جَعَلَهُ جَوَابَ هَلْ فِيهَا مِنْ لَغَوٍّ أَوْ تَائِمِمْ؟ وَمَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ جَوَابَ: أَفِيهَا لَغَوٌّ
 أَوْ تَائِمِمْ؟

وقد ذكرنا صدرًا من القولِ على النفي فيما تقدم.

والمعنيان يتقاربان في أن النفي يُرَادُ بِهِ الْعُمُومُ وَالكَثْرَةُ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 قَوْلُ أُمِيَّة^(٣):

فَلَا لَغَوٌّ وَلَا تَائِمِمْ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ
 ألا ترى أنه يريدُ من نفي اللغو - وإن كان قد رَفَعَهُ - ما يريدُ بنفي التائيم الذي
 اقْتَحَهُ وَلَمْ يَنْوُنْهُ.

فإن جعلت قوله: ﴿فِيهَا﴾ خبراً أضمرت للأول خبراً وإن جعلته صفةً. أضمرت
 لكل واحد من الاسمين خبراً.

قال أحمد بن موسى: كُلُّهُمْ قَرَأَ: ﴿أَنَا أَتِيءُ﴾^(٤) [البقرة: ٢٥٨] يطرحون الألف

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨٨/٣: ويسقط بينها.

وفي لسان العرب ١٥٠/١٥: ويهلك وسطها.

(٢) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٧٩، وشرح الأشموني ٧٣٨/٣، وشرح المفصل ٦/٨، لسان العرب ١٥٠ ج ١٥ (لغا).

اللغا: ما لا يُعَدُّ مِنْ أَوْلَادِ الْإِبِلِ فِي دِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا لِصُغْرُهَا. وَشَاةٌ لَغَوٌّ وَلَغَا: لَا يُعْتَدُّ بِهَا فِي الْمَعَامِلَةِ
 وَقَدْ لَغَى لَهُ شَاةٌ، وَكُلٌّ مَا اسْقَطَ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ مُلْتَقَى.

المرثي: قال ذو الرمة يهجو هشام بن قيس المرثي أحد بني امرئ القيس بن زيد مائة (اللسان ٢٥٠/١٥).

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣٨٣/٤ (سهر) وروايته فيه:

وَفِيهَا لِحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبِحَرٍّ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ
 الساهرة: وجه الأرض، كأنها سميت بهذا الاسم لأن فيها الحيوان نومهم وسهرهم. وقيل: الساهرة:
 الأرض.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

التي بعد النون، من ﴿أَنَا﴾ إذا وصلوا في كل القرآن، غير نافع؛ فَإِنَّ وَرَشًا وَأَبَا بَكْرَ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ وَقَالُونَ رَوَّوَا: إثباتها في الوصل إذا لَقِيَتْهَا هَمْزَةٌ فِي كَلِّ الْقُرْآنِ مِثْلُ: ﴿أَنَا أُخِيي﴾ و﴿أَنَا أُخْرُكُ﴾ [يوسف: ٦٩] إِلَّا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَنَا لِلْأَنْبِيَاءِ نُبِيٌّ﴾ [الشعراء: ١١٥] فَإِنَّهُ يَطْرَحُهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِثْلَ سَائِرِ الْقُرَّاءِ، وَتَابَعَ أَصْحَابَهُ فِي حَذْفِهَا عِنْدَ غَيْرِ هَمْزَةٍ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي حَذْفِهَا، إِذَا لَمْ تَلْقَها هَمْزَةٌ إِلَّا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَنَكْفُرَنَّ بِكَ﴾ (١) [الكهف: ٣٨] وَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قال أبو علي: القول في ﴿أَنَا﴾ أنه ضمير المتكلم، والاسم: الهمزة والنون، فأما الألف فإنما تلحقها في الوقف، كما تلحق الهاء له في نحو: مسلمونة، فكما أن الهاء التي تلحق للوقف، إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء؛ سقطت، كذلك هذه الألف تسقط في الوصل، والألف في قولهم: أنا، مثل التي في: حَيْهَلًا، في أنها للوقف فإذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء، سقطت، لأن ما يتصل به يقوم مقامه. مثل همزة الوصل في الابتداء، في نحو: ابن واسم وانطلاق، واستخراج. فكما أن هذه الهمزة إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت، ولم تثبت، لأن ما يتصل به يتوصل به إلى النطق بما بعد الهمزة، فلا تثبت الهمزة لذلك؛ كذلك الألف في ﴿أَنَا﴾ والهاء إذا اتصلت الكلم التي هما فيها بشيء، سقطتا ولم يَجُزْ إثباتهما، كما لم تثبت به همزة الوصل، لأن الهمزة في هذا الطَّرَفِ، مثل الألف والهاء في هذا الطَّرَفِ.

وقد يُجْرُونَ الوقف مُجْرَى الوصل في ضرورة الشعر، فَيُثَبِّتُونَ فِيهِ مَا حُكِمَهُ أَنْ يَثْبِتَ فِي الْوَقْفِ. وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل، لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذالك لا يكونان في التنزيل، فمن ذلك قوله:

ضَخْمٌ يُجِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا (٢)

لما كان يقف على الأضحَم بالتشديد، لِيُعْلَمَ أن الحرف في الوصل يتحرك، أطلق الحرف، وأثبت التشديد الذي كان حكمه أن يحذف. ولهذا وجّه في القياس وهو: أن الحرف الذي للإطلاق لَمَّا لم يلزم، لأن في الناس من يجري القوافي في الإنشاد مجرى الكلام، فيقول:

أَقْلِي السُّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ (٣)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٣ ويروى «ضخماً» بالنصب، وشرح أبيات سيبويه ٤١٩/١ والكتاب ٢٩/١، ١٧٠/٤، ولسان العرب ٣٥٣/١٢ (ضخم)، وتاج العروس (ضخم)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٢، ٤١٦، ٥١٥/٢، ولسان العرب ٩٠/٣ (بعد) ٩٨/٣ (بيد)، ٥٢٦/١٣ (فوه)، والمحتسب ١/١٠٢، والمنصف ١/١٠، والمخصص ٧٨/٢.

(٣) مرّ سابقاً انظره وهو صدر بيت لجرير.

وَأَسْأَلُ بِمَضْمَلَةِ الْبَكْرِيِّ مَا فَعَلَ^(١)

فكذلك يلزم أن يقول: الأضحَمُّ على هذا فلا يُطْلَقُ فإذا كان ذلك وجهاً في الإنشاد؛ علمت أن الحَرْفَ الذي للإطلاق غير لازم، فإذا لم يلزم لم يعتد به، وإذا لم يعتد به، كان الحرف المشدّد كأنه موقوف عليه في الحكم، ومثل ذلك:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا^(٢)

ومثله:

بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ^(٣)

ومثله^(٤):

تَعْرُضُ الْمُهْرَةَ فِي الطَّوْلِ

ومثله:

مِثْلُ الْحَرِينِ وَافَقَ الْقَصْبَا^(٥)

فهذا النحو قد يجيء في الشعر على هذا. وليس هذا كوقوف حمزة في «مَرَضَاتٍ» من «مَرَضَاتِ اللَّهِ» [البقرة: ٢٠٧] لأن الوقف على التاء لغة حكاها عن أبي الخطاب^(٦)، فقد استعمل في الكلام والشعر، وهذا الذي أثبت حرف الإطلاق مع

(١) عجز بيت مرّ سابقاً.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص١٦٩، وشرح شواهد الشافية ص٢٥٤، ٢٥٧، والكتاب ٤/١٧٠، وتاج العروس ٢/١٤٠ (جدب)، ٣٦٣ (خصب)، ولربيعة بن صبيح في شرح شواهد الإيضاح ص٢٦٥، ولأحد الاثنين في المقاصد النحوية ٤/٥٤٩، وبلا نسبة في لسان العرب ١/٢٥٥ (جدب)، ٣٥٦ (خصب)، ٧/١٢٢ (بيض)، والمخصص ١٢/١٣٤، وشرح المفصل ٩/٦٩.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب ١١/٤١٣ (طول)، ٥٤٨ (قتل)، وشرح شواهد الشافية ص٢٤٨، وتاج العروس ١٨/٤٢٥ (عرض)، (طول)، وبلا نسبة في لسان العرب ٧/١٦٩ (عرض)، ١٣/٣٦ (أذن)، وجمهرة اللغة ص١٣٢٠، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٠، وشرح المفصل ٩/٨٢، ومجالس ثعلب ٢/٦٠١، والمحاسب ١/١٣٧، وتهذيب اللغة ١٤/١٧.

(٥) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص١٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٨، ٣٢٠، ولربيعة بن صبيح في شرح شواهد الإيضاح ص٢٦٤، ولأحدهما في شرح التصريح ٢/٣٤٦، والمقاصد النحوية ٤/٥٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٥٣، وخزانة الأدب ٦/١٣٨، وشرح الأشموني ٣/٧٦١، وشرح ابن عقيل ص٦٧٣ وشرح المفصل ٣/٩٤، ١٣٩، ٦٨/٩، ٨٢.

(٦) هو عبد الحميد بن عبد المجيد (توفي ١٧٧هـ = ٧٩٣م) مولى قيس بن ثعلبة، أبو الخطاب (الأخفش الأكبر من كبار العلماء بالعربية. لقي الأعراب وأخذ عنهم، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. الأعلام ٣/٢٨٨، وبنية الوعاة ٢٩٦، وإنباه الرواة ٢/١٥٧.

التشديد إنما هو في الشعر دون الكلام، فليس قول القائل:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كظَهَرَ الْجَحَفَتْ^(١)

مثل: عَيْهَلْ، وَالْقَصْبَاءُ، ويمكن أن يكون قوله:

هَمَّ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ^(٢)

وقوله:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُخْتَضِرُونَ^(٣)

الهاء فيه هاء الوقف التي تلحق في «مُسْلِمُونَ» و«صَالِحُونَ» فالحق الهاء حرف اللين، كما ألحقوا الحرف المشدّد حرف الإطلاق، وأجروا غير القافية مجرى القافية، كما أجروا قوله:

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلَا مَشْرُوبًا^(٤)

وإن لم يكن مُضَرَّعًا مُجْرَى الْمُضَرَّعِ. ولا يجوز شيء من ذلك في غير الشعر.

وأما ما روي عن نافع من إثباته الألف في «أَنَا» إذا كانت بعد الألف همزة، فإنني لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلاً، ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حُكِّمها أن تثبت في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حُكِّمها أن تلحق في الوقف، وتسقط في الوصل قبل الهمزة، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع. وقد جاءت ألف «أَنَا» مُثَبَّتَةً في الوصل في الشعر من ذلك: قول الأعشى^(٥):

فَكَيْفَ أَنَا وَأَنْتِ حَالِي الْقَوَافِ يَ بَعْدَ الْمَشْيَبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا

(١) مرّ سابقاً.

(٢) صدر بيت. عجزه: إذا ما خشوا من مُحدث الأمر معظما البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٩١، وخرزاة الأدب ٤/٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠ والدرر ٦/٢٣٥، وشرح المفصل ٢/١٢٥، والكتاب ١/١٨٨، ولسان العرب ٨/٢٣٦ (طلع)، ١٣/١٣٥ (حين)، ١٥/٤٨٠ (ها) وفيه «مفطعاً» مكان «معظماً»، ومجالس ثعلب ١/١٥٠، وهمع الهوامع ٢/١٥٧.

(٣) صدر بيت. عجزه: جميعاً وأيدي المُغتتفين رواهقنة البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٢٦٦، ٢٧١، وشرح المفصل ٢/١٢٥، والكتاب ١/١٨٨، والمقرب ١/١٢٥.

(٤) صدر بيت. عجزه: والفِثْرُ يَعَصْرُ فِي الْإِنَاءِ أَرْتَتْ البيت من الكامل، وهو لحجل بن نضلة في لسان العرب ١٤/٣٩٦ (سلا).

(٥) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٣، وتخليص الشواهد ص ١٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٠٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٣، ولسان العرب ١١/٦٥١ (نحل) وبلا نسبة في رصف المباني ١٤، ٤٠٣، وشرح المفصل ٤/٤٥، والمقرب ٢/٣٥.

وقول الآخر^(١):

أنا شيخ العَشيرة فاغرفوني حميدٌ قد تَدَرَّيْتُ السَّامَا
ومن زعم أن الهمزة في ﴿أنا﴾ أصلها ألف ساكنة، ألحقت أولاً، فلما ابتدئ بها
قُلِبَتْ همزة، فالهمزة على هذا مُبْدَلَةٌ من ألف؛ فإنَّ قائلَ هذا القول جاهلٌ بمقاييس
النحويين، وبمذاهب العرب في نحوه.

أما جهلُه بمقاييس النحويين فإنهم لا يجيزون الابتداء بالساكن، فلذلك قال
الخليل: لو لَقَطْتُ بِدالٍ «قَدْ» لَجَلِبْتُ همزة الوصلِ فَقُلْتُ: إذ، وقال أبو عثمان: لو لم
تحذف الواو من عدة ونحوها، للزمك أن تجتلب الهمزة للوصل، فقلت: إِبْعِدَةٌ.

وأما موضع الجهل بمذاهب العرب التي عليها قاس النحويون: فهو أنهم لم
يبتدئوا بساكن في شيء من كلامهم، فإذا أدى إلى ذلك قياسٌ اجتلبوا همزة الوصل.
وبيّن ذلك أنهم لم يخففوا الهمزة مُبْتَدَأَةً، لأن في تخفيفها تقريباً من الساكن، فكما لم
يبتدئوا بالساكن، كذلك لم يبتدئوا بما كان مُقَرَّباً منه. ومما يبيّن ذلك أنهم إذا توالى
حرفان متحركان في أول بيت، حذفوا للجزم المتحرك الأول حتى يصيرَ فَعُولُنْ:
عُولُنْ، وقد توالى في «متفا» من «متفاعِلُنْ» ثلاث متحركات فلم يخرموه، لما كان
الثاني من «مُتَفَا» قد يُسَكَّنُ لِلزَّحَافِ^(٢)، فإذا سكن للزحاف لزمه أن يبتدئ بساكن، فإذا
كانوا قد رفضوا ما يؤدي إلى الابتداء بالساكن، فإن يَرْفُضُوا الابتداء بالساكن نفسه
أولى، وإذا كان الأمر على ما وصفنا، تَبَيَّنَتْ أَنَّ الذي قال ذلك جهلٌ ما ذكرنا من
مقاييس النحويين، ومذاهب العرب فيها أو تجاهلٌ، وتبينت أيضاً أنه ليس في الحروف
التي يبتدأ بها حرف مُبْدَلٌ للابتداء به، وأن الحروف التي يبتدأ بها على ضربين: متحركٌ
وساكنٌ، فإن كان متحركاً ابتدئ به ولم يُعَيَّرْ من أجل الابتداء به، وإن كان ساكناً،
اجتلبت له همزة الوصل في اسم كان، أو فعل، أو حرف، وقد كان من حُكْمٍ مثل هذا
الرأي أن لا يَتَشَاغَلَ به لسقوطه وخروجه من قول الناس.

اختلفوا في إذغامِ الثاءِ في التاء من قوله تعالى: ﴿كَمَّ لَيْتٌ﴾^(٣) [البقرة: ٢٥٩]

﴿لبشم﴾.

(١) يروى «حميداً» مكان «حميداً».

البيت من الوافر، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٣، وأساس البلاغة ص ١٤٣ (ذري)، وشرح
شواهد الشافية ص ٢٢٣، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أنن)، ولحميد بن بحدل في خزنة الأدب ٢٤٢/٥،
ويلا نسبة في رصف المباني ص ١٤، ٤٠٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٥، وشرح المفصل ٣/
٩٣، ٨٤/٩، والمقرب ١/٢٤٦، والمنصف ١/١٠.

(٢) الزَّحَافُ (في العروض): تغيير يلحق ثاني السبب الخفيف أو الثقيل نحو: مُسْتَفْعِلُنْ تصيح مُتَفَاعِلُنْ،
وَمُتَفَاعِلُنْ متفاعِلُنْ.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢، ٧٣.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في كل القرآن ذلك بإظهار التاء.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي بالإدغام.

قال أبو علي: مَنْ بَيَّنَّ لَيْثًا وَلَمْ يُدْغَمْ، فَلَيْثَايِنِ الْمَخْرَجَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الظاء والذال والتاء من حَيَزٍ، والطاء والتاء والذال من حَيَزٍ، فَلَمَّا تَبَايَنَ الْمَخْرَجَانِ، وَاخْتَلَفَ الْحَيَزَانِ لَمْ يُدْغَمْ.

ومن أَدْغَمَ أَجْرَاهُمَا مَجْرَى الْمُثَلَيْنِ، مَنْ حَيْثُ اتَّفَقَ الْحَرْفَانِ فِي أَتْمَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَايَا، وَاتَّفَقَا فِي الِهْمْسِ، وَرَأَى الَّذِي بَيْنَهُمَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَخْرَجِ خِلَافًا يَسِيرًا فَأَدْغَمَ، وَأَجْرَاهُمَا مَجْرَى الْمُثَلَيْنِ. وَيَقْوَى ذَلِكَ وَقَوْعُ نَحْوِ هَذَا حَرْفِي رَوِي فِي قَصِيدَةٍ وَاحِدَةٍ، فَجَرَى عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْمُثَلَيْنِ. وَيَقْوَى ذَلِكَ اتَّفَاقُهُمْ فِي سِتِّ فِي الْإِدْغَامِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الدَّالَ الْأَزْمَتِ الْإِدْغَامَ فِي مُقَابِلِهَا، وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْجَهْرِ وَالْهَمْسِ، وَلَمَّا الْأَزْمَتِ الدَّالُ الْإِدْغَامَ فِي مُقَابِلِهَا، فَصَارَتِ الْكَلِمَةُ بِذَلِكَ عَلَى صُورَةٍ لَا يَكُونُ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْتًا، أَبَدَلْتِ مِنَ السِّينِ التَّاءَ، وَأَدْغَمْتِ الدَّالَ فِي التَّاءِ فَصَارَ سِتًّا^(١)، فَحَسَبِ الْإِزَامِهِمُ الْإِدْغَامَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَعَ اِخْتِلَافِ الْحَرْفَيْنِ فِي الْجَهْرِ وَالْهَمْسِ يَحْسُنُ الْإِدْغَامُ فِي: ﴿لَيْثًا﴾ وَ﴿لَيْثُمًا﴾. وَيَقْوَى الْإِدْغَامُ فِيهِ أَيْضًا أَنَّ التَّاءَ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَجْرِي مَجْرَى الْحَرْفِ مِنَ الْكَلِمَةِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَقَوْعُ الْإِعْرَابِ بَعْدَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي: يَقُومَانِ، وَنَحْوَهَا، وَسُكُونُ اللَّامِ فِي نَحْوِ: فَعَلْتُ، فَضَارِعٌ بِذَلِكَ الْحَرْفَيْنِ الْمُتَّصِلَيْنِ، وَإِذَا صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَّصِلَيْنِ مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنَا، لَزِمَ الْإِدْغَامُ كَمَا لَزِمَ فِي سِتِّ، وَكَمَا أَدْغَمَ مَنْ أَسْكَنَ الْعَيْنَ فِي وَتَيْدٍ فَقَالَ: وَدَّ.

اختلفوا في إثبات الهاء في الوصل من قوله عز وجل: ﴿لَمْ يَنْسَنَهُ﴾^(٢) [البقرة: ٢٥٩] و﴿أَقْتَدَهُ﴾^(٣) [الأنعام: ٩٠] و﴿مَا أَقْفَى عَنِّي مَالِي﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُلْطَنِيَّة﴾^(٤) [الحاقة: ٢٩] و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾^(٥) [القارعة: ١٠]، وإسقاطها في الوصل ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء

(١) سِتَّةٌ وَسِتٌّ: أصلهما سِدْسَةٌ وَسِدْسٌ، قَلَبُوا السِّينَ الْأَخِيرَةَ تَاءً لِتَقَرُّبِهَا مِنَ الدَّالِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ حَرْفٌ مَهْمُوسٌ كَمَا أَنَّ السِّينَ مَهْمُوسَةٌ فَصَارَ التَّقْدِيرُ سِدْسْتُ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الدَّالُ وَالتَّاءُ وَتَقَارَبَتَا فِي الْمَخْرَجِ أَبَدَلُوا الدَّالَ تَاءً لِتَوَافُقِهَا فِي الِهْمْسِ، ثُمَّ أَدْغَمَتِ التَّاءُ فِي التَّاءِ فَصَارَتِ سِتُّ كَمَا تَرَى، فَالتَّغْيِيرُ الْأَوَّلُ لِلتَّقَرُّبِ مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ، وَالثَّانِي لِلإِدْغَامِ (لسان العرب ٦/١٠٤ مادة: سدس).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢، ٧٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٩.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٦٠.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٦٩.

في الوصل. وكان حمزةٌ يحذفهنَّ في الوصل. وكان الكسائيُّ يحذفُ الهاءَ في الوصل من قوله: ﴿يَتَسَنَّهٗ﴾ و﴿اَفْتَدِيهٗ﴾ ويثبتها في الوصل في الباقي.

وكلَّهم يقفُ على الهاءِ، ولم يختلفوا في ﴿كَنِّييَهٗ﴾ [الحاقة: ١٩] و﴿جِسِّييَهٗ﴾ [الحاقة: ٢٠ و٢٦] أنَّها بالهاءِ في الوقف.

قال أبو علي: السنة تستعملُ على ضربين: أحدهما: يراد به الحَوْلُ والعام والآخر: يراد به الجذبُ، خلافَ الخِضْبِ.

فمما أريد به الجذبُ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ١٣٠] ومنه ما يُروى من قوله: «اللَّهُمَّ سِنِينَ كَسْنِي يَوْسُفَ»^(١) وقولُ عمر: «إِنَّا لَا نَقْطَعُ فِي عَرْقٍ»^(٢) ولا في عامِ السَّنَةِ فلا يخلو عامِ السنة من أن يريد به الحَوْلُ أو الجذبُ، فلا يكونُ الأوَّلُ لأنَّه يلزم أن يكون التقدير: عامِ العامِ، ولا يكون عامُ العامِ، كما لا يكون حَوْلُ الحَوْلِ، فإذا لم يستقم هذا، ثَبَّتَ الوَجهُ الآخر. ومن ذلك قولُ أوس:

على دُبُرِ الشَّهْرِ الحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَذِبَ سِيئُونَ تَلَمَّعُ^(٣)
فقوله: تَلَمَّعُ، معناه: لا خِضْبُ فيها ولا نبات، كقولهم: السنةُ الشهباءُ، كأنها وصفت بالشَّهَبِ الذي هو البياضُ، كما وُصِفَ خَلافُها لِرَبِيِّ النَّبَاتِ فيها بالسَّوَادِ، وعلى ذلك جاء في وصفِ الجنتين: ﴿مُدَّعَاتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] وقال ذو الرُّمَّة في وصفِ روضة:

حَوَاءُ قَرَحَاءِ أَشْرَاطِيَّةٍ وَكَفَّتْ فِيهَا الذَّهَابُ وَحَفَّتْهَا البَرَاعِيمُ^(٤)
فأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٤، ٥] فإنَّ قوله: ﴿أَحْوَى﴾ يحتمل ضربين: يجوز أن يكون أَحْوَى وصفاً للمرعى كأنه: والذي أخرج

(١) أخرجه البخاري في (الصحيح ٥٣/٤)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٢١٩٩٧)، وابن سعد في (الطبقات الكبرى ٢/٣٧١).

(٢) لعل الصواب «عذق» ومنه حديث أنس «لا قطع في عذقي معلق لأنه ما دام معلقاً في الشجرة فليس في جزز». (اللسان ٢٣٩/١٠ مادة: عذقا).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٤٥/٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو لذی الرمة في ديوانه ص ٣٩٩، ولسان العرب ٣٩٦/١ (ذهب)، ٥٦١/٢ (قرح)، ٣٣١/٧ (شرط)، ٤٨/١٢ (برعم)، وتهذيب اللغة ٤١/٤، ومقاييس اللغة ٣٦٢/٢، ٨٣/٥، ومجمل اللغة ٣٤٨/٢، وتاج العروس ٤٥٤/٢ (ذهب)، ٤٦/٧ (قرح)، ٤١٢/١٩ (شرط، برعم) والمخصص ١٠/٩، وكتاب العين ٤٣/٣، ٤١/٤، وديوان الأدب ٢/٢٦٠.

حواء من الحوة: سواد إلى الخضرة. قرحاء: روضة قرحاء: في وسطها نور أبيض، وقيل: القرحاء التي بدا نبتها. أشراطية: يعني روضة مطرت بتؤء الشرطين.

المرعى أحوى، أي: كالأسود من الرّي لشدة الخضرة فجعله عُثَاءً بعدً. ويجوز أن يكون أحوى صفةً للغثاء، وذلك أنّ الرُّطْبَ إذا جَفَّ وبيس اسودَّ بعدً، كما قال:

إذا الصُّبَا أُجَلَّتْ بيبس الغرقَدِ وطالَ حَبْسٌ بالدُّرينِ الأسودِ^(١)
ومما يراد به الجذبُ قول حاتم:

وإنّا نُهينُ السّمَالَ مِن غَيْرِ ضِنَّةٍ ولا يَشْتَكِينَا في السنينِ ضَرِيرُهَا
أي: لا يشتكينا الفقير في المحل، لأنّا نسعفه ونكفيه.

وإذا ثبت أنّ السنة والسنين الجُدوبُ فيجوز أن يكون ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾: لم تذهب طراءته، فيكونُ قد غَيَّرَه الجذبُ، فشَعَّه وأذهبَ غضارته. ولَمَّا كانت السنةُ يُعنى بها الجذبُ، اشتقوا منها كما يُشتَقُّ من الجذب، فقل: أستوا: إذا أصابتهُم السنةُ فأجذبوا قال الشاعر:

بَرِيحَانَةٍ من بَطْنِ حَلِيَّةٍ نَوَّرَتْ لها أَرْجٌ ما حَوَّلَها غَيْرُ مُسْنِيَةٍ^(٢)
وقد اشتق من السَّنَةِ للجذب من كَلَّمَا اللغتين اللتين فيها: فأستوا من الواو، وقوله:

لَيْسَتْ بِسَنَاهَا^(٣)

من الهاء. فأما قوله:

تَأْكُلُ أزمانَ الهُزَالِ والسُّنِينِ^(٤)

فلا يصلح أن يقدر فيه أنه ترخيمٌ، لأنَّ الترخيمَ إنَّما يستقيمُ أن يجوز في غير النداء منه ما كان يجوز منه في النداء، فأما إذا يجز أن تكون الكلمة مرخمةً في نفس النداء فإن لا يجوز

- (١) الدرين: النبات الذي أتى عليه سنة ثم جفّ، واليبس الحولي الدرين. (اللسان ١٣/١٥٣).
الغرقد: شجر عظام، وهو من العضاه، واحده غرقدة وبها سمي الرجل. (اللسان ٣/٣٢٥) (غرقد).
(٢) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ص ٣٤، ولسان العرب ١٤/١٩٦ (حلا)، والأغاني ٢١/٢١٠، وديوان المفضليات ص ٢٠٢، وشرح اختيارات المفضل ص ٥٢٠، وتاج العروس (حلى) وبلا نسبة في المخصص ٤/٤١، ١٠/١٦٧، ١١/١٩٣، وتاج العروس ٦/٤١٦ (روح)، (سنا) ولسان العرب ٢/٤٥٨ (روح) حلية: موضع قيل: مأسدة بناحية اليمن.
(٣) قطعة من البيت القائل:

ليست بسناه ولا رُجبيّةٍ ولكن عَزَايا في السنين الجوائح
البيت من الطويل، وهو لسويد بن الصامت في لسان العرب ١٣/٥٠٢ (سنة)، ١٥/٤٩ (عرا) وبلا نسبة في صناعة الإعراب ١/٤١٤، ٤١٨، ٢/٥٤٧، ولسان العرب ١/٤١٢ (رجب)، ٢/٥٦٢ (قرح).

(٤) مرّ سابقاً.

ترخيمها في غير النداء أجدراً. وإنما أراد بالسني: جَمَعَ فَعْلَةً عَلَى فُعُولٍ، مثل: مَأْتَةٌ وَمُؤُونٌ^(١). وكسر الفاء كما كُسِرَ في عِصِيٍّ، وخفف للقافية كما خَفَّفَ الآخِرُ:

كَنَّهُوَزَ كَأَنَّ مِنْ أَعْقَابِ السُّمْنِيِّ^(٢)

وإنما السُّمِيُّ كَعُتُوقٍ، كما أَنَّ سماءَ كَعَنَاقٍ.

ويدلّ على صحة هذا قول أبي النجم:

قَامَتْ تُنَاجِيْنِي ابْنَةُ الْعِجْلِيِّ فِي سَاعَةِ مَكْرُوهِةِ النَّجِيِّ
يَكْفِيكَ مَا مَوَتْ فِي السُّنِيِّ^(٣)

فالتخفيفُ والحذفُ الذي جاء في السني للقافية، ثُمَّ في بيت أبي النجم. والسنيُّ في قول أبي النجم معناه: الجذب، كأنه: ما مَوَتْ في الجُدُوبِ. وقالوا: سِنُونٌ، وِسْنِينٌ، وجاء سِنِينٌ كثيراً في الشعر.

وقد أنشدنا في كتابنا في «شرح الأبيات المُشكِلة الإعراب من الشعر» في ذلك صَدْرًا فَمِنْ ذَلِكَ: قول الشاعر:

دَعَايِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيَّةُ لِعِبْنِ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَةً مُرْدًا^(٤)

فأما قوله تعالى: ﴿لَمْ يَنْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فيحتمل ضربين: أحدهما: أن تكون الهاء لأمأ فيمن قال: سنهاء، فأسكنت للجزم، والآخِرُ: أن يكون من السنة فيمن قال: أستتوا، وسنوت، أو يكون من المَسْتُونِ الذي يراد به التَّغْيِيرُ كأنه كان لم يتسَنَّنْ، ثم قلب على حد القلب في لم يَنْتَطَّنَنَّ. ويحكى أن أبا عمرو الشيباني إلى هذا كان يذهب في هذا الحرف.

(١) المَأْنُ والمَأْتَةُ: الطففة، والجمع مَأَنَات ومُؤُون أيضاً. وقيل: هي شحمة لازقة بالصفاق من باطنه مُطِيقته كله، وقيل: هي السرة وما حولها، وقيل: هي لحمة تحت السرة إلى العانة، وقيل: المأنة من الفرس السرة وما حولها، ومن البقر الطففة والمأنة: شحمة قَصَّ الصدر، وقيل: هي باطن الكرة، قال سيويه: المأنة تحت الكركرة والجمع مَأَنَات ومُؤُون. (اللسان ١٣/٣٩٥ مادة: مَأَن).

(٢) الرجز لأبي نخيلة السعدي في الكتاب ٦٠٦/٣، ولسان العرب ١٥٣/٥ (كنهر)، وبلا نسبة في المنصف ٦٨/٢، والمخصص ٣/٩، وتاج العروس ٧٣/١٤ (كنهر).

الكنهوزُ: من السحاب: المرتكبُ الخنين: وقيل: هو قطع من السحاب أمثال الجبال.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) البيت من الطويل، وهو للضمة بن عبد الله القشيري في تخلص الشواهد ص ٧١، وخزانة الأدب ٨/٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح التصريح ٧٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧، وشرح المفصل ١١/٥، ١٢، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٧/١، وجواهر الأدب ص ١٥٧، وشرح الأشموني ٣٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٩، ولسان العرب ٤١٣/٣ (نجد)، ١٣/٥٠١ (سنه) ومجالس ثعلب ص ١٧٧، ٣٢٠.

فالهاء في ﴿يَسْتَنُّ﴾ على هذين القولين تكون للوقف، فينبغي أن تَلْحَقَ في الوقف، وتسْقُطَ في الدَّرَجِ.

فأمَّا قراءة ابن كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمروٍ وعاصمٍ وابن عامرٍ هذه الحروفَ كُلَّهَا بإثباتِ الهاءِ في الوصلِ فإنَّ ذلكَ مستقيمٌ في قياسِ العربيةِ في ﴿يَسْتَنُّ﴾، وذلكَ أنَّهم يجعلون اللامَ في السنةِ الهاءَ، فإذا وقفوا على اللامِ، وإذا وصلوا كان بمنزلةٍ: لم يَنْقُ (١) زيدٌ، ولم يَنْجِبْ (٢) عمروٌ.

فأما قوله تعالى: ﴿أَقْتَدِ﴾ (٣) [الأنعام: ٩٠] فإنه أيضاً يستقيم، وذلك أنه يجوز أن تكون الهاء كنايةً عن المصدر، ولا تكون التي تلحق للوقف. ولكن لما ذَكَرَ الفعلَ دَلَّ على مصدره، فأضمره كما أضمر في قوله: ﴿وَلَا يَخْصِبُ الَّذِينَ يُبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لِمُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

وقال الشاعر (٤):

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيهِ وَتَخَالَهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبًّا جَدِيداً يَمَانِيَا
وقال آخر (٥):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَنْزُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَى إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبُ
فالهاء في يدرسه للمصدر، ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون للمصدر أو للمفعول به، فلا يجوز أن تكون للمفعول به، لأنه قد تعدى إليه الفعل باللام، فلا يكون أن يتعدى إليه مرة ثانية، فإذا لم يَجْزُ ذلكَ علمت أنه للمصدر، وكذلك قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْبِئٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] إذا تعدى الفعل باللام إلى المفعول. لم يتعد إلى مرة أخرى، فكذلك قوله: ﴿فَهَيْدَتْهُمُ أَقْتَدَةُ﴾ [الأنعام: ٩٠] يكون: اقتد الاقتداء، فيُضْمِرُ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ. وأمَّا إجماعهم في: ﴿مَا أَفْقَى عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُلْطَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩] و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ [القارعة: ١٠] فالإسقاط للهاء في الدَّرَجِ أوجهٌ في قياسِ العربيةِ.

(١) نقه ينقه: فهم يفهم، فهو نقة سريع الفطنة. نقه من مرضه: صح (اللسان ١٣/٥٤٩، ٥٥٠).

(٢) جبه الرجل يجيبه جيهاً: رذه عن حاجته واستقبله بما يكره. (اللسان ١٣/٤٨٣ جبه).

(٣) قرأ ابن ذكوان «أقتلهي» بياء في الوصل، واختلس هشام، وحذف الأخوان في الوصل، وأسكن الباقون في الوصل؛ ولا خلاف في الوقف أنها ساكنة. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٩).

(٤) البيت من الطويل، وهو للبيدي في شرح المفصل ١/١٢٤.

(٥) السُّبُّ: الثوب الرقيق، وجمعه سُبُوب (لسان العرب ١/٤٥٦ مادة: سب).

(٥) مر سابقاً.

وروجه الإثبات أن ما كان من ذلك فاصلةً أو مشبهاً للفاصلة في أنه كلام تام يُشبهه بالقافية، فيجعل في الوصل مثله في الوقف، كما يفعل ذلك في القافية، فيجعل في الوصل مثله في الوقف.

وقول حمزة في ذلك أسد، وذلك أنه يخذف ذلك كله في الوصل، وحجته: أن من الناس من يجري القوافي في الإنشاد مجرى الكلام فيقول:

وَأَسْأَلُ بِمَضَعَلَةِ الْبَكْرِيِّ مَا فَعَلَ^(١)

و:

أَقْلِي السُّومَ عَاذِلَ وَالْمَعْتَابَ^(٢)

فإذا كانوا قد أجروا القوافي مجرى الكلام؛ فالكلام الذي ليس بموزون، أن لا يُشبهه بالقوافي أولى.

والكسائي قد وافق حمزة في حذف الهاء من قوله: ﴿يَسْتَنَّهُ﴾ و﴿اِقْتَنِهِ﴾، وأثبت الهاء في الوصل في الباقي، وحجته في إثباته الهاء فيما أثبت مما حذف فيه حمزة الهاء، أنه أخذ بالأميرين، فشبّه البعض بالقوافي، فأثبت الهاء فيه في الوصل كما تثبت في القوافي، ولم يشبه البعض، وكلا الأمرين سافح.

قال أحمد بن موسى: ولم يختلفوا في ﴿كُتَابِيهِ﴾ و﴿حِسَابِيهِ﴾ أنها بالهاء في الوصل، فاتفقهم في هذا دلالة على تشبيهم ذلك بالقوافي، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون لهذا التشبيه، أو لأنهم راعوا إثباتها في المصحف، فلا يجوز أن يكون لهذا الوجه، ألا ترى أن تاءات التانيث أو عامتها قد أثبتت في المصحف هاءات، لأن الكتابة على أن كل حرف منفصل من الآخر وموقوف عليه.

فلو كان ذلك للخط، لوجب أن تجعل تاءات التانيث في الدرج هاءات لكتابتهن إياها هاءات، ولوجب في نحو قوله: ﴿إِنخُونَا عَلَيَّ سُرُرٍ مُنْقَلِبِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] أن يكون في الدرج بالألف، لأن الكتابة بالألف، فإذا لم يجز هذا، علمت أن الكتابة ليست معتبرة في الوقف على هذه الهاءات. وإذا لم تكن معتبرة، علمت أنه للتشبيه بالقوافي. ولإثبات هذه الهاءات في الوصل وجبة في القياس، وذلك أن سيبويه حكى في العدد أنهم يقولون: ثلاثة أزيعة، فقد أجروا الوصل في هذا مجرى الوقف، ألا ترى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف في إلقائه حركة الهمزة على التاء التي للتانيث، وإبقائها هاء كما تكون في الوقف. ولم يقلبها تاء كما يقول في الوصل: هذه ثلاثتك، فيجيء بالتاء؟ فكذلك قوله: ﴿كُتَابِيهِ﴾ وعلى هذا المسلك يُحتمل تبين أبي عمرو النون في:

(٢) مر سابقاً.

(١) عجزيت مر سابقاً.

﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ﴾ [يس: ١، ٢] لما كانت هذه الحروف التي للتهجي موضوعة على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك، وصلها وهو ينوي الوقف عليها، ولولا أن نيته الوقف لم يَجْزُ تبيين النون. ألا ترى أن أبا عثمان يقول: إن تبيين النون عند حروف الفم لحن؟ فعلى هذا إثبات الهاء، وهذا أيضاً ينبغي أن يكون محمولاً على ما رواه سيويه من قولهم: ثلاثة أربعة، وترك القياس على هذا أولى من القياس عليه، لقلة ذلك، وخروجه مع قلته على القياس. وإذا جاء الشيء خارجاً عن قياس الجمهور والكثرة في جنس، لم يَنبَغُ أن يُجَاوَزَ به ذلك الجنس. وحروف التهجي، وأسماء العدد كالقبيل الواحد، لمجيئها جميعاً مبنين، على الوقف وليس غيرها كذلك. وسيويه لا يعتد بهذه الشواهد ولا يقيس عليها. ومن رأى مخالفته جاوز بذلك باب العدد والتهجي.

اختلفوا في: الراء والزاي من قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُشْرُهَا﴾^(١) [البقرة: ٢٥٩] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿نُشْرُهَا﴾ بضم النون الأولى وبالراء. وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿نُشْرُهَا﴾ بالزاي. وروى أبان عن عاصم كيف نُشْرُهَا: بفتح النون الأولى وضم الشين. حدثني عبيد الله بن علي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم مثله. وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم ﴿كيف نُشْرُهَا﴾ بفتح النون الأولى وضم الشين وبالراء مثل قراءة الحسن.

قال أبو علي: من قال: ﴿كيف نُشْرُهَا﴾، فالمعنى فيه: كيف نُحْيِيهَا، وقالوا: أَشْرَ اللَّهُ المَيْتَ فنشر، وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾ [عبس: ٢٢] وقال الأعشى:

يَا عَجَباً لَلْمَيْتِ النَّاشِرِ^(٢)

وقد وصفت العظام بالإحياء.

قال تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]. وكذلك في قوله تعالى: ﴿كيف نُشْرُهَا﴾ وقد استعمل النَّشْرُ في الإحياء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ النَّشُورُ﴾ [الملك: ١٥] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلَ الرِّيحَ فَشَرّاً بَيْنَ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٣.

(٢) عجز بيت. صدره:

حتى يقول الناس مما رأوا

البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩١، ولسان العرب ٢٠٦/٥ (نشر)، وتهذيب اللغة ٣٣٨/١١، ومقاييس اللغة ٤٣٠/٥، وتاج العروس ٢١٥/١٤ (نشر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٤، والمخصص ٩٢/٩.

نشر الله الميت ينشره نشرأ ونشوراً وأنشره فنشر الميت لا غير: أحياء (اللسان ٢٠٦/٥).

يَذِي رَحْمَتِهِ ﴿[الأعراف: ٥٧] فنشَرَ: مصدرٌ في موضع الحال من الريح، تقديره: ناشرةٌ، من نشر الميث فهو ناشرٌ.

قال أبو زيد: أنشر الله الريح إنشاراً: إذا بعثها، وقد أرسلها نُشراً بعد الموت. فتفسير أبي زيد له بقوله: بعثها، إنما هو لأنَّ البعث قد استُعْمِلَ في الإحياء من نحو قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٦] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠] وقال: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢] فجاء في هذا المعنى الإرسال، كما جاء البعث في قوله: ﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ فالمعنى واحد. ومما جاء فيه وصف الريح بالحياة، قول الشاعر:

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُخِيَّتْ لَهُ زَيْدَةٌ يُحْيِي الْمَيِّتَ نَسِيمُهَا^(١)
وقالوا: رِيحٌ زَيْدَةٌ، وَرَادَةٌ، وَزَيْدَانَةٌ، وكما وُصِفَت بالحياة كذلك وُصِفَت بالموت في قول الآخر:

إِنِّي لِأَرْجُو أَنْ تَمُوتَ الرِّيحُ فَأَقْعُدَ الْيَوْمَ وَأَسْتَرِيحُ^(٢)
فكما وُصِفَت بالنشر كذلك وُصِفَت بالإحياء، فالنشرُ والحياةُ والبعثُ والإرسالُ تَقَارَبُ في هذا المعنى.

فأما ما روي عن عاصم من قوله: ﴿كَيْفَ نُنَشِّرُهَا﴾ بفتح النون الأولى، وضم الشين، وبالراء مثل قراءة الحسن، فإنه يكون من: نَشَرَ المَيْتَ، ونشَرْتُهُ أنا، مثل: حَسَرْتُ^(٣) الدابةَ، وحَسَرْتُهَا أنا، وغاض الماءَ، وغَضَّتُهُ قال:
كَمْ قَدْ حَسَرْنَا مِنْ عِلَاةٍ عُنُسٍ^(٤)

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٩٣/٣ (ريد)، وروايته فيه:

وهبَّتْ له رِيحُ الْجَنُوبِ، وأنشَرَتْ له زَيْدَةٌ، يُحْيِي المَمَاتِ نَسِيمُهَا
الرَّيْدَةُ: الرِيحُ اللَّيْنَةُ. وريح زَيْدَةٌ وِرَادَةٌ وِرْدَانَةٌ: لينة الهبوب.

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب ٩٢/٢ (موت)، وفيه «فأسكن» مكان «فأقعد» ماتت الريح: ركذت وسكنت.

(٣) حسرت الدابة والناقة حسراً واستحسرت: أعيت وكَلَّتْ، يتعدى ولا يتعدى. (لسان العرب ١٨٨/٤: مادة حسر).

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ١٩٥/٢ - ١٩٦، ولسان العرب ٨٢/٦ (درفس)، ومقاييس اللغة ١٥٦/٤ والتنبيه والإيضاح ٢٧٣/٢، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥٠/٦ (عنس)، وتهذيب اللغة ٢٠٣/٢ وتاج العروس ٢٨٩/١٦ (عنس)، وجمهرة اللغة ص ٤٧٤، ١١٦٥، والمخصص ١٦١/١٦، وكتاب العين ٣٣٦/١ العُنُسُ: الصخرة، والعُنُسُ: الناقة القوية شبهت بالصخرة لصلابتها، والجمع عُنُسٌ وَعُنُوسٌ وَعُنَسٌ. العِلَاةُ: السندان، ويقال للناقة: عِلَاةٌ، تُشَبَّهُ بها في صلابتها.

أو يكون جعل الموت فيها طياً لها، والإحياء نشرأ. فهو على هذا مثل: نَشَرْتُ الثوب.

وأما مَنْ قرأ: ﴿نَشِرْهَا﴾ بالزاي فالنشر: الارتفاع، وقالوا لما ارتفع من الأرض: نَشَرَ قَالَ:

تَرَى الثُّغْلَبَ الحَوْلِيَّ فِيهَا كَأَنَّهُ إِذَا مَا عَلَا نَشَرَ حِصَانٌ مُجَلَّلٌ^(١) يريد: سَرَفًا من الأرض، ومكاناً مرتفعاً. فتقديرُ ﴿نَشِرْهَا﴾ نرفع بعضها إلى بعض للإحياء، ومن هذا: النشورُ من المرأة، إنما هو أن تَنبُوَ عن الزوج في العِشْرَةِ فلا تلامهُ. وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّ امْرَأَةً حَفَّتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾ [النساء: ١٢٨]. وقال الأعشى:

..... فَأَصْبَحَتْ قُضَاعِيَّةٌ تَأْتِي الكَوَاهِنَ نَاشِصًا^(٢)

وقال أبو الحسن: نَشَرَ وَأَنْشَرْتُهُ، ويدلُّك على ما قال، قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ أُنْشِرُوا فَأَنْشِرُوا﴾ [المجادلة: ١١].

اختلفوا في قطع الألف وَوَضَلِهَا، وضَمَّ الميم وإسكانها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَّمَ ابْنَ كَثِيرٍ وَنَافِعَ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾ مقطوعة الألف مضمومة الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾ موصولة الألف ساكنة الميم.

قال أبو علي: أما من قرأه على لفظ الخبر، فإنه لما شاهد ما شاهد من إحياء الله وَبَعَثَهُ إِيَّاهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، أخبر عما تَبَيَّنَتْ وَتَيَقَّنَتْ مما لم يكن تَبَيَّنَتْ هَذَا التَّبَيُّنَ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ فِيهِ إِشْكَالٌ، ولا يخطرُ على باله شبهةٌ ولا ارتيابٌ، فقال: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ

(١) يقال: جمل حولي إذا أتى عليه حول. (اللسان ١١/١٨٥) (حول).

(٢) تمام البيت:

تَعَمَّرَهَا شَيْخٌ عَشَاءٌ فَاصْبَحَتْ قُضَاعِيَّةٌ تَأْتِي الكَوَاهِنَ نَاشِصًا

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٩، ولسان العرب ٥/١١٤ (قمر)، ٧/٩٧ (نشصر) وتهذيب اللغة ٩/١٤٨، ١١/٢٩٦، وجمهرة اللغة ص ٧٩١، ٨٦٥، وكتاب العين ٦/٢٢٧، ومجمل اللغة ٤/١٢٢، والمخصص ٤/٢٠، ١٣/٢٧٩، ١٦/١٢٤، وتاج العروس ١٣/٤٦٥ (قمر)، ١٨/١٧٥ (نشصر) يقول: صاها في القمر، وقيل: معناه بَصُرَ بها في القمر، وقيل: اختدعها كما يختدع الطير.

نشصت المرأة عن زوجها تنشص نشوصاً ونشزت بمعنى واحد، وهي ناشص وناشز: نشزت عليه وفركته.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٣.

الله على كل شيء قدير» أي: أعلم هذا الضرب من العلم الذي لم أكن علمته قبل.
ومن قال: «أعلم» على لفظ الأمر، فالمعنى: يؤول إلى الخبر، وذلك أنه لما
تبين له ما تبين من الوجه الذي ليس لشبهة عليه منه طريق، نزل نفسه منزلة غيره،
فخاطبها كما يخاطب سواها فقال: «أعلم أن الله على كل شيء قدير» وهذا مما تفعله
العرب، يُنزل أحدهم نفسه منزلة الأجنبي فيخاطبها كما تخاطبه قال:
تَذَكَّرَ مِنْ أَنِّي وَمِنْ أَيْنَ شِزْبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الْهَجْمَةِ الْإِبِلِ^(١)
فجعل عزمه على وروده الشرب له لجهد العطش، وعلى تركه الورود مرة لخوف
الرامي وترصد القانص نفسين له.
ومن ذلك قول الأعشى:

أزيمى بها البيد إذا هجرت وأنت بين القزوي والعاصر^(٢)
فقال: أنت، وهو يريد نفسه، فنزل نفسه منزلة سواها في مخاطبته لها مخاطبة
الأجنبي.

ومثل ذلك قوله:

ودع هريرة إن الركب مرتجل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل^(٣)
فقال: ودع، فخاطب نفسه كما يخاطب غيره، ولم يقل: لأودع، وعلى هذا
قال: أيها الرجل، وهو يعني نفسه. وقال:

ألم تغتمض عينك لئلا أزمدا

فكذلك قوله لنفسه: «أعلم أن الله على كل شيء قدير» [البقرة: ٢٥٩] نزله
منزلة الأجنبي المنفصل منه، لتبنيه على ما تبين له مما كان أشكل عليه.
قال أبو الحسن^(٤): وهو أجود في المعنى.

(١) البيت من الطويل، وهو للكيميت في ديوانه ٩٧/٢، وتاج العروس (أبل)، ولسان العرب ٤/١١ (أبل)
(وقد جعله مفهرس اللسان في قافية اللام المكسورة، وهذا خطأ).

أبل: حذق مصلحة الإبل والشاء. الهجمة: القطعة الضخمة من الإبل.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٩٤/٣، وفي لسان العرب ١٧٤/١٥:

أرمني بها البيداء، إذ أعرضت وأنت بين القرو والعاصر

البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٤٥ (طبعة جابر)، ولسان العرب ١٧٤/١٥ (قرأ)

وتهذيب اللغة ٩/٢٦٧، ٢٦٨، وتاج العروس (قرأ)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٧/٧٨، والمخصص

٨٣/١١ القزوي: مسيل المعصرة ومثعبها، والجمع القري والأقراء، ولا فعل له.

(٣) مر سابقاً.

(٤) هو علي بن سليمان بن الفضل (توفي ٣١٥ هـ = ٩٢٧ م) أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر، =

اختلفوا في ضم الرء وفتحها من قوله تعالى: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥] فقرأ عاصم وابن عامر: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾^(١) بفتح الرء. وفي المؤمنين مثله. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمره والكسائي: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بضم الرء وفي المؤمنين مثله.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: الرَبْوَةُ: الارتفاع عن المسيل، وقال أبو الحسن: رُبْوَةٌ. وقال بعضهم: بِرَبْوَةٍ، وَرَبْوَةٌ، وَرَبَاوَةٌ، وَرَبَاوَةٌ، كُلٌّ من لغات العرب، وهو كله في الرابية، وفِعْلُهُ: ربا يربو.

قال أبو الحسن: والذي نختار: رُبْوَةٌ، بضم الرء وحذف الألف.

قال أبو علي: يقوي هذا الاختيار أن جمعه رَبِينٌ، ولا يكاد يُسْمَعُ غيرُهُ، وإذا كان فِعْلُهُ: ربا يربو إذا ارتفع؛ فالرابية؛ والرَبْوَةُ، إنما هو لارتفاع أجزائها عن صفحة المكان التي هي بها.

ومنه الرَبَا، وهو على ضربين:

أحدهما: مُتَوَعَّدٌ عليه مُحَرَّمٌ بقوله عز اسمه: ﴿يَكَايَهُمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨] وذلك أن يأخذ المكيل أو الموزون اللذين هما من جنس واحد بأكثر من مثله في بيع أو غيره.

والآخر: مكروه غير محرم، فالمكروه أن تُهْدِي شيئاً أو تُهَبِّهُ، فَسُنِّتِبَ أكثر منه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ رَبِّكَ لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] كأن المعنى: لا يربو لكم عند الله، أي: لا يكون في باب إيجابه للشواب لكم ما يكون من إيجابه إذا أخلصتم لله، وأردتم التقرب إليه، ألا تراه قال: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ ذَكَوَرٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

فأما ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّكَ﴾، فيحتمل تقديرين: يجوز أن يكون للجزاء، ويجوز أن يكون صلة، فإن قدرتها جزاء، كانت في موضع نصبٍ بآتيتم، وقوله: ﴿فلا يربو عند الله﴾ في موضع جزم بأنه جوابٌ للجزاء. ويقوي هذا الوجه قوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾. ألا ترى أنه لو كان مبتدأ لعاد عليه ذكروه؟ ولو جعلتها موصولة لم يكن لآتيتم موضعٌ من الإعراب، وكان موضع ﴿مَا﴾

= نحوي، من العلماء، من أهل بغداد. أقام بمصر سنة ٢٨٧ - ٣٠٠هـ، وخرج إلى حلب، ثم عاد إلى بغداد، وتوفي بها وهو ابن ٨٠ سنة. له تصانيف منها شرح سيبويه، والأنواء، والمهذب، وكان ابن الرومي أكثراً من هجوه.

الأعلام ٢٩١/٤، وبغية الوعاة ٣٣٨، ووفيات الأعيان ٣٣٢/١، وإنباه الرواة ٢٧٦/٢.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٣.

رفعاً بالابتداء، وآتيم صلة، والعائد إلى الموصول: الذكر المحذوف من آتيم.

وقوله: ﴿فَلَا يَزُوْا﴾ في موضع رفع بأنه خبر الابتداء، والفاء دخلت في الخبر على حد ما دخلت في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّمَوٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وكذلك قوله: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّنْ زَكَاةٍ﴾ [الروم: ٣٩] تكون الهاء العائدة المحذوفة راجعة إلى الموصول، وموضع فأولئك: رفع بأنه خبر المبتدأ، وقال: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّنْ زَكَاةٍ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾، فانتقل الخطاب بعد المخاطبة إلى الغيبة، كما جاء: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَّيْتُمْ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] والفاء دخلت على خبر المبتدأ لذكر الفعل في الصلة، والجملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّنْ زَكَاةٍ﴾ وتقدّر راجعاً محذوفاً، والتقدير: فأنت المضعفون به، التقدير: فأنتم ذوو الضعف بما آتيتهم من زكاة، فحذفت العائد على حد ما حذفته من قولك: السَّمْنُ مَتَوَانٌ بدرهم، وقال تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنَ عِزِّ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] ومثل هذه الآية في المعنى قوله جلّ وعزّ: ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ السُّكُوتَ﴾ [المدثر: ٦] حدّثنا الكندي قال: حدّثنا المؤمّل: قال حدّثنا إسماعيل بن عُليّة عن أبي رجاء قال: سمعت عكرمة^(١) يقول: «﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ السُّكُوتَ﴾ قال: لا تعط شيئاً لِتُعْطِيَ أَكْثَرَ مِنْهُ»^(٢). فأما رفع تستكثر فعلى ضربين: أحدهما: أن تحكي به حالاً آتية، كما كان قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] كذلك، والآخر: أن تقدّر ما يقوله النحويون في قوله: مرثٌ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي مُقدّراً الصيد، فكذاك يكون هنا مقدراً الاستكثار. وليس للعجزم اتجاة في تستكثر، ألا ترى أنّ المعنى: ليس على أنّ لا تمنن تستكثر، إنّما المعنى على ما تقدّم.

اختلفوا في ضمّ الصاد وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾^(٣) [البقرة: ٢٦٠] فقراً حمزةً وحده: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ بكسر الصاد.

(١) هو عكرمة بن عبد الله البربري المدني (٢٥ - ١٠٥ هـ = ٦٤٥ - ٧٢٣ م) أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس، تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي. طاف البلدان، وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل، منهم أكثر من سبعين تابعياً. وذهب إلى نجدة الحروري، فأقام عنده ستة أشهر، ثم كان يحدث برأي نجدة. وخرج إلى بلاد المغرب، فأخذ عنه أهلها رأي «الصفريّة» وعاد إلى المدينة فطلبه أميرها، فغيب عنه حتى مات. وكانت وفاته بالمدينة هو «كثير عزة» في يوم واحد فقيل: مات أعلم الناس وأشعر الناس.

الأعلام ٤/٢٤٤، وتهذيب التهذيب ٧/٢٦٣ - ٢٧٣، وحلية ٣/٣٢٦، وميزان الاعتدال ٢/٢٠٨ وابن خلكان ١/٣١٩، والمعارف ٢٠١، والخلاصة ٢٢٩، وذيل المذيل ٩٠.

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل ٥/٢٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٣.

وقرأ الباقون: ﴿فَصْرَهْنَ﴾ بضم الصاد.

قال أبو علي: «صُرَتْ» يقع على إمالة الشيء، يقال صُرْتُه، أصوره: إذا أملتَه إليك، وعلى قطعه، يقال: صرته أي: قطعته فمن الإمالة قول الشاعر:

عَلَى أَتْسِي فِي كُلِّ سَيْرٍ أَسِيرُهُ وَفِي نَظْرِي مِنْ نَحْوِ أَرْضِكَ أَصُورُ
فقالوا: الأصور: المائل العتق. ومن الإمالة قوله:

يَصُورُ عُشُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ لَهُ ظَابٌ كَمَا ظَابَ الْغَرِيمُ^(١)
فهذا لا يكون إلا من الإمالة وكذلك قول الآخر:

وَجَاءَتْ خُلْعَةً ذُهَسَ صَفَايَا يَصُورُ عُشُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمِ^(٢)
ومن القطع قول ذي الرمة:

صُرْنَا بِهِ الْحُكْمَ وَعَيَّا الْحُكْمَا^(٣)

قال أبو عبيدة: فصلنا به الحكم. ومنه قول الخنساء:

لَطَلَّتِ الثَّمُ مِنْهَا وَهِيَ تَنْصَارُ^(٤)

(١) البيت من الوافر، وهو لأوس بن حجر في ملحق ديوانه ص ١٤٠ ملق من البيتين:

وجاءت خُلْعَةً ذُهَسَ صَفَايَا يَصُورُ عُشُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمِ
يفرق بينها صدغ زيباع له ظابٌ كما ظابَ الْغَرِيمِ
ولسان العرب ٥٦٨/١ (ظاب)، ٥٧٢ (ظوب)، ٢١٤/٨ (صوع)، ٢٧٥/١٠ (عتق)، وللمعلّى العبيدي في التنبيه على أوام أبي علي القالي ص ٩٣، وسمط اللآلي ص ٦٨٥ ٦٨٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٧، ولسان العرب ٢٧٦/١٢ (زيم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٨٢، ١٠٢٤، ١١٠١، ولسان العرب ٢٦/١٥ (ظيا)، والمخصص ١٣٦/٢، ١٣٧/١٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمعلّى بن جمال العبيدي في لسان العرب ٨٩/٦ (دهس)، ٢٧٦/١٢ (زيم) وتاج العروس ٣٨١/٢١ (صوع)، (زيم)، وسمط اللآلي ص ٦٨٥، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٧٤/٤ (صور) ٧٩/٨ (خلع)، وتهذيب اللغة ١/١٦٤، ١٢/٢٢٨، وتاج العروس ٩٨/١٦ (دهس)، ٢٠/٥٢٤ (خلع).

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣٥/٢، وديوان الأدب ٣/٣٩٣، ولسان العرب ٤٧٤/٤ (صور) وفيه: «قال ابن بري: هذا الرجز الذي نسبته الجوهري للعجاج ليس هو للعجاج، وإنما هو لرؤية» وفيه «أعيا» مكان «عيا» وتاج العروس ٣٦١/١٢ (صور)، ولرؤية في التنبيه والإيضاح ٢/١٥٠، وليس في ديوانه.

(٤) عجز بيت صدره:

فلو يُلاقِي السَّذي لاقينته حضنٌ

البيت من البسيط، وهو للخنساء في لسان العرب ٤٧٤/٤ (صور) فيه «الشهب» مكان «الشحم» وتاج العروس ٣٥٩/١٢ (صور)، وتهذيب اللغة ١٢/٢٢٧، وليس في ديوانها، وهو للخنساء بنت زهير بن أبي سلمى في العباب (صور).

صار الشيء صُوراً وأصاره فأنصار: أماله فمال.

أي: تَصَدَّعُ وَتَقَلُّقُ. قال أبو عبيدة، ويقال: انصاروا: فذهبوا.
قال: ﴿وَصُرْهُنَّ﴾ من الصَّوْرِ وهو القطع.

قال أبو الحسن: وقالوا في هذا المعنى، يعني القطع: صار يصيرُ، وقد حكاة
غيره.

قال الشاعر:

وفرع يصيرُ الجيدَ وخف كائنه عَلى اللَّيْثِ قِنَوانُ الكَرومِ الفَوايحِ^(١)
فمعنى هذا يُميل الجيد من كثرته. ومثل هذا قول الآخر:

وقامت ترائيك مُغْدُوناً إذا ماماتنوء به آذنا^(٢)
فقد ثبت أن الميل والقطع، يقال في كل واحد منهما. صار يصير.

فقول حمزة: ﴿فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾، يكون من القطع، ويكون من الميل، كما أن
قول من ضمَّ يحتمل الأمرين، فمن قال: فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ فأراد بقوله صِرْهُنَّ: أَمِلْهُنَّ،
حذف من الكلام، المعنى: أَمِلْهُنَّ ففقطعهنَّ، ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]،
فحذف الجملة لدلالة الكلام عليها، كما حذف من قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى
مُوسَى أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] المعنى: فضرب فانفلق، وكقوله:
﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أذى مِنَ رَأْسِهِ فَفَدِيَةٌ مِنْ سِيارٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فَحَلَقَ، ففدية،
وكذلك قوله عز وجل: ﴿أَذْهَبَ نِكايبِي هَكَذا فَالْقَافَةَ إِلَيْهِمْ ثُمَّ نَوَّلَ عَنْهُمْ﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿قالتَ
يَتَأْتِيها الْمَلَأُ﴾ [النمل: ٢٩] فَحَدَفَ: فذهب فألقى الكتاب، لدلالة الكلام عليه.

ومن قَدَرَ: ﴿فَصِرْهُنَّ﴾ أو ﴿فَصِرْهُنَّ﴾، أنه بمعنى: قَطَعَهُنَّ، لم يحتج إلى
إضمار، كما أنه لو قال: خذ أربعة من الطير، فقطعهنَّ، ثم اجعل على كل جبلٍ منهنَّ
جزءاً؛ لم يحتج إلى إضمار، كما احتاج في الوجه الأول.
وأما قوله: ﴿إِلَيْكَ﴾ فإنه على ما أذكره لك.

فمن جَعَلَ ﴿صِرْهُنَّ﴾ أو ﴿صِرْهُنَّ﴾ بمعنى: قَطَعَهُنَّ، كان ﴿إِلَيْكَ﴾ متعلقاً
بـ﴿خُذْ﴾، كائنه قال: خذ إليك أربعة من الطير فقطعهنَّ ثم اجعل على كل جبلٍ
منهنَّ جزءاً.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في ديوان الأدب ٣/٤٠٥، وفي لسان العرب ٤/٤٧٨ (صير) يصير:
يميل.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٠٢، ولسان العرب ١٣/٣١١ (غدن)
ومجمل اللغة ٤/٣٤، وكتاب الجيم ١/٢٧٦، وتهذيب اللغة ٨/٧٤، ١٤/٢٢٧، ومقاييس اللغة ٤/
٤١٤، وتاج العروس (غدن)، وبلا نسبة العرب ٣/٧٤ (أود)، والمخصص ١/٦٥.
المغذودن: الشعر الطويل. آده الأمر أزدأ وأوودأ: بلغ منه المجهود والمشقة.

ومن جعل ﴿صُرْهَنْ﴾ أو ﴿صِرْهَنْ﴾ بمعنى: أَمْلَهَنْ، احتمل ﴿إليك﴾ ضربين: أحدهما: أن يكون متعلقاً بخذ، وأن يكون بِصُرْهَنْ، أو بِصِرْهَنْ، وقياس قول سيويه: أن يكون متعلقاً بقطعهم، لأنه إليه أقرب، واستغنيت بذكر ﴿إليك﴾ عن تعدية الفعل الأول، كما تقول: ضربت وقتلت زيدا وإن علقته بالأول وحذفت المفعول من الفعل الثاني، فهو كقول جرير:

كَنَّفَا الكَثِيبِ تَهَيْلَتْ أَغْطَافُهُ وَالرِيحُ تَجْبُرُ مَثْنَهُ وَتَهِيلُ^(١)
اختلفوا في ضم الكاف وإسكانها من الأكل:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع ﴿أَكَلَهَا﴾^(٢) [البقرة: ٢٦٥] خفيفة ساكنة الكاف وكذلك كل مضاف إلى مؤنث، وفارقهما أبو عمرو فيما أضيف إلى مذكر مثل ﴿أَكَلَهُ﴾ أو غير مضاف إلى مكني مثل ﴿أَكَلِ حَمْطٍ﴾^(٣) [سبا: ١٦] و﴿الأكل﴾ [الرعد: ٤] فنقله أبو عمرو وخفاه.

وقرأها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَكَلَهَا﴾، و﴿الأكل﴾، و﴿أَكَلَهُ﴾ مُتَقَلَّأً كَلَهُ.

قال أبو علي: الأكل مصدر أكلت أكلاً، وأكلة، فأما الأكل: فهو المأكول، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿تَوَقَّ أَكَلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]، إنما هو ما يؤكل منها، ومن ذلك قول الأعشى:

جُنْدُكَ الطَّارِفُ التَّلِيدُ مِنَ السَّاءِ دَاتِ أَهْلِ الْقَبَابِ وَالْأَكَالِ^(٤)
فالأكال: جمع أكل، مثل عُتُقِ وَأَعْنَاقِي قال أبو علي الأكل في المعنى مثل الطُعْمَةِ، تقول: جعلته أكلاً له، كما تقول: جعلته طُعْمَةً له، والطُعْمَةُ ما يُطْعَمُ. وقوله: ﴿فَقَاتَتْ أَكَلَهَا ضِعْفَتَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] فيه دلالة على أن الأكل: المأكول.

وقال أبو الحسن: الأكل ما يُؤْكَلُ، والأكل: الفعل الذي يكون منك، تقول:

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٣٥٤ من البحر الكامل ضمن قصيدة (ودع إمامة) يمدح عبد الملك ويهجو الأخطل.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٤) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤١٧/٦، وفي لسان العرب ٢١/١١:

جُنْدُكَ التَّالِدُ العَتِيقُ مِنَ السَّاءِ دَاتِ، أهل القباب والأكالي

البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦١، ولسان العرب ٢١/١١ (أكل)، وتاج العروس

(أكل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٢٢/١.

أَكَلْتُهُ أَكْلًا، وَأَكَلْتُ أَكْلَةً وَاحِدَةً، قال الشاعر:

مَا أَكَلْتُ إِنْ نَلِثَهَا بَغْنِيمَةً وَلَا جَوْعَةً إِنْ جَفِثَهَا بِغْرَامٍ
ففتح الألف من الفعل، ويدلُّك على ذلك، ولا جَوْعَةً، وإن شئت ضَمَمْتَ
الأكْلَةَ، وَعَنِيتِ الطَّعَامَ، انتهى كلام أبي الحسن.

وقال أبو زيد: يُقال إِنَّهُ لَذُو أَكْلٍ، إذا كان له حِظٌّ ورزق من الدنيا.

اختلفوا في فتح الثُّونِ وكسرها من قوله جَلٌّ وَعَزٌّ: ﴿فَنَيْمًا هِي﴾^(١) [البقرة: ٢٧١] وإسكان العينِ وكسرها.

فقرأ نافع في غير رواية ورش وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل
﴿فَنَيْمًا﴾ بكسر النون، والعين ساكنة. وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص، ونافع
في رواية ورش ﴿فَنَيْمًا هِي﴾ بكسر النون والعين.

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي ﴿فَنَيْمًا هِي﴾ بفتح النون وكسر العين، وكلُّهم
شَدَّدَ الميم.

قال أبو علي: من قرأ ﴿فَنَيْمًا﴾، بسكون العين من ﴿نَيْمًا﴾ لم يكن قوله مستقيمًا
عند النحويين، لأنه جمع بين ساكنين، الأوَّلُ منهما ليس بحرف مدٍّ ولين، والثقاء
الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأوَّلُ منهما حرف لين، نَحْوُ: دَائِبَةٌ وشَابَّةٌ،
وَتُمُوذُ الثوبِ، وَأَصَيْمٌ لأنه ما في الحروف من المدِّ يصير عوضاً من الحركة، ألا ترى
أنَّه إذا صار عَوْضًا من الحرف المتحرك المحذوف من تمام بناء الشعر عندهم، فأَنْ
يكونَ عوضاً من الحركة أسهل.

وقد أنشد سيويه شعراً قد اجتمع فيه الساكنان على حدٍّ ما اجتمعا في ﴿نَيْمًا﴾ في
قراءة من أسكن العين وهو:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كِلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْجِيْنِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(٢)

وأنكره أصحابه. ولعل أبا عمرو أخفى ذلك كأخذه بالإخفاء في نحو: ﴿بَارِيكُمْ﴾
[البقرة: ٥٤]، ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] فظنَّ. السامعُ الإخفاءَ إسكاناً لِلطَّفِيفِ ذلك في
السَّمْعِ وخفائه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٣.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦٧/١٠، وفي لسان العرب ١٤١/٥:

كأنها بعد كلال الزاجر ومسححه مرُّ عقاب كاسير
الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٤١/٥ (كسر)، وسر صناعة الإعراب ٥٨/١، والكتاب ٤٥٠/٤
والمحاسب ٦٢/١، وتاج العروس ٣٧/١٤ (كسر)، والمخصص ١٣٩/٨.

وأما من قرأ: ﴿فَنِعْمًا﴾ فحجّته أنه أصل الكلمة نِعَمَ، ثم كُسِرَ الفاء من أجل حرف الحلق. ولا يجوز أن يكون ممن قال: نِعَمَ، فلما أدغم حَرَكَ، كما يقول: ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] ألا ترى أن من قال: هذا قَدَمُ مَالِكِ، فأدغم، لم يُدْغِمَ نحو قوله: هذا قَدَمُ مَالِكِ، وَجِسْمُ مَاجِدٍ.

لأن المنفصل لا يجوز فيه ذلك كما جاز في المتصل قال سيبويه: أمّا قول بعضهم في القراءة: ﴿فَنِعْمًا﴾، فحرك العين، فليس على لغة من قال: ﴿نِعْمَ مَا﴾، فأسكن العين، ولكن على لغة من قال: ﴿نِعْمَ﴾ فحرك العين. وحدثنا أبو الخطاب: أنها لغة هذيل، وكسر، كما قال: لِعِبِّ. ولو كان الذي يقول: نِعْمًا ممن يقول في الانفصال: نِعْمَ لم يَجْزِ الإدغام على قوله، لِمَا يلزم من تحريك الساكن في المنفصل. وأمّا من قال: ﴿نِعْمًا﴾ فإنما جاء بالكلمة على أصلها، وهو نِعَمَ كما قال:

مَا أَقَلْتُ قَدَمَايَ إِتْهُمُ^(١) نِعَمَ السَاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٢)
ولا يجوز أن يكون ممن يقول: قَبْلَ الإدغام نِعَمَ، كما أن من قال: نِعِمًا لا يكون ممن قال قبل الإدغام: نِعَمَ، ولكن ممن يقول نِعِمَ، فجاء بالكلمة على أصلها وكلّ حسن.

والمعنى في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتَ نِعْمًا هِي﴾ [البقرة: ٢٧١] أن في نِعَمَ ضمير الفاعل و﴿مَا﴾ في موضع نصب وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر فالتقدير نِعَمَ شيئاً ابتدأها، فالإبداء هو: المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامه، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات لا الصدقات يدلُّك على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُخْفَوْهَا وَكُتُوبَهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي: الإخفاء خيرٌ لكم، فكما أن هو ضمير الإخفاء، وليس بالصدقات، كذلك ينبغي أن يكون ضمير الإبداء مراداً، وإنما كان الإخفاء - والله أعلم - خيراً لأنه أبعد من أن تشوب الصدقة مراءاةً للناس وتصنع لهم، فَتَخْلُصُ لله سبحانه ولم يكن المسلمون إذ ذاك ممن تسبق إليهم ظنة في منع واجب.

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المنفصل في شواهد اللغة العربية ٨/٣:

مَا أَقَلْتُ قَدَمَ نَاعِلِهَا

(٢) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية) والإنصاف / ١٢٢، وخزانة الأدب ٣٧٦/٩، ٣٧٧، والدرر ١٩٦/٥، ولسان العرب ٥٨٧/١٢ (نعم)، والمحاسب ٣٤٢/١، ٣٥٧، وهمع الهوامع ٨٤/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢٢٨/٢، والمقتضب ١٤٠/٢.

واختلفوا في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: ﴿وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(١) [البقرة: ٢٧١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون والرفع.
وقرأ نافع وحزمة والكسائي ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون وجزم الراء.
وروى أبو جعفر عن نافع ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون والرفع.
وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَنُكْفَرُ﴾ جزم بالنون.
وقرأ ابن عامر ﴿وَيُكْفَرُ﴾ بالياء والرفع وكذلك حفص عن عاصم.
قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فرفع، كان رفعه من وجهين:

أحدهما: أن يجعله خبر مبتدأ محذوف تقديره: ونحن نُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ.
والآخر: أن يستأنف الكلام ويقطعه مما قبله، فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك ولكن لعطف جملة على جملة.

وأما من جزم فقال: ﴿وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ﴾ فإنه حمل الكلام على موضع قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ لأن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ في موضع جزم، ألا ترى أنه لو قال: وإن تخفوها يكن أعظم لأجركم، لجزم.

فقد علمت أن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ في موضع جزم فحمل قوله: ويكفر على الموضع. ومثل هذا في الحمل على الموضع أن سيبويه زعم أن بعض القراء قرأ: ﴿مَنْ يُبَيِّنِ اللَّهُ فَاَهِدِي لَمْ يَهْدِي لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] لأن قوله: ﴿فَلا هَادِي لَهُ﴾: في أنه في موضع جزم مثل قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

ومثله في الحمل على الموضع، قوله تعالى: ﴿لَوْ لَا أَخْرَجْتَ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾ [المنافقون: ١٠] حمل قوله ﴿وَأَكْنَ﴾ على موضع قوله: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ لأن هذا موضع فعل مجزوم، لو قال: أخرنى إلى أجل قريب أصدق، لجزم، فإذا ثبت أن قوله: فأصدق في موضع فعل مجزوم حمل قوله: ﴿أَكْنَ﴾ عليه، ومثل ذلك قوله الشاعر^(٢):

أتسى سلكت فإئنني لك كاشحٌ وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٥٦/١٤ (أيا) وفيه «فعلت» مكان «سلكت»، وتهذيب

فحمل قوله وأزدد على موضع قوله: ﴿فإِنِّي لَكَ كاشِعٌ﴾.
ومثله قول الآخر، وأظنه أبا دواد^(١):

فأبْلُونِي بَلِيَّتْكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِخُ نَسْوِيَا^(٢)
فأما النون والياء في قوله: نكفّر، ويكفّر، فمن قال: ويكفّر فلان ما بعده على
لفظ الأفراد، فيكفّر أشبه بما بعده من الأفراد منه بالجمع.

وأما من قال: نكفّر على لفظ الجمع، فإنه أتى بلفظ الجمع، ثم أفرد بعد كما
أتى بلفظ الأفراد ثم جمع في قوله تعالى: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِي أَسْرٰى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم
قال: ﴿وَمَا تَيْنَا مُوسَىٰ الْأَكْبَبَ﴾ [الإسراء: ٢].

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله جَلُّ وَعَزٌّ: ﴿يَحْسَبُهُمْ﴾^(٣) [البقرة:
٢٧٣] و﴿تَحْسِبِينَ﴾^(٤) [آل عمران: ١٧٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿يَحْسِبُهُمْ﴾ و﴿تَحْسِبِينَ﴾ بكسر السين
في كل القرآن.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمره: ﴿يَحْسِبُهُمْ﴾ و﴿تَحْسِبِينَ﴾. بفتح السين في كل
القرآن.

وقال هبيرة عن حفص أنه كان يفتح ثم رجع إلى الكسر.

قال أبو علي: قال أبو زيد: يقال: حَسِبْتُ الشَّيْءَ أَحْسَبَهُ وَأَحْسَبُهُ حُسْبَانًا. وحكى
سيبويه أيضاً: حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسِبُ. وقال أبو زيد: حَسِبْتُ ذَلِكَ الْحَقَّ حِسَابًا
وَحِسَابَةً مِنَ الْحِسَابِ، فَأَنَا أَحْسَبُهُ. قال أبو زيد: وقال رجل من بني نمير: حُسْبَانُكَ
عَلَى اللَّهِ أَي: حِسَابُكَ عَلَى اللَّهِ، وقال الشاعر:

عَلَى اللَّهِ حُسْبَانِي إِذَا التَّفْسُ أَشْرَفَتْ عَلَيَّ طَمَعٍ أَوْ خَافَ شَيْئًا ضَمِيرُهَا^(٥)

(١) هو جارية بن الحجاج الإيادي، المعروف بأبي دؤاد، شاعر جاهلي. كان من وُصَف الخيل المجيدين.
له ديوان شعر.

الأعلام ١٠٦/٢، وسقط اللاكالي ٨٧٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٥٠، والخصائص ١٧٦/١، ٣٤١/٢ وسر
صناعة الإعراب ٧٠١/٢، وشرح شواهد المغني ٨٣٩/٢، وللهلدي في معني اللبيب ٤٧٧/٢ وبلا نسبة
في لسان العرب ٤٧٤/١١ (علل)، ومعني اللبيب ٤٢٣/٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٣.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣١٣/١ (حسب)، وتاج العروس ٢٦٧/٢ (حسب)
وتهذيب اللغة ٣٣١/٤.

وأَحْسَبْتُ الرجلَ إحساباً إذا أطعمته وسَقَيْتُهُ حتى يَشْبَعَ ويروى، وتعطيه حتى يرضى .

قال أبو علي: القراءة بتحسبُ بفتح السين أقيسُ، لأنَّ الماضي إذا كان على فعلٍ نحوَ حَسِبَ، كان المضارع على يَفْعَلُ مِثْلُ: فَرِقَ يَفْرُقُ، وَشَرِبَ يَشْرَبُ، وَشَدَّ يَخْسِبُ فجاء على يَفْعَلُ في حروفٍ أُخْرَى. والكسرُ حسنٌ لمجيءِ السمعِ به، وإن كان شاذاً عن القياس .

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَأَذْنُوا﴾^(١) [البقرة: ٢٧٩] في مدِّ الألف وقصرها وكسر الذال وفتحها .

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي ﴿فَأَذْنُوا﴾ مقصورةً مفتوحةً الذال .

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة ﴿فَأَذْنُوا﴾ ممدودةً مكسورةً الذال . وروى حفص عن عاصم والمفضل ﴿فَأَذْنُوا﴾ مقصورةً .

حدثني وهيب بن عبد الله المروزي عن الحسن بن المبارك عن أبي حفص عن عمرو بن الصَّبَّاح عن أبي يوسف الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنه قال: ﴿فَأَذْنُوا﴾ و﴿فَأَذْنُوا﴾ ممدوداً ومقصوراً .

قال أبو علي: قال سيبويه: أذنتُ: أعلمتُ، وأعلمتُ: أذنتُ، وأذنتُ: النداء، والتصويتُ بالإعلام . قال: وبعض العرب يجري أذنتُ مجرى أذنتُ، فمن أذن الذي معناه: التصويت والنداء قوله: ﴿ثُمَّ أذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَتَتْهَا آلُ عِيرٍ إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠] فالأشبه في هذا الإعلام بالتصويت لقوله: ﴿أَتَتْهَا آلُ عِيرٍ إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ﴾ فالتقدير: يقال: إنكم لسارقون .

فأما قوله: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤] . فإنَّ قوله: ﴿بينهم﴾ يحتمل أمرين:

الأحسن فيه: أن يكون ﴿بينهم﴾ ظرفاً لمؤذنين، كما تقول: أعلمتُ وشطهتُ ولا تجعلهُ صفةً للنكرة؛ لأنك توصلهُ بالباء إلى أن، واسمُ الفاعل إذا عملَ عملَ الفعل، لم يوصف، كما لا يصغرُ، لأنَّ الصفة تخصيصة والفعل وما أجري مجرأه لا يلحقه تخصيصة، والتصغيرُ كالوصفِ بالصغيرِ فمن ثَمَّ لم يستحسن: هذا ضويربٌ زيداً، كما لا يستحسن: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، ولأنك في هذا أيضاً تفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٣ .

وإن شئت جعلت «بينهم» صفةً، وقُلْتُ: إن معنى الفعل قد يَعْمَلُ في الجارٍ ويصل إليه، ألا ترى أنك تقول: هذا مارٌ أمس بزيد، فيصل اسمُ الفاعل إذا كان لما مضى؟ والمعنى: بأن لعنة الله، فإن شئت جعلت الباء متعلقةً بمؤذنٍ مع أنه قد وُصِفَ، وإن شئت جعلت «بين» ظرفاً للمؤذن لا صفةً، وإن شئت جعلته متعلقاً بأذنٍ، كلُّ هذا لا يمتنع.

فأما قوله: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣] فإن قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ صفةٌ فيها ذكرٌ من الموصوف، وكذلك ﴿إِلَى النَّاسِ﴾ ولا يكون من صلةٍ أذانٍ لأنه اسمٌ، وليس بمصدر، ومن أجرى هذا الضرب من الأسماء مُجرى المصادر، فينبغي أن لا يُعَلَّقَ به هذا الجارُ، ألا ترى أن المصدرَ الذي هذا منه، لا يصل بهذا الحرف كما يصل قوله: ﴿بِرَأْيِهِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١] به؟ كقوله:

بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينٍ^(١)

﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ أُتْبِعُوا مِنْ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] فأما قوله: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣] فيجوز أن يتعلق بالصفة ويجوز أن يتعلق بالخبر الذي هو بـ ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾.

ولا يجوز أن يتعلق بـ ﴿أَذَانٍ﴾ لأنك قد وصفته، والموصوف إذا وصفته لم يتعلق بشيء ولا بد من تقدير الجار في قوله: ﴿بِأَنَّ اللَّهَ﴾ لأن: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ لا يكون الإعلام، كما يكون الثاني الأول في قولك: خَبَرْتُكَ أَنْتَ خَارِجٌ.

فأما قوله تعالى: ﴿فَقُلْ مَا أَدْنُوكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، فقوله: على سواء يحتمل ضربين: أحدهما أن يكون صفةً لمصدر محذوف، والآخر: أن يكون حالاً، فإذا جعلته وصفاً للمصدر كان التقدير: آذنتكم إيداناً على سواء.

ومثل وصف المصدر ههنا، قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] التقدير: كتب عليكم الصيام كتابةً كما كتب على الذين، فحذف المصدر، فكذلك يحذف في قوله: ﴿مَا أَدْنُوكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وفيه ذكر من المحذوف، ومعنى إيداناً على سواء: أعلمتكم إعلاماً نستوي في علمه لا أستبدُّ أنا به دونكم لتأهبوا لما يُراد منكم. وقال أبو عبيدة: إذا أذرتَه وأعلمتَه فانت وهو على سواء.

(١) عجزيت صدره:

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مَثَا

البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٤٢٩، ولسان العرب ٢٨٣/١٣ (عرن)، وتهذيب اللغة ٢/٣٤٠، وتاج العروس (عرن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٤.

عُرَيْنَةُ وَعَرِينٌ: حَيَانٌ. عُرَيْنَةُ: حَيٌّ مِنَ الْيَمَنِ، وَعَرِينٌ: حَيٌّ مِنْ تَمِيمٍ. وَقِيلَ: عَرِينٌ بِنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ يَرْبُوعَ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ، وَقَالَ الْقَزَازِيُّ: عَرِينٌ فِي بَيْتِ جَرِيرٍ هَذَا اسْمُ رَجُلٍ بَعِيْنِهِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: عَرِينٌ فِي الْبَيْتِ هُوَ ثَعْلَبَةُ بْنُ يَرْبُوعَ. (اللسان ٢٨٣/١٣) (عرن)).

وأما إذا جعلته حالاً، فإنه يمكن فيه ثلاثة أضرب:
أحدها: أن يكون حالاً من الفاعل.
والآخر: أن يكون من المفعول به.

والثالث: أن يكون منهما جميعاً على قياس ما جاء من قول عنترة:
متى ما تلقني فرذنين تزجف زوائف أليتيك وتسططارا^(١)
وما أنشده أبو زيد:

إن تلقني برززين لا تغتبط به

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَيُّدُ الْيَهُودِ عَلَى سُوءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، قياسه قياس قوله:
أذنتكم على سوء، قال أبو عبيدة معناه الخلاف والغدر في هذا الموضع ﴿فانبذ إليهم
على سوء﴾: فأظهز لهم أنك عدو وأنتك مناصب لهم. فأما قوله: ﴿أَذْنُكَ مَا مَيَّأَيْنِ
شَهِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٧] فإن شئت جعلته مثل: علمت أزيد منطلقاً؟ وإن شئت جعلته
على معنى القسَم، كما قال:

ولقد علمت لتأتين مني^(٢)

فإن قلت: إن عامة ما جاء مجيء القسم لم يتعد إلى مفعول به كقولهم: علم الله
لأفعلن.

قيل: قد جاء: ﴿وَأَسْمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [فاطر: ٤٢ والنور: ٥٣]، متعدياً
بالحرف.

(١) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢٣٤، وخزانة الأدب ٤/٢٩٧، ٥٠٧/٧، ٥٥٣، ٢٢/٨،
والدرر ٥/٩٤، وشرح التصريح ٢/٩٤، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥، وشرح عمدة الحفاظ
ص ٤٦٠، وشرح المفصل ٢/٥٥، ولسان العرب ٤/٥١٣ (طير)، ٤٣/١٤ (ألا)، ٢٣١/١٤ (خصا)،
والمقاصد النحوية ٣/١٧٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١، وأمالى ابن الحاجب ١/٤٥١،
وشرح الأشموني ٣/٥٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٣٠١، وشرح المفصل ٤/١١٦، ٨٧/٦،
ولسان العرب ٩/١٢٧ (رنف)، وهمع الهوامع ٢/٦٣.

الرائف: ما استرخى من الألية للإنسان، وألية رائف، وفي الصحاح: الرائفة أسفل الألية وطرفها الذي
يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً. (اللسان ٩/١٢٧) (رنف).

(٢) صدر بيت. عجزه:

إن المنايا لا تطيش سهامها

البيت من الكامل، وهو لليبي بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣، وخزانة الأدب
٩/١٥٩ - ١٦١، والدرر ٢/٢٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨، والكتاب ٣/١١٠، والمقاصد
النحوية ٢/٤٠٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٦١، وخزانة الأدب ١٠/٣٣٤، وسر صناعة
الإعراب ص ٤٠٠ وشرح الأشموني ١/١٦١، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١، وشرح قطر الندى
ص ١٧٦، ومغني الليبي ٢/٤٠١، ٤٠٧، وهمع الهوامع ١/١٥٤.

وقد قرأ حمزة: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الْبَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ صِكَاظِ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] وقد أجيب بما يجاب به القسم، فكذاك قوله: ﴿أَذْنَاكَ﴾ يكون على القسم، وإن كان قد تعدى إلى مفعول به.

وبعد فإذا جاء نفس القسم متعدياً إلى المفعول به نحو: بالله، ونحو: اللّه لأفعلن، فما يقوم مقامه، ينبغي أن يكون في حكمه.

وأما قوله: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢ و٥] فقد فُسرَ أذنت أنها استمعت، وفي الحديث: «ما أذن الله لشيء كآذنه لنبي»^(١).

وقال عدي^(٢):

فِي سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ وَحَدِيثٍ مِثْلَ مَا ذِي مُشَارِ^(٣)
وَأُنشِدُ أَبُو عَيْبَةَ^(٤):

صَمٌّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرَتْ بِهِ وَإِنْ ذُكِرَتْ بِسَوْءٍ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا
وَأَمَا قَوْلِ عَدِي:

أَيْهَا الْقَلْبُ تَعَلَّلْ بِدَدْنٍ إِنَّ هَمِي فِي سَمَاعٍ وَأَذْنٍ^(٥)
فالسماع مصدر يراد به المسموع نحو: الخلق والمخلوق، الصيد والمصيد، يدلُّك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون على ما ذكرنا، أو على أنه السماع الذي هو الاستماع، فلا يستقيم هذا؛ لأنَّ المعنى يكون: إنَّ همي في سماعٍ وسماعٍ، وليس هكذا، ولكن إنَّ همي في مسموعٍ، أي في غناءٍ واستماعٍ له.

(١) أخرجه البخاري في (الصحيح ٢٣٦/٦، ١٧٣/٩، ١٩٣)، ومسلم في الصحيح (صلاة المسافرين ب ٣٤ رقم ٢٣٢، مكرر ٢٣٣، ٢٣٤)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٥٢٢/٢).

(٢) انظر ترجمته في الإقلام ٢٢٠/٤، وخزانة ١٨٤/١ - ١٨٦، والأغاني ٩٧/٢.

(٣) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٥، ولسان العرب ٥١١/٣ (مود)، ٤٣٤/٤ (شور) ١٠/١٣ (أذن)، والتبني والإيضاح ٧٢/٢، ١٤٢، وتهذيب اللغة ٤٠٤/١١، وجمهرة اللغة ص ٧٣٥ - ١٢٦٣ (مقاييس اللغة ٧٦/١، ٢٢٦/٣، ومجمل اللغة ١٧٧/١، ١٨٥/٣، والمخصص ١٦/٥، ٢٤١/١٤، وتاج العروس ٤٧٨/٩ (مود)، ٢٥٤/١٢ (شور)، وبلا نسبة في كتاب العين ٢٨٠/٦، وديوان الأدب ٣٤٢/٣).

الماذني: العسل الأبيض. مشار: من أشرت العسل إذا جنته.

(٤) البيت من السيط، وهو لقعنب بن أم صاحب في لسان العرب ٤٣٤/٤ (شور)، ١٠/١٣ (أذن)، وتاج العروس (أذن).

(٥) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٧٢، ولسان العرب ١٠/١٣ (أذن)، ١٥٢ (دندن) وتهذيب اللغة ٦٩/١٤، ١٦/١٥، ومقاييس اللغة ٧٦/١، ٢٦٦/٢، ٣٣٦، وتاج العروس (أذن، دندن) وبلا نسبة في مجمل اللغة ١٧٧/١.

وأما قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] فقد قدّمنا ذكر ما قاله سيبويه: من أن من العرب من يجعل أذُنً وأذَنَ بمعنى، كأنه جعله بمنزلة سَمَى وأسمى، وخبِرَ وأخبرَ، فإذا كان أذُنً: أعلم في لغة بعضهم، فتأذَّن: تَفَعَّلَ من هذا، وليس تَفَعَّلَ ههنا بمنزلة: تَقَيَّسَ^(١) وتشجَّع، ولكنه بمنزلة فَعَّلَ، كما أن تَكَبَّرَ في قوله سبحانه: ﴿الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣] ليس على حدِّ: تَكَبَّرَ زيدٌ، إذا تَعَاطَى الكِبَرُ، ولكن المتكبر بمنزلة الكبير، كما أن قوله عز وجل: ﴿وَتَمَنَّيَ عَمَّا يَفُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣] تقديره: وعلا، وليس على حدِّ تَعَاقَلَ وتغاشى إذا أظهر شيئاً من ذلك ليس فيه.

فبناء اللفعلين يتفق والمعنى يختلف، وكذلك تأذن بمنزلة عَلِمَ ومثل تَفَعَّلَ، في أنه يُرادُ به فعل قول زهير^(٢):

تَعَلَّمُ أَنْ شَرَّ النَّاسِ قَوْمٌ يُنَادِي فِي شِعَارِهِمْ يَسَارُ
وكذلك قوله^(٣):

تَعَلَّمَاها لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَمَا فاقصِدِ بَدْرِعِكَ وانظر أين تَنَسَّلِكَ
ليس يريد: تعلّم هذا عن جهل به، إنما يريد به: اعلم، كأنه ينبهه ليُقْبَلَ على خطابه. ومثله:

تَعَلَّمَنْ أَنْ الدَّوَاةَ وَالْقَلَمَ تَبْقَى وَيُنْفِي حَادِثُ الدَّهْرِ العَتَمَ
وهذا كثيرٌ يريدون به: اعلم، وليس يريدون تعلّم كما يريدون بقولهم: تعلّم الفقه، إنما يريدون: اعلم.

فكذلك تأذن معناه: علم. ومما يدل على أن معناه العلم، وقوع لام اليمين بعدها كما تقع بعد العلم في نحو: علم الله لأفعلن، فكأن المعنى في تأذن: علم لِيَبْعَثَنَّ عليهم إلى يوم القيامة، وليس هو من الاستماع نحو: ﴿وَأَذَّنَتْ رَبِّيَا وَحَفَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢] ونحو: «ما أذن الله لشيء» ألا ترى أنك لو قلت سمع ليفعلن، أو تسمع ليفعلن، لم يسهل ذلك كما يكون في علم من حيث استعمل استعمال القسم، فتعلق الجواب به كما

(١) قيس: قبيل، وحكى سيبويه: تقيس الرجل انتسب إليها. وقيل تقيس فلان إذا تشبه بهم أو تمسك منهم بسبب إما بجلف أو جوار أو ولاء. (اللسان ١٨٨/٦ مادة: قيس).

(٢) يروى «حي» مكان «قوم».

البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٠، وجمهرة اللغة ص ١٠٠٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٤٥١/٥، ٤١/١٠، ٤٢ والدرر ٢٣٨/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٦/٢، والكتاب ٥٠٠/٣، ٥١٠، ولسان العرب ١٠/٤٤٢ (سلك)، ٤٨١/١٥ (ها)، وتاج العروس (سلك، ها)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/١٩٤، والمقتضب ٣٢٣/٢، وهمع الهوامع ٧٦/١.

يتعلق بالقسم؟ وأمّا قوله: ﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١] فإنه يُدكَرُ في موضعه إن شاء الله، وأمّا قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَقْتُلُوا فَأَذِنُوا يَحْرِبْ مِنْ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] المعنى: فإن لم تضعوا الرّيا عن النّاس الّذي قد أمركم الله بوضعه عنهم، فأذِنُوا بحربٍ من الله.

قال أبو عبيدة: أذنتك بحربٍ فأذنت به. فمن قال: ﴿فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ فقصر، فمعناه: أعلموا بحربٍ من الله، والمعنى: أنكم في امتناعكم من وضع ذلك حربٍ لله ورسوله. ومن قال: ﴿فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ﴾ فتقديره: فأعلموا من لم ينته عن ذلك بحرب، والمفعول هنا محذوف على قوله: وقد أثبت هذا المفعول المحذوف هنا، في قوله: ﴿فَقُلْ أَذِنْتُمْ عَلَى سِوَاءٍ﴾ وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم أيضاً لا محالة، ففي أمرهم بالإعلام ما يعلمون هم أيضاً أنهم حربٌ إن لم يمتنعوا عمّا نُهوا عنه من وضع الرّيا عنم كان عليه. وليس في علمهم دلالةٌ على إعلام غيرهم، فهذا في الإبلاغ أكد.

قال أحمد بن موسى: قرؤوا كلهم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩] بفتح التاء الأولى وضم الثانية.

وروى المفضل عن عاصم ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلِمُونَ﴾ بضم التاء الأولى وفتح الثانية.

قال أبو علي: موضع «لَا تَظْلِمُونَ» نصبٌ على الحال من لكم، التقدير: فلکم رؤوس أموالكم غير ظالمين ولا مظلومين. والمعنى: إن تبتم فوضعتم الرّيا الذي أمر الله بوضعه عن النّاس فلکم رؤوس أموالكم لا تَظْلِمُونَ بأن تطالبوا المستدين بالرّيا الموضوع عنه، ولا تُظْلَمُونَ بأن تُبْحَسُوا رؤوس أموالكم. أو تُمَظَلُوا بها. وقد جاء: «لِي الْوَاجِدِ ظُلْمٌ»^(١)، والمعنى: والتقدير في التقديم والتأخير الذي روي عن عاصم؛ سواء. ويرجح تقديم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ بأنه أشكلٌ بما قبله، لأنّ الفعل الذي قبله مُسْتَدٌّ إلى فاعل، وهو قوله: ﴿فَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ﴾، فتَظْلِمُونَ أشكلٌ بما قبله لإسناد الفعل فيه إلى الفاعل من تُظْلَمُونَ المُسْتَدِّ فِيهِ الْفَعْلُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ.

واختلفوا في ضمّ السّين وفتحها من قوله تعالى: ﴿فَنَظَرُوا إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٢) [البقرة: ٢٨٠] فقراً نافع وحده: ﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ بضمّ السّين.

وقرأ الباقون: ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ بفتح السّين، وكلهم قلب الهاء تاءً ونونها.

قال أبو علي: حجّةٌ من قرأ ﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ أنّ مَفْعَلَةً قد جاء في كلامهم

(١) أخرجه ابن حجر في (تلخيص الحبير ٣/٣٩).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

كثيراً. وأما من قرأ ﴿إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾ بضمِّ السَّيْنِ فَلأنَّ مَفْعَلَةً قد جاء أيضاً في كلامهم .

قالوا: المَسْرَبَةُ^(١)، وقالوا: المَشْرَبَةُ^(٢) وليس بكثرة مَفْعَلَةٍ. فالقراءة الأولى أولى لأنَّ الكلمة بفتح العين منها أكثر من الضمِّ، ومَفْعَلَةٌ بناءٌ مبني على التانيث، ألا ترى أن مَفْعَلًا بغير هاءِ بناءٌ لم يجيء في الآحاد؟

قال سيبويه: وأما ما كان يفْعَلُ منه مضموماً، فهو بمنزلة ما كان يفْعَلُ منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفْعَلُ، لأنَّه ليس في الكلام مَفْعَلٌ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيلٌ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أحفهما.

قال أبو علي: كلامه هذا في الآحاد، ألا ترى أنَّه يقصد مكانَ الفعل، وهو معلومٌ أنَّه لا يكون إلاً مفرداً.

وما جاء في الشَّعر من مَعُونٍ ومَكْرَمٍ جَمْعُ مَعُونَةٍ ومَكْرَمَةٍ لا يدخل على هذا لأنه جمعٌ ومراد سيبويه فيما ذكر المفرد دونَ الجمع.

قال أحمد بن موسى: وكلُّهم قلبُ الهاءِ تاءً ونونَها، يعني: في الوصل، يريدُ أنَّه: لم يقرأ أحدٌ منهم إلى مَيْسِرَةٍ لأنَّ مَفْعَلٌ لا يجيء في الآحاد إلاً بالتاء، وقد جاء في الجمع، قال جميل^(٣):

بُئْسَينَ الزمي (لا) إنَّ (لا) إنَّ لَزِفَتِيهِ على كثرة الواشين أي مَعُونٍ^(٤)

(١) المَسْرَبَةُ: الشَّعر المُستدق النَّابت وسط الصدر إلى البطن، وفي الصحاح: الشَّعر المُستدق، الذي يأخذ من الصدر إلى السرة. وفي حديث صفة النبي ﷺ: كان دَقِيقَ المَسْرَبَةِ؛ وفي رواية: كان ذا مَسْرَبَةٍ. (لسان العرب ٤٦٥/١ مادة: سرب).

(٢) المَشْرَبَةُ: موضع القعود للشمس، وفيه أربع لغات: مَشْرَبَةٌ ومَشْرَبَةٌ، وشَرْبَةٌ، ومِشْرَاقُ ابن سيدة: المَشْرَبَةُ: الموضع الذي تشرق عليه الشمس، وخصَّ بعضهم به الشتاء. (لسان العرب ١٧٥/١٠ مادة: شرق).

(٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر العذري (توفي ٨٢هـ = ٧٠١م) القضاعي، أبو عمرو، شاعر، من عشاق العرب. افتتن ببشينة من فتيات قومه، فتنقل الناس أخبارهما. شعره ينوب رقة. أقل ما فيه المدح، وأكثره في النسيب والغزل والفخر. قصد جميل مصر، وافتداً على عبد العزيز بن مروان فأكرمه عبد العزيز وأمر له بمنزل فأقام قليلاً ومات فيه. الأعلام ١٣٨/٢، وابن خلكان ١١٥/١، وابن عساكر ٣/٣٩٥، والأغاني ٩٠/٨، والشعر والشعراء ١٦٦، والأمدي ٧٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٠٨، وأدب الكاتب ص ٥٨٨، وشرح شواهد الشافية ص ٦٧، ولسان العرب ٣٩٣/١٠ (الك)، ٥١٢/١٢ (كرم)، ٢٩٨/١٣ (عون)، ٥٩/١٤ (أيا) وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٢٣، والخصائص ٣/٢١٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٦٨، والمعتتب ١/١٤٤، والممتع في التصريف ١/٧٩، والمنصف ١/٣٠٨.

وَرَوِي:

أبلغ النعمان عني مألِكاً إنّه قد طال حبسي وانتظارني^(١)
 فالأول جمع معونة، ومألِكاً جمع مألِكَةٍ وهي: الرسالة، ومثل هذا الذي يُقَلُّ قد
 لا يُعْتَدُّ به سيويه، فربّما أطلق القول، فقال: ليس في الكلام كذا، وإن كان قد جاء
 عليه حرف أو حرفان، كأنّه لا يعتدُّ بالقليل، ولا يجعل له حكماً.

واختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَأَنْتُمْ أَيَّامًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٢) [البقرة: ٢٨١] في
 فتح التاء من ترجعون وضمها.

فقرأ أبو عمرو وحده ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بفتح التاء وكسر الجيم.

واختلف عنه في آخر سورة النور، فروى علي بن نصر، وهارون الأعور
 وعبيد بن عقييل، وعباس بن الفضل، وخارجة بن مصعب^(٣) ﴿يَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾
 [النور: ٦٤] بضم الياء.

وقرأ الباقون: ﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ و﴿يَوْمَ يُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء والياء فيهما،
 وكذلك في الثور.

قال أبو علي: حجة من قرأ: يُرْجَعُونَ: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢] ﴿وَلَيْن
 رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦].

وحجة أبي عمرو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَتَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] فأضيف المصدر إلى الفاعل
 فهذا بمنزلة: ﴿يرجعون﴾ وأبوا: مثل رجعوا.

ومن حجته: ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ يُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] وقال: ﴿فَأَيُّهَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس:
 ٤٦] فأضاف المصدر إلى الفاعل، كما أضيف في الآية الأخرى. وقال تعالى: ﴿كَمَا
 بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فأمّا انتصاب ﴿يوم﴾ من قوله: ﴿وَأَنْتُمْ أَيَّامًا﴾ [البقرة: ٤٨] فانتصاب المفعول به
 لا انتصاب الظرف، وليس المعنى: أنتم في هذا اليوم، ولكن تأهبوا للقاء به، بما
 تقدمون من العمل الصالح. ومثل ذلك: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ [المزمل: ١٧]؟

(١) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣، والاشتقاق ص ٢٦، والأغاني ٩٤/٢ وخزانة
 الأدب ٥١٣/٨، وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢، والشعر والشعراء ٢٣٥/١، والمنصف ١٠٤/٢
 ولسان العرب ٣٩٣/١٠ (ألك، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٨٢، والممتع في التصريف ٧٩/١
 والمنصف ٣٠٩/١، ولسان العرب ٥٨٥/١ (عذب ١، ٩٧/٥ (قصر).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

(٣) هو خارجة بن مصعب بن خارجة، صدوق من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين تقريب التهذيب
 ٢١١/١.

أي: كيف تَتَّقُونَ هذا اليوم الذي هذا وَضَفَّهُ مع الكفر بالله، أي: لا يكون الكافر مستعداً للقاء به لكفره، ومثل ذلك قوله: ﴿وَأَرْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦] أي: خافوه.

واختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾^(١) [البقرة: ٢٨٢] ورفع الرء ونصبها من ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فقرأ حمزة وحده: ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ بكسر الألف ﴿فَتَذَكَّرُ﴾ بالتشديد والرفع وكسر إن.

وقراها الباقون: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرُ﴾ نصباً، غير أن ابن كثير وأبا عمرو خَفَّفَا الكاف وشَدَّدَهَا الباقون.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ لا يكون متعلقاً بقوله: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ألا ترى أنك لو قلت: استشهدوا شهيدين من رجالكم أن تضلَّ إحداهما؛ لم يَسْغُ، ولكن تتعلق أن يفعل مضمر دلَّ عليه هذا الكلام، وذلك أن قوله: فإن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان يدلُّ على قولك: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين؛ فَتَعَلَّقُ ﴿أَنْ﴾ إنما هو بهذا الفعل المدلول عليه من حيث ذكرنا.

وقال أبو الحسن: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] التقدير: فليكن رجل وامرأتان، وهذا قول حسن، وذلك أنه لما كان قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ لا بُدَّ من أن يتعلق بفعل، وليس في قوله: فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، شيء يتعلق به أن يجعل المضمر فعلاً ترتفع النكرة به، ويتعلق به المصدر، وكان هذا أولى من تقدير إضمار المبتدأ الذي هو: ممن يشهد رجل وامرأتان. لأن المصدر الذي هو ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ لا يجوز أن يتعلق به لفصل الخبر بين الفعل والمصدر. فإن قلت: من أي الضربين تكون كان المضمر في قوله، هل تحتمل أن تكون الناصبة للخبر أو تكون التامة؟ فالقول في ذلك: أن كل واحد منهما يجوز أن يُقَدَّرَ إضماره. فإذا أضمرت التي تقتضي الخبر، كان تقدير إضمار الخبر: فليكن ممن تشهدون رجل وامرأتان، وإنما جاز إضمار هذه، وإن كان قد قال: لا يجوز: عبد الله المقتول وأنت تريد: «كن عبد الله المقتول»^(٢)، لأن ذكرها قد تقدم، فتكون هذه إذا أضمرت لتقدم الذكر بمنزلة المظهره، ألا ترى أنه لا يجوز العطف على

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

(٢) أخرجه السيوطي في (الدر المثور ٢/ ٢٧٥).

عاملين، ولَمَّا تقدّم ذكر كلّ في قوله:

أكل امرئٍ تحسبين امرأ

كان كلُّ بمنزلة ما قد ذكر في قوله:

ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا^(١)

وكذلك جازَ إضمار «كان» المقتضية للخبر بعد إن في قوله: **إِنْ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ**^(٢)، لما كان الحرفُ يقتضيها، ويجوز أن تُضمِرَ التامة التي بمعنى الحدوث والوقوع، لأنك إذا أضمرتَ شيئاً واحداً، وإذا أضمرت الأخرى احتجت أن تضمّر شيئين، وكلّما قلَّ الإضمار كان أسهل. وأيهما أضمرت فلا بدّ من تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

المعنى: فلتحدّث شهادة رجل وامرأتين، أو تقع، أو نحو ذلك، ألا ترى أنّه ليس المعنى: فليحدّث رجلٌ وامرأتان، ولكن لِيحدّث شهادتهما، أو تقع، أو تكن شهادة رجل وامرأتين مما تُشهدون، ويجوز أن تتعلق «أن» في قوله تعالى: **﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا﴾** [البقرة: ٢٨٢] بشيء ثالث؛ وهو أن تُضمِرَ خبرَ المبتدأ الذي هو: فرجلٌ وامرأتان يشهدون، فيكون يشهدون خبرَ المبتدأ. ويكون العاملُ في **﴿أَنْ﴾** وموضعُ إضمارِهِ فيمن فتح الهمزة من **﴿أَنْ تَصِلَ﴾**: ما قبل **﴿أَنْ﴾**.

وفيمن كسر إن بعد انقضاء الشرط بجزائه. فقد جاز في: **﴿أَنْ تَصِلَ﴾** أن يتعلق بأحد ثلاثة أشياء:

أحدها: المضمَرُ الذي يدلُّ عليه قوله: **﴿واستشهدوا شهيدين﴾**.

والثاني: الفعلُ الذي هو: **﴿فليشهد رجلٌ وامرأتان﴾**.

والثالث: الفعلُ الذي هو خبر المبتدأ.

وأما إحدى: فمؤنثُ الواحد، والواحدُ الذي مؤنثه إحدى، إنّما هو اسمٌ وليس

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وأمالى ابن الحاجب ١٣٤/١، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٥٩٢/٩، ٤٨١/١٠، والدرر ٣٩/٥، وشرح التصريح ٥٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٠، وشرح المفصل ٢٦/٣، والكتاب ٦٦/١، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٣، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٩/٨، والإنصاف ٤٧٣/٢، وأوضح المسالك ١٦٩/٣، وخزانة الأدب ٤١٧/٤، ١٨٠/٧، ووصف المباني ص ٣٤٨، وشرح الأشموني ٣٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٧٩/٣، ١٤٢، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، والمحاسب ٢٨١/١، ومغني اللبيب ٢٩٠/١، والمقرب ٢٣٧/١، ومع الهوامع ٥٢/٢.

(٢) انظر المثل في لسان العرب ٢٦٠/٤ (خنجر).

بوصف؛ ولذلك جاء إحدى على بناء لا يكون للصفات أبداً، كما كان الذي هو مذكّرة كذلك.

وقال أحمد بن يحيى: قالوا: هو إحدى الإحد، وأحد الأحدين، وواحد الأحاد، وأنشد^(١):

عَدُونِي الثُّغْلَبَ فِيمَا عَدُّوا حَتَّى اسْتَأْزَوْا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ
لَيْشاً هَزِيراً ذَا سِلَاحٍ مَعْتَدِي

قال أحمد: إحدى الإحد: كما تقول: واحد لا مثل له، وقالوا: الإحد، كما تقول: الكسر، جعلوا الألف بمنزلة التاء، كما جعلوها مثلها في الكبرى، والكبرى، والعليا، والعلى، فكما جعلوا هذه: كظلمة وظلم، جعلوا الأول بمنزلة كسر وسدر، وكما جعلوا المقصورة بمنزلة التاء، كذلك جعلوا الممدودة بمنزلتها في قولهم: قاصعاً وقواصع، وداماء ودوام. وحكى أحمد بن يحيى: أن الواحد والواحد والأحد، بمعنى وقد شرحنا ذلك في المسائل.

فأما بدل الهمزة من الواو إذا كانت مكسورة، فإن أبا عمر يزعم أن ذلك لا يجاوز به المسموع، وغيره يذهب إلى أن بدل الهمزة منها، مطرد كاطراد البدل من المضمومة. والقول في أنه ينبغي أن يكون مطرداً أن الكسرة بمنزلة الياء، ولا تخلو الحركة في الحرف المتحرك من أن تكون مقدرة قبله أو بعده، فإن كانت قبله، فالواو إذا وقعت قبلها الياء أعلت، وكذلك إذا وقعت بعدها، فإذا كان كذلك اعتلت الواو مع الكسرة كما اعتلت مع الياء، ألا ترى أنها إذا تحركت بالفتح لم تعتل، كما لا تعتل الواو إذا كانت قبلها ألف نحو: عوان وطوال؟ فإن قلت:

فإذا وجب القلب من حيث ذكرت فهلاً أبدلت غير أول مكسورة كما اعتلت الواو بالياء إذا كانت قبلها أو بعدها!

قيل: هذا لا يلزم وذلك أن القلب في المكسورة كالقلب في المضمومة، ألا ترى أن الضمة مع الواو كالواوين. كما أن الكسرة مع الواو كالياء والواو؟ فكما تَعَلَّ الواو مع الياء، كذلك أعلت مع الكسرة، كما أن الواو لما اعتلت مع الواو كذلك أعلت مع الضمة، ولم يجب من هذا أن تَعَلَّ الواوَانِ غير أول في نحو: أخووي، ولووي، فكذلك لم يلزم أن تَعَلَّ الواو مع الكسرة غير أول، ألا ترى أن مواقع الإبدال ينبغي أن

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٥٢/٣ (وحد)، وتاج العروس ٣٧٨/٧ (أحد)، وللمرار الفقعسي في الأغاني ٣٦٦/١٠ ورواية البيت الأول فيه:

عَدُونِي الثُّغْلَبَ عِنْدَ الْعَدَدِ

إحدى الإحد: الأمر المنكر الكبير. قال الشاعر: بمكاظ فعلوا إحدى الإحد.

تعتبر كما أن مواقع الزيادة ينبغي أن تعتبر؟ فكما أن الحرف إذا كثرت زيادته في موضع، واستمر، لم يلزم أن تُجْعَلَ في غير ذلك الموضع، كذلك لا يلزم إذا استمر إبداله في موضع أن يُبَدَلَ في غير ذلك الموضع. ومن ثم جعل أبو عثمان دلامصاً من غير دليص^(١)، لأن الميم لم تزد هنا، وإن كانت زيادتها قد استمرت أولاً.

وأما قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] فقال أبو عبيدة: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ أي تنسى قال تعالى: ﴿قَالَ فَعَلَّهَا إِذَا أَنَّى مِنَ الْغَابِلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] أي نسيت، أي: ضَلِلْتُ وجه الأمر. وقال أبو زيد: ضَلِلْتُ الطريق والدارَ أَضْلُهُ ضلالاً، واضللتُ الفرسَ والناقةَ والشيءَ إضلالاً، وكلُّ ما ضلَّ عنك فذهب.

قال: وإذا كان الحيوان مقيماً فهو بمنزلة ما لا يبرح نحو: الدار، والطريق، فهو كقولك: ضَلِلْتَهُ ضلالةً. وقال أبو الحسن: تقول: ضَلِلْتُ دارَ فلانٍ، وقال الفرزدق:

ولقد ضَلِلْتُ أبَاكَ تدعو دارِماً كضلالِ مُلْتَمِسِ طريقِ وَيَارِ^(٢)

وفي كتاب الله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] أي: لا يضلُّ الكتابُ عن رَبِّي. وأما موضعُ أَنْ فَتَضَّبَ وَتَعَلَّقَهُ إِنَّمَا هُوَ بِأَحَدِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا.

والمعنى: استشهدوا رجلين أو رجلاً وامرأتين لأن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ. فإن قيل: فإنَّ الشهادة لم تُوقَفْ للضلال الذي هو النسيان إنما وَقَعَتْ للذكر والحفظ. فالقول في ذلك أنَّ سيبويه قد قال: أمر بالإشهاد لأن تُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الأخرى، ومن أجل أن تذكر إِحْدَاهُمَا الأخرى. قال سيبويه: فإن قال إنسان: كيف جاز أن يقول: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ ولم يُعَدَّ هذا للضلال والالتباس؟ فإنَّما ذَكَرَ «أَنْ تَضِلَّ» لأنه سبب للإذكار كما تقول: أعددتُه أن يميل الحائطُ، فأدعمه، وهو لا يطلبُ بذلك مِيلَانَ الحائِطِ، ولكنَّه أخبرَ بعلَّةِ الدعمِ وسببه. انتهى كلام سيبويه.

قال أبو علي: وقوله: فتذكر: معطوف على الفعل المنصوب بأن، فأما قوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ فالظرفُ وصفٌ للأسماء المنكورة، وفيه ذكرها.

وأما وجهُ قراءةِ حمزة: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ بكسر الألف، فإنه جعل إن

(١) الدَّليصُ: البريق، والدَّليص والدَّليص والدَّلاص والدَّلاص: اللين البراق الأملس. الدَّلامص: البراق. (لسان العرب ٣٧/٧ مادة: دلص).

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٥٠ (طبعة الصاوي)، ولسان العرب ٣٩٢/١١ (ضلل) وتاج العروس ٥٨٣/١٧ (دغص، ضلل)، ومعجم البلدان ٣٥٧/٥ (وبار).
وبار: قرية كانت لبني وبار وهم من الأمم الأولى منقطعة بين رمال بني سعد وبين الشحر ومهرة ويزعم من أتاها أنهم يهجمون على أرض ذات قصور مشيدة ونخل ومياه مطر وليس بها أحد، ويقال إن سكانها الجن لا يدخلها إنسي إلا ضل. (معجم البلدان ٣٥٧/٥).

للجزاء، والفاء في قوله: ﴿فَتَذَكَّرُ﴾: جوابُ الجزاء، ومواضع الشرط وجزائه رفعٌ بكونهما وصفاً للمتكورين وهما المرأتان في قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ وقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾: خيرٌ مبتدأ محذوفٌ تقديره: فمن يشهد رجل وامرأتان. ويجوز أن يكون «رجلٌ» مرتفعاً بالابتداء، والمرأتان معطوفتان عليه وخبر الابتداء محذوفٌ تقديره: فرجل وامرأتان يشهدون. وقوله ﴿مَمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ فيه ذكرٌ يعود إلى الموصوفين الذين هم: «فرجل وامرأتان»، ولا يجوز أن يكون فيه ذكرٌ لشهيدين المتقدم ذكرهما، لاختلاف إعراب الموصوفين، ألا ترى أن شهيدين منصوبين، ورجلٌ وامرأتان إعرابهما الرفع، فإذا كان كذلك علمت أن الوصف الذي هو ظرفٌ إنما هو وصفٌ لقوله: «فرجل وامرأتان» دون من تقدم ذكرهما من الشهيدين.

والشرط وجزاؤه وصفٌ للمرأتين؛ لأن الشرط وجزاءه جملةٌ يوصفُ بها كما يوصلُ بها في نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَفْسَادُوا فَاصْلَوْهُ﴾ [الحج: ٤١] واللام التي هي لامٌ في قوله: ﴿إِنْ تَضَلُّ﴾ فيمن جعل إن جزاءً في موضع جزم، وإنما حُرِّكَتْ بالفتح للقاء الساكنين، ولو كُسِرَتْ للكسرة التي قبلها لكان جائزاً في القياس.

وأما قوله تعالى: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ فقياس قول سيبويه في قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] والآي التي تلاها معها أن يكون بعد الفاء في: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا﴾ مبتدأ محذوف ولو أظهرته لكان فيما تُذَكَّرُ إحداهما الأخرى، فالذکرُ العائد إلى المبتدأ المحذوفِ الضميرُ في قوله: «إِحْدَاهُمَا».

وأما قوله: فتذكر، فإنَّ الذَّكْرَ على ضربين:

ذَكَرٌ هو خلافُ النسيان.

وَذِكْرٌ هو قولٌ.

فِيمَا هو خلافُ النسيان قوله: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنَسِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَ﴾ [الكهف: ٦٣].

وقال: ﴿نَسِيًا حُرُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] فأسند النسيان إليهما، والناسي فتى موسى، فيجوز أن يكون المعنى؛ نسي أحدهما، فحذف المضاف، وقد تقدم ذكر شيء من هذا النحو.

والذکرُ الذي هو قولٌ يُسْتَعْمَلُ على ضربين: قولٌ لا ثَلْبُ فيه للمذكور، والآخِرُ يراد به ثَلْبُ المذكور. فمن الأوَّلِ قوله: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وقوله: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَسْجَرِ الْحَرَامِ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَمْدُودَةٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسَدُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

ومن الذُّكْر الَّذِي يراد به الثَّلْبُ، قوله: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِزْهِيمٌ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، فهذا الذُّكْرُ يشبه أن يكون من جنس ما واجههم به في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ أَفِ لَكُمْ أَلِيمًا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٦، ٦٧]. ومن ذلك قول الشاعر:

بِذِكْرِكُمْ مِنَّا عَيْدِي بِنَ حَاتِمٍ لَعَمْرِي لَقَدْ جِئْتُمْ حُبُولًا وَمَأْتِمًا^(١)
وقالوا في مصدر ذكرته، ذكْرِي قال^(٢):

هَبَّتْ شَمَالًا فِذِكْرِي مَا ذَكَرْتُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِي حَوْرَانَا
وقال:

صَحَا قَلْبُهُ عَن سُكْرِهِ وَتَأْمَلًا وَكَانَ بِذِكْرِي أُمَّ عَمْسِرٍ مُوَكَّلًا
فمن قَدَّر في «ذكري» التنوين، نصب الاسم بعده، ومن لم يقدر فيه التنوين جر الاسم، وأضاف المصدر إلى المفعول به. قال سيبويه: قال ذكرته ذِكْرًا كحفظته حفظًا، وقالوا: ذُكْرًا كما قالوا: شُرْبًا.

فأما قوله: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] فإنَّ قوله: ذَكَرًا، يحتمل أمرين: أحدهما: أنْ تُقَدَّرَ حَذَفَ المضافِ إلى الذَّكَرِ، والآخِرُ أنْ لا تقدر ذلك، فإنَّ قدرت حَذَفَ المضافِ، كان إظهاره: قد أنزل الله إليكم ذا ذَكَرٍ، والذَّكَرُ يحتمل تأويلين: أحدهما: ذا شَرَفٍ وصِيْبٍ كما قال: ﴿وَإِنَّهُمْ لَذُكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] فَسُرَّ أَنَّهُ شَرَفٌ لَهُمْ، والآخِرُ ذا قرآنٍ، وقد سُمِّيَ القرآنُ ذَكَرًا في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فإذا قدرت حَذَفَ المضافِ كان المعنى في أنزل: الإحداثُ والإنشاءُ، كما قال: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَنْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦] ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] يبيِّنُ أَنَّهُ الإنشاءُ والإحداثُ. قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١] ثم قال بعد: ﴿ثَمِينَةَ أَنْوَاجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣] فحمل الأزواجَ على الإنشاءِ كما حمَّله على الإنزالِ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَنْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦] وقال: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق: ١٠] فوصل الفعلُ مَرَّةً بِاللَّامِ وَمَرَّةً بِالْيَاءِ كما قال: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨] وفي أخرى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣] و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] فإنَّ لم تقدر حَذَفَ

(١) الحبل والجبل: الداهية، وجمعها حُبُول. (لسان العرب ١١/١٣٨ مادة: حبل).

(٢) يروى «جنوباً» مكان «شمالاً». البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ٩٣/١، وشرح شواهد المعنى ٧١٣/٢، والكتاب ١/٢٢٢، ٤٠٤.

المضاد، كان المعنى: قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً فيكون: رسولاً معمول المصدر، والتقدير: أن ذَكَرَ رسولاً أي: ذكر رسولاً لأن يتبعوه، فيهدتوا بالافتداء به، والانتهاه إلى أمره، وذلك نحو قوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧] إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ومثل ذلك في إعمال المصدر قوله تعالى: ﴿مَا لَأَيْمَانِكُمْ لَكُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣] فشيئاً مفعول المصدر، والذكر: كتاب الله الذي ذكره في قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] وفي قوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] فأما قول الشاعر:

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيدًا^(١)
فإن ذَكَرْتُ فِعْلٌ يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا ضَعَفَتْ منه العين أو نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعول آخر، وذلك نحو فَرَّخْتُهُ وَأَفْرَخْتُهُ، وَعَرَّمْتُهُ وَأَعْرَمْتُهُ.

فمن قال: ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ كان ممن جعل التعدي بالتضعيف، ومن قال: ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا﴾ كان ممن نقل بالهمزة وكلاهما سائغ.

ومن حجة من قال: ﴿فَتَذَكَّرْ﴾ قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَيْنِ لَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥] فهذا مضارعه ينبغي أن يكون يُذَكَّرُ.

وقول ابن كثير وأبي عمرو مثل أَعْرَمْتُهُ وَأَفْرَخْتُهُ، وقول الباقرين على عَرَّمْتُهُ وَفَرَّخْتُهُ. والمفعول الثاني من قوله سبحانه: ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ محذوف. المعنى: فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة التي احتملتها.

وزوي عن سفيان^(٢) بن عيينة في قوله: ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾، أي:

(١) قبله:

عللى أنسي بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كيلاً

البيتان من المتقارب، وهما للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦، وأساس البلاغة ص ٣٩٨ (كامل)، وخزانة الأدب ٢٩٩/٣، والدرر ٤٢/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٨، وشرح شواهد المعنى ٢/٩٠٨، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٠٨، وخزانة الأدب ٦/٤٦٧، ٤٧٠، ٨/٢٥٥، وشرح الأشموني ٣/٥٧٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٢، وشرح المفصل ٤/١٣٠، والكتاب ٢/١٥٨، ولسان العرب ١١/٥٩٨ (كامل) (البيت الأول فقط)، ومجالس ثعلب ٢/٤٩٢، ومعنى اللبيب ٢/٥٧٢، والمقتضب ٣/٥٥، ومعجم الهوامع ١/٢٥٤.

(٢) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي (١٠٧ - ١٩٨ هـ = ٧٢٥ - ٨١٤ م) أبو محمد، محدث الحرم المكي. من الموالي. ولد بالكوفة، وسكن مكة وتوفي بها. كان حافظاً ثقة، واسع العلم، كبير القدر. وكان أعور وحج سبعين سنة. له «الجامع» في الحديث، وكتاب في «التفسير». الأعلام ٣/١٠٥، وتذكرة الحفاظ ١/٢٤٢، والرسالة المستترفة ٣١، وصفة الصفوة ٢/١٣٠، وابن

تجعلها ذكراً، وأخسب أن أحداً من أهل التأويل، لم يذهب إلى ذلك غيره، وليس هو في المعنى بالقوي، ألا ترى أنهم لو بلغن ما بلغن ولم يكن معهن رجل لم تجز شهادتهن حتى يكون معهن^(١) رجل. فإذا كان الأمر على هذا لم يذكرها. والحاجة في إنفاذ الشهادة إلى الرجل قائمة.

ومما يبعد قوله: «أن تفضل إحداهما»، والضلال قد فسره أبو عبيدة: بالنسيان، فالذي ينبغي أن يعادله ما هو مقابل للنسيان من التذكير.

فأما من ذهب في قوله: «أن تفضل إحداهما» وقوله: إن الجزء في مقدم، أصله التأخير، فلما تقدم اتصل بأول الكلام، ففتحت أن؛ فإن هذه دعوى لا دلالة عليها، والقياس على ما عليه كلامهم يفسدها، ألا ترى أننا نجد الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه؟ وذلك فيمن فتح اللام الجارة مع المظهر فقال: لزيد ضربت، وضربت لزيد، روى أبو الحسن فتح هذه اللام عن يونس، وعن أبي عبيدة وعن خلف الأحمر، وزعم أنه سمع هو ذلك من العرب، قال: وعلى ذلك أنشدوا:

ثواعتني ربيعة كل يوم لأفليكها وأقتني الدجاجة

فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها ومعناها شيء عما كان عليه في الكسر، كذلك (إن) الجزء لو فتحت لم يجب على قياس اللام أن يتغير له معنى ولا عمل. ومما يبعد ذلك: أن الحروف العاملة إذا تقدمت كانت مثلها إذا تأخرت، لا تتغير بالتقدم عما كانت عليه في التأخر. ألا ترى أن من قال: يزيد مررت، وإلى عمرو ذهب. فقدم الحرف كان تقديمه مثل تأخيره، لا يغير التقديم شيئاً كان عليه في التأخير؟ ومما يبعد ذلك قولهم: رب غارة، ورئت غارة، ورئمت غارة، ورُب هبضل^(٢)، فكما لم يختلف في التخفيف عن حال الثقيل، ولحاق حرف التانيث به،

= خلكان ٢١٠/١ وميزان الاعتدال ٣٩٧/١، وحلية ٢٧٠/٧، وذيل المنيل ١٠٨، الشعراني ٤٠/١، وتاريخ بغداد ١٧٤/٩.

(١) انظر فتح القدير لابن الهام ٩١/٦.

(٢) ورد هذا اللفظ في البيت:

أزهير إن يشب السذال فإنه رب هبضل لجب لفت بهبضل

البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في الأزهية ص ٢٦٥، وجمهرة اللغة ص ٦٨، وخزانة الأدب ٥٣٥/٩، ٥٣٦، ٥٣٧، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٠/٣، ولسان العرب ٦٩٨/١١ (هبضل)، والمقاصد النحوية ٥٤/٣، وتاج العروس (هبضل)، وللهمذلي في المحتسب ٣٤٣/٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٥/١ ورصف المباني ص ٥٢، ١٩٢، وشرح المفصل ١١٩/٥، ولسان العرب ٣٣٨/٨ (مصع)، ومجالس ثعلب ص ٢٢٥، والمقرب ٢٠٠/١، والممتع في التصريف ٦٢٧/٢.

وكذلك ثُمَّ وَثُمْتَ، كذلك ينبغي أن لا يتغير (إِنْ)، بَلْ (إِنْ) أَجْدَرُ أَنْ لا تتغيَّرَ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالحَرَكَةِ أيسرُ من التَّغْيِيرِ بِحذفِ حَرْفٍ وزيادةِ آخَرٍ، وكذلك الحذفُ من «إِنْ»، وكأَنَّ» لم يغيرهما عن عملهما، ولا يلزمُ من حيثُ تَغَيَّرَتْ، إِنَّ المَكسُورَةَ بِالحذفِ فَدَخَلْتُ عَلَى الفِعْلِ (أَنَّ) تَغْيِيرَ بِإبدالِ حَرَكَةٍ وَتَغْيِيرَهَا لِأَنَّ الحذفَ وَالتَّغْيِيرَ فِي إِنَّ أَكثَرَ.

ومِمَّا يُعَدُّ ذَلِكَ أَنَّ الحَرْفَ قَدْ أُبْدِلَ مِنْهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ مَعَ الإِبْدَالِ، يَعْمَلُ عَمَلَهُ غَيْرَ مُبْدَلٍ، وَذَلِكَ نَحْوَ بَدَلِ الواوِ مِنَ الباءِ فِي: «وَاللَّهِ» وَبَدَلِ التَّاءِ مِنَ الواوِ فِي (تَاللَّهِ)، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الحُرُوفُ مَعَ التَّغْيِيرِ الحَادِثِ فِيهَا مِنَ الحذفِ مِنْهَا، وَالتَّغْيِيرِ بِاخْتِلَافِ حَرَكَاتِهَا لَيْسَتْ تَزُولُ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ العَمَلِ وَالمَعْنَى؛ فَأَنَّ لا تَغْيِيرَ أَنْ بِكسْرِ الهَمْزَةِ مِنْهَا أَجْدَرُ.

ومِمَّا يُفْسِدُ ذَلِكَ إِبْدَالَ هُمِ الألفِ مِنْ نونِ ﴿إِذْنَ﴾ أَلَا تَرَى أَنَّهَا إِذَا أُبْدِلَتْ كَانَتْ عَمَلُهَا وَمَعْنَاهَا عَلَى مَا كَانَتْ قَبْلَ الإِبْدَالِ؟ وَإِبْدَالُ الحَرْفِ أَكثَرَ مِنْ تَغْيِيرِ الحَرَكَةِ، فَلَوْ كَانَتْ لِمَا ذَكَرَهُ مَجَازًا أَوْ مَسَاحًا، لَكَانَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الحُرُوفِ المَغْيِرَةِ أَيْضًا، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ ضُرُوبِ التَّغْيِيرِ اللَّاحِقِ لَهَا مَا يَبِينُ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يُفْسِدُهُ مَا عَلَيْهِ مَقَائِسُ كَلَامِهِمْ، وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الدَّعَاوِي الَّتِي يُفْسِدُهَا رَدُّهَا إِلَى مَا ذَكَرْنَا سَاقِطٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾^(١) [البقرة: ٢٨٢] فِي رَفْعِهَا وَنَصْبِهَا.

فَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَدَّهُ «تِجَارَةً» نَصْبًا. وَقَرَأَ الباقُونَ: بِالرَّفْعِ.

قال أبو بكر: وَأَشْكُ فِي ابنِ عامِرٍ.

قال أبو علي: «كَانَ» كَلِمَةٌ اسْتَعْمَلَتْ عَلَى أُنْحَاءٍ:

أحدها: أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ حَدَثٍ، وَوَقَعَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قَدْ كَانَ الأَمْرُ، أَيْ وَقَعَ وَحَدِثَ، وَالأَخْر: أَنْ تَخْلَعَ مِنْهُ مَعْنَى الحَدِثِ فَتَبْقَى الكَلِمَةُ مَجْرَدَةً لِلزَّمَانِ، فَتَلزِمُهَا الخَيْرُ المَنْصُوبُ.

ونظيرِ خَلَعَهُمْ مَعْنَى الحَدِثِ مِنْ كَانَتْ وَأَخْوَاتِهَا، خَلَعَهُمْ مَعْنَى الأَسْمِ مِنَ التَّاءِ وَالكافِ اللَّتَيْنِ لِلخَطَابِ فِي قَوْلِهِمْ: أَنْتَ وَذَلِكَ، وَالتَّجَاءُكُ^(٢)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا. وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ.

= الهَيْضِلُ وَالهَيْضَلَةُ: جَمَاعَةٌ مَتَسَلِحَةٌ أَمْرَهُمْ فِي الحَرْبِ وَاحِدٌ. وَقِيلَ: الهَيْضِلُ جَمَاعَةٌ إِذَا جَعَلَ اسْمًا قِيلَ: هَيْضَلَةٌ وَقِيلَ: الهَيْضَلَةُ: الجَمَاعَةُ يُغزَى بِهِمْ لَيْسُوا بِالكَثِيرِ، وَالهَيْضِلُ: الرِّجَالُ، وَقِيلَ: الجَيْشُ. (اللسان ٦٩٨/١١ هضلل).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

(٢) التَّجَاءُكُ: النَّجَاءُ: السَّرْعَةُ فِي السَّيْرِ، وَقَدْ نَجَا نَجَاءً، مَمْدُودٌ، وَهُوَ يَنْجُو فِي السَّرْعَةِ نَجَاءً، وَهُوَ نَاجٌ: سَرِيعٌ وَنَجُوتُ نَجَاءً أَيْ أَسْرَعَتْ وَسَبَقَتْ. وَقَالُوا: النَّجَاءُ وَالتَّجَاءُ وَالتَّجَا وَالتَّجَا، فَمَدُّوا وَقَصَرُوا. وَقَالُوا: النَّجَاكُ فَادْخَلُوا الكافَ لِلتَّخْصِيفِ بِالخَطَابِ، وَلا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ لِأَنَّ الألفَ وَالألفَ =

أنشد أحمد بن يحيى (١):

بتسيهاء قفرٍ والمطئي كأنها قَطَا الحَزْنِ قَد كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضُهَا (٢)
 أي: صارت، فيجوز أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، أي صار في المهدي.

والرابع: أن تكون زيادة، وذلك: قولهم: ما كان أحسنَ زيداً، المعنى فيه: ما أحسنَ زيداً، وأنشد لبعض البغداديين:

سَرَاءُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَأَنَّ الْمُسَوِّمَةَ الْجِيَادِ (٣)
 في أخرى: العراب.

فأما موضعُ أن في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْدَرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا يَدَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فَضَبُّ، المعنى: ولا تساموا كتابته إلا أن تكونَ تجارةً حاضرةً تديرونها بينكم.
 أي: يبدأ بيد لا أجل فيه، فلا يُحتاج في تباعِ ذلك إلى التوثُقِ باكتتاب الكتاب، ولا ارتهانِ الرهنِ، لوقوع التقابضِ في المجلس، ومثلُ موضع «أن» هذه في النصب موضعُ التي في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَحْكِرَةً عَنْ تَرَابِضٍ وَمِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فالعامل في

= معاينة للإضافة، فثبت أنها ككاف ذلك وأرىك زيداً أبو من هو. وفي الحديث: وأنا النذير العُريان فالتجاء النجاء أي انجوا بأنفسكم، وهو مصدر منصوب بفعل مضمَر أي انجوا النجاء. (اللسان ١٥/ ٣٠٥ - ٣٠٦ مادة: نجا).

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء (٢٠٠ - ٢٩١ هـ = ٨١٦ - ٩١٤ م) المعروف بشعْب الإمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد، وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة، فتوفي على الأثر. من كتبه «الفصيح» و«قواعد الشعر» و«شرح ديوان زهير» و«مجالس ثعلب» و«معاني القرآن» وغير ذلك الأعلام ١/ ٢٦٧، ونزهة الألبا ٢٩٣، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٢١٤، وأدب اللغة ٢/ ١٨١، وابن خلكان ١/ ٣٠ وتاريخ بغداد ٥/ ٢٠٤، وإنباه الرواة ١/ ١٣٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أحمَر في ديوانه ص ١١٩، والحيوان ٥/ ٥٧٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١، ولسان العرب ٧/ ١٨٦ (عرض)، ١٣/ ٣٦٧ (كون)، وله أو لابن كثر في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥ ويلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧، وشرح الأشموني ١/ ١١١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨، وشرح المفصل ٧/ ١٠٢، والمعاني الكبير ١/ ٣١٣.

(٣) ورد البيت برواية «العراب» بدل «الجياد».

البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧، وأسرار العربية ص ١٣٦، والأشياء والنظائر ٤/ ٣٠٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٧، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٠٧ - ٢١٠، ١٠/ ١٨٧، والدرر ٢/ ٧٩، ووصف المباني ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح الأشموني ١/ ١١٨، وشرح التصريح ١/ ١٩٢، وشرح ابن عقيل ص ١٤٧، وشرح المفصل ٧/ ٩٨، ولسان العرب ١٣/ ٣٧ (كون)، واللمع في العربية ص ١٢٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١، وجمع الهوامع ١/ ١٢٠.

قوله: «أن» تكون من قوله: إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم، قوله عز وجل: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩] بتوسطٍ إلا، وكلاً الاستثناءين منقطع.

وزعم سيبويه: أنه قد نُصِبَ في القراءة ﴿تجارة عن تراضٍ منكم﴾^(١).

فأما حجة من رفع: فإنه جعل كان بمعنى وقع وحدث كأنه: إلا أن تقع تجارة حاضرة، ومثل ذلك في الرفع قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠] المعنى فيه على الرفع وذلك أنه لو نُصِبَ، فقليل: وإن كان ذا عسرة لكان المعنى: وإن كان المستربي ذا عسرة فنظرة، فتكون النظرة مقصورة عليه وليس الأمر كذلك لأن المستربي، وغيره، إذا كان ذا عسرة فله النظرة. ألا ترى أن المستربي والمشتري وسائر من لزمه حتى إذا كان مُعْسِراً فله النظرة إلى الميسرة؟ فكذلك المعنى في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾، إلا أن تقع تجارة حاضرة في هذه الأشياء التي اقتصت، وأمر فيها بالتوقف بالشهادة والارتهان، فلا جناح، في ترك ذلك فيه لأن ما يخاف في بيع النساء، والتأجيل يؤمن في البيع بدأ بيد.

ومما جاء فيه كان بمعنى وقع قول أوس^(٢):

هَجَاؤُكَ إِلَّا أَنْ مَا كَانَ قَدْ مَضَى عَلَيَّ كَأَثَابِ الْحَرَامِ الْمَهِينِ
ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

فَدَى لِبَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا

(١) انظر البحر المحيط ٢/٣٥٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ١٣/٣٦٧ (كون)، وجمهرة اللغة ص ١١٧١، والمعاني الكبير ص ٤٨٤ - ١١٧٧، وبلا نسبة في المخصص ٢/١٣٨.

(٣) هناك روايات كثيرة للبيت منها:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوم ذو كواكب أشنعنا

البيت من الطويل، وهو لعمر بن شأس في ديوانه ص ٣٦، والأزهية ص ١٨٦، وخراتة الأدب ٨/٥٢١ وشرح أبيات سيبويه ١/٦٣، والكتاب ١/٤٧، ولحصين بن حمام في المعاني الكبير ص ٩٧٣، وبلا نسبة في لسان العرب ١/٥٠٩ (شهب)، والمقتضب ٤/٩٦، ويروى «أشهب» مكان «أشنعنا»:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٢/٣٧٨ (ظلم)، وتاج العروس ٣/١٦٧ (شهب) (ظلم)، وانظر الشاهد التالي:

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

البيت من الطويل، وهو لمقاس العائذي في الأزهية ص ١٨٦، وشرح أبيات الكتاب ١/٢٥٢ وشرح المفصل ٧/٩٨، والكتاب ١/٤٧، ولسان العرب ١٣/٣٦٦ (كون)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٥، ولسان العرب ١/٥٠٩ (شهب)، ١٢/٣٧٨ (ظلم)، والمقتضب ٤/٩٦.

فهذا أيضاً من باب وقع ولا يكون ﴿أشنع﴾ خبراً لأنك لو جعلته خبراً لم تستفد به إلا ما ساتفدت بما تقدم، فلم يجئ الخبر هكذا كما جاء الحال في نحو قوله^(١):

كَفَى بِالشَّيْءِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافِي

وأما وجه قول من نصب فقال: ﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة﴾، فالذي في الكلام الذي تقدمه مما يظن أنه يكون اسم كان ما دل عليه: ﴿قد اينتم﴾، من قوله: ﴿إذا قَدَايْتُمْ بِدَيْنٍ﴾، و﴿الحق﴾ من قوله: ﴿فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيماً﴾ فلا يجوز أن يكون التداين اسم كان، لأن حكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى والتداين حق في ذمة المستدين، للمدين المطالبة به، فإذا كان ذلك لم يكن اسم كان، لأن التداين معنى، والمنتصب يراد به العين، ومن حيث لم يجز أن يكون التداين اسم كان، لم يجز أن يكون الحق اسمها، لأن الحق يراد به الدين في قوله: ﴿فإن كان الذي عليه الحق﴾ فكما لم يجز أن يكون التداين اسمها، كذلك لا يجوز أن يكون هذا في ﴿الحق﴾، فإذا لم يجز ذلك لم يخل اسم كان من أحد شيئين:

أحدهما: أن هذه الأشياء التي اقتضت من الإشهاد والارتهاين قد عليم في فحواها التبائع؛ فأضمر التبائع لدلالة الحال عليه، كما أضمر، لدلالة الحال فيما حكاه من قوله: إذا كان غداً فأنتي، أو يكون أضمر التجارة، كأنه: إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة. ومثل ذلك قول الشاعر^(٢):

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوماً ذا كوكب أشنعاً

أي: إذا كان اليوم يوماً، فأما التجارة فهي تليق بالأموال وتصريفها لطلب النماء بذلك، وهو اسم حديث واشتق التاجر منه إلا أن المراد في الآية العين، ولا يخلو وقوع اسم الحديث على هذا المعنى الذي وصفناه من أحد ثلاثة أشياء:

إما أن يكون المراد: إلا أن يقع ذو تجارة أي: متاع ذو تجارة.

والآخر: أن يراد بالتجارة: المتجر فيه الذي هو: عين، فيكون كقوله: هذا

(١) صدر بيت. عجزه:

وليس لحبها ما عشت شافني

البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٤٢، وخرزاة الأدب ٤/٤٣٩، ١٠/٤٧٧، ٤٨٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩٤، ولأبي حية النميري في لسان العرب ١٥/١٩٥ (قفا) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٨، ١١٢، وتخليص الشواهد ص ٢٩٩، وخرزاة الأدب ٣/٤٤٣، ٦/٣٩٧، والخصائص ٢/٢٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٧٠، وشرح المفصل ٦/١٥، ١٠٣/١٠ والصاحبي في فقه اللغة ص ٣٥، والمقتضب ٤/٢٢، والمنصف ٢/١١٥.

(٢) مر سابقاً.

الدرهم ضرب الأمير، وهذا الثوب نسج اليمن، أي مضرئوه ومنسوجُه، وكذلك ﴿لَيَلُونَكُمْ اللَّهُ بَشِيءٍ مِنَ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ٩٤] أي المصيد.

ألا ترى أن الأيدي والرماح إنما تتالان الأعيان.

والثالث: أن يوصف بالمصدر فيراد به العين كما يقال: عَدَلْتُ، ورضى، يراد به عادلٌ ومرضى، وعلى هذا قالوا: عَدَلْتُ، لما جعلوه الشيء بعينه. وليس هذا كالوجه الذي قبله لأن ذلك مصدرٌ يرادُ به المفعول، وليس هذا مقصوداً على المفعول، فالمراد بالمصدر الذي هو تجارة: العروض وغيرها مما يتقايض، يبين ذلك وصفها بالحضور وبالإدارة بيننا، وهذا من أوصاف الأعيان، والاسم المشتق من هذا الحدث يجري مجرى الصفات الغالبة؛ ولذلك كَسَّرَ تكسيرها في قولهم: تاجر وتجار، كما قالوا: صاحبٌ وصحابٌ، وراعٍ ورعاء، قال الشاعر:

كَأَنَّ عَلَى فِيهَا عَقَارًا مُدَامَةً سُلَاقَةً رَاحٍ عَثَقَتْهَا تَجَارَهَا
اختلفوا في ضمِّ الرءاء وكسرها وإدخال الألف وإخراجها، وضمُّ الهاء وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿فَرُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾^(١) [البقرة: ٢٨٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَرُهْنٌ﴾، واختلفت عنهما.

فروى عبد الوارث وعبيد بن عقييل عن أبي عمرو: ﴿فَرُهْنٌ﴾ ساكنة الهاء.

وروى البيهقي عنه ﴿فَرُهْنٌ﴾ بضم الهاء. وروى عبيد بن عقييل عن شبلٍ ومطرف الشَّقْرِي عن ابن كثير ﴿فَرُهْنٌ﴾ ساكنة الهاء.

وروى قبل عن النبال والبيزي^(٢) عن أصحابهما، ومحمد بن صالح المرِّي عن شبل عن ابن كثير: ﴿فَرُهْنٌ﴾ مضمومة الهاء.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي ﴿فَرِهَانٌ﴾ بآلفٍ مكسورة الراء.

قال أبو علي: قال أبو زيد: رَهَنْتُ عِنْدَ الرَّجُلِ رَهْنًا وَرَهْنَتُهُ رَهْنًا، فَأَنَا أَرَهْنُهُ: إِذَا وَضَعْتَهُ عِنْدَهُ. وَارْتَهَنْتُ فَلَانًا مِنْ رَجُلٍ رَهْنًا ارْتِهَانًا: إِذَا أَخَذَهُ مِنْهُ، وَقَدْ أَرَهَنْتُ فِي السَّلْعَةِ مِنْ مَالِي حَتَّى أَدْرَكْتُهَا إِرِهَانًا، وَذَلِكَ إِذَا غَالَيْتُ بِهَا فِي الثَّمَنِ، فَالارْتِهَانُ - فِي الْمَغَالَاةِ وَفِي الْقَرْضِ وَالْبَيْعِ -: الرَّهْنُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

(٢) البيزي (١٧٠ - ٢٤٣هـ = ٧٨٦ - ٨٥٧م) أحمد بن محمد بن عبد الله البيزي، أبو الحسن، من كبار القراء من أهل مكة، ووفاته فيها. قال ابن الجزري: أستاذ محقق ضابط متقن، وأورد بعض أخباره، وعرفه ابن الأثير في اللباب بصاحب قراءة ابن كثير. وكان ضعيفاً في الحديث.

الأعلام ٢٠٤/١، وغاية النهاية ١١٩/١ وفيه وفاته سنة ٢٥٠، واللباب ١/١٢١، ولسان الميزان ١/٢٨٣.

يَطْوِي ابْنُ سَلْمَى بِهَا عَنْ رَاكِبٍ بَعْدَ عِيدِيَّةٍ أَزْهِنَتْ فِيهَا الدَّنَانِيرُ^(١)
 كَأَنَّهَا بِحَسِينِ الرِّيحِ صَادِيَّةٌ وَقَدْ تَحَرَّرَ مَلْحَرُ الِيعَافِيْرِ^(٢)
 وَأَرْهَنَّا بَيْنَنَا خَطراً إِرْهَاناً، وَهُوَ أَنْ يَبْذُلُوا مِنَ الْخَطَرِ مَا يَرْضَى بِهِ الْقَوْمُ بِالْغَا مِ
 بَلْغٍ، فَيَكُونُ لَهُمْ سَبْقاً، وَأَخْطَرْتُ لَهُمْ خَطراً إِخْطَاراً وَهُوَ مِثْلُ الْإِرْهَانِ. وَأَنْشَدَ غَيْرُ أَبِي
 زَيْدٍ لِلْعِجَاجِ:

وِعَاصِماً سَأَلَمَهُ مِنَ الْغَدْرِ مِنْ بَعْدِ إِزْهَانِ بِصَمَاءِ الْغَبْرِ^(٣)
 فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَصْمَعِيِّ: إِرْهَانٌ: إِثْبَاتٌ وَإِدَامَةٌ.
 وَيُقَالُ: أَرْهَنْ لَهُمُ الشَّرْءَ أَيَّ أَدَامَةً، وَقَالَ أَبُو مُوسَى: رَهَنْ لَهُمْ، أَيُّ: دَامَ،
 وَأَنْشَدَ:

وَالْحُبْرُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ^(٤)

فَقَدْ فَسَّرُوا الرَّهْنَ بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِدَامَةِ، فَمَنْ ثَمَّ يَبْطُلُ الرَّهْنُ إِذَا خَرَجَ مِنْ يَدِ الْمَرْتَهَنِ
 بِحَقِّ لَزْوَالِ إِدَامَةِ الْإِمْسَاكِ، وَالرَّهْنُ الَّذِي يُمْسِكُهُ الْمَرْتَهَنُ تَوْثِيقَةً لِاسْتِيفَاءِ مَالِهِ مِنَ
 الرَّاهِنِ: اسْمٌ مُصَدَّرٌ كَمَا كَانَ الْكِتَابُ كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكِتَابِهِ﴾ [التَّحْرِيمُ: ١٢]
 وَهَذِهِ الْمَصَادِرُ إِذَا تَقَلَّتْ فَسُمِّيَ بِهَا يَزُولُ عَنْهَا عَمَلُ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ فِيهَا إِذَا صَارَتْ عَلَى
 مَا ذَكَرْنَا بَيِّنٌ، إِذْ لَمْ يُعْمَلُوا مِنَ الْمَصَادِرِ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لَهُ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي

(١) البيت من البسيط، وهو لشداد في تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/١٩٠ (رهن)،
 وجمهرة اللغة ص ٨٠٧، ومقاييس اللغة ١/٤٥٢، وتهذيب اللغة ٦/٢٧٤، ٢٧٥، والمخصص ١٢/
 ٢٥٣، ٢٢/١٣، ومجمل اللغة ٢/٤٣٠.

العيدية: نجائب منسوبة معروفة، وقيل: العيدية منسوبة إلى عاد بن عاد وقيل إلى عادي بن عاد إلا أنه
 على هذين الأخيرين نسب شاذ، وقيل: العيدية تنسب إلى فحل منجب يقال له: عيد كأنه ضرب في
 الإبل مرات، وهذا ليس يقوي، وأنشد الجوهري لرذاذ الكلبي:

ظلت تجوب بها البلدان ناجيةً عيدية، أرهنت فيها الدنانير

(٢) اليعافير (ج) اليعفور: الظبي الذي لونه كلون العفر وهو التراب، وقيل: هو الظبي عامة، والأثنى يعفورة
 وقيل: اليعفور: الخشف، سمي بذلك لصغره وكثرة لزوقه بالأرض. (اللسان ٤/٥٨٥ (عفر)).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٩٣، وبلا نسبة في لسان العرب ٥/٤ (غير)، وأساس البلاغة (غير) وتاج
 العروس ١٣/١٨٩ (غير)، وتهذيب اللغة ٨/١٢٣.

قال أبو الهيثم: يقول أنجاه من الهلاك بعد إشراف عليه. وإرهان الشيء: إثباته وإدامته.
 الغبر: البقاء. (اللسان ٤/٥).

(٤) صدر بيت. عجزه:

وقهوة راووقهها ساكب

البيت من السريع، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٣/١٩٠ (رهن)، ٢١٩ (سمن)، وتاج العروس
 (رهن).

قولهم: **لله ذُرْكٌ**، وتمثيليهِ إياه بقولهم: **لله بلادُك**، فإذا قال: **رهنتُ زيداً رهناً وارتهنتُ رهناً**، فليس انتصابُهُ انتصابَ المصدر، ولكن انتصابَ المفعولِ به كما تقول: **رهنتُ زيداً ثوباً**، ورهنته ضيعةً.

وقد قالوا في هذا المعنى: **أرهنته**، وفعلت فيه أكثر.

قال الأعشى^(١):

حتى يُفِيدَكَ من بنيهِ رهينَةً نعشٌ ويزهَنَكَ السَّمَاءُ الفَرْقَدَا
وقال آخر:

فلَمَّا خَشِنَتْ أَظْفِيرَهُ نَجَوْتُ وأرهنتُهُم مَالِكَا^(٢)
وقال آخر:

يرَاهُنِّي فَيَزَهُّنِي بَنِيهِ وَأَزَهُّهُ بَنِيَّ بِمَا أَقُولُ^(٣)
فرهنتُ في كل هذه الأبيات قد تعدى إلى مفعولين، فكذلك إذا قال: **رهنتُ زيداً رهناً**، فالرهنُ مصدرٌ، ولَمَّا نُقِلَ فُسِمِيَ به ما ذكرتُ كُسِرَ كما تُكْسَرُ الأسماءُ، كما كُسِرَ غيره من المصادر المسمى بها.

وتكسير رهن على أقل العدد لم أعلمه جاء، ولو جاء لكان قياسه **أفعلٌ**، مثل **كَلَبٌ** و**أَكْلَبٌ**، و**قَلَسٌ** و**أَقْلَسٌ**، وكأنه استغنيَ ببناء الكثير عن القليل كما استغنيَ ببناء الكثير عن القليل في قولهم: **ثلاثة شسوع**^(٤)، وكما استغنيَ ببناء القليل عن بناء الكثير في نحو: **رَسَنٌ** و**أَرَسَانٌ**، فَرَهْنٌ جُمِعَ على بناءين من أبنية الجموع، وهو **فُعْلٌ** و**فِعَالٌ** وكلاهما من أبنية الكثير فَمِمَّا جاء على **فُعْلٍ**. قول الأعشى^(٥):

(١) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨١، وسقط اللآلي ص ١٥٦، ولسان العرب ١٣/١٨٩ (رهن)، وبلا نسبة في المقتضب ٢/٢٢٧.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ص ٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب ٩/٣٦، والدرر ٤/١٥، والشعر والشعراء ٢/٦٥٥، ولسان العرب ١٣/١٨٨ (رهن)، ومعاهد التنقيص ١/٢٨٥، والمقاصد النحوية ٣/١٩٠، ولهمام بن مرة في تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٦٤، ووصف المباني ص ٤٢٠، وشرح الأشموني ١/٢٥٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٤٠، والمقرب ١/١٥٥ وهمع الهوامع ١/٢٤٦.

(٣) يروي «أراهنه» مكان «يراهنتي». البيت من الوافر، وهو لأحيحة بن الجلاح في لسان العرب ١١/٤٨٨ (عيل)، ١٣/١٨٩ (رهن)، وجمهرة اللغة ص ٥٩، وتاج العروس (رهن).

(٤) شسع النعل: قبالها الذي يشد إلى زمامها، والزمام: السير الذي يعقد فيه الشسع، والجمع شسوع لا يكسر إلا على هذا البناء. (لسان العرب ٨/١٨٠ مادة: شسع).

(٥) البيت من الكامل، وهو للأعشى ديوانه ص ٢٧٩، وتاج العروس (رهن)، ولسان العرب ١٣/١٨٩ (رهن).

الَيْثُ لَا أُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا زُهْنًا فَيُفْسِدُهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا
 فَرُهْنٌ: جمع زَهْنٍ، ثم يُخَفَّفُ الْعَيْنُ كَمَا خَفَّفَ فِي رُسُلٍ وَكُتِبَ وَنَحْوِ ذَلِكَ
 فَقِيلَ: رُسُلٌ وَكُتِبَ. ومثل زَهْنٍ، وَرُهْنٍ، سَقْفٌ وَسُقْفٌ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لِيُؤْتِيَهُمْ سُقْفًا
 مِنْ فِصْفٍ﴾ [الزخرف: ٣٣] ومثل تخفيفهم الرُهْنِ وَقَوْلِهِمْ: زُهْنٌ؛ أَنَّهُمْ جَمَعُوا أَسْدًا
 عَلَى أُسْدٍ، ثُمَّ خَفَّفُوا فَقَالُوا: أُسْدٌ قَالَ:

كَأَنَّ مُحَرِّبًا مِنْ أُسْدٍ تَزَجُّ يُتَّزَلُّهُمْ لِنَابِيهِ قَبِيبٌ^(١)
 ومثل زَهْنٍ وَرُهْنٍ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ: لَخَدُ الْقَبْرِ، وَلِخَدِّ، وَقَلْبُ
 وَقَلْبٌ، لِقَلْبِ النَّخْلَةِ، وَقَالُوا: نَطٌّ^(٢)، وَنَطٌّ، وَوَزْدٌ وَوَزْدٌ^(٣)، وَسَهْمٌ حَشْرٌ،
 وَسِهَامٌ حُشْرٌ^(٤).

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْجُوزُ أَنْ يَكُونَ رِهَانٌ جَمَعَ رِهَانٌ جَمَعَ زُهْنٍ، وَلَا يَكُونُ جَمَعَ زَهْنٍ.
 فَالْقَوْلُ: إِنَّ سَبِيوِيَهَ لَا يَرَى جَمَعَ الْجَمْعِ مُطْرَدًا، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقَدِّمَ عَلَيْهِ حَتَّى يُعْلَمَ، فَإِذَا
 كَانَ زَهْنٌ قَدْ صَارَ مِثْلَ كَعْبٍ، وَكَلْبٍ، قَلْنَا: إِنَّ «رِهَانًا» مِثْلُ كَعْبٍ وَكِعَابٍ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ
 جَمَعَ الْجَمْعِ إِلَّا بِثَبَّتٍ. فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُمْ قَدْ جَمَعُوا فَعْلًا فِي قَوْلِهِمْ: طُرْقَاتٌ وَجُزْرَاتٌ،
 وَحَكَّى أَبُو عَثْمَانَ أَنَّ الرَّيَاشِيَّ حَكَى أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ يَقُولُ: عِنْدَنَا مُعْتَنَاتٌ^(٥)، فَإِذَا جَمَعُوهُ
 هَذَا الْجَمْعَ جَازَ أَنْ يَكْسُرَ أَيْضًا لِاجْتِمَاعِ الْبَابَيْنِ فِي التَّكْسِيرِ وَالتَّصْحِيحِ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا جَمَعَ فَهَذَا قِيَاسٌ، التَّوَقُّفُ عَنْهُ نَرَاهُ أَوْلَى، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ نَاسٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ:

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣١١/١.

كَأَنَّ مَجْرَبًا مِنْ أُسْدٍ تَزَجُّ أَرَى ذُو كِنْدَةَ لِنَابِيهِ قَبِيبٌ

البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٠، ولسان العرب ٣٠٤/١
 (حرب) ٦٥٧ (قبب)، ٢١٨/٢ (ترج)، وأساس البلاغة ص ٣٥٢ (قبب)، وتاج العروس ٢٥٤/٢
 (حرب) ٥٠٦/٣ (قبب)، ٤٣٧/٥ (ترج).

حزبت عليه غيري أي أغضبتة، وحزبه: أغضبه. وأسد حرب.

قب الأسد والفحل يقب قبا وقبيبا إذا سمعت قعقة أنيابه، وقب ناب الفحل والأسد قبا وقبيبا كذلك
 يضيفونه إلى الناب).

ترج: موضع ينسب إليه الأسد.

(٢) رجل نطط: ثقيل البطن بطيء. (لسان العرب ٢٦٧/٧ مادة: نطط).

(٣) قيل للفرس: ورد، وهو بين الكمية والأشقر. ابن سيده: الورد لون أحمر يضرب إلى صفرة حسنة في
 كل شيء، فرس ورد، والجمع وُرد ووراد والأثنى وردة. (لسان العرب ٤٥٦/٣ مادة: ورد).

(٤) سهم مخشور وحشّر: مستوي فذذ الريش. قال سيبويه: سهم حشّر وسهام حشّر، وفي شعر هذيل:
 سهم حشّير. (لسان العرب ١٩٢/٤ مادة: حشور).

(٥) المَعْنُ والمَعِين: الماء السائل، وقيل: الجاري على وجه الأرض، وقيل: الماء العذب الغزير وكل ذلك
 من السهولة. والمَعْنُ: الماء الظاهر، والجمع مَعْنٌ ومُعْتَنَاتٌ. (اللسان ٤١٠/١٣ - ٤١١ (معن)).

إِنَّ فَعُلَ مِثْلُ فِعَالٍ، فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنَاءٌ لِلْعَدَدِ الْكَثِيرِ، وَقَدْ كَسَرُوا «فِعَالًا» فِي نَحْوِ قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

وَقَسَرْنَنَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلِ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غَزْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطِرُ^(١)
فِيكُونُ رِهَانٌ جَمْعُ رُهْنٍ لَا جَمْعَ رَهْنٍ، وَجَمَعُوا فُعَلَاءً، عَلَى فِعَالٍ، كَمَا جَمَعُوا فِعَالًا عَلَى فَعَائِلٍ فِي قَوْلِهِمْ: جَمَائِلٌ، لَمْ نَرَ هَذَا الْقِيَاسَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَمَعَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَجُزْ قِيَاسُ الْآخِرِ عَلَيْهِ عِنْدَهُ، حَتَّى يُسْمَعَ، وَلَيْسَتْ الْجَمُوعُ عِنْدَهُ فِي هَذَا كَالْأَحَادِ.

قال أحمد بن موسى: قرأ حمزة وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم وحفص عن عاصم ﴿الَّذِي أَوْثَمِينَ﴾^(٢) [البقرة: ٢٨٣] بهمزة ويرفع الألف، ويشير بالضم إلى الهمز.

قال أحمد: وهذه الترجمة غلط.

وقرأ الباقون: ﴿الَّذِي أَثْمِنَ﴾ الذال مكسورة، وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام الضم، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره.

وروي خلف وغيره عن سُلَيْمٍ عن حمزة: ﴿الَّذِي أَوْثَمِينَ﴾، يُشْمُ الهمزة الضم، وهذا خطأ أيضاً، لا يجوز إلا بتسكين الهمزة.

قال أبو علي: لا تخلو الحركة التي أشموها الهمزة من أن تكون لنفس الحرف، أو تكون حركة حرف قبل الهمزة أو بعدها: فلا يجوز أن تكون الحركة لنفس الحرف الذي هو الهمزة، لأن الحرف ساكن لا حظ له في الحركة، وذلك أن ﴿أَوْثَمِينَ﴾ افتعل من الأمان، والفاء من افتعل ساكنة في جميع الكلام صحيحه ومعتلوه، تقول: افتتبل أفتشع، إيتكل، إيتجر، إيتار، إيتاد، إيتد، إيتن، فتكون فاء افتعل في جميع هذه الأبنية ساكنة، ولا يجوز أن تكون حركة حرف قبلها لأن حركة ما قبل لم تلق على ما بعد في شيء علمناه، كما تلقى حركة الحرف على ما قبله في نحو: استعد، واستمر، وقيل، واختر، ورد، والخب^(٣) ونحوه.

فإذا لم يكن لشيء من هذه الأقسام مساعً ثابت أن الحركة لا تجوز فيها على الإشمام، كما لا تجوز فيها على الإشباع، فإن قيل: إن هذا الإشمام إنما

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٦٦، وجمهرة اللغة ص ٢٣٤، ٧٠٣، ١٠٩٧ ولسان العرب ٦٤٥/١ (غرب)، ٢٥٢/٤ (خطر)، ١٣٩/١٠ (زرق)، ١٢٥/١١ (جمل)، وشرح المفصل ٧٦/٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

(٣) أصلها الخبء: المخبوء. و: المذخر. وخبء الأرض: النبات. وخبء السماء: المطر.

هو لِيُعْلَمَ أَنَّ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ وَصَلَّ مَضْمُومَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا ابْتَدَأْتَ قُلْتَ: **أَوْثِمِينَ**. قيل: فهذا يلزمُ قائله أن يقولَ في نحو: **﴿إِلَى الْهَدَى أَتَيْتَا﴾** [الأنعام: ٧١] أن يشير إلى الهمز بالكسر، وكذلك يلزمه أن يشير إلى الكسر في قوله: **﴿فَأَيْنَمَا تَوَدَّتَا﴾** [الأعراف: ٧٠] وفي قوله تعالى: **﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُرُ أَتَدْنُ لِي﴾** [التوبة: ٤٩] ونحو ذلك أن يشير إلى الكسر في الهمز لأنَّ قَبْلَ الهمزة في كل ذلك في الابتداء همزةٌ مكسورةٌ كما كانت في قوله: **﴿أَوْثِمِينَ﴾** في الاستئناف همزةٌ مضمومةٌ. فإن مرَّ على قياس هذا الذي لزم كان مازاً على خطأ وأخذاً به من غير وجه. ومن ذلك أنَّ الحرف الذي بعد الحرف لا يُحْرَكُ بحركة ما قبله، كما يُحْرَكُ الحرفُ الذي قَبْلَ الحرفِ لحركة الحرف الذي بعده نحو: يستعدُّ، و**﴿يَهْدِي﴾** [يونس: ٣٥] و**﴿الْحَبِّ﴾** [النمل: ٢٥] ونحو ذلك. ولو جاز ذلك في كلامهم، لم يلزم في هذا الموضع في الإدراج؛ وذلك أنَّ همزة الوصل تسقطُ في الإدراج، فإذا سقطت سقطت حركتها، ولم تبقى الحركة بعد سقوط الحرف، فإذا كان كذلك لم يجوز أن تُقَدَّرَ إلقاء حركة ما قبلها عليها لأنها ليس قبلها شيءٌ وإذا لم يَجُزْ ذلك، تبين أن الهمزة لا وجه لها إلاَّ السكون، كما ذهب الآخرون إليه غيرَ عاصم وحمزة من إسكانها. إلاَّ أنه يجوز في الهمزة التخفيف والتحقيق فمن خفف: **﴿الَّذِي أَوْثِمِينَ﴾** قال: **﴿الَّذِي تَمِينَ﴾** فحذف الياء من الذي لالتقاء ساكنة مع فاء افتعل، لأنَّ همزة الوصل قد سقطت للإدراج، فيصير: **ذِي تَمِينَ** بمنزلة: بئر، وذيب، وإن حَقَّقَ كان بمنزلة من حَقَّقَ الذئب والبئر.

وليس إشمام الحركة الهمزة في قوله: **﴿الَّذِي أَوْثِمِينَ﴾** كإشمام أبي عمرو فيما حكى سيبويه من قراءته قوله: **﴿يَا صَالِحُ يَتِيًّا﴾** [الأعراف: ٧٧] لأنه أشمَّ الحركة التي على الحاء، ولها حركةٌ هي الضمة، ولا حركةٌ للهمزة في: **﴿الَّذِي أَوْثِمِينَ﴾**.

ولم يقلب أبو عمرو الياء التي ابتدأَتْ من الهمزة التي هي فاءٌ وأواً لتشبيهه المنفصل بالمتصل نحو: قيل. ولا يلزمه على هذا أن يقول ومنهم من يقول: **﴿أَيْدِنَ لِي﴾** لأنه إنما فعل ذلك في حركة بناءٍ وحركة البناء في النداء المفرد كحركة البناء في قيل. فإذا فعل ذلك في حركة البناء، لم يلزمه أن يجري حركة الإعراب كحركة البناء، ومن شبه حركة الإعراب بحركة البناء، وهو قياس قول سيبويه لزمه أن يُشَمَّ الضمة في يقول الكسرة كما جاء ذلك في قيل. ولعل أبا عمرو يفصل بينهما كما فصل غيره من النحويين. وليس ذلك أيضاً كما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال في القراءة: **﴿فِي الْقَتْلِ الْخُرِّ﴾** [البقرة: ١٧٨] فأشَمَّ الفتحة التي على اللام التي هي لام الفعل من القتل الكسرة، كما كان يميله، والألف التي في القتل ثابتة، لأنَّ الألف التي في القتل حذفٌ لالتقاء الساكنين. وقد وَجَدَتْ الحذف

لالتقاء الساكنين في حكم الثباتِ ألا ترى أنهم أشدوا:

فَالْقَيْنِثُ غَيْرَ مُسْتَغْيَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّأَةِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)
فنصبوا الاسم مع حذف التنوين كما كانوا ينصبون مع إثباته لما كان المحذوف
في حكم الإثبات.

فكذلك الألفُ في «القتلى» في حكم الإثبات، وإذا كان في حكمه جازت إمالة
الفتحة مع حذف الألف كما جازت إمالتها مع ثباتها. ونظير ذلك من كلامهم قولهم:
صِعْقِي^(٢)، ألا ترى أنه إنما كسرت الصاد لمكان كسرة العين، ثم انفتح ما كانت الفاء
كسرت لكسرتة فبقيت الفاء على كسرتها، فكذلك الفتحة في «القتلى» أميلت لمكان
الألف، ثم ارتفع ما كان أميلت له الفتحة، وذهب، فبقيت اللام على إمالة فتحها كما
بقيت الفاء في صِعْقِي على كسرتها.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَكُتَيْبِهِ﴾^(٣) [البقرة: ٢٨٥]
هنا، وفي سورة التحريم [الآية: ١٢]^(٤).

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿وَكُتَيْبِهِ﴾ ههنا
جمع، وفي التحريم: ﴿وَكِتَابِهِ﴾، على التوحيد.

وقرأ أبو عمرو: ههنا في التحريم ﴿وَكُتَيْبِهِ﴾ على الجمع.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَكِتَابِهِ﴾ على التوحيد فيهما.

وروى حفص عن عاصم ههنا، وفي التحريم: ﴿وَكُتَيْبِهِ﴾ مثل أبي عمرو.
وخارجة عن نافع في التحريم مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: قال أبو زيد: كتبتُ الصكَّ، أكتبهُ كتاباً، وكتبت السقاء، أكتبه
كتباً: إذا حَرَزْتَهُ.

(١) يُرْوَى «وَلَا ذَاكِرٌ» بالكسر. البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤ والأغاني
٣١٥/١٢، والأشباه والنظائر ٢٠٦/٦، وخزانة الأدب ٣٧٤/١١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، والدرر ٦/٦
٢٨٩، وشرح أبيات سيبويه ١٩٠/١، وشرح شواهد المغني ٩٣٣/٢، والكتاب ١٦٩/١ ولسان العرب
٥٧٨/١، (عتب)، ٤٤٧/١١ (عسل)، والمقتضب ٣١٣/٢، والمنصف ٢٣١/٢، ويلا نسبة في
الإنصاف ٦٥٩/٢، وروصف المباني ص ٤٩، ٣٥٩، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، وشرح المفصل
٦/٢، ٣٥، ومجالس ثعلب ص ١٤٩، ومغني اللبيب ٥٥٥/٢، ومعجم الهوامع ١٩٩/٢.

(٢) صعقي: نسبة إلى الصعق الكلابي: أحد فرسان العرب، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة وقيل: سمي
بذلك لأن بني تميم ضربوه على رأسه فأمره، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِقَ فذهب عقله؛ قال أبو
سعيد السيرافي: كان يُطعم الناس في الجذب بتهامة فهبَّت الريح فهالت التراب في قِصَاعِهِ، فسبَّ الريح
فأصابته صاعقة فقتلته، واسمه حُوَيْلِد. (لسان العرب ١٩٩/١٠ مادة: صعق).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٩.

قال ذو الرمة:

وَفَرَاءَ غَرْفِيَّةٍ أَتَى خَوَارِزَهَا مَشْلُشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بَيْنَهَا الْكُتَبُ^(١)
وكتب البغلة أكتبها كتباً، إذا حَزَمْتَ حَيَاءَهَا بِحَلَقَةِ حَدِيدٍ أَوْ صُفْرِ^(٢)، وكتبتُ
عليها كُتْبًا، وكتبتُ الناقَةَ تكتيباً: إذا صَرَزَتْهَا.

فالكتابُ مصدرٌ كَتَبَ. وقد جاء كَتَبَ في التنزيل على غير وجهٍ فمن ذلك أن يراذُ
به: فَرَضَ، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن
قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]
وقال: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] وقال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى
بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥] أي فيما فرض الله لهم في السهام في الموارث، أو
الحياسة للتركة، ويجوز أن يُعْنَى به التنزيل، أي: هم في فرض كتاب الله أولى
بأرحامهم، وأن يُحْمَل على الكتاب المكتتب أولى، وذلك لقوله سبحانه في أخرى:
﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَن تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ
مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦] والمسطور إنما يسطر في صحف
أو الواح، فردُّ المطلقِ منهما إلى هذا المُقَيَّدِ أولى، لأنه أمرٌ واحدٌ.

وقد جاء كُتِبَ يراذُ به الحكم. قال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَ أَنَا وَرُسُلِي﴾
[المجادلة: ٢١] كأنه حكم، قال: ﴿وَأُولَا أَن كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءُ لَمَذِبِهِمْ فِي الدُّنْيَا﴾
[الحشر: ٣] أي حَكَمَ بإخراجهم من دورهم. وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ
اللَّهِ كِتَابًا مُّوجَّلاً﴾ [آل عمران: ١٤٥] فانتصب كتاباً بالفعل الذي دلَّ عليه هذا الكلام،
وذلك أن قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يدلُّ على كتب، وكذلك قوله:
﴿يَكْتُبُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ﴾ [النساء: ٢٤] لأنَّ في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ امْتِهَاتِكُمْ﴾ [النساء:
٢٣] دلالة على كَتَبَ هذا التحريم عليكم أي: فرضه، فصار كتاب الله، كقوله: ﴿صُنِّعَ
اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿وَعَدَّ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الروم: ٦].

(١) البيت من البسيط، وهو لذى الرمة في ديوانه ص ١١، ولسان العرب ٧٠٠/١ (كتب)، ٢٨٨/٥ (وفر)،
٢٦٦/٩ (غرف)، ٣٦٣/١١ (شلل)، ١٠٦/١٤ (ثأى)، وتهذيب اللغة ١٠٢/٨، ٢٧٧/١١، ٢٤٩/١٥،
وكتاب العين ٣٤١/٥، ٢٥١/٨، وجمهرة اللغة ص ٧٩٠، ١٠٨٩، ومقاييس اللغة ١٥٨/٥ والتنبيه
والإيضاح ١٣٢/١، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٢، وتاج العروس ١٠٢/٤ (كتب) ٢٠٤/٢٤ (عرف)،
ثأى الوفراء: الملائي الموفرة المك. ومزادة وفراء: وافرة الجلد تامة لم ينقص من أديمها شيء ومزادة
غرفية: مدبوغة بالغرف. مُشْلُشِلٌ: من نعت الشرب.

الثأى: خرم حُرَزَ الأديم. وقيل: هو أن تغلظ الإشفى ويذيق السير.

(٢) الصُفْرُ: النحاس الأصفر.

فأما قوله: ﴿أُوْتِيكَ كُتُبًا فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] فإنَّ معناه جمع، وقد قالوا: الكتيبة للجمع من الجيش، وقالوا للحرز التي ينضم بعضها إلى بعض: كُتِبَ، كأنَّ التقدير: أولئك الذين جمع الله في قلوبهم الإيمان أي: استوعبوه واستكملوه، فلم يكونوا ممن يقول: ﴿تُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكَرُوا بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠] وهم الذين جمعوا ذلك في الحقيقة، وأضيف ذلك إلى الله تعالى، لأنه كان بتقويته ولطفه كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [التوبة: ٣٦] فلا يجوز تعلقه بالعدة لأنَّ فيه فصلاً بين الصلة والموصول بالخبر، ولكنه يتعلق بمحذوفٍ على أن يكون صفةً للخبر الذي هو قوله: ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، والكتاب لا يكون إلا مصدرًا، ولا يجوز أن يكون يُعْنَى به الذكر، ولا غَيْرُهُ من الكتب، وذلك لتعلُّق اليوم به، واليوم وسائر الظروف لا تتعلق بأسماء الأعيان لأنها لا معاني فيها للفعل، فهذا يُعْلَمُ أَنَّهُ مصدرٌ.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَلَائِكَةٍ وَكَتُوبٍ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فإنَّ الكتب جمعُ كتابٍ وهو مصدرُ كتبٍ ففعلٌ، وسُمِّيَ به، فصار يجري مجرى الأعيان وما لا معنى لفعلٍ فيه، وعلى ذلك كسِرَ، فقيل: كُتِبَ كما قالوا: إزارٌ وأزرٌ، ولجامٌ ولُجْمٌ. ولولا أَنَّهُ صَارَ منقولاً، لكان خليفاً أن لا يُكسَرُ، كما أنَّ عامة المصادر لا تجمع، فأما الجمع فيه فللكثرة، وأما الأفراد في قول من قرأ: ﴿وكتابه﴾ فليس كما تفرَّد المصادر، وإن أريد بها الكثيرُ كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا نُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤] ونحو ذلك، ولكن كما تفرَّد الأسماء التي يرادُ بها الكثرة نحو قولهم: كثر الدينار والدرهم، ونحو ذلك مما يُفْرَدُ لهذا المعنى، وهي تكسرُ، وكذلك: أهلك الناس الشاةُ والبعيرُ، فإن قلت: إنَّ هذه الأسماء التي يرادُ بها الكثرة تكون مفردةً، وهذه مضافةٌ قيل: قد جاء المضاف من الأسماء، يعني به الكثرة، وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] وفي الحديث: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دَرَاهِمَهَا وَقَفِيْزَهَا»^(١).

فهذا يرادُ به الكثرة، كما يرادُ فيما فيه لام التعريف، وممَّا يجوز أن يكون على هذا قول عدي بن الرقاع:

يَدْعُ الْحَيَّ بِالْعَشِيِّ رُغَاهَا وَهُمْ رَغِيْفِيْهِمْ أَغْنِيَاءُ
وقال: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَاوَةُ الرَّفْتُ إِلَى سَائِكِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وهذا الإحلال شائع في جميع ليالي الصيام، والتكسير أوجهٌ لأنَّ الموضع يرادُ به الكثرة، وليس مجيء

(١) سبق تخريجه.

الاسماء المضافة التي يراد بها الجنس، والشياغ، بكثرة ما جاء منها، وفيه لام المعرفة، والاسمان اللذان أحدهما قبله، والآخر بعده مجموعان، فهذا يقوي الجمع ليكون مشاكلاً لما قبله وما بعده، ويجوز فيمن أقرده فقال: ﴿وكتابه﴾ أن يعني به الشياغ، ويكون الاسم مصدرأ غير منقول، فيسمى الذي يكتب كتاباً، كما قيل: نسج اليمين، أو على تقدير ذي، أي: ذي الذي يكتب.

اختلفوا في ضم السين وإسكانها من قوله تعالى: ﴿وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و﴿رُسُلِنَا﴾ [الإسراء: ١٧٧].

فقرأ أبو عمرو ما أضيف إلى مكني على حرفين مثل: ﴿رُسُلِنَا﴾ و﴿رُسُلِكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] بإسكان السين، وثقل ما عدا ذلك.

وروى علي بن نصر عن هارون عن أبي عمرو أنه خفف ﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] أيضاً. وقال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾ مثقلة، وقرأ الباقون كل ما في القرآن من هذا الجنس بالثقل.

قال أبو علي: وجه قراءة من ثقل ﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾ أن أصل الكلمة على فُعْل بضم العين، ومن أسكن خفف ذلك كما يخفف ذلك في الأحاد في نحو العُنُق، والطَّنْب، وإذا خففت الأحاد، فالجموع أولى من حيث كانت أثقل من الأحاد، والدليل على أنه على فُعْل مضموم العين، رفضهم هذا الجمع، فيما كان لأمه حرف علة نحو: كساء، ورداء ورشاء، ألا تراهم لم يجمعوا شيئاً من هذا النحو على فُعْل، كما جمعوا قَدَّالاً^(١)، وكتاباً، وحماراً، ورغيفاً على فُعْل، ولم يجمعوه أيضاً على التخفيف لأنه إذا خفف، والأصل التثقل، كانت الحركة في حكم الثبات ومنزلة. ألا ترى أن من قال: رَضِي، ولَقَضَوِ الرُّجُلَ، لما كانت الحركة في حكم الثبات عنده لم يزد الواو ولا الياء؟ وكذلك نحو رِشَاءٍ، وَقَبَاءٍ، لم يجمع على فُعْل ولم يجيء من هذا الباب شيء على فُعْل إلا ثِنِي^(٢) وَثْنٌ، وقالوا: ثِنِيَانٌ في جمعه أيضاً، وما عداه مرفوض غير مستعمل، ومما يدل على أن الأصل فيه الحركة، أنه لو كان الأصل السكون لم يرفض فيه جمع ما كانت اللام فيه ياءاً، أو واواً، كما لم يرفض ذلك في جمع ما أصله فُعْل، وذلك نحو:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

(٢) القذال: جمع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا، والجمع أذلة وقذل (لسان العرب ٥٥٣/١١) (قذل).

(٣) الثني من الإبل: الذي يلقي ثنيته، وذلك في السادسة، ومن الغنم الداخل في السنة الثالثة، تيساً كان أو كبشاً. التهذيب: البعير إذا استكمل الخامسة وطعن السادسة فهو ثني (لسان العرب ١٢٣/١٤) مادة: ثني.

عُمِّي، ﴿أَفَأَنْتَ تَهْتِكُ الْأَعْمَى﴾ [يونس: ٤٣] وكذلك قَنَوَاءٌ وَقَشَوَاءٌ^(١)، وَعَشَوَاءٌ^(٢)، وَعَشَوٌ، وَأَبْوَاءٌ^(٣)، وَأَبْوٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَرْفُضُوا جَمْعَ هَذَا لَمَّا كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْأَحَادِ نَحْوَ: حُلُوٍّ وَعُزْرِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ فَقَدْ دَلَّكَ رَفْضُهُمْ لَجَمْعِ هَذَا الضَّرْبِ أَنَّهُ عَلَى فُعْلٍ وَأَنَّهُمْ رَفَضُوهُ لَمَّا يَلْزَمُ فِيهِ مِنَ الْقَلْبِ وَالْإِعْلَالِ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ فُعْلٌ، بِضَمِّ الْعَيْنِ، أَنَّهُمْ خَفَّفُوا مِنْ ذَلِكَ نَحْوَ: عَوَانٍ وَعَوْنٍ^(٤)، وَنَوَارٍ، وَنُورٍ^(٥)، وَخَوَانٍ، وَخَوْنٍ، كِرَاهَةَ الضَّمَّةِ فِي الْوَاوِ فَإِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ رَدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ كَمَا جَاءَ:

تَمَنَّنَحُهُ سُوكُ الْإِسْجَلِ^(٦)

وقوله:

وفي الأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ^(٧)

- (١) انظر لسان العرب ٢٠١/١٥ - ٢٠٦ مادة: قنا.
 (٢) العشا، مقصور: سوء البصر بالليل والنهار، يكون في الناس والدواب والإبل والطيور، وقيل: ذهاب البصر. (لسان العرب ٥٦/١٥ مادة: عشا).
 (٣) الأبواء: فُعْلَاءٌ، مِنَ الْأَبْوَةِ، أَوْ أَعْمَالٍ كَأَنَّهُ جَمْعُ بَوٍّ، وَهُوَ الْجِلْدُ الَّذِي يُحْسَى تَرَامُهُ النَّاقَةُ فَتَدْرُ عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ وَلِدَهَا، أَوْ جَمْعُ بَوٍّ، وَهُوَ السَّوَاءُ. (معجم البلدان ٧٩/١).
 (٤) حرب عوان: قوتل فيها مرة بعد الأخرى كأنهم جعلوا الأولى بكراً والعوان من النساء التي قد كان لها زوج، وقيل: هي الشيب والجمع عون.
 بقرة عوان: بين المسنة والشابة، وقيل: العوان من الحيوان السن بين السنين لا صغير ولا كبير وقال الجوهري: العوان النصف. في سننها من كل شيء. (لسان العرب ٢٩٩/١٣ (عون)).
 (٥) النوار: المرأة النفور من الرية، والجمع نُورٌ. غيره: التورُ جمع نوارٍ، وهي الثَّغْرُ مِنَ الظِّبَاءِ وَالرَّوْحَشِ وَغَيْرِهَا. وَقَدْ نَارَتْ تَنُورُ نُورًا وَنَوَارًا وَنَوَارًا، وَنَسُوهُ نُورٌ أَيْ ثَغْرٌ مِنَ الرِّبِيَّةِ، وَهُوَ فُعْلٌ، مِثْلُ قَدَالٍ وَقُدْلٍ إِلَّا أَنَّهُمْ كَرَهُوا الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ نَوَارٌ، وَهِيَ الْعُرُورُ، وَمِنْهُ سَمِيَتِ الْمَرْأَةُ. (لسان العرب ٢٤٤/٥ مادة: نور).

(٦) عجز بيت. تمامه:

أَغْرُ الشَّنَائِيَا أَصْمُ اللَّشَائِيَّ يُحَسِّنُهَا سُوكُ الْإِسْجَلِ

البيت من المتقارب، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٤٨، ولسان العرب ٤٤٦/١٠ (سوك) وتاج العروس (سوك)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٧٩/٣، وشرح المفصل ٨٤/١٠، ولسان العرب ٥٧٣/١١ (قول)، والمقاصد النحوية ٥٣٠/٤، والمقتضب ١١٣/١، والممتع في التصريف ٢/٤٦٧، والمتنصف ٣٣٨/١، وتاج العروس (قول).

(٧) عجز بيت. صدره:

عن مبرقاتٍ بالبُرَيْنِ وتبدو

البيت من الكامل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٢٧، والدرر ٢٧٦/٦، وشرح أبيات سيويه ٢/٤٢٥، وشرح شواهد الشافية ص ١٢١، وشرح المفصل ٤٤/٥، و٨٤/١٠، والكتاب ٣٥٩/٤، ولسان العرب ٤٤٦/١٠ (سوك)، وللمعراج في المقتضب ١١٣/١ (وليس في ديوانه)، وبلا نسبة في شرح

على أن أبا زيد حكى: قومٌ قَوْلٌ، بضم الواو.

وأما وَجْهٌ تخفيف أبي عمرو ما اتصل من ذلك بحرفين من حروف الضمير، أو بحرفٍ نحو: ﴿رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] فلأنَّ هذا قد يُخَفَّفُ إذا لم يتَّصلَ بمتحرك، فإذا اتَّصلَ بمتحرك حَسَّنَ التخفيف لثلاث توالي أربعة أحرف متحركة لأنهم كرهوا تواليها على هذه العدة بهذه الصورة، ومن ثم لم تتوال أربع متحركات في بناء الشعر، والكلم، إلا أن يكون مُزَاحَفًا، أو يُخَفَّفُ لهذا الذي ذكرناه من كراهتهم توالي أربع متحركات. ومن لم يخفَّف فلأنَّ هذا الاتصال بالحرفين ليس بلازم للحرف، وما لم يكن لازماً في هذه الكلم فلا حكم له، ألا ترى أن الإدغام في نحو: جَعَلَ لك، لم يلزم وإن كان قد توالي خَمْسُ متحركات، وهذا لا يكون في بناء الشعر، لا في مزاحفه ولا في ساليه ولا في الكلم المفردة. وقد جاز في نحو هذا أن لا يُدْعَمَ لَمَّا لم يكن لازماً، ومن ثم روي عن أبي عمرو ﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾ و﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾ كأن أخذ بالوجهين وذهب إلى المذهبين.

واختلفوا في الحزم والرفع من قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ (١) [البقرة: ٢٨٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ، وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ جزماً.

وقرأ ابن عامر وعاصم: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ، وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ رفعاً.

قال أبو علي: وجه قول من جزم أنه أتبعه ما قبله، ولم يقطعه منه وهذا أشبه بما عليه كلامهم، ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها؟ فمن ذلك أن ما كان معطوفاً على جملة، من فعلٍ وفاعلٍ، واشتغل عن الاسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعل، يُخْتَارُ فيه النصب ولو لم يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا الرفع، وعلى هذا ما جاء من هذا النحو في التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا صَرَ تَالَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿قَرِيبًا هَدَىٰ وَقَرِيبًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠] وقوله: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] فكذلك ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلاً لما قبله في اللفظ ولم يُجْزَلْ من المعنى بشيء. وكذلك إذا عطفوا فعلاً على اسم أضمرنا قبل الفعل «أن»، ليقع بذلك عطف اسم على اسم، لأن الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، كما أن جملة من فعل وفاعل أشبه بجملة من فعل

= شافية ابن الحاجب ٢/١٢٧، ٣/١٤٦، ووصف المباني ص ٤٢٩، والمغرب ٢/١١٩، والمنتهى في التصريف ٢/٤٦٧، والمنصف ١/٣٣٨، ومعجم الهوامع ٢/١٧٦.
(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

وفاعل. من جملة من مبتدأ وخبر بجملة من فعل وفاعل فلهذا ما جاء ما كان من نحو: ﴿وَكُلًّا صَبَّأَهُ الْأَمْنَلِيُّ﴾ [الفرقان: ٣٩] في التنزيل بالنصب. وهذا النحو من طلبهم المشاكلة كثير. ومن لم يجزم قَطَعَهُ من الأول، وقطعه منه على أحد وجهين إما أن يجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوف فَيَرْتَفِعَ الفعلُ لوقوعه موقع خبر المبتدأ، وإما أن يعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدمها.

تم الكلام في سورة البقرة والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

تم الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني
وأوله: ذكر اختلافهم في سورة آل عمران

فهرس المحتويات

١٧٣	الإعراب	٣	المقدمة
١٨٧	الآية: ٧	٣	نزول القرآن على سبعة أحرف
١٩٨	الإعراب		الحكمة والفوائد في نزول القرآن
٢٠٠	الآية: ٩	٦	على سبعة أحرف
٢٠٤	الآية: ١٠	١١	معنى نزول القرآن على سبعة أحرف
٢٠٦	الإعراب	١٣	بقاء الأحرف السبعة في المصاحف
٢١٦	الآية: ١١	١٦	القراءات
٢٢٢	الآية: ١٧	١٧	أعداد القراءات
٢٢٨	الآيتان: ١٥ و ١٩	١٨	القراء السبعة
٢٣٠	الآية: ١٦	٢٠	كتاب الحجّة
٢٤١	الآية: ٢٠	٢٥	ترجمة المؤلف
	ذكر اختلافهم في إمالة الألف	٢٩	مقدمة المؤلف
٢٤٥	التي تليها الرء		
٢٥٧	الآية: ٣٣		
٢٦١	الآية: ٣٦	٣١	الآية: ٤
٢٦٨	الآية: ٣٧	٥٣	الآية: ٦
٢٧٧	الإعراب	٥٨	الآية: ٧
٢٧٩	الآية: ٤٨		
٢٩٢	الآية: ٥١	١٢٥	الآية: ٢
٢٩٨	الآية: ٥٤		الحجّة لابن كثير في إتباعه هذه
٣٠٣	الآية: ٥٨		الهاء في الوصل الواو أو الياء
٣٠٥	الآية: ٦١	١٤٤	وتسويته بين حروف اللين
٣٠٩	الآية: ٦٢	١٤٦	الآية: ٣
٣١٠	الإعراب	١٥٦	الإعراب
٣١٢	الآية: ٦٧	١٦١	الآية: ٦

فاتحة الكتاب

سورة البقرة

٤١٨ الآية : ١٩٧	٣١٧ الآية : ٧٤
٤٢١ الآية : ٢٠٨	٣١٩ الآية : ٨١
٤٢٥ الآية : ٢٠٧	٣٢٣ الآية : ٨٣
٤٢٨ الآية : ٢١٠	٣٢٨ الآية : ٨٥
٤٢٨ الآية : ٢١٤	٣٤٢ الآية : ٨٨
٤٢٩ الآية : ٢١٩	٣٤٣ الآية : ٩٠
٤٣٨ الآية : ٢٢٢	٣٤٧ الآية : ٩٨
٤٤٢ الآية : ٢٢٩	٣٥١ الآية : ١٠٢
٤٤٥ الآية : ٢٣٣	٣٥٧ الآية : ١٠٦
٤٤٧ الآية : ٢٣٦	٣٦٩ الآية : ١١٦
٤٥٠ الآية : ٢٤٠	٣٧٠ الآية : ١١٧
٤٥٢ الآية : ٢٤٥	٣٧٣ الآية : ١١٩
٤٥٤ الآية : ٢٤٦	٣٧٩ الآية : ١٢٥
٤٥٤ الآية : ٢٤٩	٣٨٤ الآية : ١٣٢
٤٥٥ الآية : ٢٥١	٣٨٤ الآية : ١٤٠
٤٥٦ الآية : ٢٥٤	٣٨٤ الآية : ١٤٣
٤٥٩ الآية : ٢٥٨	٣٨٦ الآية : ١٤٤
٤٦٣ الآية : ٢٥٩	٣٩٠ الآية : ١٤٨
٤٧٤ الآية : ٢٦٥	٣٩٤ الآية : ١٥٠
٤٧٥ الآية : ٢٦٠	٣٩٦ الآية : ١٥٨
٤٧٩ الآية : ٢٧١	٤٠١ الآية : ١٦٤
٤٨٢ الآية : ٢٧٣	٤٠٢ الآية : ١٦٥
٤٨٣ الآية : ٢٧٩	٤٠٤ الآية : ١٦٧
٤٨٨ الآية : ٢٨٠	٤٠٥ الآية : ١٦٧
٤٩٠ الآية : ٢٨١	٤٠٦ الآية : ١٦٨
٤٩١ الآية : ٢٨٢	٤٠٩ الآية : ١٧٧
٥٠٣ الآية : ٢٨٣	٤٠٩ الآية : ١٨٢
٥٠٩ الآية : ٢٨٥	٤١٠ الآية : ١٨٤
٥١٤ الآية : ٢٨٤	٤١١ الآية : ١٨٥
		٤١٧ الآية : ١٩١